

كتاب من فتاوى الامام محمد بن عبد الله بن قاسم
 كتب بمجمع الفتاوى في الفقه
 كتاب بمجمع الفتاوى في الفقه



فهرست الكتاب

طهارات صلوات زكاة صوم مناسك نكاح
 طلاق عتاق ايمان بيع اجارات وكالة
 شهادات ادب القاضي دعوى اقرار جنایات
 غصب رهن صلح اكراه ابقولقط مفقود
 وصايا قسمه وقف عاربه وديعه شركة مزارعه
 كفاله حواله شفعه ماذون هذه صيد ذباح سين
 الفاظ الكفر حظر اضحية مخارج فرائض قسمه
 التركة بين الورثة والغرماء

SOLEIMANI E. C. K. NESI	
Turhan Valide	
Ant. Kav. No.	
172	
2974	

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلوة على رسوله محمد وآله اجمعين

كتاب الطهارات

مسائل هذا الكتاب مشتملة على سبعة فصول **الاول** في محس المياه والثوب
والباقي في عرق الحيوان وسوره **والثالث** في الخارج الذي ليس يحدث
والرابع في ازاله النجاسة **والخامس** في الخنايه والاغتسال **والسادس**
في الحوض والاستحاضه **والسابع** في مله مقطوع الرجل ومسائل الملح على الخمين
والخامس مسائل الشعاو والعصب **الفصل الاول** في نجس
الماء بالغير وموقع النجاسة فيها وملا فاتها موضع الاستحاضه وتعدى نجاسة
الثوب المبطل الى غير **م** محط الماء اذا كان في فارقين او خندق وله طول
ملا مائه ذراع وعرضه ذراع او ذراعان على قول ابي سلمان الجورحاني رحمه الله
محور الوضوء من غير تفصيل ولو وقع نجاسة من طول عشرة اذرع وقال
محمد بن ابراهيم رحمه الله لو كان بحيث لو جعل في حوض عشرة في عشرة في عمق
فدرسين ملاه محور الوضوء وما لا فلا قال في العاصي وهو احسان العقيد ابي
الثلث وقال الشيخ ابو بكر بن طرخان لا يجوز الوضوء وان كان من خارج الى

سمرقند قال في ماوى فاضل خان وعلمه عامه المشايخ فضل ما الحيلة
قال بخلافه خضر قريبا من الخندق ثم يخرجهم من الخندق الى الخمين حتى يبل
الماء من الخندق الى الخضم في الخمين فيجوز الماء في الخندق فتوضا ان شئت من الخندق
وان شاء من الخضم وهذه حيلة حسنة فاوى ظهير حوض بحسب اقتلا ماوه وفان
ماوى على جوانبه لا يظهر وقبل يظهر قال في الجامع الوسيط عشر مقادير
بلغ عشرة في عشرة حتى لو كان طوله مائة ذراع وعرضه ذراع محوز وكذا لو كان
طوله خمسين وعرضه ذراعين يجوز فتاوى ظهير اذا وقعت النجاسة في حوض
كثير وهي مئتيه تتوضا من ناحيه اخرى مقدار عشرة اذرع وعن ابي يوسف رحمه الله
في الامالى انه ينجس الا ذلك الموضع ومنهم من وسع فقال الماء الذي تقر بها
ظاهر انه كما جار لا ينجس ما لم يفسد وما الجانب الذي وقعت فيه النجاسة
لا يتوضا ولا يشرب منه كالماء الجاري اذا وقعت فيه نجاسة لا يتوضا ولا يشرب منه
الماء من الجانب الذي وقعت فيه النجاسة وانما يتوضا ويأخذ من جانب اخر
مبسوط بكري وان كانت النجاسة غير مئتيه كالحز والبول ان توضا من الجانب
الذي لم يقع فيه النجاسة جار وان توضا من الجانب الذي وقع فيه النجاسة
على روايه الامالى احلف المشايخ فيه قال مسايخ عروا ولا يجوز وقال
مسايخ نخاراجوز وفي فتاوى فاضل خان قال مسايخا ومشايخ بلخ خاير الوضوء
في موضع النجاسة واجمعوا على انه لو توضا انسان في الحوض الكبير واغتسل كان
لغيره ان يغسل في موضع الاغتسال وقال في المحيط وبني على هذا ما اذا غسل
وجهه في حوض كبير سقط غسل وجهه في الماء ورفع الماء من موضع الوقوع قبل
التحريك فالوا على قول ابي يوسف لا يجوز ما لم يحرك الماء الى هذا القول مال العقيد
ابو جعفر الاسترشيني وغيره من مشايخ نخاراجوز وذلك وجعلوا كالماء الجاري

وتوسعوا فيه لعموم البلوى ومن جنسه اذا كان به قرحة فسل الدماء والفتح
او غسل النجاسة عن موضع من اعضائه او استنجى ووقع ذلك في الماء اما اذا
تغير الماء فلا شك انه ينجس موضع التغير وان لم يغير فدخل فيه شبهه قول
ابى يوسف رحمه الله وذكر في النصاب سل العاضى الامام عن البراق المخلوط
بالدم اذا القى في الماء هل يكون له حكم المربة قال لا لان في المربة انما قلنا
انه لا يتوضا بقربه حتى لا يصير مستعملا للنجس وفي ذلك القدر من الدم
لا شأني هذا وقال في الحوض الكبير موضع النجاسة نجس وان كان لا يضرب
وكذا البحر اذا كان على شط الحوض والنهر مثل افدق فدخل فيه الماء من الحوض
او النهر الا ان جريان النهر لا يظهر فيه فتوضا رجل في ذلك الموضع ان كان مقداره
ما فيه من الماء من حيث الطول بلغ ذراعين ونصفا لا يجوز ولا يحمل تبعاً
للحوض وان كان اقل من ذلك يجوز ويجعل بعا للحوض والنهر هكذا قيل وقد سئل
لا يجوز الوضوء فيه ولا يحمل تبعاً الى كل حال ووجه الاول ذكره في التخييم
وهو ان ذراعين ونصفا ربع العشرة في العشرة للربع حكم الكل فلا يكون تبعاً
للحوض والنهر غير انه ليس بكثير حصته حتى يجوز الوضوء به قال في النصاب
عرضت هذا على العاضى الامام قال هذا ليس بصحيح وليس يتبع وان
كان قد ذراع وعلى هذا اذا كان في النهر موضع يجمع فيه الماء ولا يسيل
فهو ليس يتبع للنهر وفي فتاوى فاضى ظهير رحمه الله توضا في دور الماء من النهر
قال ظهير الدين المرعشي لا يحون وفي المحيط وعن ابى يوسف به في مشعره
يدخل فيه الماء ويخرج الا انه لا يظهر حركه الماء بجوزا التوضي منها وان كان الماء
لا يذهب كما وقع من يدين ويدور فيها فلا خيفه في فاضى خان في الماء الجارى
ماء النهر والقناة اذا احمل عند فاعترف انسان بعرب العذرة جان والماء

ظاهره لم يتغير طعمه اولونه او ريحه بالنجاسة وفي المحيط اذا حكم بنجاسة
لا يحكم بطهارته ما لم يزل ذلك الغرban يرد عليه ماء طاهر حتى يزيل
ذلك التغير وفي فتاوى العاضى الماء الجارى اذا كان قوى الحركة يجوز الاغتسال
فيه والوضوء منه ما لم يظهر اثر النجاسة فيه وفي المحيط اذا كان الماء يجري
ضعيفا قادرا داسنان يتوضا فان كان وجهه الى مورد الماء يجوز وان كان
وجهه الى مسيل الماء لا يجوز الا ان يكث من كل غرقين مقدار ما يغيب عباله
ومشاخ بخارا توسعوا في ذلك وحوزوا التوضي كيف ما توضا اذا كان الماء
كثيرا لعموم البلوى واد اجلس الناس صفوا على شط وتوضا وامنه جان
وهو الصحيح ماء النهر انقطع من اعلاه وبقي الجريان في اسفل النهر جازا التوضي
من اسفل النهر وفي فتاوى قاضى خان بهر ابراهيم جرقه واشملت ضفته فصار
بعض الماء يدخل في الثلث ثم يخرج منها الى النهر فهو على ما ذكرنا في الحوض الصغير
ان كان ما يقع فيها من الماء المستعمل للاستسقاء والافلا وفي العباى ان كان الماء
يجرى في وسط النهر جانبا راكد فتوضا انسان بجانبه لا يجوز الا ان يرفع الماء
في كل من في الحياض محيط سئل ابو نصر الدوسي به عن عدد من كثير لا يكون فيه ما في
التصيف ويروى فيه الدواب والناس ثم يملأ في الشمامسة ويرفع الجمد عنه وتوضون
منه قال ان كان الماء الذي يدخل ولا يدخل على مكان نجس فالماء والحمد للنجس وان
كثر الماء بعد ذلك وان كان ما يدخل ولا يدخل على مكان طاهر ويستقر فيه حتى
يصير عشرين في عشرين انتهى الى النجاسة فالماء والحمد طاهران وكذا اذا قل ما القدير
حتى صار اربعا في اربع وقد وقت فيه نجاسة ثم دخل الماء ان صار الداخل عشرين
في عشرين قبل ان يصل الى النجاسة فهو طاهر وما الافلا وفي بظم الرندوسى الحوض
الكبير الخالى بالقه صبي او غوط عم ملاء الماء قال اكمل اهل البلج الماء بجنس

وقال **العقبة** اى جعفر الماء طاهر ويجعل كانه بال او يغوط بعد ما ملئ قال **الزند** وسى رحمه الله وبه اخذ فقها بخارا **وه** كذا فى العقبة عبد الواحد رحمه الله الف مرة ووقعت من هذا الجنس في زماننا ان ماء المطر من على النجاسات فاجتمع بعد ذلك ودخل حوض حيان وهو حوض كبير وماء المطر اكثر من ماء الحوض فاتفق احوبه المفسرين ان ماء الحوض لا ينحس لان جميع ماء المطر لا متصل بماء الحوض دفعة واحدة بل بدفعات وكل دفعة فما الحوض غالب عليها حتى لو تصور ان متصل بماء المطر بماء الحوض دفعة واحدة ينحس ماء الحوض في الصاب الماء الذى بجوار الصغار من يجعل في روده بخار اكل سنة ويخفى في النهر من مجرى الماء الجارى هل ينحس قال **سالت** قاضى خان قال ان كان الماء كثيرا لا يرى ما تحته لا ينحس الا اذا تغير لونه او طعمه او ريحه اما اذا كان قليلا يرى ما تحته ينحس ان جميع الماء او نصفه على النجاسة وان لم يتغير احلا لئلانه ثم اذا ينحس يطهر بعد ساعة لانه عليه السلام امر بصب الماء على النجاسة ولم ينقل انه امر نوعا او اكثر كما في ساطع ينحس ملقاء في النهر اذا امس الماء عليه يطهر **قاضى خان** يجوز التوضي والاعتسال في الحوض الكبير وهو عند عامة المشايخ عشرة في عشرة بغيره ذراع المساحة ذراع الكعباس هو الصحيح لانه بالمسوحات البقية وفي المحيط والاصح ان يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم **حوض اعلا** عشرة في عشرة واسفله اقل منه جاز فيه الوضوء يعتبر فيه وجه الماء فان قل ما هو وانتهى الى موضع هو اقل من عشرة في عشرة واسفله عشرة في عشرة واكثر فوقه **نحاسه** في اعلى الحوض اقل من عشرة لا يجوز فيه الوضوء وفي المحيط واذا كان اعلى الحوض اقل من عشرة في عشرة واسفله عشرة في عشرة واكثر فوقه **نحاسه** في اعلى الحوض وحكم نجاسة الاعلى ثم اسفله الماء وانتهى الى موضع هو عشرة في

عشر هل يجوز فيه التوضي **الفصل** صارت هذه المسئلة واقعة الفتوى واختلفت فيه اجوبه المفسرين والاصح انه يجوز التوضي والفصل فيه ويجعل كان النجاسة وقعت **فنه الآن** حوض صغير ينحس ماؤه فدخل الماء الطاهر من جانب ونال من جانب قال **العقبة** اى جعفر كما سال ماء الحوض من جانب اخر يطهر ماء الحوض وهو احتار صدد الشهيد وقال **في** العائى ان دخل من جانب وخرج من جانب طهر وان قل هو الخمار وان كان يدخل ولا يخرج ولكن يعرف بانا غرقا متداركا لا ينقطع بينهما طهر كحوض الحمام يدخل الماء من الانبوب والناس يعرفون منه غرقا متداركا بطهر لانه في المعنى الماء الجارى وفي فتاوى العاصم طهر الدين اذا ينحس الحوض ثم امتلا وشرب الماء في جوانبه لا يطهر ما لم يخرج الماء من الجانب الاخر ولو فار ماؤه على جوانبه لا يطهر وقيل بطهر ولو كان الحوض اقل من عشرة في عشرة وينحس ماؤه ثم دخل الماء واملا الحوض ولم يخرج منه شئ لم يحس الوضوء منه ولو خرج من جانب اخر لم يطهر ما لم يخرج مثل ماء في الحوض ثلاث مرات كالقصة عند بعضهم والصحيح **يطهر** وان لم يخرج مثل ما فقهه وان رفع انسان من ذلك الماء الذى خرج وتوصاه به جان وان دخل الماء ولم يخرج ولكن الناس يعرفون منه اعترافا متداركا طهر وكذلك حوض الحمام من الفتاوى الطهيره وفي قاضى خان وعن محمد بن احمد طاهر والاخر ينحس فصا من فوق يكون طاهرا قال **في** العائى كما وقعت فيه نجاسة اخلط بالماء الجارى واتصالها بالمشعة بالماء الخارج منه **لا ينفق** كحوض كبير وان شرب منه حوض صغير فانه لا يجوز الوضوء من الحوض الصغير وان كان ما الحوض متصلا بماء الحوض الكبير وكذلك لا ينشأ اتصالها بالمشعة مما تحتها اذا كانت الالواح مسدودة وان كان الماء سفلا من الواح المشعة فللا يجوز الوضوء

من المحيط • وفي ما وى العتاني الجففة اذا وقعت في بطن النهر او النجاسات فان
كان اكثر الماء او بصفه بجري عليها فكله نجس وان كان لا كثير بجري على الطاهر
فكله طاهر وفي روايه النصف طاهر كالاكثر • وكذا اذا كان على السطح نجاسات
سفرقه فان كان عليه للظاهر المطر طاهر وان كانت عليه للنجاسات او
اسوبا فهو نجس وفي روايه فاضى خان هذا اذا كانت النجاسة على السطح فان
كان عند الميزاب او فيه فالما نجس مادام النجاسة فيه وان زالت
النجاسة بجريان الماء عليها فابعدهما من الماء طاهر • وفي المستقي اذا كان جميع بطن
النهر نجسا فان كان الماء كثيرا حيث لا يرى ما تحته فهو طاهر وان كان يرى فهو
نجس وهكذا روى عن ابي جعفر رحمه الله ان من بوضا اسفل من النجاسة يجوز اذا
لم يرحمت الماء وان كانت النجاسة في النهر ولا او خمر او نحو يطهر بطن النهر
بحريان الماء اذا ذهب اثاره • وسئل حسن بن مطيع عن المطر الذي يجري في الشكك
وفي الشكك نجاسات ثم يجري ذلك الماء في النهر وليس في النهر غير هذا قال
لا يباس به اذا لم يزل النجاسة • وسئل ابو نصر عن ماء الثلج الذي يجري على
الطريق وفي الشكك سرف من نجاسات ولم يصب فيه ايتوضأ قال • متى ذهب
امر النجاسة ولونها جان • من النصاب الحوض الكبير اذا انجمد ما وقع في ثقب انسان
ثقبا وبوضا ان كان الماء متصلا بالجسد لا يجوز لانه كالقصعة وان كان منفصلا
بحول لانه كالخوض المستفقه • وفي الرد وسئل جعل المسئلة على اربعة اوجه ان كان
الماء فوق الجسد هو محال • او رفع الماء بكفه لا تخسر ما تحته يجوز وان كان الماء
تحت الجسد غير متصل بالجسد يجوز ايضا وان كان متصلا بالجسد وهو حركه في كل
سرة وهو يتحرك يجوز ايضا وان كان الماء في ثقب الجسد كالماء في الطشت قال •
البعض يجوز ايضا قال • ولا نأخذه بل لا يجوز وهو قول عامة العلماء ولو وقعت

ب
في هذا الثقب نجاسة فنقب في موضع اخر وبوضا هل يجوز ذلك منس الامم الحلواني
انه يجوز مطلقا ولم يفصل وقال • الفاضل الامام ان كان من الثقب الاول
الى هذا الثقب عشر اذرع او اكثر يجوز وفي الاقل لا • والاول اصح ولهذا المسئلة
وقع آخر في ما وى الامام الحلواني وموان النجاسة ان نجس ثم ذاب الجسد ما حكمه
قال • الماء طاهر وهذا موافق لما قلنا وقال • الفاضل الامام هذا اذا ذاب
بدفعة اما اذا ذاب بالتدريج فالخوض نجس وقال نور الائمة سالك شرف الائمة
عن حوض كسر نجس انجمد ما وقع فيه من جانب وخرج الماء النجس من جانب
والجسد النجس متصل بالماء الذي دخل فل يحكم بطهارة الحوض قال • لا قيل له
فان كان الجسد متخافا الا انه سقاط كله قال • الحوض طاهر ولا نجس بالقطا طر
وسئل عن بول يقطر في الشئ مثل رؤس الابره هل ينجس فكس لا في فتاوى طهيرة الدين
الحوض اذا انجمد ما وقع موضع منه ووقعت فيه النجاسة او وقع الكلب قال
عبد الله بن المبارك وابو حفص الكبير مع انه لا ينجس وقيل ان كان الماء متصلا بالجسد
متلاصقا به ينجس ولا يجوز للتوضاء منه كالقصعة وان لم يكن متصلا جان • في شرح
الطحاوي الحوض والشر اذا تغير لونه او طعمه او ريحه اما الطول الرومان او وقوع
الاوراق فيه كان حكمه حكم الماء المطلق وفي • اوى العتاني ولو تغير لونه
بالاوراق يجوز اداسن وفي • اوى فاضى خان ويجوز الوضوء في الحوض الكبير
المبين اذا لم يعلم نجاسته لان عمر الراحة فلا يكون طول الملك • عاب وفي نظم
الرد وسئل حوض كبير فيه نجاسات فدخل الماء متصلا قال • اهل بلخ وابو سهل
التخاري هو نجس وقال • الفقيه ابو جعفر واسماعيل الزاهد الكل طاهر وبه
اخذ اكثر من فقهاء بخار وبه اخذ الفقيه عبد الواحد وكذا ابو بكر العياضي وكان
سؤل الماء الكثير في حكم الماء الجاري قال • العبد رضى الله عنه حكى عن ابي حنيفة

السكندر رحمه الله انه قال واضح الاجوبة عندي في الحوض الكبير ما قاله الفقيه
 ابو جعفر وهو غلبه الماء الطاهر على الماء نجس. في المنه **سئل** نور الائمة عن
 استقي من الوادي وصب في خب وكان في الماء بعير العنم **قال** لا ينجس الماء الا
 الاواني منزله اليه **قال** نور الائمة قلت لشهاب الائمة لو نقت في الخب
 قال نأخذ ما لا وسع فلا سيجر وذكر في هذه المسئلة في المتاوى البخاريه اختلاف
 الاجوبه وذكر انه سئل صاحب الزاد عن اغرف ما من النهر بالكوز فدخل في
 الكون بعير او بعران هل يكون ذلك الماء نجسا **قال** لا وقال طهير الدين
 والقاضي جاز يكون نجسا وفي النصاب سئل خالي السقا ادا القى الماء في الخب فوجد
 في الخب بعير **قال** الماء نجس وهذا مخالف للشيخ **مسألة** **أبيل**
البشير فان مات في يمين من مخرج منها عشرون فاصاب الثوب اكثر من قدر
 الدم لم يجز الصلوة فيه. والمنزوح ما بين العشرين الى المئتين طاهر وفي
 شرح صدر القضاء اذا كان عمق ماء البئر عشر اذرع فصاعدا لا ينجس بوقوع
 النجاسة في اصح الاقوال **حت** روى ان الماء في البئر اذا كان بقدر الحوض الكبير
 لا ينجس بوقوع النجاسة فيه. **عين تلخ** عظم نجاسه فخرج ماؤها وتعد ر
 اخراج العظم طهرا وصار كعظم الفيل **قال** شدد مات فان في البئر لو
 عار منه قدر عشرين حلوا طهرا ما في من الماء من منبه العقها في باضي خان
 فيما يقع في البئر الواقع في البئر انواع منها ما لا يفسد ومنها ما يفسد جميع الماء
 ومنها ما يفسد البعض **اما الاول** الادنى الطاهر اذا وقع في البئر لطلب الدلو
 او للتبرد وليس على اعضائه نجاسة وخرج حيا فانه لا يفسد والماء طاهر وطهور
 لا ينزع منه شيء وكذا وقعت الشاة وخرجت حية الا ان منها مخرج عشرون
 دلو لتسكين القلب لا للتطهير حتى لو لم يخرج وتوضا جان وذكر في الكتاب الحسن

ان منزع منها دلو لم تقدر. وعن محمد في كل موضع منزع لا منزع اقل من عشرين دلو
 وفي الشرع ان لم يرد منزع ما دون العشرين وكذا الجمار والبغل اذا وقع في بئر ونجس
 ولم يصب الماء فم الواقع وان صاب منزع جميع الماء. وكذا لو وقع في البئر ما يוכל
 لحمه من الابل والبقر والطيور والدجاجة المجبوسة وان كانت مملوءة فوقع في البئر
 وخرجت حية لا سوا من ذلك البئر استحسانا احتياطاً وان توضا جان كما لو شربت
 من ناء. وكذلك سكان البيت كالقار والمهرة والحية اذا وقعت وخرجت
 حية عبد أبي حنيفة رحمت الله عليه يينزع منها دلو عشر او اكثر لكرهه السور وان
 لم ينزع وتوضا جان. وكذا الصبي اذا دخل به في البئر او في الاناء لا توضا منه
 استحسانا ما لم ينزع وان لم ينزع وتوضا جان. **واما ما يفسد البئر فهو على**
توعين احدهما منزع فيه كل الماء والباقي ينزع منه البعض **اما الاول** اذا
 وقعت فيه قطرة من الخمر او غيره هامن الا شربه الى لا يحل شربها او الدم او البول
 بول الصبي والجارية فيه سواء. وكذا بول ما يוכל لحمه وما لا يוכל لحمه وكذا لومات
 فهاشاة ما هو مثلها في الجثة كالطبي والادنى اومات فيه ماله كالقار ونحوها
 لا سقط او سقطت او وقعت فيه ديب القار او قطعه من لحم المسته او وقع فيه كلب
 او حزن من ومات او لم يموت اصاب الماء فيه او لم يصب **اما الحزن** فلا ت
 عنه نجس والكلب كذلك ولهذا الواسل الكلب واسقض واصاب ثوبا اكثر من قدر
 الدم افسد اولان ما واه في النجاسات وسائر السباع منزلة الكلب لو توضا
 فيه طاهر واعتل لان الماء المستعمل في اقامه القرية او اسقاط المرض نجس في اظهر
 الروايات عن أبي حنيفة فيه ثلث روايات والاطهر ان صبر الماء نجسا ويخرج
 الرجل من الجنابة ثم يتنجس بالماء النجس حتى لو كان مضمض واستنشق حل له فراه
 القران ولو وقع الحايض بعد انقطاع الدم وليس على اعضائها نجاسة فهي كالرجل

الجنب وان كان وقعت قبل انقطاع الدم فهي كالرجل الطاهر اذ انعم للتبرد
لانها لا تخرج عن الحيض هذا الوقوع فلا يصير الماء مستعملا. ولو وقع في البيئر
خرقه او خشبه حبه منزع كل الماء. والروث واخنا البقرة كالبول وعن محمد رجم
النسب والتبستان عفو وبول الهرم والقار وخر ومما نجس في الظاهر الروايات
تفسد الماء والثوب وبول الخفاش وخره لا يفسد الماء في طاهر الرواية عن ابي
حسفه وعن ابي يوسف لعقد الاختراجه. بغير الابل والغنم اذا وقع في البيئر
لا يفسد الماء ما لم يفتش والقاحش فيه ما استكثره الناس واليسر ما سقطه وقبل
ان كان لا سلم كل دلو عن بعره او بعيرين فهو قاض وعن محمد بن ابي حنبل وجهه
الماء فهو كثير ويستوى فيه الرطب واليابس والضحج والمنكسر في المصكان ذلك
او في اللقاة. وما بعلو من جوف الدابة لم يغير حكمه حكم الروث والبرص خرو
ما ياكل لحمه من الطيور لا يفسد الماء الا التاجه المخله في روايه. البط والاوز
منزله الدجاج وذرق سباع الطير يفسد الثوب اذا فخن وفسد ماء الاواني ولا
يفسد ماء البيئر. وموت الطيور في الماء لا يفسد الماء سوى فيه البرقي والبحري
وموت بالادم له كالتمك والسرطان والحية والعقرب وكل ما يعيش لا يفسد
الاواني وغيره. وموت بالادم له كالتمك ونحوها كما لا يفسد الماء لا يفسد
عين كالعصير وغيره. جلد الادمي ولحمه اذا وقع في الماء ان كان مقدار الظفر
يفسد ودونه لا ولو سقط في الماء ظفر لا يفسد. عظم الانسان لا يفسد الماء
شعر الخنزير اذا وقع في الماء يفسد لانه نجس العين. وشعر الادمي طاهر في طاهر
الرواية لا يفسد الماء وعلى قول من يقول بانه نجس لا يفسد ما لم يكن كثيرا الا ان
من قتل الذم عرق الاثان ولينها يفسد الماء ولا يفسد الثوب
ما لم يفتش عن له سور الحمار عظم الميتة وصوفها وشعرها وقرنها وظلفها

وحافرها اذا نيس ولم يسق عليه رسومه لا يفسد الماء. اذا وقع في البيئر فارة
او قارتان او ثلاث فارات منزع منها عشرون دلو الى بلين دلو وان وقع فيها
اربعة فارات وعلى قول ابي يوسف الاربع كالدلاء وعلى قول
محمد بن الحسن وفي الخمس منها منزع اربعون او خمسون فكذلك في الاربع واذا نزع
الماء وحكم بطهارة البيئر حكم بطهارة الدلو والرضا تبعان غسل يده من نجاسة
تقفه وحكم بطهارة اليد بحكم بطهارة عروقه وقفه وكذلك خب الخمر اذا صار خلا
وحكم بطهارة ما فيه حكم بطهارة الخب وفي كل موضع جمع الماء فابسر الظرقان نجاء
بقصبة ورس فيها وجعل على راس الماء علامه من منزع منها دلاء من سطر كمر اسقض
منزع النابى بحساب ذلك ولا يجب نزع الطين المحرج وما منزع من البيئر
لا يطين به المسجد احتياطا. من نجس ما وقع فارد وانزع الماء بعد زمان وقد اذاد
الماء احلفوا فيه منهم من قال يعتبر الماء عند وقوع النجاسة حتى لو نزعوا ذلك
القدر وبقي مقدار ذراع او ذراعين يطهر الماء طاهر او طهورا ومنه ذلك يظهر في
الرجل عبي في المنزع كما من القدر. وجدا الماء اكنى مما ترك منهم من قال منزع جميع
الماء ومنهم من قال مقدار الماء الذي بقي عند الترك هو الضحج عظم الفيل
اذا لم يكن عليه رسومه وغسل لا يفسد الماء القليل وسباح الاسفاعة به في قول
ابي حنبله وابي يوسف. الميت المسلم اذا غسل ووقع في الماء القليل لا يفسد
والكافر يفسد وان غسل غير مرة. ولو وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسد الا اذا
سال الدم منه والسقط اذا استهل حكمه حكم الكثير وان لم يستهل يفسد وان
غسل صرقة. ولو وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسد. الهرقة اذا اكلت طعاما
فقط من فمها شيء يكره وكذا الوحشت عضوا لا يصلح قبل ان يغسل ذلك العضو.
سراة وقعت في كل واحدة منها مرة ومات فاخرجت من البيئر ونزع من لهما

دلو وصب في الاخرى تنزع من الثانية جميع الماء كما لو وقع فيها شاة وحاشيت بر
 وجب تنزع اربعين دلو لا يستتر النزع المتدارك وكذا الثوب الخس وجب
 غسله ثلث مرات ففصل يوم مرة ويومين مرتين جان لحصول المقصود. **فانه مات**
في خب فو قعت قطرة من ذلك الماء في بر من البري عشرون دلو او ثلثون كان
الفان وقعت في البر ولو كانت تفتح والمسلة تحالها تنزع الماء كان الفان
وقعت في الماء متفخخة. سبعة سقطت من الدجاجة في مرة او ما لا يفسد الماء.
وكذا الاغصان اذا خرجت من الشاة الميتة. اذ اما العقب او القراد او الخنثاء
في الالباء لا يفسد. وان وقعت فيها طيرة او الفأر الضخم العظيم تنزع دلو في
رواه تنزع عشرون او ثلاثون وفي رواية ان تنزع اقل من عشره جان وان وقع
في البري شاة ابرص تنزع عشرون في طاهر الرواية. الصعقة والعصفورة بمنزله
الفان لا تسويهما في الخنثاء. والجماعة والورشان بمنزله السور تنزع اربعون
او خمسون وان وقع شيء من ذلك تنزع الجميع. والبط والاوزان كان صغيرا
فهو كالنجاج تنزع اربعون او خمسون وان كان كثيرا تنزع كل الماء. صب الوضوء
في بر عند اني حنفه به تنزع كل الماء وعند صاحبه ان كان استنجى بذلك الماء فذلك
وان لم يكن استنجى على قول محمد لا يكون نجسا لكن تنزع عشرون دلو البصير
الماء طهورا. فانه مات في دهن نفسه وان كان جامدا قورا ما حوله ويستفع
بالبا في كلا وكل شيء وان كان ذائبا لا يسفع به في الابدان الا ان يغسل فيقول
ابن يوسف فانه مات في خب فصب ما الخب في بر من نزع الاكثر مما صب فيه
ومن عشرون دلو او عند ابن يوسف تنزع المصبوب عشرون دلو. الا ان
كالبير في حكم البعر والعمرين مما يروى عن ابي حنيفة. ستر نجس فام الماء
سمر عاد بعد ذلك الصحيح انه طاهر وذلك عمره النزع وكذا لو وجب عشرون

منزع عشر فلم سقى الماء سمر عاد بعد ذلك لا تنزع عنه شيء. **ونبغي ان يكون**
من البالوعة ومن الماء قد ملا يصل النجاسة اليه ولا معتبرا بالذرعان قال
في النصاب فلب للقاء في الامام انه استعمال الماء المستعمل كيف يحوز الوضوء به
قال. راست اعجب من هذا وما لوالا علق ثوب فيل حتى سقاها منه الماء فيتوضا
سته قال. القاضي الامام السلطان مشكلمان لانه لو توضا في الماء الكثير
واستعمل ما استعمال الجوز ومنها استعمال الكل فوجب ان لا يجوز ولكن المشايخ
اوردوها وفي ما خي خان الضبي العاقل توضا واغتسل ويديه الطهيرة ينبغي ان
يصير مستعملا لانه يوى قربه معبر. وفي الاستنجاء عباداته وبالغسل
للكل او من الاكل يصير مستعملا. وفي اللآلى استنجى في ما راكده في عشر ثوب
في ذلك الماء لا ياسبه وكذا الوضوء في مثل هذا الماء ولم يتحرك يده فانه مكفيه
ما يتحرك باغراف من مرتين **فصل في الاستنجاء من النجاسة**
غلبة الاستنجاء بالماء اذا لم يجد موضعا خاليا بتركه لان كسفا لغورة منه والاستنجاء
مامور والنهي راجح على الامس. مسح اليد على الجدار بعد الاستنجاء ادب وله ان
يسمح على جدار مسك او مستاجر ويضع لدخول الخلا ما عليه اسم الله ولا
يدخله المستور الراس ويعتمد على سراه لانه اقضى لما حله ولا يستنجى ولا
يزوق ولا يخط. ولا يمس طرح الشعر والظفر ونحوه في الكنيف وقيل يكن ويستنجى
غاسطه حتى لا يلحقه اللعن ولا يدعوا حلا فضلا الحاجة والجماع بل قبله. والدعاء
اعود بالله من الشيطان الرجيم بلى من لذلك ذرية طيبة مطهرة لك يتوضا
في الخلا لا يذكر التبيحات التي وردت. دخل الخلا وفي كيسه دراهم منها انه من الفران
نكن وعادون الاله من منه العقها في الطهارات انجد وجهه وليجته فتوضا
ولم يصل بشرته لا يجزئه. الماء في الوضوء ومن وسط راسه او هامته

على وجهه سقط به فرض السج وغسل الوجه **قال** في ابتداء الوضوء
 لا اله الا الله والحمد لله واشهد ان لا اله الا الله صار مقيما لله السمية الوضوء
 من ركن والناسه والثالثة سنة ويلزم الوضوء والاقطع ويكن الطهارة بالماء
 الممشى بقوله عليه السلام لعائشه رضي الله عنها لا تغتلي باحمير فانها نورت
 البصر وعن عمر رضي الله عنه سئله ختم الاناء اذا غطاه وسئل محمد بن
 الواسع اي الوضوء احب اليك من ماء تمخر او متوضا العامة **قال** عليه
 السلام ان احب الاديان عند الله السجحة الخفيفة كان بكره ان يستخلص
 اللسان انما وضوامة دون غير **بحسب** على اللؤلؤ ما وضوء عبد **في تجس**
التياب من فتاوى طهيري الدين المتى اذا اصاب الطهارة وتعدى
 الى البطانة اذا فر كظهر **وعن الفضل** الى ان منى المرأة لا يطهر بالفر ك لانه رقيق
 من مرياشي **المتى** اذا اصاب اللوب وبس فرك حتى ظهر الثوب ثم اصابه
 ما هل يعود نجاسة **روايتان** والصحيح انه يعود نجاسة من فاضل خان وكذا
 لو دبح جلد المسته بالترتب والشميس ثم اصابه الماء من مرياشي **لنفسا** اذا
 اصابته نجاسة فيبست فحته ثم اصابته ما فيه **روايتان** ان كما في الثوب
 من التصاب في هذه المسائل يعود نجاسة في الروايات المشهورة من الانصاح وفي
 قاضي طهيري السرقين السابرة القية الريح في الثياب الرطبة لا ينسخ الثياب اذا لم
 يران ويطين ما الوضوء رجله المبلولة على ارض او يسقط نجس ان اسلت رجله
 بيلة البساط ينسخ والندوة لا تعتبر هو المختار في النصاب بخار الكسف والاضطر
 والحمام اذا اصاب الثوب لا يتنجس **وفي مجموع التوازل** انه ينسخ **قال**
 رضي قال القاضي الامام الصحيح هو الاول **وفي قاضي طهيري** وما يصيب الثوب
 من بخارات النجاسات فكل ينسخ الثوب بها وقبل لا ينسخ وهو الصحيح

الريح اذا مرت بالعذرات واصابت الثوب المبلول يتنجس هو الصحيح
وما يلحق بهذا الفصل المحدث والجنب اذا ادخل يده في الاناء
 للاعتراف وليس عليها نجاسة لا يفسد الماء وكذا لو وقع الكون في الخب فادخل
 يده في الخب الى المرفق اخراج الكون لا يصير الماء مستعملا وكذا الجنب اذا ادخل
 رجله في الير لطلب الدلو لا يصير مستعملا لمكان الضرورة **الجنب** اذا اخذ
 الماء لا يريد به المضمضة لا يصير مستعملا في قول محمد **وكذا** لو اخذ الماء بفيه
 وغسل اعضاءه بذلك الماء او اخذ الماء بنفسه وملأه الاثنية كان طاهرا او طهورا
 وقال ابو يوسف لا تنقي طهورا هو الصحيح **اما** لانه صار مستعملا لسقوط الفرض
 اولانه خالطه البزاق فلا يكون طهورا **ولو** ادخل يده او رجله في الاناء للبتود
 بصير الماء مستعملا لانعدام الضرورة من فاضل خان **الماء** المستعمل طاهر غير
 طهور على قول محمد وعليه الفتوى من زاد القها **ولو** بوضا بالخل او ما الورع
 لا يصير مستعملا عند الكل لانه لم يوجد اومه القرية **ولا** اسقاط الفرض من الجامع
 الصغير لقاضي خان **و** اذا توضا لاياس بان مسح وجهه بالمنديل وقال بعض الناس
 بكره ولكن تركه حتى يحف عليه الماء **وكذا** **في** هذا الاحتلاف اذا اغتسل
 واحتجوا بان الماء الذي انفصل الى الثوب ما مستعمل لانه من زيل العضو بحكم
 استعماله كما لو اسقر على الارض وفي الاناء **و** **اما** المستعمل نجس كما هو مذهب
 ابي حنيفة وابي يوسف فلو قلنا بانه مسح بالمنديل ينسخ المنديل بالعسالة في مسح
 الثاني ينسخ الماء في الا بالضرورة رفعتا واثبتنا الكراهه لان الاحترا من ممكن في
 الجملة بان عكث حتى يحف **ول** **اما** قاله عائشه رضي الله عنها وعن عمر رضي الله عنهما
 مسح بالمنديل وجهه اذا وضوا وكذا ابن عمر وعن معاذ بن جبل رضي الله عنهما ان النبي عليه
 السلام كان مسح بطرف رداءه اذا وضاء **والمعنى** ان الماء وان زيل العضو كصير

كان رسول الله عليه الصلوة
 والسلام غرقه يفسد وجهه
 اذا توضا

مستعمل للضرورة الا ترى انه اذا اغتسل او توضأ لم يمس الثوب قبل ان يحف
 عليه فانه لا يحكم بنجاسه الثوب وان تحول اليه الماء المستعمل فكذلك المنديل ولا
 معنى للمكث حتى يحف لان فيه كسفا العورة ولعله يموت من برد فسقط حكم
 الاستعمال كما سقط في ماء دام على العضو وما يتعلق به محمول على الذنب والاستحسان
 والمحجب عندنا ان لا يمسح اذا لم يحف الهلاك على نفسه ولم يلحقه كثير جرح يترك
 المسح ولهذا قال **محمله** باس به من يسوط خور زاده **عزل** الطاهر شيئا
 من عصاه سوى اعضا الوضوء كالجنب والفخذ لاجل القرية بكموا منه قال
 بعضهم بصر الماء مستعمل كالما الذي توضح به الطاهر وقال بعضهم لا يصير
 مستعملا لان الوضوء على الوضوء قرينة **على** كل حال فجار ان يصير به
 مستعملا اما غسل الجنب والفخذ ليس من القرية في شيء فلا يصير مستعملا كالما
 المستعمل في الثوب الطاهر وما اسبغه من جامع فاصى خان وقال **في الفوائد**
 وعما تمهم على انه لا يصير مستعملا **حب** خاض في الماء الجاري وانغمس وفي
 عنقه تعويد فاشل ذلك فهو طاهر والداخل في الماء الجاري لا يكون له غسله
 الجنب ولو صب الماء على نفسه فابتل التعويد والخيظ يغسل ذلك ثلاث مرات
 فالمصاب اذا زال عن بدن الجنب وغسله الجنب نجس في طهارات **المفتي**
 2 الفصل الرابع في الفوائد قال سمعت والدي يقول **جنبان** ركبا احدهما عاتق
 صاحبه فافاض الراكب منهما الماء على راسه حتى سال عليهما بحكم بطهارة الراكب
 فقط من النصاب **في السواك** اذا لم يكن للرجل سواك ففعل باصبعه
 تحتسب عن السواك القروي والمصري فيه سواء **في صلوات** الصدر الشهيد ويستاك
 بالسواك من اثنان مرم او حرقه فانه اقطع للبلغم وانقى للصدر واضم للطعام
 وليكن السواك رطبا مستويا فليل العقدة في غلظ الخصر وطول الشبر فلا يكون من شجرة

بجولة لا يعرفها لانه لا يؤمن من ان يكون سما ولا يحمله عفنا ولا اعتقا وبتا
 عرضا على الاسنان والحنك واللسان واغسل فاك بعد فراغك في الصف بماء
 بارد وفي النساء **نما** احار قال **رضي الله عنه** وهذا من راي الاطبا قالوا
 بانه بطلوا للسان ويصفي الكلام ويصفي الحدة ويخرج العلب ولا ينفي للمنجم
 ولا لمن به القي والسعال الباس واللقوة والعطش والحقان والرقم **الماء** **بي**
وفي الثياب سور الحمار والبغل سكل لان اعتبار بلحمهما نوح بنجاسته واعتبار
 بعرقهما نوح طهارته فانه عليه السلام كان يركب الحمار معروريا والطاهر
 كان يصب بوبه عرق فصل في فلهما بالشك فلا يطهر الجنب ولا يجنس الطاهر
 ويجمع سنة وبين التتمه اذ علم الماء وباهيها بدار عندنا **وفي المسقى**
 عن محمد اكره شرب سورهما **وفي الثياب** ريق عن ابن معاذ لا يابس به وفي الثوار
 عن ابي الليث والاحساط في ان لا يشرب واما عرقهما ولعابهما اذا اصابا الثوب
 او البدن ذكر يكره عن ابي حنيفة روايات روى عن محمد عنه انه لا يمنع الصلوة
 وان فحش وروى ابو يوسف عنه المنع اذا فحش وروى عنه اذا زاد على قدر الدم
 الكبير منع **وفي موضع** وكذا ما انفما اذا اصاب وذكر للعلو اي ان عرقهما نجس
 لكن يكتفى الضرورة حكم طهارته فعلى هذا لو اصاب الماء نفسه وهكذا عن ابي
 يوسف واطلق الرازي ان سور الحمار وعرقه لا يمنع الصلوة وان فحش عند اصحا
 وان في وقوعه في الماء روايتان من الجامع الصغير للمراشي **وفي الشرح** عن
 محمد بن الاثنان طاهر ولا يوكل وفي المسقى عنه نجس وعنه يفسد الماء دون
 الثوب وان كان مغروا فيه وعنه كلعابه **وعن** ابي يوسف لو صلى وفي بوبه
 اكره من قدر الدم احراء **وعن** ابي اليسر على قول ابي حنيفة رضي الله عنه يكون
 نجسا **وعلى** جواب الكتاب مسك كالعاب **وعن** البردوي يعتبر فيه الكثير

الفصل الثاني في عرق
 الحمار وسور

بنا

الفاضل هو الصحيح وعن عيين الائمة الصحيح انه نجس نجاسة غليظة لانه
 حرام بالاجماع من شرب الخمر من العصير قال في فتاوى
 العصابي بخبره وقال في ماوى العاصي الامام ظهير الدين لا يجلس شربه وذكره
 في المعينات قال ابن معادل لابس به قال الفقيه ابو الليث هو خلاف
 قول اصحابنا سور سباع الوحش نجس عندنا خلافا للشافعي وسور سواكن
 ما السوت كالقار ونحوها مكروه وسور البازي والسائق قيل مكروه ومثل
 لا يكره وهو الصحيح لانه شرب بمنقار ومقار عظم جاف وسور
 سور الذي ياكل الجيف وكذلك سور الذباجه المخلاه فاما المجوسه في البيت
 غير مكروه وبفسير المجوسه ان لا يصل منقارها الى ما تحت رجليها وسور الهرة
 مكروه وعن ابى يوسف انه غير مكروه وعن ابى يوسف انه لا يجوز التوضي سورها
 وان اكلت الفار وشربت الماء في فورها سجن وان مكث ساعة او ساعتين
 ثم شربت لا يتنجس هو الصحيح لعموم البلوى من فتاوى قاضي ظهير بول الحفائش
 معتبره قد لا يذم ولا بول غيرها من الطيور وبول سائر الطيور بله التي
 يكون مع خروجها ولا حيض اغيبيات دم الالهة والارنب وجميع الطيور تلامس
 سفته والحفائش تلامس لولد بلا مضه بول الحفائش ليس نجس للضرورة وكذا بول
 الهرة لانه لا يمكن التحرز عنه خرو الذباج نجس نجاسة غليظة لانه يستحيل
 الى شرب الحلا الحام والعصفور وعن ابى يوسف الحق الاذن والبط بالذباج
 وقال الثوري خرو الذباج للبلوى وبول الحفائش وخروها ليس بشئ
 لعددا لا حتران عنه وبول الفار وخروها نجس لانه يستحيل الى شرب والاختزان
 عنه ممكن وفي موضع عن حكمة اري سولها بائنا لان البلوى في بولها طاهر
 وفي شرح لكن لو وقع بولها في الماء وفارق ذلك لرجحه سجن ولو اصاب

الثوب والطعام وعرف ذلك لرجحه قيل لا يتنجس لان فيه بلوى وفي موضع عن
 محمد بن وكذا الهرة لو اعتادت رمي البول على الثياب وفي صلوة الوري عن
 محمد بن رواه شاذه ان بولها طاهر وفي المعارف عن ابن سلام ارجوا ان تكون به
 ناس من جامع الصغير للموتاشي واختلف المسايح في بول الهرة والعانة اذا اصاب
 الثوب قال بعضهم اذا د على قدر الذمهم نفسد وهو الظاهر وقال
 بعضهم لا يفسد اصلا لعموم البلوى وبه اخذ ابو الليث من الفتاوى وقال بعضهم
 يفسد اذا فحش ونظر اثر الضرورة في الحنفية لا في سلب النجاسة من فتاوى قاضي
 خان الدودة اذا خرجت من المدبر فهو حدث ومن قبل المرأة او الذكر فكذلك
 وفي النصاب ادخل الحقنه ثم اخرجها عليه الوضوء وكذلك كل شئ غيبه
 ثم اخرجها او خرج بحب عليه الوضوء ونقض الصوم وان كان طرفة خارجا
 لا سقصر الوضوء ولا يحجب الصوم لان في الوجه الاول كان دخلا مطلقا فترتب
 عليه الخروج وفي الوجه الثاني لاسل الامام خالي عن الحيط الذي تعلقه
 بعض الشاعلي الكرسف الذي يضعه في الفرج الداخل هل يكون في حكم الخارج
 قال اذا كان الحيط بحاله فهو اجراع الكرسف يجعل في حكم الخارج في فتاوى
 خوارزم في النصاب عصرت القرحة فخرج منها شئ كثير ولو لم يعصرها لا يخرج
 منه شئ نقض الوضوء كذا في فتاوى القضاة وحاله الى النوازل وكذا في الحيط
 وكذا ذكر في العنات والدخنة ايضا سم قال وفيه نظر وكذا في الفتاوى الطهرية
 لا سقصر وكذا في الهداية خرج من ادنه قمح او صديد سطران خرج بدون الوجع
 لا سقصر ومع الوجع سقصر لانه حديد يخرج من الجرح طاهرا كذا نقل فقوي
 الامام الحلواني فلو كان لعيني رجل رمد وسيل منه الدمع فانه مؤضا الوقت
 كل صلوة لاحتمال انه يخرج او صديد باعتبار الجرح في الباطن وعن شمس الائمة الحلواني

قال لو خرج مقعدا الرجل سقض وضوءه لخروج النجاسة من جامع محوى جرح
ليس منه شيء من الدم او القيح دخل صاحبه الحمام ودخل ما الحمام الجرح فلما خرج
من الحمام عصر الجرح فخرج منه ماء الحمام وسال لا سقض الوضوء لانه ما لا ينس
من نصاب عصا رعبا فادى رحله فقال الدم في العصير والعصير
يسيل ولا يظهر اثر الدم فيه **فالفصل** في النجاسة من المني وفي
جامع المحوى فوق مسلة البقرة وذكر في فتاوى ابيه عليه السلام ان يقول فيمن
عصر الغنبل فقال من رحله دم في العصير لا ينسبه عات ومحيط عن محمد
فمن استنثر فخرج من انفه دم في العصير لا ينسبه علقا مثل العذس وما اسبه فلا
وضوء عليه لان الخروج لم يحقق ولو قطر من انفه قطر دم فعليه الوضوء وعن
ابن هيرب رضي الله عنه انه ادخل اصبعه في انفه فلما اخرج راي ان فيه دما فتح
بصره وصلى وتاويله عندنا اذ ابلغ في ايعابه حتى جاوز ما لان من انفه الى ما صلب
وكان الدم فمما صلب من انفه وكان بحيث لو بركه لاسفل الى موضع اللبن ومثله
لا سقض الوضوء **مسألة في النوم** ولو نام في صلواته فمعه لا سقض
وضوء ذكره حكام الدين لان المهمة انما جعلت حذرا كما شرط ان يكون
جنايه وفعلا التام لا يوصف كونه جنايه بخلاف السهو لانه جنايه لان
حاله الصلوة مدرك فلا يبعد وبسبب الفقه طهارة الوضوء وكذا طهارة
السم لانه في معناه ولا يفسد طهارة الغسل الى لا وجبا لاغتسال لان النقص
ورد في الوضوء ولو ضحك فمعه في صلوة فرضه يورى فيها العذر فعليه الوضوء
لانها صلوة **فالفصل** في ركوع وسجود لان الامام قائم مقام الركوع والسجود
وكذلك اذا ضحك فمعه في التطوع كما اذا خارج المصلي ما قلنا وان كان في الص

قليل لا

وفي امره فلا وضوء عليه لان الصلوة لا سقذ وعند ابن يوسف عليه
الوضوء لانها لم تفسد عند **فالفصل** في ما عوف وان ضحك الامام فمعه او
احدث متعمدا اثر ضحك الماموم لا وضوء عليه وفي مسلة الاصل ولو تكلم الامام
متعمدا ثم ضحك الماموم اختلفت الرواية عن ابن خنفة والصحيح ان الماموم
اذا ضحك بعد سلام الامام او كلامه عليه الوضوء ولو ضحك بعد ما ضحك الامام
او احدث متعمدا لا وضوء عليه والمهمة والحديث العمد قطع فلا سقذ
البرء في حق الماموم نام قاعدا فسقط على الارض ان اسقط قبل سقوطه
لا وضوء عليه وان استيقظ بعد سقوطه فعليه الوضوء للاضطجاع في السا في
دون الاول ولو وضع يده على الارض فاسقط لا سقذ الوضوء وسوا وضع ظهر
الكف او بطر الكف ما لم يضع جنبه **فالفصل** في الارض قبل السقوط في النصاب
وقتاوي النوم على هيئة الركوع في غير حاله الصلوة ليس يحدث في اصح الروايتين
لانه لو استحكم سقط في مجموع النوازل المرص اذا لم يستطع الصلوة الا مضطجعا
وان نام فاجدا او قايما حكما رجل استظلم الى ساريه ونام او هو من وضوءه
انسان ولو لا الساريه او ذلك الرجل ما استمكن اذا كانت اليتام مستويين
سنتونقن على الارض لا وضوء عليه لعموم البلوى وعدم خروج الخرب غالبا
وفي ما وى **فالفصل** في نام متوركا على احدى اليتام فهو كما المضطجع نام محتبيا
او راسه على ركبتيه لا يفسد ولا سقذ ولو نام مترجعا ورأسه على فخذه بعض
وفي فتاوى فاضل خان ان نام على راس الثور وهو جالس فقد ادلى رجله كان
حذرا لان ذلك سبب لاسترخا المفاصل وان نام على ظهر الدابة في سرج او لحاف
لا يفسد لعدم الاسترخاء **فالفصل** في الخارج الذي يكون حدثا
اسمح الدم على راس الجرح او سعه منه او غرز بين ابن فخرج منه الدم وظهر كرش

العام

فنام في الصلوة فلفظ
وضوءه لانه نام مضطجعا

من راس الاسرة وعن ابي يوسف **بعض** وعن محمد **لا** وقيل بالعكس والنقض
اقيس لان من ايلته عن مخرجه سيلان من ثوبه **ما** **قسم** التام اصاب
ثوبه **قال** ابو نصر ان كان ماء فيه لا يتنجس واما اذا اتبع من البطن نجسه
واما يعرف ذلك باللون **قال** المقيته الغالب انه من البلغم وانه
ظاهر عندها حلا فالاني يوسف وعلى هذا اذا صلى ومعه حرقه الخط لا يجوز
الصلاة عند ابي يوسف اذا كان كثيرا فاحشا وعندهما محور كما خلد فيهم في
البلغم فانه طاهر من نجس من النصاب **قادر** اكثر لا يسقط عصر الفرج
ما لم يصرفه لا يسقط لانه مخرج لا خارج **مع** بعض **قال** رضي الله عنه
وهو الاسيه ولو خرج دبره وعليه نجاسة لم يدخل فيه اخلاف **مع** لا يسقط
بعض ط ان علقه من او حرقه حتى دخل ينقض وان تنفس قد دخل
لان لا يدترئ منه بله خلا النفس في شكل الاريا وشرح الستة ان يؤم
البي عليه السلام ليس حدث وهو من خصايصه خرج من يدى المراء ملخا
لا يسقط به جافه فخرج منها ريح لا يسقط كالجناء الميت **مع** من يمس البول
لا يسقط بالودي في الويد لانه جنس البول **سه** بعض لانه حدث آخر من
سه الفقهاء بيده فروج بضم الماء دون ساير اعضائه عماره اذا غسل وجهه
وصل الماء الى يده فيضم له التيمم اذا لم يجلس بفعل وجهه **ح** له التيمم
مطلقا **ب** مسافر معه ماء زايده عن شربه لكنه يحتاج اليه لطبخ التماج ان كان
معه خبز كفيه لم يتيمم والاسيمم **ب** حضر خزان لو وضعت يديك في يديه ولو
تمم يدك جميع التكبيرات فانه مؤضا **ب** تتمم الحنك لصلاة الحناء جار **ب**
صلى بالتيمم وراى رجلا معه ماء فقام صلاة ثم سأل فاعطاه لا بعد لان العدة
بالاباحة لا بالروية **قال** رضي الله عنه وما ذكر في الجامع الكرخي انه

بعد فذاك في الماء الكبير والتيمم على التيمم ليس بقربة **المرضى** لو وجد
من موضعه بغير اجرة لا يتم في قولهم وان طلب اجرة يتيمم وقالوا ان رضى
باجر مثله لم يتيمم والا يتمم **ب** تتمم في كل خوف بالحق او مطرا او خروجا من مكان خاف
فوت الوت ولو كان في سطح ليلا وفي بستانه ماء لكنه خاف في الظلمة ان يدخل
البيت لا يتم اذا لم يحف فوت الوقت **قال** وفيه اسارة الى الله اذا
خاف فوت الوت يتم ولو كان عند امانه خاف عليه ان يذهب الى الماء
يتيمم **ب** لو سار في ارض الغير يصل الى الماء قبل خروج الوقت لا يجوز سيم فيها
ان كانت من روعه ولا يجوز ان لم يكن فيه ضرر من منيه **الفهم**
بلكه نفر في السفر احدهم خب والآخر امرأه طهرت من حيضها والاخر مست
ومعهم من الماء مقدان ما يكفي لغسل واحد منهم ان كان الماء لاحد من فهو احوبه
وان كان الماء لهم ولا سقى واحد منهما ان يغتسل لان الميت فيه نصبا ويبغى
لها ان يصرقا صببها الى الميت وتيمما وان كان الماء مباحا فالحجب لحيته لان
غسله فرضه ويكون اماما للمرأة ويتم المي **ب** لان غسله سنة وان اجبت
الكافر وان غتسل حتى اسلم قبل الا يلزمه لان الكفار عن محاطين بالشرايع والاصح
انه يلزمه لان بقا صفة الجنابة بعد الاسلام بقاء صفة الحدث وانما اتممت
المرأة الحايض ثم طهرت عليها الاغتسال لانها مسلمة حال وجوب الاغتسال
ولو طهرت ثم اسلمت لا يلزمها **ووجه** الفرق على قول البعض ان الجنابة
مستدامة فعطى لدوامها حكم الاستداء اما الخروج عن الحيض غير مستدامة فافترقا
من جنس **فصل في ازال النجاسة** **ب** المرأة اذا اختضبت
بخارج فغسلت ذلك الموضع ثلثا ماء طاهرا يطهر لانها اتت بما في وسعها
وسعى ان لا يكون طاهرا مادام يخرج منه الماء الملوّن بلون الحناء **ب** وذكر

في المحط في هذه المسألة وفي يوب انصبغ بصبغ بحر غسلت يدها وغسل الثوب الى ان يصفى ويسل منه ما اسفل من غسل بعد ذلك ثلثا بحكم بطهران يدنها وطهران الثوب بالاجماع . واذا غمس الرجل يده في من نجس ثم غسلها في الماء الجاري بغير حرص واثر الثمن باق على يده طهرت يده من قاضي خان .
 الثوب النجس اذا غسل ثلثا وغسل مرة لا تطهر الا في روايه عن ابي يوسف غسل ثلاثا وعصر في كل مرة سهطرت منه وطرق فاصات ثلثا ان عصر في الممر الثالثه وبالغ فيه تحت لو عصر لا يصير منه الماء فاكل طاهر والا فمقاطر منه نجس واذا اصاب شيئا افسد . واذا اغتسل الثوب ثلثا وعصر في كل مرة وقوته اكثر من ذلك لم يالغ فيه صانعه الثوب لا يجوز . وبعض شايخنا قالوا على قولنا في يوسف اذا كانت النجاسة رطبه لاسترط العصر واذا كانت ناسه يسترط من محيط . وفي العيون عن ابي يوسف لو صب الماء على ازار نجس طهر وان لم يعصر وكذا الجنب لو اترق واعتسل ثم صب الماء على الارز وطهر وان لم يعصر . وفي شرح الخواص وكذا لو كان في ازاره او بدنه نجاسة واستكثر فاصابه الماء عليه وان لم يعصر ولم يبدله . وفي صلوات الجلاء وكذا لو اصاب داخل الحف المبطن بنجاسة فله الماء فيه ثلاث مرات وادارة طهر . وكذا البساط النجس لو طرح في النهر فجري عليه الماء من ممرتين .
 قال وفي رواية اخرى اذا صب الماء على الارز وامر الماء يكفيه فوق الارز فهو احسن واحوط وان لم يفعل فهو محذور محيط . ثم الفصل بطهران مرور الماء على العين النجس بان يصب الماء على العين النجس ويفسل ويهنا يطهر بالاجماع ويورد النجس على الماء بان يجعل الماء في طشت ويلقى فيه الثوب النجس وفيه خلاف والمسألة في الجامع وصورتها اذا غسل الثوب في اجانته

ما وعصر ثم غسل في اجانته ما اخرى وعصر ثم غسل في اجانته ما اخرى وعصر فقد طهر الثوب والماء كلها نجسة وذكر بعد في الجامع اذا غسل العضو النجس في ثلاث اجانات فقد طهر عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف لا يطهر ما لم يصب عليه الماء صبا ولم يذكر الخلاف في فصل الثوب وشايخ العراقي على ان الخلاف في الفصلين واحذ وشايخ بلخ على ان الخلاف في العضو لا غير ثم اذا طهر الثوب بالفضل في الاجانات على قول من قال به طهرت الاجانته بطريق التبعيه لان نجاسه كانت بطريق التبعيه وطهارتها يكون كذلك كطهارة الدلو والرشا بعا للبين من محيط . اذا اصاب النجاسة شالسا في منه العصر مقام اجراء الماء فيه مقام العصر حكى عن الفقيه اني استحق الحافظ انه اذا اصاب النجاسة البدن طهر بالفضل ثلاث مرات متواليات . وفي فتاوى ابى الليث خف بطن ساقه من الكرباس فدخل في جوفه ما نجس ففصل الحف فذلكه باليد ثم ملأه الماء ثلاثا وهرقه الا انه ما تهيأ له عصر الكرباس فقد طهر الحف واستشهد عمر فقال الا ترى ان البساط النجس اذا جعل في بحر وترك فيه يوما وليلة حتى جرى عليه الماء طهر من محيط . التراب الطاهر اذا جعل طسنا الماء النجس او على العكس الصحيح ان الطين نجس ايها كان نجسا والطين النجس اذا جعل في الطين ان كان الطين ما يما يرى عينه كان نجسا ان كان كثيرا والافلا في فتاوى قاضي خان . وقال في المحط وان لم ير مكانه لا يكون نجسا ولو بس حكم بطهارته وفي فتاوى العتاني البول والطين النجس والسرقة اذا اخط مع الطين وطين به سطح المسجد ونسب لا بأس بالصلو عليه ان لم يكن الروث والبول غاليا ولم ير عين النجاسة والطين وفي النصاب اذا نزع الماء النجس من البين مكره ان يبل به الطين فيطين به المسجد لان الطين صار نجسا وان كان التراب طاهرا

في احكام المسجد وقع شهيد في الماء القليل وعلى جراحاته دم جاف
لا يتنجس **قال** وفيه نظر فقد قال **عبد الله** لله الجاني في الدم الكثير
مع المصلي منع صلوته الا اذا حمل المصلي شهدا عليه دم كثير جازت صلوته
ولو اصاب المصلي من ذلك لم ينجس صلوته لانه زال عن المكان الذي حكم فيه بطهارته
قال اذا وقع في الماء بول الهرقة نجس الا عندنا اذا ان غر محمد رواية شاذة
ان بول الهرقة طاهر من غير فصل من منه الفقهاء في النصاب الجنب
اذا اخذ نفسه مأمنا، ولم يرد غسل الفم فغسل يده او توضأ به لا يجوز وان
غسل به الثوب النجس جاز وعن محمد انه يجوز كلاهما ولو اراد غسل الفم شرب
في الثوب ينجز الثوب في مسورات الامام طهر الدين **الحمد** اذا ابلخ بالخرق
فغدا في يوسف يغسل اللحم في الماء الطاهر بلا يقطره وكذلك الحصى من البردى
اذا اصابته نجاسة وهو جليد لا يطهر عند محمد وعند ابى يوسف يغسل ثلاثا
ويجفف في كل مرة مطهر البور يا يغسل ثلاثا ويظهر بل خلاف لانه لا ينشف
النجاسة وعن محمد جلد الميتة اذا بفس وقع في الماء لا تقصد ولو صلى معه
حازت صلوته وان كان اكثر من قدر الدم **الحش** اذا اصابته النجاسة
مراصاته المطر بعد ذلك كان ذلك منزلة الغسل كالارض اذا اصابته النجاسة
مراصاتها المطر كان ذلك منزلة الغسل وان لم يصب المطر الارض يطهر بالحناء
ادالمسوق اثر النجاسة واختلفوا في الشجر والكلأ ما دام قائما على الارض يطهر
بالحناف وبعد ما قطع لا يطهر الا بالغسل من الفتاوى لقاضي خان الاجم
اذا اصابته نجاسة وسرت فيه فان كان الاجر مستعملا قديما بكفيه الغسل
ثلاث مرات بدفعه **واحد** وان كان حديثا يغسل ثلاث مرات ويجفف في
كل مرة من جنس الاجر الجدين بالغسل بلا ما يطهر ظاهرها لا باطنها

حتى لو وقعت قطعة منها في ما قليل بجس الماء **فوق الفصل التاسع من محيط**
في اشربه الذخير ظرف الخمر اذا غسل ثلاث مرات ان كان عتقا مطهرا كان
حديدا **قال** محمدا لا يطهر ابدا وقال ابو يوسف يغسل ثلاثا ويجفف
في كل مرة فيطهر ويقول الله يوسف سقى ومن المشايخ من **قال** ان لم يجفف في
كل مرة لكن غلا من الماء من بعد اخرى فما دام يخرج صغير اللون لا يطهر واذا خرج
صافا يطهر ودكر في فتاوى الظهيرية اذا غسلت خابية الخمر ثلاث مرات
يطهر اذا لم يسق رايحة الخمر وان نقت لا وذكر دون هذه المسألة تقلل وان بقي
ابر الخمر يجعل فيه الخل حتى لا سقى اثرها يطهر ولو شرب الشاه خمر لم ينجس
ان ذبحها من ساعه تحل كلها من غير كراهة وان مضى عليها يوم او اكثر تحل مع
الكراهية ولو بليت الحنطة بالخمر وانه يغسلها فاذا خنت وطخت فان لم يوجد
فها طعم الخمر ولا رايحة تحل كلها ولو صب الخل في الخمر فانه يוכל سواركا نيت
العله للخمر او للخل بعد ان صار خامضا **وعلى** ما س قول ابى يوسف ان كانت
الغلبة للخل كذلك وان كانت الغلبة للخمر فلا محل كذا ذكر في شرح الطحاوي
في كتاب الاشربة نعم القان اذا وقعت في حنطة فطخت الحنطة لا بأس
ماكل الدوا لا ان يكون كثيرا يظهر اثر صغير الطعم وغيره خبز وحل في خلا له
نعم القان ان كان السع على صلاته سرى البعر ويوكل الخبر كذا في فتاوى قاضي خان
وقال في الباب الرابع من الخزانة المحلوج النجس ابدت هل يطهر **قال**
القاضي الامام ان كان لكل نجسا او النصف منه لا يطهر اما اذا كان النجس يسرا
بحسب حمل ان يذهب بهذا حكم بطهارته كما في مسألة الكدر وفيه لو وجد في الجرد
نعم ان علم انها وقعت في الماء ثم انجس الماء فالجهد نجس لا يطهر ابدا واذا علم انها
وقعت في الجرد يطهر الجرد بالغسل وكذا اذا كان لا يدري متى وقعت فيها لان الحول

صاف الى اقرب الاوقات . الشرط في الخليل ان يلقى الخل في دن الخمر ولا يجوز
 ان يلقى الخمر في دن الخل فان فعل ذلك حل كله . وفي ما الى يوسف الخمر اذا
 وقعت في المني اعتبر الغلبة في نجسه كوقوعها في الخل . وفي المني اذا كان
 المني اول الخل هو الغالب فلا بأس بأكله ولم يجرى لو حلف لا يشرب خمر اشربها
 مخلوطه مثلث قيل بعبرفه الغلبة وقيل بحث وان خلطه قطره من خمر
 لتبوت حكم الخمرية ولهذا يجس ماء البئر بوقوع قطره منها . وفي الاسيحا بني
 صبت الخل في الخمر اكل كانت الغلبة للخمر والخل بعد ان حمضت . وفي شرح السرحي
 اله في الخمر سكر او فاسد حتى صار حلو لا يحل وفي صلاه الحلا في خمر صب فيها
 ماء ثم خلل هال الاكثر ونظير خلل فالبول من ممر ثلثي . وفي سائل زر بن
 امرئ بطخ قدر اطار طرا وقع في القدر ومات لا يוכל المرقه بالاجماع واما
 اللحم سطران كان الطير وقع في حاله الغليان لا يוכל وفي حاله التكون يغسل
 ويוכל وهذا قول محمد . اما على قول اليوسف ان كانت الوقوع في حاله الغليان
 يطبخ ثلاث مرات بماء طاهر ويجفف في كل مرة ويוכל وكذلك الحمل المشوي اذا
 كان في بطنه بعرفا صاب بعض اللحم في حاله الشئ وطهر غسله ما ذكرنا عندنا
 يوسف من محيط . الرغيضا اذا وقع في الخمر ثم خلل فعلا حلف المشايخ فيه وكذا
 البصل اذا وقع في خمر ثم خلل والصحيح انه طاهر اذا لم يبق فيه راحة الخمر من قاضي
 خان . رجل احد عصيرا في خابيه فعلا واشتد وقذف بالزبد واسقص مما كان
 به صار خلا طهر الحف كله حتى يخرج الخل طاهرا . اذا زالت راحة الخمر وفي
 بعض الكتب اذا خللت وتطاول مكث في الدن طهر الدن كله ولو رفع من الدن كما
 خلل من غير مكث فالوضع الذي يهرب بالخمر نجس وما اذا عاج ذلك الموضع
 بالحل قل ان ستناول مكثه فعلى قول من يرى ازالة النجاسة بغير الماء يطهر . الذي

غلا العصير واستد وقذف بالزبد فصار خمر او ع . لي راسه فدام فرفع
 ذلك القدم بعد زمان يعني بعد ما صار خلا وتطاول مكثه عليه فانه يكون
 طاهرا . ولو وقع كونه من خمر في دن خل او صب فيه ولا يوجد طهرها وراحتها
 باح الخل من ساغته . الخمر اذا وقعت في الماء او الماء في الخمر ثم صار خلا فيه
 اخلا في المشايخ واختار الصدر الشهيد انه يطهر وكذلك رجل انكه احار
 انه يطهر واذا صب الخل النجس في الخمر حتى صار الكل خلا سقى النجاسة في الكل . واذا
 وقعت فيه دن خمر وصارت الخمر خلا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم
 باح ساول الكل وبعضهم قالوا لا باح . وقال بعضهم ان اسفحت القارة لا باح
 وان لم يسفح باح . الكلب اذا وقع في عصير فخر العصير ثم خلل لا يحل شربه
 وعلى ما سئل انكه ينبغي ان يحل كذا في المحيط وقال قاضي خان لا رهاب
 الكلب قائم لا يصير خلا وقال في مسئلة القارة اذا استخرجت من الفتق
 ثم صار خلا لا بأس به وان صبغت ثم استخرجت ثم صار خلا لا يحل كله . الخل
 النجس اذا صب في خمر صار خلا يكون نجسا . وفي المحيط ثوب اصابه عصير
 ومضى على ذلك ايام الا انه لم يوجد منه راحة الخمر لا يحكم بنجاسته .
 طهيرة اصلها معاشاة مسته طهرت ولهذا يتخذ منه الالوان وكذلك لو دغبت
 المثانة وكذلك الكرش اذا قدر على اصلاحه وعن ابي يوسف انه لا يطهر قال
 في القوائد الطهيرة كان والدي يقول اذا ارشش البول على طاهر الحف فحني عليه
 التراب وتركه حتى جف ثم حكه اجزاء وقال في الدباغ ايضا
 ما طهر جلن بالدباغ يطهر بالذكور خلا فاللساقعي قال رضي الله عنه
 كان والدي يحكي عن طهر الدين المرغسا في انه لا يطهر اذا دسها وترك التسمية
 عامدا لان متروكا التسمية عبادته وحل المسه لا يطهر من الدباغ الحف

بطهر ما غسل يدا اذا حشفه في كل مرة مخرقة وعن العاصي الامام صدر الاسلام
 ابي اليسر انه لا يحتاج الى الجحف من الظهير **ناخه المسك** اذا كانت بحاله
 لو اصابها الماء لم يفسد فهي طاهرة والا فلا هذا اذا كانت من المسنة فان كانت
 من النكته فهي طاهرة على كل حال ومراره كل شيء كبوله **ولحم السباع نجس**
 وان كانت مذبوحة هو الصحيح وهو احتار العقيد ابي جعفر على فقال لان
 سون نجس وبه فارق لحم البازي لان سور طاهر **وجلد الحية نجس** وان كانت
 مذبوحة لان جلدها لا يحتمل الذباغ ويمس الحية طاهر من الفتاوى والقاضي
 الامام طهر الدين المرعشي وفي المحيط من مذهب محمد ان **النجس**
 يصير طاهرا بالتغير وبه نفى لعموم البلوى **من باضى طهيرا العذرات** اذا دقت
 في الارض في موضع حتى ضارت ترابا قبل بطهره **وفي النفث العذرة** اذا
 احرقت فخطوا ذلك الرماذ بالحص والعمور وطهروا نهر الحمام والماء الذي
 يجري عليه ويدخل في حياض الحمام نجس عند ابي يوسف لان العذرة اذا صارت
 رماذا لا يظهر عنده صلى ومعه بذر ود القز جاز هذا سؤ والسؤال طاهر
 بول الضفدع البري نجس **بل بول الفرس نجس** بحاسه خفيفه **وبل**
 غلظه **وحكى ان تركبا امسك فرسه** فيا في السوق منفر الباسر عنه فضحك
 وقال يفر من من بول مختلف في حاسه ولا يفر من من نجاسه متفقه حرمه
 شاء نعلوق وتسليح به بطن عند الذبح فيخرج منها دم فهو نجس ولو اصابه
 دم القلب نجس لان الدم الطاهر ما بقي في العروق او متلطخا بالدم
 فاما السائل فلا عن بعض المواضع الدم الذي في القلب ليس سئ في الايضاح
 الدم في العروق والحم طاهر **سلي ومعه عتق شاء** غير مغسول جان لان
 الدم المسفوخ ما سال منه وما بقي لا بأس به لما روي ان عاصمه رضوان الله عنها

كانت ترى في برمتها صفر لحم العتود وغيره قيل مران الشاء كالدم وقيل
 كبوله احشفه عند طاهر عند محمد عصب اخرج منه البعران صحيحة فهو
 نجس **بم طاهر** حلف في القى والصحيح روايه الحسن عن ابي حنيفة انه عفو
 ما لم يفتش عن ابي نصر الدبوسي طين السارع ومواطى الكلاب فيه طاهر وكذا
 الطين المرقن وردغه طريقه نجاسات طاهرة الا اذا راي عن النجاسات
قال رضي الله عنه وهو صحيح من حيث الرواية وقرب من المخصوص
 عن اصحابنا رحمهم الله من منه العقبة **فصل في الجنازة**
والاجتنال عتاني الحب لا من المصحف الا بغلافه وان لم يكن مستزدا
 فهو غلاف والخريطة عتافي ولو اخذكم عن محمد انه لا يجوز والمختار انه
 يجوز ولو من المصحف بغير غلافه او بغير غلافه حدث او الجنب تمضمض
 وقرأ اختلفوا فيه والظاهر انه لا يجوز ولو حمل كتابا فيه ايه من القرآن
 لا بأس به وكذا كتاب الفقه اذا كان فيه ايه من القرآن بخلاف النفسين
 وعن محمد الجنازة امرادون الاية لا على قصد القراءة يجوز وعنه ايضا
 في الكثير كذلك ولو وضع اللوح وكتب عند ابي يوسف بكنه **وقال محمد**
 لا بكنه وفي الخمس ويستوى فيه الآله وما دونها كما في المراء هو الصحيح وفي
 المفتي ولا بكنه التبعي بالقران وكنه فراه التورية والاحتيل والزبور **قال**
 الخواصي اني لا انهي عن الجنب عن رواها فانهم خرفوها رجل غير محتون يقتل
 من احنائه لا يحب عليه ان سلغ الماء داخل الجلد لان ذلك خلقه له هو المختار
 من خمس ربه عن ما الاغتسال على الروح لانه موته الجماع وكذا ما وضوها
 غنيه كانت او فقس لانه لا يبدلها منه فضل كما الشرب اسقط الرجل فوجد
 على طرفه حليله بله لا يدري انها مني او مني وانه يقتل الا ان يكون قد انتشر

ذكر قبل النوم اذ ذلك يكون من اثر ذلك الاستحسان الا ان يكون اكثر رايه
انه متى جئنا يلزمه الغسل اما اذا كان ذكرنا كذا حين نام محل منيا
ويلزم الغسل **قال** الامام الحلواني في هذه مسله يكثر وقوعها والذات
عنها غافلون فلا يدبر من حفظها اذ انام واعدا او قايما او ماشيا فوجد مديا
كان عليه الغسل في قولنا في نكاحنا لو نام مضطجعا الرجل اذا صار معي
عليه موافق فوجد مديا قالوا لا غسل عليه وكذا التكرار اذا افاق ثم
وجد مديا وليس هذا كالنوم لان ما نراه النام معه ما يجد من اللذ
والراحه التي يهيج منها الشهوة اما الاعمال والمكر ليس من اسباب **الزنا**
اذا نام الرجل والمرأة في فراش واحد فلما استنقضا وجدا منيا استهما فكل واحد
منهما منكول لا محذور وان يكون ذلك منيه **قال** الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل رحمة الله عليهما الغسل احتياطا وقال عمر ان كان الماء
عليظا ابيض فهو من الرجل وان كان رقيقا اصفر فهو من المرأة **وقال**
بعضهم ان وقع طولا الى اخر من قاضى خان مني الرجل ابيض ومنيه اصفر
ويظهر ما يدبره فيما اذا اغتسلت عن جماع ثم خرج منها مني وان كان منيه
فعلينا الغسل وفي مني الرجل لا **احتمل** ولم يرسا ثم خرج منه مذي بعد ساعة
لا غسل عليه من منيه الفقهاء **مسها** الرجل فوجدت له ورات بللا ولم
يعلم انه مني او غير فعمله الغسل عن اني يوسف اذا توارت الخشفة
في قبل او دبر موجب الغسل على الفاعل والمفعول به وهو الضيق واليلاخ في البها
والمتة لا توجب الغسل ما لم ينزل اللقضان منزله الاستمتاع بالكف وكذا الريح
في الصغير التي لا تجتمع منها لا توجب في قول محمد بن سدر **الانزال** غلام ابن
عشر بين جامع امراته الباطنة عليها الغسل لواراة الخشفة ولا غسل عليه لعدم

الخطاب غير انه يوم الغسل اعتداد او تخلقا كما يوميا الطهارة والصلوة
ولو كان الرجل بالغا والمراه صغير **فالجواب** على العكس اذا اتى
امراته وهي عذرا او جامعها فمما دون الفرج لا غسل عليه ما لم ينزل لان
مام العدد منع مواراة الخشفة وكذا في الثيب اذا لم تنوار الخشفة وجماع
النهي موجب الغسل على الفاعل والمفعول من قاضى خان **ولو خرج** من المرأة
بعد الغسل حتى لا يحب الغسل لان الماء الذي خرج من ماء الزوج لان ماوها
ينزل الى رحها ولا يخرج وعليها الوضوء ولو جامعها فمما دون الفرج قد دخل
ماوه فرجها لا يحب الغسل عليها **اد اجلت** لانه طهرته من ماوها فمر عتاني
المراه اذا احملت ولم يخرج منها المنى حكى عن الفقيه اني جعفر انه قال ما لم يخرج
المنى من الفرج الداخل لا يلزمها الغسل في الاحوال كلها وانه اخذ من الامم للحلوا
وقال بعضهم اذا وجدت لك الانزال يجب الغسل عليها من قاضى خان
نزل ماء الا لطف الى راس حليله ولم يظهر حب الغسل وفي البول يجب الوضوء
من عتاني **رجل** غير محنون يغتسل من الخبايه لا يجب عليه ان يبلغ الماء داخل
الحللا لان ذلك حله هو المختار وفي فتاوى قاضى خان ومنع الحب ان يدخل
اصبعه في سرقه عند الاغتسال فان علم انه يصل الماء اليه من غير ادخال الاصبع
احزاء ولو كان به قرحه فارفع جلدها واطراف المرحه مقصده بالجلدة الا
الطرف الذي كان يخرج منه اليه يغسل الجلد ولم يصل الماء الى ما تحت الجلدة
جاء وضوء لان ما تحت الجلدة غير ظاهر فلا يصح غسله **اد اغتسل** المرأة
من الخضر والجنابة وفي اطرافها عجين او الطيان او الخبار او الصباغ اذا قوضا
واغتسل وفي الطفان عجين او طين او ما اشبه ذلك **قال** بعضهم يتم
غسله وضوء لان ذلك لا يمنع وصول الماء الى باطنه واحصوا على ان الذين لا يمنع

تمام الفسل والوضوء لانه سولد من ذلك الموضع وكذا الطعام من اسنانه منزله
 اللدن ولو كان على بدنه خبر مضع ودجف وبس وغتسل لا يخرج عن الحنابة
 حتى يترك ذلك الموضع ويجري الماء تحت لانه لا يخرج منه ولو كان على وضوءه
 فرجة نحو الدمل وعليها جلد رقيقه فتوضا وامر الماء على طاهر الجلد ثم نزع الجلد
 ولم يغسل ما تحت الجلد وصلح جازت صلواته وفي المعنى وذكر الامام الزاهد الصغار
 الطمرا اذا كان طويلا تحت سدر راس الالعلة حب اتصال الماء الى ما تحته وفي
 القصير لا روى عن ابي حنيفة لا بأس بان يغسل الوجه وهو بعض عينه وعن
 الفقيه احمد بن ابراهيم ان غمضها تغيضا شديدا لا يجوز ذلك وصل فمن رمده
 عينه ومضت واجتمع رمضها في جانب انها تكلف اتصال الماء اليه وما شئكم
 فلا فهو تبع للغم دون الوجه من ماضى طهير ولو كان به جدرى ارتفع فشرها
 وجوانبها متصله ولم يصل الماء الى ما تحت القشر لا بأس به ولو زالت العشم
 لانفسد الفسل . رجل بالسفوح من ذكر منى فان كان مسنرا فعليه الفسل
 وان كان منكسرا فعليه الوضوء . رجل عذب له فرط الشهوة له ان يعالج يدرك
 لسكن شهوته . وسئل ابو حنيفة به انه هل يجوز على هذا قال من
 نجاب راسه فقلدح . والافلف لا يجب اتصال الماء اليه في الاغتسال الى داخل
 القلفة لان فيها حوا . ولو نزل البول الى راس الاحليل ولم يظهر في القلفة سقط
 الخب اذا غسل بين ثم من الصحف قل يجوز لان له المسن اليد ومضى طاهر والاصح
 انه لا يجوز وكذلك غسل العمد لقراء القرآن من فتاوى طهير الدين غسل يوم
 الجمعة ويوم العيد كذلك فاذا اجتمع ما مل كفته غسل واحد وغتسل من بين
 لسال ثوبها قال . تكفيهما من واحد لان الفسل الواحد تنوب على
 الفرض والسنة وموان يغتسل المرأة عن الحنابة يوم الجمعة فطهر عن الحنابة

ونوب عن غسل يوم الجمعة وسوب عن الفرض ايضا بان طهرت المرأة من الحيض
 والنفاس ثم جامعها زوجها فاذا اغتسلت جاز عن الامر من جميعا فلا نوب
 عن السنتين او من بجنس ومنه عن الاغتسال على الزوج لانه مؤنه للمع
 وكذا ما وضوها غسها كانت او فقمه لانه لا بد لها منه فصار كما الشفة وقت
 المعنى بعد هذا عن محمد بن سلمه ان على الزوج الماء الذي يغسل بوجها وبدنها
 من الوسخ وليس عليه ماء الوضوء والغسل كما لا يلزمه الدواء قال ثم
 وهكذا قول اصحابنا وقد فعل بحب ماء الفسل دون الوضوء وفي فتاوى طهير
 الدين ما ارسل على المرأة لانها يمكن بقها للصلوة وانما اذا طهرت عن الحيض
 على راس العشر ففعلها وقما دونها فعلى الزوج استغنى عن الاغتسال الى
 عن الجنابتين النقياء وغاس الحشفة من وراء السراويل ولم ينزل قال ان كان
 رقيقا وجدت الحشفة حرا المدخل وحت الفسل من النصاب **فصل**
 في الحيض والاستحاضة وما في معانيها . فحب للمحاض ان يوضا لوقت كل صلوة
 ويقعد على صلاتها سيج ويهل وفي الرواية مكتبا لها اجر صلوة المصلي امرأة
 حبس في دبرها لا يمنع الصلوة لانها ليست بحض وسحب لها ان يغتسل
 عند انقطاع الدم وان امسك الزوج عن القران فهو احب الى من خيم المتحا
 لا يوم الاستحاضة لو ف كل صلوة اذا لم يكن منها غائط لسقوط اعتبار نجاسة
 دمها من فتاوى ابى اللث الاستحاضة لا يومين **باب** انما يعرف باستمرار
 الدم بها وقت صلوة كامل حتى انه لو سال الدم في وقت صلوة فوضات وصلت
 به خرج الوقت ودخل وقت صلوة اخرى وانقطع الدم ودام الانقطاع الى
 اخر الوقت بوضات واعادت تلك الصلوة وان لم ينقطع الدم في وقت الصلوة
 السابعة حتى خرج الوقت جازت تلك الصلوة لان في الوجه الاول السيلان

لم يستوعب وقت صلوة كامل فلم يحكم باستحاضتها فتبين انها صلت بغير طهارة
فلزمها الاعادة. وفي الوجه الثاني السيدان استوعب وقت صلوة كامل اعتبار
الطرف السوي بطرف السقوط فان المستحاضة اذا انقطع دمها وقت صلوة
كامل خرجت من الاستحاضة وفي اول من ذلك لا يخرج. ومنى حكم باستحاضتها
2 وقت صلوة انما يحكم بذلك في وقت صلوة اخرى اذا وجد السيدان في وقت
الصلوة الاخرى سائلا على الوضوء حتى ان المرأة اذا استحضت فدخل وقت
العصر ودما سائلا فانقطع وتوضأت والدم كذلك منقطع فلما صلت
ركعتين من العصر غربت الشمس فانها مضى على صلوتها ولو حكم باستحاضتها
لا بعض طهارتها بخروج وقت العصر. وخلص برون الانسان صاحب جرح
سائل سبب الرعاف والدماء ميل والجراحات واستطلاق البطن وحل المستحاضة
على السوا عليه الفتوى في الفصل الثاني من صلوة المعنى. وفي العتاني ولوربط
الجراحة ومنعه عن السيدان فان لم يشف الحرقه فهو كالصحيح وان نشفت
الحرقه فهو سائل وكذا البتضاد اربط ومنع الرباط لخروج فهو كالصحيح وكذا
المستحاضه روى عن محمد بن سلام والهندواني انه اذا لم يجاوز الطاهر الحق
لاستقض الوضوء هو المحتار بخلاف الحايض لانها لا يصلي ما دامت ترى صفرة
او كدرة مع انها لا يسيل بخلاف دم الاستحاضه. وفي فتاوى ظهير الدين المستحاضه
اذا توضأت وافبحت الصلوة الساقلة فلما صلت منها ركعة خرج الوقت فسد
الصلوة ولزمها القضاء وكان سعي ان لا يلزمها القضاء لانه اذا خرج الوقت
ليس له بصر محدثه بالحديث السابق ولهذا المعنى فلما اذا خرج الوقت
ليس لها ان يسمح لانيها بصر محدثه بالحديث السابق من وجه لا من كل وجه
وقلنا يلزم القضاء احتياطا وكذلك اذا شرعت في الصوم الغفل ثم خاضت

قضت وفي شرح الطحاوي ولو خاضت المرأة في وقت الصلوة لاجب عليها
قضاء تلك الصلوة اذا ظهرت من حيضها وان كانت طاهرة في اول وقت تلك
الصلوة سواء ادركها الحيض بعد ما شرعت في الصلوة او قبل ما شرعت في الصلوة
بقى من الوقت مقدار ما يسع لاداء الفرض او لم يسع هكذا ذكر الكرخي في مختصره
وقال يعتبر اخر الوقت بقى منه قليل او كثيرا اذا كان مقدار ما يصح فيه الصلوة
وروي عن ابراهيم النخعي به انه قال اذا خاضت بعد دخول وقت تلك الصلوة فعليها
مضاوها اذا ظهرت من حيضها. وبه قال الثانفي وقال رفان بقى من الوقت
مقدار ما يسع لاداء الفرض فعليها قضاء تلك الصلوة واجمعوا انها اذا خاضت
بعد خروج الوقت ولم تصل صلوة الوقت فعليها قضاء تلك الصلوة والاصل في هذا
ان الصلوة ساكدة وجوبها في اخر الوقت عندنا الا ترى انه لو كان مقيما في اوله
ثم سافر في اخره فعليه صلوة السفر وفي العكس ينكس الحكم والصلوة في اخر الوقت
حب وجوبها موعدا ولو شرعت في صلوة التطوع او في صوم التطوع ثم خاضت
فانه حب عليها مضاوها لانه وجب بالشرع وهذا بخلاف صلوة الفريضة
اذا شرعت فيها ثم خاضت لاجب عليها قضاؤها لان وجوبها لا بالشرع وكذا
اذا اوجبت على نفسها صوما او صلوة في يوم فخاضت فيها وانه حب عليها قضاؤها
ولو اوجبت على نفسها الصوم او الصلوة في ايام الحيض لا يلزمها شي لان احكامها
فاسد وفي الاول صحيح. واذا احتلط الساب الطاهر بالساب نجس وليست
سبها علامه من فانه يخرج في ذلك سواء كانت الغلبة للطاهر او للنجس
او استويا زياده بخلاف احتلاط الاواني بالنجس بالطاهر والمسته بالدكية
لان حكم النوب احف من غير الا ترى ان الرجل اذا كان في سفر ومعه نوب
نجس وليس معه نوب اخر وان كان ثلاثه ارباعه بخا وربعه طاهر وانه يصلي

في ذلك الثوب بالاجماع ولا يصلي عربانا وان كان اكثر من ثلاثة ارباعه
 بخسا وامل من ربه طاهرا او كان كله مملوا دما **قال** ابو حنيفة واني
 يوسف هو الخيار ان شاء صلي في ذلك الثوب بروكوع وسجود فاما وان شاء
 صلي بالاعمار فاعدا عربانيا **وقال** محمد صلي في ذلك الثوب بروكوع وسجود
 لا غير فاما كاس الصلوة يجوز مع الثوب البنفسج في ذلك الحال وهو حاله اليقين
 فلا يجوز في حاله الاستبراء اولى بخلاف الماء الطاهر اذا اخلط بالماء البنفسج
 لانه لا ضرر فيه لانه التراب يقوم مقام الماء ولو ان مسافر معه ثوبان
 احدهما فيه نجاسة قد لا يدرى وفي الباقي النجاسة اكثر من قدر الدرهم فانه يصلي
 في الذي نجاسة قدر الدرهم وفي الاخر لا يجوز لان الصلوة في الثوب الذي نجاسة
 قدر الدرهم في حاله الاحتياط جائز وفي الاخر لا يجوز في حاله الاحتياط ولو كانت
 نجاسة احدهما قدر الدرهمين ونجاسة الاخر قدر ثلاثة دراهم جاز له ان
 يصلي فيهما شاكرا ولكن الافضل له ان يصلي في اقلها نجاسة لانه لا يتعلق باحدهما
 حكم خاص ولو كانت نجاسة احدهما قدر ربه ونجاسة الاخر اقل من ربه
 صلي في الثوب الذي اقل من الربع ولو صلي في الاخر لا يجوز ولو كانت نجاسة
 احدهما قدر ثلاثة ارباعه ونجاسة الاخر اكثر من ذلك صلي في الذي نجاسة
 احدهما قدر ثلاثة ارباعه ولو صلي في الاخر لا يجوز لانه اذا كان ربه
 في طاهر افضيه اساقا له لا يجوز الصلوة الا فيه واذا كان اقل من الربع طاهرا
 فيه اخلوفا على ما تنصنا والاصل في هذا انه اذا كان يتعلق باحدهما حكم
 خاص ولا يتعلق بالاخر صلي في الذي يتعلق به حكم خاص ولو صلي في الاخر لا يجوز
 ولو كان لا يتعلق بهما حكم خاص صلي فيهما شاكرا ولكن الافضل له ان يصلي
 في الثوب الذي نجاسة اقل من شرح النطاوي **قال** ابو حنيفة في رجل

لحمته جراح لا تقدر على السجود معناه لا تقدر عليه الا وان سيل منه الدم
 ويوفى ما سوى ذلك كما يصح معنى يقدر من غير ان سيل منه الدم يصلق اعدا ويومى
 لان الصلوة مع السيلان لا يجوز الا في حاله الضرورة والصلوة قاعدا بالايما
 حايته في حاله الاحتياط وهو السفل على الدابة خارج المصر فيكون هذا اهون
 الامر من محضه والايام يومى قاعدا لان المقصود هو السجود والقيام والركوع
 وسلة اليه ولهذا كانت السجود قربة بانفرادها كسجدة الصلاة وكذا شاعت
 السجدة مكررة في ركعة واحدة ولا كذلك القيام والركوع **والسجود** وقلاس
 ترك السجدة ههنا حذر عن السيلان فومى بتركها سعالها فان صلي قائما
 وبركع فايما فاذا ابلغ السجود جلس فومى جاز لان السجود بقى مشروعا في دابة
 حتى لو تكلف وسجد من غير ان يسيل الدم جاز هكذا ثبت مشروعيتهما بتعالها
 فاذا اتى مما يجوز قال ولكن احب الي ان يصلي جالسا لان الايما جالسا اقرب
 الى الارض فيكون شبهة بالسجود وهو كالعريان فانه يصلي جالسا يومى ايماء
 ولو صلي قائما يركع وسجد اجزاء لكن الاول افضل كذا هذا **قال** عربانة
 لا يقدر الا على الثوب ان صلت قائمه انكشف فخدها او ساقيها او انكشف
 من كل باق اقل من الربع بحيث لو جمع كان مثل ربع احدهما وان صلت جالسة سترت الجميع صلت جالسة
 لما ذكرنا من دل ان الصلوة قاعدا اهون من الصلوة مع الانكشاف ودلت
 المسئلة على ان القدم ليس بعورة لان انكشاف بعض الساق لا يكون الا بعد انكشاف
 القدم وهو رواية هذا الكتاب وفي رواية عورة على ما عرفت ودلت المسئلة
 على ان الانكشاف الممقرب يجمع ولو حبس في المصر في مكان نظيف وهو على غير
 وضوء ستم وصلي واعاد اذا خرج وان ادركته الصلوة في السفر في مكان قد
 لا تقدر على ان يصله حتى يذهب الوقت وهو على وضوء صلي بانه واخرت

صلوته لم يكن عليه اعاده الصلوة ولو كان رضاء وصل في سنته يقتد على
القيام ولو خرج الى الجماعة ضعف عنه لم يذكرها محمد وقيل يصلي في سنته
احدا للفرض وهو القام فلما حصل العذر اذا كان من قبل العناد لا يعتبر
عندنا في اسقاط حق الشرع لان العبد لا يقدر على اسقاطه فان قيل شكل
ما اذا خاف اللص والسبع صلى قاعدا او يصلي اليهم حيث لا يجب عليه
الاعاده فان كان المنع من قبل غير من له الحق وهذا لان السبع له اختيار
ولا حفا في اخسار اللص قلنا المنع لا يضاف الى اللص والسبع لم يوجد منهما
معل يقصده الامتناع لان اللص من قصده ان يخرج فيذهب ماله وكذا السبع
اما نفيه بعد الخروج وانما الامتناع لمعنى في باطنه وهو الخوف فلا يضاف
ذلك الى اللص والسبع وصار كمن حفر بئر على بركة الطريق فوقع فيها انسان
فما تجمعا او غما على ما عرف من زيادات برهان الدين صاحب الهداية
المراء اذا كانت امام معرفتها دون العشر في الحيض وفي النفاس دون الاربعين
فان هذه الاعتسالات من الحيض والنفاس ولو كانت ايامها عشر في الحيض وفي
النفاس ما كان ذلك وهو ان المرأة اذا كانت امامها دون العشر وفي النفاس
دون الاربعين فانقطع الدم عنها لا يحكم بطهارتها منس الانقطاع ما لم
يفتسل او يمضي عليه وقت صلوات اذ في الصلوات اليها مع العذر على الاعتسالات
نحو ان كون الانقطاع في وقت الصلوة ان وجدت من الوقت مقدار ما يقتل
وتجد من الوقت ساعة فانها يحكم بطهارتها يمضي ذلك الوقت ويجب عليها
مضاء تلك الصلوة اعتسلت او لم يغتسل ولزوجها ان نفر بها بعد مضي ذلك
الوقت عندنا وقال رفر لا يجوز لزوجها ان نفر بها حتى يغتسل اما اذا بقي
من الوقت مقدار الاعتسالات لا غير لا يسع للاغتسال فلا يجب عليها قضاء

الاربعون يوما مخرج
لن من الحيض والنفاس

تلك الصلوة لا يحكم بطهارتها يمضي ذلك الوقت حتى يغتسل او يمضي وقت صلوة
اخرى وكذلك اذا لم يجد الماء فمتمت وصلت حكم بطهارتها وانما اذا كانت
ايامها عشر في الحيض وفي النفاس اربعين يوما تمت كملت العشرة والاربعون
حكم بطهارتها اغتسلت او لم يغتسل انقطع عنها الدم او لم ينقطع يجب عليها
قضاء تلك الصلوة بقي من الوقت ساعة يسع فيها الاغتسال ولا يسع ويجوز
صومها في الغداة او حلت من الليل ساعة ويجوز للزوج ان نفر بها قبل الاغتسال
عندنا وقال رفر لا يجوز حتى يغتسل من شرح الطحاوي . واذا استحضت
المراء فوضات وليست خفيها فان ذلك على اربعة اوجه اما ان يكون الدم مقطعا
في الحالين حال الوضوء واللبس او سائلا في الحالين او سائلا في حال منقطع في حال
فان كان مقطعا فنهما في الحالين في استبقاء هذه الرخصة منزلة حال الاحتياط كحال
الوضوء واللبس جميعا ثم اعترض الحديث لا يفضله وفي ما يبرر الوجوه لا يسع
الا في وقت الصلوة فان احدث في الوقت حدثا اخر بوضات ومحت فادى
انصى الوقت نزع خفيها وغسلت ودمها من الجامع الكثير لغفر الاسلام اما
ثوب المستحاضة لو غسلته سقى الى ان يصلي لكنه لا سقى الى اخر الوقت جازت
صلواتها معه خلافا للشافعي بنا على مدار الرخصة من منية العقبا . مريض
مجروح بحمة ثياب بخه ان كان بحال لا يسطر تحتة شي لا يجنس من ساعته له
ان يصلي على حاله لعدم القابض وكذا اذا لم يجنس الثياب الا انه نداد مرضه وبلخته
مسقه لان الحرج مدفوع ولو لم يلحقه مشقة ان يحول لكن انما يمكنه ذلك ان لو
كان معه اخ يحوله لا يحوله ان يصلي عليه وان لم يكن معه احد يحوله يجوز له
الصلوة وان كان معه احد يحوله لكن باجرو لا يحوله مجازا قال ابو جعفر رجاز
له ان يصلي في ذلك الفرائض والاجرا وكثر وعندنا ان كان البذل قد نفض برعم

بحوز وفي الاقل لا وعلى هذا اذا لم تقدر على الوضوء وهذا احد يعينه باجر
وعلى هذا اذا لم تقدر على التحول الى القبلة ومعه احد يحوله باجر ولم يكن معه
احد كما ذكرنا من النصاب في باب المريض احواله الى الروضة **وما يتصل**
بهذا الفصل المنوع عن الوضوء من جهة العباد **قال ابو**
بكر عمن قال لغير ان تواتر قللك حازه ان تتم ويصلي قال الفقهاء
ولكن ينبغي له ان يعد لان هذا منع جاء من جهة العباد فلا يؤثر في سقوط
فرض الوضوء لكن حبس في التحن وصلي باليمنى فانه يحزنه اذا لم يجد الماء ولكن
اذا خرج بعد الصلوة قال وكذلك كل منع وجد من جهة العباد حتى قال
2 الفتاوى اسر منه الكفا رعن الوضوء والصلوة ييم ويومى فاذا خرج
قال الفقهاء سغى ان يعد الصلوة في الذخير وفي فتاوى القاضى الامام طهير الدين
المحبوس في السجن ادا صلي باليمنى يلزمه اعادة الصلوة اذا انحاز من التحن لارواة
عن ابى يوسف ولو منع منه الماء في السفر فصل باليمنى لا يعد **فصل**
في مسلة مقطوع الرجل وسایل المسح على الخفين والختاين ان كان الباقى
من الرجل المقطوعة مقدارا لانه اصابع فان لم يكن الباقي من ظهر القدم لا يجوز
المسح وان كان الباقي من ظهر القدم جاز المسح هكذا ذكر المسئلة في الزيادات
وفي نوادر ابن سماعه عن محمد اذا كان الباقي مقدارا لانه اصابع من جانب
الاصابع جاز المسح وان لم يبق من جانب الاصابع شئ وانما بقي مما الى عقب مقدار
لانه اصابع او اقل واكثر لم يحز المسح وهو الصحيح من محيط **مرض** يمكنه الوضوء
او اليمم وله حاربه كان عليها ان يوضيه لانه مملوكه وطاعة المالك واجبة
اذا عرى عن المعصية وان كان له امرأة لا يجب عليها ذلك لان هذا ليس
من حقوق النكاح ولكن ان تبرعت بذلك فقد احسنت لانها اعانت على

الطاعة **رجل له عبد** من يرض لا يستطيع ان يتوضا بحب على موليه ان يوضيه
ولو كان له امرأة مريضة لا يجب عليها ان يوضيها **وفي فتاوى ماوراء النهر**
رجل ثلث يد اليسرى ولم يجد من يصب الماء عليه عند الاستنجاء قال لا يستنجي
وان قد على الماء الجارى استنجى يمينه ولو ثلث يده **قال** مسح يديه على الارض
وجبه على الحائط وحزنه ولا يدع الصلوة وذكر الحسن في الهارونيات عن
ابى خنيفة ان الرجل اذا كان مقطوع اليدين من المرفقين ومقطوع الرجلين
من الكعبين يوضي وجهه ومس اطراف الكعبين والمرفقين بالماء ولم يحز الا ذلك
وهو قول ابى يوسف **في** من ذخير **شرح** في الصلوة باليمنى فرائى رجلا معه
ماء اكثر لا يدرى لا يعطيه ام لا فانه مضى فيها سريته فان اعطاه اعادها
والا جاز فان اعطاه بعد المنع فلا يعيدها ويلزمه الوضوء والصلوة اخرى
في النصاب وفيه ايضا من المستتم على الماء وهو نائم على الدابة او غير نام لكن
لا يعلم لا سقض تيمم في المسقى وكذا اذا كان يحال لا يستطيع التزول خوفا
على نفسه من العدو او السبع لا سقض هذه الزيادة عن مجموع التوازن
وكذا في الابتداء لو كان المسافر يخاف السبع او العدو لو ورد الماء جاز له
اليتمم للجب لو تيمم لدخول المسجد ولقراءة القرآن لا يجوز الصلوة به ولو تيمم
للجنازة او لسجدة التلاوة حازت الصلوة به لانه وقع للصلوة او جزء من اجزا
بخلاف الاولى **سل** الامام خالى التراب اذا احرق او الاجر المدفون اذا
تيمم به هل يجوز **قال** نعم وقال القاضى الامام لا يجوز لانه كالرماد
لو كانت نجاسة على الخفين بحث لوجع يبلغ اكثر من قدر الدرهم جمع كما في
حرف في موضعين وكذا بحث كل قدم نجاسة لوجعت يبلغ اكثر من قدر الدرهم
لم يحز صلوته ولو كان في موضع سجود وتحت القدمين فكذلك قال رضي الله عنه

كنا اجاب خالي والذي سبني ولم يغسل ولطح من ذكره ثوبه وجسده اكثر من قد
 الذم لم يجز صلوته وكشف العورة كالنجاسة والخرق في ادنى الاضحية هل
 يجمع اختلافه واعلام السوب يجمع من النصاب **بعض** الماخزين جوزوا
 المسح على صاروخ **ماوراء** النهر لان الحرج في نزعه وليس فوق حرج الحنف
حاصطعي وفي النصاب لم يجوز مشايخ بخارا وجوز مشايخ سمرقند
 وفي الفتاوى الطهيرية ذكر من الائمة الشرخشي به ان المسح على الحفا والمخنة
 من اللبوء التركية يجوز وعن هذا قال بعض مشايخنا اذا مسح على القفاه
 التي يلبس عليها الضاروخ يجوز وطهار الخطوط في المسح ليس بشرط وكذا الوحي
 الخطوط عن الحنف لا يبطل المسح **ولو** مشى في المظلم بحزبه عن المسح هو الصحيح ولو
 كان الرجل اعرج مشى على صدره قدميه وقدر رفع العقب عن موضع عقب
 الحنف كان له ان مسح ما لم يخرج قدمه الى الساق وكذا في فتاوى قاضي خان
 وقال **في الخلاصة** والمأوى في الحنف قدر بلاته اصابع يجوز المسح على الباقي
 وان كان اقل من ذلك لا يجوز فلو كان الحنف واسعا اذ رفع القدم برفع القدم
 حتى يخرج العقب واذا وضع القدم عاد العقب الى موضع فهذا مما لا ناسبه
 وجوز المسح من قاضي خان الحرق المانع مقدر قدر بلات اصابع سواء كانت
 في باطن الحنف او ظاهرا او باحده العقب اما صبع بلاته اصابع في موضع الاصابع
 وفي القدم يعتبر اكثر القدم قال **على** الرازي فصل عن جرموقه او خفة
 قدر بلاته اصابع فمسح عليه لم يجز ولو كان الجرموق واسعا فادخل فيه يده ومسح
 على الحنف لم يجز كما مسح على باطن الحنف يجوز المسح على الجرموق الواسع الذي
 يبدل للناظر الكعب المسح على الحنف افضل من غسل الرجل احدا باليسر جزئ الفصل
 اصل من منه الفقهاء **بما** اختلف مشايخنا في فصل انه اذا كان بدو قدر ثلاث

انامل من اصابع الرجل هل يمنع جواز المسح قال **بعضهم** منع واليه مال
 شمس الائمة السرخسي وقال بعضهم لا يمنع وتشرط ان سدو قدر ثلاث
 اصابع كما لها واليه مال شمس الائمة الخواصي وهو الاصح ولو ظهر من الحرق
 الالبهام وهي مقدار ثلاث اصابع من غير اجاز المسح ويعتبر في ذلك نفس الاصابع
 الصغير والكبير في ذلك على السواء **ثم** الحرق ان كان قدر اصبع او اصبعين فهو
 سيراوان كان قدر ثلاث اصابع فهو كبير **ثم** على رواه الزيادات اعتبر
 بلاته اصابع من اصفر اصابع النجل ومورواته الحسن عن ابي خيفة به اعتبر
 بلاته اصابع اليد **ثم** الحرق الكبير اما يمنع جواز المسح اذا كان منفرجا يري
 ما تحته فاما اذا كان لا يري ما تحته ان كان الحنف ضلما الا انه اذا دخل
 فيه الاصابع يدخل فيه بلاته ثلاث اصابع فلا يمنع جواز المسح وان كان سدو قدر
 ثلاث اصابع حاله المشي في حاله وضع القدم على الارض منع جواز المسح من محيط
 اذا مسح راسه باطراف اصابعه ان كان الماء سقاطا يجوز وان كانت مبيدله
 ولم يكن سقاطا لا يجوز لانه اذا كان سقاطا ينزل الماء من اصابعه
 الى اطراف اصابعه فاذا من صار كانه اخذ ماء حديدا وذكر في باب الباء
 انه يجوز وان لم يكن سقاطا قال **رضي الله عنه** العاصي الامام وهذا
 اصح والتقاط ليس بشرط واذا مسح باصبع واحد بدلتها فمحملا ما ان مسح في كل
 مرة في غير الموضع الذي مسح اوله اجاز لانه يصير كانه مسح ثلاث اصابع مسح
 ما لا بهام والسبابة ان كان مفتوحا حار لان بين اصبعين قدر اصابع مكانه
 مسح ثلاث اصابع في النصاب وسقوط الذوائ سقطت الحين وماضيه
 حل الرباط يجوز عليه المسح كما لو ضم الغسل كاليد المكسورة ونحوها من كل ما ذكر
 في الاصل ان ما مضى الغسل من الموضع الصحيح فهو كالمجروح مسح ولو كان في عضو

الوضوء جراحة وعامته صحيحة مسح على الجراحة وغسل الصحيح وان كان ما صح منه اقل مسح على الكل من كامل وسقوط الحيرة ونزعها لا يبطل المسح الا ان يكون على برء فحجب غسل موضع الجراحة لا غير وسدبيل العصابة بغيرها لا ينقض المسح مادام الجرح باقيا والافضل ان بعد المسح على البانة ثم كامل **في حكمه**

النجاسات للبلود التي تدفع في بلد لا تغسل منها ولا يمسح في النجاسات دفعها وبلقونها على الارض النجسة ولا يغسلونها بعد تمام الدغ في طاهره كحوز اخذ الخفاف وغلاف الكلب والقرب والدلار طبوا وباسا والبيضة من حاجه مسته لا بأس بها عندهم **روى عن اصحابنا** ان ليس المرأة والساسة المسه والقرم المسه طاهر لئلا يمان نجس في طاهر الزوايه طاهر عند محمد ولا يوكل بظهر حصير من يردى نجس بكن غسله بان يجعل فيما جان فمعه عليه فلا يظلم ولا يحتاج الى الجفاف عند محمد لا يظلم ابدأ وعند ابي يوسف بظلم بابل بالماء

مرحف ثلث مرات اصاب بظلم قدم الحف نجاسة فغسلها ثلاث مرات وامر به في موضع الغسل بحث عمل عمل العصر سوب عنه **فع** اصابه بول فيبس فصب الماء عليه ولم يدلكه بظلم ولو اصاب البول خشبا مستعملا كالمحور والبقس والمالين فصب الماء عليه ثلاثا مدفعه واحق طهره لكه او لم يدلكه ولو كانت على بدنه نجاسة فغسلها بالكوزا وبالقمقمه وكان باخذ من عروته ووضع يد منها في من ووضع في الماء الدانيه في غير موضع الاولى واليد والعروه بجستان غسل السوب الخس بالاشنان والصابون ثلاث مرات ودهن فيه شيء من الصابون او الانسان ملصقا به طهر اصاب الطفر نجاسة او الزجاج او الزنه الخضر والخشب الخراطى فمها وذهب عنها ويريجها طهر **وللميزا** اذا نجس بظلم بالفضل اذا لم تشرب فيه **ولو نجس النطع** ووضعه الغسل مسحه بحرقه

مبايوله ثلاث مرات طهر ولو سرقن الارض مسقاها ملنا بجوزا التوضي من الماء في الماء الثالث ان ذهب راحته النجاسة ولونها واثرها في المزن استنجى بالماء وسدب خطه مشدود لا يظلم بظهاق اليد ما لم يمر اليد بالخطه امرا **بلفا** غسل التوب عن الخمر ثلثا وراحتها طهر **ع** لا يظلم بالم نزل الواحتر قمقه او حجر او حديد اصابته نجاسة عمر مرته بظلم بالفضل من اذا اكثر عليه الماء خوان لم يكن عليه وسخ بظلمه والافلا **دع الجلد** يود كل الميتة بظلم طهر وما شرب عمويل هذا قول ابي يوسف وعند محمد لا يظلم ابدأ فالظاهر ان هذا بالاعاق الكيمخت المدبوع بدهن الخمر ولا يغسل بظلم ولا ينظرها الا لش اخرج ظرفا من خايه الخمر وادخله في خايه الخل يخل الخال **قال** وهو الا صوب مدد اصابها بول نجف وصلى معها حاز لانها من الارض من منية الفقها تنور احمل العذنه او الحطب النجس عند ابي يوسف نجس الطاهر بلا ثا مظهر محمد محمد لا يظلم ابدأ **مسح السور** نجوه رطبه نجسة او ريش بباء نجس في الروا الخمر لا يبا سوا السور بالاروات لكن الخمر فيه ولورثه بالماء بطلت الكراهة جلاء غير مدبوع كالرق جعل فيه الخمر يغسل ولا يظلم بالدغ **غسل نجس** يحمل في طخير ويصب الماء عليه ويطن حتى يعود الى مقدار الغسل هكذا يفعل بلا ثا مظهر لكن جرينا فوجدنا الغسل **قال** وكذلك الذي ادا نجس **ط** بظلم حلق بالدباغ طهر لجه بالذكوه قبل وبسوط ان يكون الذكوه بين اللبث والحيين من اهلها مقرونا بالشميه **مسح الحجام** موضع الحجامه من واحد وصلى المحجوم انا ما لا يحب عليه عادة ماصلي وان زال الدم بالمر الواحد من منه الفقهاء

كتاب الصلوة

مسائل هذا الكتاب تسئل على عشر فصول **الاول** فما ينبغي للصلي ان

ولو ادى الطاهر في المزن نجس بالخط الطاهر في

فعله ولا يتقلعه ومكان الصلوة وما يفسدها ولا يفسدها **والثاني**
 في الموضعين يدي المصلي **والثالث** في مسائل الإمام والمقتدى **والرابع**
 في البراءة والجماعة في التطوع والوتر **والخامس** في مسائل الجمعة والعيد
 والصلوة بعقبات **والسادس** في المسافر والمريض **والسابع** في سجدة التلاوة
والثامن في السهو **والناسع** في الخنازين **والعاشر** في صلوات الكسوف والخسوف
 والاستسقاء **فصل** فيما ينبغي للمصلي أن يفعله ولا يفعله وفي مكان
 الصلوة وفيما يفسد الصلوة وفيما لا يفسده **في الأذان** والمواقيت مع من
 كل جانب يكفيه أحده واحد ولا ينظر الإمام ولا المؤذن لواحد بعده
 اجتماع من أهل المحلة **سكلم** في الفقه **والأصول** في معنى الأذان بحسب الحاجة
 سمع الأذان وهو عشي فالأولى أن يعف ساعده ويجب **حضر** الإمام بعد
 ما أقام المؤذن ساعة أو صلى سنة الفجر بعدها لا يجب أعادتها **عز** عائشة رضي الله
 عنها إذا سمع الأذان فما عمل بعد فهو حرام وكانت تضع مفرطها وأبراهيم الصايغ
 يلقى المطرقة من وراءه **ورد** خلف شاهدا لا يغاله بالنبح حاله الأذان وأحلف
 في أيهما أو يفصل الناس سلم لقوله عليه السلام الأئمة ضمنا والمؤذنون مناء
 وقف في الأذان **النبح** أو **الاستغفار** وإن كانت الوقفة كسر بعيد وينبغي
 أن يكون المؤذن مهيبا **وينبغي** أن لا ينادي الناس ويرجو الخلفه عن الجماعة وسنة
 الأذان في موضع عال والإقامة على الأرض برفع صوتته في الأذان والإقامة
 والأذان من سنن الصلوة عندنا **ومل** واجب وعن عطاء من سنن الإقامة
 أعاد الصلوة **وفي الملقط** لا ينبغي لأحد أن يقول لمن فوقه في العلم والجاه حان
 وقت الصلوة سوى المؤذن لأنه إفساد لنفسه ولا يجوز إفساده في الإقامة عند
 الصلوة والقلاح إلا أناس سطر ونساق **توعد** المؤذن فيقول الكلاب

فله ضرها أن طن أنها تمنع بضره والافلا **بأخير** العشاء إلى ما أراد على نصف
 الليل والعصر إلى وقت اصفرار الشمس والمغرب إلى استبأك النجوم بكم كراهه محرم
 يؤذي العصر في وقت مكروه يستوفى سنة القراءة لأن الكراهة في الأخير لا في الوقت
 الوبر يقضي بعد طلوع الفجر بالاجماع بخلاف ما يروى من أن لا يقضي ركعتي الفجر
 بعد صلوة الفجر قبل طلوع الشمس إذا شرع فيه ثم أقصد **عس** عن السيد
 الإمام أبي نجاشي أنها سألت عن كمال العوام أنهم يصلون الفجر وقت طلوع الشمس
 أنكر عليهم فقال لا لأنهم لم يمتنعوا بركونها أصلا طاهرا ولو صلوا بحوزة أصحاب
 الحديث والأداء الجار عند البعض أولى من الترك أصلا **صلى** ركعة من الفجر طلعت
 الشمس فسد خلاف الشافعي لكنه سقى أصل الصلوة عند أبي حنيفة وأبي يوسف حتى
 لو جهقه سقطت **وخصم** لكن لا يتمها حتى يرضى الشمس وعند محمد بطل أصلا حتى
 لو رمعه لا سقطت وضوء لكن لا يتمها حتى يرضى الشمس وعنه عن النوبختي سمعت
 مشايخي في كون الأفضل للمراه أن يصلي الفجر بغسل لانه أقرب إلى السجدة وفي ما يرس
 الصلوات سطر حتى يفرغ الرجال عن الجماعة من منية الفقهاء **وسالت** شرف
 الأئمة عن ذلك فقال في جميع الصلوات الأفضل أن سطر حتى يفرغ الرجال عن
 الجماعة وذكر في التحفة وشرح النطاوي أن آخر الوقت في الفجر أفضل في السفر والحضر وفي
 الحين إمام يصلي في المسجد الداخل فجارجل يصلي السنة في المسجد الخارج **قال**
 بعضهم بخون **وال** بعضهم بكم لأن ذلك كما كان واجدا بدليل جواز الاقتداء
 وإذا اختلفوا في الاحتياط أن لا يتقلع وفي الفتاوى الظهيرية ويمكن العزلة في المسجد
 السنة في ركعتي الفجر ثلاث أحدهما أنه يقرأ في الركعة الأولى سورة الكافرون وفي
 الثانية الاخلاص الثانية أنه ما فيهما في أول الوقت الثالثة ما فيهما في سنته
 رجل انتهى إلى الإمام والناس في صلوة الفجر إن رجا أن يدرك ركعة بالجماعة بما في

ركعتي الفجر عند باب المسجد وان لم يمكن ما تقي بهما في الصلوة ولا تطول القراءة فيها
 ولو كان برحوا ذكر الشهد في ظاهر المذهب تدخل مع الامام وسرك السنة
 السوق لو جلس بعد منه الظهر على دكانه سطر الإقامة ان باع او اشترى بعيد
 السنة اما ما كل لقمه او شرابه او بكلام لا يلزمه الاعادة من قرآنه **قد قال**
 مشايخنا العالم اذا صار مرجعا في الفتوى يجوز له ترك ما يراى السن الحاجة الناس
 الى الفتوى في جامع المجبوز في باب ما يدرك الفرض في الشهد يضع يده على الفخذ
 ولا يأخذ الركبة وهو الاصح وهو اختيار خواهر زاده **وان ذكر في التكبير في شرح**
الطحاوي انه يأخذ ولو قال سبحان الله او قال الله او الرب ذكر من
 الاعمه السرحى به ان عندنا في حقه بصير شارعا بالاسم بدون الصفة خلافا
 لمحمد ولو قال **يا الله بصير شارعا** ولو قال **يا الله الا الله** او قال **يا الله** غير
 او تبارك الله بصير شارعا ولو قال **اللهم** اختلف المشايخ فيه ولو قال استغفر الله
 لا بصير شارعا ولو قال **الكبير** او **الاكبر** لو قال **كبير** بصير شارعا عندنا في حقيقته
 ولو قال **العوذ بالله** او **لا حول ولا قوة الا بالله** او ما شاء الله لا بصير شارعا وبقوله
 سبحانك اللهم بحون ولو قال **الله** اكبر بدون المدح بحون ولو قال **الله** بالمدح لا بصير
 شارعا وبقوله **اكبر** لا بحون **وقال في المحيط** ولو قال في وسط الصلوة **يفسد صلوة**
 ولو كبر معجبا ولم يرد به التعظيم لم يفسد ولو قال **الله** **اكبر** بصير شارعا وقد ذكر في
 الخزانة ولو قال **الله** اكرم عندنا في حقيقته انه بصير شارعا ولو قال **الله** اكثر
 تكلموا في كفر ولا يجوز صلوة في المسغنى ولو قال **الله** اكبر بصير شارعا والعرب
 تبدل الكاف بالكاف من ماوى فاصح ظهير **وفي المحيط** وينبغي ان يحذف
 التكبيرات كلها تكبير الافتتاح او الركوع او التجويد **اعلم بان المدح في التكبير**
 اما ان كان في الله او في كبر فان كان في الله ان كان في اوله كان خطأ لكن لا يفسد

صلوته **وقال** بعض مشايخنا بوجه الكفر **وقال** الامام الراشد
 الصادق لا يؤمن وان كان في اوسطه فهو صحيح وهو المختار وان كان في آخره
 فهو خطأ ولكن لا يفسد الصلوة ايضا **واما اذا كان المدح في كبره فانه يفسد**
الصلوة سواء كان في اوله او اوسطه او آخره **وادا عمل ذلك في وسطها بكفر لان**
الكبار اسم الشيطان وان لم يعمل لا مكفر ولا مسفهر ولا يوب وسعى ان يقول
 الله برفع الهاء ولا يقول بحزم الهاء وفي قوله اكبر هو بالخيار وان ساء ذكره بالرفع
 وان ساء بالحزم وان كرر التكبير من اراد ذكر الله بالرفع في كل مرة وذكر الاكبر
 مما عدا المرة الاخير بالرفع وفي المنزلة الاخيرة بالخيار ان ساء ذكره بالرفع وان
 ساء بالحزم وبحزم الراى من التكبير وان كان اصله الرفع لكونه خبر المستند
 ولكن روى عن ابيهم موقفا ورفوعا الى النبي عليه السلام انه قال **الاذان**
حزم والاقامة **حزم** والتكبير **حزم** **قال** الامام الخواص وان ساء حزم وهو
 ان يخرج اللام من اقصى مخارجها الى اللام ويكره قصر اللام فيه من الفوائد ولو قال
 المصور او الخالق او العليم او الخليم بدون ذكر الله بصير شارعا ولو كان الاسم
 مشركا كالرحيم فان اراد به ذاب الله بصير شارعا لان الارادة بقطع وجوه
 الاحتمالات يريد ان يصلى الظهر والعصر في يوم حتم لا الوقت سوى طهر يومه
 او عصر يومه **قال** عند الواحد في صلوته اذا علم انه صلوة يصلى **قال**
 محمد بن مسلم هذا القلتانية وكذا في الصوم والاحق انه لا يكون شه لان الله عز العلم
 بها لا يرى ان من علم الكفر لا يكفر ولو نواه لا يكفر والمسافر اذا علم الإقامة
 لا يصير معيما ولو نواه يصير مقيما **كتب** وغفل عن الله ثم نواه يجوز كالصوم
 ثم اختلفوا فيه فقيل يجوز الى الثنا وقيل الى ما بعد الثنا وقيل الى الركوع
 برفع المراءى في التكبير الى تكبيرا حذا يدها **فيل** هو السنة في الحق واما الامة

فكان الرجل لان كفها ليست بعون من منية الفقها بصير شارعا بقوله بسم الله
عند ابي حنيفة في السنة نوى صلوة الامام السنية دخلت عليه انه الظهور
العصر وهو اكران عليه الظهر فممن انه كان العصر بحزبه اذ كان الوقت
صقاع بحزبه وان لم يكن الوقت ضيقا والسنة الاقصر على نية القلب
وان عبر بلسانه عنه جان عليه فاسته فوى الصلوة التي عليه ولم يعينها بفجر
او ظهر **قال** الطحاوي بحزبه لا بها معصية في نفسه لكن نوى صلوة الامام
ولا يدرى انه ظهر او عصر **قال** القدوري لا بحزبه من منية الفقها
في النية 2 شرح الفاضل الصدوسي في النقل بين رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان نوى الصلوة فحسب وثنية الوتران نوى صلوة الوتر وصلوة الجنان ان
نوى الصلوة لله والدعاء لليت وسنة صلوة العيد وسنة التراويح ان ينوى
مطلو الصلوة وانها سه الصلوة به **قال** اذا اراد النقل او السنة يقول اللهم اني اريد
الصلوة فسترها لي وقبلها مني **وفي العرض** اللهم اني اريد عرض الوقت او فرض
كنا فيسرم لي وقبله مني **وفي صلوة الجنان** اللهم اني اريد ان اصلي لك وادعو
لهذا الميت فيسرم لي ووصله مني **والمقتدى** يقول اللهم اني اصلي فرض الوقت متعبا
لهذا الامام فيسرم لي وقبله مني ومن لا تقدر ان يحضر قلبه لسوى قلبه او شك
في النية فكفنه السك بلسانه لا يكلف الله نفسا الا وسعها **سم** يصح سار العصر
على بحرية الظهر وسائر الفرض على تحريمه النقل وعلى عكسه والقضاء على الاداء
لان التكبير شرط عندنا وعند السافعي ركن من منية الفقهاء واما كفيه النية
لا محلو اما ان يكون سفر او معتدبا وكل ذلك وحيث ان يكون مقترضا
او مفلا بالسفل بحوز صلوة سنة الصلوة وكذلك التراويح وسائر
السنن عند عامة صاحبنا من فاضل خان **اداء** اصح الصلوة وضع عنه على بيان

نحت السرم واختلف المشايخ في موضع وضع الممن على اليسار **قال** بعضهم
نضع باطن كفه اليميني على ظهر كفه اليسري **وقال** بعضهم يضع باطن كفه
اليميني على ذراعه اليسري **وقال** اكثرهم يضع باطن كفه اليميني على مفصل
اليسري وبه اخذ الطحاوي وفي غير رواية الاصول **قال** ابو يوسف يمسح
اليميني برسغه اليسري **وقال** محمد بن يعقوب كذلك قال الفقيه ابو جعفر **قول**
ابي يوسف احب **قال** الشيخ الامام المعروف بخواجه زاده كما كبر يضع يده على
سائر عند ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد في التواتر انه في حاله الشاء يرسل
بديه ولا يعتمد وانما يعتمد اذا فرغ من الشاء من محيط **قال** الوامد هب الروافض
الارسال من اول الصلوة من غير اعتماد فخالفه لهم وكما فرغ من التكبير يضع يده
على يده وكذلك في كبريات العيد والجنان والصوت ويرسل في القوم
من فاضل خان وفي الحنبلي المصلي اذا احرم للصلوة ورفع يديه لا يرسلهما يضع
لان هذا مام فيه ذكر مسنون بخلاف ما من الركوع والسجود فان المختار فيه الاراء
فانه ليس فيه ذكر مسنون ولا يطا طاراه عند التكبير لان التكبير يؤتى به
حالة الانتصاب كالقراءة وفي النصاب رجل جالس قام سرعا ان بلغ مقدار ما لو
كان قائما فرقع بحزبه عن الركوع فتكبر الافتتاح لا بحزبه لان تكبير الافتتاح
حاله الركوع لا يجوز ادرك الامام وهو راكع فكبر وهو يريد تكبير الركوع
مظان كبر وهو قائم جازت صلوة لانه تعب منه على التكبير في حاله القيام
وان كبر وهو راكع لا يجوز **ع** الامام اذا امدا التكبير وحرم رجل من خلفه ففرغ
قبل ان يفرغ الامام على ما سئل **قال** ابي حنيفة ومحمد بحزبه وعلى قول ابي يوسف
لا ساعلى ان عند ابي حنيفة ومحمد **وقال** الامام الله ولم يزد على ذلك يجوز عن
الافتتاح فكذلك اذا كان قول المعتدي اكبر فليفرغ الامام لان امناحه تقع

بعد افتتاح الامام وعندنا في يوسف ما لم يقل الامام الله أكبر لا يجوز وقوع افتتاح
 المقتدى قبل افتتاح الامام من تحيين قوله المصلي اذا كبر يضع عنه على شماله
 الاعتماد ما لم ين على الشمال في القيام منه وهو معروف وفي وصفه الاعتماد
 ذكر منهاج الشريعة به انه ورد بعض الاخبار بلفظ الاخذ والبعض بلفظ الوضع
 فاستحسن المشايخ الجمع بين الاخذ والوضع بان يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه
 اليسرى ويحلق الحضر والابهام على الزنبرك ليكون عاملا من الحدين **المصلي**
 اذا كان قائما ينبغي ان يكون بين قدميه اربع اصابع ذراعه لان هذا اقرب
 من الخشوع **وهكذا روى عن ابي نصر الدبوسي** **والتراوح** افضل من نصب
 القدمين وتفسير التراوح ان يعتمد على احدى مامره وعلى الاخرى لان القيام
 بهذه الصفة اسوأ من طول القيام وافضل الصلوة اطولها واما ان الاحط
 اذا انفتحت حلقته الركوع بشر براسه للركوع لانه عاجز عما هو اعلى منه
ن **المراه كيف يركع قال** السيد الامام ابو ثجاج بالقارنيه جاي
 نسر خوشر انك بيدانك ووجهه محصور معنى السرا اذا صلت المرأة
 تقترن بطنها على فخذيها اذا سجدت لان هذا استرها المصلي اذا لم يضع ركبتيه
 على الارض عند السجود لا يجزئه لانا امرنا ان نجعل على سبعة اعضاء هذا احتيا
 فقيه الى الليث وقوى مشايخنا على انه يجوز في اخره كما في المتن من تحيين
 وفي النصاب **في الفوات** نسي صلوة فذكر بعد شهر فصلى بعدها الوقت
 وهوذا اكثرها اجزاء لان التريب بين الفايته وبين هذه الوقت لم يكن واجبا
 لان المختل بينهما اكثر وهو اختيار الظواهر والفقهاء **قال** **الصدقة** الشهيد
 وبه ناخذ **قال** رضي الله عنه سالت القاضي الامام عن صبي بلغ وقت كل صلوة
 ووجبت عليه تلك الصلوة فلم يصلها حتى دخل وقت صلوة اخرى هل يجوز له اداء

الوقت قبل مضاهة الصلوة اذا كان في الوقت سعة فالأكل الحاض بصير
 صاحبه العادة باقوله مرة **قال** **رضي الله عنه** سمعت عن الامام
 خالي ان التريب متى سقط يعود بصلوة واحدة **عنا** مرارة بركت صلوة
 لم حاضت ثم طهرت هل لها اداء الوقت من مضاهة الفاتحة وهل سقط التريب
 عنها **قال** **القاضي الامام جلال الدين** ولساننا واصل الفضا انه لا سقط
 التريب عنها لان الصلوة غير واجبة عليها في زمان الحيض فلم توجد كثرة
 العوات **وقال** القاضي الامام بهاء الدين الاسجاني سقط لان مضاهة الاوقات
 كل من العوات حكما والتحيح هو الاول **صلى** الفجر وهوذا كرا انه لم يصل العشا
 لكن نزع من الوقت ضيق فلما فرغ من الفجر ظهر ان في الوقت سعة يسع فيه
 اربع ركعات فسد فجزء مقوم ويصل الفجر فيلويصل الفجر ثانيا من ان الوقت
 حال سعة فيه اربع ركعات فشرع في العشا وطلعت الشمس وهو في العشا
 ان طلعت فلان يقعد قدام الشهد **والفجر** جاي وان طلعت بعد ذلك الشهد
 عندا في حقه الفجر جاي وعندنا لا ساعا على ان الخروج عن الصلوة بفعله فرض
 خلا فلما وعلى هذا العصر وغروب الشمس رجل ترك الظهر والعصر فدخل وقت
 المغرب ان كان في الوقت سعة يسع كلاهما والوقتة صلى الفوات وان كان
 ضيقا لا يسع الفوات والوقتة صلى الوقتة وان كان بحال يسع فيه الوقتة
 وفاسه واحد عندا في حقه به صلى الوقتة لانه لا فائدة في الاستعجال
 بعاه واحد فالترتيب باق واذا لم يؤد ذلك وعندنا في يوسف صلى الفاتحة
 بعد الوقتة والمسائل في كتاب درين **وذكر** في جامع قاضي خان روى عن الحسن
 انه كان يقول من لا يعلم ان التريب فرض فهو كالتاسي وكثير من المشايخ اخذوا
 بقوله **سجد** على ظهر رجل ساجدا على الارض يجوز وان لم يكن ذلك الرجل في الصلوة

لا يجوز ولو كان سجود ذلك الرجل على ظهر آخر في الصلوة هل يجوز اختلفت
 الروايات فيه والاصح انه لا يجوز عتاني وذكر في باب الجمعة من فتاوى الظهيرية
 وان وجد فرجه ومع هذا سجد على ظهر رجل آخر لا يجوز وذكر في الحنيس سجد
 على الارزن والجاورين لا يحزنه لانه ليس بمعنى الارض فان الجبهة لا تجدد قرارا
 عليه ولو سجد على الحنطة والشعير اجزاء لان الجبهة محدقار اعليه ولو سجد
 على العجلة ان كان على السقلا يحزنه لان السجود عليها كالسجود على ظهر البقرة
 وان كانت على الارض جاز لانها بمنزلة السر ولو سجد على شئ محتوان وجد
 حجم الارض جاز ونفسه ما فالوانه لو بالغ لا تستقل راسه بالغ من ذلك
 من حنيس رجل صلى ويحت كل واحد من قدميه نجاسة اقل من قدر الذم ولكن
 اذا جمع يكون قدر الذم جمع ولا يحزنه صلوته اعتسارها اذا كانت النجاسة
 على يديه ولو كانت النجاسة تحت احد قدميه محزنة لان موضع القيام سادى
 ما حدى القدمين فجعل موضع الاخرى كل موضع ود لا يحزنه وهو الاصح
 لان القيام يضاف الى الرجلين جاز وضعهما من حنيس ولو كان القدر في ثوب
 المصلي اقل من قدر الذم وحت قدمه على الارض اقل من قدر الذم ولو جمع
 ببلغ اكثر من قدر الذم اجمع ويجوز كذا في الخلاصة وفي فتاوى قاضي خان
 اذا صلى ومعه درهم بجس جانباه الصحيح انه لا يمنع لان الكل درهم واحد واذا
 صلى في ثوب ذي طاق واحد كالقميص ونحوه وعليه نجاسة اقل من قدر الذم
 وقد نفت النجاسة الى الجانب الاخر ولو جمعتا يكون اكثر من قدر
 الذم لا يمنع الصلوة في قولهم وليس هذا كالنجاسة المنققة في ثوب واحد
 وفي فتاوى النجاسة المنققة يجمع والخسفة يضم الى الفيلطة فاذا زاد على قدر
 الذم لا يجوز والنجاسة اذا اصاب الطاهر وفدت الى البطانة ان صار ثوبا

جميعا اكثر من قدر الذم منع جوارا الصلوة عند محمد وفي العميص بصيرنيا
 واحنا والا جرد الذي على احد وجهه نجاسة فصل على وجهه الطاهر ان كان
 مركبا في الارض جاز وان لم يكن مركبا اقل انه يجوز وان كان الثوب
 رقيقا وسط على النجاسة ان كان نصف مائحة لا يجوز ولو صلى على اللبد
 والنباري وبعضه طاهر فصل على الطاهر جاز هو الصحيح تحرك الطرف الاخر ولم
 يتحرك ولو كانت النجاسة اقل من قدر الذم والفصل افضل الا ان خاف
 فوت الوقت وكذلك لو كان في الصلوة الذهن النجس اذا اصاب الثوب اقل
 من قدر الذم بما ايسر فصار اكثر من قدر الذم لا يمنع جوارا الصلوة وهو احتيا
 استاذنا الشيخ الامام ظهير الدين المرعشي هو ونظيره ما لو اصاب النجاسة
 مثل رؤس الابر ثرا صابه الماء فانه لا يصير نجسا حتى لا يمنع جوارا الصلوة من
 الفتاوى الظهيرية وفي فتاوى اعتباني ولو كان على اللبد او على البوري نجاسة
 فصل على في الموضع الطاهر قال بعضهم ان كان يتحرك الموضع النجس
 يتحرك المصلي لا يجوز والاصح هو الجواز ولو وقع سباب المصلي على النجاسة لا يضر
 ان كان موضع قدمه وسجوده طاهرا ولو كان على طرف منديل نجاسة فلففت
 الطرف الطاهر على راسه ووضع الطرف النجس على الارض فان كان يتحركه لا يجوز
 لانه حامل للنجاسة الصبي اذا جلس على عائق المصلي وعليه نجاسة او جلس حمام
 على راسه وفي منقارها نجاسة لا يمنع الجوار لان الحامل غير المصلي وكذلك المحدث
 والحب اذا حمله المصلي يجوز وفي فتاوى طهير الدين رجل ثني ثوبه والا على
 طاهر دون الاسفل فصل على قله يجوز وفي فتاوى قاضي خان ولو صلى في ثوب
 محتون طاسه طاهرة وظهارته طاهرة وحشوم نجس جازت صلوته في قول محمد
 وكذلك في السر الكبير ما دل على هذا وعلى قول ابي يوسف لا يجوز الصلوة في الفضلين

وقوله اقرب الى الاحتياط رجل كسر عظمه فوصله بعظم الكلب لم يجز صلوته
وان ثبت العظم بحيث لا يمكن استزاعه الا بضرر جازت صلوته قال
رضي الله عنه قال القاضي الامام لا يجوز صلوته في الوجهين الا ترى انه لو صلى
مع من غيرهم لا يجوز ومع من جاز وعلي هذا الوقت لم الكلب في ذكره
لا يجوز صلوته من النصاب واحاله الى التوارك صلى على جلد مسته وعلى صوته
نجاسة اكثر من قدر الدم وغلط الخشب تحت لولب القطع يجوز في الخلاصة
وفي النصاب العاري اذ لم تقدر على ثوب نظيف ولا نجس ولا يجدا لا جلد
مسته غير مذبوغة هل يستعورته قال لا وليس هذا كما لثوب النجس لان
النجاسة في الثوب عارضة ولو صلى في جلد المسته لا يجوز صلوته اذا كان مع
العريان ثوب دساج وثوب كبريا فيه نجاسة اكثر من قدر الدم في تمامه يصل
اجاب خلى في فتاوى خوارزم انه يصلي في الديباج لان فيه يجوز صلوته
وفي الاخر لا اصاب الارض نجاسة اكثر من قدر الدم منى على هذا الارض الحسن
دكانا او متنا يصلي من النصاب للخشب اذا اصابه النجاسة ثم اصابه المطر
بعد ذلك منزله الغسل وان لم يصب المطر الارض بطهر بالحفاف اذ لم يبق
اثر النجاسة واحلفوا في السجود والكلام اذ اقام على الارض بطهر بالحفاف
وبعد ما قطع لا ينظر الى الغسل ولكن الحصى حكمها حكم الارض اذا نجس محف وذهب
اثرها اما الاخر ان كانت مفروشة فحكمها حكم الارض بطهر بالحفاف وان كانت
موضوعة سفل ومحول من مكان الى مكان ان كانت النجاسة على الجانب الذي
على الارض حذرت الصلوة عليها وان كانت النجاسة على الجانب الذي قام عليها
المصلي لا يجوز صلوته من فتاوى قاضي خان وفي الفتاوى الطهرية واللوح اذا
يجس احد جاسبه فصلى انسان على الطرف الطاهر ان كان حاله يمكن قطعه نصفين

جازرالا فلا وفي الخلاصة وكذا الوصل على الخشب وفي الجانب الآخر
نجاسة اكثر من قدر الدم وغلط الخشب تحت فصل القطع يجوز في الباب
الثالث عشر من النصاب الصلوة في الحمام هل يمكن ان كان هناك مثال يمكن
وان لم يكن وموضع الصلوة طاهر لا باس به وكثير من ائمه بخاروا بقطعون
ذلك حتى روي عن معيل الزاهد انه كان يصلي المريضة بالجماعة مع الحاذم
وغرم في الحمام وفي مبسوط خواص زاده ويمكن ان يكون فله المسجد الى حمام
او الى المخرج او الى المقبر لان هذه مواضع يهي عن الصلوة فيها لما فيها من النجاسة
فيمكن التوجه اليها كما يمكن التوجه الى العذرة وهذا اذا لم يكن بين القبلة والحمام
حائط فاما اذا كان بينهما حائط فلا يمكن وبصير حائلا وفي المقبر كرم لما فيه
من الشبه باهل الكباب واختيار الصلوة بالشهيد انه اذا لم يكن في الحمام صورة
ومثال لا يمكن الصلوة فيه اذا كان الموضع طاهرا قال رضي الله عنه انما لا
يمكن اذا لم يكن حارس الدار عاري المناكب اما اذا كان يمكن ايضا من الغيابة
وفي النصاب يمكن ان يدخل انسان في الصلوة وبه غايط او بول لانه عسى
شغله عن الصلوة ولو دخل في الصلوة مع ذلك وشغله عن الصلوة قطعها
لانه قطع بعذر وان مضى اجزاه واسأوا كان به وقت الافتتاح او حصل في
الصلوة يعني بقطع وان شغله ومضى جاز واسأوا كما في ذكر في مبسوط سمى الامنة
المرحى في باب الحدث قال ويمكن ان يكون فله المسجد الى حمام او
قبر ومجس لان جهة القبلة يجب بعظيمها والمساجد كذلك قال الله تعالى في بيوت
اذن الله ان ترفع وتذكر ومعنى المقيم لا يحصل اذا كانت قبلة المساجد الى
هذه المواضع التي لا تخلو عن الاقدار وروي ابي يوسف عن ابن حنيفة قال
هذا مسجد الجماعة فاما في مسجد الرجل في بيته فلا باس ان يكون قبلته الى هذه

مبتلى بما يفسد صلوه واما النبي فوفقته الله عندنا الى كل التقليم
 فلا سمع الجواز ولكنه نكره وعندنا ما فسد في صلوته حتى اذا صلى على
 سطح الكعبة وليس بين يديه ستر لا يجوز صلوته عنده ولكن الصلوة في
 ازار واحد ولا لباس بالصلوة في ثوب واحد متوشحاً به يعني ان يكون ثوبا
 طويلا متوشح به فيجعل بعضه على راسه وبعضه على منكبيه وعلى كل موضع من
 بدنه سوا ذلك الصلوة في لباس النكاح وكذلك في ثوب فيه تصاويف **قال**
 الفقيه ابو جعفر المستحب للرجل ان يصلي في ثوبه اثواب فصص وازار وعمامة
 والمستحب للمرأة ان تصلي في قميص وخمار ومشفرة وكبر ان تضع ثوبه على راسه
 ولبس جميع بدنه بحيث لا يبقى له فرجة من قباوى تظهر الدين وصفه التوشح
 ان يفعل بالثوب ما فعله القصار في المقصر اذا لابس الكوباس على نفسه وانما
 يجوز هذا اذا كان الثوب صفيقا حصل به ستر العورة فلا يجوز صلوته وكذلك
 الصلوة في قميص واحد وذكر ان شجاع ان لم نزره فان كان بحيث يقع بصره على
 عورته في الركوع والتجود فلا يجوز صلوته وان كان ملتجيا لا يقع بصره على عورته
 يجوز صلوته والحاصل انه يمكن الصلوة في ازار واحد **للحديث** نهى النبي عليه
 السلام ان يصلي الرجل ثوب واحد ليس على عاتقه شئ **وروي الحسن** عن ابي
 حنيفة ان الصلوة في ازار واحد فعل اهل الحفا وفي ثوب متوشحاً به بعد من
 الحفا وفي ازار ورداء من اخلاق الكرام **ويكفي للصلي** ان يرفع ثيابه او يكفها
 من مبسوط سمس الاعمى السرحى **وفي الاجناس قال** ابو حنيفة وابو
 يوسف **المصلي** اذا نظر الى فرج مطلقة طلاقا رجعا من شهوة بصره رجعا وفسد
 صلوته من فاضى طهيرا ولو صلى رافعا كفه الى المرفقين كره وذكر شيخ الاسلام خوارزمي
 في الباب الاول من كتاب الصلوة ان يطر الانسان الى عورة نفسه لا يفسد الصلوة

والعورة غير يفسدها صلي في قميص واحد محلول الحجب جازت صلوته
وان كان بصره يقع على عورته في الركوع وعورته لا تظهر في حقه انما تظهر
في خافيه ولو وقع نظر المصل على عورة الغير لا يفسد صلوته في قول ابي حنيفة
قال رضي الله عنه وعندى قولها كقوله من قتاوى ظهير الذين وفي
الخلاصة ومن صلي في قبا ينبغي ان يدخل يديه في كفه ويستره بالمنطقة بحافته التبدل
من قاضي خان من اداب الصلوة اخراج الكفين من الكمين عند الكبير ومنها
نظر في هامة الى موضع سجود وفي الركوع الى اصابع رجليه وفي السجود الى ارنبيه
انفه وفي القعود الى حجر مومنها كظم القدم عند الشاوب وان لم تقدر فغطاه
بيده او كفه ومنها دفع التعال عن نفسه ولا باس بان يمسح جهته بعد السلام
بل يستحب ولو مسح جهته بعد الفراغ من اعمال الصلوة كل السلام لا باس
به واذا مسح جهته في خلا الصلوة لا باس به وهو محمول على ما اذا ه من قتاوى
ظهير الذين يكره السراويل بين القدمين وكذا العيام باحدى الرجلين والتوكو
على حائط او انسان او غيرهم وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة السراويل احسن من
الانصاف على القدمين لانه اعون على طول القيام وينبغي ان يكون هذا في
التطوع اما العرض فمناه على الخفة من الكامل والقتاوى الظهيرية وذكر في
المحيط والذخير ويكره التمايل على مناه من وعلى سراه اخرى فقد صح عن ابي بكر
الصدوق قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى لخدمكم
فليسكن اطرافه ولا تمايل على اليهود في صلوة انصاف المصل اذا دعاه احد اوبه
لا يجبه ما لم يفرغ من الصلوة الا ان سئفت شي وكذا في الاجنبى اذا خاف
ان سقط من السطح او حرقه النار او يفرق في الماء يقطع الصلوة وان كان
في الفريضة قال الطحاوى لا باس والام اذا ناداه بعدما علم انه في الصلوة

بأن عدم قطع الصلوة
لذا لا حد ابوبه

لا باس بان لا يجبه وا لم يعلم يجبه في النواقل وفي الفرائض الجواب ما مر
اذا سرق منه قلدر دم يقطع الفرض والنفل لهوله عليه السلام قابل
دون ما لك قال رضي الله عنه ورايت احبار شمس الامم الخلواني
انه يقطع يد ابق الا يرى به تجر به اذا اراد ان يصل على القبا يجعل
الكف تحت رجليه وسجد على الذليل وصلي على الظهار ويجعل البطانة
تحتة في سموات سمى الامم الخلواني رجل في الصلوة راى على يوبه تحا
اقل من قبل الذرع فالافضل ان يغسل النوب ويسقل الصلوة وان كان
خاف صوت الجماعة ان كان جلد الماء ويجعل الجماعة في موضع اخر يقطع ايضا
ويغسل وان كان لا يجد او كان في اخر الوقت مضى على صلوته وان انتهى
الى القوم وهم في الصلوة وعلى ثوبه نجاسة اقل من مد الذرع وهو
يحترق ان غسله ان يغتسل الجماعة احب الى ان يدخل في الصلوة ولا يغسله
لان غسله ليس بفرض عليه ومتى دخل في الصلوة صار موديا للفرض
وفي انصاف المحتج عن السلطان باح له ان يخرج الى الجماعة والجمعة
ولو نظرت كتب الشريعة ففهم لم يفسد في قولهم ولو حلفت
لا تقرأ كتاب فلان فطرفة ففهم حث عند محمد لان منى الايمان
على العرف والكتاب بمالك ذلك وفي القياس لا بحث وهو قول
ابي يوسف وانفقوا لو كان الحلف على ان لا تقرأ القرآن لم يحنث
وفيل وعلى الجلاف لو نظرت المحراب فادافه مكتوب كن
في الصلوة خائفا وفهم لا يفسد على قول ابي يوسف وعلى قول محمد
نفسه ولهذا فالواجب ان لا يضع المصل الجربين يديه لانه ربنا

كان مكتوبا في الجزء الأول أو الثاني منظره ويقوم فيدخل
 2 ذلك شبه الاختلاف فحب ان يخرج عن هذا وقال على قول
 محمد ايضا لا يفسد وقد روي عنه ذلك نصا من ثم تاشي رجل
 صل في على لسانه نعم وان كان اعتاد ذلك في غير الصلوة لم يفسد لانه
 لانه من كلامه وان لم يكن له عادة في غير الصلوة لم يفسد لانه
 يحمل ذلك من القرآن وان قال بالفارسية آرى سغ ان يكون
 على الاختلاف هكذا كون الفقيه ابو الليث والصحيح انه لا يفسد
 لان العربي اذا جعل من القرآن فصا كما لو قرأ القرآن بالفارسية
 ولو قرأ بالفارسية لا يفسد صلوة بالاجماع اما الاختلاف
 2 الاعتداد وقد ذكرنا في شرح الجامع الصغير واذا فرغ المصل
 من العائنه الكتاب فقال آمين بتعدد الميم فسدت
 صلوته لان هذا ليس بشئ وقال عندنا في يوسف لا يفسد لانه لو
 2 القرآن وعليه الفتوى وان قرأ العربي مكان اليسرى
 وما يجري مجراه يجعل عفو باعتبار الضم وحمل على الاستيفاف
وان وقف على شرط كلمة وان وقف على شرط كلمة ثم استأنف لم يفسد
صلوته وان فتح معنى الشطر لاجل الضم من تخنيس وفي
 ما روي النجاشي لو قبلت المرأة زوجها المصل ولم تزوجها ولمسته
 لشئ لا يفسد صلوته الا ان يكثر وعزاني يوسف
 ان صلوته تفسد ويكون رجوعه

لا بأس بان لا يحبه وان لم يعلم بحبه في التوافل في التوافل ما من اذا
 سرق منه ودرهم يقطع العرض والفعل لقوله عليه السلام فان دون مالك
والله رضي الله عنه ورايت اختيار خمس الاعم للواهي ان يقطع يد المتق
الامري ويكون رجعه ولو قبلت المصلي امرأة ولم يشتهها لم يفسد صلوته ولو كانت
 المرأة في الصلوة فجامعها زوجها من العذرين فسدت صلوتها وان لم ينزل منها بله
 وكذا لو قبلها شهوة او غير شهوة او متها من قاضي خان رفع المصلي راسه الى السماء
 فوقع في فمه رده او قطعه بلخ او قطع مطر ووصل خوفه فسد صلوته وصومه
 رجل حك في صلوته ان حك ثلاثا في ركن واحد يفسد صلوته هذا اذا رفع
 يد في كل مرة اما اذا لم يرفع في كل من فهذا حك واحد لا يفسد صلوته من نصاب
 وان عبت بليته او حك بعض جسده لا يفسد صلوته فل هذا اذا فعل ذلك
 مرة او مرتين وكذلك اذا فعل ذلك مرارا لكن بين كل مرة فرجه واما اذا فعل ذلك
 مرارا متواليات يفسد صلوته في المحيط ترك القراءة في الثالثة من التواتر في
 احدي الركعتين من الفجر وصلوة التفرقة قال رضي الله عنه
 ولا يمكنه اصلاح صلوته من فيه الفقهاء في سر العورة ونجاسته
 عريان يمكنه سر العورة بالدخول في الماء ويلزمه رفعت يدها للشرع في الصلوة
 فانكشف من كبرها ربع بطنها او جنبها لانصر شرعها انكشف ربع ادنها الواحدة
 او ثلثها منع الصلوة لانه عضو تام والندي التامض تبع للصدر وانكشف من شعرها
 شئ في صلوتها ومن فخذها شئ ومن ساقها شئ ومن طهرها ومن بطنها فلو جمع يكون
 قلد ربع شعرها او ربع فخذها او ساقها لم يجزها لانه كها عورة عريانها ثوب
 ان صلت قائمه انكشف فخذها او ساقها او ربع ساقها صلي واعدا لجوان القعود
 في القبل لا عذر لما سر ولو انكشف اقل من ربع ساقها فقامه واختلف في الذين مع الاستين

فصل الكل عورة واحد فيعتبر ربه وقل كل اليه عورة والذبر بالها والوجه
 ان ما الى البطن من الخشب تبع له وما الى الظهر ربع له عريان قد بر على طين بلطخه بعورته
 ان علم انه سقى عليه لم يجز الا ذلك كما لو قد راى محصف عليه ورقا الشجر عن محمد
 مع صاحبه يوب وعلم ان يعطيه اذا فرغ من صلوته سطر وان خاف فوت
 الوقت وعن ابن حنيفة بغير سطر ما لم يحف فوت الوقت وكما جاز الصلوة في مكان
 نجس خوف فوت الوقت جاز بالاماء في السفينة اذا اعتذر عليه النجس مستقبل
 القبلة خوف فوت الوقت انكشفت عورته في الصلوة بفعله فسدت في الحال
 عندهم وان لم يكن بفعله فان ستر من ماعته قل ان بودى جرائمها لم يفسد والا
 فسدت وقال ابو يوسف والشافعي يفسدان منها ولو لم يؤد عريان
 وجد قطعة ستر اصغر العورات فلم يستر فسدت والآخرة على مصلحه خاصة
 قد الدنم وعلى بدنه مثله لا يجمع اصابه دهن نجس قد الدنم او اقل ثم انسط فراد
 والواضع الصلوة وفي فتاوى ابن حنبل لا يمنع وبه يفتى لان الزاد اثر وليس
 بعين من منية الفقهاء والمصلح اذا ضرب دابته مرة او مرتين لم يفسد صلوته
 لان الضرب يتم سيد واحد وان ضربها ثلاثا في ركعة واحدة فسدت صلوته
 ولو كان في صلوة الظهر او المغرب اربع ركعات فضر بها في كل ركعة من اومرتين
 لا يفسد صلوته وان ضربها ثلاث مرات في ركعة واحدة فسدت صلوته وان
 نعم فسدت صلوته لانه لا يحصل سيد واحد ولو اغلق الباب لا يفسد صلوته
 لان ذلك يحصل بفعلين با دخال اليد في المغلقة في ثمرتها المغلقة وان فتح الباب
 المغلقة فسدت صلوته لانه يحتاج الى دخال اليد في المغلقة ثم تحريك المغلقة وقت
 الفتح ثم اخراج المغلقة من موضع السد ولو شد السراويل فسدت صلوته لانه
 يحتاج الى استعمال اليدين وان حل الارزاق فسد لانه يتم سيد واحد من غير تكرار

الفعل وكذا الوزر القميص يفسد ولو حل لا يفسد ولو لبس قلنسوة او بيشة او
 نزعها لا يفسد وان رمى طير لم يفسد صلوته فصل هنا اذا كان الحجر في ذم اما
 اذا اخذ من الارض ورمى به طير يفسد صلوته وان تروح بمروحة او بكفة لا يفسد
 صلوته من فتاوى قاضي خان فان حرك رجلا واحدا لا على الدوام لا يفسد
 وان حرك رجله يفسد واعتبر بالعمل بالرجلين بالعمل باليدين والعمل برجل واحد
 والعمل بسد واحد وقل ان حرك رجله فلا يفسد وان فعل كثيرا يفسد في غمات
 المفتي لعين القضاء بل هذا القاضي الامام في الدين خان المرأة اذا ارضعت ولدها
 في الصلوة يفسد صلوتها ولو جالس الصبي وارضع من ثديها وبكى كارهه فنزل لبنها
 فسدت صلوتها وان مضى صفة او مضى من ولم ينزل لبنها لم يفسد صلوتها من
 قاضي خان لو سلم انسان على المصلي واشار لورثته السلام براسه او بين او باصبعه
 لا يفسد ولو صاح المصلي رجلا يريد به التسليم فسدت صلوته ولو طلب من
 المصلي انسان شيئا فاقوى المصلي براسه اى هم او اراه درهما وقال اجيد
 هو فاقوى براسه بنعم لا يفسد من فتاوى قاضي خان والمحيط وذكر في النصاب
 في الفصل الرابع عشر المصلي اذا اخبر عن شئ بحركة راسه بلا او نعم لا يفسد صلوته
 في الخاوى وكذا سمعت خالي وكذا الوكيل المصلي كم صليت فاذ باصبعه انه صلى بلثا
 لا يفسد صلوته الامام اذا فرغ من الصلوة نادى واحدا من القوم ان اقروا الكفا
 لاجل المقاتل فعلا وقول المسبوق معهم يفسد صلوة المسبوق كذا اجاب القاضي الامام
 كالفاح مع المستفتح من غير ضرورة وقد اتي قبل هذا بمن انها لا يفسد من النصاب
 لا بأس ان شكك مع المصلي ويجيب هو براسه ظهر على انفه ذنبن في الصلوة
 فمحه او لم يمسح ان يقطر منه على الارض واختلف في ارسال اليك والامساك
فصل المروءة في المصلي النهر الكبير ليس من كالطريق

ذلك

وكذا الخوض الكبير اراد المرويين بيدي المصلي فان كان معه شيء يضعه بين يديه مرويا ياحق ولو مرانان قوم احدهما امامه وغير الآخر يفعل الآخر هكنا ويعمران وان كان معه دابة فتركاها انتم ولو من رحل من تحتها ذيين والذي يلي المصلي هو المان لم يحرقام في اخر الصفوف من المسجد وبين الصفوف مواضع خالية فلما دخل ان من بين يديه لصل الصفوف لانه اسقط حرمه نفسه بلام المار بين يديه قال رضي الله عنه دل عليه ما ذكر في الفردوس رواه بن عباس عن النبي عليه السلام انه قال من نظر الى فرجة في صف فليسد بها نفسه فان لم يفعل فترما فلتخط على رقبته فانه لا حرمه له اي فليخط المار على رقبته لم تسد الفرجة من امينه رجل صلى مع الاذان فقال مثل ما قال للوزن ان اراد اجابته ففسد صلاته وان لم رد لا ينسد وان لم يكن له فيه نفسه لكان الطاهر انه اراد الاجابة وكذلك اذا سمع اسم النبي عليه السلام فصل عليه فهذا الاجابة ففسد الصلوة وان صلى عليه ولم يسمع اسمه لا يفسد صلاته لانه ليس باجابة من يجيب قالوا في الامام اذا اذن وحضر بعض القوم دون البعض كره له باخير الصلوة ليحضر الباقي لان فيه ابطال حق الحاضرين وحتم اولى من الغائبين في مبسوط شيخ الاسلام في تعليق مسلة اطاله الركوع لاجل الداخل بقول في جواب الاذان عند قوله قد قامت الصلوة اقامها الله وادامها الى يوم القيمة في شرح الطحاوي قوم يصلون في الصلوة خارج المسجد وفي الصلوة وسط الصفوف فرجة لم ينفقها احد مقدار فارقت او حتى يحوز صلوة من كان من وراء ذلك الموضع اذا كانت الصفوف متصلة حوالى ذلك الموضع لانه اذا كان متصلا صار في حكم المسجد منفرد يصلي باذان واقامة رحاما وحده من يواب الجماعة ما حكمه في السمع

والبحيد قال الامام النسخ حكمه حكم المفرد وكذا الجهر والخافه الخ هل يجب المودن قال نعم لان احاطه الاذان ليس باذان قوم مجتمعون في بيت او كرم او مغارة فاراد والجماعة ان ادنوا واقاموا فحسن وان تركوا الاذان جان وان تركوا جان بغرام ولا اساءة لان الاذان للاعلام وهم مجتمعون من تضارب **فصل في الامام والمقتدي** اذا كان بين الامام والمقتدي حائط ذكر في الاصل انه لا يمنع الاقتداء لما روي انه عليه السلام كان يصلي في حجرة عائشة رضي الله عنها والناس في المسجد يصلون بصلوته وروي الحسن عن ابيه خنقه مع ان الحائط يمنع الاقتداء لقول عمر من كان منه وبين امامه بقرا وحائط او طريق فليس معه قالوا ما ذكر في الاصل محمول على ما اذا كان الحائط مقصرا انه مقدار الفرجة بين الصفيين ذراع او ذراعان كما يكون بين المسجد الصفيين والستوى وما ذكر في التوارد محمول على ما اذا كان الحائط من الحجر او المدايرة يكون اوسع من الفرجة بين الصفيين فان كان الحائط كبيرا وعليه باب مفتوح او نقب لو اراد الوصول الى الامام عكسه لا يستبى عليه حال الامام بسماع او رويته فتح الاقتداء في حكم وان كان عليه باب مسدود او عليه نقب سل السجود لو اراد الوصول الى الامام لا يمكنه لكن لا يستبى عليه حال الامام احتلفوا فيه ذكر خمس الامته الخواوي العبر في هذا الاستباء حال الامام وعدم اشباهه لا للتمكن من الوصول الى الامام لان الاقتداء مساعة ومع الاستناء لا يمكنه المتابعة والذي صح هذا الاخوان ما روي من صلوة عليه السلام في حجرة عائشة ونحن نعلم انهم ما كانوا يتمكنون من الوصول اليه في حجرة عائشة وقال في المعنى عند قول من الامته الخواوي وهو الصحيح ولو قام على سطح المسجد واقفى بامام في المسجد فهو على هذا التفصيل وكذا الوقام في المسجد مقتديا به وان قام على الجدار الذي يكون بين دار وبين المسجد ولا يستبى عليه

حال الامام يصح الاقتداء وان قام على سطح داره وداره متصلة بالمسجد لا يصح
 اقتداؤه وان كان لا شتيه عليه حال امامه لان من المسجد وبين سطح الدار
 للتحلل فكان المكان مختلفا اما في البيت مع المسجد لا يتحلل الا للدار ولم يختلف
 المكان وعند اتحاد المكان يصح الاقتداء الا اذا شتيه عليه حال امامه من قاضي
 خان رجل دخل المسجد والمؤذن يقيم ينبغي ان يقعد ولا يمكث قائما لان هذا
 ليس وان الشروع في الصلوة من التجنيس ان كان الاقتداء في الصحراء ان كان
 بينه وبين امامه اول من يركعه اذرع يصح الاقتداء ذكر هذه المسئلة في الفتاوى الطهرية
 بعد ما ذكر لو كان بينه وبين امامه طريق او نفرا او حائط وغيرها نصاب في اي
 وقت يحصل فضيلة الاقتداء قال قوم اذا كان الرجل في الصف وقت البكس
 الا انه استغل باحضار الشيه وانه نال هذه الفضيلة وكذا المؤذن وفي قول ان
 ادركه الركعة الاولى نال هذا الثواب واليه كان يعمل القاضي الامام
 ولو نوى الاقتداء بالامام ولم يخطئ اليه انه زنادم عمره جازا اقتداؤه ولو نوى
 الاقتداء بالامام وهو يرى انه زيد فاذا هو عمره صح اقتداؤه لان العزم لما
 نوى لا لما يرى وهو قد نوى الاقتداء بالامام ولو قال اهدت بنزید
 او نوى الاقتداء بنزید فاذا هو عمره ولا يصح لان العزم لما نوى وهو نوى
 الامد بنزید هذا كما في الصوم اذا قال بوبت ان افصى صوم يوم الخميس
 فاداعليه صوم يوم اخر لا يجوز ولو نوى فضا ما عليه من الصوم وهو يرى ان عليه
 صوم الخميس فاداعليه صوم يوم اخر جاز في نظم الرندوستي مثل ان
 ورد الي حوض كسر حوز الوضوء فيه وهو ملان من الماء قال احدهما
 هذا الماء طاهر اوضا به متوضا قال الاخر نجس ولا اتوضا به فيتم
 قام احدهما صاحبه يجوز صلوة الامام ولا يجوز صلوة المفتدي لان امامه في زعمه

محدثاتهما كان وفي النصاب رجل يلبس الناس شهرا ثم قال كنت مجوسيا
 فصلواتهم حائرة وضرب هذا الرجل ضرا شديدا ومجبر على الاسلام لان الصلوة
 بالجماعة دليل الاسلام فاذا اخبرانه مجوسي كان هذا ارتدادا ولو قال
 صليت يوما بغرض وضوء فان كان ثقة بحب علمهم ان بعدوا صلواتهم بخلاف
 الاولى لانه اخبره له مكذب وهو الصلوة بالجماعة ولا تكذب هنا مفرق وكذا لو
 قال كان في ثوبي قنذ الا ان يكون ما خائلا لانه ظهر كذبه بظاهر الحال
 وكذا في الفتاوى الطهرية وذكر في الخلاصة مصلى الظهر وام الى الخامسة ساهيا
 ولو امدى به نية الفرض صح الاقتداء سوا بعد على الرابعة او لافان قبل الخامسة
 بالسجدة بطل وان رجع صح لوقر المفتدي حلف الامام لاجل الاخطا فان كان
 في صلواته الجهر يكره بالاجماع وفي المخافة قبل لا يكره والاصح انه يكره كذا روى عن
 ابي حنيفة كذا في ما روي القناني وفي الفتاوى الطهرية قال الامام
 السرحي يفسد صلواته في قول علق من الصحابة ونقل عن عبد الله بن الحارث انه قال
 احب الي ان عملا فمه من التراب وقيل بسحب ان كسر اسنانه فرغ المفتدي عن
 الشهد صل امامه وذهب جازت صلواته من منه الفقهاء المجترى الذي قال
 حلوا القرآن وحلوا الافعال فهو كافر ولا يجوز الصلوة خلفه وان انكر عذاب القبر
 وقال يحلوا اهل الكبار في النار فهو مبتدع يجوز الصلوة خلفه وان انكر رؤية
 الله والآخر قال ابو بكر العاصي فهو كافر وان كان قال الاخرى بجلا له
 وعظيتمه فهو مبتدع وان انكر المعراج من بيت المقدس لا يكفر وهو مبتدع وان
 انكر الاسرى من مكة الى بيت المقدس يكفر واما الجحمة ممن قال بان الله يد ا
 او جلا كما للعباد يكفر ومن قال جسم لا كالا جسام فهو مبتدع ولا يجوز الصلوة
 خلف من ينكر ساعده النبي عليه السلام لانه يوم القيمة ينكر كرام الكاتبين

وعذاب القبر كما أنه كافر ولا يصلي خلف من ينكر المسح على الخف ولا يصلي خلف من يكون معروفًا بأكلي الربوا لأنه من أهل الإهانة وعن أبي يوسف لا ينبغي للقوم أن يؤتمهم صاحب خضومة في الدين فإن صلى رجل خلفه جاز قال الفقيه أبو جعفر بخونان يكون مراد أبي يوسف الذين ينظرون في دقائق الكلام وعن أبي يوسف من طلب الدنيا بالخضومات فقد تنزق ومن طلب المال ليكميا فقد افلس ومن طلب غريب الحديث فقد كذب من الفتاوى للقاضي خان. وذكر في غياث المغني قال رضي الله عنه رأت بخط شمس الأمانة الحلواني عن أبي يوسف أنه لا يجوز الصلوة خلف المسكلم وإن تكلم بحول لا يستدع ولا يجوز الصلوة خلف المعتد معصت هذه الروايات على تادي قال أبو بكر إن لا يكون عرضه أطهار الحق قال رضي الله عنه والذي ما قاله استاذنا ما رأت في مجلس الإمام الزاهد إبراهيم بن سماعيل الصفار كان أبو جعفر بض يكن الجلاله على سبيل البحث لا على سبيل الحق حتى روي عن أبي يوسف أنه قال كما جلوا عند أبي جعفر رضي الله عنه أذ دخل عليه جماعة في أيديهم رجلون فقالوا إن أحد هذين يقول القرآن مخلوق وهذا ينافيه ويقول أنه غير مخلوق فقال أبو جعفر رضي الله عنه لا تصلوا خلفها فقلت أما الأول فتعمر فإنه لا يقول بقدم القرآن وإنما الآخر فإنا لا نصل خلفه فقال أبو جعفر أنهما سارعا في الدين والمنازعة 2 الدين بلعتر قال أبو يوسف من طلب الدين بالكلام ترندق يعني به كلام الملاحفة وكلام الخضومة فإنا المناظر على وجه أطهار الحق على ما لا عز وجل يجادلهم بالتي هي أحسن فلا كراهة فيه بل هو المأمور به في مجلس الحج للإمام الزاهد الصفار به وبخونان قد استباح الخف بما سح الخف وكذا أمدا الفاسل بالمسح وصاحب الحج مثله وإمامه المسح على الخابير للغاسلين

جائز وإمامه المراه للنساء رجائقة إلا أن صلواتهن فرادى أفضل وإمامة الحنثي المسك للنساء رجائين وللرجال والحنثي مثله لا يجوز من الخلاصة الآخر راد أنوى الأحرام بقلبه وحرك لسانه فإنه يكون محرمًا لأن السلية في الحج كالنكيس في الصلوة ولو توى الصلوة بقلبه وحرك لسانه بصيرته وأغافها وأما شرط بتحريك اللسان لأنه لو كان ناطقًا كان لما أخذ عليه الذكر ومحرك اللسان فما قد عليه لزم وما عجز عنه سقط أما في القراءة هل يلزمه تحريك اللسان لم يذكره محدثه في الكتاب وكان الإمام الفضلي يقول أنه يلزمه تحريك اللسان قياسًا على السلية وقد حكى عن العصة أبي جعفر الهندواني أنه سئل عن الآخر هل يحرك لسانه حالة المرأة فقلت طويلا ثم قال لا أدري لأنه لم يذكر في الكتاب وذكر في المناسك أنه تحرك باللسان وقال لأنه يجب أن لا تحرك بالقراءة في الصلوة لأن تحريك اللسان لا يكون قراءة فبقى عمله ليس من أعمال الصلوة يجب صيانته الصلوة عن عمل ليس من أعمالها أما السلية إن لم يكن بلسه بقي عمله لا ينظر الأحرام والحج قال وأبي حبان سألني عن شيء يجوز حتى إلى أن نظر في الكتاب في باب السلية من مبسوط خواهر زاده سئل عن الإهكام الأورخدي عن الأعرج يوم القوم ولا يمكنه وضع جميع القدم على الأرض وإنما يضع بعض القدم فالس غمره ولي نصاب الاحدب إذا كان قائمه ركوعًا شير براسه للركوع لأنه عاجز عما فوقه ولو أم قومًا قامة أو قعودًا لا يجوزهم من عليه في مجموع النوازل إمامه الألتغ لغير الألتغ نصح عند الفضيل لأن ما تقول صارت لغه له وغيره فليس لا يصح فاض خان سئل عن الدين به عن من يقول عند الشروع في الصلوة قبل التكبير درامد ثم إن يأكود أقدم بامام هل يصح هذا وأنه أخا من الماضي قال المعتبر فصد القلب وإن من قصص أنه دخل في صلوة نفسه أو شرع في الصلوة

متابعا للامام فيها كفيه ذلك ولا يضر خلل اللفظ كما لا يضر عدم اللفظ
نوى الصلوة ولم يضر الصلوة لله كان شاعرا في الفعل لان المسلم لا يصلي لغير الله
تعالى روي عن ابي حنيفة رضي الله عنه قال من عبد ما يقع في الوهم فهو كافر حتى
يعيد ما لا تقع في الوهم من الغفات اذا كان مطروبا وبرد شديد وعظمه شديد
او خوف فذلك كله يمنع لزوم الجماعة **سم** الوحل عند السفر ليس بعدن
ح يسفل تكرار اللغة وقوته الجماعة لا بعد خلاف تكرار اللغة ومطالعة
كسب اللغة فانه بعدن في ترك الجماعة هذا اذا لم يواطى على ترك الجماعة تكاسلا
اما اذا وطى فلا بعدن شرع في فاسده لا لوجوب الترتيب ثم اقيمت الجماعة
لاقطعها وان خاف فوت الجماعة ومن عمل عن الجماعة جمع باهله
في منزله اهل السوق الذين ينادون في الشك فحق السوق مسجد محله
ما داموا فيه **سم** صلى ثلاثة ثمان من العصر ما فهمت ليس له ان يصلي الرابعة قاعدا
لينقلب فلا يبدل الجماعة لان الامام فرض الجماعة منه مسه الفقهاء
في الاختلاف من الضاب احدث الامام كيف يحلف قال ماخذ
بنوبه ويحتمل الى المحراب فلو ترك الامام الركوع كيف سير اليه قال يضع يديه
على ركبتيه ولو ترك سجدة واحدة من صلات الصلوة يضع اصبعه على الجبهة ولو
ترك سجدة يضع يده على الجبهة ولو ترك القراءة يضع اصبعه على الفم ولو ترك
سجدة الدلاوة يضع اصبعه على الانف ولو ترك سجدين متفرقين يضع اصبعه
على الجبهة مريدين وان ترك ثلاثا يضع يدها في كتاب رزين وذكر في الخلاصة
امرأة صلت خلف الامام فوقعت في وسط الصف وندى الامام امامة
النساء اجمعوا ان صلوة المرأة تامة لكن يفسد صلواته فمر من القوم
واحد عن عنها واحد عن يسارها واحد خلفها بخلافها بناء على ان محاذات

للراة الرجل في صلوة مطلقة مشتركة وقد استويا في المكان والمرأة من اهل الشبهة
والشركة في العروبة والاداء وليس بينهما حائل والمرأة اجنبية او محرم للمصلي
ملت المحاذاه او كثرت بوجوب فساد صلوة الرجل وفي الجامع الكبير لمجد الامة
اتحاد المكان شرط لمحقو المحاذاه حتى لو كان الرجل على الدكان والمرأة على الدكان
والدكان مدرامة الرجل لا يحقو المحاذاه ويحوز صلوته ويصح اقتداء المرأة
بالرجل في صلوة الجمعة ان لم يتوأما متها وكذا العيدين هو الاصح وفي صلوة الجبان
لا يشترط به الامام بالاجماع خلاصة اتي جماعة ولم يجدي في الصف فرجة
والاصح منه ما روي هشام عن محمد انه ينظر الى الركوع فان جاء رجل والاحد
اليه رجل او دخل في الصف قال رضي الله عنه والقيام وحده
اولي في زماننا لغلبيه الجهل على العوام فاذا حرم بفساد صلوته وفي المجرى عن ابي
حنيفة ان من دخل المسجد يقوم بانقص الجاسن من الصف وان استويا باليمين
ونصبوا الامام بجنا وسط الصف والقيام في الصف الاول افضل من الثاني وفي
الثاني من الثالث هكذا لانه روي في الاخبار ان الله تعالى اذا انزل الرحمة على
الجماعة ينزل اولها على الامام ثم تجاوز منه الى من يجنايه في الصف الاول ثم الى من
ثم الى اللباس ثم الى الصف الثاني **ق** وجد في الصف الاول فرجه دون الثاني
بحرق الصف الاول لانه لا حرمة له لنقصهم حيث لم يردوا الصف الاول
من ميه ان كان الامام يصلي الظهر فاستتمت به امرأة تريد التطوع وقد نوي
الامام امامتها ثم وقفت بجنايه فسدت صلوته وصلواتها لان اقتداء المنقل
بالمقتضى صحيح فوجدت المحاذاه في صلوة مشتركة وعليها فضاء التطوع لان الضاد
كان بعد صحة شرعها بسبب فساد صلوة الامام وان كانت نوبت العصر
لم يحوزها صلواتها ولم يفسد على الامام صلوته لان غابر الفرض يمنع صحة الاقتداء

على ما مر في باب الأذان وما ذكره من دليل على انها لا تصير شاردة في الصلوة
 اصلا بخلاف ما ذكر في باب الأذان ومعنى ما ذكره من ان الامام لم ينو انما
 في صلوة العصر جعل في الاقتداء به سنة العصر عزله ما لو لم ينو انما
 اصلا فلما لا يصير شاردة في صلوة التطوع من بسوط ثمس الامة السرخسي
 ولو حاذى امرور حلا لا يفسد صلوة الرجل في ظاهر الرواية وذكر الامام
 الشيخ الزاهد ابو بكر محمد بن يوسف المرغاشي في نوادر الصلوة عن محمد بن
 ان صلوة غير الامر دافعة لانه يخطئها له الشهور هذه المحاذاة فكان الصبي
 فيه كالمراة الله انما رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله لا تجالسوا ابنا
 الاغنياء فان لهم شهوة كشهوة النساء كذا ذكر في جامع المجتوبى وذكر في
 الملقط في كتاب الآداب العلام اذ بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صبيحا فحكمه
 حكم الرجال وان كان صبيحا فحكمه حكم النساء وهو عورة من ربه الى قدمه قال
 رضي الله عنه يعني لا يحل النظر اليه عن شهوة فاما الخلو والنظر اليه لا عن شهوة
 لابس ولهذا لا يؤمر بالنقاب في النساء قلت القاضي الامام عن حدث
 في صلوته وذهب فلم يجد ما فيهم وانصرف ثم وجد ما أهل بفساد صلوته قال
 لا قلت للناصب والمجى حكم الصلوة قال بلى ولكنه ليس بمؤد شيا قلت
 لم لا يفسد اضره من غير حجة فقال لانه كان مفيدا احديث واصاب
 ثوبه بول له ان يفصل الثوب ويتوضا وسنى كذا ذكره هنا وذكر في الطهارات
 ما يدل على انه لا يبنى قال القاضي الامام رواه الطهارات اصح من نصاب
احديث واختلف رجلان ساعيتا ولم يعلم الخليفة كم صلى امامه صلى الله
 ويقعد في كل ركعة راي في ثوب امامه بحاسه اول من قد لا يدرهم فان كان
 من مذهب المعتز ان الجحاسة لا تمنع الصلوة ومذهب الامام انها تمنع فليس

الامام وهو لا يعلم حازت صلوة المعتز ولا يجوز صلوة الامام وان
 كان مذهبها على العكس فحكمها على العكس كذا في فتاوى قاضي خان وفي صلوة
 الفقيه معود معتز في درغا جيزيديد سناشت بخاست ياقران
 خواند سناشت خطا خواندست لكن مخالفت نكر بعد ازان معلوم سنا كه
 قراء درست بود وجامه ياك نماز و ابو ذكروا عن خطا معتبر نیست و
 ادب القاضي للصديق الشهيد في باب القاضي للصديق الشهيد يقضى بشرى بعد
 ذلك خلافة المعتز اذ اطن على ثوب الامام بحاسه ولم يكن فساد صلوته لان
 عنده ان الامام على الخطا واما الامام اذا شافعي المذهب يجوز ان لم يكن متعصبا
 ولو شاكا في امانه ولا يميل عن القبلة فاحشا بان يحاوز المغارب وان يكون
 موصيا من الخارج من غير المسلمين ولا يتوضا بالماء الذي وقعت فيه الجنا
 وهو قد قلين يجوز وقولنا شاك في امانه مان قال انا مؤمن ان شاء
 الله اما لو قال اموت مؤمنا ان شاء الله صلى خلفه وفي نسخة الفاضلي
 الامام امدى الحسين في الوتر من يرى مذهب ابي يوسف ونحوه صح اقتداؤه
 نى الصوت وركع ولم يتابعه القوم فرغ وقت وركع وتابعه القوم
 سدت صلوتهم لانهم امدوا في الركوع الثاني مفرضين بالمسفل انتهى في الامام
 وهو ركع فان قام في الصف الاخير يدرك الركعة وان شئ الى الصف الاول
 لا يدركها يتوكلها ولا معنى في الامامه ليس في المحلة الا واحد يصلح للامامة
 لا ياتم بتركها ولا يلزمه ونه الامامة امامه النساء يعقب وقت الشروع لا بعد
 ولو نوى امامة امرأة يعينها لا يصح اقتداء غيرها به نوى النساء الاهن عملت
 نيته وبه النساء يصح بدون حضورهن عل بشرط حضورها المحارم
 كالاخبيات في المحاذاة والمحاذاة في صلوة لا يشركان فيه مكروه اعتد به

ولم ينوها هل يصير شارة في العقل فيه روايتان **ع** **س** لا يصير شارة
 لا في الفرض ولا في النفل **الحنب** والمحدث سماعا لمحدث اولى بالامامة
 علم الامام بنفسه **صلاة** المختلف فلم يايهم بالاعادة لا يسهة وبحب العمل
 فيه على ما يعتقد وفي **الابضاح** سبب انه صلى بغير وضوء بحب علمه الاخيار
 بقدر الممكن وقال **ابو حفص** الكبير لا يلزمه الاخبار لانه ما سكت
 عن معصية بل عن خطأ معفو عنه قال **رضي الله عنه** وهذا اصح
 من الجواب وفي الباقي وغيره واليه اشار **ابو يوسف** سواء كان فساد صلوة
 مختلفا فيه او متفقاً عليه فان الامام اذا لم يعلم فساد صلوته لا يفسد صلوة
 المعدن عند الشافعي فينبغي ان لا يلزم الامام اخبارهم بذلك لصلواته من ينيه
 2 نظم **الريدي** قال **الشافعي** خمسة اشياء اذا لم يفعلها الامام لا تفعلها القوم
 احدها اذا لم يستل امام وقدرى الثاني اذا ترك الامام كبيرات العيدين
 لا تكبر القوم ايضا الثالث اذا لم يقعد الامام في الثانية في دعوات الاربع
 والثلث لا تقعد هو ايضا الرابع اذا قلنا الامام في الحج ولم يسجد
 وذهب لا يسجد القوم الخامس اذا سجد الامام لم يسجد القوم ولا يسجد
 القوم واللاحق لا تقعد على الثانية ان لم يقعد الامام اصح الصلوة ونفى
 التقوذي حتى رافعه الكتاب لا تقوذي لان التقوذي في اول القراءة فاذا قرأ بعض
 القراءة ذهب محل الامام في التقوذي فمقط عنه التقوذي ولو ادرى الامام في القيام
 ان كان صلوة خافت فيها بالقراءة فانه ياتي بالسواء كذا قاله المشايخ وان كانت
 صلوة بجمعه ان ادرى في الشفع الثاني فكذلك وان ادرى في السفع الاول
 هل شئ قيل لا الا ان يكون تحت لا يسه واليه كان مثل الفضل وهو الاصح
 ومثل ان كان يصم لم يسن وان كان بعد شئ والاقوى السرية بينهما

وفي النظر لو ادرى في الفاتحة بجمعه بئى بالاتفاق وان لم يسن الامام لان
 الفاتحة دعاء ولا يلا كان سبب ورسول الله عليه السلام في الفاتحة وان
 كان الامام في سورة بجمعه قال **ابو يوسف** سني وقال **محمد** لا ونقول
محمد احدث المشايخ ذكر لو ادرى في الركوع هل سني قالوا نعم فان كان اكثر
 رايه انه لو اثنى بركعة في شئ من الركوع سني والا لا سني وتابع في الركوع وفي
 النظر ادرى في الركوع لا سني بالاتفاق خوفا من فوات الركوع وهل سني في
 الركوع قال **الاسكاف** سني ولا يسه وقال **الهندواني** لا سني ولا يسه
 فان رفع الامام راسه قبل ان يتم التسبيحات هل يها لهما والاصح متابعة
 الامام ذكر لو ادرى في السجود هل سني فهو على فصل الركوع وذكر **الحلواني**
 سني بركعة وتابعه في السجود وان لم يدرى في السجود تابعه وترك السجود وفي
العارف عن **ابي يوسف** الاستفاح احب الى من ان يترك سجدا وروي مطلقا
 انه يستفتح وان ادرى في القعدة هل سني وفي صلوة النكاح الخلاف وذكر **ابن شجاع**
 عن **ابي حنيفة** و**ابي يوسف** مطلقا في السجود سني ثم اذا قام الى الفصاء شئ ايضا
 وذكر **الحلواني** لو ادرى في القعدة شئ بركعة فان قام الامام قبل ان يدرى
 في القعدة تابعه وترك القعدة بركعة فتاوى **فاضي خان** المصلي اذا فتح على من
 ليس في الصلوة ان لا يديه قراه القرآن لا يفسد صلوته عند الكل وان اراد به تعليم
 ذلك الغير يفسد صلوته ولا يشترط التكرار في الفتح هو الاصح وان فتح على المصلي
 رجل في الصلوة واخذ المصلي بفتحة فسدت صلوته لانه يعلم وان فتح المصلي
 على امامه ان كان ذلك قبل ان يقرأ بقدر ما يجوز به الصلوة ولم يسقط الى
 انه اخرى جان ولا يفسد صلوته احدا الامام بفتحة او لم ياخذ وان كان ذلك
 بعد ما قرأ ما يجوز به الصلوة فان انقل الامام الى الله اخرى ينبغي له ان لا يسه فان فتح

واراد به تعليمه فسدت صلوته وان اخذ الامام بفتح نفسه فسد صلوة الكل
وان هو الامام مقدار ما يجوز به الصلوة الا انه يوقف ولم يسقط الى آية اخرى
حتى فتح المقتدى اختلفوا فيه والصحح انه لا يفسد صلوة القامح وان اخذ الامام
بفتح لا يفسد صلوته من فتاوى قاضي خان وهكذا ذكر في جامع قاضي خان
لامه لو لم يفتح عليه عسى يجري على لسانه ما يفسد صلوته فكان فيه اصلاح
صلوته وفي المحيط لو اخذ الامام من الفتح بعدما اسقط الى آية اخرى حتى
العاضي الامام الرزخري انه قال بفساد غير من الشايخ فالوا لا يفسد قال
2 الفتاوى الطهيري الصحيح هو الاول مقتضى عقربا قد امامه فاخذ
بغله ومشي اليه لا يفسد صلوته وان سار قد ام الامام لانه فعل باذن الشرع
نصاب في الخمس وفي آخر الدعوات يقول ربنا رب العزم عما يصفون
او يقول بجان ربك رب العزم عما يصفون والمختار هو الاول لان قصد السنا
دون القراءة وهذا البق السناد ذكر في النصاب سل القاضي الامام عمر حراية
اوايتين على وجه الدعاء قال لا بأس به وذكر في فتاوى قاضي خان ولو
فرغ المقتدى من الشهادتين قبل فراغ الامام وذهب او يكلم جازت صلوته لان
تمام الصلوة معلق على الفقد وقد تمت قعدة الامام في حق المقتدى قال
2 النصاب الحيلة رجل شرع في التطوع اربع ركعات قبل طلوع الفجر فلما انما
تبين ان ركعتين منها صلاهما بعد طلوع الفجر ان كان الصيام الى الركعتين الاخيرتين
بعد طلوع الفجر احتسب عن ركعتي الفجر لانه سادى عطلوا اليه على ما هو المختار
وكل تنفع صلوة على حد قال رضي الله عنه هكذا قالوا والاصح انه
لا نوب عن ركعتي الفجر كما اذا ادى صلوة الظهر ستا وقد قعد على سائر الركعة
فانه لا نوب الركعتان عن ركعتي السنة في الصحيح عن الجواب كذا هذا وهذا

سبحان

لان السنة ما واطب عليها رسول الله عليه السلام ومواطبه عليه السلام
كانت له محرمة مبتدأة بخبيس اذا ادرك الامام في الشهادتين الامام قبل
ان تم المقتدى بالشهادتين قال الفقهاء المختار عندي انه يتم الشهادتان وان لم يتم وقام
يجاز وفي الفتاوى بالغ وقال يتم وان خاف فوت الركوع وفي الشهادتين الباقي اذا
سلم الامام ويوفي الشهادتين وان لم يتم اجزاه وقال البعض سلم مع
الامام ولا يتم والاول اصح كذا اجازه العقيدة من النصاب وفي الفتاوى الطهيري
تكلم الامام قبل ان يفرغ المقتدى من الشهادتين فانه يتم الشهادتين وان احدث
الامام مع ما قبل ان يفرغ المقتدى لا يتم الشهادتين ولو رفع الامام راسه من
الركوع والسجود قبل ان يسبح المقتدى بلانا اختلفوا فيه قال الفقهاء
ابو الليث الصحيح انه سابع الامام وقال طهيري الذين هم الملائكة لان من
الناس من قال بانه لا يجوز الا بالسيحان الملائكة وهو قول ائمة مطيع ولو
ركع الامام في الوضوء لم يقرأ المقتدى من الصلوات بيان خاف فوت الركوع
سركع والاعتقت كما في كليات العيد وذكر في الجامع اللاشي في مسله الاخذ
عن نص في الفجر دللت المسله على ان المسوق سابع الامام في قراءة
الشهادتين والدعوات وفي النصاب المقتدى اذا فرغ من الشهادتين قبل الامام والتقل
بالصلوات والدعوات فلما فرغ الامام من الشهادتين والصلوات والدعوات
لا يمكن لانه لا يمكن مراجعته ويستترط الموافقة في القعدة **فصل**
في مسايل التراويح والجماعة في التطوع والوتر ولو جعل الختم فله ان يستخ
مر اول الفجر وفي بقية الشهر ولو حرم في الباسع عشر ثم جعل عدد لك يصل الفشاء
من غير تراويح لا يمكن لما ذكرنا ان المقصود هو الختم قال شيخنا
وسفي للامام اذا اراد الختم ان يحتم في الليلة السابعة والعشرين وحكي ان المساج

يه

جعلوا القرآن جسمانه واربعين ركوعا واعلموا ذلك في المصاحف حتى حصل
 الختم في الليلة السابعة والعشرين لكرم ما في الاخبار فيها ان الله القدوس
 واذا حم القرآن فله ان يقرأ من حيث سابقته الشهر واذا كان الامام لا يحتم
 2 صحاحيه له ان يركب سجدة ويطوف وقبل الامام في التراويح بميل الى ما هو
 احف على القوم وسئل نضر بن يحيى عن امامه الصبيان قال **لـ** يجوز اذا
 كان ابن عشرين وبعض مشايخ بلخ قالوا لا يجوز وقال **لـ** سمعنا الامام
 السرخسي الصحيح انه لا يجوز لانه عمر مخاطب كالمجنون يعقوا على انه لا يحسب
 اداء التراويح قاعدا بغير عهد واحلفوا في الجواز قال **لـ** بعضهم لا يجوز
 من غير عهد اعتارا بسنة الفجر اكل واحد منهم سنة وقال **لـ** بعضهم
 يجوز بغير عهد وهو الصحيح بخلاف سنة الفجر فانه صلاؤها واجبة الافضل
 تعديل القراء من التسليمات هكذا روي الحسن بن عيسى خيفة وان حالف
 هذا فلا بأس به فاما في السجدة الواحدة فلا يحسب تطويل الركعة الثانية
 على الركعة الاولى كما في سائر الصلوات واما تطويل الركعة الاولى على الثانية
 فقد قيل لا بأس به من غير كونه خلاف وقبل يجب ان يكون المسئلة على الخلاف
 على قول ابي خيفة وابي يوسف لا يطول بل سوى وقال محمد يستحب تطويل
 الاولى على الثانية واما قدر ما يقرأ في خيفة انه يقرأ في كل ركعة عشر
 ايات فالحاصل ان الختم في التراويح من سنة والحكم من بين فضيلة والحكم ثلاث
 مرات في كل عشر من افضل والختم من سبع بقراءات في كل ركعة
 ومن بين عشرين وبلد ثلثا سلاطين قال **لـ** القاضي الامام ابو علي
 السبكي اذا قرأ بعض القرآن في سائر الصلوات بان كان القوم على ثلث
 الختم في التراويح فلا بأس به ويكون لهم نواب الصلوة ولا يكون لهم

نواب الختم وعن ابي خيفة رضي الله عنه انه كان يحتم في شهر رمضان
 احدى وستين صلاة في الليالي وبلد من في الايام وواحد في التراويح وعنه
 انه صلى ثلاثين سنة الفجر بوضوء العشاء الكل من فواوى ظهر الدين ولو صلى
 الامام التراويح بعد زواجر عند قاعدا وامتنى به قوم قيام اخلف المشايخ
 فيه قال **لـ** بعضهم لا يصح عند محمد حلا في ابي خيفة وابي يوسف كما في
 المكتوبة وقال **لـ** بعضهم يصح عند الكل وهو الصحيح واذا صبح امداء القاييم
 بالقاعد احلوا وما سجد للقوم قال **لـ** بعضهم المستحب للقوم ان يفتقدوا
 احترازا عن صورة المخالفة وقال **لـ** القاضي الامام ابو علي النسفي الحاصل
 ان الامام اذا كان قاعدا سجد للقيام للقوم في قول ابي خيفة وابي يوسف
 الا من عند وقال محمد يستحب لهم القعود ويكره للرجل ان يقعد في التراويح حتى
 اذا اراد الامام الركوع بهض الركوع لما فيه من اطهار التواني ولو اخذ
 النوم وغلبه نكره له ان يصلي مع النوم لما فيه من التهاون ويكره الصلوة على
 السطح في ثلث الحرم وكذا يكره ان يضع يديه على الارض عند القيام لما فيه من التكا
 الاعم عند وفي كنفية الشبهة قال احتياط ان ينوي التراويح اوسه الوقت
 او قيام الليل وفي سائر الشئ بالاحتياط ان ينوي متابعه رسول الله عليه السلام
 ولو صلى التراويح مقيدا بمن يصلي المكتوبة او بمن يصلي ناوله غير التراويح اخلف
 المشايخ فيه والصحيح انه لا يجوز وقت التراويح قال **لـ** الماخرون من مشايخ
 بلخ الليل كله الى وقت طلوع الفجر وقت لها قبل العشاء وبعد العشاء قبل الوتر
 وبعد الوتر وقال **لـ** عامه مشايخ بخارا وقتها من العشاء والوتر فان
 صلاها قبل العشاء او بعد الوتر لم يوردها في وقتها واكثر المشايخ على ان وقتها
 بعد العشاء الى طلوع الفجر حتى لو صليها قبل العشاء لا يجوز ولو صلاها بعد

الوريجون قال **ت** القاضي الامام ابو علي السيفي هذا القول الصحيح قال
 القاضي هذا اذا اراد مشايخ بلدنا تقديم التراويح مخافة ان ينع العشاء
 قبل الوقت لكن كرهوا مخالفته التلف وسحب باخير التراويح الى الليل
 والافضل استيعاب اكثر الليل بالصلوة وذكر في الجامع الصغير للامام الهروي
 في مسله قوت الفجر دلت المسئلة على ان المستد في الوتر في رمضان
 تمت كما تمت الامام ولو سكت كما روي عن محمد لان الاختلاف في متابعة
 قوت الفجر اجماع على الاجماع في موت الوتر لان قوت الوتر صواب سمن
 قال ابو السريه واختلفوا ايضا في المسبوق اذا قدم مع الامام هل يقرأ
 الشهد والصلوات والذنوات وسكت قال في هذه المسئلة يدل على انه يقرأ
 ذلك كله وهو اختيارنا **فصل** في ما يل للجمعة والعيد والصلوة
 يعرفات وذكر في المنية ما ابتلى اهل مرو باقامة الجمعيتين بهما مع اختلاف
 العلماء في جوازها ففي قول اني يوسف والشافعي ومن تابعهما هما باطلان لان
 وقعنا معا والجمعة المسبوقين باطله امر اتمم في اداء الاربع بعد الجمعة
 حتما احاطا ثم اختلفوا في نيتها فميل بنو السنه وقل بنو اخر طهر عليه
 وهو الحسن قلت والاحوط ان يقول بوقت اخر طهر ادركت وقته ولم اصله
 بعد لان طهر يومه اعماج عليه باخر الوقت في ظاهر المذهب قال
ح واختاري ان يصلي الطهر بهذه النية يصلي اربعاسية السنه ثم اختلفوا
 في القراءه فيل يقرأ الفاتحه والتورة في الاربع وفيل في الاولين كالظهر وهو
 اختاري وعلى هذا الاختلاف فمن بعض الصلوات احتياطا شريطة لزوم
 الجمعة ستة في نفس المصلي وستة في غيره نفسه اما التي في نفسه الحربة والدكون
 والاعامة والصحة وسلامه الرجلين والبصر وما لا اذا وجد الا في قلة لا يلزم

لانه مدر عليه فلنا هو غير قادر بنفسه كالزمن اذ وجد من يحمله في الشا في
 وفي الحق اذ اوجده من يحمله فعلى الخلاف واختلف في المرض والضعف ان كل
 من يرضى سقى بخروجه ضاعا يخاف عليه الضر من تلك الضعة كان ذلك
 عندنا والآفة واحلف في كون الامطار والتلوج والاحوال والبرد
 الشديد عندنا والرواية فيه عن ابي حنيفة ان المطر الشديد عندنا في الحلف
 غير الجمعة اذا اذ اوم ذلك واما السنة التي في غير نفسه فالمرحبا مع
 والسلطان والجماعة والخطبة والوقت والاطهار حتى ان الواو اعلى باب
 الحصن وجمع فيه حنيفة ولم ياذن للناس بالدخول لم يحزن وان صلاها في الجامع
 الا انه اغلق باب المقصورة ولم ياذن للناس لاختلافوا فيه وكذا لو جمع في قصر
 حنيفة ولم يغل الباب ولم يمنع احدا الا انه لم يعلم الناس بذلك من شئ
 فان تطوع صل خروجه الى المصلي في سنة قال بعضهم بكون من خلاصة
 واحالها الى الاصل حكى عن الامام محمد بن الفضل به الا فضل ان يصل مرة بعد
 الجمعة اربعاً ومن سناً ولا يصلي ابتداء اربعاً وابتدأ حتى يصير عاملاً بالمذاهب
 مذهب اني يوسف ومذهبهما اولانه لوجلي ابتداء ستاً بحج الرواض علينا فيقولون
 احلهم عما ملنا نحن في نظم الفتحة وقال **ابو بكر** الوزاوي كره بعضهم التطوع
 بعد الصلوة في الحسنة ايضا فان تطوع صل خروجه الى المصلي في سنة قال بعضهم
 بكون ولا تطوع في الحسنة قل صلوة العيد وله ان تطوع بعدها والفضل ان يصلي
 اربع ركعات ومن جرح الى الحسنة ولم يدرك الامام في شئ من الصلوة ان شاء
 انصرف وان شاء صلى ولم يضر والفضل ان يصلي اربعاً فيكون له صلوة الضحى
 لما روي عن ابن سفيان انه قال قال ابو حنيفة صلوة العيد في اربع ركعات
 صلاة الاولى سج اسم ربك وفي الثانية الشمس وفي الثالثة الليل وفي الرابعة الضحى

وروي محمد ذلك عن رسول الله عليه السلام وعبد الحميد وثوابا حريلا من
 فتاوى فاضل خان في كل وقع الشك في كونه مصرا واقام اهل ذلك الموضع
 الجمعة بشرائطها فيصلي اهل ذلك الموضع ان يصلوا بعد الجمعة اربع ركعات
 وينوون به الطهر احيانا حتى انه ان لم تقع الجمعة موقعها يخرج كل احد عن
 عهد فرض الوقت باداء الظهر مبنيين كذا في المغني وذكر في الحاشية رجل يصلي
 السنة التي بعد الجمعة منه الظهر بخون وعمر في جميع الركعات وسمعت
 من الشيخ الامام الاجل قوام الدين انه قال كان والدي الامام الزاهد يصلي التي
 بعد الجمعة نيته الظهر فعلم كذا قدر ثمانية وبله بين سنة وكو كانت جمعة
 حائرة سوب هذا عن السنة لان السنة تادي سه التطوع هو المختار ويعمل
 في سنة نويت ان اصلي الغر ظهر على كذا قاله القاضي الامام وقال في النصاب
 قال القاضي الامام وانا هكذا انوي تقدم النساء على بكبيرات العيد في
 ظاهر الرواية وروي ابن كاس عن ابي يوسف انه تقدم البكيرات على النساء
 قال ابو يوسف بكبيرات كبر الامتاحت ثم ياتي بالنساء ثم يتقود بذكر بكبيرات
 العيد قال محمد في الاصل استحباب المكث من كل بكيرتين مقدار ثلاث تسبيحات
 وهذا السن بعد من لازم بل سقاوت بكنه القوم وقلمهم محط وفي المحيط
 ويجهل بالسكينة في عيد الاضحى في طهر المصلي بل خلاف وفي مبسوط خواهر زاده
 الخطبة في العدين سنة وفيه ايضا عند الشافعي بكبر في ايام الشروق عقيب
 النوافل مع الفرائض وفي غياث المعنى التهنئة في الاعصاد محدثة وصل لا بأس به
 وفي الظهيرية صلى خلف من لا يرى رفع الدين في تكبيرات العيد ورفع ولا توافق
 في الترك وفي النصاب وبكبر في العدين سراء معنى في الطريق ذكر شمس
 الامام الحلواني وفي الغنائم ومن السنة في عيد الاضحى ان يكر في طريقا

المصلي وسمع نفسه ولا سفل جاره عن مودة بالحجر واذا بلغ الى اذني المصلي
 قطع التكبير قال سمع الامام السرخسي ثم الصدان في التكبير سواء
 اصح المذهبين لاصحابنا وفي المبسوط الكري يحب على القوم ان يسمعوا
 وينصتوا في خطبة العيد لان فيه تعليم ما يجب امامته وذا حصل بها وفي
 الحاشية لا شيء على من فاته صلوة العيد مع الامام لان لها شرايط لا يمكنه
 بحصلها وحده فلا يفتي هذا وان فاته صلوة الفطر في اليوم الاول بعد ان
 يصلي في اليوم الثاني وان فاته بغيره عند لا يصلي في اليوم الثاني فان
 فاته في اليوم الثاني عند او بغيره عند لا يصلي بعد ذلك وامام عند
 الاضحى ان فاته في اليوم الاول بعد او بغيره عند يصلي في اليوم الثاني
 فان فاته في اليوم الثاني عند او بغيره عند يصلي في اليوم الثالث فان
 فاته في اليوم الثالث بعد او بغيره عند لا يصلي بعد ذلك واصل خان الخلفاء
 اذا سافر وهو في القرى لسرله ان يجمع بالباس ولو لم يجمع لم يصار ولا شية
 جمع بها وهو مسافر جان لان صلوة غير محوز باذنه فصلوته اولى ولو ان
 اماما مضرا من نفرا الناس عنه كخوف عدو او ما اشبه ذلك ثم عادوا
 اليه فانهم لا يجمعون الا نادون مستانف من الامام كذا في فتاوى فاضل خان
 ولومات الخليفة وله امراء ولاء على الاسام من امور المسلمين كانهم لهم اقامة
 الجمعة لانهم اقموا الامور المسلمين فكانوا على حالهم ما لم يغربوا والجماعة شرط
 لصلوة الجمعة لانها شرط الانعقاد لا الاداء ثم عندنا في حنيفه لانتم الانعقاد
 صل التقيد بالسجدة وعندنا يتم المجرم الشروع والخلاف نظري فما اذا انفر
 الناس النضر في ادا الامر ثم اسلم ليس له ان يصلي الجمعة بالناس حتى يوافقوا
 الاسلام وكذا الصير اذا امر ثم ادرك وكذا لو استقيض صبي ونصراني ولا يرك

الصير لم يخرج حكمها ولو قبل للنضائي اذا سلمت فضل بالناس وامن
او قبل للصبي اذا ادركت فضل بالناس وامن جان لان في الفصل الاول
حين امن لم يكن اهله فلا يملك الاستقلالية في المستقبل اما في الفصل الثاني
اضافا للبعلين الى حالة الاعلى والبعلين يحمل الاضافة فصيح بعلين الامام
اذا احدث بعد اصاب ركة من الجمعة فقدم واحد من القوم لا يقدم احد
لا يجوز صلواتهم بخلاف تقدم الرجل في سائر الصلوات من غير عدم احد
يجوز اذا كان قبل خروج الامام من المسجد قاضي خان وان قدمه واحد من
احباب السلطان ممن هو خير اليه امر العامة جاز وكذا اذا قدم القوم واحدا
فلان يخرج الامام من المسجد جان ولو لم يكن ان منع عنه عن الجمعة والجماعات
والعقد من وعلي الكاتب الجمعة وكذلك معقول البعض اذا كان سعي والعبد
الذي حضر مع مولاه باب المسجد لخط الدابة وليس على العبد الماذون ولا
على العبد الذي يودي الصر به جمعه وقال الشيخ الامام ابو حفص
الكثير للساحران مع الاحرار عن حضور الجمعة وقال ابو علي الدقاق
ليس له ان يمنع الاجير في المصغر عن حضور الجمعة لكن يسقط عنه الامن
بعد استقاله بذلك ان كان بعد افاض خان في خطبه الصبي
اختلاف المسايح والخلاف في صبي يعقل باضي ظهير خطب قبل الزوال
وصلى بعد الزوال لا يحزنه وان شرع شرط فسد في ان يجوز عدمه غير انه
فايم مقام ركعتين كما في الحديث فاما اذا خطب في الوقت والقوم نيام
او كانوا قضاة جازت الخطبة لانه اقامها حضر من تنقل الجمعة بجماعته
فاما اذا خطب ولم يحضر احد من الناس هل يعد بها وعن في حقه روايتان
وجه الجواز ان اقامه الشرايط جاز بزيادة جماعة كالظمان وجه عدم الجواز

وهو قول السافعي انه اهم مقام ركعتين مبسوط بكرى وفي النصاب اذا
خطب على الواحد او على الاثنين وصلى باللائحة او اكثر لا يجوز الجمعة في مجموع
النوازل خطب يوم الجمعة ثم رجع الى منزله فوضا ثم جاء وصلى بحوز ولو
غفل او جامع فاغتسل ثم جاء استقبل الخطبة لان الموضع عمل الصلوة اما هذه
الاشياء ليست من اعمالها ولو خطب وهو جنب ثم ذهب واغتسل ثم رجع
وصلى اجزاه لانه من عمل الصلوة نصاب واذا سلم على راس الركعتين حكى عن
الشيخ الامام اني يكون محمد بن الفضل في الرابع قبل الجمعة ان فات بقية اربع
وفي النكاح انه يقضى ركعتين وقيل لا يقضى يا والمتوى على انه يقضى اربعاً
ومنهم من قال هم وبه كان يقضى ولا يبرهان الاعمه من فوائدت فغنى
سل عن رجل انتهى الى المسجد الجامع والامام خطب اصاب السنة ام يجلس فيسمع
الخطبة قال الاصيل بل يجلس فيسمع الخطبة لان اتمام الخطبة فرض فلا يترك
لاجل السنة فله ان يات لويطوع بالاربع خارج المسجد انظر ان لم يكن
المطيب شرع في الخطبة فله ذلك وان شرع لا ينبغي له ان يفعل ذلك قل
ما تقول في الدعاء بعد الفراغ من الخطبة قبل الصلوة قال السكوت من
وقت خروج الامام الى وقت فراغ الامام من صلوة الجمعة افضل عندى لان
الشرع اقامه الخطبة مقام ركعتين ولا يفعل بين الصلوة والخطبة بالدعاء
ورأت في باب الاذان من الخزانة هل يجوز لمن في المسجد ان يدعو عند اقامة
المؤذن قال رضي الله عنه عرضته على الفاضل الامام قال لا بأس به
لان الذي في المسجد لا يحجب عليه اجابة الاذان والاقامة بعدم صلوة
العبد على صلوة الجنازة اذا اجتمعوا وقدم صلوة الجنازة على الخطبة بفضل
بين كل ركعتين بقدر تلك السمحات ولا نقول شيئا اقامه صلوة العبد

في الراسق بكنه كراهة محرم بحسب يوم الفطر للرجل اثنا عشر ثوبا الاختيار
 والتواكل ولبس احسن ثيابه والجم والطب والتكبير وهو سرعه الانتباه
 والابتكار وهو المسارعة الى المصلي والافطار بالخلو قبل الصلوة واداء صدقه
 الفطر قبل الصلوة وصلو الغداء في المجدية والخروج الى المصلي ماشيا والرجوع
 في طريق اخر والاضحى كالنظر اليه انه يترك الاكل حتى يصلي العيد وهو سنة
 وكانت الصحابة رضي الله عنهم ينعون صبيانا ثم عن كل واطفالهم عن الرضاع
 الى ان يصلوا وسيل هذا في حق من يصح ليأكل من اخيته او لأمه في حق غيره
 فلا المتطوع اقله بالمفترض في ايام التشريق تكبيرة تبعا بوجه الزماني
 لله الى المصلي فرح ويحوي سدا بالكبير اذا طلع الفجر وسوجه الى الحباه قال
 رضي الله عنه الضواب ان المسبوق تكبيرا افرغ عندا لكل فقد اطلق الكرخي
 انه تكبير بعد الفضا ويستمع القوم لخطبة العيد وانه غلطهم
 ولكن لا يكبر الكلام ويجعل صلوات العيد واجب ولا يخص عيد دون وعيد
 منه الفقهاء ولا تكبر عقيب الوتر ولا عقيب صلوات العيد وتكبر وت
 عقيب الجمعة وسد الامام سجود التهنيت بالتكبير ثم بالبليه ان كان
 محرم المسبوق سابع الامام في سجود التهنيت ولا يتابعه في التكبير فان نسي
 الامام التكبير حتى انصرف عن مكانه ان تذكر قبل ان يخرج من المجد عاد
 فليتركه ولم يكبر الامام كبر القوم ولو خرج من المجد او تكلم نائيا او عامدا او
 احداثا سقط عنه التكبير خلاصة **فصل**
في المسافر والمريض قال في كتاب اذا عجز عن القيام بصلاتي قاعد
 قال الامام خواهر زاده في مبسوطه لم يرد بهذا حصته العجز ان لا يمكنه
 القيام اصلا بان يصير مقعدا لكن المراد خوف زيادة المرض وابطاء البرء

ذكر هذا في المتاوى الطهيرة ثم قال وقيل ذلك لمن يصير صاحب فؤاد وقيل
 ان لا تقدر ان يذهب الى حوايج نفسه خارج النار والعتوى على ما ذكر في
 المبسوط البكري وفي المتاوى الطهيرة ايضا المرض اذا عجز عن الايام فترك
 راسه عن ان يخففه انه قال يجوز صلواته وقال الامام الفضلي لا يجوز لانه
 لم يوجد منه الفعل وفي الجامع للمجتمعي المراه اذا حرجت مع زوجها الى السفر
 فزوى الزوج الاقامه في موضع دون الزوجه بصوم معتمه لانها بائنة له في الاقامه
 حتى يلزمها ان تسكن حيث سكن الزوج قالوا وهذا اذا استوفت المراه صداها
 منه اما اذا لم يسوف لا يصير بائنة له لان لها حق الجس لاخذ الصداق وعلي
 هذا المولي اذا نوى الاقامة والعبد يصير مقما تبعا وان كان الزوج والمولي فوضا
 اليهما السنه وكذا الجندي مع اميره بابع له ان اكل من مال الامير وان اكل من مال
 نفسه والعبرة بسنة موافقه ثم يصير مقما سقا لغيره ان لم يعلم باقامة الاصل
 لا يصير مقما عند بعض المشايخ ما لم يعلم بنفسه كالكيل بالبيع لان سفره عن الكالة
 ما لم يعلم بغزاه وقال بعضهم يصير مقما سقا علم او لم يعلم لان زياده
 الفرضه انما لومته حكما للتيقنه فلا يستتر فيه العلم كالكيل بالبيع اذا مات
 او مات الموكل بغزاه وان لم يعلم بموته كذا ههنا مجتوز وفي مبسوط خواهر زاده
 الملاحح المسافر نوى المعام سنه فانه يصلي ركعتين لان السفينه ليست محل
 الاقامه اللهم الا ان يكون للسفن سنه جانيها مصرا فانه يصلي اربعه مثل بغداد
 لانه لم يوجد انشا السفر فصير مقما باقامة اصله وفي التحنيس امسح الصلوة
 في السفينه حال اقامته في طرف البحر فاعلمها الرمح وهو في السفينه مولى السفر يتم
 صلوات المقيم عند ابى يوسف حظه في المجد لانه اجمع ما وجب الاربع وما منع
 فحجنا موجب الاربع احتياطا فام المسافر الى امائه ساهيا قبل ان يتقعد

فلان ركع نذكر ونؤي الإقامة فإنه لا تقعد لكن بعيد القيام والركوع لأنه
 وقع بغيره فلا يحسب من الركعتين ولو سجد ثم نوى الإقامة فسدت صلوته
 لأنه يحفل بالركعة إذا حدث في السجدة ولو قعد ثم قام وفيه الثالثة
 بالسجدة ثم نوى الإقامة لم يضر بغيره وجازت صلوته ان قرأ في الاولين
 وفي جامع افطس ادني السجدة ايام وليا اليها من اقصر ايام الشتاء الا ان
 للشمس والليل الى الاستراحة وفي جامع المجنوني من طلوع الفجر الى غروب الشمس
 وفي النصاب مسافران ام احدهما صاحبه فاحدث الامام بعد ما حبل
 ركعة فذهب وبوضائه نوى كل واحد منهما فانه بحج المحدث وبانه في ركعة
 فاذا تشهد فاما فصيل كل واحد منهما ركعتين على حدة لانه حين حدث وصار
 هذا طبعه له كانت الصلوة ركعتين فلا سغير بعد ذلك سنة الامامة من الاول
 لانه صار كواحد من القوم فلا سغير ايضا سنة امامه الخلفه لان علمه امام
 الصلوة من مجموع التوازن وفيه ايضا باب سجود اللذة وسجدة السكر
 واجبه وقال ابو خيفة لا ارها واجبه لانها لو وجبت لوجبت
 في كل لحظة لان نعم الله متواترة وفيه تكليف ما لا يطاق وفي العتباتي قدما
 المسافر بالمقيم يجوز في الوقت ونصير اربعاً وان قام الى المائدة لا تقعد وباعه
 المسافر بفسد ترك القعدة والضحاح انه لا يفسد كالامام صلى التطوع قاعداً
 واذا اراد الركوع قام وركع فالتفصيل ان يقوم ويقرا سائماً ثم ركع لتكون واقفاً
 للسنة ولو لم يقرأ لكنه استوى قائماً وركع اجزاء وان لم يسوق قائماً وركع
 لا يخبره لان ذلك لا يكون ركوعاً قاعداً ولا ركوعاً قاعداً بخيس هل سقط
 الصلوة عن العاجز عن الاعاء قال بعضهم سقط وقال بعضهم ان كان
 يعقل لا يسقط العرض والاول صحيح لان مجرد العقل لا يكفي لوجه الخطاب فقد

ذكر محمد في التواضع من وطعت يده من المرققين وقدماه من الساقين لاصلوة
 عليه فاضى خان الشيخ الضعيف اذا لم تقعد على الامام خلف الامام في صلوة
 الغداة تقعدا وصى وحده فاما قال لكن قاعداً يقعد ثم يقوم عند الركوع
 وهذا لي كذا في فتاوى شمس الاسلام الاورخدي من يقض في رمضان ان
 صام صلى قاعداً ولا تقعد على الصيام وان لم يصم تقعد على الصيام يصوم ويصلي
 المكتوبة فاعداً لان اذا الفرض في وقته مع النقصان خسرناه على الكمال
 في غير وقته نصاب **فصل في مسائل سجدة اللذة** ولا تستكرز
 الوجوب شكر اللذة وسجدة اللذة لم يسجد الا اذا احلف المجلس ثم المجلس
 واحداً وان طال الواكل لعمرة او شرب شربة او قام او مشى خطوه او خطوتين او
 كان راكباً فزال او بازلاً فركب او اسقل من زاوية البيت او المسجد الى زاوية
 الادا كانت الدار كمن كذا السلطان وان اسقل في المسجد الجامع من زاوية
 الى زاوية لا تستكرز الوجوب فاضى خان ولو سجد وذهب بعيداً وعاد وقرا
 ما شأ فعله سجد اخرى واكر من ثلاث خطوات بعد من صفى صدقاً لا
 قر الامام انه السجدة فسمعها رجل خارج الصلوة وان لم يدخل مع الامام سجد
 خارج الصلوة وان دخل في صلوة الامام قبل ان يسجد الامام سجدها معه وان
 دخل بعد ما يسجد الامام في تلك الركعة سقطت عنه السجدة لانه لما ادرك
 الركعة حمل كانه سجد مع الامام حكماً وان دخل معه في الركعة اخرى سجد بها
 خارج الصلوة في الجامع الصغير للفتاني رجل مع امام لم يجده فليس السماع
 معه في صلوة لكن يصلي صلوة نفسه قال عليه ان يسجد اذا فرغ
 من صلوته ولا يسجد في صلوته لان لذه ذلك الامام ليس من افعال صلوته
 ولو لم يسجد حتى خرج في صلوة الامام فان لم يكن الامام سجدها قبل اتمامه سجد

ها
سلام

مع الامام وسقط عنه وان كان سجدة فلان يصدى به سقط عنه ما وجب عليه خارج الصلوة لانه صارت السجدة صلوية ولم يودها في الصلوة فسقط عنه من مبسوط خواهر زاده وفي الفتاوى الطهيره سمع آية سجد من رجل وسمعها من رجل آخر في ذلك المكان ثم قراها هو اجزائه سجدة واحدة وقيل علي روايه النوادر لا يخبره عن قرأته والاول اصح لاتحاد الآيه والمكان وفيه ايضا سمع آية السجدة من قوم من كل واحد منهم حرفا لا يجب عليه لانه لم يسمعها من التالى وفيه ايضا يدر أنه السجدة ثم سجد كثيرا ثم تلاها بكفه سجدة واحدة ولو تلاها في الصلوة وسجد لها ثم سلم واعادها بحبا اخرى وقيل لا يجب ما لم يتكلم ولو سمع من جانيه او صبي او كافرا وجنونا عليه السجدة لوجود السماع والذي يستلزم الثوب والذي يدور في الكرباس لخلاف المشايخ الا اذا حرق غزله فرجع للوصل جسده بلزمه بالانعا وفي الكس قال بعضهم ان كان الكس صغيرا بحث لا تخفى اذا دار لا تكرر واختار الفضيل انه تكرر مطلقا وفي الذي يدور حول الدابة في المطاحونه اخذ المشايخ نصاب وفيه ايضا قرأه السجدة في سجدة وبت ثم قراها نائيا بكفيه سجدة واحدة سواء سجد او سجد ثم قرا او راى بين وسجد وان اسفل من زلويه الى زاوية لا يتبدل المجلس لان هذا منى دليل الا ان يكون مسجد الجامع عليه سجدتان نصاب وفي الفتاوى اختلف مجلس المال دون السماع بكرر الوجوب على المال وكذلك على السامع عند بعض المشايخ لكون السماع بناء على الدلالة والصحیح هو الاحتيا ولو كان على العكس سكر الوجوب على السامع بل خلاف وفي السكينة واللباس والساحة والامقال من غصن الى غصن اختلف والصحیح هو التقدير وان كان سجد في حوض او غدير له حدة معلوم بكفه سجد واحدة وفي رواية بيت والجامع

بكفيه سجد واحدة فان كانت السجدة عند ختم التورة فان ركعها وان سجدها ثم قام فلا بد من ان تقرأ ايات من سورة اخرى ثم ركع لكيلا يكون نائيا للركوع على السجدة **ط س** ولو في الحرف الذي فيه السجدة وحدها لم يسجد ما لم تقرأ الآية او اكبر من نصف الآية خلاصه واختلفوا في نية سجد الدلالة **ق** ما يحيل لا يسقط عنه سجد الدلالة الا اذا نواها في ركوعه او في سجده **و** **ق** عامة المشايخ لا يحتاج الى اليه وتادى بالصليته لانها اقوى منتظم الادنى الا اذا انقطع القوم فحينئذ يحتاج الى النية **و** **ك** في ما روى عن الدين المجبى هل يشترط سه المعتمد قبل بسوط وقيل لا وفي النصاب تلا وسمع قوم فانهم يسجدون معه لعوله عليه السلام لذلك الرجل كنت اماما لو سجدت لسجدنا اما لا يشترط ان يصطفوا خلفه وسقدم القارى وذكر في شرح الطحاوى معنى التالى ان يسجد ويسجد مع القوم ويحسب بالكنيس عند السجود وكذلك عند رفع الرأس من السجود ولا يسقى للقوم ان يرفعوا رؤسهم قبل رفع التالى ولو لم يسجد التالى لا يسقط عن القوم وذكر في فتاوى فاضل خان قرأه السجدة عند نائم او اغم فلم يسمع ولو لا انه نائم او اغم لسمع لم يكن على النائم والاصم سجد وذكر في المحيط تلاه السجدة ومعه نائم او متشاغل بامر فلم يسمعها بعد اختلف المشايخ فيه والاصح انه لا يجب في الله سبحانه تقلم المال على السامعين في اية السجدة **س** سقدم المال ويصطف السامعون خلفه ولا يرفع السامعون رؤسهم قبله فان فعلوا اجرا ولو تبين فساد سجده بسبب لم يفسد عليهم سجد الباقي ويسجدون معه ان كانوا لا يؤمرون بتسوية الصف خلفه لان تعلم المال في الفعل نوع متابعه امر وانها دون ما سواها وسحب ان يقوم للسجدة ثم يخوضه الى السجود

وان كانت كبرية وادان مسجد هاسرا فيه مكر المجلس وعدمه وفي شرح
 الماضي عن محمد ما دام يرى العين من ذلك الوضع فكانه في ذلك الموضع وفي
 ظاهر الرواية ولد الرب بخطه او حطوتين وفي البيت والتفينة والمسجد
 بكفنه سحر وان يحول من زاوية الى زاوية الا ان يكون المسجد والبيت كسرا
 خارجا عن عادة المساجد كالمسجد الحرام والمسجد الاقصى وفي الاستحباب بكفنه
 سحر كان مسجد جماعة او جمعه وفي جمع الورد وفي الكر بكفنه سحر وفي
 الضيعة لا الا ان يكون ذلك في حال ما نكرها وفي الشافعي فرائع نام مضطجعا
 او عمل علامة فانه قطع لما كان قبل ذلك ثم اعادها تكرر الوجوب لان المجلس
 احلف وفي روضة العلماء بالاكل لا يختلف حتى يشبع وفي الشرب حتى
 يروي وبالكلام والعمل حتى يكتم استحسانا وفي الساق في لو نام قاعدا او اكل
 له او لقمته او شرب شربه او شرب من او عمل علامة او قرأ سورة طويلة
 او اطال القعود ثم اعادها لم يجب اخرى وفي النظم وكذا الوقراء ثم تعدد المناسبات
 وقصر ثم اعاد وفي الساق في وغيره لو اطال القعود من السمية وبين الذبح فانه
 يحتاج الى سمية اخرى لكافي مختصر الميسر ولو اكل او شرب او ضرب او تكلم
 بكلمتين او حذر سكتا او عمل علامة لم يكره فانه على السمية وفي اصاحي الحسن المجيد
 بقطع السمية وكذا لو قامت من ضجيجها واضجيجها او كانت قائمة فصرعها
 مرقاشي ولو بدله انه الشجرة ثم شرع في البيع وغيره قطع حكم المجلس والمرأة
 اذا ارضعت صبيا بها واستفل بحدث او عمل علامة يعرف انه قطع لما كان
 قبل ذلك فانه بقطع حكم المجلس ولو كان العمل بلبده لا يقطع كما اذا اكل لمة
 او لقمته او شرب شربه او تكلم بكلمة طرصة وفي المنه لو تيمم بالشجرة لا يجب
 ولو تيمم في الصلوة لا يقطع لانه قرا حرف القرآن لكن لا شوب من القراءة

ولا يجوز ادائها في الاوقات المكروهه الا ان تقرأ في ذلك الوقت فان
 قرأت وقت مكروه وسجد في وقت مكروه آخر بان قرا عند طلوع الشمس
 وسجد عند غروب الشمس حلفت فيه الروايات والظاهر انه لا يجوز
فصل في مسائل التهور المفرد جهر في صلوة المخافة سا
 لانه عليه كذا في الاصل وفي وامعات الناطق اياه يجب التهور ما ذكره في
 الاصل ظاهر الرواية وما ذكر في الواقات رواية الى يوسف عن ابي خنيفة
 في غير روايه الاصول **س** من الاسلام الاور حنفي عن المصلي اذا
 صلي وقعد قد بالشهد ونام وقرأ القرآن في القعدة في النوم لا يجب عليه
 سجود التهور وفي حاله القطة يجب وذكر في الغيات اما المفرد لا سهو
 عليه اذا خاف فتمايجه لانه ما ترك واجبا لان الجهر غير واجب عليه
 فهو مخير بين الجهر والمخافة وكذا اذا جهر فمما خاف لان المخافة وحسب
 لنفي الظهور انما يحتاج الى هذا في صلوة يؤدى على سبيل التهور كما في الجماعة
 والمنفرد يؤدى على سبيل الخفية وذكر الامام الخوازي اذا كان الرجل يصلي وحده
 وليس معه احد لا سهو عليه كما في ظاهر الرواية وان كان هناك رجل اخر وكل
 واحد صلى عليه منفردا عليه التهور كما في النوادر وذكر في شرح الطحاوي اما
 مقدار ما يخرج من جلا الكراهه ان تقرأ الفاتحة وسورة معها او قد بدلت
 ايات ولو قرأ الفاتحة وحدها او قرأ الفاتحة ومعها اية او ايات فان ذلك
 مكروه وقال الكرخي في مختصره لو قرأ الفاتحة ولم يقرأ معها سورة فهو مكروه
 عندهم جميعا **ق** ابو خنيفة ان فرادى ايات مع الفاتحة فلم يسي
 وقد احسن فهذا يدل على انه لو قرأ دون ذلك فقد أساء من ترك التهور
 في الاولين اراد ان يقرأ السورة وحدها في الاخرين وسر الفاتحة قبل ذلك

وموالاة سنة عند صاحبنا لانها لم تكسب عليه في الاختيارين وقبل السله ترك
 الماخذه هنا تقع السورة بعد الفاتحة كما هو سنة القراءه في الصلوة غياث
 اختلف العلماء في محل الشبهة ما واوجبوه ام سنة كان الشيخ ابو الحسن الكرخي يقول
 هي واجبه استدلالا بما قاله محمد اذا سمع الامام وجب على المومنان ان يسجدوا
 على الوجوب وقال غير من صاحبنا انها سنة استدلالا بما قال محمد
 واذا سمعوا ان يعود الى سجدة في السهو لا يرفع الشهد ولو كان واجبا لكان لافعا
 كسجد السلاوة ثم اختلف المشايخ ان السأى تكفى تسليمه واحدة ام بآية
 ما لتسلمين وقال بعضهم سلم تسلمتين وهو الصحيح وقال بعضهم يسلم
 بسلمه من بلاء وجهه قال الشيخ الامام ظهير الدين شمس الدين الشيخ الامام
 علي النردوي عن هذا فقال سلم تسليمتين وعلى وقال لم يخبر ملك الشمال
 حتى سرك السلام عليه من الفتاوى الطهيري ثم وفي نوادر الحسن بن علي بن مرند
 الطري وهو من اصحاب محمد ان عليه السهو عند ابي يوسف وفي صلوة الاثن
 لوصل في الركعة الاولى فاتحة الكتاب وسورة الاخلاص وقراءة الباقية فاتحة الكتاب
 وسورة الاخلاص فعليه السهو في قول ابي يوسف وقال بتمه ينبغي ان يقرأ
 2 الثانية سورة دونها كان على المتعوفتين محيط بكتاب في مسائل
 المسبوق مسبوق ركعة او اكثر وقد سلم الامام لسجد في السهو فاف المسبوق لو تابع
 الامام في الصلوة خرج وقت الصلوة كف يفعل لا رواية لها قال الرندوبي
 سمعت محمد بن الفضل انه ان كان صلوة يفسد بخروج الوقت كالظهر والعصر
 ونحوهما يتابعه لان امام الصلوة في الوقت فرض ومتابعة الامام فرض الا
 ان هذا اقرب اليه فكان عليه المتابعة من الروضة وباتى سجود السهو بعد
 السلام من الجاسن وهو المختار ولو سجد قبل السلام لا يعيد لانه مجتهد فيه

فاذا اداه وقع حائزا وهذا لانه لو اعاده نودى الى تكرار سجود وفي الفتاوى
 الكراسى وفتاوى العصر لو قام المنتطوع الى المأله ثم ذكر يعود وان كان سنة
 الظهر لا يعود وعن علي النردوي انه لا يعود وذكر الفقيه ابو جعفر في عريب
 الرواية قام في السفل الى المأله ساهبا معضيا فيها عند الخيفة وعند محمد بن جلي
 ومشهد السهو ولو ترك القعد فسد ما سالا استحسانا وان لم تنوار بعثا
 وقام الى المأله يعود في الاحوال كلها وفسد ان لم يعد وذكر شمس الدين المكي
 صلي وسقط في ذوات الاربع من الموافل دون السنن وفي فتاوى العصر الاخ
 انه لا ياتي فيها لانها صلوة واحدة وكذا ذكر ابو الفضل الكوماني وذكر ظهر الد
 المرغساني لا ياتي بالصلوة في القعد الاولى من الاربع قبل الظهر ولا في غيرها لم
 فيه رجل يكع بعد ما قرأ فاتحة الكتاب وآية قصره فلان تقابل ثايات قصا
 او آية طوبله بحب عليه السهو لان قراءه الفاتحة مع ثلاث آيات تضار وجب
 بالاجماع اذا قرأ الاكثر من الفاتحة ونسي نفسها وقرأ السورة لسهو عليه لان
 لاكثر حكم الكل ولا يختلف ان يكون اماما او منفردا لان وجوب الفاتحة فيهما
 على غلط واحد فان شهد في قعد واحد لسهو عليه لانه منزله الزيادة عليه
 وله ذلك الا ترى انه باقى بالدعوات بعد قال رضي الله عنه هذا في
 القعد الاخير اما في القعد الاولى بحسب السهو قرائن الاولى قل يا ايها الكافرون
 واستدأ في الثانية انا اعطيناك الكوثر ثم ذكر يقطع وسدا اذا جاء نصر الله على
 حج حو سم الكوثر لم قرائن الاولى قل يا ايها الكافرون واستدأ في
 الباقية لم تركيف او ثبت ثم ذكرتم ولو اصابه وجع السجدة نطقه الامسا
 المأفى فيه او باحد دواوين اسنانه وصاف الوقت فانه سلك ما مام
 وان لم يجد يصلي بغير قراءه وبعد لا تقدر على تعلم القرآن بالنظم العربي وتقدر

عليه بلفه اخرى يعرض عليه تعلمه لان القرآن لا يحصى بالعربي عندنا في حقه
وعندنا يجوز قراته بغير العربية اذا كان لا يجنس العربية فمعروض ذلك
عليه بالاجماع في هذه الحالة **فك** وراي الاول من النفل بيت وفي الناسة اذا
جاء نصر الله بكم وفي شرح قاضي صدر بكم في العز من النفل **طم** بذكر سجدة
2 انا العائنه فبجدها بعيد العائنه **ح** والاحسن ان سمي في اول كل ركعة
عند اصحابنا جميعا للاختلاف فيه ومن زعم انه سمي من في الاول فحب وقد
علط على اصحابنا علطا فاحشا لكن الخلاف في الوجوب فعندنا ورواية
المعل عن ابي حنيفة انه يجب التسمية في الناسة كوجوبها في الاولى وفي روايتها
ورواية الحسن عن ابي حنيفة انه لا يجب الا عند الاحتياح **س** بجمع من اليهود
في ركعة لا يمكن لانه عليه السلام كان يوتر بجمع من المعقل **ص** بكون ولو قرا
التور في ركعة ثم كررها في الثانية يمكن الا في التوافل قال **ص** عن الله عنه
مدور في القراءه بقدر لانه ذكر الحسن في المجد عن ابي حنيفة قراه الامام المفروض
والمسونه ثم قال ابو حنيفة والذي يصلي وحده عزله الامام في جميع ما وصفنا في القراءه
وهذا نص على ان القراءه المسونه ستوى مع الامام والمفرد والناس عنه عاقلون
ح قرا المسبوق في الاخرين مع الامام لا ينفعه وعطه القراءه مما يفسد **سم** قع
قرا في الاول من المغرب والعصر في الثانية ويل كل من لم يكن **ك** بكون لان
الاولى ثلاث ايات والثانية تسع ويكون الزيادة الكثير واما ما روي انه
عليه السلام قرا في الاولى من الجمعة سبح اسم ربك الاعلى وفي الناسة هل التباك
حدث الغائبه فزاد الناسة سبح لكن السع في التور الطوال يستردون القصار
لان الست مما ضعف الاصل والبعبعه اول من نصفه من فيه الفقهاء
في مسوط خلاه زاده ثم قوله في الكتاب بمرامه الكتاب وسور يضيغ ان قرا

سور تاما في كل ركعة لان بعض السورة لا تسمى سور وهذا هو الستة
لواظنه عليه السلام على هذا بل عليه ان ابن مسعود قال كان عليه
السلام يقرأ في صلو الفجر في الركعة الاولى الم ينزل التجرد وفي الناسة سار ك
الذي بين الملك الى ان عد تسعين سور ورتب قهنا ربنا فذلك ان الستة
هذا ولوانه في سورة واحدة في الركعتين بعضها في الاولى وبعضها هل بكم قال
الامام الفضلي المشايخ فيه محللون منهم من قال بكون لا يندخل في ما جاء به
الاثر ولكن لا يسهب بالصواب ان لا يكون وعليه اكثر المشايخ وذكر عيسى بن امان
وروي عن اصحابنا انه لا يكون لما روي عن ابن مسعود انه كان يقرأ في صلو
الفجر سور بني اسرائيل فلما بلغ الى قوله قل ادعوا الله ركع وسجد ثم قام الى الناسة
وختم السورة فثبت انه لا يكون مما ذكر في الكتاب هو الستة للواظنه اما اذا
قرا في الركعة الاولى وسط سورة او اخر سورة وقرا في الثانية وسط سورة
او اخر سورة من سورة اخرى قال **ص** لا يسغى له ان يفعل هكذا على ما هو
ظاهر الرواية ولكن لو فعل الجاسر به اما اذا جمع بين السورتين في ركعة واحدة
قال **ص** سغى ان لا يفعل على ما هو ظاهر الرواية ولكن لو فعل الجاسر به هكذا
روي الهندي عن ابي الحسن عن ابي حنيفة ع انه قال لا يسغى ان يفعل ولو فعل الجاسر
لما روي ان عمر بن الخطاب جمع بين سورة اذا نزلت وبين سورة اخرى في ركعة واحدة
من الوتر وروي عن النبي عليه السلام انه كان يوتر بجمع من المعقل والوتر واجب
عند علمنا وفي الفتاوى الظهيرية فربعض السورة في كل ركعة هل بكم وقيل
لا يمكن هو الضحيح والعراء في الركعتين من آخر السورة افضل ام السورة بتمامها
ان كان احدا السورة اكثر من السورة التي اراد قراتها فقرأه اخو السورة افضل
لكن ينبغي ان يعرف الركعتين اخر سورة واحدة فلا اخو السورتين وان انتقل

من آية الى آية ومنهما سور او سورة واحدة في ركعة واحدة اما في الركعتين
ان كان بينهما سور لا يكون وان كان بينهما سورة قبل بكرة وقبل لا يكون ^{على الاطلاق}
ولو قرأ بسورة ثم قرأ في الركعة الاخرى سورة فوق تلك السورة يكون ^{في}
النصاب قرأ في الركعة الاولى من الفرض سورة وقرأ في الثانية سورة
فلما ساهى الله سبحانه عليه لان سرب سور القرآن ليس من واجبات الصلوة
فإذا قرأ الركعة الاولى سورة ثم قرأ في الركعة الثانية ساهيا بغيره سجود السهو
كنا ذكر في الاحناس قال القاضي الامام هذا ليس ما خذ وعندي لا يجب وإذا
قرأ في ركعة قل أعوذ برب الناس ثم قرأ في الثانية قل أعوذ برب الناس أيضا
وإذا قرأ في ركعة اية وفي الركعة الاخرى اية فوق تلك الالة فهو على ما
ذكرنا في السورة ولو قرأ في الركعة الثانية اطول مما في الركعة الاولى ان كان
الساوت فلا لا يكون وان كان كثيرا يكن وهذا في المراض اما في السن لا يكون
وذكر صدر الاسلام اذا قرأ الفاتحة ومعها اية او اثنين بكرة وإذا كرأه مرارا
في التطوع لا يكون وفي المراض يكن ويطول المرأة في الركعة الاولى على الثانية
في صلوة الفجر والطويل يعتبر في الآتي عند مقارنه بينهما وعند التفاوت يعتبر
مرحلت الطول والقصر يعتبر الكلمات والحروف وصل ينبغي ان يكون التفاوت
عدد الالف والسين والطاء او يقول بقرآن الاولى ثلثين ايه وفي الثانية عشرين ايات
وهذا بيان الاولوية قلنا في الحكم لو قرأ في الثانية ثلاث ايات لا بأس به واطاله
القرآن في الركعة الثانية على الاولى مكروه اجماعا في الفضل في صلوة النهار خافت
وفي الليل يجوز ان شاء والافضل ان يكون من الفجر والمخافة وروى ان الصالحين
كانوا يجرون صلوة الليل من فتاوى فاضلي طبرستان في الخمسين ولو سها عن تكبير
الركوع فصلوا العديدين منه السهو لانه واجب هذه الصلوة لانه محسوب عن تكبيرات الجهر

اجماع الصحابة وانها واجبة بخلاف سائر الصلوات لانها منه قهرا
الا انه لا يرفع يديه في تكبير الركوع في صلوة العيد ايضا لانه شرع للاعتقال
ورفع اليد للاعلام في حين لا يسمع عند الاستواء وفي العمام نصاب
سل الامام المصلي عن الامام اذا قرأ في صلوة لا يجهر فيه بحيث يسمع رجل او رجلان
هل يكون جهرا بالمرأة قال لا يجهران يسمع الكل وفيه المنع اذا جهر
في صلوته في موضع المخافة ساهيا لا ساهيا عليه كذا في الاصل في واقعات الناطقي
يجب وما ذكر في الاصل طاهر الرواية في باب الحديث من باب غواهر
زاده امام فام الى الصلوة وكثير ركع ولم يقرأ عاد الى المقراء وقرأ ركع فان
المصبر هو الركوع الثاني على اتفاق الروايات حتى لو احدى بر انسان في
الركوع الثاني بصومد كالمركعة لان الركوع من المرأة كالسجود قبل الركوع
والركوع اذا وجد بعد السورة قبل الفاتحة بعده لوجود اصل المرأة وفي
النصاب فان قام على ركبتيه قبل ان تقعد للشهد قعد وعليه السهو ويستوي
في ذلك الفعة الاولى او الثانية في صلوة امرئ عديك فان رفع اليته
على الارض وركبته على الارض لم يرفعها قعد ولا ساهوا عليه قال مشام
صلى بنا ابو يوسف فثنى ان يسلم حتى يتم بالقام ورفع ركبته من الارض فسجد
للسهو كافر اسلم وصلى اربع ركعات بغير الترتيب سجدا ولام ركع ثم قام فقرأ
صلى الاربع هكذا بسجدين وسجد ثم يقوم ويصلي ركعتين ويقعد ويسجد
للسهو في كتاب ذرين اسم مجموع لسمي الامام الخواشي ولو جهر وهو امام
ما خافت فيه فلذلك او كثيرا خافت مما يجهر فيه فلذلك او كثيرا خج
عليه سجود السهو ففعل ساهيا في ظاهر الرواية وعليه اعطاء اسم الامام الخواشي
لا على روايه النوادر ولا ساهوا على المنفرد في سب من ذلك ولو جهر في الركعة الاولى

وكذا لو قرأ السورة جهرا ولو ترك صلوة الليل ناسيا فقتضيتها في النهار وام
فيها وخافت ناسيا عليه السهو ونسيت ان يجهر وان لم يقرأ في صلوة النهار
خافت ولا يجهر فان جهر ناسيا عليه السهو فلو جهر بها خافت او خافت
فصا جهر فقد كوفي بعض الفاحشة جهرا ان كان في صلوة الجهر كبره
يؤدي الى الجمع من الجهر والمخافة في ركعة واحدة اذ اسمي عن الفاحشة في الركعة
الاولى والثانية وقرأ السورة فلما قرأ بعض السورة نذكره عودا فقرأ الفاحشة
ثم السورة ويجب عليه سجود السهو وكذا لو قرأ آخرها من السورة قبل الفاحشة
سأها لم يزمه السهو وكذا لو ذكر بعد الفزع من السورة وكذا لو ذكر في
الركوع المصلي اذ اكر الفاحشة ونسي بعضها لاسهو عليه ولو نسي الاكثر علمه
السهو خلاصه ولو نسي القعد الاول في الوتر فقام لا يعود **س** فقد قد
الشهد في القعد الاخير بايما قلما انتبه سلم يجوز منه الفقهاء فان قعد
في الطريق قد الشهد ثم قام الى الخامسة فان نذكره ان بقدر الخامسة بالسجود
يعود الى الشهد ويسلم لان التسليم واجب وما دون الركعة محل الرض ميعود
الى الشهد ويسلم ليكون حروجه عن الصلوة على وجه السنة ولا يسلم وانما لان
التسليم حاله العيام غير مشروع وان سلم قايما جاز لانه سلم بعد انتهائها الا وكان
وان نذكره ما قبل الخامسة بالسجدة لا يعود لانه استحکم شرعه في السفل ويقوت
العود لان الركعة الكاملة لا يحمل الرض وجاز ظهره سوا فعل ذلك عامدا
او ناسيا ويصف اليها ركعة اخرى ثم تشهد ثم سلم تسلمه واطم بقاء وجهه
عند البعض والاصح انه يسلم تسلمتين صرا للمطلق الى المعهود ثم يسجد بسجد
في السهو اسحسانا وبوجها للمعهود الى الشهد الثاني وهو ما يقعد بعد
سجود السهو وكذا ذكر الكرخي مختصره وذكر الطحاوي انه باي الدعاء في الشهد

قبل سجود السهو وبعد والمخار قول الكرخي لان موضع الدعاء آخر الصلوة
جامع قاضي خان وفيه ايضا واذا قام الامام الى الخامسة بعد ما قد قد
الشهد روى البلخي صحيحا بنا انه لا يتابعه القوم لانه خطا بسنن لكن يتطرون
فعودا ان عاد وسلم لم وامعه وان هذا الخامسة بالسجد سلم القوم لانه لم ينق
من الصلوة الا السلام وقد فات في حق الامام فيسلم القوم جامع قاضي خان
مصلی الظهر وام الى الخامسة وقد قعد على الرابعة وقد قرأه السجد هل يسجد لها
وفي موضع سجود قال **س** انت القاضى الامام قال لا يسجد لصلوة والمعنى
ما ذكر في سجود السهو في صلوة العصر قال **س** ورايت المسألة في كتاب زرير
على الاختلاف وعند محمد يمكنه اداء السجد وعند أبي يوسف لا ساء على ان من
امدى به في الخامسة وقد قعد على الرابعة لزم المقتدى ست عند محمد وركعتان
عند أبي يوسف نصاب ولو تذكر وهو راكع في الناء لانه ان عليه سجود من الثانية
رفع راسه ورفض الركعة ثم سجد السجدة التي تركها ثم تشهد ويقوم ويصلى بالناء
والرابعة بركوعها وسجودها لان الركوع نفى محل الارضا فادارضا ارفض
وباول سلمه جامع الصغير ان العود الى ذلك الركوع ليس واجبا ان ثمة
ما رفض الركوع وبهنا رفض تشهد في الظهر الركعتين ثم يركع عليه سجود
صلبه فسجدها ان كانت السجدة من الركعة الاولى لم يعد الشهد وان كانت
من الركعة الثانية اعاد وان كان في اخر صلوته بعد ما تشهد بسجد واعاد الشهد
من اية ركعة كانت في مجموع النوازل من النصاب القعد الاخر مقد
الشهد هو المروي عن أبي حنيفة نصا انه ان لم يجلس الامام ومن خلفه قد الشهد
حتى انصرفوا كانت صلواتهم فاسدة وما قال **س** ابو حنيفة البردي عيان الواجب
ادنى ما سطلق عليه الاسم هو الركوع والسجود بذلك احتساره وليس بذهب

علمنا في الحين وذكر في النصاب سئل القاضي الامام ادا فعه قبل ان
تعد قد الشهد وقدام بعض الموم الشهد ولم يسم البعض قال
فقلت صلوا الامام و صلوا من لم يسمه فحارت صلوا من اتمه والمعتبر في حق
كل واحد منهم لا يشهد غير رأي الميهم في صلوته سرا باشكانه ما فلما فرغ
سمن انه ما اعاد وكذا اذا شك في الحدث ثم سمن انه احدث بعيدا للمشقة
ما يومه وكذا اذا شك في الظهر انه هل صلى الفجر لم يحظا عساني وذكرني
الحرانه الامتاريه دخل في صلوته وفي كنه فرجه حيه فلما فرغ من صلوته
راها ميتة ان كان غالب ظنه انها ماتت في صلوته بحب عليه اعاده الصلوة
وان كان مسكرا لا يجب وعلى هذا لو ظهرت الندوة على راس الاحليل بعد الفراغ
من الصلوة ولم يعلم انها ظهرت في الصلوة وهذا اذا لم يسك في الصلوة اما اذا شك
في الصلوة وتيقن بالندوة بعد الفراغ بحب الاعادة في اخر النوازل لو شك في ركعة
او سجد هل تركها فان كان بعد الفراغ فلا شيء عليه فان كان الشك في الركعة
تقعد وسلم وسجد للمسوعاني وذكر في النصاب في شك في صلوة انه هل
صلوها ام لا ان كان في وقت فعليه ان يعيد لان سبب الوجوب قائم فانما
لا يعمل هذا السبب بشرط الاداء قبله وفيه شك وبعد الوقت لا شيء عليه لان سبب
الوجوب فات وانما يجب المضا بشرط عدم الاداء قبله وفيه شك ولو كان هذه
الشك في صلوة العصر بعد الركعة الاولى والثانية ولا يقرأ الثانية والرابعة
وباويل المسئلة اذا كان في الوقت وهذا النوع من كتاب ررين سهل في صلوته
فلما فرغ وسجد للمسوعاني شك انه سجد واحد او اثنين فانه تحري الصواب فان
وقع تحريه على شيء الا على عليه والا يبنى على الاقل كما لو شك في اعداد
الركعات ولكن الفرق بين المسلمين ان في الركعات لو شك اول مرة يوم

بالا استقبال المخرج عن عهد المصن يقيين وفي مسلمان لا يوم له ليس
بعضهم لا يجب بجدنا السهل وقوع الشك فيهما وفي النصاب في الفصل
الثالث وجاز ان اقتدى احدهما بالآخر بمقطر قط من الدم على الارض فرغم
كل واحد منهما انهما من صاحبه بطل صلوا المعتدي لانه زعم بطلان صلوة
امامه ولو ذهب وتوضا وجا واقتدى صح لانه جعل نفسه محدثا وعلى العلب
لو ذهب الامام فله وبوضا جان صلوا المعتدي لانه سمن للحدث وفي النصاب
اذا فات صلوا واخرها عن وقها فاذا اقضاها سغى ان سغى فيها في نته ولا
يقضها في المسجد حتى لا يقف الناس على ذلك لان تاخير الصلوة عن الوقت
معصية فلا سغى ان يطلع عليه غير وفي الفتاوى سجدة في الفجر ثم شك انها يجب
تلاوه او صلته من الركعة الاولى والثانية فانه يسجد ثم تقعد ثم يصلي ركعة
اخرى وتقعد ثم يسلم ويسجد للمسوعاني وفي فتاوى فاضل خان يدرك بعد الظهري انه
ترك من صلوته فوضا واحدا او ايسجد سجدة واحدة ثم يقوم ويصلي بسجدة واحدة
ثم تقعد ثم يسجد اخرى بهذا اذا علم انه ترك ففلا فانه لو ترك القراءة يفسد صلوة
ولو شك ان هذه بكسرة الافتتاح ام بكسرة الصوت لا يصحها هكذا قيل
ذكر في سهول الخليفة وذكر في اخر الفصل التاسع من الخلاصة اذا كبر للوتر ثم شك
انه كبر للصوت او الافتتاح الصلوة فانه يمست ثم ركع وسجد وتقعد ثم يقوم
ويصلي ركعتين ونفست في الثالثة ويقعد ويسلم وفي الفتاوى الطهريه صلى
الوتر شك ومهم قايم انه كم صلى فانه ما خذ بالاحول احتياطا ان لم تقع تحريه
على شيء ويقعد في كل ركعة ونفست في الركعة الاولى لا غير عند انه لم وعزاني
حفصا الكبير انه يقرأ في الركعة الثانية انضابا به اخذ العا فر به او عيلي
السفي والمسبوق اذا قنت مع الامام لا يمست من اخرى الاجماع وفي

الخلاصة وكذلك اذا ادرك الامام في الركوع وكانه جعل يديهما بادر ارك
 الركوع وفي قاضي خان اذا امت في الركعة الاولى والثانية ما هي الاضمت في
 الثالثة لان كبر الصوت غير مشروع وفي لفظ صلي الاسلام وقال بعض
 اصحابنا امت وهو الاحوط وان شك انه امت في الثالثة ام لا يتحرى
 فان لم يحضر راي امت لاحقا لانه لم يمت ولو قرا الصوت من بين في الركعة
 الثالثة ساهيا لا يلزمه التهور كما لو زاد فيها دعاء اخر من المعنى وقاوى القاضى خان
 وفي الفتاوى الطهريه رجل يضي صلوة عمه مع انه لم يفته سى منها اخطا قال
 بعضهم بكونه وقال بعضهم لا يكره ولكن لا يضي بعد صلوة الفجر ولا بعد صلوة
 العصر ويقرأ الفاتحة والسورة في الكل وبعض الاوتار ويست فيها لانه ان كان
 عليه الوتر فعليه الصوت وان لم يكن والصوت يكون في التطوع ولا بأس به وفي
 جامع قاضى خان ترك صلوة واحد من يوم وليلة ولا يدرى انه صلوة هي صلوة
 واحد من غير تحججانه للحكم فقطت عنه الميل وهو كرجله لو ان احدهما طاهر
 والاخر نجس ولا يدرى يصلي الطاهر في احداهما من غير تحججانه وبعض الاخر للمناسبة
 حلا لا من على الضراح حتى لو صلى العصر في ثوب الاخر لا يجوز كذلك وهذا وقال
 محمد بن مقبل صلى اربع ركعات ثلاث فعات وهذا ليس بصحيح لا رد
 في النية وفيه الاحتياط يصلي صلوة يوم وليلة وهو رواية محمد
 عن ابي حنيفة من جامع في باب من يهونه الصلوة اذا كان الرجل متيقنا
 بالوضوء فقال له رجل انك قلت في موضع كذا فشك وقد صلى ان تشهد عندك على ان
 وضع الصلوات وان تشهد واحدة من النصاب **فصل**
 في مسائل الحائض صبي حمل سقط على اده فضاها عليها وهو على الدابة
 لم يجزهم استحسانا لان الركن في الصلوة على الحائض والكبيرات والعيام وكذا لا يباي

بدون السلام من غير عتق وادانبت مما اذا كان المصلي على الدابة فكذلك اذا
 كان الميت على الدابة في نوادر المبسوط في المحيط بكن ان نوطا بالرجل
 على القبر او يقعد عليه او يضي عليه حاجته ويكره ان يصلي عندك وعن ابي حنيفة
 لا سفي ان يصلي على ميت من القبور وان صلوا اجزاهم وفي التسم المنصوري وجد
 طريقا في موضع وقع في قلبه انه طريق محلت لا عشي فيه ولو لم يقع في قلبه عشي
 حور قلع حطب نابس في مقبره ثوك او خثيس نبت في قبره ويكره قلع رطب فانه
 يسج وستانس به الميت ولما ناسبه قلا لانه لا يسج والذي عليه الامام
 عن ابي حنيفة روايتان روى ابو سلمان عنه انه لا يصلي عليه وفي مبسوط شيخ
 الاسلام في رجل قطع عليه الطريق فقتل دون ماله نضع بها نضع بالشهيد
 لما روى عن النبي عليه السلام فقتل دون مالك حتى ينع مالك او يكون من ثمنها
 الاخر ولانه قتل مظلوما ولم يجب بقتله عوض قتل في المصطفى لما سرح وعلم قاتله
 لم يغسل الكرم في الباب وجب الفصاص كمن القصاص جازا الفعل لا يدل المحل فان لم يعلم
 قاتله او علم لكن قتله بغير سلاح غل لانه اسوجب عن نفسه بدلا دينا ويا نفع
 به في فضا دنه وهو الدية وما لا يلبث هو بمنزلة السلاح وعند ابي حنيفة لا
 واختلف على قوله في الحديد الذي لا يخرج من راسه وفي الروضة قتل نفسه من جمع
 صلى في الغار دون يصلي على من قتل نفسه خرافا في يوسف وفي البستان من قتل نفسه
 عمدا قتل مو في النار وقيل هو في مشية الله وكذا حكم الذي قتل غيره وفي جمع
 الناطقي قاتل نفسه اعظم اثما من قاتل غيره من راسه في القبور عند الرقا قض
 السنة الترسع في العبور ويكره ان يني على القبر بالحق او بالظن او اللين واليوم
 اعتادوا التسنيم باللين صيانته عن البشور وروى ذلك حسنا وقال عليه السلام
 ما را المسلمون حسنا هو عند الله حسن وفي الموازل بطن العبور لا بأس به

خلاف لما قال الكوفي في مختصره لان السلي عليه السلام من قبره انه اروهيم عليه
 السلام فراهه حرافته وعز ابن عمر رضي الله عنهما ايه كان ما في قبره انه
 واقد في امرنا وفي فصح وسم الصبر قد شبر ولا نفي عليه ولا علم بعلامه ولا
 ببي عنده مسجد ولا تكب عليه كتاب ولا نوط ولا تقعد عليه كذا روى عن ابي
 حنيفة عن بعض المتقدمين لان اجلس على الجرم احب الى من ان اجلس على
 المقبر ولا ننام عليه ولا يصلي عنده على ست عمارت عن هرون رضي الله عنه
 ان لبي عليه السلام من قبل نفسه بخدنة فخدته في يده يقتل بها نفسه
 في نار جهنم حالنا مخلداً ومن شرب سما فمات هو وسره في نار جهنم خالداً
 مخلداً قال رضي الله عنه كان سخنا الامام في بقول الحق عندي
 ان يصلي عليه وانه يقبل بوسيته ان كان تاب في ذلك الوقت وباو بل الحديث فمن
 استحل ذلك في شرح السر الكبير لسمي الامم السرخشي في باب من قابل يقتل
 نفسه والحريق لا يغسل ويصلي عليه نظم فقه علام وقع في بطن امه متا لا يصلي
 عليه لا يشرعت على الميت والميت من مقدمه الحيوان يغسل لانه من تقدم وفي
 سمته كل ام امراه ماتت والولد في بطنها يضطرب قال محمد بن شق
 بطنها ونخرج الولد لا سمع الا ذلك حامل مات وقد ابي على لها سعة اشهر وكان
 الولد يتحرك في بطنها فلم يتوق بطنها ودمت ثم رويت في المنام انها تقول ولدت
 ولدت لانس القتل لان الظاهر انها لو ولدت كان الولد ميتاً عمارت المغني
 قال واسود اجب الملك ام البياض قال لا ذلك فعل فهو حسن قال عليه السلام
 ما من ثوب احب الى الله من البياض صلوا فيها وكفنوا بها موتاكم وكفن رسول الله
 عليه السلام في ثوبه اواب سخر بحوله اما البرود فقد كفن في ثوبه عليه السلام
 حتى في ثوبه ولان البرود والبياض سواد حاله الحيوان فكلنا بعد الوفاة بسوط

ومن تردى من موضع
 هو تردى في نار جهنم
 خالداً مخلداً

تكري الصبي اذا كان صغيراً لا سكم ولم يعقل ان كفن في ثوبين اذا ورد آء
 حسن وان كان ازالوا احدا فانه بحجر لانه لباس سرع بعد الوفاة معبر ما
 للباس المشروع في الحيوان ثم اكثرها يلبس مثل هذا الصبي بوبان واوله ثوب فكلنا
 بعد الوفاة والمرايق الذي لم يبلغ الا انه صام وصلّى ولم يحلم مثله لكفن كالبالغ
 وذكره قال في الصبي الذي لم سكم هل يغسله المرأة قال نعم لانه
 باح غسله للمرأة حاله الحيوان وهو بهذا الصفة لان اعضاءه لا تخرج من العورة
 قبل الوفاة فكلنا بعد الوفاة قال وان كانت قد كبرت ومثلها بما مع
 فالانفس لها الرجال لان اعضاها اخذت حكم العورة كما في حاله الحيوان فكبريات
 الحمار خمس عند الشافعي وبه قال الرواض وترك الشافعي قوله استنكا
 من الرواض في نظم الردويستي اذا ذكر واعد الصلوة على الميت انهم لم يغسلوه
 غسلوا واعادوا الصلوة عليه لما مرانه منزله الامام معتبر طهارته واذا
 فقدت الطهارة لم يعتد الصلوة فغسل ويصلي عليه كذا في الايضاح وكذا ذكر
 في المبسوط وعلل وقال لان الطهارة في حقه معتبر للصلوة عليه كما في معتبر
 في حق من يصلي عليه فان كانوا قد دفنوا لم يمسح عليه القبر وسقط فرض غسله لخروجه
 عن اديهم ثم يصلي على قبره وقال في الايضاح لم يسوا عنه لان حرمة النسب
 حق الله فقط الفصل ولا يعاد عليه الصلوة لان الصلوة بدون الطهارة لا يعتد
 وكذا ذكر القبا في انه لا يصلي بدون الغسل بكل حال وقال في الايضاح وروي
 عن محمد انه يخرج ما لم يغسلوا عليه القرب لانه ليس بسوف فلان اهل الوفاة لم
 يخرج ويعاد الصلوة عليه لان تلك الصلوة لم يعتد بها لتركهم الطهارة مع الاحكام
 والآن زال الامكان فسقطت الطهارة فصلي عليه وفي المحيط في النوادر وعن
 محمد لا يصلي عليه فاسا واصل استحسانا وفي الغيات ولا شرط طهارة مكان

فا

الميت حتى لو كانت الجنابة نجسه والمست عليها اجزأ الصلوة على الميت هكذا
 قاله الشيخ الامام برهان الدين واستاذنا فاضى القضاء اذا دفن قبل الصلوة
 عليه صلى عليه في العبر ما لم يعلم انه فرق اجزأه ولا يخرج عن القبر بعد ما اهيل
 الراب عليه وقبله يخرج ويصلي عليه **قال** الحاكم الشهيد وفي الاما لي
 عن ابي يوسف انه صلى في القبر الى ثلاثة ايام وبعد السلا لا والصحيح
 ان هذا ليس بعدد لازم لان فرق الاجزاء يختلف باختلاف الارضان والامنة
 وحال الميت في السمن والفرل وانما المعتبر فيه غالب الراي فان كان غالب
 رايم انه فرق اجزأه مل ثلاثة ايام لا يصلي عليه وان كان غالب رايم انه لم
 يفرق اجزأه بعد ثلاثة ايام يصلي عليه بعد ثلاثة ايام كذا في المحيط وعنه هذا
 ذكر في المبسوط **سواء** والدي ودين النبي عليه السلام صلى على شهداء
 اُخذ بعد ثمان سنين معناه دعاء لهم **وقيل** انهم كما دفنوا لم يفرقوا اجزاء ومم هكذا
 وجدوا حين اراد معلوته تحويلهم وذكر في الايضاح صلى عليه في القبر ما لم يمض
 ثلاثة ايام لان الصلوة على الميت سقط بتغير الجثة ولا تسقى الهبة على جالها بعد
 السلا **وروي** عن محمد بن ابي بصير عليه السلام انه قال وقع الشك لم يصل
 عليه **وصف** النساء خلف الرجال في الصلوة على الجنان وان وقعت
 امرأه بحب رجل لم يغسل عليه صلواته لان الفساد سبب المحاذاة ثبت بالنص
 بخلاف القياس وانما ورد النص في صلوة مطلقة ولو مات رجل في سفر معه
 نسائه ليس معهم فان كانت فيهن امرأة غسسته لان ابا بكر رضي الله عنه
 اوصى الى امراته اسماء ان تغسله ولان النكاح بينهما في حكم العالم ما لم ينقض
 العقد وان كانت ام ولد لم يغسله في قول النخعي في قوله **القول** لها
 ان تغسله وهو قول رافضها معتد من فرائض صحيح هي كالميت وجب قهر

رجل

الاخر انها عمت بالموت فصارت اجنبية منه وجوب العدة عليها بطريق
 الاستبراء فلا ينسب باعتبارها حل المس والنظر كالعدة من كاح فاسد
 وان كانت فيهن امرأة قد بان منه في حوته لم يغسله سواء كانت البيثوته
 بطلاق او غير طلاق لان النكاح قد انقطع في حاله الحيوة والعدة الواجبة
 عليها طهر الاستبراء ولهذا بعدت بالاقراء وان كانت فيهن امه لم يغسله **وقال**
 الشافعي لها ان يغسله لان ملكه فيها سقى حكما لحياته الى من يغسله ولنا
 انها قد اسقلت الى الوارث وهذا لان حل المس يعتمد ملك المنفعة لا ملك المال
 وملك المنفعة في الامة **بيع** فلا يمكن ابقاؤها له بعد تحولها هو الاصل وهو ملك
 الرقية الى الوارث وكذلك ان كان فيهن احد من ذوات محارمه لان المحرم
 في حكم النظر الى العورة كالاجنبية فكما لا يغسله الاجنبية فكذلك ذوات محارمه
 ولكن يتم لانه بعد غسله لا تغدام من يغسله وصار كقعدن غسله لا تغدام
 ما يغسل به فان كان من نهم محرما بمه بغير خروجه وان كانت اجنبية بمته
 محرمة لم يغسلها على كنهها لانها لم يكن لها ان تمسه في حياته فكذلك بعد وفاته
 لم يصل عليه وقام الامام منهن وسط من كما هو الحكم في جماعة النساء وان
 كان معهن رجل كما في علمه غسل الميت لغسله لان نظر الجنس الى الجنس **خف** وان
 لم يكن بينهما موافقة في الدين لا يرى ان المسلم يغسل فرسه من الكفار ولو ماتت
 المرأة من الرجال وفيهم زوجها لم يكن له ان يغسلها عندنا **وقال** الشافعي
 له ذلك لحديث عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها وهي تترك
 وارساء فقال وانا وارساء لا عليك ان مت غسلك وكفك وصليت
 عليك وما جاز رسول الله صلى الله عليه وسلم يجوز لامته الا ما قام عليه دليل وان غلبا
 رضي الله عنه غسل فاطمة رضي الله عنها بعد موتها ولان النكاح انتهى بنها بالموت

من قبل الناس في منها حل الغسل كالرجل اذا مات وهذا لان المني مفرز في حق
احكامه ولان الملك جعل كالقائم لحاجة الميت منها الى الغسل وملك المحل مشترك
بينهما ولما حدث بن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله عليه السلام يسل
عن امراء يموت بن رجل فقال يتم الصعيد ولم يفضل بن ان يكون فيهم زوجا
اولا يكون والمغنى فيه ان النكاح موبها ارتفع جميع علايقه فلا يبقى حل للميت
والنظر كما لو طلقها قبل الدخول وسان الوصف انها بالموت صارت محرمة
السهة والحرمه ساقى النكاح استاء وبقاء ولهذا جاز للزوج ان تزوج لختها
وارفع واهلها خلاف ما اذا مات الزوج عم الزوج بالنكاح ما لك والمرأة
ملوكة فعد موبه يمكن ان يفا صفة المالكية له حكما لنقل محل الملك فاما بعد
موتها فانه يمكن انقاء الملك مع فوات المحل ومعنى قوله عليه السلام غسلتك
اي قمت بسباب غسلك كما يقال اي فلان دارا وان لم يكن هو بني
وحدث علي مقدور ان فاطمة غسلتها ام امن ولو ثبت ان عليا غسها
فقد انكر عليه ابن مسعود حتى قال له اما تعلمت ان رسول الله عليه السلام
قال فاطمة زوجتك في الدنيا والاخرة فادعوه للخصوصية دليل على انه
كان معروفا بينهم ان الرجل لا يغسل زوجته واذا لم تغسل تبتم فان كان من
تيمها محرما لها ستمها بغير حرقه وان كان اجنبيا ستمها بخبر تلقها على كفة وموضع
وجهه عن ذراعيها دون وجهها لان في حال حيوتها ما كان لاجنبى ان ينظر
الى ذراعيها فكذاك بعد الموت وان كانت معهم امراء كافر غلواها
غسل الميت لتغسلها ثم يصلى عليها الرجل الماسن من المبلوط لشمس الامم
فان لم يخضام اليه وصر الموذن فليس على الاولياء تدبير وفي فتاوى
العتابي وهو التقديم للسلطان ثم القاضي ثم امام المسجد الجامع ثم امام الحي

ثم العصابات على ترتيب الميراث ولو وصى الميت بان يصلى على فلان من فروع
باطل لان هذا الحق لا يقربا والزواج كالاخني وعن بعض اصحابنا الزوج
اولى من الاجنبى وكذا الجار ولو شرع في نقل فجاته حازه ولو اضاف للمسا
ركعة اخرى موبه قطعها ولو مات العبد فوليه مولاه والصلوة على الكبير
افضل من الصلوة على الصغير وفي الملقط صدر الاسلام ومن ساد اتباع
الحسين افضل من النوافل اذا كان لجوارا ولقربا او صلاح مشهور والا
والنوافل اولى رجل حفر قبره في غير ملكه ليدفن فيه ميتا له فدفن غيره فانه لا
ينشأ القبر ولكن ضمن ممة خرم حتى يحفرها خيرة اخرى مدفون فيه وعن
ابي يوسف دفع الميت في ارض غير بعرادن المالك ان شاء امر باخراج الميت
وان سوى الارض مخرج فوقها من الخطر والاباحة من قاوى فاضى خات
وفي صلوة المحيط لا تدفن الرجلان او اكثر في قبر واحد وعند الضرورة لا بأس به
وعلم في اللحد افضلها ويجعل بينهما حاجزا بالصعيد فقال عليه السلام
في هذا احدا غمقوا واسعوا وادفوا الاثنين والسلافة فقالوا من تقدم فقال
الكرم قريبا وان اخرج الى دفن الرجل والمرأة في قبر مقدم الرجل في اللحد وفي
الخماره علم المرأة لتكون المرأة عن الرجل بعد وفي فتاوى العاصي امره دفن
في قبر رجل وعي الى الرجل ان لم يبق منه لحم ولا عظم يجوز وان لم يجدوا بدا فليجفوا
القول في موضع ويجعل بينهما حاجزا بالصعيد رجل مات في غير بلد فصيل عليه
م حاء اهله تحمله الى منزله ان كانت الصلوة باذن السلطان والقاضي لا يعاد
واذا وصلت في الاوقات المنهية لا يعاد فاضى خان سجد البابوت للمرأة
حاصطى للميت ابن واب وجد والحوال ابن لكن سفي ان تقدم الاب
والاب الجدة عاتى وفي فتاوى فاضى خان ان عمل الميت من الدفن الى تدبير

او سليمان ولا ماس به وكذا لومات في غير بلد سجد تركه وان نقل الى مصر
 اخذ لا باس به لما روي ان يعقوب عليه السلام مات بمصر ونقل الى الشام
 ومضى عليه السلام ببلد يارب يوسف عليه السلام من جس الى الشام
 بعد زمان وسعد بن ابى وقاص مات في ضيعة على اربعة فراسخ من المدينة
 ونقل على عنق الرجل الى المدينة وبعد ما دفن لم يسمع اخراجه بعد مدة طويلة
 او ضمن الا بعدن والعذر ما قلنا معنى اذا كانت الارض مغصوبة واخذت
 بالسفغة امراه مات ولدها في غير بلدها ودفن فارادت بسر المبر وحمل
 الميت الى بلدها ليس لها ذلك وفي الغيات لا ينبغي ان تدفن الميت في الدار
 وان كان صغيرا لان هذه السنة كانت للاسماء عليهم السلام يدفنون
 حسب قبضون ذكروا امام الخواري ان الميت اذا مات صليحا سجد ان نقل
 في القبر واذا مات في الطهر سجد ان سجد في القبر وفي القبر وسجد عن ابن عباس
 عن النبي عليه السلام بادروا موتاكم ملائكة النهار فانهم ازان من ملائكة الليل
 معنى يدفن الميت نهارا ولا يجس في البيت قال لذا ادرك الرجل مع
 الامام ركعة من المغرب فلما سلم الامام قام بعضى قال يصلي ركعة ويقعد
 وهذا استحسان وفي القياس يصلي ركعتين ثم يقعد لانه بعضى ما فاتته مقضى
 كما فاتته وتأيد هذا القياس بالسنة ومضى قوله عليه السلام وما فانكم فاقضوا
 ووجه هذا الاستحسان ان هذه الركعة الباسه هذا المسوق والقعود بعد
 الركعة الباسه في صلاة المغرب سه وهذا لان الباسه هي التالية للاولى
 والسالية للاولى في هذه الركعة وروى ان جندبا وسوقا مع استليا
 بهذا فيل جندب ركعتين ثم قعد وسوقا ركعة ثم قعد صلى ركعة اخرى
 فسال عن ذلك بن سعد فقال كلا كما اصاب ولو كنت انا اصغت كما صنع

٦
 مسروق وياويل قوله كلا كما اصاب طريق الاجتهاد فاما الحق فواحد غير متعدد
 ثم ما يصلي المسوق مع الامام اخر صلوته حكما عند جعفره واني يوسف وعند
 محمد في حكم المراه والقوت هو اخر صلوته وفي حكم القعود هو اول صلوته وهذه
 مذهب ابن جعفر رضي الله عنه ومذهبهما مذهب علي بن رض وقال الشافعي هو اول
 صلوته فعلا وحكما لانه لا يتصور الاخر الا بعد الاول في الادا الا ترى ان مكيتين
 الافتاح في جمعه اول الصلوة فكذلك ما بعدها وكذا يقولون ان هذا موديا
 لا اول الصلوة كان محالفا لمامه ولا يصح الاحتدابه كيف وقد قال رسول الله
 عليه السلام ما فانكم فاقضوا فهو نص على انه مودع الامام ما ادرك لامافته
 ولكن قال محمد جعلته في حكم المرأة هكنا احتياطا حتى يلزمه المرأة مما يقتض لان المرأة
 مكررة في صلوة واحدة ما جعلنا ما يوديه مع الامام اول صلوته للزمه القوت
 فيما يقتضى مودى الى تكرار القوت في صلوة واحدة فاما في حكم القعود فتحتم الصلوة
 بعد من ركن ولن يكون ذلك الابتعدان بجعل ما يوديه مع الامام اول الصلوة
 ولهذا بعد اداصل ركعة وحكى عن يحيى النسا وكان من اصحاب محمد انه سأل عن
 هذه المسئلة فاجاب عما قلنا وقال على وجه التخرجه هذه صلوة معلومة فقال محمد
 لا افلحت قال وكان كما قال افلح اصحابه ولم يفلح دعائه امام احدث وهو
 سافر وحلفه مقيمون ومسافرون فقد ميعما صح ذلك لان المقيم تركه في هذا
 الصلوة ولا سفر به فرض المسافر بخلاف ما نوى الاول الإقامة لانهم لما قصدوا
 الاصل بالاول فقد التزموا حكم الاقدار وعلى هذا قلنا لو قدم مسافر اقوى
 الثاني الإقامة لا سفر فرض المسافر من ثم على الثاني ان تتم بهم صلوة المسافر من
 لانه حلفه الاوفيا في ما كان على القول فاذا معدود في الشهد قدم مسافرا
 ليسلم بهم لانه عاجز عن التسليم بنفسه لبقا البنا عليه ثم يقوم بوضع المقتضى

فيتعمون صلواتهم وحدانا وفي الخلاصة مسافر شرع في قضاء الفاسية فجاء
مقيم عليه تلك الصلوة واقتدى بالمسافر ثم اخذت الامام وذهب لتوضا
وبقي المقيم منفردا قال **الفضل** يفسد صلوة المقيم لانه لا يصير هو حليفة
بعد خله مكان الامام واما المسافر ان سحلف المقيم يفسد وان لم سحلف لا يفسد
الرجل اذا ام النساء فاحدث فذهب لتوضا ولم سحلف امرأة فسدت صلوة
النساء ولم يفسد صلوة الرجل ولو بعدت واحد من النساء قبل خروج
الامام من المجدد كوفي النوادر انه لا يفسد صلوة الامام لانه لم يرض ما منها
وعن الحصة رضي الله عنه انه يفسد قال **شمس الائمة** سمح الامام ابو علي البرقي
كان عمل الى هذا خلاصة قال **رجل** واسه ركعة من الظهر مع الامام فلما
رفع الامام راسه من السجدة الاخيرة قام الرجل ولم يقعد معه فان كان قرا
بعدهما فقد الامام قدرا للشهد مع دار ما سادى به فرض القراءة جارت صلواته
والالم بخن لان صامه ووراته غير معتد به ما لم يقعد الامام مقدرا للشهد
لمع من احدهما انه مقتد ما لم يفرع الامام من الشهد لانه كان شرك الامام
معتد به ولا يجوز ان يخرج من الاقداء الا في وقت لو خرج الامام فيه من
الصلوة جارت صلواته وما لم يقعد الامام مقدرا للشهد لو خرج من الصلوة
لم يخن صلواته فكذا لا يخرج هو من الاقداء ولا يعيد بعراه المعتدى ولان
العود الى القعود مع الامام مستحق عليه ما لم يفرع من الشهد فيجعل هو في الحكم
كالقاعد وان كان قائما في الصورة فاذا ركع قبل فرائع الامام من الشهد
فكانه ترك القيام والعراه في هذه الركعة فلا يجزبه صلواته وان فرائع ما قعد
الامام قدرا للشهد مع دار ما سادى به فرض القراءة جارت صلواته من لة
ما الوقام في هذه الحالة فان قيل القعد الاخير ركن وقد تركها صبغي ان يفسد

صلواته فلما هذه القعد في حقه لست من القعد الاخير وانما لم يزمه
لما سعه الامام فانما القعد الاخير ما يكون ختم الصلوة بها وذلك بعد
فراغه من القضاء وقد ادى بها فان كان ادرك مع الامام ركعة من الظهر
والمسالة بحالها قال **ان** كان فرائع الامام من الشهد شيئا
قليل او كثيرا اجزته صلواته اذ اقر في المائنة والرابعة ولما كان لم يقرأ
بعد قعود الامام مقدرا للشهد شيئا استقبل الصلوة ولم يرد به حصته
العراه وانما اراد القيام فكنى بالقراءة عنه لان القيام محل القراءة والحاصل انه
ان بقى قائما بعد فرائع الامام من الشهد جارت صلواته لان القيام ركن
في كل ركعة وفرض العراه ركن في ركعتين وفرض القيام سادى بادى ما يتاوله
الاسم وقد سنا انه لا يعبر به ما لم يفرع الامام من الشهد فاذا بقى قائما
بعد فرائع الامام فقد وجد فرض القيام في هذه الركعة وقد قرأ في الركعتين
بعدهما فتم صلواته وان كان ركع قبل ان يقعد الامام قدرا للشهد لم يخن صلواته
لان تقدم القيام المعصية في هذه الركعة من المبسوط في اول نوادر الصلوة

كتاب الزكاة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مضى الى ابو جعفر الكبير عن يعطى الزكوة الى الفقير حب الملك الى من عليه
دن لبعض منه دنه قال **الى** من عليه دن سل عن دفع الصبيان
اقرابته ومعارفه درايم في ايام العيد على الرتم المعهود بنسبة الزكوة او يدفع

ذلك الى من يشترى بصدق له او الى من يخبر بخبره ان او الى من يهدي
اليه الساكورة او نحو ذلك سنة الزكاة وذلك المدفوع فمهر هل يجوز ذلك
عن الزكاة فقال نعم لان شأنا من ذلك ليس بواجب عليه فقل لو دفع
صدقة الفطر الى الطبيب الذي يوقفهم بالاسحار فكذلك الجواب لان ذلك
غير واجب عليه وقد قال مشايخنا ان الفضل والاحوط والبعيد عن الشبهة
ان تقدم اليه او لا قراضات تكون هدية ثم يدفع اليه الخطه لتكون صدقة
الفطر بغير شبهة وسئل عن معلم له حلقه في المكبة يعلم الصبيان ويحفظهم ويكتب
الواجب ولم يستأجر شي معلوم ولا اشترط له شيا والمعلم يعطيه في الاحاسن
درهم منه الزكاة هل يجوز من زكوة فقال نعم لان يكون بحيث لو لم يعطه
ذلك لم يعمل له في مكتبته في ماوى شيخ الاسلام عطاء بن حمر جمعها بنحى الدين
عمر بن عباس قال الامام الساعى به لا يجوز اعطاء الزكاة للكرامية
لانهم مشبهة في ذات الله قال روح وغيرهم من المشبهة من الصفات قل حال
من الكوامية ولا رواية في حوزة دفع الزكاة اليهم فلما يل بقول لا يجوز وهو
المختار لان مقوت المعرفة من جهة الصفات بل هو مقوت المعرفة من جهة
الذات واهل الورع تحزن واعز اموال المستدعة وذكر في ماوى قاضى ظهير
رجل مل له كف حاله قال انا غنى عندى يوسف فقير عندى محمد فبها
ملك دورا وجوانت ستفها وى ساوى الوفا لكن علمها لا تكفى لقوتها
وقوت عيالها عندى يوسف مو عنى حتى لا يحل له الصدقة وعند محمد هو فقير
حق حل له الصدقة فسئل عن الفنى عما اخذ من الزكاة من الطعام اختلفوا
فيه بعضهم قالوا يحل والله مال شيخ الاسلام غياث وكذا ابن السيل
وصل الى ماله وكذا الفقهاء يحل له ما اخذ من الزكاة من الغنائم واللقط

جانب السلطان من له الصدقة لا يحل له الا يحل له الصدقة في النصاب
سئل ابو نصر عن استري حارية او عبدا للتجارة واجز هل يخرج عن حكم التجارة
قال اذا اجروا فقد رضى كونها للغة وقد خرجت من التجارة وكذا الدار
على هذا في سماع النوازل وفي النصاب دفع ركوته الى اخته وى تحت زوج
ان كان مهرها دون ما في درهم او كان اكثر لكن المجل اقل من ما في درهم او كان
اكثر لكنه مفسر جاز الدفع ومواعظم للرجل اما اذا كان المجل ما في درهم والزوج
موسر عنه في قوله الاخر فكذلك وعندنا لا يحل وكذلك في الاخوية ونفتي
فقولها احاطا وفيه ايضا اشترى حواقا بعشرة الاف درهم فحال عليها الحول
لا زكاة عليها لانها اشترتها للغة لا للبايعه وان كان من رايه ان يبيعها احرا
فلا عمنه وكذا الجواب في اهل الجاهل وحمى لكاريين صباغ استري عصفرا
او عصفرا بالضع ساب الناس بالاجر فحال الحول على ماله زكى مع ماله لان هذا
ما سبق في ضار له حصه من المهر فصار كانه استريه لبيعه ولو اشترى صابونا
او حرضا لركاه فيه لانه لا سقى في السوب وكذا الدباغ نخاس استري وواب
المبيع فاستري لها حل او ترفع او مقاود فان لم يرد بيع هذه الاشياء معها
لم يكن فيها زكاة وان اذ بيعها كان منه الزكاة وكذا العطار اذا استري القوارير
على هذا نصاب عنى وجب عليه الزكاة ولا يورى لا يحل للفقير ان يخذل
ماله بغير اخذه وان اخطاه ان سوره ان كان فاعا ونضمنه ان كان مستهلكا
او هالكا لان الحق لسر هذا الفقير بعينه بحال الفخر والخراج في ارض الضيق والمجنون
بالاجماع لانه لا يعبر فيها المالك في مسألة زكاة الصبي من شرح الطحاوى
وقال في الاسرار بحال الفخر والخراج في ارض الوفاء والديق لا يمنع وجوب
الخراج لانه حق العباد وفي الخلاصة كل دين له مطالب من جهة العباد منع

وجوب الزكوة سواء كان الدين لله كالزكوة والعشر والخراج والدين للعباد
كالتمن والاجر ونفقة المحارم والزوجات وكل من لا مطالب له من جهة
العباد كالمدون والكفار والنجس لا يمنع وجوب الزكوة والدين الا حتى بعد
الحول لا سقط الزكوة ولو كان على الرجل من موجد الامراته وهو لا يريد
اداءه لا يجعل مانعا من الزكوة رجل مات وعليه ديون ان كان من ماله
فضا الدين رجوت ان لا يواخذ به خلاصة روى ابو عصمه عن ابي جعفر
انه يجوز دفع الزكوة الى الهاشمي وانما كان لا يجوز في ذلك الوت ويجوز النفل
بالاجماع وكذا يجوز النفل للغير مات روى عتابي ادى لحوم الاصحاحي بنيه
الزكوة يجوز لان المقصود من الاضحية الازالة لكن باثم كذا عن ابو بصير ومثله
عنه صاحب المحيط فقال لا يجب عن الزكوة في طاهر الرواية وسئل عنه
على ابن احمد فقال يسقط مذكور في الميه قال الشيخ الامام ابو نصر
الاصفهان جاعل ابي يوسف ومحمد فيمن دفع زكوة ماله الى فقير يريه انه هبه له
ولا يريه انها صدقة له يقبض ذلك الفقير وعند انها هبه ولم يعلم انها صدقة
عمران الدافع سوى انها صدقة لا تجزئه عن الصدقة وعليه الاعادة وانما تجزئه
عنها اذا كان الفقير يعلم بانها صدقة من الغياث عامة في اواخر الزكوة
قال سمس الدعة الحلواني من كانت عنده ودعة فمات المودع ولم يترك
ولادته او كان هذا المودع من ماله او من بيت الماله ان صرف الودعة الى
جواب نفسه في يومئذ هذا لانه ان وضعه في بيت المال ضاع ذلك ولم يصف
الى اهله فاذا كان هو من اهلها وله ان يصرف الى نفسه وفي فاضل خان
دين المهر منع في العتابي من المهر منع موجد ومجمل المراجعة الكبيرة
اسم كتاب على بن محمد بن الحسن كمالا دون الكبير والسير الكبير رجل باع ارضا

خراجيه فباعها المشتري من غير بعد شهر ثم وثم حتى تناختها الا ان ي فلم
مكن الارض مع واحد منهم تسعين يوما فلا خراج على فاضل طهر فان باعها بعد
ما انعقد الحب وبلغ الزرع قال الفقيه ابو الليث ان هذا بمنزلة ما لو باع
ارضا قارعة وباع معها خطه محصودة كل ارض يجب عنه لا تترك فيها الكفا
والبيع وبنت النار سأل الشيخ الامام ابو القاسم محمود الاوزجدي عن بيعه
نخارا وسمقند وبواجهما كيف تركت وفحت عنه قال سألنا
الشيخ الامام الاستاذ شمس الدعة الحلواني يوقال انما تركت لانه اهل
هذه الولاية كانوا كلهم مجوسا وكان اليهود والنصارى فيهم بالامان كما هم اليوم
وكانوا مقهورين والعهود يرد على الظاهر لا على المقهور وانما تركت الكناس والبيع
لهذا فاما ما سأل البار الذي للمجوس لا تترك الستة لان القهر ورد عليهم كذا رايت
على ظهر كتاب بخط مديم لا يحل لصاحب الارض ان ياكل الفله حتى يؤدى الخراج
ساوي فاضل طهر وفي موضع اخر منه ولا ياكل من طعام العشر حتى يؤدى العشر
وان اكل ضمن عشر وفي فاضل طهر العتابي وعن ابي يوسف لا ضمن لكن يقتل بما اكل
من النصاب وروي عنه انه ترك له ما تكفيه وعمله فان اكل من كفايته
ضمن فاضل خان السلطان اذا جعل الخراج لصاحب الارض وتركه عليه جان
في قول ابي يوسف والغنوي على قوله اذا كان هلا للخراج وعلى هذا السومع
للفقهاء والسلطان اذا لم يطلب الخراج ممن كان عليه فعلى من كان عليه ان تصدق
به ومذا هو بل كان عليه ان يؤدى الخراج الى من كان من اهله وان كان بعد
طلب السلطان لا يخرج عن العمد والسلطان جبر على ارض الخراج حتى يأخذ
الخراج ومن غن في ارض الخراج كوما فالم ثمر الكرم كان عليه خراج الزرع فاضل
فاضل طهر اذا صرف عشر ارضه الى نفسه او ابيه او ابنه لا تجزئه مما بينه وبين الله تعالى

بخلاف الخمس فإنه إذا وجد معدنا أو استخراج ذهباً أو وجب الخمس فصرف
 الخمس إلى نفسه وهو مبيع فإنه سعة ذلك بينه وبين الله تعالى مبسوط خواص
 زاده وفي الملقط جملته ما في بيت المال أربعة أقسام الصدقات وما يضم إليها
 صرفاً إلى ما قال الله تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين واليتامى
 العنعم صرفاً إلى السامى والمساكين وابن السبيل والثالث الجربة والخراج
 صرفاً إلى ما فيه صلاح دار الإسلام والمسلمين بخير الصدقات والمقاتلة
 وإعطائهم وسلاحهم وكراعمهم وصرفاً إلى من الطرق وإلى إصلاح المناظر
 وكري الانتهاء والعظام وإلى إزراق الولاء والمضاء والائمة والمودنين والقرى
 والمختسين والمغنين والمعلمين والرابع ما أخذ من تركه الميت إذا مات
 بلا وارث أو الباقي من فرض الزوج أو الزوجة إذا لم يترك سواء صرفاً إلى نفقة
 المرضى ولادوتهم وعلاجهم إذا كانوا فقراء وإلى نفقة القيت وعمل حاجته
 وإلى نفقة من هو عاجز عن الكسب وليس من نفقة نفقته عليه السعد والحيه
 اسلم أهلها بغير عتق وسمي قد صبح عوم عرا نها عشره أيضاً لأنه جعل خراجهم
 حفظ البغداد الذي للخراج وجب عليه أن يودى ببقية العشر من سطره لفضل
 العشر على الخراج

كتاب الصوم

في الحبيب أهل مصر أسسه عليهم الهلال شهيد شاهدان عند القاضي
 نروسته وضمي بذلك لا يظهر هذا الحكم أهل مصر وأخرى بطر في أهل قرى
 المصر ومحااله ولو شهد عند قاضي بلد ولم يروا أهله الهلال أن قاضي مصر كذا

ضمي بالهلال في وقت كذا وأصحفت الشرايط نقض الماضي به ذكره في التوازل
 والوجه منه أن لإولادة للماضي على مصر أخيراً له الولادة على مصر وقره وفي
 الوجه الباقي لزوم الصوم بامضا قاضي مصرهم وفي الحاشي أهل بلد وأوا
 الهلال يوم الثلاثاء وأهل بلد أخرى يوم الأربعاء بحكم لاهل كل بلد عمار وأوا
 لأن ابن عباس سئل عن هذا قال لهم ما لهم ولينا ما لنا وهذا إذا توارت
 مطاع البلدان أما إذا ابتاعدت ليس للباقي أن يمضي قضاء أخرى مصر ومطلع
 بخار وسمي قد قرب وفي المعنى وقاوى العتاني ذكره في الأئمة الحاشي
 أن الصحيح من مذهبي أصحابنا أن الجباد أسفاض وبحق في بلد أخرى لهم
 حكم أهل هذه البلاد وسئل نهاده المستور هو الصحيح كذا في المعنى والتخسيس
 وسئل نهاده الواحد العدل على هلال رمضان كانت بالمعاملة أو لم يكن كذا
 في مسقرات الفقيه أبي جعفر وكذا عن أبي حفص معنى ولو شهدوا من غير دعوى
 أحد سمعت النهاده وقلت في محاضر فاضل ظهر نهاده الواحد على هلال
 رمضان مقبولة إذا كان عدلاً مسلماً بالغا حراً كان أو عبداً ذكر كان أو أنثى
 ونهاده المحدود في العذف بعد التوبة في ظاهر الرواية قال الطحاوي لا يشترط
 العدالة في هذه الشهادة من المشايخ مرفاً أراد به مستور الحال وهكذا
 روي الحسن عن أبي جعفر ولا يشترط الذموى ولا لفظ الشهادة وهذا إذا كان
 بالمعاملة فإن كانت صحيحة فشهدوا على رؤية الهلال في المصالح قبل الإ
 سهاد من يقع العلم بشهادتهم واختلفوا في بغيره عن أبي يوسف أنه قد روي
 بحسين كالتسامة وعن مجاهد بن سواد بن الحبر من كل جانب وهكذا روي عن أبي
 يوسف وروى به بسئل فيه سهاد أهل محله كذا في فتاوى قاضي خان وذكر في
 المعنى عن خلف أن حشماً به سلع قليل وعن ابنه حفص أنه بعس الوفا وعن محمد

انه قال — بعض مدد القله والكثير الى الامام وفي فتاوى القناني وقيل
الف سخاوا قليل وفي فتاوى قاضي خان اما هلال ثوال ان كان بالتماعلة
لا يصل الاسهاد رجلين او رجل وامرأتين وكما استوط فيه الحرة والعبد ينبغي
ان يشترط فيه لفظ الشهادة واما الدعوى ينبغي ان لا يشترط وان كان محجة
لم يصل الا قول الجماعة كما في هلال رمضان وفي المغني كان المصلي يقول ادنا
كانت السماء مغنمه اما يصل شهاده الواحد في هلال رمضان اذا فرغ قال
رايت الهلال خارج البلد في الضحى او يقول رايت في البلد من دخل السحاب
حين يدخل في السحاب ثم يجلي ما يدون هذا المسافر لا مكان التمه وهلاك
ذي الحجة كلال الفطر في ظاهر الرواية قاضي خان وفي المعنى اذا ابصر هلال
رمضان وحده فذا القاضي شهادته فعليه ان يصوم طرعا للحسن البصري فان
افطر بعد ما رد شهادته فلا كفارة عليه عندنا وقيل ان شهد او قبل ان سر
العاض شهادته فيه اختلاف المشايخ وفي كتاب قاضي خان الصحيح انه لا يجب
الكفارة واما اذا قبل الامام شهادته وامر الناس بالصوم فافطروا وواحد
منهم يلزمه الكفارة عند عامة مشايخنا وقال ابو جعفر لا يلزمه
مما الواحد بعد ما رد شهادته واكمل بلا من لا يطر الامام فان افطر
الرم الذي هو اليوم الحادي والاربعين من صوم واهل مصر يصومون هذا
اليوم فعليه قضاء اليوم وذكر في آخر الفصل الثاني ذكر خمس الدعوى الخواص ان
الواحد اذا راى هلال ثوال وشهد ورد القاضي شهادته ماذا يفعل قال —
محمدين سلمه عسك بومه ولا توفى صومه وبعض مشايخنا قالوا ان يقن
برؤية الهلال افطر لكن ياكل ثرا وروي عن ابي حنيفة انه لا يفطر قال —
القيي ابو جعفر لا يفطر معاه ان لا ياكل ولا يشرب ولكن ينبغي ان يشهد

صوم ذلك الصوم ولا يقرب به الى الله تعالى وان افطر ذلك اليوم لا كفارة
عليه بل خلاف وفي كتاب الصيام للحسن اذا راى هلال ثوال ثم دخل مصر
في بومه واهله صيام عليه ان يصوم معهم فان افطرا ساء ولا شيء عليه ولو شهد
هذا الراي عند صدق له ساء صدقه وافطر لا كفارة عليه وفي المغني عم الواحد
اذا راى هلال رمضان وحده هل يلزمه ان يشهد عند الحاكم قال خمس الامة
الخواص اذا كان عدلا يلزمه حرا كان او عبدا او امة حتى الحاربه المحترمة
ويوم من فروع العين ويجب ان يشهد في ليلة ذلك كذا يصح بالناس مفطرين
وللجارية المحترمة معاذن ولها ما اذا كان الراي فاسقا يكون فيه شبهة
قول الطحاوي ان علم ان القاضي على قول الطحاوي وقبل شهادته يلزمه
ان يشهد وفي المستور يدخل بهما الروايتين عن اصحابنا هذا في المصر اما في
السواد يشهد ذلك الواحد في محلة قريته وعلى الناس ان يصوموا بقوله بعد ان
يكون عدلا اذا لم يكن هناك حاكم يشهد عنده وفي فتاوى قاضي خان اذا
اخير رجلين برؤية هلال ثوال في الرستاق والسما مغنمه وليس هناك وال
فلا بأس للناس ان يفطروا وسحب بحبل الافطار قبل طلوع النجوم لقوله
عليه السلام لانزال متى خرم الم سطر واما الافطار قبل طلوع النجوم ج ص
قاضي خان **فصل في مسائل النية في الصوم** معنى النية ان يعرف
بقلبه انه يصوم معنى وفيه انضا اكل السحور فيه واختلفوا في الفضل في صوم
الشك اما اذا كان يوافقه صوما كان يصومه فان الصوم افضل بالاجماع
لهوله عليه السلام لا يتركه وارضاه ان يصوم يوم ولا يومين الا ان وافق
صوما كان يصومه احكم صوموا الروسة الحديث وفسر ان يعتاد صام
الجمعة والخميس والاثنين فيوافقه فلا يكون به بأس وكذلك ان صامه

كله لما روينا وكذلك ان صامه نصفه او عشره من اخره او بلاءه فصاعدا
جامع يزوي 2 الاخذ بالميعة الاقطان سباح للصائم المتطوع لهذا الضيا
واحد حال الشرب على اخيه هكذا روي عن محمد وهو موافق لما روي عن ابن سعيد
الحندي عن ان رجلا اضاف رسول الله عليه السلام مع اصحابه وكان فيهم
رجل صائم فقال له عليه السلام اجب اهلك واقضي يوما فيلي مذاق لواله
ان يفطر لاجل المرأة اي 2 مقام الخلو حتى لا يمنع صحة الخلو ومنهم من قال
لا سباح له الفطر لهذا الاضافه لما روي عن رسول الله عليه السلام ان قال
اذا دعي احكم الى طعام فليجب فان كان مفطرا فلياكل وان كان صائما
فليصل يعني بدعواه بالبركة والاول اصح والحديث الثاني محمول
على انه لا يفطر لشئ نفسه لما روي عنه عليه السلام ان اخوف ما اخاف
على امتي الزنا والشهوات الخفية فلما الشئ الحقيقه قال ان يصبح صائما
ثم يفطر على طعام يستهيه **ج ص** قاضي خان في مسلة الخلو وذكر في
نظم الرندوسي الاضطرار لا يفطر ولا يقول ان صائم كذا نصف الناس على
من كان باسكندرية وغابت عنه الشمس يفطر ومن كان على المنارة
ويرى الشمس لا يفطر من فتاوى النقاى بذلك يصوم كذا ما عاش ثم كبر
وضعف عن الصوم في ذلك اليوم اطعم مكان كل يوم مسكينا فان لم يقدر
لعسره سقاه الله فان ضعف عن الصوم في ذلك اليوم لمكان الصنف
كان له ان يفطر ويسطر الشا يصوم يوما مكانه لانه لو سافر في ذلك اليوم
يفطر ويصوم يوما اخر فكذا هذا لان السفر المرضي حواء نصابه وحي
المكروهات من النصاب سئل عن الاسلام الاورجندى عن صوم الخريجين
نقاله بالفارسيه جملته الذي شعله لجهال العباد هل يكن قال 2

نعم والله صوم النضاري ولو صام نوى من فضائه وعن كفارة ميمنه لم يجز
عن واحد منهما وكان تطوعا ان افطره قضاءه واما عدم الجواز فلا استويا
في القوة ونه كل واحد منهما محاج الهما ومنها ساف فلا يمكن اعتبارهما فلم يجز
عن واحد منهما واما صيرورته مطوعا عندهم فلا نه لغت سنة الجاهل ومقتضى به
اصل الصوم وانها كافه للمتطوع واما الفضا اذا افطره فرق بينه وبين اذا شرع
في الصوم سنة الفرض ثم يبين انه لا فرض عليه ثم افطرت لا يلزمه الفضا والفرق
ان سنة الفرض هنا لغت من الاستدعاء لانه لا يمكن اعتباره فاما المعبر اصل الصوم
وهو التطوع من الاستدعاء فكان قاصدا للتطوع من الاستدعاء فيلزمه المضى والقضا
بالاضداد اما في الصوم المطلق فعنده القضا قد صح فكان قاصدا قضا حتى عليه
لا التطوع فاذا ظهر انه لم يكن عليه بغيره ولا نه استرداد ما قضى به كما في حقوق
العباد وقد يمكن الاستدعاء بالاضداد من الجامع الكبير للصدر الشهيد امر المظرت
نوما في شهر رمضان لضعف اصابها في عمل السيد من طرخ او خيرا وغسل الثياب
فان خافت على نفسها الولم بقطر وافطرت كان عليها الفضا لانه افطار بعدد لا نه
تحت الملوكي ولها ان **ع** منع من الايتما راذا كان بمجرها عن الفرض لانها مبقاه
على الحره في الفرض والمنكوحه اذا افطرت لهذا والحادم او الرجل الذي خيب
لسكو النهر او لعمارة الرض بالموكل من جهة السلطان فاشتد الحر وضعف فاكل او شرب
افق المعصانه لا يجب الكفاره قال رضى الله عنه والمعاذى الامام نامل
مليا ولم يجب نصاب المريض الذي سباح له الاقطار ان يزيد مرضه بالصوم بان
نزداد عنه وجعا او حماء شدة وانما يعلم ذلك باجتهاده او قول الطبيب فلو برأس
المريض لكن الضعف باق هل يفطر سئل العاقل الامام فقال لا واليخ المرض لا الضعف
قلت فلو خاف ان يمرض لو صام قال الحق ليس بشئ رضيع مبطلون يخاف

موتيه سبب دأوله طير نزع الخطباء انها اذا شربت الغداء يبرأ الصبي ساج له
 الافطار في رمضان ان كان الطير بصيرا قال القاضي الإمام واسلام الطبيب
 شرط ايضا **الفصل الثالث في افساد الصوم وجوب الكفارة**
 الكحل او قطر فوآ في عينه لا يفسد صومه عندنا وان وجط طعمه في
 حلقه واذا فرق قراى اثر الكحل ولونه في بزاقه ذكره شمس الأئمة الحلواني ان فيه
 اختلاف المشايخ وعامة على عدم الفساد هذه المسئلة دليل على انه لا بأس
 بالكحل الاسود للرجل قال مشايخنا اذا قصد الزينة مكر ذلك اذا
 طعن الصائم بريح فان زعمه لم يفسد وان بقي الريح افطر كذا في عامه الكتب وذكر
 سيدنا في شرح البحر اختلاف المشايخ فيما اذا بقي الريح وفي الباقي السهم
 اذا اصابه ونفذ من الجانب الاخر لا يفسد صومه واذا دخل اصبعه في دبر
 اكر المشايخ على انه لا يجب الفصل والقضاء مقني وفي الباقي اذا امسك فيه
 شيئا لا يוכל فوصل الى جوفه لا يفسد صومه وفيه ايضا عن بصرا اذا دخل الماء
 في جوفه عند الاغتسال لا يفسد صومه الا ان نصب فيه متعمدا كذا في الوقفات
 السمقنديه معنى في المعنى وفي الجامع الاصغر اذا وقع ثلجه او مطر في فم
 الصائم وابتلعها او كان مكرها فانه يفسد صومه هو المختار والغبان والذنان
 وطعم الادويه وريح العطر اذا وجد في حلقه لم يفسد صومه وكذلك اذا بقي بلل بعد
 البصصة فابتلعه مع البزاق لم يفسد صومه بعد الاحتراز عنه ولو دخل الدباب
 حلقه فابتلعه لم يفسد صومه قال ابو يوسف وكذلك الربور واذا دخل حلقه
 لا يفسد صومه واذا وضع البزاق على كفه عم استلقه ففسد صومه بالاتفاق وان
 كان البزاق شائخنا فتدلى من فيه لكن لم يزل فيه عم ابتلعه لم يفسد صومه واذا
 ابتلع بزاق غيره ففسد صومه من غير كفارة الا اذا كان براق صدقة فحينئذ يلزمه

الكفارة وفي المستقى اذا شرب النائم فعله القضاء وليس هو كالناسي وان شرب
 الى العرقان النائم او الداهب عمله اذا خرج لا يוכל والناسي للسمية يוכל
 ذبحته للفرق في الوقفات السمقنديه لصاحب الكتاب الذم اذا خرج من
 الانسان ودخل طوى الصائم ان كانت الغلبة للبزاق لا يفسد وان كانت الغلبة
 للذم يفسد وان كان سوا يفسد ايضا استحسانا ولا يجب الكفارة بضر
 الدم في الطاهر وفي بعض الروايات يجب خروجه اسلع كرم خبرا بس او
 تم بابس فعله الكفارة نصاب افطر في رمضان مرارا من غير كفارة
 لم يجب الكفارة واحد وقال الساقعي يجب لكل فطر كفارة لان هذه
 كفارات والكفارات اذا اجتمعت لم يتداخل كسائر الكفارات لما مر من معنى
 العادة بخلاف الحدود الا ان يقول هذه الكفارة عقوبة خا لصة لله تعالى
 سقط بالشبهات فاذا اجتمعت سادخت كالحود من جنس واحد ولما قلنا
 عموية لانها لا يجب الا حرة خالصة لله تعالى لان سببه الفطر ولاحق لاحد
 في الصوم الا الله تعالى وهذا لانها لما سقطت بالشبهة علم انها عقوبة وان كانت
 كفارة فقد اعتبرت بالحدود مما يوجب الذم لا بالكفارات والتداخل من الذم
 يعتبر هذه الكفارة بالحدود لا بالكفارات اما اذا افطر في رمضان فكل ما يجب
 ان سادخل الكفارتان وما روى خلاف هذا غير معتمد في صوم الاسرار رجل
 اخذ لقمه من الخبز لها كها ومونايس فلما مضى بها ذكوانه صائم فابتلعها وهو ذكوان
 ابتلعها قبل ان يخرجها من فيه فعله القضاء والكفارة وان اخرجها ثم اعاد فعله
 القضاء دون الكفارة وبه اخذ القصة احوال الشك لانه ما دامت في فيه فهو
 حال سادخلها واذا اخرجها صارت كالعاف منها بحسب راي هلال
 شوال في وقت العصر آخر رمضان ووطن ان من الصوم قد اضطر بنفسي

ان يحب الكفار قال هكذا رضي الله عنه اقل الامام خالي حين صارت
المسلة واقعه للحا فان ابراهيم بن محمد ارسلان خان قال فقلت
للقاضي الامام كيف سمي في حق السلطان بالكفارة قال باعتاق رقبه لاق
من السلطان وغيره ورايت في معونات العقبة ابي جعفران رجلا دخل
على ابي نصر محمد بن سلام قال افطرت في رمضان ثم اقل له صم شهرين
وقال لصاحبه لو امراته بالاعتاق يفرين وما وصق رقبه روي هذا
ابو بكر بن الاسكاف وقال كنت عنده والمسلة الاولى من القيات
اذا قال في المحيط اختلفا المشايخ فيه واكثرهم على انه يحب الكفار ولو
اغتسل ودخل الماء اذنه لا يفسد صومه بل يخرجه واذا احك اذنه هو دقاج
العود وعلى راسه شئ من الدرن ثم ادخله ثانيا مع ذلك الدرن ثم اخذه
ونقى الدرن في الاذن لا يفسد صومه واذا اوجف اذ اوصل الى الخوف افطر
ثم لا يحب الكفارة في طاهر الرواية من غير فصل بين حالتي الاحتيار والاضطرار
وروي الحسن انه فرق بينهما ع امه المشايخ على انه ان فعل به ذلك
باختيار ولا عذره يحب الكفار والافلا معنى المراه جعلت القطنه
في فمها وان انتهت الى الفرج الداخلة وهو الرحم اسقض صومها لانه عم الذبول
من النصاب فاذا اكل ناسا فراه رجل وقال له انت صائم وهذا شهر رمضان
فقال لست بصائم واكل ثم يدكرانه كان صائما ففسد صومه في قول ابي يوسف
لانه لم يمكن ناسيا ولا يفسد في قول رفرانه ناسي ومن ياي صائما ياكل
ناسيا هل يجزم بذلك فالوان كان شابا بخبر وان كان سحا ضعيفا
لا يجزم لان للشباب قوة ان يصوم بدون ذلك والشيخ لا يقدد فيتركه حتى
ياكل ثم يجزم واذا ابتلع مزاقه الذي في فمها والمخاط الذي نزل من الراس الى

الفم لا يفسد صومه لان الفطر يعلو بدخول شئ من الظاهر الى الباطن من جميع
الصغير لها حتى جان في التقالي الضيق ان النسيان قبل النية كما بعد ما عتباري
وفي شرح الطحاوي خلافه رجل اكل ناسيا فقبل له انك صائم وهو لا يذكر كان
عليه القضاء هو المحتار لان قول الواحد حجة في باب الديانات حجة بخشي
صاحب الشيا لبس يعني بملابس دسحات احدهما للبدن والاخرى
للمنه والثالث للاعياد ومعنى الرابع في اضية الخلاصة في صدقة الفطر
بحوز الاطعام عند ابي حنيفة وابي يوسف من نصيب

كتاب المناسك

محرم مضطروا وحل صيدا اوكلها فالكلب واللات في الضياد كتاب المخطوبين
ولو وجد صيدا وما ل انسان بذبح الصيد ولا ياكل مال الغير واصني خان التما نله
حشر سمل على انواعه وانواعه اربعة وهي المشاهدة والمضاهات والمسا
والمساواة ولما المشاهدة فجاربه في الحقيقة في نوع من الكيفية على صور
واحدة كاشتراك الناس في قول الالوان وغيرها من الاعراض يعني ان الاسود
شبه الاسود ولما المضاهاة في الحقيقة فهي جارية في نوع من الاضافة كاشتراك
زيد وعمر في النسبة الى خالد اذ كان اباهما فان ريدا كما نسب الى خالد
فقال هو ابنه نسب الله عمر ايضا على تلك الجملة ولما المساكلة في الحقيقة
فجاربه في نوع من الجوهر على رتبة واحدة كقوى قطن وبوني كان كل واحد منهما
من شكل واحد ولما المساواة في الحقيقة فجاربه في نوع من الكمية على مقدار
واحد كجنس من اوبون كل واحد منهما عشر اذرع او صيرتين من خطبة

كل واحد منهما عشرة افرم اوزبرين من جلد كل واحد منهما خمسة امنا
كنا فالمن له علم بالحقوق من بصر الادله

كتاب النكاح

ولو قال بعت نفسي منك بكنا فعلا اسرت او قلت بكون نكاحا في الصحيح
من الجواب وكذا لو باع الاب اسره سهاده الشهود بكون نكاحا وكذا
لو قالت المرأة عرسك بعتي فقال قلت فاضى خان حيا والوا في رجل قال
للراة ايم من يدى الشهود يا عرسى فالت لبيك صادك نكاحا بينهما
من نظم الفقه وفي المعنى عن نجم الدين السبكي ان قوله دختر خویش مراجه
خوشتن مرد. لا بد وان يقول بزي وبقول الحق بزي اذم قاما
بدون ذلك لا انعقد النكاح عند بعض المشايخ وعند بعضهم ينعقد
فلا يزد من الزيادة لصير المسئلة منفعة لها وفي مجموع الواز وشل
شيخ الاسلام عن هذا فقال انعقد النكاح وان لم يقل بزي اذى لان
الاساس عارفوا الزوج والنزوح هذه اللفظه وذكر في التصاب قال
لامراء ايم من يدى الشهود يا عرسى فالت لبيك صادك نكاحا بينهما قال
الفاضل الامام ليس هذا بصحيح والمحاكمة لا انعقد وهذه المسئلة الاقرار بالنكاح
وفيه ايضا حوسن دلامادى كاسن مرن شويلا اجازت كودى فالت
فالت وقال للزوج ايضا هذه العبارة فعلا فالت لا ينعقد النكاح لان
الاجاز لا مضالا لا نشا من الخنيس رجل قال لامرأة بمحض من الشهود
راجعتك فقالت المرأة وضت بكون نكاحا فانه نص في الجامع الكبير ولو قال
للطلقة طلاقا ناسا او بلا ناسا ان راجعتك فعلى حوضك الرجعة

الى النكاح لان الرجعة ولو ادعى بها الرجعة وقد براد بها النكاح فينظر الى
المحل والمحل هنا لا يعل الرجعة المعروفة فانصرفت الى النكاح هذا هو الكلام
في النكاح بلفظ الرجعة ولما الرجعة بلفظه النكاح فسياتي بخبرين النكاح
من العيدين جايين وكن بعضهم الزفاف قال الفقه ابو الليث قد
روى عن عائشة بروحى رسول الله عليه السلام ورضي عنها في شوال وبنى في
شوال خلاصه ولو قال ابن زين منست بمحض من الشهود فقالت
المرأة اسرى منست ولم يكن بينهما نكاح اختلف للمشايع فيه والصحيح
ان لا انعقد النكاح في تناوى الفاضلين وفيها وى قاضيه ولو قال لها
مراياش او مراياشيدى فقالت باشيذم بكون نكاحا قال ابو الليث
ومبتهما لخدمك فقال قلت لا يكون نكاحا وكذلك لو قالت المرأة قدست
نفسى لك لا انعقد النكاح وفي منه الفقهاء سلوا ضى خان عن قال زن منياش
فالت المرأة باشيذم كير او قال حواشتن من اذى فقال اذى كيرى قال
ان ارادت المرأة هذا التحقيق ينعقد وفي المعنى حوشن را زن من كودا
فالت كودا نيدم وقال الزوج بوزقم لا انعقد النكاح هكذا ذكرى بعض
المتاوى وعن حمير الامم الخاوى صرت امراى فالت نعم او الت صرت
اختيار المشايخ انه انعقد النكاح وقول شدى وضرت سوا وفي الخلاصة
امراء قالت للرجل روجت بعتى منك على الف درهم فقال فالت النكاح
على الف درهم جازا النكاح بعد ذلك ان قالت للمرأة فالت الفيت قبل ان تنفرتا
بجب الفان وان لم يعل حى فرفا جازا النكاح على الف ولو قال تزوجتك
على الف درهم فقالت روجت بعتى منك على خمماية جازا النكاح ويكون حفظ
للجمانة وقالت روجت بعتى منك على الف درهم فقال قبلت النكاح

بيدى

ولا قبل المهر الكاخ باطل قاضي طهير سميت في صغرها باسم فلما كبرت سميت
باسم اخر قال تزوج باسمها الاخر قال رضي الله عنه والا صح
عندي ان يجمع من الاسمين ولو كان لرجل ثمان احدهما كبري اسمها عائشة
وصغرى اسمها فاطمة فاراد ان تزوج الكبرى وعقد باسم فاطمة منعقد على
الصغرى ولو قال زوجت ابنتي الكبرى فاطمة لان منعقد على احدهما وفي
النصاب ابو الصغير اذا قال زوجت بنتي فلانة من ابن فلان بكذا
فقال فلان قبلت لابنتي لكن لم يسمه ان كان له ابنان واكثر لا يصح النكاح
وان كان له ابن واحد صح ولو ذكر ابو بنت اسم الابن فقال زوجت
بنتي من ابنك فلان ان قال ابو الابن قبلت وسكت صح اما اذا زاد بان
قال قبلت لاجل ابني ان سماه جانا لثنا وان لم يسمه ان كان له ابن واحد جانا
والا لا يجوز لانه زاد على حرف الجواب فصار مبتدئا وفيه ولو كان اسمها
فاطمة فقال في العقد زوجت بنتي مائة منك ولم تقع الاشارة وفي النصاب
امراه لها اسمان تزوج باسمهما ايها كان وان كانا سواء بايتما زوجت حان
فاله الامام خالي وفي العتاني النكاح منعقد بكل لفظ شرع لتلك الاعيان
اذا ذكر المهر بغير النسبة كالسعر والهبة وان لم يذكر المهر لم يصح الا اذا اراد النكاح
وسعد بلفظه الرجعة ان كانت مبانة وكذا قوله جئتكم خطبا او خطبتكم
الى نفسك فقالت فقلت او قبلت صح ذكر المهر لم يذكر رجل تزوج امرأة بالقرعة
او بلفظ لا يعرف معناه او زوجت المرأة نفسها بذلك ان علما ان هذا اللفظ
منعقد به النكاح يكون نكاحا عند الكل وان لم يعرف معنى اللفظ وان لم يعرف
ان هذا اللفظ منعقد به النكاح فهذا جملة مسائل الطلاق والعتاق والمدينين
والنكاح والخلع والابراء عن الحقوق والبيع والمليك والطلاق والعتاق

٧٠
والتدبير وواع في الحكم وسفي ان يكون النكاح كذلك لان العلم بضمون اللفظ
انما يعتبر لاجل القصد فلا يسهل مما استوى فيه الجدل والمزاج بخلاف
البيع ونحوه اما في الخلع اختلف المشايخ فيه قال بعضهم اذا لم يعرف معنى اللفظ
ولم يعلم ان هذا اللفظ الخلع فيما بين الناس لا يصح الخلع هو الصحيح قال رضي الله عنه
وسفي ان يقع الطلاق ولا يبرأ الزوج عن المهر ونفعه العدة كما لو خالع امرأته
الصغيرة فسلت وكذا لو لقتها ان يبرأ زوجها عن المهر بالعريضة وكذا المدونون
اذا لقن رب الدين لفظه الامراء فتاوى واصحابنا فاداعقد النكاح
بلفظ لا يفهم ان كونه نكاحا ولا يعلم ان به قيل منعقد وقيل لا ينعقد قال
واحد من اهل المجلس المطربة من تن يتود اذم كي توجانان مني فعالت
المطربة ذلك فقال الرجل نذرتكم قيل لا ينعقد اذا قالت ذلك على وجه الحكاية
في منة الفقهاء في التاوى البخارية قال لامراه زوجتك بالف ومي
فاعد صامت ثم قبلت لا يجوز هذا النكاح هكذا ذكر عبد الواحد الشيباني
سل شيخ الاسلام صاحب الهداية مروي رادود دخترت نكي باشوي كي في شوي
كفت بحضرة كواهان دختر خود را بر بنی خود ادم و نام دختر نکفت و این قبول
کرد این نكاح منعقد نشود بانی فقال ثوذوسل ايضا عن امراه زوجت نفسها
من رجل يحضر من اليهود الا ان الزوج لم نقل شيئا حاله العقد بل دفع المهر
الها في مجلس العقد قال سفيان ان يكون قبوله واجاب صاحب المحيط انه
يكون قبوله وقال القاضي الامام يدعي الدين ينعقد وفي الخزانة رجلان
لاحدما ابن صغير والآخر صغير فقال ابو الابن اسهدوا اني قد زوجت
بنت احمد يعني اب الصغير من ابني فلان وقال ابو بنت اليس هكذا
قال هكذا ولم يرد هذا فالاولى ان يجد النكاح لان قوله هكذا دليل الاجازة

لاكن الاحتمال باق وان لم يجد اجاز وقال الامام خالي لا يجد من تحديد
العقد لان قوله هكذا يصح قوله في شرط العقد فلا يجوز بدون الشرط الآخر
وفي سمرقانت كاح المحيط سل الرسدغني عن المتأخرين اهل السنة وبين
اهل الاعتزال فقال لا يجوز قبل الامراه خوشتن فلان بزني اذى فقالت
داذ وقيل للزوج يدقني فقال يدقني سعتا النكاح وان لم يقبل
المراه اذ لم يعمل الزوج يدقني لمكان العرف وعلى هذا البايع قبل الساع خوي
فقال فروخت وقيل للشري خري فقال خريد سعتا بيع وان لم يقولا
خريدم وفروختم صح الخلع محط وفي العاصي اذم ويدقني نكاح عند
الشهود فاما نحن نهادهم لا ونعتبر اداء كل بلد في هذا الباب والواحد
صلح ان يكون وليا من جانب وكلا من جانب في النكاح لو تزوج امراه
شهاده هديين لم يفهما ما قال روى عن محمد بن الحسن ان اسكنهما ان سعتاها
قال اجاز النكاح لانها شاهدان وقد سعتا لفظه النكاح ولهما امكان التعبير
بصاحب ولو قال مى مى ليس بشئ خلاصه وقيل لا يصح المحيط
النكاح لا سعتا بالتعاطي حتى لو قالت المراه لرجل زوجت نفسي منك بيدنا
قدفع الرجل الدينار اليها في المجلس ولم يقبل لسانه شالا سعتا النكاح بخلاف
البيع فانه سعتا بهذا المقدار وذكر محمد بن الفضل رجل قال لاي الصغير
بروحت استك لكنا فقال الاب اذهب بها حيث شئت ودفعها
في المجلس فانه لا ينفقد والحاصل ان النكاح لا سعتا بالتعاطي لظلم ولهذا
سوقف على الشهود بخلاف البيع في سمرقانت فصول الاسروشي في الفياش
والمحيط قال لرجل دختر خوش نيسر من ارزاني داشي فقال اشتم
لا ينفقد النكاح سعتا لان هذا اللفظ لا يثبت عن التملك ولا يستعمل فيه

وفي طبع الخلاصه
لو قال الزوج فروخت
ولم يلق فروختم

وفي دعوى فتاوى فاضل خان خلاف هذا وفي الخلاصه امراه قالت لرجل
زوجت نفسي منك فقال بخداوندك اري يدقني يفتح النكاح ولو لم يقبل كذلك
ولكن قال شباباش ان لم يقبل بطريق الطر يفتح النكاح في الواقعات
السمرقنديه اذا اراد ان تزوج من انسان فقال زوجت منك متى
قتلغ او قال بنفسه جازا اذ لم يكن له بهذا الاسم الامه واحد وكذا في
مروج امراه سرعبد قال زوجتك من عبد سقر جازا اذ لم يكن له غلام
بهذا الاسم الا يري انه لو اراد ان يزوج استه يقول زوجت استي فاطمه مثله
او ابني احمد مثله في تزوج ابنه يجوز كذا ههنا وفي مجموع النوازل سئل
شيخ الاسلام عن رجل قال لآخر زوجت ابنتي فلان من انك فلان بكذا
ولم يرد انسان فقال فلان بليت لابني ولم يقبل فلان لا يجوز النكاح ولو
قال بليت ولم يقبل لابني جاز النكاح للان بن المسمى في الزوج لان في الفصل
السا فيمكن جعله جوابا للاب السابق لانه لم يرد على حرف الجواب فيتعبد
بالابحباب فصار كانه قال بليت لابني فلان اما في الاول زاد على حرف
الجواب وقصر عن التمام معي القبول بينهما والحاصل انه اذا كان للزوج انت لحيه
وللقايل ابن واحد فقال زوجت ابنتي من ابنيك يجوز على ما ذكره الفضل وعلى
ما سئله البيع المذكور في عناق الاصل روى عنك عدي او قال عبدالي
ولس له الا عبد واحد اختلفا المشايخ في جواز بعضهم قالوا يجوز كما لو قال
بعتك عبدا في مكان كذا وليس له في ذلك المكان الا عبد واحد وذلك
جائز بخلاف وبعضهم قالوا لا يجوز به اخذ الخلو اي يجوز ان يكون
النكاح على الاختلاف ولو كان للزوج انت واحدة وللقايل انسان فسمى
المزوج الاسه والابن باسمها ان سمي امايل الابن باسمه صح النكاح للان بن

لمتدو

الميم وكذلك اذ لم يسمه وامض على قوله قبلت يجوز النكاح للابن الميم ولو
 ذكر العايل الابن الا انه لم يسمه باسمه بان يقول قبلت لابني لا يصح لانه زاد
 على قدر الجواب لانه كان بكفيه فقلت بخلاف ما اذا اتي بن باسمه لانه
 ان زاد على حرف الجواب فما قصر عن التمام وحسن هذا في امان الجامع رجل وكل
رجل بان تزوجه امراه على الف درهم وزاد الوكيل شيئا من قبل نفسه ان زاد
 من قبل نفسه شيئا معلوما لا يجوز النكاح الا ان يجزى لكل لانه خالفه وان
 زاد زياده مجهوله وهو مثل كرامتها او يهدى لها هديه فان كان مهرها الف
 او اقل جاز النكاح وان كان اكثر من الف لا يجوز الا ان يجزى الزوج لان
 للمراه ان يبلغ مهر المثل فصير النكاح باكثر من الف في باب نكاح المحب
 في آخر التوازي تزوج امراه على ان اياه بالخيار صح النكاح ولخياره ولو قال
 تزوجتك ان رضى به ابني لم يصح قال الفقيه ابو الليث به لانه علق
 النكاح بالخطر ولا يعلق كذلك وفي مجموع التوازي سئل شيخ الاسلام عطا
 بن حنبل عن رجل خطب الى رجل ابنته الصغرى لانه الصغرى فقال المخطوب
 اليه زوجته قبل هذا فلم يصدقها الحاطب فقال المخطوب انه ان كان زوجها
 فلا فاقدر زوجته انك فلا فانا فقال الاخر قبلت وذلك بحرم الشهود
 ثم طهرانه لم يكن زوجها فلا فانا قال سعد النكاح بينهما لان هذا تعليق
 عام موجود للحال ومثل هذا التعليق محقق وسئل حم الدين السيف عن رجل
 قال لاجنيته ثلثي رجل وثلثي سبع خواستني بهن ثلثي درهم كاس من
 بن في اذى فمالت بالسمع والطاعة سعد لانه اجابه وذكر في فتاوى
 الفضل سئل عن رجل تزوج امراه وذكر وقت النكاح اسمه وكنية ابيه ولم يسم اياه
 باسمه ايصح النكاح ام لا فقال ان كان الزوج حاضر عند النكاح وعقد النكاح

بالاساره اليه صح النكاح وان لم يعقد النكاح بالاساره لم يصح وان يمي اياه
 باسمه مكانه ذهب الى ان التعريف لا يقع الا بذكر اسم الزوج واسم الجدة قال
 الاحتياط في ذلك ان نسبتته الى محلته ايضا مع ذكر ابيه وحل فقلت له وان كان
 الزوج الغائب عندهم معروفا قال وان كان لانه اعم انفس الى هذا الصح
 العقد حتى يصح اضافته العقد لانه فتاوى الفضل في الوصاله والنكاح به رجل اربل بذكره
 بخطب امراه بعينها ووجهها الرسول اياه جاز لان الخطبه جعلت كالحا اذا اصدت
 من التمر فانه لو قال الامراه حطت بك بالف درهم قال روح نفسي منك
 كان نكاحا فكون الامر بالخطبه امرا بالنكاح ولو خطب امراه بالكتابة او بالزنا
 الها وروح نفسهما منه فان مع الشهود كلام الرسول وفراة الكتاب جاز والا
 فلا وفي السمع يجوز وان لا تحرمهم قال الفقيه ابو جعفر انها سعد بالبيع اذا كتب
 في الكتاب بعني عليك واسرت منك فبلغه الكتاب وقال بعني وهذا حسن جدا
 وفي النكاح سواء قال زوجي يسكن في فلانها الكتاب فقالت زوجت
 او كتب تزوجتك فلانها الكتاب فقالت زوجت نفسي منك كن في الوجه الاول
 لاسترطاعها منها الشهود وفي الوجه الثاني استرطاعها في طهر اذا زوج غير الاب
 والجدة الصغير والاحتياط ان يعقد من من مسمى ومن غير مسمى لا من من
 احدهما انه لو كان في السمية نقصان لا يصح النكاح الاول فصيح النكاح بمهر المثل
 والاني ان الزوج لو حلف بطلا فامراه تزوجها بلفظ ان تزوج او بلفظ كل امراه
 تزوجها سعد النكاح ومحل ان كان ابا واحدا فكذا عندنا في يوسف ومحمد وعند
 ابني حفته للوجه الثاني بخيس وفي فاضل خان امراه وكلت رجلا لزوجها من نفسه
 فذهب الوكيل الى جماعة من الشهود قال اشهد والاني قد تزوجت فلا منه
 والشهود لم يعرفوا لانه لم يجز هذا النكاح الا ان يذكر اسمها واسم ابها وجدها

وهو كما لو قال تزوجت امرأة وكلتني ولو كانت المراهضة متقية فقال
 تزوجت هذه وقالت المرأة زوجت نفسي بجان لا بها معلومة بالاشارة
 اما الغائب لا يعرف الا بالاسم والنسب فان كان الشهود يعرفون المرأة الغائبة
 فذكر اسمها لا غير جاز النكاح اذا علم الشهود انه اراد تلك المرأة وذكر المضاف
 في الحيل جعل طلب من امرأة ان يجعل امرها في النكاح في يد زوجها من نفسه على
 صدق كذا ففعلت فقال الوكيل بمحض من الشهود زوجت من نفسي امرأة
 جعلت امرها في النكاح بيدي على كذا من الصدق وهو كفؤ لمرأة فانه يجوز هذا
 النكاح وقال مسألة الحقة الحواشي وهذا قول المضاف ما على قول شايخنا
 وشايخ بلخ لا يجوز ان يذكر اسمها ونسبها مسألة مسألة الحقة هذا وان حقا
 كان كسر في العلم يجوز الا قد آو به قال في ماوى القبايى لو قال ابو الصغيرة
 زوجتها لكنا ولم يقل من انك فقال ابو الصغيرة هل كان النكاح للاب
 ولا يجوز للابن ابدا ولا سفعه حطته للابن قبل ذلك نصاب سيل القاض
 الامام عن رجل وكل رجلا من مروج عدا بعد الظهر من زوجها قبل الظهر هل يجوز
 قال لا ولو زوجها بعد الغد لا يجوز ايضا قال في المسئلة روايتان الا انه
 احتار هذه الرواية في اخر الفصل الاول وذكر في الفصل الذي يليه سل القاض
 الامام عن امرأة وكلت رجلا من زوجها من رجل وبخط المهر فزوجها بدون
 خط المهر هل يجوز قال نعم نكاح نصاب وفي ماوى فاضل خان ومن شرط
 النكاح رضا المرأة اذا كانت بالغه وكذا كانت او شيا فلا يهلك الولي اجبارا
 على النكاح عندنا فان استأمرها الحب قبل النكاح فعلى الزوج ولم يذكر المهر
 ولا الزوج مسكت لا يكون رضاها ان يرد بعد ذلك وكذا لو قال لها
 ازوجك جيرا في ابني عتي ولم لا يتخون لان الرضا بالجهول لا يتحقق وان ذكر

الزوج والمهر في الاستيما مسكت كان سكوتها رضا وان ذكر الزوج ولم يذكر
 المهر مسكت قالوا ان وجهها من رجل يندكاحه لانها رضيت سكاح لاسمة
 فيه والظاهر هو النكاح بمثل المثل والنكاح بلفظ الهبة نوجب مهر المثل وان
 زوجها بمهر مسمى لا يسقط كاح الولي الاجازة مسبله وان زوجها الولي بغير
 استيما ثم اخبرها بعد النكاح فسكت ان اخبرها بالنكاح ولم يذكر الزوج والمهر
 اخلفوا فيه والصحيح انه لا يكون رضا كما لو استأمرها قبل النكاح ولم يذكر الزوج
 والمهر وان ذكرها كان رضا وان ذكر الزوج ولم يذكر المهر هو على التفصيل الذي
 تقدم في الاستيما قبل النكاح وان ذكر المهر ولم يذكر الزوج مسكت لم يكن رضا
 استأمرها قبل النكاح او اخبرها بعد النكاح لان الزوج اصل فحما لله منع الرضا
 وفي البكا الصحيح اذا كان يخرج الذم من غر صوت يكون رضا مع الصوت الصحيح
 لا وذكره ملقط صدق الحدام وبعد ما سمي لها من زوجها وبكم زوجها بشرط
 ان يكون الزوج كفوا والمهر وافرا اذا لم يكن كذلك او عدم احد ما لم يكن التكويت
 رضا حق جمع الاولياء الا في الاب والجد عندنا في حقه ولو ضحك ذكر القدر
 انه رضا مطلقا والصحيح انها اذا ضحكت كالمستعزبه لما سمعت لا يكون رضا والا
 فهو رضا وان تبسمت كان رضا وان كان المستأمر اجنبيا فسكت ذكر شمس الحقة
 الحواشي ان سكوتها رضا اذا كان المستأمر مولا للولي والله اثنان محمد في الكتاب
 وبه اختلفا مع المسايخ وفي فتاوى طهري الذين الثيب اذا زوجت فقبلت الهدية
 بعد العروج ليس رضا وكذلك اذا اكلت من طعامه او خدتمته كما كانت بخدمة
 ذلك ولو خلاها برضا هل يكون احاز له روايه فيها قال رضي الله عنه وعند
 ان هذا اجاز رجل كل رجل لزوجته ولانته من زوجها الوكيل صح نكاح الوكيل
 بخله فلو قيل بشرطه اذا اشترى لنفسه لا يكون شتر بالنفسه فاض خان

بالنيّة رضا ولو قالت لا حاجة لي بالنكاح أو كتبت قلت كذا لا أريد فهو رد
 للنكاح المباشرة وكذلك لا أرضى ولا أصير وأنا كارهة عن أبي يوسف ولا يجزئني
 أو لا أريد إلا الزوج ليس برد حتى لو ردت بعد ذلك صح ولو قالت لا أريد
 فلا فاصورة ولو قالت أنت أعلم أو توبه داني لم يكن رضا ولو قالت
 ذلك إليك فهو رضا والبيع على هذا في جميع ما وصفنا وفي صغرى صدد الإسلام
 أنت أعلم أو توبه داني رضا هو الصحيح وقال في فتاوى قاض خان قال
 العتية أو الولي لا يكون ذنا وقال بعضهم توبه داني أو توداني في عرف بلادنا
 تكون أدنا وفي الخلاصة رجل زوج ابنه البالغ أمراه بعد أن نه فقتل للرجل
 في أي موضع سكن فقال في بيت الصهر يكون جازم في فوايد شمس الإسلام في
 الإجازة كل عقد له مجزأ وقوعه نفق على الإجازة وما لا يجزئ له حال وقوعه
 لاسف على الإجازة مثاله صبي عتق عبده على مال الوصية أو وهب هبة وقبض
 الموهوب له أو تصدق وزوج عبده ثم كرم فإجازة ذلك لا يكون جازم إلا في الأب
 لا يملك هذه التصرفات فلم ينف ما فعله الصغير على إجازة أحد وملك بزوجه أمته
 ماد الإجازة هو بعد وقوعه نحو الصغير إذا وصى بملك ماله ثم كرم إجازة جازم
 الوصية لأن الوصية إنما يقع عند الموت وعند الموت هو يملك ذلك بخلاف
 الهبة لأنه يملك في الحال حتى لو وكل بالهبة فهو يملك الصغير فإجازة جازم وقد
 سفت العقد على إجازة الغير ثم يجوز بإسقاط الإجازة إلى الغير كمن زوج بنت أخيه
 من ابنه وهو صغير وكذا لو زوج ابنه البالغ أمراه بغير إذنه فلم يبلغه حتى طأ
 معتوها فإجازة الأب بالنكاح جازم لكل من الجناس ذكره في النصاب في الأخير
 المعصوم من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير إلا أنه لا يضرب ولا
 ستم كما فعله المجنون رجل زوج رجلا أمراه صلغه فقال نعم ما صنعت أو بارك الله

أو أحسنت وأصبت يكون جازم هو المختار إذا علم بقينا أنه أراد به الاختيار
 وكذا هذا في البيع والمطلاق ولو قال له يئس ما صنعت قال العتية أبو جعفر
 نعم ما صنعت ويئس ما صنعت حاره في نكاح الخلاصة العاضة إذا زوج من نفسه
 فهو نكاح بغير ولي لأن العاضة رعيته في حقها وإنما الحق للولي فوجه وهو الولي
 في حق نفسه رعيته أيضا وكذا الخليفة في حق نفسه رعيته أيضا في الوقعات
 السموية لصاحب المحيط العاضة إذا زوج الصغير من ابنه لا يجوز بخلاف
 سائر الأوليا ووجه الفرقان بصرى العاضة حكم منه وحكم لابنه لا يجوز بخلاف
 تصرف الولي محسب قاض خان إذا زوج الصغير الصغير بغير إذن الولي
 ملما لم يجز نكاحها حتى يحل بعد الملوغ فالعبد والامه إذا تزوجا بغير إذن المولى
 ثم أعتقا جازم نكاحهما من غير إجازة لسر القسوى ولأنه بقص العتية على ظاهر الزواجر
 وعن أبي يوسف أن له ذلك وفي البيع له ذلك بل يخطه في ذكركم الصدر الكبير
 باج الذن أحمد بن عبد العزيز في الجامع الكبير وإذا اجتمع الحد العاسد والاحت
 فعند أبي حنيفة في النكاح العصبية واعتبار النسب فهم يجوز الاعتداء في
 الدار فان لم يكن معه عصه وكان في المرأة من الرجال والنساء من رث المروجة
 وليس ثم أقرب منه فالنكاح جازم في قول أبي حنيفة وهو المشهور وروى الحسن
 عن أبي حنيفة به أنه لا تزوج إلا العصبية من صغرى صدد الإسلام وذكر في فتاوى
 الفضل سلبت عن أمراه زوجة شتهاء وهي غير بالغه وليس لها ولي فقال النكاح
 حايبر عند أبي حنيفة والأحوط عند أبي حنيفة لا يدخل بها الزوج حتى يبلغ سن النكاح
 نفسها فاقض خان وبعد العصبية من الأقارب الولادة عند المولى العتاه عم
 عصه مولى العتاه وعند عدم العصبية كل قريب يرث الصغير والصغير من

ذوى الارحام وفي جامع فاضل خان عم بعد العصابات كل قريب موت المرفجة
 يصح تزوجها في ظاهر الرواية عندنا خيفة استحسانا وفي ماوى فاضل خان
 عم الاقرب عندنا خيفة الامم الست عم ست الامم ست بنت الست
 ابن الابن ست بنت بنت عم الاحتلاب وامم عم الاحتلاب عم الاخ
 والاخت لامم عم اولادهم عم العات والاختوال والحالات ولا دم علي هذا
 السرب وما دام له قريب فالقاضي ليس بولي وفي قولنا خيفة وعند صاحبه
 ما دام له عصبه فالقاضي ليس بولي وفي الفتاوى غاب الولي وعضل قلنا قاضي
 ابن سرجها صغير كانت او كبير وكذا روي ان الاب والجدة اكان فاسقا
 وللقاضي ان تزوج الصغير من كف وفي المبسوط البكرى وان زوج الاب
 وللد الصغير والصغير فلا خيار لهما بعد الوفاة وقال ابو بكر بن الاشم
 واسمعيلى عليه بان للصغير خيار بالبلوغ وان كان المزوج ابا وقال في مبسوط
 السرخسي كذا من جماعه فيه فاسا واستحسانا قال في القياس بنت لها
 الخيار اذا اخرجها قلنا وليس النكاح كالاجارة لان الاجارة ليست من المصالح
 وصفا بل هو كد وتعت وانما ثبت الولايه فيه على الصغير لحاجته الى النداب
 ويعلم الاعمال وذلك يزول بالبلوغ وفي فتاوى فاضل خان عم القاضى لما علمك اذا
 كان ذلك في عهد ومثوره فان لم يكن ذلك في عهد لم يكن وليا فان زوجها
 القاضي ولم ياذن له السلطان ثم اذن له بذلك فاجاز القاضي ذلك النكاح
 جازا استحسانا وذكر في مجموع النوازل ان ولاته الاحتلاب وامم مقدمه
 على ولاته الامم ولو كان للصغير ولان احدهما اقرب والاخر بعد فزوجها الا
 حال تمام الاقرب حتى يوفى على امانه الاقرب عم عاب الاقرب ومحوست
 الولايه اليه والوصي لا يملك نكاح الصغير والصغير اوصى الله الاب ذلك

الى اللبوس لا يجوز ذلك النكاح
 الذي يشرع اللبوس الا
 ما كان من غير نكاح الولايه

اولم يوصى ودوي هشام عن ابي حنيفة ان اوصى الله الاب جان قاضي ظهير
 غاب الولي الاقرب ولا يدري اين هو فزوجها الا بعدم ظهر ان الاقرب
 كان في المصر جان كاح الا بعد لان الاقرب اذا كان لا يدري هو لا سظم
 الكفو فصار منزله العبه المقطعه فانه ركن الاسلام على التقدي بحنيس
 وفي ماوى فاضل ظهير فان كان الاقرب حرا لا يتاح الا يوقف على اثره او كان
 مقودا لا يعرف مكانه او كان مستخفيا في بلد لا يوقف عليه قال القاضى الامام
 ابو الحسن السعدي كون هو منزله القاس غيبه مقطعه حارا بالبلوغ فارق
 خيار العتق من وجوب منها ان خيار العتق ست للامثى خاصة وخيار البلوغ
 للذكر والامثى وخيار العتق اذا ست لا يبطل سكوتها بل يمتد الى اخر المجلس وخيار
 البلوغ يبطل سكوت البكر وخيار البلوغ للست والقلم لا يبطل الا بالابطال
 والفرقة بخار العتق ست بقولها احرت نفسي وفي خيار البلوغ لا تقع الفرقة
 ما لم يرق القاضي بينهما وعند فروق القاضي سقط كل المهر ان كانت الفرقة قبل
 الدخول وبعد الدخول كان له المهر المتي وخيار البلوغ اذا ثبت للبنت لا يبطل
 الا بالابطال ايضا او بالتمكين من الزوج او طلب المهر او طلب فرض البعقه نختان
 خيار العتق وخيار الخنثى فان ذلك يبطل بالقيام عن المجلس وفي خيار العتق
 اذا علمت بالنكاح والعتق ولم يعلق بالخيار لها الخيارات اذا علمت وفي خيار البلوغ
 اذا علمت بالزوج والمهر دون الخيار لا يعتد بالجهل والفرقة بخيار البلوغ ليس
 بطلاق كالفرقة بخار العتق وخيار غلام الكفار فاضل خان في ماوى فاضل خان
 في نكاح القاضى والام على خيفه روايتان الظاهر هو الخيار
فصل في مسائل الكفاة - سل شيخ الاسلام عن ذلك الصغير اذا
 زوجها من صغير قل الولي له وكذا الصغير بينهما غيبه مقطعه وكان الزوج بشهاده

مقه هل يجوز للفاضي ان سعت الى ثا في المذهب لسبب التناح بهذا السبب
 قال نعم وللماضي الحسني ان يفعل ذلك بنفسه ايضا اخذ هذا المذهب وان
 لم يكن مذهباً له قال مع وعندى هذا على قول الى حيفه رض بناء على ان العاقل
 اذا قضى بخلاف مذهب سلفه عند ان حيفه به خلافها وروى عن ابي يوسف
 انه صلى بالناس يوم الجمعة ثم اخبر بوجود الفار في يئر الحمام وقد كان اغتسل
 فيه وكان ذلك بعد عرف الناس فقال ياخذ يقول الخواص من اهل المدينة
 اد ابلغ الماء قلين لا يحمل جنبا ولم يكن ذلك مذهبهم في كاح ما يظهر وفيه
 ايضا سلب من الاسلام عن امراء شافعية بكون الفار روجت نفسها من جنس
 نزار ذن اسها والاب لا يرضى ورده هل يصح هذا النكاح قال نعم وكذلك
 لو زوجت نفسها من شافعي ولو سئلنا عن ذلك اجابنا انه صحيح وان كان لا يصح
 عند الشافعي والزوجان يعتقدان ذلك المذهب ولو سئلنا ما جواب
 السافعي في هذه المسئلة اجابنا انه يصح عندنا في حيفه به فتاوى فاضل طهيري الكفاة
 في النساء للرجل غير مقبولة عندنا في حيفه به فتاوى فاضل طهيري وفي فتاوى
 الفضل قال المسئلة الرواية المشهورة عنهم ان الكفاة مقبولة في النكاح
 متى رجل لامرأة بغير ايمه وانتسب لها الى غير سببه فلما روجت نفسها
 اياه علمت بذلك ففى على وجهين الاول ان يكون النسب المكتوم افضل مما اظهرها
 بان اخبرها انه عزى فاذا هو قرى ولا خيار لها ولا لاولياها وعزى يوسف
 ان لها الخيان وكذا في المجرم الثاني ان يكون النسب المكتوم ادون مما اظهر
 وانه على ميم ان كان مع هذا النسب المكتوم كقولها بان تزوج عريته
 على انه قرى فاذا هو عزى ولا خيار لاولياها ولها الخيار عند علماء بلادته
 وذكر الكرخي به لا خيار لها القسم الثاني اذا لم يكن مع هذا النسب المكتوم

كفواها بان تزوج قرشيته على انه من قرش فيتين انه عزى او من الموالي قلها
 الخار ولورضت به كان لاولياها حق المخاطمة وان كانت المرأة من التي
 عزى الزوج وانتسب الى غير سببها فلما روجها علم بذلك فلا خيار له هكذا
 ذكر في الاصل من غير ذكر خلاف وهذا اسان الى ان الكفاة غير مطلوبة من
 جانب النساء وذكره شام في نوادره عن ابي يوسف اذا تزوج امرأة على انها
 قرشيته فاذا هي بنطية وله الخيار وقال ابو حيفه لا خيار له في المعنى
 الفصل السادس وذكر في الدخيم الحسن بن زياد اذا تزوج امرأة على انه
 فلان من فلان فاذا هو اخوة او عمه قلها الخيار وذكر في الغيات عن
 ابي يوسف ان الذي اسلم نفسه او اعتق اذا احرز من المصالح ما عاين النسب
 الاخر كان كفوا له وقال في الخلاصة قال بعض المشايخ العجى العالم كفوء
 للعزى الجاهل وكذا العالم المقيى كفوء للجاهل الغنى امرأة تزوجت غير كفوء
 فلولي ان يرفع الامر الى الماضي حتى يسمع وان لم يكن الولي في ارحم محرم منها
 كان العمر والمختار ولا يست هذه الولاية لذوى الارحام وانما ثبت للعصبات
 في الكفاية في باب معرفة الاوليا من الخلاصة لرجل امه تزوجت من عبد لآخر والاولاد
 لمولى الامه نصاب محيط زوج الاب استه الصغير رجلا ليس بكفوء
 جان في قول ابو حيفه خلافها ولو تزوجها غير الاب ولجدر رجلا ليس بكفوها
 بان زوجها ممن لا تقدر على مهرها ومقتضاها وما اشبه ذلك فلا روايه فيه عن
 اصحابنا المتقدمين ولعن الماخريين اما الرواية فيما اذا قصر غير الاب
 ولجدر في المهر به لا يجوز النكاح قال الفضل على قياسه سفيان لا يجوز هذا
 النكاح بل خلافه قيل له ان كان عقداً للنكاح على ان لا فاضا منها المهر والنفقة
 قال لا يجوز ايضا وانما يجوز في هذا اذا كان الزوج صغيرا وابوه غنى فيكون

عننا عنا الاب استحسانا وفي ماوى فاضى خان زوج الرجل ابنه شهادة
 الشكاري نعموا كلهم العاقدين وعرفوا باز النكاح وان كانوا لا يعرفونه
 بعد فوال البتكرو وفيه ايضا العاقلة البالغة اذا زوجت نفسها روي الحسن عن
 ابن خنيفة انه يجوز النكاح ان كان كفوا وان لم يكن كفوا لا يجوز اصلا والمختار
 للمقوي في زمانه رواية الحسن ما الشيخ الامام السرخسي رواية الحسن
 اقربا الى الاختياط وذكر في فتاوى صدر الاسلام 2 باب الرجل يطلق امراته
 بلا فاء اذا طلقها بلا فاء سفر او مجتعا حرم عليه حتى يترك زوجا غيره نكاحا
صححا يدخل بها النا في حي لو زوجت بها من غير كفو ودخل بها لا يجل الزوج
 الاول عليها هو المختار من رواية الحسن عن ابن حنفه دع وذكر في نكاح العبد
 والامان من المبسوط اذا اراد الرجل ان يتزوج امراة واخبر رجل بها حرم ولم
يزوجها امانة ولكن الرجل يزوجها على بها حرم فاذا ابى امه ولو ولدت له ضمن الزوج
قيمة الولد لانه مفروء وولد المفروء حرا القيمة به فرض عمر وعلى رضي الله عنهما
 ولا يرخ الزوج على المخير شيئا لانه ما الغرم شيئا اذا اخبر بها حرم كذب وعمله
 لا يست الرجوع كالول خبر ان التطريق من فسلك فاذا التصوص معا وكنه
 يرجع قيمة الولد على الامة اذا اعست لها غريمه من زوجت نفسها
 منه على انها حرة وفما ان الفر كفان الكفالة ونضمن الزوج العقر للمولى ولا يجع
 على احد لانه عوض ما استوفى وهو مملوك للمولى ولو تزوجت على انها حرة ثم علم
 بعد ذلك انها امه ما ذونه بالنكاح فهي امراته ان شاء امسكها وان شا طلق
 لان ظهور قيمتها نوع عيب وهو لا يست الخيار للزوج غير ان ما ولده منها
 من ولد فما مضى وما كان في بطنها فمحق لا جل الفر وعلى الاب قيمة الولد دوم
 خصمون لان الولد في بن امانه كولد المفصونه حتى اذا مات قبل التصومة

طامان على الاب هنا اذا اسين ها امه او مبنى وكذلك ان تبين انها ام ولد
 في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عن ابن خنيفة لا يجب قيمة الولد هنا لان ولد
 ام الولد كامه لا قيمة لوقه حتى لا ضمن بالفصل عند ابن خنيفة ولو سب انها
 مكاتبه فذلك في ظاهر الرواية ولو مات الولد وترك ما لا يملكه لا يملكه بالارث
 ولا ضمان على الاب فهو ولو قبل الولد واخذ الاب ديته كان عليه قيمة وكذا
 لو ضرب اسان بطنها فالميت جنيما ماتا فعلى الضارب خمس اثة بغير مات
 جنين الحن لانه حرا لا اصل وعلى الاب بصف عشر فمته للمولى ان كان ذكرا او عشر
 فمته ان كان انثى ولو مات الاب وبقي الولد اخذ المولى فمته من مركه الميت ولا
 يرجع بها قيمة الورثة في حصة الولد وان لم يترك الاب شيئا لا يملكه الولد شيء
 وكذلك ان كان المولى عمر الولد لان عنت القدم منها بالا لانه بل لغيره وان كانت
 نروحت بغير اذن المولى احدها المولى وعقرها واذا تزوجها وهو يعلم انها امه وتزوجها
 وهو يحسب انها حرة ولم يضمن منها احد او ولادة وهو لان هذا طمنه والظن
 لا يضمن من الحق شيئا فاضى خان رجل نا بامراة قودت منه فارضعت بهذا اللبن
 صغين لا يجوز لهذا الزاني ولا لا يحد نرا بايه واولاد نكاح هذا الصنية
 وذكر في الدعوى رجل فكس المملوك هذا انثى من الزنا ثم استراه مع امه عن
 المملوك ولا يصير للمرأه ام ولده وذكر في الخلاصة عقيب المسئلة المقدمة
 وكذا لو لم يحمل من الزنا ولكنها ارضعت لابن الزاني محرم على الزاني كما محرم منها
 من النسب وفما المراة اذا افطت حلمه نديها فم الضبي ولا تدري اذا دخل اللبن حلق
 الضبي لا يست حرمه الرضاع وفي ماوى فاضى خان وهو الرضاع في قول ابن خنيفة
 معد سلا من شهر يست الحرمه في هذه المد فطم اولم فطم وعند ما يست الحولين
 فطم اولم فطم ودرو الحسن عن ابن حنيفة فاذا افطم الحولين فتعوز واكفى

ليس

بالطعام فارضع لانت الحمة وفي ظاهر الرواية ثبت على كل حال وقال
 في المهر والخمس والقوى على ظاهر الرواية وفي المبسوط البكري الرضاع في دار
 الحرب ودار الاسلام سوا في التحريم لانه كالنسب وفي النسب اذا سلموا حرم
 عليهم ما حرم على المسلم فكذلك هذا العالم يكون كفوا للعلو لانه من فخر الحسب اقوى
 من فخر النسب وعن هذا قيل ان عائشة افضل من فاطمة لان لعائشة نرف
 العلم كذا في المحيط **فصل في مسائل المهرات** • صغير وصغير
 سنهما سبعة بالترضاع ولا يعلم ذلك حصته قالوا لا بأس بالنكاح بينهما اذا لم يجز
 بذلك اسان فان اخبر عدل ثقه بوجده بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وان كان
 بعد النكاح فالأحوط ان يفارقا لان في الصورة الاولى الشك وقع في الجوان ولا
 يجوز بالسك وفي الصورة الثانية وقع الشك في البطلان فلا يبطل بالشك •
 في ماوى العاضى طهيل الدين وفي ماوى قاضى خان بروج امراه فشهدت امراه
 انها ارضعتها لانت الحمة نقولها وان كانت عدله وان تنه كان افضل وان
 شهد بذلك امرأتان او رجل عدل فذلك وكذا اربع نسوة خلافا للشافعي في
 الاربعة وكما لا يفرق بينهما بعد النكاح ولاست الحمة تشهداتهن فذلك قبل النكاح
 وفيه اذا اراد الرجل ان يخطب امراه فشهدت امراه قبل النكاح انها ارضعته
 كانت في حمة من يكذبها كما لو شهدت بعد النكاح حليله الا ان حرام على
 الاب سوا دخل الابن بها او لم يدخل لقوله تعالى وحل لى انكم سميت حليله
 لا بها حلت للاس من الخل ويبي مشقة من الحول على معنى انها تحل فرائشه ويؤ
 خل فرائشها وكما تحرم حليله الابن حبا فذلك حليله الابن من الرضاع عندنا
 وهذا السافعي لا تحرم حليله الابن من الرضاع بناء على اصله ان لبن الفحل لا يحرم
 واستدل بالنسب المذكور في قوله تعالى من اصله بكم **طس** وان سوا امراه

وعلمها ثوب صفق لا تصل حرارة المسوس ولينه نقت الحمة وكذا لو شق قبل
 الحفا لا اذا كان منقلا لا يجد لين العدم قاضى خان والدقام على المنى ليس شرط
 لثبوت الحمة حتى قبل اذا امتد يد الى امراته بشهوة وقعت على انها بنتها فاداد
 شهوة حرمت عليه امراته وان منع من عاقته في السات عشر من كاح المحيط
 وبعبيل الشهادة على الاقرار باللمس بالشهوة وعلى الاقرار بالنقل شهوة وهل
 ينقل الشهادة على نفس الممس والنقل عن شهوة احلف فيه المشايخ قال
 بعضهم لا ينقل واليه مال الفضلى وقال بعضهم يقبل واليه مال الامام البزوى
 محيط وفي ماوى صدر الاسلام محل المستها • فقد حكم المشايخ فيه والقوى على
 انها لا تسهمى الم سابع سين وعليه القوى قاضى خان وهو اختار جدى حسام
 الدين وفيه امراه ادخلت دكوصى في فرجها والصبي ليس من اهل الجماع يشبه
 حرمه المصاهر وفي الصغير الى الاستسهي لا يوجب حرمه المصاهر وفي رواية
 المحيط والغنائ وعز الفضيل انه كان يقول ينبغي للمغنى ان يغنى في البيع والثاني انها
 لا تحرم الا اذا بالغ السائل بها عدله ضحجه جسمه فحنيد معنى الحمة وسئل ابو بكر
 عمن قبل امراه انه ومي بنت خمس سنين اوست عن شهوة قال لا يحرم على
 انه لانها غير مستها وان اشتهاها فان كبرت حتى خرجت عن حد الاستها والمسئلة
 بحالها فالحرم لان الكبر دخت تحت الحمة فلا يخرج وان كبرت ولا كذلك الصغين
 مبسوط بكري النكاح الفاسد لا يوجب حمة المصاهرة وفي ماوى صدر الاسلام
 الجماع في العن رجعه وكذلك المصيل والمس والنظر الى داخل الفرج شهوة خلاف
 الطريقة الذين على قول اني حيفه واحدى الروايتين عن محمد وخلاف الجماع في الذين
 على قول الكل وفي زياداه سمس الحمة السرخشى لا ط بام امراته او بنت امراه
 لا يحرم عليه امراته اخذنا قول بعض المشايخ احتيلا نصاب اذا كان في آله

المحلل فتودمان كان ينجأ كبراً او ضعيفاً واولجب آتته فله حق المسمى الجمان
 وغايه الحنفه محل على الزوج الاول في فوائد سائر الائمة الاوزخدي نصاً
 وفيه ايضا ولو خلاها بالماز اومات عنها لا يحلها ولو قضى الماضى المحلل دون
 الدخول الخلا نقول ان المسبب لا يفسد قضاء ما مات امرأة الرجل فزوج
 ماختمها بعد يوم جان وكذا لو كان له اربع نسوة ماتت احداهن فزوج
 الخامسة بعد يوم خلاصه وفي فتاوى صمد الاسلام ولا يجوز ان سزوج امرأة
 يعتقد من غير مزاى وجهه كان لزوجها ويجوز لصاحب العدة ان سزوجها اذا لم
 يكن هناك مانع غير العدة وفي مجموع النوازل سزوج امرأة قد نكحها وظهر بها
 حمل فالنكاح حايث عند الكل وله ان يطأها عند الكل في الفيات ولو مت في غيرها
 بشهوة ان س ما اتصل براسها ثبت وان س ما اسرسل لا ثبت واطلق الماطع
 في اجناسه اطلاقاً من غير هذا المصطلح وماوى قاضى طهير وفيه ولو اركب امرأة
 وارزها وسنهما ثوب شخص ليست الحرة امرأة مع ابنة لها مشتهاه نامتا في
 فراش مد الرجل من الى امراته ليجرها الى فراشه ليجامعها فاصاب مد الرجل بت
 المرأة ففصرها باصبعه على ظن انها امراته فان وقع يد على البنت وموتت شهراً
 حرمت عليه امراته وان كان نطق انها امراته لوجود المس عن شهو وفي
 الخلاصة ولو اختلفا القول للزوج انه غير شهوة وكذا لو ركب معها ولو ركب
 على ظهره وعبر بها الماء وقال عرو غير شهوة بصدق وفيه ايضا لو مت
 طفرها شهوة ميت وكذا انها ولو عضها شهوة ميت وفي المعنى الشهوة
 من احد الجانبين يكفي في فصل المس سوت حرمة المصاهر وفي فتاوى قاضى
 طهير من حد الشهوة ان يستوى بقلبه اما تحرك الآلة والانسان وليس بشرط
 موالدح قال قاضى خان وعامة العلماء ان ستهى ان نواقعها وميل قلبه

اليها وفي الخلاصة امرأه ارضعت صبياً فكبرت فجامعها زوج الموضع محرم
 عليه امراته سوا كان اللبس من هذا الزوج او لم يكن وفي مسعودات فتاوى
 صمد الاسلام امرأه ارضعت صبية فكبرت ثم ستهى زوج الموضع حرم
 الموضع عليه والرواية في نظم الرندونستى جامع الرجل المرأة او لمسا بشهوة
 او نظر الى فرجها شهوة لم يحل لانه ولا لابنه من الرضاع ولا يحل له امها ولا ابنتها
 من الرضاة كما لا يحل لابنه وابنه نسا فان هذه الحرة نفلت باسم ميت تلك
 الاسامي بالرضاة وبسبب الامومة والاختارة وكذا لا يجوز على المعتد اختها من
 الرضاة ولا ذات رحم محرم منها لان حرمه الجمع مقلقة باسم الاجنبية وذلك
 حقوق الرضاة كما يحق بالنسب والعن يعمل على صلب النكاح في المنع من النكاح
 في رضاع المبسوط **فصل في مسائل الزوج المات** ثم النكاح
 الباقي اذا كان صحيحاً ودخل بها حراماً او خلا لاً فانها محل للزواج والحرام
 في ذلك الوطى في حاله الحيض وبعد ما طهر منها قبل المكمل ودخل بها بعد ما املت
 المرأة وزوجها كافر قبل ان يعرض عليه الاسلام والمعنى في جميع ذلك ان النكاح
 لم يسهط الادخول للزوج وقد وجد نسى بخيبي نصرانيه تح مسلم طلقها
 بلا تالامة وجد الدخول في نكاح صحيح صغرى صمد الاسلام وفي باب الاحصان
 من نكاح المبسوط اقرب ان زوجها قد جامعها وانكح الزوج ثم فارقها وانقضت
 عدتها حل لزوجها الاول الذي كان طلقها بلا تالامة ان يصدقها ويزوجها لانها
 اجبرت عن امرين منها وبينهما وهو طلقها الاول ولاحق للزوج الباقي ذلك
 فان كان في حق هذا الحكم وجوداً او عدماً بمنزلة وكذلك ان اخس بذلك ثقة ولو
 انكرت الدخول بعد اقرارها وقد زوجها الاول لم يصدق في ذلك لانها مناقضة
 ولو كان زوجها الذي فارقها هو الذي اقر بالجماع ولم يقرى لم يحل للزوج الاول

طلعها الا ما تزوجت
 من امرائ وظهر بها حلت
 للمسلم الذي يزوج

ان تزوجها ولا تصدق الزوج الثاني عليها لانه لا حوله في حلها وحرمتها للزوج
الاول ولا قوله في ذلك ذكر العاشر في فتاواه ذكر الرندي في روضه
المطلقة ثلاثا ادا تزوجت بزوج اخر ونشطت على الثاني وقالت انا
ازوجك بنفسى لتمام معنى تزوجتني حتى حل الزوج الاول فزوجها على ذلك قال
ابوصفه به النكاح حايروا الشرط حتى ادا بطلتها الثاني بعد وطئه اماها
بحر العاصي على ذلك وحل للزوج الاول اذا طلعتها الثاني برأيه او امر القاضى
اياهم وهذه المسئلة بهذا البيان لا توجد في غير من الكتب امرأه طلقها زوجها
ثلاثا فمالت بعد اربعة اشهر بعثت على المطلق وتزوجت باخر ودخل في
وطئني وبعثت عذتي منه وارادت ان تعود الى الاول والنكاح وذلك تمام
اربعة اشهر من طلاق الاول هل صدق كان شيخ على بن محمد الاسجاني والعاشر
ابوصفه اجابا بنعم وقال يحكم الدين النسيء فلا بد ان يراد على هذه المدة
شيئ نكاح الثاني في وطئه وطلاقه وهو الصحيح لان عندنا خمسة مئة الف
شهران فلا بد من من مائة اذكرة في مجمع الحوادث وفي التجرى رجل تزوج بجارة
الغير يادن ما لكاهم طلقها ثم اسواها ان طلقها واحدة بحله وعذته لا يمنع
حل وطئه وان طلقها اثنين ثم اشتراها لا يحل ولا يرفع الحرمه القليظة دون
الزوج الثاني خلاصه وفي ملقط صدر الاسلام طلق امرأه طلاقا رجعيًا لا نست
لها حو المطالبة بالمهر الموقل وكذا ذكر في الذخير وقال لان المهر موقل وتاجيله
الى احد شئس او موت او وقوع العرقه ولم يوجد لان الطلاق الرجعي لا ينزل
النكاح وفي ماوى العاصي الامام طهر الدين اذا طلق الرجل امرأته طلاقا رجعيًا
حتى يحل من المهر ما كان موقلا ثم راجعها هل يعود الاجل الصحيح انه لا يعود لانه
حبها في المهر موقل ولم يوجد منها الماحيل وفي النصاب لنا امتي الامام

خلي وكذا لو ارادت ثلث وتزوجت لها المطالبة باسفاء المهر ولو املت وتزوجها
لا سقط حقها في المطالبة وقال في خلاصه نعل موقلا وذكر في
عسات المعنى طلق امرأته ثم راجعها هل لها ان تطالب الزوج بالمهر الموقل اختلف
المسايخ فيه واحسان شيخ الامام الاجل برهان الدين ليس لها ان تطالب واختيار
استادنا ان لها ان تطالب لانه موقل الى وقت الطلاق وقد وجد في فتاوى العاصي
الامام طهر الدين وسيل نجم الدين السبيعي عن خلف ثلاث بطلقات وطقن انها
لم يحث واستفتت المرأة فافقت بوقوع الثلاث وعلمت انها لو املت الزوج ذلك
انكر المهر هل لها ان يحلل بعد ما فارقتها يسفرا وغيره وسففى عذتها وما مر لا يقول
بعلا الامام محمد بن النكاح شئ دخل في قلبها من شبهة اما في الفضا فلا لا كذا الزوج
اساع الثلاث عليها اما فيما بينها وبين الله ففى في سعة من ذلك وفيه سل ابو العاصم
الصفار عن امرأه سمعت زوجها انه طلقها ثلاثا ولا صدر على الامتناع منه هل
يسعها ان يسله قال لها ان يسله بالوقت الذي يريدان فبرها ولا تقدر على
منعه الا بالقتل قال يحكم الدين في فتاويه وهكذا كان فتوى السيد الامام
الى شجاع و كان العاصي الامام الاسجاني يقول ليس لها ذلك وكان يستدل بما ذكره
محمد بن السلطان اذا اكره امرأه على الزنا فتمكث لايائ ثم يحلف الرجل حث يائ ثم
وادا لم يائ ثم يكرهه لم يكن مضطرا لاقبل الزوج قال يحكم الدين فحكيه ان السيد
الشجاع يقول لها ان يسله فقال انه رجل كبير وكان مشايخ بكاء لا يقول ما يقول الا
عن صحة والاعتماد على قوله وفي التحيس المحلل اذا كان عبدا صغيرا الانسان فدخل
بها ثم وهبه موليه منها حتى فسد النكاح حل للزوج الاول بعد قضاء العدة والاكراه
ان يكون حرا ما لكان مالكا شرط الانزال ولا تكفى بوطى المراهق واما الحرمه فلا نه
روى عن يوسف ان الحرة اذا زوجت بغيرها من عبد لا يجوز النكاح لعدم الكفاة

متخرج من خطه **فصل في مسائل المهر والمقنة** ولو انى الزوج
 ان يكتب خط المهر لامرأه لا يجزى كذا اقول الصدق الشهيد في الفصل الخامس
 عشر من بيوع خلاصة ادعى مهرامه في تزكته ابيه ان اوام البيعة ست ما
 ادعى وان عجز بعض المثل وهذا عندنا وعند ابي حنيفة سقط مهر المثل انما
 في الخامس من سادات الخزانة وفي المحط ادعت على زوجها بعد وفاته الف درهم
 من مهرها بصدق في الدعوى الى تمام مهرها في قول ابي حنيفة لان عندنا حكم مهر
 المثل من مهرها كان القول قوله مع عسفه وفي فتاوى عطاء بن سفيان بمهر الله
 عسرات وتزك امرأه واولادها اولها او ادعت المرأة المهر وانكو بعض الاولاد
 هل على المرأة السسه على المهر والاولاد يوم النكاح دليل على المهر وصدق على مهر
 مثلها فان كان الولد يقول لم يجب لها مهر بقوله مردود وان قال كان وكفها
 اسوفت او ابرت فهو مدع وعليه البيعة وفي فتاوى صدر الاسلام تزوجها
 على انها بكر فاذا ميئب عليه كمال المهر والعذر يطالب فليحسن الظن بها وفي
 المسقط زوجت نفسها بمهر اتمها والزوج لا يعلم قدر مهرها فانكاح بجاين
 بمقدار مهرها وللزوج الخيار اذا علم مقدار مهرها كما لو اشترى شيئا بوزن هذا
 الحجر بثمان علم نوزبه والبيع نظر النكاح لو باع عبا ع فلان جان وفي عسب
 المعنى بزوج امرأه لاجل ابنته وبعث الاب بهذا يسوي الدسنى الى المرأة ثم مات الابن
 بل سلم المرأة اليه هل يرجع الاب بما بعث اليها من الهدايا ان كان ما بعثها كذا
 لا يرجع وان كان قايما ان كان بعث الهدايا من مال الابن ورضاه لا يرجع وان
 كان بعث من مال نفسه يرجع وكذا في الواقعات المقتضية في نكاح فتاوى قاضي
 خان وسليخ الاسلام عن خطب الى انسان بنته فقال ان نفقت المهر وهو
 كذا الى خمسة اشهر وانى به زوجتها من هب الرجل وتكلف وكان يهدي الى هذا

الرجل هديا وبعث اليها اشياء خمسة اشهر ولم ينفذ على نفذ ذلك
 المهر فلم تزوجه ابنته هل له ان يسترد منه ما دفع اليه قال له ذلك فيما
 ما دفعه اليه هديه وفي قاعه فاما المستهلك والها لك فليس له ان يطالبه مثله
 او قيمته وفي النصاب وعلى فاسر الوالى الاخ بزوج ابنتها الا ان يدفع
 الحاطب دراهم اليه ودفع فله ان ياخذ ذلك منه لانها رشوة فعلى قايما هذا
 ستر الهدية ايضا وان كانت هالكة لانها رشوة فوضت البيعة عليه وعلى
 شئ من المهر واعطاها شيئا فقال الزوج هو من المهر وقالت من البيعة قال قول
 قوله وكذا هذا في جميع فضا الديون اذا كان في بيع مختلفه لانه هو المالك قال قول
 له في حقه المليك في بيعات المبوط رأت في فتاوى بعض المشايخ رجل غر رجل
 وقال ازوج بنتي منك وابنتها جارا عظيما وما تدفع الى من الدسيمان
 ارد اليك مع ثلاثا غايه ونزوج الرجل ودفع الدسيمان الى المرأة بقدر وسعه
 ثم ان ابا الست لم يحجرها ولم يدفع له الزوج شيئا هل للزوج ان يرجع عليها
 بما زاد من الدسيمان مثلها لا روايه لهذا الا ان صدر الاسلام البرقوى
 وعاد الدين الشيعة وجمال الاسلام الرفد موني والصدور الكبير
 برهان الدين ومسيح بخارا بعضهم الله افق ان الزوج يطالب ابا المرأة
 بالتحسين فان جهزوا لاسترد ما زاد على دسيمان مثلها وقد قد الجمان
 بالدسيمان بعض مسانح حاركا لافاض صدر الاسلام البرقوى وعاد
 الدين النسفي لكل دينار من الدسيمان ثلاثة دنانير من الجمار او اربعة
 دنانير والزوج يطالبه بهذا القدر والا فالزوج يسترد ما زاد على
 دسيمان مثلها قال **هو** وقد استفتيت من بعدكم من الامام برهان
 الدين فاجابوا كما كتبنا وقالوا ان اختيار بخارا هكذا ورأى في خواهر زاده

دفعه المهر على وجه المهر فاما
 كان او هالك او كذا

مسيح

وفي فوايد طهير الدين المرتضى ان الصحيح انه لا يرجع على امرأه شيء
 لان الماله في باب النكاح ليست بمقصود اصله ورايت في
 فوايد صدر الاسلام طاهر بن محمود رحمه الله رجل تزوج امرأه ودفع
 اليها الدستيمان زن هج جازي في اورد هل تجزى على ذلك قال
 القاضي الامام جلال الدين اندرورد سمان حاز توأمة حواسن
 عرف غالب مردمان واكر بند دختر جازي كند داماد دستيمان
 كه داده باشد طلب كند هكنا احسار الشيخ الامام الرغمد موه
 قال رحمه الله واحسار الصديق الشهيد ومولانا والعلم الامام
 في الدين رحمه الله انه لا يجزى كما هو جواب الكتاب في فصول مجلد الدين
 الاسرو شني في الفصل السابع عشر بعث الى امراته ايام العيد راسم
 وقال انها عيدي ثم ادعى انها من المهر لا يصدق في ملقط صدر الامام
 وقال في غياث المغيرة اد بعث الى امراته ايام العيد راسم وقال
 انها عيدي اوسيم شكر بصبر وشا في دعواه بعد ذلك انه من المهر
 واحاله الى مجموع النوازل وهكنا ذكر في الملقط السمفندي وزاد او كان
 ثيابا فقال هذا عيدي ثم قال هذا من المهر وجعلته من المهر لا يصدق وفي
 الخزانة بعث الى امرأه انه ثيابا ثم ادعى انه امانته هل يصدق قال
 سيل العايش الامام عن هذا قال نعم وكنا لو ادعى بعد موت المرأة في منه
 القها في باب ما سلق مما يحرم البنات سل صاحب المحيط كه اكر
 مردی زن خواست و سه هزار عطر بقی دستمان فرستاد و این زن
 توانگر بجه است مرد زن دختر را بی چهار خانه شوی فرستاد شوی را
 رسد كه بمقدار سه هزار عطر بقی جاز طلبد فقال رسد وهكنا

اعني في العايش الامام جمال الدين الرغمدوني وفي دعوى الفتاوى
 البخارية اكر سوي دستيمان داد وزن هج جازيه اورد و بند جهاز
 بمي دهند داماد را بشرع می رسد كي جهاز مسل خواهد مانی فقال العايش
 جمال الدين اندرورد سمان عرف و عادت مردمان داماد
 چهار بوايد خواستن واكر پند دختر چهار بمي كند داماد دستيمان
 كه داده است تواند بار خواستن احسار جواب فتوى بزرگان ترانیت
 واحسار جمال الدين الرغمدوني وبرهان الدين ماضي من است
 منه القها و ذكر في كتاب العقد اذا اعطى معتد القدر نفقه على طمع ان
 تزوجا فابت ان تزوج ان شرط في الاتفاق الزوج رجوع عليها ما انفق
 وان لم بشرط لكن انفق على هذا الطمع اختلف المسامح في هذا الاصح
 انه لا يرجع كذا قال صدر الشهيد وقال طهر الدين الاصح انه يرجع
 عليها زوجت نفسها منه او لم تزوج وجه لانها رثت وهذا اذا دفع الدارم
 اليها لسق على نفسها اما اذا اكلت معه فانه لا يرجع عليها شيء رجل
 خطب ست رجل و بعث اليها مهاديا ولم تزوج الاب الست منه قالوا
 ما بعث للمهر و موقايم او هالك ستر وكنا كل ما بعث هديه و موقايم ولما
 هالك و المستهلك فلا شيء له في ذلك رجل بعث الى امراته متاعا و بعث
 ابو المرأة الى الزوج متاعا ايضا قال الزوج الذي بعثه كان صداقا
 كان القول قوله مع عسنة فان حلف فان كان المتاع قائما للمراد ان مرد
 المسامح لانها لم يرض بكونه مهرا و يرجع على الزوج بما بقي من المهر وان
 كان المتاع هالكا ان كان شاملا تاروت مثل ذلك عليه وان لم يكن
 سليلا لا يرجع على الزوج بما بقي من المهر و اما الذي بعث ابو المرأة ان كان

هالك لا يرجع على الزوج بشئ وان كان قايما وبعد الاب من مال نفسه
 شرده من الزوج لانه هبه لغيره في الزوج فان عاى الاب من مال
 الست المبالغه بوضاها لا يرجع فيه لانه هبه احد الزوجين للاخر
 ولا رجوع فيها من الفصول الاستروسي وفي المستع لو تزوج امرأة على
 انها بكر فاذا الست بكر فالمهر لازم على الزوج وفي العاوى بطل وطى
 حاربه انه مراد اقلية مهر واحد ولو وطى جارية الاب مرادوا دعى
 الشبهة بحسب كل وطى مهر خلاصة زوج امرأه بالف ثم حله النكاح
 بالف درهم على قولها لا يلزمها الا الف لانه وعلى قول ابى يوسف يلزمها
 وقال بعضهم الخلاف على العكس قال القاضي الامام
 كان ينبغي ان لا يلزمه الا الف لانه لا يستتنبط زيادة لفظا
 لو است الرباده اعانتت في ضمن النكاح فاذا لم يست النكاح لم يثبت
 ما في ضمنه ولهذا لو باع شابا بالف ثم باعه بالف وخمسائه كان البيع
 الثاني فسخا لا اول والربا دة في المهر زيادة في المهر حواء ولهذا لو
 كان النكاح الاول بالف والثاني بالف لا يحمل المال الثاني زيادة في المهر
 في نكاح فاض خان وقال في فضل تكرار المهر عقيب مسله دلت
 المسله ان تجديد النكاح في المنكوحه لا يلزم المهر الثاني في تزوج امرأة
 بازند من مهر مثلها على انها بكر فوجدتها ثيبا فهل يجب تلك الرباده فقال
 لا يردى ~~مهر~~ خورش راسك دشار كاسن كوده است بازك بويرا
 كفت شوى نى بجاه دشار خط كاسن نويس نوشت كاسن ان دن سخاه
 دينار هود وان يك دشار درى بجاه دشار اخلا شود في باب المهور
 من المينه امرأه وهبت مهرها من زوجها ثم ان الزوج اقربى يدي

الشهود ان لها عليه كذا وكذا من المهر كذا في ذلك قال الفقيه
 ابو الليث يصح اقواره اذا قبل وحمل على انه زاد في مهرها والزيادة
 في المهر لا يصح من غير قولها فاصى خان تزوج امرأة على انها بكر فدخل
 بها فوجدها غير بكر فالمهر واجب عليه بكامله لان البكر لا يصير محقة
 بالنكاح واعبات صدر شهيد ومهر مثل الامة على قدر الرغبه فيها
 وعن الاوزاعي يثبت ثلث فميتها في ملبط صدر الشهيد الا سلام تزوج
 امرأة بالف دينار ولم يذكر النشابورى ولا البخارى قال رضي الله
 عنه سئل الامام خالى عن هذا فقال يجب مهر المثل لان الدنيا رجول يكون
 ملكا ونشابورى وبخارىا وقال القاضي الامام هذه جملة
 النوع فلا تنفع صحة التسمية كالوتزوج على خادم وذكر قبل هذا تزوج
 امرأة على الف درهم وكتب خط المهر مائة دينار قال القاضي الامام
 يجب الف درهم وهو ما ورد العقد عليها وكذا في البيع والاحجار وفيه
 ايضا وهل يشترط العدد في الاخبار بمهر المثل قال في المقي شرط ان
 يكون المخر رجلين او رجلا وامرايين وهل يشترط لفظ المهاده قال
 رضي الله عنه استقصيت في طلب هذه المسئلة فوجدتها في الكتب قال
 القاضي الامام يشترط فان لم يوجد على ذلك فهو عدول فالقول قول
 الزوج مع عنه بصاب محط ثم لاحظه لاحد ان ياحمل المهر اذا
 كان الى عمارة معلومه قال بعضهم لا يصح وقال بعضهم يصح وهو الصحيح
 قال شيخنا وفي عرف ديارنا ليس للمرأة ان تمنع نفسها من زوجها حتى
 يسوئ جميع المهر فان منا مقدار المعجل ومقدار المؤجل فهو على ما بيننا
 وان لم بيننا سنا سطر الى المسمى والى المرأة ان مثل هذه المرأة كم يكون لها

من مثل هذا المني مجزأ ولم يكون موجزاً في العرف ففقط بالعرف
وما ذكر في التوازل انه بعضه نصف المهر فذاك عرفهم وقد والا ان
ذلك يختلف باختلاف البلاد والصحاح ما ذكرنا وفي النصاب
قال القاضي الامام بطالته في بخار أربع المهر والمثلث وبأكثر من ذلك
وفي العتبات وكان عماد الدين الرزنجري بعضه خمس المسمى ومواختيار
البقي في وذكر في الخلاصة بعضه بالعرف وسمى بالفارسية سراسمان
كنا اختياره القصة ابو الليث وبه مقي وفي الخزانه السنت الثيب
وكلت اباهما في المعجل فاجل الاب المعجل سنده هل يصح قال الامام خالي لا
نروح امرأه علي ان سندها ما تيسر والباقي الى سنده الى ان يقيم البينة
منها سني في المعنى وفي المحيط ثمران اصحابنا به او امو الخلو مقام الوطى
في حق بعض الاحكام دون البعض اما الاحكام التي اقاموا الخلو مقام
الوطى ما كجميع المسمى ان كان في العقد تسميه وما كدم المهر ان لم يكن في
العقد تسميه وثبوت النسب ووجوب العدة ووجوب النفقة والتكفي
في هذه العدة وحرمة تكاح اختها مادامت العدة فاعده وحرمة تكاح اربع
سواها وحرمة تكاح الامه عليها على فاس قول في حنفية وحرمة تكاح
الامه على الحرمة في العدة عن طلاق باين ومراعاة وقت وقوع الطلاق
عليها في حقها واما الاحكام التي اقاموا الخلو مقامها مقام الوطى والاحصان
حتى لا يصير محصناً بالخلوة وحرمة السنت حتى لا تحرم بناتها عليه بمجرّد
الخلوة بها والاحصان للزواج الاول والوجهه والمرات حتى لو طلقها
ثم مات وصي في العدة لا يرث واما وقوع طلاق اخر في هذه العدة
فمفصل لا يقع وقد قيل يقع وهو ارب الى الصواب ثم هذا الطلاق يكون

لان الاطام ما اخلت
بها وارجو ان يكون
م

ناسا كذا اختاره شيخ الاسلام خواجه زاده وفي تكاح فتاوى ظهير
وبل يست حرمة المصاهرة بالخلوة وهو قول ابو يوسف وقيل لا يثبت
وهو قول محمد وذكر في مسوط خواجه زاده في باب تزويج البكر ولا مقام
للخلوة مقام الدخول في زوال حكم البكار حتى اذا خلا بها زوجها ثم فارقتا
فل الاصابه فانه تزويج كما تزويج الابكار بخلاف تاكدا المهر فانه متعلق
بالتسليم وليس في وسعها تسليم ابلغ من هذا فكان فيه ضرورة ولا ضرورة
في هذا الحكم فيكون العبر للحنيفة وهي بكر حقيقته وفي مسوط السرخي الخلو
ليست كالزخول في حق بقاء مطالبه الوطى وذكر في الغيات في التوازل
اذا قال لامرأته ان خلوت لك فاستطال في خلوها وقع الطلاق وعليه
نصف المهر لان الطلاق وقع عصب الخلو بلا فصل ولم تكن متمكنة من الوطى
فصل ما سقط المهر وما لا يحيط اذا زوج امته
من عبد لامرأته عليه واختلف المشايخ في خراج المسلة بعضهم قالوا لا
المهر اصلا وقال بعضهم يجب ما سقط من المحيط اذا اراد الرجل
برائه من صداق امرأته فالجمله فيه ان يقول لها مرا بخل كرى فلو قال
كردم سقط عنه الصداق من فتاوى سراسمان الخلو اي رجل زوج
امته من عبد علي ان امرأته فهدا علي وجهين اما ان بدأ العبد فقال
للمولى روحنى انتك هن علي ان امرأته فهدا علي وجهين اما ان بدأ العبد فقال
لم صريه الامر وان بدأ المولى فقال روجتها منك علي ان امرأته
سدى اطلقها كلياً اريد فقال العبد قبلت صار الامر بيد لا في الفضل
الاول العبد فوض الامر الى المولى قبل التكاح فلم يصح في الوجه الثاني فوضه
اليه بعد التكاح لانه لما قال العبد قبلت صار كانه قال قبلت علي ان

ل

امرها بيدها فطلو غنمها كل امرئ لا تنفع الطلاق ولا يصير الامر بيدها
ولو بدلت المرأة عالت روجت نفسي منك على اني طالق او على ان
امري بيدي طلوني نفسي كلما اريد فقال الزوج قبلت وقع الطلاق
وصار الامر سيدها فاذا ائتت هذا ونقول لو ارادت المطلقة الدلاء
ان تحاط وقت التحليل فالا حياط ان يبدأ فيقول روجت نفسي منك على
ان امري بيدي اطلوني نفسي كلما اريد حتى يقطع طمع المحلل من الخنيس
فصل في قبض المهر فمهر بنته من الزوج بمقادير الرد
عليه ثانيا فان كانت بكر الا يصدق الابنيته لان له حق القبض وليس
له حق الرد وان كانت ثيبا يصدق لانه ليس له حق القبض فاذا قبض
بامر الزوج كان مانه في ماله من جهة الزوج فصدق في دعوى الرد على
الزوج كالمودع اذا قال **ردد الوديعه** ذكر في غناث المفتي
واحال الى نكاح ماوى سمقند وفي ماوى قلض خان رجل زوج ابنته الصغير
فادركت وقد دخل بها الزوج وطلت مهرها من زوجها فقال الزوج
دفعت الى ابيك حال صغر كصدقه الاب لا يصح اقرار الاب عليها
لانه لا عليك من الضد في هذه الحالة ولا عليك الاواربه ولها ان
تأخذ المهر من زوجها ولا يرجع الزوج بذلك على الاب لان الزوج اقرب
سببا لاب في وقت كان للاب ولاية القبض ولا يرجع عليه كالوكيل
سببا للدين اذا اقر يقض الدين فصدقه المديون وكذا به الطالب
ولو كان الاب حين اخذ المهر من زوجها قال **اخذ منك على ان ابريك**
من ابنتي والمصلحة بجهاها كان للمرأة ان تأخذ المهر من الزوج ويرجع الزوج
بذلك على الاب كالوكيل يقض الدين اذا قال المديون **اخذ منك على ان**

البنت

ابريك من فلان صاحب الدين ثم انكر الطالب الوكالة واخذ المال
من المديون كان للمديون ان يرجع بذلك على الوكيل فافض خان انما يكون
للأب الخصومة في مهر ابنته الكين اذا كان الزوج مفرأ بالنكاح
والمهر اما اذا **أخذ** أحدا مما فلا خصومة له الا ان يكون وكله بالخصومة
عنها عما في رجل يزوج امرأه بكر او دفع المهر الى الاب برى وليس للأب
ان يأخذ الزوج بالمهر الا بوكالة منها ولو قبض الهبة وبقره الزوج
لم يكن مضيه فضاها وللزوج ان يأخذ ذلك من الاب معنى المسئلة
وسبب الزوج لامرأته فلان بنى بها او اهدى اليها هديه فقبض
الاب ذلك والمرأه بكر فقبض **الاب** لا يكون قبضا حتى للزوج
ان يأخذ ذلك من الاب وفي ملقط صدر الاسلام امرأه زوجت
ابنتها وهي صغير وقبضت صداقها ثم ادركت فاركانت الامم
وضيها فللبنت ان تطالب اتمها بصداقها دون الزوج وان
لم يكن وصيها لها ان يطالب زوجها والزوج يرجع على الام وفي
ملخص ظهر ان كان قائما لانهما مضت وليس لها حق القبض وكذلك
هذا الجواب في سائر الاوليا سوى الاب ولقد فاض طهير متى يدخل
بالصغير قيل لا يدخل ما لم يبلغ وقيل اذا بلغت تسع سنين وقيل
اذا كانت سميته جسمه بطيوع الجماع يدخل بها والا فلا كذا عن محمد
صبيته بنت سبع سنين تزوجها رجل كبير وهي لا تحتمل الوطى
لصغرها واما تخاف عليها لقصد بها لها ان يضمتها الى نفسها
فتربيتها الى ان يصير محتملة للوطى ففعل للصغير عن الصغير خنيس
نظام زوج الصغير

من سوي را انچه زن سنانند و مطل از الكفاله ظاهر كرجل وال الاخر اخذ فلان
 ماله عليك من الدين وانا ضامن بذلك وان اراد به ان الكفاله للمراه فقال
 اگر زن از تو طلب كند من ضامنم وبرا از مال جو شديدم فذهن كفاله للمراه وبي
 غايه فلا يصح قول الى حفنه ومحمد الا ان قبلها حاضر للمراه في المجلس والحيله
 لهذا ان كاتب كسريم ان يقول الوكيل والولى از المراه امرتنى بالهبة والابرا وان
 انكرت ذلك واحدت منك بعرق واما ضامن لك فلذلك يصح هذا الضمان
 وان كانت المراه صغيره والحيله في ذلك تكون مطالباً بالاجماع ان يقول
 له الاب وقت العقد بالفا نسيه دختر جو پس فلانه را بنوي بود اذ دم بدو
 هزار درهم بدانك يا بصد درم بر او و فانه يصح ذلك وصير هذا الكلام
 للاستشار كانه قال روجتاك استى بالفتي رسم الاجسمانه يصح ذلك
 عند الكل وحله اخرى ان يشري ابو الصغير من زوجها بعد النكاح
 عرضاً قليل القمه بمقدار ما يريد ان يحط عن مهر الصغير فصير متوفياً
 ذلك من مهرها ثم الفرض في فصل الكفاله في النكاح من قنواى فافضى خان
 في المعنى اذ ازواج استه من انسان وطلبوا منه ان يقر بعض شئ من
 الصداق او يهب شئاً من الصداق والاقرار بالهبة باطل واما الهبة
 فعلى الفصل كسريم او صغيره كما كنت فوقه وكسريم من المسابح على انه ليس للزوج
 ان يسافر بها في زمانها واذن او فاها المهر ولكن سقطها الى القرى اسر احب
 يعني له ان يخرجها من القرية الى البلد وعليه المتوى وفي واقعات الباطني
 اذ ازواج استه النكاح بالافه فاراد اوها التحول الى بلد اخر بعياله فله
 ان يحملها معه وان كن الزوج ذلك اتم يكن اعطاها المهر وان كان قد
 اعطاها فليس له ذلك الا رضا الزوج معنى وفي التجديس رجل زوج استه

إذا كان بطالب بالتسليم الصغير لاجل الموانسة وهي لا محتمل
الجماع والاب مرضى والام يابى فان سل الامام خالي
عن هذا فقال الولاية للاب مع تسليم هذا اذا رضى
الاب بالتسليم فان لم يرض الاب هل يجبر في المني نزوج امرأه
ولا يحملها الى بنته بجبر على الرفاف في معات الخزانة في الوافعات
المرقندية قدم رجلا الى العاض وقال انني زوجت
هذا بنتي على صداق كذا بامرها ومي بكر وان اريد صداقها فان اقر
الزوج بالنزوح والمهر وقال لم ادخل بها امن يدفع المهر الى الاب
ولا شرط احضار المرأة للاعتيقا خلاف الررف فان قال الزوج
للعاض مرا لابي فليقبض المهر مني ويسلم الجارية الى ابي له العاض
امض المهر وادفع الجارية اليه وان قال الاب ليس على دفعها
هو يطلبها حتي ي قال العاض يقول له ان المهر الذي تريد اخذ
من نضعها وعليها اذا كانت كبيرة وقضت المهر ان تسلم نفسها
الى الزوج فاداقبضت ابنت المهر لها كان عليك سليمها اليه
الا احد فاحص خان وكمل المراه اذا زوجها او الاب اذا زوج بالفه
او الصغير مهر سعي مران الوكيل والاب ابرا الزوج عن المهر وعن
بعضه وشرط الضمان على نفسه لا يصح الهبه والابرا الا ان
كامل المراه اذا كانت بالفه وشرط الضمان باطل لانه لو كفل عن
المراه وقال اكرز ن رضا في دهد وسان د من ضامن

وسلمها مذهب ولا يدرى ان ذهبت لس للاب ان باخذ الزوج لطلبها
 وفي آخر الفصل الثاني من كتاب النصاب الاب وهب بعض مهر بنته
 كما هو المهور بعد العقد ثم قال ان لم يجز المهر الهبة فقد ضمت من مالي
 ان اودى قدر الهبة لا يصح هذا الضمان لانه ما ضمن للزوج مالا عليها
 ليصح بل ضمن لدفعها سببا فكون وعدا وذكر في المحبس والمتون على ان
 تسافر بها اداؤها المجل لهوله يعال اسكنوهن من حيث سكنتم من فصول
 الاسروسي **فصل في مسائل نفقة الزوج والمعتد**
فصل في امراء الغائب سل شيخ الاسلام على السفدي عن رجل
 غاب عن امراته غيبة منقطعة ولم يخلف نفقة هذه المرأة فرفعت
 الامر الى القاضي فكسب القاضي الى عالم يرى المرفوق بالعجز عن النفقة
 ففرق بينهما هل يقع المرقه **قال** نعم اذا تحقق العجز عن النفقة
 قبله فان كان للزوج ههنا عمار ومناج واملأ كل هل يحقق العجز **قال**
 نعم اذا لم يكن من جنس النفقة لانه لا يجوز بيع هذه الاشياء
 للنفقة لانه بمنزلة العضاع على الغائب كذا ذكر الاستروثني
 في فصوله ونقله عن الدخيم العجز عن الانفاق لا يوجب
 حواله الى وال الساع لها ان يطلب من العاض ان يفرق بينهما
 ويكون ذلك فحشا وعلى هذا الخلاف اذا عجز عوايقا المهر المجل
 قبل الدخول فان فوالعاض بينهما وهو سفوي نفقضا و
 لانه قضى في فصل مجتهد فيه لس فيه نص ولا اجماع فنقد قضائ
 عند الكل وان كان العاض حنفيا لا يصح ان يفتي بخلاف مذهبه
 الا اذا كان مجتهدا ووقع اجتهاده

وذكر في العون الزوج اذا اراد ان يزوج المرأة في بلد
 وهو فافاهمها لس ليدل على هذا اواخر العون **قال**
 طهر الدين المرغنا في الاخر لمول للدين في اولى والنفقة
 لمول للنفقة **قال** اسكنوهن من حيث سكنتم
 وادب الفصول

على ذلك وان قضى بخالف الراية عن غير اجتهاده عن ان حشفة في نفاد وضائه
 رواسان وكذا في كل فصل مجتهد وان لم يفسر القاضي ولكنه امر سفوي
 لم يصح منهما في هذه الحادثة ان لم يكن القاضي مادونا بالاحكام ف او
 كان مادونا الا ان القاضي او المامور احل في ذلك شيئا لا سفديضا و
 عند الكل لان العضاع فمما ارشى باطل عند الكل وان لم يكن اخذ شيئا
 وفرق جاز بفرقه وان كان الزوج غاسا ورفعا الامر الى القاضي واقامت
 ان زوجها الغائب عاجز عن النفقة وطلت من القاضي ان يفرق بينهما
 فان كان القاضي حنفيا ذكرنا وان كان سفويا ففرو **قال** شيخ
 سمرقند جاز لانه قضى في فصلين المرفوق بسبب العجز والعضاع على الغائب
 وكلاهما مجتهد فيه وعند العضاع على الغائب وكلاهما مجتهد فيه وعندنا
 العضاع على الغائب لا يجوز لكن لو قضى سفديضا وفي اظهر الروايتين جاز
 المرفوق **وقال** طهر الدين المرعسي في لا يصح هذا المرفوق هكذا ذكر
 في كتاب فتاوى فاضل خان وذكر في ملقط صدر الاسلام الصحيح ان لا يصح
 فضاؤه اذا العجز لا يفرق حاله الغيبة فان رفع فضاؤه الى القاضي فاجاز
 فضاؤه هل سفديضا او الاول **قال** الصحيح انه لا سفدي **فصل**
 وفي المبسوط وان كان الزوج معسرا والمراة موسرة فنفعها فوق نفقة
 المعسرات دون نفقة الموسرات وفي فتاوى فاضل خان ونقصي القاضي
 بالكسوة والنفقة على قدر سائر الرجل وقدرته وفي النصاب المراة نفرض
 لها نفقة شهر ويدفع اليها الا بالنقد وان تقدم الى القاضي في زمان قرب
 وتقدير زمان بعيد وادنى الاجال ثم يقدريه فان وضعاها النفقة
 شامرا يدفع اليها فان لم يدفع فطلت في كل يوم كان لها ذلك عند المساء

لأن حقه كل يوم معلومة وما دون ذلك لانه مقدور بالساعات فاضى خان
قالوا انما يعرف لها بقة الخادم اذا كانت من نبات الاشرف ولم ياتها
الزوج بطعام مهيا وان قالت الزوج انا اخذتك او تخدملك حاربه
من جوارى الصيخان الزوج لا عليك اخراج خادم المرأة عن بيته وبقة
الخادم ادى الكفايه لا يبلغ بقة المرأة ونفرض لخادمها نص ولزار كرابس
وكما كان يصح ما يكون وحف لا يحتاج الى الخروج ولا نفرض لخادمها
الخمار لان شعرها ليس بعبورة ويجب على المعسر بقة خادم المرأة وفي
الهدايه ولا يجب على المعسر بقة الخادم وهو الاصح وفي فاضى خان ولا
يسحق بقة الخادم اذا لم يكن لها خادم في ظاهر الروايه موسرا كان او مفسرا
وفي المبسوط البكرى ولو تزوج امرأين فرض لكل واحد بقة خادما
وان كان لها ما بالك حتى وجب على الزوج بقة خادم واحد عنداى حينه
ومحمد فعالت المرأة للزوج انفق عليهم من مهرى ففعل فعالت لا احسب
من مهرى لانها استخدمتهم في قواى الى الليث ان ما انفق عليهم بالمعروف
هو محسوب عنه لانه ادى ما وجب على المرأة بامر المرأة والمرأة على الزوج
المهر مقدور ما انفق عليهم بالمعروف يكون محسوبا عنهم في غيب المعنى
2 النوع الرابع من بقة الخادم وفي الملقط قالت لزوجها اخذ الوليمة
وفت جبارى وما انفقته هو من مهرى كان كما قالت وفيه انضا اذا اراد
ان يخرج الى خراسان فعالت امرأه لا افارقك حتى يعمى كقيد البقة
كل شهر يعطيهما بقتها لجمع ما وطن به في نفسه او يقيم لها ذلك كثيرا
وفي قول ابى يوسف مهرها بقة شهر وفي ملقط صلح الاسلام وذكر الخفاف
ان على قول ابى حنيفة لا يجبر على اعطاء الكفيل ويجب البقة للمجنونه والرقا

والمرضة وعن ابى يوسف ان كان لا يمكنه جماع المريضة ولم يدخل بها فلا بقة
لها قال مشايخنا ان مرضت في بيت الزوج مرضا لا يمكنه الاستماع
بها ولا بقة لها وان امكن الاستماع بها بوجه ما قلها البقة فاضى طهين
ثم اختلفوا في الخادم ان اى خادم سحق البقة قبل الملوكة لها حتى لو كانت
حرة ولم يملكها لا يسحق في غياث المعنى وفي قواى فاضى طهين لا يجبر على
الطنخ والحز وعلمه ان ياتى بطعام مهيا او ياتنها بمن كفها عن الطبخ والجبن
قال المعنى ابوالليث هذا اذا كانت من نبات الاشرف او بها علة
منعها من الطبخ والخبر اما اذا لم يكن كذلك لا يجب ان تاتى بطعام مهيا قواى
فاضى خان وبعضى العاض بالكلية والبقة على قدر سار الرجل وقدرته فان
قال الزوج انا معسر على بقة المعسر بن كان القول قوله الا ان سم المرأة
اليته وفي من المبيع والقرضا اذا ادعى المديون انه معسر لا يقبل قوله قالوا
وكذلك في المهر والكفالة وقال بعض الناس يحكم الرى فان قامت
المرأة السنة انه موسر عليه بقة الموسرين وان اقاما اليته كان اليته
سه المرأة وان لم يكن لها سنة وطلت من القاضى ان ساله عن حال الرجل لا يجب
عليه السؤال وان سأل كان حسنا وان خبره عدل انه موسر قبله وان احب
عدلان قبله وان لم يلفظا بلفظ الشهاد بشرط العدد والعدالة في هذا الخبر
ولا بشرط لفظ الشهاد وان قال اسمعنا انه موسر او بلفظ ذلك لا يقبل
العاض ذلك وفي الخلاصة ومهر الكسوة كل سنة اشهر الا اذا تزوج وبنيها
ولم يبعث اليها الكسوة فلها ان يطالبه بالكسوة قبل مضي سنة اشهر وللزوج
ان يرفع الى القاضي حتى يامرها بالنسب لان الزينة حقه وفي الخزانة والنصا
زوج امرأة وبنيها فطلب الكسوة فل مضي سنة اشهر اى الامام انها يطالب

ب

ان لم يكن بعث اليها الثياب وقت الزفاف كما هو العادة كالسقة في ان لا يشرط
 ضمن المد للفرق وان بعث اليها الثياب لا يطالب ما لم يرضه امره قال
 سطر ان كان نقاء الثوب لعدم اللبس بفرض وان ليست ولم يخرق ستره ان
 الفاضل اخطأ في المقدس ولا يفرض اخرى سئل الفاضل الامام عن دفع النكاح
 الى امراته لاجل الكسوة المفروضة هل له ان يلزمها حتى تشتري الكسوة وليس
 عنده قال نعم لان الزينة حقته والامام خالي افتى بان لا يسره ذلك
 لان هذا صار حقا لها ان شئت ليست هذا وان شئت لست اخر وان
 اخبر واحد عدل انه موثر لا يست الياس نصاب ولو كان المرأة استدان
 بعد الفرض بامر الفاضل عم مات احد الزوجين قبل البض لا تسقط المستدانه
 فداوى فاضل خان وفي العبات المفروضة تسقط بالتزويج هكذا في صا الحام
 اما المستدانه على اصح الروايتين بحان لا يسقط وفي فتاوى قاضي خان
 الفاضل اذا فرض للمرأة السقة فقال الزوج استقرض كل شهر كذا وانفق
 على نفسك ففعلت ليس لها ان ترجع على الزوج الا ان تقول وترجع بذلك
 ولو ان المرأة استدانت على زوجها الغائب بمعنى اشترت طعاما بالنسيئة بعض
 الذين من قال الغائب ان استدانت بغير امر الفاضل لا يلزم زوجها في قول
 لا حصة له لو حضر الغائب لا يكون لها ان يرجع على الغائب وان استدانت
 بامر الفاضل رجعت بذلك على الزوج وفي الخلاصة وفي الافضة يفرض
 الادام اعلاه اللحم والوسط الزيت والادنى اللبن وقال بعضهم
 انما يفرض الادام اذا كان خيرا الشعر لا يفرض الفاكه وفي الكسوة لم يذكر الادوار
 والحف وذكر كذا في كسوة الخادم وهذا في دارهم بحكم الحر اما في دارنا
 يفرض الادار والمكعب ويفرض ماسا وفي الفتاوى الحف والملا لا يحب

على الزوج والصابون والاشنان عليه ومن ماء الوضوء عليها وان كانت
 عنه وان كانت فقصر اما ان سئل الزوج الماء اليها او يدعها لتسفل الماء اليها
 ولا تسفل نفسها ومن ماء الاغتسال على الزوج عنه او فقصر وفي كتاب زرين
 جعل عليها ان طهرت من الحيض واما ما عسر وان كانت اهل حنبل على الزوج
 وكذا الفيل عن الحنابلة واما اجن القابلة ان اساجرت فليها وان اساجر
 فليها اذا فرض للعاصم الرزق من بيت المال ولم يأخذ سني عم عزلا ومات
 سبل جمع ذلك لان هذا صله من وجه فلا يصير منها من كل وجه بعض تزوج
 امراه كثيره وطلبت النفقة وهي في بيت الاب بعد فلما ذلك اذا لم يطالبها
 الزوج بالنقل لان النفقة حقها والنقله حقها فاذا لم يطالبها بالنقله فقد
 ترك حقها وقال بعض الساجدين من اعلم بل لا يسحق النفقة اذا لم يوف
 له است الزوج والعقوى على جواب الكتاب في العبات وفي صفري صدر
 الاسلام وان طلبها بالنقله وامتنع ان كان بخوان كان لا يستيفاء
 مهرها بالنفقة والا فلا ونفرض في الكسوة ما سنام عليه على حسب العادة
 في الافضة وفي الخوانه ونفرض الصابون والاشنان والطيب في النفقة كذا افتى
 خالي وفي الخلاصة وفي فتاوى السفي لو كان الزوج سمرقند وامراته بنفسه
 بعث اليها الجنبيا لعلها الى سمرقند فلم يذهب لعدم المحرم بعرضها النفقة
 ولوالت المرأة الزوج تسكن في ارض الفصب اما خرجت من البيت لهذا
 لا يكون باشر وفي العبات امراه تغيب عن زوجها او ابتان بمحول
 معه الى منزله او بحث من يد من البلدان وقد اوفاه مهرها فلا ينفقه لها
 لانها مبطله في المنع وان لم يعطها مهرها لها النفقة هذا اذا لم يدخل بها وان
 دخل فكذلك عندنا في حنيفه وعندنا لا ينفقه لها سوا اوفاه المهرام لا

قال ابو القاسم الصفار هذا كان في زمانهم اما في زماننا فاسد الناس
فالمرء اذا كانت من عشرينها لانظلمها الزوج وفي بلاد اخرى بظلمها فقل انه
ان يخرجها من البلد الى القرية او على العكس قال ذلك ليس بسفر واخراجها
الى بلاد اخرى عما ثبت الاذن للعبد بالنكاح لا تنقضي بالجائز فظنوا لها
حتى لو تزوجها فاسدا ودخل بها باع في مهرها ولو تزوجها بعد ذلك جائزا
لم ينقض لانها الاذن وقال المطالب بالمهر بعد العتق وينقض نكاحه للحائز
لبقاء الاذن لان المقصود بالنكاح الحصن وذلك لا يحصل بالقاسد
ولهذا تنقض المهر والوكيل بالجائز وله ان الاذن مطلق والقاسد في محاب
المهر والنسب والعدن واسقاط الجدة على عسار الدخول كالحائز فلا تنقض الاذن
بالحائز كما لم تنقض الامر بالبيع الجائز لما كان للقاسد من الاحكام كالجائز عم اذا
بيع في مهرها ولم ينف المهر لبيع ثانيا لانه بيع جميع المهر ويطلب بالثاني
بعد العتق وفي دين المهر ساع مائة اخرى لانه يجب ساقطاً فان مات
سقط المهر والمهر المجمع لان محل الاستيفاء وفات وان لم يسقط
المهر وقيل لا كالمهر مائة في ما وى صدر الاصل من مادامت على الفتون
قال سمس الامه السرخى الخروج عن بيت العدن على سبل الدوام ليس شرط
لسقوط المهر بل اذا خرجت زمانا او سكنت زمانا سقط مهرها ولو كان
الزوج معها في منزلها منعت زوجها عن الدخول عليها كانت ناشرا الا اذا
منعت بغيرها الى منزله او يكرى لها منزلا فحينئذ لا يكون ناشرا ولو كانت
مقيمة في منزله ولم يمكنه من الوطى لا يكون ناشرا قاضي خان في استحسان
نظم الربدوي في ذكر مسائل في خصص به قال بعض العلماء من له امه بالعة
لا يصلى ومي امه ان له ان يبيع عنها المهر والكسوة ونحوهما من ذلك وكذا

الاخت واولادها واولاد الاخ الدين عليه نفقتهم وفي النصاب قال
الامام الخواص اذ كان الرجل من ابناء الكرام ولا يساجن الناس فهو عاجز
وكذا تطله العلم اذا كانوا لا يهتدون الى الكسب هم عاجزون حتى لا يسقط
نفقته عن ابائهم **فصل في مسائل نفقة الاقارب** ومحب
نفقه الابوين مع مدتهما على الكسب هداية وفي النصاب ولا يحل لابن
الفاقر المحرف على نفقه ابيه المحترف وفي النصاب نفقه الوالد على الابن المور
واجب سواء كان الاب قادرا على الكسب او كان عاجزا بان كان زمانا
مخلفا لابن فانه اذا كان قادرا على الكسب لا يجب على الاب المورث ان
كان الابن معسرا والجدة كلاب وبجهر على اولاده الصفار انا ان كانوا او
ذكورا وفي البالغ ان كان انثى يجب وفي الابن ان كان به زمانه او همي
او هو معتقد او هو مثل المدين او اذا هب العقل او مغلوب بمنزله الهبات
والشرط هو العجز حتى لو كان الابن الصغير قادرا على الكسب ولكن لا يهتدى
اليه سلمه الاب في عمل الكسب وسقط عليه من ذلك وفي الغياث ذكر
في فصل المهر انفق على ابنة الصغير في طعامه وكسوته من مال نفسه فانه لا يرجع
في مال الصغير بذلك الا اذا شرط الرجوع وبما لا يطاق وقيل يجب الرجوع على
ان يدخل الاب في قوته اذا كان ما يصب الابن من ذلك القوت تقوم معه
بدنه ولا ينصر اضارا بمنعه من الكسب وعزائي يوسفان على الابن في ضمن
الصون ان يصم الاب الى منتهى كسبه لا يضع الا ان في طاهر الرواية عز صاحبنا
انه لا يجبر على ذلك لقوله عليه السلام ابداسفك ولا ثم يورث هذا الذي
ذكرنا اذا كان الابن وحده اما اذا كان لابن وزوجه واولاد صفار والمسئلة
محالها بغير العاصم الابن على ان يدخل الاب في كسبه ويجعله كاحد العيال

الذي سقى عليهم ولا يحرم ان يعطيه شئ على حدة لان طعام الاربعة اذا
 فرق على الخمسة لا يضر كل واحد منهم ضررا فاحش فان قال الاب ان
 ولي هذا كسوب تقدر على ان تكتب مقدار ما يكتفيه ويكفني ويكتبه
 يدع العمل كله بفضل ما يعطني شامنه يريد ذلك عقوتي نظر العاقل
 مما قال ان سال من اهل حرفته فاذا ظهر للعاقل ان الامر كما قاله الاب
 اجبر الامن على نفقة ابنته فان كان للاب مسكن او دابة بالمذهب
 عندنا انه يرضى النفقة على الابن الا ان يكون في المسكن **فصل**
 بحوان يكتفه ان سكن في ناحية منه محمد بن نوري الاب يسع الفضل والاشاق
 على نفسه فاذا آل الامر الى الناحية التي يسكنها يرضى نفقته على الابن
 وكذا اذا كان للاب دابة نفيسه نوريان ببيع وبشرى الا وكس ونفق
 الفصل على نفسه ويستوى في هذا الولدان والمولودون وسائر المحارم
 موالصحيح في الغنايات اذا اقرب المعد انهما صفت نفقة اولادها
 الصغار خمسة اشهر ثم قالت انما قضت عشرين درهما ونفقة خمسة
 اشهر مائة درهم لم يصدق على ذلك وان قالت ضاعت النفقة فانها
 ترجع على ابهم بنفقة دون حصتها في نفقات تكاح واصل ظهير النوع الثاني
 مما لا يجب على الاب من نفقة الاولاد تزوج عبد او مدين او مكاتب المرأة
 بادن المولى فولدت اولاد الابن على نفقة الاولاد سواء كانت امهم
 حرة او امة او مدين او ام ولد او مكاتبه لان نفقة الولد صلة محضة
 ولا يسحق الصلة على هؤلاء بخلاف نفقة المرأة لانها عوض من وجهه
 فرع على هذا فعال اذا لم يجب على الاب نفقة الاولاد عليها لان الولد
 تابع للام في كفايتها فكان كالمملوك لها الا ترى ان كسبه لها وارث الحاماة

نفقة الاولاد على من يجب
 نفقها اذا كانت المرأة مكاتبه

عليه لها ومراثة لها فيكون نفقتها عليها كسائر عبيدها ومما اذا كانت
 المرأة مديرة او ام ولد فاولادها من نفقتها فيكون نفقتهم على موليتها
 وهو مولى ام الولد والمدير ومما اذا كانت المرأة حرة فنفقة الاولاد
 على مولى الامه الام ان كان للام مال وان لم يكن لها مال فنفقةهم على من
 يرثهم الاقرب فالاقرب وكذا حرة فزوج امه او مكاتبه او ام ولد او مدين
 فالجواب فيه كالجواب في العبد والمدين والمكاتب فرع على مسله الخوف قال
 ان كان مولى الامه وام الولد والمدير فقيرا واما الاولاد عني فان كان
 الولد من الامه لا نوري الاب بالانفاق لان ابنه مملوك مولى الجارية فاما
 ان يبيعه مولاه او ينفق عليه وان كان الولد من ام ولد او مدين نوري الاب
 بالانفاق عليهم لانه لا يمكن ان يجبر المولى على بيعهم فمعين طريق ايصال النفقة
 اليهم امور الاب بذلك كاتب عبد او امه ووجهه منه فولدت ولدا
 فنفقة الاولاد على الام دون الاب لان ولدها كالمملوك في عتاق المفع قالوا
 ولو كان الابن فقرا يستغنى بالقلم يرضى على ابنه المورث نفقته وان كان
 الابن بالغاعا فانه **باب** الفصام من الجامع المجبى اذا زوج الرجل
 امته من غيبك ونواها سا او لم ينوبها فنفقة على المولى ملقط صدر الاسلام
 وسئل ابو بكر الاسكاف عن رجل له عبد يرضع له في النفقة هل له ان ياكل
 من مال مولاه قال ليس له ذلك ولكن يكتب ونفق مما اكسبه الا ان
 يكون عاجزا عن الكسب او صغيرا او جارية لانها ليست من اهل الكسب
 مله وان منع المولى العبد عن الكسب قال ياكل من مال مولاه بالمعروف من
 مجموع التوازي **فصل في مسائل الخفافه وما يتصل بها**
 استاجرها وبى زوجها او معلن ليرضع ولدها لم يجز وهذا في المعتد

ومما اذا كانت امه
 نفقة الاولاد على مولى الامه

عن ظلاله قاضي رواية واحدة وكذا في المبسوط وفي رواية أخرى
 جاز استجارها ولو استجارها وهي منكوبة أو معدة لارضاع ابن له من غيرها
 حار فان انقصت عندها فاستجارها لارضاع ولدها جاز في الهداية في
 المسبوبة بخلاف الاستحجار في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عن أبي جعفر
 لا يجوز تبسوط بكوي أمعت الام على امساك الولد وليس لها زوج اختلفوا
 فيه قال **الفقيه ابو الليث جعفر** والفقيه ابو الليث بجرا الام
 على امساك الولد وقال **الشيخ** لا يجزى خالة الصغير اذ ابت ان يسكن الصغير
 وتعا هلقا **الفقيه ابو جعفر** والفقيه ابو الليث بجرا الصبياتها لا يجزى
 لان الام لا يجزى والحالة الاولى فاصحى خان وفي فتاوى العاظمي طهر الدين ولو
 ان الام لم تنزوج بزواج اخر وجأت بالولد وقالت لا حاجة لي فيه
 فمن وجأت للجد وقالت انا اخذت دفعها وبؤم الاب بالفقه عليه
 لان الحضانه كانت حالها فاذا اسقطت حقا صرح الاستقاط منها لكن انما لها
 اذا كان للولد ذور محرم اخر كانه هذه المسئلة اما اذا لم يكن فليس لها
 ذلك ويجزى على الحضانه كله نضع الولد كذا اختار الفقيه ابو جعفر وابو
 الليث وخوهر زاده اذ اوصفت العدة بين الزوجين فالام احق
 بالولد ثم ام الام وان بعدت ثم ام الاب او من الاخوات فان لم يكن
 جن والاخوات او من العمات والحالات وفي رواية للحاله او من الاخوات
 وعدم الاخت لا بام ثم الاخت من الام ثم الاخت من الاب ثم الحالات
 او من العمات ويرجع ذات قرابتين ثم قرابة الام ثم العمات تنزل كذلك
 ومن تنزوج من هؤلاء سقط حقها الا الحرم اذا كان زوجها المجد ويعود
 اذا ارتفع الزوجية والام والجد احق بالام حتى ياكل من لبنها ويشرب من

وليس وجد ويسمي وجد وفي الجامع الصغير حتى يستغنى والمعين
 واحد لان عام الاستغناء بالقدره على الاستسقاء والام والجد احق
 بالجارية حتى يحض وعن محمد انها تدفع الى الاب اذ ابلغ حد الشهوة
 ومن سوى الام والجد احق بالجارية حتى يبلغ حد استئني وفي الجامع الصغير
 حتى يسفني من الهداية رجل طلق امراته وسنما رضع صالت الام انا
 ارضعه بغير اجرا وبدين ومن اراد الاب ان يرضعه اخرى بدو عين فالام
 اولى وكذا اذا كانت الام يرضعه بغير اجرا والاجنبية كذلك فان كانت
 الاجنبية بغير اجرا او باجر يسير والام يريد الزنا ده يرضعه الاجنبية
 لكن يرضعه عند الام ولا تنزع الولد من الام لان الحضانه لها وليس على
 الظاهر يكف عند الولد في بيت امه بل يرضعه وتعود الى منزلها اذ لم يشترط
 ذلك في عقد الاجارة ويسفني الولد عنها في تلك الساعة وان ابت الظر
 يرضعه عند الام ولم يشترط في الاجارة الارضاع عند الام كان لها ان تحمل
 الولد الى منزلها يرضعه او يعول اخرجه ويرضعه في فنادار الام ثم يدخل الولد
 على الام وان شرطوا في عقد الاجارة ان يرضعه الطر عنده الام يلزمها الوفاء
 بما شرط من جامع الصغير له في خان ثم ارضاع اذا كان يوجد من يرضعه
 اما عجب على الاب اذا لم يكن للرضيع مال **اما** اذا كان له مال يكون له
 مؤنه الرضاع في مال الصغير وكذا سقاه الصغير بعد الطعام اذا كان له مال
 2 ماله لا على الاب وان كان للصغير عقار او ثياب واجب الى ذلك للسقاه
 كان للاب ان يسع ذلك كله وسقاه على عبالة لانه عن هذه الاشياء وسقاه
 الصبي في ماله ان كان غنيا وان كان مال الصغير غنيا بيا نوسر ان سقاه من
 ماله على ان يرجع في مال الولد اذا حضر ماله ولكن ان اشهد على ذلك فله ان يرجع

في الحكم وان افق من غير انفسها د لكن على نية الرجوع لسر له ان يرجع في
الحكم عناب من المضاء وذكر في ماوى فاضى خان وبودما اسقى الغلام
ولفت الجارية والعصبه اولى بقدم الاقرب فالأقرب اذا خلع
الرجل امراته ولها منه بنت احدى عشر سنة فصفتها الام الى نفسها وانها
تخرج من بنتها في كل وقت وتترك البنت ضايعة كان للامان باخذ البنت
لان للاب ولانه اخط الجارية اذا بلغت حدا الشهوة والاعتماد على هذه
الرواية لفساد الزمان واذا بلغت احدى عشر سنة فقد بلغت حدا الشهوة
في قولهم في عنات **فصل في حق الزوج على المرأة وحقها عليه**
وفي الهداية قولوا سكنها في بيت من الدان مفرد له غلو وان كان له
ولد من غيرها فليس له ان يسكنها معه وفي ملقط صدد الاسلام فان
اراد الزوج ان يسكنها احدا من اقربائه وطلت المرأة من لا على حد فلها
ذلك اذا كانت الست واحدا فاما اذا كان دارقها سوب واعطاها
بينما فلو بابها عليها ونفخ لا يكون لها ان يطالبه من الخ قال **الفضل**
وهذا خلاف ما اذا جمع من امراتين في دارقها سوب واعطى لكل واحدة بيتا
على عليها ونفخ حب كان لكل واحد ان يطالب الزوج من الخ لانه لا يتوفى
على كل واحد حقها اذا كانا في دارق واحد وفي الدخيم قال بعضهم ينفخ
الا بون من الدخول عليها للزنا في كل جمعة وانما منعهم من الكيونه عليها
ونه اخذ ما حنا وعليه الفتوى وهل منع غير الاجوين من الزنا **وقال**
بعضهم له ان منع وقال شيخ بل لا منع في كل سنة وعليه الفتوى وكذا
في ماوى فاضى خان في ادب العاصم للصدران للزوج ان يغلو الدان
عليها من الزنا و غير الاجوين ذكر في ماوى في البيت في الخلاصة

ليس للرجل ان يمنع امراته ان يغزل نفسها من قطنها او غيرها بالاجز وفي مقتضى
فاضى ظهير للزوج ان يمنع المرأة من الغزل وفيه للزوج ان يضربها على اربعة
منها بركا الرينة والساني بركا الاحابه اذا اراد الزوج الجماع ويوطأهم الا اذا
كانت مريضة لا يوطأ الجماع والثالث ترك الصلوة وعن محمد ليس له ان
يضربها على ترك الصلوة والرابع الخروج من منزله بغير اذنه بعد انفا المهر يعني
المجل وفي الفيات قل وشتم الزوج في معنى الرابع وفي ماوى فاضى خان
وترك الغسل من الجنابة والحض بركا الصلوة وفي الخلاصة صاحب
امراة واجد يصوم نهارا ويصوم ليلة فاستعدت عليه امراته ثوبان
بيت عندها ويراعى حقها احانا ولم تقدر وعن الحسن عزاني حنيفة لها ليلة
من اربع ليالي في الافضه وذكر في ماوى فاضى خان هذا القول قوله
اولا ثم رجع وقال **ب** يوم الزوج ان يراعيها فونها بصحبة اياما
واحيانا من عمران يكون فيه شيء مقدس وفي المسقى بروج امراتها امهات
اولاد و ساري فقال اكون عندهن وانما ادا اليه لم يكن له ذلك ويقال
كن عندها في كل اربع يوما وليلة وكن في البيت الواحد عند من شئت وفي
ماوى فاضى ظهير سوى من الاقربا وبس الضم وقال **ب** امراته ان يسكن
مع ضربتها ومع احابها كامة وغيرها فان كان في النار سوب ووقع لها بنتا
وحمل ابنتها غلما على حد ليس لها مطالبة بيساخ وفي الخلاصة صاحب
امراة اراد ان يزوج اخرى ان خاف ان لا بعد له لاسعه وان لم يفعل فهو
ما جوز في ملك ترك ادخال الغم عليها وفي الخنيس وفي صغير روجها
وطا كعوا واتى على ذلك ايام ثم قال ليست انا بولي لا صدق الولي فيما قال
لانه مناصر كن سطران كانت ولاسته ظاهر جاز النكاح والام بخرا النكاح

لأنه زوجها ولأنه له ظاهرا وفي الخلاصة رجل روج استه السافه ثم
ادعى ان بنت لم يجر النكاح لاسمع من الدعوى وكذا الزوج انه البالغ
ثم قال الاب بعد موت الابن كان النكاح غير اذن الاب ومات من غير
اجازة ولادعت امراه الابن الاحاز لاسمع الدعوى من الاب رجل زعم
ان ختنه تكلم بكفر وبسته حرمت عليه والزواج منكروا قولها قال
في كتاب الفضل اراديا لعزم الغرم بالعلب وقال بعضهم ان شهيد على الغرم
بلسانه وفي الخلاصة لو ادعى على امراه نكاحا فانكرت وحلفت لا يحل له
الزواج باختها واربع سواها رجل تزوج امراه وبعت لها هدايا وعوض
المراه لها هدايا وعوضا وزفت الله عم فارها فقال الزوج كت بعت ذلك عاريه
واراد ان يسترد وارادت المرأة استرداد العوض فالقول قول الزوج
في متاعه لانه انكر التملك والمراه ان يسترد ما بعت لا بها من نعم انها
بعت عوضا للهبة فاذا لم يكن ذلك هبه لم يكن ذلك عوضا فكان لكل
واحد منهما ان يسترد في مقطعات فظهير سل ابو القاسم في التوازل
عن رجل جهز ابنته بمات وبصه الورثه ارادوا المراث من ذلك قال
ان جعلها في حال صغرها او جعل بعد الكبر وسلم لها ماله اذ اقبل في
صحته وسيل ايضا عن امرأة حامل بجهز لولدها الذي في بطنها من الشاب فولدت
ومات ولدها لمن يكون ملك السات قال الشاب مراث قال الفقيه
عندي ان الساب لها ما لم يقر المراه ان الساب جعلها ملك للصبي لا ترى
ان الولد لو كان مقدار عشرين او نحو مبسط له كل ليله فراشا مبسط
عليه ملحفه او لحافا لا يصير ذلك للولد ما لم يقل هذا له فذلك ههنا حيث
اخذت الثياب قبل ولادتها كان الثياب على ملكها فلا يتحول الى الولد غير

امرا او هبة منها وليس هذا بمنزلة ما بالمدن لما دفعت له صار الولد
مستعلا وصار الساب في يديه فستدل بذلك انها جعلت له واما
القوم عليه لاسي له المد الا ترى الى ما قال اصحانا في الجامع الكبير
ان اقول الرجل ان فلانا كان قاعدا على هذا البساط او كان باعاع عليه لا يكون
ذلك اقرا فلان ولو كان قال كان فلان لا بسا لهذا الثوب كان
اقرارا منه بالثوب فكذا لك ههنا وضع الصبي على الساب لا يكون اقرارا
منها بان الساب للصبي والساب باقيه على ملكها في التوازل في باب الموارث

كتاب الظلال

ما صحت عن ابي حنيفة رضي الله عنه في روايه فمن زال عقله بالبيع ان
علم من اكل انه يبيع بمع طلاقه وعتاقه وان لم يعلم لا يقع والصحيح انه
لا يقع على كل حال وذكره عبد العزيز الرمدي قال سالت ابا حنيفة
وسيبان النوري عن رجل شرب الخمر وارفع الى راسه وطاول امرأته قال
ان كان حرا شرب يعلم انه ما هو موطى طالق وان كان حرا شرب لم يعلم
انه ما هو لا يطول ذكر هذا بعدما اطاول الروايه في انه لا يطول امرأته وفي
اشربه الخمر ان من اكل الخمر حتى ذهب عقله فانما لا سفد بصفاته لان
صحته بصفاته السكران بمطرق العمويه زجرا ولا حاجة الى الرجوع عن كل
البيع لان في الطبع نفق عنه وفي النصاب السكران اذا طاول امرأته يقع عند
عامه علما بخلاف ارتداد فانه لا يكون ارتدادا وقال عثمان
رضي الله عنه طلاق السكران لا يقع وبه اخذ الطحاوي والكوفي ومحمد بن سلام
من اصحابنا وفي ما روي النقال اذا قل سكران انت مجنون قال نعم فقبل

كنا قال نعم لا يطلق وفي فتاوى فاضل خان اكر على شرب الخمر او شرب الخمر
 لضرورة ونكرو طلاق اختلفوا فيه والصحيح انه لا يلزمه الحد لا يقع طلاقه
 ولا سفد تصرفه وان شرب من الاشربة المتخذ من الخبث والنفواكه
 والعسل وطلوا واعقوا اختلفوا قال الفقيه ابو جعفر الصحيح انه كما لا
 يلزمه الحد لا سفد تصرفه ومن قال عقله بالبخ ولبس الزمانيه لا سفد طلاقه
 وعناقه لانه لا حاجة الى الزجر وفي اشربة فتاوى فاضل خان السكران
 من الخمر والاشربة المتخذ من الخمر والزبيب نحو الببند والمثلث وغيره
 عندنا سفد تصرفه كالطلاق والعاق والاعرار بالدين وتزويج
 الصغير والضعيف والافراض والاسفراض والهبة والصدقة اذا مضى
 الموعود له والمصدق عليه وبه اخذ عامة المشايخ وذكر قبل هذا نوري
 واضح ما قيل في حد السكران ما ذكره محمد انه اذا كان كلامه مختلطاً
 لا يفهم منطفاً الاجواب ولا ابتداء فهو سكران به ائمة المشايخ وقال به
 في ناس الخلع طلع السكران حائزاً وكذلك سائر تصرفاته الا الرد والاقرار
 بالحدود والاشهاد على شهادته نفسه وذكر في اسره الدخيم لم يذكر محمد بيع
 السكران وشراؤه واكثر المشايخ قاسوا البيع والشراء على الطلاق وقام مسله
 السكران في فصول الاستروسي في فصل المهرات سئل عن الرجل يخشى
 عمن زوج امراته من رجل هل يكون طلاقاً قال لا بخلاف ما اذا قال اذنبني
 وروجني فانه اذا نوى هناك طلاقاً يكون طلاقاً وابو حامد كذا احاب وبلغني
 ان الادبي ائمة الحرمه رجمان رجل قال لا خرا طلعت امراتك فقال
 بالهجران ع م او قال لها ابتداء است طالق تقع بخلاف ما لو قرأ
 انه السجدة بالهجران لا يلزمه السجدة رجل اراد ان يطلق امراته فقالت
 لا يطلقني هب الى طلاق فقال بدو هبت لك طلاقك تريد ذلك لا اطلقك

فهي امراته في المضا ومما سنده وبين الله اما اذا قال لها ابتداء هبت
 لك طلاقك ولا يثبت له بطلان في المضا خلاصه وفي فتاوى شمس الاسلام
 الدور جندی اذ يبي اي طر يوشيت لا تقع بدون الله وان كان في حال
 مذاكر الطلاق خلاصه في المسقى اذ يبي الف من ونوى الطلاق يقع
 المذات اذ يبي الى جهنم ونوى الطلاق يقع اذ يبي فسي الثوب
 او اذ يبي ففسي اوقى مكلى واراد بقوله اذ يبي الطلاق لا تقع شي قالت
 انا اذهب الى موضع كذا فقال الزوج اكر دم نبي كزيت باجكا وك باير اند
 رو وان نوى بيع وكذا لو لم يعل هكذا لكنه قال لها چون ميروي
 باسه طلاق رو هذا تقع المذات بدون الله ولو قال لها مرابا تو كار
 نيست وبرايا مني اعطيتني ما كان عندك واذ يبي حيث شئت لا يقع
 بلانية وفي فتاوى فاضل خان انا بري من طلاقك لا يكون طلاقاً ولو قال
 انا بري من مذات بطلاقك قال بعضهم لا يقع الطلاق وان نوى وموافقاً
 ولو قال بينا دم ازرد وان خواسته ان نوى يقع والافراد وفي الملقط
 قالت من ارتو بينا دم فقال الزوج من بينا زو بينا دم وقال لم انق
 الطلاق لا يقع ولو قال انا بري من كذا كذا يقع ولو قال ابرائك عن الزوجه
 تقع من غيرة حال الغضب وغيره ملقط صدر الاسلام بصاب رجل
 قال امراته قولي انا طالق ان قالت بطلاق لان في الاول امر بالانسان فما لم
 يوجد لا تقع وفي لسانه امر في استدعي الخمره ففقع قالت اولم تقل امراته
 قالت الزوجها طلعني فقلت ليست لي امراته قالوا هذا جواب تقع به المذات
 ولا يحتاج الى الله في اهل طلاق فاضل خان وفي خلاصه لم يكن بيننا
 كاح او قال لم ابرجك لا تقع وان نوى لو قال لا كاح بيني وبينك ان نوى

وان لم يقل لا اخلاق بالوفا
 لا فرق لها انها طالق

يقع ولو قال بوزن من نذر لا يقع وان نوى ولو قال والله ليست
 بامراة لا يقع وان نوى لو قالت ليست بزوج فقال صدقت فهذا قوله
 ليست بامراة سواء ولو قال تو مراكنا لا يقع وان نوى ولو قال
 ان كنت بضربتي لا اجل فانه التي تزوجها فاني تركتها فخذها ونوى يقع
 واحدة بانته ولو قال بترك ويكفتم وزن راوها كودم لا يقع باللفظ
 الا واحد انا بترى منك لا يقع وان نوى ابرائك عن الروحيه يقع بدون
 النيه فافض خان امراة قال لزوجها طلعتني فقال ليست لي بامراة فالوا
 هذا جواب يقع به الطلاق ولا يحتاج الى النيه ولو قيل هل لك امراة فقال
 لا ذكر بعض المشايخ انه لا يقع الطلاق في قولهم ذكر الكرخي انه على هذا الحالة
 ايضا فاصح خات است طالوا قليل ولا كثير يقع الثلاث ولو قال
 لا كثير ولا قليل يقع واحد **وقال** العصفه ابو جعفر يقع سنان في الفضليين
 وبه اخذ الاستاذ طهير الدين فتاوى فاضل طهير قالت مر ابرك بانق
 ماسدن بيست مر اطلاقه فقال الزوج جون تودوي طلاق اذه
 شد وقال لم اتوبه الطلاق هل يقع قال نعم في مفرقات طلاق
 المحيط لو قيل للرجل لم لا يطلق هذه العيجه فقال كاح ما جون نكاح
 نرسايان است كه ايشان طلاق تكند في الودق الخامس من نكاح
العهد طلعت نفسك قالت نعم لا يطلق في الثالث من سوع فاضل طهير
 سيل تخم الدين عن امراة قالت لزوجها من برتوسه طلاق اذه ام فقال
 الزوج هلا هل تطلو بلا **قال** لا الا ان سوبها لان هذه الكلمة
 للاستعجال خلاصه **وقال** ملقط ناصر الدين في معنى نعم ولو قال
 بهن ان لا يكون طلاقا ولو بهنانه باهجهانست كان طلاقا وان لو عت
 ملك

لا اكفر ولا اجرم لان معناه
 لكاح ما جون لكاح نرسايان

المراه نه الطلاق وانه كان في غضب او مذاكر طلاق والقول له معنه
 وبعل بينة المراه في اثبات حاله الغضب ومذاكر الطلاق ولا يقبل
 بنبته في نه الطلاق الا ان يقوم البينه على اقرار الزوج بذلك في حكم الكتاب
 من طلاق المحيط **فصل في النكاحيات** است طالوا
 كالشيخ ان اراد في البروده فهو باين وان اراد في الساض رجعي في اخ
 البوازل وفي الخزانة قال الامراء است طالوا ثم قال للناس زن بر من
 حرامت ان عبي به الاول والانية له فعلم الرجل رجعي باننا وان عني
 به الاسدافى طالوا خرياسن بوار من جنان دورى كه مكه ارمدينه لا يقع
 بدون النيه امراة قالت الطلاق فقال الزوج لم سق لك عندي طلاق
 قوى واذهبى هذا اقرار بالطلاق ولو قال ليس لك عندي طلاق بشرط
 السه خلاصه ولو قال لم سق منى ونسك **عمل** لم يطلوا الا نوى به النكاح
 ونوى به انواع الطلاق **محمد** يقع قلعه طهير ولو قال لم سق بينى وبينك
 نئى ونوى لا يقع عتاي رجل سل عن امراته بعد ما شاجر فقال بجاش
 ماندم او عفو كودم او خدائى بخشدم او خدائى كودم في هذا
 تقع بدون النيه اما اذا قالت المراه في المشاجرة حون ميايم رهاكن او
 عفوكن او بياي كشاده كن او ازاد كن فقال الزوج كودم وباخشدم
 وباماندم وباعفو كودم وبيارها كودم وبازادت كودم يقع بدون النيه
 المسائل في مجموع النوارل خلاصه رجل طلق امراته ثنتين او واطن فقبله
 لم لا تزوجها فقال وي شامد مراناروى ديكرينيد هذا اقرار بالثلاث
 ولو قال وي مران شايدهم عمر او هر كن مرفجت ما خوطارت اليه ان
 سزوجها ولو قال تو مراكناى باقامت او هدم لا يقع الطلاق بدون النيه

ان

ولوقال وراشوى حلال هي بايد لا يقع وهذا على سوء خلقها ولوقال حيلة
 خوش كن لا يكون اقرارا بالطلقات ولوقال حمله وان كن يكون
 اقرارا بالسلامة اذ انوى وكذا لوقال مان ماراه نيست ان نوبت
 السلامة فلهذا وان لم يتوفاق ليس بشئ وكذا لوقال ابن ساعد
 مان ماراه نيست بدون النية ليس بشئ خرصة مان ماراه نيست
 ليس له ان يزوجها في الظاهر سرخ نيست است طالق فقال لا اكفر بالواجب
 فقال دوكره ان نوى الزوج بقوله دوكره ايقاع الطلاق بطلاق ثلاثا ويكون
 قوله دوكره ايقاع الثنتين وان قالت مررها كن فقال رها كرد فهدا
 عنزله رها كرد مت فالت مراد كذا خدائي كن مرا بخدائي بخش
 فقال كردم و بخشيدم ان نوى يقع وان لم يتوفاق يقع في ملقط صدر الاسلام
 ترايله اورها كردم اودست بازداشتم او ترا هشتم لا يقع الطلاق
 ما لم يتوفاق لوقال دست بازداشتم اورها كردم في كتاب قاضي
 خان وذكر في قاضي طهيري حاق في قوله چك بازداشتم بيه كردم بهشتم
 ماي كشاده كردم انه يقع بلا نية وفي امان الحرائر ان دخلت النار من
 مطعمه فدخلت ثم قال غنيت الهديكة لصدق كذا في فوائد شمس الاسلام
 وفي الملقط مله كردم ليس بصرح لقله الاستعمال ان نوى يقع مانا لوقال
 تو طلاق يقع طلعه ملقط صدر الاسلام ولقط الحلية كناية في العربية
 ومعناه بالفارسية صريح ولا يمنع مثل هذا قال عن ابي جعفر في فارس
 قال لامرأته بهشتم لا تكون طلاقا الا اذا نواه لانه عبارة عن الحلية ولقطه
 الحلية لا يصح بدون النية الا انه يفارق العربية من وجوب احديهما انه
 اذا نوى الطلاق ولم يتوفاق بغيره ولا عدد في واحد ملك الوجه واليا في

قوله

لوقال في حال مذاكرة الطلاق حلتك انه يكون طلاقا ومعين بدلالة
 الحال ولوقال بالفارسية في حال مذاكرة الطلاق بهشتم او في حاله العض
 لم يقع حتى ينوى لاحق هذه اللفظة اضعف من لفظة الحلية فلا يؤثر فيها
 دلالة الحال انصاح وقال ابن جماعة لما فرغ ابو يوسف عن حكاية
 قول ابي جعفر قال ابو يوسف خلاف ذلك اذا قال بهشتم
 اي زنيته او قال اي زني اي بالامالة لا بالكسرة لخالصه بهشتم فوطا
 وان لم يتوفاق بنية السلامة والباين ثم طول الكلام في مفصل ابي يوسف
 هناك وفي باب الطلاق بالفارسية من القدوري قالت لزوجها اكر
 سه طلاق د اده مرا مثل ارخانه تو برون نروم فقال الزوج شن
 ليخبري هذا اقرار بالطلقات السلامة خرصة اذا قال طلاق برا يقع
 ولا فرق بين القديم والباخر فاضى خان وفي الواقيات السمريه
 لصاحب المحط اذا قال بالفارسية بطلاق باش او قال سه طلاق باش
 او قال طلاق شو مطلق وفي النصاب طلاق باش الى اخره بطول من غير نية
 وبه اخذ الامام خالي والبعض شرطوا النية وفي الحرائر سل القاضي الامام
 عن مال الاخر طلق امرأك ثلاثا فقال ورا حوز سه طلاق هست افي انها
 تطلق ثلاثا وهذا فارسية قول لها الطلاق ولك وفي قوله لك الطلاق
 يقع كذا هذا قال لامرأته في حاله العض والمساخر اي فرار طلاقه
 بطول ثلاثا من غير نية لانه صريح وهو فارسية قول يا مطلقه وفي النصاب
 من طلاق تراد ادم يقع نوى ولم يتوفاق وان نوى الغرض لم يقع لانه محمله امرأة
قالت لزوجها مرا طلاق ده بصرها وقال انك طلاق لا تقع واينك
 طلاق يقع سل القميه ابو جعفر عن قال لامرأته فرار طلاق بدامنته كردم

قال ان كان في هذا كره الطلاق بطلاننا وكذلك اذا اراد الطلاق
وان لم يرد الطلاق لانقاع القول له مع يمينه واذا قال طلاق
توجداد كونه برأت قوى والبس الحلفه لانقاع الطلاق لا في الحال ولا
بعد ما لبس الحلفه وكذلك طلاق تونجوارستان برهاده است
وقد قيل بخلاف ما ذكرنا في المسلمين جميعا وهو الاشبه لان هذا يقتض
وجود الطلاق قال لامرأته فردار وزفتي فهذا نفويض الطلاق
اليها فان طلعت نفسها في المجلس طلعت وما لا فلا وعلى من اسرق قوله
حتى طلاقك سفي ان يكون هذا اتفاقا في ملقط صدر الاسلام وفي
الحلاصة سه طلاق تونجوارنه جاد روبرسته برون طلاق وفي الدخيم
قالت مو طلاق هرجه اندر خانه طلاق تواد اذ لم لا يقع شيء
لوقال ان فعلت كذا فخلال واحد من حلال الله على حرام وقال
عنيت به لحم الابل افي شيخ الاسلام كه طلاق شدة است خوانه واذا
قال حلال الله على حرام او قال حلال ان يرد من حرام او قال حلال المسلمين
فهذا كله طلاق باين فبعد ذلك سطر ان كانت له امرأة وقت الحلف طلعت
واحد بانه وان لم يكن له امرأة وقت الحلف كان يمينا لانه بعد صرفه
الى المراه فكان يمينا لان محرم الحلال من حق من قال لغيره حرام است مرا
باتونج كفتن كان يمينا حتى لو طقه لزمته الكهارة فكل لك ههنا بلمنه الكفار
اذا حنت هكنا ذكر الصديق الشهيد واقفا ته وبه كان نفق الفاضل الامام
شمس الاسلام الاورجندى وكان المقية ابو جعفر يقول اذا لم يكن له امرأة
وقت الممن فزوج امراه بطلاق وصير يهد بركمه كل امراه ان زوجها
فهي طالق وكان نجم الدين السفي يقول اذا لم يكن له امرأة وقت الممن سطر

الكلام ولا يجعل هذا عينا على قول من يقول بانه يكون يمينا اذا لم يكن له
امراه وقت هذه الحلفه اذ اعني العلق حتى يصير يهد بركمه ان
بروحت فهي طالق ان فعلت كذا هل يصدق في ذلك وهل يصح عساه
والواسفي ان يصح وهكنا حكم قوى شيخ الاسلام اذا قال الرجل ان فعلت كذا
فكل امراه لي فهي طالق وليس له امراه وكان من نيته كل امراه بزوجها
بعد هل يصح نيته وكان شمس الاسلام الاورجندى يقول يصح نيته ويصير
تقدير المسئلة كل امراه تكون في هذا من باب نه الاضمار وانها صحيحة
وكان نجم الدين السفي فانه لا يصح ولو قال ان فعلت كذا هرجه
بدت رات ارم برون حرام وليس له وقت الحلف ولم تنو المراه التي يزوجها
كان شمس الاسلام الاورجندى يقول يكون يمينا وعليه الكهارة وبه كان
نفي الشيخ الامام ابو الحسن وهو نظير قوله حلال الله على حرام وكان نجم الدين
السفي نفى بانه لا يبقى عليه حلال الله على حرام او حلال المسلمين وله
اربع نوة حكي عن بعض المشايخ انه يقع على كل واحد بطلقه وفي ماوى
شمس الاسلام الاورجندى انه كان يقول فمن قال حلال الله على حرام
وله امراه ان انه يقع الطلاق على واحد منها والبيان الى الزوج وهو الخطي
لان قوله حلال الله على حرام يحكم العرف بمنزله قوله امراتي طالق هكنا ذكر
في ماوى صدر الاسلام وذكر في الصاوي السمرقندي لصاحب المخطط من كانت
له نسوة فقال هرجه بدت كيرم برون حرام او فلدن كار كنم وكرد بيع على كل
امراه بطلقه وهكنا ذكر القاضيان في فتاويهما في الحرائه امراه قالت
لزوجها است على حرام او حرمك يكون يمينا لان تحريم الحلال يمين فان
طاوخته في الجماع بحث وكذا ان اكرهها وفي فتاوى صدر الاسلام است على حرام

الف من يقع واخذ وفي الخزانة سل الامام خالي عن امراة قالت
لزوجها من ابد من جانه حنري حلال نيت قال الزوج مباشر كويتم قال
لها ما من جانه اندر چه مي كني هل يقع الطلاق قال ان لم يكن نوي
بالكلام الاول الطلاق لا يقع وقوله بخانه اندر چه مي كني لا يدل
على انه اراد بالكلام الاول الطلاق خزانة ولو قال لها بعد ما طلبت الطلاق
داده كبر و بر و لا يقع اخرى الا اذا نوى الاثنين ولو قال لا كيف
بالواحد فقال دو كبر ان نوي به الاثنين من الطلاق طلعت ثلاثا
ولو قال لها بعد ما طلبت الطلاق كفته كبر لا يقع وان نوي وفي مجموع
النوازل لو قال لزوجها من بر تو طلاق فقال الزوج بمجان كبر
احلف المتقدمون والمتأخرون انها طلاق ولو قال بمجان ولم يقل
كبر يطلق ولو قال في الخلع فوجته كبر صح الخلع ولو قال مرا
يله كن فالت له كبر ان نوي يقع رجل نزوج امراة فقيل له جرا
كودي فقال كبر ناكود كبر يقع اذا نوي وقال يقع وان نوي
وبه معنى لانه انكار للتحاك فلا يقع ولو قال مرا طلاق فقال
اكر از روي تو و مخين است حسن كبر ولم يقل شيئا وفات لا يطلق امراة فان
من ييكو و بويك فقال الزوج مخين كبر لا يطلق المسائل
في مجموع النوازل ولو قال ما طلعت بطلاقك واكخورده ام خورده كبر
وقال ان بوتر او ان من لا يقع شي وان نوي ولو قال الاحصيه خوش
بمن برنيده فقال داده كبر ان نوت و هناك فهو صح وكذا في الصق
وكل ما يكون فيه الجود والفرق سواء اما في البيع والاجار وما يتعلق بالمالك
بان قال بع هذه الدار مني فقال فروخته كبر وقيل فلان لا يصح وكذا لو قال

اقرني بكنا فقال مقرا من كبر لا يصح وفي ماوي صدر الاسلام قل للرجل
حلال بر تو حرام قال اري حرم امراة وفي ماوي قاضي خان قال
كل حلال علي حرام او قال حلال الله الى ان قال وان حلف بهذا اللفظ ان
كان فعل كذا وقد كان فعل وله امراة واحدة او نسو بر جميعا وان لم يكن
له امراة لا يلزمه شي لانه عن بالطلاق ولو جعلناه عينا ما لله فهي غوي
وان حلف بهذا على امر في المستقبل ففعل وليس له امراة فعليه كفارة
المين وان كانت وقت المين كانت اوباب لا الى عدن ثم وجد الشرط
لا يجب الكفارة ولو لم يكن وقت المين فزوج عم وجد الشرط لا يطلق وعليه
الصوى ولو قال لامراة فلان كاركوده فقالت نه كركودم فقال كركوده فقالت
اكر كركوده ام خوش آورد ام فقال الزوج اكر كركوده فالت طالق وامراة
حلفا نه لم يفعل طلعت لاقرار الزوج بفعلها في مطلق السم قندي هر چه
دست راست كوفتم بر من حرام كه فلان كارككم وكود لا يطلق لعدم العرف
بمجموع النوازل وفيه ايضا اذا قالت دست از من بدار فقال لها اذهبي
الى جهنم تقع الطلاق وفي قناوي قاضي خان رجل قال لامراة ان طوت
امتي طالق فقال لاهمه انه وطئني فكذبها المولى كان القول قول المولى
وان علمت المراه بذلك لم يسعها المقام معه ولا ان تدعي بجامعها وان قال
المولى اكر كركوده ام خوش آورد ام كان ذلك لقرار آمنه ونحت في عنه وفي
الوامعات السم قندي قال فلان كاركوده ام ثم قال امراة طالق
اكر فلان كاركوده ام بصير مقرا بالكلام الاول وطلق امراة قال الفقه
الامام في قوله هر چه حلال كركوده است حذاي بر من حرام بصدق على ترك
اليه ويكون عينا وسئل عن امراة ده سالت تابا مني يكرون

طلاق نه نود نه نامل مليا وقال سطر النبي نهنا خلاف قوله است على حرام
 ونظام من حيث لا تصدق على ترك الشبه عنه للعرف في الجوانبه وفي تايوي
 صدر الاسلام وحكي عن شيخ الاسلام الاستحباب انه كان يقول في قوله مرجبه
 بدست راست كيرم وما اسبه منظر في سوال السائل ان كان سال قد قلت
 كذا هل يكون طلاقا له نعم ان يثبت لانه لما سال عن كونه طلاقا وغير
 طلاق فقد علم كونه غير طلاق وان قال وقلت او قلت كذا
كم يقع من الطلاق بحاب انه يقع من عرسه وفي النصاب او قلني كذا
 كنم مرجبه بدست راست كيرم بر من حرام فقيل له مررتي كذا برني كني قال
 نعم من زوج وفعل الفاعل قال بطلق ولوزاد الواو فصل وهررتي برني
 كني قال لا طلاق لان الواو للعطف وقد قطع كلام الخواص فلم يصل ولا امر
 به عن الوصل وفيه تشديد عليه مع هذا لم يست عليه لانه عطفيه على البطل
 لان الاول طلاق منجز ولا امرأه له وافتى من الاسلام الاور حدى انها
 بطلوا ادازوج كذا يلحق كلام العاقل وكذا في قوله كل امرأه في فم طالح ان فعلت
 كذا ولا امرأه له ونوى امرأه من زوجها صح ويكون هذا من قوله كل امرأة
 تكون في فعله لم طلعت امرأتك فقال لانها فعلت كذا فهو اقرار
 وان قال لا جلك لا يكون اقرارا عما في ملقط قال طاهر بن ابي الطاهر
 نقالت نعم فقال اكرهون من يك طلاق ودو طلاق وبه طلاق اري
 وهر طلاق قوي واخرجه ونزعم انه لم يرد به الطلاق فالقول له لم
 نصف اليها خواته فل رجل ايك صلت كذا وان لم تفعل مررتي كذا تراست
 خواسته وباخواسته اربو بطلاق فحلف هكذا وكذا له امرأه وقت
 الحلف وكان فعل ذلك الفعل بطلاق امرأه وقوله ناخواسته لا يصير فاضلا

هكذا نقل عن الامام خالي وقال لما في الامام بجعل فاضلا قال
 رضي الله عنه وبه يعني قيل له امرأتك طالق ان لم يقص على اليوم فقال
 نعم فاراد بحوايه فالمن لازمه وان وجد بينهما انقطاع لان الكل واحد
 ما لم ياخذ في كلام اخر فسل له فلان في منك فانكر فصل من نوبه طلاق
 كذا فلان بخانه نونست فقال بخانه نونست لا تحت وان كان في بيته
 وفي اعدا الخزانة اكر ترا بر من بك طلاق رفت فضر بها لا تقع لعدم الاضافه
 حي لو قال سان ما بك طلاق تقع كذا اجاب حالي في ملقط صدر الاسلام
 ولو قال سه طلاق بائس بحكم الله قال في المحيس لانه احتمل توبه
 طلاق ملك بني وقال ظهير الدين المرعشي معني بالوقوع في هذه الصورة
 بلانيه **فصل في مسائل الايقاع بلا قصد** نصاب
 رجل قال لامرأته ما القار فيه في حالة الغضب دورفت وبه رف
 وقد كان طلقتها قبل هذا بطلقين ولاسه له فمما قال لا يقع الطلاق
 سل العا في الامام رجل اتم امرأته رجل وراي كذا الرجل بهه غضب
 وقال من غرنا طلاق اذم قال يقع الطلاق ان نوى وسئل ايضا
 عن جنس هذا صورته والجديه ومم يدورون امرأته يسوخذان كوريت
 كه سه طلاقه كوريتش قال يقع الطلاق اذ نوى جمع الاصدقاء وامرأته
 بان يضع لهم طعاما فلم يفعل وذهبت وبركنتم ضاعا فقال زني كه دوت
 و دشمن مرا سودا ز من سه طلاق قال بطلوا امرأته لانه وصفيها
 من الصفة وطلقيها قال طالو فقيل له من غنت مبال امرأتي طلعت
 امرأه فافترخان ذخير ادا قال فانه حاله الغضب اكر تورن من
 سه طلاق لا يقع شيء لانه حرف النار فلم يكن مضيفا اليها فليكون

م

موجبا وعلى هذا فصل العلوة اذ قال هرزني كه بزني كم سه طلاق فتزوج
 امراه لا ينع الطلاق هو الصحيح ورايت في مجموع النوازل على انه لو قال
 بوطلاق يقع وفي ماوى قايص طهيرا والها بر ابي ترابيه قلنا بغير الشهد
 طلعت ملاحا ولو قال نوني او توسه قالوا نقاسم لا تقع وقال غير
 سيع ان يكون الجواب على التفصيل ان كان في حال مذاكر الطلاق او في
 حال العضب يقع وان لم يكن لا يقع الا بالنية كما لو قال بالعريه انت
 واحد وفي ماوى فاضل خان ولو قال بوسه في حال مذاكره الطلاق او
 العضب طلعت ملاحا بصاب مودن دخل السكه وقال صلواتي كردم
 فقال له رجل زن طلاق كودي فقال كردم او قال اري وظن انه يقول
 صلواتي كودي قال لا يكون هذا طلاقا لان دلالة الحال تدل على صدق
 مقالته ولا يكون هذا كرا لان هذا استغناء بالمودن لا بالاذان ولو قيل
 لآخرين زن تو هست فقال هست قيل له ام سه طلاقه هست قال
هست طلعت ملاحا ولو قال الزوج ما سمعت سه طلاقه هست لا صدق
 امراه قالت لزوجها مرا طلاقا هست فقال اذمت به لان الجواب
 ضمن اعاده السؤال فصار كانه قال طلاق اذمت وعلى هذا الخلع
 امراه طلب من زوجها الطلاق فقال لها حن رقتي طلاق اذ هست وقال
 ما عبت سه الطلاق بصدوق في مجموع النوازل وفي الفصل الاول من النصاب
 قال بعد الخلع من ساعته هر سه هر سه اخاف ان يقع الطلاق وان لم يوجد
 الاضافه لانه سوي كذا الطلاق رجل بالامراته زاستر و فرار بار
 طلاق اذ هست ثم انكر ان يكون اراد طلاقها فقال قوله مع عسكه لانه لم
 يوجد الاضافه وليس الحال حال مذاكر الطلاق ولو قال لامراته دار طلاق

لا يقع بدون النية لعدم الاضافه قالت لزوجها طلقها فقال لها
 سه طلاق بردان ورفي ان بوي تقع والافره ولو قال لها سه طلاق
 خود بردان ورفي يقع بدون النية وفي المناوي الطهيرة لو قال يا زينب
 واجابه عمر فقال است طالق طلعت عمر بالخطاب لانه اعقب الطلاق
 للخطاب ولا يصدق في صدق الطلاق عن عمر الى زينب وطاوي سب
 باقراره ولو قال لعمري حن اجانه انت زينب قال نعم قال طالق لم يقع
 شي ولو قال باطمه الهادي طالق وامراته فاطمه لست بمداينه لم يطلو
 مجموع النوازل سل بحم الدين عن قال لامراته انتك سه طلاق بابت
 كساد كردم كم يطلو فقال اما قوله انتك سه طلاق فليس يقع بفسه واما
 قوله ما كساد كردم خري من الرجل وامراته خلع غير صحيح فساله رجل
 يازن جنابي كردت فقال نعم فهذا امر امرته بالحرمه واقراره حجة عليه
 من طلاق الدخيم ولو قال ها بر ابي طلاق كودي من كودي راد هي
 ودووسه قال شيخ الاسلام ابو الحسن يقع اللدث عند وجود الشرط
 وقال الشيخ الامام محمد بن علي مع واحد اذا قال اكر فلتنه وابتزني
 كنم ارمين بيكي ودووسه طلاق فتزوجها بطلون احنا هكذا عن نعم الدين
 السفي وليس هذا كونه اكر فلتنه وابتزني كنم وى ارمين بيكي طلاق ودووسه
 طلاق فتزوجها فان هناك يقع بطلقه واحد عند ابي حنيفة والقران قوله
 ارمين بيكي كلام مبهم يحتاج الى التفسير وكذلك ودو وكذلك سه والتفسير
 ذكر الطلاق وعند ذكر الطلاق الاعداد قد اجتمعت فصار كونه است
 بولها اما قوله ارمين بيكي طلاق كلام مفسر ويترتب عليه الماني واللدث
 منزله عند الشرط وما ورا الاول من في الملك ولا يقع دخيم ولو قال است

انت طالق كل الطلاق مع الثلاث قاضي خان مروي حين كفت كه هر روزي كه امام بوايد حذر كى كه ندست راست كرم بر من حرام هل تعدد المن بطول الشمس ذكر الامام طهير الدين انه لا تعدد وقاسه عليها اذا قال كل دار دخلها فعليه وجهه ورجل اربن لا يلزمه الحجة واحدة الا اذا اقرن به صميم بوجوب العيم فحسد تعدد كما اذا قال فعليه بها حجة فانه تعدد بتعدد الدخول على طهير الدين انت طالق مطلقا مع واحد ولو قال مثل بنجه دانق ووصف مع بطلان كذا ولو قال مثل درمين يقع واحدة ولو قال مثل بلنه درام مع طلاق وان والحاصل انه اذا سبه الطلاق بما يوزن بسنجه واحد يقع واحد وان شبه بما يوزن بسنجهين يقع بطلان وان شبه بما يوزن ثلاث سجات او اكثر يقع الثلاث والدانق يوزن بسنجه واحد وكذا الدمان ودانق ووصف يوزن بسنجهين وكذا كبله درام فعليه هذا نخرج هذا الجنس من المسائل اذا جمع بين امرين صحيحة النكاح والاخرى فاسد النكاح وقال الحديث كما طالق لا يطلق صحيحة النكاح كما لو جمع بين منكوحة واحبته وقال احدكما طالق ولو جمع بين صحيحة النكاح وفاسد النكاح فعلى طلمت احدكما طلمت منكوته قاضي خان ولو راجعها بمجهلا باسا لا يصح وكذلك لو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق عم قال جعلها باساقيل الدخول لا يصح فداوى قاضي طهير ولو قال لامرأته اذ اطلقك واحد فهي باين او قال هي ثلاث وطلقها واحد فهي رحيه لافه قدم القول قبل نزول الطلاق فيل انكسارات لا يلحق المحلله كقوله لها بعد الخلع قال التي هي لو ان لا يلحقها التي مع رحيه بلحق المحلله كقوله لها بعد الخلع انت واحدة

اذا نوى الطلاق ومع اخرى لان صحه هذا اللفظ بالاضمار فصارت له والست طالق واحد نصير الحكم للصرح لكن لا بد من اليه لست هذا المضم كذا في مجموع التوازي من النصاب ودكوفه ايضا قال لامرأته بعد الخلع منك طلاق دست باردا شتم قال لا تقع لان الواقع بهذا اللفظ مان والثاب بالخلع مان والمان لا يلحق البان وفي مجموع التوازي المقدر عن الفرقه سبب الرد لا يلحقها الطلاق لاهامات بالرد وفي الخلاصه وكل فرقه بوجوب الحرمة مريدا فان الطلاق لا يلحق بالمرأه وكذا الوارثي منكوته لم يلحقها الطلاق وذكر في المبسوط عم في الفصلين معنى فصل الفرقه سبب ابا الاسلام وفصل الفرقه سبب الرد تقع طلاقه عليها مادامت في العن اما في الهابطا طاهر لان الفرقه كانت بالطلاق واما الرد فلا حرمة المحل بهذا السبب غير متايد الا يرى انه يرفع بالاسلام بخلاف ما بعد المحرمية لو قال ان فعلت كذا فخلد الله على حرام عم قال بعد ذلك ان فعلت كذا لا امر خلد الله على حرام ففعل احد ما حى ومع طلاق مان عم فعل الفعل الاخر هل يقع الثاني قال رضى الله عنه بلفظي ان الامام خالي قال بيع ان بيع كما لو كان الثاني معلقا دون الاول فصل تحريم الحلال من النصاب ذكر في باب المسائل ستى من فتاوى صدى الاسلام خالغ امرأته عم قال حلال حناى من خولم اكو تاشى بخورم عم ورجها وبتش ارش ماهى خور د لا يطلو لان المنى في حقها ما حصل الملك ولا مضافا الى الملك **فصل في مسائل الاستنشاء** انت طالق ما شاء الله لا تقع لان هذا امر له قوله ان ما الله يحبس حلف على من وقال الا ان بدولى او قال الا ان يكون خيرا من ذلك هل كلها من الفاظ الاستنشاء قايما اذا قال

الا ان استطع فهنا على ملائته اوجه اما ان يمتنع به عدم استطاعه تكون
 سبب القضاء والقدر بان كان فيضا الله خلاف ما حلف عليه او عني
 به عدم الاستطاعه سبب عارض من حدث فيه من المرض وغيره من
 الملايا فحمله على الحث او يحرم عن اتيان ما حلف عليه او لم يكن له نية
 2 الاول لا تحت لانه كالمصرح به بان قال والله لا اكلم ملايا الا ان يكون
 2 قضاء الله وقدره ان كلمه ولو صرح بهذا ثم كلمه لا تحت لانه لما تكلم من
 ان كلامه كان في فضا الله وقد استثنى من الحاله من يمينه وفي الوجه الثاني
 ان كلمه قبل حدوث عارض فيه يحمله على الكلام ثم حث في غيبه كالمصرح به
 وكان عليه الكفار وان كلمه بعد حدوث عارض يحمله على الكلام بان
 اكرهه سلطان على كلامه لا تحت وفي الوجه الثالث كالحكم في الوجه
 الثاني من امان خواهر زاده وفي فتاوى قاضي طهيري اذ اكتب الطلاق
 واستثنى لسانه او طول لسانه واستثنى الكتاب هل يصح قال لا روايه
 لهذا وسفي ان يصح 2 فصل الكتابية منه وفي فتاوى قاضي خان ان كتابه
 من يومه بان يكون مصدرا معنويا وغيره لا يومه بخلافه وهو على وجهين
 مسنده بان يكتب على الضيقه والحائط والارض على وجهه يمكن مهمه وورائه
 وغير المستبته ما يكتب على الهواء والماء وشي لا يمكن فهمه وورائه هو غير المسنيه
 لانقع الطلاق وان نوى 2 المسنيه غير المبرومه تقع ان نوى والا فلا
 وفي المسنيه المبرومه تقع نوى ولم ينق ان كتب اذ اباك كما في هذا وكتب
 بعد حوايج ثم محال الحوايج وترك اذ اباك كما في هذا فحاها الكتاب وقولان كناه
 ما كتب قبل الطلاق هو ما صحت عليه اما بعد فحسب وود وصل اليها
 ولو محاقوله اذ اباك كما في وترك الحوايج فوصل لا يقع لان شرط الوقوع ان يصل

ما كتب قبل قوله قلنا هذا اذ اكتب الحوايج بعد فان كتب الحوايج قبل قوله
 اذ اباك فحا الحوايج وترك اذ اباك فوصل لا يقع وعلى العكس مع فالخااصل
 ان ما كتب قبل قوله كما في هذا اصل وما بعد تبع والعبره للاصل دون التبع
 ولان الكتاب سبب الى المهم والمهم بليد يكون ولو كتب قوله اذ اباك
 وسط الكتاب وكتب قبله وبعد حوايج ثم محال الطلاق فوصل ومع كان الذي
 قبل الطلاق اقل واكثر وكذا في مجموع النوازل لو كتب في طراس اذا اباك
 كما في هذا فاست طالق ثم نسخته في كتاب اخر ومعينه ماماها الاول ايضا وانما
 طلعت من فضا وتقع واحد ديانته وفي فتاوى قاضي خان وصواب
 اكره بالضرر والجس على ان يكتب طلاق امراته فكيف فلا فته بنت فلان
 طالق لا يطلق لان الكتاب من العايب جعل كل الخطاب من الحاضر للحاجة
 ولا حاجة بهناحت احتج بالضرر في وقت أو البطلان تراطلاق
 او شيان في ثوم لا يقع ندم او لم ندم ملقط صدر الاسلام است طالق
 ملائا الاول والثاني يقع واحد ويجعل الواحد مسني من الاستثناء
 الثاني وهو الملاءة يقع من الاستثناء الثاني ننان فيجعل ذلك مسني من
 الاصل وهو الملاءة تقع واحدة في الواقع وكذلك لو قال لها انت طالق ملائا
 الاول والثاني الاثنين الا واحد وقعت واحد والوجه ما ذكرنا ومن المشايخ
 من اعبرم شوع تقرب فعال يعني ان يعقد العدد الاول بمنك والثاني بيسار
 والبالغ بمنك والرابع بيسارك ثم اسقط ما في بيسارك مما في عينك فليس في
 فوالواقع محيط **فصل في الفاضل بين الكلامين**
 2 مجموع النوازل وسيل شيخ الاسلام عن حلف وقال هرزني كه ورا
 بود وباشد از وی سه طلاق اگر اولی کار کند فعلى ذلك قال اذا تزوج

امراة طلبت ملذثا ولا تطلق امراته التي في كاحه الى اعله انفق
 مساحنا واسادونا من اهل سمرقند وكان المتقدم من مشايخ سمرقند
 يقولون هذا لغو من الكلام وقال مشايخ بخارا رحمهم الله بين صحة
 ثم اختلفوا فيما بينهم كان الشيخ الامام ابو بكر احمد بن اسماعيل ومن تابعه
 من مشايخ دار حشيش يقولون تقع على امراته التي تحبه نود وعلى امره
 من زوجها بقوله ناشد وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ومن تابعه
 من درب الحديد يقولون يقع ذلك على التي تزوجها في المستقبل ويكون
 قوله ناشد ما كذا ونقرها العوله نود فيكون الشرط واحدا والطلاق معلوق
 به فصح ذلك والسيد الامام ابو جعفر اخذ بهذا القول اتباعا لاشاد
 وبه كان يفتي وتابعه على ذلك ائمة زمانه كالمشيخ الامام الخطيب ابو بكر
 محمد بن حم المديني على انه لا يكون يمينا وفي النصاب حلف وقال لامرته
 ان ضربتك فكل امرأه الى كه نود وناشد في طالق وطلوهن ثم تزوجها
 بعد انضا العدة هل يطلون ضربها اجاب شمس الاسلام الهوزجندی
 بلا لانها معروفة بالطلاق واللفظ منكر وفي فتاوى فاضل خان رجل
 قال مرزغ كه ورا نود تاسي بال ازوي بطلاق ونوي ما سفيد بعد
 المين اولم نوتش الخطا الى كان عنده وقال المين لان المراد من هذا
 في العرف ما سفيد بعد المين قال الفقيه او الليث قوله كل امرأة
 تكون لي وقوله كل امرأة ازوجها سوا وان نوي منك انت في كاحه ومن
 تزوجها بعد المين في تلك المدة صحت نيته وان نوي الحالية غيرها
 سفيد دخلت الحالية فيمنه يحكم اليه ومن تزوجها بعد ذلك بحكم ظاهر
 اللفظ لان هذا الكلام تناول ما سفيد ظاهر ولا عليك صرف المين عنه

وكذلك لو قال مرزغ كه ورا نود ولم يوقت ولو قال مرزغ
 كه ورا نود وناشد قال مساحنا ومشايخ لم هذا والاول في الوجوه سوا
 لان قوله وناشد ما كذا الاول ولو قال مرزغ كه مراست ورا نود وناشد
 فكلما سعتا المين ولا يصرفا صلا كذا عن المصنف بالافتاء سل القاضي
 الامام عن قال لامرته است طالون شاء الله ان دخلت الدار قال لا يتعلق
 الطلاق بدخول الدار والاسنساء فاصله في فصل الاسنساء من النصاب
 خالع امراته بالفارسية خير ندم وفرو ختم وقال الزوج اردت رأس
 الشاه او قال قلب فرو ختم من الانفاد قل القول قوله مع منعه الا اذا ذكر
 بدل الخلع او مضى ومن لا ينفصل قوله قضاء وان لم يكن ذكر ولم يقبل لان كلامه
 خرج جوا ما وعلمه الهوى وان اشار الى رأس الشاه صح الخلع ايضا وهو الصحيح
 الا اذا صرح لان الاسنساء لا يخرج كلامه من ان يكون خارجا مخرج الجواب
 والسؤال عن عليك العين لو شهد الزوج شاهدتين على انه اذا قالت
 خويش من خير ندم اقول لها فرو ختم بالفام اختلفا عند العلماء وشهد شاهدا
 على ذلك فان سمع المعض الحائنه بعض صحة الخلع وان لم يسمع وشهد شاهدا
 انه تكلم بالفارق قبلت شهادتهما ومضى سطل ان الخلع لو شهد شاهدا انه قال
 بالفارق وشهد بعض اهل المجلس انه قال بالخالفه صحة الخلع في باب الاختلاف
 الواقع بينهما في وقوع الطلاق من تخرج نسب لصدا الاسلام **فصل**
في مسائل الاحكام باليد وما يتصل به اذا جعل امراته سد صبي او مجنون فهو
 في يد من ان يعوم من ذلك المجلس كما لو فوض اليها لان الفوض اليها ان كان
 لا يصح باعسار المليك يصح باعتبار العلق لا في الفوض بعلقا مع فكاكه
 قال لامرته ان قال لك هذا الصبي او هذا المجنون اسطالون قالت طالق

هذا

الا انه يقتصر على المجلس وان كان جاز به باعتبار العلق لان هذا تعليل
 في ضمن التملك والملك يصح جوابا في المجلس فلهذا اذا قال لامرأته
 امرك بيدك سنوي الطلاق وطلعت نفسها وقع الطلاق لانه يصير كلامه
 ان طلعت نفسك فالتالي في ما وصي صدق الاسلام ولو جعل امرها
 سدها على انه متى غاب عنها بذرته اشهر ولم يصل بصفته اليها هي بطلت نفسها
 فعنت اليها حسين قال ان لم يكن هذا قد كفاها في نفقة هذا المدة صار
 الامر في بدوها وكانت النفقة مفروضة فوهت النفقة من زوجها فمضت للمد
 ولم تصل اليها النفقة لانه يصير الامر بديها ويرفع اليها عند الحاجة لا في
 يوسف وفي فرع مسله الكوز فلو لم يهب النفقة لكن الزوج قالت نفقت
 النفقة اليها ووصل اليها وانكرت هي ينبغي ان يكون القول فعل الزوج لانه
 مدعي الشرط ومنكول الحكم قال رضي الله عنه سمعت القاضى الامام
 الاستاذ هكنا م رجع بعد من وقال لا يكون القول قوله وكذا في كل موضع
 مدعي انفاق حله في المستقر امرك سيدك في ان تخارى نفسك متيما شئت
 فهذا على المجلس وان ردتته بطلت في جامع المجهول في مسله ميمما شئت ولو قال
 للصكا لكتب لنا خطا الى امركا كه اربن شهر في دستوروى بسفر روم ان
 من بيك طلاق فلم ينفق الكتابه ثم سافر من غير ادنها طلعت واحدة
 وكذا لو امر بان يكتب له خطا باقراره كان اقرارا وان لم يكتب وكذلك البيع
 وسائر الاقارب في الملقط التيمم يدي رجل جعل امرأته بديها فمضت
 للزوج است على حرام او است مني بان او انا عليك حرام فهذا كله طلاق
 ولو قال است حرام ولم يقل على فهو باطل ولو قال است انا حرام ولم يقل
 عليك فهو طلاق فالاصل ان كل شيء يكون من الزوج طلاقا فيما يعوله اذا

لوه

سالمه المرأة فاجابها فاذا وقعت المرأة على نفسها بعد ما صار الطلاق في
 بدوها وقع الطلاق والمرأه لو قالت لزوجها طلقني فقال الزوج انت حرام
 او انت بائنه كمن طلقا فاذا قالت المرأه مثل ذلك بعد ما صار الطلاق
 في بدوها يكون طلاقا ايضا ولو قالت لزوجها طلقني فقال لها الحق باهلك
 وقال لم انويه الطلاق كان مصدقا ولا يقع الطلاق فاذا قالت
 المرأة بعد ما صار الطلاق معوضا اليها الحق نفسي باهلي لا يطلق مطلق
 صدر الاسلام اذا قال الرجل لغيره زوجتي امرأه فاذا فعلت ذلك فامرها
 سدها فوجه الوكيل امرأه ولم يستطع لها ذلك كان الامر بديها ولو قال
 زوجتي امرأه واشترط لها على اني اذا تزوجتها فامرها سدها فوجه امرأه
 لم يكن الامر بديها الا ان بشرط الوكيل ان الزوج فوض الامر اليه
 وما اشترط بنفسه بخلاف القول ولو وكلت رجلا بالنكاح بشرط الوكيل على
 الزوج انه اذا تزوجها يكون الامر سدها ثم زوجها بالنكاح ويكون الامر
 سدها امرك سلك الى عشر ايام بصير الامر بديها الى عشر ايام بالساعات
 لان الامر محتمل الوقت فكانت كلمه الى معنى بعد في الامر معنى الغايه
 ولو نوى ان بصير الامر بديها بعد عشر ايام صح نية نية ونى الله لانه
 نوى ما محتمله لفظه الا انه خلاف الطام ولا يصدق رضا من ما وصي فاض
 لسر القاضى ان يجبر الزوج حتى يجعل امرأته بديها كذا سمعت من القاضى
 الامام لان هذا طلاق والرجل لا يجبر على الطلاق حرانه فان قالت
 نوت الطلاق يقع وان قالت ما نوت بصدق خراجه امرك
 سلك في عمري بصير الامر بديها في يوم واحد كفول لله على صوم في عمري
 مشرح نسب امرك سلك لصر المدخوله على اني متى غبت عك عن بخار ا

ادامك افكندم

شهر من بطله نفسك فغاب عن بخارا شهر من قبل لا يطول ان الغيبه عنها
 قليل السال لا يحقق لان الغيبه انما يحق من الحاضر امر ها بیدک
 عم انه طاول المراه المفوض لها طلاقا ناسا او رجيا او خلعها لا يخرج
 الامر من يدها خلاف ما اذا جعل امرها بیدها عم طلقها ناسا امر ک
 سدک عم طلقها بعد بطلقه ناسه خرج الامر عن يدها ولو طلقها رجيه
 لا يخرج الامر عن يدها في فتاوى صدر الاملازم المعروف بسرخ پشت
 في الذخير اذا قال لامرأته ادا نزلت عليك فامر بك المراه بیدک
 عم خلعها او طلقها ناسا عم نزوج امرأه اخرى لا يصير امرها بیدها واذا قال
 ادا نزلت امرأه فامر بها سدک ولم نقل عليك عم انه طلقها ناسا عم نزوج
 امرأه يصير امرها بیدها ولو قال ان نزلت عليك في هذا النكاح
 فامر بك بیدک و امرها بیدک عم نزوجها بعد الاثامه عم نزوج اخرى لا يصير
 امرها بیدها وكذلك اذا قال لامرأته ان نزلت عليك مادمت امرأتی
 او مادمت في كاحي فامر بك بیدک قال الرجل قل لامرأتی امرک بیدک لا يصير
 الامر بیدها ما لم نقل المأمورها ذلك لان هذا امر بالعبود فلو قال قلها ان
 امرها بیدها يصير الامر بیدها قبل الاختار اذا جعل امر امرأته بیدها
 او بید اجتنی و بیدت في او قبل الاجبی ثم ردت الامر او رد الاجنبی لا يبطل
 الامر لان هذا عليك شيء لازم فيقع لازما والمسئله مرويه عن اصحابنا في
 طلاق الواقعات السمرقنديه لصاحب المحطيه وفي فصول الاستروشنی
 بعد ذكر هذه المسئله وقد ذكر قبل ذلك انه يريد بالرد ووجه التوفيق بينهما
 ان الامر باليد يرتد بالرد عند الغيوض ما بعد ذلك فلا يرتد بالرد قال
 نظير هذا مسئله ذكرها في المحيط ان الاقرار يرتد بالرد قبل الصدوق وبعد

سرخ پشت امرک سدک علی ان غبت عنک شهر من نطق من نفسك
 فغاب شهر من اليوما وحضر في اليوم الاخر فغيبت المراه نفسها حتى مضى
 شهران عم طلعت نفسها قال مولانا الشيخ ان لا يقع ودك قاصي خان ان
 الزوج علم بمكان المراه ولم يذهب اليها مع وان لم يعلم فلا وفي الخزانة
 ولو توارى الزوج في البلد حتى مضى شهران يصير الامر سدها هو الصحيح
 ولو كانت الغيبه من جانبها لا يصير الامر بیدها وفي النصاب جعل امر امرأه
 سدها مع غاب عن بخارا يخرج الرجل من كوره بخارا الى الرشاو قال ان غبت
 عن كوره بخارا او قال بالفارسيه هر چه وقت غایب شوم از شهر بخارا
 يصير الامر في يدها ولا سكل وان لم يكن الكوره ولا شيء لحلف المسیح به
 ساعه ان بخارا اسم الولايه ام القصبه اكل المشايخ على انها اسم القصبه
 وفي فتاوى صاحب الذخير اذا قال لها اي بليد فعالت له مثل ذلك
 هل يكون خبايه منها قال كون خبايه وهذا اذا خرجت بما قال الزوج فانما
 اذا قال نوي خود فعلا خلف المشايخ فيه فيل لا يكون خبايه لانها
 ما انت تصرخ القذف وقال صاحب الذخير في فتاوى اذا قالت نوي خود
 بطلوا لها ساسمه حين قالت نوي خود كما اذا قال ما زاني فقال بلي استانها
 كذا في فصول استروشنی رجل جعل امر امرأته سدها على انه متى ضربها فضر
 خبايه عم قال الزوج لها اي اذ نر فبالستوي او مادست فخر خبايه
 ولا يصير الامر بیدها لوضربها وفي الذخير من اخر طلاقها مردی سفری وقت
 نكاحك لا كمت اكریک ماه براند ومن بر تو سامد باشم نافع من سوزی رسید
 باشد امر بیدست نه اذم باهره وقت بادت ماى خود كساده كنى عثمان
 كدش نك ماه نفعه رسد اما مرد بهامدا مردست رنای خود شرط امر

دست زن دو حشرت با امدن و سفته نارسیدن و یکی ازین دو بافتیم
 و کتب صاحب الدخیر علی الحاشیه اگر من و نفقه من سورید یکی
 و یکی امر دست و وثود و الدخیر و لو جعل امرها بیدهام طلقها
 طلا فانما اخرج الامر بدها في ظاهر الرواية وفي النوادر روى عن ابي حنيفة
 و اني يوسف انه لا يخرج الامر من يدها فالواحد اذا كان الامر من غير ائمة
 اذا كان معلقا بان قال اكثر تر اعم او ما اشبه ذلك وامرک بیدک ثم انه
 خالفها او طلقها بانما لم يطل الامر حتى لو تزوجها ثم ضربها صار الامر بیده
 سواء و جعل في العدة او بعد ما انقضت العدة وفي سرخ است ولو قال
 مادام که در نکاح من باشی بطل الامر لا محاله وفي الخلاصة يا تونز منی
 او در نکاح منی سعی ان يكون هذا وما دمت سوا ولو قال لا حبی طلق
 امراتی ثم اراد الرجوع عنه يصح ولا يقتصر على المجلس لان هذا اللفظ لا
 توکیل للمرأة مملک ولو قال لا حبی طوا امراتی ان ست تستصر علی
 المجلس ولا تقبل الرجوع والحاصل ان قوله طلقه نفسك في حواله المرأة مملک ذکر
 منشیه او لا لان مع المالكیه في حقها قائم وهو بصره لنفسها رفع القيد عنها
 وفي حواله الجنبی لا بد من ذکر المشتبه لصیر علیکا وكذا لو قال لامرأته طلقی
 صاحبک يكون توکیلا ولا يصح على المجلس وملك الرجوع من الفصول امرک
 بیلک ان ضربک بفرجانه وقولها اى جزای کاو جنایه اى بدخولم بکن لک
 هو جنایه لا یفعل هكذا قالت خوش می آیم ان قال فی فعل هو موصیة
 هو جنایه وما الا فلا الکلام ورفع الصوت مع المحرم جنایه بدخول
 وفي كشف الوجه اخلاف والخروج من البيت حایه هكذا سرخ است
 وفي ملقط صدر الاسلام في هذا المسله ان اوفا ما صدقتها المعجل لا يصير

قال لعنت برتو باد
 الاصح ان هذا جنایه

الامر بدها وان لم يوفها ذلك بصر الامر بدها وكان الامام ظهير الدين
 في بان الامر لا يصير في يدها من غير فصل وكان يقول خروجها من البيت
 جنایه مطلقا والاول صح وفيه ايضا قال لها الزوج في هذه الصورة لعنت
 برتو باد فعالب لعنت حوذ برتو باد فصرها قال بعضهم ليس جنایه
 لانها نایبه لا مادنه وعاسم علی انه جنایه منها وهو الاصح ولو بعلمت به
 لجل النفقه واحذف لحيته فذلما منها جنایه وفي الدخیر ولو لازمه لاحل الكوة
 فصرها ليس جنایه اراد السفر خلفه صهره وقال ان غبت بعد هذا غي امرانک
 عن امرانک فلم یصل اليها عند راس الشهر فامر انک طالق فقال الختن بالفارسیه
 هست ولم یرد ثم غاب اکثر من شهر طلعت لان الجواب ضمن اعاده السؤال
 وفي ملقط صدر الاسلام امر دست من نهادی طلاق زنی را که خواهی اگر
 سم من ندی الى وقت کذا فقال نهادیم فلم يعطه المالحی مضی لک الوقت
 له ان يطلعها وفي امان المحيط اذا قال لامرأته ان لم ارسل اليک هذا الشهر
 بنفقت فاست طالق فارسلها علی يدى الانسان فصاعت من يد الرسول
 لم یحک لانہ قد ارسل وكذلك اذا قال ان لم ابعث اليک بنفقه هذا الشهر
 ولو قال ان غبت عن کوة بخار فامرها سدها واذا خرج من الکوة الى
 الرستاق بصر الامر في يدها ولو قال ان غبت عن بخار فامرها سدها وانطلق علی
 القصبه علی قول اکثر المسایح وقال الشرحی بخار من کومینه الى قومه ولو
 جعل امرها سدها علی انه متى غابت عنها بلاده اشهر فنی طلق نفسها متى ثاب
 فغاب عنها ولم یکن یغیب عن المصر الذي يسکنان منه هذه المدة لها ان يطلاق
 نفسها متى ثاب وهذا اذا كانت مدخوله اما في غیر المدخوله الغيبه عنها
 لا یحقق لان الغيبه بعد الوصلة ولو قال ان غبت عن المكان الذي يسکنان فيه

جعلت امرها يدها فخص في اليوم الآخر ذلك المكان لا يكون الامر يدها
وان توارت وفي الخلاصة لو جعل امرها يدها على انه متى ضربها بطلت نفسها
على وجه لا يكون بينهما خصومة وراشوى وطلعت نفسها بعد ما ضربها
بحب المهر ولو قال بغير خسران صرف الى المهر بشرط ان برئته من المهر
ثم بطلت نفسها حتى لو طلعت قبل الابراء لا تقع كذا في الخزانة وذكر في صاوي
الغايه الامام طهيري الدين لو جعل امراته يدها على انه متى غاب عنها عن
نحار من المكان الذي سكان فيه شهر من متى بطلت نفسها شي ثاب تخاف
عن نخار شهرين وذلك قبل ان متى طلعت المراه نفسها قبل بانها لا بطلت لانه
لم يغيب عنها من كل مكان سكان فيه اذ يرد بالمكان الذي سكان فيه
مكان السكن والازدواج من الفضول الاسروسي وذكر في العدة ولو قال
ان دخلت الدار فاستطقت بغير خسران بشرط القبول عند دخول الدار
وذكر في مسرقات طلاق الدخيم لو قال است طالق في زبان من فمناه
است طالق على ان يبرئ من مهر ك فانه يستطقت قولها ولكن بعد ما فعلت ذلك
الفعل لانه علو الطلاق نهنا بشرط البراء مباشر ذلك الفعل بمصرقائه
عند مباشر ذلك الفعل است طالق على ان يبرئ من مهر ك فستطقت القبول
في ذلك الوقت وراى في فوايد والدي سلبيخ الاسلام برهان الدين
عن قول الامراته اكر فلان كاري بوطلاق ما سترى من اركان باجنس كيت
بوطلاق في زمان من فعلت المراه هل يبرئ الزوج للزوج عن المهر اجاب
نعم اذا ابراه واكر ابر انكند طلاق واقع في خود در صورت كه نابنراري
كفته باسد اكر زن شوي نابنراري كند اركان و انكاه ان كاري كند طلاق واقع
شود ما في اجاب في والله اعلم واكر ان كاري رانكند وانكاه شوي اكر ان يبراري كند

امر

طلاق واقع شود قال هذا بخلاف ما اذا قال اكر فلان كاري بوطلاق
في زبان من اكر نابنراري شوي اركان من ونفقة ^{منه} وغران يبراري كند طلاق
واقع شود قال والدي والفرق بين الصورتين نشا من كلمه مع اذ سي
للمران في الفصل الاول لانه ذكر في زبان من فلا بشرط العران وسأل اكر
فلان كاري بوطلاق نابنراري من اركان كاسن بطن طلاق هست
بابردن ما في قال بطن است كه نابنراري ان كاسن سقت وابنه اعلم
وفي قول صاحب المحيط لو قال لامراته ان دخلت الدار فاستطقت طالق على ان
لا مهر على اوال الغايه ان دخلت الدار فوطاق على ان لا مهر لها فدخلت الدار
وثلث في مجلس الدخول يقع والافلا ثم بصرفه لا عند الدخول است طالق
على ان لا مهر على فانه يصير على المجلس كذا مهنا وكذا لو قال بوطلاق في زبان
من سعي ان يبرئ مة الزوج او لا عن المهر حتى يقع الطلاق وذكر في مسائل
الامر لو جعل امرها سدا وقال في زبان من فاد او جد الشرط فيلها ان
يبرئ ذمه الزوج او لا ثم بطلت نفسها حتى يقع كذا الجاب شيخ الاسلام برهان
الدين والصدرا الكبير صاحب المحيط من الفضول الاسروسي في فصل الخلع
وذكر في العدة لو جعل امرها يدها على انه ان غاب عنها ثلاثة اشهر ولم يصل نفقته
الها وهي بطلت نفسها متى سأت فعث الها حسد رها ان لم تكن هذا وذن
نفقها هذه المد صارا امرها يدها ولو كاسب نفقها معروفه فوهيت النفقة لوق
فحضت المد ولم يصل الها النفقة لانصل امرها سدا و برفع المهر عند ما خفي الا
يوسف وفي فرع مسله الكور ولو لم يرب النفقة وكذا في الزوج بعثت النفقة
الها ووصلت الها واكرت سي ينبغي ان يكون الصول قول الزوج لانه مدعي الشرط
ومشكر لكم قال صاحب العدة هكذا سمعت الغايه الامام ثم رجع بعد مدق وقال

جها

لا تكون القول قوله وكذا في كل موضع يدعي اتفاق ويكون القول قولها وهو
 الاصح اسروني في الامر بالدين النعيم اذا قال الامانة ادا تزوجت
 عليك فامر بك المراه سدك ثم طلعها او طلعها ناسا او بلا نام روح امراه
 اخرى لا بصرا امر سدها واذا قال لها ادا تزوج امراه فامر بك المراه
 سدك ولم يطلع عليك ثم انه طلعها ناسا او بلا ما او طلعها ثم روح امر اة
 بصرا امر سدها لان في الفصل الاول الشرط الروح عليها وفي هذا الفصل
 الروح مطلقا ادا قال لها ان روحك في هذا الكاح فامر بك
 او قال فامر سدها ثم انه طلقها واحدا ناسا ثم روح امراه اخرى
 لا بصرا امر سدها لان الشرط الروح عليها في ذلك الكاح وهذا كاح اخر
نوع آخر رجل جعل امراه سدها ان لم يعطها كذا في وقت كذا فهو يطلو
 نفسها متى شاء مصحح لك الوت وطلعت نفسها ثم اخلفا فقال الزوج
 اعطيتها لك في الوت وانكوت المراه ذلك فالقول قول الروح في حوالا لان
 حتى لا يحكم بوقوع عليها لانه منكر وقوع الطلاق والقول قول المراه في حق
 عدم وصول كذا الشيء اليها اصل المسله مسله ذكرها في المنقعي وصورتها
 رجل قال لاجل امراه ان لم اتيك الى اربعين يوما فامر امراهي بذلك فاذا مضى
 اربعون يوما بليا اليها من الساعة الى تكلم فيها فامر سدها مادام في مجلسه
 فان قال الزوج بعد ذلك وذا انتك وقال المراه يانتي فالقول قول الزوج لانه
 منكر خيرون الامرين ويظهر هذا مسله الجامع الصغير اذا قال الرجل عند حران
 لم ارجع العام مضى العام فقال الموي حجت وقال العبد لم يحج فالقول قول المولى
 لانه منكر العتق وعلى هذا اذا جعل امراه يديها انه متى ضربها فخر جانيه فهو يطلو
 نفسها ضربها ثم اخلفا فقال الزوج ضربتها بجناحه فالقول قول الزوج لما ذكرنا

وقد ذكر محمد بن كساب الكفاله مسله بدلت على ان القول قول المراه وصورتها
 رجل قال لغيره ان مات فلان قبل ان يعطيك الالف الى لك عليه فاما كفيلا
 بهام وقع الاختلاف بين الكفيل وبين الطالب بعدموت المطلوب فقال الطالب
 لم يعطني وصرت كفلا وقال الكفيل قد اعطاك ولم اصر كفلا ذكر ان القول قول
 الطالب وهذا استحسان لانه منكر الاستسفا وذكر في الفصول في الامر باليد في
 الفصل الحادي والعشرين وورد الاستسفا عن رجل غاب عن امراته بعد
 ارسه ما . نامه آما از بن مرد و دران نامه نوشته بود كه اگر وقت
 غيبت من دو ماه بر آيد و بن من دين مدت بتو نرسد تو بای خود كشاده
 كني هرگاه كه خواهي و معلوم شد كه اين مرد اين نامه را بعد از ان نوشته است
 يك ماه بشتر غيبت آمدن بود است اما از نده نامه دران راه ديرومانه است
 در صورت ان زن تواند كه بای كشد بانه خون سه ماه كند است
 و اسر كه را علم نه بود است اشار في باب ما يجعل فيه امر امراه الى غيرهم فالوقت
 في اخرايمان الجامع الى انه بصرا امر سدها فانه قال رجل قال اذا مضى هذا الشهر
 فامر امراهي سد فلان مضى هذا الشهر فلان لا يعلم ثم مضى شهر اخر ثم علم المقوض اليه
 بالمقوض فله مجلس العلم لان المعاون بشرط كالمسئل عند الشرط مكانه قال عند
 مضى الشهر امر امراهي سد فلان وان كان كذلك سوف على علمها ان كاس غايه
 ويقتصر مجلس العلم اذ لم يقل متى شئت كذا من اختلاف ما اذا قال امر امراهي سد فلان
 شهر اخر بصرف الى الشهر الذي يليه فاذا مضى شهر من حلف ولم يعلم بالمقوض
 او علم لا يقع باليمن لان المقوض موقوف لا يسمى بعد الوت قال ان تزوجت
 امراه مادمت بالكوفه فمطالق مفارق الكوفه ثم عاد اليها ونزوح لا يطلو
 لان المصانعت مالم تفرقه وان فارق الكوفه نفسه ونفي وطنها بها لا يحنث

اصلا الا ان ينوي الزوج دوام وطئها بها وفي الحائضه سالها الامام عن
 حلف لا سروج قرويه قال من خارج الرضه هو قرويه ولو خرجت مصرته
 الى قريه صيفا فولدت ساكنة فالا لم مصرته والبنت قرويه في قول ابي حنيفة
فصل مسائل عطف الخاضع والعام قال كل امراه تزوجها
 ابدا في ماله كذا فهي طالق ثم اخرج امراه من ملك القريه وزوجها لا يطلق لانه
 لم يزوجها في ماله كذا لو لم يخرجها من ملك القريه ويزوجها في غير ملك القريه
 لا بحث لان شرط البحث التكاثر في ملك القريه لا بحث لان شرط البحث التكاثر
 في ملك القريه ولو قال كل امراه تزوجها من قريه كذا فزوج امراه
 من ملك القريه بحث حيث ما تزوجها قال كل امراه تكون في بخارا ثم
 نقلها الله اخلفوا فيه والصحيح انها لا يطلق لان في العرف مراد بهذا الزوج
 بخارا فاضى خان وفيه ايضا ان يزوجت من بيت ولد بشرط قيام
 البنت وقت المهر ولا يدخل المهر ما حدث بعدها ولو قال لا تزوج امراه
 من اهل الكوفه فزوج امراه من اهلها ولدت بعد المهر بحث ولو قال من
 نساء اهل البصر فزوج جاريه ولدت بالبصر ونشأت بالكوفه وتوطنت فيها
 بحث في قول ابي حنيفة لا اعتبار بالولاد ولو حلف لا تزوج من اهل فلان
 فزوج ابنته انت فلان لا بحث لان هذا الاسم لا يساوي الولاد البنات
 فاضى خان **فصل مسائل التطليق على سبيل الجواب** اذا قالت
 المراه لزوجها انك تريد ان تزوج عا فقال ان يزوج امراه فهي طالق
 فاباها ثم تزوجها بطلاق مرة اخرى وكذا لو قالت له امراه انك تزوجت على
 امراه فقال كل امراه لي فهي طالق بطلاق المخاطبه والروايه عن ابي يوسف كذا
 في ماوى فاضى خان والفرق يكون في المسله الاولى من هذا الفصل امراه قالت

هي طالق تزوج في بخارا
 طلقت وان تزوجها في
 غير بخارا صح

لزوجها طلعتي طلعتي طلعتي فقال الزوج طلعتان نوى واحد فواحد وان
 نوى بله ما فلات ولو قال طلعتي وطلعتي وطلعتي فقال الزوج طلعت فمى
 ثلاث وكذلك لو قالت خير في خري خير في بلا واو وبواو فكيكك المسلمين
 ماوى فاضى خان وفي ملقط صدر الاسلام قالت لزوجها ثلاث مرات مرا
 طلاق كن فقال الزوج كودم كودم كودم بطلو ثلاثا وفي ملقط ناصر الدين
 قال المراه طلعتي فقال الزوج طلاقى كتم ثلاث مرات طلعت ثلاثا
فصل في مسائل التطليق وفي التيمم وفي المشية وفي ماوى فاضى
 خان في امان الدخول رجل قال لغيره دخلت دار فلان امرى فقال لا فقال
 وانه ما دخلتها قال لا ذكر في الكتاب انه يكون حاشا وهذا جواب كلام السائل
 وكذا لو قال رجل دخلت دار فلان امرى فقال المخاطب لا فقال السائل فبيدك
 حرركت دخلها فقال لا قال **بعضه** عبيد اذا لم يكن له فيه وان كان نوى
 سوله لا اى ليس عبيد حر لا يصدق وفي الخلاصه قال لا امراته اكرمتي بردا
 سه طلاق هت فقالت هتتم ثم طهرتها وضعت ان لاد الاتقاء يقع وان اراد
 نحو عنها لكي يقر لا تقع والعول قوله في الطلاق بالكتاب من فاضى خان
 انهم امرائه مرفوع شئ فقال يوار من سه طلاق كه اس راونه برد استه فان لم يكن
 رفعت بطلو بلدا لانه بطلو الطلاق بعلم الرفع عرفا وفي الخلاصه يوار من
 سه طلاق كه ما در توبه داشته است اس جزيا قد رفعت انها لا تطلق وكذا
 است طالق كه مراد شام داذه وانكوت القول للزوج ولا تطلق والرفع والشم
 شرط البر وقال بعضهم في قوله هر زمان وهر كاه شكر البحث سكراد الفعل
 وقال بعضهم لا شكور البحث الا في قوله هر بار وعليه الاعتماد في طلاق
 ماوى فاضى خان ولو قال اكرما بخير توريين كذا هذا طلاق داذه

المرء لزوجها انك تريد ان تزوج عا فقال ان يزوج امراه فهي طالق فاباها ثم تزوجها بطلاق مرة اخرى وكذا لو قالت له امراه انك تزوجت على امراه فقال كل امراه لي فهي طالق بطلاق المخاطبه والروايه عن ابي يوسف كذا في ماوى فاضى خان

لوقال لاجنبية اكر حردوزن كنم اكر حرقو مردن باشد في طالق فزوج
امراء هم سروج اخرى طلعت الاولى دون الثانية لانه اذا لم تقل هر ذي
كه مزاجو بود لا يدخل في هذه المين الا امراء واحد فادان زوج
الاولى حيث انتهت المين فلا يطلق الثانية وكذا لو قال مرددين جهان
رن بوزنه طلاق فزوج امراء طلعت فان سروج اخرى لا يطلق الثانية
لما قلنا في فصل الطلاق بالكتاب من قواي واضي خان قال لامرأه ان شئت
وان لم شئت فانت طالق فهذه المسئلة على وجوب منها اذا قدم المشه فقال
ان شئت وان لم شئت فانت طالق او قدم الطلاق فانت طالق ان شئت
فان لم شئت او وسط فقال ان شئت فانت طالق وان لم شئت وكل ذلك
على وجهين اعاد كلمة الشرط كما مر ولم يعد وذكر حرف العطف فقال ان شئت
وان لم شئت فانت طالق لم يعد كلمة الشرط وعطف لان تقع الطلاق في الوجوه
التي لا تقع في المسئلة او وسط او اخر لعل الطلاق بالمسئلة
وعدها والجمع غير مرسوم وان اعاد كلمة الشرط ان قدم المسئلة لان تقع ابدا لما
مر كما لو قال ان اكلت وان سرت فكذا لا يصح المين وان قدم الطلاق
او وسط فقالت في مجلسها ست طلعت لعل الطلاق بلحاظها وان قامت
بل ان يقول شئت ايضا فالتسليم هذا اذا لم يتوسا فان نوى وقوع الطلاق
دون العلق يقع الطلاق في الوجوه كلها قدم الطلاق او وسط او اخر
لانه اذا نوى صار كانه قال انت طالق ان شئت وان لم شئت فانت طالق واضي خان اذا
قال لامرأته وقد دخل بها كلما وقع عليك طلاق فانت طالق وطلعت
واحد طلعت سمين والفرق ان في المسئلة الاولى الطلاق معلوم بالوقوع
وذكر الوقع فذكر الطلاق الا ان الطلاق لا يرد له على البدل

طلعت بلا ما ولو قال لها
كلما طلعت فانت طالق
وطلعت واحد

وفي المسئلة الثانية الطلاق معلوم بالانتفاء بعد الحلف ولم يوجد الانتفاء
بعد الحلف الامر يقع بطلقتان احدهما يحكم الانتقاء والاخرى يحكم
العلق كذا في التحيس وفيه ايضا اذا اطلقك فانت طالق واذا لم اطلقك
فانت طالق ولم تطلقها حتى مات يطلق سمين لانه يحق العدم فوقع
عليها بطلعه المين الثانية وصار مطلقا اخرى بالمين الاولى قال
رضي الله عنه ولو قال اذا لم اطلقك فانت طالق واذا اطلقك فانت طالق
لم يطلقها حتى مات في واحد لان شرط وقوع الطلاق بالمين الثانية
الطلاق الذي يقع بانتقاء بعد المين الثانية على ما ذكر ولم يوجد
فصل مسائل تعليل الطلاق بالملك ولو قال لمطلقه
اكر ويا بن زني كنم حلال بر من حرام فزوجها لا يطلق في الملقط الميرقد
وفي سفوفات ملقط صدر الاسلام اذا قال لمطلقه انصت عدتها اكر ويا
بن زني كنم حلال بر من حرام فزوجها لا يطلق في فاما يطلق امرأه
كانت في نكاحه وبنت المين وهو الصحيح وذكر في الخزانة كذلك قال لان هذا
معه قوله ان تزوجتها فامراتي طالق وليس له امرأه وفي يمان الخزانة قال
لاجنبية ما دمت في كاحي كل امرأه تزوجها في طالق فزوج هم سروج
عمرها لا يطلق ما اذا قال لها ان تزوجتك ما دمت في كاحي الان يطلق الي
سروج وفي الخزانة ايضا قال والديه ان زوجتها الى امرأه في طالق فزوجها
امرأة بعلم من لا يطلق لان العلق لم يصح لانه غير مضاف الى ملك النكاح
لان سروج الوالدين له بغرام من عمر صحيح الا ان يكون امرأه وهو لم يذكر
الامر وذكر سروج الوالدين لا يفسخ ملك النكاح بخلاف قوله ان تزوجت
لان تزوجه صحيح فافض ذكر بوجه الملك ففتح العلق كذا في الواقعات

في كل موضع من الطلاق وعند الزوج

انضا بكون حلف لا باذن لاحد حتى يزوجها او يهاصلها فمسك
لا بحث لان الادن باللسان ولم يوجد ولو حلف لا يزوج بنته الصغير
فامر رجلا من زوجها او زوجها فتصولي فاجاز بحث عبد أبي يوسف وعنه
لا بحث وكذا الحلف على الامه مجرد **قال** اكره لانه وانما هو
قال امرتني انما كل موضع يريدون به الزوج لا يصح للمهر ولا يقع
عند الزوج وفي عرفنا ولد الزوج دون الخطبة وافي خان وفي الحرائر
ولو قال غيب هذه الكلمة الخطبة في ديارنا لا يصدق فضا لان المجاز
المتعارف لمحضه بالحقه لكن يصدق دمانه **وقال** اكره من شوى
نراطلاق من زوجها المطلق كذا قال العاضه الامام **ولو قال** اكره لانه را
خواهتني كنتم لا بحث بالزوج لانه للخطبة عرفا في بخارا زن كنتم زوجه
مهره بروجت وزن ارم **قال** البعض على العقد قال العاضه الامام عند
هذا على الرفاف **ولو قال** ان فعلت كذا امرتني كذا ويراست وحواسي است
هي طالق فزوج امرأه لا يطلاق لانه قال **خواسني** ولم يقل خواستني
في فتاوى شمس الاسلام **ولو قال** اكره خرفلانا مرادهند ويراطلاق
مزوجها لا يطلاق لانه لم يذكر النكاح **ولو قال** امرتني دهند والمسلمه بجالها
يطلق هكذا **قال** صاحب الكتاب وقال غيرهم وهو المختار مرادهند
ومررتني دهندسوا ولا يطلاق في الوجهين لانه حث بالزوج قبل الدخول
في نكاحه فصار كما لو قال الامراء ان جلست في مكانك فانت طالق فجلس
مزوجها لا يطلاق لانه حث قبل الزوج واقعات صدر شهيد رجل
طلق امرأته طلاقا رجعيًا ثم قال لها بالفارسيه اكره بكاراني مرا حلال
بأحرارم فبطلت حر وجعلها لان بكارا مذن اسفاح فبطلت في الحوائر وفي

الامان سل الامام خالي عن **قال** ار امرتني يا امرأه انك ويرا
اروزي بطلاق وليس له امرأه فزوجها امرأه هل يطلاق قال لا **قال** ان
يزوج الى خمسين في طالق فزوج في السنه الخامسة بطلاق كما في الاجاز
يدخل السنه الخامسة عند حلف لا يزوج امرأه فزوج مولاه وبيو كان
لا بحث لان شرط البحث الفعل ولم يوجد حتى لو اكرهه على الزوج فزوج
هو نفسه بحث لوجود الفعل منه في امان الحرائر لانه حث بالامر في امان
الحرائر في النكاح والطلاق والخلع والعق على مال او الكتابه والهبة وضرب
العبد وضرب الحرائر كان سلطانا او واضيا واكسوم وان خلف لا تكسوه
اولا يحمله على دانه او الحياطه او ذبح الشاة او بنا الدار ومضا الدين وقض
الدين والصالح عن دم العمد بحث في هذا كله في الامر ولا بحث في سبه البيع
والاجاره والاستجار والعسمه والصالح على مال والخصومه الا اذا كان لا يجل
نفسه او نوى ان لا يامر غم المسائل في امان الاصل من سبه خواهر زاده
وقال في فتاوى العاضه الامام طهر الدين فان بيعت سائمن المهر ولم يدفع
المهور اليها هل يكون اجاره لا روايه لها وقيل يكون اجاره **ولو دفع** اليها **وقال**
هذا مهر ك يكون هذا اجاره بالقول ولو قبلها او لم يمسها شهوة يكون اجاره
بالفعل لكنه مال كره **ولو خطب** بها ذكر الامام الشرخسي يكون اجاره وراست
في زيادات برهان الدين فلو بيعت اليها شئ من العقه لا يكون اجاره لان
العقه ليس من حيايض النكاح وفي امان الحرائر فلو زوج الخالف ففصول
مزوجها الخالف لنفسه احتياطاً هل بحث سالت العاضه الامام عنه **قال**
لا اصله ان المهر في المستقبل على الصحيح فلو حرمت عليه مزوجها الخالف
هل بحث **قال** هذا على ما سله الجامع الصغير لا يخط لا يدخل هذا الدار

فأدخلهم دخل وفيها اخلاف المشايخ كذا في الحزانة الافتحاريه وبطلون
 العضوى والاجارة فولا او فعلا كالنكاح سرج ست في الممن الزوج
 نكاح العضوى والاجارة بالفعل زمانا اولى من فتح المين سعي ايجي
 الى عالم ويعول من موكد خورده ام برين وجهه ونكاح عضوى حاجتت
 فزوجه العالم امراه فاجان بالفعل لا بحث وكذا لو قال جماعة مران نكاح
 عضوى حاجتت فزوجه واحد من الجماعة وكذا لو قال جماعة بالفارسيه
 كسي يملكه مراني بحوزة يجوز ولا يكون ذلك توكلا لان التوكيل
 في المجهول باطل ولو قال الرجل ابراي مرا عقد عضوى كن قالوا يكون ذلك
توكلا فادان وجه المامور بحث ونه ملقط صدر الاسلام قال نجم الدين
 النسخ كل جواب عرفه في كل امراه ازوجها فهو الجواب قوله كل امراه
 يدخل في نكاحي وقال السرح والزندوي بحث في هذا الصوره فانه
 ظهير سل جلال الدين ابن شيخ الاسلام صاحب الهدايه وقال يمكن نكاح
 العضوى في مسله هررني كه در نكاح من در ايد ولا يمكن قوله كل امراه
كل كنا رات خطب جلال الدين النسخ المعروف بجلال الدين ياركا
 سل نجم الدين عن قال كل امراه ازوجها او سزوجها غيري لا جلي
 هي طالي بلنا مما الخله فيه قال ان سزوج العضوى لحظه فلا يقع الثلاث
 لو سزوجها بعد ذلك نفسه لا خلال المين سزوج العضوى كما قال ان
 حطت فلا نه او سزوجها فخطبها م سزوجها لا بحث ولو زاد على هذه الصوره
 وقال او سزوجها غيري لا جلي ولا حرم قالوا الوجه لجواز وقال في الحزانه
 ولو قال اكون من عضوى رن خوم هي طالي فزوجها العضوى وبعث حوسا
 من المهر صرف الى الاجارة بالقول ولو قال كل امراه يصير خلتي فوكوله مدخل

في نكاحي ان دخلت الدالوان كملت فلما عبيد حق ودخلت الدار ثم كلم
 فلا نام بحث وعلى العلب بخنروى مسله المعرضه في الجامع تقدم للموخر
 وبوخر المقدم ونقل عن استاد استادي شيخ الاسلام الاستيحا في ان هذا
 في العرسه اما لو كانت المين بالفارسيه بعدم المقدم وبوخر للموخر وعليه
 الفتوى في الفصل السابع من امان الخلاء وهي لو اعاد كلمه الشرط
قال في الجامع الكثيران هذا على ملائته اوجه اما ان ولم الطلاق على الشرط
 او جعل الجزا وسط كلام ملنا وهذا او آخر فان عدم الطلاق على الشرط
 بان قال امراته طالق ان كملت فلما وان كملت او وسط الجزا فقال ان كملت
 فلما فامرته طالق وان كملت فلما فلما طلمت كلام ايها واحد وبطلت المين
 ولو اخر الطلاق فقال ان كملت فلما وان كملت فلما فامرته طالق لم يطلق
 حتى يكلمها ونه طلاق فتاوى فاضل خان لو قال ان دخلت الدار فانت طالي
 ان كملت كان الطلاق المعلق بالكلام جزا الدخول حتى لو كملت قبل دخول
 الدار لم دخلت الدار لا تقع شئ وفي امان الحزانه رجل اتم بجنابه فخلت وقال
 اكون من ابنك اكرده ام هرجه تاده سال رن خوم ارم من سه طلاق واكر
 درين شهر باشم ولم يكن فعلها اتم لكنه سكن للضر وروح في المده تطول لانه
 جعل فعل تلك الحنايه شرط لانعقاد المين بالنزوح وشرط انصا سكي هذه
 البلد ولم يذكر الشرط الباني حرا فكان جزا الشرط الاول وهو طلاق
 من سزوجها في هذه المده فاذا سكن انعقدت من طلاق من سزوجها في هذه
 المده قال كل امراه ازوجها سرب السويق او قال بلبس الغصفر في طالي
 سزوج امراه قال هذا على ان سرب السويق بعد النزوح الا ان يكون
 نيته على ما قبله خرايه فالحله في الطلاق المضاف الى الملك ان يعقد عضوى

عقد الكاح بحزب الفعل ولا بحث ولو احاز بالقول بحسب والاعتماد على
هذا وهو احصاؤه الشيخ الامام ابي احمد العياشي والشيخ الامام محمد بن ابراهيم
المسدي في وكذا الجملة في حوزة قال كل امرأة تدخل بكاحي فهي طلاق
لثنا ان العضوي تزوجه امرأه بمحزب الفعل ولا بحث وان دخلت في
بكاحه لان دخولها في بكاحه لا يكون الا بالنزوح فكون ذكر الحاكم ذكر
شبه المحضوب فصير في القديس كانه قال ان تزوجها وسزوج العضوي
لا يصير من زوجها بخلاف ما لو قال كل عبد دخل في ملكي فانه بحث بعيد
العضوي لان ملكه الذي لم يحض بالشر بل له اسباب سواء وقال شمس
الاعنه الترخي والشيخ الامام البردوي بحث سكاك العضوي في هذه الصلوة
كذا ذكره المحيط وحكي صاحب المحيط نجم الدين والعقبة ابو جعفر ان كل
حراب عرفت في قوله كل امرأه ازوجها هو الجواب في قوله كل امرأة تدخل في
نكاحي وبصير جازي من العضوي الاسروشي اذا قال كل امرأة ازوجها
فهي طالق ان تكلمت فلانها فكم ولا ناعم بزوج لا يطلو ولو كلف ثانيا طالق حكم
شمس الاسلام اتي هكذا سرقه وافى غيرهم ايضا لا يطلو واخرج الرواية
من القنوري فرجوا وصارت واقعه بخارا فافتي خالي هكذا واخذ
عليه محمود الكسائي واخرج الصدر الشهيد فلما اخرج خالي فاراهم رواية
القنوري فقال الصدر الشهيد الحق كما تقول وامر الامام الكسائي
بالرجوع في الخزانة في ماوى شيخ الاسلام عطامن خرم في سل غير رجل كان بين
قوم يتحدثون فقال من يكلم بعد هذا وامرأة طالق مادام لم يكلم الخالف
هل يطلو امرأه لا قال نعم لعموم قوله من يكلم فلان من يكلم
منكرو الخالف معرف قال ذكر في الجامع من حلف وقال ان خطب اري احدا

فامرأته طالق ودخل نفسه لم يطلو امرأته ولو قال ان دخل هذه الدار
احد فدخل خمسة طلعت امرأته لان في المسئلة الاولى عرف الدار بالاد
الى نفسه ونكح الداخل فلم يدخل هو في ذلك وفي الناسه اطلق الدار
واطلق الداخل فدخل فيه ومنها ايضا اطلق الكلام والمكلم فدخل فيه
نساء اهل الدار طالق او قال نساء اهل الدار طالق او قال نساء
اهل بغداد ومومن اهل بغداد لا يطلو امرأته عنداني يوفى الا ان
نورها وعن محمد روايتان روى ابن سماعة انه يطلو امرأته من غير نية
وروى شام عنه لا يطلو امرأته الا ان سويها هكذا ذكر في رواية المحيط
وقال في المغني وعليه القوي ولو قال كل من دخل هذه الدار فامرأته طالق
ولم يوفى نفسه فدخل هو الدار فعلى ما ذكرنا من الروايتين وذكرنا في خان في
فضل الكلام جماعة كانوا يتحدثون في مجلس فقال رجل منهم من يكلم بعد هذا
فامرأته طالق ثم يكلم الخالف طلعت امرأته لان كلمة من للعميم والخالف
لم يخرج نفسه عن الممن بحث كما لو قال ان دخل هذه الدار فامرأته
طالق ثم دخل الخالف حث لان احدا منكم والخالف لم يصرفه معني احلا
فما خلا ف ما لو قال ان دخل اري احدا فامرأته طالق فدخل الخالف
لا بحث لانه صار معرفه باصافه الدار الى نفسه فلا يدخل تحت الحكم
امرأه قال ابن زبجاس بابي ناسم فقال الرفيع اكرسا سمى نرا
طلاق فعالت بعد ذلك مينا ثم اختلف للتابع فيه عامتهم على انه يقع
الطلاق وعلى هذا اذا لام الرجل ابنة لاجل امرأته وقال امرأته
لو خوش هست كه او خوش ميگويد فقال الاجبي اكر رابا او خوش هست
سرد امش سه طلاق فقال الاجبي بعد ذلك مرابا او خوش هست بيع الطلاق

عند عامة المشايخ ولا سبه المسلمين قوله لامرأته ابتداءً كوراحي
 تراطلاق فعالت مي خوامم حث لا يطلون فصيل في القرآن قوله
 الزوج ابتداءً كوراحي لا يمكن حمله على المجازاة. وانه من حيث الصورة
 يعلق حمل على التعليق حتى ان المرأة لو بدت فعالت من يراي خوامم فقال
 الزوج كوراحي خوامي تراطلاق فعالت مي خوامم يطلون وفي المسلمين
 لو قال لها الزوج كوراحي ساشي تراطلاق فعالت مي باشم او قال الجبن
 للاب ابتداءً كوراحي من خوش هست وراطلاق فقال الاب
 خوشست لا ينعى الطلاق ويكون تعليقاً من صفقات المحيط في الفاظ
 الطلاق من الخلاصة في فتاوى السفى قال الامراءه كوراشي است طالق
 واحد وسين وبله ثا فعالت مي باشم تقع الثلاث وعلى هذا رجل
 لامه ابو لاجل امرأته فقال الجبن كوراحي خوش هست پس ادمش
 سه طلاق فقال الاب مرا خوش است والمسلمان لا يشهدان قوله لها
 كوراحي تراطلاق فعالت مي خوامم لا يطلون لان هذا يعلق بالاراده
 فتعلقوا بالاخبار وقوله سر ادم يعلق بمجموع النوازل رجل قال له امرأته
 اني ابعثك فقال ان بعضي فاست طالق فسكت ولم يعمل شيئاً فانها لا تطلق
فصل في النكاح النكاح المفروضه من سقط بالخلع ذكر في باب
 الولمه من نكاح شرح الطحاوي اذا اجتمع على الزوج النكاح بعضاً الفاض
 ثم خالها بسقط النكاح عن الزوج بالإجماع ولا سقط بعهة العدة الا اذا
 شرط في الخلع وذكر في مجموع النوازل لو قالت لزوجها خوش خريدتم
 بعدت وكاين ولم يعمل به نه عدت وخلعها الزوج ليس لها ان يطالب
 الزوج بفسخه العدة ومعنى قولها بعدت اي به نه عدت وذكر رشيد الدين

اذا اختلعت نفسها سطلقه بانه على كل حق يجب للنساء على الزوج
 قبل الخلع وبعد ولم يعمل على صداها وبفقه عدتها يكفي ويستأجره عن
 المهر وبفقه العدة لان المهر يجب للنساء على الزوج قبل الخلع وبفقه الخلع
 يجب على الزوج من الفصول الاسروسي امرأه قالت لزوجها اختلعت
 منك بكنا ويوننج كوراشي ففعل بنج ويوننجها بم والمخلعت قالوا ان
 لم يطلد لك فهو جواب ماوى فاصحان وفيه ايضا الخلع والطلاق على
 غزله المهر في جانب الزوج وكنا العتق على في جانب المولى وهو معاوضه
 من جانب المرأة والعبد فرائع احكام المهر في جانب الزوج حتى لو خلتك
 على كنا م رجع قبل قول المرأة لا يصح رجوعه وكنا لو قام الزوج قبل قول
 المرأة يصح قولها ويصح كلامه وان كانت غايه فبلغها الحركان لها
 خيار البطل في مجلسها ويراعى احكام المعاوضات في جانب المرأة والعبد
 حتى ابتدأت بالخلع ثم رجعت قبل قول الزوج صح رجوعها علم الزوج برجوعها
 او لم يعلم وسطل كلامه تقام احدهما ايها فام ولا يصح كلام المرأة عند
 غيبه الزوج اذ لم يقبل احد وكلام المرأة والعبد لا يقبل التعليق والا
 وكلام الزوج وفي النخير لو قال لامرأته خوش بنج بعدت
 وكاين فعالت خريدتم فقال الزوج من في فرو ختم يصح الخلع لان الخلع
 تم بقولها خريدتم بعدت الزوج بخربكنا وعلى هذا اذا قال خوش بنج
 بعدت وكاين فعالت خريدتم فقال الزوج بعد ذلك منك طلاق اذ
 يقع عليها طلاق وان احدهما بالخلع والباقي بالطلاق وذكر في العدة لو قال
 لامرأته خوش بنج فعالت خريدتم ان ذكر حلال معلوماً ان قال
 خوش بنج بنج بعدت وكاين او مال اخر معلوم يصح الخلع وان لم يذكر بدل

ضافه

الخلع اورد كوجمولا لا يصح الخلع وهو طلاق فصولا سوسنى رجل قال
 لامرأته خويشتن از من بخر تلكا وكرر ثلاثا فعالت خويشتم بضع الثلاث
 بالاموال الثلاثه وعن ابى يوسف انه فرق بين جانب الزوج وجانب
 المراه باقنى جانب الزوج كله الاجابى باق وفي جانب المراه لا حتى لو قال
 طلقك على المالهين يتوقف على قبولها وذكره ملقط صدر الاسلام انه كان
 تلميذا سله به الاف درهم ولم يذكر خلافا وذكر في الحرانه تقع واحدة
 وبطل الاولى لسانى والى لسانى بطل بخلاف طرفه لانه لا احتمال لبعض
 لانه من 2 طرفه وفي طرفها معاوضه قال فرضت على العاضى الحمام
بخارا حرس وفرضت سمرقند فاجاب كملنا وفي مساوى واضى خاز
 است طالو بعد غدا على الف درهم وغدا على الف درهم واليوم على الف درهم
 فعالت قبلت فانها بطلوا للحال واحد بالف وبضع الباقى والى لث
 2 وقها معا جعل وفي الحرانه قالت لامرأته لست بامراه بالخلع الذى
 جرى بيننا منذ ثمانى سنين قال ب هت سال بئس است ثبت الخلع
 ما عاقمتا ان لم يثبت البايح في الحرانه ولو قال بارن خلع كردم
 او جريد و فروخت كردم والمراه منكر يقع الطلاق باقراره وهذا اذا لم
 سبق خلع اصلا فلو سبق خلع فاسد فقال هو سنا على ان الخلع صحيح قال الشيخ
 الامام الاساد لا يقع وقال الامام السنع مع خلاصه امره قال خويشتم
 خويشتم بعدت وكاين معا لها الزوج فروجتم سه طلاق ان توت المراه
 الشراسله بطلعات صح الخلع ويكون جوابا وان قالت ما توت بصير
 الزوج مستندا بعد ذلك ان قبلت المراه صح الخلع وبضع الثلاث وفي الحرانه
 ولو لم يقل فروجتم سه طلاق ولكنه قال است طالو ثلاثا وبوى الجول

وبى توت واحد لا يصح الخلع وبضع الثلاث وذكر صدر الاسلام في جوابه
 ولو قال فروجتم سه طلاق هذا ليس بحواب فتوقف على قبولها فان قبلت
 بضع الثلاث والا فلا تقع ثبتي الا اذا توت الشراسله بطلعات محمد بن
 سنع الثلاث خويشتم خويشتم على ان توتى كى حابادى فقال من يبي كرده
 فروجتم ان كانت الكرده مثل الحابادى او اصغر يكون جوابا وان كانت
 از يد منه لا فان كانت الكودات مخلفه سال الزوج كدام كرده
 حواستى وبني الحكم عليه فتاوى صدر الاسلام شرح ست وفي الحرانه
 خلع امرأته على ان يرد على الزوج جميع ما قبضت منه وكلت وبعت
 او باعت مراهستان ولم يرد ذلك على زوجها رجع الزوج عليها بعمه ذلك
 ان كان عروضا وبنيها في المكيلا والموروبات لانه اسحق مع بدل الخلع
 يرجع بالقيمه وفيها اختلفت على ان لا دعوى لكل واحد منها على صاحبه
 ثم ان الزوج بعد ذلك ادعى ان له عندها كذا من الفطر ودعه بسمع حرانه
 بزوج امرأه على مهر مسمى بطلقاتا بانه بعد النكاح ثم زوجها بانسانا اخر
 ثم اختلفت منه على مهرها برى على المراه بانى دون وكذلك بالفارسيه جوشنى
 خويشتم از يوكاين وبهمه خنياكه مراه بروت وانه لا يبرى عن المراه الاول
 فاص خان وفي الحرانه قال بعت منك مهرى سطلقه فقال اشريت تقع رجعا
 بخانا لانه لم يتم شراؤه لاقمه للطلاق في الوافعات السمرقديه لصاحب
 المحط امراه قال الاجبى حوس سوي من توبخ دشاردهد بومرا بيبك طلاق
 ماى كشاده كن سوي بنج دشار باجنى ادا اجنى باشوى بن خلع كرد يوكاين
 وبهقه علت كاسين وبهقه علت ساقط شوف لان بولها للاجبي ماى من
 بيبك طلاق كذا ذكرى توكل له بالخلع مطلقا والخلع لا يكون الا ببدل وبديل له

الاول مع

مع بطلوع مائه ولو قال
 لها بعت منك بطلوع فمالى
 اشترى صح

عرف بقية المهر وبقيةها فكانها قالت مرابا شوى منزله كن بركا بين
 وبقية عدت ذكره كانه في آخر الطلاق خطه اذا وقع الخلع بدل على
 الزوج احلف الماخرون فيه بعضهم فالواحدون وطريقه ان يجعل ذلك
 القدر مستساغا للمهر لان الخلع يوجب البراءة للزوج عن المهر فيجعل كانه
 الخلع وقع على مهرها سوى مقدار بدل الخلع المشروط على الزوج حتى انه لو كان
 مهرها ألف درهم وقع الخلع على ما به درهم على الزوج يجعل كانه خالها
 على جميع حقوقها سوى مائة درهم من مهرها وان لم يكن على الزوج مهر جعل
 ذلك القدر مستساغا عن بقية العدة وان كان ذلك يريد على بقية العدة يجعل
 ذلك القدر زياده في مهرها بمضى الخلع صحيحا للخلع شرح شئت خلع
 امراته على مال عم زادت في بدل الخلع زياده ان الزيادة ما طلة محط وقته
 قالت لزوجها حوسن خريدم اربوا اخدي درم وبعلان سه ماره جامه
 فقال الزوج فروخم براك تاده رور ان جامها بمن في روزه رور
 كدشت ونه داد قبل الاصح الخلع وقال بنجم الدين النسيخ الخلع صحيح
 تام اذا خلعها بعد الدخول على مهرها ان لم يكن المهر مبعوضا سقط كل الصداق
 وان مبعوضا رجع عليها بجميع الصداق عند احيائها بالبلاده ثم منها سله
 صارت واقعه الفتوى ويحان المرأة في عرفها اذا قالت بالفارسيه خريستن
 خريدم بكاين وبقية عدت وقد قصت المهر المجل وبالفارسيه دستيمان
 هل يرجع الزوج عليها بما قصت ام لا في الفاضل الامام انه لا يرجع لان المراد
 من هذا عرف بقية المهر وبقية نفي وبقية نفي بانه يرجع بالطلاق ولفظ الكتاب
 لا يكون خطأ هكذا رأت في شخص من الخارجه ولم اجده كسر من نسخ الخارجه
 ولكن ظهرت سله على احسان الفتوى في تلك المسله الواقعة في الواقعات

المرقديه لصاحب المحيط بخطه به وفما كنت بمعالته من الضيقه
 سوا وحي ان امرأه قالت لا جبي حوسن شوى من بخ دنار بتودهد فتومرا
 سك طلاق ناي كساده كن الى اخره كما كنت الى ان قال وبذله عرفا بقية
 المهر فتوله وبذله عرفا بقية المهر لعل على ما اخبره ثم راس خط مولانا
 صدر الاسلام باح الدين طه الله على طهر سرخ است ولو وقع الخلع على المهر
 والمجمل مبعوض لا يجب عليها رده كذا في الفتاوى لرئيس الدين الوتار وفي
 وصول الاستروشي بعله عن فوايد شيخ الاسلام برهان الدين سوى زن را
 كنت سرون آي زن كست من سروزا مندم مرد كفت رها كردم خلع بود
 باطلاق احاب خلع بود ان اراد به الجواب ثم قال الاحاجه الى العيد لانه
 اراد به الجواب طاهر وقوله سرون امدن صار معارف في الخلع وكذا قوله
 رها كردم معارف في الخلع هكذا كسب سمس الله السرخسي في الفتوى لانفتوان
 كان فارسيه قوله خليت سبيك صار عزله الصريح كثر الاستعمال بين العوام
 وفي ما وى النسخ رجل قال لامرأته خريستن خريدم مهر ك وبقية عدت
 فعالت خريدم فلم فعل الزوج فروختم لا يصح الخلع لانه لا يستفهم في الخارجه
 ولو قال لها خريستن ازم من بحر فقلت خريستن خريدم مهر ازم من درم
 صارت مسديه ولا يصح الخلع ما لم يقل الزوج بعت امرأه قالت خريستن
 خريدم فقال الزوج فروختم هذا كقوله خريستن خريدم كذا في الخارجه
 وفي ما وى صدر الاسلام خريستن خريدم وكاين فقال خريدم بكا
 لا يقع الخلع لانه زادت على حرف الجواب بعت وكاين تقع لامرأته وان
 زادت الا انها ما صرت عن التمام خريستن خريدم فوش فقال فعلت
 يكون خلعا ولو لم تقل فوش لا يكون خلعا ولو قال لها خريستن خريدم

بمهرك وبقعه عندك فعالت خريدن ولم نقل الزوج فروختم لا يصح الخلع وبه
اخذ الفقيه اوالثالث لو قال لها خوسن ارم من خرقها خريدن ولم نقل
الزوج فروختم ان ذكر جعله معلوما بان قال خوسن بخركاين وبقعه
عندك او مال اخر معلوم صح الخلع وان لم يذكر بدل الخلع او ذكر مجهولا لا
يصح الخلع فان لم يذكر بدل الخلع وكذا لو قال بالعريه اسرى نفسك متي
فعالت اسرت لا تطلق وتسمى امراته كذا اجاب الفقيه اوالثالث في
النوازل وهكذا اختيار الصدوق الشهيد في الفتاوى قال رضي الله عنه
وبه نقى قال لها ده دسار بدن خوسن خرقها فعالت خوسن خريدن ولم
يدفع الدنيا بين اليه ولم نقل الزوج فروختم لا تطلق لانه تعلق ولم يوحده
الاد اخرانه وفي فتاوى قاضي طهير الدين ان ابراهيم بن سعة العن
بعد الخلع لا يصح الابراء وفي المصنف السمرقندي خوسن خريدن ارم تو كايين
وعدت ولم فعل بمرته عدت بسقط البقعه طهرها بكل حق هوها عليه فلها
البقعه في العن لان هن البقعه لم يكن حالها عليه وقت الخلع نصاب قال
لامرأه خريدن ارم خوسن فعالت خريدن فقال الزوج فروختم تقع بطلقة
بانه كذا عن ابي بكر الاسكاف قال الفقيه ان اعطاها الصدوق وقع الطلاق
بغير شيء وان كانت لم يمس الصدوق الزوج مطلقا وذكر صدر الاسلام
في ماواه خوسن خريدن ارم فقال فروختم تقع بطلقة وهو بانه
ولا يرد ما مضى من المهر وان لم يمس بريد الزوج من المهر لا يلزم الخلع بوجوب
البراء هكذا ذكر الصدوق الشهيد في واقعاته وفي الخزانة لو قالت خوسن
مخرم فقال فروختم لا يتم الخلع لانعدام احد الشرطين كذا الجاب خالي
فوصت على العاقل الهام وقلت هي الحال فعالت تم الخلع اد انوى الاخرى انه

لولا ان السكك الحال صح وفيها قال الزوجها ارم سرشدن خوسن خريدن
فعالت الزوج فروختم الخلع صحيح اما اذا قالت اكريرشدن خوسن
خريدن فعالت الزوج فروختم ان ذكر على وجه المجازاة ما خرى سنهما ما
يوجب ذلك صح الخلع وان اراد به العلق لا يصح حال نقل الزوج ارم
سرشدن ام خزانة وفي الخلاصة لو قال خوسن خريدن فعالت فروختم
ان زيان من الخلع بغير الخزان ان يكون بالمهر ولو قال لامرأته
ان دخلت الدار فانت طالق بغير خزان سترط القول عند دخول الدار
وذكر في الخزانة اذا بارها ما لم يعلم سوى المهر وعند محمد لا يقع البراءة
عن المهر كما في الخلع عند ايضا وان طهرها ما الاخر سوى المهر فعند ما لا يبرأ
عن المهر كما في الخلع عندهما وفي ظاهرها الرواية عن ابي حنيفة انه لا يبرأ ايضا
وبه اخذ عامة المشايخ وذكر في الفتاوى الضعيف ان طرح الطلاق بالمسح
من المال اهل بوجوب براء كل واحد منهما من المهر اختلف المشايخ فيه واكرهم علي
انه لا يوجب وعليه الفتوى وان كان الخلع بلفظ البيع بالعريه او بالعارضة
فيعقوبها الجواب كالحلع واختلف المشايخ على قول في حنيفة قال مشايخ نازا
بوجوب براء كل واحد منهما من حقوق السكاح وذكر القاضي الهمام ظهير الدين
اختلف المشايخ على قول في حنيفة في الخلع بلفظه السع والشر قال بعضهم الجواب
عند كالجواب في الخلع وقال بعضهم الخلع بلفظ السع والشر لا يوجب
البراءة عن المهر الا بذكر المهر كما هو مذهبهم وهو الصحيح ولا يصح البراءة
عن بقعه العن بالاجماع فمما ذكرنا الا بالشرط وكذلك لا تقع البراءة عن بقعه
الولد والرضاع والبقعه المفروضة هل يسقط بالخلع ذكر في الوليمة من سكاح
شرح الطحاوي اذا اجتمع على الزوج البقعه بغير القاصم حالها سقط

البعق عن الزوج بالإجماع ولا سقط بعهده العدة إلا إذا شرط في الخلع
 وذكره العدة لو قال حوسن كاسن حريدم هذا عقله فولها نكاحين
 خريدم وكذا قولها عدت خريدم عنله قولها بعهده عدت خريدم وذكر في
 مجموع النوازل لو قال تزوجها حوسن حريدم بعدت وكاسن ولم
 يعل بهر به عدت وخلعها الزوج ليس لها أن يطالب الزوج بعهده
 العدة ومعنى قولها عدت أي بهر به عدت وذكر في الدعوى لو قالت
 حوسن حريدم بهر جهي كه مرار يوست لا تقع البراء عن بعهده العدة
 لست لها عليه في الحال وهكذا ذكر في أغلب الفتاوى إذا قالت خريدم
 فقال الزوج فوفختم افي بعضهم انه سقط المهر وبعهده العدة لأن الخلع في
 منا واحال المسئلة الى الجامع في الفتاوى وذكر في سيد الدين في باب
 دعوى النكاح من فإواه إذا اخلعت نفسها بطلقة ناسنه على كل حي
 بحب للنساء على الزواج قبل الخلع وبعد ولم يقل على صداقتها وبهده عدها
 بكم وثبت البراء عن المهر وبهده العدة لأن المهر بحب للنساء على الزواج
 قبل الخلع وبهده العدة بحب بعد الخلع للنساء على الزواج وفي فتاوى شيخ
 الاسلام نظام الدين لو قال امرأته قبل النكاح ولم تسم لها مهر سقط
 المسعة بدون الذكر وفي فتاوى شيخ الاسلام برهان الدين لو أريدت عن الاسلام
 والعياد بالله ثم خالها زوجها لا ينفخ الخلع وسقط له بعد الخلع ولاية الجبر على
 النكاح ورايت في فتاوى طهيري الدين التوحاري اذا اخلعت في النكاح الفاسد
 لا سقط المهر وفي فتاوى صدر الاسلام طاهر بن محمود لو طلق امرأته طلاقا
 ناسا حتى بالك عليه المهر ثم خالها على مهرها لا سقط المهر لأنه لم يسلم لها بعد
 الخلع شيء وكذلك لو أريدت ثم خالها من الفصول لا يبرسي سئل

نجم الدين السعي عن خلع امرأته ثم تزوجها بعد ذلك ثم قال لها توب من حرك
 بدان خلع هل يحرم عليه قال نعم لأنه أخبر أنها الآن حرام بذلك
 الخلع ولا تكون كذلك إلا بعد أن تكون طلاقا بالثا فإذا حرمت عليه
 بأقراره بحب المسمى في هذا النكاح بالعاما لمع لأنه لا تصدق في حقها
 إذا طلق الرجل امرأته طلاقا رجعيا ثم قال زن بروي حرامت
 سالن قال الزوج عني بعهده زن بروي حرامت الحرة تلك
 المطلقة أولاته له فوجعل الطلاق ناسا فلا يقع أخرى وإن قال
 عنيت كل ما ستدأ من طلاق أخرايين حوسن خريدم بعدت وكاسين
 فقال است طالوا وطلقتك يقع بطلقة ناسنه لأنه يصلح جوابا في جوابا
 وفي مجموع النوازل انه يقع بطلقة رجعية والأول صحيح أما لا سقط المهر
 علام السهين فتاوى صدر الاسلام الواحد لا سوي طر في الخلع إذا لم يكن
 البلد مذكورا مان قال بالماريه حوسن خريدم لا يقع
 في مالم يقل الزوج فوفختم سئل من الاسلام الاورخدي عن امرأه قالت
 سراكاس خريدم ولم يقل كاسين قال الخلع صحيح للعرف في المراته إذا قال
 لزوجها حوسن خريدم اربو بعدت وكاسين فقال الزوج لرجل آخر قل
 بعت فعاد ذلك الرجل بعت ثم الخلع بينهما سوا اخرج الزوج الكلام مخرج
 الرسالة أو الوكالة لأن الوكيل في الخلع رسول في الواقعات التمهيدية بخط
 صاحب المحط قال سمعت القاضي الامام اخلعت من ها وبهده عدها
 وعلى ان يسك الولد سين ونكسوها من الها ثم طلعت الكسوة من الزوج
 ليس لها ذلك اما اذا اخلعت على ان يسك الولد ولم يذكر انها نكسوه من ها
 لها ان يطالها بكسوته إذا لم يكن للصبى مال قال رضي الله عنه قلت الكسوة

بمجهوله فكيف يصح الخلع عليها قال هذا النوع من الجهالة محمل في التظير
 فكما هنا في الحائنه كان خريدم وهو مبالغة كقولها بارز خريدم
 سرخ است ادانوى منطه او خشيته في دن فان اشار الى ملك الخشب
 او الى المنطقه اسار ففهم انه المراد بصدق انه لم يرد به الخلع وكذلك
 اذا شهد قبل مجلس الخلع على هذه المواضع ثم اشار في وقت كلامه الى
 ذلك الشيء اشار به فهم الشهود ملقط اذا قال امراته بالعارسية خريدم
 وفروختم وقال الزوج كان في ضميري اني عت و اسر الشا م او قال
 فروختم من الامعاد او قال فلب فروختم بالفا صدق ذلك القول
 للزوج مع المهرين الا اذا كان مضى بدل الخلع لم يسل قوله وقيل لا يصل
 قوله مضاً فان كان لم يفسد بدل الخلع لان كلامه خرج جواباً فيتنقيد بالسؤال
 والسؤال عن ملك النفس وعليه الفتوى وعلى هذا اذا امكن ان كان في ضميري اني
 عت بيلهاى لا يصل قوله عند بعض المشايخ وعليه الفتوى ولو شهد شاهدان
 انه قال بالفا وشهداخران انه قال بلخا فبصحة الخلع ملقط صدر
 الاسلام وفي الغزاة وقعت واقعه صوتها رجل امرأته ان يستوى
 له الرأس المستوى فدهست واشتت فسالها زوجها سرخيدى ومى
 زعمت انه سالها عن رأس المستوى فعالت خريدم فقال الزوج عت
 هل يصح الخلع قيل لا وهل يصح الطلاق قيل نعم ادانوى خريدم خريدم
 فقال الزوج دست بازداشم هل يصح الطلاق وهل يكون جواباً وكذلك في
 سائر الكتابات قال في اللفاظ التي لا تحمل معنى الشتم والرد يقع بدون
 الشتم لانه صار الى حال مذاكر الطلاق اما بشرط اليه بصيرورته جواباً
 لسقوط المهر قال رضي الله عنه وعرضت هذا على القاضي الحام مرات

وقع المراء على هذا وفي ما او الليس قال حوسن خريدم بكابين
 ومهره عت فقال الزوج دست كويا كروم لا يكون جواباً قال القاضي
 الامام يكون جواباً اذا نوى في المضاب في الفصل الثالث ولو قالت المرأة
 احلعت واسرت بفسى فقال الزوج سك امد لا يكون جواباً
 ولو قال حواسن خريدم اربومهر وعقه عت فقال الزوج ارى
 وعت العرقه ولو قال ارى سنم لا يقع وكذا قوله يد فم لا يكون جواباً
 ولو قال نعم او بلى المختار انه جواب من الخلاصة في قوله طلقك وانت
 طالق قال القاضي في موضع يكون جواباً هو المختار ثم قال عتية
 سال الزوج كما في هذا الكتاب ثم قال بعد هذا با وراق والصحيح ان يجعل
 جواباً قالت حواسن خريدم اربو بكابين وعدت فقال الزوج سيك طلاق
 رجعي او فروختم هذا جواب ويصح طلاق ما من لا يد من العا قوله فروختم
 اربوله رجعي والغا الرجعي اولى لان فروختم جواب كلامها الا الطلاق الرجعي
 ٢. الواعب التمرقنديه ما او فاصي ظهير قالت حوسن خريدم
 اربو كاسى ومهره عت فقال بك طلاق ادمت ان قال عت به
 الحسد اصدق والطلاق الرجعي وان قال عت به الجواب كان جواباً وان لم
 يحط به له شئ لا يكون جواباً الا ان جواب كلامها فروختم فاذا قال بك طلاق
 ادمت لم يكن له جواباً الا ان يصدا الجواب واخار المقصود او الليس
 ان يكون جواباً والله مال الصدر الشهيد الخلع من جانب الزوج عن ويعلق
 للطلاق بصورها حتى لا يملك الزوج الرجوع ولا سطل بمهامه اما سطل بمهامها
 ويصح حال غنتها فاذا تلفها فلها اخار القبول والرد في المجلس ويصح بعلقها
 بالشرط واصادها الى وقت في المستقبل بشرط القبول منها عند وجود الشرط



خلاصه خالعهما على ما في بينهما من المباع فان كان لها فيه متاع فللزواج
 ذلك وان لم يكن كان عليها رد ما مضى من المهر وان خالعهما على ما في
 بينهما من متاع فان لم يكن في الست شئ كان الخلع واقطعتا بغير بدل المذكور
 بالالف واللام ام لا وكذا لو خالعهما على ما في بينهما وليس في الست شئ
 ما في خان في وكاله مسبوط فخلع زاده وكل بخل ان خلع امراته فوكلت
 المراه ذلك الرجل بعينه حتى خلعها من زوجها فانه لا يصح التوكيل لما ذكرنا ان
 الواحد لا يصح ان يكون وكيلًا بالخلع من الخائنين في الخلع في الخائنين فاض
 خان بخل خلع استه من زوجها ان كات صغيره فان ضمن الحب تم الخلع
 بصوله ويكون صداقهما على الزوج ثم يرجع الزوج على الاب واذ لم يضمن الحب
 لا حب المال لا على الاب ولا على الصغير وهل يقع الطلاق وان قبلت الصغيره
 تقع كما لو كان الخلع مع الصغيره وان قبل الاب عقد الخلع احلف المسامح
في وقوع الطلاق والضحيم انه يقع لان لسان الاب كلسانها وان كان
 الخلع من الزوج وام الصغيره وان اضافت الام البديل الى مال نفسها او ضمت
 ثم الخلع كما لو كان الخلع مع الاجنبي وان لم يصف ولم يضمن هل يقع الطلاق
 كما يقع في خلع الاب لا رواه فيه والضحيم انه لا يقع وان كان العاقد
 اجنبيا ولم يضمن البديل هل سوف الخلع قال بعضهم ان كات الصغيره
 بعمل العمد ويغير من زوجها على صداقها سوف الخلع على قبولها وقال
 بعضهم لا سوف وذكر الحافظ في الحل ان الاب اذا خلع استه الصغيره
 على صداقها ان علم الاب ان الخلع خير لها بان كات لا يحسن العسر مع الزوج
 فخالعهما على صداقها فولك ما لك سقط الصداق عن الزوج وان مضى
 العاقب بعد طلاق خالعهما على اسه الصغير لا يصح ولا سوف خلع الصغير

على احاره الاب ودكر في النصاب في الفصل الثالث الاجوان اذا اراد
 ان يفر من الصغيرين منها نكاح قال الوجه في ذلك ان كات رضيعين
 او احدهما يرضعها امراه وكذا ان كان احدهما يرضعه الي ارضعت الاخر
 وان لم يكن فان يلعق حد الشهره معها الوالوج او انه شهوة او من
 شوام المراه او ابنتها شهوة كل هذا لا يصح قال رضي الله عنه
 وقد سمعت من القاضي الامام احسن من هذا وهو انها يرفعان الامرا في
 العلق حتى يفرق بسبب العجز عن المعقه ولو حكما رجلا ففرق بينهما لا يصح
 لان حكم الاجوين في حقهما لا يصح وكلت الصغيره بالخلع فنقل التوكيل في
 رواه يصح وبم الخلع بصوله البديل وفي روايه ادا لم يضمن التوكيل البديل
 لا يقع الطلاق قال خان الامه اذا اختلعت من زوجها فغداق المولى
 فالطلاق واقع عليها ولا تؤخذ بالمال الا بعد العلق لا بها محاطة
 يصح التزامها في حق نفسها دون المولى فواخذ به بعد العلق كما لو التزم
 بالافرار والكفاله وان فعله باذن المولى يعف عنه والمدين وام الولد
 في ذلك كالا مه الا انها لا يحتمل النقل بغير البديل من كسبها ادا التزمت
 باذن المولى فاما المكاتبه لا تؤخذ ببدل الخلع الا بعد العلق سواء اختلعت
 باذن المولى او بغير اذنه لان اذن المولى غير معتبر في التزام المال لها الا
 ترى ان مولاه لا يملك التزامها بالمال ولا تاسر الكتابه في وكالهم عن
 التزام المال بسبب الخلع فليهدا بواخذ بعد العلق في خلع المبسوط في
 ملقط صدور الاسلام وكذلك في الطلاق على العمل لا واحد في الحال بل واحد
 بعد العلق وان احلفت باذن المولى بوطد الحال وساعفه الا ان سفدها
 المولى كما في ساير الذين اختلعت من زوجها وبى بجمحة والزواج بغير

فالحلع جابر بالمسح فلذلك اوكر ولا مراث بينهما سوارمات بعد
 انصاء العدة او قبل ذلك فاذا اختلفت المراء من وجهه من فيها بالمر
 الذي كان نزوجا عليه فهذا على وجهين ان كان الزوج قريبها بان كان
 ابن عم لها او كان اخنيا فان كان الزوج اخنيا اما ان كانت مدخولا
 بها او غير مدخول بها ومتى كان مدخولا بها اما ان مات وهي في العدة
 او بعدها وان كانت مدخولا بها ومات بعد العدة نظر الى المسح في بدل
 الخلع والى بثلث مالها فان كان المسح مثل بثلث مالها او اقل فللزوج ذلك
 وان كان اكثر من بثلث مالها فليس للزوج الزيادة على الثلث الا برضا
 مائة الورثة ومدا اذا كان لها اموال اخرى سوى المهر يجب المسح من الثلث
 وان لم تكن لها مال اخر يمسر الثلث من المهر وان مات قبل انصاء العدة
 سطره المسمى في بدل الخلع والى قدر ميراثه منها فان كان المسح اكثر
 من ميراثه منها فانه لا يسلم له الزيادة على ميراثه الا ما كان مائة الورثة
 وان كانت المراء غير مدخول بها وقد اختلفت من زوجها غيرها فان
 النصف يعود الى الزوج بحكم الطلاق فاما النصف الاخر فقد وصل الى
 الزوج من جهة المراء فعبر بترعه في ذلك وقد حصلت بترعه على الاخصى
 مسلم ذلك النصف للزوج من الثلث وان لم يكن له مال سوى المهر للزوج
 بثلث ذلك النصف الى اخر ملقط صدر الاسلام **فصل**
مسائل العدة ولو جعل امرأته ان ضربها فضرها فطلعت نفسها
 واكر الزوج الضرب فاممت منه على الضرب وهي العاضة بالفرقة فالعد
 من وقت الطلاق او من وقت الضرب صارت واقعه الفتوى وبسبغ
 ان يكون من وقت الضرب اصل العمل في الجامع الكبير كتاب العضا في باب

ما يصع العاض على يدي عدل ان الرجل اذا طلق امرأته ثم انكر الطلاق
 فاممت السنة علقه وفى العاض بالفرقة قال العدة من وقت الطلاق
 لا من وقت انصاء رجل طلق امرأته في وقت العدة في اول يوم من الشهر
 وهو من بعد الا شهر عندنا بحسبه في بعض عدها بالاهله ومضى
 بعد اليوم لا يجب تكملها بالايام بخلاف اليوم الثاني والثالث لانه
 لا يمكن اعتباره من حين يهل الهلال ويمضي شئ منه لا سقط اعتباره بالاهله
 كما في تقدم السنة على الشروع في الصلوة اذا لم يستقل منهما عمل اخر ولا بشرط
 مقارنته بالشروع دفعا للمخرج بصا رجل قال لامرأته قد
 طلقك منذ كذا وانقضت عدتك وانكرت المراء ذلك بحسب العدة
 من وقت الاقرار وقدمت لكن هذا في حق النكاح والتكفي اما في حق الزوج
 باخها واربع سواها لا بد من بخر بغيره ان كان طلقها حتى يحل له نكاح اخرها
 كما في العدة اذا قال الزوج اخبرني دكن في الجامع في باب النكاح
 النكاح لفظ بجم الامة وان كان الطلاق باينا او بين ثم وطئها
 في العدة من عدى الشبهة مع العلم بالحرمه ستانف العدة فتاوى
 صدر الاسلام وذكره الله في ملقطه خالعا عما لا او غير مال ثم وطئها
 في العدة مع العلم بالحرمه ستانف العدة بكل وطئه وسداخل مع العدة الا
 لان لا يفسخ الاولى واذا انقضت الاولى ونسب المائنة او المائنة
 كانت المائنة او المائنة عن الوطئ عن الطلاق حتى لو طلقها في فقه الحاله
 لا يقع طلاق اخر ولا سحق المفقده وهكذا ذكر في ماوى فاضل طهر الدين
 فاضل خان وكذا الرجل اذا طلق امرأته باينا او بلدا ثم اقام معها زمانا
 ان اقام وهو بكر طلقها لا يفسخ العدة وان اقام وهو بكر بالطلاق

سقط العدة اذا طلق امرأته بلا ثا ووطها في العدة مع علمه انها حرام
 انقضت العدة وان ترك وطها لانساف العدة لقط بجم الامه ولو
 احترت بموت زوجها وقدمت من موته مدة العدة قد مضت وان
 سكنت في وقت موته بعد من حين يسبق موته عما في قوله
ادري ما تصدق الي اخره واما الامه فعلى قولها تصدق في أحد وعشرين يوماً
 وعلى قول في حقه على وجه مخرج رواه محمد تصدق في أربعين وعلى مخرج
 الحسن تصدق في خمسة وبلدين وقائد احلاف محرهما هذا فتاوى قاله
 طهير رجل امرأته طلق امرأته مند خمس سنين ان كدسته في الاسناد
 او قالت لا ادري كان عليها العدة من وقت الافرار ولها النفقة والسكنى
 وان صدقه في الاسناد ذكر في الاصل ان عليها العدة من وقت الطلاق وفي
 الفتوى عليه العدة من وقت الافرار ولا تطهر بصدقتها الا في ابطال
 النفقة فاضى خان سلطه الدين المرهاس به بخار عن كاح المسلمه
 بكاف فولدت منه والابنت النسب منه لان هذا نكاح باطل وهذا
 لا يحجب العدة كدارات في موضع مكانه حطركم الدين الاصمعي الحن
 الماسوره او الامه الماسوره اذا وطها الحزني ولها زوج هل حاله وطها
 بعد ردها على الزوج قال مسألة الماسوره المخرجه في باب نكاح
 الاسير والمسا من في دار الحرب لم يكن لزوجها ان يطاها حتى يصد بلات
 حض لان ما كان من الحزني في معنى الوطى بينهما فالسا ويل الفاسد منه
 معبر بالسا ويل الصحيح في الحكم رجل طلق امرأته رجعيام مات وهي في العدة
 ورثت كان الطلاق في الصحة او في المرض وكذا لو مات المراه في العدة
 ورثها الزوج فتاوى فاضى خان في مجموع التوازي لموضت من عدة

المراه حضه ثم مات الزوج والطلاق بائن حتى وجب عليها ان تعتد
 باربعة اشهر وعشر بسكل ثلاث حض في هذه الحضه التي كانت قبل
 الموت محبوه من حمله العدة نصاب زوج المطلقة بلا ثا وبما علم ان
 بصاد النكاح فوطها فولدت في الحاوي انه لا يحجب الحدة عند وبيت
 النسب طها لهما كما لو تزوج بخارمه ودخل بها عياي وقال في فتاوى
 فاضى طهر في المسلمين لكن يعز عند في حقه وذكر في صوم نظم الفقه
 2 المسلمين ان كانوا عاقلين ان كاحما لا يجوز لانت نسب الولد لهذا
 الزوج وان كانوا جاهلين ببيت هذا عند في حقه وقال لا تست في الاحوال
 كلها اذا تزوجت المعتدة من الطلاق رجل ودخل بها ففرق بينهما فاعلمها
 عن واحد من الاول والاخر ثلاث حض فان كانت حاضت من الاول
 حضه ثم دخل بها الماني فاعلمها ثلاث حض حضتان من تمام العدة من الاول
 واستا العدة من الماني والحضه الثالثة لكمال عد الماني حتى لو تزوجها
 في هذه الحضه الثالثة جاز لان عدتها لا يمنع بكاحه ولا يجوز ان تزوجها
 عمر حمه عضي وان كان الاول طها بطلقة رجعه فله ان يراجعها في
 الحصى الاوليين لان الرجعه استدامه النكاح وعد الغير لا يمنع من استدامه
 النكاح ولكن لا تقر بها حمه عضي عدتها من الاخر وليس ان يراجعها في الحضه
 الثالثة للسنونه وايضا العدة في حقه وكذلك ان طلقها بطلقة بائنه
 فليس له ان يراجعها حمه عضي عدتها من الاخر كما ليس للاخر ان يراجعها
 حمه عضي عدتها من الاول وعلى هذا لو كانت العدة ان بالشهور مبسوط
 اشار في نكاح المبسوط في موضعين ان النكاح بغير شهود او شاهد واحد
 نكاح فاسد في فضل الشهود من نكاح الحيط الاول في النكاح الموقوف

روجا الاكل كما في النكاح الفاسد والواجب في النكاح الفاسد الاقل
 من المسمى ومنه المثل ان كان هناك تمسه وانما يح ذلك بالجماع
 2 قبل ولا يجب بالحلوه والمسر عن الشهوة والقبلة والوطء في الدبر
 2 شرح الطحاوي ولو جاءت تولد الى بنته اشهر في النكاح الفاسد بنت
 السب وسه اشهر من وقت النكاح عندهما وعن محمد من وقت الوطء
 وعليه الفتوى كذا احاراه الفقيه ابو الليث والنكاح الفاسد لا حكم له
 قبل الدخول حتى لو تزوج امراه نكاحا فاسدا بان من امرها شهوة ثم تركها
 له ان تزوج الام والمباركة في النكاح الفاسد بعد الدخول لا يكون
 الا بالقول بركبك وما يقوم مقام هذا من القول فلو انك تركها كما قال لها
 ادبي وروجي بمجرد الانكاح لا يكون متاركة في الفصل الثالث عشر من
 الخلاصة وذكر في النصاب قال الهاضي الامام لا يصح المباركة بعد الدخول
 في النكاح الفاسد الا بالقول بركبك او تركها او خليت سبيلها اما
 عدم المحي فلا لان استدام الصحة معها لا يكون والغيبه ليست تاركة
 لانه لو عاد يعود اليها واذا وجب الاقتصاد في بيت الزوج لا بد
 من جابل بينهما وبين الزوج فان كان الزوج فاسقا خرج من منزله وتسكر
 من لا آخر ثم لا يخرج من ذلك المنزل فالاولى ان يخرج الزوج ويتركها
 في منزله وان لم يخرج وجعل بينهما امراه ثقة ولا يضيق المنزل عليها فحين
 خلاصه وفي هذا انه وعلى المعتقد ان تعد في المنزل الذي يضاف اليها
 بالسكنى حال وقوع الفرقة والموت وان كان نصيبها من الميراث لا يكتفيها
 واخرجها الورثة من نصيبهم اسقلت لان هذا اسقال بعد فضاء
 كما اذا حلت على متاعها او خافت سقوط المنزل وان كانت فيها اخ

ولا تخدما بوجهه ثم ان وقعت العرق بطلاق ما بين اولادك لانه من
 تن بينهما عمل لباين ان تترك السترة لانه يعرف بالحرم الا ان يكون فاسقا
 يحاف عليها منه فحينئذ يخرج لانه عدو ولا يخرج عما اسفلت اليه والاولى
 ان يخرج هو ويتركها وان جعل بينهما امراه ثقة بعدد على الحموله فحينئذ وان
 ضافت عليها المنزل فلخرج والاولى خروجه اذا اراد ان يلزم امراه حتى
 يعتد بجوار العاضى لسرته ذلك وانها تعتد في بيت النكاح وعلى هذا اذا
 ارادت المرأة ان يلزم الزوج ان يخلوها بشأن جوار العاضى لسرها ذلك
 سمعت المسلمين من العاضى الامام خزانة صغير طلعت بعد الدخول كانت
 عليها العن سلاته اشهر ويكون لها النفقة قال الامام الفضلي ان لم
 يكن مراهنه كانت عدتها ثلثه اشهر وان كانت مراهنه لا تنقضي
 بالاشهر فهي كانت جللت منفق عليها ما لم يظهر فراغ رجها بفتات
 فاضطهير وذكر طهر الدين المرعشي يرجع بذلك على كل حال لانه رثوة
 الا ان ننص على الصلوة المسله في النفقات وهو الاشبه لان المعروف
 كالمشروط في كاح عتات المعنى ليس القضاء وفي التحميس وان انفق عليها
 بغير شرط الزوج كمن علم عرفا انه نفق بشرط ان يزوج المرأة نفسها لم يبر
 لا يرجع وهو الصحيح لانه انفق على قصد الزوج عادة لا على شرط الزوج
 ومن هذا الجنس اذا قال الرجل لغيره اعمل معي سنه في كرمي حتى ازوجك
 ابنتي عمل معه السنه كلها ثم بدا للرجل ان يزوج ابنته منه هل يجب للعامل
 عليه اجر مثل عمله فعلا حلف المياح فيه قال بعضهم يجب وهو الاشبه
 2 ملقط صدر الاسلام وفي عتات المقع هكذا قال انه يجب وهو الاشبه
 ثم قال وكذا اختلفوا فيما اذا عمل العامل ابتداء من غير ان يفت اياه بالعم

بشرط الزوج لكن علم انه انما يعمل معه طمعا في الزوج وعلى هذا اذا
 عمل معي في كرمي حتى يعمل في حكم كذا وكذا ثم اني ان يفعل وكذا ذكرني
 الدخول وذكرني النصاب في الباب الثالث وعلى هذا اذا قال له اعمل
 في سنتي او كرمي هذه السنة حتى اسع في زوجي سبب اخي منك على الاختلاف
 هذا اذا دفع الدرايم اليها لم يسقط على نفسها اما اذا اكلت معه لا يرجع عليها
 شيء وفي ملقط السمرقندي وان كانت هه لا يرجع ولا بدعت انه هه
 فاقول للزوج مع عنه **نوع آخر** تسمل على تسع مسائل
 في الرجعة من ماوى فاضى طهر الدين الرجعة كما يصح بالقول يصح بالفعل
 اذا طلقها وهو مفقود ثم راجعها بعد ما جن قيل ان راجعها بالقول لا يصح
 وان راجعها بالجماع يصح **والخوة** بالمطالبة الرجعية لا يكون رجعة
 وفي حرم المصاهر روايتان والرجعة ان يقول راجعتك او رجعتك او
 ردديك او امسكتك وبالفارسية بازوردمت او اوردمت او نكاه
 دارم من ترا ويكن القليل واليسير بشهوه اذا لم يرد الرجعة ولا يصح
 بعلو الرجعة بالشرط كما قال اذا جاء عقد راجعتك ولو اكره على
 الرجعة صحت الرجعة ولا تقبل الشهادة على اليسير واليسير والنظر انه بشهوه
 لعدم العلم بها ولو نظرت الى فرجه بشهوه لم يكن رجعة ولو قبلته يكون
 رجعة وقيل عند محمد لا تكون رجعة في روايه وان فعلت ذلك اختلما
 والزوج كان لم يكن رجعة وان تزوج المطلقة الرجعية لا يصير راجعا
 عندنا في حقه والى يوسف وقال محمد بن نصير راجعا والمختار قول محمد
 عملا بالمختار يكن لا يجب المهر ككناح الرمن الملائمة نصاب وكذا اختار
 في الحيس ولو قال لها انت عندى كما كنت او انت امرأتى ان تولى الرجعة

بصير راجعا وان يولى في حكم الميراث او غيره او لم يوشا لا يصير راجعا
 ولو راجعها ثم قال اردت في مهر كذا لا يصح لانها مجهوله ولو قال راجعتك
 بمهرات درهم ان فعلت المراه يصح والافلا وفي النصاب سالت الامام
 خالي عن طلو امرأه تاما ثم طلقها رجعيا هل ثبت الرجعة والا وفي
 المسوط ليس في الرجعة مهر لانها استدامه النكاح ولهذا لا يسترضاهما
 ولا رضى المولى وفي ماوى العتاني وبسبب الرجعة يغير علمها ورضاها وكذلك
 لو فعلت ومهر يريم او مقنوه الدرواه وفي نصاب الاسترسي ان الزوج
 الثاني اذا طلقها بعد الرجعة ثم تزوجها باناء ومنى في العدة ثم طلقها قبل الدخول
 من زوجها الاول قبل انقضائها العدة يعتبر هذا النكاح سقيا واولا لان راجعها
 به مساعا وهو مذهب زفر على قول زفر والشافعي سقطت العدة الاولى
 وعلى قول محمد لا سقط بل يستكمل ما تبقى من العدة الاولى ذهبوا في ذلك الى
 ان العدة سقطت بالرجعة فكذلك بالنكاح الثاني لان في النكاح الثاني ما في
 الرجعة والزيادة فاذا كانت العدة سقطت بالرجعة فبالنكاح اولى ومحمد
 فرق بين الرجعة والنكاح في باب الاكفا من نكاح خواهر زاده ولو كانت
 زوجتها في جميع هذا الوجه بعد انقضائها العدة كان الجواب عندهم كما هو
 قول محمد وورق في الفضولي المتقدمه لانه لم يوشا عليها ملك اليد بسوط
فصل في الحياس والبلوغ ذكر في النصاب في مجموع
 النوازل ان الایسه لو اعدت بالاختصاص زوج ثم رأت الدم
 يكون النكاح فاسدا وما رأت يكون حضا اما اذا وصى العاصي بجوار النكاح
 ثم رأت الدم لا يكون النكاح فاسدا وما رأت يكون حضا قال
 رضي الله عنه قال العاصي الى امام المختار عندي ان النكاح جائز وماضى

العاض بجوار النكاح أولا اما لو لم يها الاعتداد في المستقبل فالعدم باي
 فرائد في الكامل في الفتاوى هل يبطل الاعتداد اذا رأت ما حال الحيض
 بعد ذلك وهل يبطل كاحا لو كان نزوج قبل ان يضي العاض بجوار
 النكاح بطريقه وموان يدعي احدا الزوجين فساد النكاح لقيام العد
 لا يبطل ولا يبطل حكايه الخط خرايه والضحيم ان في الكبر الكحل
 تكون حضا اذا رأت على حسب ما كانت ترى في ذلك معنى كثيرا يلا
 اما اذا كانت بلة يسر لا يكون حضا ذكره الامام محمد بن ابراهيم الميدا
 وعليه الفتوى وذكر في الحيض المنسوب الى في الاسلام على البزد و
 والدي عليه الصوى ان العجوز الكبر اذا رأت الدم خالصا يكون
 حضا حكم باياها اولم يحكم وان رأت غدرم خالصا ان كان قليلا لا يكون
 حضا حكم باياها اولم يحكم وبغنى بالليل ان لا يجاوز طافة واحدة
 وان كان كثيرا ان كان حكم باياها لا يكون حضا وان كان مفصلا وان
 لم يحكم باياها ان كان متصلا يكون حضا وان كان مفصلا لا يكون
 حضا والمفضل ان لا يقطع وقت صلوه كامل وفي الحيض المنسوب
 الى القاضي عماد الدين السبيعي وحكي عن مالك ان المرأة اذا طهرت زوجها
 ومضى سعه اشهر ولم تر الدم حكم باياها حتى يقضي عد بها بعد ذلك
 سلاسه اشهر وروى عن عمر رضي الله عنه مثله وفي الفصول المجد الدين
 الاسروسي ورايت حضا منها ج الشريعة المراه اذا طهرت زوجها
 ومضى عليه سته اشهر ولم تر الدم حكم باياها حتى يقضي عد بها بعد
 ذلك سلاسه اشهر وروى عن ابن عمر رضي الله عنهما مثل ذلك فاعل هذا
 في ممد الطهر قبل ان يبلغ احد الاناس وهو خمس وخمسون سنة

اذا طهرت زوجها واعدت سله اشهر بعد سته اشهر فتضي بذلك
 فاض يسع ان يسفل لانه محتمد فيه وهذه المسله بح حفظها فانها
 كثير الوقوع بين الفضول ولكن في الحصر والمخلف والمنظومه الاعتداد
 بعد سعه اشهر على قول مالك وقال في المنظوم لو طهرت من طهرها
 ممد فاشهر التسعه مكث وبعد بالشهر وبعد بها بعد قال في الفضول
 ممد الطهر بعد سته اشهر من الطلاق لو اعدت سله اشهر ومضى
 فاض يسع ان يسفل وان لم يبلغ حد الاناس وذكر في نكاح فاض خان امرة
 اوتت انها مدركة ووسبت مهرها من زوجها والواسط الى قدراها فان كان
 فلها قد المدركات صح افراها حتى لو قالت بعد ذلك ما كنت مدركة
 لم يسفل قولها وان لم يكن قدما المدركات لا يصح افراها قال
 رضي الله عنه يسع للقاضي ان يحاط او سألها عن سنها ويقول لها بم عرفت
 ذلك كما قالوا في علام اقربا للبلوغ ان العاض سله عن وجهه ومحاط في ذلك
 وفي سعه فاض خان صه اقربا للبلوغ وقاسم الوصل ان كان مرافقا فافرا
 ويجوز فمته ولو قال بعد ذلك لم اكن بالغ لم يسفل قوله وان لم يكن مرافقا
 بان كان مثله لا يحتمل عادة لا يصح افراها ولا يجوز فمته فقبل اثنا عشر سنة
 لا يصح لاحاله وانما لا يصح اذا كان حال الاحتمال مثله عادة وذكر في فتاوى
 شيخ الاسلام عطا بن حمر وانما يسفل منه النفس في وجه بلوغه اذا كان بعد
 سله عشر سنة مضت من سته فاما اصل ذلك فهو نادر وكذلك الجارية
 اذا اوتت بالحيض وفيها من عطا بن حمر سله عن ورثه اصطحو على ثي
 وفهم مرافق فافرا عند الصلح انه بالغ ثم قال بعض الورثه بعد ذلك لم يكن بالغ
 ولم يصح الصلح قال لا يقبل قول المنكر والقول قول المقر بالبلوغ واذا ايتنه على

لا يصح افراها بالبلوغ
 البتة ولا ينفى عنه
 الصفا

الوجه في وقته ثم حكى عن الشيخ الفاضل محمود السمرقندي ان مرافقا اقر
 في مجلته بالبلوغ في دعوى كانت منه او عليه فقال العاضى عما اذا بلغت
 فك قال لا بد من ابيان فقال بالاحتلام فقال وماذا رايت
 بعدما استيفضت قال لما قال اى ما فان لما اختلف فقال المني
 فقال وما المني قال آب مردى كه نوى مرزد بود فقال وعلى من اختلفت
 فقال على اننى واستحى القدام فقال العاضى لا بد من الاستقصا قال
 رضى الله عنه وهذا الاحسا طحسن 2 الفصل الخامس من سوع قاض
 خان صبى سمع وشترى وقال انبا لع عم قال بعد ذلك كنت بباليو فان
 كان حين اخبر عن البلوغ يحتمل البلوغ بان كان سنة اثنى عشر او اكثر اعتبر
 محمود. بعد ذلك وان كان سنة دون ذلك لا يصح اخباره بالبلوغ
 ويصح محمود. وفي فتاوى فاض ظهير فان الصبر اذا بلغ هذا المسع
 وقال اختلفت بصدق وقبل ذلك لا تصدق **فصل**
 حل المرض الذي يصير بالطلاق فار اوحد المجنون والمعصوم قال
 الامام السرخسي اذا اخذها وجع الولاد. ففى عزله المرض الا انه قد باهلا
 الوجع ثم سكن لك وباعتبار ذلك الوجع لا يصير في البرعات كما لمرضه
 عزله مرض يعقبه البر وانما يصير كما لمرضه اذا اخذها الوجع الذي يكون
 اخذ انفصال الولد عنها وسلامتها به او موتها لان المعتبر مرض الموت
 ومرض الموت ما يصل به الموت وفي فتاوى فاض خان قال ان كان
 المرض رجلا اضناه المرض حتى صار صاحب فراش وعجز عن القيام بالمصالح
 الخارجية ويند اد كل يوم مرضه يتعلق حتى لا يحركها الا بالان الغالب منه
 للملاكي وان كانت المرأة مريضة فالعضم ان كانت لا تقدر ان تصلح قباة

ولا يذهب الى الخرج من غير من كاس صاحبه المراس يعتبر في جانبها
 العجز عن المصالح الداخلة وفي جانب الرجل العجز عن المصالح الخارجة اما
 الذي يذهب وبجي في حواجه ويحجم كل يوم فهو كالصحيح وكذلك صاحب
 الحرج والوجع الذي لم يجعله صاحب فراش فهو كالصحيح والمقعد والمفلوج
 الذي لا يزداد مرضه كل يوم فهو كالصحيح وان طلق صاحب الفراش امراته
 ثم قتل او مات سبب اخر في ذلك المرض فهو فان وانما مات من الزوجين
 فللعنصر العن في الطلاق الرجعي ورثه الاخر لانهما التناكح بينهما بالموت
طس قال العاضى الامام صدر الاسلام الفتوى في زماننا في البلوغ
 يجب ان يكون على قولهما لقصر اعمار اهل زماننا في الفصل الملاحين في المعرفا
 من اصول الاسرو شنى قالت لزوجهما للمرض طلعنى وطلعهما ملثا ورثت
 استحسانا لانه سالت واحدا وهو طلعها بلا ثا بقصرضاها والمسئلة والمراد
 بالمسئلة اذا كانت مدخولة اما في غير المدخولة الواحد واللات حوا ولا رث
 قال ما ولى المسئلة مسفا من القاضى الامام قال لامرأته ان مرضت
 فانت طالوبلا تا يكون قانا لانه جعل ط الخت المرض مطلعا والمرض
 المطلق هو صاحب المراس الذي يموت غالبا وذا ك مرض الموت رجل
 مات فقال امراته طلعنى وهو مريض طلقا باننا وقالت الورثة
 لا بل طلعك وهو صحيح القول لها ولها الميراث رجل له امرأتان حرة وامه
 فقال الحد كما طالو سنين ثم مرضى فوقع على الامة فان الحرة يرث دون الامه
 وان عشت فللموت من النصاب في معصوم. فقولنا ففى حال
 افاقته **ممنلة** للمنفق كما سوا كان لا فاقته وقت معلوم او لم يكن في الطلاق
 ملقط فاض خان رجل طلق امراته وهو صاحب برسام فلما صح قال

قد طلعت امرأتى عم قال انى كس الطلاق في ملك الخاله كاي واقفا
 قال مساخنا حين ما اقبل الطلاق وان رده الى حاله البرسام فالطلاق
 غير واقع وان لم يرد الى حاله البرسام فهو ما حوز ذلك فضا وقال
 العميه انو الليت كذلك اذا لم يكن اقراره بذلك في حاله مذاكر الطلاق
 وفيه ظن الزوج ان كحاح امراته وقع فاسدا فقال بركت هذا النكاح
الذي بيني وبين امرأتى م طهران كاحما كان صحيحا بطل امراته وفي
 الخلاصه صي قال ان ثرت المسكوك كل امراه من زوجها في طالوتها
 فترب في حال صباه ثم يزوج بعد بلوغه لا يطلو ولا تسكن فلو سمعت منه
 وقالت دخر من برتو حرامت ستلك الامن فقال اري حرامت بر من
 فهذا اقرار منه بحرمها والقول قوله انه اراد به الواحد ام الثلاث هكذا
 ذكر السفي وقد ذكرنا قبل هذا ما يخالف هذا ويوصله صاحب البرسام
 وعلى ما سئل المسله سعي ان لا تقع هكذا كان يفتي الشيخ الامام الاجل
 الاستاد به كذا في الخلاصه وذكر في النصاب حصل البكار النكاح بطلان
 ان النكاح الذي بينه وبين امراته وقع فاسدا فقال لنا على هذا الظن
 بركت هذا النكاح الذي بينه وبين امرأتى عم طهران النكاح كان صحيحا
 هل يطلو امراته قال لا في فتاوى السفي ومن هذا الجنس ما سئل الامام
 خالي قال لامراته است على حرام من قبل انك قلت اسويت بنفس منكر
 وانا قلت في قلبى عت قال لا يحرم والفاضة الامام واقفه واكد المسلمين
 مسله اليسوع فقال التعاطي مع ما بعد البيع العاسد قل فكدا مننا اقبحهم
 المصاهر تولد به ويعرق سنهما وكذا اذا اضاف الى ما قبل بان قال
 لامراته كنت طامعت امك قبل نكاحك بواحد به ويعرق سنهما ولكن

تلك

لا صدق في حق المهر حتى يحجب المي دون العقر ولكن ان كان قبل الدخول
 بها يحجب نصف المي وان كان بعد الدخول يحجب كمال المي وذكر محمد في
 نكاح الاصل ان النكاح لا يرفع حرمة المصاهر والرضاع بل يصدحى لوطها
 الزوج قبل السفي بولا يحجب الحد عليه ان شبه عليه او لم يشبه كذا في ملقط صدد
 الاسلام وذكر في الدخيم والاصرار على هذا ليس شرط في الفضا حتى لو رج
 عن ذلك فالكذب لا يصدقه العاصي لكن فيما بينه وبين الله عز وجل ان كان
 كاد باهما امر لا يحرم عليه امراته كذا في ملوطه نظر فقد ذكر في كتاب النكاح
 اذا فالامراته هن امي من الرضاة او احتي من الرضاة ثم اراد ان يزوا
 بعد ذلك وقال لو هت او احطات فله ان يزوها استحسانا وفي المعنى
 2 النكاح مل الرجل ما فعلت بام امراته فالحا معها است حرمة المصاهر
 مل ان السائل والمول هان لان قال لا سفاوت ولا تصدق انه كذب
 2 ايمان مجموع التوازل رجل مل له حاربه فقال ودوطها لالحل لانه ولو
 فالذلك لجاربه عزم حل لانه وله ان يكذب لان الطاهر يشهد له الخلو
 بامراته لا يحرم استنها هو الصحيح لوقال الجاربه هن بنتى ومي معوفه النب
 من الغير عت البشيه بالافران في حق الصوح ولا نيت في حق النكاح ما لم يقل
 ما قلته حتى في باب ام الولدا التي لم يلد من صاحبها من بسوط خواهر زاده لا يلفظه
 في الدلاء من ماوى فاضى خان لوقال اكر باو خسيم فاست طالق ولم ينفعا
 يكون مولدا لانه مراد بهذا الكلام الجماع فان نوى المضاحمه لا يكون مولدا
 فان ضاجها ولم يجامعها كان خاينا ولو قال اكر من دت رن قراركم تايد
 سال على كذا ولم يفر بها اربعة اشهر من سطلقه لانه مراده في العرف الجماع
 وفي الحراه فالامراته اكر من تايد سالت دازكم بتوفعى كذا في جامعها

جها

فيمادون الفرج لا تحت ولو تركها اربعة اشهر بانت لانه مراد به الجماع
 فان قال الامراته ان كراي سبب ووركنم فكذلك وحلف بالطلقات الثلاث
 ان لم يزوج الجماع لا تصرف الى الجماع ولا يصبر مولدا لانه غير مستعمل في ارادة
 القران وله حصته وهو جعل رجله في فراشها فاذا طلق بطلوا ثلاثا
 بهذا الفعل الجبيع فلا يطلوا اذا اقرها في غمر دخوله في فراشها فان زوى
 المران صدق في بنونها سر كقربانها في اربعة اشهر ولا يصدق في صرف
 الطلاق عنها بدخوله في فراشها معها من غير قران وهل تقع بمجرد دخوله
 في فراشها وهي ليست في المران ان كان الحال يدل على انه كره استعمال فراشها
 تحت وان كان الحال يدل على انه كره مضاجعتها لم تحت الا بدخوله في فراشها
 وهي حلف لا يضرع راسه على وسادتها ما فارسه سري الشوق بر نهم
 ان عني به الجماع فهو ايل وان لم يتوثقا فهذا على وضع راسه على وساد
 مملوكه لها سوا وضع راسه وحده او معها ولو وضع راسه على وسادته معها
 لا تحت المسائل في النوازل ولو قال ان كراي وصحت كتم المراد به الجماع
 وفي كونه اولا مردد دعا امراته الى الفراش فابت فعال ان تحت معك
 الى الخرت فانت طالق ان نام معها قبل الخريف هل يطلو لحاب شمس الاسلام
 نعم ان نام معها وجامعها في الخزانة اذا قال لامراته هه امي وبنتي من
 نسب او رضاع فانه يسأل عن ذلك فان ثبت عليه فرونها وان قال
 كنت او زوجت فهي امراته من طلاق المبسوط في احوال كتاب اختلاف
 كتابي اني حشفه وان ابي من المبسوط هو السروط طلق امراته ثلاثا في صحة
 فحد الزوج ذلك وادعته امراته ثم ماتت البطل بعد ان سخطه القاضي على
 ذلك فلا مرات لها عندنا لافرارها بارتفاع السكاح في حالة الصحة

احوال على خاتمة خبر
 ارضاع

وعلى قول ابن ابي ليلى لها المرات لان الزوج لما حلف وفضى القاضي بقيام
 السكاح بينهما كان بكسبا منه لها في ذلك الاقرار ولا يعتبر اقرارها وكذا
 يقول الماضي بعد ثمن الزوج لا يفضى بالسكاح ولا سطل الطلاق الواقع
 ولكن منعها من المباشرة من غرضه وسقي ما كان على ما كان فلا يتضمخ ذلك
 الحكم بعد المدة لا سقي السب ولا يجري اللعان بل بخلافه ان السكوت
 عند التهنيت في ولد ام الولد لا يكون قولا في باب اللعان من محض الكسب
 وعصام وهي معادة في الدعوي

كتاب العتق

مقطعات قاضي طهر رجل اعق عبد له وله مال فماله لمولاه الا ثوبا واربه
 في مبسوط شيخ الاسلام اعق الرجل امته سنة وسبعين وهو عني فانت
 لا يضمن فقه الولد ان كانت حاملا فالجنين جزء منها يدخل في الضمان كسائر
 الاجزا ولا يفرق بالضمان قال العبد الذي حاد منه مضام عتقك
 ثم قال عتت به العتق عن القتل عتق في العضا وسقط عنها الدم باقراره
 فاض خان وفي الملقط عتق المولود ارادى من مدياكي فقال المولى سنا
 كردم لا عتق رجل قال العبد است غير مملوك فهذا ليس بعق منه ولكنه ليس
 له ان يستخدمه قال لغلامه اي جان بند لا عتق قال لغلامه ماني
 بند مرفوعه بريخ وانذروا ندم بعد عتق في العضا وقبل العتق وعن
 ابي يوسف ماني قال لامته الف تون باحارا او قال لامراته الف تون با
 الف تون فاف انه ان توى الطلاق والعاق بعتان وهذا امر له الكفايه
 لان بهن الحروف نفهم ما بالكتابه الا انها غير مستعمله فصار كالكتابه
 في حواله مقل الى الله دخير ولو قال است حر او عتق او عتق وخررتك

او اعفك فقد عوق نوى ولم سق ولو قال عنت به الاخبار الباطل
 او انه حر من العمل صدق دنا به لانه محمله ولا تصدق قصا لانه خلاف
 الطاهر هدايه لوقا لعبد اي مولاي من اول الى خواجه من عتق
 و لوقا من علام قوم لا يعق وكذلك لوقا من خادم قوم او قال من
 جلكم قوم لا يعق وان نوى وكذلك لوقا اي خاوند او قال اي مولاي
 او قال اي خواجه او قال اي امير او قال لامته اي كدبانو لا يعق و لوقا
 اي كدبانو من يعق وكذا لوقا لعبد اي ازاد كرده او قال اي ازاد
 شن يعق و لوقا المولى اي العتق في هذه الصور لا تصدق في
 العضا ولا تصدق بالفاظ من كتابات الطلاق وان نوى في فقه الامرا
 اياته على حاشيه مخطوطة حكاه الخط و لوقا لعلامة اي جان بدين
 لا يعق وكذا لوقا اي جگريد او قال اي فرزند لا يعق لانه صادق في كلام
 ماوى فاضل طهير رحمه عبد قال مولاه اطهر عتقي فقال الطهرت
 عتقك لا يعق لانه يحمل انه اطهر بالتعاليق لا بالنجس قال هذا والى
 الاكبر عتق ضا لادمانه محيط وفي ماوى فاضل طهير اس منكوحه منت
 قال ذلك لعلامه او لامته هل يعق لحلف المشايخ فيه قال الصدور
 الشهيد الكبير بهان الدين انه لا يعق في الواقيات السمرقنديه
 في نوادر هشام عن ابى يوسف اذا قال است عتق فلان او انت مويل
 فلان فهو حر و لوقا اعفك فلان هذا ليس شي و لوقا لعبد
 ساما لا يعق وذكر في وصايا طهير الدين ذكر شيخ الاسلام م علا الدين
 السمرقندي في الجامع الصغير ان المريض مرض الموت اذا عتق عبدا ورث
 به الورثه هل الموت فالعبد لا يبيع في شئ حمله في الدين بلا معايه اراد
 ان يدين عبدا على وجه لا يكون عليه حانه لورثته وليس له مال غير المولى

من كذا ذكر قوم او قال

صحيح والحمله فيه ان سهدا المولى به وقد بينه وكتب له كتابا اخر بقر
 به المولى ان رجل حر اخبر الامرا ودع مد من هذا الف درهم وانه ادن
 له في قبول هذه الودعه من الرجل الحر فبعضها المدين عم ان المولى اخذ الالف
 منه وانفقها على نفسه فصارت دنا عليه ووجب عليه دفع مثلها الى المدين
 ليدفعها الى الحر وسهدا على ذلك فاذا مات المولى لاسل للورثه في حاشيه
 ٢ حيل بخط الاصل استري امه من جيلي من ابيه شكاح او وطى عن شبهه يعق
 ما ٢ بطنها لانه اخو وله ان يبيع الامه ادا وضعته لان الامه لم تضام ولد
 له رجل او يبيع في مرضه لانه مالف درهم وليس له وارث سواء مات
 ولم يدع مالا الا المملوكا بنواخ الابن لامته و فقه المملوك من الدين قال
 محمد بن المملوك لان الاقرار في المرض وصه فاذا ملك اخاه عتق عليه ولو
 كان الاقرار في الصحة لا يعق لانه لم يملك المملوك لاحاطة الدين بالتركة
 وهذا يشبه ان دس الوارث في التركة منع ملك الوارث في التركة و لوقا
 مايل هل يصير الولد حر من زوجين رقيقين من غير اعاق ولا وصه قبل نفق وصوره
 اذا كان للحر ولد وهو لا يجني فزوج الاب حاربه من ولد رضامولا
 فولدت الحاربه ولدا فهو حر لانه ولد للمولى في عتاق فاضل طهير قال
 لعبد صم عي بوما واست حر و قال صل عني رقتين وانت حر عتق
 الصدصام او لم صم صلي او لم يصل و لوقا جح عني جده واست حر لا يعق
 حتى يحج عنه و اشار بنو الدين السمع رحمه الله الى الفرق قال الح ما يجري
 فيه النيابة دون الصلوة والصوم في الواقيات السمرقنديه لصاحب المحيط
 مات رجل و عليه ديون ولم يترك الحاربه وفي حجرها ولدا فادعت انها
 ام ولد المست وان هذا الولد من المست واقامت بينه على دعواها لا تقبل بشئها

الا ان شهدتها على اقرار المولى في حياته ام والدله ولو شهدت
 الورثة انها ام ولد الميت فليت شهادته ولا سبيل للفرع عليها وفي المثل
 اكمال سفيان في سبيل سبنا اذا كان معها ولد لان الام تنصب خصما عن
 الصغير في اسات النسب من اننه محبط **فصل**
شر المولى على دفعه العبد ومسايل الكتابه والتدبير وقمة ام الولد
والمدين في المسمى اذا قال العبد ان ادت الى الفافات حرقا سقرض
 العبد من رجل الف درهم ودفعها الى مولاه فانه يعتق العبد ويرجع غريم العبد
 على المولى ما اخذ منه الف درهم ولو كان العبد اسقرض من رجل الف
 درهم وقمة الفادرهم ودفع احد الالفين المسقرض الى مولاه وعق بها
 فليكن اكل الف منها فذلك فان المسقرض ان ناخذ من المملوك الالف التي
 دفعها العبد له ويضمن المولى للمقرض ايضا الف درهم اخرى محبط
 اذا مات المكاتب وعلمه دين بدين بالدين ثم بالكاتبه فان يودي بالكاتبه
 قبل الدين عتق ويؤخذ بالدين وسلم للمولى ما مضى احتجانا فاضى ظهر
 واذا ادت الى الف او مضى حتى جازها وحل ولم يسق المولى عتقا نسا
 وكذلك ان ادت غمرانه سقر على المجلس فان سرق من المولى الف او ادى
 او كان من كسبه قبل التعليق فذلك ويرجع المولى عليه مثله وان كان
 من كسب بعد لم يرجع والفضل للمولى وكذلك ان كان يود بها على السارق
 حبر على القبول وصار العبد ادونا التجار واخر كسبه لم يكن من الاداء
 والمولى يجه قتل الاداء ان كان ذلك في المرض احتجانا وفي قواى العتاي
 وذكر في رواه المحبط لو ان المولى اخذ من العبد ما اكتسبه العبد
 بعد هذا القول من غير ان يوديه العبد له جاز ذلك لانه ماله ولا يصدق

العبد لعدم الشرط وفي فتاظهر الدين الاب اذا ادعى ولد
 جازبه انه ست النسب بشرط ان يكون الجازيه في ملكه من وقت
 العلوق فباعها الابن ثم انتزها او وجد المسترى بها عبا فزدها
 سطا او بخيار رويه او بخار شرط او تضاد البيع ثم ادعاء الاب
 لا يثبت اليه الا اذا صدقه الابن محمد بن ببت همه المكاتب
 نصف قيمته قننا واقعات الدرجاني ولا يتبع الولد الام في التدبير
 المتقيد وتبعها في المطلق وان كانت حاملا دبرها مقطعات فاض
 ظهير فاض ظهير وعق المدين يعتبر من ثلث المال مطلقا كان او مقيدا
 واذا ربه اذا لم يكن على الميت دين حتى لو كان على الميت دين سقرق ماله
 وقمة المدين فالمدبر يسع في جميع قيمته للفرع لان عتقه بطل الوصيه
 وهي مؤخر عن الدين فمد عتقه باكتاب السعابه رجل در عبده ثم قد
 عتقه بالتدبير على حاله وان كان فيه معنى الوصيه بخلاف مال الوصيه
 برقبته لانسان ثم جنم مات حيث بطل الوصيه والفرق في التدبير
 معنى التعليق وهو لا يبطل بالجنون ولهذا جاز يدبر المكن دون
 وصيته ولو قال است مدين على الف درهم فالوصفه لا تعتبر
 مولا العبد قبل الموت ولو قل كان للمولى ان يبيعه واذا لم يبيعه حتى مات
 المولى ويوفى ملكه فمقتل الالف عتق واذا قال است حر على الف
 درهم بعد موى بعبر القبول للحال اذا قبل يصير مدبرا ولا يلزمه شيء لان
 المولى لا يستوجب على عبده ديننا ويوبا على ملكه لا سبيل لاحد عليك
 بعد موى قالوا يصير مدبرا وفي التحنه ان ست فانت حر وان حدث
 حدث مات حر ونحو ذلك يدبر رجل قال لامته حملت متى حملا

او جبل من جبل بصرام ولد له ولا تصدق في ذلك انه كان رجلا وان
صدقته الامه في ذلك مثله لو قال ان ما في بطن جاريته منه او قال الذي
في بطنها منه ولم ينسب ذلك الى جبل ولا الى ولد ثم قال بعد ذلك انها
كانت رجلا وصدقته الحاربه فهي امه بباع للاعراف بالجبل والولد في الفضل
الاول دون الثاني دخيم اما فيه المكاب فلم ينقل عن المتقدمين
فيه شيء وينبغي ان يصف قيمته قنالا لان الاسفعاغ بالمملوك نوعان
اسفعاغ بعينه وببدله ويكون احدهما باق وهو الاسفعاغ بالعينه على بتدبير
العجز والاسفعاغ ببده على تقدير الاداء وقيل ينقل عن المتقدمين ان العلماء
لو انفقوا على جواز البيع بكم سترى هذا على انه يعود وفقا بالعرف فلم له
عينه ويصدق بالاداء وسلم له بدله دخيم والميسوط رجل القوان
جاريته ودولدت منه صارت ام ولد له لانه اقربا بحقوق القوت لها
حتى لم يكن لاحد حق وان اقرب ذلك في موضعه فان كان معها ولد فذلك
الجواب وان لم تكن معها ولد خضعت من المثل كما لو نجرت عنها كان من البلد

كتاب الامان

في الحرائر اما برى من الاسلام او برى من الامان يعني برى
من الشفاعة ليس ممن لان منكرها مبدع لا كافي سيل شيخ الاسلام
عطاء بن حمز عمن قال برى هو كذا قال اس كذا كنتم فاك هذا على
قيل له فان قال هو كذا خورم كه اين كذا كنتم قال هذا وعد وليس
ماحاب لانه اسعيا محض قيل له فان

زائد العبد لعدم الشرط وفي فتاوى طهر الدين الاب اذا ادعى ولديا
انه بنت السب شرط ان يكون الجارية في ملكه من وقت العلوق
فباعها الابن ثم اشترىها او وجد المشتري بها عيبا فردها مضا او بخار
رويه او بخار شرط او تضاد البيع ثم ادعاء الاب لامت النسب الاداء
قال هو كذا خورم او قال هو كذا خورم كه اين كذا كنتم قال هذا غير
عين لانه للحال ما وى فاضى ظهير لو قال لله على ضوء او صلوة او حجة
او عمن وما اسه ذلك مما يوطأه ان فعل كذا ففعل في ظاهر الرواية
يلزمه الوفاء عاتى ولا يخرج عن العبد ما كفاه وقال السافى هو بلحيا
ان شاء كفر وان شاء وفى وعن ابي حنيفة انه رجع في اخر عمن وقال
هو الحار ان شاء وفى وان ساكر عمنه وبه اخذ شيخنا هذا اذا
كان شرط لا يريد كونه فان كان شرط لا يريد كونه طلب سفعه او دفع مض
كالفرج من الشد وقدم القاسب وشفاء المريض يلزمه عمن ما سمع فاضخان
وفي امان الهداه من فعل المحلوق عليه مكرما او ناسيا او فعل وهو معتم
عليه او محنون فهو الحق والشرط حصته قال الامام السرخسي
2 امان الاصل اذا حلف على امر لا يفعله ثم حلف في ذلك المجلس او في مجلس اخر
لا يفعله اتمام فعله فعليه كفارة يمينين اما اذا اتى بالثاني الاول فعليه
كفارة واحد خاتمة قال اس يصدق وصت انه قران شرارم ان فعلت
فهي من واحد ولو قال والله لا ادخل هذه الدار ثم قال والله لا ادخل
هذه الدار فدخلها من يلزمه كفارتان وكذا لو قال لامرأته والله لا اقربك
ثم قال ففعلت والله لا اقربك فقرها يلزمه كفارتان وعن الشيخ الامام ابى بكر
محمد بن الفضل رجه انه قال قال الرجل والله لا اكلم فلانا ثم قال من اخرى

والله لا اكلم فلا ناكله مرة ان نوى بالنكاح والاكلم يلزمه
 كفارة واحدة وان نوى به الجناحه ولم يتق سائر ما يلزمه كفاريات من
 ماوى فاضى خان ولو قال ان فعلت كذا فامارى من القبلة
 او من الصلوة او من صوم رمضان ففعل كان عليه الكفارة كما لو
 علوا الكفر بالشرط ولو قال امارى من المؤمنين قالوا يكون عينا لان
 السراة من المؤمنين تكون لانكار الامان ولو قال ان فعلت
 كذا فامارى من حصى الى حصى او قال من الصلوة التى صليت ففعل لا يلزمه
 شئ ولو قال من القرآن الذى علمته تكون عينا ولو قال ان فعلت كذا
 فاني بى من هذا المثلث يوما معنى شهر رمضان قالوا ان اراد البراءة
 عن فرضيتها يكون عينا وان اراد عن الثواب لا يكون عينا وان لم يكن له
 نه لا يكون عينا بالشك ماوى فاضى خان اخطف او اخطف بالله عين
 على نذنا ونذنا الله عين نذرتم باخذى اى خريد نوكه سارى في خورم فالاصح
 انه عين بدرون النيه وكذلك عهد كودم ملقط صدر الاسلام وفيه
لوقا امارى من المعلقة ليس عين ولو قال عمارى للمعلقة الضحيح
 انه عين وفيه ماوى ظهير الدين ولو قال بددتم خدائى را عز وجل وسفا مبردا
 مدرفتم لا يكون عينا ومتى محلل بين دكر الله وبين الشرط ما لا يكون عينا
 بصلى فاصل ولا يكون عينا وفي الخزانة سوكتى خورم بخدائى عين ولو
قال سوكتى خورم بطلاق ليس سطيع اذ لا تعارف في الطلاق
 بهذا اللفظ ولو قال سوكتى خورم ١٠ م هو اخبار ان كان صادقا
 وفعل يلزمه الكفارة والافلا ولو قال بر من سوكتى كه اين
 كار كنكم هو اخبار ان امر على هذا هو اقرار باليمين بالله تعالى وان زاد

قال بر من سوكتى بطلاق يلزمه ذلك وان قال فعلت ذلك كذبا
 دفعا لتعرض للجلساء وعذر ذلك لا يصدق فضا ولو قال بر سوكتى
 حابه است كه اثنى كان كنكم فهو اقرار باليمين بالطلاق وماوى فاضى
 خان وذكر في طلاقه رجل قال لامرأته لا تخرجى من الدار بغير اذنى فاني
 حلفت بالطلاق فخرجت بغير اذنه لا تطلق لانه لم يدكر انه حلف بطلاق
 فاعله حلف بطلاق غيرها وكان العول قوله وذكر في ماوى فاضى
 خان ايضا ولو قال مصحف خدائى بدست وى سوخته اكر ائنا ركنه لا يكون
 عينا ولو قال ارحمى سوارست وازلا اله الا الله سوارست وان شهد الله
 سوارست اسن كار كنكم هي امان بالله ولو قال هراوميدى كه خدائى
 دارم نوميدم اكر ائنا كنكم يكون عينا لان الياس من الله كفر وبعليق
 الكفر بالشرط عين ولو قال سلماني كرده ام خدائى را اكر ائنا كنكم ففعل
قال الفقه ابو اللث ان اراد به ان الذى فعل من العبادات لم يكن حقا
 يكون عسا والافلا فاضى خان وفي المحيط هر چه سوغان موعى كرده اند
 وهودان جهودى كرده اند بر من اكر ائنا كرده ام وقد كان فعل ذلك
 لا يلزمه شئ سلماني نكرده ام اكر فلان كار كنتم ليس شئ وفي ملقط
 صدر الاسلام وحرمة الله بطرقه وحوائه ولو قال بحرمة شهد الله
 انه لا اله الا هو ان لا افعل كذا لا يكون عينا وفيه ماوى فاضى ظهير
 فلان كار كنكم از مع شريت هو عين موجب للكفار اذا حث لانه
 اذا قال ان فعل كذا فهو مجوسى كان عينا فمينا اولى وفيه اكر فلان كار كنتم
 كافر بربى شرف دارد ليس عين وفي الخزانة قال ان فعلت كذا هو
 شرك النصارى او شرك الكفار يكون عينا وفي ماوى فاضى خان الطالب

الغالب ان فعلت كذا ففعل كان عليه الكفار. بالعرف خصوصاً عند اهل
 بغداد سلطان الله الاصح انه ان اراد به قدر الله يكون عينا خزانة
 فاض خان قال الامراته انك فعلت كذا وكذا فعالت لم افعل ما ان كنت
 فعلت فانت طالوتنا فقلت ان كنت فعلت فانا طالوتنا قالوا ان
 اراد به عن لراه لا عطلون وفي القتاني ان قال على سبيل الخوف لا يقع وفي
 فاض خان ايضا جماعة من المناق اجتمعوا وكان يصنع بعضهم بعضا
 فقال واحد منهم من صنع بعد هذا وامر به طالوت بلدا فقال واحد منهم بالقارة
 هلا يصغره رجل بعد قوله هلا ثم صنع هو صاحبه قالوا لا تطلق امره
 العامل هلا لان هذا كلام فاسد ليس بمبين وفي الخزانة حداني داند كه
 فلان كان نكروا ام وقد فعل وهو يعلم قال بعضهم بكفر وقال بعضهم بموعين
 ان اعتقد عسا وكفر ان اعتقد كفر اوبه متى وفي الخزانة عن محمد لاله
 الاله افعل كذا اوجان الله فليس بمن الا ان ينوي به عينا وكذا
 بسم الله ولو قال بسم الله مع الواو فموعين وكذا لو قال وملكوت
 الله وجبروته قال اللهم اني عبدك اسئلك واشهد ملائكتك ان لا
 افعل كذا ثم فعل يستغفر الله ولا كفارة عليه خلاف قوله واشهد بالله لانه
 عن عرفا وفي الملقط السمفندي غرابي حنفه فتم قال انا عبدك
 من دون الله او قال اسجد للصليب يكون عينا قال رضي الله عنه فعلى
 هذا لو قال اكرم من اين كان كنتم رجلاي هي يكون عينا ولو قال بئله لا افعل
 كذا لا يكون عينا فاض خان **فصل في التذوق**
 في فاض خان ان يذوق ليس بقره او معصية كقوله يذوق ان دخل
 النار قال الله على ان اقل فلانا اليوم تحت يلومه الكفار لقوله

عليه السلام يذوق من لا يكون عينا بدون الله وفي الملقط السمفندي
 اذا يذوق فلومه لا يعطى اياه ولا ولد كما في كفارة المص وفي الخزانة
 ان فعلت كذا ففعل نذوق يكون عينا عند عدم النية فان نوى بالذوق
 حجه او عمن فعليه ما نوى وان لم ينو فعليه الكفار وكذا ذكر في مبوط
 خواهر زاده ثم قال فاما اذا علو الذوق ففعل هو معصية بان قال ان كنت
 في علي نذوق او قال ان صليت الظهر فعلى نذوق فوكما لو علقه بفعل مباح
 ان انتم كان عليه ان تحت نفسه وبكفر لانه اذا لم يكن له نية فهو عينا وان
 نوى شيئا عنه كان عليه ما نوى وفي المباح لا تحت نفسه وفي صوم
 فاض خان فاضلهم لو قال ان عوفت صمت كذا لم يحتج بحج يقول الله على
 وهذا ماس وفي الاستحسان يجب وان لم يكن بطلان يجب عليه قياتا
 واستحسانا بطريق كما اذا قال انا احج فلا شيء عليه وان قال ان فعلت كذا فانا
 احج ففعل يلزمه ذلك وفي الخزانة ان يرات من مرضى فعلى شاة اذ يحيا فبيرا
 لا شيء عليه ولو زاد واصلدق يلجها يلزمه وفي الملقط السمفندي
 ان سلم ولدي اصوم ما عشت فهذا وعد وفي الخزانة حلفت ان يصوم كل
 اثنين ما لم يجمع انهما من الحج فبلغها ان الابن مات في السفر سطل اليه عند
 خلا قال لا يوسف كذا في مجموع التوازل ولو قال بحج الرسول او بحج
 الامان او بحج المرات او بحج المساجد او بحج الصوم او بالصلاة لا يكون
 عسا وكذا لو قال بالقران او بالمصحف او بسورة من القران او بالكعبة او
 ملائكة او باسمايه او بالصيام او بالصلاة لا يكون عسا الا اذا نوى فتاوى
 فاض خان سلم على الاسلام الاور حدى عنى قال بالله اكر فلان كار كنتم
 هل يكون عسا ثم رجع وقال يكون عسا خيره الاصل ان الجواب بضمي اعاده

ولو قال الله على ان لا افعل كذا
 عن الحنفية ليعلم الله انهم لا كفروا
 عسا م

ما في السؤال كقوله زن بطلاق او نعم صار جالفا ولو اتهمه بالتقصير
 فقال زن بطلاق كقوله فعال نعم بطلان ان لم يكن فعل ولو اتهم
 بالحياة فقال سند تولد كقوله تولد فقال لا فهو جواب وسبق
 ان كان خان ولو نوى بقوله لا ان عبد ليس يخرج معق في فتاوى
 القتاني وفي فتاوى فاضل خان قال الغرم ان قلت فلانا معك حرق فقال
 المحاطب الامانك قال ابو يوسف هذا جواب اذا اكلمه بغيره حث
 خلاصه حلف لا تكلم فلانا فمر على قوم هو فهم مسلم عليهم محنا لا ان
 سوى غير مصدق دانه لافضا ولو قال السلام عليكم الاعلى ولحد
 لا تحت ولو ام يوما والمخوف عليه فهم لا تحت بالسلام هو المختار
 وفي فاضل خان لا في السلامة الاولى ولا في المانة لانه لا بعد كلاما
 عرفا وفي مكلف وفي الخلاصة ووقع الباب فعال الحالف كيت
 ابن او كيت آن ولو قال كيت توخت هو الجان اخذته العقبة ابو الليث
ولو قال ليك اولى بدون الكاف تحت ولو قال له مائة ثدى فقال
 خوشت تحت ولو اخبر فلان بخبر ستم قال الحمد لله او خبر ستم قال
 ان الله لا تحت ولو قال اجزنا الله واياك تحت ولو جاء فلان بطوف
 بالحم فقال الحالف بالحم تحت ولو عطف فقال الحالف برحمك الله
 تحت اما لو مر في السوق ويقول برت او كوت والمخوف عليه هناك
 لا تحت وفيها ايضا قال الامران ان لم يسكن فاست كذا قالت لا تحت
 ثم سكت لا تحت وكذا لو قال لها ان اعدت على ذكولان او لما نهنتني
 عن ذكولان لا اذ كرفلا نا لا تحت ولو قالت لم نهيتني عن ذكولان
 تحت ولو ذكرت اسم فلان بالهجا لا تحت خلاصه ثم الاصل انه

منه عند عنه على شئ منسوب الى فلان ففعل في شئ مشترك بين فلان
 وغيره فان كان نصيبه سمي بذلك الاسم حث والافلا كما اذا حلف
 لا ياكل من طعام فلان او خرم او طمخه او رمانه اسرها فلان فاكل
 من طعام مشترك او غير مشترك او طمخ مشترك او رمانه اسرها فلان وغير
 حث وكذا لا يسترى عبد من اعداء فلان فاشترى عشر من غنما مشتركة
 سنة ومن غير حث وكذا اذا حلف لا تزرع ارض فلان فزرع ايضا
 سنة ومن غير حث لان نصيب فلان سمي بذلك الاسم في هذه المواضع
 بخلاف العبد سنة ومن غير والدار والميص والرفيف ونحو لان نصيبه
 لا سمي بذلك ولو حلف لا يلبس من سج فلان فلبس ثوبا سجد فلان مع
 غيره لم تحت لان نصيبه ليس سوب الا اذا كان ثوبا لاسجد الا ان كان
 عبا في حلف لا ياكل من طمخك او قال خبزك هذا على الماضي والمستقبل وكذلك
 قوله من شري فلان وقوله مما خرف فلان مما اشترى فلان واخا سجد على
 الماضي والمستقبل فان نوى المستقبل لم يدين فضا محط خلاصه ان مكوت
 من الى اسك فكتك عديتي وخاطبتك والاب حاضر لا مطلق كان عبد
 الرحمن بن عوف حلف لا تكلم عمارا وكان يفعل هكذا وفي مكلف صدر الا
 ولو كسب اليه كما ابا او ارسل اليه رسول لا تحت لان الكلام على المشافهة
 كالحديث وكذا اذا اشار اليه فاشاره او او امر اليه وفي فتاوى فاضل خان
ولو قال لا اقول فلان كذا وكذا فكتب اليه بذلك او ارسل اليه اليه رسول لا
 تحت وفي الخلاصة طيف لا يحوم حول فلان بالفارسية كودى بكر دم
 هذا من قوله لا اكلم فلانا وفي الحارثه رجل قال لامرأته اكون كود
 استانه فلان كودى فانت طالق وقال صنت به الدخول في محوم حولهم

سلام

ولا يدخل دارهم بطلق لاني للفظ حصته لهذا للدخول وقال الهامني
 الامام هذا على الدخول وكذا لو قال الاخ اكرتوك ديوار من كودي
 او ديوار من كودي على الدخول وفيها قال الامراته اكرتوك ديوار من
 شيني ناخري فانت طالق ولان على السطح وهي على الارض في الدار
 سلك معهما قال حصته المحالسة ان يجعها مجلس واحد في الخور كالمشاربه
 والمواكله والمناومه لكن يفهم من هذا الاختلاط والاجتماع وهذا
 اجتماع على ما عرضه المنع عنه بحث وان تفور من ذلك على السطح
 لاهلن وبطرت في الله ونكحت لا لمخالطته ارجوان لا بحث خراته
 ان دخلت دار اخي فانت طالق مسكن اخ الخالف دار اخرى فدخلت
 المراه الدار الحديث فقال بعضهم ان كانت المهر فليظ لحنه من تلك
 الدار الاولى لا بحث في عيته وان كانت منه لاجل الاخ بحث في عيته
 وان لم تكن له نية بحث في قول اني حصته ومحمد فان دخلت المراه الدار
 التي كانت لاخته وقت المهر ان كانت الدار في ملك الاخ الا انه لا يمكن
 منها بحث في عيته وان خرجت تلك الدار عن ملك الاخ بعد المهر بيع
 او هبة او غير ذلك لا بحث وان مات الاخ وصارت دار ميراثا
 لورثته وان دخلت بعد ما صارت لاحد الورثه بالقسمه لا بحث
 وان مات صاحب الدار عليه دين سفر في بحث في عيته في طلاق
 فاصحان من خلف لا تكلم عبد فلان ولم تنوع عبد بعينه او امراته
 فلان او صدق فلان فباع فلان عبد او بانت منه امراته او عاري
 صدقه فكلهم لم بحث لانه عقد عنه على فعل او مع في محل مضاف اليه
 فلان اما اصابه ملك او اصابه نسيه ولم يوجد فلا بحث قال

رضي الله عنه هذا في اصابه الملك بالاتفاق وفي اصابه النسبه عند
 محمد بحث كما لمراه والصدق قاله في الربادات لاني المراه والصدق
 مقصود ان بالهجران فلا شرط دوامها وتعلق الحكم بعينه كما في الاشارة
 وجه ما ذكرهنا وهو رواه الجامع الصغير به يحمل ان عرضه مجراه لاجل
 المضاف اليه ولهذا لم بعينه فلا بحث بعد زوال الاصابه بالشك وان
 كانت منه على عبد بعينه بان قال عبد فلان هذا امراته بعينها او صدق
 بعينه لم بحث في العبد وبحث في الصدق وهذا قول اني حصته وان يوسف
 وقال محمد بحث في العبد ايضا وهو قول رفر وان خلف لا يدخل
 دار فلان هذه ما عها م دخلها فهو على الاختلاف لمحمد ان الاصابه ابلغ
 في التعريف فلفت الاصابه وصار كالصدق والمراه ولها ان الداعي اليه المهر
 معني المضاف اليه بخلاف اصابه النسبه كالصدق والمراه لانه يعاد
 لذاته فكانت الاصابه للعرض ههنا وذكره في ما وصي صدد الاسلام
 قال مشاخر هذا الاختلاف فيما اذا لم يكن له منه واما ان اقرى العين
 فدخلها او ركبها بعد ما باعها بحث بالاتفاق وان لم يوفد دخلها او ركبها
 بعد ما باعها لا بحث بالاتفاق رجل قال لامراته ان دخلت فربك ذاري
 فانت طالق ودخل فيها قرب المرأة والرجل قبل بانه بحث لاني القراه لا ينبغي
 فكون فربا لكل واحد منهما وقبل نظر ان كان دخل لعل يخص به لا بحث
 وان كان دخوله لعل يخص بها بحث فاض ظهر في التذراذ الزمك
 اراقه ثابتن فدخ ثاه سمته يعك ثابتن ويطن لا يجز به لان المقصود
 به ثابتن الارامه والصدق باللم والثاء التمينه وان كانت تغادها
 في اللحم فلا تغادها في الارامه لان الارامه الواحد لا يعادل اراقين وكثيرين

وان طالبت اركانها وامدت لا بقدر اربع ركعات وصوم يوم وان طال
لا بعدل صوم من فان قيل اليس لو نذر ان يهدي سبع شياه فذبح بقره او
خزوا راجان وان لم يوجد المعادله في الاراقه فانه النزم سبع ارامات
فلان الاراقه وان كانت واحده صورته فهي سبع ارامات شرعا وخكما
فتد وجد سبع ارقام حكما كما في الضحايا والهدايا اما الشاه السمه وان
عظمت ما اقيمت في الشرع مقام ارامتين حتى لا يحري الشاه السمه وان
عاشن لا في الضحايا ولا في الهدايا وكذلك لو وجب عليه عتق عبيدين
بالنذر او الكفاره فاعتق عتدا ساوي عدلين ووطن لم يجز لك
الاعنى واحد من الجامع الكيس للامام خواهر زاد. في آخواب الزكوة
الصبر رجل الا ترى ان من حلف لا تكلم رجلا فكلما صبتا تحت في عينه
2 امان جامع خواهر زاد. في باب الخنث الذي فيه صف واحد
2 امان ملقط صدر الاحلام اكر باصعي سد خورده انا زوى بطلا و
در اول ماه بنيد خورده تقر الفوى على انها لا تطول و اجرا امان فتاوى
فاصجان **فصل 2 معرفة الازمان وفصول السنة**
ذكر في الذخير وقال ولو حلف مل دخول شهر رمضان وقال يا فلان سخن
تكرم ما شب قد لا تكلمه حتى يضي شهر رمضان بل لا تطرف وذكر الثاني
كما 2 من السنة عم قال وذكر في الاسلام ان الله القدر د اير
2 السنة 2 احدى الروايتين عن ابي حنيفة وهكذا ذكر الشيخ الامام
الزاهد ابو نصر الصغار وهكذا ذكر كثير من مشايخنا وذكر في فاضل خان
2 ما و به هاتين الروايتين وجعل المشهور عن ابي حنيفة الرواية الاخير
وذكر في الامه السرخسي 2 المسوط الرواية الاولى بحسب في الاعتكاف

فصل 2 في الاخبار والبشارة والاعلام والمعرفة والمعاداة
حلف لا يقتل سرق فان خرج الى رجل واحد وذكره فقد اثنى من فان
ظهر هذا السر بين الناس او علم رجل واحد ثم ذكره هو عند رجل آخر لا يثبت
لانه لم يبق سرا والاسخدام بالاعيان والاشارة اسخدام والخدمة كل شيء
من عمل البيت من الطبخ والحجر والكبس ولو حلف لا يكذب لا يثبت
بالاشارة خلاصه 2 في الحرائر ولو شالها وضوا او شربا او رمى اليها بذلك
فقد اسخدمها ولو حلف لا يسفهن فاشارة الله بشيء من ذلك كحسب اعانه
اولم يقنه لان الاستغناء طلب العون وقد وجد الا اذا نوى الفعل
مسئله 2 في الحرائر امر غير ان يكت له كتابا الى فلان واملاه عليه فكتبه
عم حلف الامر ما كتب الله وحلف الكاتب ايضا انه ما كتب اما الامر يدين
في القضا والكاتب ان نوى انه ليس صاحب الكتاب صدق دانه كحضار
في مجموع النوازل حلف لا يأكل من هذا الغيب فاكل من زبنيه او عصير
لا يثبت فاسم الغيب تناول الفسوخ واللم والما حلف لا يأكل فأكله جملة
هذا ان الشاح والمشمش والخوخ والتين والفسق واللوز والجوز
والاجاص والعناب رطبها وبابها فأكله بالاجماع وكذا نيتها وفي جميعها
والتمر ليس من الفواكه كذا اثنى القاضي الامام والقضا والصد ليس بفاكه
اجماعا خزانة حلف لا يأكل الخوخ فاكل الناس منه لا يثبت عليه قوي
القاضي الامام رجل قال ان فعلت كذا ما دمت بخارا وامر به طالو فخرج
من بخار اثم عاد وفعل ذلك لا يثبت في نفسه لان عنه كانت موقته
لا غايه فلا يبقى بعد الغايه فاضحان اكر ان يبراهن كنهه بوساخته
اكر ان يعيد پوشم فكذا قلبه بعد العيد بعشر ايام لا تطول الى فورا العيد

قد انقطع قبل الى سبعة ايام بعد ايام العيد فان ثلثه ايام لرؤية العامة
وبعد ذلك الى تمام الاسبوع بجمع الاقارب وسمون مبارك ياد عيد
واهل المدارس لا يحقون للتدريس وسمون فارغ عند في مسايل
شيء من ما وى صدور الاملام وفي الخزانة ايام العيد على اسبوع العيد
فصل في مسائل الامين على الاكل والشرب واللبس • حلف
لا ياكل من هذا الكرم واكل من عصير او خله او ربه او فلاحه او ما اشبهه
لا يحث وبالغيب والزيب واللوح والكمثرى نابسا او غير ما يسبح
لان عن هذا الاشجار من الكرم من غير ان يتعلق بضع العيد وفي
الخير من شرب من لبن باع مخورم اذا اكل الحصرم يحث وشبهه
اندرن مع على الرطب دون الغيب وفي ما وى فاضحان حلف لا ياكل
ربا فاكل عصيد جعل فيها الرب فالوا لا يكون حائلا لانه مغلوب متهلك
الا ان يكون الرب قائما بعينه على العصيد اذا حلف على لبن لا ياكله
فيلطح اللبن مع الارز فاكله لا يحث وعلى ما س ما اذا حلف على لبن لا ياكله
واحد منه عصيد فاكلها يحث ببيع ان يحث في عينه في سله اللبن اذا
طبخ مع الارز وعلى هذا اذا حلف حفرات نخورد تمام بحفرات خورد
يحث لان عن الحفرات يرى والاسم لم ينزل ولو حلف لا ياكل دهنًا
فاكل دهن الكرام يحث ملقط صدور الاملام وفي امان شرح الفتوري
لا ياكل من مراث اسه شا وابو حي ومات ابو هورث منه ما لا
فاشتري طعاما فاكله في القياس لا ينع ان يحث ولكن ان يحث
وذلك لان الطعام المشتري ليس مراث ولكنهم استحسوا لان الموارث
هلكنا بواكل والهمس على العادة فان اشتري بالميراث شيئا واشتري بغيره

الشيء طعاما فاكله لم يحث لانه مشتري بكسبه لا ميراثه لا يشرب عصير
فصرجه عن خلقه لا يحث ولو عصر في كفه ثم حساه يحث ولو قال
لا يدخل العصير في حلي يحث في الوجين **قال** رضي الله عنه في
عرفنا ببيع ان لا يحث لان ماء الغيب لا يسم عصير في اول ما يصرق فاضحان
رجل حلف لا يشرب الخمر في هذه القرية فشرب في كرومها او في ضياعها
فالوا ان شرب في عمران القرية او في كرم متصل بالقرية كان حائلا
والافلا والقرية اسم للعران وموا الدور والبوت حلف لا يشرب
المسكر يلامه اشهر فقالت المرأة اربعة اشهر فقال الزوج چهار ماه كبير
في المسقى شرط الوصل حتى يصير الدم اربعة اشهر في التوازل في الخلاف
من ضمير ومن يتحدث في هذه الصورة صورتهما رجل قال لجاره ان امرأ
كانت عندك البارحة فقال لجاره ان كانت امرأك عندى البارحة فامرأ
طالوى قال بعد ما سكنت ولا خيرها ثم تبين انه كانت وفي الاصل لو حلف
لا ياكل لحما ولا دابة له لا يحث باكل السمك ويحث العظم والجل والطيور
مطبوخا كان او مشويا او قديدا هذا اشارة الى انه لا ياكل كل يحث باكل التي
خلاصه **وقال** في الخميس رجل حلف لا يسم هذا العيد ولا يسميه
فالوجه فيه ان يبيع نصفه ويهب نصفه لان شرط الحث بيع اكل او سبه
الكل وقد تقدم فان يحث نظير رجل اخذ لقمه فوضعا في فيه فقال له رجل
امرأته طالوا ان اكلتها وقال الاخر امرأته طالوا ان اخرجتها من فك فاكل
العض لا يحث واحد منهما لما قلنا ونظير ايضا اذا حلف وقال ان اكلت
هذا الرعيف اليوم فامرأته طالوا ولا يعتق جاريته لانعدام شرطها وهو
اكل الكل او ترك اكل يحث اذا عطي عشر سراويل العصر مساكين يحث

ته

بلحم

العص وخرج

واله اكله فامته مع باكل
لنصف لا يطلى امرأته

عن الكسوف في كاهن اليمين فلو وضع القباع على الخفاف ونام تحت غوته
الاسلام انه لا تحت وقال الشيخ الاستاذ به ينبغي ان تحت قال
رضي الله عنه وما يوافق هذا ما ذكر في الفتاوى لو حلف لا يلبس هذا الثوب
فالقي عليه وهو نام قال محمد بن اخيه الحث والمخاراة لا تحت ولو
انتبه ووجد حراره الثوب قال كما انتبه لا تحت وان ترك تحت
علم انه الثوب المخلوق عليه او لم يعلم ولو قال اكبر رسته زن خود
يوشم فكنا تنه ريمان بريشت يست لا تحت في مجموع التوازل
ولو نام على فراش من غزلها لا تحت ولو نوى ذلك لا تحت ايضا ولو جل
الفراش كالخفاف ونام تحت لا تحت ايضا الا اذا كان معيناً بان حلف
لا يلبس هذا الثوب فعمله لحافاً تحت تحت خلاصه وفيها ولو قال الامرأة
اكرسته يوشم من براند فانت طالق فوضع يده على غزلها او حاطبه قمصاً
لا تحت حلف لا يلبس من غزل امراته فلبس ثوباً من غزلها فوق ثوب او
لحاف ليس من غزلها تحت بالاجماع وهل لا تحت ما سأل على مسلة الحرير
فوق الدثار فانه لا تكن وهكذا فعله بعض المشايخ لبس الحر فوق الدثار
انما لا تكن عندنا في حنفه بغيره لانه اعتبر حرمه استعمال الجوار اذا كان متصلاً
ببدنه صور **ح** لا يلبس من ثيابها فاعت نياتها منه ولبسها
لا تحت الا اذا نوى غزلها **عك** ولو ائتت لباحتها عليها من غزلها
فان الفاه عن نفسه من ساعتها لا تحت ان لبست من غزلها فاشترى
الغزل منها لم يسخه ولبسه لا تحت فامت ان كان الحلف لمع في الغزل
تحت والا فلا حلف لا يدخل ان فلان فباعها ثم دخل تحت الحلف
لمع في الدار والا فلا كله من المنيه **فصل في مسائل اليمين**

١٢٩ **على السكينة** حلف لا سرب الخمر مادام يتخار فخرج الى قصر المجوس ثم
عاد وشرب قال الامام الفضل ان نوى بعهده مادام يتخار اقامه
السكينة وكان سكناً يتخار تحت وان نوى اقامته ببدينه فاذا خرج
الى قصر المجوس لا سقى اليمين وان لم يكن له منه فخرج نفسه كاه في امان
قاضي خان فان حلف بالقار سبه وقال من يدري خانه ان تدبنا ثم خرج
نفسه على صيدان لا يعود لا تحت في عينه وان خرج على قصد ان يعود
يكون حاشاً قاضي خان **فصل في مسائل اليمين على الخروج**
حلف لا يخرج من هذه الدار وهو على الرجل منها باهله ان كان ساكناً فيها
الا اذا دل الدليل انه اراد به الخروج ببدينه ولو حلف لا يخرج امراته مع
فلان فخرجت فريد عم لحقها فلان لا تحت والها اعتد جرحها من الدار
ان رجعت الى دارى فانت طالق فحلفت ولم تخرج زماناً خرجت ورجعت
الى منزله والرجل يقول بوس الفور قال بعضهم لا يصدق وقال بعضهم يصدق
وهو الصحيح والصحيح طهير وفي فتاوى قاضي خان حلفان لا يدخل الحمام اذ بهر
سرسن فدخل الحمام لا اجل ذلك بل السليم على الحمامي عم غسل راسه في الحمام
لا تحت لان الدخول كان للفعل اكرحانه ما ذروى تراطلون فذهبت
الى باب دارها ولم يدخل احلف المشايخ فيه والصحيح انها لا تطول لهم ويدون
بهذا المنع عن الدخول ولا يطول بدونه في فصل الطلاق بالكتاب
من ماوى قاضي خان ولو حلف لا يدخل فجاء الى بابها وموشتد في المشي فغش
بجله او زلق بجله في الدار الصحيح انه لا تحت ولو كان على ابيه فادخلته
ان كان تقدر على منعها وامسكها تحت والافهم وان ادخله انسان فكرها
فخرجها ثم بعد ذلك دخل يتخارا اخلصوا منه والصحيح انه تحت قاضي خان

حلفانه لم يخرج ذلك الشيء من الدار مع سن انه اخرج مع آخر على الشكر
 فان كان مما لا يخرج واحد بحث وفي عكسه لا من المذهب المسمى
 حلف لا يخرج امراته من هذه الدار ولا عبد فبانت المراه وخروج العبد
 عن ملكه ثم خرج بحث ولا يدبر في الفضا اذا نوى السيد بحال تمام الرجوع
 والملك الكل في التجريد خلاصه حلف لا يخرج من المصرا لباذن امراته
 فالت له اذنت لكان يذهب عشر ايام فذهب ولم يحل الحام عشر ايام
 لا بحث لان المحلوف هو الذهاب بغير الاذن والذهاب هنا بالاذن
 اما الملك اكثر من عشر ايام لم يسد اخل في المهر خزانة حلف لا يخرج امراته
 الا بطله فخرجت وهو برأها فبطلت بحث ولو اذن لها بالخرج فخرجت
 بغير علمه لا بحث وان لم ياذن لها فخرجت وهو برأها لا بحث ايضا فاضى
 طهر وفي طلاق فاضى خان فالامراته اكرسنى سرون شوى بامن
 بغير علمه فاست طالق فعلا لوبكر الاشكاف ان نوى الاذن في كل مرة صح
 فيه وان نوى الاذن مرة فذلك وان لم يكن له فيه مهاد على من واحدة
 ثم قال لا يخاف ان يكون مراد الناس عن هذا وفي مجموع التوازل بطل
 نحم الدس عمى قال لامرأته اكره ان تجاى روم في دستوري فوكذا
 اذا استاذنها فلم ياذن فالح عليها فالت مر كحا خواهي روكه من دستوري
 من ذم فذهب الي ذلك الموضع هل يطلق قال لا لان قولها مر كحا خواهي
 رواذن منها وقولها مر كحا من دستوري فمى بطل باطل لانهما قد اذنت وفالت
 ليس هذا ما دن وفي التجريد حلف لا يخرج امراته الا باذنه لو نهت بالخرج
 فعلا الزوج دعوها فخرج ولانيه لم يكن اذنا ولو نوى الاذن يست
 بالذلاله ولو قال لها غضبه اخرجي ولا تنة له كان على الاذن الا اذا نوى

اخرج حتى يطلق ولو قال اخرجي ان خرجت ليجزئك الله او ليرتك ما
 تكرهين او استاذنت ولحق فعالها مر كحا خواهي رواذالا اذن في
 الاول ليس باذن والى اذن في كل كلاما ليس باذن ولو قالت اريدان
 اخرج حتى اصير مطلعه فقال الزوج نعم هذا ليس باذن وفي الحرائر
 مر كحا خواهي رواذالا اذن هذا اذن قال العاصي الامام هذا ليس باذن
 وبه نفى وكذا لو قال بخانه فلان روبر من جه ابد لسرا دن ان خطت
 الدار الاناسا فدخل ناسا م ذاكرا بحث وفي الاذن لا بحث خزانة
 حلف لا شرب بغير اذن فلان فاعطاء فلان من وناوله ولم يقل لسانه
 شارب سبغ ان بحث وهذا ليس باذن بل هو دليل الرضا ملقط صدق
 الاسلام وفي الاصل لو قال لامرأته اسطالوان خرجت لباذني او بوضا
 او بعلى هذا على كل مرة وفي روضه الرندوسى لو قال لها ان خرجت بغير اذني
 فانت طالق فاذن لها مرة فخرجت ثم خرجت مرة اخرى بغير اذنه بحث وكذا
 لو قال لها كلما خرجت من الدار بغير اذني بشرط الاذن في كل مرة ولو قال لها متى
 خرجت او متى خرجت من الدار بغير اذني فانت طالق فخرجت من باذنه
 ومن بغير اذنه لا بحث ولو قال هر كاه في دستوري من اركان سرون اتي
 فانت طالق فاذن لها من خرجت ثم خرجت ما يبا بغير اذنه بطلاق وقيل
 في قوله متى ومما بشرط الاذن في كل مرة وفي كلمة حتى والتكليف بالاذن من
 خلاصه **في الخروج والاثيان والذهاب** لو قال عبد حر
 ان خرجت الى مكة فخرج من مصر يريد مكة ثم رجع قبل ان ياتيها فهو حائث لان
 لان شرط حثه الخروج من بلده على قصد ان ياتي مكة وان لم يصل الى مكة ولو
 قال ان انت مكة لا بحث ما لم يدخلها لان الاثنان عسان عن الوصول

والذهاب كالحرج وهو الاصح وقال **النصير** للذهاب كالتيان ومنا
الاختلاف عند عدم النية واذا نوى شاكاً كان على ما نوى لان الذهاب
يحمل الانسان الا انه للمرجع اصل وعلى هذا فالوفاة جرت لامرأة
ان حرجت الى منزل والدك او والدتك او والدتك او والدتك او والدتك
منزل الوالد وصلت او لم تصل ولو قال ان انت فتوى على الوصول وصلت
الحرج الى المنزل ام لا وكذا قالوا لو حلف لا يخرج ماشياً فخرج من عمران
مصر ماشياً ثم ركب تحت الحرج ماشياً ولو خرج راكباً ثم نزل مشياً لا تحت
لعدم الشرط ولو حلف لا ياتي بعد ما شاور ركباً حتى ياتيها ثم نزل فدخل ماشياً
حت لوجود الشرط وهو الوصول ماشياً في الجامع المجبى محط قال الامراته
اكران من نحن ما ولدني كوسى فاست طالوم انها اسبحي فلان كمت لكن عارني
كه ان فلان ندانت طالوكن حلف لا تكلم فلانا فكله بعبان لم يعرفه
فلان وسناك بلزومه الخت كذا هنا وساقى سله تدل على عدم الخت ان لم
نقمه حلف لا تكلم فلانا فاداه من بعيد فان كان حيث سمع صوته لواقع
الله اذنه تحت ولم يسمع بعرضه من كان مشغولاً بشئ او كان احتم
وان كان حيث لا يسمع صوته لواقع في الله اذنه لشد البعد لا تحت في نفسه
اما اذا نادا وهو نائم فليقله لا شك انه تحت وان لم يسمعه فيه رؤيا من
الصحيح الخت وان لم يوقظه محيط حلف لا ياتي فلانا فهذا على ان تاتي
منزله او جابوته لقيه او لم يلقه ولو حلف لا يلقاه فابي منزله لا تحت حتى يلقاه
من ايمان فاض خان **رجل قال** والله لا اخرج من فلان العام الى مكة اذا
خرج مع فلان حتى جاوز السوت وصار حيث سأل له قصر الصلوة برفقته
فلو رجع رجع من غير ضي ولو قال لامرأته ان حرجت من هذا اليوم فان

رجعت الى سنة فاست طالق بلاناً فحرجت اليوم الى الصلوة او غيرها ثم رجعت
فان كان سبب المهر خروج الانثى والسفر لا يطلق ولو قال لها عند
خروجها من القمار ان رجعت الى ادري تجلسي ولم يخرج زماناً ثم رجعت
ورجعت الى منزلها والرجل يقول نويت الفون قال بعضهم بصدق وهو
الصحيح ماوى فاض طهير وفيه ايضا ان ذهبت الى قرية كذا فانت طالق
وذهبت الى قرية اخرى الا انها مرت في ضياع تلك القرية والوان لم يدخل في عمرها
انها لا تحت رجل حلف بطلاق امرأته ان لا يخرج من بغداد الا مادها ثم خرج
فقال الزوج قد ادبت لي كان العول قول الزوج ماوى فاض خان وفيه
ايضا طال امرأته ان كنت تعرفين فلانا او تعلمين منزل فلان فاست طالق فقالت
انا اعلم واعرف لا تصدق في شئ من ذلك لان هذا امر ظاهر يعرف عليه غيرها
حلف بالبعض والمحبة **فصل في البيع والشراء والملك**
حلف لا يزوج اليوم امرأة فزوج امرأة فكافا فاسد لم تحت ولو عقد
عنه على الماضي وقد كان يزوج فكافا فاسد لا تحت واسم الشكاح مطلقاً
في المستقبل يضر في الحاضر دون الفاسد ففي الماضي يضر في الحاضر والماضي يضر
في الحاضر في الماضي او نوى الفاسد في المستقبل ذين سنة ومن الله وفي الضمان
في اول الفصل الحادي عشر من ايمان المحيط وذكر بعد في نوع آخر ان الرجل لو حلف
لا يبيع ماع فاسداً تحت في طاهر الزوايه ولو حلف لا يشتري اليوم فاستري
تخراجه من تحت ولو استري بمبته او دم لا تحت وكذا لو حلف لا يبيع فباع
عنه او دم لا تحت ولو عقد عنه على الماضي تحت بالبيع الفاسد والشراء
الفاسد ايضا حلف لا يزوج امرأة فزوج امرأة بغير ايمان زوجاً منه
فصولي لا تحت بخلاف بيع الفصولي والفرق بين كساح الفصولي ليس ينفق على

سبل التمام لان في الحال ما شافه لان الحرية ساقى المملوكية ولا يضاولة
 مطلوب الاسم ولا كذلك فصل البيع فان جارت حيث لان بالايجازة ينفذ
 العقد بصفه التمام قاوى صدق الاسلام. وذكر في الفصل الثالث من
 ايمان قاوى قاضي طهير حلفه السلطان ان لا يشتري طعاما للبيع
 فاشترى طعاما لبيته ثم بدله فباعه لاحت الحنة ما اشترى للبيع وهو
 نظير ما لو حلفت المراه ان لا يخرج الى بيت والدها فخرجت الى بيت
 الى بيت والدها لم تحت في النصاب حلف وقال المراهي طالق كنه من ملك
 خوئ بنام فرزند خوئ كرده ام وقد باع ملكه من ولد وقيل هو هل تحت
 قال رضي الله عنه قال الامام خالي تحت قال اكره انه مرا
 فرد ابنه دينار قمت كسند من بجهارني فروشم فامراته طالق فقوم غدا
 بلاده دباير ومع هذا دفعوا اربعة دباير فباعه ومضى الفدهل تحت
 سل الامام خالي فقال لا حلف لا يبيع داره فاعطى امراته في صداقتها
 تحت هكذا ذكر قال الصدوق السيد يجب ان يكون الجواب على التفصل
 ان يرفج على الدار لا تحت لان هذا ليس بيع وان يزوجها بالدينار هم
 ثم اعطاها الدار عوضا عن ملك الدار ثم تحت وكذا في المجهط ولو حلف
 البائع ان لا يبيعه بعشر فباعه باحد عشر او بعشر ودينار لا تحت وكان
 يبيع ان يكون حاشا لان الشرا ثلاثة عشر لما كان شرا باني عشر والبيع باحد
 عشر ايضا يكون سعا بعشر وزاده وامام تحت لان شرط الحث السع بعشر
 مفرد لا البيع بعشر وزاده والبيع بعشر محمل النوعين الا ان اعنا هذا
 النوع بدلالة الحال لان غرض الخالف ان لا يزيد له المشتري على العشر وقد
 زاد ولو باعه بتسعه لا تحت لان الملقوط هو البيع بعشر ولم يوجد الوض

عشر الملقوط لا في غير اما الشرا ثلاثة عشر باني عشر ودينار في امان
 قاضي خان ولو حلف البائع لا يبيعه بعشر حتى يزدن فباعه باحد عشر لم
 تحت لان هذا شرط بين ولحت هو البيع بعشر ولم يوجد ولو باعه بتسعه
 دراهم لم تحت ايضا لما قلنا ان جانت العقد هو المعبر في حقه وشرط الحث
 هو البيع بعشر ولم يوجد ولو قال عبد حوا ان بعته منك بعشر الا ان زاده
 فباعه باحد عشر لم تحت لان هذا بين فان باعه تسعة تحت وكان يجب ان
 لا تحت لان شرط الحث السع بعشر ولم يوجد والجواب ان دكن العشر
 في المسنى منه هدى وهو مقول الى المستثنى ومعناه ان بعته الا ان زاده على
 العشر ولما وجب ذلك لان المراد من جانب البائع الملك وتقرر العشر في
 موضعها على هذا الوجه سطل الاستثنا لان المسنى منه بصريعا واحدا والمستثنى
 بوعا كره وهو الزيادة على العشر فلا يصح استثناءها من بيع ولا وجوب ان
 حذف العشر كمسما للاستثنا والكلام محمل لان الشرط بموضع السع وقد يصح حذف
 المسنى منه في موضع السع ما في الزيد ولا يقال جاني الاريد الى الحق من الخاف
 الكبر لعجز الاسلام مفنى اشترى ثلاث ساه سلا من دراهم حلف
 بطلاق امراته على واحد منها بعينها انه اشترى هذه بعشر دراهم بطلاق امراته
 في اخر طلاق المجهط **في الفارسية** قال اكره ان يزوج امرته
 عارت ديم فكلما اعطى بعض الناس ومنع البعض لا تحت لانه ما اعطى
 مكرهى لا حلف لا يغير ثوبه من فلان بعث المحلوف عليه وكلما لمعنى
 المستعان فاعاره احلف رفر ويصوب والقوى على الحث لان الوكل
 ماب الاستعان رسول قال العائض الامام هذا اذا مال الوكل ان فلانا
 مسير منك ما اذا لم تقل لا تحت حلف لا يستعير من فلان سنا فاردفه

ر
 ما

على دأبه لا تحت لأن العارية ان سلم اليه قبل له ان يغلق عندك
 ودفعه دباج او ذهب فقال انكسى را نرد من ردعتك فكنا وقد كان
 لغرم ودفعه تحت لانه زاد على حرج الجواب **فصل**
مسائل الممنوع على العتق كالنكاح والكتابة والخلع وغير ذلك وفيه الممنوع
على الضرب والترك واليمين التي يجري من الغريم 2 المجان حرانه
 حلف لا يواجر هذه الدار وقد تجرها قبل الحلف كل شهر يدوم فركها وتقاضى
 اجر كل شهر لا تحت ولو ساله اجر شهر لم يسكنه بعد تحت اذا اعطاه الاجر
 لان الوجه الاقل الاعطاء في كل شهر لا سوفف على الخسارة فلا يكون
 اجروها هذا لما سال الاجر واخذ صار اجرا ولو اجرت امراته المستغلة وضعت
 الاجر وانفقها او اعطت زوجها لا تحت لعدم العقد منه فان كانت
 المستغلة بعد للغله وتركه عليهم لا تحت لما قلنا في الوقاع فاضى طهر
 حلف بطلاق امراته ان لا تزني فاناها في دبرها او اوى امره احتبه
 في دبرها حكم عن النعنه الى العاسم انه قال عنه على الجماع في الفرج اذا حلف
 لا يطلاق فكل بذلك وطلق الوكيل حث وكذا لو طلقها وضوى او خالها
 فاحار بالقول حث ولذا لو قالها است طالق ان سئ فتات او قال
 لها اختارى فاخارت او قالها ان طلت الدار فابت طالق ودخلت او
 الى منها بعد الممنوع فحقت هذه الامور بعدنا تحت في عنه وقال روى لا تحت
 ولو كان الحالف غيبنا ففرق العاضى منها بعد الاجل على قول روى لا تحت
 وعن ابي يوسف فيه روايان ولو جن الحالف فطلق امراته لا تحت ولو
 قالها طالع نفسك ان سئ لم حلف ان لا يطلق ولا يعنى فطلقت
 نفسها او اعنى العقد نفسه حث الحالف وعن محمد انه لا تحت ثم رجع

ولو قالها است طالق ان سئ او قال العبد است حران سئ ثم حلف
 ان لا يطلق ولا يعنى فتات المراء طلاقها وشاء العبد عتقه وقع الطلاق
 والعاق ولا تحت في عنه ومو كما لو قالها ان دخلت الدار فابت طالق
 ثم خلفاين لا يطلق ودخلت الدار يقع الطلاق ولا تحت الحالف
 فاوى فاضى خاف رجل له امراتان اكرمان فاحبه خنسم وى ارض بطلاق
 هر دورن در سترى محسد سراى ابن مرد امند وبان حمت كه در حق
 وى سو كند بخورد بود ولان ديكور يمين ستر بود ارضى بانان قال
 لا يطلق ان لم يستها قصدا وان وضع يد على رجل اخرى اذا حلف
 لا يقبل فلانا قبل يد او رجله خاصه بعدا حلف المشايخ فيه منهم من
 قال لا تحت وهو على الوجه خاصه ومنهم من فضل من الملتحى فقال ان عقد
 عينه على الملتحى حث وان عقد عنه على غير الملتحى لا تحت ومنهم من قال
 ان عقد عنه بالانسيه لا تحت الا بالتفصيل على الوجه وان عقد عنه
 بالفرسه هو على التفصيل من الملتحى وغير الملتحى والاول اظهر واضح محيط
 حلف ان لا يعقوبك فكايت عبد صق او اسرى اباه صق حث
 لانه اعق من صاوى فاضى طهر وفي صاوى الى اللث اذا اغتسل
 من الحرام لا وامرته طالق فعاق اخبيه فانزل واغتسل لا تحت وفي العيون
 اذا قال لامرته اذا اغتسلت منك من خباية فابت طالق فامعها وقع
 الطلاق وان لم يغتسل لاني هذا اللفظ صار كانه عن الجماع مكانه والـ
 ان جامعك فابت طالق محيط وفي مجموع التوازل لو قال كل امرأة انزوها
 او نزوها عني لا حث واجيز بالفعل هى طالق لا ثا لا وجه لجواز وهو
 شدد على نفسه ولو زوجه وضوى وهو اجاز بالفعل ثم نزوها بنفسه

لاحت ولوحيت عليه ثم نزعها من فمها على قاسر مسله الجامع الصغير
ادخلت لا يدخل من الدار فادخل كرها ثم دخل هو من فمها هل تحت وفه
احلاف المشايخ من الخلاصة حلف لا تماردون عاريت دادحت
محاهري كود لا تحت الملقط التمر قندي حلف لا تقامر مع فلان فقامر
مع الاخر فجاء المحلوق عليه وشاركه يعني بشركت وى ناحب احاب
الامام خالى انه تحت خزانة وفيها ايضا حلف لا تؤذي امراته منجس
توبه يوما قال لها اغسله حالها زهر دران وبتوى لا تحت
لاها سحق مل هذا وان شئت عن مثل هذا ولا تعيد هذا اذى منه بل اذى
منها قال القاضى الامام تحت لوجود الشرط وبه معنى وفي الخرافان
الملقط للسيد الامام اكرها وحنان كنكم كى مك بايان ارد اذا حرق
بعض ثيابها وجرها والقها على الارض ترفى عنه ولوقاك اكرودا ان
كوى راير كسان كنكم اذا سلط عليهم ابركا كشم ترفى عنه ولوقا
اكراس سرز شكنى كنكم الى الملامه مشافهه ولوقا اكرتت
سريرنى كنكم الى ذكر الله اذا اقربن به ملدك عليه والاضرف
الى الضرب على الراس في الشتم حلف لا شتم احدا بعد فميتا تحت
حلف لا بعد فميتا فعاله ما ابن الزانية المختار انه تحت لانه بعد
فدفا قال لامرأته اى غوزن مذم حلف وقال من هر كن مذتور لورى
نكود ام تحت لان شتم امرات الاب شتم الاب حلف بالطلاق لا شتم
فلا نام قال له اى كبر خواره زن صارت وافعه قال القاضى
الامام مو شتم وبه نفس خزانة وفي فواوى فاضطه حلف وقال
لا تضرب فلانا فرما بحجر او شابه او حوما ذكر في النوادر انه لا تحت

١٤٤
لان دالدى وليس ضرب وان دفعه دفعا ولم يوجهه لا تحت وان
غضه او خفه او هدد شعرم فامه تحت والواهدا اذا لم يكن في حال المزاج
وان كان في تلك الحال لا تحت هو الصحيح وان بعد غير فاصابه لا تحت
وكذا الونفصا لبوب فاصاب وجهه والمه لا تحت ولوقا لامرأة
ان لم اضربك حتى اتركك لاحقيه ولايته قال ابو يوسف هذا على
ايضربها من بامبرجا حلف لا تضربن عبدك بالسوط حتى يموت او حتى يقتله
فهو على المبالغة في الضرب ولوقا حتى يقتل عليه او حتى يسفك حتى
يكى هذا على حقيقته هذا الاشياء ولوقا ان لم اضربه بالسيف حتى يموت
هو على ضربه بالسيف حتى يموت حلف لا تضربن فلانا بالسيف ولم يوضربه
بعرضه ترفى عنه والسف في عهد لا تبرك الوطف لا تضربن بالسياط فلف
السوط في بوب فضربه لا يكون ضربا بالسوط وفي فواوى فاضطه وفي الخراف
رجل والآخر اكراس زن ترايك روزنا تو ما نم فكنافسع ولم تقدر على العفة
تحت اكريك روز ما ندى ماوى وكوكان المين على عدم الفعل بعدد
بالعجز والعرق كمانه مسلة المساكنة وفي ايمان المحيط والامراته ان لم
تذنبى وبكى فقلنى فانت طالق ودرست ليجى به فجا فلان من جانب اخر
حكى موسى بنى الاسلام الاور جندى ان فلانا جاللا بدعوتها تطلق وقد قيل
منظر ان كان غرض الخالف ليس محى فلان لا تطلق اذا فلان بدعوتها
وان كان غرض الخالف اثنان المراه به بطلاق وان جاللا بدعوتها وقد
مرجس هذه المسئلة في كتاب الطلاق وعن من مقابل له سئل عن رجل
قال لامرأته ان لم تحبى فلانا بعتاع كذا فانت كذا بعتت به مع انسان
قال ان كان مراده وصول عين المساع اليه لا تحت وان كان غرضه ان يحل نفسها

نطق خلف لا يصح ما هله هذا المسجد مادام فلان يصلي فيه فان
 مرض فلان ثلاثه ايام فلم يصلي فيه او كان صحيحا فلم يصلي فيه ثلاثه ايام
 لم يخلت الخالف ان يصلي فيه سل على من خلف وقال ما اخبرنا الصلوة
 عن وقتها وهو نام عن صلوة حتى خرج وقتها فقصاها هل بحث قال نعم
 وقال الفاصل الامام لا بحث والوقت في حقه هذا قال رضي الله عنه
هذا اذا نام قبل دخول الوقت فان نام في الوقت والجواب ما قاله
خاله قال لا سراه قومي فلي الفجر وان لم يصلي الفجر اليوم فانت طالق فصلت
الفجر بعد الوقت لا تطلق الا اذا وجد دليل الفور كذا في الحرائر ولو طلق
لا يصح صلوة فصلي ركعتين ولم يقعد قدر الشهد بعد قيل بحث وقد
ييل لا بحث وقيل ان عقد عنه على السفل لا بحث وان عقد عنه على الرفع
 وهو من ذوات المثنى فكذا ذلك وان كان من زوات التربع بحث وهو
الاطهر والاسبه ولو طلق لا يصح الاظهر لا بحث حتى يشهد بعد الاربع
ولو طلق لا يصح قيام وركع وسجد ولم يقرأ بقدر السفل لا بحث وقد قيل لا بحث
وهكذا ذكر في المستقر رجل خلف ان لا تؤم غدا فشرع في الصلوة ونوى ان لا
يؤم اطلاقا قوم واقتدوا به حيث لا نه اتمهم وقصد ان لا يؤم احدا امر
فما سبه وسأله فاذا نوى ذلك لا بحث ديانته وان اشهد الخالف قبل
الشرع في الصلوة انه يصلي صلوة بصره ولا يؤم احد الا بحث فضا وديانه
وكذا لو صلى هذا الخالف بالناس للجمعه هو على ما ذكرنا ولو ام الناس
في صلوة الحان او سجد الدلائل لا بحث لكن منه انصرف الى صلوة مطلقة
ولو طلق ان لا تؤم فلان الرجل عنه فصله ونوى ان يؤم الناس فصلي ذلك
الرجل مع الناس خلفه حيث الخالف وان لم يعلم به لانه لما نوى ان يؤم

الناس دخل به الواحد رجل قال والله لا اصلي خلف فلان فاقدى
فلان وقام عن عهده حيث وان كانت نيته ان يكون خلفه حصقه
لا بحث في البضا فاضخان ان بركت فلا تادخل بيتي وامراته كذا فدخل
ولم يعلم به الخالف لا بحث وان علم ولم يغف عنه حيث ولوقال ان دخل
فلان بيتي وامراته كذا فشرط البحث ان يدخل فلان بامر والامر ان
بركت هذا الصبي يخرج من باب هذه الدار فانت طالق فخرج منها او قامت
بصلح فخرج الصبي لا بحث في عهده فاضخان ان بركت الصلوة فانت طالق
فاخرجت الصلوة عن وقتها ثم قضيا احلف المشايخ بعضهم قالوا لا يقع وبه
كان نفى عبد الرحيم الكرميني وبعضهم قالوا سعه وبه كان نفى ركن الاسلام
السفلى وهو الاشبه والاطهر فتاوى فاضل طهيري وفيها قال الحارث ان لم تقبل
الساعة ركعتين فانت طالق فقامت وكبرت ثم خاضت حيث قل هذا
الجواب مسيعم على قول ابي يوسف اما على قولها غير مسيعم امله مسكه
الكوز وقيل مسيعم على قول الكل لما سين ودكر الامام الفضل مسيلا
قال ان كان طالب الصلوة بحيث لو اطاها انها اياها امكنا اداوها حيث
وان لم يكن منها هذه الاطالة لم بحث الا ان الصحيح ما قلنا انه بحث بكل حال
لان الامن لا يعتمد الصحة لكنها تعتمد الامكان والنسور وانه ثابت بها وقد
عرف عامه في الجامع وفي الحرائر ان ابحاث غدا ولم يصلي الغد فانت طالق فابحت
وشرعت في الفجر وطلعت الشمس في الفجر احاب سمس الهيم لا تطلق ودكر الاسلام
م تطلق فان عسلت كل عصولنا ولو عسلت من من امكنا الفجر قبل طلوع
الشمس احاب سمس الهيم لا تطلق ايضا ولوقال لا اتركك يخرج من هذه
الدار وطلب اليه ان يتركه فقال قد يتركك ثم ابى ان يخرج فانه بحث بقوله

تركك فاضى ظهير وفي الملقط السمرقندي اقول ان رادرجانه خوش
 راه دم مدخل فلان وهو في دار من غير رضاه لا تحت في القياس فان لم
 يخرج في الحال تحت استحسانا ولو حلف لا تكسب وامر عمر فكتب والحالف
 سلطان لا تكسب بنفسه تحت وان كان تكسب بنفسه لا تحت وفي
 طلاق ملقط صدر الاملام اقول ان را ما غم ناناى بدر اندونفد
 عم ان الحالف رآه في الكرم فلم يخرج حث لان مقصود الحالف منع عن
 التخلوا اذا كان يراه ومنعه عن السكون اذا كان رآه بعد ما دخل وفي
 مجموع البوازل سئل بحم الدين عن حلف وقال اكرما بم فلان درين رز
 همد فكنافراه في الكرم واكره حال ما دخل فلم يخرج حث وتركه هل تحت قال
 نعم لان مشيه فيه وضع القدم ودك في الواضعات السمرقندية لصاحب
 المحيط اذا قال لفرجه اكره اساني بما معاملةت بيرون فكنافراه امدت بمعاملة
 بيرون برد اما رب الدين لم يأخذ منه المال ولم يطله بالمال حتى مضى
 الفداء لا تحت في عنه وهذا لان عنه على الاثنان لاجل بيرون برد
 معاملةت وقداني لاجله حلف بطلاق امراته يعطها كل يوم درهما
 في يادفع اليها عند المغرب وربما يدفع اليها عند العشاء اذا لم يخل يوم ولسلة
 عن دفع درهم ترفي عنه فاضى ظهير حلف ليجتهدت في قضاء ما عليه لفلان
 فانه يبيع ما كان المظن ببيع عليه اذا رفع الامر اليه ولو حلف لا ياتخذ
 ماله على فلان الاحله او الاجمعا عم اراد اخذ على الفاروق فالحله ان ترك
 من حقه درهما وبلخ الما في كيف شأ اذا حلف لا ياتخذ من فلان شيئا من حقه
 دون شي ثم اراد ان ياتخذ على الفاروق او اراد ان يترك بعض حقه تحت
 لكن الحله له ان ياتخذ من غير قضا عنه فلا تحت وان لم يكن المطلوب

من يؤدى عنه وكان للطالب من قبض له لم تحت في عنه حلف لا يتقاض
 فلا ما فلان منه ولم يقاضه لا تحت سئل ابو نصر البوس عن حلف غريمه
 ان ياتي منزله غدا ويويه وجهه فاته ولم يجد وولغاب لا تحت في
 العمن فاصح كان ظهير رجل قال خذاي حي ائذك ان كان نكره ام وقت
 نكره ارم كه بكنم ولم يكن فعل ولا نوى ولكن فعل بعد هذا هل تحت وهل
 يلزمه الكفار قال لا والله اعلم عطار حن وفي الملقط اكره من
 ما اذا ار شهر بيرون روى ذن لو بطلاق فاعطاء بعض حقه وذهب
 حث الحالف وفي ماوى فاضى ظهير ولو حلف لانفارق غريمه حتى يتزوج
 ماله عليه فقعد تحت يراه وهو غريمه فارق له وكذلك لو قال بينهما سن
 او اسطوانه من اساطين المسجد وكذلك لو قعد احدهما والاخر خارج المسجد
 والباب بينهما مفتوح تحت يراه وان توارى عنه بحائط المسجد والاخر
 خارج المسجد فقد قاروه وكذلك لو كان بينهما باب مغلق الا ان يكون المفتاح
 بيد الحالف رجل قال لعمره والله لا افارقك حتى استوفي منك حقي ثم
 انه اشترى من مديونه عبد ائذك الدين قبل ان يفارقه ثم فارقته قال
 محمد علي قول من لا يجعله حاشا اذا وهب الدين له قبل المفارقة وقيل المديون
 ثم فارقته لا تحت وهو قول حنفية فنهنا يسفر ان لا تحت وعلى قول من
 يجعله حاشا في الهبة فهو قول ابو يوسف يكون حاشا متهما وان لم يفارقه حتى
 مات العبد عبد التايغ ثم فارقته حث حلف وقال الفيرم لا يخرج من البلد
 حتى اريك نفسه فاراه بنفسه في مكان بعيد فارقته لا تحت الحالف وكذا
 لو داه من فوق حائط وقال انا فلان لا تحت وان كان لا يصل الله فلان
سئل ابو نصر عن حلف ونسي انه حلف بالله او بالطلاق او بالعقاف

قال لحلفه باطل الا ان تذكر وسل محمد بن نبحاع عن رجل يقول كنت خلعت
 بالطلاق ولا ادري كنت مدركا حالة المين او غير مدركا قال لا تحت عليه
 اذا قال ان لم اكن جامع امراة فلان هكنا وقد كان فعلا ذلك قبل ان
 يزوجه فلان فهو حائض في القضا سل محمد بن الاسلام الحوزي عن
 قال ان لم اخرب ست فلان غدا فصد حرق فقد ومنع حتى لم يخر بيت
 فلان غدا قال فيه اختلاف المشايخ ولم يزد على هذا والمختار للفقوى
 الحث مقطعات قاضى فصل المين على العمل والظن
والمين التي تنصرف الى الجحان واليه على خلاف الظاهر محترف حلف
 على الابحرفه فقال اكرست منيها نهم نصرف الى العمل بها اذا
 هاج حلفه من ذكر العمل ملقط السمي قدى سل نجم الدين عن حلف غريمه
 هذا اللفظه اكر من اسم ناداه ارشده بروى فكنا خلعت على ذلك فاعطاه
 بعض حقه وذهب هل يطلق امراته قال نعم لان المراد من قوله يسم من
 ندى مه سم من لانه اسم جنس ولفظه واحد ومعناه الجمع ويجمع التدايم
 في امان مجموع النوازل نك ما فلان نخورم فل هذا على المبالغة كما قال
نك دم اب فلان نخورم تحت سعر الجبر الا اذا كان هناك سابقه بذلك
 على ان ارادته اكل خبر واحد حلف ليعد بته بالف درهم فقداه لا تحت لوجود
 شرط البر وكذا لو قال ان لم اعق عبدا مالف درهم فكنا فاسترى عبدا مالف
 درهم وهو قليل القمه فاعق ترى في مینه حزانه المين على نية الحالف اذا كان
 مظلوما وان كان ظالما على نية المستحلف وهذا في المين بالله اما اذا اختلف
 بالطلاق والعقاق ومو ظالم او مظلوم فنوى حالف فان نوى الطلاق عن
 وثا او نوى الحرية عن عمل كذا كان فانوى فمابينه وبين رب

ولا يقع الطلاق والعقاق قال القنوري المين بالله اذا كان على امر في
 المستقبل بعبره مرساة الحالف على كل حال رجل هرب في دار رجل خلعت
 صاحب الدار به لا يدري اين هو واراد انه لا يدري في اي مكان هو من
 داره لا تحت في مینه هكنا ذكر في ملقط صدر الاسلام وذكر فاضل خان
 رجل حلف رجلا ونوى غير ما سر به المستحلف ان كانت المين بالطلاق والعقاق
 ويحرم بعبرته الحالف اذا لم ينو الحالف حلفا الطاهر ظالما كان الحالف
 او مظلوما وان كان المين بالله فان كان الحالف مظلوما كانت المين
 بيه الحالف وان كان ظالما سر به مینه ابطال الحالف بعبرته المستحلف في
 امان شرح القنوري شرع عن ابي يوسف في رجل قال لامرأته ان دخلت
 من الدار ولم يعطيني ثوب كذا فانت طالق فدخلت الدار ثم اعطته الثوب
 فعلا لك فالطلاق يقع عليها ولو كانت اعطته الثوب قبل ان يدخل لم يقع عليها
 رد ذلك لانه طلقها عند وجود الشرط الا ان يكون على صفه وهي اعطا الثوب
 فصار كقوله ان دخلت الدار وهي راكبه ودخلها ماشيه اها لا تكون طالق
 فاما اذا اعطته بعد الدخول فهو كما لو دخلت راكبه ثم نزل ولو قال ان خرجت
 ولم باكل او خرجت وليس عليك ازار وان خرجت ولم بفعل طلقت وان خرجت
 بعد الفعل لم يطلق لان المعبر وجود الصفه عند المروج ولو قال لها ان لم يعطيني
 هذا الثوب ودخلت الدار فانت طالق ولانيه له وان اطلاق لا يقع عليها ما لم
 يجمع الامر ان جميعا منع الثوب الى ان يموت احدهما او يحرق الثوب ويدخل
 الدار فان اجتمع هذان ومع الطلاق وان لم يجتمعا على هذا الوجه لا يقع وفي
 الملقط السمي قال لامرأته اكر كسى بجم خاست بتو من كره وتوب امان
 نكوى فانت طالق ونظر اليها ولم تجرم لا تطلق والنظر على خفيه امان عرف بما يدك

على الجناه ولو اخرجت الاخبار لا بحث اذا لم يقد دليل القود وفي لفظ صمد
الاسلام رجل قال لامرأته اكرخاه فلان زوم وباوى نحن كرم فلنا فلم
يدسب الى شته ولكنه كلفه في موضع اخر لا بحث ولو قال اكرخاه نه
فلان نه زوم وباوى نحن كرم فلنا وباى المسلة بحالها بحث في عنه لان
في الوجه الاول شرط الحث شأن الذهاب الى بيته واكلام معه وقد وجد
احدهما فلا بحث وفي الوجه الثاني شرط الترشأت ان يذهب الى بيته وان
كلمه وقد وجد احدهما وانعدم شرط الترففات البر من ضرورته يعني الحث
وفي الخلاصه وهو كونه مجموع النوازل رجل قال لامرأته اكرخاه فلان
نوم ونمى ندم قانت طالق وذهب بها ولم يسقها لم بحث وفي ماوى فاضى
طهير حث وفي الخلاصه ايضا قالت لآخر بن من نواند رينام وينه نجيم
ولو فعلت كذا ليكن يا هذا الشرط حتى لو دخلت الارض ولم تلتقط القطن
بحث كذا افقه شيخ الامام الاسناد وذكر في ايمان الدخيم رجل قال كرمي خرم
بارنا كرم حلال بر من حرام وهرجه بدست راست كرم نوى حرام مى خوره
وكن تانك بطلون بطلقين وفي آخر متفرقات صدر الاسلام اكراسب
نروم وخوامر دانه بنيم فلنا عم ركب الهنا في الليل وانفجر الصبح قبل ان ياتيهما
وبيرهما بطلون ويل لا يطلق لان عنه اعتدت على الذهاب ليل او على الرويه
مطلقا **فصل في النفور والكفار** كفار عمن الملوك
بالصوم بما لم يصق لانه اعتبر من الحرام المعسر فانه لا ملك وان ملك ولا يجزئ
ان يصق عنه ولا يؤاوى او يطعم او يكسوا الا على قول مالك بخلاف الخواذ ١١ من
انسانا بان يطعم عنه لان الحرام الملك يجعل وايضا او لا للمكاتب والمندبر
وام الولد كالفن والمستع عند ابن حنبله مبسوط في اول ايمان المبسوط ان

لمراه

وجب عليه كفارة ايمان مسفره فاعق رقابا بعدد من ولا سوى كل عين
رقبه بعينها او نوى في كل رقبه عن عين اجزاء استحسانا لانه اليمين
في الجنس الواحد لغو وكذلك لو اعصى عن واحد من والطعم عن الاخرى وكسا
عن الثالثه لان كل نوع منها تنادى به الكفارة مطلقا وذكر في الباب
الرابع من ايمان المبسوط ولو صام رجل سنة امام عن اليمين اخراه وان لم
ينولاه ايام لكل واحد منهما لان كفارات اليمين نوع واحد فلا تعتبر نية
اليمين كقضاء مضان فان علمه ان نوى القضاء وليس عليه نية تعيين الخبي
والجمع ثم فرق ابو حنبله وابو يوسف من هذا وبين الطعام والكسوة من حيث
ان ماله لو اعطى كل مسكين صاعا او ثوبين لم يجز الا عن واحد لان الاداء
يكون دفعه واحده ومنه يصوم سنة ايام لا تصور دفعه واحد ووزان هذا
من الطعام والكسوة ما لو فرق قبل الدفع وذكر في الباب الثالث منه ولو
اعطى من كفارة يمينه في ايمان الموتى او بنا سجدا وضادين مت او في عتق
رقبه لم يجز لانه لان الواجب الملك ولا يعتبر القليلك عند وجود ما يتوضو
عليه وهو الطعام ولو قال ان فعلت كذا فمالي في سئل الله او قال كذا من مالي
سئل او قال في سئل ذكر القدوري في شرحه ان المراد من قوله تعالى في سئل الله المذكر
في انه الصدقة فقراء القرية عند ابن يوسف وعند محمد الحاج المقطوع عن ابن
عوف يرا د بهذا الصدق معتم به حكم الوفاء ثم لا يقع الوفاء من قوله عليه
سئل وبين قوله في سئل الا ترى انه لا فرق بين قوله صدقه وبين قوله صدقه الله
نصر عليه في كتاب الوفاء محيط وفي شرح الطحاوي خلت المراه في من فوى
مصره كان لزوجه ان منعها عن الصوم لان هذا الصوم واجب لانما يحاب الله
على لانه وجبت من وجبت من جهتها كان لزوجه ان يمنعها وكذلك هذا

في العبد وكذلك هذا في كل صوم وجب بسبب وجده من جهة ما الا في فضل واحد
وسوانه اذا ظهر من امراته لم يكن لموليه ان ينفقه عن الصوم لانه يعلق به
حق المراه لانه لا يصل الى جماعها الا بالكفارة ام ولد قالت ان شفا الله
مرقه فعلى ان اصوم كل اثنين وخميس فوجد الشرط هل للمولى منعها عن ذلك
الصيام قال نعم ويصوم اذا اعتقت

كتاب البيوع

قال البياع ابيع منك هذا العبد بالف درهم واراد به احاب
السع في الحال فقال المشتري فلت او اسرت او قال المشتري اولا اسرت
مك من الحاربه بالف درهم واراد به الاجاب فقال البياع بعت ثم ابيع
سهما وان قال اسرت مني هذا العبد بالف درهم فقال اسرت لانتم ابيع
ما لم يعمل البياع بعت لانتم العقد ما لم يقل المشتري اسرت وكذلك في التوار
اسرت مني هذا العبد بكذا فقال اسرت او يقول للبياع اسع مني هذا العبد
بكذا فقال بعت لانتم ما لم يقل ثانيا بعت او اسرت في بيع شرح الطحاوي
رجل قال لا خراشيت منك هذا الثوب او هذه الدار وهذه البطيخه
بقرم ولم يقل بقرم دبايس او بقرم درهم ان كان في البلد ابتاع الناس
بالدراهم والدنايس والفلوس معقد البيع في الدار بقرم دبايس وفي الثوب
بقرم درهم وفي البطيخه بقرم اقل وهذا حكم الدلاله وان كان في بلد
لا ابتاع الناس بهذه الحمله تنصرف عما ابتاع الناس بذلك العقد في بيع المراه
استاجر طاحونه بالفارسيه قبالة كرفت ثم قال لا خراشيتك في القباله فقال

وكذا اذا قال المشتري للبياع
بيعي هذا العبد بالف درهم
فقال البياع بعت

الاخر نعم ما فعلت معقد الشرايه سهما فاضى خان رجل باع قطننا فان اد
المشتري ان يذهب منه الورام ولا يعطى للورام معنا قال الفيل به
سواء الاخر في هذا على ما هو رسم البلد فان كان في رسمه للقطن ورده عن المشتري
عن اليمن بعد ذلك وفي المراه الورام في السلم ليس ثابت ولا ينتقص شيء
من الثمن كذا سمعت من القاضي الامام وفي القتا في غلط في اسم المبيع بان اراد ان
يقول بعتك هذا العبد فستوليا به غرم هو على المذكور في المضا وفي المحط بطل
قال لا خراشيت مني اسب خور ابا اسب ثوب عوص كودم وقال الاخر انا فعلت
ايضا هذا ابيع هكذا فبقي ثمس الاسلام الاوز جندى في الرستاله قال
لا خراشيت هذا العبد من فلان فبلغه الرسول او غير الرسول فقال اسرت
جاز لان قول الرسول كقول المرسل ولو لم يرسل قال المشتري اشريت لا يجوز لان
شطر العقد لا يوقف على ما وراء المجلس ومن هذا الجنس ما سالت القاضي الامام
عن ما لا خراشيت منك كذا فكذا فقال ذلك الرجل لا خراشيت فقال
ذلك الرجل لا خراشيت هل يصح ابيع والى نظر ان قال ذلك بطريق الوسايله يصح وان
قال بطريق الوكايله لا لانه باعه منه وقول الوكيل لا يكون بقوله لانه اصل في
البيع بخلاف الرسول وبخلاف الخلع لو قالت المراه لزوجها اشريت بفسى
منك بكذا فقال الزوج لا خراشيت بفسى من غير مصل لانه غير معتبر فكان كلامه
ككلام الزوج خراشه ولو قال له ان اذيت الى كذا كذا من هذا الثوب
فقد بعتته منك فاذا في الثمن في المجلس كون ذلك يخاصم في السواك كبير وكذا
لو قال فروختم جون بهما من رسد فاعطاه الثمن في المجلس فهذا بيع صحيح في
الخلاصه وفي المراه في البيوع وعلى هذا لو قالت المراه لزوجها خراشيت خراشيت
الكرلان جيره بن رسيد فقال بعتت وذكروا محمد في باب الوكايله في الزهني

مسله بدل على ان من قال لغرم بعت منك هذا العبد بكذا فقال المشتري
قبلت ان البيع لا تنفذ ما لم يقل البائع بعد ذلك اجزته بوجه قال بعض المشايخ
وهذا لان البائع حرص قال بعت هذا العبد فقال ملك المبيع من المشتري وطلب
منه عليك الثمن فاذا قال المشتري فليت فقد ملك المبيع وملك الثمن فلا بد
من اجاز البائع بعد ذلك لئلا يملك الثمن وعامة المشايخ على انه لا يحتاج الى
اجازه البائع بعد ذلك وهكذا روى عن محمد وهو الصحيح وما قالوا اشكل ما اذا
كانت البداية من المشتري بان قال اشترت منك هذا العبد بكذا فقال
البائع بعت فان البيع يتنقد ولا يحتاج الى اجاز المشتري وجميع ما ذكرنا
موجود من هذا الجانب في سماع الواقعات الترمذيه لصاحب المحيط رجل
قال لا خزان الناس يشترون كرمك هذا بالف درهم فقال بعتك بالف
درهم وقال اشترته بما فتح البيع ان لم يكن على طرقة الغرر وان احلف القول
لمدعي الغرر لا دليل للغرر طاهر واذا اعطاه شيئا من الثمن لا يسمع دعوى الغرر
بعد ذلك في مجموع النوازل في الحرائر لوقال اشترته بكذا فقال هولاء
او عيبك او فداك جاز عباي وفي الحرائر في الحقاله اشترى بينا لامراته
واعطى السع لها فاحا البائع وقال بالفارسه بيع من بازده فقال المشتري دادم
لا يكون اقاله ولا يفتح لانه لما اشترى لامرأته كان وكهلا غررا في الشراء
مكون لها وقوله اعطى البيع لها العرفاذا قال البائع بيع من بازده طلب
منه الاقاله وهو قال والوكيل بالشرا لملك الاقاله وكذا في فتاوى قاضي طه
وذكر في الكبير في هذه المسله والوكيل بالشرا لملك الحقاله عند ان يوسف
ويملكها عند ان يفسه ومحمد وهكذا ذكرنا في التجديس في الحرائر وفي نوادر
القاضي الحام على النسخ اذا اشترى من وسايدي وسايدي وجوز الطنافس

وهو منسوخ بعد ولم يضرب له اجل حتى لم يصركم لم يخرجه ولو نسخ الوسايد
الوسايد ووجوه الطنافس فلم الى المشتري لا يصير هذا بيعا بالتعاطي لانها
بلمان حكمت ذلك البيع السابق وانه وقع باطلا لكون المبيع معدوما
سل القاضي الامام عمن ساوم الطابق الذي على راس الكوم ودفع الثمن
وعين الطابق فملك قبل ان يصبه يهلك على البائع او على المشتري قال على المشتري
ويما فعل يجعل بيعا وعلى هذا الخط وغيره ولو فسخ المشتري المبيع ولم يدفع
الثمن يجعل بيعا ايضا والحاصل ان التعاطي من الجانبين بيع وبالحال الجانبين
كذلك عند وممن الامة الخواص اي انه لا يكون بيعا باحد الجانبين وسميته
من القاضي الامام ايضا ان يدفع الصابون الى النقال بجهة البيع ولم يذكر
الثمن او اخذ منه بجهة الشراء ولم يذكر الثمن لا يجعل بيعا بالتعاطي والحاصل
ان فما سوى الخبز واللحم لا بد من بيان الثمن حتى يكون التعاطي رجل قال لا خزان
كنت بعت منك هذا العبد بالف درهم وقال لا خزان اشترى منك ففكت
البائع حتى قال المشتري في المجلس او بعد ما افرقا بل قد اشترته منك يا الف
جان وكذا في النكاح فكل شيء لها حمافه حواذا رجع المنكر الى المصديق بل
ان صدقه الاخر على انكاره فهو جاز وكل شيء يكون الحوفه لواحد مثل الهبة
والصدقه والاقول رفا ان هذا لا ينفقه اقاربه بعد انكاره في دعوى المنتقى
خزائنه وفيها سماع كل واحد من العاوين كلام الاخر شرط الصحة البيع بالاجماع
وفي النكاح اختلاف المشايخ والمختار انه شرط قرع على هذا في النوازل فقال
لوسم اهل المجلس وهو يقول لم اسمع وليس في ادنه وقر لا صدق في الفضا
لان الظاهر بكذبه خزائنه وذكر في الفتاوى المسموعة من صاحب المحيط
ان في بيع التعاطي بشرط الاعطاء من الجانبين وهو المختار عندى وهكذا

وهو الجامع في الفتاوى
للإمام له شرط صح

احتار ثمن الائمة الحلواني وركن الاسلام على السفدي وقال بعضهم بشرط
 الاعطاء من جانب واحد وهو احسار ثمن الائمة السرخسي وبه افتى ابو
 الفضل الكروماني وتاويله اذا قضي البيع ولم يصبض الثمن اما اذا دفع الثمن
 ولم يصبض البيع فانه لا يجوز لان المبيع اصل الا اذا كان بيع مقاضيه وذكر
 في سوغ فتاوى الدشاري هذا اللفظ رجل دفع الى اخي كراباسا بائنا من ابد
 دهن من مرد كراباس كوفت بيش از انك ارد دهن ملك وي شود باا كرسو كند
 بخورد كه كراباس ملك من نيت بيش از انك ارد تسليم كند حانت شود
 لان في سوغ التقاطي الصن من جانب واحد كفي وذكر فيها ايضا سيم يقال
 داخكه ارد كان نوفلان خبر برم ان سيم هلاك شد يهلك على قال لانه ملكه
 وهذه المسئلة دليل ان سوغ التقاطي يعتقد بضم الثمن وذكر في الملقط ان
 سنان الثوري جاء الى صاحب الرومان فوضع عنده فلسا واحذر ماته
 ومضى ولم يتكلم وبه اخذ الفقيه ابو اللث عبد التراضي قال السؤال لما
 ابوالقاسم وانما يجوز ذلك عند ظهور السفر فاما ما يجري فيه الماكه فانه
 لا يكتفي بهذا القدر حتى يكون تجارة عن تراض من الفصول الاسروسي
 وهو ذكر في امان الفتاوى الظهيرية رجل حلف وقال والله ما اشترت اليوم
 شاة وقد كان استري في ذلك اليوم شيئا لكن بالتقاطي فقد قل بحث وفي
 مجموع النوارى وضع المسئلة في طرف البيع فقال اذا حلف لا يبيع الخبز فاجل
 واعطاء الذم لاجل الجز ودفع اليه الخبر لا بحث وفي شهادات القدوري
 ما يوتد المذكور في مجموع النوارى فانه قال لا يبيع لمن عاين ذلك ان شهد
 على البيع بل شهد على التقاطي والى هذا مال ابو منصور الماتريدي به وذكر الكافي
 الامام صدر الاسلام ابو اليسر في سوغ الجامع الصغير البيع بالتقاطي يعتقد

2 الاساءة لنفسه وان وجد الاعطاء من جانب واحد ولم يوجد من الجانبين
 ادا كان السلم همه البيع والمن معلوم فيصح التملك وعلى هذا عادات الناس
 فان الانسان سؤل لصاحب الدكان اعطى ثوبا من الثمن بدينهم وبلغا اللحم
 ولا يعطى الدرهم ويريد به الشراء صار في الحاصل ان البيع يعتقد بالتقاطي بوجود
 الفعل من جانب واحد كما يعتقد بوجود الفعلين من الجانبين وفعل البايع ضمن
 المملك فولا واخذ المشتري ضمن البمول قوله فصول سئل بحم الائمة النجار
 عمن له على اخر عثم دناير فطلبها منه فاعطاه الف من من الخطه واخذها
 رب الدين ولم يخرج منها لفظه البيع ولا لفظه انها من همه السبع الذين هل يقع
 ذلك بيعا بالدين قال نعم مل ل فان دفع خطه فقله لا يفي ذلك بقدر
 الدين قال ان كان السبع بينهما معلوما فهو سوغ بقدر قيمته من الدين والا فلا بيع
 سها فروع سوغ التقاطي في الفصل الاخر من فصول الاستروسي وفي شرح المحاكم
 واذا اعاد اعتد البيع ومما عسيان ويسيران على دابة واحد او على ايتين
 فان اخرج المحاطب جوابه متصل بخطاب صاحبه تم العقد بينهما وان فصل
 عنه وان قل لا يصح وان كانا على دابة واحد في محمل واحد لانه لما وجد شي لوسير
 من احدهما او منهما جميعا من الخطاس ولد قل فقد بطل المجلس ووجد الاعراض عنه
 قبل اتمامه فيبطل ولو تبايعا وبما وافقان تم السبع بينهما الا اذا اسارا احدهما او كليهما
 بعد خطاب احدهما قبل وجوب الخطاب من صاحبه بطل ولا ينفق يقبل الاخر بعد ذلك
 وفي الحرائر رجلان عسيان قال احدهما لا خربت منك كذا بكذا او قال الاخر
 بعد شي خطون او خطوتين اشترت صح في ظاهر الرواية لا يصح لتبدل المجلس ولو كان
 في يده ما يشرب ثم قال قبلت يا زوكذا ابليقة واحد لا يتبدل المجلس اما اذا
 اشغل بالاكل يتبدل ولو ناما ان ناما مضطجعين في فرفه وكذا اذا نام احدهما

اما اذا ما جالس لا يكون ولو سار امصار فتن ميل او اكثر ثم تقابضوا
 كان ذلك في راس مال السلم حازم لم يفرقا في المسقى رجل والآخر بعت منك
 بكنا ومو خارج الدار والمشي في الدار فخرج اوقا لترت لا يصح لاختلاف
 المجلس في فوائد السلام وافى العاضى الامام في الخلع انه يصح لكنه قال
 لا اقول هذا في البيع رجل قال الآخر بعت منك كذا فقام الآخر ثم قال اسرت اوقام
 السابع من مجلسه لا يصح لان السام دليل الاعراض وفي المحيط اذا اذاعت هذا
 العبد من فلان القصاب بكنا فخر فلان في المجلس وقال اسرت يصح
فصل مسائل البيع الفاسد والباطل والمبوض على سوم
الشراء في يوسع قناوى فاصى جان احلفوا في البيع الذى يسمه الناس بيع
 الوفا او بيع الحايث قال اكر المشايخ منهم السيد الامام ابو جاع والهاضى على
 السغدى حكمه حكم الرهن لا يملكه المشتري وبعض المشتري ما اكل من عى ولا ساج له
 الاستماع ولا الاكل الا باباحه المالك وسقط الدين بهلاكه اذا كان به وفاء
 بالدين ولا ضمن الزاد اذا هلك لا يصغه وللبيع ان يسترد اذا مضى الدين
 والصحيح ان العقد الذى جرى بينهما ان كان بلفظه البيع لا يكون رهنا منظر
 ان ذكر شرط الفسخ في البيع فسد البيع وان لم يذكر ذلك في البيع وتلفظ بلفظه
 البيع شرط الوفا او تلفظا بالبيع الجارى وعند هذا البيع عماره عن بيع غير
 لازم فذلك معنى كون فاسدا استروشى ان ذكر البيع من غير شرط ثم ذكر
 الشرط على وجه المواعيد جازا لبيع ويلزمه الوفا بالوعد لان المواعيد قد
 تكون لازمه فجعل لازمه لحاجه الناس رجل دفع دراهم الى خيار فقال
 اسرت منك مائه من خبر وجعل باخذ كل يوم حمسه امنا بالبيع فاسد
 وما اكل فهو مكره لانه اسرى الجبر غير مشا ر الله بعد البيع فكان المبيع

بمهولا فاذا اكل كان الاكل بحكم علفا فاسد ولو اعطاه الدراهم وجعل باخذ
 كل يوم منه حمسه امنا ولم يعل في الاستداء اسرت منك بخود وهذا خلاف
 وان كان نيته وقف الدفع الشري لان مجرد اليه لا يفسد البيع وامنا
 بعد البيع الآن والآل المبيع معلوم فبعد البيع صحيحا وان دفع خطه
 الى خيار واخذ الجبر منفردا كما هو المعاد من الناس فطريقه ان يباع خام او سكين
 من الحماز بعد ما وقع الاتفاق بينهما من الجبر ويجعل الجزء مائا ويصف الجبر نصفه
 معلومه حتى يصير دنا في ذمة الجبر فيسلم الحاتم الله ثم يشتري الحاتم بالخطه
 الى يدفعها الى الجبان وباخذ الحاتم ويدفع الخطه الى الجبار ولو اشترى الجزء من الجبار
 بالدراهم فدر مائه من من جنس الجبر الموجود في ذكاته ولم يبر ولم يقينه قال
 الاساد بسعى ان لا يجوز لانه متفاوت فلا يجوز السلم فيه وقبل يجوز لتعامل
 الناس من قناوى الولول الى قال عن حران روح العوم امراء وفروجا
 كما حافاسا لم تحت ولهذا قال بعض مشايخنا العقد الفاسد ليس ينفقد اصله
 وانما سقط الحد لوجود صورة العقد والمحققون من اصحابنا قالوا ان العقد
 سققد معضى قدامه على الوطى لحاجه الزوج حتى لا يضيع ما وه ولا يلزمه
 الحد فلا يظهر في حواله في امان الجامع الكبير للصدر المحمد في باب التمين في
 الهبه والصدقه والنكاح وفي شرح الطحاوى ان المبيع ان كان فاعا في يد المشتري
 لم يردد ولم يسقط فانه يرد على البائع ويصح البيع فيه الا ان الفساد ان كان
 فويا دخل في صلب العقد وهو البطل والمبدل فكل واحد منهما عليك فسخه بخضم
 صاحبه عندهما وعندنا في يوسف بخضم صاحبه وبغير خضم صاحبه ولو كان
 الفساد ضعيفا لم يدخل في صلبه وانما دخل الفساد لشرطه مسقغه لاحد العاقد
 فكل واحد منهما عليك فسخه الحزانه الاصحاريه فبض الطعام في الشر الفاسد غلظه

ولا محل كله وكذا وطى الحارية فاضى خان وفي فاوى فاضى ظهير اشري عبدا
شرا فاسدا فوضه واكتسب عند عمره رد الكسب منه لان حوالا بيع
لم يقطع من الاصل وهو ملك الرقبه وقت حدوث الكسب فيكون الكسب
به عند رد الاصل وفي الحارنه البايع هل يفرم بالفسخ في البيع الفاسد
فه رويان في روايه المبيع يفرم وفي المبسوط لا بد من القضا او حض
العاقدين وفي المسقى في موضع اخر ان كان البيع وقع على فساد كالبيع بالجن
فايها فسخ الفسخ ولا يكون الاواجهه وان كان البيع على صحه الا ان فيه
شرطا سدا نحو الشرا الى الهطافا الخبار في الفسخ الى الذي له الشرط وفي المبسوط
وكل بيع فاسد رد المشتري على البايع به او صدقه او بيع فهو متاركة للبيع
وبرئ المشتري من ضمانه لان الرد سبب فساد البيع مستحق في هذا محل نفسه
سرا على اوجه اتي به يقع من الوجه المسمى كذا المفصوب والوديع وهذا
لانه ممنوع من ملكه من البايع سبب مبتدأ ما مور به عليه سبب فساد
البيع ولا معارضه بين المسمى عنه وبين المأموره فترجح جانب المأموره
في رد عليه وفي فاوى فاضى خان رجل باع غلاما ساوى جسميه بحمانه
سعا فاسدا ووضه المشتري فارد ادب قيمته لسعر فصار ساوى الثاغر باعه
بعد بيعه بعدم قيمته يوم فضه بخمسمائه ووضه ايضا فصار الفاسد
واعتقه او قتله وقيمته يوم القتل والاعصاب اكثر من يوم القبض كان عليه
قيمه يوم المصن بخلاف الفصب ووضه حوالا بيع سعا فاسدا في البيع وانما
ننقل الى القمه عند الهلاك فاذا ابراه فله لا يصح عم الزيادة في هذا المشتري لا يتلو
اما ان يكون متصله او منفصله وكل واحد على ضربين اما ان يكون متصله
متولن من الاصل كالنكح والحسن والجمال وغير متولن من الاصل كالصبي في الثوب

والتمن في السوق والبناء في الساحة او منفصله متولن من الاصل كالولد
والعقر والارض والتمر والصوف او غير متولن من الاصل كالنكح والقله
والهبة والصدقه فان كان الزيادة متصله غير متولدة من الاصل فانه يقطع
عنه عن البايع ويعدر عليه القمه او المثل وكذا لو كان ثوبا فقطعه وخاطه
او غرله فينسخه او قطنه ففرله او خطه فطحنها انقطع حوالا بيع عنها الى القمه
او المثل لان هذه الزوائد كلها متصله غير متولن من الاصل الا اذا كانت
المبيع ساحة وبنى فيها او غرس فيها اسجارا او جارية فعلق انقطع حوالا بيع
عنها ايضا في قولنا في حقه حر فالحما وكذا كانت الزيادة منفصله ان كانت
متولن من الاصل كالولد لا يمنع الرد وله ان يرد بها جميعا ولو كانت الولادة
نفسها انجبر بقصان بالحادث ان كان به وفا عندنا ولو هلكت هذه الزوا
يد يد المشتري لا ضمان عليه كزوايد العصب وفرم بقصان الولادة ولو استهلكها
بصن ولو هلك المبيع والزيادة قائمه وللبايع ان يسترد الزيادة وباخذ قومه
المبيع من المشتري وقت القبض وكذا كانت الزيادة منفصله غير متولن من الاصل
كالهبة وللبايع ان يسترد المبيع مع هذه الزوائد ولا يطيب له فان هلكت
الزيادة في يد المشتري لا ضمان عليه وان استهلكها فذلك عندنا في حقه حلالا
لها من شرح الطحاوي المفوض في البيع الفاسد مضمون بقيمته مجمع او صافه
واطرافه لانه ضمان قبض كالقصب وولد الجارية عمر مضمون كولد المفصوب
والعاصب من المشتري كعاصب العاصب وللبايع ان يضمنه قيمته ونقصانه
ويضمن المشتري بقصان الولادة ان لم يكن بالولد وقا في فاوى القبا في
اشري فاسدا فوضه احر بطل حوالا بيع اشري جارية بحارسين الى الجلفا فقد
فاسد لان الجوان لا يثبت دناء في الذمه بدلا عما هو مال وان كان جارية

فذهبت عينها عند من عمله او من غير عمله فللبايع ان ياحذها ونصفه
نصف مما كان للبيني من الادنى نصفه وحوادث النصف في همان المشتري
كفوات الكل ولو كانت الجارية كما هي غرائها ولدت ولدين فمات احدهما
اخذا للبايع الجارية والولد الباقي لهما في دينه كالمقصوبه مسجته الودين ولدا
المتصله والمفصله وليس له ان يضمه فمما المستعمله ولدا لمقصوبه
اذا مات في هذا الغائب من غرضه لم يضمن وان كانت الولادة ونقصتها
وفي الولد الباقي وفا بجميع ذلك نقصان فلا شيء على المشتري فان نقصان
الولادة ينجر بالولد عندنا فذلك في المشرية شرافا سدا والولد المستعار
كان لم يكن فكأنها ولدت ولدا واحدا وان لم يكن بالولد الباقي وفا بالنقصان
فعل المشتري عام ذلك وان كانت الميت مات من فعل المشتري او من بعد
طلب البايع حتى مات المشتري ضامن لقيمتها يرد هاهنا مع الام لوجود الصنع الموجب
للضمان ولو كان الام هي الميت والولدان حيان اخذا للبايع الولدين وقمة
الام يوم مضى المشتري وهكذا القول في كل بيع فاسد ولا سقط برد الولدين
فان قمة الام وان كان في ما بينهما وفائدته حلاف نقصان الولادة
والغائب هناك وصف في البيع الفاسد من المبسوط باع ارضا بيعا فاسدا فعمله
المشتري مسجدا لا بطل جوا الفسخ مالم يكن في ظاهر الرواية فان شاء بطل في
قول في حشفه وغرس الاشجار بمنزله السنا وكذا الود فعملها لا بطل حتى الفسخ
مالم يكن ولو ادعى المشتري شرافا سدا انه باع من فلان الغائب واما
السنة على ذلك لم يقل بعتة وللبايع ان يسترده وان صدقه البايع في ذلك
بطل جوا الفسخ وبعضه بالقمة للبايع فاصح ان يبيع المبسوط ولو اشتري
ذراعا من عزم اذرع من هذه الدار عند ابي يوسف ومحمد يجوز لان ما يسمي

عنان عن عشر الدار بمنزله قوله سهما من عشر اسهم او جزء من عشر اجزاء
وعند ابي حنيفة رضي الله عنه لا يجوز لان الذراع اسم لموضع معلوم يقع
عليه الذراع وذلك سقاوت سقاوت موضعه من الدار بخلاف السهم
والجزء وقد روي عن ابي يوسف انه لو اشري ذراعا من هذه الدار بكذا يجوز
العقد وان لم يقل من كذا ذراعا بخلاف ما اذا اشري سهما من الدار ولم يقل
من كذا سهما لان ملك الجاهل لا يمكن ان يملكها فممن من سهما من النصف وسهم
من عشر اسهم العشر وفي الذراع يمكن ان يملكها لانه بان يدرع جميع الدار
فصير الجوز المبيع معلوما في العقد وان باع شئ من الحيوان واستثنى ما في
بطنه فالسعة فاسد لان ما في البطن لا يجوز ان يحجب بالبيع منه مقصودا فلا يجوز
استناؤه مقصودا كاليد والرجل وهذا لان الجنين في البطن مجهول فلا يدرى
ذكر او انثى واحد او منى فاذا كان المستثنى مجهولا فالمستثنى منه نصيب
مجهولا ايضا وجهاله المعقود عليه يمنع جواز العقد وكذلك ان وقع البيع
على عدل او اعطام او تحيل واشترط ان يرد المشتري احد من او باع البايع احدا
بغير عتقها فالبيع فاسد لان المستثنى مجهول وبه يصير المستثنى منه مجهولا
ايضا وهذا وجهاله بفضه الى المارعة لانها متفاوتة في المالية فمستد البيع
اشري شأنا فاعطاه البايع عمر المبيع غلطا فذلك ضمن القيمة لانه قبضه على
وجه البيع وبما الشراعتاني اشري قريه ولم يستثن منها المسجد والمقبرتين
فمستد البيع وفي وقف الفتاوى هذا اذا كان المسجد معمورا فان لم يكن
لا يستد لان في كونه مسجدا في هذه الحالة احلاف هذا اذا لم يستثن فان
استثنى في بيع القريه هل يسترد ذكر الحدود للمسجد اختلف للشافعية واستنار
للخاص على هذا وفي المقبرتين ان كانت تلابق بغير ربيع صغير لا بد من بيان الحدود

لانه نرد اد كذا اجاب الامام خالي **جنس اخر** رجل قال قري تعالى لها ولا
 لملاذ فهدا اقرار على موضع القرية السوت والبنا دون المحرث ولو قال
 القرية التي يقال لها فلاذ وجدها الى قرية كذا سمي جدا واحدا هذا
 ما بين الدريين من المحرث في طول القرية الى القرية التي جعلها حد او عن القرية
 المقريها وما سوى ذلك من الاضين لا يدخل في الاقرار ولو قال بعكك فريتي
 نقال لها كذا ولم سم حدودها هو على موضع القرية البنا دون المحرث ولو
 باع بارضاها وللبايع قرية الى جنبها فقال بعكك هذا القرية احد حدودها
 والساني والسالت والرابع قرية البائع يدخل ارض هذه القرية التي لم يبعها
 2 ارض القرية التي باعها ما يليها ولو قال **احد حدود القرية ارض كذا**
 وارض قرية كذا لم يدخل ارض القرية التي لم يبعها المستلطان في المتيقن خزانة
 رجل استباع قوسا فقال له البايع مذل القوس فذه فانكسر قال بضم فمته وان
 مده باذن البايع ولو قال له البايع مذل القوس فان انكسر فلاحتمان عليك
 فذه فانكسر قال بضم ايضا **قال** الفاضل ابو علي الشيبه هذا اذا اتفقا
 على الثمن فان الرجل الواحد شاعلى يوم الشراء قال له البايع ان هلك
 فلاحتمان عليك **بعد ما اتفقا على الثمن** فملك بضم كذا كذا في بيوع
 فاضحان ودكر في غضب الغنائى وعن ابي جعفر في المجرى فمضى على رجل
 درهما سطر الله فغرم فانكسر صمغ ان لم يقل له اصمغ وكذا الواراه قوسا
 فذه فانكسر او ثوبا فخرق وروى ان الدرهم ان كان لا يري الا بالغمغم بضم
 الا ان تجاوز بصدقانه لم تجاوز ودكر في اخراجات الهدايا دم من
 مات في حد او تغزير هدد لان الامام فعل بالامر الشرع وقول المامور
 لا يقيتد بشرط السلامة كالنصا دوا النزاع علف الزوج اذا عزز زوجته

لانه مطلوبه والاطلاقات شقيت بشرط التسليمه كالمورد في الطريق
فصل في مسائل البيع بشرط العقود على ثلاثة اوجه
 عمدت على الجايز من الشرط فالفاسد من الشرط بنفسه . وعقد اخر لا يتعلق
 بالجان من الشرط فالفاسد من الشرط لا يفسد . وعقد اخر يتعلق بالجان من الشرط
 فالفاسد من الشرط على نوعين نوع منه يفسد كالباع والشرا والاجاز
 والقسمه والصلح عن عوى مال وما اشبه ذلك ومعنى قولنا ان هذا العقد
 يتعلق بالجان من الشرط وهو ذكر البديل فلا يصح هذا العقد الا بالبديل
 المنطوق في العقد وسعى ان يكون البديل معلوما حلا لا فمما حري فيه
 المملك والمملك ضرورة لك الشرط شرط جان من حيث انه لا يجوز العقد
 الا به والفاسد من الشرط بنفسه فانه اذا ادخل فيه شرطا فاسدا لا يفتضيه
 العقد افسد واذا كان البديل مجهولا حلا او اما لا يصح فيه المملك والمملك
 راما الثاني كالتكاح والخلع والصلح عن دم العمد والعقود على مال فذه العقود
 كلها يصح بغير كوا البديل ويجوز بالبديل المعلوم والمجهول والحرام والحلال
 ولا يبطل بالشرط الفاسد واما العقد الذي يتعلق بالجان من الشرط فالفاسد
 من الشرط فذه على نوعين نوع منه يفسد ونوع منه لا يفسد وهو عقد الكفا
 سطر عامه في شرح الطحاوى **رجل باع** على انها بالصدق بكذا او بالفسخ بكذا
 او الى شهرين بكذا لم يجز **رجل باع** قوسا وقال بان شرطى فوشم كذا في ثياب
 سنى لا يرجع على عند الاستحقاق فالبيع فاسد خلاصه **اشترى** ضيعة
 مع خراج درهم وخراجها ثلثه درهم فبدا على وجهين اما ان كان المشتري
 غائبا بان خراجها ثلثه او لم يكن ففي الوجه الاول البيع الفاسد وفي الثاني
 صحيح **المشتري** خيار ان يشاء فله بالخراج كما وان شاء لم يشره لما اشترى

الرجل
 ولو بيع منه للفسخ
 اما للعقد
 سعلق بالجان من الشرط والفا
 من الشرط بنفسه

على ان يخرجها من مملكتهم فليكن هذا شرطا ان لا يحب على المشري بعض خراجها

علاظ ان يخرجها من مملكتهم فليكن هذا شرطا ان لا يحب على المشري بعض خراجها
معنى وهو شرط فاسد رجل باع من آخر ارضا بغير خراج وهي من ارض الخراج
فالباع فاسد كذا ذكرنا مطلقا ويجب على قاس ما تقدم ان يكون على
التفصيل ان علم المشري بذلك فالباع فاسد وان لم يعلم علم كان له الخيار
اشري ارضا على ان يخرجها على البائع هذا على وجهين اما ان شرط كل الخراج
على البائع او بعضه ففي الوجه الاول الباع فاسد لانه شرط عليه قضاء
المشري وفي الوجه الثاني ان كان على البائع شي من خراج فالباع فاسد لما قلنا
وان كان زائدا على خراج الاصل فالباع حائر لانه شرط في الباع ان لا يحب
على المشري محمل الظلم وهذا ثابت بدون الشرط بخير وفي الخلاصة
قال الاخر بكم هذا الخطب فقال كذا فتا لثوق الحمار لا يكون سعا ما لم سلم
الخطب وينقد الثمن وفي الفتاوى اشري عبد على انه ان لم ينقد الثمن
الى بلده انا لم فلا بيع بينهما فالملك ثابت قبل الدلائل وبعد الدلائل ان
لم ينقد الثمن فسد الملك ويكون مضمونا على المشري بالثمن اما قبل الدلائل
لواحقته المشري او باعه او وهبه وسلمه وهلك واتلفه المشري في الدلائل
لزمه الثمن ولو وطها المشري او عقيبت بفعله عميت المدة فان شاء الباع
اخذها ولا شيء له وان شاء سلم المبيع واخذ الثمن عرضا فاسترها على انه ان لم
يعطه العرض في الدلائل فلا بيع فهو كما يتبين مما حدث في الدلائل فاما
بعد في الدلائل ان هلك المبيع او تلفه المشري ضمن قيمته للبائع ولو حدث
به عيب هو على ما مر ولو قال اشترته بعشرم فان لم انقدتها في الدلائل
فلا بيع فام ينقدتها فسد الملك ولو ذكر اربعة ايام لم تحل اذا انقدت الدلائل
ولهذه المسئلة طول في فتاوى العباي **قال** خواهر زاده ان لم ينقذ الثمن

ولا كان الثمن

ولا كان الثمن

اصلا بان قال — بعتك هذا ملكا ان لم ينقد الثمن اياما فلا بيع سنا
فالباع فاسد جامع محبوس ولو باع من آخر عبدا بالثمن على ان ينقد المشري
المن اليوم او الى بلده انا لم لا ينقد العقد ولا يصير النقد عوضا حتى اذا لم
ينقد الثمن في الوقت المذكور ولا سطل الباع كذا ذكر خواهر زاده وفيه
جامع المحبوس اشري جارية على ان يهاذات ابن حلف المشايخ فقه **قال**
الفقه ابو حنيفة رحمه الله السراج ان كانوا اشري انها خبان وبالقارسية دايكي
قال الصديق الشهيد وعلمه الفتوى خلاصه ومن باع عبدا على انه
جبار لو كاتب وكان تحل في المشري بالخيار ان شاء اخذ بجمع الثمن وان
ساير كان لان هذا وصف من عيوب هذه اشري جارية على انها بكر
فوجدنا هذه العذر فقال للبائع زالت بكان بابا الوثبة قال بعض مشايخنا
ان صدقة المشري في ذلك لا يكون له حواله وان كذبه وقال الجبل زالت
عذرها بالوطى كان القول قوله وله حواله الرد وليس كذبه واكر المشايخ
على ان له حواله على كل حال في الملقط لصدور الاسلام في الفصل الرابع
من كتابه **فصل مسائل السلم والبايع** لا يجوز في
السلم بلادة ايام او لها الشركة وهو ان يدخل رب السلم بعقد السلم في السلم
فهو شركا وقال شركتك فما اسلمت فهذا لم يجر لانه بيع قبل القبض والساني
الوليء والثالث بيع المسلم منه قبل القبض وفي الخلاصة رجل باع الاخر فروج
من آذني كندم بعقد سلم فقال الاخر بعت وقال هو اشريت فهو سلم دون
مع حتى يسقط شرط السلم ومن شرط السلم ان يكون موجودا من وقت العقد
لأنه محل الجمل بل لا يعطى في الدين فاضح خات وفي الحاشية ومن وضع
درها عند بقال باخذ منه ما يشاء بكن ذلك لانه ملكه قرضا وجزيه فضا

وموان باخذيه ما يشاء حالاً فالأول انتهى النبي عليه السلام عن فرض جن
 نفعا وينبغي ان يستودعه م باخذيه ما يشاء جزاء الا انه ودعه وليس
 بقرض حتى لو هلك لاشي على الاخذ في كراهيه الهدائه وفي الخزانة دفع درهما
 الى قصاب واخذ اللحم بعد ما وزن له هل يحل للمشتري اكل هذا اللحم قبل ان يزن
 ثانياً وضلت المسله من سمرقند فعرضت على القاضي الامام قال لا يحلوا ما ان اشري
 العصاب اللحم بشرط الوزن او لم يشتر بشرط الوزن بل بغير الوزن او ذبح شاته
 ان اشترى سوارته لا يحل للمشتري حتى يزنه ثانياً كما لا يحل له بيعه قبل ان يزنه
 قال وسمعت عن الشيخ الامام الاجل باج الدين الكيكر ان السلف كانوا
يسكون الموازين في السوت لنزول اللحم والخبر وان لم يشتر من القصاب
اللحم بشرط الوزن يحل للمشتري قلت له قول المشتري للقصاب وزن لي من اللحم
لكذا هل يكون شراء بشرط الموازنه قال نعم ولا بأس بالسلم في الجبن والنور
كيله ولاخير في السلم في الرجاج الا ان يكون مكسور فمشتروط وزناً
معلوم ما وكذلك جوهر الرجاج فانه موزون معلوم على وجه لا تفاوت اما
الاولى المتخذ من الرجاج فهي عديده متفاوتة ولا يجوز السلم فيها بذكر العدد
ولا بذكر الوزن ولا يعلم ما ينته نوزنه الا ان يكون شامعاً ويعلم انه لا تفاوت
في الماله كما كاحل والطابق فان لم يكن كذلك لا يحلف في الماله اما تختلف
انواعه فكل نوع منه معلوم عند اهل الضعفه فيجوز السلم فيه بذكر العدد وفي
ماوى العاني ويجوز السلم في الكبران الخرفه اذا تميز نوعاً لا تفاوت احاده
وجوز السلم في الخبر وزناً موافقاً ويجوز في الالبه والشمع عند الكل قاضي خان
اما السلم في الثياب ان الطود كذا الذراع وله ذراع وسط قال رضي الله عنه
والمعسر في الذراع الخاق في خلاصه اسلم في الما وزننا وبنو المشايخ

حازوا اذ اجاز في الما جان في الجداضا فاضى خان قال في الجامع المجوتى
 في كتاب الزكوة سبع قبضات او تسع مسبات وكلها مما واحد ومزاده مما قال
 سبع فصات مع كل قبضه ايهام موضوع وسبع مسبات ان لا يكون معه
 ايهام واراد بالملك او شروان وهو المراد من قوله عليه السلام ولدت في زمان
 ملك عادل والمعارف الذراع الوسط فانه اذا اسلم في ثياب واشترط
 كذا كذا ذراعاً هو جازن وله ذراع وسط لان مطلق التمه تصرف الي
 المعارف والمعارف الذراع الوسط وسمى المكسر لانه كسر من ذراع الملك
 قبضه ولا بأس بالسلم في البوارى والتصير اذا وصف الطول والعرض والصفه
 لانه مذكور معلوم كالثياب والتصير ما يتخذ من البردى والحشيش والبور يا
 ما يتخذ من العصب مبسوط اذا اشري ما به فلس يدرهم فقد التزم
 ومضى من الفلوس خمس وكسدت الفلوس بطل البيع في الحسن الساقيه
 لانه لو كسدت قبل ان يرضى منها بطل العقد في الكل فكذا اذا كسدت قبل
 ان يرضى بعضها اعسار البعض بالكل في صرف المبسوط رجل باع عبداً
على ان ينقذ كل اسبوع بعض الامن حتى ينقذ جسمه عتده مضى الشكران فاسد
رجل باع ثمن الى رمضان ولم يسلم حتى جاء رمضان لاسقى الثمن على المشتري
في قولهم رجل عليه الف درهم من عن طالمه الطالب فقال ليس عندي شيء
فقال الطالب اذهب واعطني كل شيء غيرم لم يكون لك باجداً وكان له ان
ياخذ منع الماله الحال فاضى خان وفي كماله ملقط السرفدى ولو كان له على
آخر ثمن مع عمله نجوم ما عليه ان اخذ عليه نجماً والمال عليه حالاً لا من كاشترط
وفي فصل الاجل بين يوع فاضى خان من عليه الدين اداض الدين قبل حلول
الاجل في الدين فاسحق المتيقن في العاين او وجد المتيقن زبوا فافرد

كان الدين عليه على اجله ولو اشري صاحب الدين الموجل من مدونه بالدين
الموجل ثانياً ومضى ثم تقابل السبع لا يعود الاجل ولو وجد صاحب الدين
بالمسرى عباً فوزه بعضاً عاد الاجل ولو كان بهذا الدين الموجل كميناً
لا يعود بالكفالة الوجهين وفي اقرار الحرائر اذ اقامت الرجل وعليه ديون
صارحاً لان الدين انقل الى التركة والعين لا تقبل الاجل ولهذا لو اجل
رب الدين الورثة لهذا الدين لا يصح **فصل**
مسائل القرض ولو اسقرض الفلوس الراجحة او العدا الى فكسدت قال
ابن حنبل رحمه الله عليه مثلاً كاسد ولا يفرم قيمتها وقال ابو يوسف عليه قضاها
يوم القرض وقال محمد بن عليهما في اخر يوم كانت راجحة وعليه الفتوى
وكذا لو غصب الفلوس الراجحة فكسدت فهو على هذا الخلاف وذكر في
المسوط في مسأله الاستقراض ولو غلت او رخصت فعليه رد المال بالاجر
ودكومه ايضا وان اسقرض داتوق فلوس او نصف درهم فلوس ثم رخصت
او غلت لم يكن عليه الا مثل العدد الذي اخذ لان المقبوض على وجه القرض
مضمون مثله ولا يفتقر تقسيمه الدائق ولذلك لو قال اقض عشرين دراهم
فعليه مثله ولا ينظر في علا الدرهم ورخصها وكذلك كل ما يكال او يوزن
والقرض لا يتعلق بالمايز من الشروط والفاسد منها لا يبطله ولكن يلقو شرط
رد شيء اخر وكذا ما يعجز من الجود واليسق والاشري فالكه بداتوق فلوس
والداتوق عشرين فلساً فلم يرد الفلوس حتى غلت ورخصت فعليه عشرين
فلساً لان بالعدا والقرض لا يندم صفه القتيه فصار هو تقسيمه الداتوق
مسمياً ما يوجد بالفلوس وذلك عشرين ولو صرح بذكر العشرين لم يغير العدد
بعد ذلك بالعدا والقرض هذا مثله رجل باع شيئاً بالف درهم على ان يعطيه

على الغار بقا ان كان ذلك شرطاً في البيع لا يجوز البيع وان لم يكن ذلك شرطاً
في البيع انما ذكر ذلك بعد البيع كان للبايع ان يحدد ما لفتن حمله ويجوز
الرض في كل عدي سمارب وفي كل كلى ووزنى ولا يجوز قرض الحيوان
والعقار والخشب وكل ما كان متفاوتاً فوق احوال الخلاصه وفي الايصاح
ذكر بعد هذا كل ما يضمن بالمثل في الاستهلا كجرى الرض منه والمكدرات
والمورونات والعدديات قوات الاموال في مدانيات نظم الرندوتى
وما يهلك عند القمه لا يجوز اسقراضه والذعاب يهلك ما يقيم
ولا يجوز اسقراضه وباجل الرض باطل سواء كان الناجل في الرض او بعد
ما اقرض ولا يجوز الاضمان مثلاً ورض اللوب باطل رجل قال لغيره اسقرض
لـ من فلان عشرين دراهم فاسقرض المامور ورض وقال دفعته الى الامور
ومحمد الامر ذلك فان المالك يكون على المامور ولا يصدق المامور على الامر
الوكيل بالاسقراض من رجل معن اذا اسقرض ان قال الوكيل للرض على وجه
الرساله ان لا تاقول لك اقرضنى كان الرض للوكيل وان لم يقبل الوكيل ذلك
واسقرض كان الرض على الوكيل فاوى فاضى خان وفي هه ماوى فاضى خان
دفع اليه دراهم فقال انفقها ففعل هو قرض وهو كما لو قال امره فاقى حواجك
ولو دفع اليه ثوباً فقال اكس به نفسك ففعل يكون هبه لان ررض اللوب
باطل فاذا احمه على الرض جعل هبه بصحها للصرف ولو قال اخذ هذا المال واعز
في سأل الله يكون ررضاً لان الكلام يحتمل الرض والهبة محتمل على ادناهما
وهو الرض لان الاخذ المطلق سبب الضمان في الشرع في شرح الجامع
الصغير لا سادنا وسمعه حكى عن نوع المبيعه انه يجوز ارض اللوب عند اتى
حصفه والى يوسف رحمه الله ومحمد قال فكست اذا اشترت لما كثر من القضاة

اجل اللحننا على روايات الاجارات فمن رأت رواه المسقى اذا
 اردت شراء اللحن اشترى ذلك من القصاب وامضه ثم اوضه منه لفظ نخم
 الاعمه لو ان رجلا استعرض الدرهم المكسر على ان يودي صحاحا كان باطلا
 وكان عليه مثل ما مضى ورجل اوض الدرهم البخاريه بخاراهم للمرضى
 في بلد لا يقدر على ذلك الدرهم قال ابو يوسف ومو قول ان حقه منه
 قدر المسافه اذا سبوا وجاؤا يستوثق منه بكفيل والا ياخذ ممتها وصل هذا
 اذا اقبه في بلد ينقصه ملك الدرهم لكنها لا يؤخذ فانه توجهه قدر المسافه
 ذاهبا وجائا وما اذا كانت لا تنفق في هذا البلد فانه يفرم ممتها وكذا
 لو باع الدرهم البخاريه شيئا غاليا في بلد اخرى لا يوجد بها ملك الدرهم
 من القباوي لما مضى خان اذا استعرض الدرهم المكسر على ان يودي صحاحا
 كان باطلا وكان عليه مثل ما مضى ماوى فاضى خان اذا قال للمرضى وحدت
 الفرض ريوفا او بهرجه وكان ذلك بعد ما استهلكه لا يرجع على المريض شئ
 لكن يرد مثلها رجل الفرض جتيا او مقوها فاستهلكه الصبي والمعتق لا يرضى
 في قول ابن حنفه ومحمد وقال ابو يوسف تضمن وان اوض عبدا مجورا فاستهلكه
 لا يواخذه بل العتق عند هذا والوديعة سواء ماوى فاضى خان وذكر
 في صرف المبسوط وان وجد المريض ماله بعينه عند احد من هؤلاء فواخذه
 لانه عين ملكه في وديعه المخلصه نقل عن شرح الطحاوى هو اودع عند صبي
 مالا فهلك في بن لا تضمن بالاجماع وان استهلكه الصبي ان كان الصبي
 مادونا في التجاره ضمن في قولهم جميعا وان كان مجورا لکنه فللوديعة
 يامر ولنه ضمن بالاجماع وان قل غير امر الولي لا تضمن عند ابن حنفه ومحمد
 واجمعوا انه لو استهلك مال الغير من غير ان يكون وديعه عند من له المال

رجل باع عينا ما صبهان لكنا من الدنيا يرفلم نقدا لمن حتى وجد المشتري
 بخار احب عليه الذهب وبيعها راصبهان ويعتبر مكان العقد من بيع
 الخراجه امره اسرت من رجل شيئا ثم اختلفا فقالت المرأة كست رسول
 روجي الملك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الفم وقال البيهقي لا يل
 بعثتها ولي عليها الف والقول في ذلك قول المرأة والسنة للبايع من بيع
 ماوى فاضى خان **فصل مسائل بيع الجنس بالجس**
وما اتصل بذلك لا يجوز بيع الخطه بالخطه وزنا وان تساوبا لان
 الخطه كيلة فلا يجوز بيعها بجنسها الا بشرط المائل في الكل فان بيع وزنا
 وعلم انهما متماثلان في الكل فيل يانه يجوز وكذا بيع الدقيق بالدقيق وزنا
 لان الدقيق كيلى ولهذا لا يجوز بيع الخطه بالدقيق وزنا ولو كان وزنا ليجان
 هذا اذ باع الخطه فمد ما يدخل تحت الكل وزنا فان كانت الخطه فليس له
 لا يدخل تحت اكيل جار كبيع الحنفه بالحنفه من وادى ما يدخل تحت اكيل نصف
 صاع فان باع صاعا من الخطه الردته نصف صاع جيد من الخطه او باع نصف
 صاع من الخطه عمادون نصف صاع منها لا يجوز اذا كان في احد الجانبين مقلا
 ما يدخل تحت البيع الكيل وان باع مادون نصف صاع من الخطه عمادون نصف
 صاع واحد مما اكبر من الآخر جان كما لو باع الحنفه بالحنفه فاضى خان قال
 علما ونا الربوا بيع منه فضل مسحوق لاحد المتعاقدين حالهما بقابله من العوض
 بشرط في هذا العقد كذا في الايضاح وذكر في زياد اب فاضى خان الربوا
 فضل ما خال عن العوض مشروط بعقد المعاوضة وذكر في الاسرار لو قال
 بعثتك قفيزا من خطه بغير مثله علم ان اسلم فضر او بصفنا او على ان اسلم نصف
 فضر فانه يكون حراما لان الفضل بينهما يبقى بلا عوض بحكم الشرط الاصل

والفصل بغير عوض ربوا كما لبيع بعشرين ولا بالشرط مخالفاً للقول
 ولا خيراً ان يتناع حظه مجارفة بحظه وكذا كل مكيل
 او موزون لان المساواة في القدر شرط الجواز للعقد اذا صارت الاحوال
 امثالا متساوية وعند البيع مجارفة لا تظهر المساواة في القدر وان ساعا
 صبر بصبر مجارفة ثم كيلنا بعد ذلك فكانا متساويين لم يجز العقد عنده
 وقال في بيع محوز لان ما هو شرط الجواز وهو المماثلة قد تبين انه كان موجوداً
 وان لم يكن ذلك معلوماً للمعاقد من فحار العقد كما لو روجت امراه نفسها
 من رجل وشاك شاهدان سمعان كلامهما والمتعاقدان لاعلمان ذلك
 كان النكاح جائزاً وتحتا في ذلك ان المعتبر لجواز العقد العلم بالمساواة
 عند العقد لانه اذا لم يعلم ذلك كان الفضل معلوماً وموهماً وهو موهوم
 الوجود بحال المحتق مما بني امر على الاحتمال كما في القبولات التي تدرى
 بالشبهات ولان باب الربو استنى على الاحتياط فالفضل الموهوم فيه كالمحقق
 وكذلك لو باع الحظه بلحظه وربا بوزن لا محوز لان الحظه مكياله
 بشرط الحواز فيها المماثلة في الكيل والمساواة في الوزن لا يعلم المماثلة في الكيل
 وهذا بخلاف ما لو اسلم في الحظه وزناً فانه يجوز على ما ذكره الطحاوي
 لان في المسلم فيه لا يعتبر المماثلة انما يعتبر العلم على وجه لا يهبط فيهما منازع
 في التسليم وذلك حصل بذكر الوزن كما حصل بذكر الكيل **فصل**
مسائل الصرف س ط واذا افترقا بعد قبض احد المدينين حكماً لا غير
 لا يجوز سوا ذلك ان العقد صرفاً او لم يكن بيانه بهر كان لرجل على رجل مستان
 فاستري من عليه الدينار والدينار بعشر دراهم حتى كان العقد صرفاً ولو عرفنا
 قبل نقد العشر كان العقد باطلاً مع ان احد المدينين موصوفه كذلك اذا

كان لرجل على غيره فلوس او طعام فاستري من عليه الفلوس او الطعام
 الفلوس او الطعام مدراهم وبقوا قبل نقد الدينار كان العقد باطلاً وهذا
 فصل بغير عوض ربوا كما لبيع بعشرين ولا بالشرط مخالفاً للقول
 ولا خيراً ان يتناع حظه مجارفة بحظه وكذا كل مكيل
 او موزون لان المساواة في القدر شرط الجواز للعقد اذا صارت الاحوال
 امثالا متساوية وعند البيع مجارفة لا تظهر المساواة في القدر وان ساعا
 صبر بصبر مجارفة ثم كيلنا بعد ذلك فكانا متساويين لم يجز العقد عنده
 وقال في بيع محوز لان ما هو شرط الجواز وهو المماثلة قد تبين انه كان موجوداً
 وان لم يكن ذلك معلوماً للمعاقد من فحار العقد كما لو روجت امراه نفسها
 من رجل وشاك شاهدان سمعان كلامهما والمتعاقدان لاعلمان ذلك
 كان النكاح جائزاً وتحتا في ذلك ان المعتبر لجواز العقد العلم بالمساواة
 عند العقد لانه اذا لم يعلم ذلك كان الفضل معلوماً وموهماً وهو موهوم
 الوجود بحال المحتق مما بني امر على الاحتمال كما في القبولات التي تدرى
 بالشبهات ولان باب الربو استنى على الاحتياط فالفضل الموهوم فيه كالمحقق
 وكذلك لو باع الحظه بلحظه وربا بوزن لا محوز لان الحظه مكياله
 بشرط الحواز فيها المماثلة في الكيل والمساواة في الوزن لا يعلم المماثلة في الكيل
 وهذا بخلاف ما لو اسلم في الحظه وزناً فانه يجوز على ما ذكره الطحاوي
 لان في المسلم فيه لا يعتبر المماثلة انما يعتبر العلم على وجه لا يهبط فيهما منازع
 في التسليم وذلك حصل بذكر الوزن كما حصل بذكر الكيل **فصل**
مسائل الصرف س ط واذا افترقا بعد قبض احد المدينين حكماً لا غير
 لا يجوز سوا ذلك ان العقد صرفاً او لم يكن بيانه بهر كان لرجل على رجل مستان
 فاستري من عليه الدينار والدينار بعشر دراهم حتى كان العقد صرفاً ولو عرفنا
 قبل نقد العشر كان العقد باطلاً مع ان احد المدينين موصوفه كذلك اذا

من حمله انه هل يجوز قال بعضهم لا يجوز لانه مع ذنبا على بالث
 فلا يجوز وما ذكرناه انقاي على الجواز وقد ذكرنا عن الكرخي في آخر
 السور ما يدل على الجواز بجله على آحرمانه درهم ولم يعلنه الدراهم
 على صاحب الدراهم مائة دينار ومائة الف لا مع المفاوضة الفطر في
 درهم منسوب الى عطراف بن عطاء الكندي والخراساني من جهة الرشيد
 ضرب بخارادراهم من الذهب والفضة والجديد والخاص والتخاس
 والمسك اسفروا درهم ثم اوفاه وزاد فالوان كانت الزيادة
 فله بجري من الوزين كذا في المائة لا بأس به وان كانت كسر كدرهم
 في مائة لا يجوز وعليه رد الزيادة واختلوا في نصف درهم في مائة قال بعضهم
 يوكثر لا يجوز وقال بعضهم هو قليل فيجوز ولولا المستقرض وبب الزيادة
 من المقرض لا يصح لاهابه المساع مما يحمل القسمة فهاوي فاضي خان وذكر
 في سوع الخصال اذ افضاه اجود من دراهم او دونها ورضي به لا بأس به لانه
 احسان في القضا والاقتضا وهو مندوب ولو شرط لم يجز لانه فرض جق
 نفعاً ولو وزنه وارجح ان كان كسر لم يجز وهو باوان من دخله تفاوت
 الميزان لم يجرم لانه لا يتحقق الفصل ويؤا ويل ما روى ان النبي عليه السلام
 استري شأبدرام فقضاه فارح فقالوا لا تحت فقالا كذلك نزن انه
 كان قليلاً او كثر الكدرام صح في كسر مضرة فكان هبه المساع فها
 لا يحمل القسمة او كان من محرم الربوا اشري مائة فلس بدرهم ودخل البفاض
 من احد الجانبين كفى وذكر في الدخيم سأل ابو حنيفة عن الدراهم
 البخارية اذا كان الغالب فيها النحاس قال هو بمنزلة الفلوس ودكوة فتاوى
 فاضي خان قالوا لا يباع الميتبة وهي الغالب عليها الصفر ولحد الثاني وذكر

محمد في الكتاب انه يجوز مع الدراهم التي ثلثها صفر وثلثها فضة ولحد
 باثنين قال الفضل في عرفنا لا يجوز مع الميتبة بالمسيبين لانها صارت
 ثلثا لجميع الاشياء بمنزلة الذهب والفضة ولهذا قلنا بوجوب الزكوة في
 الماتن منها **فصل** مسایل الاستصناع رجل استصنع
 رجلاً في شيء ثم اختلفا في المصنوع فقال المستصنع لم تفعل كما امرتك
 وقال الصانع فعلت قالوا لا عين عليه فيه لاحد مما على الحق ولو ادعى
 الصانع على رجل انك استصنعت الي في كذا واكثر المدعى عليه لا يحلف فاض
 خان في الاستحلاف **فصل** كساد الثمن استري سياً
 بدرهم نقداً لم يدفعه نقد حتى تغير الثمن ان كان لا يروح في السوق فسد
 البيع وان كان يروح لكن انقص لانقص البيع وليس للبايع الا ذلك خلاصه
 ومحيط ولو رخص العدا الى قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ به لا يعتد هذا وبط
 ما وقع العقد عليه والدين على هذا ولو كان يروح لكن انقص قيمتها لا ينقص
 وليس له الا ذلك وبه كان يفتي الامام وقوى الامام العاصي على انه بطلان
 بالدراهم التي يوم البيع يعني بذلك العيار ولا يرجع عليه بالتفاوت والدين
 على هذا ولا يقطع والكساد سواء والمقطع ان لا توجد في السوق الذي ساع
 مه وعليه موى الامام خالي ثم في الكساد والانتقطاع سواء كان المبيع مبيعاً
 او غير مبيع ولا تفاوت غرابه ان لم يكن المبيع مبيعاً لا حكم لهذا البيع
 وان كان مبيعاً فالحكم فيه كالحكم في الساعات الفاسدة معني بوجه ان كان
 فابا وقيمتها او مثله ان كانها كما وفي القرض ان كان يوحدها بالدراهم
 باخذ المقرض في فوائد من الامم اللواهي وقال القاض الامام بحب قيمته
 يوم الخضومة في الكساد والانتقطاع وبه يفتي وفي النكاح بحب القيمة

ولا يفسد النكاح لانه يصير غزله ما اذا لم يكن في النكاح حصه وهذا
 لانفسد النكاح وفسد البيع اذا لم يكن فيه ذكر الثمن والاحارة
 كالبيع معنى يفسد بكساد الدرهم او انقطاعه في الخزانة الاختار به
 وروى ان الدرهم الغله في الموضع كالموسى اذا كسدت دلال
 باع ماع الغزله لانه يدرهم معلومه واستوى الدرهم قبل ان يرجع الى
 صاحب المتاع كسدت الدرهم لانفسد البيع لا رجوع المفضل له رجل باع
 من امر عينا بالدرهم واخذ خطا لهن بالدينار العبر للعقد لا للخط معنى
 سنه وبنى الله اما في الحكم فيطالبه بالدينار اذا ثبت اقراره بالدينار
 ولو اقام المستري السنة االعقد بالدرهم كمن اخذ الخط بالدينار
 فالخط لا يفسد بالدينار ويفسد بالدرهم ولو لم يكن له سنه هاله ان
 خلفه بالله عليه دناس عندى يوسف بن نعم وعليه السوى قال الامام
 السرخسي ان شاعنا اموافقوا الى يوسف **فصل**
مسائل في البيع وهلاكه قبل القبض والتصرف فيه قبل القبض وفي الثمن
وهبته في نوع الخزانة هلاك المفقود عليه قبل القبض ان كان باقه سماوة
 او عقول المفقود عليه بان كان المفقود عليه حوانا فعلى ان البيع سطر
 في هذا كله ولو استهلكه المشتري فعليه منه البيع مطلقا كان او بشرط
 الحيان للبايع وان كان فاسدا لزومه ضمان مثله ان كان مثله او ففته
 ان كان من ذوات القيم وان هلك بفعل الاجنبي والمستري بالحيان ان شأ
 فتح البيع وعاد المبيع الى ملك البايع ويضم الخا في المثل في المثل والعمق في غير
 المثل عم سطر ان كان الضمان من جنس الثمن وفيه فضل عن الثمن لا يطب
 له وان كان من خلاف جنس الثمن يطب وان خاار المشتري ابتاع الخا في

بالضمان له ذلك وعليه الثمن للبايع وان كان لهلاك بعد القبض فلهلاك
 على المشتري الا ان هلك باستهلاك البايع والمشتري ففسد بفراذن البايع
 والثمن حال غير منقود صادر البايع مسترد او بطل البيع وسقط الموضع عن المشتري
 ولو هلك البعض قبل القبض ان كان بفعل البايع طرح عن المشتري حصه النقصا
 من الثمن سواء كان ذلك النقصان نقصان قدرا ونقصان وصف والمشتري
 بالخيار في الباقي ان شأ اخر حصته من الثمن وان شاء ترك وان كان
 ذلك بفعل الاجنبي فكما ذكرنا في جميع المبيع وان كان باقه سماوة ان كان
 نقصان قدرا وبطرح عن المشتري حصه ما فات من الثمن وله الخيار في الباقي
 ان شأ اخذ حصته من الثمن وان شاء ترك وان كان نقصان وصف لا طرح
 عن المشتري شئ لكن له الخيار ان شأ اخذ جميع الثمن وان شاء ترك والوصف
 ما يدخل تحت البيع من غرد كرا لا تخار والسنا في الارض والخطراف في الحوان
 والحدود في الكيل والوزن وان كان لهلاك بفعل المفقود عليه الجواب
 هلكا وان كان بفعل المشتري صار قابضا قدرا ما استهلك بالاستهلاك
 والباقي بالتعيب حتى لو هلك الباقي في يد البايع من وجود الجنس هلك على
 المشتري وان هلك بعد الجنس هلك على البايع ولزم المشتري حصه ما استهلك
 لا غير وان جبر وليس له حوال البعض لزومه ضمانه وعلى المشتري جميع الثمن ولو هلك
 البعض بعد القبض فلهلاك على المشتري الا اذا كان بفعل البايع حشد سطر
 ان لم يكن له حوال المسترد اذ هو كاستهلاك من الاجنبي وان كان له حوال الاجنبي
 انفسح الفقد قدرا ما استهلك البايع وسقط من المشتري حصته من الثمن وان
 اختلف البايع والمشتري في هلاك المفقود عليه فقال البايع هلك بعد القبض والقول
 قول المشتري وانما اقام السنة فملت ولو اقام ما السنة منه البايع

وكنا اذا ادعى البائع ان المشتري استهلك المبيع وادعى المشتري ان البائع
استهلك فالجواب على ما ذكرنا هذا اذا لم يكن للبئتين بارئ فاما اذا كان
مسلتبه الا سبق في الهلاك والاستهلاك هناك اذ كان فصل المشتري
المبيع غرطاه فاما اذا افضه طاهرا ثم ان المشتري يدعي ان البائع استهلك
والبائع يدعي ان المشتري استهلك فهنا القول قول البائع واهما اقاما السنته
فلت وان اقاما بالبينة سنه المشتري وهذا كله من شرح الطحاوي
وفي فتاوى فاضل طهيري بيع ميكلة في ست مكابله او موزونا موارنه وقال
خلت بينك وبينه ودفع اليه المفتاح ولم يكله ولم يزنه صار المشتري
فابضا ولو انه دفع الى المشتري المفتاح ولم يقل خلت بينك لا يكون قابضا
الجواب في تضم الجيم مفرد وبالفتح جمعه كالغراق والغراق وهو الساب
النام وفي موضع هلك المبيع قبل المضى يجب على البائع رد عين ما اخذ من
الثمن وفي الاقاله ونحو مثل ما مضى عتاني ما يحدث من البضائع في
العقار قبل المضى يكون محوبا على المشتري عند بعض المشايخ لانه غرلة
المقوض وعامة المشايخ على انه يكون محوبا على البائع وذكر في كتاب الصلح
ما يدل على ما قاله عامة المشايخ من فتاوى سمفند لصاحب المحيط
غضب الخلاصة البائع اذا دفع المبيع الى من عيال المشتري لا يجعل المشتري
فابضا حتى لو هلك بفتح البيع وفي فتاوى فاضل خان اشري انه مريضه
اصطبل البائع فقال للسري يكون مهننا الله فان مات او هلك في
اصطبل البائع هلك من البائع وفيه اشري بقره فقال البائع سقها الى
منزلك حتى احج خلفك الى منزلك واسقها الى منزلي فمات البقر في هذا البائع
فانها ملك على البائع فان ادعى البائع تسليم البقر والقول المشتري مع عسته

وفيه ايضا اشري ثوبا وامر البائع بمضيه ولم مضيه حتى غصبه انسان
فان كان حرا من البائع بالقبض امكنه ان يملو بعض من غرقاه مع
السليم والا فلا ولو اشري عله او جاريه فقال المشتري للغلام تعال
مع او امش وتخطعه معه هو بعض ولو قال البائع للمشتري بعد البيع خذ
لا يكون مضيا ولو قال خذ يكون غلبه اذا كان يصل الى الخدم ولو اشري
شيئا مقد بعض الثمن ثم قال للبائع تركه رهنا عندك ببقية الثمن او قال
بركته ودعه عندك لا يكون ذلك قبضا ولو اشري عبدا وقال للبائع
من يعمل لكنا فامر البائع بذلك فعمل وعطى العمل فانه يهلك على
المشتري كما لو امر المشتري لعمل له كذا فعمل ماوى فاضل خان وفيه اشري
ثوبا ولم مضيه ولم سقدا الثمن فقال للبائع لا امكنك عليه فادفعه الى فلان
فكون عندك حتى ادفع الثمن لك فدفعه البائع الى فلان فهاك عندك فاهلك
على البائع لان المدفوع اليه مسكه بالثمن لاجل البائع فكون يد كذا البائع
ماع مراعى النخل وخله سنه وبين المشتري صار قابضا ولو وهب مكان البيع
لا يصير قابضا لانه في معنى شاع تحتل السمة فاضل خان قال ابو حنيفة هو
الخلية من المبيع والمشتري يكون مضيا سرايط ملاذ احدهما ان يقول
البائع خلعت بينك وبين المبيع فابضه ويقول المشتري قد قبضت والى اني
ان يكون المبيع بخضم المشتري تحت يصل الى الخدم من غير مانع والثالث ان يكون
المبيع مفزاعا مشغولا على الغرة وان كان ساغلا حق الغير كالحطه في حوالى البائع
وما اشبهه فذاك لا يمنع الخلية بجل باع دارا لزيد اخري ولم يسلم الا
باللفظ ثم امسح المشتري عن اداء الثمن ثم من البائع ان يخرج مع المشتري الى
الدار الذي فيه الدار او بيعت ويكيله قبض الثمن ويسلم الدار خلاصه

اشري خفي او نعلن او مصراعي باب مضى لهما فملك المقبوض عند المشتري
والاخر عند البائع كان على المشتري حصته ما هلك عنده وما هلك عند
ملك على البائع ولا يصير المشتري مضى لهما قاضا لهما جميعا ولو حدث
المشتري باحدهما عيبا قبل المضى بصير وانصاهما جميعا وان مضى المشتري
احدهما واستهلكه او احدث به عيبا لم يملك الاخر عند البائع كان المشتري
قاضا لهما جميعا ويلزمه جميع الثمن فاضى خان **اشري** لهما شرار
فاسدا ولم يقضها حتى اعقها فاجاز البائع اهتافه عتق على البائع ولا شيء
على المشتري لانها قبل المضى مملوكة البائع فوقف اعدا والمشتري على اجازة
البائع ولو كان اشري عبدا اثر فاسدا فقال للبائع هل المضى اعقته عني
فاعقته البائع عنه كان العتق عن البائع دون المشتري في حكم البيع الفاسد
من قواي خاصي خان **اشري** ارضا فوقفها قبل المضى ان نقدا لمن جاز الوفاء
وان لم سقدا الثمن فالوقف موقوف لان الوقف شبه العتق فانه لا يبطل بالشرط
الفاسد ولهذا الوقف ارضا على رجل على ان يقرضه درهم حار الوقف وبطل
الشرط قال **المصنف** او جعفر اعاق المشتري قبل القبض حان وقبل نقد
المن موقوف فكذا تلك الوقف في وقف فاض خان كل تصرف بخون غير من
اذا فعله المشتري قبل المضى لا يجوز وكل ما لا يجوز الا بالقبض كالهبة والرهن
اذا فعله المشتري قبل المضى حار لان المشتري بالرهن والهبة يصير مملوكا
المريهين والموقوف له على القبض مضى المشتري وانصاه بعضه فاض خان
وهل الاجازة لا يجوز بالاتفاق وعليه الفتوى جامع حسامي وفي الحاشية من
اجازاته فلو يمكن المستاجر الباقي للمدعي يجب اجر المثل لانه سكن بتسليطه
فصل مسائل تعرف القرض والوكيل والاب والوصي والمرهين

ويدخل فيه اليسر من الغبن والعيب الفصل ادا باع مال الغير فهو على
وجهين اما ان يبيع على ايتعتن من الاثمان او بما سعتن وان باعه بما لا
تعتن فاعا الحق الاجازة مقام الاربعه البائع والمشتري والمالك والمسع
ولا شرط لصحة الاجازة مقام الثمن في يد البائع وان جاز للمالك حال قيام
الاربعه حاز ويكون البائع كالوكيل للمالك والثمن للغير ان كان قائما
وان كان هالكا فقد هلك امانته وان باعه بشئ يتعين بشرط فام الثمن
مع ذلك لصحة الاجازة **اشري** لهما شرار **اشري** لهما شرار
من اخذ حوانا وباعه من اخذ واجاز المقبوض منه ولا يدرى حال المقبوض
قال محمد البيع حايض حتى يعلم انه تلف قبل ذلك قال **ابو يوسف**
الاول ثم رجع ببغداد وقال البيع فاسد حتى يعلم حوته فان قال المشتري المبيع
كان هالكا وقت الاجازة وقال البائع اعاق هلك بعد الاجازة فالقول للبائع
غصب عبدا وباعه من غرم ثم ابقا عبدا من يد المشتري ثم اجاز للمالك البيع حان
عند **ابو يوسف** خلا فالرفر رجل باع عبدا رجل بغير ادنه فحاض المشتري الى
مولاه واخبره ان فلانا باع عبدا منه قال ان كان باعك عمارة درهم فقد
اخزت قال ان كان باعه عمارة او اكر من الدرهم جاز وبالف من ذلك لا يجوز
وان باعه ماله دينار لا يجوز وانما شرط هذا الى النوع الذي وضعه
قاض طهير **وفي المسع** باع عبدا غرم بغير ادنه فقال له صاحب العبد احسنت
واصبحت ووفقت فليس باذن وكذا قوله كفتني مؤنه السع واحسنت
فخر الله خراشام **عن محمد** احسنت او وفقت اجازة اسحسانا فاضان
في المسئلة رواه **ابو حنيفة** في المسئلة باع عبدا غرم وكذا قول الثمن اجازة
تقاضى الثمن اجازة **قال** في الخلاصة لو اذ اجير يكون رد البيع بخلاف

المستاجر اذا اذاع الا حزم الاجرم اذ ان اجاز ولو قال صاحب العبد
للمضوي بعت منك هذا العبد بكنا او قال المضوي قتل فلان
او اسربت فلان فقال صاحب العبد اني بعت منك سوف العقد ولا
سقد على المضوي وهو الصحيح وفي ثرا المضوي لو طرأ المشتري له ان
الشر وقع للمشتري له فسلم ذلك الشيء اليه بعد القبض الثمن الذي اشتراه
منه وقبله الا خرج ذلك ويجعل كانه ولده منه عما اشري ولو علم بعد
ذلك ان الشرا كان بافدا على المشتري دون المشتري له لا يملك المشتري بان
سترد منه فريضاه ولو انهما اختلفا فقال المشتري له كنت امرتك الشرا
لاجله وقال المشتري اسرته لك فغير امرك فحصل الشرا لنفسه والقول قول
المشتري لما اقرانه اشتراه له فقد اقرانه اشتراه بامر من الفضول لا سرور
رجل زوج اخيه بوضاء واومها حتى ماتت الاب من الحان واجاز الاخ
المزوج حاز ولو سكت ولم يجوز له حوز ومثله لو باع الرجل مال بيته عمات
الاب ولا وادث له غير لا يصدق العقد لا يتجدد العقد لان النكاح
ولاية وليس بملك والبيع بملك صحبان كون المملك مالكا في نظم العقه
في البيوع المضوي في البيع لا يملك الفسخ قبل الاجارة وبعد الاجارة بصير وكلا
مملك المبيع مجموع النوارك واذا اضاف العقد الى الذي اشتره له حوان بقول
للبايع بعت عليك من فلان بكنا فقال الاخر بعت وفضل المشتري هذا البيع من
فلان بكنا وفضل الاخر لاجل فلان فانه سوف في الاجارة ذلك الرجل ولما اذا
قال المشتري اسرته هذا العبد منك بكنتي لاجل فلان وقال البايع بعت او
قال البايع بعت منك هذا العبد لاجل فلان بكنا وقال المشتري اشترت
نقد الشرا على نفسه ولا سوف هذا اذا لم سبق من فلان الوكيل والامر

ولو سبق من فلان التوكيل والامر فاستري الوكيل نقدا على الموكل شرح لمحاوي
من الخلاصة احالة الى الفتاوى الصغرى ولو قال بعت منك فقال المضوي
اسرته او قبل فلان لا سوف وسعد عليه بالافاق منه قال
الدلالة لاجل ادرى اهلك الوكيل عن يدي او عن كفي هل ضمن فقال لا ضمن وفي
من هذا يورد في سل نحم الامه النخاري عن الدلال اذ ادفع الوكيل الى ظالم لا
يمكن استرداده ولا اخذ الثمن منه هل ضمن قال نعم اذا كان الظالم معروفا
بذلك وذكر السبع في فتاواه انه لا ضمن وهو الصحيح لان هذا امر لا بد للدلالة
منه ولو ضمن لا يمنع عن ذلك فهو المصلحة المتعلقة به من غصب فاوى
صد الاسلام ولو دفع السلعة الى مناد لينادي فطلب منه انسان بعزم
فضاعب صم القمه ولا يسمي على المنادي عتاني دفع الى دلال بوالبيعه
فدفع الدلال على سوم الشرا من نسيه لم ضمن وهذا اذا اذن له صاحب الوكيل
بالدفع للسوم فاما اذا لم ياذن بضمه لانه اذا اذن لم يكن الدفع تعديا
في الحيس فهو كتاب الوديعه وذكر في اجازات فاوى فاضحان الدلال
في الثوب اذا دفع الوكيل الى رجل يريد الشرا نظره بمرشري فاخذ الرجل
ودهب بالثوب ولم يطره الدلال فالوا لا ضمن الدلال لانه ما ذوق في
هذا الدفع عادة قال رضي الله عنه عندي انما لا ضمن اذا دفع اليه
الوكيل ولم يقره اما اذا دفع اليه الوكيل وفارقه ضمن وفي فاوي
فاضي طهير الوكيل اذا دفع المبيع الى رجل بعرضه على من اوجب به ذلك
الرجل وذهب بالمبيع وملكه يد فلو وكيل صامن وحكي قوى نحم الدين
السبع انه لا ضمان عليه والاول اصح قال رضي الله عنه وكان والذي يجهل الله
يعول ان كان الذي دفع له ثقة ما مونا لا ضمن لان الدفع الى مثله من عاد

اشري شبا و صار مقبونا فيه غبنا فاحشا هل يرد. على البايع حكم الفسخ في
سوء الزادات الاصل ان المحاماة في مرض الموت وصية تكونها سزاو الشرع
في مرض الموت وصية لا يعاد لها فاما وراء الثلث عند عدم احارة الورثة
وكان الموصي له سبك الورثة في التركة فله الثلث وللورثة الممان حتى
لا يحصل للموصي له شيء الا وحصل للوارث ضعف ذلك الا ان المحاماة وصية
ثابتة في ضمن المسع ان صح البيع صححت الوصية وان بطل البيع بطلت الوصية
وصحة مخرجه من الثلث وبطلانته مجاوزة الثلث والثلث انما يعتبر
من اعيان التركة اما الدين لا يقبل لان الدين ليس بآل مطلق وليس صالح
للمسمة في باب الوصايا التي بطلت وبفسخ

فصل في العيب والقرينة والابراء والصلح عند

استري من آخر غلاما بركبته ورم فقال البايع انه ورم حدثت صابته ضرب
فاورمه وليس يقدم فاشراه المسري على ذلك ثم ظهر انه قد دم فليس له الرد
وكذلك اذا قال البايع ان كان قدما فجوابه على مرتين انه قد دم ليس له الرد
وكذلك اذا اشربه على انه حديث فاذا لم يقدم ليس له الرد ووقعت في
زمانا من جنس الورم مسله فهد باع واحد من الفقهاء فربا وقد ظهر باحدى
قدميه قرحة في اثر الختام واستراه على ذلك ثم طهره اثر الختام فاصي طهر الدين
المغسائي ان المشري ليس له الرد وقاسه على مسلة الورم في صلح المساوي
استري حاربه وبها قرحة ولم يعلم المشتري انها عيب فله الرد وهذه المسئلة
بما روي مسلة الورم والصحيح من الجواب في مسلة القرحة ان كان هذا عيبا
بيننا لا حتى على الناس ليس له الرد وفي ضد الرد محيط الصنع عيب ويضعف

في البصر حتى لا يرى في شدة الظلمة او شدة الضوء فاضى ظهير اشري قريبا
على انه اخضر فاذا موضح صح البيع وله الخيار لانه اخلاف وصف من اش
اشري عبدا على عنقه كقالب البايع ليس هنا اثر الخبز وباسراء الغلام
وطهرانه كان اثر الخبز صارت واقعة بمعنى ان يرجع على البايع بالنقصان
على ما سئل مسلة القرحة خلاصه رجل اراد ان يشري حاربه فراه بها قرحة ولم
يعلم انها عيب فاشراه ام علم انها عيب فاشري له ان يرد هالان هداما
شبهه على الناس ولا يثبت الرضا بالعيب فاضى خان السبعة بالكر عيب
ويوزناده محدد في الحسك كالفن يتحرك اذا حرك وقد يكون من حصه الى بطنة
والسبعة بالعنقه السبعة وفرضها من الجعة السرخى به بالقرحة التي يكون على
العنق سمي بالعارسية خوك والكعب لانه انما يفعل لها في البدن الا ان يكون
سمة كما يكون في بعض اللواتب والسمه العلامة فاضى ظهير سئل عن الامه
الاور حذى عن استري بقرم وجدها قليل الاكل فقال بالهاريه ناخزان قال
له الرد ولو وجدها بطي الزهاب فقال بالهاريه كاهل وليس له الرد الا اذا اشراها
شرط انها تجول استري بقرم وجدها لا يجلب ان كان مثلها اشري للمقلب فله الرد
وان كان استري اللحم لا يرد وفي المسئلة اذا كانت الدابة بعثر كسر ادعاها عيب
وان كان في الاحايين فهو ليس بعيب وفي الفصول في فصل الجارات ولو
استري ثوبا نوقت كاركوزن مي حسب كون عيبا وكذا اذا اشري بقرم فقترب
اللبن من ضرعها فهو عيب من الخلة في فوايد صاحب المحط ولو اشري عبدا
فلما كان لبق او سرق او بال في الفرائض عبدا البايع في كبره ولم يسل عند المشتري قال
او يكون عبدا للخلي له ان يرد وقال ابو بكر بن الاسكاف ليس له ان يرد ما لم يعد
عبدا مشري وهو الصحيح العبد المشتري اذا وجد فسرق اقل من عشره او ثقب البيت

ولم يحل فيها عيب ملقط وقل ما دون الذم بحولس او فلس او ما
 اسبه ذلك وليس عيب والسرقه لا يحلف من المولى او غير الا في الماكولات
 ففيها من المولى وغيره فاضى طهير وفي الخلاصه سرقه ما دون النصاب
 عيب اذا سرق قد دردم من الفضة من المولى او من غير اما سرقه الماكولات
 لا تسمى سرقه واما في الخطة اذا سرق كسر احدث محتاج الى بيعه يكون عيبا
 خلاصه اشري عبدا وقبضه فحم عند وكدان يحم عند البايع ولم يعلم به
 المشتري قال الفضل في المسله: محضه عن احكامنا انه ان حم عند المشتري
 في الوقت الذي كان يحم عند البايع كان له ان يرد وان حم عند المشتري في غير
 ذلك الوقت لا يرد فاضى خان كثير الملح في الشحم عيب اذا كان خارجا عن
 العاده الحاربه الهندية اذا لم تعلم كسائهم فهو عيب اذا كانوا يعدونهم
 عبا ملقط وفي ماوى فاضى خان وجد الحار حرونا وهو الذي يصف في الطري
 بعض المواضع من غير ما نفع كان له ان يرد وفي العبد والحاربه سرقه اذا لم
 من عنه يرد به والحال على ثمنه الحاربه او ذقهها عيب وفي الخلاصه الجوخ
 ان لا يصف عند اللجام وخلع الراس وهو ان يخلع اللجام من الراس ونزع الخلان
 من راسه اكل عيب والفرع عيب وهو ان يغفل ذنبه في احد الجانبين وذلك
 يكون عاده لا خلقه ولما تفعل ذلك ادارات وربما يحول الذنب من جانب الى
 جانب حتى يلحق ذنبه بالروت عيب فاضى خان اشري بحرم ليشتمه بانا
 او يحد ذلك فقطعها فوجدتها لا تصلح لما اشترىها فانه يرجع بقصا العيب الا
 ان يلحقها النابع مقطوعه ويرد الثمن قال محمد في التوادد لو اشترى
 عبدا فوجد اكله او شربا لا يرد وانا اشري حاربه فوجدتها اكله او شربه
 يرد بها لخلعها فخلعها في باب العيوب من جامع المحوى وكذا في نظم

لا يبيع عبدا وسرقه ما لا ياكل
 لا ياكل بل للبيع عيب
 من المولى هو

الرتدوسى والخلاصه والمحط ايضا وفي الحاربه سرقه العاضى الامام عن
 اشري روين فوجدتها توابا قال يرد على العاقلين كان العاقل هو
 السمسار يرد عليه ولو اشترى دهن فوجد فيها الحاي قال العاضى الامام
 هذا منزله السراب في الخطة حم لا يرد الا لى وجه ويرد الدهن بهذا
 العيب اذا كان خارجا من العاده فاضى خان اشري عبدا او جاريه فظهر انه
 له وجع الضرس بانه من بعد اخرى له ان يرد اشري ارضا فوجد بها طريقا
 كان له ان يرد بالجدة ولو اشترى كوما فوجد بها سوتا النمل كثيرا كان له
 ان يرد وفي المحيط الصهونه في الشعر وفارسه قورى وقيل وارسه خوما
 كون عيب والمعاودة في السرقه هل شرط الصحيح انه بشرط العود في هذا المشتري
 بالاتفاق من الفضول للاسروى اشترى حلة فولدت عند المشتري
 لسر له ان يحاصم الباع في المستقى ولو ماتت الحاربه بالولادة في هذا المشتري
 ولم يعلم انها حلة ماتت في نفاسها فانه يرجع بالقصا ولا سرقه كل الثمن
 والعنه والخصا عيب ولو اشترى جارية على انها صغيره فاذا امي بالعه لا يرد
 خلاصه الهرم عيب فاضى طهير الحمل في الحواري عيب دون اليها ثم
 خلاصه الحون عيب وبكلم المشايخ في مقدار قال بعضهم الجيوت
 وان كان ساعه هو عيب وقال بعضهم المطبق عيب وغير المطبق ليس عيب
 فاضى طهير اشترى شيئا له حمل وموئنه ومضه فوجد به عيبا فرد موئنه الورد
 على المشتري حرانه وطرق ما على الحاربه د اعاب عيب حرانه اشري لو با فوجد
 فيه دما ان كان بقصه الفصل فهو عيب وان كان لا ينقصه فليس عيب
 وذكر في المسع اشري دابة ياكل الذبان ان اكثر هو عيب وان كانت
 ياكل في الاحانين فليس عيب ومر اشري ناقة مطراة وهي التي شد الساع

اشري

بخلاف الحاربه
 في الدايح حلت
 لعود في هذا المشتري

ان كان اكثر من يوم ولد
 هو عيب وما دونه لا
 وقال بعضهم هو

ضربها حتى اجمع اللب فيه وليس له ان يردّها والبصر به ليس بعيب عندها
وكذلك لو سودا انا مل عنده واجلسه على المعرض حتى طنه المشتري كاتبا او
البسه ثياب الخبازين حتى طنه خبازا وليس له ان يردّها لانه مفتر لا مفرد
فاضي ظهير الحال على الخديته وليس بعيب والحال على الشفة والذفر عيب
فاضي خان التؤكل عيب وكذا الحال اذا كان في موضع يستبحان ولا في
عيب نحو ان يكون تحت الانط او الركبة اما على الالف عيب والسنن
السافطه والسوداضها او غير عيب والعسر وموان عمل يساره الا اذا
عمل بها والظفر الاسود اذا انقص اللحمه عيب اكل الطين وحساب الشعر
وانما رجلنا الساطع عيب في المسقى السعال العليم عيب اذا كان يردّها اما
القد المعتقد منه فلا الدين عيب وموان سبل المان من المخرن فاضي ظهير
سرب التسيه ما حل وما لا يحل وليس بعيب اشري جاريه على انها تكرر ثم قال
من عيب فان العاض يربها الناس ان قلن هي بكر فالقول للبايع ولا عيب عليه
وان قلن هي ثيب فالقول للبايع مع عيبه وان وطها المشتري فعلم بالوطى
فان زللها كما علم انها ليست ببكر بل ثيب والالومته الحاربه هكذا ذكره
الشيخ الامام ابو العاسم وغريبي يوسف انه يردّها بشهادة النساء فاضي
حان اشري جاريه على انها تكرر وقال لم اجدها تكر او قال للبايع كانت بكر
فدبت عندها عندك فالقول هو للبايع مع عيبه بالله كعداء عيبا
ومضها المشتري ومن كثر في بيع الجامع الكبير للفاضل حان وفه ولو اشري
على انه خاز او كاتب وبصم جا عديين وقال لم اجدها كاتبا وقال للبايع دفعته
اليك كما شرطت الا انه نسي عنك وقد بيني في تلك المدة والقول المشتري لانه
مستمسك بالاصل وهو الجمل الحرفه وله مفرع من مفرع خراجه اشري له جمل

فولدت عند المشتري بعد البيع يوم لسر له ان يخاصم البايع في هذا الخلل
هذا عيب ودهب هذا قول في حقه واني يوسف في المبيع ولو ماتت الحاربه
في هذا المشتري في فاسها مرجع بالنقصان ولو اشري جاريه وادعى انها لا تحيض
واسترد بعض الامن عم حاصت فالوا ان كان البايع اعطاه على وجه الصلح من العيب
كان للبايع ان يسرد ذلك من المشتري وفي الجامع المجبى وجدا المسواه لا يحض
او مستحاضه فهو عيب وفي الحوانه وان ادعى عيب الجبل ان كان من وقت الشرا
بلادته اشهر واكثر سمع الدعوى وان كان اقل لا كداروى عن ابي يوسف
وعزى حيفه ستان وعزى محمد في رواه شهران وخمسه ايام وعليه عمل الناس
اليوم وفي رواه اربعة اشهر وعشر ايام والله عيب العاضى الحام ارفع
الحض عيب وادناه شهر واحد اذا ارفع هذا القدر من المشتري كان له ان يردّها
اذا اثبت انه كان عند البايع وفي ماوى محمد خشنه سال الفاضل البايع اهي
كالتعه المشتري فان قال نعم واقربا لعيب عنده يردّها ما قراره وان انكر وقال
من كذلك للحال ولكن ما كانت مقطعه للحض عندي ولما حدث عند المشتري
بوجع الخصومه لصا دقه على فام العيب فان طلب المشتري عيب البايع يحلف
فان حلف بربى وان نكل يرد عليه وان شهد المشتري بشهود لا يقبل شهادتهم بخلاف
الاستحاضه حيث يسئل منها شهاده الشهود لان الاستحاضه درود الدم وهو
ما يوقف عليه واما انقطاع الحيض على وجه يكون عيبا لافه عليه الشهود فيقتن
الملك بكذبهم فلو اخبر بالمرأه انها حبل وامرأه او اكثر انه لا حبل بها صحت
للخصومه ولا يسئل قول تلك المرأه على النفي وفي الحوانه وكذا ان كان في طرف
النفي اثان او اكثر وفي الانثاب وطقة خلاصه رجل اشري جاريه امتد طهرها
لا يردّها ما لم يدع ارفع الحض بالدار او الجبل والرجوع الى الخطباء في الدآ

وشروط اثنان وفي الجبل الى النساء ويكفي بالواحد و لا دفاع الحيض لا باحد
 مذهب السببيين ليس يعيب فلو ادعى سبب الجبل الى اخره وانما يعتبر في الباب
 اقصى ما انتهى اليه ابتداء حيض النساء العادة وذلك سبع عشر سنة عند ابي
 حنيفة فاذا بلغ هذا المبلغ حكم بالوفاة وان لم ير شيا وانما يعرف هذا اذا
 اشكل او وقت المأزعة هو كمال الامه ولكن في حق سماع الدعوى وبوجه
 المين لا في حق الرد في الجامع الصغير للصدرا الشهيد به خلاصة قال
 شيخ الاسلام خواجه زاده وحمله هذا ان المستري اذا طعن بسبب فلا يخلو
 من ثلاثه اوجه اما ان كان عبأ يري ويشاهد كما لا يصح الزائد والسن
 الساعه والعمى والسل ونحوها او باطنا لا يعرفه الا لخاص من الناس
 ومم الاطبا او في موضع يطلع عليه النساء فكون باطنا في حق الرجال ويكون
 عسا لا يعرف بالرؤية والامتحان كالزنا والسره والخون ففي الوجه الاول
 اذا طعن المشتري بالعيب فان العاقل لا يكلفه اقامه البينه على ايات
 العيب لكن العاقل منظر في العيب وان كان عيبا لا يحدث مثله كالاصبع
 الزائد ونحوه يرد على البائع ولا يكلف المشتري اقامه البينه على حدوثه عند
 البائع الا ان يدعى البائع الاجر او الرضا بالعيب فحينئذ يحلف المشتري
 على دعواه وان كان عبأ يحمل حدوثه في هذا المشتري كالعمى والشلل وان العاقل
 سؤل البائع هل حدث هذا عندك فان قرضه فبني بالرد وان انكره يقول
 للمستري اكد بینه على حدوث العيب عند البائع فان اقام بینه فبني عليه
 بالرد وان لم يكن للمستري بینه يحلف البائع على البتات دون العلم
 وان لم يكن العيب من فعله لتدليس يتوهم منه عند البائع كما قالوا في العاقل
 يحلف الزوج بانه انها قد زنت وهذا يحلف على البتات وان كان الزنا

فعل المرأة لانه لا يحلف على فعل الزنا وانما يستخلف على صدق مقالة في العقد
 وذلك بوجد منه كتمان هذا والاحتياط في الاستخلاف ان يحلف بالله ما لم يري
 حق الرد بهذا العيب الذي يدعى او يستخلف بالله لقد سلمته وما به هذا العيب
 في باب العيوب من جامع المجبوي استري حمارا فنزل عليه حملا يكون هذا
 عسا يرد به حكم ان هذه المسئلة صارت واقعة بخار او لم يقع اجوبة فاعه
 ذلك العهد ولجابه العاقل من الملك المنفق ان كان مقهورا فليس يعيب
 وان سلم نفسه لذلك فهو عيب فانفقوا عليه فداوى مرقند وان كان
 داسره العاقل من اهل البصر والاسنان لحوط فان اخبر بالعيب ست
 العيب في حق الدعوى لا في حق الرد وان شهد عدلان من اهل البصر انه قد علم
 لا يحمل الحدوث عند المشتري ست العيب في حق الدعوى والرد وورد الا
 ان ست الرضا في اول يوع جامع الكبير للقلبي خا استري من الفلوق
 على انه مروزي والمشتري لا يعرف ذلك فلما خرج الدود طهرانه غمر مروزي
 وبه المروزي وغمر المروزي معاوت فاحس مكان على البائع رد الامن ان كان
 مضى من المشتري وعلى المشتري رد مثل ما قض وهو كما اشري من الباطن فزعه
 فوجن من الفلوق كان على البائع رد المشتري وعلى المشتري رد مثل ما قض وفي
فصل في البيع الباطل منه استري من الباطن فظهر انه كان من الفلوق
 المشتري مثله ويرجع بالامن لان الحنفية يحلف فسطل البيع وان اختلف
 الامن لا يرجع بالامن وفي الخلاصة في فوائد فسر الاسلام لو اشري من الباطل
 ويدن في الارض ولم يثبت قال ابن عسك كنه بوسن لو ذه است يرجع بالامن
 في داوى صدر الاسلام كنه حرم عمرو خرنديران كنه دماغت عزني دارد
 ودور ابا تهاد معلوم كنه دماغت شلغ دارد وان عيب فاحش است

بواند که نقصان عیب آن دو بکرم و باقی را باهل صر نمایند اگر بگوید که
 دناعت ساح دارد انکار عیب رد کند بخت باقی را و فی الحقیقه اشتری
 الا برسم فادار و کرد. اما لا یرد و بر رجوع بالنقصان لانه انما عرف هذا
 بعد البذل والبیع **عيب** يمنع الرد وكذلك لو اشري لادم وبه قال بالظاهر
 باب بهاد رجل فالحارثه هذه السارقة او هذه الزانية او هذه المحبونه
 او هذه الآبقه ولم يرد هاتم باعها من رجل وسلمها اليه ثم قال المشتري وجدتها
 سارقه او زانية او محبونه او آبقه فانكر البائع ان يكون لها هذا كله قبل
 البيع او عند فشهد للمشتري شاهدان ان البائع كان قبل البيع من الاثم
 كان للمشتري ان يرد ثمنه وبغضه له القاضي بذلك وهذا منه اقرار بكونها
 كذلك ولم ينسبها الى عمل ولا اضافها اليه بل وضعها انما سارقه وكذا لو قال
 انما سارقه او آبقه او محبونه فشهدت عليه الشهود بذلك كان هذا منه
 اقرارا بانها كذلك لان هذا وصف لا اضافته الى شيء والاضافه مثل ان
 يقول هذه المحبونه فعلت كذا وكذا ولم يوجد ذلك منها فكان اقرارا
 في اقرار بطم الزندوسى ونفله من الجامع **فصل**
ما يمنع الرد وما لا يمنع اشترى حوتا وبيضا او بطيخا او قنا فوجد فاسدا
 قال شيخ الاسلام خواهر زاده فان علم المشتري بالفساد قبل التكرم او
 بعد في الاول له ان يرد سواء كان له قيمه او لم يكن ان لم يكن له قيمه يرد
 ويرجع بكل الثمن لعدم البيع وان كان له قيمه يرد بالعيب وان علم بالفساد
 بعد التكرم ان كان المكسور شأ لا قيمه له كالسواد او جذا من ذه ويرجع
 بجميع الثمن لعدم البيع وان كان للمكسور قيمه كالجوز اذا كسر فوجده قليل
 اللب او اسود اللب هذا عيب لكن لا يرد ولكن يرجع بالنقصان وان كسر

بعد العلم بالفساد فلا رد ولا رجوع وان اشري حوزات او بضات
 فوجد البعض فاما قال الهندواني اذا اشري الفامنها فوجد غنم
 حاويه لا يرجع شيء وما فوق العشر في حد الكرم لا يكون عفوا ولو اشري
 مائه بضه فوجد بضه او مضين او بدلا منها مدد لم يرجع شيء اشري
 حاربه ومضها فوجد بها عيبا فودها على البائع ثم علم البائع بعيب حدث
 عند المشتري كان للبائع ان يرد هاتم على المشتري بالعيب الحادث عند المشتري
 مع ارش العيب الذي كان عند البائع او بمسك الجاربه ولا شيء له ولو حدث
 بها عيب اخر بعد البيع بعد الرد فان البائع يرجع على المشتري بمضاهي ما حدث
 عند المشتري الا ان يرضى بها المشتري ان يقبلها من البائع ف قاضي خان
 اشري قدوما فادخله الثامن وحده عيبا لا يرد ويرجع بالنقصان وفي الدعيه
 اذا ادخله الثامن يرد ولو اشري مشادا وحده ثم وجد به عيبا لا يرد فخله
 وفيها ركبا للدابره ليردها او ليعقبها او ليعلمها لا يكون رضا استحسانا لان
 المسئله فيما اذا لم يملكه الرد والسعي والاعراف في الدنيا الركوب بان كان العلف
 في وعاء واحد فان كان في وعاءين فركب فهو رضا وفي الركوب للرد بعضهم قالوا
 هذا اذا كان لا يتقاربه بدون الركوب اما اذا قد قد الركوب رضا وفي الروا
 لم يفصل اشري كذا ما فوجد به عيبا ثم اكله او اكله وركبه فهو رضا ولا يرد
 في الجامع المجبوي في مسله وجدتها حيا فادها اصابه الحمى وقد كانت
 عند البائع ان اصابه في يد المشتري لوقتها في يد البائع له ان يرد لانه من ذلك
 السبب وان اصابه لغزوها لا يرد بخيس اشري عيدا فوجد به عيبا
 فضره بعد ذلك ان اثر الصرب فيه لا يرد ولا يرجع بالنقصان وان اظهره
 اوضه سلطان او بدله او لم يوثق به كان له ان يرد اشري شاه او يعقل

في رجل اشترى حوتا وبيضا
 لان السعي والاعراف في الدنيا
 في رجل اشترى حوتا وبيضا

او بقرامع ولدها علم بعيب عم ارضع منها الولد كان له الرد ولم يكن رضا
 بالعيب وان كان رد على الولد عليها وان جلب المشتري من لبنها شفا فاكل
 او اطعم ولد بعد علم بالعيب كان رضا بالعيب اشري حاربه فوجد بها
 قرحة فداواها ان داواها من تلك القرحة كان رضا بالعيب وان داوها
 من عيب حدث فيها لا عن القرحة لم يكن رضا بالعيب ولو اجتمع العيب
 بعد علم بالعيب منه روايتان فاضي خان وفيها اشري حاربه
 ومضها وخاصم البايع في عيب بالجارية عم ترك الخسومة اياها ثم خاصمه
 فقال البايع لم اسكتها طول المد بعد العلم بالعيب قال المشتري انما اسكتها
 لانظر انه هل يزول العيب قال الفضل ترك الخسومة لهذا ليكون رضا
 بالعيب وله ان يردّها عليه وفي الحارث اشري دابه وحمل عليها متاعه
 وخرج الى السفر فوجد بالذاته عيبا ولو كان ترك المتاع مخاف عليه اللص
 فامض السفر لم يكن هذا رضا وبود الدانة لان فيه خوف قوت المال
 فعند وفي فوائد خالي اشري انه او غلما فلم يجد البايع ليرده عليه بالعيب
 فاطعمه واسكه ولم تصرف تصرفا يدل على الرضا فانه يرد على البايع لو حضر
 ولو هلك يرجع بمصان العيب حاربه رجل اشري عبدا فوجد به عيبا
 فاسماله فاني ان يقبله كان له ان يرد به بالعيب كل فاعرض على البيع اشري
 حاربه فوجد بها عيبا مساومه البايع حالها هل يبيعها مني فقال نعم بطل
 حق الرد فاضي خان وفيه ايضا رجل اشري عبدا فوجد به عيبا فقال للبايع
 ان لم اردّه اليوم فقد رضيت بالعيب قال محمد هذا القول باطل
 وله ان يرد وفي الحارث لو احدث من عرق الفرس ليس برضا لانه وان كان
 جوارحه لكنه ليس مقصود وفي فتاوى فاضي خان اشري انه فوجد بها

وقعت المسئلة بسرفند
 معرضة على العاصي الامام
 قال لا يكون رضا

عيبا فركها حال البايع ركنها في حواجك فلم تق لك حق الرد وقال
 المشتري بل ركنها لردّها عليك كان لقول قول المشتري اذا اشري عدد
 من البطايطح فكسر واحدا فوجد فاسدا فله الرجوع بخصته من الممن ولا يرد
 غير الا ان يمّم السنة على فساد الباقي وعلى هذا عدد الرومان والسفرجل
 والخار من جامع المجتوب ولو اشري عشرة جزوات فوجد جسمه منها خاونه
 الاصح انه على الاختلاف عندنا في حقه الفقد فاسد وعندنا يجوز في الصف
 نصف الممن والبطيخ والفواكه على هذا اذا وجدها فاسدا بعد اكسوفه ان
 يرجع بجميع الثمن اذا لم يكن منتفعا بان كسرها فوجدها منتفعا او من بحث
 لا يصلح لاكل الناس ولا للعلف قال الامام الخواصي هذا اذا اذقه فوجد
 كذلك فتركه وان تناول ثمانية بعد ما اذقه لا يرجع عليه شي وحاصل
 هذا ان كان يصلح لتناول بعض الناس بان ياكله الفقراء من الاغنيا او يصلح
 للعلف يرجع بخصه العيب من الثمن الا ان تناول شاة بعد العلم فلا يرجع
 بشي فكذلك البطيخ واللبا قال ثمس الاعمه الخواصي وعلى هذا حكم انشاء
 والعدو ما يرا الفواكه للوانه اشري ضيفه مع غلها تمام وجد بها عيبا فاراد
 الرد وما ساعده وجد بها عيبا لانه ان جمع العلل استنع الرد وان تركها
 كذلك اما الجمع كانه رضا واما التوك لانه يصع ويرد اذ العيب ولو اشري
 ارضا وقلع بحرمه وجد بها عيبا ان اوجب هذا انقضا في الارض او الكرم منع
 الرد كذا احاب العاصي الامام ولو اشري طعاما فاكل بعضه ثم وجد به عيبا
 يرجع بمصان عيب ما اكل ورد الباقي عند محمد وكذا لو باع بعضه وعلقه
 الصوى خراجه رجل اشري بغيره ومضه فلما دخل دار سقط فزحجه انسان
 مظهر الى معايه فادامى فاسد فسادا قدما ان ذبح بغير امر المشتري لا يرجع

المشتري بالنقصان عندهما وان دبح باسمه يرجع عندهما بمنزلهما لو اشترى
طعاما فاكله ثم وجد فاسدا رجع بالنقصان عندهما والقوى على قولهما وكذا
في مسألة الطعام اذا اكل البعض ونزله الباقي القوي على قول محمد خلاصه
ومن اشترى عبدا فاعقه او مات ثم اطعم على عيب به رجع بالنقصان
وكذلك في البديهي والاستلزام والكفايه لانه لم يسلم للمشتري جميع المبيع ولو
خرجت السلعه عن ملكه ببيع او هبه او صدقه لم يرجع بالنقصان لانها
ملك غرم والضرر على غرم فلا يكون بيع الرجوع اليه كضرر على غرم بخلاف
العقود لانه عوق على ملكه فكان الضرر عليه فارجع اليه وان يعود النفع اليه بخلاف
ما لو اعق على مال فانه لم يرجع بالنقصان على احدى الروايتين لانه اخذ
بدله فصار كالبيع في زاد الفها ومن اشترى شاة بما كان او وزن فوجد
بعضه عيبا رده كله او باخره ومراده بعد البعض لان الكل اذا كان من جنس
واحد هو كشي واحد لانه سمي باسم واحد وهو الكرمي وقيل اذا
كان هذلي وعاولا وان كان في وعائين فهو بمنزله عيب حتى يرد الوعاء
الذي وجد فيه العيب دون الآخر ولو اشترى بعضه فاختار له في رد ما بقي لانه
لا يضره البعض هذاه ولو تفاى لقل بعض المبيع او يرد ثم ان البائع
وجد به عيبا كان عند بايعه فاراد ان يخاف بايعه الاول في الرد فليس له
ذلك لانه عنه بيع جديد في جواب الب فصار كما اذا اشترى او وزن شرح
ظهري لو اشترى ارضا فوقفها ثم علم بعيب ذكره لانه رجع بقصان العيب
وجعله بمنزله ما لو اشترى عبدا فاعقه ثم علم بعيب فاضى خان وفي ماوى
سمعت لصاحب المحيط واذا رجع بقصان العيب كان النقصان له بضع
ما شاء لانه ليس بملك عن الوفاء لان القاست بالنقصان لم يدخل في الوفاء

فسلم له ولو اشترى من اخرا رضا بعرض وتقاضا ووقفها ثم اشترى العرض
فالوقف جازيرو على المشتري الارض فبمها الارض يوم قبضها وانما حاز الوفاء
لان الارض بدل المسمى وبذلك المحقق مملوك ملكا فلا بد من دفعه وبذلك
لو وجد العبد حرا بطل الوفاء لان بدل الخريس مملوك فلا يصح دفعه اشترى
عبدا واراد ان يرد به عيب فاقام البائع السنة على اقراره انه باع العبد قبلت
سنة وليس له ان يرد به بالعيب وان اقام البائع سنة انه باع من فلان وفلان
حاضر محمد والمشتري الاول محمد ايضا كان محودا لهما بمنزله الاقاله ولا يرد
فاضى خان اراد المشتري ان يرد عليه حاربه بعيب فقال البائع ما هذه
بجارتى فالقول قوله لانه يعين للعقد ويودعي من ذلك العقد في هذا العين
ويؤسرك بخلاف ما اذا قال وحده الثمن زيوفا فانكروا القول قول الراد لانه
لم يعين للعقد وكان متكررا فوجب العقد في الخصام بل يعم الدين الدنف
ولو وطها عا الزوج وغير المشتري من االم يرد ويرجع بقصان العيب فلو وطها
المشتري ثم وطها ناسا ان علمت بالاول يرجع بالنقصان وان لم تعلم ذلك لان
له ان قبضها مع انه وطها بخلاف ما اذا علمت ولو زوجها المشتري ثم وجد بها
عسا لا يرد بالعيب سوادخل بها او لم يدخل لان المهر وجب بالنكاح والمهر
رياده مع الود وكذا لو جنى عليها غرم بحب الارش ومنع الرد في المثليين
ويرجع بالنقصان لان الرد امسغ من جهة الشرع لا من جهة المشتري ولو وطها
الزوج فقال البائع انا اقبل كذلك ليس له ذلك بخلاف ما اذا وطها المشتري
وقال البائع انا اقبلها لوجوب المهر في وطى الزوج ووطى المشتري بمنزله الجنايه
عليها ولو جنى ورضى البائع باخذها له ذلك في الجنايه فسر الاستحدام
في كتاب الاجارات قال بان يامر بها بحال المبيع على التسطح او بانزله عن التسطح

ن

اويا مرها بان غمر رطلها بعد ان لا تكون غن شهو اويا مرها بان تطبخ او تجبر
 بعد ان تكون يسرا فان مرها بالخبر والطبخ فوق العاده فذلك يكون رضا
 رواية المحيط وفي الحرايه قال الامام السرخسي الاحتدام لا يكون رضا
 احسانا وحق سطر البوب وانزاله من السطح ورفعها واذ اجاز عن
 حد الاحتدام يجعل منه رضا قوله الاحتدام من بين كون رضا بالعب
 والاحتدام من لا بعض مشاغلنا فالوالا انه يجوز ان يكون للاحتدام
 انه مع العيب انه هل يصلح ام لا ولكن هذا ليس بصحيح والصحيح ان يقال الاحتدام
 لا يحصى بالملك وفي المزمع الثانيه دليل الرضا قاصه طهير ولو كان لها زوج
 فوطها الزوج ان كان يتنابذ اما اذا كانت بكر الا ترد سوا كان وطهر
 زوجها عند البايع ام لا لكن ابتدا وطها عند المشتري سئل طهير الدين التمراشي
 بخار من رجل يستري حاربه ويطها سهره ثم ووطها عسا ايوردها فاجاب
 بدع الدين بانه لا يرد لها لما في الرد من وقوع التقبيل ملك الغرة يكون الرد
 فصحا وقال هكذا نص الامام السرخسي قال طهير الدين وذلك محمول بعد العلم
 بالعيب فاما مهن يرد وهذا الرد ليس بنسخ بل هو رد مسدا الا ترد ان الواجب
 يمكن من استرداد الموهوب وفي الجامع المجوي ولو تصرف المشتري بشي يبدل
 على الرضا ما لعيب بعد العلم به فلا يبي له على البايع من رد ولا يقض ان كالعرض
 على البايع والمشتري شهو والحقاره والرهق والكفانه وفي الاصل رجل استري
 حاربه ولم يقبض من عيونها فوطها ثم ووطها عسا لا يملك رد سوار كانت
 بكرا او بيبا نقصها الوطي ولا حلال الاحتدام وكذا لو قتلها او لمساها بشهوة
 ويرجع بالقبضان خلاصه دفع باي الممن بعد العلم بالعيب هل يكون رضا
 بالعيب قال نعم في فضل الخبر من سوع بطن الرندوسي في الضمان عن العيوب

من روايه المحيط في نوادر بن جماعة عن ابني يوسف رجل اشري من رجل عبدا
 وضمن له رجل عيوبه فوجد به عيبا ورده فلا ضمان عليه في قول ابني حنيفه وهذا
 على العهد وقال ابو يوسف موصا من العيوب هذا مثل ضمان الدرك في
 الاحتقاق وكذلك لو ضمن له رجل ضمان السرق او الضار فوجد حقا
 او سرقة فاقضه وكذلك لو ضمن رجل العمى والجنون فوجد كذلك يرجع على
 الضامن باليمن ولو مات عبدا قبل ان يرد وقضى على البايع سقضان القيب
 كان للمشتري ان يرجع بذلك على الضامن ولو ضمن له بحصه ما يجد من العيوب
 فيه من اليمن فهو حاربه في قول ابني حنيفه وابني يوسف فان رده المشتري رجع
 على الضامن بذلك كما يرجع على البايع لم يرجع على الضامن قوله ان سماعه
 عن ابني يوسف اشري رجل عبدا فقال له رجل فمشت لك عما وكان اعني فرد
 على البايع لم يرجع على الضامن من العيوب ولو قال ان كان اعني فحصة
 العيب من اليمن ورد بالعمى كان له ان يقض حصة العيب ولو اشري عبدا فوط
 عسا فقال له رجل فمشت لك هذا العيب لم يلزمه شيء ولو قال المشتري للبايع
 است بري من كل حق في قبلك دخل العيب تحت الاجرام والمختار ولا يدخل الدرك
 وفي فتاوى وافضل خان اشري طعاما فباعه عم علم بعيب كان عند البايع يرجع
 سقضان العيب وان باع بعضه عم وجد به عسا فعند ابني حنيفه وابني يوسف يقض
 الروايات غن محمدانه لا يرجع سقضان ما باع ويرد الباقي بحصته من اليمن وعليه
 الفتوى وان اشري طعاما فاكل بعضه عم علم بعيب لا يرد الباقي ولا يرجع شيء
 في قول ابني حنيفه وفي قول ابني يوسف يرجع سقضان العيب في الكل ولا يرد الباقي
 وقال محمد بن عبد الباقي ويرجع سقضان العيب ما اكل اشري عسلا من صفقه
 واحد فقبض احداهما وجد بالآخر عسا فانه باخذها او يرد عسا ولو وجد بالقبض

جميع العيوب في ردده
 على البايع كخلف العيب على
 الضامن

اخلفوا فيه ويروي عن ابي يوسف انه مرده حاصه والاصح انه باحدهما او بينهما
 ولو قضى ما وجد باحدهما مرده حاصه خلا للرفق ويروي عنه معروف
 الصفقة وفيه ضربا من حاد الرويه والشرط قلنا بالعض بم الصفقة في
 خوار العب وفي خيار الرويه والشرط لانتم به على ما عرف هذا به اشترى
 دقيقا فخره عن قيتين ان اللقن كان مرده ما بقي حصته من الممن ويرجع
 سقطان العب حصه ما استهلك وهذا قول محمد قال الفقهاء وفيه ما خذ
 حرانه **فصل الاستحقاق** اشترى عبدا عامه دينارا فوضه
 عم ناعه من رجل بالف درهم وسلمه فاشترى الف درهم من يد المشتري الباقي
 بالثمن ولحقه المسحق فادام المشتري الباقي الثمن ان المسحق كان باعه
 من البائع الاول بالف درهم وسلمه الله قبلت بتمه لانه لا يمكنه اناس
 الملك لنفسه الامناسات الملك لبايعه وكان خصما من زيادات فاضى خارج
 محيط في الاستحقاق سل ثمن الاسلام الاورجندى بض عن رجل اشترى
 حاربه ثم طهرها حرم وهدات البائع ولم يترك شيئا ولا وارث له ولا وصي غير
 باع الملك حاضر **فصل** جعل القاضى للمشتري وصيا حتى يرجع المشتري على وصي
 المشتري يرجع على باع المشتري اشترى شيئا مما يكال او يوزن فوضه واشترى بعضه
 لا يكون له الخيار في الباقي ولو اشترى بوا فاشترى بعضه فله الخيار في
 الباقي فصار كما لو اشترى عبدا من فاشترى لحدما بعد المض لزمه الباقي حصته
 من الممن واما التوب استحقاق بعضه بوزن العب في الباقي في الجامع الصغير
 للاستحقاق **فصل** اختلاف المتعاقدين في دفع العقد
 رجل اشترى صاونا رطباً ثم باع البيع فيه وودعت وانقص وزنه لا يجب
 على المشتري شيء لان كل البيع باق وفي رواية ثمن الاسلام رجل باع من اخر كوما

وسلم الله فاكل المشتري رطبا سه ثم تقايلا هل يصح قال لا لان العقاله فسخ
 في المتعاقدين وان كان غزله العقد الجديد في حواله حتى يسطر البعا
 في اقاله الصف وحرمه الربوا حتى يسطر ولا تفاوت بين ما اذا اكل المشتري
 او هلك ان زياده المتصله او المنفصله او استهلكها الا حتى حرابه رجل
 اشترى عقدا ثم جدد العقدان كان با ثمن الاول لا يفسخ العقد وان كان
 ممن اخر يفسخ ولو كان البيع الاول ممن موثق والباقي ممن حال او على العب يفسخ
 في اقاله الخلاصه وقال في الحرانه وقوله ما للممن الاخر يعني لو كان الثمن الاول
 دراهم والباقي نابل او على العب او كان الاول عشر والباقي سعه او احدى عشر
 كذا سمعت القاضي الامام اشترى عبدا بالف وباعه من البائع قبل المض لا يفسخ
 البيع ولو وجب قبل المض يفسخ لانه صحته لله لصدورهما من المالك وفات
 المض المسمى بالعقد خزانة فاضى طهر هشام قال الت محمد عن رجل اشترى
 نخله وعلمها رطب ثم اخلفا فقال البائع بعثك النخله وجرها وقال المشتري
 لا بل بعثتها قال ينظر الى الغالب من الممن فانهما كان الغالب جعلته به وكذا
 هذا في الاجره والمطخه والمبطله وفي البقاله اذا اخلفا في الثياب والخراب
 والراويه والمناوخ وما على انهما وقع البيع اعتبر مقدار الثمن وان استوى الممران
 في العاده لم يخبر **فصل مسائل الخيارات** في صلح نظم الفقه باع
 حماره ثلثه ايام فرد المشتري الممن شيئا بجيز البائع البيع حار ذلك وبصير كائنا
 فاسخا البيع الاول وعقد عقدا خيرا لثمن الباقي دونه الزيادات البرهان
 في كتاب الزكوى اصل آخر ان يكون كل صرف صحيح بجهه لا يجوز فوضه ما لم يبطل
 ملك الجبهه وطعا الا ترى ان المشتري شرط الخيار للبائع اذا فسد الممن في
 من الخيار لم يملك استرداده في من الخيار لان العقد قد صح بجهه التثنيه ولم يبطل

هذه الجهة قطعاً فإن احتمال الضرر للودي من أقام وكذلك المستباح إذا
 عجل الاجر قبل استيفاء المنفعة لم يملك الاسترداد وكذا جأ اجني المديون
 وقال ابن العلاء عليك كما فادفعه إلى العجل ويحجره دفعه لم يملك المديون استرداده
 لما قلنا وذكر مسئلة المديون في بعض المواضع هكذا وذكر في المسئلة ان له ان
 ستر المالك **فصل خيار الرؤية** خيار الرؤية غير موقوف
 بوقت كذا في التمهيد في الحاشية اشترى كذا ما علم انه بالخيار فصار لا يبطل بالبدل
 ويبطل بالاحتساب منه كذا قاله الفقيه الملقب السمرقندي اشترى من خردارا
 ولم يرها فراها ولم تقل بسند امد يانه امد بل والقوم كراهه باسند بخيرين
 من ارجانه را ثم اراد ان يرد ها بخيار الرؤية ليس له ذلك لان الاشتهاد
 على الشاهد على ارادته تقرير الشرا وقرير الملك في المشترا و به سطل خيار
 الرؤية في قاي سمرقندي في الدار اذا راي ما هو المقصود وهو البيت
 الصنف والنسبة كغيبه ويبطل خيار الرؤية ولو كان في الدار سنان للضيف
 وسنان للشا فري من كل واحد منهما واحداً يكتفي به ورويه المطبخ والمزبلة
 ليست بشرط وكذلك روية العلو الذي سمي جرم اما اذا كان مقصوداً
 كبيت الطابق شرط روية ذلك ورويه صحن الدار شرط لا محالة وهذا
 لا ساني على جواب الكتاب انه لو راي خارج الدار يبطل الخيار غير العتوي
 على جواب المشايخ في الدار وفي بيت القلة الذي سمي بالقارية حله خانه
 على جواب الكتاب لانه غير متفاوت والدار متفاوتة **قال** رضي الله
 عنه سمعت الكل من القاض الامام من جامع المجتوب وذكر شيخ الاسلام في
 المضاربة في باب شراء المضارب وسعه انه لو وكل رجلاً بشراء عبد ولم يبيح
 العبد فاسري لو وكل عبداً قد رآه الموكل دون الوكيل فلو وكل خيار الرؤية ولو كان

وكلمه شراء عبد بغير عيه واسراء الوكيل والمسألة كما لها فليس للوكيل خيار
 الرؤية وكذا على هذا الوكيل اذا اشترى عبداً معيناً قبيحاً لم يملك بيعه ان
 كان ويكلمه بشراء عبد بغير عيه فلو وكل خيار العيب وان كان وكلمه شراء
 عبد بعينه فليس للوكيل ولا للموكل خيار الرؤية لان حقوق العقد يرجع إلى
 الوكيل وفي الحاشية رجل اشترى مكاسب وقد ربط وجوه المكاسب إلى
 وجهها ونظر المستوي في ظهرها لا يبطل خيار الرؤية ولو نظر إلى وجهها ولم
 ينظر إلى الصرم لم يبطل الخيار لان الصرم تبع والوجه اصل في قاي في التسع
 ومن راي احد الويين فاستراهما عم راي الحرجان له ان يردهما لان روية
 احدهما لا تكون روية الاخر للفاوت في الثياب فعي الحار ففالم يرد عم لا يرد
 وحده بل يرد ما كمل يكون بغيره بالصفقة قبل التمام لان الصفقة لا تتم مع خيار
 الرؤية قبل القبض وبعد ولهذا يمكن من الرية بالعضا وبغير العضا والرضا
 ويكون من خيار الاصل هدائه فان كان المبيع اسماً فهو على وجهين اما ان
 كان من العدييات المتقاربة كالجوز واللوز والبيض والنفاح والاحصاص
 والمكيل والموزون فان كان يكتلها ودرت في وعاء واحد او لم يكن في وعاء
 بل هو موضوع على الارض فهو كشي واحد اذا راي منه حصته او اكل ورؤية
 كان روية اذا كان غير المرئي مثل العرقي وان كانت الخطة او الشجرة في جوالتين
 او الزعفران في مسلتين او الدمن في زقين اخلف فيه المشايخ قال شيخنا
 بل ما كان في وعاءين هو بغيره سبب مختلفين وقال شيخنا العراقي مما كثر
 واحد وهكذا ذكر في عامه الزوايا وبغيره ان روية احدهما لا تكون
 كروية الجميع وانفقوا على انهما كشي واحد في حكم العيب حتى لو وجد عيب في احد
 الوعاءين عيباً ان كان قبل القبض فكلاهما او يرد وما وان كان بعد القبض يرد

خيار العيب وادار ابي الوكيل
 عبداً ام اشتراه فليس للوكيل

للمتفاوتة كالبطيخ
 والرايان والسفرجل
 او من العدييات هو

المعيب خاصة كما لو وجد باحد الويين عسا بعد العصف فاضى خان اشري
جماعه ساب وراى اطراف الجميع في حجاب وراى طي اكل ولم ينشرها وليس
فهما معنى كالعلم ونحوه او كان ثوبا ولحد اقراى ظاهرا ولم ينشر بطل خيار الروه
ولو اشري ثوبا اذا علم فراى كله الا عمله لا بطل خيار اشري جماعه من
العدى المعافى كالفنم والعبد والجوارى والشاب الهوى فان راى
جميعها الا واحدا منها لا بطل خيار ما لم يرد ذلك الواحد فان راه ولم يواقفه
بخير من رد الكل وامساك الكل من الخانه رجل اشري ارزاوى جوالعين ومضما
فراى احدهما وانفقته ثم راى الاخران اراد ان يرد تخنا الرويه لسره ذلك
اما اذا لم يكن هذا مثل الاول يرد رجل اشري رقا فامتنع من رد ذاق من
واحد ورضيه هل يكون رضا بالكل او كل ذق يحتاج الى الذوق لستم الرضا
ان كان لكل نوعا واحدا وعلى صفة واحدة فذوق بعضها دون كلها في الخانه
فصل ما يجوز بيعه وما لا يجوز اشري مسلم من دمي
خمر او شرب لم يدرمه المن ولا الضمان لطلان الشرا وشربها بآدنه في
غصب نظم الفقه بيع حبه من الخطة لا يجوز لانه لا قيمة لها في الاسواق
ولو انفق رجل على اخري حبه خطه لم يضمن ثيئا ولم يسمع الهالك الدعوى
فيها كقطر ماء او حقة تراب ونحوهما مما لا يقبل الناس ولا تصونه
ويوجد على الطريق من الاسرار في هليل اشري العلق بالفارسيه
مرغك يجوز هو المختار لان الناس يحتاجون اليه وهو لونه وكذا الواش
انسانا ليرسل عليه العلق فهو جاز بالافاق بيع وروحه القز يجوز وكذلك
مع جميع الحيوانات سوى الخيول والمختار لانه مسفع وكذلك ينفع بجلده
بجل فيه كبرت تحمل منه وبيع لا يباس لانه مباح فيملك بالاستئذ وكذا

مقصود

لو حل من حجر فباع وكذلك اذا كان فيه اشجار وسوق فحل المستوفى فباع
لما قلنا وكذلك الملح وهناك اذا لم يكن ذلك المكان ملكا لاحد فان كان
فلا يجوز مع شيء مما ذكرنا محبس اشري اشجار المقطعها من وجه الارض
ولم تفعل حتى اتى على ذلك مد ولقي وان الصف فاراد المشري ان يقطعها
فهو على وجهين اما ان لا يكون ضرر من الارض وباصول الاشجار او كانت
على وجه الاول له ان يقطع لانه سقرف في ملكه وفي الوجه الثاني لسره ان
يقطع لان فيه ضرر بالصاحب الارض والاشجار فله ان يدفع الضرر ولا يدفع
عماد يدفع ذكرهنا انه يدفع باد الآفقه ثم اذا ادى الفقه تودى ممتها وبى
قاعه او مقطوعة ذكرهنا وبى قاعه وفيه نظره ذكرهنا عن الفقه الى
جعفر بن هذ المسله انه يدفع بنقص البيع وهو المختار لانه عجز عن التسليم
معنى محبس الاصل انه اذا باع شيا وبى في علفه قبل الاذله فانه لا يجوز
الا الخطه في سبيلها او سائر الخوب في سبيلها او الذهب في ترابه او الفضة
في ترابها خلاف حنسه من المن كما لو باع لبنا في الضرع او لحما في الشاء الحية
او سمها او اليتها او كارعها او جلودها او باع دقفا في هذه الخطة او زيتا
في هذا الزيتون او دهننا في هذا السمس او عصيرا في العنب او سمنا في اللبن
وما اسه ذلك من الاساء التي في خلقها من حيث لا يمكن اخذها ومضها
الانفاذ للعلمه فلا يجوز البيع فهما من شرح الخطاوى وذكر في الدخيم باع
الجلد والكوش قبل الذبح لا يجوز فان دبح بعد ذلك ونزع الجلد والكوش وسلم
لا سلب العقد جانرا ابراهيم بن محمد فمن اشري الف من من القطن ثم
اختصم البايع والمشتري بعد ذلك وفي بدل البايع الف من من القطن يوم الخوة
فقال البايع لم يكن ملكي قط اصره او قال وكان وقد بيعت ذلك القطن ولم يكن

هذا القطن يوم البيع في ملكي وانما حدث بعد ذلك والقول للبايع انه لم يبع
 هذا القطن من يوع فتاوى فاضلي طهيري ذكر في عقاقير الاصل اذا قال الرجل
 اسعدك عبدك بكذا ولم يسمه ولم يسم المشتري فالبيع باطل وكذلك ابيعك اذا قال
 عبدي فان اتفق الباع والمشتري ان المبيع هذا العبد فالبيع حايث ولو اختلف
 المشايخ في قوله البيع حايث منهم من قال البيع الاول يجوز اذا انفعا ان لم يرد
 هذا ومنهم من قال ان يصدق بينهما بيع آخر بالبيع حايث اذا كان له عبد آخر
 اذا قال اسعدك عبدي لعبدي وليس له الا عبد واحد يجوز اختلاف المشايخ
 منهم من قال يجوز ومنهم من قال لا يجوز والله اشارة محمد في باب الشهادة على
 العتق واجمعوا على انه لو قال اسعدك عبدي في مكان كذا بكذا وليس له في ذلك
 المكان الا عبد واحد انه يجوز في فتاوى سمرقند صاحب المحيط وذكر في
 الفتاوى الفاضلي طهيري الدين رجل باع كرا من الخطة ان لم يكن الخطة في ملكه
 بطل البيع فان كان في ملكه اقل مما سمي بطل البيع في المعلوم وفسد في الموجود
 وان كانت الخطة في ملكه لكن من نوعين او في موضعين لا يجوز وان كانت
 من نوع واحد في موضع واحد الا انه لم يصف البيع الى تلك الخطة لكن قال
 بعت منك كذا من الخطة جاز البيع واذا علم المشتري مكانها كان له الخيار
 ان شاء اخذها في ذلك المكان بذلك الممن وان شأترك وهذا دليل على انه
 بغير مكان المنع لا مكان البيع ذكر في الفصل الرابع من البيع الفاسد ولو كان
 بعض الخطة في السواد وبعض الخطة في المص لا يجوز ولو كان الكل في المص لكن
 في موضعين يجوز من غير اشارة خلاصه وان كان في ملكه شعير ولكن لم يكن
 بقدر ما باع فالبيع في الكل باطل لانه باع الموجود والمعدوم تحتين ذكر
 الجوز واراد به الجوز لا موضع الجوز لان موضع الجوز غير له بيت فيه مبيع

البايع يجوز بيعه على كل حال ولو كان باع الجوز والطب او القصب او قارا او
 احمالا او حوزا لا يجوز ولو كان الجوز او الجوز على الدابة ثم باع الوقرجان
 في او ايل يوع قاضي خان وفي اخر يوعه والجوزان كان باع وزنا فبيع
 الجوز يعتبر فيه المساواة في الوزن وذكر العاصي الحام طهر الدين في السلم السلام
 في المأجور وزنا اذا اذن المشرع واذا اجاز السلم في المأجور في الجوز ايضا
فصل في مسائل بيع المتاع مع وصف التمكن من المتاع لا يجوز
 بيع الجوز في السقف مع الباب المغلق والقص في الحام ان امكن نزعا من غير
 ضرر يجوز والا فالحق في ان شأترك الى ان نوع وان شألفض البيع للغير عن
 التسليم وقال العاصي الحام مع الباب المغلق لا يجوز مطلقا للضرر وخلافه
 وفي يوع التحيين في فصل يجمع اليوع الفاسد رجل قال لآخر بعت منك جميع
 ما في هذه الهربة من الدوا والبر والانياب منها خمس سبائل احدها هرة
 والثانية اذ قال بعت منك مالي في هذه الدار من المبيع والثالثة السمك
 والرابعة الصندوق والخامسة الحواويج وهذه المسائل الخمس على وجهي اما ان تعلم
 المشتري ما في هذه المواضع او لا يعلم ففي الوجه الاول جاز البيع وفي الوجه الثاني
 في المسئلة الاولى والثانية لا يجوز بل في الجملة مباحة وفي المسئلة الثالثة والرابعة
 والخامسة يجوز لان الجملة ليس مسجور من قوم باع احدهم بصدقه مائة
 ولا يحار وقد انتهت جاز الشراء والمشتري ان تقطع لانه ليس في القصة ضرر تحيين
 زرع من تركين باع احدهما نصفه فكل الادراك لا يجوز ولو لم يفسح حتى ادرك
 الزرع جاز لانه المبيع من الجوز ويعلم من هذه المسئلة كسر من المسائل تحيين
 وفي فتاوى الفتاوى مع نصف الزرع من غير تركه لا يجوز وكذا اشراكه فيه
 الا مع الارض ولو ادرك الحصا لا يجوز وفي التحيين بطيخه من تركين باع

احدها نصبه من انسان رضا شره لا يجوز لان في فعله ضررا يلحق غير
 البائع والانسان لا يحل على حمل الضرر وان رضى به ارضه وفما نزرع
 فباع الارض بدون الزرع او الزرع بدون الارض جاز وكذا لو باع
 نصف الارض بدون الزرع وان باع نصف الزرع بدون الارض
 لا يجوز الا ان يكون الزرع منه وبين الاكار صبيح الاكار نصبه من
 صاحب الارض جاز وان باع صاحب الارض نصيبه من الاكار لا يجوز هذا
 اذا كان البلد من قبل صاحب الارض فان كان من قبل الاكار سعى ان يجوز
 ولو باع نصف الارض ونصف الزرع جاز وارضى خان باع دارا وعقارا
 ولم يذكر الحدود وصا دقا على علمها يجوز وعن أبي حنيفة لا يجوز حتى يعلم ما يحل
 ابي يوسف يجوز وان لم يعلم وفي المساوي يجوز اذا علم المشتري ولو قال بعثك
 جميع مالي في هذه البلد لم يحرمها قاطبا ولو قال جميع مالي في هذا البيت او في
 هذا الصندوق جائز له الخيار اذا علم عاني وفي الخرافة اشترى من اخيه
 او ارضا وذكر حدودها ولم يذكر راعها الا طول ولا عرضا جاز البيع لان
 المبيع صار معلوما بذكر الحدود فلا حاجة الى ذكر الزرع المشتري اذا عرف الحدود
 ولم يعرف الجدران يجوز امرأة باعت من رجل دارا ولم يسن الحدود الاربعة
 ولم يعرف المشتري الحدود جاز البيع اذا لم يسنها تجا حدوده فاجمع المبيع
 في النوازل ومن هذا الجنس رجل اقربا له بسمه في سكة كذا الرجل ولم
 يذكر الحدود ولكن ليس في ملكه الادا ر واحد او اقربا له بسمه في سكة كذا الرجل ولم
 الاكرم واحد هل يصح وصلت المسئلة من مرقه واجاب الفاضل الامام بنعم
 ونصرف هذا الاقرار الى دار المقروص الاقرار ولا يجبر ورشته على انسان محلي
 عدلوت وقوله ليس له الحداد واحدة لس شرط رجل والاخر ان لك

في هذه الدار لم يجز واصل
 عدلوت لو سحوز ولو قال
 جميع مالي

في موضع كذا ارضا خربة لا يساوي شيئا فبقيها مني بستانه در ايم فقال بعثها
 ولم يعرفها البائع ومضى ساوي ما كثر من ذلك جاز في النوازل في سوع الخرافة
 وفي التحيس رجل قال لا اخوان لك في يدي ارضا خربة لا يساوي شيئا
 من موضع كذا فبقيها بستانه در ايم فقال بعثها ولم يعرفها البائع ومضى اكثر من ذلك
 جاز البيع لانه لما قال لك في يدي كانه قال ارضي كذا واذا اجابه جاز
فصل مسائل في ابيع المبيع ما يدخل في البيع وما لا يدخل اشترى
 بيتا في دار او منزلا لا يدخل الطريق ومسيل الماء من غير ذكر وكذا لا يدخل السرب
 في سائر الارض وفي الاجار يدخل هذه الاشياء من غير ذكر واراد بالطريق الذي
 لا يدخل في بيع الدار والارض من غير ذكر الطريق الخاص في ملك انسان والطريق
 ملائمة طريق الى الطريق الاعظم وطريق الى سكة غير باذن وطريق خاص في ملك
 انسان والطريق الخاص في ملك انسان لا يدخل في البيع من غير ذكر امانضا او مذكر
 الحقوق او المرافق والطريقان المحتزان يدخلان في البيع من غير ذكر وكذا حق
 سبل الملك في ملك خاص وحق القاء البليح في ملك خاص لا يدخل من غير ذكر امانضا
 امانضا او مذكر الحقوق والمرافق ثم الطريق الذي يدخل مذكر الحقوق والمرافق
 الطريق وقت البيع لا الطريق الذي كان قبل البيع حتى ان من سدد طريق منزله
 وجعل له طريقا آخر وباع المنزل بحقوقه دخل في بيع المنزل الطريق الثاني دون
 الاول وفي قناوي لم يصل اشترى من منزل بحدوده وحقوقه وصاحب
 المنزل منعه عن الدخول وباعه الباب الى السكة سطران كان الناحية بيتي
 له طريقا معلوما ليس له منعه وان لم يبين منهم من قال له منعه ومنهم من قال
 ليس له منعه قال الصدر السعيد هو المحار محط الحاربه والقدام اذا
 بيع وليس عليه ثواب يدخل ثاب مثله محط باع عبدا او جارية كان على

البائع من الكسب ودر ما نوازي عورته فان بيعت في سبب مثلما يدخل الساب
في البيع من غير ذكر كماله ان يكون ثيابا من بفعه البس للمعتم فلا يدخل الابا بشرط
لعدم العرف صفري صدر الاسلام وللبائع ان يمسك ملك الساب ويدفع غيرها
من سبب مثلما يستحق ذلك على البائع ولا يكون للساب فسط من الامن ولو
باع حمارا قال الفضل لا يدخل الكاف في البيع من غير شرط ولا يسخى ذلك
على الساب ولم يفصل بينهما اذا كان موثقا او لم يكن هو الظاهر لان الحمار اذا
بيع مع الكاف في البيع غير شرط مع ان اجامه هي وروثم مكان الكاف
فيه عنزله السرج في الفرس وقال غير من المشايخ يدخل موثقا كان وقت البيع
او لم يكن قال في الخلاصة هو المختار كذا قاله الصدر الشهيد وقال في المحط
كذا احتار الصدوق اذا دخل من غير ذكر كمال الحكم فيه كسب العبد
والخارية ويدخل العبد في بيع الفرس وكذا الزمام في بيع البعير ولا يدخل المقود
في بيع الحمار محط وذكر صاحب المحيط في قباوي مرقد ان من باع عبدا وله مال
ولم شرط المشتري كان ذلك للبائع اذا اكتسبه العبد في ملك الساب لان كتاب
العبد في ملك باعه ما لا يباع ولم يشرطه للمشتري فيكون للبائع ويستوى
الجواب فيه بنما اذا علم الساب ان كسبه مع العبد وسكت عنه عند البيع ولم
يعلم ففي الحالين اكتسب للبائع وان كان البائع شرط ذلك للمشتري في البيع هل
ملكه المشتري فالجواب على الفصيل ان كان ما في يد البائع ما لا اكتسبه العبد
في ملك هذا البائع او وهب له حتى كان ملكا للبائع اذا شرطه للمشتري فانه يصير
ملكا للمشتري واما اذا كان ما في يد العبد ما لا اكتسبه العبد في ملك بايع
ماعه من هذا البائع الباني ولم يكن اشترط البائع الاول للباني والبائع الثاني
شرط ذلك للمشتري منه فانه لا يملكه لان هذا المال ملك البائع الاول وقد بقي علي

ملكه صار البائع الباني بايعا ما في يد العبد وهو ملكا لغيره فلا يملكه المشتري
احال المسئلة الى شرح السير الكبير لشيخ الاسلام وفي النوار ب باع حمارا
دخل العبد ويوالي ما الفارسيه صار في البيع حكم العرف ولم يذكر في شيء من
الكسب ما اذا باع فرسا وعليه سرج فلو وسغى ان لا يدخل السرج في البيع الا اذا
عليه او يكون الثمن شاكرا لاشترى في كسب الفرس عادة على ذلك الامن الامع
ذلك السرج محط ولو باع عبدا مع ما له من المال ولم يكن دساجار وشرط
العائض في المجلس هما كان صفا ولو كان بعضه دسالم بجرعاني واذا اشترى
حائوتا او دارا او وجد في جديع منه دراهم وان قال البائع انها لي فاقول قول
البائع وان قال البس في حكمها حكم اللقطة محط وفي ماوى قاضى طهير باع
حاربه وعليها قلب فضه وقرطان ولم يشرط ادك والبائع سكر ولا يدخل
شيء من الخلى في البيع فان سلم البائع الخلى لها فليها وان سكت عن طلبها وبويرا
هو عنزله والعضم الفجول يدخل في البيع من غير ذكر والحجى لا يدخل وقال في
الامام الفضل ما سواه ولا يدخل في البيع من غير ذكر قاضى خان واكفى بالقول الخوا
في ماوى العاضى الامام طهر الدين وقال والفرق ان التقر لا يسفغ بها الا بالجل
ولا كذلك الاثان الفصل لا يدخل في بيع الارض من غير شرط والفرد يدخل لان
الفرد شجر لان له ساقا ولا يقطع اصله حتى كان شجرا ب بيع الارض من غير ذكر
وما لم يكن بهذه الصفة لا يدخل من غير ذكر محط وذكر في ماوى القاضى ذكر
المصاف ان الحطب والقصب والطرفا وكل ما يكون من جنس الخشب يدخل من
غير ذكر وذكر قبل هذا الحطب والقصب والرياحين والبقول وكل ما يقطع
في كل سنة او سنتين او ثلاث انها للبائع الا اذا ذكرها في البيع لانها للقطع كما
اشرى حائط ولم يعل يرضه لا يدخل الارض تحت البيع ومالك له اقلع وهذا عند

تنصيص

لثمار

ابى يوسف وعند الحسن يدخل ولباس الحايط الى حب الحايط يدخل عند ابى يوسف
والحليم على الحايط كالبيع وفي الصلح لا يدخل من غير ذكر وفي الاقرار لا يدخل خلاصه
اذا باع مراكم من العنب والمطبخ والزمان والنفاح وما يلقط من الشجر
ومن الارض غير الحب وكانت مدركه بجوز ولو باع برز او صفه او بلسه
او جزا ثابعا بجوز اذا صارت الثمار تحت صلح للشيء المحصرم الذي يصلح
لاشياء والنفاح التي وهو معنى نهيه عليه السلام عن بيع الثمار حتى يدور
صلاحها فاذا صار حصر ما قصد به صلاحه وان كان في برز من ثابته
ذلك مما لا ينفع به فالواصف ان يستثنى ذلك في البيع لجوز يلقط ولا يدخل
الزروع والتمن مذكور الحقوق والمراق ولوقال بكل قليل وكثير موله فها ومنها
ومن حقوقها اوقال من مراعتها لم يدخل وان لم يغل من حقوقها او من مراعتها
دخلا من هدايه باب الدار متفكرا لا يدخل الفل في البيع والشر يدخل
في سعة الدار وان كانت مركبه والحقارة والواح الحانوت يطلق يدخل مطلق
البيع وذكره ورواه المحيط الصندوق المنبت في البنا وحوالي الدنانير وخبايم
ودنانهم وخجما نرين فروبره او المنبتة في السلا لا يدخل وليست هذه الاشياء
من متاع الدار ولا حقوقها وكذلك حذر الفصار الذي يدور عليه الوكيل لا يدخل
في البيع ويستوى في هذه المسائل ان ذكر الحانوت مطلقا او مرفقه او حقوقه
وقدر الحام يدخل من غير ذكره في البيع والقضاء لا يدخل وان ذكر الحقوق والمراق
فاضحان ولو كان على باب الحانوت ظله في السوق فان باع مراقه دخل
وان باع مطلقا فاضحان لو باع الارض بعد البذر قبل النبات لا يدخل
الزروع كذا قاله الفقهاء او الليث فاضحان اما الورود والاشجار لا تدخل
في البيع من غير ذكره واما اصلا لا يدخل في البيع من غير ذكره كذا ذكره في الاسلام

وفي العيون اصل الاس لا يدخل محط اشري بحرم عرقها وولدت من
عرقها اشجار فان كانت الاشجار بحسب لو وطعت السجيم بسبت صار
مبيعه والا فلا فاضى طهير اشري بحرم وعلمها ثمارا لانها كالإقمة لها
فالتمر المسترى والضواب ان الامر للبايع استرى ارضا فها قوام الخلاص
لا يدخل العوام في البيع الا بالشرط صغرى صدر الاسلام وفي الخلاصه قوام
الخلاص كالتمر بلغ او ان القلع اولاد به عتي وان ذكره في بيع الارض للحقوت
او المراق لا يدخل الزرع والحقا ايضا وان قال بعثا بكل قليل وكثير
بوهما ومنها ان قال في اشها من حقوقها ومراعتها لا يدخل في البيع وذكر
السايط ان مذكور الحقوق والمراق لا يدخل الزرع والتمر في سعة الحدس وذكره
زاده اذا قال في سعة الضعفه بكل قليل وكثير منها على روايه كتاب الشرب
لا يدخل الزرع والتمر وهكذا ذكره الميعة عن محمد وعلى روايه كتاب الشفعة
وللمارعه يدخل وان قال بكل قليل وكثير بوهما ومنها لا يدخل الثمن والزرع في
البيع على الروايات كلها وان كان فيها زرع حصدت او ثمار صرمت لا يدخل
في البيع محيط رجل اشري جاريه فعالت انا نحن ليس له ان يرد هاقوله لان
الحريه لا تست بقولها لكن بزوجه احتياط حتى يكون امراته او امته وعقود
انه اشري جاريه بزوجه ويقول يحمل ابها حرة او جرى على الصان ربا بها ما يصير
حين مسقرات يوع الحرائره **فصل في مسائل الاستبدال** وان
ابى البايع ان يزوجه من غير نكاحها فزوجها المشتري قبل القبض من غير
ثم تعبضها بمطلقها الزوج فسقط الاستبدال على الروايتين وحله اخرى
لو كان بعد قبض المشتري ببيعها المشتري من رجل وسلمها اليه ثمارا المشتري
يزوجه من رجل يبيع بسترها منه وسبها بمطلقها الزوج لا يجب الا

ستبرأ

هكذا نقل عن الصدر الشهيد فان خاف ان يطلها الزوج بقول روجتها منها
على ان امرها سدى في المطلقين اطلها متى بدت خلاصه وفي الخلاصه
ان طلقها قبل البضع على رواية الخليل بسقط وعلى روايه السويع لا وليس
له ان يستمع بها في هذه الاستبراء قبله او معانقه او نفس افطر الى مرجحنا
شهوة واما اذا كان الاستبراء موضع الحمل اذا كانت حاملا فليس له ان
ستمع بها بالجماع وما سواه الى ان يضع حملها فاذا وضعت حملها حل له ان
ستمع بها بما سوى الجماع مادامت في نقاسها كما قلنا في الخائض في كتاب
الصلوات شرح طحاوي استبرأ جاريه وهي في عدل من الزوج عد و فاة او
طلاق وبقى من عدلها يوم او بعض يوم وانقضت عدلها بعد بض المصري
فلا استبرأ عليه وان انقضت قبل البضع فعليه الاستبراء شرح طحاوي
واذا زوج الرجل امته من انسان ثم مات الزوج عنها فله ان يجامعها بعد
مضي العدة ولا استبرأ عليه وان طلقها الزوج قبل الدخول بها فان كان
المولى لم يستبرأ بعد ما مضى حكم الشراء لم يحض فعليه الاستبراء وان كانت
قد حاصت عند الزوج فلا استبرأ على المولى وان كان المولى قد استبرأها بعد
ما مضى ثم زوجها وطلقها الزوج قبل الدخول بها ولم يحض في هذا الزوج فلا استبرأ
على المولى وهو الصحيح محيط استبرأ اذا اطلب المشتري ان يكتب البائع
صكلا لا يجبر عليه ولا على الانتهاء وان جاء بالعدول اليه وكتب المشتري
صكما من مال نفسه وليس للبائع الامتناع من الاحراز ولو كلفه ان يقر في
رفعه الى الحاكم فان اقر بنزده كتب سجلا واشهد عليه ملقط في سوعه
باع ثم رهن المبيع من المشتري فالرهن هل ينسخ البيع على قول في حقه واني
يوسف لا ينسخ لان الرهن دون البيع واما على قول محمد فعلا حلف المشايخ

فيه قال بعضهم ينسخ كما لو كان الرهن بيعا وقال بعضهم لا ينسخ كما هو قولها
وعلى هذا الهيا من اداباع ثم وهب المبيع من المصري على قولها لا ينسخ البيع
لان الهبة دون البيع وعلى قول محمد يكون فيه اختلاف المشايخ في الواقع
المرقده بخط صاحب المحط وفي المسق ساوم رجلا بشي اراد شرائه
منه ولم يكن معه وعاء ما خذ منه ثم فارقه عجا بالوعاء بعد ذلك واعطاه
الدرهم هذا جائز فقد حكم بحوز البيع باعطائه الدرهم فهذا يدل على اعتقاد
البيع بالتقاطي من اجل الجانبين محيط التسليم انما يعتبر سقيا بالتقاطي
في موضع لم يكن التسليم شاعلي العقد الفاسد ويؤظير ما قلنا في الاجارة اذا
اجردان او ارضه وهي مشغولة بمناع الآخرون زرعه ثم فرغ وسلم لا ينقل
الاحاز حايين ولا سعتدينهما احاز مسدا بالتقاطي لان التسليم حصل
ما على الاحاز الفاسد كذا مهننا في محضر الدعاوى والسنات لصاحب المحط
فصل في مسائل الخصال اشري عبدا ومضه ونقد
المن ثم تقايله وليس المبيع يحضرهما ثم استراه ما نيا من المايع جاز ولا يجوز
بعده من غير المشتري لانه فتح في حقهما بيع في حق الثالث وسع المبيع مل القبض
لا يجوز ثم اذا ايجان البيع الثاني من المشتري لا يصرف ايضا سفن السرا لا المبيع
بعد الاماله مضمون بغيره وهو الثمن وان لم يجد العوض حتى هلك العبد
بعد البيع الثاني سقط البيع الثاني والحقالة وبهلك بالثمن الاول لان الاماله
لما انقضت عاد البيع الاول فبهلك بالثمن الاول كما لو هلك بعد الحقالة
مثل البيع الثاني واذا بطلت الحقالة عاد العبد الى المشتري بالبيع الاول
سقط البيع الثاني لا استحاله ان يكون شتر يا عده نفسه من الجامع الكيين
لقاضخان في اويل السويع في مسائل مفرقه من سوع مئة الفها **سئل**

ت

التجريد قبول الاقاله على المجلس كالباع خالصه في قاي العتاني ومجون
 شرط الحيات في الاقاله كالباع ومجون باحل وما قل من الممن ومجون الاقاله
 بطرق الرساله فاذا فسخ قبل ان يشغل بعمل جاري ولا تصديق انه فسخ الامتنه
 ولو قال الباع لا اخذ الممن فافسخ الباع سني وينك فسكت وذهب كان
 فسخا وكذا لو قال تركت الباع وقال الآخر رضيت وفي البسوط الرد بالعيب
 بعد البعض بطريق الصلح يكون اقاله رجل باع بخاره ثم انكر الباع والمصري
 يدعي الشرا لا يحل للبائع وطهها فان غرم المستري على ترك الخصومه وسمع الباع
 من المستري ذلك حل الآن وطهها فاضى ظهر

كتاب الاحارات

في المحيط رجل قال لحيات خط هذا الثوب لا تعطيك اجرك فقال لحيات
 لا ارد بالاجر ثم خاطبه فلا اجر له وفيه قال لطيان اصلح هذا الخراب بقشر
 فلما شرع في العمل اذا اد الخراب فاصلح الكل ولا شيء له سوى القشر استاجر
 رجلا سهلا لا يدخل يوم الجمعة في العقد يحكم العرف وفي ماوى الترحاف
 استاجر بليذا مشاهرم او مسانه ولم يترك الليل والنهار ليس له ان يستعمله
 بالليل وفي الفصل الثاني من المحيط في بيان انه متى عجب الاجر لاجرك لا يملك
 بنفس العقد ولا يجب انفاؤها الا بعد استيفاء المنفعة عند عدم اشتراط
 العجيل سوا كانت الاجارة معقوده على المدن كما في لجان الدور والعيد
 او على قطع المسافه كما في كرا الدابة الى مكان او على العمل كما في القصا والضياع
 والحياط ويوقول رفر ثم رجع وقال ان وصفت الحمار على المدن كما في لجان
 الحصن والدار والعيد او على قطع المسافه كما في سجا والجمال والدابة فانه

حيا انفا الاجر بحصة ما استوفى اذا كان لما استوفى حصه معلومه من الاجر
 ففي الدار يوفى اجروم قوم وفي قطع المسافه اذا سار مرحله بحصة
 ما استوفى قال المدوري ويوقول الى يوسف ويحمد وفي الاجارة
 نفقة على العمل وسقى له اثر في العين لا يحب انفا الاجر الا بعد العمل كله
 الا ان يكون عمل الحياط والصباغ في بيت صاحب المال يحب تقديمه استوفى
 اذا كان له حصه معلومه من الاجر كما في الحال وفي الجامع الصغير استاجر
 ستاسه ابراهيم قال كلما سكن يوما اخذ الآخر حيا به وكذلك الكرواجان
 الارض وفي النوادر عن ابي يوسف لا يلزمه شيء من الاجر حتى يستكمل سكنى
 الشهر ذكره في الاصل رجل تزوج امرأة منزلهما ومنى في منزل بكوا ففكت
 عندها سته فجاء صاحب المنزل يطلب الاجر فقالت المرأة اجر منزله عليك
 فقال الزوج انما استكوت است فاجر عليك وقالت المرأة قد اخبرتك
 انه معي اجر وقال الرجل ما اخبرتني فانه لا غير لانكار الزوج انها لم تخبر
 لانها وان اخبرته فلا اجر عليه فان ضمن الاجر عنها الرب السال الآن يوجد
 الزوج بالاجر فان ادى لا يرجع سوا كفل باذنها او غيرها منها وان لم يضمن لرب
 المنزل ذلك ولكن اشهد لها بان قال ضمن لك الاجر ولم يضمن لرب البيت فانه
 لا يلزمه الاجر من لجات روايه المحيط اذا وحل المستاجر بالمستاجر عينا
 سقر بالرد من البعض وبعد في شرح الزيادات الحب والجد والاب
 او صبيها اذا اجر الصغير في عمل من الاعمال التي تقدم عليها الصغير جازلا ولا ية
 للجد مع صام ولا ية الاب ووصى الاب مقدم على الجد وان لم يكن للصغير
 اب ولا جد اب الاب ولا وصيتهما فاجر ذو رحم محرم من الصغير كان الصغير
 في حرم جاري لانه يملك تاديبه فملك لجازته وان كان الصغير في حرم ذي رحم

محرم فاجرم دورحم محرم اخر هو اقرب من الذي كان في جرم محرم يكون
 في جرم القم فاجرتة امه جاز في قول الذي يوسف خلافا للمحمد وارجح الذي
 هو في جرم لسر له ان ينفع على الصغير اذا لم يكن له ولادة التصرف في مال
 كما لو وهب للصغير ما كان لصاحب الجرم ان يرضه الهبة وليس له
 ان ينفعها على الصغير واذا بلغ الصغير بعد ما اجر من له ولادة الاجان
 ان شاء امضى الاجان ان شاء فسخ سواء اجر الاب والجد ولو وصهما
 او غيرهم وللاب والجد وصتهما اجر وصو الصغير ودوايته وعقار
 لانهم يملكون البيع وليس لغيرهم ممن كان الصغير في جرم ولادة اجان
 عبد الصغير وعقار وغو محمد انه جوز ذلك استحسانا الوفا اذا استاجر
 نفسه او عبده للصغير لا يجوز وان استاجر الوصي نفس السيم لنفسه
 او عبد السيم لنفسه جاز في قول الجسفة والي يوسف اذا كانت
 باجر لسر ما غنى اما الاب اذا اجر نفسه للصغير اجر ماله للصغير
 او استاجر ماله الصغير لنفسه حازلانه ملك ثم مال الصغير لنفسه
 وان لم يكن ذلك واقع اذا استاجر ابنه البالغ بعمل الابن لا اجر له
 الصغى اذا اجر نفسه لا يجوز فان عمل وسلم من العمل في الاستحسان يجب
 الاجور في الماسر لا الاب والجد ولو وصهما اذا اجدان او عبدا للصغير
 سنين معلومة ثم بلغ الصغير لم يكن للصغير ان يفتح الاجان فاضحان
 وفي اجارات نظم المقة استاجر الوالد وله لخدمه لم يجز لاجب الاجر
 لان ذلك وضع عليه وكذا لو استاجر الزوج امراته لخدمه ويجوز اجان
 بلسه فريمكن اولها استاجر ولد لخدمه والماني استاجر لكاتب مولا
 لخدمه حار وجب الاجر والدالت استاجرت زوجها لخدمها يجب

رايين
 استاجر من زوجها لخدمها
 يجب الاجر ويكره ويجوز
 لاجان بلسه فريمكن كراهه
 استاجر اخاه لخدمه الى

الاجر ويكره ويجوز اجان بلسه فريمكن كراهه استاجر اخاه لخدمه والي
 استاجر المولى كحاسبه لخدمه والثاني استاجر المولى احد عاياه لخدمه
 وفي اجارات المحيط اذا قال لغيري كم يواجر هذه الفراء شهر اقبال بدرمين
 فقال للاستاجر لابل بدرم ومضها ومضى الشهر يجب اجر المثل لاجران على
 درهمين ولا تقص من درهمين فالصحيح انه يجب درهم في الحراته ولو قال
 لاخر تعال فمائل تعمل في بيتي هل ينفعك الجار بهذا اللفظ ينفعك ويحق
 اجر المثل وفيها ايضا اذا قال اجرتك اري هذه يوما واحدا بكذا او سنة
 مجانا فاسكنها سنة كان عليه اجر مثله في يوم واحد ولا شيء له في الباقي اذا
 قال لاخر اجرتك هذه الدار سنة بالف درهم كل شهر عاياه ينع الاجارة على
 الف وما في درهم وصير القول الماني فسخا الاول كما لو باع بالف ثم باع
 ما كثر قال الفقيه انو الليت هذا اذا قصد ان يكون الاجان كل شهر
 عاياه اما اذا غلط في التفسير لا يلزمه الالف فان ادعى الاجر انه كان
 قصدهما فسخ الاول وادعى المستاجر الغلط في التفسير والقول قول مدعي
 الفسخ مع عسكه كما لو وضع على سبع تلجه ثم باشر البع مطلقا نشأ البيع مطلقا
 الا ان سفع على اللجه فكذا نهنا الاجان لا يصح التذكر المد كذا في الهداية
 استاجر اجره ليعمل له كذا ولم يذكر الاجر يجب اجر المثل خواته وفي القسائي
 اجرتك هذا الدار على ان تؤذن او تاتي في سبيلك فمجره ويجب اجر المثل بالعلم بالبلغ
 وكذا اد اعمل الاجر عدد من الدرهم ولم يبين وزنه لم يجز او كان في البلد
 يتقود بحلفه ولم يبين وان غلب معاملات الناس فواحد جاز وسفر فاليه
 ولو قال استاجر بها عا يرضي موفا سدا ولا يراد على ما يرضي به الاجر ولو قال
 ان درهم كه توخامي فهو وعد ولو قال استاجر بها عا يواجرها حكا او غيرك

فهو فاسد وقال اذا كان ما بواجب غير معروف فاجاز عياني استاجر لغير
لعمل له كذا ولم يدرك الاجر جواب المثل وفي القائل اجرتك ولم يملك الاجر
او اجرتك بيمينه او دم او قال اجرتك هذا الدار على ان توفرن او تاتي مسجدي
لم يجز رجل اجرد ان من اجل سنه بالف ثم قال وهبت منك جميع الاجر
او قال ابرائك عن الاجر صح في قول محمد لا يصح في قول النضر ولا في قول ابي
عن جهمانه من هذا الاجر او قال عن سعيه عن الالف صح عندهم وقال
عندما مضت سنه اسهر من وقت الاجار ابرائك عن الاجر صح عن الكل
في قول محمد وفي قول النضر لا يصح عما مضى ولا يصح عما مستقبل ولو كان
تعمل الاجر شرط في الاجار ثم ومب منه الاجر او ابراه عن الاجر صح
في قوله ولو اجرداره ثم وهب له اجر رمضان قال الفقيه ابو القاسم
ان اسألهما سجد جاز وان استاجرهما مشاهير لا يصح الا اذا ومب بعدما
دخل شهر رمضان قال الفقيه ابو الليث هذا الجواب لو اقر قول محمد وبه
ما حد ولو قال اجرتك هذه الدار كل شهر يكنا على ان اهب لك اجر شهر رمضان
كانت الاجار فاسده وماوى فاضى خان استاجر دارا شهرا باسماء ناجي
معلوم ثم اراد رب الدار ان يشتري من المستاجر بالاجر شاقبل المضى جاز
وكذا العامي يستاجر البيت سبعه كل شهر باجر معلوم فكان رب الدار
ياخذ منه الدقيق والسويق يشتري بذلك شاة يعنى بالاجر قبل استيفاء المنفعة
كان جازا ولو ان رب البيت اراد ان يجعل الاجر كله قبل المدة فاجاز المستاجر
ان يعطيه فانه يجبر المستاجر على ان يعطيه فقد مر ما سكر من اجازات المحط
اذا تكاثر مثل ما تكاثر به اصحابه كانت الاجار فاسده وهذا اذا لم يكن
ما مكان اصحابه مثل هذه الالة معلوما بل كان مختلفا بان كان اصحابه

يكرب مثل هذا الدابة بعشر وبعضه مكرب باقل منه وبعضه ما كرفا ما اذا
كان معلوما بان كان اصحابه شكارون مثل هذا الدابة بعشر لا يزيدون
ولا ينقصون وقد عرف ذلك كان العقد حايثا كان الوبايع على ما بايع فلان
وكان ذلك معلوما وقت العقد او علم في مجلس العقد وبما البيع حايثا فكذا
هذا اذا لم وان كان ذلك مختلفا فعليه الوسط من ذلك يريد به ان اجرتك
هذا الدابة بحلف باحلاف الاحوال قد يكون عشر وقد يكون اكثر وقد
يكون اقل فعليه الوسط من ذلك نظر المجاشعي محط سئل يوسف بن محمد عن
قمة اجرد او الوقف من آخر وفي الدار رجل آخر قد مضت مدة اجارته وبني
مفعوله بمناعه هل يصح اجارته من الباني قال سئل العقد الاجار واستاء المدة
من حين سلمها فارعه في واقعات الرحامي أجر من غير احار طوبله ثم اجر
من اخر اجار طوبله لا سئل العقد الاجار البانية حتى ان الاجر مع المستاجر الجوز
اذا نقاها الاجار الاولى لا تؤمر بتسليمها الى المستاجر الباني ويجب ان يكون
في المسئلة روايتان لان بعض العقود في الاجار الطوبله مضاف وفي صحة
المنسخ في الاجار المضافه قبل مجي ذلك الوقت روايتان والاجار البانية
دليل المنسخ في الاجار الاولى يجب ان يكون في المسئلة روايتان كما في السع صفري
صدق الاسلام **فصل** مسائل الاجار الطويلة الاجار اجار
استخرجها الفضل به وقبلها بعض اهل زمانه وردها البعض ومن على وجهين
احدهما انه اذا اراد ان يواجر الكرم اجار طوبله او الارض ومما نزع
بيع الاسحار والنزع باصولها من المستاجر ثمن معلوم ويسلم ثم يواجر منه
الارض من معلومه ثلاث سنين او اكثر فيغير يلاثة ايام من كل سنه او كل سنه
اشهر مال معلوم على ان يكون اجر كل سنه من السنين الاولى غير الايام المستثناة

منها من تلك الحق كذا وبقية مال الاجارة يكون بمقابلته السنة الاخيرة
وان يكون لكل واحد منهما ولانه فتح الاجارة في ايام الحيا والنا في ان يدفع
الاشجار او الزرع معاملته الى المستاجر على ان يكون الخارج بينهما على مائة
سهم سهم منها للدافع والنا في العامل ثم يوكل العامل في صرف صيبه من
الخارج بما احب ثم يواجر منه الارض من معلومه على نحو ما قلنا من غير
ان يكون احدا العقد من شرط في الاخر باضي خان في الاجارة الطويلة
يسع ان يسع الاشجار للقطع لا مطلقا لان في بيع الاشجار لا للقطع اختلاف
الروايتين مسقرات صدر الاسلام اذا فسدت الاجارة الطويلة بسبب
مجاورة الملل لا يتراد على المبيع طهره رجل اراد ان يستاجر كوما او دارا
ودفع الدناير الى ضاجها وقال فلان سرائ وتز الحدود عن كرو كرو
فما لم يعلت وعزمها الاجارة لهذا حكم الرهن ام حكم الاجارة قال الامام
خالي حكم الرهن لان العمر لا لاطال للفرم خرائه رجل ذهب الى الصكار
لكتب له صك الاجارة الطويلة للحدود وتز الحدود وما لاجارة والمسا
وكسو الشهاد ولم يجر منها عقد الاجارة لا لعقد الاجارة بينهما اختلاف
خط الامر وتختلف خط الاقرار والبيع ولا لعقد الاجارة الطويلة للعلال
خلاصه ومثله في الاقرار وفي قاي فاض خان ليس للمستاجر قطع
الاشجار وهل الاجر ولو فعل هل ثبت الفسخ كتبه في فضل العذر وفي
الملاحضه الاجارة اقلع الاشجار او كسر غصنها بعد ما باع الاشجار في الاجارة
الطويلة لا يضمن ولو فعل المستاجر لا يضمن ايضا وليس له ان يحط ب
ومها وفي الخرائه الوكيل بالاجارة الطويلة بطالب مال الاجارة عند الفسخ
وفي المبسوط الوكيل بالاجارة خصم في ايات الاجارة وفي بعض الاحاديث

وحبس المساجرة وان وهب الاجر للمستاجر او ابراه منه جاز ان لم يكن بيا
بعنه وضمه لزمس وان كان شيئا بعينه لم يجز او وهبه وفي الخرائه
سل الامام خالي الاجارة اقلع الاشجار الى في الكرم المساجر او كسر غصانها
هل يضمن قال لا وان كانت الاشجار في بيع المستاجر لكن هذا البيع نظره في
التمر لا في السج ولو احتطب المستاجر ليس له ذلك مع ان له في سعة بعد هذا
عرضه على العاض الامام فقال هكنا قال هذا وامثال هذه لا تحتال في الاجارة
الطويلة لانها ليست من المتقدمين ولو اجر بم باع وان لم يكن المستري
عالم بالاجارة ثم علم كان له الخيار ان شاء يرضى عن ايام الحيا وان
شاء سطل البيع لان الاجارة بمنزلة العيب وهذا رواية اختارها المشايخ
فاضي خان في الخرائه وفي الاجارة الطويلة اذا عقد البيع على الاشجار والخلاف
التي على الطرف النهر كما هو المعروف ما حكم القوام قيل تمس الحق للخلو ابني
عن هذا قال بصرف القوام الى مرمية النهر وما هي للمستاجر وليس للدارع من
القوام حصه وكذا من غصان الشجر مال ابا فان سبه حشاوه وهل للمستاجر
ذلك سالت العاض الامام قال ليس للاجران يحطب وكذا ليس للمستاجر
ذلك ولكن لو احتطب الاجر والمستاجر لا يضمن واحد منهما هذا قول
بعض المشايخ وعند الفضل هو بمنزلة الثمن ان كان موجودا وقت بيع الاشجار
وسرطادك دخل في البيع والافلا وان لم يكن موجودا وقت البيع كتر حدث
على ملكه يكون له ان كان الاجر باع الاشجار من المستاجر كما هو احدى
الطرف سالت العاض الامام عن الاجارة اذا غرس السج في الكرم المساجر وفي
الارض المساجر ومنعه المستاجر هل له المنع قال رضي الله عنه لانه ليس
ملك اليد والتصرف وفي قاي الفصل رجل استاجر كوما محكم قوام الخراف

حكم التران كان موجودا وقت بيع الاشجار ودخل تحت البيع ان شرط وان لم
 يكن موجودا ان حصل على ملك المستاجر يكون للمستاجر ان يترى الاشجار
 كما هو احد الطرفين ليس المزارع حصه من قوائم الخلاف وللمستاجر حصه
 من قوائم الخلاف ان كان دفع الاجر اصل الاشجار معاملة والا كما هو احد
 الطرفين لصحة الاجارة وان كان باع منه كما هو الطرف الاخر فلكل للتنازع
 فإوى صدد الاسلام وان كانت الاجارة في وقت يكون على الاشجار
 ثمار وعلى الزراعتين اعصاب بكس بعد قوله جميع الاشجار من الممار لان
 القمل يدخل في البيع من غير ذكر وان كان في الكرم اشجار والخلاف وعليها
 قوائم بكس وجميع قوائم اشجار الخلاف التي في هذا الكرم لان قوائم الخلاف
 بمنزلة القمل لا يدخل في البيع من غير ذكر هو المختار في المحاضر من قواي فاضحان
 وفي الاجارة الطويلة اذا كتب في الصك وكل واحد منهما ان يفسخ العقد
 من الحيان بغير صاحبه وغيبته قال القاضي الكمام ابو علي النسفي
 وغير من المشايخ ان العقد يفسد لان هذا شرط مخالف حكم الشرع قال
 الامام الفضل لا يفسد العقد لان امام الحيات غير داخل في العقد فكانت
 لكل واحد منهما حق الفسخ بسبب ذلك لا حكم الحيات قال وقد وجدت رواية
 عن محمد بن عيسى في مثل هذا ان العقد لا يفسد في قواي فاضحان وقواي قاض
 طهر وذكر في احاديث المحيط قال غير اجرتك داري هذه اراضي هذه
 على انك تفسخ العقد متى شئت والاجارة فاسدة وذكر في الفصل الخامس
 والعشرين من فصول الاستروثني ولو شرط في عقد الاجارة ان لا يفسخ كل
 واحد منهما الا بغير صاحبه قال صاحب المحيط في فوائد على قول الحاكم
 يفسد العقد لان هذا شرط لا يفسد العقد وعلى قول بعض المساجح لا يفسد

لمع

لان هذا شرط يفسد العقد استاجر من رجل ارضا ثم دفعه الى امرأة الاخر
 او الى ابنه الاجر مرارعة وشرط البذر على المزارع والابن في عيال الاب
 وزرعها الاب وهو الاخر فان زرعهما بطريق الاعانة للابن فان كان
 امض البذر للابن فالغلة للابن والمستاجر على الموطوع وان زرعهما
 لنفسه فان لم يرض البذر للابن فالغلة كلها للاجر وهو المزارع مات
 الاجر ودفع المستاجر بذر الورثة الاجر قال اذ عوا في هذه الارض فزرعوا
 فالخارج مكره من المسئلة وافعه الفتوى واسقوا ان الخارج يكون لورثة
 الاجر والمستاجر على ورثة الاجر مثل ذلك البذر في سقرات من المحيط
 المساجح اذا اجر من الاجر ولم يكن الاجارة طويلة لم يصح الاجارة الثانية
 وهل سقط الاجر عن المستاجر الاول ان كان الاجر الاول فاضحان من
 المستاجر بعد الاجارة الثانية سقط الاجر وان لم يفسخ سقط فان كان
 الاجر الاول فاضحان من المستاجر حتى سقط الاجر عن المستاجر هل سطل
 الاجارة الاولى قال ابو الليث لا للمستاجر ان يسترد الدار من الاجر
 ولو ان المستاجر فاضحان من الاجر لم اعانها من الاجر ولم يواجرها منه قال
 ابو الليث لا تسقط عن المستاجر فاضحان في احاديث فاضحان اساجر من
 اجرة طاطا وقبض كان له ان يواجر من غير كلمة الدار ودكر في الهبة اذا استاجر
 دابة فقال له صاحبه لا يواجرها كان له ان يواجرها وفي عاينه المبسوط استاجر
 دابة او بوابا لسر له ان يواجر من غير وان ملك منفعه اللبس والركوب لكن
 لما كان الناس متفاوتون في ذلك هي الاجارة من غير اضرار بالاجر اكثر
 لركوب نفسه ليس له ان يواجر او لغرم ولا يملك المبدع كذا ذكر فاضحان
 في تعليق مسلة وهي اكثر حمارا من كس الى حمارا ففي الجواز الطريق صاحب

الحمار في الطريق وصاحب الحمار كان بخارا فامر المكري رجلان سقوا على
 الحمار علفه كل يوم مقدار معلوما وسمي له الاجر الى ان يصل اليه صاحب الحمار
 فملك في يد ان كان كراه لو كوب نفسه ضمن وان لم يراكم رجل
 استاجر كوما اجاره طويله ثم اراد المستاجر دفع الكرم الى الآخر معاملة ان كانت
 الاجارة الطويله بطريق بيع الاشجار حارب المعاملة وان كانت الاجارة
 الطويله بطريق دفع الاشجار والكرم الى المستاجر معاملة ثم دفعها المستاجر
 معاملة الى الآخر لا يجوز فاضى خان في الاجارة الطويله اذا فتح احدهما
 في انام الحمار عند عسة الآخر قالوا يجوز واخذوا في ذلك يقول اني يوسف
 والشافعي في باب الخيار من مائة فاضى خان وذكر في فصول الاسرى
 ذكر في العدة ان العتوى في الاجارة الطويله على قول اني يوسف في الفسخ اذا
 اسخت الاجارة الطويله وقد كان فيها بيع الاشجار يفسخ البيع في الاشجار
 ولا يسترط فسخ البيع في الاشجار رضا ولو كان وقت الاجارة الطويله
 في الارض المستأجرة زرع فاستري المساجر الزرع علم بفسخ الاجارة
 بموت احد العادين او بالفسخ في الزرع كما في الشجر والمختار انه لا يفسخ ويهو
 للمستاجر كما لو زرع الاكار في مدة الاجارة فان فسخت الاجارة وقدمت
 الزرع هو للمستاجر وان لم يصر بقدرا وان لم يست في مزارعه المسقى انه صاحب
 البذر ان كان من الحجر فهو له وان كان من المستاجر فهو له ولو استاجر الكرم
 بعدما استري الاشجار للمستاجر خيار الترويه فلو اكل الثمار من تلك الكرم
 لاسطل حمار الترويه لانه تصرف في المشتري دون المستاجر خلاصه في المراه
 التي البذر ولم يست وافسخت الاجارة الزرع لصاحب البذر عن لو كان
 البذر من الحجر لا يكون الزرع للمستاجر وكذا لو كان البذر من العاقل يكون له

فسخت الاجارة او استفت فالزراع والمير للمستاجر لانه حدث على ملكه
 وسلك باحرا الى ان يحصده وان لم يكن يصب فلصاحب البذر عتاني واذا قال
 الآخر للمستاجر بيع المستاجر وقال هلا لا يفسخ الاجارة ما لم يبع وحكي عن
 بعض المسايخ ان الاجارة اذا قال للمستاجر بيع المستاجر من فلان فباع من
 غيره جاز ولو كان مكان الاجارة ومن قال الراهن للمرتهن بيع الرهن
 من فلان فباع من غيره لا يجوز واذا بيعت الاجارة للمستاجر سمى بعد ذلك
 است باسأبي وبكيري فلما جاء المستاجر قال الاجارة قد بيعت الدائم
 على نفسي لا يفسخ الاجارة رجل استاجر من رجلين دارا مشتركا بينهما ثم
 دفع المصاح الى احدهما وقبل بواصحت الاجارة في حصته الاخرى ان المستاجر
 والاجر لو كانا واحدا ودفع المستاجر المصاح الى الاجر وقبل بذلك يفسخ
 الاجارة بينهما وانه المخطط وذكر في مسميات ماوى صدر الاسلام اذا
 استاجر كوما مدة معلومة بعدما اشترى الاشجار وعلى الاشجار غار بذر
 صلاحهما بمساح الاجارة بعدما ادرك الثمر فالثمر للاجر لان العقد ورد
 على الثمر فكذلك الفسخ ولو لم يخرج الثمر وقت الشراء جرح بمرها نجا فالثمر للمستاجر
 لان العقد لم يرد على الثمر فلا مرد عليه الفسخ ولو استري ارضاً مع زرع لم يردك
 ثم نفاسخا بعدما ادرك الزرع فالزراع للمشتري لان العقد ورد على المقتصل
 لا على الحب فلا يرد الفسخ على الحب ولو قال هلا او هلا بديهم يفسخ الاجارة
 بشرط ان يكون حواجا للمحتاج في مجلس الطلب كما في فسخ البيع ولو قال الحجر روبا
 فانه لا يفسخ وفي المخطط يفسخ اما لو قال روبا بشديهم لا يفسخ وفي المخطط
 يفسخ اما لو قال روبا بشديهم يفسخ ولو قال له ليس لي مال فلو حصل لي ادفع
 اليك لا يفسخ ولو كان الاجر واحدا والمساخر اثنان فادى الاجر مال احدهما

انفخت الاجارة في حخته ولو كان الاجراسن والمستاجر واحد فسخ
مع احدهما انفخت في حخته دون الاخر خلاصه وفي الحارات المحيطة
اذا وجب للاجر على المستاجر بالرض او نحو فقال المستاجر للاجر حسب
هذا من مال الاجارة وفارسيه ورواد مال الجارة فقال الاجر في
زخمه فقل يفسخ الاجارة بطله وذكره في الحارة يفسخ اذا كان الدين
تقدر مال الاجارة وان كان اقل هل يفسخ بقدره فيه اختلاف المشايخ
طلب مال الاجارة فقال ليس لي من حصة الاجارة لكن حد الغنم او الرض
قال القاضي الامام يفسخ اما اذا قال ان كنت باخذ الغنم اعطتك فلا ولو
كان عقد الاجارة بالدناين ولو كنه دفع الزمام مكان الدناين ففسد
الفسخ يرجع بالدناين وكذا نقل عن الصديق الشهيد خلاصه في الاجارة
الطويلة اذا فسخ احدهما في ايام الخيار عقد عسبه الاخر فالواجب
واظفر في ذلك يقول في يوسف والسافعي قباوي قاضي خان
وذكر في فصول الشروسي ذكر في العدة ان الفتوى في الاجارة الطويلة
عاقول في يوسف في الفسخ وذكر في مسابيل الجارات من فوائد صاحب
المحيط الموجز اذا فسخ العقد في الامام المستشهد بغير محضر من صاحبه
ذكر الحاكم في شروطه انه يجوز اجماعا لان هذا خارج من العقد فيكون
امناعا قال صاحب المحيط هذا عند البعض اما على قول اكثر المشايخ بشرط
حضر صاحبه كما في البيع عندنا في خنقه ومحملا يجوز عندنا في حقه
ومحملا به متى وذكر في اجارات المحيط استاجر عبدنا للزمن مدة
معلومه وعجل الاجر ثم مات المورج كان للمستاجر ان يحسب العبد
حتى يرد الاجر عليه وان مات العبد لم يكن عليه ضمان ويرجع

بالاجر ما خذ في قوله حتى يرد الاجر عليه اي حصته ما بقي من المدة في الاصل
استاجر من اجرة اراسته كل شهر كذا وليس لواحد منهما فسخ الاجارة
فلان كل السنة بغير عذر وفي شروط الحاكم السمرقندي استاجر كل شهر
كذا فعمل احده شهرين او ثلثه ومضى الاجر ذلك لا يكون لاحدهما ولامة
الفسخ بقدر ما عجل وكان العمل منهما دلالة العقد في الشهر الثاني والثالث
معنى في الفصل الثاني من المحيط استاجر بوبال ليلته كل يوم بدانق فوضعه
في بيته ولم يلبسه حتى مضى عليه سنون فعليه لكل يوم دنانق ما دام في
الوقت الذي علم انه لولبسه لكان لا يتحرف واذا مضى وقت علم انه لو كان
لبسه يحرق سقط عنه الاجر وهو بطير لراه اذ لم يستعمل الكسوة انه اذا
مضى من الوقت مقدار ما لو استعملها مقدار احرق الكسوة لها المطالبة
بكسوة اخرى ولو باع المستاجر بادن المستاجر حتى انفسخ ثم رجع على البايع
الاخر يعيب ان لم يكن بطير بواضع لا يعود الاجارة وان كان الرد بطير
الفسخ صارت واقعه واقفي القاضي الامام الرزنجري انه لا يعود قال
رعي الله عنه وافق حدى الشيخ عبد الرسد بن الحسن انه يعود وبه يفتي
ويامه في الحارة من خلاصه ومما انضام فيما اذا باع المستاجر بادن للمستاجر
ذكرنا ان له حوالته فلان المشتري ادى مال الاجارة الى المساجر بغير امر
الاجر لاسلم له المشتري يكون سريعا خلافا مع الرهن اذ ادى الدين بغير
امر المدون يعني الراهن لا يكون سريعا والفرق قد ذكرناه في الحارة قال
في المبسوط في بطل مع الرهن ان الراهن رضي بان يصدر منه مفعصا ملك
للرهن على وجه يرجع عليه عمله وهو اذا هلك الرهن فلا فرق في ذلك بين مال
الرهن وبين مال اخر يورده قال في منية الفقهاء والاهل ان كان الاجر

عاسا لا يكون مبرعا وهكذا اقول في حلال ولو باعها الاجر باذن
المستاجر انفسحت الاجاره وله جنسها فان رضى بالتسليم ثم رد على الاجر
بعب بعضا لا نفوذ الاجار لانه انفسح نفسهما عاني وان اجار المستاجر
البيع نفدا لبيع وحق الكل ولكن لا يمنع العين من بل المستاجر الى ان يصل
الله ما له وان رضى بالبيع واعتبر رضاء بالبيع لفسخ الاجار لاللا مناع
منه وعن بعض مشايخنا ان الاجر اذا باع المستاجر بغير رضا المستاجر
وسلم لم اجار المستاجر البيع والتسليم بطل حقه في الجنس ولو اجار البيع دون
التسليم لا بطل حقه في الجنس واذا باع الاجر المستاجر بغير رضا المستاجر
حس انفسحت الاجار او بفساخ العقد واسهت المدة والزرع بطل وقد صار
كالحوز بغيره لا خلاف لو كان كالحال في حوز بغيره اخلاف المشايخ
فهو للمستاجر فلو ابر المستاجر الاجر عن جميع الخصومات والدعاوى لم ادرك
الزرع ورفع الحجر الفله فاجاء المستاجر وادعى العلة لنفسه وخاصم الاجر
فيها هل يسمع خصومته فمدىل ينفى ان يسمع ولو كان الاجر قد رفع الفله
ثم ان المستاجر ابراه عن الخصومات والدعاوى ثم ادعى العلة بعد ذلك
لا يسمع دعواه من اجارات المحط **فصل في مسائل العذر**
اجرد ان ثم اراد ان ينقص الاجار وسع الدار لانه لا ينفقه له ولها له
فله ذلك وفي الاصل ان يهدم منزل الاجر ولم يكن له منزل فاراد ان يسكن
هذا المنزل لم يكن له ذلك محيط استاجر دارا من فلم يسلم الله حتى ينفق
بعض الممن ثم اراد ان يسلم في الباقي فله ذلك ويجوز للمستاجر على المصنوع وليس
له ان يمنع لان العقد عقد ساعة فاساعه ويعدر التعمد في التسليم في
العقدين لا يؤثر في الاجار بفساخ اذا كان المستاجر يبيع ويشتري

في هذا الست او في الحانوت فافلس واراد القول الى التجار اخرى واراد
ترك التجار اصلا كان له ان ينسخ كاس الاجار وان وجد متاجرا وحا
اخر اخص من الاول فليس يرد وقال بعضهم ان بهاله ان عمل التجار
البائنه او الحرفه البائنه في ذلك الحانوت ليس له ينقص الاجار وان لم
تتها كان له ان ينقص فاضحان وذكر في المحط في اول المسله ان افلس او
لحقه دين او قام غن السوف فهو عذر ولو لم يكن شيء من ذلك ولكن اراد
ان يتحول الى حانوت اخر يوسع وارخص ويعمل ذلك العمل لم يكن عذرا
ولو اراد ان يعمم من هذا العمل ويعمل عملا اخر ذكر في الفتاوى الصغرى
انه عذر وذكر في ماوى الاصل على الفضل ان يساله العمل البائنه على ذلك
الكان ليس له ينقص عتاني سئل ابو جعفر عن دفع الى رجل بغير اللكرا
بعمي في الطريق فباعه المكري وضاع الممن من بين فان كان في موضع لم يمكنه
الرفع الى الحاكم ولم تقدر ان ياتي به الى المالك لم تضمن لانه حسبه وان
لم يكن كذلك ضمن وفيه الخيال اذا استاجر حو القائم من اصحاب المملطان
امر الخيال قهر البحر فاشات في الحو الوان اسفل تشغل لم يجد مدامنه بحث
خاف على بركة العقوبه لا ضمان عليه اذا لم يمكنه حفظ الحو القوم مع نفسه ولا
مضمن الضبي المادون او البائع اذا اجر نفسه من انسان لخدمه كان
لاوليا انه ان ينسخ الاجار لدفع العار الاجر اذا قلع شجرة الكرم المستاجر
او الارض المساجم ليس له ذلك ولو فعل هل يست للمستاجر بهذا حق الفسخ
سالت الامام خالي قال ان كان شجر مقصودا نعم قال رضى الله عنه سمعت
الفاض الامام اوضح من هذا قال ان اوجب بقضائنا في المستاجر يست له حق
الفسخ والا فلا خراجه استاجر دابة لنسافر عليها ثم بداله من السفر فهو عذر

وان سدا للكمارى فليس بعد هذا استاجر منزلا او حانوتا او غلاما
لعمل كذا ثم اراد السفر فهو عند ذلك حلف انه يريد السفر فقال له اسكن فيه
الى ان تخرج فان خرج ثم دخل المصر وترك السفر والاجار لازمه لانه
ظهر انه عند ذلك عتاني استاجر دارا للسكنى ثم عزم على السفر كان عنده
ولو كان الاجر عزم على السفر ليس بعد كوت العبد اراد السفر يحيط بكمارى
الارض الكوفة الى بغداد ثم بدله ان يكمارى بدار هذا ليس بعد بل عتاني ما
لو اشترى بغير اودانه فهو عند محيط وفي ماوى فاضى طهير ولو اكرى
دارا للسكنى ثم اشترى دارا لتكون عندها هكذا كان يقول والذى والفرق
ان في اكثر الدار يمكنه ان يركبها من غير وفي اكثر الدار لكونها يمكنه
ان يركبها من غير ليعاوت الناس في الركوب دورا للسكنى ولو كان المستاجر
قطعه منه فسوق في الدار لو كان لا يجمع الناس على السرف فيما سرف رب
الدار من ذلك كله على سبيل النهى عن المنكر وليس لرب الدار ان يخرجها منها
مسما كان وذنميا لان عقد الاجار لازم لا يفسخ الا بعد نزول ضرر
يفسخ الاجار وهذا ليس من تلك الجهة في كراهية جامع المحتوى وفي
ماوى فاضى طهير ولو اظهر المستاجر في الدار شيئا من اعمال الشرك كتراب الخمر
واكل الربوا والزنا واللواطه يومر بالمعروف وليس للاجر ولا للجير ان
ان يخرج من الدار وكذا لو اتخذ دارا ماوى للصوم وتكون في نظم الفقه
وكذا اذا اشترى الرنا او اللواطه او بيع الخمر لا يخرج عنها وقيل اذا اظهر ان
ساحلا يخرج من الدار في اجارات المحيط وفي الاصل استاجر من اخ
دارا ودفعها اليه رب الدار لانه منها كان فيه متاع له وسكنها المستاجر
قال يرفع عنه حصة ذلك وهذا مشكل لان الفات صفة لان البت

صه للدار ولهذا قالوا لو استاجر دارا على ان فيها ملاك سوت فاذا فيها
سنان فانه يحرق ولا يسقط شيء من الاجر كما لو اشترى عبدا على انه كانت
او خمار الجواب ان العات حصة الا ان الفوات بفعل السايغ والوصفه
حصة من المبدل اذا فاته بفعل السايغ كما في بيع العبد بخلاف ما لو انهم
بت منها او حايط او ذكر من المسئلة فيها استاجر دارا من فانه مدت
احديهما او حدث به عيب او منعها مانع فله ان يترك الاخرى ليعرق الصفة
اذا العقد وقع عليهما انضاح اذا فسخ المستاجر الدار فعليه الاجر وان لم
سكنها فان غصب غاصب من من سقطت الاجر لان تسليم المحل انما اقم
مقام تسليم المصلحة للممكن من الانقاع واذا فاته الممكن فاته التسليم
وانفسخ العقد فسقطت الاجر وان وجد العيب في بعض المدن سقطت الا
بعض اذ الانقاع في بعضها وفي المحيط غصبا للدار المستاجر من
المستاجر لا يسقط الاجار وله ان يفسخها بل يسقط الاجر عن المستاجر ما اذا
الدار في بد الغاصب وفي الخلاصة استاجر حانوتا ودكانا على باب حانوته
والدكان على الطريق فحبل منه وبين الفرق سقط الاجر بحصة الدكان ولا
يفسد العقد وفي الخزانة استاجر ارضا للزراعة فعزم ترك الزراعة او افسد
ولا يفسد على الزراعة هذا عندنا استاجر ارضا فغلب عليها التمل او صارت
ساحة سطل الاجار لانها لا يجوز ان يتداولها فاضى طهير رجل استاجر
ارضا للزراعة فزرعها فاصاب الزرع افه هلك او غرق الارض فلم يبت
فعليه الاجر ياما ولو غرق قبل ان يزرعها لا اجر عليه وكذا لو منعها غاصب
لان في المسئلة الاولى يمكنه ان يزرعها فانه لا يمكنه ولو قبض الارض
ولم يزرعها حتى مضت السنة يجب عليه تمام الاجر رجل استاجر ارضا للزراعة

فوزها فلم يجد ما يسقيها فيبني الزرع سقط الاخر عنه سوا استاجوها
 شرها او غيرها كذا اختار الفقهاء والليت غزلة والواستاجر التاج
 فانقطع الماء عنها ولو خرب النهر الا عظم ولم تقدر على ذلك سقيها
 على هذا ولو كان سقي ماء المطر فانقطع المطر عنها على هذا خلاصه وفيها
 استاجوا رضا بزور عاقرها فقل ما و انقطع فله ان يخصمه حتى
 يسوكه الحاكم في ندم ما حرمها الى ان يدرك الزرع فان سعى زرعها كان ذلك
 رضا وليس له ان يسقط الاجان وفي المنع لو لم يطر ولم يخرج الزرع
 تلك السنة فلما مضت الاجان خرج الزرع قال هو للمزارع وتصدر الفصل
 فان قال رب الارض بنا فاعله له ذلك طرعه وفيها ان كان يعمل نفسه
 ومرض المستاجر فهو عذر وان كان يعمل اخراجه ليس عذر ولو ان المستاجر
 احتاج الى مال الاجان بسبب العجز عن الكسب او الفقر او المرض ليس له ان
 ينسخ الاجر اذا اطلع سحرا بوجوب مصداق الكرم للمستاجر هو المنع خلاصه
 رجل في قرية استاجر ارضا في قرية اخرى ثم بداله ان يترك هذه الارض التي
 استاجرها ويزرع ارضا في قرية اخرى والوا ان كان بينهما مسير ثلاثه ايام
 كان له ذلك وان كان اقل من ذلك لم يكن له ذلك لان الصدر الكبير غير مجمل
 ويؤيد ثلاثه ايام فاضى خان في احان الوفاء ان كانت الاجر اجرتها
 فكرت وعارب الناس فراد الاجر والوا ليس للولى ان يسقط الاجان المقطع
 اجر المثل لان اجر المثل اذا اعتبر وقت العقد ووقت العقد كان المسمى اجر
 المثل ولا يصبر النعير بعد ذلك هكذا ذكره فاضى خان وذكر في الخلاصه
 ان اجر المتولى باجر مثله او بعد ما ساعا نواله فانه لا ينسخ بالاجان
 وان راد الاجرة الاجر ودرمان في عشر سنين حتى لو اجريه ما سه ولا اجر

مثله عشر لا يفسخ وفي ما وى فاضى خان وصى الستم او متولى الوفاء اذا
 اجر وقفا او منكره للقيم بدون اجر المثل ذكر الخصاص انه لا صر غاصبا
 ويلزمه اجر المثل وعليه الفتوى وفي المسه سل صاحب المحط عن القيم اذا
 منع الاجان مع المستاجر هل يصح وهل يسقط على الوفاء قال ان كانت الاجر
 معوضه لا يصح والا يصح وسقط على الوفاء الموجر اراد ان يوليه من غير
 تاكيد من الاجر الاولي لا يكون عذرا لما لو اعصرناه عذر الاسلام احان في
 الدنيا قال نور الائمة سالت سفا لائمة السالى به عن الفاص بعد
 المستاجر عن الدار في المدن او في بعضها هل يسقط الاجر قال لا وسالت
 شرف الاية عن الاجر منع المستاجر من سكنى الدار اجرها بعد تسليم الدار
 اليه حتى صحت المدن قال ينبغي ان يحجب الاجر سل صاحب المحط عن المستاجر
 اذا كان عاطل الاجر في اداء الفله فحاج الاجر واخذ المفتاح فمضى الدار ومغلقا
 سهر اهل سقط عليه ذلك الشهر قال لا لانه كان ممكنا من الاسفاح بها
 بواسطة اداء الفله وسل طهير الدين المرعشاني عن استاجر رجل لا يعمل له
 في الصعه كاحاد الطين وقيل الويا بل فامطرت السماء بعد ما خرج الاجر
 للعمل وامنع لذلك العذر هل يحجب الاجر فقال لا استاجر دابة لم يحمل عليها ماء
 وخمسين من امن الحظه وضت الدابة فلم يطول الامانة فحمل عليها مائة فهل
 المستكرى ان يرجع على المكاري بحضنه ذلك قال لا لانه رضي بذلك استاجر
 بجلالطن فيها من معلومه واستاجر الدار الى بها الرطاء ايضا فمغلقا
 عن الطين بقوى لائمة بسبب موهين السنا هل يسقط عن المستاجر من اجرة
 حصه من كان ممنوعا فقال ما يمكن حسنا من الطين ولم يتعوض حبالا سقط
 مله ولو حكم القاضي بالمنع عن الطين قال الجواب كذلك ما لم يمنع حبالا يلزمه

الاجر سئل عن من حام بحكم الاجار سنة ثم انفا عوقب فيما نذر ذلك
 وصارت بحال الاستفعا منها انتفاع شها هل يجب كل الاجر قال انما يجب
 بقدر ما كان منفعته المكاري اذا حمل في بعض الطريق خوفا من قرح
 واعاد الحمل في الموضع الاول لا اجر له هكذا ذكر في الفتاوى ولم يذكر الخبر
 على الاعادة وينبغي ان يحترق الفصل الحادي والعشرين من اجازات المحيط
 وسال الفقهاء يدع اذا اجرد ان وهو مديون وطلب رب الدين من
 العاقل ان يحرق تلك الدار هل للعاقلي ان يحرقها فقالوا ان كانت
 ممتلئة الدار مسخرة لعمال الاجار وهكذا امتنع صاحب المحيط في منية
 الفقهاء رجل اجرد ان من رجل ثم اراد ان يفتح الاجار وسع لانه لا يفتقر له
 ولا لعماله لكونه معذرا ذلك اصل الاجر هو النسخ اذا كان عليه دين قاج
 لا و قاله الا بهذا هكذا ذكر في الاصل ولم يذكر في الدين قال رضي الله عنه
 قلت للفقهاء الحام لو كان الدين قد رد من ان يكون عندا ليعلم انه ذكر
 الدين ولم يذكر قد رد قال رضي الله عنه قلت ان كان قد رد من
 قال نعم واقل من رد من لا يقبله ولو ان المستاجر اذا احتاج الى مال الاجار بسبب
 العجز عن الكسب او الفقر او المرض فاراد ان يفتح الاجار بان يواجر من غيره خرا
 اتوا العبد المستاجر فلم يستاجر ان يفتح الاجار وهو عذر وان كان العبد غير
 حادق للعمل الذي استاجر عليه فهذا لا يكون عذرا في فتح الاجار وان كان
 عمله فاسدا كان له الخيار رجل استاجر عبدا من رجل كل شهر مائة مثله
 مرض العبد ولم تقدر على مثل ما كان يعمل الا انه قد عمل عملا دون العمل الذي
 كان يعمل في الصحة فله ان يقص الاجار وعلى قياسي ما ذكرنا قل من المسئلة
 في مسله يجب ان يقال ان الصداق كان يعمل اقل من نصف عمله كان له الرد

وان لم يصفها حتى قضى الشهر لومته الاجر وان مرض مرضا لا يقدر على شئ
 من العمل فلا اجر عليه يحيط دفع الى خياط يوبا لصطه فقطعه ومات
 قبل ان يحطه قال عيسى بن ابيان لا اجر له وقال ابو سليمان له اجر القطع
 استاجر ارضا فزرع فيها زرع عام فاعيا العقد والزرع هل يترك
 الارض في يد المستاجر باجر المثل الى ان يستحصل الزرع فقد قبل لا يترك
 لان المساجر يرضى بطلان حقه في الزرع حيث اقدم على الفسخ عن احسان
 وقد قبل يترك وهذا العاقل يستدل بمسلة ذكرها محمد بن في كتاب المزارعة
 وضون بها رجل دفع ارضه تزارعه الى غيره ولحق المزارع الزرع وزرع في اخر
 السنة والزرع هل لم يستحصل فاراد رب الارض ان يطلع الزرع لا يمكن
 من ذلك وبسبب بينهما احان في نصف الارض حكما الى ان يستحصل الزرع
 صامه لحق المزارع في الزرع ويعزم المزارع نصف اجر شل الارض لرب
 الارض وقد صرح المزارع صاحب طلاق حقه في الزرع حيث احرا الزرع
 الى اخر السنة دحر من اجازات المحيط استاجر الرجل اجرد ارا
 بدين كان للمساجر على الاجر يجوز وكذا لو استاجر عبدا بدين كان للمستاجر
 على الاجر وان سخط الاجار فاراد المستاجر ان يحسن المساجر بالدين السابق
 كان له ذلك ولو كانت الاجار فاسدة وسخط الاجار بحكم فساد السبب
 فاراد المستاجر ان يحسن للمستاجر بالدين السابق ليس له ذلك فان مات
 الاجر والاجر دين عليه قبل العقد ففي الاجار الحارم لما ملك المستاجر حرس
 العبد كان للمستاجر اجره من الحي حال حيوته فيكون اجره من غرمائه بعد
 وفاته وفي الاجار المحلوم لما لم يملك الحرس لم يكن المستاجر اجره من الاجر
 حال حيوته فلا يكون اجره من غرمائه بعد الموت ولكنه يكون اموالهم

مات الاجر وعليه دين فالمستاجر حريه من سائر القضا كما في الرهن الا انه
لا سقط الدين بهلاكه بخلاف الرهن خرائنه هدايه ان خطب هذا الثوب
فارسا فدرهم وان خطبه روميا فدرهمين جار واي العاين عمل الحق احرته
وكذا اذا مال الصباغ ان صبغه نصف فدرهم وان صبغه برعقرا فدرهمين
وكذا اذا خرم بن سن بان قال احرته هذا الدار شهر احمه او هذه
الدار الاخرى عشره وكذا اذا خرم بن لادته اشيا وان خرم بن اربعة لم يجر
والمعتبر في جميع ذلك السع عشرين في البيع شرط الحار ومبنا لا وقفه ان
استاجر داه الى الخيم بدرهم وان جاورها الى الفارسية فدرهمين فهو
جايح ويحتمل الخلاف وان استاجرها الى الحرمه على انه ان حمل عليها كرسع ويصف
درهم وان حمل عليها كرسع فدرهم هو جايح عندنا في صبغه خلافها
فصل مسائل الاجار بالشرط اجور رجل من جلا شهر
لسطح فيه العصير واسترط على المستاجر ان يحمله الى منزل الموجه عند افراع فالاجار
فاسد وهذا الحكم لا يخص بالرجل وان لم شرط ذلك على المستاجر لا يفسد واد
فرع من عمله فله من مضي الشهر فعلية الاجر الى قيام الشهر وان كان استاجر كل
يوم وكذا اذا اقرع من عمله سقط عنه الاجر ودها الى صاحبها او لم يرد من لاجارات
المحيط ولو دفع الى صباغ ثوبا وامر ان يصبغه برعقرا او بنقم مخالف
فصبغه غير ما سمي الا انه من ذلك الصبغ يرد به انه لم يصبغه صبغه وكان
امر صاحب الثوب ان يشعه بالمالك بالخيار ان شاء ضمنه فمته ثوبه
اسف وسلم له الثوب وان شاء اخذ الثوب واعطاء اجور مثله لاجاوز به
المسي في الاصل ولو دفع الى جارك عزلا لئلا يصبغه سبعا في اربع اى يكون طوله
سعا وعرضه اربعاما ان يكون الخلاف من حيث القدر لا من حيث الصفة

والخلاف من حيث القدر اما ان يكون الى زياده بان حاك ثمانيا في اربع او
الى نقصان بان حاك ثمانيا في اربع والخلاف من حيث الصفة اما ان يكون
الى زياده بان امر ان ينجح ويقام نسخة صفقا او الى نقصان بالعكس
وفي الفصول كلها صاحب الفل بالخيار ان شاء ترك الثوب على الشايع وضمنه
عوله مثل غوله وان ساء اخذ الثوب واعطاء الاجر ولم يرد كونه بخراته عطيه
المسي او اجر المثل قال بعض المشايخ يجب اجر المثل على كل حال لاجا والمسي
وقال بعضهم عطيه المسي اذا اخذ الثوب ورضى بالعيب واذا اخذ الثوب
ولم يرض بالعيب عطيه اجر المثل لاجا ورضى المسي والى هذا ذهب ابو بكر
الاعشى ومحمد بن سلمه في الفصل الرابع والعشرين من لاجارات المحط الخوله
جمع المحل كما لبعوله جميع البعل شرط في القدر ان يرضى اما ما فعله ان يعمل
بعد ان اتم المرض او الشرط في الداه ان بداله ان يرجع في بعض الطرق فعليه
عام الاخر او شرط في الداه ان سكن يوما ثم خرج فعليه اجور تمام السنه
او شرط في الداه ان سكن يوما ثم خرج فعليه لم يلفه الى موضع كذا
اليوم فلا اجور عليه فسد كله وعليه اجور مثل ما دكت وكذا ان شرط العلف
على المستاجر وان لم يعلقه حتى مات فلا ضمان عليه لان العلف ليس عليه او شرط
عليه ان يرد العين الى الاجر وله حمل ومونه وان لم يكن له حمل ومونه جاز او شرط
عليه ضمان العين لو هلك او يعب او شرط عليه انه ان ناسه ناسه فلا اجر
او شرط مستاجر الحمام ان يحط عنه اجور شهرين لاجل التقطيل يفسد اما اذا
شرط ان يحط عنه ما كان معطلا جاز لانه توافق معتصم القدر عتاني ولا يجوز
اذا شرط ان يكون الزرع بعد انضام المده لرب الارض او شرط على المستاجر
ان يقر بها اثباتا على ان الغراس والارض بينهما صفان فان فعلت الغراس

لرب الارض والمستاجر عمله وقمة الفارس وكذا اذا شرط الخراج على
 المساجر والعشر خلا فالحما ولوقا اذ خراجها ولا اجر عليك فلو طارة
 فاسد لانه طلب العوض منه وهو اذ الخراج عتاني خرابه وفي الاصل
 استاجر دارا على ان يعمها ويعطي نواصيا فاسد لانه شرط بحالف مقتضى
 العقد ولو استاجر حما استمايه درهم سبه على ان يحط عنه اجر شهرين
 لقطله فندت الاجان لما قلنا ولوقا على مقدار معطلاته لا اجر عليك
 جاد وفي فصل الخلاف من اجازات الدخيم رجل استاجر من اخو دابة ليحار
 عليها عشر محام خطه فحل عليها احد عشر يوما فعطت الدابة من ذلك
 بعد ما بلغت المكان المشروط فعليه الاجر كما مله ونضم جزء من احد عشر جزء
 من قمة الدابة وما قبل المسلة من وجهين احدهما اذا كانت الدابة بطوق حمل
 ما زاد فكانت شرع مع الحمل اما اذا كانت لا تطوق فانه ضمن جميع قيمتها
 والثاني اذا حمل عليها احد عشر محوما دفعه واحد اما اذا حمل عليها عشر
 محام خطه لم يحمل عليها محوما وعطت فانه ضمن قيمتها تمامها اذا حمل
 الحادي عشر في المكان الذي حمل العشر اما اذا حمل في مكان اخر حبانك
 بعد ان يراو بح ما به ضمن تقدر الزيادة فرق من هذه المسلة وسما اذا
 استاجر ثوبا لطنينه عشر مقادير خطه وطنينه به احد عشر محوما ولف
 او استاجر لكرت به حريا فكرت به حريا ونصف حرب وهلك فانه يضمن
 جميع القمه لان الطن يكون سافسا فلما طحن عشر انتهى العقد فعد ذلك
 هو في طن الحادي عشر بخالف من كل وجهه ضمن جميع قيمته واما الحمل
 يكون دفعه واحد وبعض الحمل ما دون فانه فلا ضمن تقدر لما دون
 من فصول السرور في ماوى باض خان لوقا ان خطه اليوم فلك درهم

وان خطه غدا فلا شيء لك فخطه غدا كان له اجر المثل لانه اراد على درهم لان
 الاجان عليك يعوض فلو لمه اجر المثل كما لوقا الاستاجر تك عشرى رجل
 نسل من رجل طعا ما على ان يحمله من موضع الى موضع كذا الى ابي عشر يوما
 لكننا لم نحمله الى ابي عشر بل نحمله في اكر من ذلك فالوا لا يضمنه الا حركما لو
 استاجر رجلا على ان يحط ثوبه في يومه بدرهم فخطه في اليوم الثاني
 لا يحب الاجر على صاحب الثوب في قولنا في حقه وفي قول صاحبيه يحب الاجر
 لان عندهما في مثل هذا الموضع يقع الاجار على العمل دون الوقت وفي التراد
 ولوقا خط هذا الثوب اليوم بدرهم فخطه غدا فخطه روايان في روايت
 بحال المسم وفي روايه يجب اجر المثل وفي شرح القدوري ان خطه اليوم
 فلك درهم وان خطه غدا فلك نصف درهم وان خطه اليوم فله درهم
 وان خطه غدا فله اجر مثله لانه مراد على نصف درهم وهذا الرواية
 صحيحة وان خطه في اليوم الثالث وكذلك والاله اجر مثله لا يحاور به
 درهم وذكر في اجار اب المحيط وسيل العلي في الامام الاورجندى عن دفع
 ثوبه الى قضاة بقصر اليوم فلم يفعل اليوم حتى هلك الثوب هل ضمن القضاة
 قال نعم وفي شرح القدوري قال محمد قال ابو حنيفة لو ان رجلا دفع الى خياط
 ثوبا يقطعه ويحطه قمصا على ان يفرغ منه في يومه هذا او اكرى منه ابلا
 الى مكة على ان يدخله الى عشرين ليلة فلم يرد على هذا فالاجان حاشه فان
 وفي الشرط اخذ الاجر الذي شرط وان لم يفرغ فله اجر مثله وفي الحارات
 الحوايه رجل قال للقضاة اقصم ولا تضع عن يدك حتى يفرغ منه هذا ليس شيء
 يفرغ لو لم يفعل ما امر واسفل عمل اخر وهلك في من لا ضمن كما لوقا في الموضع
 مسكه في ذلك لا يصح هذا البعيد **فصل في العمل الي**



صح الاجان لها ولا ينعى الدلالة في الشكاح لاسو حجب الاجرو به
 كان متى العسل وغيره من المشايخ كانوا يوجب اجرا للمثل لها وانه متى
 في اجرا اجازي بالمحيط اساجر الجارس ولطام من اهل السوق حل الجارس ما اظه
 منهم ادا استاجرهم وبعده عقد الرضى عليهم وان كرهوا فاضى ظهير
 وفي اجرا حارات المحيط اهل بلد نقل عليهم مونات القما فاجتاجوا رجليه
 باجر معلومه لندفب ووقع امرهم الى السلطان الاعظم ليصنف عنهم واخذ
 الاجر من عائلتهم عنهم ومقرهم ذكر انه ان كان حال الودفب الى بلاد السلطان
 سبها له اصلاح الامر يوم او يومين حارت الاجان وان كان حال الودفب
 لا يحصل ذلك الامدة فان وقوا للجاره وقما معلوما حارت والاجر
 كله له وان لم يوقوا فسدت وله اجر مثله والاجر عليهم على قدر مونتهم وهذا
 نوع اسجارا ما على جواب الكتاب لا يجوز هذه الاجارة الامومه وبه
 ينعى وهذا ذكر السرخي ان هذه الاجان لا يجوز الامومه وان كان من
 الاصلاح يوما او يومين اجر السمار والمادى والحمام والضكاك
 وما لا تعدد فيه للوقت ولا مقدار لما سمى بالعقد لكن للناس فيه حاجة
 وان كان في الاصل فاسدا قال الامام خواهر زاده في نسخة مطب له
 من الاجر قد اجرا المثل معاوضه السران في الكراب لاخير فيه اما اذا اعطى
 البقر لها خلد الحماران وفي قناوى صدر الاملام اسقرض القروى ثورا
 فاعار عليه الاموال لضمان على المستقرض لان هذه عاربه فان من عاده
 اهل القرى يسمعون الثور بعضهم من بعض يوما ويسفعون ويدفعون
 بعد ذلك خلاصه مبسوط خواهر زاده اساجر دفتر المرامنها اولسظر فيها
 فانه لا يجوز ولا عقد الاجان حي ولو الاجاب الاجر سوا كان صحيحا



او فقها او شعرا او كتاب نياحه او غنا وقال الشافعي حاشا اذا لم يكن
 فيها معصية لنا نحن الاحار لاسعد على مسفعه لا تحدث في العين والاضاف
 اليه وانما يحدث من غير كمالوا اساجر دار النظر اليها حتى يضع لنفسه
 مثل نياها فانه لا يجوز فلما قلنا في الاحار الفاسد وكذلك لو استاجر قارا
 ليعلمه سافرا الاحار لا يجوز ادا اساجر المعلم باجر معلوم يجوز وان
 سن عدد الصبيان معلم طلب من الحصير والخطب او اللبود وما اخذ
 ملكه في الملقط السمقدي وفي المحيط معلم طلب من الصبيان من الحصير
 ومرف العض الى حاحه نفسه او اشري الحصير واستعمله في المكب زمانا
 ثم رفعه وجعله في بيته هل سعه ذلك قال نعم نقله من النوازل وفيه
 في الصغير يدفع سيات من الماكول الى المعلم لا يحل للمعلم اكله وقل محل وهو
 الاصح وعند الاستسجار بدون ذكر المدة افتوا بوجوب اجرا للمثل وبحسب
 للساجر على دفع الاجر وحسبها وكذا استحسنوا الخبر على الخلق المعروفه
 من الصغرى لصدر الاسلام وفي الخلاصه لو امتنع ابو الصبي من اداء الوظيفة
 الى المعلم بحر على المرام حوز حلوا وبيع سبهي وعبدى قال ولو استاجر
 قوما يحملون خزان او يفسلون مسافرا فان كان في موضع لا يجد من يمسله
 سوى هؤلاء فلا اجر لهم لانهم اقاموا فرضا عليهم وهم سيعتقون وان كان في مو
 قع ما اسغرهم فلمهم الاجر لانهم لم ينعنوا الاقامه هذا الفرض من الايضاح
 وزاد في الخلاصه والخفان على هذا في موضع لا اجر لهم ولو اخذ الاجر لا تطب
 له وفي الايضاح لا يجوز الاستسجار على الطاعات كالامامه والاذان لان
 القرية اذا حصلت عن الفاعل وهذا يعتبر كونه اهلا للقرية فلا يجوز اخذ
 الاجر عن غير كالصوم والصلوة وكذلك لو استاجر لغيره عنه لاني الغزو

ضع

فيه نفع عن الفاعل وقد ورد في الحديث عن النبي عليه السلام انه قال مثل
من يفر من امتي وياخذ الجعل كام موسى يوضع ولدها وياخذ عليه اجرام من
الاضاح وفي ماوى فاضح خان فلما سمعه الاجار ووجوب الاجر للمعلم
بحسب محسنه اعطا الاجر وان لم يكن بينهما شرط يومه الاول سطلب
طلب المعلم وارضاه وفي اجارات المحيط رجل اقعده صبيام مع رجل يعلمه
فاخذ له هذا الرجل كسوم ثم بدا للصبي انه لا يعمل معه قال ان كان اعطاه
كروبا سا والضبي هو الذي تكلف حاطبه لم يكن للرجل على الكسوم سبيل
في الخلاصه وفي فوايد عمر الاسلام دفع اسنه الى رجل يعلمه حرقه كذا حتى
يعمل له الصبي سه اشهر فهذا فاسد واذا علمه بحسب اجرام المل وفيها في التوزر
رجل قال لعقيد علم ولدى اللغة واحضر كل يوم حتى يفعل العقيد وعلم ولد
اللغة قال ان اشأنا في عمل معلوم او مد معلومه صح ويكون اسما كمن قال
لاخرى بال عمل في سى كذا كان ذلك اسما او يسحق اجرام المل كذا هنا اما اذا
لم يكن العمل ولا المد لا يصح الاجار لكن اذا وفي العمل بصرا الاجار جائز
وان شرطوا نصف السنة الاولى على الولي وبان السنة للصبي على الاسا د
يجوز ولو بلغ له ان يفسح ولو اجر سنة على ان السنة كلها الا الشهر الاخير
بدرهم والشهر الاخير بمئة المال جان وهذا حله الاستاد وكذا يجوز
على عكسه وهو حله الولي في الثاني في الخزانة استاجر رجلا يعلمه
حرفه كذا هذه السنة ثمصت نصف السنة ولم يعلمه شال المستاجر ان يفسح
الاجار اساجر عبدا كل شهر كذا على ان يكون طعامه على المستاجر
ذكر في الكسب انه لا يجوز قال العقيد انو اللث في الدابة باحد موبل
المتقدمين امانة زمانا الصدا كل من مال المستاجر عاده فتاوى باضحات

وفي الفصل الحادي عشر من اجار المحيط وليس للمستاجر ان يضرب
الغلام ولمساجر الدابة الركوب ان يضرب الدابة ولو دفع المساجر الاجر
الى العبد فان كان العبد هو العاقد فقد بوى عن الاجر وان لم يكن عاقد
الاسر وطعام العبد على صاحبه وليس على المستاجر من ذلك شئ وذكر
في حل المبسوط للامام خواهر زاده اساجر دابة مكنها الى بغداد على ان
علفها على المستاجر هل يجوز قال لان العلف مجهول قال فكيف الحمله حتى
يجوز قال سمى مدر علف الدابة دراهم ووزن في الاجر بمركله بان علفها
سلك الزيادة على الدابة فيحوز الاجار والوكيل لانه امن بصرف ما عليه
من الاجر الى معلوم وهو الدابة وان البواه تقع للمستاجر دفع العلف الى
الدابة مرحت انه اتصل ملكه ملكه لا يدفع الاجر الى باع العلف الذي
هو مجهول بدليل انه لو اشترى العلف وهلك قبل ان يعلق الدابة لا يرعى
الاجر الا انها منى لختلفا في مقدار العقه او في اصل العقه لا تصدق المستاجر
الاسسه والحمله في ان يصدق ان يحمل من الاجر ودر ما احتاج اليه لعلق
الدابة من الاجار الى رب الدابة وشبه على ذلك ثم بامر المساجر ان يفتق
على الدابة حتى يصير لها فصدق مما اتفق من غير سه وكذلك الحيلة اذا
استاجر احرا بطعامه دفع علاما الى جانبك ليعلمه الحياكه خمسة اشهر كل شهر
مكنا او على ان يعطيه الحياك بعد خمسة اشهر كل شهر مكنا والاجار بان
حائرتان وان شرط احدهما في الاجر لاني وقت الاجار من مختلف ولم يتفق
اجتمعا في وقت واحد ولم يكن احدهما مشروطا في الحقة من مزارعه
المحيط غلام راسا فند دادا كاد اموزد اس بافند سافند دكورد اد
ناكار اموزد لسره ذلك لان الاجار ساوعت على اللفظ مقصودا فيكون

الاول مودع وليس المودع ان يودع من قايى صدر الاسلام في اخر اجارات
 المحط في مجموع التوارك دفع الرجل ولد الصغير الى اعتاد لعله حرقه
 كذا في اربع سنين وشرط على الاب انه لو حبسه فلان اربع سنين فليس
 للاستاد ان يطالب الاب بالمائة ولكن يطالبه باجر مثل عمله اجر من دخل
 خمسمائة واستاجر منه حجر مهران كل شهر بدرهمين قال ابو القاسم الضمان
 ان كان الى اخره وذكر في فتاوى فاضل خان هذه المسئلة وقال ابو القاسم
 ان لم يكن للرجل حقه ولا استاجر عاده لا يجب على المتاجرئى اذا قال
 بع هذا المصاع ولك درهم او قال استرهنا المصاع ولك درهم فله اجر مثله
 لا يجاوز به الدرهم وفي الدلال والتمسان يجب اجر المثل وما تواضعوا
 ان من كل عشر دنانير كذا هذا كرام عليهم في رواية المحيط **فصل**
مسائل استيجار الراعى دفع غنمه الى رجل واشترط على الراعى حساب معلومه
 ومنها معلوما وما بقي من الداهيا ومنها واصواها فخر الراعى فهو فاسد وما
 اصاب الراعى من البانها ومنها هو ضاموله وعلى صاحب الغنم اجر المثل
 ولو دفع اليه غنمه للرجل ان اجرها البانها واصواها فخره فاسد محيط
 في مسائل الرعي ولونددت شاة مخاف لو تعها يصع الباقي سبعة برها ولا يضمن
 في قول الى حسنه ولو حار رجل بقره وادخلها في السرح حصت ايام وهو معروف
 بانه يحفظ ما جرحب الاجر كرجل دفع ثوبه الى الدلال لسعه ولم يستاجر
 فباعه بجرا المثل ولو كان للراعى ملقه بالاشجان بحث لا يمكنه النظر
 الى كل واحد فصاع كل واحد لم يضمن ولو ادخل الراعى البعوض في مريضها
 فخرج واحد وضاع لا يضمن الا اذا شرط عليه ان سلم كل بقره الى اهله ولو شرط
 الراعى اياه اذا دخلها في القرية فهو ربي جابن ولو ترك البعوض وغاب عنها

دخلت بقره في زرع انسان وافسد لاضمان عليه الا اذا دخل سوقه
 مضمين ولو ادخل البقار البقور في القرية وارسل كل بقره في سكه صلاحها
 فصاعت بقره حكم عن الدوى لو كان ذلك معروفا منهم فلا ضمان عليه
 كما لو شرط ذلك عليهم لان المعروف كالمشروط من الفتاوى للفتاوى اكر
 ختم بقره كونه سمار سود است كه لو كسته قول قولوى بوذو وروشان
 سه كه مى خواست مردن فصول السروشنى وفي فتاوى صدر الاسلام
 الاحصى والراعى هو الموضح لوجود الادن بالذبح دلالة في حق
 الكل في هذه الحالة وكذا الخواب في البقر والبقر والحمير والبقر والفرس
 بقره بالضممان في كتاب الضمان وهكذا ذكر في المحط بتمامه دفع الى
 الاحرام المسترك ثورا للراعى فقال لا ادري اس ذهب الثور هذا اقرار
 بالنضيغ في زمانا في الرجلان ولو شرط على الراعى في مكان فرعى في غير
 ذلك المكان فالقول للراعى لانه انكر سب الضمان فتاوى عتبانى ولو
 ان صاحب الغنم والمقر شرط على القار او الراعى ان ما هلك من الغنم بانيها
 سمته لم يصح هذا الشرط ويكون القول في الهلاك قول الراعى ولزم بات
 بالسمه وفي المحط وهل يفسد العقد بهذا الشرط وهو كما لو شرط عليه ضمان
 مامات منها ان كان الشرط في العقد يفسد وان كان بعد العقد لم
 يصح الشرط ولا يفسد العقد هكذا ذكر خواهر زاده وفي المحط ان يقرت
 البقر والغنم عليه فوالم نقد عشر بين ضرب لاجل الضلوع باليد لا بالحب
 ولا بجاوز الدلات وكذلك المعلم لسر له ان يجاوز الدلات قال البيهقي
 عليه السلام لم يرد اس المعلم اباك وان ضرب فوق الدلات فاما كذا خربت
 فوق دلات امض الله منك ولا يضرب المعلم بالحشب وان اذن الاب

من يلف ولا يخرج وان
 لم يخرج لغيره ولا يفسد
 ولو اختلف المالكان

وللموت ان يعزى عبدا او امته بالذم او بالحب في صلوات الملقط
ودكر في الفتاوى الطهيره اعلم بان الاحمر الخاص غير ضامن لما هلك
في يد من غير صفه بالاجماع وكذا ما هلك من عمله المادون فيه فلا ضمان
عليه بالاجماع ولا ينقص من الاجر والاحمر المشترك ضامن لما حدث
يد بالاجماع وما هلك لا ينصفه بضمه ايضا عند ابى يوسف ومحمد وعند
ابى حنيفة لا ينصفه وهو قول رفر والحسن بن وايمه قاسي سوا هلك با من
مكن التحرر عنه كالسرقه والغصب او با من لا يمكن التحرر عنه كالخرف
القالب والعادة الغالبه والمكابر وقال الان هلك با من لا يمكن التحرر
عنه فلا ضمان عليه وقول ابى حنيفة قول علي وقولهما قول عمر ولاجل اختلاف
الصحابه اختلف المأخرون الفتوى بالصلح على النصف كذا ذكره في الجمعه
السرحتي وذكر في مسابيل القصار من اجاراه فواواه ان الفتوى على قول
اني حنيفة في الاحمر المشترك اذا هلك العين في يد من ذكر في نوادر صاحب
المحيط انه نظر ان كان الاحمر على الاجب الضمان وان كان بخلافه يجب
الضمان كما هو مذهبهما وان كان مستورا الحال يوم بالصلح وهكذا افتى القاضيه
الامام جلال الدين الرعدوني وذكر في اجازات الجامع في الفتوى عن ابى
بكر انه اذا اشترط على الاحمر المشترك ان يضمن او هلك عند يضمن في قولهم وانما
لا يضمن عبدا في حقيقه اذا لم يشترط واما اذا اشترط عليه الضمان فانه يضمن
وقال العميه ابو جعفر الشرط وعمر الشرط سواء لان شرط الضمان على
الامس باطل وبه ما اخذ وذكر في البحر في النحاس احمر مشترك وكذا الدلال
وكذا سم بان حتى لو ضاع سي من يد هو لا من غير ضامن لاضمان عليهم عند
ابى حنيفة وذكر في العبد اذا هلك العين عند الاحمر المشترك نحو القصار

والصباغ والحائك بعد الفراغ من العمل لا اجر له لانه لم يسلم العمل ولا
يضمن الثوب عند ابى حنيفة كما حرر الوحد وعندهما يضمن صانه لاموال الناس
وهذا مذهب عمر وعلي ومذهب ابى حنيفة مذهب عطاء وطاوس ومما
من كبار الساعين وبعض العلماء اخذوا بقولهما احسا ما لقوا عمر وعلي
وبعضهم اقوا بالصلح عملا بالمولين منهم ثمس الاسلام الاوز حدى وائمه
ورعانه على هذا والشيخ الامام عز الدين الكندي وائمه سرفندسون بالصلح
والشيخ الامام طهر الدين المرعشي يفتي بقول ابى حنيفة قال صاحب العبد
فقلت له يوما من قال منهم بالصلح هل يجب للضم او امسنع قال كنت افتي بالصلح
في الاستدأ فرحت لهذا والفا في الامام عز الدين يفتي بقول ابى حنيفة
عم عندهما ان شاء ضمنه مقصورا واعطاء الاجر وان شاء ضمنه غير مقصور
ولا اجر عليه من قصولا لا شروطين وصوره اجازة المباع ان يوجب بضيقا
من داره او يصيبه من داره مشتركه من غير الشريك بخلاف ما اذا اجوز رجلين
لان التسليم يقع حمله فلا يسوع في الهدانه وفي فتاوى سرفند ان حمل بان
قال آجرت متكما جاز وان فضل النصف بان قال آجرت متكما النصف من
هذا والنصف من هذا محور اصاوان فضل بالانكشاف فقل يجب ان يكون
فيه اختلاف المشايخ على قوله وفي فتاوى اعتباري جالحائك بالثوب الى حاله
فقال له رب الثوب امسكه حتى افرغ من العمل او حتى اعطيك الاجر ففرق منه
لا يضمن لانه لو لم يقل امسكه لا يضمن عند ابى حنيفة فهذا اولى وفي اجازات
المحيط يساج بيع ثوب رجل قد ذهب به اليه وطلب منه ان يقبض منه
الثوب ويعطيه الاجر فقال له صاحب الثوب اذهب الى منزلك خذ ارجعنا
من الجمعه سرت الى منزلي ووفرت عليك الاجر فاحلث الثوب من يد النجاج

في الرجعة قال ان كان الحالك دفع الثوب الى صاحب الثوب ولو ذهب به لم يكن
الحالك بمنعه من ذلك فان دفعه الى الحالك على وجه الرهن ملك الثوب بالاجر
كما هو حكم الرهن وان دفع اليه على وجه الوديعة هلك على الامانة والاجر
على حاله وان كان في الابتداء لو اراد صاحب الثوب ان يذهب بالثوب
لم يكن بدعه الفساح ولذلك تركه صاحب الثوب عنده فقد اختلف
العلماء فيه قال بعضهم ضمن وقال بعضهم لا يضمن له الا اذا هلك
العين في يد من غير صنعه فلو كان في عصب المحيط للحالك اذا عمل الرجل
فجاء الطالب لما حاد الثوب وانى الحالك ان يدفع حتى ياخذ الاخر في صاحب
الثوب الثوب محرق ان يحرق من يد صاحبه لا يضمن الحالك شيئا ولو حرق
من يد غيره من الحالك نصف قيمة الحرق يعني نصف قيمة الثوبان الممكن
بالحرق دفع غرامة الى رجل المسجدة كروا ساق دفع هو الى اخر لينجيه ففرق من بين
ان كان الداعي احرا الاول لا يضمن واحدا منهما وان كان الداعي احتياضا ضمن
الاول دون الاخر وهذا عندنا في حنيفة وعندنا في القول ضامن مطلقا
وفي الاحتياضي ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الاخر الحالك اذا كان
معهم ساكنا بعد ذلك اكرى دارا او اسفل اليها وترك الغراب هناك وضاع
لا يضمن عندنا في حنيفة وسكنا باق بالغراب تساج ترك الكروا في بيت
الطراز سوق الكروا ان كان بيت الطراز حاصلا مسك في مثله المتاع
لا يضمن وان كان حال المسك ان كان ارباب الكروا يرضون بذلك لا يضمن
وان لم يرضوا ضمن وليس عليه ان يبيت في بيت الطراز يكون اذا اغلق الباب
في الليل وذهب لا يضمن ولو سرق من بيت الطراز من او مرتين لا يخرج
من ان يكون حينئذ الا اذا فسخ في الخلاصة استاجر باق السعد لراهه

ما جري معلوم ففعل ثم طهرها بها ووقوف يستود الاجر وان كان البعض زيوفا
يسود بقلده وهل ضمن الماكد ما في فضل الضمان كذا ذكر في الفصل
الخامس وذكر في المعرقاب رجل قال لصير في اسد هذه الالف ولك عشر
درهم فابعد ثم وجد العشر بعد ذلك سوقه لا يضمن ولكن ورد من الحجر
بعدمه في اجار باب الخلاصة رجل دفع الى رجل قارورة ليقطعها بالاجر
المعلوم فقال المدفوع اليه ان هذا لا يكاد يسلم من الكسر فقال له الدافع ان
الكسر فلا ضمان عليك قال انظر الى ذلك ان كان لا يسلم سله من الكسر
لا ضمان عليه وان كان يسلم احيانا ويتكسر احيانا هو ضامن في منفقات
الخلاصة وفي ما ويصح الاسلام عطا حرم سلت عمن دفع ثوبا الى صباغ
لصعفه فضاع الثوب وقد علقه مع غيره من الثياب على حصة معوضه
او كل مدود هل يضمن قلت ان كان ذلك خارج الدكان ضمن والا فلا سيما
داد بكى را حوسه بن ارجح لو است كود تباة من امد ضامن يوزع بمخالك عندها
داد ما رنك كد رنك كود وتباة امد لان عليه تسليم السليم ولم يسلم كذا
على طهر فتاوى فاضل صدر الاسلام بخطه رجل دخل الحمام وبيع الساب بين
يدي صاحب الحمام ولم يقل لسانه شيئا فدخل الحمام ثم خرج ولم يجد شيئا به
ان لم يكن للحمام بياني يضمن صاحب الحمام ما يضمن للمودع وان كان للحمام ثياب
الا انه لم يكن حاضرا فلما الجواب وان كان حاضرا لا يضمن صاحب الحمام الا اذا
نص صاحب الساب على الاحتفاظ بصاحب الحمام بان قال اوضح الساب
محمد لصير صاحب الحمام مودعا فضمن ما يضمن للمودع رواه المحيط
وفي الارائه استاجر مكاريا بحمله عصيرا على دابته فحمله فلما اراد ان يضعه
عن الدابة اخذ الجوال من جانب ورمى بالمدك الاخر فاسوى الرق وخرج ما فيه

فعل المكارى ضمان الرق والعصير لانه يلف بفعله وفي الخلاصة اكري
دابه الى مرقند فبحر الحمار عن المضي بالفارسيه فرومانده ذهب وبرك
الحمار وضاع الحمار لانضمن وكذا لو كان صاحب الحمار ولم يكن صاحب
المساع معه فرض الحمار في الطريق فترك الحمار والمساع فذهب فضاع المساع
لاضمن وفي ماوي فاصي خان رجل استاجر رجلا ودفع اليه حمارا وحمل
درهما لذهب به الى بلد كذا وشري به شاة فذهب المأمور واخذ
سلطان حمارا فله فذهب بعض اصحاب الحمار في طلب حمارهم واستردوا من
السلطان حمارهم ولم يذهب هذا الاجير والوان كان الدين دهبوا في طلب
حمارهم منهم من جازحان ومنهم من لم يجد ومن وجد لم يأخذ حمار الاموت
ومشعه لاضمن الاجير يركه طلب الحمار وفيه استاجر حمارا لسلعه عليه
البواب من حماره فاخذ في نعل البواب فانهدمت الحربة وهرب المستاجر
وبرك الحمار فملك قالوا ان انهدمت الحربة معالجته المستاجر ضمن المستاجر
فمه الحمار لانه هلك بصنعه وان انهدم معالجته المستاجر لاضمن ان لم
يكن اوقف الحمار على وجه لاقرار معه رجل دخل الحمام ووضع سابه في الحمام
وصاحب الحمام نظر اليه وراه فلما خرج من الحمام لم يجد سابه وقال محمد بن
سلمه ان ضيع الحمامي او راى ان غيره رفع سابه كان ضامنا وقال ابو الهاسم لاضمن
والصحيح قول محمد بن سلمه لان ذلك استخفاف منه عادة وكذا لو حار رجل
وفضع سابه عند جالس في ذلك الموضع ولم يقل للحمالس لخط ولم يقل
الحمالس لا تضع عندي ولم يقل ولم يكون مودعا حتى لو ضيعه كان
ضامنا امراه دخلت الحمام ودفعت سابه الى المرأة التي يسكن الساب
فلما خرجت لم يجد سابه قال الفاضل ان كان هذا اول مرة دخلت الحمام

لاضمن الساب في قولهم اذا لم يعلم انها تحفظ الساب باجر لانها اذا دخلت
اول من ولم يعلم بذلك وما شرط لها الاجر على الخط كان ذلك ابتداءا وللبيع
لاضمن عند الكل الا بالضيع وان كانت هذه المرأة دخلت الحمام قبل
هذا ودفعت اليها الساب واعطت لها الاجر على حفظ الساب كانت
المسئله على الاخلاق على قول اني حشفه لاضمن لان عند الاحرار المشترك
لاضمن والمحتار في احراز المشترك قوله فاضل خان ارسل صاحب الكراسي
الى قصار رسول الاستدس سابه الرابع فلما اتى به فاذا موبلا فانه قال
القصار دفعت اليه اربعة وقال الرسول دفع الى ولم يعد قال سئل
صاحب الثياب ما هما صدقه يرى عن خصوصته وانما كدبه بخلفه وان حلف
يرى وان لم يرضه ما ادعاه فان صدق القصار وجب عليه اجر الثوب
الرابع وان كدبه وحلف القصار فللقصار على صاحب الثوب المين على
الاجر فان حلف يرى عن الاجر حصه الثوب الرابع قاله ابو بكر في الفضل
الشرين من اجارات روايه المييط استاجر رجلا ليحمل الغنم من القرية
الى المصفر اخر المكارى حتى افسد افعى الفل في الامام انه تضمن اذا كان
رفع الغنم الى حوانه وفي التحميس الحمال اذا نزل مفان وتهياله الاضحا
لم يفعل حتى فسد المساع عطرا وبقية هو ضامن هكذا دكن سنا وناويله اذا
كان السرف والمطرقا لبا لانه يكون مضيقا حثيثا استاجر حمالا يحمل ثوبا
لا يملكه في جوالى استاجر رب المساع فمكت في الطريق انا ما حتى وجب
على صاحب الحمال اجر كسر الادوية قال اجرا لوجبه على المستاجر ويستره الاجر
من الحمال لانه خالف وصار عاصيا وراى انه كواسنا جرد رجلا يحمل
متاعه الى موضع كذا في من كذا فخله في اكثر من تلك المدة والاجر له لانه

خالف والمخاراة بحب الاجر لان المقصود هو الحمل وقد حصل من قنوى
 العتاني الحال اذا كان يحملها على عمقه فعشر واهراق وصاحبه معه فهو ضامن
 ولو زجه الناس حتى اكسر لا يضمن بالاجماع ولو انه هو الذي زجه الناس
 حرم اكسرافانه يضمن وصاحبه بالحيا لان شأه ضمنه وقت الكسر ويحط عنه
 من الاجر بان لا يحمل وان شأه ضمنه فمته وقت الحمل في ذلك المكان
 الذي حمله خلاصه دفع القصار النوب الى غير حطامه وقطعه وخاطفه قرب
 النوب يضمن انما شاء فان ضمن القاطع لا يرجع على احد وان ضمن القصار
 رجع على القاطع لانه طهرانه قطع ثوبه بغيره من وبأخذ القاطع ثوبه
 من القصار وكذا اذا دفع القصار نوب نفسه في الساب الى انسان ولم يعلم
 فقطع الاخذ من الاخذ القصار ثوبه وكذا كل تودع دفع متاع نفسه مع
 الودعة ظن انه له ولو قال القصار هذا ثوبك صدق لانه امين
 وكنا هنا في كل احد حمل له الاسماع ان احسن عوضا عن ثوبه بحل الافلا
 ولا اجر عليه ان انكرانه ثوبه لان الامين صدق في حق الضمان عن نفسه
 دون استحياء المال على غرم وكذا اذا قال القصار ونحو دفعت الثوب
 اليك نصدق عندني حسفه وعندهما لا تصدق الا بحجة عتاني وضمن
 القصار ما يلق بدقه المعقبات او احرق بالنور في الحب او بالسم ورب
 النوب ان شأه ضمنه فمته معولوا عطاء الاجور وان شأه ضمنه غير معول
 بدون الاجر رجل استاجر حمارا مشاهرا وامر ان يوكف الحمارا ولفقه وترك
 الحمار على باب المنزل لسرع حب الحمار فلم يخرج لم يجد الحمار ان كان الحمار
 عاب عن بصره حين دخل الدار كان ضامنا والافلا الا ان يكون في موضع لا يبعد
 هذا القدر من الذهاب بصعاب ان كان في سكة غير فدية او يكون ذلك

في بقض الفري رجل استاجر حمارا ليحمل الى المدينة فحمل عليه وساقه في طريق
 المدينة ثم خلف في الطريق لسولا وغايط او اشعل بالحديث مع غيره
 فذهب الحمار وضاع ان لم يغب الحمار عن بصره لا يضمن وان عاب ضمن وان
 استاجر حمارا افضل في الطريق وتركه ولم يطلب ان لم يعلم بذهاب الحمار
 حرم ذهب وهو كان حافظا لم يضمن استاجر دابة ليركبها فركب هو وحمل
 مع نفسه اخوان سلمت الدابة فعليه الاجر كله ولا ضمان وان هلك
 الدابة من ركوبها بعد ما بلغها المكان المشروط فعليه الاجر كله او ضمن نصف
 فمه الدابة ويكون المالك في ذلك بالخيار ان شاء ضمن المستاجر وان
 شأه ضمن ذلك الغير لان ضمن المستاجر لا يرجع على ذلك الغير مستاجر اكان
 او مسعيرا وان ضمن ذلك الغير يرجع على المساجر ان كان ذلك الغير
 مساجرا وان كان مسعيرا لا يرجع عليه في حوال الضمان سوى ذلك الغير
 اخف او اقل محيط سئل ابو جعفر عن جماعة اجر كل واحد حمار ونصوا
 رجلا لتعاقد الدواب فذهب فقال له المستاجر وقف هنا حتى اذهب بالبحار
 واجعل الجواني وذهب بالبحار فلم يقدن عليه فلاحقان على المتعاقد وكذا
 اذا اسفل في الطريق بامر وذهب المستكوي بالبحار فلاحقان على المتعاقد
 محيط **فصل مسائل خلاف المستاجر في الاستعمال**
 استاجر دابة ليحمل عليها حظه من مكان الى منزله الى الليل فركبها في الرجوع
 فطبت لا يضمن استحسانا للعاده في الركوب فكون هذا اذا دلالة وبه
 اخذ ولو استاجر حمارا الى مكة فهو على الذهاب والرجوع لان زده المستعان
 على المسعير في الملبط السم فلهي ولو قال ليركب او ليحمل الى موضع كذا فركب
 في الرجوع ضمن وقال شايخنا لا يضمن استحسانا للعرف ولو حمل بها في الرجوع

صم عتاي استاجر حمارا للذهب الى موضع معلوم واخبر ان في الطريق
لصوصا فلم يلبثت وذهب واخذ اللصوص الحمار ان كان للناس يملكون
ذلك الطريق مع هذا الخبر ما موافقهم ولا تخمان والا فمن محيط استاجر
حمارا فافقه وصلى اليهم وذهب الحمار واوتيه انسان فان رآه ستهب وهد
ولم يقطع الصلوة صم لانه ترك الحفظ مع القدر عليه لا خوف دهاب
المال سيج قطع الصلوة وان كان درهما فاضحان وفيه استاجر من امن
رجل وجعله والطين ثم صرف وجهه عن الطين ولم يروح مكانه ودعا اجير
ثم طلب المزة فلم يجد قالوا ان كان تخويل وجهه عن المزة فلا اليعلى ذلك ضيعا
عند الناس لا تضمن وان كان طويلا بعد ضيعا عند الناس فمن وفي
النوار استاجر دابة لركب هو ولم يركب واركب غير وسميت الدابة لاجب
الاجير وان عطب تضمن ممتها وفي فاضحان استاجر ليحمل ثوبا فخل احد
الحوائتين حنطه وفي الاخر ثوبا فخل فيه نصف الصمان ونصف الاجر اذا
ماست الحمار المستاجر اذا ضل في الطريق ان كان حافظا له وذهب من حيث
لا يشعر لاضمان عليه في ترك الطلب اذا كان آسأ من وجوده وطلبه بالقرب
من حوالى الموضع الذي ذهب واذا وقع الحمار في النهر هو ضامن وكذلك ان كان
بحال بعد مثل ذلك الحمار على مجاورته ولكنه عفى عليه في الضرب واذا استاجر
حمارا او ثورا فليس له ان يسأل الى السرح من الملقط التمرقدي استاجر
فاسا واستاجر احرا ليعمل به ودفع الفاس اليه وذهب الاجير الفاس قال
بعضهم ضمن المستاجر لانه صار مخالفا بالدفع الى الاجير وقال بعضهم ان كان
مستاجر الفاس استاجر الاجير ولا يلام استاجر الفاس ودفع اليه لا تضمن وان
استاجر الفاس ولا يلام استاجر الاجير ضمن والاصح انه اذا استاجر الفاس

اولا لعمل لحلف فيه الناس بالاستعمال لا تضمن الا تكون الاجير مع وفا
بالحمانه وان استاجر الفاس لما حلف فيه الناس وان استاجر ليعمل
هو نفسه ضمن بالذفع الى عمر وان استاجر الفاس ولم يعين المستعمل
ودفعه الى الاخر قبل ان يستعمل هو نفسه لا تضمن وان استعمله هو ولا
ثم دفعه الى الاخر ضمن فاضحان وفيه ولو ان رجلا كان على دابة يعارته
او اجاره نزل عنها في السكة ودخل المسجد ليصل فيها وخلق عنها وصاغت
كان صامنا قالوا هذا اذ لم يربطها شيء اما اذ ربطها لا تضمن لان المستجير
وللما جرح لا يجدان بد من ذلك وقال سمن اليمينه الرخسي هو الصحيح عندي
انه اذا عساه عن بصره ضمن فانه لو كان في الصحراء لم يلق للصلوة فامسكها
فاصلت منه لا تضمن من هذا ان المصير لا يفسد بصره لانه اذا عساه
لا يكون حافظا لها وان ربطها شيء فاضحان وفي المحيط استاجر حمارين
فاشعل يحمل احدهما فصاع الاخران غاب عن بصره هو ضامن وكذلك ان شغل
شربا لخبير فصاع الحماران غاب عن بصره بصره والا فلا وقال في المستقى
دفع الحياط ثوبا وقال لقطعه حتى يصب الدم وكه خمسة اشبار وعرضه
لكا حمانه بافصا ان كان قد راى بصره ونحوه فليس شيء وان كان كره منه فله
ان يضمنه محط مكان استعماله للصوم وطرح الاحمال وهرب بحمار
ان كان حال الوجهه احذ لاضمان عليه ملقط س استاجر دابة لركب
فخل عليها يكون صامنا وفي الخلاصة استاجر دابة ليحمل عليها فله ان
يركبها لان الركوب يسمى جلا يقال ركب وحمل غيره معه ولا يسمى الحمل ركوبا
اصلا وفي المحيط استاجر الحمل له ان يركب ولو استاجر للركوب لم يكن له
ان يحمل وان حمل لا يسمى الاجر وفي البعالي استاجر ليحمل فخل عليها رجلا

لا يضمن دفع رجل الى صباع لصفه له بل كما اذا ارسم اسم ان صاحب
 الاسم قال للصباع لا تصنع ان ترسمي قردة على فلم يرد ثم هلك
 الاسم في يد الصباع لا ضمان عليه صفري صدر الاسلام استاجرد ايه
 لذهب بها الى موضع كذا فركبها في مصر في حواجه يكون مخالفا حتى لو عطيت
 من ركوبه بضمن يمينها فاضى خان استاجرد ايه الى الجيرم مخاوزه الى
 العادسيه عم عاد الى الجيرم فعطب ضمن وكذا العاديه لانه لما جاوز صار
 صامسا ثم بالرد الى الجيرم لم يرد لها الى المالك ولا الى يدقاهم مقام المالك وذكر
 ابن سماعه في نوادره عن محمد هذا اذا استاجرها داهيا وحاسا سراع الضمان
 لان العقد ما يقيد النهايه الى الحرم والاصح انه لا سراع عليه في اختلاف
 رفر عن ابي حنيفة وابي يوسف لان العقد وان كان باقا لكر المساجر بها
 لنفسه فلم يكن الرد الى من كالد الى مالها ولا كذلك المودع وفي الشافعي
 من المساجر وقول ابي حنيفة الاول ثم رجع وقال لا يسر ويحولهما كما في العاديه
 لم يرد في ذكره اختلاف زفران من استاجر حمارا من الكوفه الى العادسيه
 داهيا وحاسا في اوزيه العادسيه عم عاديه سلما الى الكوفه فعليه نصف
 ما سمي من الاجر عند ابي حنيفة وابي يوسف لان تفصلا عاصا فلا سراع الضمان
 الا بالرد وقد ذكرنا قبل هذا من الدخيم ايضا ان المساجر اذا حالف عم عاد
 الى الوفاة بحب تمام الاجر وذكر قبل هذا من الدخيم ولو استاجر حمارا ليحمل
 عليه اسي عشر وعمر من الدواب الى ارضه بدرم وله في ارضه ان يركبها عا د
 من ارضه يحمل عليه وفرا من اللبن فان هلك الحمار في الرجوع مع اللبن
 بضمنه الحمار دون الحمار لانهما لا يجتمعان وان لم يملك الحمار حتى تم العمل فعليه
 المستاجر تمام الدرهم في كل واحد من الدواب ومخاوزه عا لفي العمل بحب

٢١٤
 الاجر المسمي اذا سلمت الدابة عن ذلك العمل كما لو استاجرد ايه لمسير فرخ
 فسار عليها مقدما بعه فراح فعليه من الكراما شرط وفما زاد على الفرح فهو
 عاصب ولا اجر عليه ولو ارضى صاحب الدابة كان له خرا وكما لو استاجرد ايه
 الى موضع معين مخاوزه ثم عاد الى الوفاق لا يعود امنا بل بوضيحتي او هلك
 الدابة في طريق ذلك الموضع المعين بضمن يمينها ثم اذا سلمت الدابة بحب تمام
 الاجر من الفصول للاستروسي **فصل مسائل تسلم المعقود**
عليه عينا او عملا وما يجب على الاجر ومكونات الرد وما للمستاجر ان يفعل
 رجل كاري من رجل منزلا فقال دونك المنزل وانزله معناه بالفارسيه اينك
 خانه وجاي فروما من فروداي وحينئذ الا انه لم يفتح له الباب فخا
 راسر الشهر وطلب صاحب المنزل الاجر فقال المستاجر لم يفتح لي ولم انزله
 فان كان تقدر على فتحه فافتحه فالتكرا واجب وان لم تقدر لا يجب ومعنى القدر
 مهنا العدد على الفتح من غير مهونه بل منه حتى لو لم تقدر على الفتح من غير مهونه
 بل منه لا تقدر القدر **قال** سمر الحيمه الخواوي وكسر الملق ليس بشي
 حتى يكون للاجران محج على المستاجر معقول هلا كسرت ودخلت الباب
 محط في الخلاصه في الاصل الاسكاف ومن عمله اسر في العين فانه محبس
 العين لا سفاء الاجر والافلا كالحال والملاح الا اذا كانت الاجر موجه
 وفي التوازل في كسر الخطب وحلق شعر العبد حوال العسر وكذلك كل ما صار
 العين عمله شي اخر بحث لو فعل العاصب سق طع حوال المالك هذا كله اذا
 عمل في مكانه اما اذا خا ط الخطايط او صبع الصباغ في بيت المساجر ليس له
 حوال الجنس الخطايط اذا طالب رب البوب بضمن الاجر بعد بعض العمل قبل ان
 يتم لسره ذلك بخلاف مسله الدابة لان بعض العمل هنا ليس بفسخ ولو شرط

يُجْعَلُ لِأَجْرِهِ أَنْ يَجْسِدَ الدَّارَ حَتَّى يَسُوْقَ فِي الْأَجْرِ قَالَهُ فِي الْوَأْدِ قَالَ
ثُمَّ لَئِمَّةُ السَّرْحَةِ فِي مَبْطُوطِهِ أَنَّ الْفَسَالَ لَهُ أَنْ يَجْسِدَ الثَّوْبَ حَتَّى يَسُوْقَ
الْأَجْرَ قَالَ فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ يَجْسِدُهُ وَلَيْسَ لِعَمَلِهِ أَثَرٌ فِي الْعَيْنِ لِأَنَّ الْعَمَلَ أَثَرُهُ
فِي أَمَانَةِ سَاضٍ أَسْبَرِيَا لَوْحٍ وَالسَّاضُ صِفَةُ أَصْلِهِ فِي الثَّوْبِ قَبْلَ ذَلِكَ
السَّاضُ صَارَ كَالْهَالِكِ بِالسَّائِخِ نَقَعَ الْفَسْلَ أَحَدًا بِالسَّاضِ السَّاضُ مَعْنَى
وَمِنْ هَذَا الْحَسَنِ صَارَتْ وَاقِعَةُ الصَّوْقِ رَجُلٌ سَرِيٌّ شَجَارًا مِنْ خِلِّ قِطْعَتِهَا
وَذَهَبَ بِالْأَخْرَامِ إِيَّاهَا بِعَلَاءِ السَّيْعَةِ فِي الْأَشْجَارِ هَلْ لِلْأَجْرِ أَشْيَ سَطَرًا لِسَبْجِهِمْ
لِذَلِكَ وَاقِعَةُ إِلَى مَوْضِعِ الْأَشْجَارِ وَيَطْعُو الْأَشْجَارَ فَلَمْ يَحْزَلْ فِي الْذَهَابِ وَلَقَدْ اسْتَأْجَرَهُمْ
لِيَطْعُمُوا الْأَشْجَارَ فِي مَوْضِعٍ كَذَا وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْذَهَابِ لِأَجْرِهِ لِأَنَّ الْمَقْشُورَ
عَلَيْهِ قَلْعُ الْأَشْجَارِ وَلَمْ يَوْجَدْ خَزَانَهُ اسْتَأْجَرَ سَائِسَهُ بِجَعْلِهِ فِي الْبَيْتِ فِيهَا
السَّائِسُ وَكَفَّ السَّائِسُ بِمَاءِ الْمَطَرِ وَفَسَدَ الْبَيْتُ لِأَنْ يَضْمَنَ صَاحِبُ الْبَيْتِ تَرْكُ
بَطْنِ السَّقْفِ فَإِنْ مَضَتْ الْمُدَّةُ وَالتَّوَلَّى الْفَاسِدُ فِيهِ بَلَرُفُهُ الْأَجْرَ خِطْبُهُ
وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ يَرْكَبُهَا تَحْتَ السَّكَنِ يَكُونُ عَلَى رَبِّ الدَّارِ فَإِنْ كَانَ لِلْمَتَّاجِرِ
أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ اسْتَأْجَرَهَا وَبِئْسَ كَذَلِكَ وَقَدْ رَأَاهَا فَخَشِدُ يَكُونُ
رَاضًا بِالْعَبْرِ وَلَا يَرُدُّهَا لِأَحْلِهِ فَاضْرَحَانِ سَلَكَ الْحَيَاطَ إِذَا لَمْ يَكُنْ
عَادَ مَعْرِفُهُ عَلَى صَاحِبِ الثَّوْبِ وَمِنْهُ كَالصَّبْعِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ عَادَهُ مَعْرِفُهُ
يَكُونُ عَلَى صَاحِبِ الثَّوْبِ مَحْطُ الْحَيَاطَ إِذَا فَرَعَ مِنَ الْحَيَاطَةِ وَبَعَثَ الثَّوْبَ
عَلَى بَدَنِهِ وَبِئْسَ بِهَا لَعْنَةُ الطَّرِيقِ مِنْهُ فِي الطَّرِيقِ فَإِنْ كَانَ الضَّيْبُ
عَادَ ضَاطِبًا لَكِنَّهُ حَفَظَهُ لِأَنْ يَضْمَنَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ضَاطِبًا وَلَا لَكِنَّهُ حَفَظَهُ
فَمِنْ وَأَصْلُهُ مِنْ بَابِ الْوَعْدَةِ وَالْمَاءُ وَالْمَخْرَجُ يَكُونُ عَلَى صَاحِبِ الدَّارِ وَإِنْ
كَانَ أَسْلَمَ مِنْ هَلِ الْمَسَاجِرِ لَكِنَّهُ لَا يَحِيرُ رَبُّ الدَّارِ عَلَى ذَلِكَ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ عَلَى

المسافر جواضا فان فعل المسافر ذلك يكون سرعا ولا يحتب له من الاجر
وله ان يخرج من الدار اذ لم يفعل ذلك رب الدار وكذا الغلو والسلم
فاضح خان في مجموع الوازل وافق صاحب المحيط بموته الرد
على صاحب الثوب لا على الخطا وكذا على رب الخطه دون الطمان ساء
على عرفه من فضول الاسروسي وذكروا واقعات التجاني في سبل الادب
عن الاحرار المشركين مثل العصار والصابغ والحاك اذا قال هلك عندك
او سرق مني هل يضمن قال عندنا في حنفية مواسين والقول قوله مع العيني
وعندنا لا يصدق وموضعا من قبله هل فيه فرق بين ان يدفع الاجر
اليه او لم يدفع فقال لا فرق ولكن يسترد ما دفع اذا حلف على ذلك في اخذ
اشارات المحط فان شرط الاحرار الرد على المسافر صدقت الاجان وكان
والذي هو حكى عن طهير الدين المرعشي انه يجوز ويجعل شرط الرد على المسافر
عزله الوفاء في الاجر وانها جائز قاض طهير موته رد المصوب على
العاصب وان كانت موته الرد يرضى على قيمه المصوب في طريقه العزوي
في مسله ملك المصوب مادا الضمان واكوا فاند كوابس بافت ودر خانه
نهاد واما لك ردني كرد دزد برد هل يضمن الحالك فذكرنا قبل هذا في ضمان
الاجير الخاص والمشارك ان الرد وموته على الاجير المشترك كالعصار والصابغ
ونحوهما وفيه اختلاف فعلى قول من يكون موته الرد على الاجير المشترك يضمن
اذا لم يكن من الرد ولم يرد وعلى قول من لا يكون موته الرد عليه لا يضمن وذكر
في ماوى التناري ما فند كوابس بافت وحكم راكبت كه كوابس سرون
كردنم بياتا بيري وي گفت متروك نباشد مردا سايم وبيرم شب دزد
امدو كوابس برد ما فند تا وان دارى شوق على فقال لانه لما قال

يزد بك بوصير مودعا ومنا نريد ما قلنا انه اذا لم يقل يزد بك نوباشد
 وهلك بعد ما تم العمل بضمن اذا عمن من الورد ولم يرد من الفضول استاجر
 دابة وردها الى منزل المستاجر وادخلها من يطها ويطها وعلو عليها فلا
 ضمان يعم اذا هلك او ضاعت كل شئ اذا ردت على صاحبها بفعل بها
 صاحبها ذلك فادفع للمستاجر سر او لو ادخلها دار صاحبها او ادخلها
 من يطها ولم يوطها ولم يعلو عليها موصا من اذا هلك محيط بفق
 الدابة والعن على المستجير اما كسوته على المعير في عاربه الخلاصة استاجر
 قدرا بيطخ فيه شئ معلوما فطخ في البيت ولحق المدوم مع ما فيه لتخرج
 الى الدكان فان لم يلق رجله في الطين وقع وانكسر العود فعليه ضمان العود
 بمنزله الجال اذا انزل رجله ووقع للحمل وانكسر وفيل يبيع ان لا يجب
 الضمان في هذه الصورة فياسا على ما اذا استاجرت الدابة نوبال لبسه
 فلبست وبخرق الثوب من لبسها ونوال الضميج من طارات المحيط وذكر
 في الملقط اذا ارد العود المساجر على حمار فلق الحمار وانكسر القدر للضمان
 عليه لان العادة ان المستاجر يحمل الى الواجر ولو استاجر فنانا للزينة وفي عموم
 السان عيب لم يعلم المستاجر به فوزن وانكسر ان كان مثلك للحمل يوزن
 في مثلك السان لاضمان عليه ط س اذا هلك الثوب عند المقاد
 بعد الفراع من العمل فلا اجر له ولا ضمان عليه في قول ابي حنيفة وهو قول راف
 والحسن بن زياد به وقال ابو يوسف ومحمد موصا من الا اذا تلف باسم
 لا يمكن الترخيصة كالمرفق العالت وذكر في جيل مبسوط حواجر زاده به روي
 عن ابراهيم به في رجل ساجر دارواجرها باكثر من اجرها انه قال ان ذلك ربوا
 يرد بعله انه ربوا انه لا يطب له الفضل ولا يحمل كالربوا او لما لا يطب له

الفضل لانه ربح ما لم يضمن لان المنافع بعض الدار لا يصيب موصو من كل
 وجه حتى لو عصبها غاصب كان الهلاك على الاجر لا على المساجر وذكر في
 اجارته اذا اساجر الرجل دابة باجر الى مكان معلوم يحمل عليها شئ معلوما
 واجرها باكثر من ذلك الى ذلك الموضع على ان يحمل عليها مثل ذلك فهو حار لان
 المساجر ان يواجر من غير اذا لم يكن فيه ضرر بالمالك وهل يطب له الفضل
 ان كان راد معها شئ كالحبل والجوالو طاب والافلا بل يصدق كما في الدار
 ولو كان اعلمها لم يطب له الفضل لان الفضل انما يطب سر ياد به ملك المستاجر
 فاذا كان ملك الاجر لا يطب له الفضل وفي طرعه الوعرى ساجر دارا
 ثم احرها من غير ثم اجر الساني الى ثالث والثلث الى رابع حازت هذه العقود
 كلها نظم القمعة ان اعار المستاجر غير يجوز الاثني عشر فانه لا يجوز فتم ان لو
 اخر غير او بعرض او لها اساجر دابة لتركها سفسه لم يجز ان يركبها
 غير محانا او سدل والماني اذا استاجر نوبال لبسه لم يكن له ان يلبسه غير
 مجانا او سدل للعاوت الناس بهما ولو اساجر مطلقا حازت الاجان استحان
 مثل ان لاسين من ركب او يلبس ويقع الاجان على اول من يركب ويلبس
 ان ركب هو او ليس هو او لم يركب وقت الاجان له فلا يجوز له ان يركب او
 يلبس غير ولو فعل بضمن وان اركب غير او السعير او لا بعد عدا الاجان
 وقت الاجان له دون المستاجر وهذه الاجان فاسدة في المياس من نظم
 الرندوستي في اول اجارته ويندما ما يجب حفظه المساجر بوضع وبقار
 وبواجر ولم يذكر حكم الرهن ونسعى ان يرهن والوديعه لا يودع ولا تعار
 ولا يواجر ولا يرهن عاربه الخلاصة وفي رواية المحيط استاجر حمارا او بقرا
 لسره ان يسعى الى السبع هكذا ذكر في المتاوي وقيل ان كان المتعارف فيما

عن الماسران المستاجر بعث ذلك الى الشرح فله ان سعت والا فلا وذكر
 الصداق الشهيد في فتاويه الضيفي ان المستاجر ان ياجروا ان يجران يودع
 والبعت الى الشرح الباع فيملكه المستاجر وفيه المزارع اذا دفع الثمن الذي
 دفعه الله رب الارض مع البذر والارض من رده الى الراعي مضاع لخصمان
 على احد في الخلاصة استاجر اراو لم يسم الذي يربدها له حتى كان الاجار
 اسحما ما كان للمستاجر ان يسكنها ويسكنها وله ان يضع ماعه فيها وله ان
 يربط فيها دوابه قال مشاينا ان يكون له ربط الدواب اذا كان فيها موضع
 معد لربط الدواب وما الاقرا وما ذكر في الكتاب هو عرف ديارهم
 لسعه دورهم اما في ديار باخلافه فلا يربط في ديارنا وله ان يعمل فيها ما بداله
 من العمل ما لا يصير السوا ولا يوسه نحو الوضوء وغسل الثياب وما نضر لنا
 نحو الرجا والحداد والقضبان ليس له الارضا صاحبه بعض ساحتنا اراديه
 رجا الماء لارجا اليد وبعضهم قالوا منع من الكل وبعضهم قالوا ان كان
 رجا اليد صرنا لنا منع عنه والا فلا وعليه الفتوى والله مال الخواص مع
 واما كسر الحطب فيها قال بعضهم منع وقال بعضهم لا يمنع رجل كذا الا من رجا
 او دارا من رجا على ان يسكن فيها فلم يسكن فيها ولكنه جعل فيها طعاما
 حطة وسعيرا او رجا من ذلك وادرب الدار ان منعه لانه محراب
 الدار قال ليس له ذلك منعه من ذلك محيط لوقال دفعت اليك هذا الحمار
 ليسعله ويعلقه من عندك اجان فاسد ام اعاره قال اعان ترجاني
فصل **مسائل الاجار الفاسدة والسكن زيادة على المدة والجان**
الغاصب والمتولي ولو مات للمواجر فسكنها المستاجر منهم من قال يجب عليه
 الاجر لانه ماض على الاجار لا غاصب ومنهم من قال هو غاصب في الشهر

الاول بعد الموت لان الاجار يست صرحا او دلالة وقد عدم الامران
 ويلزم الاجر في الشهر الباقي اذا طلب صاحب الدار الاجر قال السا ذنا
 اذا سكن بعد الموت او انقضا المدة فالفتوى على جواب الكتاب انه لا اجر
 عليه قبل الطلب اما اذا سكن بعد الطلب فعليه الاجر فيما سكن بعد الطلب
 سواء كان في الشهر الاول او الثاني ولا يجب بالسكن قبل الطلب ولا فرق في
 هذا بين الدار المعد للاجار وسر غير المعد انما ذلك في ابتدا السكن من الكبري
 وذكر في رواه المحيط عصب هذا تمامه والصحيح انه يجب الاجر اذا كانت
 معد للاستعداد لكل حال في الفضل الثاني من المحيط مسله قال ومنه المسئلة
 سران من سكن دار غرم لا يجب الاجر اذا كان صاحب الدار بان ذلك وان
 كانت الدار معد للاستعداد الا اذا استاجر الساكن بنفسه فنقول السا جرت
 كل شهر كذا وذكر في اجازات المحط في الفصل الرابع والسادس في كتاب الفصل
 وصلى او متولا اخر منزل السيم او منزل الوقف بدون اجر المثل يلزم المستاجر
 اجر المثل ام يصير غاصبا ما يسكنه ولا يلزمه الاجر بالسكن ذكره هنا انه يجب
 على اصول علمنا ان يصير غاصبا ولا يلزمه الاجر قال وذكر المحصاف في كتابه
 ان المستاجر لا يكون غاصبا ويلزمه اجر المثل وجعل حكمه حكم الاجار الفاسد
 فيقال له انعتى عما ذكر المحصاف فقال نعم وذكر بعده ان يلزم المستاجر اجر
 المثل بكامله وذكر قبل هذا اذا اجر من لا لاسنه الصغير بدون اجر المثل قال
 القاضى على السعدى هو لو غصب اسان دار صبي قال بعض الناس يجب
 اجر المثل فما ظنك في هذا وهكذا فهو غصب الوقف قال بعضهم يجب اجر
 المثل بالفضل والذي صح عندي ان المستاجر يصير غاصبا عند من يرى
 عصب الدور على مذهبه جميع المسئلة لا يتم على كل حال وكان الشيخ الامام

طهر الدين معنى بوجوب اجر المثل في ارض الوقف في الغصب وفي ارض الصبي
 لا ومن المشايخ مفتي بوجوب اجر المثل الا اذا كان ضمنان القضان حبر
 اللسم والوقف وهكذا من سكن دار له او حانوته له وذلك بعد الاجارة
 حب اجر المثل الا اذا كان القضان حر له وذكر في الفصل الحادي عشر
 من اجارات المحيط والفتوى على انه يجب اجر المثل في عصب دار صبي الا اذا
 استغنى المثل وكان ضمنان القضان يقع للقيم من اجر المثل في عصب
 القضان وفي وقف الخسيس الفتوى في عصب العقار والدور الموقوفه
 بالضمنان كما ان الفتوى في عصب منافع الوقف بالضمنان من احكام الصفا
 وسئل بحم اليمين لو لم يكن الدار معدة للاستعمال واجرها سنة او ستين
 او اكثر هل يصير ذلك معدة للاستعمال وما يصير ذلك معدة لذلك قال
 لا يصير معدة لذلك ويصير معدة ما داساها لذلك واشترها لذلك قال
 كما اورد ابو العسر سئل بحم اليمين ايضا عن استري دار معدة للاجارة وكان
 فيها ساكن فقال له المشتري كيف يريد ان يسكنها فاسكن فيها ما دانه هل يلزمه
 الاجرة في ملك المالك فكسب في الفتوى لا فضل له في ذلك فاشترى الى ان اعداد البايع
 للاجارة لا يكون معدة في حق المشتري واستقر بحم اليمين ايضا مما سكن دارا
 لوقف باهله واولاده وخدمه حب اجر المثل على اكل الحصص ام على الرجل
 فكسب على الرجل وسئل ايضا عن رهن دار معدة للاجارة فسكنها
 المرتهن هل يلزمه الاجرة فقال لا لانه لم يسكنها ملزوما كما لو كان على الزامن
 رهن ملك نفسه لا يلزمه المرتهن لحرية السكنى فكذلكها في اول اجارات
 منه الفقهاء وفيه سئل في اليمين عن دار موروثه من يديه وكانت معدة
 للاجارة سكنها احد المالكين فغادر صاحبها هل يجب عليه اجر بصيها

ملك لا واسف في العلان الباجري والحمامي واستاذنا كمال الائمة واخوان
 عنهم في ستم صغير ليس له اب ولا ام ولا حم ان اقر باه احد فم وكانوا استعملوا
 في امور حتى من غير ادن العاقله وبغير الاجارة من عشرين ثم بلغ الصبي
 هله ان يطلب منها اجر المثل ام لا فكتب علان الائمة الباجري نعم وسئل
 العاقله خان به عن رجل استري دارا وسكنها سنة ثم استحقها مسحق هل يجب
 على الساكن اجر المثل قال لا لانه سكنها بحكم الملك وقد ذكر صاحب المحيط في
 المحط فالوا في الدار المعدة للاستعمال اما يجب الاجرة على الساكن اذا سكن
 على وجه الاجارة عرف ذلك عنه بطريق الدلالة اما اذا سكن بها وبل عقد
 او تاويل ملك كسبت او حانوت من رجلين سكنه احدهما لا يجب الاجرة على
 الساكن وان كان معدة للاستعمال املت اما في الوقف اذا استعمل احد الشركاء
 حب الاجرة سمع المالك ان ملانا اجروا ملكه فقال لا احزن هذا العقد ثم قال
 بعد ايام احربه هذا رد للعقد مرجاني سكن بعد من المدة واعطى الاجرة هله
 ان يسرد الاخر للسنة الباشه فقال الاسترد ما دفع مرجاني وفي المنه ايضا
 مل هذا سئل بحم اليمين النجاشي عن الدار المستركة من دارين فسكنها البالغ
 كلها هل يلزمه اجرة حصه الصغير كما في الوقف ام لا كما في الكسرين قال لا يجب
 كما في الكسرين فله فاجارة فيما اذا سكن عمر الشريك دار السهم بغير عقد قال
 احصاها هناك عدم وجوب الاجرة بخلاف الوقف وسئل في الائمة فيمن دخل
 حاما ولم يكن دخلها قبل فاعطى الحمامي قددا كالمواضع ولم يعط المهرين
 والحادم شيئا فدخله المهرين وخدمة الحادم وطسه ان كانا احمرين
 للحمامي لا يجب الاجرة ولا يجب سوى الوقف اذا باع مترا ووقف على المجد
 فسكنه المشتري ثم عزله العاقله هذا المولى وولي عمر فادعى هذا الثاني

على مشري المنزل ان البيع كان فاسدا فاعل المستري اجر المثل سواء كان معدا
للاستغلال او لم يكن قال السيد الامام في الملقط واللاحق عذهب احبانا
ان لا يجز الاجر في الرهن والبيع وان كان معدا للقله من القصور للاسرى
المسافر بعد فتح الحجاز اذا سكن وان كان يتاول ان له حق الحشر الى
ان يسوق مال الحجاز كان عليه موعلة اذا كانت الدار معدة للاسرة
بالمحار شرح بك بخط صدر الاسلام ارغله دارد وكان غلها
كثنته بها صلب كرد فاضر در دوكان مهر كرد عليه ان مدت واجب
نود طاهر الجواب لا قال رضي الله عنه وفيه نظر ان كان قادرا
على الاداء ربح والافلا وعلى هذا متولى شأنه ما قدره ركب ووجه
غله من الغنم جحر البصار اذا استعمله من غير اسما فاعليه اجر المثل اذا كان
معدا للاجاء من الملقط للسيد الامام ناصر الدين في المحيط ان كان
لهذا الجرح معروفه فمما منهم حب ذلك والاحب اجر المثل المتولى اذا
رهن الوقف بدين لا يصح وكذا اهل الجماعة اذا رهنه فان سكن المرفق الدار
قال بعضهم غلته اجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال او لم يكن
نظر الوقف وكذلك متولى السجلا اباغ منزلا موقوفا على المسجد فكنه
المستري هم عزل هذا المتولى وولى غيره فادعى الماني للمنزل على المستري وبطل
الفاض مع المتولى وسلم الدار الى المتولى الثاني فعلى المستري اجر المثل من وقف
بوضمان ولو سكن في الوقف بعد المدة المحار انه يحب اجر المثل عتانه
رجل اساجردا وسكنها ثم اسحمت فالاجر للواجر دور المحقق وصديق به
عندما حلفا لا يوقف من اجازات الخلاصه وذكره احزابا والمحيط
اخلاقا جل واجر الاحد فالاجر له لانهما وجبت بعتن وصديق بها

٢١٩
فان دفعه الى المتولى مع العبد وقال هذه غله عندك وقد سلمت لك وبنت
للمولى ولا يحمل للمولى كلها فاسا وحل استحسانا وفي الهداية ومن غصب
عبدما اجر العبد نفسه فاخذ العاصب الاجر فاكله فله ضمان عليه عنداني
حسفه والاهو ضامن وان وجد المتولى حروا بما نفسه اخذ لانه وجد
عنه ماله ويجوز قص العبد في قولهم جميعا وفي فتاوى فاضل خان القاصب
اذا اجر المصوب ثم اجار المالك ان اجار قبل اسفاء المفعه صحته لجرته
ويكون جميع الاجر للمالك كما لو اجر بيع الفضول حال قيام الموقوف وان اجار
بعده قضاء المد لا يصح اجارته كما لو اجر بيع الفضول بعد هلاك الموقوف وعليه
ويكون جميع الاجر للقاصب وان اجار بعد مضي بعض المدة فاجرها مضمرة
للقاصب واجرها باقي للمالك وهو قول محمد اسفرض منه الدرايم قال المقرض
عند الاستقراض سكن داري هذه الى ابن اوفيك در امك فاجار فاسد
لانه ما اسكنه محانا ولو قال ذلك قبل الاستقراض وبعد هو اعان من
العتاني وفي فتاوى فاضل خان وكذا لو اخذ المقرض من المستقرض حمارا
لستعمله الى ان يرد عليه در امه ثم ان المقرض سلم الحمار الى عمار فعمد الذئب
ضمير المقرض فمعه الحمار لان الحمار كان عند المقرض باجاء فاسد فكان
امانه فادفعه الى السرح ليعلف صار مخالفا ضامنا وفي السيرة غصب
صياحرا فاجر وعمل فالاجر لمن كسب شرفا ليمه للقاصب قال ركن
الامه وهو الصواب وفي فتاوى فاضل خان رجل اخذ من رجل بقره على ان
ما يحصل والسمن والوايب وهو ما يحض ولم يحض كون منهما لاجون
واما اخذ المدفوع اليه من لينة من المصل والتمن يكون له لا تقطاع حق
المالك عن ذلك وعلى المدفوع اليه مثل ما اخذ من البان النقر لان البان

سئل وعلى مالكم المقرم فمة علفها ان كان اعلفها بعلف مملوك له لاما اكلت
 من المرحى وعليه احر قيام المستاجر عليها والحيلة في حجب هذا الصنف من بيع
 نصف المقرم من المدفوع بثمن معلوم وبسليم المقرم الله عم باسمه بان يحجب منها
 المصل والتمن وغير ذلك فكون ذلك منها 2 اجازات فاضحان وفي
 اجازات المحط ذكوهذا ولكن قال وسريه عن من ما استرى فكون منها
 وذلك في مجموع التوازل في اجازاته سيل نجم الدين مودي كاي مودي راد اذ
 يتم سري وان كثر من اسكا وديكري راد اذ علف كاودر دست وي هلاك
 شد ان كثر من يم سوزي باطن دار سوديا في فقال هو لانه مودع فليس له
 ان يدفعها الى غيره فقل له اليس هو كما المستعير وله ان يعرضه قال لا لانهما
 شرط ان يكون التي بينهما مو شرط فاسد وجميع ما ساوله مضمون عليه
 والتمن والمصل لها بضع المقرم لانه هو المتخذ له لكنه لا يضمن المقرم عنها لانه
 امنه عليها فكل مودعه وكله بان يستاجر له دارا فاستاجر وسكن جميع
 المد والاجر عليه عاين الفصل الخامس والعشرون من المحيط في الاختلاف
 من الاجر والمستاجر ولودفع الى خياط ثوبا لقطعه فادفع اليه السلطان
 ويلبسها استاجر فامى من رجل يتابعه فمات فخرج منه واختلفا
 فمات من الوقوف واشباهه فقال رب الثوب كان هذا في سني جيوت استاجره
 وقال المستاجر لا بل بالاحدته فالناس ان يكون القول لرب الدار
 مع عسه وفي الاستحسان القول للمستاجر وهكذا الجواب في الطحان وياسر
 الصانع اذ اختلفا فيما يحده الصاع في العرف والعادة دون الاقوال المسئلة
 على اساس والاستحسان **فصل 2 اجاز ما يقتدر تسليمه**
 سيل نجم الدين البخاري اذا اجر النواحل افسى نظام الرواية انه لا يجوز

٢١١
 ام بعت برواه الجوار فمال ان كان باسفعانه كالجدوان مع السقف
 عليها معنى الجوار في اجازات الملية ولواجر السنادون الارض لا يجوز
 وكذا لو كان النساء ملكا والعرضه وفما واجر النسا لا يجوز ولو اجر الدار
 وست منها في اجاز العرجات الاجاز فمادرا البيت وفي الجبل الشمس
 الامه الحلوبى لو كان النسا لرجل والعرضه لآخر اجو صاحب النسا ساره لا
 صاحب العرضه احلف المشايخ فقه قال والقوى على انه يجوز ولو اجر من
 صاحب العرضه لا اشكال له يجوز ولو استاجر العرضه دون النسا يجوز
 2 الفصل الثاني من اجازات الحارصه المراء اجرت دارها من زوجها وهما
 سكان فيه فلا اجر عليه ولو اجر جازوته عم استرل الاجر والمستاجر
 في عمل لان في ذلك الحانوت لاجب الاجر اذا عمل فيه لان التسليم لم يصح
 ولودفع المفتاح الى المستاجر ويمكن ان يصح به فهو تسليم وان كان مفتاح دارا
 ولم يمكن التسليم به فليس تسليم من العتاني المتولى اذ اجر الوقوف ان كان
 الواف شرط ان لا يواجر اكثر من سنة لا يجوز الزيادة على ذلك وان لم شرط
 بالاجارته الى ثلاث سنين والحيلة له في ذلك حتى يجوز اكثر من ثلاث سنين
 ان رفع الى الحاكم حتى يجوز من الضغري لصدر الاسلام الفصل الرابع في تحديد
 الاجاز بعد صحتها والزاده فيها واذا زاد الاجر والمستاجر 2 المعقود
 عليه او في المعقود به ان كانت الزيادة معلومه ان كانت من جانب الاجر
 يجوز وان كانت الزيادة من جنس ما اجار من خلاف جنسه وان كانت من
 جانب المساجر ان كانت من جنس ما استاجر لا يجوز وان كانت من خلاف
 جنسه يجوز وان كانت الزيادة مجهوله لا يجوز سواء كانت من الاجر والمستاجر
 ابراهيم عن محمد استاجر من اخراضا بالكراد خطه فادرجل البوحي كراء فاجر

الموجبه منه مذهب المساجر الاول فزاده كذا ايضا حدد الاحان فالاجا
 في البائنه وانصحت الاولى بمضى بخلافه البائنه وذكره في المسله عن
 يوسف ووضعها فقام اذ المستاجر الاول على المستاجر الثاني في الاخر
 وسلمها رب الدار الاول بهذه الزيادة وبالاخر الاول وذكر ان الاحان
 الاولى لا تسقط وحاصل الجواب ان صاحب الدار اذا حدد الاحان بنفس
 الاولى وان لم يحدد لا يكون البائنه زياده في اجازات المحط والمأكل
 ان كل شيء يخلقه المستاجر عاده لم حاجة اليه والقول قول المستاجر ولو اختلفا
 في بناء من الدار وغيره اذكرنا او في باب او في حشبه ادخلها في السقف فقال
 رب الدار انا اجرتك ومنا فيها وقال المستاجر انا احدثته فالقول لرب
 الدار مع منته وما كان له في الدار من لبن موضوع رطب او بابس او جع
 موضوع او باب موضوع او جع فهو للمستاجر وان اقاما البينه وفي
 كل شيء جعلنا القول به للمستاجر فالبينه لرب الدار وفي السور والقول لرب
 الدار ايضا قبل هذا في عرفهم اما في عرفنا القول للمستاجر وان كان من
 رب الدار امر المستاجر ان يبنى في الدار على ان يحسب له ذلك من الاجر واختلفا
 فقال المستاجر امرتني بالبنا وقد سب وقال رب الدار لم يبنى بالقول
 لرب الدار مع منته هذا اذا كان مشكلا الحال بان اختلف في ذلك اهل تلك
 الصناعة فقال بعضهم كما تقول رب الدار انه ذهب في نفعه مثل هذا السنا
 قد وما يدعيها رب البيت وقال بعضهم لا بل يذهب سلبا يدعي المستاجر منته
 حسد الدعوى والابكار فاما اذا جمع اهل تلك الصناعة على قول احدهما
 فالقول له

كتاب الوكالة

٢١١
 وابعه الفتوى صوتها ادعى الوكالة في شيء معين او في خصوصه معينة
 واقام شاهدين شهدا احدهما انه وكله بالخصوصه مع فلان في هذا
 الشيء المعين وشهداخر انه وكله وكله مطلقا عما في سائر الصفات
 هل يصح المانع من هذه الشهادة في الوكالة المعينه ينبغي ان يفتى فيها
 فيها ذكر في فضول الاسروشي وقد قيل الوكالة على الامس مثل ان
 يقول وكلتك ان تحلف عني لا يجوز من وكاله النظم الرندويستي
 است وكيل من المشايخ من حمله فوكلاه وقال يسأل عن الموكل اسأرت
 رسول لك است وكيلي ومنهم من قال است وكيلي ليس شيء محط وقته انت
 وكيلي على صحيح وصبر وكيله بالحفظ وكله بكل دليل او كبيره وله فانه يصير
 وكله محط اعلم ان ماله قل او كره ولا يصير وكيله بالشرء والبيع والاجان
 وكذا لا يصير وكله سقلا في دونه وقبضها فوضت امرها الى ذلك يصير
 وكله في حفظ ماله استحسانا لاهوله وكذلك في مالي والقاس ان لا يكون
 وكله في شيء ولو قال فوضت امرى اليك قال بعضهم هذا باطل
 وقال بعضهم هذا الاول سولو يصير وكيله بالحفظ ولو قال فوضت اليك
 امر مسفل وله غلات اغلها من الناس صار وكله سقلا في دونه وقبضها ولو قال
 فوضت اليك امر دواني صار وكيله بالرعي والحفظ والعلف ولو قال
 فوضت اليك امر دواني هو وكله بالنقل في دونه ولو قال فوضت اليك امرها
 لكي صار وكله بالحفظ والبقعة عليهم ولو قال فوضت اليك امرها في
 صار وكله بالطلاق لانه لا امر له فيها الا هذا واقتصر على المجلس بخلاف
 ماله قال وكلتك حث لا يقتصر على المجلس حواه لو قال اجعلها حث
 فهو جائز ولا يكون بوكلاء وسئل الملك عن الامام عن قول الحسن بن ابي دستان

فقدناها وهرجه مصلحتي بكن هل هذا توكل قال لا اما لو قال هرجه مصلحتي
 بكن روايت نصروكلا حتى يصح منه المضاعة وغير ذلك وسئل ايضا
 عن قال الاخر امراني طالوت ان لم سمع عدي هل يصير وكلا يبيع العبد
 قال نعم رجل استري بواحدة فقال له رجل بك درهم سود ارم بهذا الثوب
 فقال نعم ان كان الرجل سمع الساب يكون توكل في المنة فاضح خات
 قال لا مراثة سوى توكل من باش هرجه خواهي كن فعالت كوكيل
 نوم حوسن راسه طلاق دست فارد اشم فقال الزوج لم ارض به الطلاق
 كان القول قوله ادا لم يوحدهم ما ندل على الطلاق وان كان ذلك في حال
 مذاكر الطلاق سمع الطلاق وفي فتاوى الفتاوى قال اني اريد ان اطلق نفسي
 فقال نعم هو ملكك رجل قال اني اريد ان اطلق امرائي وقال نعم صار وكلا
 طلب اولياؤها من الزوج ان تطلقها فقال انشريدني اقول ما تريد
 وطلبها الولي لم تقع لانه محمل اذا قال وكلتك بالخصومة في كل حق
 مثل اهل هذه البلد او قال في بلد كذا يكون وكلا بالخصومة في كل حقه مثل
 اهلها نوم التوكيل وما حدث به استحسانا ادا زوج الرجل حته ثم قال
 لها وقت الوفاة هل اخرت ما فعلت وقد كان الاخ باع املاكها فقال
 لا اخ ما علمت بيع الاملاك وما اردت به بقولي اخرت والقول قولها ونصرف
 قولها اجزت الى الوفاة في سفقات نكاح المحيط ودكر في النجس رجل
 قال لاجسه لي الملك حاجه فاقضها لي فقال نعم وطفت بالطلاق والعناق
 ان مضيا له فقال له حاجتي ان يطلق امرائي فله ان لا يصدق فيه لانه
 محتمل الصدق والكذب التوكيل بالصلح ليس بوكيل في الخصومة لكن الصلح
 عقد سمي على الواقعه والمسالمة ويؤخذ بالخصومة الا ترى ان التوكيل بالخصومة

لا ملك الصلح ولو اقران ذلك باطل لم يخراقوا على صاحبه لان صحة اقران
 التوكيل بالخصومة باعسابه واكل بحواب الخصم والتوكيل بالصلح ليس بوكيل
 بالحواب انما هو وكيل بعقد سائر والاقران ليس من ذلك العقد في شيء
 طس ولو قال انت وكيل في كل شيء يكون وكلا يحط المال الا غير هو
 الصحيح وكذا لو قال انت وكيل في كل قليل وكثير ولو قال انت وكيل في
 كل شيء جاز امر كل بصير وكلا في جميع الصفات المالمه كالبيع والشراء الهبة
 والصدقة واختلفوا في الاعناق والطلاق والوفاء فاعل بعضهم ملك ذلك
 لا طلاق لفظ التقيم وقال بعضهم لا يملك ذلك الا اذا دل دليل سابقه الكلام
 ويخون وبه اخذ المصنف ابو الليث وذكر الباطل اذا قال انت وكيل في
 كل شيء حارس صانعك روى عن محمد انه وكيل في المعاوصات والخصومات
 والهبات والاعناق وعن ابن حنفه انه وكيل في المعاوصات لا في الهبات
 والاعناق قال روى عنه المتوفى وهذا قريب مما اختاره المصنف ابو الليث وفي
 فتاوى المصنف اني جعفر بن رجل قال لغيري وكلتك في جميع اموري التي يجوز بها
 التوكيل كانت الكوالة عامه يتناول الساعات والالتكئة وفي الوجه الاول
 اذ لم تكن عامه سطران كان من الرجل مختلفا ليست له صناعة معروفة
 فالكوالة باطله وان كان الرجل با حرا كان معروفة مصرف الكوالة اليها
 فتاوى فاضل خان اعلم ان التوكيل بالاقران صحيح عندنا ولا يصير التوكيل مقرا
 بنفس التوكيل وحكي عن الشيخ الهمام الراشد احمد الطوسي انه كان يقول
 معنى التوكيل بالاقران يقول للتوكيل وكلتك بالخصومة وبالدين عني فاذا رأت
 مدته لمعني بالانكار واسصوب المقر رافا على فاني مدحرت ذلك فاف
 ظهر قال في اخر كماله الصون رجل قتل نفس رجل وان لم يواف به عدا فاعليه ما ع

الاصيل صح ولو قال وان وامسك به غلاما فعلى ما علمه ثم وان فيه لم يلزمه المالك
 2 باب وكاله الضم من مبسوط حواهر زاده اذ اوكل الرجل صديقا هو على
 وجهين اما ان تكون مجزوا او مادونا في التجار وكله بالبيع او بالشرا
 ممن موجه او ممن حال فان كان مجزوا وقد وكله بالبيع او بالشرا ممن حال
 او موجه فباع واستوى فان البيع والشرا مجزوا ولا يلزمه العهد وانما
 يلزم الامر فاما اذا كان مادونا في التجار فاما ان يكون وكله بالبيع
 او بالشرا ففي الاول مجزوعه ويكون العهد عليه سواء وكله ممن حال او
 ممن موجه فاما اذا كان وكله بالشرا فان وكله ممن موجه فانه لا يلزمه
 العهد فاسا واستحسانا حتى لا تكون للبايع ان يطالبه ثمن ذلك
 بل يطالب الموكل لان ما يلزم من الضمان ضمان الكفالة وليس ضمان ثمن
 لان ضمان الثمن ما يفيد الضامن المالك في المستوى لاحصته ولا حكما
 انما يلزم ما لا في دمنه ليس بوجوب مثل ذلك على موكله وهذا هو معنى
 الكفالة والضمتي المادون يلزم ضمان الثمن دون ضمان الكفالة بخلاف
 ما اذا كان وكله بالبيع لانه يسحق الثمن او لا يتم يسحق عليه تسليم المبيع فيكون
 ما يلزمه من العهد ضمان تجاره فاما اذا وكله بالشرا ممن حال والقياس ان
 لا يلزمه العهد ولا يطالب بالثمن وفي الاستحسان يلزمه كما لو كان بالعا
 وجه القياس ان هذا ضمان كفاله لما مر انه لا يفيد للضامن من المالك
 2 المستر وجه الاستحسان انه ضمان الثمن حكما لانه يلزم مملوك المسترا
 حكما واعتبارا فانه يحبس بالامن حتى يستوى الثمن من الموكل بخلاف ضمان
 الكفاله لانه لا يسحق بذلك جنس مال من الكفول عنه بما ادى وبخلاف ما اذا
 كان وكله ثمن موجه فانه لا يملك حبسه بذلك فكان ضمان كفاله حقيقه

وحكما وكل جواب عرفته في الضم فهو الجواب في العهد اذ اوكل ببيع او شرا
 ان كان مجزوا مجزوعه وشراؤه بدون العهد وان كان مادونا فالبيع
 مجزوعه والعهد حال كان الثمن او موجه وفي الشرا فالثمن الموجه
 لا يلزمه العهد فاسا واستحسانا وبالامن للحال فعلى القياس والاستحسان
 الذي ذكرنا في الضم والمكاتب كالعهد المادون ولو وكل الصبي صديقا
 مثله يوكله لا مجزوعه لانه لو وكل بالغ لم يجز **فصل**
مسائل الوكيل بالبيع قال القاضي في دفع الدين به عن بزاز جاء الى صراف
 وقال له حامها اقتاده است فقال الصراف اذهب واسترها من ذنوبهم
 فاستراها البزاز ودفع الصراف الذهب لمن يكون الساب فقال ان لم يكن
 دفع على وجه الشركة يكون للبزاز وللصراف على التوازن مثل ذلك للذهب
 وان دفع على وجه الشركة كما ميزان انشأ سويته مخرجين بوزنه ما شئت
 كه شركة خزينه ما شئت والسياب للصراف وللبزاز احوال المثل من بيعه فيه
 العقبة في مسله بيع الوكيل ما عرفت وهان الفتوى على قولها ان لا مجزوعه الا ان
 بيع ثمن المثل امر مجزوعه بان يحمل براد من منزله لبرصيه فحمله المأمور فباعه من
 اسان جازا لبيع الامر لان الامر لما رضى برصيه كان رضى ببعده فيكون البيع
 رضاه وكاله الخسيس وكل رجل يبيع ما له حمل ومونه هو على البلد الذي
 فيه الوكيل والموكل اذا كانا في بلد واحد وان خرج الوكيل بذلك الى بلد
 اخر فسرقت اوضاعه كان ضامنا لا في الظاهر من حال الموكل لانه لا يلزم للونه
 فاذا اخرج ربحا لا يسحق البيع بملزمه المونه في الاعانة ولو لم يكن له حمل ومونه
 لا يسفد الامر سلك البلد ولا ضمان في المحط وفي روايه الحسن كالحالف
 المذكور في الكتب الظاهر ان الوكيل اذا حالف ان كان الحلاف من جنس الجنس

لا يستند على الامر وان كان الماي به انفع من المامور به كما اذا امن ان
 سيعنده بالف درهم فباعها بالف دسار وان كان الخلاف من حيث
 الوصف او القدر لا من حيث الجنس ان كان الماي به انفع من المامور
 به ساعد على الامر كما اذا امن بالبيع بالف فباعه بالف وخمسائه وان
 كان اصله لا يستند كما اذا امن بالبيع بالف فباعه بمسماه وفي الحراة لو قال
 بيع كل كرم بثلث ما باع به فلان وقتا فلان بقره باربعين ثم ظهر ان فلانا
 باع بحسين فباع الوكيل مردود لانه ما باع عما باع فلان وجعل الوكيل
 لا يسطر على الوكيل ولو باع فلان بحسين فباع موحيين ثم ان فلانا باع
 عند ذلك كراسين فهد الاضر ولو ان فلانا باع كرايين وكرايين
 فباع الوكيل كل كرايين يجوز ولو باع كل كرايين جارا مستحسا
 لانه باع عمل ما باع فلان وفي الحراة ولو كتب الضك باسم الموكل لم يكن
 مضى اليه للموكل الا ان باع الوكيل الوكيل بالسع المطول اذا باع سقا
 فاسدا لا يضمن بالسع والتسليم والوكيل ان يسترده لانه من حقوق العقد
 والعاقده هو وكذا في مضى اليه في التصحيح عرايه ان فصل الموكل لم يسترد
 لوصوله الى مستحقه لانه لا فايد في بقية كذا الوكيل بمضيه ثم دفع اليه
 من كاله الحراة وكل التجر وكذا ساعد له فباعه الوكيل فارد الموكل
 ان يضمن اليه من المسترد فليس له ذلك بل ذلك للعاقده وان دفع الى الموكل
 في العباس لا يبرأ اذ هو كالاجنبي وفي الاستحسان هو الا ان وصل الى
 مستحقه فهو وان كان هو البعض لغيره كصاحب المواشي اذا دفع الركة
 الى العقبى ولا يلو بعضنا هذا البعض لاجتنابنا الى اعاده مثله فلا يسد النقض
 ولو كان الوكيل كتب الضك باسم رب العبد لم يكن لرب العبد ان يرضه

لانه يكتسه الضك لم يكن الوكيل من ان يكون عاقدا وحقوق العقد الى
 العاقده وكذلك ان اورد الثمن للامور لانه باقر ان ان الثمن للامور لا يخرج
 من كونه عاقدا من بيعه خاخر زاده حكى عن الفقيه الى جعفر الهندواني انه
 كان يكر اصل العرج هذه المسائل وانه احسن ما قيل فيه وهو ان الموكل
 من شرطه على الوكيل شرط في العقد ان كان ما شرطه شرطاً مفيداً من كل وجه يجب
 على الوكيل مراعاة شرطه اكد بالبيع او لم يوكده كما لو قال بعه بخيار فباع
 بعرضه لما عرف ان الشرط مراعى اذا كانت مفيدة وان كان شرطاً
 لا يستند من كل وجه بان كان لا يستفقه بوجه بل يصرم فلا يجب على الوكيل مراعاة
 اكد بالفقهاء كما لو قال بعه هذا العبد بسبعة اوقال لا يسع الا تسية
 فباع بالقد فانه يجوز وان ترك شرطه لما عرف ان الشرط من الشروط ما لا يستند
 وان كان شرطاً مفيداً من وجه ولا يستند من وجه بان كان سبعة من وجه
 فانه يجب على الوكيل مراعاة شرطه ان اكد بالبيع وان لم يوكده بالبيع لا يجب
 كما لو وكله ببيعه وعين له سوقا فان اكد بالبيع بان قال لا يسع الا في سوق كذا
 يجب على الوكيل مراعاته حتى لو باعه في غير ذلك لا يجوز وان لم يوكده بالبيع
 بان قال بعه في سوق كذا فانه لا يجب مراعاته حتى لو باعه في غير ذلك لا يتوقف
 جاز لان بعض السوق شرط سبعة وقد لا يستفقه فقلنا بالمعس والمعساة
 بالشرط المفيد من كل وجه طاله الفى وبما لا يستند من كل وجه ان لم يوكده بالبيع
 نظره ما قالوا في المودع اذا شرط على المودع شرطاً فترك ان كان شرطاً
 مفيداً من كل وجه يجب مراعاته على المودع اكد بالبيع ام لا يصبر الدار بان
 قال له احط في هذا الدار ولا تحفظ الا في هذه الدار فاذا ترك الشرط يضمن
 لان الدار وما سقاوت في الحراة كان مفيداً من كل وجه ولو ترك شرطاً مفيداً

من كل وجه بحسب مراعاته على المودع اكد بالبيع ام لا كقبي الناريان
قال له من وجه غير مفيد من وجه نار عن يميني في دار يلزمه مراعاته ان
اكد بالبيع فان قال لا يحفظ الا في هذا البيت ولو شرط عليه شرط الحفظ
من كل وجه نار عن صدره والخط في بيت واحد فانه لا يجب عليه مراعاة
اكد بالبيع ام لا لان تبين الصندوق مما الحفظ فاذا عرفت هذا فقوله
الاشهاد شرط مفيد من وجه غير مفيد من وجه فانه سقعه ان جعل المستري
ولا سقعه ان لم يحدد وكذلك سقعه اذا لم يغيب الشهود ولا سقعه اذا
غابوا او ما نوا وكذلك سقعه ان اشهد على ولا سقعه ان اشهد فسقعه
والامر عطلوا الاشهاد تناول الوعيين كقوله عليه السلام لا تنكح
الابشود واما استراط الكفالة والرهن شرط مفيد من كل وجه لان فرض
الرهن فرض استيفاء حكمه فبغير الاستيفاء حقيقته وفيه سقعه من كل وجه
لانه يصح للدائن مضمونا على استين فهذا هو الاصل الصحيح واذا وكله
ان سقعه من رجل يهود من قاعة من اخوانه لا يجوز لان تبين المستري
سقعه من كل وجه لان المدغم متفاوتة بخلاف ما لو كان الثمن غنما بان قال
بعصا للجارية التي لفلان فباع العبد للجارية من فلان اخوانا كان ملك
الجارية لان تبين المستوي منها لا ينفذ من وكاله ميسوط خواهر زاده
امر بالبيع سقعه قاعة نفسه لا يجوز فاضحان الوكيل بالبيع اذا قال
بعته من رجل لا عرفه وسلمته اليه ولم اقدر عليه امي اليك الامام ظهير الدين
المرعشي انه يضمن الوكيل وعمل فلان ليس له ان يسلم من قبله من الوكيل
صحيح اما العلة فيها نظر فان الوكيل بالبيع يملك تسليم المبيع قبل قبض الممن
وان نهى الموكل عن التسليم بعد البيع فله ان يني او في هذه المسئلة مخالفة ما مرنا

من سله الصنفه نوى الامن احد من ان يحدد الشرا ولا يسهه للوكيل
او مات مقلدا او حكم القاضي بافلاسه عندهما وفي الجرائد باع الوكيل
ثمن فقال الموكل امرتك بقر هذا الامن او باع نفسه فقال امرتك بالقد
فالقول للموكل لان الاذن منه في شرح الطحاوي لا يجوز ثرا الوكيل ولا سقعه
من نفسه وكذلك لو امن الموكل ان يبيع من نفسه او يستوي لنفسه
لم يحضر ايضا الوكيل بالبيع ادا باع منها الامر عن قبض الثمن الا يحضر الشهود
او الا يحضر من فلان او نبيه عن قبض الثمن لا يصح نبيه وله ان يضمن الممن
غير محضر فلان وغير شهود وكذا الوماث الموكل او من بعد البيع بغير الوكيل
حق قبض الممن ولو وكله بالبيع ونهيه عن البيع الا يشهد ولا يحضر فلان
لا يملك البيع بغير محضر الشهود وغير محضر فلان في وكاله فاضحان المدغم
اذا دفع مالكا الى رجل يضمن به دونه وقال له المدغمون ادفع هذا المال الى
فلان لا تضامه ماله على وحد الصك ودفع ولم ياخذ الصك فلا ضمان ولو كان
والا يدفع هذا المال حتى ياخذ الصك فدفع من اخذ الصك فوضا من وعلى
هذا المشتري اذا دفع من ما استوى الى رجل يدفع الى البائع وذكر اخذ الصك
فوعلى ما ذكرنا من الوجهين ولو قال لا يدفع الا بمحض فلان ودفع بغير محضر منه
ذكر في الاصل انه ضامن قبل هذا اذا كان فلان رفيع القدر بحسب الناس
مخالفته اما اذا كان وضع القدر بحسب الناس مخالفته فلا ضمان في وكاله
الحيط **نوع آخر** ساع عند ضامع الناس امر وسعها فباعها
من رجل من سعي ولها الله وعجل الثمن من ماله الى اصحابنا على ان يصرف
اماها الى نفسه ادا مضيا فافلس المستوي قبل قبض الممن ونوى ما عليه كان
للبيع ان يسرد من اصحاب الصانع ما اعطاهم لانه اعطاهم بشرط فاذا انقضى

الشرط لم يكن راضيا بالاعطاء في الخمس فوق فصل في سر الحسرة قال
 مشايخنا السمسار والساع اعسر واوكيل من جهة المانع والى الناس يحلون
 الاساء اليها ليدعاهوا وليسد السمسار والساع وكل المستري فانه يعرض
 الحسبة على المستري وسعت اليه ولما احضر المستري عادة ولهذا حرب
 العادة فقام بين الناس ان السمسار والساعه على المايع والساكن انه على
 المستري في الوكيل بالبيع من المحيط وفي اجازات ماوى فاضى خان وقال
 محمدا الحمله في اسجار السمسار ان يستوي له شيا معلوما او يسع ولا تذكر له
 اجرام بواسه شى ما به او حر العمله فبجوز ذلك لاساس الحاجه كما بان
 دخول الحمام باجر غير مقدم يعطى الجوع عند الخروج وكذلك الخيل سرب
 الماء من السقاء يعطى له فلسا اى سيا وكذلك الخلاق والحمام ولما اخذ
 السمسار اجرة مثله هل يطيب له ذلك كقولهم قال الامام خواهر زاده
 يطيب له ذلك وهكذا غير والله اشار مجمعه في الكتاب وهو يطيب
 ما لو استرى شيا شرا فاسدا فهلك المبيع عنده ولما المانع فمته طابت
 القمه للبايع وقال بعضهم لا يطيب للدلال والسمسار اجرة مثله لانه
 مال اسفاده بعقد فاسد هذا اذا امر التمسار بالبيع او الدلال بالشرا
 ولم يذكر له وما اذا ذكر له وما بان قال استاجر منك اليوم بدينهم على ان
 يسع في هذه الاواب او يستري في كذا حى حارت الخان كان له المسم
 ويطيب له عند الكيل وفي اجاز الخلاصة اجرة السمسار والمنادى والحمام
 والصكاك وما لا يقد برفه الوقت ولا مقدار لما سمحت بالعقد لكن للناس
 فيه حاجه جاز فان كان في الاصل فاسدا قال الامام خواهر زاده
 في سخته يطيب له من الاجر قدر اجر المثل غاب العبد المادون لا يكون

للمولى مضروبونه لان حال العبد فوق حال الوكيل لان الوكيل مصرف للموكل
 والعبد لنفسه ثم الوكيل بالبيع اذا باع ثم غاب لا يكون للموكل مضروبون
 الا سوكل من حبه والعبد اولى فان مضرب مع هذا فالمشترى هو المستحسانا
 ان لم يكن على العبد دين لان الحق وصل الى مسجته كالمشترى من الوكيل اذا
 دفع الثمن الى الموكل وان كان عليه دين فانه لا يبر لان الحق للمفرم
 لا للمولى فالمولى كالاخفى من وكاله مبسوط خواهر زاده في باب وكالة
 العبد المادون فاضى خان الوكيل بالشرا لا يملك الا قاله عندهم الوكيل
 بالبيع يملك الا قاله فل مضروبون وفي المبسوط ويستوى له قاله ان يكون
 مال المبض او بعد من عيب او من عيب الوكيل بالمرأعه والمعاملة
 ان بعض يصب رب الارض من الخارج لانه وجب بعقد فان وهبه
 للعامل او ابراه منه لم يجز في قول من يجوز المرأعه والمعاملة في وكالة المبسوط
 اذا كان لرجل على رجل مال والمطلوب على الطالب مثله هو مخصص عندنا
 وقال ابن ابي ليلى لا يكون قصاصا حى يرضى بالمبسوط وذكر في فروع
 الامام شمس الدين المجهول في فضل البيعة اطلب المراء البيعة وكان
 للزوج عليها دين فقال الزوج احسوا لها سقمتا منه كان جائزا لانهما من جنس
 التدرع والدنا سرفقع المقاصه عند العراض فرق بين هدا وبين سالدون
 فان هناك للمقاصه يقع من غير التراضى وبيننا شرط التراضى والفرق ان دين
 البيعة ادنى لما ذكرنا فلا يقع المقاصه الا بالتراضى كما لو كان احدا الدينين
 حادا والاخر دينيا بخلاف سائر الدينون لانهما جنس واحد فلا يشترط التراضى
 وفي الفصل السادس من صرف المحيط عند رجل وديعه وللمودع على صاحب
 الوديعة دين من جنس الوديعة لم يبر الوديعة فصاها بالدين قل ان يجتمعا

عليه وبعد ما اجتمع عليه لاصير فصا ايضا ما لم يرجع الى اهله فاحذرها
وان كانت في من فاجتمع على جعلها قصاصا لا يحتاج الى شيء من حكم
المفصوب اذا كان المفصوب عام في يدرب الدين وحكم الودعة
سواء بتمامه معه الوكيل بغير الدين من رجل اذا اوجب عليه من جنس
الدين المطلوب وقعت المصلحة لانه لو لم تقع المصلحة وبأخذه بحسب
عليه ان يدفعه مثله خذله **نوع آخر** الرضا بالعيب يكون
للكل وعليه مادام الوكيل حيا عا ولا من لزوم العهد فان كان عبدا محجورا
او صبيا محجورا كان الرد الى الوكيل فان كان من اهل وجوب العهد فمات
الوكيل فلم يدع واربا ولا وصيا كان الرد على الموكل في بيع واصحان وذكر
في شركة المبسوط ليس للموكل ان يخاصم في البيع مع البائع مما أسريه وكلمه وفي
الراية في وكاله شرح الطحاوي المستوي لو وحده عسالة ان اخذ الممن من
الوكيل اذا قد الممن اليه واذا انقضى التمن الى الوكيل اخدمته والوكيل بالشر
لو وجد بالمبيع عسالة ان يرد بالعيب وان سلمه الى الموكل لا يرد الا برضا
الموكل وكذا هذا في الاحان والاصحاحا ولم يذكر انه اذا انقضى التمن الى الوكيل
بالبيع ودفع الوكيل الى الموكل ثم وجد المشتري عسالة يرد بالعيب على الوكيل
او على الموكل وافى المصلحة الامام انه يرد على الوكيل الوكيل بالبيع اذا رده عليه
المسع بالعيب سكوله فانه يلزم الموكل واعتبر الرد عليه سكوله بمنزله الرد
عليه بالسنه في الاستحقاق من عوى المحيط الوكيل بالشر اذا اشترى
وسلم الى الموكل فوجد الموكل به عيبا رده على الوكيل ثم لو كان يرد على البائع
في بيع واصحان وذكر في المبسوط في الباب الثاني بين الوكيل بالبيع
اذ باع وسلم ثم اقر الامس بعيب وحق الوكيل لم يبرم الوكيل ولا العهر من حكم

شئ لان المضمومة في العيب من حقوق العقد والوكيل فيه منزل منزله العاقد
لنفسه فكان الامر احيا من حقوق العقد فلهذا لا يست للمشتري حق الرد
ما قران ولواقر الوكيل بالعيب وحق الامر كان للمشتري ان يرد على الوكيل
لكن امران صحيح في حقه دون الامر لان الوكيل انتهت بالسليم فلا
يكون قول الوكيل بعد ذلك ملزما للامر لان ان يكون عيبا لا يحدث مثله
محتد يرد على الامر لا باقرار الوكيل بل بسبب ان العيب كان موجودا عند
الامر وان كان العيب يحدث مثله فان اقام الوكيل البينة على انه كان
عند الامر رده عليه ولا يتخلفه فان كل رده عليه والامر الوكيل
رجل اسلمه ان يسع الامه ويدفع الثمن في فلان ببيع وامسك الممن حتى
ملك لا يضمن تاخير الاداء في بيع فاضحان وقال في العنق عيب
هذا وهذا عيب وانما لم يضمن لان الاستاد لا يضمن عليه الاداء فلا
يضمن تاخير الاداء وفي ودعة المخرصة رجل دفع الى رجل الف درهم وقال
ادفعها اليوم الى فلان فلم يدفعها حتى ضاع لم يضمن لانه لم يحسب عليه ذلك
رجل دفع الى رجل الف درهم وقال له ادفعها الى فلان فمات ودفعها الى رجل
وقال ادفعها اليه فصاعت منه لا يضمن لانه رضي وليس للوكيل ان
يوكل غيره الا ان ياذن له الموكل او يقول عمل براك واداحت الوكالة في هذا
الوجه صوابا في وكاله من الموكل دون الوكيل الخلف والموكل ان يوله لا للوكيل
بل في المصلحة من الهداية عن محمد في رجل قال لاختي انت وكلي في امضا
صوني وكل من شئت بذلك فوكل الوكيل بذلك رجلا والوكيل ان يخرج من
الوكالة ان سار ولو قال انت وكلي في امضاء ديني وكل فلان ذلك لم يكن للوكيل
ان يوله لانه صار منزله الرسول حس على الامر ولو قال للوكيل وكل فلان

ان ست فوكه كان للوكيل ان يغزله في الخزانة في الخراب الرابع من الوكا
 اذا وكل الرجل وكيله ببيع او شراء وقال له اعمل فيه برأيتكم يكن للساني
 ان يوكل المالك وذكر في كتاب المضاربة اذا قال رب المال للمضارب
 اعمل فيه برأيتكم فدفعت المضارب الاول في غير مضاربة وقال له اعمل فيه
 برأيتكم كان للساني ان يدفع المال للمضارب مضاربة من شأنا من قال ما ذكر
 في المضاربة نص رواية في الوكيل وما ذكر في الوكيل بصور رواه في المضاربة
 فعلى قول هذا العالم يصير روايتان ومنهم من قال هو المولى من فروع وهو
 الاظهر من صفري صدر الاسلام ولو امر عمر بن مسعود له شيئا في مصر
 فاسرى وافق من ماله القياس ان لا يرجع وفي الاستحسان يرجع لان المص
 بالعل باب عروا ولا تقل الجبا كرا فكون راضيا به وعه لانه يمكنه
 ان يفعل بنفسه او يرجع الى فاض مامن والوكيل يرضى الوفاق والعزم اذا
 مضى وافق عليها في الرعي والسوق والكسوة والطعام والحمل فهو
 مبيع حلانه قال محمد بن رجل باع عبد الرجل من رجل اخر فاحلما فقال
 البايع ان صاحب العبد لم يامرني بالبيع وقال المستري بل امرتك بالبيع واذا رعى
 المسرى عدم الامر وادعى البايع الامر والقول قول مدعي الامر لان معاقدتهما
 وبما عاقدان اضراف منهما على صحة العقد وفاداه من ادعى خلاف ذلك
 صارنا فضا فان لا مدعى البيع امامه السنة على اقرار صاحبه ان صاحب
 العبد لم يامر بالبيع او طلب من صاحبه على ذلك لم يكن له شيء من ذلك لان
 الاستحقاق وسماع السنة شيء على عدم الدعوى الصحيحة وقد بطلت
 الدعوى بالساقض فبطل ما سعى عليه وتوعدا فاعلم عدم الامر من المالك
 فتح العاقد منهما فالمدعى من دفع العاقد انه مصر فادعاه اما ان هو ففعل الفسخ

٢١٨
 عليه فلا لما قلنا ان كل واحد منهما ولانه ابطال الحق ولو حضر صاحب العبد
 وصدقهما في ذلك فعل الفسخ ويقرروا ان كلبهما في ذلك وقال كنت امرت
 بالبيع وان البيع بام والفسخ باطل في حقه صحيح في حق المقامدين وبطل الثمن
 على المستري لصحة الفسخ وبضمير البايع لصاحب العبد مثله عندهما وعند
 ابي يوسف الفسخ باطل في حق صاحب العبد يعرف تمامه في باب من البيع
 الذي يباع بغير امر صاحبه من الزبادات يجعل دفع الفاء الى رجل وقال اشترى
 ليها وبع او قال استريها ولم يقل في كان بوكيل محار اوله ان يسرى ما بدا له
 وسع لانه فرض الامر له على وجه التميم كانه قال اشترى ما بدا لك وفي الوكالة
 لا فرق بين ان يصره العقد الى نفسه مقول استري وبين ان يصفى الى ماله
 نفسه مقول استرجاريه بهذا المال او يقول استرجاريه بالف من مالي ويكون
 الاضافة الى ماله كالاضافة الى نفسه لان الطاهر يرضى بالتصرف في ماله
 لنفسه وان يكون البديل لا لغرم وكذا لو قال استرجاريه فلان باجن
 كذا كان بوكله باجرا لا الترام الاجر دليل على التوكيل والعمل قال اشترى
 الوكيل لا سوجب الامر المسمى لانه اساجن لعل مجهول وكانت الاجبان
 فاسد صحب اجر المثل ولا يراد على المسمى ولو قال استرجاريه بالف درهم او هن
 الحاربه بالف او حاربه فلان بالف درهم فاستري كان مسريا لنفسه لانه
 ليس في لفظه ما يدل على التوكيل فلا يجعل بوكله ويحمل على الثمن في وكالة
 زيادات فاض خان وكذا لو قال استري اي الاشياء صح وان قال الاتوب قال
 القاضي الامام محمود لم يذكر في الصواب انه يجوز وذكر باج الدب ان لا يجوز
 لفظ عم الامه ولو وكله بان يسري له كرحطه من الغرات فاستراها
 واستاجر بعن اجماله عليه لم يكن الكرا على الامر في القياس الا ترى لو امر بالسرا

2 السوق فاستراه ثم حمله الى منزله فمكرا كان مبرعا وفي الاحسان مرجع
على الامر بالكر لان الوكيل مضطر في هذا الفعل لئلا يترك هناك يكون مضعا
فلم يكن مبرعا في هذا الفعل بخلاف ما اذا اشتراه في السوق لانه غير مضطر
الى فعله لتكتمه من الترك في جانب البائع وان كان الامر امران ستاجر
الكر اندرهم فاستاجر له بدرهم ونصف لم يكن على الامر من الكرا شي لان الوكيل
صار مخالفا فكان ساجرا لنفسه فحمله عليه كحمله على دابة نفسه ولو اشترى
بدرهم حازه على الامر ولم يكن للوكيل جنس الطعام حتى يوفى الكرا ببسوط
فل الطعام ما يمكن كفه من غير ادم كالحلم المطبوخ والمشوى ونحوه فنصرف
الوكاله الى ذلك دور الحظه والدموع والخروج عليه القوي صفى صدر الاجل
الجزمى يضم الحما المجعه وسكون الواو وكسر الميم وسكون اليا وفي اخرها
الوين هذه النسبه الى خمسين وطى انها قرينه من قرى الى مكراب الانساب
نوع آخر وفي الملاحه استرى عبدا الى سنة عمات البائع
لا سطل الاجل ويوم المسترى حل المال والبائع الى شهر باحل العن وفي اخ
عنا وحواهر زاده اذ مات مولى مكاتب فل ان يحل النجوم فان المكاتب على
حاله الى اهل الانا الدين الموجب لها يصير حاله موت سوله الاجل لا يموت
من عليه الاجل كمن سائر الدينون ومهمات من عليه الاجل لا تمزله الاجل
فلا يحل الدين بموته معي وجب كذلك وذكر في نظم الرندوسى ولا يحل
الدينون الموجبه فل محله الا في ثلاث خصال موت الغريم وارتداده ووجوه
مدار الحرب مرتدا او قتل على ردهه والثالث جبر طرأ عليه فباع في دينه
بمع ساع المديون اذا كان عبدا ما دفنا واسدان دوننا الى الحل فحجر عليه المولى
ومنه من التجار محل دينه اذ بيع في دينه وكذا المكاتب اذا اسدان

م عجز بل محل دينه فباعه المولى بدونه محل دينه كلها ذكر المبسوط
ولو وكله ان يسرى طعاما بعشر دراهم ولم يدفعها اليه فاشترى الوكيل
نفسه وهو حازر لانه ما مور بالشرط لهما وقد سنا نظن في الوكيل بالبيع
وعن ابى يوسف في الفضل خمسة انه ان ما يبيع ويشتري للامر بالنسبه
اذا امر بالتصرف على وجه التجاره فاما اذا امر بالبيع لاهل وجه التجار
لا يملك البيع نفسه ثم لا امر ان ياخذ الطعام قبل ان يقدد العن لان خاله
مع الوكيل كحال الوكيل مع البائع ولو وكل ان يبيع من يقدد العن اذا كان
موجبا فلا مرد ذلك ايضا فان مات الوكيل قبل عليه العن لم يحل على الامر وكذا
لو كان امر بان يشتري له الى اجل وهذا اظهر من الاول **نوع آخر**
في طريق بيوت الملك للوكيل بالشراء وعامتهم ان الملك يست للوكيل
في حواله ايضا ولا يملك من غلب منه الى الموكل بشر احكمى يعقد بين الموكل وبين الوكيل
الا ان الملك الذي يست للوكيل ملك لا قرار له ومثل هذا الملك لا يكتفى للعقود
عليه صفى صدر الاسلام رجل له عزم في مصر اخى قال لرجل اذهب
وطالبه بالدى الى عليه ويكونا فان مضته فلك عشر من ذلك ففعل فله اجر
المثل من اجازات المحط في الفضل الثاني والاربعين ولو قال بعه بعشر
فما زاد فلك نصفه فباعه اجر المثل لا يواد على نصف الزيادة عند ابى يوسف
وعند محمد بن القاسم ما بلغ فان ملك صم عنده في وكاله فتاوى العتاني وفي المحيط
قال ابو يوسف ان باعه بعشر او لم يبعه فلا اجر له وان تعيب في ذلك
ولو باعه ما بنى عشر او اكثر او اقل فله اجر مثل عمله وعند محمد بن احمد عمله
وان لم يبع ادا سب في ذلك والعنوى على قول ابى يوسف اذا قال الدلال اعرض
صعير وبعها على انك اذا بيعتها فلك من الاجر كذا فلم يقدد الدلال على تمام الامر

فباعها دلال الخ قال الفقيه ابو القاسم ان كان الاول قد عرضها وذهب
له في ذلك روحا بعد به واجرا لئلا له وجب بقدر رعايته وعمله وعن
الضرر مثل ما قاله ابو القاسم فانه سل عن دفع ثوبا الى متاعه ما حر
ماوى ولم يسمع صاحبه قال له اجر مثله قال الفقيه ابو الليث هو قياس
وفي الاختيار لا يجب له الاجر وهو موافق لقول ابي يوسف في المسئلة
المقدمة وعليه الفتوى في احاديث المحيط وذكر في ادب الكاتب من المحيط
ويسغى ان يذكر في دعوى الرض انه ارضه كذا من مال نفسه لجواز ان يكون
وكلاء في الاقراض والوكيل في الاقراض سحر ومعه فلا يكون له حق الاخذ
ولا حو المطالبة بالاداء **فصل في سبيل الوكيل في الاقراض**
والاستقراض ومض الدن والباعض والرسول فيه ان اضاف
الوكيل الاستقراض الى الوكيل فقال ان فلانا استقرض منك كذا او قال الرض فلانا
كنا كان الرض للموكل وان لم يصف الاستقراض الى الوكيل يكون الرض للوكيل
فما ضم خان وفي الهداية الوكيل في الاقراض نفس وفي الخلاصة وكل رجل
بمصر كل دين له ثم حدث له دين فله مضه استحقاقا ولهذا الوكيل يقبض
عنه الدكان سناول الحادث وفي كماله المبسوط دفع الى رجل ما به
درهم فقال له انت بها وقل له ان فلانا ارضك هذه على ان يعطيه بها رهنا
وامر ان الرض الرهن هو جاس والرهن معوض ولا امر ان يقضه من
الوكيل لانه جعله رسولا مكان الامر ان يقض الرهن من الوكيل وان طالب
المسقرض بدنه الا ان الرهن هم يقض الوكيل الرسول لانه نائب عن الرسول
في مضه واذا هلك في دين هلك من مال الامر ولو قال الرض انت وخذها
رهنا لم يكن الامر ان ياخذ الرهن من الوكيل بعد اضاف العقد الى نفسه

٢٢٢
وان هلك في دين الوكيل هلك من مال الامر ايضا لانه عامل له فيما صنع فقضه
كضنه واذا دفع اليه ثوبا ساوى عشرة دراهم ووكله ان يرضه بعشرة ففعل
ومض العشرة وان كان قال الذي اعطاه المال ان فلانا ارسلني اليك بهذا الرهن
لمضه عشرة دراهم ويرتفع هذا الثوب منه بدرهم فالدرهم للامر
والوكيل فيها امن لانه رسول فاعتقد العقد للمرضع مع الامر حتى
لا يكون للرسول ان يسترد هذا الرهن ولا يكون هذا مطالبا بالامر وان
كان قال الامر ارضني عشرة دراهم وارفع هذا الثوب مني فالعشر
للكوكل وله ان يرضها من الامر وان هلك هلك من ماله وليس هذا بخلاف
منه للامر وان كان قال له اسقرض لي لئلا اذ التوكل وكودفع اليه عبدا
فقال له انت فلانا وقل له ان فلانا استقرضك الف درهم ويرهبك هذا العبد
فمعد ذلك واحدا لالف واعطاها للامر ثم جاء بالمال بالامر الرهن فقضاء
لم يكن له ان يقض العبد بالمصر لان توكله ربه العبد يقضه لانه انتهت
الرسالة بالبيع قصار كاختي احوار يقض العبد فطوب عند فوضا من
وليس للوكيل يقض الدين ان ياخذ عننا مكانه لان هذا عقد معاوضه وقد
وكله يقض حقه لا عن غير ذلك الاستبدال والاعتياض عنه في وكالة
الحقة وفي دعوى الخزانة الوكيل يقض العبد اذ اقله رجل من ان يقض هو
لم يكن للوكيل حصا في مض القمه لانه ليس في ذلك خلاف المودع فانه خصم
ان خصم مولى الحادية القمانه بالدفع او القذا لان المودع خصم فما استحقته
لصاحب المودعة لانه ما مور بالخط فكان ما يرجع الى الخط كان سلطانا
الامر له لو غضب منه له ان خصم العاصب حرم سره منه ولو املته
اسار له ان خصم وياخذ القمه لان هذا في دينه وقد قال فتحنا

وفى كاله المبسوط اذا وكل وكيل بالقيام على ان واجازتها وقبض غلتها
لم يكن له ان يني ولا يرم شامنها لانه من حفظ عينها والاعتياص عن منافعتها
والسنا والمزمة ليس من هذا في شيء وكذلك لا تكون وكيله في خصوصتها
لانه مأمور بحفظها كالمودع ولا يكون المودع وكله بالخضومة لمن يدعي
في الوديعه حقا فذلك هذا ولو هدم رجل عزمه المودع وهذا لانها دم
استهلك سامما في دينه وقدام حفظه وحفظ الشيء باسمه عنه جائقائه
وبدله عند استهلاك العين ولا تنوّل الى ذلك الا ان كان خاضع المستهلك لستور
فكان خفما في ذلك كما يكون خفما للغاب في استرح ادا العين الوديعه وذكر
2 مبسوط خواهر زاده ولو اجرها من رجل فحدا الاجان كان خفما في اثبات
الاجان بحكم العقد لا كوكاله لاني اسات الاجان اسات الاجن وقبض الاجن
حصه وليس للوكيل ان يدعي شيئا من هذه الدار لنفسه للساقض لانه كما قل
الوكاله باجارتها وحفظها وفداؤه لانه لا ملك له فيها وليس لهذا الوكيل ان
توكل غيره الا ان يقول له ما صنعت من شيء فهو حراجه في المصلحة الوكيل
بعض الدين اذ قبض الدين ثم خسر وكيل اخر بعض الدين ليس له ان يتصرف
من الوكيل ولو وكل الثاني بعض كل شيء له بعض من يد الوكيل وليس للوكيل
الاول ان بعض من الثاني شيئا ولو وكل رجل بعض ارضي الى 2 موضع
كذا التي 2 بدلان فبعض الوكيل ثم وكل اخر بعض عمل ما وكل به الاول
بعض هذه الدار بعينها فان كان الاول قد قبض الدار قبل ان توكل الثاني
فللثاني ان يقتضاها من الاول وان وكل الثاني قبل ان بعضها الاول فليس
للثاني ان بعضها منه والشيء الذي بعينه لاسه ما ليس بعينه في الفصل
السام من روايه المحيط وليس للوكيل بالقبض ان توكل غيره لاني المالك

ما رضى بمصر غيره فان فعل ذلك وقبض الوكيل الثاني لم يبرء العزم من الدين فان
وصل الى يد الوكيل الاول روى العزم فان هلك في يد الوكيل الثاني قبل
ان يصل اليه لم يبرء العزم وضمن العارض للعزم وللوكيل الثاني ان يرجع على الوكيل
الاول لانه ضمن له سلامه قصه فكان مغفورا من جهته فاذا لم يسلم ضمن قال
ولو ان الطالب حسن وكل الاول بالقبض ما صنعت فيه فهو جاني كان
للكل ان توكل بالقبض من شأ **فصل في مسائل**
اثبات الوكالة الوكيل بالملاد زمة لا تكون وكلا بالقبض خزانة
وفها الوكيل بعض الدين اذا قبض بعضه حاز الا اذا قال له لا قبضه
الا جمعا ولا بعض درهما دون درهم وفي القباي الوكيل لملك توكل
غيره كالرسول لملك ارسال غيره وفي الجرائد وكل رجل بعض قبضة له
وجعل له على ذلك اجرا يمتي جارا وان وكله سقلا في دينه او الخضومة
وجعل على ذلك اجرا لا يجوز الا ان يوقت وقفا معلوما وفيها وان اتحال
الطالب بالمال على اخذ او المطلب منه ليس للوكيل ان قبضه من المحتال
عليه لانه لم يأم به ولا من الاول لانه سقط فان نوى للمال على المحتال عليه
ورجع للمال على الاول فالوكيل على وكالته وفيها ولو اخذ الطالب منه كثيرا
ليس للوكيل ان سقا ص من اكمل ولو كان الكفا له قبل الوكالة له ذلك اكري
جلا ليعمل جملاته الى وكله سلخ وامر ان بعض الكرامه فذهب الجمل
وسلم الجملات اليه واحدا بعض الكرامه وامنع الوكيل عن دفع الباقي اليه
سقط ان لصاحب الجملات دسا على هذا الرجل وهو مقر بالدين ومقر بالاجم
بحر على دفع الباقي وان انكر الامر فللمال ان يحلفه بان الله ما تعلم انه امرني
بالقبض وان لم يكن الوكيل عليه دين لا بحر على الدفع خزانة حكايه الخط

رايت بخط جمال الدين نارسا النسخة شرح الاقضية وقد كتب ان هن
المسائل على ظهر كتاب النسخ على الدين الكمي اشدوى ادعى على رجل انك وكيل
فلان بالخضومة ولحقك فلان كذا وقال المدعى عليه ما وكلني
فلان بالخضومة واوام المدعى منه على انك وكل فلان بالخضومة انقبل هن
السنة قال مولانا سمع واورد الرواية من الروضة اذا شهد شاهد
على رجل انه وكل فلان بالخضومة ومحمد الوكيل الوكالة فان كان وكل الطالب
لاسمع وان كان وكل المطلوب سمع قلت وبهذا الطريق رايت
مخطوطة رحمه الله رجل ادعى ان في يده رجل من اعراسه واقام البينة على انها
كانت لابيه الى وقت موته مات وتركها ميراثا له كما هو الوجه في صحة
الدعوى فادى المدعى عليه بالدفع وقال اباياك في حيوته وصحته
باع هن الناس من فلان واوام السنة على ذلك وفلان لا يقول انه باع
من هل يقبل هن السنة في الدفع قال مولانا بروهان الدين اتاوات
الجامع والزوائد على انه لا يقبل ولكن ذكر الناطع في اجناسه انه يقبل وافق
على هذه الرواية وقال ان كل بايع يكون مملوكا المشتري فقد اقام البينة
على ان البائع انه لا يملك له وانما ملك المشتري فقبل هن السنة خلاصه
يقول من شرح الطحاوي رجل بالآخر وكلني فلان بمضى ماله عليك من الدين
لا تخالوا ما ان يصدقه المديون او يكذبه او يسكت ان صدقه يحبر على دفعه
بالله وليس له ان يسرد بعد ذلك وان كذبه او سكت لا يحبر على دفعه
لكن لو دفعه مع ذلك ثم اراد ان يسترد لم يكن له ذلك بعد ذلك
ارجاء الموكل ان اقر بالوكالة مضى الامر وان انكر الوكالة ما خذ منه من الغرم
والغرم يرجع على الموكل ان كان قائما وان استهلكه ضمن مثله وان هلك

2 مد ان صدقه ما يرجع عليه وان صدقه وشرط عليه الضمان او كذبه او سكت
فانه يرجع ثم ارجع الموكل على الغرم ليس له ان يرجع على الموكل ولو اراد
الغرم ان يحلفه بالله ما وكلته كان له ذلك وان دفع عن سكوت ليس له ان
يحلف الطالب الا اذا عاد الى التصديق وان كان دفع عن جحود ليس له ان
يحلف الطالب سواء عاد الى التصديق او لم يعد لكنه يرجع على الوكيل ولو وكل
ان يحلف الغرم في الجحود والتكوت بالله ما علم انه وكله ان يحلف مع الامر
وان بكل الضمان على الوكيل وان شاء لم يحلف الغرم لكن يحلف الطالب
بالله ما وكله فان حلفه استقر الضمان على الوكيل وان كل يرجع الوكيل على
الطالب هذا اذا ادعى انه وكل فان قال لم يوكلني لكن ادفع الدين الى فانه
سبحر مضى وعلى ضمانه ليس له ان يدفع الدين ولا الوديعه وان دفع
صار ضمانا ولا يرجع على المدفع اليه وان شرط عليه الضمان وفي المسعى
المديون اذا علم انه ليس بوكيل بالسفر ومع هذا دفع المال عند منزله الوديعه
من الدافع ان اراد قصده فلان يقدم الغائب له ذلك وان ضاع في يد المدفع
ضاع من مال الدافع ولم يكن على العاصف ضمان فان قدم الغائب فاجاز القيق
فان ضاع بعد الاجاز كان من مال الطالب فصار كما لو وكل يوم يقض الطالب
الكل من الجلاضه دفع المال الى من ادعى به وكل الطالب في مضه فقدم الطالب
فحلف ذلك فاقام المطلوب شاهدين على ذلك فهو جابر وهو يرى لان
البات بالسنة مع وامت على خصم حاجتك البات عينا ما من باب الشهادة
الخاسرة والوكالة من ارباب ميسوط حوام زاده **فصل**
مسائل المدفع بجهه قضاء الدين وغيره الوكيل بقاء الدين اذا
دفع الدين بغيره ولا كتابه براهه لا ضمن الا اذا قال له لا يدفع الا بشهود

ولو قال الوكيل شهدت وانكر الموكل القول قول الوكيل خلاصه وذكر في المبسوط
 وعلى هذا القول لا يدفع الا بمحض من قلنا يدفع غير محض منه كان ضامنا
 ولو وكله يدفع ما لعلن عليه اليه يدفع الموكل المال الى صاحبه ثم دفع الموكل
 الدين الى الله وهو لا يعلم يدفع الموكل اليه فلا ضمان عليه وكذلك لو وجب
 الطالب المال للموكل او ابراءه منه مبالغ فصدى فلا ضمان بدون
 العلم ولو دفعه اليه الوكيل وهو يعلم بذلك هو ضامن له ويرجع به
 على الذي مضى منه لكنه ملك المبيوع بال ضمان وقد دفعه منه غير حق فكان
 له ان يرجع منه عليه في باب الوكالة من الدين بالمبسوط المدون اذا بعث
 الدين على رجل فجاءه الى الطالب واجبره بذلك ورضي به وقال استرها
 شيئا فذهب واسترى بعضه شيئا وهلك الباقي الاصح انه هلك من مال
 الطالب لانه مال امرئ بالشر اصار قاضا خزانته ادفع مالي عليك من الدين
 المست او الله في البحر كان ذلك باطلا ووجه فارق العين فانه لو قال
 ادفع مالي في يدك الى من شئت او الله في البحر كان صحيحا والفرق ان المدون
 بعض الدين ملك نفسه ولا يحتاج فيه الى الاذن فكان وجود الامر مقدم
 اما في العين بصره في ملك الغير فيحتاج الى الاذن في بيع المبسوط في اسلام
 مالي عليك في كذا اذا قال الرجل اخي استدين على امرئ اسبق عليها
 كل شهر عشر دراهم فقال اسبقت فقالت المرأة صدق لم تصدق على ذلك الا
 ان يكون الفاضل فوضها الفقه فحينئذ صدق لاها اخذت باذن الفاضل
 وكذلك هذا في الاولاد الضمان في مقطعات نكاح قناوى طهير وكذلك
 اذا قال الحق على اولادي فافترقوا كان له ان يرجع وان لم يستوط الرجوع وفي شرح
 الكفنة ان الامس بالامتنان والالحاج والصدقات الواجبه واساء ذلك

٢٢٢
 لا وجب الرجوع الا بالشرط رواه عن ابي يوسف وفي رواية المحط امر
 رجلا ان يسبق على اهله كل شهر عشر دراهم وفي نوادر هشام عن محمد بن دفع
 فقال اسبقت وكذبه الامر فارد المامور من الامر حلفه الفاضل بالله ما
 تعلم انه اسبق على اهله كل شهر عشر دراهم وفي نوادر هشام عن محمد بن دفع
 الى رجل دراهم وامر ان يسبق على اهله كل شهر كذا وكذا فقال الوكيل اسبقت
 كذا شهر او قال الموكل اسبقت كذا دون ما قال الوكيل قال الفاضل الدافع
 ولا شيء هذا الوجه وفي قضاء الخلاصة السلطان اذا صادر رجلا
 فقال للطلب لرجل ادفع اليه والى اعوانه سائر جنايتي ودفع ما من قال
 الامام السرخسي والامام البردوي يرجع على الامر ما دفع بدون شرط
 الرجوع والضمان كالمأمور بقضاء الدين وقال المطالب له الحسبة كالمطالبه
 الشرعية وقال عامه مشايخنا لا يرجع بدون الشرط وفي التوازي قوم وقت
 لهم مصادون قاموا ورجل ان يسبق لهم ما لا وسبق في هذه المونات
 سئل والمريض يرجع على المسقرض والمسقرض هل يرجع على الامر ان شرط الرجوع
 يرجع والافقه اختلاف المشايخ في احوال الخلاصة وذكر في آخر كتابه
 المحط حمله معهم اموالهم الى بلد فيها والاطمع منهم ان يخذلوا غير حق
 فخذ بعضهم واحضروا بعض فقالوا الى الدين احذم وهو الى كذا على ان يرجعوا
 على الباقيين بالخصص فادوا فليس لهم الرجوع فلو ائتم لم يودوا حتى بعث
 اليهم اولئك وقالوا لا نطلعهم علينا وما اصاكم فهو علينا بالخصص ثم ادوا
 فلهم الرجوع بالخصص محيط الدرهم والدينارين بفسان في التوكيل وفي
 سوع ماوى فاضى خان رجل دفع الى رجل عشر دراهم ليستري لها ثوبا قد سماه
 فاصو الوكيل على نفسه دراهم الموكل واستوى بوب الامر بدرهم نفسه كان الثوب

للمستوى لا للامر لان الكوالة فقدت تلك الدراهم قبيل الوكالة بهلاكها
ولو استوى بوباللامر وقد الثمن من مال نفسه وامسك دراهم الامر
كان اللوب للامر ويطلب له دراهم الموكل استحسانا كالوارث او الوصي
اذا قضى دين الميت مال نفسه ولو دفع رجل الى رجل دراهم وامر بان
سقطها على عيال الامر وافق المأمور دراهم نفسه وامسك دراهم الموكل
فذلك الجواب ولو وافق الموكل دراهم الامر في حاجته صار ضامنا وان
انفق من دراهم نفسه على عيال الامر بعد ذلك ذكر في النوادر على قول ابو يوسف
تخرج عن الضمان وعلى قول محمد لا يخرج في باب السلم من بيع قاضي خان
وقوله انفق على ولدي او على اهلي او في بناء دارى وقوله على سوا
الفصل الثالث من قضا الخلاصة بنجدة تشديد الحار والبارء نوع من لوجه
الداهم سب فما زعموا الى نخ امض بها وقيل كب عليها نخ ومضى
كله استحسان واستحاده او يقال لصاحبها نخ مخ مفر **فصل**
مسائل الوكيل بالخصومة ولو وكل وكيل بعض الدين فهو وكيل
بالخصومة حتى لو اقام المدعى عليه ان صاحب الدين قد استوفى منه وانراه
فلت سنته في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ليس بمحرم وهو وان
الحسن عن ابي حنيفة واجمعوا على انه لو وكله بعض الدين ليس بوكيل بالخصومة
وهو حتى لو اقام المدعى عليه البيعة انه اشترى من الذي وكله بالدين لم يقبل
سنته في ابيات الشري وتسمع هذه البيعة لدفع الخصومة فوقف فيه
حتى يحصر الموكل واما الموكل يطلب السقعة وبالرء بالعيب وبالقسمه
هو وكل بالخصومة بالاجماع والكلام فيه يرجع الى اصله وهو ان التوكيل اذا
وقع باسعاء عريضة لم يكن وكل بالخصومة لكن التوكيل وقع بالتبضع لا غير

٢٢٤
واذا وقع التوكيل بالملك كان وكل بالخصومة لاني التملك انما صرف
وصوق العقد يتعلق بالعاقبة التوكيل بالخصومة بطلب الخصم اذا امتنع عن
الجواب بحجة رهن ماوى فاض خان وليس للوكيل بالخصومة ان يصالح
خلاصه وفي وكالة المبسوط الوكيل بالصلح لا يملك الخصومة ولو اقر
ان ذلك باطل لا يجوز اقراره على صاحبه لانه وكل بعقد والاقرار ليس
بعقد ذكر ايضا في باب العشر من ماوى الخصم في الوكالة التوكيل بتبضع
الدين لا يملك الخصومة متى كان التوكيل من العاخر كما لو وكل وكيل بتبضع
ديون الغائب بالاجماع من موقوف شيخ الاسلام وفي هذا الموضع ايضا اذا
ادعى على الغائب سب ليس للمدعى ان يضب ويكفر عن الغائب كالمات
ذلك مع هذا الوسم البيعة على الغائب من غير وكل وحكم بعد كونه مجتهدا فيه
اذا وكله بالخصومة عند العاخر فلا بد ان يكون له ان يخصمه الى اخره ولو
وكله بالخصومة الى فلان البيعة لم يكن له ان يخصمه الى غيره اخى ولو وكله
بالخصومة في هذه الدار مع فلان فباع فلان الدار من رجل لم يكن للرجل ان
يخاصم الرجل الذي اشتراه ولم يقل مع فلان كان له ان يخاصم المستوفى ولو وكله
بالخصومة مع فلان فوكيل فلان رجلا كان له ان يخاصم وكل فلان قاضي طهين
اعلم ان التوكيل بالاقرار صحيح عندنا ولا يصح الموكل من نفسه التوكيل قاضي طهين
وكذا ذكر في وكالة جامع فاض خان وقال في لو اقر المأمور ببلومه اى الامر
خلاصه ويجوز التوكيل بعاضة الدين وقضيه من غير رضا الخصم ولا منفرد
هذا الوكيل عوت المطلوب اما سقر عوت الطالب فلو قال الوكيل
كنت قبض المال حال حق الموكل وسلمته اليك لم يصدر الاجابة وفي
فاض خان يجوز للمراه المخدع ان يوكل منى الى لم يخالط الرجال بكون كانت

اوسا وعامة المساح احدثوا هذا وعليه الفتوى وكذا اذا علم ان الموكل
 عاخر من السان في الخصومة نفسه بمقابل موكلهم لها لا يجوز التوكيل
 بغير رضا الخصم عند ان حلفه لم لا عند ربه اذا لم يكن الموكل حاضرا مجلس
 القضاء مع الموكل ودكت في اول هذا الفصل لا يجوز التوكيل بالخصومة سواء
 كان التوكيل من قبل الطالب او من قبل المطلوب وقال محمد والشافعي
 وابويوسف الاخر يجوز سوى هذه الوضعية والشرف والرجل والمرأة
 وبه اخذوا والقاسم الضمان وقال سمس الامم السرخسي الصحيح
 عندنا ان العاقل اذا علم بالمدعى البعث في اداء الوكيل قبل التوكيل ولا ينفذ
 اليه وان علم من الموكل ان الضمان بالمدعى يستغل الوكيل بالحل والابطال
 والسلي لا يقبل منه التوكيل وذكر سمس الامم الحلواني ان ذلك مفوض
 الى راي القاضي وهذا قريب الى القول فاضحان وفي الحواشي راي في موضع
 انه يجوز التوكيل من غير رضا الخصم بعد الجس بان كان محبوبا فعلى هذا لو كان
 الشاهد في الجس فاشهد على شهادته بغير ان يجوز ايضا وقال القاضي الامام
 ان كان في جسد العاقل لا ضرر ولا فساد في خروجه حتى يشهد بمصل الى
 الجس وذكر في كتاب اوائل المضام فتاوى القاضي التوكيل بغير رضا الخصم
 لا يجوز معناه لا يخرج منه على قبول الوكالة وعندنا محير وهو المحتان
 والشرف وغيره سواء وذكر البردوي المختار التي لا تكون برز مكر كانت
 اوسا لا يراها غير المحارم من الرجال والنزك كشم البروز على عروث العروس
 فراها الرجال الا حائبا كما هو عادة بعض البلاد وهو برز فاض ظهر ورايت
 في موضع اخر مكتوبا مقولا عن علي بن ابي طالب في الامام في الدفن لها ادا اختلفت
 في كونها مختدة فالحال لا يخلو اما ان كانت من نساء الاحراف او الاوساط

او الاوساط في الاول تقبل قولها لمكر كان اوسيا لان الظاهر من حالها
 ذلك وفي الاوساط تقبل قولها لمكر لا نسبيا وفي الاوساط لا تقبل قولها في
 الوجهين والخروج بحاجه لا تقدر في التحدث ما لم تقع في حد الكسبان
 تصير برز وخرج كسرا بغير حاجه وفي فتاوى شيخ الاسلام عطائ بن حنبل
 عن ابي الخصميين توكيل وكيل من اصحاب مجلس الحكم وقال الاخر ليس له
 درهم اساحر به وكلامه سلكم عنى وان وكذلك بحجته من مكلم انت
 نفسك كما ان حكم نفسه واني الاخر هل اليه ان ينفذ عن التوكيل فقال الراي في
 ذلك الى العاقل

فصل مسائل التوكيل بالطلاق

والمسلم بالطلاق واحار الروح عيسى بن عمر وعلى امراته وفي الخلع
 والكناح والاعتناء وغيرها امراء فالتزوج في اخلع من زوجي فاذا

فعلت ذلك واضعت على مروجي فلا تاجار لنا التوكيل بحمل الاضامن
 ماض خان رجل وكل رجل ان تزوجه امراء من بلد فلان او من قبله
 فلان فوجه من بلد اخرى او قبله اخرى لا يجوز فاضحان سلك
 القاضي الامام عن امراء وكلت رجلا بان تزوجه من رجل وياخذ خط
 المهر ووجهه من خط المهر هل يجوز قال نعم في الفضل الثاني في التوكيل
 اذا خالف المهر من النصاب في باب تزوج البكر من فوايد الرسفني سلك
 عن امراء وكلت رجلا ولم يسم مهرها فزوجها التوكيل بمهر اربع مائة درهم
 ومهر مثلها الف درهم فقالت المرأة لا ارضى بهذا المهر هل يجوز هذا الكا
 قال يجوز على قول اني حلفه خلافها كما لو كمل بالبيع مما غروها وان عندنا
 لسر له ان يعدد النوع المعارف ولا القدر المتعارف واذا وكلت المرأة
 رجلا ان تزوجه من رجلين فزوجها لم يجز من هذا قولها وموقياس روايه

الحق عن أي حنفه في إن المراه لا يملك أن تزوج نفسها من غير كفوف فاما
على ظاهر الرواية فسع ان يجوز تكاح الوكيل عند لانها لو وجت نفسها
من غير كفوف كان جازا وان كان لا وليا حتى الاعتراض والاضح انه قولهم
جميعا لانها ممنوعة من ان تزوج نفسها من غير كفوف ومطلوب التوكيل
نصرف الى ما يجوز ان يفعل الموكل بنفسه سرعا دون ما يكون ممنوعا منه
وان كان كفوفها غيراته اعمى ومقعدا وصح هو حارس لان مقصود التكاح
سمها ما صنفه الوكيل وكذلك ان كان عبثا او حيا فالتكاح جازين
ويجوز كما لو زوجت هي نفسها ثم علمت هذا العيب من الزوج قال
وان زوجها الوكيل من نفسه لم يجز لهما امراته ان يكون مزوجا لامرهما
ولانه في حق نفسه سهم والتهمة دليل القيد ولو زوجها الله او اباه
لم يجز عندنا في حنفه وجاز عندهما الا ان يكون الابن غير الحنف لا يجوز
لانه بباشر العقد مع نفسه من المبسوط لشمس الجيمه السرخسي مع الوكيل
بالخلع لا يملك بغير المدل للوكيل بالخلع خالعه على درهم جاز في قول البيهقي
حنفه ولا يجوز في قول صاحبيه الامام ساعرفه الناس فاضح ان
ونه طلاق فاضح حان وكل رجل عير بان يطلق امراته فابي الوكيل ان يقبل بطلت
الوكالة وان لم نقل الوكيل وان لم نقل الوكيل فليت ولا ردت حتى يطلقها
يقع طلاقه استحسانا قال لغير طلاق امراتي فقد جعلت ذلك اليك
بصرف على المجلس وكله بان يطلقها واحده فطلقها الوكيل استن لا يقع
في قول أبي حنفه وعندنا يقع واحد فالوجه بعد هذا عندنا في حنفه
بصرف الموافقة في اللفظ فان الرجل اذا قال لغير طلاق امراتي بلنا فطلقها
الغالب صح وكذا يطلقها نصف بطلقة وطلقها الوكيل بطلقة لا يقع شيء

٢٢٢
قال رن راطلاق كن فقال حكم تراست فقال حكم تراست طلاقك دائم
هل يقع لا في المنه في وكاله نظم الفقه للاستروثي السابع اذا وكله بطلاق
امراته جاز ولو طلق الوكيل استثنى من الواحد ولم يصح الباقي فلو وكله بان
يطلقها ثلاثا ما وطلقها واحده يقع لانه في الثلاث ولو طلقها ثلاثا منفردا
ان كانت مدحولا بها وقعن والافلا وان من واحد فطلقها ثلاثا لم يقع
شيء عندنا في حنفه وقال لا يقع واحد ولو وكله بالرجعي وطلقها بايت
ومع رجعي لانه راد من نفسه ولم يرض به الموكل فلو وكله بان يطلقها واحدة
فطلقها الزوج نفسه كان للموكل ان يطلقها اخرى مادامت في العدة وكل
رجلا سعي عن عسان ما له فله عوله الا اذا اعلو به حق الوكيل بخوان من ان
سعي ويستوفي الثمن من دينه محط وكلت بالزوج ثم تزوجت فقد احرقت
من وكاله قالوا الاصل في هذه المسئلة بان الموكل متى احدث فمما وكل سعيه
بصرفا قبل سعي الوكيل ان كان بصرفا بغير الوكيل عن البيع فانه محج عن الوكالة
كما اذا باع او وهب او صدق وسلم او وطى واسود وان كان بصرفا لا يخرج
عن البيع لا يخرج عنها لان الوكيل انما يحج عن وكاله باحد اسباب ثلاثة
اما بالقراب او بامر الامم باسمه بان اسئل ما امر به او يخرج عن الاستئذان
عما امر به ولم يوحدا من هذه الاسباب وذلك مثل ان وطى ولم يستؤذ
او استخدم او اذن له في التجار اما اذا رهن وسلم او اخرق في كراهه ولم يحك
مه خلافا من مبسوط خوام زاده **نوع آخر في الغرض عن الوكالة**
المسئلة والوكالة اللازمة اذا وكله بالخصومة وقال كلما عزلتك فانت
وكيلي فيها وكاله مسبقه بعضهم قالوا لا يجوز هذه الوكالة وقال بعض
شايع يلح ان وكله في الطلاق والعتاق والخصومة يجوز وقماعداه لا يجوز
على هذا الوجه ٤

وقال عامه المشايخ هن الوكالة صحيحة كعق مكات وبه كان يقول
 ابو زيد الشروطي ثم لاسك بانه ملك العرب عن الوكالة المجرم وهل ملك
 العرب عن الوكالة المتعلقة قال ابو يوسف لا وقال محمد بن مالك وهو
 بخار الصدوق الشهيد واجمعوا انه ملك الرجوع الوكيل بعد ما قبل الوكالة
 اذا قال لعنت بروكيلي باد او قال ابوي من هن الوكالة او قال كجا
 اقتادم بوكيلي وكان ذلك بحضور الموكل لا يخرج من الوكالة واذا وكله
 شيء ثم قال والله لا اوكلك شيء فقد عرفت انها لو لم تكن فاض طهر قاضي
 طهر هل نحم الدين النسيغ به عن قال لا حذر كلتك بلنا على اني متى عزيتك
 فانت وكيلي حب بعول في عزله رجعت عن الوكالة المتعلقة وعزيتك عن
 الوكالة المجرم والعرق ظاهر من حيث ان كلمة كلما يقتضيه التكرار دون كلمة
 متى في قاي فاض طهر اذا وكل انسانا من بعض الدين لا يحضر المدون
 هم عزله صح العرب وان وكله بحضور المديون لا يصح العرب ما لم يعلم المديون
 حى لو دفع المديون المال الى الوكيل هل ان يعلم بربا المطوب وعزيت
 العدل باب الزمن لا يصح وان كان بحضور المدين ما لم يرض به المدين
 هذا اذا كان التوكيل بالتماس الطالب فان كان بالتماس الماض حال غيبة
 الطالب صح العرب بحضور الماض وان كان الطالب غائبا وان عزله بحضور
 الطالب صح العرب ايضا في اول نوع في العرب منه لا يصح عزله من غير علم
 الموكل رجل وكل المضمومة رجلا ثم عزله حال عسة المضمومة على وجهين
 الاول ان يكون الوكيل بغير التماس احد وفي هذا الوجه العرب صحيح وان كان
 الطالب غائبا والثاني ان يكون الوكيل بالتماس الطالب وفي هذا الوجه
 ان كان الوكيل غائبا وقت التوكيل ولم يعلم بالوكيل صح عزله على كل حال

وان كان الوكيل حاضرا وقت التوكيل او كان غائبا ولكن قد علم بالوكالة
 ولم يرد ما فان كانت الوكالة بالتماس الطالب لا يصح عزله حال غيبة
 الطالب وصح عزله حال حضرته ورضى به الطالب ام بخط فاض طهر

كتاب الشهادات

مخط وفي شرح سرقه يشرح الاسلام ان في حقوق اطلب المدعي الشاهد
 لشهده له فاحضره عند طاهر ثم ادى لا قبل شهادته اذا كان المقر له
 سلطانا او قال للمرافعة اقرت خوفا منه فان وقف الشاهدان على
 حرف لا يحل لهما ان يشهدا وان لم يبقا على خوف شهدا واخبرهما عنه انه
 اقروا في دعوى من اعوان السلطان في الملقط السرقى وفي هذا
 المخط سئل ابو القاسم الصفار عن رجل اخذ سوق النحاسين مقاطعة من
 السلطان وكسب بذلك كتابا واشهد شهودا هل للشهود ان يشهدوا
 بذلك قال لو شهدوا حل لهم اللعن لانهم شهدوا باطل ولو شهدوا على اقران
 ولكنهم عرفوا السبب فهم ملعونون ايضا وحبان محزون يحمل مثل هذه
 الشهادة وكذا في كل اقرار هو سائر على الحرام ذكر في فصول الاستروتنى
 في الفصل السادس عشر مقولا من قاي رشيد الدين الوتان اذا اجاز
 رجلا عند الضكاك وقد اقرت امراه وقال انا عرفها وداك ليس بشي
 لان هذا القديس يعرف لان يعرف انما يكون بدكوالاسم والسبب
 حى لو قال انها فلانة بنت فلان بر فلان عرفها وفتها امراه اذا حشرت
 عن وجهها وقالت انها فلانة بنت فلان وقد وهبت لزوجي ميري فان الشهود
 لا يحتاجون الى شهادة عدلين انها فلانة بنت فلان مادامت حية

لانه يمكن للشاهد ان يستر لها وان مات حشد يحتاج الشهود الي
 شهادة شاهدين انها كانت فلانة مت فلان شهدا على امرأة سمياها
 وسماها وكانت حاضرا فقال القاضي للشهود هل تعرفون المدعى عليها
 فقالوا لا تقبل شهادتهم ولو قالوا حملنا الشهادة على امرأة اسمها
 وسماها كنا ولكن لا نذكرى لمن هذه المرأة هل هي تلك سميناها ام لا صحت
 شهادتهم على المسماه وكان على المدعى اقامه البينة ان هذه هي التي سموها
 ونسبوا بخلاف الاول لان في الاول ابروا بالجماله فطلعت الشهادة
 ولا كذلك هذا الوجه محيط والتصرف ليس بشرط اليد دليل على الملك
 في ظاهر المذهب في وصايا فتاوى فاضل خان في رواية الدعوى والتفات
 في فتاوى النسخة سلخ الاسلام السعدى عن ادعى ارضا في يد رجل انها
 بقدر خمس مكايل بذروين بخير ودها واصاب في بيان حدودها
 ولكن اخطا في بيان المقدار غير محتاج اليه وبني بقدر عشر مكايل يذن
 وقد شهد الشهود على ما ادعاه المدعى قال لا يبطل دعواه ولا شهادة شهوده
 لان بيان المقدار غير محتاج اليه اذ ابروا بالحدود وذكر ما لا يحتاج
 اليه في الدعوى والشهادة ولا ذكره ووافقت له اجاب فلان خلاف
 ما قلت فقال الخطا فلان والصحح ما قلت وقد قيل يجب ان يكون المسئلة
 على التفصيل ان شهدوا بخير الارض للمدعى واثاروا اليها تقبل الشهادة
 وبلغوا ذكر الوصف وموسان مقدار الذروان شهدوا بعينه الارض
 لانت هذه الشهادة ملكه الارض لا يسع فيها خمس مكايل يذن لان
 الشهود ما شهدوا بملكه الارض لا يسع وقيل لا تقبل الشهادة مطلقا
 وهو الاشبه لانهم كذبوا بعض شهادتهم واخطوا وافها وكل ذلك مانع قبول

في
 ٢

الشهادة اكرهه انهم شهدوا بما لا يحتاج اليه ولكن كم من شئ لا يحتاج
 اليه في الشهادة وذكره بوجوب خلاص في الشهادة الاترى انه يجوز للشهادة
 بالملك المطلق اعتمادا على مشاهدته كون العين في يد مصرف فيه تصرف
 الملاك ولو شهدا بالملك واجلا قلت شهادتهما ولو قالوا انه ملكه لانا
 راسا تصرف فيه مصرف الملاك لا تقبل شهادتهما وعن هذا قلنا اذا
 راى ذن في يد كاس او ختام او راى كمانا في يد جاهل ليس له لانه من
 هو اهل ذلك لا يحل له ان يشهد بالملك له محيط شهدوا بالملك وقالوا
 شهدنا لانا راسا في يد لا تقبل فاضل خان في الحديث الدعوى والبنا
 ادعى محذوره في موضع كذا ونحو الحدود ولم يسم ان المحذوره ما هو ارض او كرم
 او دار هل بوجوب هذا جها له في المدعى قال شمس الائمة السرخسي بوجوب
 وقال خمس الاسلام الهوزي يذكي اذ ابروا بالمصر والمحلة والموضع والحدود يصح
 الدعوى وكان ظهير الدين الراعي في كتب في الفتوى لو سمع القاضي هذا الدعوى
 يجوز وقيل ذكر المصروا العربية وذكر المحلة والسكة ليس لازم ادعى محذورا
 في يد رجل واحد محذوره او جمع محذوره متصل بملك المدعى هل يحتاج الى ذكر
 الفاصل قبل الاحتجاج ولو كان متصلا بملك المدعى عليه هل يحتاج الى ذكر الفاصل
 لان في الوجه الاول اختلاف الفاصل وقيل ان كان المدعى ارضا فالحجاب
 كذلك وان كان بيتا او دارا او منزلا فلا حاجة الى الفاصل والجدار فاصل
 واذا كان المدعى ارضا واحتج الى ذكر الفاصل لا خلاف فذكر الفاصل تجز
 حكم عن خمس الاسلام انه لا يكتفى به لان الشجر لا يحيط بجميع المدعى ولا يذمن
 ان يمس ساحيط بجميع المدعى لان يذونه لا يصيب المدعى معلوما النهر
 لا يصلح جدا عند بعض اهل شرط ولكن لك السور وظاهر المذهب انه يصلح حقا

ولا حاجة الى بيان الطول والعرض الاعلى قول شمس الجعدي واختلاف
 المشايخ في اشتراط حدود المستنجات نحو الطريق والمقبر والمياض وكان
 ظاهر الحديث يقول اذا كانت المقبر بلا لا تحتاج والاحتياج لانه عسى يزداد
 وكذا ذكر الجميع كذا في شهادات المحيط وذكر فيه الخندق نظير النهر
 وذكر في مسأله السبع من قباوى الفضل سل عن استري ارضها الى جنبها
 افندق وعلى المسناه التى هى الافندق وهى الارض المستراة اشجار وجبل
 اطود الارض الافندق فما يدخل مسناه الافندق التى على الارض المستراة
 وما عليها من الاشجار ولا يدخل المسناه الاخرى وفى شروط الامام الحاكم
 فى الحكم شرف الدين محمد بن احمد بن الحسين وان كان البيع ضيعه لها ارض
 كثير محققه مسأله او متداسه لا يعلم عدد براها ولا حدودها وسبب
 الحاجة الى كتابه الضك ولا سبيل للعاقدين ولا لكاتب الى الوقوف على
 حدودها وكانت معروفة بالنسبة الى انسان حي وميت والواحد ان يوسف
 ومحمد بن لكاتب استري منه جميع الصيعه المستمل على ارض كمين بمحققه
 مسأله احباسه وموضعها فى ارض قرية كذا مشهور بالنسبة الى فلان
 مسعنه عن التجديد قال بعض العلماء التفرقت بحصل يدك وحدوا حد
 وعن ابن يوسف به يدك وحدى وعند اصحابنا السلفه يدك وحدى حدود وعند
 رفر لا يحصل الا بالحدود الاربعه ولو ذكر الحدود الاربعه لكل واحد مما يتق
 مجهولا لا يصبر ويهوى الترك سوا ولو غلط الشاهد بالحدود لا تقبل
 كذا ذكر الصديق الشهيد مطلقا وذكر شمس الجعدي انه لا تقبل عند البعض بالسوى
 علما او رد الصديق الشهيد الا ان الغلط فى الحدود لا يستلزم الا بالقران
 المدعى انه غلط الشاهد اما لو ادعى المدعى عليه الغلط لا يسمع هذا الدعوى

ولو قام البينة لا تقبل ولو غلطوا حدا او حدين ثم تداركوا فى المجلس
 او غير المجلس عنه امكان الوصف سمع والوفيق انه كان قال احد
 لربى دار فلان فنتسب ان فلانا باع داره او اسمه كان كذا ثم صار كذا
 ولو جعل المقبر حدا سطر ان كانت ربيع نصلح وان لم يكن ربيع لا يصلح حدا هكذا
 عن طهر الدين وفى فتاوى الشيخ قال الامام السرخسى كان بشرط فى استثناء
 المساجد والمقابر والحاض وطرق العامة ونحوها فى سائر القرية الخاصة
 ان ذكر حدود هذه الاشياء ومقايدها طولها وعرضها وكان يرد المحاضر
 والسجلات والضكوك التى فيها استثناء هذه الاشياء مطلقا من غير بيان
 الحدود والسند الامام ابو نجاش لان شرط ذكر الحدود فى هذه الاشياء
 والعقوى على هذا سهلا لا من على الناس فى شهادات الخلاصه احوالها
 الحدود الى علم العاقدين لا يجوز محيط وفى الخلاصه ولو قالوا احد حدود
 لربى ارض من دى لا يحصل المعرفة والمحتار انه اذا ذكر اسم دى اليد وشبهه
 بكفى ولو قالوا لربى ارض ورثه فلان فى العسمة لا تقبل وقيل يقبل ولو قال
 لربى ارض الوصف لاندان من المصرف ولو قال لربى ارض المملوكه تذكر اسم
 امر المملوكه وسه ان كان الامر اثنى ذكر سبب صاحب الحد ليس بشرط
 اذا كان معروفا فى دعوى الكتاب ولو ذكروا اسما الحدود فقال المذمعا عليه
 ما ذكر والسند يدى يقال له اقم منه ان فى سكك محدود هذه الاجزاء
 وكذا لو قال المشهود عليه لست انا الذى اسمه ونسبه سل منه ان هذه
 القسمة غير هذا الاجم والنسب ولو قال الشاهد اسهد فمما اعلم اوقا فلانى
 على فلانى الف درهم فمما اعلم لا تقبل ولو ادعى عليه دة وازد دة وشهد
 كذلك لا تقبل وكذا لو ادعى ان دة دة وازد دة سال ان وشهدوا هكذا لا تقبل ولو ادعى

على اخذ قضيتي وشهدوا بهن العيان ان مدعى عليه حسن كمت له ان
مدعى ابن مدعيه را بر من فرستاد لا يقبل من شهادات الخلفه ادعى
عشر درام وشهدوا ان له عليه مبلغ عشر درام لا يقبل وقيل يقبل وهو
الاصح ولو ادعى درم لا يسمع بخط **ذكر الحدود في الشهادة شرط في**
دعوى الحدود خلاصه ولو ادعى من الكتاب يسمع دعواه لكن لا بد
من الاشارة في موضع الامارة فافض خان وفي ادب الفاضل لشمس الاعنة
لو قرأ المدعى او وكله الدعوى فقال **الساهدا شهدا بما ادعى هذا**
المدعى على هذا المدعى عليه او يقول المدعى في حق يفرج حق عندنا ولو قال
بالقاسية لو قال الشهود ما هم من كوامي مدعيهم كه وي ايتي نسخة
بري خوند يقبل خلاصه **الفصل الاول في كيفية الاداء**
فاد افرقم فان اختلفوا في ذلك اختلفا في نقد الشهادة ودها والافلا
قال الشهاد لا ترد بمحمد التهمة في دعوى الخلاصه رجل ادعى على اخرا ما
واقام السنة وقال المدعى عليه للفاضل حلفه انه محق وحلفه ان يشهد
شهدوا بحلف وكذا في كل موضع كان بخلاف الشرع ولو اراد ان
يحلف الشاهد بالله لقد شهد بالحق لا يحلف وفي ملقط السيد الامام
الشاهد اذا انكر شهادته لا يحلف عليه شهدوا ان جميع ما في يديه فلا في
من الدور والارض وغيرها القوي معروفة لفلان مراث من جهته فلاب
انه هذا المدعى لا وارث له غير ذكر في الصاوي الصغير ان الشهود
ان كانوا عرفوا حدود ذلك جازوا الافلا وقيل اذا كانوا لا يعرفون
حدود لا يحلفهم الشهادة وان عرفوا الا انهم لم يشهدوا بها فالتاخي
لا يقبل شهادتهم وهو المصوب من شهادات المخط خط سل شمس الامام

الا وزحدي عوا الشهود اذا قالوا القاسية ما كوامي مدعيهم كه ان عيني
مدعيه ملك من مدعى است هل يقبل شهادتهم قالوا نعم وقيل سفيان لا يقبل
لان قوله ما كوامي مدعيهم في العرف للاستقبال والحال ما كوامي مدعيهم وفي
فاوي النسب سئل عن شهود كان في لفظ شهادة كل واحد منهم ما كوامي
مدعيهم كه فلا في حزان فلا است هل يكون هذا منزله قوله ملك فلا نت
قال نعم وكان ظهير الدين المرغينا في يقول سفيان يسفرونهم انهم ارادوا به
الملك او غير فانفروا احد يسفرونهم وان لم يسفروا وعانوا او ما وافض
شهادتهم بالملك وفي بيع العاطل شهدوا بالاحذو والاعطا وقيل لو شهدوا
بالسجود اذا شهدوا انه حتى هذا المدعى ولم يقولوا ملكه قبل وقيل لا يقبل
وقيل يسفيان يسفرونهم عن الحق ارادوا به الملك او غير فسنى عليه وعلى
هذا ادعى ان هذا الذابح ولم يقل ملكي هل يصح الدعوى اذا شهدوا على اقران
رجل شر محدود او سبع محدود او ما سبه ذلك لاندان يدكر واولاها د
انه اقر على نفسه او يقولوا اقر شرابه لنفسه او بسعه لنفسه واذا شهدوا
ان هذا العين ملك هذا المدعى وفي يده هذا المدعى عليه يفرج حق ولم يقولوا
فواجب عليه قصره وسليمه الى هذا المدعى حكمي عن شيخ الاسلام السفدي
ان فيه اختلاف المشايخ منهم من قال لاندان يقولوا ذلك معنى العضا
ما التسليم ومنهم من قال لا حاجة ومجبر المدعى عليه على التسليم اذا طلب
للمدعى التسليم وعليه ادركا كسر من شياخ زماننا قال شيخ الاسلام
هذا وانا افتي ان في هذه الشهادة قصور ولو شهدوا انه حقه ولم يشهدوا
انه ملكه فالتمس الاسلام يقبل وقال الفاضل الامام لا يقبل وكذا
لا تقبل دعوى الحق لانه مجهول صرف اور هن وان سفاوت خرافه

ولو شهدوا بالشر او بغير المبيع ولم يذكروا الثمن سلبوا قضا المبيع با من
وان لم يحسوا لم يقبل وان ما تو افل ان سألهم حمل على انه ذهبن باسم فقصر
ملك فاسد البض ولو شهدوا انه باعه وقصن الممن حاروان لم يستوا
الممن وكذا لو شهدوا باقرار البائع انه باعه وقصن الممن وان لم يذكروا
قضا الممن لان من شأن الثمن في شهادات قضاوى القتلى وفي باب
الشهادة في الشرا والبيع من الميسوط ادعى رجل شرا في يد رجل وشهد شاهدان
ولم يسميا الثمن والبائع نكوا ذلك فشادتهما باطله وكذلك لو سمي
الممن واحلفا في خسه او في مقدار وان شهدوا على اقرار البائع بالبيع
ولم يسميا الممن ولم يشهدا بعض الثمن والشهادة باطله وان قالوا فرعنا
انه باعه بامنه واستوى الممن ولم يسم الثمن فهو حاس وهذا الماريل
نقول لو سأل العاخر عن الشاهد اموت في المدعى عليه بغير حرج فقال
الشاهد لا ادرى يقبل الشهادة على الملك محيط وفيه شهدا ان لهذا في
هذا الدار الف ذراع فادار الدار خمسمائة اذرع او شهدا ان في هذا القراج
عشر احرية فادار القراج خمسمائة احرية فالشهادة باطله ولو كان اقر
بذلك اخذ المهر كله شهدا ان ساء هذا دخلت عنهم هذا ولم يعرفوا الشاه
لا تقبل ولو شهدا انه عصب شاه وادخلها في غنمه فصبت عليه بالقيمة ولو
شهدا ان دان في دار هذا ولم يحدوا من اى موضع الى اى موضع فالشهادة
باطله ولو شهدوا انه عصب دان فادخلها في دان فصبت عليه بالقيمة
محظ رجل ادعى على رجل مائة درهم او مائة من من الحظه او ما اشبه
ذلك فقال المدعى عليه درمضته او قال قد اوصلته اليه او قال
بالفارسية كتراد ام رساسه ام انج دعوى كذب او حاروا وشهدوا

شهدوا انه دفع اليه مائة درهم اعطاه مائة من من الحظه ولكن لم تقبل
الشهود اعطاه هذه المائة التي ادعاه المدعى فبليت شهادتهم وفي
قضاوى السع ان هذه الشهادة لا تقبل ما لم يشهد الشهود انه اعطاه المايه
الى ادعاه المدعى في تدارك الغلط في الدعوى والشهادة قال رضي
من ادعى مجلس العاخر دعوى واقام ذلك سنة فكان في الدعوى او في
الشهادة او فيها خلل فاعاد تلك الدعوى في غير ذلك المجلس واعاد
اولئك الشهود بدون الخلل ان كان يحتاج الى زياده فادوا ذلك قال
لا تقبل هذا وان لم يكن بين الباني والاول سافض واعا كان سى محتاج
اليه قال لان الطاهر انه لم يكن لهم شهادة الا بهذا القدر الزايد يكون
سلفين ايمان بزوروا ولا تقبل في قضاوى شيخ الاسلام عطا حرم والقوى
على ما ذكره عن حقه رضي شهدا عند الفاضل شهادة ثم زاد اقبالا قبل ان
يضع الفاضل او بعد او قال او مينا ومما غرهم من قبل ذلك منها وعليه
القوى فاما بقصد المطلق وبمعين المحقق يصح من الشهود وان كان ذلك
بعد الافراق فاضحان وفي المحظ ادعى على عمر كذا كذا دينارا من الدنا
فادعى المدعى عليه الاتفا وجاه شهود وشهدوا ان المدعى عليه دفع الى
هذا كذا من الدراهم ولكن لا يدرى ما يجهه دفع هل يقبل الملك في هذه الشهادة
فل لا تقبل ويقل يقبل وهو الاشبه والا قرب الى الصواب وفي قضاوى
العباني ولو شهدوا بطلاق او عناق وقالوا لا يدرى في صحة كان او في مرض
هو على المرض ولو قال الوارث كان بهلك صدق حتى تشهدوا انه كان
صحيح العقل وفي الحار انه قالوا زوج الكبري لكن قالوا لا يدرى من الكبري
باسم العاخر فاقامه السنة ان هذه من الكبري وفيها ايضا لو شهدوا عليه انها

زوجت نفسها منه فسالها القضاة هل شهدا انهما امرانه في الحال فقالوا لا نفعل
 في الحال بل امرانه ام لا نقبل وبعضنا كالحاج كالباع وكذا الوشيع والباع عبي
 وقالوا لا ندري في الحال هل هو ملك المدعى والنفقات ما استحباب الحال
 فمن شهد على العقد شهد على الحال في الرابع من شهادات الخزانة في نسيان
 الشاهد بعض الشهاد من مفرقات شهادات المحيط في تواتر من جماعه
 عن محمد في شاهدين شهدا ان فلانا اسديا انه جعل لاسه فلان وقدر عرفنا
 الان يومئذ عنده وسمه هذا العديبه والاس يومئذ صفر فعياله
 وذلك منذ دهر طويل ونحن لا نعرفه الا ان لم نجر شهادتهما وكذلك لو شهدا
 ان له على فلان بن فلان الف درهم ونحن نعرف فلانا ان يومئذ شهدنا عليه
 بعه وسمه ولكن لو امرناه الساعة لم نعرفه لم نجر شهادتهما وفيه شهدا
 على رجل يدعى صالحا العا في ارجانه كه لو امي في هيد بك عنه است
 بادوسيه فمالك سنيه مظهر واذا امي بعضها كسنيه وبعضها دوسيه
 فقد قيل بصل الحواز انها كانت كسنيه وفي الحمل هم صار بعد ذلك دوسيه
 وعلى ما س ما اذا شهدوا بانه فقالوا ساه است مظهر واذا امي
 چهار ساه انه لا يقبل ولم يعل بصلها الحواز انها كانت سه ساه وفي الحمل
 الشهاده والى صارت چهار ساه ببيع ان لا تقبل شهادتهم في مسلة الدان
 في ماوى من الاسلام الاوز جدي امراء ادعت ان مهرها الف عطر
 بعه وشهد الشهود بالف عليه مهر ان العا في بعض شهاده الشهود
 بعه بالعدييات ولو ادعى على احرانه مضم منه مانه بعضها عطر بعه والبعض
 على وشهدوا بعه مانه عطويه قال سمس السلام ان شهدوا بالصف
 لا يقبل وان شهدوا على احران بالقبض بصل وينع ان حال لا يصح هذا الرعي

٢٢٢
 لان الدعوى وقع في المجهول لانه لم يبين في كل واحد منهما من مفرقات
 شهادات المحيط شهدوا بالملك وقالوا شهدنا لانا ساه في ندر لا يقبل
 شهادتهم فاضح خان واذا ادعى ان في يدى انسان انها لها ورثها عن ساه
 وجا شهود شهدوا انها كانت لاسه الى ان مات وبركها سرايا له لا نفعل
 له واريا اخر غم فالحق بصل هذه الشهاده وبعض الدار المدعى وان
 لم يسهوا لانه بركها سرايا له وكذا اذا شهدوا انها كانت في يد ساه الى ان
 مات ان شهدوا انها كانت في يد ساه يوم الموت فالحق بصل هذه الشهاد
 وبعض الدار المدعى وروى الحسن انه يقبل هذه الصور ولكن في ذكر في
 ظاهر الروايه اصح ولو شهدوا انها كانت لاسه ولم يجروا المرات الى المدعى
 فالحق بصل هذه الشهاده في قولنا في جميعه وهو قولنا يوسف ولا يخرج
 ابو يوسف عن هذا القول قال بصل هذه الشهاده وبعض الدار المدعى ولو
 شهدوا انها لاسه لا تقبل هذه الشهاده ذكر محمد هذه المسله في كتاب الدعوى
 من خلاف من المشايخ من قال لا يقبل هذه الشهاده على قولها وعلى قول
 ابو يوسف بصل ومنهم من قال يقبل بل خلاف واليه مال الفضل يوم هذا
 الاختلاف فما اذا لم يجروا المرات فما اذا جروا وقالوا هذا لاسه وان
 وبركها سرايا له تقبل هذه الشهاده بل خلاف وبعضهم ان قال اذا شهدوا
 انه كان ملكه يوم موته او شهدوا انه كان في ندر يوم مات لا يحتاج
 فيه الى الجزاء المرات وانما يحتاج اليه اذا شهدوا انه كان ملكه ولم يقرضوا
 يوم الموت هكذا ذكر في شهادات المحيط اذا قال دعواه هذا العين ملكه
 ورثته عن ابي او قال صار سرايا عن ابي او كان السهود شهدوا ان هذا العين
 ملكه ورثته عن ابيه فالحق بصل دعواه ويقبل شهادتهم ولو شهدوا ان هذا

العن كان ملكا بيه يوم مات وبركه مرثا لهذا المدعى ولم يقولوا وترك
 هذا العن او تركه مرثا فقل لا قبل شهادتهم ولا تدفن ذكر قوله
 وبرك هذا العن ميراثا له او من ذكر قوله وبركه ولكن هذا ليس بصواب فانهم
 لو شهدوا ان هذا العن كان ملكا بيه الى يوم موته ولم تعرضوا لشي
 اخر فالعنه تقبل شهادتهم وبعض بالدار ميراثا له نص عليه محمد بن
 المحيط قال ومن اقام سنه على دارها كانت لانيه اعارها او اودعها
 الذي في يده وانه ياخذها ولا يكلمها لبيته انه مات وتركها ميراثا واصله
 انه ميسر ملك الموت لا تقض للوارث حتى يشهد الشهود انه مات
 وتركه ميراثا له عند ابي حنيفة ومحمد خلا لا يوجب هو يقول ان ملك
 الوارث ملك الموت فصار شهادته بالملك للموت شهادته به للموت
 العن ما كان صدقه على الموت المقيم فلا بد من السهل الا انه يكفى بالشهاد
 على قيام ملك الموت وقت الموت لسبب الاستقلال برون هدايه
الفصل الثالث في السامع بخلفان او تيقان
لكن يخالف شهادتهما دعوى المدعى في غنا وبسوط خوام زاد
 شهدا حدهما انه قال له استخر وشهدا لحرابه قال قد اعصت كان
 جانبا والاختلاف لفظا لا معنى له منع قبول الشهاده مما استمع التبهات
 كما لو شهدا حدهما بالهبة والآخر بالخل او شهدا حدهما بالزواج والآخر
 بالكنكاح وكذلك لو شهدا حدهما انه اعققه بالعربيه والآخر انه اعققه
 بالفارسيه قبل الاتفاق معنى خلاف ما لو شهدا حدهما انه قدفه بالعربيه
 والآخر بالفارسيه لا تقبل لان الصور في باب الحدود ليست بالحقه
 احسا لا للدار ادعى على غير عشر دراهم دين وشهد اليهود انه دفع

اليه عشر دراهم لان قبل الشهاده في دعوى المحيط وفيه ايضا اذا حالف
 الشهاده ادعى على اجر مائه افرم خطه بسبب السلم مسجعا شرايطه وشهدوا
 ان المدعى عليه اقران له عليه مائه افرم خطه ولم يردوا قبل لا قبل شهادتهم
 وقبل ينبغي ان يقبل الاول اصح كانت الدعوى بلفظ سراحه والشهود
 شهدوا بلفظ الست حكم عن ابي الحسن السفدي انها لا تقبل وقيل ينبغي ان يقبل
 في عرفنا وهو الاشبه والظاهر وفي الافضيه ادعى على امرائه انها
 منكوحه ولم يدع الزوج وشهدوا انه تزوجها وشهدوا له انها منكوحه
 فلت الشهاده ادعى عنها في يد رجل انه ملكه وان صاحب اليد فضه
 من غير حق وشهدوا له بالعوض مندسته لم يقبل الا اذا وقى المدعى فقال
 اردت بالمطلق القبض من ذلك الوقت الذي شهدوا به فقبل يقبل
 وقيل يقبل في هذا الوجه من غير وقى المدعى واذا ادعى عنها في يد رجل
 وقال هي في مندسته وشهدوا انها له مندستين وشهدوا انها له مند
 سته يقبل واذا ادعى الملك سبب الشراء مندسته وشهدوا له بالشراء
 من غير ذكر باربع فقد قبل لا قبل وقد قبل يقبل ولا سطل الشهاده باختلاف
 الشاهد من فمما بينهما في الانام والبلدان الا ان يقولوا كذا مع الطالب
 في موضع واحد في يوم واحد ثم اختلفا في الانام والمواطن والبلدان
 فانما حصفه قال احذر الشهاده وعلمهم ان يحفظوا الشهاده دون
 الوقت وقال ابو يوسف اسحبوا وبطل الشهاده ما في خان وعلى
 الشاهدان شهد وان لم يعرف وقت الشهاده ومكانها الملقط السمك
 قال في كتاب الاوضه وكذا في جميع القوال التي كانت صنعها الاشيا والاقوار
 فيها واحدا كالهبة والعرض وما اشبهه اذا شهدا حدهما بالامسا والاحن

وادعى على امرائه
 انه تزوجها

بالاقرار به تقبل شهادتهما في شهادات المحط وانه ان الشاهد اذا اذاعا
على المشهود به لكنهما اختلفا في الزمان والمكان فان كان المشهود به فعلا
لا يقبل شهادتهما وان كان بولا فان كان بولا يستغفر صحته عن القفل
نحو الاقرار وما اشبهه وان كان هذا القول ماله صفة الاقرار والاشا
فه واحد كالبيع والطلاق فانه في الاشياء يقول بعت وطلقت وكذلك
في الاقرار يقول طلعت وبعث فاد اختلفا في الزمان والمكان منه لا يمنع
ذلك قبول شهادتهما فذلك في البيع والطلاق وما اشبهه فانما اذا كانت
صفة الاقرار به والاشياء مختلفا نحو القذف فانه يقول في الاشياء
يا زاني ونة الاقرار بعت فاما بالزنا فاذا اختلف الشاهدان في
الزمان والمكان لا يقبل شهادتهما شهدا حدهما على اقرار بالفتاليوم والاخر
بهذا امر يقبل ادعى على ذي اليد انما له من دسنة وشهد شهوده منذ
سنتين لم يقبل وعلى العكس تقبل في دعوى القباي كسب صاحب المحط على
حاشية رواه الدعوى والبيانات غريب مسلة ان هذه المسئلة نص
ان الاختلاف من الشاهد في السبب في الدين لا يمنع قبول الشهادتين
وذكر قبل هذا ان الاختلاف بينهما في السبب في الدين لا يمنع قبول الشهادتين
اذا كان المشهود به عاصم عن الشهادتين ولو ادعى على رجل الفاء واقام
شاهد من شهدا حدهما ان له عليه الف درهم وشهد الاخر على اقرار
بالف والواجازت شهادتهما في قول اني يوسف فاضح خان ومحيط ايضا
في الساحة العشر من شهادات المحط ادعى رجل جارية في يد رجل
وحا بشاهد من شهدا حدهما انها جاريته غصبها منه هذا وشهد الاخر
انها جاريته ولم نقل غصبها منه فلت شهادته وان شهدا حدهما انها

جاريته وشهد الاخر انها كانت جاريته قبل وقض بها المدعى بخلاف ما لو
شهدا حدهما انها كانت في يد وشهد الاخر انها في يد لا تقبل عندا في حقه
اذا ادعى على اخيه بقر حيد موزونه بوزن معلوم وشهد الشهود بالقرم
بذلك الوزن ولم يدك صفة الجوده في شهادتهم ولا صفة الزمان فاقا
تقبل شهادتهم وبعضى بالقرم الزنه بذلك الوزن هكذا كان في بعض
مشايخنا وعلى هذا القياس اذا ادعى مقدار معلوم من دقيق محول وشهد
الشهود بالدقيق مطلقا وقيل لا بل بينهما فرق ولو ذكر الف دينار ومائة
وسمى الدعوى ولم يذكر الجيد وفي شهادته الشهود ذكر الجيد لم يصح في
ماوى الفتاوى ادعت الخلع فشهد ساهدا على الخلع بالف والاخر بالف
وحسماه او اختلفا في حسم بدل الخلع بطل لان هذا اختلف في العقد
وعلى كل واحد من العقدين شاهد واحد في خلع الحرانه محط ادعى
ملك سبب نحو السر من رجل اخر او الارث غزايه او ما اشبه ذلك واقام
البينة على الملك المطلق لا تقبل وهذا اذا ادعى الشراء من رجل معروف وامّا
اذا ادعى الشراء من رجل مجهول بان قال اسريت من محمد ثم اقام بنيه على الملك
المطلق يقبل شهادتهم ولو ادعى الملك لنفسه مطلقا وشهدوا له بالسبب
لكن ينبع للعلف ان سأل المدعى ان يدعى الملك بهذا السبب الذي شهدوا به
الشهود او بسبب اخر وبما في الدعوى ولو ادعى الملك بالسبب وشهدوا
بالمالك سبب من جهة صاحب البد ومن جهة غير لا تقبل ولو ادعى ديناً
سبب نحو الرض او ما اشبهه وشهدوا بالدين المطلق كان سبب الاسلام
محمود الاورخندي يقول لا تقبل كما في العين وذكر في الفاضله مسئلتان
للان على القول كسبه فل هذا باربعة اوراق وفي مسقرات شهادات

المحط ادعى ثلثا من رجل وجاء شهود سجدوا على الشرائع وكله لا تقبل
شهادته وكذلك اذا شهدوا ان فلانا باع هذه وهذا المدعى عليه اجار
عه طس ولو شهد رجلان على رجل انه اغتصب عند وشهد عليه اربعة
بالزنا والاحصان فاجاز الفاضل شهادتهم واعيقه ورحمه ثم رجوا
فعل شهود الحق قمة لعبد مولاه لانهم انفقوا مال اللوى فيه شهادتهم
بالحق وعلى شهود الزنا الدية لمولاه اصلا لم يكن له وارث غيرهم لانهم
اتلفوا انفسه شهادتهم عليه بالزنا والاحصان فخرج فان قيل المولى
كان جارا للفقير فكيف يضمن الشهود الدية فلنا لان الفاضل حكم بعقده
وزعم المولى بخلاف ما قضى الفاضل بعد فضائه غرم مقبر فان قيل كيف
يحب للمولى بدلا عن نفس ولحق فلنا وجوب العمة على شهود الحق بدلا
عن المال ووجوب الدية باعتبار النفس عم الدية لا بحب للمولى ولكن
للمقتول حتى يقد منه وصاياه وتفضي دونه قال بعض شائخنا
شهادة الصكاكى لا تقبل والتحجج انه نقل اذا كانت غالب حاله الضلح
واذا كان الرجل سعي الساب المصون او يسهل لا تقبل ولا يجوز شهاده
اصحاب الخمر وادار دية النجاسين ككتم كذبهم واما انهم الكاذبة
فان علم من واحد منهم انه لا يجزئ منه الكذب واليمين القاضى وكان عدلا
فلت شهادته ومن كثر اهل لا تقبل شهادته واذا كان رجلا شتم
الناس ويسمونه فهو باجى ولا شهادته لما جرح محط في الخابط المالك
ولو شهد عليه عدلان او صبيان او كافران لم سقط الخابط قاصا
انسانا هو ضامن لذلك اذا شهد بعد الحق والباوع والاسلام قال
شائخنا ما يجوز الشهادة عليه بالشتم والتسامع فتشاده الاعشى فيه

مقبوله ولا يجوز شهادة الرجل على الرجل اذا كان بينهما عداوة قالوا هذه
اذا كانت العداوة بينهما سب سى من امر الدنيا فاما اذا كانت العدا
سب سى من امر الدين فقبل شهادته محيط وفيه والحاصل ان العمل
اذا كانوا عدولا لا يباحذون من الناس بعد جرح قبل شهادتهم وان اخذوا
بعد جرح من الناس ولم يكونوا عدولا فالصحيح من الجواب ان لا تقبل شهادتهم
ودكر الصلح والشهيد ان شهادة الرئيس والتعابى في السكة او في البلدة الك
ياخذ الدرام في الحمايات والصراف الذى يجمعون الدرام اليه وما خد
طوعا لا تقبل محيط اذا اخذ الرجل برب حمام يخرج من ولا يظن هو فانه
لا تقبل شهادته لانه يخلط حمام الفرج حمامته فيا كل ذلك فصور اكله
مال الغنى يكون فاسقا كذا ذكر شيخ الاسلام حواضر زاده في شرح كتاب
الكفالة ولا تقبل شهادة المفع والمفعى اذا كان يجمع الناس ويوشمهم
فاما اذا كان لا يسمع غيرهم ولكن يسمع نفسه لازاله الوحشة فليت جيب
ان يعلم بان البغى لا يسمع الغنى واناسه مكروه عند عامه المشايخ
ومن الناس من جوز ذلك في العرس والولامة ومنهم من قال اذا كان يتقنى
للسفيل به نظم العواقر ويصير فصح اللسان لا بأس به واما البغى
لا يسمع نفسه حل ومكروه فقد اختلف المشايخ فيه منهم من قال لا يكره و
اخذ منى لائمة السرخس واما المكروه على قوله ما يكون على سبيل النهى
ومن المشايخ من قال جميع ذلك مكروه وبه اخذ شيخ الاسلام حواضر زاده
محط اذا ترك الرجل الصلح بالجماعة اسخفا او محاماة او فسقا لا يجوز
شهادته لم يرد به الاسخفاف في الدين لانه كما قيل انه لا يستقطم نفوت
الجماعة كما يفعل العوام وان يركبها متاولا بان كان الامام فاسقا فكم للاقتداء

لا يمكنه ان يصرفه فصل في سنته وحده او كان ممن لا يفضل الامام ولا يرى
الامدانه خيرا فهذا لا سقط العداله وكذلك سهاد تارك الصلوة في
اوقاها لا يقبل ولا يقبل سهاد اكل الربوا المهور بذلك المقت عليه قال
مس الامم السرخسي اكل الربوا اما سقط العداله اذا اكل مع علمه يكون
ربوا ولا يجوز سهاد مد من الخمر ولم يرد به الدمان في السرب انما اراد
به في البنية يعني شرب ومن سبه ان سرب بعد ذلك اذا وجب قال
مس الامم السرخسي ويشترط مع ذلك ان يظهر ذلك للناس او يخرج سكران
فيخرج منه الصبيان حتى ان شرب الخمر في السر لا سقط عدالته ولا يجوز
شهاده مد من السكر او ادبه ساير الاسربة وكذلك من يجلس مجالس الفجور
والمحامه والشرب لا يقبل شهادته وان لم يشرب محبط في الفصل الخامس
من المحيط في شهاده الرجل على فعل من افعاله ولو ان رجلين شهدا ان
فلانا امرهما ان يروجا فلا ذنه منه وروجاها او شهدا انه امرهما ان يشتريا
له عبدا فاسترويا فكل سلة من هذه المسائل على ثلثة اوجه اما ان يحدد
الموكل الامر والعقد جميعا او يقرر الامر ويحدد العقد او يقرهما وكل وجه
على وجهين اما ان يكون الخصم يدعي العقد مع الوكيل في الفصول كلها او يحدد
فان كان الموكل يحدد العقد والامر جميعا لا يقبل هذه الشهاده في الفصول
كلها وان كان الامر يقرهما فان كان الخصم يقرأ بالعقد فالأمر يقتضي
بذلك لا شهادتهما بل بصادقهم البيع والتكاح والخلع في ذلك على السواء
وان كان الخصم يحدد العقد فالأمر يقتضي بالبيع والتكاح ويقضي في
الخلع بالطلاق بغير ما لا يشهاد بهما ولكن باقرار الزوج وان كان الخصم
يقرر الامر ولكن يحدد العقد فان كان الخصم يقرأ به في العقود كلها

الا في التكاح عند ان يخفه رضي الله عنه محبط في الرأيه ولا يقبل
شهاده الجبل وفاء ابو يوسف وعبد الله بن المبارك عن اني خيفه لانه
يخفه سقط ما يقض منه الناس ويأخذ زياده على حقه فلا يكون عدلا
في منافاة خيفه التي جمعه خالي اذا شهد لموكله قبل الخصوم يقبل
في باب الرجل يخلع من القوم من ادب العلف ثم الشرط عندهما
الخصومة في مجلس العلف حتى لو خاصته في غير مجلس العلف وعزله الموكل
قبل الخصومه عند العلف فشهد للموكل يقبل شهادته له عندهما محبط
الفصل الثاني في شهاده المتهم الوكيل بعض الذين يجوز
شهادته بالدين عاني الكسل يعني المدعي عليه اذا شهد ان المذموم عليه
قضى المال الذي كانت الكفاله بالنفس لاجله هل يقبل شهادته اختلف
المشايخ فيه والصحيح انه لا يقبل من الدعاوى والدينات فاض خان اوصى
بشيء من ماله لمسجد حية وانكر ورثته ذلك وشهد بذلك بعض اهل المسجد
حازت سهادتهم وكذا اذا شهد على وقف المسجد الجامع او على ابناء السبيل
وبما اشاء السبيل حازت شهادتهم واختلف المشايخ في سهاده بعض اهل
المسجد وقال ابو بكر بن حامد يجوز هذه الشهاده واما اصحاب المدرسة اذا
شهدوا الوقف على المدرسة قال بعضهم ان كان الشاهد يطلب لنفسه
حاصره ذلك لا يقبل وان كان لا يطلب يقبل وذكر في صغري صدر الاحكام
قال سلك في هذه المسائل يصل السهاد على كل حال ان يكون الفقيه في المذمة
وكون الرجل في المحلة وكون الصخر في المكتب ليس يلزم بل يستقل رجلان
قالا لا شهاده لعلها عندنا ثم شهد له ذكر في المسئلة يجوز شهادتهما وعن
محمد في النوادر اذا قال الاشهاد لفلان عندي في امر او قال لا علم به هذا

ثم شهد بعد ذلك جازت شهادته وكذا لو اورد رجلين والاكل شهادته شهد
 بها فلان على فلان فهو زور ثم جاء او شهدوا فالا لم تذكر حث قلنا
 ثم تذكرنا حازت شهادتهما ولو قال ليس عند فلان شهادته ثم جاء
 به فشهد لا تقبل شهادته وروي الحسن عوى حشفه انها تقبل في شهادتها
 فاضه خان وفي المحيط من قال الاستهاد له في هذه الحادثة ثم شهد بعد ذلك
 في موهار وستان وعلى ما ذكره المصنف انه تقبل على قول الحشفه فيها هذا
 كذلك الوكيل سراسر عن عمنه اذا استرى وقال استرته لنفسه فاقام الموكل
 البينه انه قال استرته للوكيل واحدا للشهود البايع هل تقبل سالت
 العاض الامام عن هذا قال لا لانه لو سلم الى الموكل الرد بالعيب
 خراجه من الفتاوى ولو لوالجى العاض سمع البينه على طلاق المرأة وعق
 الامه من غير دعوى المرأة والامه حسبه فانه نص في الجامع الكبير وقال
 رجل شهد عليه شئ انه طلق امرأته بلدا وهو يخدع فان كانت الامم تدعى الشها
 باطله وان كانت بخد فاشهادة جائز لانها اذا كانت مدعى فم شهدون
 لامهم وهل تخلف على عق الامه وطلاق المرأة حسبه من غير دعوى ذكر
 في البحر ما يدل على انه سحلف شهادته الاخ لاخيه ولا ولاده حايث وكذا
 الامام والادام والعماب والاحوال والحالات ويجوز شهادته الرجل ان
 امراته وابنها وزوج امته وامرأة امته قاضي خان وكورثها د
 رب الدين المدونة بما مو من جنس دته ولو شهد مدونة بعد موته
 بما لم يقبل شهادته لان الدين لا يتعلق بما للمدوين في حياته ومعلق
 بعد وفاته شهادات فاضه خان **الفصل الثالث**
في الشهادة على الشهادة قال المصنف وجب من المحققين من شأنا

كالعصه اني جعفر الهندواني وعنه ثم اشترط عما في شهادات تكلف وما
 دونه مكلف ومهوان يقول الاصل في الشهادة اشهادان فلان على فلان
 كذا فاشهد على شهادتي بذلك فكون ذلك ثلاث سنات محط
 الاصول اذا اشهدوا الفروع على شهادتهم وكلما في المصنف غاب
 الاصول فشهد الفروع حازت شهادتهم لان العزم لوقت الاداء لا لوقت
 الاشهاد فشرط عسه الاصول **باب**
الشهادة بالنسب والموت والطلاق والردة قدم عليه رجل من بلد واسب له واوام
 معه درهم يسعه ان يشهد على نفسه حم يلق من اهل بلد رجلين عدلين
 لشهادان له به ولو نظر الى رجل مشهور باسمه ونسبه غير انه لمخالطه
 ولم يكلمه وسعه ان يشهدانه فلان بن فلان لعلمه به من شهادات الخصا
 في المسائل ما الشهادة بالحق بالشهر والتسامع لا محل عندنا وعند
 السامع محل واما الشهادة بالولا بالشهود لا محل عندنا حشفه ما لم يعاين
 عتق المولى وفي ادب العاض ان الشهادة على الفتق مختلف بنى اصحابنا كالولا
 محط اذا شهد الشهود بما يجوز به الشهادة بالتسامع وقالوا لم يعاين ذلك
 ولكنه انتهى عندنا حازت شهادتهم ولو قالوا شهدنا بذلك لاننا سمعنا
 من الناس لا تقبل شهادتهم ولو شهدوا بالملك وقالوا شهدنا لاننا رأينا
 يد لا تقبل شهادتهم واد اسمع الرجل موت انسان واراد ان يشهد على
 الموت قال ابو حشفه ان كان الموت مشهورا تقع في العلوب انه خوكا
 له ان شهد ان فلانا قدمات وان لم يكن موته مشهورا واخبر عدل
 انه عاين موته او شهد حنازته حل للتسامع ان شهدان فلانا مات فان

شهد عند العاقر واخبرانه انما شهد بذلك لان فلانا اخبره لا تقبل
 العاقر شهادته وهو قول في حنفية واني يوسف ومحمد وهم الله قاض
 فاض طهير ولو ادعى ان في يدي رجل لامها لانه مات وتوكلها ميراثا له
 وشهد السهود انه مات وهو وارثه ولم يذكر واعد الورثة ولا قالوا
 لا نفعل له وارثا اخر وان العاقر لا تقبل شهادتهم ولا تدفع اليه شيئا
 فان قالوا هو اسنه ولم يقولوا لا نفعل له وارثا اخر وان العاقر ساني رمانا
 فان ساني رمانا ولم يظهر له وارث اخر فانه يدفع اليه الدار ولا ياخذ منه
 كقولنا في قول في حنفية خلافا لها في هذا اذا كان الوارث متمولا بحسب
 بعد كلاب والام والجن والبدن فان كان ممن يجب نفقة كالخ والعم
 والجد فانه لا يدفع اليه ساوان كان الحاضر ممن يجب نفقة لكن نقل
 نصبه من وتكره في كالأفوج والزوجه سطران كان زوجها يعطى النصف
 على قول محمد وان كانت زوجه يعطى الربع وعمر في حنفية نصف رواتان
 في زواجه كما قال محمد يعطى كل واحد منهما اوفر النصفين وفي رواية
 يعطيان اقل النصفين المن للمرأة والربع للزوج ولا في يوسف اربعة
 اقوال الشهاده بالشهر لا يجوز الا في خمسة اشياء احدها الموت اذا
 شهد جنازته او دفنه او اخبر بذلك رجل او امرأة حل له ان يشهد على السات
 وان لم يعان موته وان شهد على البعيد لا تقبل وكذلك الشهاده على
 النكاح على الشهر حايث اذا شهد عرسه ورفاقه او اخبر بذلك
 رجلا فلا بد ان لا يهدى امرأة فلا يحل له ان يشهد ان هذه امرأة فلان
 على السات وكذلك في النسب اذا سمع الناس يقولون ان هذا فلان على
 السات اسفل او اخ فلا بد ان يشهد على ذلك وكذلك لو اخبر

٢٢٨
 بذلك عدلا فاشرح طحاوي اخبر امرأة عدل انه مات زوجها الغاب
 بعقل على خبره اذا قال عاقره متا او قال شهدت جنازته اما اذا قال
 اخبرني محمد لا يثبت على خبره في استحسان المخط - اذا شهد شاهدان
 على الطلاق والزوج عاب لا تقبل لعدم الشهاده على الخصم ولو كان الزوج
 حاضرا فصل وان لو حذر دعوى المراه بطريق الحسنة وهذا في الشهاده عند العاقر
 اما اذا قالوا لامراه العاقر ان زوجك طلقك او اخبرها بذلك عدل
 فاذا انقضت عدتها حل لها ان يتزوج بزوج اخر وذكر في دعوى الذخير
 اذا شهدوا على رجل انه طلق امرأته فلا بد ان يكون عاقر لا تقبل شهادتهم وان كان
 الرجل حاضرا والمراه غائبة يثبت وكذلك هذا في عتق الامه لان المراه والحايه
 لو حضرا وكنتا الشهود لا يثبت في قولهما وكل من حضر وكذب الشهود
 لا يثبت في كذبه لا اما في احضارهم فصول الاستدلال في الفصل
 الرابع ولو سمع من هذا الواحد رجل حل له ان يشهد لان هذا من باب
 الدين منحت بحر الواحد وان لم يوجد لفظ الشهاده قاض حان وذكر
 رشيد الدين في ماواه لو شهد رجل بالموت وشهد اخرا بالحيث فالمرء
 باخذ بقول من كان عدلا منها سواء كان العدل اخبر بالموت او بالحيث ولو
 كان كلاهما عدلين باخذ بقول من خبر بالموت لانه يستل العارض وذكرها
 الصاربات بخط استاذي انه اما يجوز الشهاده على الموت بالسمع اذا كان
 الرجل معروفا مشهورا بان كان عالما او من العامة اما اذا كان باجرا او من
 هو مثله لا يجوز الشهاده على الموت الحيا المعانته في الفصل السادس عشر من
 فصول الاستدلال وههنا سله عجبها لرواية لها انه اذا لم يعان
 الموت الا واحد ولو شهد عند العاقر لا تقض شهادته ما اذا يصنع قالوا

صاحب المال عند البعض وعلى المديون عند الفاضل الإمام صدر الاسلام
كاجر الجلود على السارق في قناتى وماوى فاض خان فاض بجوار
النكاح بغير شهود او شهاده النساء وحدهن بعد ولا بطله المالى
رجل حلف بطلاق او صفاق اذ لا ياكل لحما فاكل ممكا فرافقه المراه
الى الفاضل وقرق سنهما رجع ذلك الى فاضل لى لى التمسك لحما فان التمسك
بعض قضا الاول وفى فاضل ظهر من دعواه فاضل الفاضل مما ارشنى
لاستند وذكر البردى انه سفدار شى ولد الفاضل او بعض اعوانه
للعينى الراى عند الفاضل وان يعلم الفاضل بذلك بعد مضى والاتفاق
فاضل ظهر في نصب الوصى الوارث اذ قال التلا ابيع التركة ولا ابيع الدوي
ونقول لرب الدين سلمت التركة التكا انت اعلم به هل نصب الفاضل
وصيا لمضاه الدين سالت الفاضل الامام قال نعم ان الصغير اذ كان
مبتذنا مسرفا فالفاضل نصب ففاضل محظمال الصغير كما اجاب
الامام خالى والمبتذ من سمه الناس مبتذلا مسرفا ذكر الامام الخوايى
2 ادب الفاضل ان الفاضل نصب وصيا فى ثلاث مواضع احدها اذا كان
فى التركة دين فلو كان فى التركة دين منى ما هل نصب قال نصب كالوصيه
الباقى اذ كان فيها وصيه الثالث اذا كانت الورثه صفارا والفاضل
الامام به الحق به الرابع وموانى الوارث اذا استوى شامن ورثه فوجد
عنا بعد موته نصب الفاضل ففاضل رده عليه قلت هذا الخامس هو الارب
اذا استوى شامن ابنه الصغير فوجد عسا الفاضل نصب ففاضل رده
عليه قال الفاضل الامام نعم امراة ادعت المهر فى تركة زوجها واحضرت

اخا الملت وانكر وعجزت المراه عن اثبات ما ادعت ولها من الملت ولد
صغير فطلب من الفاضل ان نصب وصيا لصبي منها حتى تقيم السنه بخضر
الوصى والصبي والعاصى يعلم ذلك هل يجوز له نصب الوصى سبل الامام خالى قال
لا اذا ادعى دى تركة والورثه كبار لم عنب هل نصب الفاضل وصيا ففاضل
الدين ان كان البدر الذى فيه ورثه الملت مقطعا عن البدر الذى وفى
فيه فعنه لا يذهب الغرم من هذا الى غده ولا مالى الفاضل ان نصب وصيا
وان لم يكن مقطعا لانه يمكنهم الصرف بانفسهم فلا حاجة الى الوصى كان
للصغوب عاب واحتج الى اسات حق الصغير هل نصب وصيا على هذا
اركانت اعليه مقطعه نصب والا فلا سبل من الاسلام عن رجل مات
وعليه دين ولم يتو عنه مال واراد رب الدين ان يحسب الدين كيف يفعل
قال نعم التمسك على الوارث وان كان الوارث غائبا او لم يكن له وارث
نصب الفاضل وصا حيث ثبت عليه الدين ودكوة المبسوط فوق باب
النكاح ولدا اختم رجلا فى ذابده او عرض من العرض كانا ما كان وهو
فام بعنه فان الفاضل لاسمع من واحد منها السنه والدعوى حتى يحضر اذ كان
الذى احتصامه لاراعلام المدعى سطر الدعوى والشهادة وعام الامام
بالاسانة الى العين واحضار ما سئل ميسر فومرد والندبا احضار ولا تقال
كيف تكلف ولم يست الاسحق عليه لان الاجماع تكلف الحضور بنفسه
وان لم يست عليه شى نظر المديعى لى تمكن من اثبات حقه وفى العقار اقم ذكر
الحلوه مقام الاشارة الى العين وفى العين المستهلك اقم ذكر الوصف والقيمة
معام الاشارة الى المدعى عليه نصحه الدعوى والشهادة وفى الخزانة لو كان
مقبولا لقله مونه وان قلت لا يحضر وذكر فيها ايضا ادعى حرقا ونوب او خرا

في دانه فاحضار الدابة والوب ليس شرط لان المدعى الجراء العات منها
وفها ايضا لاخلوا اما ان قال المدعى ان العبد العصب فام في يد اوهالكر
او قال لا ادري فان قال هو قائم في المدعى عليه بامر العاصي باحضار
بمجرد دعوى المدعى من ان يذكر المدعى معه العبد لان كراه الناس لا يعرفون
معه املاكم واما يامر بالاحضار اذا اقرانه في يد لكان يكون في يد
حبه الفص فحض لان الدعوى بما سمع في المعلوم فسطوط اعلام المدعى
بالع الوجوه ان امكر والاشارة ابلغ وذلك في المحكم وليس في الاحضار ضرر
بالمدعى عليه حتى لو كان لعله موته وان قلت لا يحضر خلاصه السلطان
قلنا حبه الى رجليه فمض احدما لا يجوز ولو ولد رجليه على ان سطر كل واحد
في القضاء هل يجوز ذلك لسطر هذه الرواية والمسموع عن ظهير الدين المرعشي
بجوز السلطان اذا قال لا حزن جعلتك فاضيا ولم يذكر في اي بلد لا يصير
فاضيا في البلد الذي هو فيها والمختار انه يصير فاضيا في السلطان اذا
قال جعلتك فاضيا ليس له ان يختلف في وان قال جعلتك فاضيا
الضمان حازه الاستحلاف السلطان اذا قال للفاض لا سمع حوادث
في اي حوايج من السفر لا يجوز للفاض ان يسمع ولو مضى لسفد الفاض
اذا مضى في حادثه نحو ثم من السلطان ان يسمع هذه الحادثة بابا يحضر العلماء
لا يرض على الفاض ذلك فضاء بلاته سفاد كل فاض على موضع معلوم
فادعى رجل على رجل دعوى واختلعا من محضهما واليه منهم فان كان منزل
المدعى والمدعى عليه في موضع واحد فحضمان الى الفاض الذي هو في موضعهما
وان كان منزلهما مختلفا احدهما من هذا الجانب والاخر من ذلك الجانب
قال ابو يوسف ذلك الى المدعى وقال محمد الى المدعى عليه في سفرات

ادب القاض من المحط وذكر في قنوى قل في خان كل واحد من المتخاصمين
محله فاضلنا والصحيح ان العزم مكان المدعى عليه اذا كان في المصر
فاضيان كل واحد منهما في محله على حد فوقيت الخصومة من رجليه لهما
محله والاخرى في محله اخرى والمدعى يدار خصمه الى فاض محله والاخر
باني قال ابو يوسف العزم للمدعى وقال محمد العزم للمدعى عليه وعليه
الصوى من الفضول للاسروشي الصحيح ان قوله حكمت فضت لسر شرط
وان قوله ست عندي كفي وكذا اظهر عندي صح عندي علمت هذا كله حكم
ادب القاض من المحط وفي الم المنصوري واد الروم العاصي المشهور
عليه كان فضاء والعضاء والالزم واحد في الحوانة قال الامام خالي
لا يقض العاصي ما سمع الباب من الدعوى والشهادة والباب يقض بما
سمع الاصل جرى للمع من الزوج وامرانه من بين قبل الفاض وقال الباب
للفاض وجرى عندي من اخرى والزوج منكروا يقض الفاض بكونها مطلقة
الثالث قال الامام خالي لا اما الباب يقض اذا اخر الفاض ذلك
الرجل الذي توجه عليه الحكم بالتيه قنوى يقض عليه في قول الحنفية وقال
محمد بعد ذلك امام سادى على بابه كل يوم الا في حضر فلا من باب العاصي وان لم
حضر يقض عليه الفاض وان جرح ولا يقض عليه وان لم سوار ولكنه عان لا يقض
عليه لغير الفاض عن الاعذار وقال ابو يوسف يقض قال ثمر الائمة الخواص
فول الى يوسف ان فوق بالناس وقول محمد اوفى للقياس قل في ظهير
فصل مسائل العدوى **واخذ الكفيل** اذا كان الرجل
صحيحا او امراة موزة بخالط الرجال في الاستحسان بعده فان كان المدعى
عليه مريضا او امراة مخدرة ومضى اليه لم يعهد عليها الخروج فلا بعده نكلوا

٢ احد المرض الذي لا يعذبه قال بعضهم ان يكون حال الاعكنه الحضور
 نفسه وان كان عكته الحضور بالركوب وحمل الناس من غير ان يذاد مرضه
 وهذا القول الوقوف ووضح في ادب العاقل من المخطط صحاح العدوى طلك
 الى والعدوك على من طلك اي يقيم منه والاحتم منه العدوى وهي المعونه
 اذا قال لي منه حاضر ولكن ان يداس حلفه فان العاقل لا يحلفه لانه
 يريد ان يتعلمه ثم يقيم البيئه بعد ذلك لمضحه وقد امرنا بالستر وبهنا عما
 يودي الى الاضاح فان احلفه العاقل مع هذا قال ابو حنيفة ليس
 له ذلك وقال ابو يوسف ومحمد له ذلك لهما ان المدين والبيئه حق المدعي
 فله ان يسو في ايتها ساوا وحلفه يقول رب الفتن على البيئه بالحديث
 وكان السبع الامام الخواري يقول العاقل بالخمار ان شاء ما الى القول في حيفه
 وان شاء ما الى قولها كما قالوا في الوكيل بغير رضا الخضم العاقل فيه بالحيا
 باخذ ما في العولس شافي شرح الاقضية ورايت في زيادات بعض المتأخرين
 ان الطالب لو امر غرم على ذمه مديونه فلما يدون ان لا مرضي بذلك عند
 ابي حنيفة خلافا لهما وجعله فرع المسئلة الوكيل بغير رضا الخضم في شرح ادب
 العاقل ادعي على احسب يا ولم يجلس العاقل انا ما يلزم المدعي خضه وان طال
 حتى يمدد على اخضار وقت جلوس العاقل لانه لو لم يفعل ذلك يصعقه في مجموع
 الوازله خزانة ولو ادعي رجل في محضر قرار رجل عال من غير بيان السبب
 يرد هذا المحضر عند عامه العلماء لان المال لو كان واجبا ليس السبب فلما
 اعرض عن ذلك وما الى ادعي الاقرار علم انه كاذب في دعواه كذا ذكره
 الامام السرخسي في ادب العاقل في باب الرجل يدعي الشئ في يدي رجل من الرقيق
 والمنازع من قناري فاض طهر ٢ محضر دعوى الوصي وهو كوفي المخط ادعي بالامعاء

وقال مروان زوى دندى مال ميماند بسبب حسابي كه ميان من او بود
 هذا الدعوى هذا السبب لا يصح ورايت في الدعوى والبنات لصاحب
 المخط ادعي رجل على غيره كذا ما سرت يساوي حده دنا الاخر ما وحدا ولجبا
 بسبب صحيح ودكوفه وافر المدعا عليه ان هذه الدنيا نزع عليه سبب انه
 استوى من هذا المدعي كذا ما من دهن التمسع وبنوا واصله شراحيما الى
 اخر ثم قال استفتوا عن صحة هذا الدعوى فعمل انها قل من وجهي احدهما
 ان المدعي ادعي الاقرار بهذا المال ودعوى الاقرار بالمال غير صحيح عند عامه
 العلماء لوجهين احدهما ان دعوى الاقرار ليس بدعوى للحق لان حق المدعي
 المال دون الاقرار فاذا ادعي الاقرار فقد ادعي ما ليس بحوله والثاني انه
 ظهر له وجه الكذب في هذه الدعوى لان نفس الاقرار ليس بسبب لوجوب
 المال انما الموجب شئ آخر وهو المبايعه والاقرار من فلو كان الحق باثبات المدعي
 سببه لا ادعي ذلك وليس بهيه فلما اعرض عن ذلك وما الى الاقرار علم انه
 كاذب في الدعوى ومن المسايح من انكرو وجه الفساد في هذه الدعوى وذكر
 لكل وجه من الفساد حوايا اما الاول دعوى الاقرار بالمال انما لا يصح اذا
 حصل دعوى المال بحكم الاقرار بان قال لي عليك كذا لا تكافرت لي به او قال
 هذا العيس ملكي لا ملكك به وهاك دعوى المال ما حصل بحكم الاقرار بل دعوى
 المال حصل مطلقا الا انه دعوى المال ادعي اقرار بالمال وهذا لا موجب خلا
 ودعوى ظهور الكذب في هذه الدعوى ممنوع ايضا وقوله لم يدع السبب قلنا
 اعلم يدع السبب لا لما فلم يال انه لم يحد من يشهد على السبب ووجد من يشهد
 على اقرار المدعا عليه بالمالك ادعي الجوس ايه اعسر بعد ذلك وقال الطالب
 انه موثر القول للطالب فان شهدنا هذا انه معسر خلى سبيله ولا يكون

هذا شهادة على النفي وكفالة الدعوى والسنوات **فصل**
في الحبس قال في كتاب الحوالة والكفالة للطالب ان يحبس عنده بالدين
ما فوقه ولو ادعى عليه ما لا مضاربة او وديعه او عاربه او اجارة
فقال مرا بوي خزي اذني نيت فطلب المدعي العاض ان يسله هل دفع
اليك هذا فسله واحاب كما احاب قبله لا يحرج على السان فان اقام المدعي
السنة على ذلك هل يلزم المال بذلك قال الامام يدع عليه سب الضمان
وسبه بالسنة فاما لو حذر المال اصلا ضمن ادائه المدعي لكن المودع
ضمن بالخود في فناء المقتضى في الفضا لا ضرب المحبوس ولا شقيد ولا فعل
ولا خوف ولا محذور ولا تقام من يد صاحب الحق اذ اذنه خرائه ادعى اخ
جاريه فقال هو ملكي وحتى فقال المدعي العاض سله هل اخذ الجارية مني هل
بحرم العاض على ذلك سل العاض الامام عن هذا قال نعم لانه لو اخذها
من يد مومن بالتسليم اليه ثم هو محتاج الى الامانة فكاد ان خرائه قاضي
خان قال الطالب هو موثق اذ ادعى القضاء قال المدعي انا مسرق قال
بعضهم القول للمدعيون وقال بعضهم ان كان الدين واجبا فلا عماما ولا كفارة
ومن الميسر القول قول مدعي اليسار وعليه الفتوى وان لم يكن بدلا عما هو
ملك ان القول للمدعيون وفي العقدة قول الزوج في العسر المدعيون اما السنة
على الافلاس قبل الحبس فيه روايتان قال الامام الفضل الصحيح انها
تقبل بالرضاء عنه سعي ان يكون موعضا الى راي العاض ان علم العاض
انه لم يقبل وان علم انه لم يقبل في عارض البينين سبه السار او وان
امام المدعيون منه على الاعسار بعد الحبس في الروايات الظاهر لا يقبل الا
بعدمه واحلفت الروايات في تلك المدن والحاصل انه موقوف على العاض

ان وقع عندنا ثا من بعد سنة اشهر انه متمد يدبم الحبس وان وقع عند
من عام شهر واحد انه عاجز اطلعه وهذا اذا كان امن مسكلا وان كان فقم
ظاهر اسال العاض عنه عاجزا وعسل السنة على الافلاس وعلى سبيله
بحر خضمه وانما سأل عن عسرتة عن حرانه واصدقانه واهل سوفة من
السابع دور الفساق وان قالوا لا تعرف له ما لا كفي ولا سترط لفظ السها
وفي المحط واذا ثبت عسرتة والعاض لا يحبسه بعد ذلك ما لم يعرف له
مالا وفي الحرانه العاض اذا اطلق المحبوس بسبب افلاسه لا يحبسه الا
اذا ادعى عليه رجل آخر بالامام بعض رمان يعلم حصول العنا وقال العاض الامام
ما لم يظهر الغنا لا يحبس اذا كان لمضياع او عقار لا ستره اخربس
لانه لو باع بتمن يخص بظهر المستوي قلت القدر من الثمن لا نفي بدسه قال
العاض الامام هذا القدر ليس بفلس وفيه فان حبس رجل في دين ثم جاء
اخر يطالبه بالدين فان العاض تخرج المطلوب حتى يجمع منه وبين المدعي
فان قامت للمدعي منه عادله او اقر كسبه وهكذا ينبغي ان كتب اسم المحبوس
ونسبه واسم من حبس لاجله ونسبه والحق الذي حبس والبارخ في ديوانه
فاذا ظهر له دين اخر كتب اسم الاخر ويكتب ابيه محبوس بدين فلان وفلان
حي ادا فخرين احدهما حبسه الاخر فان قامت اليه على افلاسه قبل
الحبس ففيه روايتان في روايه نقل وبه كان يفتي الامام الفضل وفي روايه
لا تنقل وبه كان يفتي عامه المشايخ وهو الصحيح في ادب العاض وفي الحرانه
لا يخرج المحبوس لجمعه ولا عيد ولا حج ولا ختان ولا عيادة لجمعه على قضا
الدين ولهذا قالوا ينبغي ان يحبس في موضع وحش لا يسهل له فرش ولا طار
ولا يدخل عليه احد لئلا ينس كذا ذكر الامام السرخسي وذكر في الحقيقه

انه لا يمنع من دخول الحيوان واهله عليه لانه يحتاج الى المستور لاجل الدين
ولا يمكن من المكث طويلا معه كل سائر من قبل الوحشة والاصح
انه يمنع من الكسب حتى يخرج وفي واقعات الناطق عن محمد اذا حبس رجل
2 حو وكان بحال في الخروج من الحبس بالهرب او يطلب الى العمال فيخرجونه
فحسن ان يوزبه بالسياط لينتهي عن ذلك ولو حبس مفسدا لا يورث
المال بل يطرح عليه الباب تفل عن المأوى الامام حر الدين الارساندي فاض
الغضاء بخراسان انه فعل هكذا وترك على الجدار بقبا قدر ما يدفع له الطعام
وكما المأوى الامام على الفتوى ان الولى للمأوى وفي كتاب المحرم قواي
فاضى حان المجوس في الدين اذا كان سرف في اتحاد الطعام بمنعه المأوى
عن الاسراف وتقدر له المعروف والكفاف وكذلك في الساب يقتصد
فيها ويأمن بالوسط ولا يصيق عليه في ما كوله وملبوسه ومشربه في الخلاصة
ولهذا قال مشايخنا ما لا يحتاج في الحال سباع حتى والواسع للبلد في الصيف
والنطع في الشتاء وفيها ايضا لو اراد حبس الحاصل والكنيل له ذلك ومن
وافعه الفتوى وكنا كنيل الكنيل وان كثروا وفيها ايضا رجل من لها
على رجل من الان لاحد ما اكره صاحب القليل ان يحبسه وليس لصاحب
الكثير ان يمنعه ولو حبسا ان اراد احدهما اطلاقه فلاحسان بقية وفي
قواي فاضى خان الحر والعبيد والبالغ والصغير المادون في الحبس سواء
وكنا الاقارب والاحباب الا للوالدين والاجداد والجدات فانهم
لا يحسبون في ديونهم الا في البقرة **فصل**
في بيع مال المدين . القاطع لا يبيع مال المدين في قول الحنفية وفي
قول صاحبه به سبع مئة قوله ولا يبيع عقار عندهما في روايه وفي روايه

سبع كما يبيع المبقول وهو الصحيح فاضى خان وفي الخلاصة في شرح عصام
لا يبيع العقار بالاجماع والخلاف في المبقول وفي شرح القدرى في كتاب
البيعات الخلاف في مال الحاضر اما في الغائب لا يبيع العقار ولا العرض
وفي الهداية لا يبيع مال الغائب بالانفاق اما عند الحنفية فلا لانه لا
يسع على الحاضر واما عند مال الغائب لم يعرف امساع الغائب بخلاف الحاضر
وفي الهراية سالت المأوى الامام هل للمأوى ان يزوج ام ولد الغائب
قال لا وكذا لا يزوج امته لانه غيب في قواي عطاء بن حزم سئل عن غلبه الف
درهم من رجل جسمانية ولو رجل بلمايه وللآخر مائة وماله جسمانية
درهم فاجتمع الغنى ورافعوا الى المأوى وحسبوا ديونهم كيف تقسم ما لهم
قال هو يبيع كل واحد منهم كما اراد ويقدم من اراد ويؤخر من اراد لانه
حي قائم له ولانه على نفسه وامواله هل له فان غاب بحث القدرى ان هو
وله من المال جسمانية والالف دين قال الان يبيع ديونهم من هذا المال
بالخصص لان الغناض له ولانه في مال الغيب ومراعاة الحقوق كلها واجبه فتقسم
بينهم بعد حصصهم وفي قواي رسد الدين الوتر الجوداره وسلم وغاب
وطهر عليه ديون فادحه ومال الاجان ايضا لا يجوز للمأوى بيع الدار الفضا
ديون الغائب اما عند الحنفية وطاهر وكذا عند مالان السنة لا تقبل
لأببات الدين على الغائب عندهما انما يجوز بيع المأوى مال الغائب لاجل
الدين اذا كان الدين مائعا عند المأوى المحبوس اذا فقد المال ورب
للمأوى غائب فانه باخذ المأوى منه كفارة بعه نفسه وبالمال واخرجه
ان شاؤا وان سا اخذ المال ووضعته على يدي عدل واخرجه في التوازن
وكذا الواقام السنة على الاقل من ورب الدين غائب بم كلف نعم البيعة

على الافلاس من ذكر الحرافة يقول الشهود انه فقير لا يعلم له ما لا ولا عرضا من
 العروض يخرج بذلك من حال الفقر وعن ابي القاسم بنع ان يقولوا شهد انه
 مفلس مع عدم لا يعلم لهم ما لا سوى كونه خزانة **فصل**
في ولاية القاضي للقاضي ان ينصب عن المفقود وصيا الطلب يكونه
 من الغنى ولا ينصب مما عن الغائب بخلاف المفقود ومع هذا لو نصب
 مما وصى هل ينفذ على ما من في فضل العضا في المجتهدات خزانة سبع الكا
 ما سارع اليه الفساد من مال الغائب كالمار ونحو من شرح الطحاوي
 في نفعات النخبة ليس للعلم ولا لانه الاستدانة لاجل المراج بدون امر الواقف
 واجان القاضي رجل مات في غير مصر وترك ما لا كبر الخاف ورثته وارادوا
 ان يذهبوا بالتركه مصر فهذا المذول ان في التركة دنا وعند بضائع
 هل يوصف القاضي التركة حتى يضر بالدين او المبيع قال باليت
 القاضي الامام عن هذا والالا لانه حصل العلم للقاضي نفسه للضم في الخراب
 وللقاضي ان ينصب ويكلف في جميع غلات المفقود طلست الورثة ذلك
 او لم يطلبوا وهذا الوكيل ان يتقاص ويقض ونحاصم ويحجمه بعد حري
 نته وبين هذا الوكيل اما كل دين وجب بعقد بولاية المفقود او هو كان له
 فليس لهذا الوكيل ان تخاصم لانه وكل من جهة القاضي لانه لا الخصومة
 بل خلاف قال في الكتاب الا ان يكون القاضي ولا ذلك ونفذ الخصومة
 بينهم فثبت بحون في فتاوى صدر الاسلام في كتاب المفقود هل للقاضي ان
 يواجد ان الغائب **فصل** **في مسائل القضاء بالعلم**
في غير المصر وما يتصل به في الحرافة فانه سمر فقد اقر بخار ان ذلك
 حكمه لا يصح افران لانه ليس له ولاية انسا الحكم فلا يصح افران وفيها

اضا اذا كان القاضي ماذونا بالاستحلاف واستحلف ووصى الخليفة
 حاز ولا يحتاج الى امضاء القاضي ولو ارادوا ان يثبتوا قضا الخليفة عند
 قاضي الاصل ينع ان يسوا بشرطه من تقديم دعوى صحيحة على خصم حاضر
 واقامة الدية كما لو اثبتوا قضا فاضل **فصل**
في مسائل قضا القاضي في المجتهد في نكاح الخلاصة في فتاوى المسع كون
 للقاضي ان ينعث الى السفوي بسطل العقد اذا كان الزوج وشهادة العسا
 وللحسنة ان يفعل ذلك ويؤسسه القضاء خلاف مذهبه وكذا لو كان النكاح
 بغيره في فطلقها زوجها بل تمام نزوجها من غير محل وقضى القاضي صحة هذا
 النكاح وان لا يقع الطلاق اخذ استول محمد قال الامام النسخ استاذي
 نسخ الاسلام محسن لا يرى ذلك فان محمد يقول بكون له ان نزوجها اما لو بعث
 الى السفوي حتى يعقد بينهما بالصحة يجوز وان اخذ القاضي الكاتب او المكتوب
 اليه شيئا لا سفد القضاء وان لم ياخذ شيئا فقل قبل هل يظهر بهذا ان الوطى في النكاح
 القتل حرام اوفه بسبه وان كان بينهما ولد هل فيه نكاح قال لا قال
 بن والسبح الامام الاجل الاستاذ **في مسائل الرجوع الى السفوي** في الميسر
 المضافة اما لو فعلوا وقضى سفد القاضي اذا قضى محل الاجتهاد وهو يرى
 خلاف ذلك ذكر في بعض المواضع انه لا سفد وذكر في بعضها انه سفد ولم تذكر
 خلافه والصحيح ان فيه خلافا في حقه وبين صاحبيه عند سفد وعندهما
 لا سفد حتى لو صار له الحادثة معلومة للسلطان كان له ان يقص ذلك كذا
 ذكر في ما يرى طهر الدين اسحاق وذكر صاحب الدخرا اختلاف الروايات
 في هذه المسئلة فعاد ذكر الخلاف في بعض المواضع في نقاد العضا وفي بعضها ذكر
 الخلاف في حل الاقدام على العضا قال رأت في بعض الكتب عن اصحابنا

في نقاد هذا العاشر خلاف روايته روايتان وكان ثمس الاسلام الاونجيد
 نفع بغيره النقاد في هذه الصور والصدق الشهيد وطهر الدين المرعشي
 بشار النقاد وما فعله قضاء زماننا من تقليد ثم شافعي المذهب الممن
 المصافه وسع المذهب واشباه ذلك ان كان التقليد للحكم بطلان الممن
 ومحاور مع المدين من لا يرى ذلك كانت المسئلة على الخلاف كما لو فعل المقلد
 نفسه وان كان التقليد للحكم من يرى ذلك كان جواز الحكم من شافعي المذهب
 بالاتفاق وفي النكاح نفروا لوطلمها بلانام بروجها من الروح المحلل
 ادا في صحة هذا النكاح ولا يقع الطلاق احدا نقول محمد قال
 حم الدين كان استاذي لا يرى ذلك ولكن لو بعث الى شافعي المذهب ليعقد
 بينهما وبعضه بالصحة يجوز ان لا يأخذ الكتاب والمكتوب الله فيه شيئا
 وهذا ايضا لا يظهر ان النكاح الاول حرام او فيه شبهة من فصول الاسرى
 قال كل عبد ملكه فهو حر فذلك عدا فادام العبد عنه على يمينه وحكم
 العاشر بيمينه ويعق العبد ثم ملك عبد اخر هل يحتاج الباقي الى اقامة
 اليمين على الميمن قال على قول محمد لا يحتاج وعلى قول ابي يوسف ويروا به
 عن ابي حنيفة نفي يحتاج واكثر المشايخ في سلة الطلاق على قول محمد
فصل في فسخ الممن المصاقر ولو قال كل امراه بدخل نكاحي
 فم طالق فوجه صوابي واجاز الخالف بالفعل قالوا هذا وقول كل امراه
 ان زوجها سواي لدخول المرأة في النكاح سببا واحدا وهو النكاح فكان
 ذكر الحكم كذا السبب وهو نظير ما لو ادعى ولد حرة او اقرب نسب ولد حرة كان
 ذلك اقرا من النكاح الام وامام طبري في الممن لو ان جنس المذهب
 قال ان تزوجت امراه فم طالق بلا ما تم جاز الى العاشر وطلب منه فسخ

منح الممن فان كان العاشر لا يسمع له ان يفسخ عنه لانه فضا محلف
 رايه لكن يفسخ للعاشر ان كان ما ذكروا في الاستحلاف فان بعث الخالف
 الى سفعوى المذهب ولا يامر بالمعوث اليه فسخ الممن لانه كما لا يجوز
 للعاشر ان يفسخ خلاف رايه لا ينبغي له ان يامر غير بذلك لكن بما مر
 بالمعوث اليه ان يسمع خصوصيتها وبعضه منها معدة لكان كان انفا في
 الاول والباقي في احد بذلك مالا لا يصلح فسخه عند الكل ولا يفسد قضاء
 وان اخذ العاشر احوال كتابه ان اخذ رايه على الجواب فذلك وان اخذ بتدابر
 اجر المثل فذلك لا يمنع صحة الفسخ والاولى ان لا يأخذ واذا جاز الخالف
 الى العاشر الباقي بكتاب العاشر الاول لا يسمع الباقي كلامه ولا يفسخ الا بحضور
 من الخصم فمض مع نفسه المرأة التي تزوجها فيدعي المرأة على الخالف بها امراته
 وانه تزوجها بما به دسار وعلمه اداء مهرها والصام عواجب النكاح من
 السكينة والنعقة وغير ذلك فقول لي تزوجتها بما به دسار الا اني كنت
 حلفت قبل نكاحها ان تزوجت امراه فم طالق فوجهها ووقع عليها الطلاق
 قبل الدخول بالممن السابقة فاذا سمع كلامها وطلبت المرأة من الخالف
 الحكم يقول حكم بطلان الممن التي ذكرتها وبقا النكاح سنكما فسق قضاء
 ويجل المرأة للخالف ولا يحتاج فسخه الا ايضا العاشر وليا مضم كان لوط فان
 كان الخالف عقد على هذه المرأة ايمانا بان قال لها ادا تزوجتك فاست طالق او قال
 كلما تزوجتك فاست طالق او قال ادا تزوجت امراه فم طالق قال ذلك
 مرارا فاذا حكم بقيام نكاح هذه فسخ اليمين كلها في قولهم ولو كان قال للمرأة
 ادا تزوجتك فاست طالق ثم قال لامراه اخرى ادا تزوجتك فانت
 طالق فزوج واحد منهما فسخ العاشر الممن في رايه وحكم بقيام نكاحها

لم يكن ذلك مستحيا في حق غيرها حتى لو تزوج اخرى بطلاق في قولهم وكذا لو كان
ذلك في سوا من طلاق الفتاوى لما ضل خان به وفه واف عقد عسا
واحد على كل انسان ما قال كل امرأة ابروجها فهي طالق فصح المنة في
امرأة واحد جعلوا المسئلة على الاختلاف فاسأ على مسئلة ذكرها في المسئلة
يجل قال كل عبد ملكه فهو حر فملك عبدا واقام العبد منه على منتهى وحكم
الفاضي منه ويعتق العبد ثم ملك عبدا اخر هل يحتاج الماني الى اقامة البينة
على المني قال على قول محمد بن لا يحتاج وعلى قول ابي يوسف ويوردوا به
عن ابي حنيفة يحتاج واكثر المناجح في مسئلة الطلاق على قول محمد ولو اراد
مع الرجل حكما رجلا لحكم بينهما في هذه الحادثة ان كان الحكم حفسا لا سفدا
حكمه وان كان سفعويا اختلفوا فيه قال بعضهم لا سفد لان حكمه منزلة القوي
والصحيح انه سفد علمنا هكذا ذكر الشيخ الامام الخواص في فاضل خان كتاب
فاضل تلغ فاضا فقال المدعي عليه لست على هذا الاسم والسبب في القول به
وعلى الذي في الكتاب اقامه البينة ان فلا في فلا في وفي هذا الحج
او هذه التجار رجل غري هذا الاسم والنسب والفاضي يقول يست ذلك عندى
فلو بعنه بالبينة اندفعت خصومته والافلا في العلم المضروب **فصل**
مسئلة المضاعف الغائب اذا قضى الفاضل بحضرم وكل الغائب
او بحضرم وصلى الميت بفض على الغائب وعلى الميت ولا يفض على الوكيل والحق
ويكتب في السجل انه قضى على الميت وعلى الغائب ولكن بحضرم وكييله
وبحضرم وضه ذكر المصنف في ادب الفاضل في باب العدوى محيط قال
ابو حنيفة اذا كانت الدار في يدى ورثته واحد من عاب فادعى رجل انه
استوى يصيب الغائب واقام على ذلك منه هل يبل هذا البينة على منته

الورثة الدين في ايديهم الدار فمنا على وجهين اما ان يكون تقته الورثة
الدين في ايديهم الدار فمن من يصب الغائب او منكوب يصب الغائب
فان كانوا مقرين بصب الغائب فانه لا تقبل بيته لانها قامت على اسات
الشرا على العاب وليس على العاب خيم لرا هذا الورثة انما يصب فيما
سحق للميت وسحق عليه واما فها سحق على صاحبه لا يصب خما
عنه على ما سنا وان كانوا منكوبين يسمع هذه البينة فست الشراء على
الغائب حتى لو حضر لا يكلف المدعى في دعوى مبسوط خواهر زاده قضي شهاده
النساق على غائب او قضى بالنكاح شهاده رجل وامرأتين على غائب فانه سفد
فضا وان كان من يجوز الضا على الغائب لا يحوز شهاده النساق ولا
شهاده الرجال مع النساء في النكاح ولكيما كان كل واحد من الفصلين مختلفا
فه بعد فضا وفيها لا لا المجتهد مع الدليل ولا يسمع المابل من بعد فضا
كنا في اخر سرور بادات فاضل خان في في الخرافة سفد في ظاهر
الرواية لكونه مجتهدا وفي المسئلة انه لا سفد والفتوى اليوم على رواية المسئلة
كلام مطر قولا الى هذا الطريق هذا في فوائد الامام حمله اثبات الحر على
الغائب اذا حرم الرجل امراته على نفسه بحضرم من الشهود غائب عنها قبل ثبوت
الحرمة عند الفاضل وادارت ان يتزوج بزوج اخر ولا يمكننا ذلك الا بعد
اسات الحرمة على الزوج في مجلس الحكم بالشهود يكون النكاح معروفا ولا
يمكننا احضار بعد للسافة فالجمله ان يدعى على رجل حاضرا به كان في عار وحي
فلا في بقية المهر كذا وانك ضمنت في ذلك عنه ان حرمت عليه ثلاثت
بطلقات وانى قد اجرت مما نك ليفس في محله الضمان وانه حر من على نفسه
سلاث بطلقات وصارت بقية المهر واجبه على كذا وتطالبه بالادار

من المدعى عليه هذا الضمان كما اذا ادعت ونكر العلم بوقوع الجريمة
 العظيمة في مجلس الحكم بحضور المراه شهودا مشهودون بوقوع الجريمة العظيمة
 بينهما وبحكم القاضي بالحرمه وحصله اخرى في اثبات هذه الجريمة ان يدعى
 على انسان ضمان بقره العدم معلما بوقوع الجريمة وبطالته بالاداء
 ونعم السنة على نحو ما ذكرنا وبحكم القاضي بوقوع الجريمة وبصحة الضمان
 2 الفصل الرابع من فصول الاستروسي **الخاصة** اذا جمل بابا
 عن الغائب حتى يسمع الخصومة عليه وسمي هذا المسخر والغائب ليس في ولاية
 هذا القاضي لا يصح من الاثابة وليس هذا طريق عند علمائنا وعند اهل البصر
 اذا كان الخصم محصيا والمضام ختم على الباب بتادى على باب دار ابا
 بعد ذلك جعل بابا فوق كتاب الصلح سر رواته الدعاوى والمعنات
 بحضورته امراه ادعت على رجل انه قتل لها انسان من صداقها الذي لها
 على زوجها مطلقا بالفرقة وقد تحققت الفرقة لان الزوج حمل امرها
 سن من غاب عنها شهر او قد غاب وانها طلعت نفسها في مجلسها كما هو
 الشرط وذكرت اجان الكفالة فاسفقت الاحوية او دعواها صحيحة وان
 يسها على الامرو العيبه والطلاق خصم الكفيل مقبولة وان كانت
 غابا وبصر الزوج مفصلا عليه بالفضاء على الكفيل ونصب الكفيل
 خصما على الزوج وطريقه ظاهر ورجع الكفيل على الغائب فان قال الكفيل بعد
 الضمان بامر في الغائب بذلك لا ترجع على الغائب اذا ادى ويجعل ذلك
 منزله الابن القاضي خان في فضل ما يصح في المجهلات في شهادات الجامع
 الكبير لما مضى خان قال لو اوهن المسألة دليل على حوران اقامه اليقينة على
 المسخر وان جملته قال فاحضر الوكيل رجل يدعى ان لموكله حقه فاعلم يعلم

اخبر رجلا للموكل عليه حق فهذا انما لو اخبر مسخر او ادعى حقه حقا
 للموكل ويؤمنه واما السنة فليست بسنة والصحيح ان العلم انه
 مسخر لا يجوز اقامه السنة عليه والله اعلم

كتاب الدعوى

اراد المراه اسات بقره مهرها على الزوج فلها ذلك وان لم يكن لها حق للطالبة
 سنة المهر في الحال وكذلك منزلة الدين الموجب اذا اراد اثباته فله ذلك
 مع عدم ولائه المطالبة في حال المحيط في دعوى الدين من اعلم يست مرا
 جبهت بامل كيم وكما كيم ليس بجواب وبحكم القاضي على الجواب
 محيط وفي الخلاصة بامل كيم ويستمر او قال في دعوى العين لا ادرى
 اهنا العين ملكي ولا او قال ان مدعاه حق منست او قال مراد روى
 حوت او قال مراد علم يست اكل ليس بجواب اما لو قال انه ضرب على راسه
 وذهب بصر به فقال المدعى عليه لا علم بذهاب بصر هذا جواب ولو قال
 في دعوى العين مراد تسليم كودني يست او يبردي يست او يدعي سبب
 دادني يست او هذا العين ملكي في دعوى العين اكل جواب وفي اول دعوى
 المحط المدعى عليه بخر قوله للمدعى هذا العين ليس لك بصر خصما وبكفيه
 ذلك مران بقوله هو في المحيط في الحادي والعشرين من الدعوى وفي دعوى
 الدين اذا قال مراد جزي دادني يست فليس بجواب عند بعضهم وعند
 بعضهم جواب وهو الاسبه ادعى ضعه في يد رجلين فقال لا دورته
 تيارين ضياع ملك ماست ودردت ماست وبكى بين ملك مراد رعا
 ماست فلي ودردت ما امانت است هذا جواب تام وتكون لا تدفع الخصومة

عنها عن السهم الا حرم ما لم يتما منه على الوديعه واذا قال في دعوى الدين
سبب البيع او ما اسه ذلك من ابن مبلغ ما سبب ما ادنى من
هذا ليس بحواب هذا قل وقد قل هذا انك اصل الدين فكون خصما
2 اصل الدين وفي دعوى العقار اذا قال المجرم ملكي ولم يقل هو في يد
المدعى عليه فقال المدعى عليه للمدعى اني محدومك فثبت هذا على
وجهين ان قال درست منست هذا ليس بحواب وقيل انه حواب
وهو الاسبه ادعى منزلا في يد رجل فقال المدعى عليه عرصه ملك منست
فليس بحواب ما لم يقل عرصه من منزله كدعوى كى فكذلك اذا قال
الساهد عرصه ملك مدعى است فليس هو الشهاده تامه واذا ادعى
تكاخ امرأه فعالت من دن ان مدعى هم فان سادت اليه فحواب وان لم
تشر له فقد قل انه ليس بحواب ادعى اني في يد رجل فقال المدعى عليه
ان خانه هو منست فليس بحواب في سقرات شهادات المحيط دار بين
شركين شركه مرأت او عرخر كعابا حرم ما جاز رجل وادعى على الخاصر انه اشترى
من الغاب بصدبه فانه لا يقبل بسته بخلاف ما لو كانت مرأثا منهم وادعى
المدعى انه اشترى صفها او كلها من الميت الذي ورثها عنه حيث بعض
بذلك على الحاضر والغائب جميعا اذا اقر المدعى عليه ان العقار الذي وقع
فيه الدعوى في يدى فالقاضي لا يلتفت الى ذلك ما لم يشهد الشهود ان هذه
المحدوده في يد فرق من العقار ومن الميقول فان الدعوى اذا كانت
في الميقول لا تشتط في الشهاده ان يشهدوا ان هذا الشيء في يد بل اذا
اقر المدعى عليه ان ذلك يد بكف والفرق ما اشار اليه صاحب الكتاب
2 اخر ابواب ان الميقول لا تخلوا اما ان يكون فاعما او مستهلكا في المدعى

عليه فان كان فاعيا لا يد من الاضمار ومتى احضر فاعيا في يدى فان كان
وان كان معناه وقا له المدعى عليه هلك في يدى او استهلك في يدى
فقد ابرجوب الضمان على نفسه واقرا الانسان على نفسه صحيح فاما
2 العقار يمكن همه المواقعه ويوان المدعى بما وارضع رجلا كغيره ذلك
بعض العاظم عليه فيكون ذلك اسحقا واعليه وعلى غيره والعقار في الحقيقه
2 مدغم فثبت الاستحقاق على صاحب اليد ولا بد ان يشهدوا بذلك كى
علم الحاكم ان ذلك في يد من فعل الشهاده وان لم يشهدوا انه في يد منست عند
الفاض وان لم يشهدوا بذلك ولم يعلم الحاكم بذلك وقال المدعى عليه هذا
التي ليس في يدى فقال المدعى انما اقيم ساهد من عدلين غير هؤلاء شهدا ان
هذا الشيء في يدى فلا بد المدعى عليه فان العاظم يقبل ذلك منه وحكم له بذلك
لان الحاجة الى الغضا بالملك للمدعى وبالد المدعى عليه ولا فرق ان ثبت
هذه الامور من شهاده فرق ولحدوس ان منست كل امر شهاده فرق
على من ادب العاظم للصدر الشهيد رجل يعف عمامه الى رفا بيد بلدين
فانكوا الرفا وعاب اللمذا ومات فادعى صاحب العمامه انها ملك وصل اليك
سد فلا بد لاسمع هذه الدعوى الا اذا قال اسهلكنه وادعى القمه عليه
ولو قال بعتك لك يسمع وفي الدين ولو ادعى المدعى ان بعت
كنا من الدراهم اليه او قصي فلا بد منه بغير امر صح الدعوى ويخلف
ولو ادعى عليه فرض الف درهم وقال وصل اليك من يد فلان وهو ما لا يبيع
الدعوى كما في العين في دعوى الخالصه في الفصل الثالث فالخااصل ان دعوى
الملك في العقار لا على صاحب اليد ودعوى اليد تصل على غير صاحب اليد
اذا كان الغير له ارضه في اليد فيجعل مدعى اليد مقصود الملك تبع الملك

البد ادعاه ان في يد رجل فقال المدعى عليه وفي ملكه فان الكايسال المدعى فان
 قال المدعى هو كما شهدوا انها في ملكه وفي يد هذا قبالا لادعائه عليه وان
 قال صدقوا في البدون الملك فله ذلك ويجعل المدعى عليه خصما للمدعى
 فاضحان دعوى الخصم سموعة على غرض اليد ودعوى للملك لا لادعائه
 الملك بصر خصما باليد وفي الغضب بالفعل مبسوط رجل ادعى ان في
 يد رجل وقال المدعى ادري استراها فلان ملكي وولدي غائب والدي
 في يد الدار محمد البيع قال ابو يوسف اصل بسنه المدعى عليه وكذا لو كان
 المستوي حاصر انكوا الشراء وهذا منزله رجل ادعى ان في يد رجل قال هت
 استرته من فلان وكان فلان استراها منك وقال ابو حنيفة اذا ادعى انها
 له استرته من الذي في يد بسن السنه واذا ادعى انها له استراها له فلان
 من الذي في يد الدار لا قبل هذه السنه ولو قال هذا لي استرته من فلان
 الذي وكلته بالبيع سمع دعواه ولو قال هذا لي استراها منك فلان
 وفلان كان ويكفي في الشراء لا سمع دعواه في قول ابي حنيفة ويبيع في قول
 ابي يوسف قال محمد في اخير بيع الجامع عاصب الما صاب ومودع الغائب
 بسبب خصما للمالك حتى ان تزدعي عبد في يد رجل انه ملكه غضبه منه
 فلان وغضب هذا الرجل من فلان واقام على ذلك سنه يسمع منه وكذلك
 لو اقام السنه ان فلانا غضبه منه واودع هذا وقال صاحب اليد ادعني فلان
 الذي يدعى المدعى عليه الغضب لا تدفع عنه الخصومه وبعضها اليد المدعى
 في نظم الرندوستي وذكر بعد هذا ادعى على وارث ان له على الميت الف درهم
 دين واقام سنه وفضي له على الوارث ودفع اليه الف درهم وغاب الوارث
 فصر غريم اخي للميت وادعى عليه الف درهم فالفهم الاول لا يكون خصما للغير

الثاني وفي غضب المبسوط فان كان الغاصب للدار باعها وسلمها ثم اقر
 بذلك وليس له الدار منه فاقرا في حق المستوي باطل لم لا ضمان على الغاصب
 للمالك في قول ابي حنيفة واني يوسف لانه مقر على نفسه بالغصب فان البيع
 والسلم غضب والغضب للموجب للضمان عندهما لا يتحقق في العقار
 باع دار فبصيرها رجل قبل التسليم فيكون خصما فيها ان كان قد اثنى
 او كان الثمن موجلا والمستوي الخصم والا فالبايع دعاوى وبنات وذكر
 في دعوى المحيط باع دار غريم وسلمها الى المستوي فحما المالك فادعى الدار على البايع
 فل يصح دعواه منظر ان اراد اخذ الدار لا يصح وان اراد التضمن فعلى المالك
 المعروف ان غضب العقار هل يحقق موحا للضمان والفتوى على الوجوب
 كيسان في وجوب الضمان بالبيع والتسليم روايتان عن ابي حنيفة
 وان اراد ايجان البيع واخذ الثمن صح دعواه ومه ادعى عينا في يد انسان
 انه اشتريه من فلان الغائب وهو ملكه وهو اليد ادعى ان فلانا اخبرني ذلك
 الغائب او دعه اياه لا تدفع عنه الخصومه عمارا وضياح في يد رجل جاء
 رجل وغلب عليه واحديث من عليها الا يصير بهذا اليد واليد على العقار
 لا تست الا بالسنه وذكر في الاضحية ارضاء عاها رجلان كل واحد
 منها يدعى انها في يد ان كان احدهما قد لبس فيها او حفر قبرها سوا انها
 الذي احدث فيها هذه الافعال لان الاستعمال دليل اليد ولو لم يحدث احدهما
 هذه لم يفضولها بالبد الا اذا اقام السنه فان اقاما يفضولها بالبد وان اقام
 احدهما السنه تقضي بكونها في يديه لما ان دعوى اليد باقرها سموعة اذا
 عرفنا هذا حسا الى سلة المقلب لو علم القاضي ذلك بامر بالتسليم اليه فلوان
 ذا اليد ادعى هذا المقلب هل لهذا اليد يحلف المقلب انه لم يكن في يده
 سل ثمسوا السلام عن هذا فالنعم وهذا دعوى الغضب ضعه في يد رجل

وضعه اخرى في يد آخر ادعى رجل ان هاسي الصعدين وقف على وصف حال
 على اولاده واولاد اولاده واولاد اولاده ولخذ الرجلين غاب فاقام
 المدعى السنة على الحاضر ان شهد الشهود انهما ملك الواف وقفهما جميعا
 وقفا واحدا وكر اشراطه فانه يفض العاضى على الحاضر يكون الصعدين
 وقفا وان شهدوا انه وقفهما وقفن منفردين بعضى بوصفه الضعة
 الى يد الحاضر بخرصة في الدعوى والبيانات ادعى رضا في يد انسان
 وقال المدعى عليه في يدى حكم المارعة فهذا دفع منزله ما لو قال
 في يدى باجارة او عارية او وديعه المدعى عليه الصعة او الدار
 اذا اقام سنة ان يصف هذه الضعة في يد وديعه من جهة فلا ريب
 الغاب هل يبطل دعوى المدعى في الكل بعد قل يبطل لان الدعوى واحد
 ومن لا يبطل بل يبطل في النصف قالوا والله اشار محمد في الجامع ادعى
 على رجل عند العاض واخرج صكا وقال ان الدين الذي في هذا الصك على الدعا
 عليه باسم فلان الغاب المذكور في هذا الصك وان اسم الغاب فيه
 عارية وان الغاب المذكور في هذا الصك قد وكلني بقض هذا الدين من
 المدعى عليه هذا فان العاض سمع دعواه لان الانسان قد يكون وكلا
 عن الغرة في بيع ماله فكون العاض الموكل بالعاقبة كيب الصك باسم نفسه
 الا انه ينبغي ان يقول فان فلانا الغاب قد وكلني بالنصف من الطاهر ان
 الدين اما انكيب باسم رجل اذا كان حق البعض له واذا سمع دعواه يقبل
 سنته ويضع له بالمال والوكا له امر يسلم المال الى المدعى ولا ينفذ
 اقرارا على الغاب وان اقربا بالمال وانكر الوكا له فعال له بنت الوكا له
 بالسنة ولو اقام السنة على اقرار الغاب ان المال المدعى هذا ولم يقيم
 السنة على الوكا له لا يقبل سنة في اوائل دعوى ما ص خان

او عبدا ولم يصفه فخان رجل وادعى لك والمشري غاب لا يسمع دعواه
 حتى يصر الغاب رجل باع دار او لم يسلم الى المشري حتى يصبها رجل ان كان
 المستوى بقدر المن او الثمن يوحل فالخضم هو المشري والافا لما يع ولفي
 خان ادعى على امرأة انها امته وهي تحت زوج والزوج غاب فدعوى
 صحيحة ولا تستر طهرة الزوج من دعوى المحط ادعى له استوى ارا
 من نفر بعضهم حاضرو بعضهم غاب بصبهم في يد الحاضر مع الغاب بصبه
 حاضرا لم يسمع بعض العاض الاعلى الحاضرة حصته فلو وجد الحاضر نصب
 الغاب بعض بالذات كلها للمدعى لان اذا اليد نصب خصما عن الغاب ولو
 ادعى ثرا نصب الغاب منه دكر في شهادات الاصل ان الشريك لم يكن خصما
 فيه لان الحاضر ليس سائب عنه ولو ادعى الشرا من المورث فهو خصم لاني
 كل وارث باب عن المورث واذا ادعى على كل واحد منهم بقدر عليهم في دعوى
 الخانة فاض خان والمشتري يكون خصما للكل وكذا الموهوب له وفي دعوى
 الخلاصة صاحب اليد الشرا الفاسد خصم لمن يدعيها في الاضه وفي
 اجازة المحط ما وى فاض خان اجرم باع وسلم فناء المستاجر وادعى
 الاجان ببلت سنته على المشتري وان كان الاجر غاسا لان المشتري يدعى
 للملك لنفسه فكان خصما لكل من يدعى حما في ذلك العين وكذا الورهن عند
 انسان عينا وسلم بم ائتم من بن بغير اذنه وباع وسلم قارا المرتهن
 يدعى الرهن لستوده من المشتري ببل سنته وان كان الراهن عايبا وسلم
 اليه في دعوى فاض خان رجل ادعى دنا على ست فخصمه في ذلك وارت
 لليت او وصى الميت ولا يسمع دعواه على غريم الميت الذي عليه دين ولا
 على الذي له على الميت دين ولا على الموصاله وفي المستع ان الوصى له بجميع المال

عند عدم الوارث والوصي يكون خصما كمن يدعي دينا على الميت ولو ادعى
رجل ان الميت اوصى اليه واخضرغى بالميت عليه دين سمع دعواه كما يسمع
دعوى الوكيل في حق الموكل على غرض الموكل ادعى على رجل دينا او وديعه
لمورثه وانه مات وبركه ميراثا له لا وارث له غير فان صدقه في ذلك
امر يدفع الدين والعين اليه وان جحد جميعه واراد خلفه اخلصوا
فيه والمحتاج انه خلفه لكن في النسب والموت على العلم وفي الدين والوفاة
على السات فان كل قتل او وارث خلف فلا خصومه وان صدقه في الوراثه
والموت وجحد الدين والودعه فله ان خلفه وهل له ان يقيم البيعة
اخلصوا فيه ان له ذلك بخلاف الغائب والوصي نظير الوارث عتاني ادعى
دارا او دايه هو في خان الغير لا تقبل بيعة المديعي الا خضر المجور والمسا
جميعا وكذا الرهن ولو كان مزارعه في يد رجل فان كان البذر قبل
المزارع فهو منزله الحجاب وان كان البذر من صاحب الارض اخلصوا
فيه والصحيح انه لا يستتر خصم العامل ولو باع سنا ولم يسلم الى المشتري
حس ادعاء رجل يستتر خصم الباع والمشتري فاض خان وفي الفصل الثالث
من دعوى الخلاصه ادعى على امراه انها حارسته وانها في نكاح الغير صريح الادعى
وتقبل البيعة عند غيبه الزوج وفي اول دعوى الخلاصه قال ان كان
البذر من المزارع يستتر خصمه وان لم يكن البذر منه ان حلت الزرع
كذلك وان لم يستل لا بشرط هذا في دعوى دعوى الملك المطلق اما اذا
ادعى على اخر عصب صعبه ابها في يد المزارع لا يستتر خصم المزارع لانه
يدعي عليه الفعل ويستتر خصم الراهن والمرتهن في دعوى عين رهن
والعاريه كالرهن وذكر في الدعوى والبيعات ولو ادعى على عبد

مادون او معتق مادون في التجار بعقل التجار ما لا يغصب واستهلا
ودعه او سيم او شرا او اجان او استيجار او ما اشبه ذلك واقام بيعة
علما ادعى او على اقران بذلك والعبد بحمد ذلك جان وان كان مولاه
وولي المعتق عا سالا ان العبد المادون والمعتق المادون اقر بذلك
صح اقران لانه من التجار والمثنيه فامت على خصم منكر لو اقر بصر اقران
فكفي محضه وان كان العبد محجورا يصير خصم المولى والعبد جميعا
ويشهدوا على معارنه الكسب او اقران بذلك وهل يقبل في حق العبد
حتى لو باخذ بذلك بعد الاعتناق قال رضي الله عنه سنع ان سمع وتقف
عليه ولو كانا حاضرين تقبل البيعة عليهما في حقهما ولا يسمع دعوى استهلا
الودعه والضاعة على العبد المحجور كان المولى حاضرا او غائبا في قتاوى فاض
خان وسفي ان لا يستتر خصم الاطفال عند الدعوى كما ذكر الشيخ الامام
خواجه زاده كان المدعيه عينا او دينا وجب مباشر الضم ولا مباشرته
ولو ادعى على ميت دينا وورثه صفار فان للميت وصي يستتر خصم
الصفار ان لم يكن للميت وصي وللصفار وصي يستتر خصم الورثه الصفار
وخصم الولد كفي فاض خان ادعى على صبي محجور هافان لم يكن له بيعة
لا خضر العاضه او ادعى فاض خان دعاوى وبنات محضه فيه
دعوى صبي فردت بعله ان دعوى الصبي عر صحيحة وهذا مستقيم في الصبي
المحجور اما الصبي المادون فدعواه صحيحة وان كان مدعا عليه فغواب
صحيح من الدعوى والبيعات باب من يكون خصما في الدعوى رجل
وكل رجلين لخصومة رجل فاقام المدعى على احدهما شاهدا واحدا وعلى الآخر
شاهدا آخر قال هو جاي وكذلك لو اقام على الوكيل شاهدا وكذلك لو اقام

على الخ شاهد على وارثه بعد موته شاهدنا **فصل ما يترج**
من احل السنين والاسرج شهدا ان فلانا مات وهذه
كانت امراته وشهدا خرايا انه طلعا قبل الموت قال الامام الفضل
شهود الزوجه اولى وقال القاضي الامام على السفي شهود الطلاق
اولى لان الطلاق يكون بعد النكاح ثم قال القاضي الامام وما
قاله الشيخ الامام فله وجه كانه طلقهم بزوح في اوان دعوى فاضحان
وقال في قاضي طهير وقل ان كانت امراه اورثته يدعون عقدين
فالتوى على ما قاله الفضل ومن المشايخ من فضل حال نظر ان انكروا نكاحها
اصلا بان قالوا ما كانت روجه له فط لا تكون دفعا وان لم ينكروا نكاحها
اصلا بل انكروا الميراث بالزوجه فهذا دفع لدعواها ارض في يد رجل اقام
احدما السنه ان اياه مات وتركها ميراثا له واقام الاخر السنه انها لها
في بينهما صفان ولو اقام احدهما السنه ان اياه مات وتركها ميراثا له
واقام الاخر السنه انه استراها من اب المدعى مما به درهم وثلث
فرضها للمستوى لان الوارث خصم عن مورثه في اثبات الشراعه وما يثبت
شراؤه منه في حوته لاصير ميراثا لورثته بعد موته فكانت سنه مدعى
الشراعه في سنه مدعى الميراث فجعل هذا اولى وكذلك لو ادعى حبه او
صدقه مقبوضه من الميت في حقه واقام السنه لما قلنا انه استخرج وجه
عن ملك مورثه في حوته اليه في دعوى الميراث للبسوط وذكر في دعوى
مبسوط خواهر ادمعد في يد رجل فادعى رجل ان اياه مات وتركها ميراثا
له واقام على ذلك سنه فشهدوا انهم لا يعلمون واننا غير وادعى اخر انها
له واقام على ذلك سنه فانه بعض منهما صنفين وكان يجب ان يرضى المدعى

مكا مطلقا لان دعوى مطلقا الملك دعوى ادمه الملك من حيث الحكم
فكون اسقطها بان يحا من حيث المعنى ويكني انما لا يترج لان الوارث
يحتاج الى ان يست لمورثه ملكا مطلقا معتبرا بالوجوه مورثه وادعى
ملكه مطلقا مع هذا المدعى وعم بعض منهما صنفين فكلنا ههنا وان كان
امه في يد رجل فادعى رجل انها كانت لاسه واقام البيه ان اياه مات
وتركها ميراثا له لا يعلمون له وارثا غير واقام الاخر البيه انه استراها
من اب هذا عمه درهم وثلث فمن فانه بعض بها للمستوى لانهما ادعيا
بلق الملك من جهة واحد والعين في يد ثالث وملك احدهما سابق معنى
كما لو ادعيا بلقى الملك من جهة واحد وباريخ احدهما اسبق وبيانه ان ملك
مدعى الشراء من جهة الميت انما حصل بالشراء والشرا انما يكون في حق المورث
وملك المورث يكون بعد الموت فكان مدعى الشراء سابقا معنى وكذلك لو
شهدوا بالصدقه مقبوضه من جهة الميت او هبه وذكر بعد هذا باورا ق
اذا كانت الدار في يد رجل فادعياها اخر واقام سنه ان اياه مات وتركها
ميراثا له مند سنه لا يعلمون له وارثا غير واقام الذي في يده السنه ان
اياه مات وتركها ميراثا له مند سنه فانه بعض بها المدعى لان كل واحد منهما
ست الملك لملكه ملكا مطلقا كما نهما حرا وادعيا ملكا مطلقا والرخا
على السوا والشئ في يد احدهما ومننا كيف الخارج لا الذي اليد فكلنا ههنا ولو ان
شهود الخارج ازخوا اقل من سنه حتى صار تاريخ ذي اليد اسبق كان الجواب
به كما اذا حضر الملكان واقاما البيه على ملك مطلق وتاريخ ذي
اسبق ولو كان كذلك بعض بها عندا في حقه وهو قول ابو يوسف الاخر
لذي اليد وهو قول محمد الاول وعلى قول ابى يوسف الاول وهو قول محمد الاخر

بعضها الخارج فكذلك وان الذي الدار في يد اقران الدار كانت
لا في المديني وان اياه اشتراها منه بالف درهم وهذه المنه فانه بعضها
لذي اليد لان اليد سب شرايه وهو ياب عن ابيه فكان اياه كاجنيا
واقام السنه على انه اشتراها من ابي الخارج والمخرج المديني انه ورثها
من ابيه ولو كان كذلك بعضها المديني المشر او كذلك منها واذا وجب
العضا لا بد ذي اليد صار ميراثا لسنه فصار ذي اليد في من هذا الوجه
في آخرتها اذ الملقط لو ادعى الاقرار طابعا واقام المدعى عليه سنه
انه كان ذلك الاقرار هذا التاريخ عن اكره فالسنه سنه المدعى عليه
ولو لم يورثها او ارضا على العاد فالسنه على المدعى وفي دعوى المحيط
2 الفصل الحادي عشر ادعى ان ابيها سان انها ملكه وان اياه باعها منه
2 حال بلوغه بغير رضاه وقال صاحب اليد ان اياك باعها مني في حال صغر
فالتقول قول الابن وان اقام صاحب السنه ان اياك باعها في حال
الصغر فمن المثل قلت سنه وان دفع عنه خصومه الابن وان اقام صاحب
السنه ان اياك باعها في حال صغر فمن المثل واقام الابن سنه انه باعها
بعد بلوغه بغير رضاي يجب ان يكون السنه منه صاحب اليد قال
الوخنفه بغير امراه اقرات بعد وفات زوجها انه كان طلقها لثا
2 موضع موته وانه لم يسمع عن عدها حتى مات وقالت الورثة طلقها في حال
الصحة فالتقول قول الامراء ولو اقاموا بينه ووفوا وقوا واحدا وشهدت
سنه الورثة انه كان صحيحا يومئذ لحدت سنه الورثة رجلا من
سائرهم في يده عنهما واقام كل واحد منهما السنه انها دانت فبخت
2 ملكه فوفت كل واحد منهما وما سطر الى سن الداه والى ما وصفت السنه

مقتضى ما في نوقسه من الداه ولا غير للاقدم ولو كان على غير الوقتين
ان يكون دونه او اكبر طلب البستان وان كانت مشككة فبها للاقدم
وفي الاصل ان كانت مشككة او السن على غير الوقتين بعض منها نصفك
فان ارجح احدهما ولم يورث الاخر فعلى قول في حنفه بعض الخارج
وروي عن في حنفه ايضا انه بعض للمورث في هذه الصور وفي هذه الرواية
اشان الى ان التاريخ في دعوى مطلق الملك حاله الافراد معترعين
وكمن الصحيح من مذهبه والمشهور عند ان التاريخ حاله الافراد في دعوى
مطلق الملك غير معتبين ولو ادعى جارا وقال في دعواه هذا الجار غاب غني
مند شهر فقال المدعى عليه انا اقم البينة على ان هذا الجار ملكي وفي يد
مند سنه وما اسبه ذلك فبعض المدعى ولا تلتفت الى سنه المدعى عليه
لان ما ذكر المدعى من التاريخ عينه الحمار عن يد لان تاريخ ملكه وان دعوى
في مطلق الملك خاليه عن التاريخ وصاحب اليد كالتاريخ الا ان التاريخ
حاله الافراد لا يعبر عنده فكان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك
كدعوى الخارج فبعض سنه الخارج كذا ذكر في الدرر من الاصول في الفصل
الرابع عشر وكذا في السنه ايضا ذكر في محمد في الاصل ثا في بدرجل اقام رجل
سنه انه شاته ولدت في ملكه واقام دو السنه انها شاته ملكها من جهة
فلان فانها ولدت في ملك فلان الذي ملكها منه فبعض بها الذي السنه
محيط وقده عبيد في بدرجل ادعاء رجل انه عبيد اشتراه من فلان وانه
قد ولد في ملك فلان الذي باعها واقام على ذلك بينه واقام صاحب اليد
سنه انه عبيد استراه من فلان يريد به رجلا اخر وانه قد ولد في ملك فلان
الذي باعها فبعض به الذي اليد وكذا راي في نظم الفقه عم ذكره ولو لم يقر بينه

على ذلك واقام سنة انه عبد ولد في ملكه فضى به له ايضا ولولم يقيم سنة
على ذلك بل اقام سنة ارباء مات وترك مراه له لا وارث له غير واث
ولد في ملك ابيه فضى به ايضا ولولم يقيم سنة على هذا بل اقام سنة على
وصيه او هبه مفوضه او صدقه مفوضه وانه ولد في ملكه الذي وصل اليه
من ملكه فضى به له ايضا ولولم يقيم سنة على الولاد في شيء من ذلك فضى به
للمدعي والساج والنسج في ذلك مثل الولاد. ولو اقام الخارج وذو اليد
السنة على ملكه مطلقا ووقت احدهما دون الاخرى فعلى قولنا في حقه
ومحمد الخارج اولى وقال ابو يوسف ومروان عن ابي حنيفة صاحب
الوقت اولى ولو كانت في يد ثالث والمسلة بحالها فها سوا عند ابي حنيفة
وقال ابو يوسف الذي وقت اولى وقال محمد الذي اطا اولى من الهذاب
فصل مسائل الساقض والدفع قبل المضاع باع ارضا
ثم اقام سنة على ابي وقتها بقبل منه ملبط سمرقندي وفي الخبر في
الوقف باع ارضا كس وقتها او قال هو وقف على ان لم يكن له سنة
واراد تخلف المدع عليه لس له ان تخلفه لان التخلف سري على دعوى
صحبة والدعوى لم يصح لمكان الساقض واقام سنة قال القته ابو جعفر
ملت البينة وسقط البيع لان كراهية ان الدعوى لم يصح بسبب الشهاد
بلاد دعوى الا ان الشهاد على الوقت مقبولة من غير دعوى كالشهاد
على عتق الامه وبه اخذ الصدر الشهيد وقال بعض الناس لا يقبل البينة
ولكن لا ما خديه قال رضي الله عنه ما ذكر ان الشهاد على الوقت
صحبه بدون الدعوى مطلقا وذلك الجواب على الاطلاق غير صحيح
وانما الصحيح ان كل وقف هو حق الله تعالى فالشهاد عليه صحبه بدون

الدعوى وكل وقف هو حق العباد فالشهاد عليه لا يفتح بدون الدعوى
في الخبر وذلك في جامع فاضل خان استرعي عبدا فاذا هو حق وقد قال
العبد للمدعي استرعي فاني عبد فان كان البايع حاضرا وعنده معروف
لم يكن على العبد شيء اذا قال المدعي عليه الى دفعه بها الى المجلس الثاني في
وبسبب للتقاضى ان سأل عن الدفع ان كان صحيحا امهله وان كان فاسدا
لا يمهله ولا يملك له قاضي خان رجل في الاخلاص استرعي فاني عبد فاسترعي
ثم ادعى حربه الاصل واقام السنة وودع البايع قال يرجع على هذا
العبد باليمن ويرجع العبد على البايع اذا حضر وكذا الوكيل اذا غاب على وجه
لاندرى ان هو يطلب من الوكيل هلك اذكر الدناري في بيع ما ورثه من الفضول
للاسر وثنى بخلاف ما لو باع عبدا وادعى انه اعتقه او ادعى انه حر ثم باعه
فانه يسمع دعواه فاض خان وذكر في عتاق فتاوى فاضل خان باع عبدا
ثم ادعى انه كان اعتقه او دبر لا يقبل قوله ولو ادعى انه خلق من ماله ثبت
السب وبطل البيع بطريق اخر هذا الكتاب استرعي عبدا ثم اقرانه حق
فاقتد العاقل عليه اقران ثم خاض البايع واقام السنة انه حر الاصل والعبد
بالحل حربه فانه يقبل سنة المشتري ويرجع باليمن على بايعه في باب البيع الفاسد
من فتاوى فاضل خان بطريق الاستشهاد سل شمس الاسلام الاوزجندى
عن ادعى بصف دار معين ثم ادعى بعد ذلك جميعها قال لا يسمع دعواه ولو كان
على العكس يسمع والصواب انه يسمع في الوجهين جميعا الا اذا اوال وقت الدعوى
في النصف لس فيها سوى النصف محمد لا يسمع دعواه في رواية المحيط
ادعى محدودا ثم ظهر ان شيئا منه او سكتا له لم يلد ولم يمسسه في الدعوى
لم يصح لكن هذا اذا اقر المدعي بان ذلك لدى المدعى اما اذا جحد واقام ذو اليد

ان ذلك له فانه بعض ما كل المدعى لانه خارج ومنه الخارج اولى عتاق
 وفيه ادعى اربعة اشياء مختلفة فحلف ثم عاد الدعوى وقال كذا سوت
 منه اثنين من الاربعة التي كانت قبله واما السنة على ائتمار سمع وفي
 فتاوى فاضل خان قال المتقدمون من اصحابنا دعوى البراءة عن الدعوى
 لا تكون اقرا وحالهم فيها الماخرون وفعل المتقدمين صحيح استفت
 الروايات على ان المدعى لو قال لا دعوى قبل فلان او لا خصومة لي قبل
 فلان صحيح حتى لا يسمع دعواه الا في حق حادث بعد البراءة ولو قال برئت
 من دعوى في هذه الدار صحيح ولا يبق له حجة الدار ذكر الما تقي لو قال العبد
 في يد رجل برئت من هذا العبد كان براء من العبد وكذا لو قال خرجت من
 هذا العبد لسر له ان يدعى ولو قال ابراك عن هذا العبد في العبد ودينه
 في يدن ويكون ذلك ابراعضمان القيمة فاضل خان قال السخ الامام
 طهرا الدين الرعنا في معنى ان يحلف المدعى او لا على البراءة لان المدعى عليه يدعى
 بطلان الدعوى وورعما سكل فيقطع الخصومة بينهما قال وفي مسله اختلاف
 المشايخ خزانة لا حق في فنه عم ادعاه لم ينج سواء ادعاه لنفسه او لغيره الا
 ان ثبت الملك سابقا بعد ولو قال هو فلان ولم يقل لا حق في فنه ثم اقا
 منه على الشرايه يسمع لا حق في فنه في يدن لم يسمع شئ عليه على شئ الانقب
 منه سارخ بعد الاقرار عتاق والفضولي اذا باع مال انسان وصاحب
 المال حاضر ولم يقل بلسانه سيالم يكن كونه رضا كذا ذكر في آخر فضل الاقاله
 من فتاوى فاضل خان استروسي باع شيا بخراماته ومساكنه
 ثم ادعت بعد ذلك لكانه لها الصحيح انها سمع في دعوى فاضل خان اقول
 في يد رجل اخر ثم وصل ذلك الملك الى المقر يوم تسليمه اما ان اوفضنا

لا صرنا الا يوم سبانه اشترى طيلسانا من رجل ثم اوفضنا المشتري واما سنة
 ان ذلك الطيلسان له وقضى به وفضل الاب اولم يصب حتى مات وورثه
 المشتري يرجع بالثمن على بايعه ولا يوم تسليم الطيلسان الى المشتري لانه
 اقرار ضمنى اما اذا قال عند الشرايه انه ملكك لا يرجع بالثمن فاضل خان
 رجل باع عقارا او سلم وامراته او ولده او بعض اقاربه حاضر ولم يقل سيالم
 ثم ادعى على المشتري من كان حاضر وقت البيع ان العقار له احلف المسايخ
 منه قال مسايخ سمع قد لا يسمع دعواه وقال مشايخنا سمع دعواه فينظر المفع
 في ذلك ان كان في رايه انه لا يسمع هذه الدعوى وافتي بذلك كان حسنا
 ليكون سدا للباب الزور وان لم يكن له راي في ذلك يصح قول مشايخنا
 لان العتوى اذا باع مال الغير وصاحب المال حاضر ولم يقل سيالم يكن سكو
 اجاب في بيع قاص خان وذكر في الخلاصه وافتي مشايخنا انه يصح الا اذا
 كان الجنب معاذا الثمن في آخر الفصل الثاني من الدعوى وذكر في دعوى
 المحط باع عتق شيا بخراماته ثم ادعى للمولى ذلك الشئ لنفسه ان كان
 العبد مادونا لا يصح وان كان مجبورا يصح قوله سدا للباب الزور وفي
 روايه الدعوى والبيات لصاحب المحط ذكر هكذا ثم قال وان لم يملكه
 المدين يعني باختيار مشايخ بخارا هكذا اختار الصدر الشهيد باع الاب
 عقارا الجنب بغير فاحص ثم خاصم الاب فيه انه حصل بغير فاحص يجوز كذا
 عن الامام الزنجري والسخكني ملقط وفي دعوى الخلاصه ادعى دارا
 في يد رجل بالحدث مراسه ثم طهر ان هذه الدار لم يكن في يد المدعى عليه باقلا
 المدعى ثم ادعى المدعى هذه الدار على رجل اخر يسمع وقيل لا يسمع وفي فقرات
 شهادات المحط سئل المضلع عن مات شهيد شاهدان ان هذه الدار كانت

امراته يوم مات وشهد اخوانه انه كان طلقتا قبل الموت قال بينه النكاح
اولى ويجعل كانه تزوج ثم طلق وقال ركن الحملام السفى سنة
الطلاق اولى رجل ادعى عيناى بركة ميت واقام السنة ثم ان وارثا
اخر غير الدعا صمت عليه البينة صالح المدعى على بعض ما ادعى بان ادعى
ما به دسار والصلح على عشرين فلما طالبه ببدل الصلح ادى بالدفع وقال
انا اقم السنة ان مورى اوقال هذا المال ودعواك باطل ولم تقع صحيفا
ان كان مدعى الانفا عن المصالح سمع الدفع اما لو اراد هذا المصالح ان يقيم
السنة على هذا الدفع لا يسمع منه في دعوى وقف صفة قال للدعا عليه
مولم سلم الى المتولى وقد قضى فلا بد من فلا بد بطلان هذا الوقف هذا
الدفع ليس صحيح لان بنية المدعى هت التسليم وبنيته المدعا عليه بعبه
وقوله فضع بالبطلان لا بد من ذكر لفظ الوقف لانه عسى يكون في الوقف
موصا به ومولم تذكر في المحضر خرافه رجل ادعى بركة امرأه ميراثا
وقال انها كانت امرأتى الى وقت الموت فقالت الورثة ان المدعى قال
اكر ان مرد زن من يورث ميراث مردى صح الدفع ولم يقولوا هكذا
وكلمتهم فالوا قال طلعتا لا يسمع هذا الدفع امرأة ادعت المهر بعنى المسمى
على زوجها قال الزوج انها اقرت ان النكاح بعن المهر الدفع صحيح وفيه
جعل امرأته ميراثا على انه ان لم يصل اليها البعقة فقالت في الدفع انه
امرأته لم يصل الي البعقة سمع اما لو قالت له اقرت انه لم يدفع لا يسمع
وفي الدخيم الدفع يصح بل اقامه السنة وبعد وجب القضاء وبعد رجل
ادعى ان في يد رجل غير انها له ثم ادعى بعد ذلك انها الفلانى وقفها قالوا
سمع دعواه كما لو ادعى لنفسه اولا ثم ادعى انه له لا يسمع دعواه كما لو ادعى

لغيره اولا ثم ادعى لنفسه فاضى خان وفي فتاوى العتاني ولو اقام بايع العبد
انه كان دين سمع استحسانا فيخلف المشتري على العلم ان لم يكن للمبايع بنية
استرى ابيه فاصححت منه فناء المسترى ليرجع على بايعه بالثمن فانكر
البائع انه باعها منه ثم ان المسترى بعد اقام ادعى على البائع انك بعثتى
هذه الدابة واراد ان يرجع عليه سمع دعواه لانه لا منافاة بينهما ليجوز ان
انه استرى من الاب ثم من الابن بعد ذلك ثم ورد الاستحقاق عليه ولم
ذكر الوفاق صرحا لا لوجه الصحة طاهر في الدعوى وان هت السغار
يرجع عليها ما لم ينسجما وان كان الصحيح احد السعدين لان الرجوع بالثمن
عند الاستحقاق بعقد وجود صور الشرط لاختصاص السرا في الفضل البائع من
الاستحقاق من فصول الاستروتنى ولو قال المدعى لانيته في احوال كل سنة الى
زور ثم اقامها جاز عند رواء الحسن عنه وعندهما لا يجوز وكذا بعد
العتان ولو اقام السنة جاز عند خلافهما عتاني والمذكور في ما ورت
فانضخان قول الى حنفه فيها وذكر في فتاوى العتاني قال السن لبيته ثم اقا
من الى حنفه لا تقبل وقال محمد في الكسانيات تقبل ولو قال الاستهادة الى
عند فلا ثم اقامه تقبل ولو قال الحق في فنه ثم ادعى لم يسمع ولو قال لا اعلم ثم
ادعى سمع ولو قال من كان لي عليه شئ فهو في حل قال محمد هو عليه دعواه وقال
ابو يوسف الاجرا حاي بن عن الديون لا حق للاعتان الماعة ولو قال الما في
المدعى عليه هل لك دفع فقال لا ثم اتى بدفعه روايتان عن ابي حنيفة
انه يسمع كما لو قال ليس لي به حاضرم حاضرم بشهوة تبطل في الروايات
كلها مسأله ثنى من الهداية ادعى على اخو ما لا فقال ما كان لك على شئ
قط فاقام المدعى البينة على الف واقام هو السنة على القضاء لم يثبت

وكذلك على الابرار ان لا يقبل السافض لنا ان الوفاق يمكن لا غير
الحق وقد قضى وبرامنه فقال قضى ساطل وقد يصالح على شئ فثبت مع بعض
وكذا لو قال ليس لك على شئ قط ولو قال ما كان لك على شئ قط ولا اعرفك
لم يقبل بيته على المضا وكذا على الابرار العذر بالوفاء لا يكون بينهما
اخذوا عطا وقصا وادضا دون المعرفة وذكر المدوري انه يقبل ايضا
لان المحجب والمختر قد يودى بالسب على نايه فامر بعض وكلامه
بارضاه ولا يعرفه ومن ادعى على اجراه باع حاربه فقال لم ابغها منك قط
فاقام السنة على الشرا فوجدتها اصعبا رادافا قام البايغ السنة انه يرى
اله من كل عيب لم يقبل بيته البايغ وعزاني يوسف انه يقبل ولو ادعى
الملك المطلق فيه ثم ادعى الملك سب بعد فيه يقبل ولو ادعت
امراة مهر المثل لم ادعت بعد ذلك المسمى سمع دعواها لان مهر المثل محتمل
ان يكون قدر المسمى خراجه ولو ادعت المسمى ثم ادعت مهر المثل
لا يسمع دعواها بالناسه الا ان يقول اردت بالمطلق المقيد لان المطلق
اقوى من المقيد فانه خان رجل مات فقامت امراته ولدت المرات
وهم كيان لهم وقد اقر انها روجه المت ثم وجد الولد شهود ان الزوج
كان طلقها بلان في محنته فانهم يرجعون عليها بما اخذت من المرات فاقض
خان رجل اوصى ثلث ماله لرجل وادعى الموصى لها بعد موت الموصى انه ابن
الموصى فلم يمكنه اثباته فطلب ثلث المال بحكم الوصيه يعطى له قال
2 مجموع الخوازله الاقل من نصيب الابن ومن الوصيه لانه لا همه في هذا
وقال محمد بن شئ له للسافض في البالث عشر في الدعوى خراجه الاستسرا
من غير البايغ كالاستسرا من البايغ وفي المحيط بخلافه واكر دلاله كونه خائفا

مع رجل ثم ادعى الدلال انه ملكه ان قال للمشتري ما ستر لانه ملكه فهو اقرار
وان لم يقل انه ملكه فلا الاستعانة بالاستسرا وفي كلهما روايتان كما في
المت والاسنداع والاسهيات في المراجعات افراد بانه لذي اليد يكون
2 الريادات في باب المساومه من اخا اليوع الاسكاح في الامه يمنع دعوى
الملك فيها وفي الخبر منع دعوى السكاح فيها في دعوى نظم الفقه الدعوى
سب والشهاده مطلقه لا تقبل وعلى العلب يقبل ثم اذا ادعى الملك
والشهود شهدوا له بالسب ينفع للماضين بساال المدعى ابدعى الملك بهذا
السب الذي شهدوا به او يدعى سب اخرا فان قال بهذا السب فالفاض
يقبل وبعضه وان قال ادعيه بسب اخرا ولا دعيه بهذا السب فلا
يقبل واذا ادعى الشرايع القبض وشهدوا له بالملك المطلق وفيه اختلاف
المشايع بعضهم قالوا يقبل وبعضهم قالوا لا يقبل في الدعوى والسنات
وفيه ادعى دناس سب نحو الرض وما اشبهه وشهد له الشهود بالدين
المطلق كان من الاسلام الاورجندى يقول لا تصل الشهاده كما في دعوى
العس اذا ادعى الملك فيه سب وشهدوا بالملك المطلق وفي كتاب
الاضيه مسلمان يولان على القول فاذا ادعى على امرأه انها منكوحه
ولم يدع الزوج وشهدوا له انه تزوجها او ادعى انه تزوجها وشهدوا لها
منكوحه قبل الشهاده في الوجهين دعوى وسنات وفيه ايضا
تحمل الشهاده على ملك العس بسب واراد ان يشهد بالملك المطلق لم يترك
2 شئ من الكتب واحلفوا فيه والاصح ان لا يسمع ذلك ان يبلغ مال له
دعوى شئ كمن راسيندم ثم قال حواله كوده بوزم ووي وسليمن است قبل
لا يسمع للسافض ومن لم يسمع لان هذا المحال عليه اتفاق معنى الاخرى

لو حلف لعطين فلا ناحقه فاحاله وقبض من المحال عليه بس ولو حلف
 لا يعطي فلا ناحقه والمسئله محالها تحت محط اذا قال لعطين فلان هذا
 العن ملكي بسبب الشرا من فلان او بسبب الارث من فلان ثم ادعى بعد ذلك
 عن كذا لعاض ذلك العن ملكا مطلقا لا سماع دعواه اذا استعند العاض
 انه قال هذا وهذا ادعى الشرا من رجل معلوم بان ذكر اسمه واسم امه وحيث
 او ما اشبهه من اسباب التعريف اما اذا ادعى الشرا من مجهول بان قال
 اسوت من محمد بن ادعاء مطلقا يسمع في دعوى رواه الدعوى والسفنا
 باع ثم ادعى انه كان مضويا في البيع واذا استرداده وانكر المشتري ذلك
 او ادعى المشتري ان المبيع كان مضويا واذا استرداده انكر المشتري
 محيط ولو قال من ولدي الصغير لا سند دفع الخصومه لانه لو كان صادقا
 في اقران كان هو خصما في ذلك ولو ادعى رضا في الاستيلاء في يد رجل انه له
 غصه منه الذي في يده وقال المدعى عليه هو وقف على سبيل خير معلوم لا سند
 عنه الخصومه وان اقام المدعى بيته على ما ادعى تقض له وان لم يكن له بيته
 قال الامام الفضل حلف المدعى عليه على دعوى المدعى وان حلف يري وان
 نكل فمن فمه للمدعى على قول محتمل لانه صار وقفا اقران فاذا نكل بعد ذلك
 عليه سلمه الى المدعى بحكم اقران بالوقف فضمن فمته للمدعى ولو اقام
 المدعى عليه البيته على الوقف فشهدوا انه وقف ولم يذكروا الواقف
 لا سند دفع عنه خصومه المدعى ولا سراغ الضمان لانه صار وقفا اقران
 فكان وجوده من البيته وعدلها بمنزله والاقران بالوقف بمنزله الاقران
 لولد الصغير او لولد صغير فمما يلزمه الاقران للولد الصغير يلزمه بالوقف
 فاض خان في دعوى المحيط ابن سماعه عن ابي يوسف رجل ادعى عمار رجل الف درهم

عند

ومائة دينار وكات الالف بصك فلكب عليه وكسب الاشئ عليه
 غيرها والوقت واحد ولا وقت فيهما قال ال كنه لازم الا ترى انه لو قال
 لي عليه الف درهم ولا مال لي عليه غير ذلك ثم ادعى عليه الف درهم وجاء
 بيته على ذلك في اجل البيته والزومه المالمين ويكون معنى قوله لي عليه الف
 درهم ولا مال لي عليه غير ذلك من جنس الدراهم ولي عليه مائة دينار ولا
 مال لي عليه غير ذلك من جنس الدراهم كذا هنا وذكر المصنف سالت محمد بن
 رجل ادعى على رجل مائة دينار في صك والف درهم في صك وفي كل واحد
 من الصكين وهو جميع مالي عليه واقام بيته على كل واحد من الصكين قال
 عليه احل المالمين بقطعه ايهما شاء وروى هشام عنه انه لا يلزمه انكر
 المدعى عليه الدار فقال المدعى من اين سري رابرين مدعى عليه ان زاني دأتم
 بطل دعواه لانه للملك عرفا فلا يسمع دعواه بعد ذلك لاسبب حادث
 فاض خان ادعى كوفي في يد رجل فقال المدعى عليه في دفع دعواه انه آجر
 نصيبه مني لعل في هذا الكرم لي عمل كذا فلهذا دفع صحيح لو استه بالبيته
 سدفع عنه دعوى المدعى محيط وفي الخبر انه ادعى دارك في يد رجل فقال المدعى
 عليه استوتها من فلان وانت اشرت البيع لتكون اقرارا بالملك للمدعى
 لانه ودحير الانسان بيع الغريم بملكه ادعى شرا فقال المدعى عليه في الدفع
 انه استوى من هذا الشجر او استوى مني لا يصح الدفع كذا احاب الفاضل الاجام
 لانه يجوز ان يكون الثمر ملك الغير ولو اقام المدعى عليه بيته ان المدعى
 ادفع الى هذا الارض مزارعه يكون اقرارا لله وكذا لو قال الجاني ولو قال الصديق
 المدعى عليه او فريسه انا استوى هذا الخمار يكون اقرارا اصله لان الاستشرا
 من غير الباع كالا استشرا من الباع خلاصه **مسائل الدفع** ولو ادعى

الدفع لا يكون بعدله للشهود حتى لو طعن في الشاهد أو في الدعوى صح ولو قال
لادفع لي ثم اتى بالدفع صح كما لو قال لا تسنه لي ثم أقامها المدعى عليه إذا أقام
السنة أن المدعى قال أنا مبطل في دعوى أو شهودي كذبه أو ليس عليه شيء
صح ولو قال لها اقيم البيعة على أن المدعى قال بدو غ كويان آدم لا يسمع
هذا الدفع الدفع هل أقامه المدعى السنة صح الدفع من غير المدعى عليه
لا يصح إلا إذا كان المدعى عليه أحدا الورثة فذاك الوارث الآخر قال أنا
مبطل في الدعوى يسمع ودفع الدفع وإن كرم صحيح هو المختار رجل ادعى
على أحد سائمه قال وهكنا الفرق قال المدعى عليه في الدفع أنه لو أقرا في
دعوت اليه العدل إلى كل سائر كذا لكن الخطأ بالذات يسمع الدفع ولو لم يدع
هذا لكن ادعى الإيفاء وعين موضعها في الضرر فلم يمكنه إثباته فقد ذلك ادعى
أنه أوفاه في القربة لا يسمع ولو ادعى على أخيه عشر دراهم فادعى المدعى عليه
في الدفع أنه أوفاه فلم يمكنه إثباته ثم قال بعد ذلك حواله كودم بقلات
ويؤيد سائمه است لا يسمع ولو ادعى عشر دراهم فقال المدعى عليه في الدفع
أنه قال مراجعته دينار رر خواستني بست لا يسمع هذا الدفع لجوان
أن يكون عليه عشر دراهم بسبعه منها موجهة وحق المطالبة في يده فيؤيد
الإمام خالي ادعى عشر دراهم وقال في الدفع هو دفع إلى وقال الدفع إلى فلان
وقد دفعت صح الدفع إذا قال في دعوى الدين أمان مدعى على مال القمار أو من
لا يسمع ولو أقام البيعة بست وفي الأفضه رجل ادعى على أخيه عشر دراهم
في حكم فحار المدعى عليه بالبراءة إن كان مورخين وحكم المال ما يوق يوجد
بالبراءة وإن كان مورخ البراءة سابقا يوجد بالمأل وإن كانا غر مورخين
وكان حكم المال مورخا وحكم البراءة غير مورخ أو على الملب يوجد بالبراءة

ويجعل البراءة موجبا وفي المسقة الموكل إذا أخرج الوكيل من الوكالة وهو
حاضر بشهادة الشهود فشهد شاهدان بالبيع وقد وصت بيته الغرل
وبينه البيع أو لم يوفوا فالأخراج من الوكالة أولى وكذا الموكل بالطلاق
والعتاق وغيرهما وكذا شاهد الطلاق مع شاهد النكاح رجل ادعى
على أخيه عينا في دين أنه ملكه استراه من فلان شارح كذا فادعى المدعى عليه
أنه ملكه إلا أنه استراه من ذلك الرجل تارخ أسبق من تاريخه قال المدعى
في دفع الدفع أن ترك ذلك باطل لأن ذلك العين في ذلك الوقت كان رهنا
في فلان من فلان لا يصح هذا الدفع رجل ادعى على أخيه دارا في دين بالارث
من أبيه فاصطلى على ما بعد ثم ادعى المدعى عليه أن أبيه اشتري ذلك من
أبيك لا يسمع وكذا في دعوى الدين لو صالح ثم ادعى الإيفاء أو الإبراء قبل الصلح
وذكر رشدا للدين ادعى عساقا أو واليد أنك بعث هذا العين من فلان
وأنا استريت منه وأقام السنة ندفع دعوى المدعى وإن لم يكن له سنة
فله أن يحلف المدعى من الفصول الاستدلال **فصل**
مسائل النافض بعد القضاء ادعى دارا في دين رجل فقال استريت من
في صغر كصح إذا ذكر اسم الوصي وبنيه وكذا إذا قال استريت من وملكك
أما إذا قال استريت وكلني منك لا يصح وفي المخط ادعى دارا في دين رجل مهرنا
عن أبيه فقال المدعى عليه ادفع دعواه استريت هذا الدار من أمك حال
صغر كباطل في المأخض فهذا دفع صحيح إذا است أن البيع كان للحاجة الضغين
أو لعضاء من الميت وفي الحرائر دفع الدفع فوق الثلاث وإن كرم هو
المختار وذكر بعد هذا ادعى على أخيه صبعة سبب السرقة وقال في آخر وهكنا
أن المدعى عليه بالبيع فأقام المدعى عليه بيعة أنه كان مكرها في القمار بالبيع

لا يصح الدفع لانه محتمل به ناع طاعنا اقر مكرها في الدفع على غرض
 اليد منه الفقه في ادب القاضي رأت بخط شيخ الاسلام نظام الدين
 السمرقندي انه سئل عن رجل تزوج بامرأة عثمان بن عبد الرحمن
 دعوى كره ملك مطلق وكراه كذا شئت بر وقود دعوى وقاضي حكم كره
 وملك عثمان سلم كره وعثمان ان ملك لا يدرك ويورث ومثري
 سلم كره اكون عبد الرحمن مرفون امدت ودفع دعوى بمكدا رد
 عثمان بملك بار كره جون ان ملك اندر دست عثمان بود اين دفع
 عثمان سويدما في اجاب سويد **فصل في مسائل**
الحيولة فاض خان فان اقام المدعى البينة فان سال المدعى الحيولة
 في من المسئلة عن الشهود فعلى القاضي والافلا وكذا المرأة اذا ادعت فساد
 النكاح واوامت البينة وسالت الحيولة وكذلك رجل ادعى انه في يد
 رجل وقال بغيرها من الذي في يديه سعا فاسدا وقال للدعا عليه استوتها
 منه شرعا نرا هو من له ما لو ادعت المرأة فساد النكاح في اوائل فصل دعوى
 المفقول وفي كتاب الصلح انه من جليل حافل واحد منهما صاحبه عليها
 فعال الحدم يكون عندك يوما وصدي يوما وقال الاخر تصعبا على مري عدل
 فاني اجعل عند كل واحد منهما يوما وقال مشايخنا واحتاط في باب الفروح
 في جميع المواضع الا في هذا الموضع فانه لا يحتاط بحسمه ملكه وهو نظير ما لو
 اخبر الماخذ ان فلانا ياتي جواربه في غير الما في وسعملهن في الغنا ويطا زوجة
 في حاله الحيض وامته من غير استبرأ فانه لا يكون للقاضي عليه سئل الحجة
 ملكه كذا منها في صرحه الاسلام **فصل في دعوى النكاح والاحتمال**
فيه خزانة رجل ادعى على امرأة نكاحا وقال ان زوجك قد طلقك وانقضت

عدتك واما تزوجتك فافت نكاح الغايب واكرت طلاقه فاقام
 المدعى البينة ولا يحتاج الى اعاده البينة لو حصر الغايب وفيها ايضا
 رجل ادعى نكاح معتد رجل بشرط خضر زوجها الذي طلقها ولم يفصل بينهما
 اذا كان الطلاق بائنا او وجيا رجل ادعى نكاح امرأة فقال
 احدهما للمرأة دئت سوى خوذتك وبني لا يكون اقارباله بالنكاح لانه لم
 يرفعتن حتى لو قال لها خذي بهذا الزوج يكون اقارباله في دعوى الخزانة
 وفي فصول الاسروني في مواد شيخ الاسلام برها والدين ادعى نكاح
 امرأة فعال الحدم نكاح من يشترط بوزنه است لهن في يد بسند باشد
 خون نارخ معن كرتكند واكن بهن لفظ كراه كيدانند هل بعض له اجاب
 ان مدان بسند باشد وبعض له والله اعلم في الخزانة رجل ادعى على امرأة
 نكاحا فعالت من منكوحة ابن مدعى بوزم لكنه عاب واخبرني بوفاته
 ورجعت بعد البقاء على فالمرأة المدعى لا يهاوت له بالنكاح
 لم لغير اما اذا قال من زن ابن مدعى وم ام لكن بشر ان مدعى
 اول بوزم يكون للماني لانهما اوت للماني بعلو حقه بها ولا بطل حقه
 واصل هذا في نكاح الفتوى امرأة قالت زوجت نفسي من زيد بعد ما زوجت
 من عمرو والزوجان ادعيان فهي امرأة زيد عنداني بوف وبه يقتي
 لانه صح التقرار له وبعد ذلك تريد ابطاله فلا يملك رجل ادعى على امرأة نكاحا
 واقام البينة وافت المرأة بالنكاح لرجل فلم يظهر عداله الشهود فالماخذ
 سلمها الى الماني لانه لم يست نكاح القول وهذا اذا قال المدعى لامسة لي
 سواه اما اذا قال لسنه اخري بحال سنه وسنها حتى يظهر عجز عن اقامه
 السنه وفي العبات في النكاح ادعى على انه كان نكاحا وهي تحذف وقولان زوجها

على طلاقها سماع المدعى
 وعلى البينة

في بلدكنا وسميت ذلك الزوج اولم سم فاقام الرجل بيته على دعواه
فالمأخض مضمي عليها بالكساح ولا يكون اقارها بالسكاح لغير هذا
المدعى ما نعام المضايسه المدعى وفي الملك المطلق اذ افض بالعبد لرجل
ثم ادعى اخروا فام التينه ان العبد له مضم به لانه امكن كما لو امانا التينه
بضم به لهما وفي السكاح تنهاى في دعوى الخزانة **فصل**
في مسائل دعوى الزوجين في الغزل سل ابو بكر عن رجل مات وترك عصبه
وامراه وفي يدها غزل فظن وقرن وكرباس فطلبت العصبه حصتها
وامراه تقول هو لي فهل للعصبه منه نصيب قال ان كانت هذه الثياب
اصلها من بطن كان للزوج فبات وعزلت ويحت منه فذلك كله للزوج
وهو ميراث منه وان كان الاصل للمراه فذلك كله لها ولم يعلم فالتقول قول
المراه ان كانت **حبه** وقول ورثتها ان كانت مسته في باب الموارث
من التوازل اذا عزلت المراه بطن الزوج بادنه وكان معها من ذلك
الكرباس وكانا استريا بامتعه لاجتهما واحدا بعض الكرباس باب الميت
فجميع ذلك للرجل رجل كان يدفع الى امراته ما احتاج اليه وكان يدفع
الها احبانا من الدرام ويقول لها استري بها قطننا واغزلي وكان يستري
ويغزل ثم يبيع ويستري بها امتعه الميت كانت الامتعه للمراه لانها
اشترت من غير بطل الزوج اناها في الشراء وكانت مشريه لنفسها
ولو استري لها وسمى عند الشراء او علم عاده انه اشترى لها ودفع اليها يكون
لها فتاوى فاضلي طهر امراته معلله وزوجها بصنها احبانا ما حصل لها
وفي طلاق فضاوي التسع ان كان الزوج زارعا وامراه مخبر وبطن ما اكتسب
له وفي التقاط السبله اذ التقطت بينهما والبعاوت غير محبر ذكر في

المنية في كتاب الشركه سل شيخ الاسلام حلال الدين به عقاب وابن كنيان
في صنعه واحد ولم يكن لها شيء عم اجتمع معهما ما اهل يكون للابن نصيب
من ذلك ام يكون كله للاب فاجاب بان ذلك كله للاب اذا كان الابن
في عيال للاب لان الابن اذا كان في عيال للاب يكون فيما صنع معنا للاب
الاسرى انه لو غرس شجر يكون للاب لهذا المعنى وهكذا افنى العاخي الامام
هذا في الزوجين لا يكون لهما شيء بمجتمع سعيهما اموال كسر ان كل ذلك للزوج
ويكون المراه معينه له الا اذا كان لها كسب على حرة فحينئذ يكون لها ما اكتسب
بتلك الكسب رجل غاب عن امراته وهي بكر او ثيب ورجعت بزوج اخر وولدت
كل سنة ولدا قال اوصفه به الاولاد الاول ويجوز للماني دفع الزكوة
الى الاولاد ويجوز شيادتهم ولا يجوز للزاني دفع الزكوة الى ولد من الزنا وعن
ابي حنيفة انه رجع عن هذا وقال لا يكون الاولاد الاول اما هم للماني وعليه
السوى ودكر بعد هذا الفتوى على الاولاد فانه طهر الدين المرعشاني خلاصه
امراه بلغت وفات زوجها فاعدت وبزوجت اخر وولدت ولدا ثم
حله الزوج الاول كما كان اوصفه بقول ولا الولد الاول ثم رجع وقال
الولد للميت وفي فتاوى فاضلي طهر رجل له امراه وبزوجت بزوج اخر وهو
حاضر فجات بولد الاول وهذا صحيح اوصفه في فضل الغيبه وفي اخر الدعوى
من زواجه الدعوى والبنات من الميسوط سيدت المراه وبزوجها رجل
من اهل الحرب وولدت اولاد افعل هذا الخلاف وكذلك لو ادعت الطلاق
واعدت وبزوجت والزوج الاول حاكم لذلك هو على الخلاف
فصل في دعوى النسب والحريه ودعوى المالك على المالك
دعوى المحيط اعق الرجل عبدا صغيرا ثم ادعاه انه ابنه صحته دعوته

احسانا والسائر ان لا يصح وفي الفصل السابع من العاق الساض لا حوث
فما لا يحتمل الساض بعد بوقته الاخرى ان الساض في باب النسب لا يحتمل
صحة الدعوى حتى ان المراء عن اذا اكدب نفسه نسبت النسب والعقود الاصل
والعارض لا يتقارن القص بعد الثبوت بطلمات في بلدوله ورتة في
بلدا اخر فجا رجل وادعى على الميت دينا فاذا ان ثبت دینه على الميت فطلب
من العاض ان ينصب وصيا للميت حتى يتم عليه الميت ان كان الواقف رب
عاسا عه منقطعه نصب العاض وصيا فاذا اقام المدعى بینه قضي العاض
له دينه وان لم يكن اليقينه منقطعه لا ينصب العاض وصيا ولو كانت الورثة
كبارا غنيا وله وارث صغير في المصرفان العاض يجعل للصغير وكبارا فيقيم المديون
السنة على الوكيل قضي العاض له دينه ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة كالوكلاء
هذا الصغير كسرا وافر الوارث بالدين على مورثه واراد الطالب ان يقيم اليقينه
عليه اقرارا لكون حقه في جميع التركة فان العاض يقبل بینه على المرفق تقضي
ويكون ذلك قضاء على الكل وكذا لو ادعى على وصي الميت وافر الوصي بالدين
فاذا ان يقيم السنة عليه بالدين كان له ذلك وحبلى بسته وكذا لو اقام
السنة على الوكيل الخصومه بعد الاقرار بانه خان وفي الافضه بطلمات
ويترك في يد رجل دراهم ودينارين وغير ذلك فادعى رجل انه اخ الميت لابنه وامه
فاقر بوا اليد يدلك فان العاض ساني ذلك ولا يعمل وكذا لو ادعى رجل الوصيه
من الميت وفسرها اما لو ادعى رجل انه ابن الميت وصدقه ذوا اليد فانه يامن
العاض يدفع المال اليه لان الابن وارث على كل حال الا ان فيه احتمالا لشاركه
الغير وانه موموم اما استحقاق الاخ يستلزم عدم الامن وانه غير ثابت
وفي الوصيه جعل مقر اعلى غم لانه يفرس خلف عن الميت فان لم يحضر وارث اخر

اعطى كل مدع ما اقر به لكن باخذ منه كفلا بقره وان لم يجد كفلا اعطاه المال
وصهته ان كان بقره وان كان المدعى غريقه تلوم العاض حتى يظهر انه
لا وارث للميت او اكثر زايه ثم يعطيه المال ولم تقدم مقدارا للموم شئ
لكن قال هو كوك الى راي العاض وهذا اشبه باصول ان حقه وعندهما
سدر يحول وعند ابى يوسف شهر هذا اذا قال هو اليد لا وارث له غير
فان قال له وارث لكون ادرى مات او لم يموت لا يدفع الى احد منهم شئ اقل ولا
ولا كبير اقبل التلوم ولا تعدن حتى يقيم اليقينه انهم لا يعملون للميت وارثا
غير وكل من يري بحال دون حال كالاخ والاب والام والسنت كالابن
في الفصل العاشر من دعوى الخارصه رجل مات فحضر واحد من الورثه وادعى دارا
في يد رجل ان هذه الدار كانت لابيه مات وتركها ميراثا له ولو رثته وذكر
عدد الورثه فان العاض يقبل بینه ويقضي بالدار لابيه ويدفع الى المدعى حصه
بقه الورثه في يد المدعى عليه عندا في حقه وعندهما تضعها على يد
عدك فتاوى قاض خان خلاصه الواحد من الورثه يتصب خصما في اثبات
مال الميت وما على الميت وفي هادات الاصل لو ادعى عينا في تركه واحضر احد
الورثه وافر ام السنة عليه وقضي العاض يكون قضاء على جميع الورثه ان لو كانت
المدعى في يد الوارث الحاضر ولو كان البعض في يد سدر تقدره وهكذا ذكر
في الهدايه وتعلل بانه يكون خصما فيما في يد مقتصر ما في يد في الفصل الخامس
من دعوى الخلاصه ولو افر الوارث بالدين لزمه في حصته حتى يستغرق جميع حصته
عندنا قال ثمس للامنه الخواني قال ما يحتاج الى زياده شئ لم يستلزم في
الكتاب وهو ان يقضي العاض باقراره ويجرد الاقرار لا محل الدين في نصيبه
قال يعطى هذا الزياره **فصل في مسائل القديدي في دعوى**
العقارات

ادعى محدود في موضع كذا ولم يسن ان المحدود ما هو وارضا وكرم اودار
هل يوجب هذا جهالة في المدعى به قال سمي الجملة الشخشي بوجوب
وقال شمس الاسلام الاورجندى اذا سن المصير في المحلة والموضع والمحدود
يصح الدعوى ولا يوجب ترك بيان المحدود جهالة في المدعى به وكان الشيخ
الامام ظهير الدين يكتف في جواب المتوى ولو سمع الماضي هذا الدعوى
بحسب ومن ذكر المصير والقربة وذكر المحلة والسكة ليس يلزم في الدعوى
والشكات ادعى محدود في بديل واجاب المدعى عليه ان هذا المحدود
ملكه وحقي وفي يديهم ادعى ان المدعى غلط في بعض حدود ما في يديهم لم يسمع
لان جوابه اقرار ان ذلك المحدود من هذه الحدود في من عناني **فصل**
في مسائل الاستحلاف متى يجوز ومتى لا يجوز وكيفه الاستحلاف والاحكام
فيه والفضا سكون الصادق وفي الا فضيه لو اقام المدعى البيه بعد
ما حلف المدعى عليه قبل وكذا لو قال المدعى عليه احلف وانت بري واذا
حلفت وانت بري فحلف ثم اقام هو البيه بصلها اذا قال المدعى عليه
في حلف المدعى عليه ثم اني هو البيه بصلها وروايه الحسن عن ابي خنيسه وعن
محمد انه لا تقبل خراجه المدعى عليه اذا طعن في الشاهد وقال هو ادعى هذه
الدار لنفسه قبل الشهاده واذا ان حلفه لا يحلفه الماضي ولو اقام السنه
انه خاصه مع بصل شهادته فان قلت هل يشترط ختم الشاهد هذه البيه
قال لا ويكتفى بختم الشهود له في فوايد شمس الاسلام من الحاشية الحاكم المحكم
اذا حلفه لس المدعى ان حلفه عند القاضي خراجه السها هدا ان الشهادته
لا يحلف عليه الملقط السمرقندي قال شمس الامعه الخواص للماله كما يمنع
قول البيه منع الاستحلاف ايضا الا اذا اتهم القاضي وصي السليم او قتم الوصف

ولا يدعى عليه شيئا معلوما فانه يحلف بنظر الوقت والسليم قاضي خان في
قناوى السمع اذا احدى من له الدراهم دراهمه ممن عليه واقدها الناقص خرج
بعض الدراهم زبونا او سوقا ولا ضمان على الناقص ولكن يرد الباقي الزبوف
على الدافع فان انكر الدافع فقال هذا ليس من دراهم فاقول قول القاضي كذا في
الفصل السابع والعشرين من اجاب المخط وقال في قناوى قاضي خان
في فصل ما يجب الاجر وما لا يجب القول قول الاخذ مع منته لانه سكر اخذ
غيرها وهذا اذا لم يكن الاخذ فربا سيفا حقه او باسفا الحياذ فان اقر بذلك
ثم اراد ان يرد البعض بسبب الوفاه فانكر الدافع ان يكون ذلك دراهمه لا تقبل
قوله وفي باب السلم من قناوى قاضي خان قال وان جاء المسلم الله شرف
وانكر بيا السلم ان يكون الزبوف من دراهمه فاقول قول المسلم اليه مع منته
الا ان يكون ناقصا فقول الحق انه قضى راس ماله او اقرانه قضيه او اقر
انه اسوفى راس المال فحلف لا تقبل قوله وان اقر بعض الدراهم ثم قال انها
زبوف بصل قوله اذا ادعى على عبد محجور ما لا او حقا كان المدعى حضارا
فاذا حضر وانكر يحلف سواركا ومنه ما اخذته في الحال كذا في الاستدلال
او ما شبهه او كان دسا لا يول خذيه في الحال ويواخذ به بعد العتق كدين المهر
والكفالة وان كان مادونا فاجواب فيه كالجواب في العبد المحجور وذكر
في اقرار الدعوى والبيئات ان الصبي القاص والمعتد الساجي يحلف ويقيم
عليه بالسكوت وفي العبد المحجور اذا كان المدعى مالا لا يواخذ العبد في الحال
كان للمولى ان يمنعه من غنائه بحضر مجلس الحكم وفي المادون كذا في الفصل
البارك من فصول المسروقين ادعى على عبد محجور ما لا بالاستدراك قال
الفتية ابو جعفر ليس له ان يذهب بالعبد الى باب القاضي ولكن لو وقع في

مجلس القضاة له ان يحلفه فاصحان اذا ادعى المستري انما التمس على الماع
وهو يتكلم بحلف وكذلك المسقرض اذا ادعى انما العرض واكثر المقرض يحلف
المقرض ولو ادعى المضارب او الشريك دفع المال او ليكرت المال او الشريك
والضرب يحلف المضارب والشريك الذي كان في يده المال ثم اذا حلف
البائع على انه لم يسوف لمن قال المستري ما احيى اليه على الانفا
فالعاضي لا يحرم المستري على ادا المال بل يملكه بلائنه ايام شرطان يدعي
حصول الشهود اما اذا قال شهودي غيب بعض عليه بالمال ولا يملكه في ادب
العاضي في الاسحلاف من روايه المحيط فلو حلفه العاضي بالطلاق فمكمل
وقضى بالمال الاسفد فضاو خلاصه وذكر في الحرايه ولا يكون اقرا بالمال
كذا انجاب العاضي الامام ولو لم يحلفه بالطلاق لكن حلفه بالله ثم قال
بالله كه اني سوكت راس خوردي فمكمل عن هذا لا يكون اقرا ولو قضى لاسفد
وقيل في زماننا اذا الخ للضم بياح للعاضي ان يحلف بالطلاق لقوله المباليه
بالمين بالله خلاصه تشهدنا هذان ان فلان عليه الف درهم حث
الحالف لان شرط الحث وموقيا م الدين بدليل موجب من الجامع لقاضي
اصطلاح على ان يحلفا جميعا الطالب والمطلوب ثم يكون على المدعي نصف
اللدعا فهو باطل وان اصطلاح على ان يحلف المدعا عليه يعق او طلاقا او بايما
مطلظه ليجب المال على المطلوب فالصالح باطل والمال غير واجب لانه اقرا
معلو خط ولو اصطلاح على ان يحلف المطلوب بالطلاق والعتاق
على انه يرى مما عليه هو باطل والمال عليه لكونه نواه ونحوه ولو اقام الطالب
السنة على صدق دعواه حثد يقع الطلاق والعتاق واظهور انه حلف كادبا
والمستقبل في الطلاق والمناخ سواه فلم يكن عموما في صلح نظم العقه والدي

ذكر في آخر الباب الباقي من الجامع وجعل في الامواته انت طالوان كان فلان
على شئ فتشهد شاهدان ان فلانا اقرضه الف قبل المين فمض بها على الحالف
لم يحث لانه جعل شرط الحث تمام الدين للمال وباليه ست الاقرا
وبقاء الدين باستصحاب الحال فلا بدست شرط الحث بدليله ولو شهدان
لفلان عليه الف درهم فمض بها على الحالف حث الحالف وطلعت امراته
لان شرط الحث بدست باليه من شرح الجامع للصدور الشهيد اذا انكر
المدعا عليه بقول له العاضي لك يمينه فان قال لا وشهودي غيب او مرضي
حلف المدعا عليه كذا ذكر الحالف فيل هذا السؤال انما سقيم على قول اني
حسفه لا على قولها لان على قولها سحلف المدعا عليه بطلب المدعي وان قال
لي سنة حاضر في المصر فلا فادن في السؤال على قولها قال مشاينا اذا قال
المدعي شهودي عيب او مرضي انما يحلف المدعي عليه ادا عيب العاضي امنا
من امنائه الى محله الشهود الدين سماه المدعي حتى يسأل عن الشهود فقال
واخبرهم عيب او مرضي ما يدون ذلك فلا يحلف على قول اني حثفه من المحيط على
الي يوسف عمو اني يوسف ان المدعي اذا ادعى ما لا مطلقا يحلف على المال
وان ادعى ما لا سب يحلف على المال بذلك التيب بالله ما اسقرضت منه
هذا المال او بالله ما اعصمت منه هذا المال او نحو الا ان يقول المدعا
عليه لا يحلفني انما العاضي هكذا فان الرجل قد سقرض ما لا ثم يملكون
ذلك المال عليه بان رده او ابراه وبه اخذ بعض المشايخ قال الامام الخواص
سطر الجواب للمدعا عليه ان انكر الاسقرض والغصب فقال ما اسقرضت
منه شأ ولا عصمت يحلف على السب بالله ما اسقرضت وان قال المدعا
عليه في الجواب ليس له على هذا المال الذي مدعي يحلف على الحاصل والله ما له

عليك ولا عليك هذا المال الذي يدعي ولا شيء منه قال به وهذا هو الحق
الاقول عندي وعليه اكرامه قاضي خان المرض الذي ليس عليه
دين اذا اقر جميع ما له لا حتى صح اقران ولا توقف على اقران الوارث ولو كان
عليك لا سجد الا بعد ذلك عند علم الاحيان والباقي منه العبد المادون
اذا اقر الرجل بعضه في مدح اقران مع ان التبع منه لا يصح ذكر صاحب
الخلاصة في الخزانة في الدعوى الباع اذا اقر بعض الثمن قال لم اقص فاراد
المستري هل صدق وهل يحلف المستري قال في كتاب الاستحلاف
لخواهر زاده لا يحلف قياثا وهو قولهما للساقض وعند أبي يوسف يصدق
ويستحلف بالله ليس للبائع عليك هذا القدر من الثمن بمقتضى من القاض
الامام وهذا استحسان فانهم يكتون الضك وتقرؤون باستيفاء الثمن
ثم يسوفون الثمن قال ومن هذا الجنس خمس مسائل احدهما هذه والثالثة
رجل اقر ببيع دان من اجلهم قال كبت اقررت كذا لم ابع وطلب عن الخضم
الثالثة اذا اقر المستري بعض المشتري ثم قال لم ابعين الواهبه اذا اقر
بدين ثم قال كذبت ما مضت الخامسة اذا اقر الواهب بالهبة والتبضع
ثم نكولوا اذا استخلاف الموهوب له غير انه لم يذكر قول محمد في كتاب
الاستحلاف واراد كذا الاختلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف وإنما ذكر قول
محمد في اقرار الاصل وفي نوادر اسرهم لم يذكر قول أبي حنيفة وإنما ذكر الاختلاف
بين أبي يوسف ومحمد وذكر بعض السامح ان محمد لما اقر الفضا رجع الى قول
أبي يوسف قال الامام السرخسي في كتاب الاقرار الاحتياط الاخذ بقول
أبي يوسف وقال مشايخنا اخذوا بقوله فما سئل بالقبض واجمعوا ان البائع
لو اقام البينة على انه لم يضمن المثل لا يقبل والفرق لا في يوسف ان البينة

على النفي لا يقبل والاستحلاف يحوي في النفي والاثبات والسنافض منع قبول
البينة دون البينين وذكر في الفصل الثالث من موع الخزانة ما عرنا
بالدراهم واحدا خطا لليمن بالدينار العزم للعقد لا للخط بغير بينة وبين
الله تعالى اما في الحكم بطالبه بالدينار اذ است اقران بالدينارين ولو اقام
المشري البينة ان العقد بالدراهم لكن اخذ الخط بالدينارين فالقاضي لا يقض
بالدينارين وبعض بالدراهم ولو لم يكن له بينة هل له ان يحلفه بالله عليه
دينارين عند أبي يوسف نعم وعليه الفتوى قال الامام السرخسي ان
مشايخنا افتوا بقول أبي يوسف ادعى على اخاك وصي فلان الميت او هو
ويكفل فلان او هو ينكر او ادعى الاستصناع على رجل وهو ينكر ولا يحلف لانه
ليس بفلان من خراجهم وفي دعوى فداوى قاضي خان ادعى رجل على رجل انه
وصي فلان الميت وان لي على الميت هذا كذا يسمع دعواه وكذا لو ادعى او كالة
مرغاب اذا عرف الميت او الغائب باسمه واسم ابيه وجده وله ان كان
لا يحصل المعرفة الا باللقب وفيه رجل مات فقال رجل انه مات وهذا هو الذي
ولي عليه دين فابكر الاصل او اقر بالاصا وانكر الدين لم يمين عليه غلما
وكذا لو ادعى رجل على رجل ان فلانا او كذا مطلقا بطلب حقوقه وكاله عامه ولي على مطلق
كنا فهو والوصي نوار اذا كانت التركة مسفوفة بدون جماعة باعائهم جاء
غيرهم ليسجدوا ادعى ديننا لنفسه على الميت فالخضم هو الوارث ولكن لا يحلف الوارث
لان فائدة الحلف التناول الذي هو اقرار ولو اقر بالدين لغريم آخر والحالة
هذه لا يصح الاقرار بهذا لا يحلف ثم دعوى فداوى قاضي خان رجل له على رجل الف
درهم فاقرب ما تم انكر اقرارها هل يحلف على اقراره بالله ما اقرت له بها وقال
او القاسم الصغار ليس له ان يحلفه على الاقرار وانما يحلفه على بعض الحق وذكر في

الامه السرخسي في شرح الجبل قال احلف المشايخ في هذه المسئلة
وانما اختلفوا لاختلافهم ان الاقرار هل هو سبب للملك قال الشيخ
الامام ابو بكر محمد بن الفضل الاقران ليس بسبب واستدل سليمان عزم
المست اذا ادعى انفا الدين للمست بحلف الورثة على العلم ما يعلم ان انا
مضى هذا المال ولا شأ منه ولا شيء منه ولو ادعى الدين وارث المست
بحلفه على البتات ما كان لايه عليك الف درهم ولا شيء منه من الوجه الذي
يدعيه وكذا في دعوى العين فانه ان ادعى وارث المست على رجل دين او عينا
لمورثه حلف المدعى عليه على البتات كذا ذكر المحقق في ادب القاضي واذا
ادعى المشتري انفا الثمن والبيع منكر حلف البائع وكذا المسترضي اذا ادعى
انفاء القرض وانكر المقرض حلف المقرض ولو ادعى المضارب او الشريك دفع
للمال وانكره رب المال او الشريك البض حلف المضارب والشريك دفع
للمال الذي كان للمال في يد لان المال في ايديهما امانته والقول قول الدين مع
الدين المال معقون على المشتري والمسترضي ولا يعتبر من الضمين انما
عليه البينة باد وصورته شركت ومضاربه لو حلف رب المال في من مال
نيافة ام لا تفكر من مطالبه المضارب والشريك بالمال هذه اليمين قال
ان كل موضع كان المال امانه في يد فاقول في الدفع مع البينة وكذا البينة
بسته وان كان المال مضمونا عليه فالبينة بسته على الاقرار ولا يكون القول
قوله مع اليمين من الفضول للاسروسي واذا ادعى المشتري انفاء الدين
فانكر البائع فالقاضي انما يحلف البائع اذا طلب المشتري بسته ولو حلف
القاضي من غير طلبه ثم اراد المشتري بحلفه ثانيا له ذلك ثم اذا حلف
البائع انه لم يستوف الثمن فقال المشتري يا ابي يا بينة على الاقرار فالقاضي

لا يحرم المشتري على اداء المال بل بمهلة ثلاثة ايام بشرط ان يدعى حضون
المشتري اما اذا قال اليهودي مفضي عليه بالمال ولا مهلة من الفضول
لاستروشي كذا ذكر في المحيط الوكيل بالخضومة اذا ادعى دين الموكلة
على رجل واراد ان يحلف المدعى عليه فقال المدعى عليه للوكيل احضر موكلك
حتى يجمع كل ما يدعى على لاحلف ليس له ذلك وكذا الرجل اذا خصم رجلا
في شيء فقال المطلوب للقاضي ان هذا المدعى يريد اعاني من الجمع دعاويه
حتى انظر فيه فاقرب بما يجب اقرارا واحلف فيما توجه عليه باليمين قالوا
ان يجوز للمدعي عن الجبرام امر بذلك ولا يحرم وقال ابو جعفر ان عرف
المدعي بالبعت باسم بالجمع والافلا فاض خان في الخزانة هذا اذا اقر المدعي
انها مخدنة اما لو قال البت مخدنة وقال وكلها مخدنة قال ابو جعفر لو راى
الحاكم ان مخدرا اذا اوجب عليها اليمين بخبرها وان كانت مخدنة
وحلفها في مجلسه وان كومت بي واولياؤها ولا كان هكذا الا فائدة في الخصومة
من خصمها او يكلفها في كونها مخدنة ولا ينبغي ان يقبل البينة من واحد منهما على
انها مخدنة او غير مخدنة وان كان من راي الحاكم ان لا يحضر المخدنة نظره
حالتها ان كانت تنكر القول قول ويكلمها بغير عين وعلى خصمها البينة وان خبر
انها سب ان كانت من بنات الاشراف فكما في البكر وان كانت من الجوا ط
القول قول خصمها مع اليمين بحلفها انها غير مخدنة وعلى وكيلها البينة والقول
في هذه على العادة فان لا يتكلم بخدنة واذا زوجت وطال مكثها عند
الازواج وهي من بنات الاوساط فهي تولى امرها عاده وشهد العريس
وللناعم وفي بنات الاشراف يحشرون المشير الى الماء الاحياء ولا تشهد
عسا ولا ما نما ولا زيادة الا في المدن مما لا يجد بدا مما سمع لها وبلادهم

على تركه او لم يرضها او غيرها فاذا كانت لا يخرج الا فما ذكرنا في نكاح
وان كانت تخرج حتى صار الخروج لها عاده فما له بد من البيت محد
كسبها من سبيل الجنى التي جمعها من الامه للكلوانى به رجله على اخو يبيع
ان المديون بذلك فوات المديون فشهد عند النبي عدلان ان ناكل فريضا
هذا الدين لا يسمع للاس ان يحلف عند الفاضل ان لا يعلم ان له على ان
دين لان شهادتهما ليست بحجة رجل مات وخلف ولدا وتولت على رجل
دين فخار وارث الميت وخاصم الغريم فحلف الغريم ان ليس له عليه شيء ان لم
يعلم موت المورث او حوان لا تحت لانه اراد به ليس له عليه شيء بطريق
الاتصال وهو صادق وان علم تحت هو المختار لانه لما علم بموته فقد اراد
انه ليس له عليه شيء اتصالا اتصاله ولا خلافا وهو كاذب في الباب الجامع
من ايمان النصاب منزله هو الحلف على التات اذا حلف الفاضل
على العلم سق للمدعى حق الحلف على التات حتى لو خلفه على العلم والحكم في حقه
الحلف على التات ففض الغاضى بالنكول لا سفدو على العلب سفد بان خلفه
على التات والحكم في حقه الحلف على العلم فكل سفد لان التات اقوى
والحلف على فعل الغير على العلم الا في موضع يريد بالحلف دفع التهمة عن نفسه
كما لو ادعى المودع ان المالك قبض الوديعه من دارى ولو اردت نفسه بحلف
بالله اني ردته الله ويجوز ان يحلف على فعل الغير على التات كما لو قال ان لم
يدخل فلان اليوم الدار فامرأة طالوت فقالت امرأته لم يدخل وقال
الزوج دخل بحلف الزوج بالله انه دخل على التات وان كان خلفا على
فعل الغير للسبيل في فوائد الحمام خالى به وفي وكاله الجامع في باب الوكاله
بالبيع اما استحلف على العلم في الاستحلاف على فعل الغير اذ قال ذلك

التعير

المدعى عليه لا علم لي بذلك اما اذا قال انا اعلم استحلف على التات بدعى
العلم في الحانه فوقع الى الحق ما لا سم احتلفا قال الفاضل فضله وديعه وقال
الدافع لا يبل فضله لنفسك لا يحلف المدعى عليه قال الفاضل الحمام المولى
قول صاحب المال لانه ان سبب الضمان وهو مضمون مال الفاضله في اقوان
لجامع الضمين

كتاب الافعال

افريانه درهم لوجل واشهد شاهدين عم افريانه درهم لذلك الرجل
واشهد شاهدين صديقا على وجهين اما ان يكون الاقوان مقيدا سبب
او يكون مطلقا فان كان مقيدا سبب فان كان السبب متحدا مان قوله
عانه عن من هذه الحاربه واشهد شاهدين عم افوله عانه عن من هذه الحاربه
واشهد شاهدين والمال واحد على كل حال وان كان السبب مختلفا فان
قال من عمى هذه الحاربه واحرى من هذا العبد فالمال مختلف على كل حال
واما اذا كان الاقوان مطلقا اما ان كان به صك او لم يكن فان كان الصك
واحد فهذا مال واحد واما ان كان الاقوان والاشهاد في موطن او موطنين وان
كان الصك منى كان المال منى واما ان كان الاقوان والاشهاد في موطن او
موطنين وكذلك اذا افريانه مطلقا وكب اقوان في صك عم افو وكب
اقوان في صك فمما لاني وكذلك اذا كان الاقوان والصك واقربا في
الصكين كان اقوارا بالماليين وان لم يكن ثمه صك فاقربا عانه واشهد شاهدين
عم افريانه واشهد شاهدين فان كان الاقوان في موطنين قال ابو حنيفه
مما لاني اذا ادعى الطالب للماليين وقال ابو يوسف ومحمد انه مال واحد
الا انه اذا كان المقر في الكفر البانيه اكبر منه الكفر وان كان الاقوان ان

في موطن واحد لا سكن ان المال واحد عندهما واما عند ابن حنفية كان
 الفقه ابو بكر الرازي يقول بانهما مالان وقال الكوفي ما اؤلفهما بقولهما
 وعرف بعمامة في رواه المحيط في الفضل الباك عشر في اقرار الخلاصة
 رجل قال وجدت في كفاي ان فلان على مائة درهم الكل باطل وانه بطل
 فالواقي بادكار الساعه اذ اوجده مکتوبا بخط الباع فهو لازم عليك
 فعمل هذا لوقال الباع وجدت في يادكاري محظي ان فلان على الف درهم
 كان اقرار اذ كن الامام المرحوم فخط الصراف والتمس ارضاه فقل
 ان الصدور لما في رهان الدين هكذا كان معنى ان خط الصراف حجة فعمل هذا
 لوقال للصكاك اكتب لفلان خط اقرار بالف درهم على يكون اقرارا وحل
 للصكاك ان شهد بالمال هذا في مجموع التوازي قال وكذا لوقال للصكاك
 اكتب بيع هذه الدار بكذا وكتب الصكاك اكتب فوافرنا بالبيع ولذا
 لوقال له اكتب لامرأتي طلاقها ووقال للصكاك يا بني اكتب لها طلاقها تكون
 اقرارا سطلقه واحد وهذا للقلض ومثله في الاجارات على الحاشية اقر
 لرجل بعني لعملك بفتح اقرار حتى لو ملك الممر يوم من الدهر فهو من التسليم الى
 الممر له وهذه المسئلة بذلك على ان الاقرار ليس بسبب للملك لانه لا يملك
 تسليم ما ليس بمملوك في فتاوى قاض خان وفيه ذكر قبل هذه المسئلة اختلف
 المشايخ في ان الاقرار بسبب للملك ام لا قال السخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل الاقرار ليس بسبب للملك واستدل بسلطين احدهما ان المروء
 الذي ليس عليه دين اذا اقر جميع ماله لاحبني صح اقراره ولا موقف اقراره
 على احان الوارث ولو كان مملوكا لاسفد الامير الملك عند علم الاجان
 والباينة العبد المادون اذا اقر لرجل بعني في دين صح اقراره ولو كان الاقرار

بيا للملك كان يتوعا من العبد قال رضي الله عنه وذكر في الجامع ما يورد
 هذا قال اذا اقر المسلم لرجل بفتح اقرار حتى يومر بالتسليم ولو كان الاقرار
 بملكها لم يصح وكذا لوقال لرجل لرجل بعني لعملك الى اخره قاض خان
فصل في الجواب الذي يكون من المدعى عليه اقرار ادين
اولا يكون وفيه الاقرار بالعق والقتل قال الامام نجم الدين النجفي
 قال من اقر بدينه درهم دادنيت قال لا يلزمه شي قال مولانا ف
 ويستعان يكون هذا اقرارا للمكان المعروف باضي خان طلب الصلح والدعوى
 لا يكون اقرارا وطلب الصلح عن المدعى يكون اقرارا صلح قاضي طهر ابراني
 عن الدعوى ليس باقرار وابراني عن هذا المال اقرارا خراجه ووقال ابراني من
 هذه الدعوى او صالحني من هذه الدعوى لا يكون اقرارا وكذا في دعوى
 الدار لوقال ابراه في من هذه الدار لا يكون اقرارا خراجه وفي دعوى ماوى
 قاض خان المدعى عليه اذا قال ابراني المدعى من هذه الدعوى والقاضي يسأل
 المدعى الكسنة على المال وان اقام بيته على المال يحلف المدعى عليه اولا على
 دعواه المال ودعواه البراء لا يكون اقرارا بالمال وخالفهم المأخرون والمأخ
 قول المتقدمين من الفصول الخمس وشي في الفضل الباك عشر في اقرار
 الخلاصة في مجموع التوازي رجل قال لآخر لي عليك الف درهم فقال لآخر لي
 عليك مثله او قال لآخر طلعت امرأتك واعقت عبدك او طلعت امرأتك
 عن ابن سماعه عن محمد انه اقرار وفي طاهر الزوايه لقال رضي الله عنه والشيخ
 الامام الاحتشاد كان نفع مروانه ابن سماعه ووقال بالقاضي به مروان بن
 خدي مي ياند فكذلك اما لوقال مروان بن ابرو خندي مي ياند لا يكون
 اقرارا امرا قالت لزوجها عوجه من امي باست اربو باقم لا يكون

أقرا بعض المهر كذا يقال عن الصدر الشهيد ولو جعلت زوجا في حل ببرا
عن الزوج عن المهر كالأبواب غرمها إلا إذا كانت هناك ساعة وفي سرفات
صدر الإسلام إذا قال الزوج للمرأة من أجل كني فعالت محل كرم لا ببرا عن
المهر في الفاظ الإبراء ليس مع فلا شيء فيها براء عن الامانات لا عن الدين
محيط وفي سوع فانه خان إذا قال المديونة بركت ديني عليك أو قال
بالفارسه حو خي شي بوماندم يكون أمرا وفي صلح الذخير في المسقى
قال صاحب الدين اربن مبلغ خدين عانة فقال ما ندم فهذا اسقاط
لذا كالمقدان وفي الحارنه است بوي من كل حتى قبله دخل القيب هو المختار
والذلك لا يدخل لانه في الحال معدوم وفي الحارنه صلح صاحب الدين اربن
مبلغ خدي مان قال ما ندم ينبغي ان يكون ابرا ولو قال للمدعي للمدعى عليه
بعد ما طالت الخصومه بينهما وهبت وبركت لا يكون ابرا ولا هبة ما لم يقل
منك فان قال للمدعى عليه هب لي او ابراني ما لك على فقال وهبت او بركت
او ابوات خند صبح ولو قال المديونة مرأيا تودر ذنا حساب بركت أو لا
لاحساب لي معك لا تكون ابرا ولو قال مرأيا توجيري مني يايد او جيزتي
حواسني بركت فهذا اقرار بفراغ ذمته وكذا لو قيل لرجل من اربلان جيزي
من يايد فقال لا او قال ابراني قددي يايد فقال رجل سمعنا اكر من هذا فقال
شئ اربن بركت ثم ادعى اكر منه لا يسمع ولو قال هرحه يودر يا فتم اقراره
بالاستعفاء اذا اضاف اليه ولو قال حر كارتخاي كودمت او تخدای ملزمت
كلهما ابرا قبل لرب المال اهل فقال اكراني مال ان منست زمان د ا ذم
صح الهمه ان لم يكن قرضا ولو قال المال ما فلاني وانا وكله لا يسمع رجل
ابرا آخر عن الدعوى ثم ادعى عليه ما لا يهبة الا كونه من رجل او بالوصاية يسمع

ولو قال لا خوار يندكاني منست مرأيا فلا بد دعوى ليست يكون ابرا
مطلقا لانه لا سوفت الاجرا المديون اذا قال لرب الدين ذهبت دينك
الى فلان قال لا رد نص اليه بركت عنك صبح قالوا الامانة اربن دمه رجلا
عن مهر ك اكر كاسن من فرار دينا رست بنوار شدم عم ظهران مهرها خمسة
لا تصح الاجرا وكذا لو قالت اكر كاسن من فرار دينا رست ولو قالت
مع الكواو واكر كاسن من فرار دينا رست صبح الاجرا الكل في فوائد الامام
خالي ودكر قبل هذا النوع رجل ابر رجل عن المدعى والخصومات ثم ادعى
عليه ما لا يارث عن امه ان مات ابنه فلان ابراه صبح الاجرا ولا يسمع
دعواه وان لم يعلم هو عوت الاجرا لا ابرا رجل وكل رجلان بوي خصمه
عن الدعوى والخصومات وبرا ولم يصف لاجر الى الموكل لا صبح الاجرا في دعوى
للخاصه في دعوى الحارنه رجل ادعى على اخيه عشر دراهم فقال بنج درهم اربان
ده درهم محسوب كودم يعني قال المدعي محل هذا اقرار بالاستعفاء ان
كان في العرف هكذا ولو قال مرأيا بنج درهم خصومت في مانان است
لا يتمكن من الدعوى في الخمسة ادعى على اخيه بركت منه كذا درهما بنج حتى
فقال للمدعي عليه ما مضت بركت يكون هذا اقرار بالاستعفاء عن اقرار المدعى
عليه بالدين مع ان مرأيا ان مقاردم كره مرأيا بركت بركي حتى اقبل في
حقك كذا يكون اقرار لانه يدعى لغيره في الاقرار السابق فلا يصدق رجل
ادعى على اخيه ما مقدرا فقال المدعى عليه امهلني يكون اقرار ولو قال
اربن حمله بنج درهم داد نيست يكون اقرارا بجميع ما ادعى لان الجملة اشان
اليها ولو قال بنج درهم داد نيست اربان دعوى مني لا يكون اقرارا هكذا
احاب العاصي الامام ولو قال بنج درهم ما في است اربن حمله او اربن

ده درم تكون اقرا بالحملة ولو قال بنج درم مانده است لا يكون
 اقرا لعدم الحضاة ادعى على اخر ما لا مقدور اقال المدعى عليه من ذبوعم
 كه مال كرفته را ما زدم فقال المدعى ديار و سه باره ستام لا يكون
 اقرا من المدعى بالاسف ولا من المدعى عليه بالمال لعدم الاحسان في دعوى
 الحزانة كيسة بدون او كيسة بدونش بكسر الزاء لا يكون اقرا او كيسة
 بدونش بفتح الزاء اقرا فاضى طهر وكذا مضى كنى وكذا كنى بفتح النون
 والوا اقرا وبالكسر لا يحيط بياوسر كنى وليس باقرا وبكسر هاء ترازو
 يار و بفتح ليس باقرا وكذا بكسر الجيم بفتح فاضى طهر رجل قال
 لآخر كست وهت الى الف درهم ثم قال بعد ما سكت لم امضها كان القول
 قوله لان الاقرا بالهبة لا يكون اقرا بالقبض في كتاب الهبة فاضى حان
 في اقرا بالميسوط اقل الالف التي لم عليك فقال نعم فقد اقر لان قوله نعم لا يستل
 نفسه وقد اخرج مخرج الجواب وهو صالح للجواب فمصر ما تقدم من الخطاب
 كالمعادفة فكانه قال نعم اعطيك الالف التي لك على وعلى هذا الاصل في بعض
 المسائل وبعضها مضميه على انه متى ذكر في كلامه ما استقلال نفسه ويكون مفهوم
 المفعول يجعل مسدا فانه الا ان يذكر فيه ما هو كناية عن المال المذكور فحينئذ يحل
 على الجواب ولو قال لم تحل بعد اقرا لان الداء كناه عن ذلك فكان جوابا فانه
 دعوى الباجيل ولو كان الجبل لا بعد الوجوب ولو قال غدا فذلك لان هذا
 غير مفهوم المفعول نفسه وهذا اسمها لا يكون بعد الوجوب وكذلك لو قال
 ارسل غدا من ثمنها او من بعضها وكذلك لسر اليوم عندى والى بقل بالسرقة
 لا يكون الا بعد وجوب المال وكذلك لو قال لست بمهياه اليوم اوقال
 لست بميسر اليوم هو جواب لان لها كناية عنه ولو قال الحلى فها

او اخر عنى فذلك ولو قال ما اكثر ما سقاها بها او اعمى بها او ابنتى
 بها فذلك لان الترم من كرم المطالبة فذلك لا يكون الا بعد الوجوب
 فانه لا يحل هذا الاذى الا عند الوجوب ولو قال والله لا اضيقها
 او لا ارفها لك اليوم او لا املأها منى اليوم لكناه في الجواب ولو قال
 حى يدخل على ما الى اوحى تقدم على غلامى فهذا اقرا لان كلامه غير مستقل
 ولو قال اقضوا لى ما به التي لي عليك فان غوماى لا تدعوى فقال احل على
 بها بعضهم او من شئت منهم هذا كله اقرا سو كذا خور كه ان مال تورسا
 فهذا اقرا من المدعى عليه بالمال وهو مبالا اذ اقال لغير من اس چندين
 مال سو داده ام فقال ذلك انفرجه سبب داذى كان هذا اقرا من المدعى
 عليه بالرفع لانه صرح به وسال عن السبب ادعى على اخر عشر دراهم فقال
 المدعى عليه ان جمله مرا بنج داذست بهذا الاقرا بالسر ولو قال بنج درم
 داذنيت ارا بنج دعوى كنى وكذا لا يكون اقرا بالسر رجل قال لغير
 لي عليك كذا فقال راست كنى بقره وسفى ان يكون الجواب كذلك اذ لم يقل
 ذلك على وجه الاستهزاء ادعى على اخر ديننا موجد فحلف المدعى عليه بهذا اللفظ
 برا امر وذاين مال داذنيت يتولا يكون اقرا بالمال ودعوى الباجيل قال
 العقبة ابوالدث وليس قول بعض الحكماء بشى انهم يجعلون هذا القول
 منزله اقرا بدين موجد فوجبون المال من غري صدر الاجل لم سل الهاخ
 الامام عنى ضمن مال الاجان المستاجر هل يكون اقرا ان يكون ملك الاجير قال
 سطران ضمن المستاجر مال الاجان اذا انصحت الاجان لا يكون اقرا اما اذا
 ضمن الاجر ما يجب على المستاجر هو اقرا ان يكون المستاجر ملك الاجير ادعى على
 آخر ضمان بن فقال المدعى عليه فضته منه لكنه ملكي لانهما ملك امرأتى فملت

بنده ام

وبركت ميرزا الى سالت العاض الامام عن هذا قال لما اقترانه فمضى منه يوم
بالرد اليه ثم است ما ادعى من الارث في دعوى الخزانة وذكر في الدعوى
والبيئات عوض مخضفة دعوى امرأة على رجل انه اخذ من مالها كذا كذا
غير حرمضا بوجوب الرد عليها وافرق فلان انه قبض ذلك المال المذكور
منها اقرا واجتبا وبوطايع غير مكن ولم يكن عند ذكر الاخوان له قبض ذلك
غير حق ولان قبض مضى بوجوب الرد عليها قال شيخ الاسلام السفي
لا يصح الدعوى لانه ليس في اقرا انه غير حق وبحق ان يكون حق ميل وسفي
ان يصح الدعوى وهو الاشبه لان القبض المطلق سبب لضمان الرد والعين جمعا
فصار وجوب الرد كالمخصوص عليه واقرا بالقبض المطلق الا ترى الى ما
ذكر في الاصل وفي الجامع الصغير ان فوال الفرم عصني هذا الثوب وقال ذلك
الرجل اخذته منك ودفعه ان يقول قول المقر له والمقرض من مع ان المقرض
هناك على الاخذ ودفعه فمنا اولى من الدعوى والسنة في المحاضر في تصنيف
صاحب المحيط رجل قال كل ما لوحد في يد كمن المدعي ايا التومة ليس باقرار
كما اذا قال كل ما افرق فلان فانا مقربه لا يكون مقرا اذا افرق فلان وعلى هذا اذا
كان من الرجلين اخذوا عطاء فقال المدعى عليه للمدعي ما يقول فهو كذلك
او ما كان في جريدتك فهو كذلك بالفارسية ايج نو كوني جان نوذا ايج
در جريدها تو بود خان نو فلا يكون اقرا حتى لو ظهر في جريد المدعى شيء
او قال شيئا لا يلزمه المدعى عليه لان المصدق انما يكون لشيء معلوم
وهو لم يقل شيئا حتى لو قال سياتي فقال المدعى عليه ايج نو كمتي راست است
وهما نست كان صدقا وكذا في المردن ان كان مشار اليها اما اذا لم يكن
فلا يلزمها لانه حلف المدينون ماله التوم فليس في الفارسية مالا موزن است

مال اذا نى يست لا يكون اقرا بالمال او دعوى الباجيل سل القام الامام
عمن ادعى على اخيه بالامتنان فقال المدعى عليه ان فلانا مضى هذا المال
عني من جهتي والمنتهج شكر هل يكون اقرا من المدعى عليه قال نعم في الخزانة
فصل في اللفاظ تدبرها ابتداء فكون اقرا او لا يكون اقرا
والاقرار بالاشارة او بالكفاية وفيه مسائل **مسألة الاقرار** رجل قال
وحدث في كتابي ان فلان على ما به در ايم او خطي او كتب سيدى ان على ما به
در ايم الكل باطل ولو قال كنت بخط يدى شهادة فلان وفلان او صكك باللف
در ايم كان اقرا ولو كتب على نفسه صكك باللف در ايم والقوم يظنون اليه
فقال لهم اشهدوا على هذا كان اقرا في قول اقر بالخلاصة ادعى على اخيه
واخرج بالمال الخطا وادعى انه خطا المدعى عليه وانكر المدعى عليه ان يكون الخط
خطه فاسبكت فكتب وكان بين خطين مشابهة ظاهرا يدل على انها خط
كاتب واحد اختلف المشايخ فيه والتجريح انه لا يفسخ بذلك فانه لو قال هذا الخط
وليس على هذا المال كان القول قوله فمنا اولى لان لا يوجد بالخط الا ان يكون
الكاتب سمسارا او صرافا او نحو ذلك من يوجد خط من الفناوى لغرض خات
في مسائل دعوى المقر به للمال المقر به واخلاقه
وهو به ويكذب المقر له اياه في اليمين نقل الاقرار الى غير المقر له رجل اقرا
باع عبد مر فلان ولم يذكر الثمن ثم حمد مع حموه لان اقران بالبيع فغيره
باطل اذا اقر الرجل بالبيع وقبض الثمن ثم انكر قبض الثمن واراد استحقاق
المشترى في القياس لا يستحق وهو قول ابي حنيفة ومحمد لان الاختلاف
يكون بعد الدعوى الصحيحة وهو مساهن وفي الاستحسان يستحق وهو
قول ابي يوسف لان العادة حرت بالاقرار بصدق الثمن قبل القبض لا اشتها

محلف الخضم بآئنه ماله عليك هذا المال من اقرار قاضي خا ر
نوع لغز اقر عين لعايب بم اقر حاضر فرجع الغائب وصدة يؤمر
 بالسليم اليه ولذا يصح اذا اقر لغز بشي ثم مرض صدقة المقر له كان
 اقرار اقرار الصحة في دعوى المبسوط **فصل في اقرار المريض**
والصبي والعبد والبايع بعد ما باع عن ابن عمر رضي الله عنه اذا اقر المريض
 موته بدين لو ارث لا يجوز الا بئنه وان اقر لغز وارث ^{بالدين} جان ولو لحاط
 بجميع ماله وبه ما خذ في الصلبي او ابل وصايا المبسوط وفي مبسوط
 خواهر زاده اذا اقر مريض الموت لو ارثه بدين وله ورثة اخرى سوى ذلك
 فالاعتراف باطل الا ان يحرم الورثة وفي اقرار الذخير اقرار المريض للاختبني
 بجميع ماله صحيح وفي الحراة اذا اقر للمريض لو ارثه من العا في ان يوب
 حصة وان مات امر الوارث بالرد لانه سترانه مريض الموت كذا في اقرار
 الاصل وفي المسق رجل اقر في مرضه الذي مات فيه انه باع عبده هذا من
 فلان في صحته ومصر الثمن وادعى ذلك المستر فانه صدق في البيع ولا
 صدق في مرضه من الاستدراك **ولو اقرار هذا العبد لفلان** كان
 مصدقا ولا يسه الاقرار بالبيع وفي الحراة وكما لا يصح الاقرار للوارث
 بدين لا يصح الاقرار بدين من الوارث في مرض الموت لان الدين
 يقع بامانها يكون اقرارا بالدين وفيها باع المريض عبدا من اجبني
 وباعه المستر من وارث المريض او وهبه صح ان كان بعد البض لان
 الوارث ملك العبد من الاحص ليس للوارث استخلاص جميع التركة لنفسه
 بعضا الدين اذا كان معه وارث اخرى حتى لو لم يكن للمريض الوارث
 واحد فباع منه عن امر اعلان ماله مثل مخته وعليه دين يجوز البيع

ويوم الوارث ان بلغ عنه الى تمام القيمة في ماله من المحيط وسال القاضي
 الاهتمام عن الزوج اذا اقر بدين من اجل في مرض موته لا حراة التي قد ماتت
 وله منها ولد وللزوج ورثة اخرى ولم يصدق ومات المقر هل يصح اقرار
 قال لا اقر بدين في التركة بدين غير المحيط لا يراحم المقر له رب الدين ولكن
 صح الاقرار في حق المقر كذا اجاب القاضي الامام خزانه ذكر الماطع اذا اقر
 وصي الميت انه مضى كل دين لفلان الميت على الناس ثم ادعى غريم للميت اني
 دفعت اليك كذا وكذا وقال الوصي ما قضيت منك شأوما علمت انه كان
 للميت عليك شيء كان القول قول الوصي مع عمنه ولو قامت البينة على اصل
 الدين لا يلزم الوصي شيء لانه لم يصب شيئا من رجل بعينه فافضى خان وفي اقرار
 الحراة المرأة المريضه اذا قالت ليس لي على هذا الزوج شيء وليس لي عليه
 مهر صح ولو قال المريض مرض الموت لم يكن لي على هذا شيء ومات صح اقرار
 في العضا ولا يقبل بئنه الورثة على المطلوب وفيما سنده وبنوا الله لاصح اقرار
 وفي فتاوى ملكي خان وطهير ولو قالت في مرضها لا مهر لي عليه ذكر الخصا
 في الحل بانه تصح اقرارها وفي الذخير مريضه قالت لا مهر لي عليه مهر لا يصح
 اقرارها وقيل يصح والصحيح هو الاول وفي اقرار المبسوط اقرار الوصي انه قد
 استوفى جميع ما للميت على فلان ولم يسم كم موصو اقرار في براء الغريم كان للميت
 على الغريم ثم ودفعتها الوصي فلا يرجع للوصي على الغريم بشي لان اقراره باستيفاء
 جميع ما للميت عليه قد صح ومنعه ذلك عن مطالبة شيء بعد ذلك فان قامت
 البينة ان للميت على الغريم الغريم او قامت البينة على اقرار الغريم بذلك
 فلانها اد الوصي بالبض والوصي ما من لها الا اقراره بالتبض انصرف الى جميعها
 ما اذا قال بعد ذلك قضت مائة درهم كان راجعا عن بعض ما اقر به فلا يصح

او قال لم يكن لي مهر

فيصير ضامنا بحجوده وصلى الت اذا دفع ما كان في يده من بركة
 المت واستند الولد على نفسه انه قض بركة والده ولم يبق من بركة المت
 واقام السينة فلت يستره وكذا لو اقر الوارث انه قض جميع ما على التنا
 من بركة والده ثم ادعى على رجل ديننا الولد يسمع دعواه كما لو اقر به الوارث
 ثم ادعى سنا الت في باب ما سطل دعوى للدعي من الدعوى اذا اقر المدين
 ثم يدس ثم يدس في مرضه ذلك محاصر الغرمان في ماله سواء كان الاقرار
 منه في كلام متصل او مفصل للاتحاد لماله اي المرض فكانها وحدا معا
 ولو اقر يدس اولاهم وهب شيئا لم يصح بسته حتى يقض الدين ولو اقر يدس
 ثم يودعه فذلك لك ولو اقر بالوديعة او لام بالدين فالوديعة اولى لانه
 حتى اقر بها بين انها ليست ثم اقر بالدين بعد ذلك لا يكون شاعلا
 لما لم يكن من حمله ملكه بخلاف ما اذا وهب عبدا وسلم اذا اقر بالدين لان
 الهبة وان بعدها في مرضه لا تسين بالهبة ان لو وهب لم يكن مما كاله فغلق
 به حواله عريم ولو كان له دين في الصحة واقر في مرضه يدس او وديعه كان
 دين الصحة معدا على ما اقر به في المرض عندنا وقال ابن ابي ليلى هما سواء وروى
 قول السافعي ولو استقرض في مرضه مالا او استرى شيئا وعيانت الشهود
 فضنه لذلك فلهذا انما خص الغرمان جميعا ولو لم يكن بالتركه الا على المال
 الذي اخذ فضا او بعهده هو كذلك لان البعض ثم ملكه فكان من حمله تركه
 متعلق به حتى جميع غرمائه والبايع انما يكون احيى بالبيع ما لم سلم اما اذا
 سلم فقد ابطال حقه في الاختصاص ولو قضى دين هذا الذي اخذ منه في
 المرض كان حايروا بوله دون غرما الصحة ارايت لو رد ما استقرض
 بعنه او فتح البيع ورد المبيع بعيب كان يمنع

ولو قضى بعض غرما الصحة دونه ثم مات لم سلم المقبوض للقاض بل يكون
 ذلك من الغرمان بالخصص عندنا وعند الشافعي سلم له لان حق سائر الغرمان
 يتعلق بماله بالمرض فهو يقضاد من بعضهم مثل حقهم كما لو وهب شيئا
 بخلاف ما تقدم من رضا الثمن وبذلك المرض لانه ليس فيه ابطال الحق الغرمان
 ٢ اقرار المبسوط لان حوال حق الغرمان من محل الى محل بعدله فكان مباشرة في المرض
 والصحة سواء المرض اذا باع عساي مرض موبه من اخيه بكر من قيمته
 ثم المرض مع المستري بعائنه امي العاصي الامام انه لا يصح الاقاله في ابطال
 البيع والله رجع الامام خالي خزانة

والمرض والمرض

كالكليات

رجلان فاما في الملعب ليكن كل واحد منهما صاحبه كما هو العادة وكون
 احدهما الاخر فكرسه فغلق الصارب القصاص لان هذا عمدا والمسله واقعه
 الفتوى وانعت الفتاوى على هذا ولو قال كل واحد منهما صاحبه دة
 وكون احدهما صاحبه وككرسه فله مني عليه وهو الصحيح عزله ما لو قال
 اقطع يدى فقطعها فتاوى قاضي ظهير رجل يركي رجلا يركي بامرة او بامرا
 رجل اخر ويومحصى فصاح به فلم يهرب ولم يمسح عن الرنا يحل لهذا الرجل
 ضله وان قتله فله فاصح عليه وكذا اذا راى رجلا سرق ماله فصاح به
 ولم يهرب او راى رجلا سقب حائطه او حائط غريمه وهو معروف بالسرقه
 فصاح به ولم يهرب حل له قتله ولا قصاص عليه رجل جيس انسانا ويطعن عليه
 الباب حي مات جوعا مال محمد عاقب الرجل وجب الله عليه على اقله رجل
 قال الاخر بعنك دى بفلس او بالف فله كان عليه القصاص وان قال

املى قتلته كان عليه الذية ولو قال القتل في فصله كان على العايل دية
لانه وان قال اقطع يد قطع يد كان عليه القصاص فاصحح ان سقاء
سما مان وجن فهو خطا فاما اذا اعطاه فاحرق فشرية فلا شيء لانه قتل
نفسه ولو العايل في المار او في سواد مجاه فاحرق فمضوبه دم من فوات بعد
ايام قتل به وان كان بجي ويذهب ثم مات منه فلا يقتله ويحب الذية
عباني وفي القتل اذا ذهب بالضرب بالذية وكذا اذا ذهب بمعه او
بصر او ثمة او ذوقه وفردوى غنم رضة انه مضى باربع ديات في ضربه
واحد ذهب بها العقل والسمع والكلام والبصر وفي الحية اذا حلفت ولم
ست الذية وفي شعر الرأس الذية واما الحية العبد فمن ان حشفه حب
كما القمه وفي الشارب حكومه عدل والاصح ولحية الكو ح ار كان على ذقنه
شعرات محدود فلا شيء في حلقه وان كان كثر منه فكان على الدفن والخذ
جمعا لكنه غير متصل فيه حكومه عدل وان كان متصلا فنه كما الذية
وهذا كله اذا افسد الميت فان ست حتى استوى كما كان لا يحب شيء ويودب
على ارتكابه ما لا يحل وان ست مضاعف ان حشفه انه لا يحب شيء في الحر وفي
العبد حب حكومه العدل وعند ما يحب حكومه عمل وستوى العمد والخطا
على هذا الجمهور وفي الخاص الذية وفي لحد ما نصف الذية وفي العيني الذية
وفي البدن الذية وفي الانس من الذية وفي الرجلين الذية وفي السفتين
الذية وفي الحد من الذية وفي كل واحد من هذه الاقسام نصف الذية وفي ذى
المراء الذية وفي احدهما نصف الذية بخلاف يد الرجل حب حكومه
عدل وفي حلمي المراء الذية وفي اسنان العنق الذية وفي لحد ما ربع الذية
قال رضي بحقل ان مراده الاهلاب محازا كما ذكر محمد في الاصل للحا و

واذا كان الواجب في الكل كل الذية وفي اربعة كان في لحد ما ربع الذية
وفي لحد ما ربع اربعة ارباعها ويحمل ان مراده سبت الشعر والحكم فيه هكذا
ولو قطع الخون باهداها فنه دية واحدة وفي كل اصبع من اصابع اليدين
او الرجلين غنم الذية والاصابع كلها سوار وكل اصبع فيها ثلاث مفاصل
فع احدها ثلاث دية الاصبع وما فيها مفصلان ففي لحد ما نصف دية
الاصبع وفي من كل خمس من الابل والاسنان كلها سوار ومن ضرب عضوا فاذ
منفته فعليه دية كاملة كالي اذا اثلث والعنق اذا ذهب ضواها ومن
ضرب صلب عمر فاقطع ماؤها حب الذية هدايه وفي الخلاصة كمن نصف
من اولئها او ربعها كمن سبوا استطاع في مثله العصا من مض منه بمرح
وان كان كمن اضلها ليس يستوي تحت استطاع ان مض منه فعليه ان شئ ذلك
في كل من خمس من الابل او من البقر ولا مرد دية الا دمي او شئ من الا دمي على
عشر الاف درهم او على ما به من الابل وفي الهداية ولا قصاص من الرجل والمرأة
مهادون النفس ولا من الحر والعبد ولا من العبد خلافا للشافعي في الكل
وفي الخلاصة رجل ضرب من رجل فركه هر واضطرب ان كان جرا لشيء عليه
وان كان عبدا فنه حكومه عدل محط اذا قطع الاذن كلها فنه القصاص
وان قطع بعضها فنه القصاص اذا كان استطاع وعرف هذا القطع الكرخي
وهو اشارة الى ان المماثلة في الاطراف في مقدار المقطوع شرط وفي المسقى
على حشفه اذا قطع نصف الاذن وكان مقدور على ان يفتض منه ذلك اضعف
منه وفي الجناس اذا كان اذن القاطع صغير الحلقة والاذن المقطوع
كبير الحلقة كان المقطوع اذنه بالخيار ان ساخضه نصف الذية وان ساء
قطعا على غيرها وكذلك لو كان خرقا مستفوقه فان كان الناقص هو التي

فقطت كان له حكمه على اسودت السن بالضرب ثم جاء الاحرف فزعمها
فعل الاول تمام ارسها وعلى الثاني حكمه على فاضى ظهير ثم في دعوى
السن لا بد من كراهها سواء او سودا او لا يجب عام الذي في السودا ولا
مع بقا بعض السن في اللحم تمام الذي خراة في المحيط وهو الحسن عن ابي
جسفة اذا نزع الرجل من رجل ببت نصفها فغلبه نصف انبها ولا قصاص
في الخراصة بقله عن التجرد او كسر بعض السن فاسود الباقي او دخله عيب
بحسب حكمه على ولا قصاص فيهما وفي المبسوط البكرى في الاسنان
كلها دية وبلية اخماس الدية فاذا كان الرجل من اهل الجبل يجب عليه مائة
وسون من الجبل ويحد به وثله اخماس الدية وان كان من اهل الورد يجب
شاه عرافا وان كان من اهل الذهب يجب من الدنيا نيراف وسمائه ومنى
ديه وبلية اخماس الدية في الهداية الاصل في الاطراف انه اذا فوجت جنى
منفعة على الكمال او ازال حمالا مقصودا في الارض على الكمال يجب كل الدية
لا لانه النفس من وجه وهو ملكي بالامانة من كل وجه تقظما للارضى
مقول في الالف الدية وكذا اذا قطع الحارث والارسة ولو قطع المارن
مع الفصة لا يراد على دية واحد ولا اللسان لغوات منفعة النطق وكذا
قطع بعضه اذا منع الكلام وان كانت الاله قائمه ولو قدر على التكلم ببعض
الحروف فل ينقسم على عدد الحروف وقل على عدد الحروف متعلق باللسان
مفقد ما لا يتقد بحد وصل ان قدر على اكثرها بحسب حكمه على وان
عجز عن ذلك الاكثر بحسب كل الدية وكذا الذكر وكذا في الحسنة الدية كاملة
ضرب من رجل بحدت ساني حولا غزا بى عليه السلام فمن ضرب
من رجل انه قال ساني حولا وهكنا عن عمر بن الخطاب موقفا عليه ومن فوعا

لا التي عليه اللام فاله الحمايات كلها ساني حتى قال لا يسفاد في المرات
حتى ساني قال شيخ الاسلام خواهر زاده وهو المذهب عندنا انه ساني
في المرات كلها عدا كان وخطا وكذا وقعت سن ساني حولا لجواز ان
بست مكانه ثم قال خواهر زاده ثم في تحريك السن ساني صغير كل المحنى عليه
او كسر السن المتحرك مدستد وقد سود ويسقط وهذا في العاقل والبائع والصفير
جميعا بحسب الانظار لسقع التحريك من سفاد الارض بغير حق ولو قلع من رجل
بالغصت لاشي على الفاع من الدية لانه لم يتول فاعله ابرو غزالي وصف
قال بلزفه حكمه على اعتبار اللام التي لحقت وعند محمد يرجع على
الحاكي انفق في معالجته الى ان ببت وكذا الظفر اذا قلعه رجل ببت لم يح
الارض ولا حكمه على جامع محبوني سمح رجلا موصحه بالعصا عدا يجب
القصاص في الموصحه فان مات منها لاجب القصاص ولو هشم رجلا بالجلد
لا يجب القصاص في الهاشمة فان مات منها بحسب القصاص بصلبه ولو خرج رجلا
بالخشب مات لاجب القصاص ولو سمح رجلا موصحه بالجلد بحسب القصاص
فان مات منها بقبل به فاض خان السجدة عشر الحارصة وهي التي تحصر الجلد
اي يحدسه ولا يخرج الدم والدامعه وهي التي يظفر الدم لا تسله كالدمع
في العين والدامه وهي التي يسيل الدم والباضعه وهي التي يصع الجلد اي يقطعه
والمداحة وهي التي ياخذ في اللحم والشفاق وهي جلد رقيقه من اللحم وعظم
الراس والموصحه وهي التي يوضع العظم اي يسه والهاشمة وهي التي تكسر العظم
والمقله وهي التي يعل العظم بعد الكسر اي يحوله والامه وهي التي يصل الى الام الزا
وهو الذي فيه الدماغ قال في الموصحه القصاص ان كانت عدا ولا قصاص في نفسه
التحاح لعدم امكان المساواه ولان مما فوق الموصحه كسر العظم ولا قصاص فيه

ويند روايه عن ابي حنيفة وقال يحمي في الاصل وهو ظاهر الروايه بحسب القصاص
 فما قيل المواضع لانه عكن اعتبار المساواه اذ ليس فيه كسر العظم ولا خوف
 للذات كغالب ما سر غورها مساو لم يحدد بقدر ذلك ففقط بما مقدار
 ما قطع والوفاء دون الموضع حكومة العدل لانه ليس فيها اثر مقدور في
 الموضع ان كانت خطا نصف عشر الدية وفي الهاشمه عشر الدية وفي المقتله
 عشر الدية ونصف عشر الدية وفي الامه ثلث الدية وفي الخافه ثلث الدية
 فان عدت فيها احسان ففيها ثلث الدية ثم هن السراح يحسن الوجه والراس
 لفة وما كان في غير الوجه والراس يبي حراجه والحكم مرسب على الحنفية في الصحيح
 حتى لو كسفت في غيرهما نحو الساق واليد لا تكون لها اثر مقدور وانما
 بحسب حكومة العدل وقالوا الخافه يحسن بالخوف خوف الراس وجوف
 البطن هبانه وفي يد العبد نصف قيمته لا يراد على خمسمائة الف لا خمسة
 لان اليد من الايدي بصفه معتبر بكله وسقط هذا القدر وكل ما يقدر من ذمة
 الحق هو مقدور من قيمة العبد كذا القيمة في العبد كالدية في الحر اذ هو يدا
 الدم على ما فرقناه من الهداية العبد اذ قبله حراطلا ان كان قليل القيمة
 بحسب قيمته اجماعا وازدادت قيمته على دية الحر قال ابو حنيفة ومحمد بحسب
 عشر الف الا عشر اما اذا امله عند خطا بحسب الدفع والقدار اما اذا
 حن العبد على حر او على عبد غير المولى ان كان عمدا بحسب القصاص وان كانت
 خطا في نفس او هاد فبها فلانها او كره فذلك في رقة العبد الجاني ليس
 في ذمة المولى منه شيء ويحذر المولى من الدفع بالخناصة والهدا اعنه بجميع الارش
 فان مات قبل ان يحثان المولى العبد الا على المولى من الحنفية وفي مساوي
 فافظهم العبد للديون اذا جني بحر المولى من الدفع والقدار ان دفعه

بالخنايه بيع لاجل الغرماء فان حصل شيء كان لاصحاب الخنايه ومن دفعه
 الى اوليا الخنايه لم يضمن لارباب الديون سنا استحسانا ولو دفع الى اصحاب
 الديون بدسهم كان محتارا او لزمه الارش ان كان عالما الى الفا الضعيف
 عباي ولاروايه عن ابي حنيفة في لحمه العبد وسعره وعن محمد القمه وقال
 ابو يوسف بضمن النفسان ولو شح موضعه فمات واليحت وبست السعر
 ولم يبق اربا شيء منه عند وقال ابو يوسف اجر الطب في العفو اذا جرح
 الرجل رجلا عمدا بالسيف فاشهد المخرج على نفسه ان فلانا لم يجرحه بمات
 المخرج من ذلك هل يصح هذا الاثهاد قالوا هذا على وجهين فان كانت حراجه
 فلان معروفه عند القاض والباشر ان فلانا حرحه فهذا الاثهاد منه لا يصح لان
 الاثهاد حصل على ما هو كذب سعي والكذب لا يتعلق به حكم اما اذا لم يكن
 معروفه عند القاض والناس كان الاثهاد صحيحا لاحتمال الصدق كالمعروف
 اذا اقر ان فلانا لم تقدرني ولم يكن عرف فلان معروفه عند القاض كان صحيحا
 كذا هذا فان اقام الورثة السنه ان فلانا حرحه لا تقبل هذه السنه لان
 القصاص وجب حال الميت ولهذا يورث منه والمورث اكذب شهوده ولو لم
 يقر المخرج بذلك ولكن الاولياء عفو اهل موته عم مات المخرج لا يصح العفو
 فاسا و يصح استحسانا وبسوى الخواب من الحراجه عمدا او خطا و يصح عفو
 المخرج ايضا لان الحق للميت من حيث السب وهو الجرح وللاولياء لكن
 الملك في ثمان القتل يقع بعد الموت والمقتول ليس باهل الملك بعد الموت
 في مسوط خاخر زاده فوق باب الحق والقصاص وفي مسوط السرحش
 ايضا سلت عز رجل مريض حسدي اسان مضططها ومضى على ذلك ايام وهو
 صحيح عمل مريض مات قلت ان يست ما قران اوسه فامت عليه انه مات

فعله السابق فعليه الذية طاحنه استهد شاهدان على رجل انه
 خرج ولم ينزل صاحب فراش خومات قال بعض على اليهود عليه
 وان لم شهدوا انه مات من جراحته لا يتم لا علم لم يملك فذلك لا شرط
 ان يمولوا في الحائط المايل انه مات من قوطه محيط ولو صح موضعه
 مرات والنخت وبت الشعر ولم سقيه اثر لا شيء فيه عند وقال ابو يوسف
 احسن الطب وارتوات وبقى الاثر والارض بحاله وكذا في كل جراحه مرات
 وان كان المشوح عبدا او امه فالاصح انه يجب فيه نصف عشر مئة عا
فصل **مسائل معرفة العاقل وما يعقل من الجانيات وما لا يعقل**
من العمد والخطا وشبه الحمد ذكر سائر الامم الخواني هذا فصل اختلف
 فيه الماخرون قال بعضهم لا عاقله للعجم ويقول الفقيه ابو بكر البخاري
 واني جعفر الهندواني لان العجم لم يحفظوا انفسا بهم فلا يمتارون فمما
 بينهم وقال بعضهم للعجم عاقله عند الناصر والمعامله مع الصنف لاجل
 البعض نحو الاساقفة والصفارين وغيره ودر باب الحشاشين وكل ما دسحارا
 فاذا قتل واحد خطا يجب عليه فاهل محله العاقل ورقيقته عاقله وكذلك
 طلبه العلم وهو احسان سائر الامم الخواني وكبير من المشايخ قال **بعض**
 وكان الشيخ الامام ظهير الدين باخذ بقول الفقيه ابي جعفر لان العجم
 للناس واحتماع الجمالته وطلبة العلم ونحوهم لا يكون للناس فلا يلزمهم
 التحمل من القتاوى لخاصه خان وكل حيايه اعرف به الخاني هي في ماله ولا
 يصدق على عاقلته لان الاقرار لا يتقضى هدايه وعمد الضمي والمجنون
 خطا وفيه الذية على العاقله وكذا في كل جناحه موجبا ختمه فضا عد
 والمعون كالمجنون هدايه وادخل العاقل مع العاقله فيكون فيما يودي

كاحد منهم لانه العاقل قد يعنى لاحواجه ومواحد غير هذا **بعض**
فصل **مسائل الجنين والصبي والمجنون** وعند الشافعي
 العرم سماه بناء على ان العرم مقدر نصف عشر الذية اجماعا الا ان الذية
 عندنا عشر الاف وعند ابي عثرا الفا ولا فرق بين الذكر والانثى صغيرا
 سأل ابو بكر عمى عن ثمراته دواء للحمل فمضت من ذلك ومات هاله الميراث
 والزوجه مع ذلك قال ان لم يكن يعرف اذ ذلك الزوا قاتل بالميراث له ولا اثم
 عليه بما فعل في الوارب وهذا اذا ضربت المرأة بطن نفسها بغير ادن الزيج
 لا يجب شيء ولو علجت فوجها حتى سقط الولد بهذا كالتشرب ولو امر امرأة
 حتى قتلت لان ضمن المأمورة كالوقال اقطع يدي في الخلاصه امرأه عات
 في الاقطاع قال لا اثم مالم يسببن شيء من حلقه لانه مالم يسببن لا يكون
 ولذا يحسن العرم يجب على العاقله في سنه واحد هدايه والعزم على
 العاقله عبدا اذا كانت ختمه درهم وقال مالك في ماله ويجب في سنه
 وقال **الثالث** في بلاد سنن وما يجب في الجنين موروث عليه ورثته
 ولا يرث الضارب حتى لو ضرب بطن امرأة فالتاسنه مسافلي عاقله
 الاب غن ولا يرث من العرم لانه قاتل بعرض مباشر وللميراث للعامل
 هدايه لا يجب في حسن الهيمه الانقضاء لحم ان يمكن فيها انقضاء وان لم
 يمكن فيها انقضاء لا يجب شيء في مسائل العرم من البسوط صبيان لجمعا
 في موضع بلعبون ويروون فاصاب ستم احد منهم عن امرأة فذهبت الضمي
 ابن سبع سنن او نحو ذلك قال الفقيه ابو بكر البخاري ان شرع عن المرأة
 يكون في مال الضمي ولا شيء على الاب وان لم يكن له مال فظم الى ميسر وقال
 الفقيه ابو اللث اما اوجب الذية في مال الصبي لانه كان لحرى للعجم عاقله

ثم اعلم ان الدية اذا است زمنه شهادة الشهود لا ما فرادى الصبي ولا وجود
 سهم فيها لان اقراره على نفسه باطل فاضح خان رجل غصب صبي اخر
 مات في يديه بحمي وخفاء لا شئ عليه فاضح خان وان مات من مات من
 صاعقه او نيسة حية فعلى عاقله العاصب دية وقال رفر لا يضمن
 وهو قول الشافعي لهما ان الحرام يضمن بالعصب ولا يحجب الضمان كالموت
 بحمي او خفاء ولنا انه نسب لعله لان هذه اسباب محرزة عنها عا
 والولي يحفظ الصبي من هذه الاعاث وكان العاصب بازالة الدية الحافظة
 والقرب من هذه الاسباب والنقل الى السبعة ومكان الصواعق مسببا
 لهلاكه وهو متعدد في هذا السبب فضمن حتى قالوا لو نقله الى مكان مخصوص
 بالحمي والامر اضرب يكون ضامنا وان عرف في ما او احترق او سقط من سطح
 او ما اسه ذلك هو من الصواعق من الجامع الصغير لعل ص خان الاصل
 ان المأمور يخرج الامر لا يصير على مضطر احى لا يسقط فعله الى الامر وبالامر
 يصير على مضطر احى يسقط فعله الله واصل احوال السبب الى الخلاف
 اذا كان بعد ياخبروك بالمباشر من جنابات المحيط ولو امر صبي بالعاقبة
 شخص فصل المأمور لا يضمن الصبي الامر ولو امر بالغ بالقاذية كان
 الضمان على العاقل ولا شئ على الامر ولو امر بالغ امر صبي اخر في مال انسان
 او يسقط استه قضان مال الصبي ثم يرجع ذلك على الامر ولو امر عبد
 ما ذوقنا امر صبي سحر يوقوب انسان او امر صبي في حاجة فعط
 الصبر قال ابو حنيفة يضمن الامر فاضح خان رجل غصب صبي على دابة
 وقال الله اسكنها الى ولم يكن منه سبي سقط عن الدابة ومات كان
 على عاقله الحامل دية سواء كان الصبي من بركت مثله او لا بركت وان سقط

الصبي عن الدابة وهي بشر فمات الصبي كان دية الصبي على عاقله الحامل
 وسقط الصبي بعد ما سارت او قيل ذلك سواء كان الصبي يمسك
 على الدابة او لم يكن ولو كان الرجل راكبا فحمل صبي مع نفسه فسقط
 الصبي ومات فدية الصبي يكون على عاقله الرجل وسقط بعد ما سار
 الدابة او مله وهو يمسك على الدابة او لا ولو امر عبد احمل صبي اخر
 على دابة فوقع الصبي منها ومات فدية الصبر يكون في عنق العبد بدفعه
 المولى بها او هدى لانه سبب لهلاكه والعبد يضمن بالخناية كانت الخناية
 سببا او مباشر فاضح خان رجل قال لغيري اقطع يدي على ان يعطيني
 هذا الثوب او هذه الدراهم ففعل لا قصاص عليه وعلمه خمسة الاف
 دراهم رجل امر رجل ان يضع حجر في الطريق فوضعه فعطبت به الامر
 قضانه على الواضع وكذا اذا قال له اشرع جناحا من اركونا على بابك
 يسفع به فعطبت الامر وعبد وكذا الامر اذا بنى ذلك للمأمور ما من ثم
 عطبت به الامر وضامنا له فكان للمأمور والذى بنى ذلك ولو امر رجل
 اراد ان يضرب انسانا بالسيف فاحد سقه ذلك الانسان ثم فخذ
 صاحب السيف سقه من يده فقطع بعض اصابعه فان كان القاطع من المفاصل
 فعله القود لانه عمد وان لم يكن من المفاصل فعليه الدية رجل قال لعبد
 الغير اقل نفسك فقتل نفسه فعليه مائة في مقطعات فاضح خان بعث
 علاما صغيرا في حاجة نفسه بعثه من اهل الصغير فراهي القلام علما نانيا بعث
 فاستحقا الهمة وارفقى فوق بيت فوق فمات مال صغير الثوري فمات الذي
 ارسله في حاجه وكذا لو غصب صبي فصل الصبي او كله سبي او سقط من
 حائط فمات العاصب وان مات الصبر من مرض او حريق يضمن العاصب فاضح خان

خلاصه في مجموع النوازل - امر عبد رجل بان ياتق وابق فهو ضامن
وكذا لو امن بان يقتل نفسه فقتل والعبد صغير او كبير ولو امن بان يفسد
مناع مولا - ففعل لا تضمن **فصل مسائل جنائيه البيمه والجنائيه**
عليها - ساء لقصاب قصت عينيها ففعلها ما قصها لان المقصود اللحم
وفي عن يقر الجراد جزون ربع القمه وكذا في عين الحمار والبغل والفرس
وفي صاوي فاصي خان لو صاعني حمار قال ابو حنيفة ان شاء سلم
لخنه وضمنه جميع القمه وليس له ان يسلك الخننه ويضمن النقصان وفي
عن واحد من الفضل والحسن وما يعمل به كالشران ربع القمه والبقر
ان كانت تعمل بها فلكذلك ولو قطع رجل حمار او يدهم دبحه صاحبه فلا شيء
لصاحبه على العاطع في قول ابو حنيفة نعم وذكرنا الطاعني ان ضمان العين على
مراب ثلاث احدى ان يكون في احدى ربيع بذلك الذاب كالهائم التي
يحمل عليها وبرك نحو الفرس والابل والبقر والحمار والبغل والثالثة ان
يكون الواجب في احدى العينين ما اسفض في قيمته كالشاء والكلب
والسور والطيور وغير ذلك قال ابو حنيفة في عن البرقون والابل
والحمار والبغل ربع القمه وكذا في عن الفضل والحسن وفي عن الشاء والطيور
والكلب والسور ما اسفض من قيمته وقال ابو يوسف النقصان في جميع
الهائم فاض خان عصب دابه فقطع يدها او رجلها ففعلها لانه
استهلك من كل وجه لفوات جميع المنافع التي يطلب من الحي فله من
المالك وكذلك لو كانت بقر او شاة او بغير المشمول المعنى الكل من فتاوى
فاخ طهير دخله دان كلب عقور او دانه بودنه فدخل اساره ان باده
او سراحه ففقر الكلب او الفاسا انسانا لا تضمن صاحب الدار ما ضل

ذكر في حانات المحيط رجل له كلب عقور في قرية كلما تربيه ما عرضه
فلا هل المربه ان يقتلوا هذا الكلب وان كان عض انسانا فصله فان
كان ذلك قبل العقد على صاحبه فلا ضمان وان كان بعد العقد على صاحبه
فعله الضمان بمنزله الحائط المائل اذا سقط وهذا المسله على هذا الفصل
وفي مسله بطح الثور بعد الاسهاد تضمن الاضيق والاموال ادا لم يحط في
المنيه - ملك الامام الطواويسي وان كان البقار اجراما مشركا تضمن
وان كان خاصا لا تضمن وقال الحاكم ما روى بعض الخاص والمشارك
وفي فتاوى صاحب المحط السعار اذا ترك الباقون على يدي اجني لم يخطئ
هل يكون ضامنا قال ان يركبها من يسهو مثل ان سول او باكل او يتوقضا
او نحو ذلك لا تضمن لان بقدا العبد عفو وفي فتاوى الدشاري باده بان
باده راما ندم است درست كتي وكرك كوساله خور وضا من يرد يا في
قال في خون بدست عا لان خود مانده است والاضمن وفي فتاوى شيخ
الاسلام برهان الدين باده مان باده راضاع مانده است وخانه روت
ورن رافر ستاد رن بگاه داشت با سبائكاه سبائكاه كاوي غايب
سنة است وبي اند كه حه وقت غايب شده است هل يضمن قال نعم
يضمن وفي فتاوى القاضي الامام في الدين المقار او الراعي اذا دام حتى
ضاع بعضهما ان نام مصططعا كان ضامنا وان نام جالسا ان غاب البقر
عن بصره كان ضامنا والا فلا وهكذا ذكر في الدخيم وقال وقد ذكرنا
في الوديعه المرق في النوم مضططعا وبن النوم جالسا في غير النوم
وسونا بينهما في السفر فقلنا لا ضمان عليه على كل حال فسنالك في
فتاوى القاضي الامام في الدين المقار برك الباقون في الجنائيه وغايب عنها

وقعت الماقون في زرع رجل فافسد الزرع لانه ضمن الما لان
 يكون ان مل الماقون في الزرع او اخرج الماقون من القرية وهو يذهب
 معها حتى وقعت الماقون في الزرع او ابلغ مال الانسان في سنها ضمن المقار
 وفي ماوى السبع ان جعله ربه يربى بكان رؤس درامد راعي درامد
 ما يرون اذ ذبحها سكست حق الراعي لانه سايقه وفي الدخيم اذا خاف
 الراعي على شاة منها فذبحها فوضا من مهاب يوم ذبحها الى الذبح ليس من
 عمل الراعي في شئ فلا يدخل تحت العهد قال مسباح بن يحيى اذا كان
 رجوحيوتها بان كانت مسكلة الحال رجوحيوتها وموتها اما اذا
 سقن موتها فلا ضمان عليه لان الامر بالراعي امر بالحفظ والحفظ المكن
 حاله السمن بالموت الذبح فصير مامورا بالذبح في هذه الحالة وذكر الصلح
 الشهيد في واقعاته ان من ذبح ساء انسان لا رجوحيوتها ضمن والمقار
 لا ضمن وكذلك الراعي لا ضمن في مثل هذا وروى عن الجعفي وبن الراعي
 والنقار والعقبة او اللث سوى سواها فقال لا ضمن الجعفي لا ضمن
 الراعي والنقار لوجود الادن بالذبح دلالة في حق الكل في هذه الحالة
 وهو الصحيح وكذلك الجواب في السعي لان الذبح في هذه المواضع لا صلاح
 اللحم ولما في الحمار فلا يذبح وكذا في البغل وفي رواية صاحب المحط
 اذا احلف الراعي مع صاحب الشاة فقال الراعي ذبحتها وهي مسته وقال
 صاحبها ذبحتها وهي حية والقول قول الراعي ولو قال الراعي ذبحتها
 لانها مريضة وقال صاحبها ما مريض فالقول قول صاحب الشاة ويضمن
 الراعي لانه اوجب الضمان من الفصول لا من الشئ والحوار زاده
 في دباب الاصل ان خيانة الدابة لا تخلو من لارته اوجه اما ان يكون في ملك

صاحب الدابة او في ملك غيره او في طريق المسلمين ففي الاول لا ضمن صاحب
 الدابة ما حيت داسه واقعة كان الدابة او سائر اذ لم يكن صاحبها معها
 سواء وطب بالدابة وحطت بالرجل او كدمت او بحت او ضربت بالذنب
 وان كان صاحبها معها بان كان باليد او ساقا فذلك سواء اتلفت
 نفسا او مالا وكذلك ان كان الملك له ولغيره لان لكل واحد من الشريكين
 ان يوقف دابته في الملك المشترك ويستوى ان نقل بصدية فيها او كسر للآخرى
 لو قعد في الملك المشترك او بوضا فطبت انسان بضم لا اضمنه شئ وان كان
 صاحبها راكبا عليها والدابة سيرا في ملكه وان وطب سائبا ليد او الرجل
 حتى هلك بضم وان كدمت او بحت بالرجل او ضربت بالذنب لا ضمن
 وفي الوجه الثاني ضمن صاحب الدابة ما اتلفت سواء كانت واقعة او سائر
 وصاحبها معها باليد او ساقا او راكبا او لم يكن معها وطبت او بحت
 او كدمت لوجود التقدي منه من حيث انه ليس له انقا والدابة ولا سائر
 في ملك غيره وفي الوجه الثالث سطر ان كانت الدابة واقعة او قفها صاحبها
 في طريق المسلمين بضم صاحبها ما اتلفت الدابة في جميع الوجوه في الطريق للساكن
 لا للانقاف وان كانت الدابة سائر في الطريق وصاحبها ليس معها
 فان سارت بارسال صاحبها ما اتلفت في وجهه ذلك سدها او رجلها
 او ذنبها لا ضمن لان ارسال الدابة في طريق المسلمين بلا حفظ يحفظها بيب
 للتلف وهو متعدد فنه فصير جميع ما تولد مضمونا عليه اذا كان في وجهه
 ذلك لان السر مضاف الى ارساله مادام سيرا في وجهه ذلك ولم يسرها
 وشمالا وان وقفت وسارت فيه رى من الضمان وان ردها راد فالدابة
 ردها ضامن لما اصاب في مورها لانه سائر في الطريق الذي ردها فيه

فان يركبها حتى وقفت او وقفها ثم سارت بنفسها فلا ضمان عليه وكذلك لو مات غن الطرقت بمنا او شمالا وان كان صاحب الدابة فليدالها او راكبا ضمن ما تلفت الدابة بالوطء باليد او الرجل او الكدم رجل سار على دابة فوقعت لبول الوروث فغضب بروتها او نولها ثم ضمن الراكب لعدم امكان التحرز وكذلك للعباب يخرج من فمها وازادها الغير ذلك فرائت او بالث وهي دافعه فغضب انسان بروتها او نولها ضمن في الجامع المجبوي اصطبل مشترك بين رجلين لكل واحد منهما فيه ثور دخل احدهما الاصطبل وشد ثور صاحبه حتى لا يضرب ثور فخره للثور بحق بالجل ومات لضمان عليه اذ لم يسقله من مكان الى مكان فتاوى صدر الاسلام السراج اذا وجد في رجة ثور لعين فطردها قدرها حرج من رجة لا تضمن في غضب قاضي ظهير اذا اوقف دابة في طريق المسلمين او في ملك غيرهم بضراخه فسأل من عرفها اولعابها على الطريق ففروا به انسان فصار ذلك على عاقله من المبسوط رجل ادخل دابته في دار رجل فاخرجها صاحبها فهلكت لا تضمن كما في الزرع ولو وضع ثوبا في سته فربى به صاحب البيت ممن ولو وجد في مريضة دابة فاخرجها فاكلها دس اوضاع ممن قيمتها خلاف ما تقدم لان الربط محل الدواب والدابة في الربط لانفسد الربط فكان في اخرجها ولو وجد في ذرعه او كرمه دابة وقد افسدت زرعه فحبسها فهلكت ممن صاحب الكرم خلاصه وان اخرجها اجني ذلك بصرا وجاز لا تضمن وعزائي لم يضمن عتاني ولو وجد في كرمه او زرعه دابة وقد افسدت زرعه فحبسها فهلكت ضمن صاحب الكرم خلاصه قال في اخر غصب المحط لانه ليس له ولا له

الحبس مصيب عاصبا **فصل** مسائل الطريق والفناء وما يملك بالمضوع فيها وما يكون من العامل والاحمر في ذلك وفيه الفروع **باطعام المسموم** امسك رجل صاحب المال حتى يرقى ماله او يخرق او غضب غاصب فان امسك وكذلك لو منع المالك من الجلوس على ساطعه او من ركوب دابته او من استخدام عبده حتى هلك لم تضمن لان الموجود هو الجلوله وهو ليس بفعل في العين فان الفعل في العين هو النقل والتحويل من الغاصب ولم يوجد كذا في جامع المجبوي في اخر سوعة في سله غصب الفقار وفيه من انسان وحسنه حابس حتى ادركه القاتل فقتله لا تضمن وكذلك لو القى ثوبا او سقى انسانا حتى مات لا تضمن وروى ان ابا حنيفة كان في مجلس مع ابنه ليلى وسعدان الثوري وسرك بن عبد الله فقال رجل ما تقولون في قوم جلوس سعدت حية على رجل منهم فدفعها من نفسه فسقطت على اخر فدفعها الباقي عن نفسه فسقطت على الثالث ثم دفعها الثالث عن نفسه حتى سقطت على الرابع فلدغته ومات على من عجب الدية فاهقوا جميعا على جواب ابي حنيفة فقال ابو حنيفة لا تضمن الاول لان الحية لم يضرا الثاني وكذلك الباقي لا تضمن واما الثالث ان لسعة الحية الرابع بعد السقوط من غير لبت والثالث ضامن وان مكث ساعة بعد السقوط ثم لسعته لا تضمن الثالث فاستصوبوا جميعا من جامع المجبوي في باب جنابه اليه رجل من فوق المسلمين فعلق بوبه بفعل جاكوت رجل فخرق قال الشيخ الامام ابو القاسم ان كان الفيل في ملكه لا تضمن وان كان في غير ملكه ضمن ثم قال ومنهناشي اخر اذا تعلقت بوبه بذلك فخرق بوبه فخرق بوبه لا تضمن صاحب الفيل وان لم يعلم ان بوبه

تعلق بالقفل لانه اذا احس الموب فهو الذي خرق رجل ذوق في داره
 شيا سقط من ذلك في داره جان شي ويلف كان ضمان ذلك على من ذوق
 في داره في عصب فاض خان رجل كس الطريق فطبت موضع
 كنيسة انسان اودابه لا يضر لانه لم يحدث في الطريق شيئا وانما كس
 الطريق كيلا يضر المان بالقبان ولورث الطريق فطبت انسان
 الى اخره فتاوى فاض خان في فتاوى ما به يلح ان العظم اذا ذهبت
 كلها فاصليها انسان بغير امر السلطان فهو صا من لم اعط بها وان ذم
 شافها بحشبه اراد السقوط فاصليها بغير امر السلطان فهو في حدود
 الواجب ولا يضمن فيه قال رجل بنى على نهر جسر او فطره فمراذ
 الامام فحار رجل من علمها عمدا فوقع وعطب لاصمان على الذي بنى القنطر
 وهذا على وجه ان كان النهر ملكا لصاحب القنطر فلا اشكال وان لم
 يكن النهر ملكا له بل كان حقا للجماعة المسلمين فتعد المشي عليها فكذلك
 لان الماشي هو الذي خاطر بوجهه وان لم يتعد المشي بان كان الرجل اعشى
 او مريلا يضمن اذا وضعه بغير اذن الامام قال الامام السرخسي
 في الاصل الجسر اسم لما اوضع ورفعه والقنطر ما حكم بناؤه ولا يرفع وان
 وضعه باذن الامام لا يضمن لانه يكون محتسبا اذا فعله باذن الامام
 عملة حافرا ليس فانه محتسب فانه ايضا في الموضع الذي يحتاج الناس اليه
 وصنع من ذلك اخره بغير اذن الامام كان صامنا لما عطب به وذكر
 شيخ الاسلام خوامرنا ان المهرج اذا كان من اقوام المخصوصين فعمل رجل عليه
 منظر ورجل اودابه علمها عمدا فاحسف به ومات لا يضمن ايضا لان
 وقوعه نضاف الى فعله لا الى من احدث الجسر وكل من احدث من الفقهاء

صب فطره على نهر عامه المسلمين فطبت به ادا به رجل فخاصه صا
 ضمان الدابة وقال ودو ضعت الفطره بغير اذن الامام وعطيت
 به ادا بنى عليك ضمانها فقال الفقيه بل ضمان فطرته عليك فاني بضيب
 الفطره لم يرد للناس عليها دون الدواب وقد مررت بملكك فطبتك
 بال ضمان فمحرور ترك الخسومه من جامع المجبوتي حضره مفان او في طريق
 في غير المصر المان او ضرب فسطاطا او صب سورا او ربط دابة لم يضمن
 ما يلف به في فتاوى العتاني ضرب الرجل فسطاطا في طريق مكة او في طريق
 اخر مثل طريق مكة فطبت به انسان قلن كان مثل ذلك على الحجية حيث يمشي الناس
 والدواب فهو ضمان وان فعله معه او رسم من الطريق حيث لا يمر الناس
 فلا ضمان عليه حيايات المحط احفر بها في طريق مكة في الصافي والمقا
 في غير يمشي الناس فهو مع انه انسان فانه لا ضمان عليه لانه غير متعد في هذا
 السبب لان له الارتفاق بهذا الموضع من حيث التوفل عليه وضرب الفسطاط
 عليه من غير شرط السلامة لكنه ليس به ابطال الحق المروء على الناس فكان
 له الارتفاق به من حيث الحفر لم يكن متعديا في هذا السبب والمسبب
 اذا لم يكن متعديا لا يضمن وهذا بخلاف ما لو حفر في الطريق وليس له الارتفاق
 من حيث الحفر لم يضمنه من ابطال الحق المروء على الناس فيكون متعديا في الحفر
 وما تولد منه يكون مقهورا عليه من جنائيات الدخيل ادا بنى في ملكك مشتركا
 او حفر به من وسورع الضمان بسقط عنه حصته ويضمن بقدر انصاف
 الشرك ولو ترضا او صب ماء او وضع متاعا لا يضمن وكذلك الحكم في سكة
 غير يافذ مبسوط **فصل** مسائل مشتركة من الجنائيات
واللؤد والظمان في احوار عتاق مبسوط خوامرنا ان وان وقع للكا

وز

على امرأه فاقضها كان عليه الجدة لأن المحجور لو وقع على امرأه فاقضها
كان عليه الخد فلا يجب على المكاتب وهو على حاله أولى يكون في ذلك
عليه المهر لأنه لو كان الواطى حراً وقد لزمه الجدة يجب عليه المهر
فإذا كان مكاتباً أو في قان ادعى شبهه بأن قال تزوجتها أو كان أمته
فقال اشتريتها وأكرت المرأة والمولى في ذلك فانه يدعى له الحد كما لم
لو ادعى مثل هذا وإن لم يثبت لانكار الآخر وإذا سقط الحد وجب المهر
كما في الحى عم هل يواحد بها المهر للحال قال فان كانت المرأة مكروهة على
ذلك يواحد للحال لأن هذا ضمان المرأة فالاختصاص عقد لأن العقد لم يثبت
لانكارها والعبد المحجور يواحد ضمان المرأة للحال فالكاتب أولى
وإن كانت مطاوعة لا يواحد بالمهر للحال وإن كان ضماناً للاف لما لم يثبت
العقد لانكارها وذلك لأنه لو اخذت منه المهر كان للمولى الرجوع عليها
لأنها استعملت عنده بفراخه والاستيفاء للحال لا ينفذ فلا تسع له
ونظر هذا ما قالوا في المحجور إذا وقع على امرأة فوطئها إن كانت مكروهة يجب
المهر عليها لأنه ضمان المرأة لانه وطئها من غير عقد والمحجور يواحد
بضمان المرأة وإن كانت مطاوعة لا يجب عليه المهر لأنه لو وجب
عليه كان أولى للمحجور أن يرجع عليها ما يئذيها صارت مستعملة لهذا المحجور
إذا كانت مطاوعة فما يلحقه من الضمان بسبب هذا الاستعمال يكون
عليها فلا ينفذ الاستيفاء فلا يستغل به هذا إذا ادعى وانكرت المرأة
ذلك وأما إذا صدقته فانه لا يواحد بالمهر للحال سواء كانت المرأة
مكروهة على الوطء أو مطاوعة لأن العبد يثبت سقادهما وإذا ثبت
العقد في حقهما سقادهما كان الضمان ضماناً لعقد ضمان المرأة والمحجور

لا يواحد ضمان العقد للحال بخلاف ما إذا لم يصدق الكساح ففي ضمان
المرأة في المحجور يواحد في الحال في باب كساح المكاتب من ميسر ط
شيخ الاسلام قبل رجل امرأة من احببه او امه او عاتقها او مشتها
شهوة او جاء معها دون الفرج بغير الفاعل والمفعول ان كان المفعول
عقلاً بالغاً مطاوعاً له فان كان صغيراً أو صغيراً لا شيء عليه واعلم بان
السرير حق العبد حتى يصح الابراء والعفو ويصل فيه الشهادة على الشهادة
وعطف المنكر في حدود جامع المحجور الصبي المراهق اذا تزوج
امرأة بغير امرأته ودخل بها فيلغ الاب فذلك كاحه قالوا لا يجب على
الصبي حد ولا عقرب اما الحد فلما كان الصبي واما العقرب فلا يمارونها
نفسها منه مع علمها ان بكاحه لا سفد فعد رضى سطلان حقها من
قتاوى قاص خان علام ابن اربع عشر سنة جامع امرأه وهي ناعمة لا تدرى
ان كانت سبباً لسله حد ولا عقرب وان كانت بكرًا وامضها يلزمه
مهر مثلها وكذا لو كانت امه ان كانت ثيباً لا شيء عليه وان كانت بكرًا
عليه مهر او كذلك المحجور في قتاوى قاص خان في بكره المهر وفي عصب
نظم الرند وبنى عصب حاربه وبنى بها وهي مطاوعة يجب الحد ولا يجب
المهر ولا يجب الضمان اذ لم يفسد الوطء وان اكرهها فاعلمها المهر ولا حد
عليه وفي لينة ادعى على اخوانه وطئ جاريته وحلت منه وادعى
القتل بهذا السبب وانكر هو والدخول فله ان يحلفه ولو حلف المدعى
فله ان يطالب من العاقر بغير المدعى ولو اقام المدعى بينه فله قيمته القصاص
دكتة حدود جامع المحجور إذا ادعت على زوجها فافحشا وبت
ذلك عليه يعزب وكذا المعلم ليس له ان يضرب الصبيان ضرباً فاحشاً فإذا

ضربه عرب وفي ظاهر روايه اصحابنا ولايه النضر بالمولى على عبد وكذا
للزوج ان عز وجل وجهه لو قال لغريم يا خنت فجاراه الرجل مثله جان
لانه اسرار بعد الظلم وذلك ما دون فيه قال الله تعالى
وَلَمَّا اشْتَرَيْتُمْ بَدَلًا لَّكُمْ اَوْ لِقَابًا فَاُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ مَّعْلُومٍ وَلَوْ تَبَوَّعْتُمْ مِنْهُمْ
اَوْ لِقَابًا فَاُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ مَّعْلُومٍ وَلَوْ تَبَوَّعْتُمْ مِنْهُمْ اَوْ لِقَابًا فَاُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ مَّعْلُومٍ
افضل قال تعالى فمن عفى واصح واجزه على الله وان كانت تلكا الكلمة
موجبه للحد لا يمنع له ان يحسم عليه بحرا عن احباب الحد على نفسه موافق
في الفتاوى وطى بمصه لم يحد فان كانت غير ما كوله اليم يدع ويحرق ولا يحرق
فل الذبح الى ان قال وعند عقوب محرق كغيرها كوله وفيه من واطها
فمنها لما كذا الكواكبت لغرم والاعتماد على هذا وفي شرح الطحاوي خلاف
هذا ورغم الاحل السرخسي وجوب الخرق ليس مدهسنا
فصل **مسائل الاصل بالمعروف والحدود وكل شيء يجب فيه**
التعريض بسبب الاذى لو ادعى ان له سنة خاضع محرم على السكندر بلادته
امام لان التعريض هو العبد يسقط تعفو ويستحق فيه ونثبت مع الشهاد
ولا يسقط بالتوبة ويصل فيه الشهاد على الشهاد وكما بالفاضة
الى الفاضة وشهاد الفساح مع التوب ولا يحبس حتى يسأل عن الشهود
وان استغفاه عن فحوض الى الامام والمولى بل في عبد والزوج في زوجة
وكفا من عليه التعريض اذا قال الرجل ام على التعريض ففعلهم رفع الى الفاضة
وان الفاضة بحسب بذلك التعريض الذي اقامه وان الصغر لا يمنع وجوبه
الا اذا كان التعريض بحسب حوائله تعالى وان اتفاد لم لا يسقطه ويجوز اتفاد
التمنع عنه في الصحيح من المذهب وكذا لو قال اصابك من دعوى التعريض على
كذا ما تاشي السكاسة باثني كرون در دهن بجراحت ما كستن ذكر

الصدر الشهيد رواه عن اصحابنا انه يهدم البيت على من اعتاد الفسق
وانواع الفساد حتى قالوا لا باس بالهجوم على بيت المفسدين وقيل يراى
العصر ايضا قبل ان يسد ويقذف بالزبد على من اعتاد الفسق وكوسر
حبا بالمسلم فيها خير يردان يتخذها خلاص من بالانفاق فمعه الحباب الاخرى
انه يكن له الدواقة في هذه الحالة وقد روى ايضا ان عمر رضي الله عنه بلغه
عن ياحيه من نساء المدينة ما باها حتى يحجم عليها في منزلها ثم ضربها بالذن
حتى سقط خمارها فسله ما امر المؤمنين ان خمارها قد سقط فقال انه لا حرة
لها فصل معناه انما لما اسفلت مما لا يحل شرعا فقد سقطت حرمتها واليتمت
بالا ما والدليل ما روى عن الفقيه ابي بكر الخبي انه خرج الى بعض الودائع
وكان النساء على شط النهر كسفات الروس والذراع فصل كيف فعلت هذا
فقال ان هذا لا حرمه لمن اعماك في ايمانهم خرمات قال الصدر الشهيد
لكن في هذا لتعريضها وعونها حرمه ومعناه لا حرمه لها بحسب الامتناع بها
عن سب بعض اليه جامع مجبى ومنع الدين عن كل ما منع عنه المسلم الحرب
الجزم واكل الجزم ولو عنوا او ضربوا بالعيدان منعوا كما منع المسلمون لانه لم يستثن
عنهم من عصب الانضاح اذا قال الامراء اجنبية ياروسى بحسب عليه الحد
وكذا اذا قال اى ساهه يا غر يا جلب وما شاكل ذلك على الفاضة الامام
طهير الدين ومنكر العذف لا يستحق في قولهم فاض خان ونقل عن خط الامام
طهير الدين على جاشيه الفتاوى الكبرى اذا قال يا ثار بحسب حد العذف وسيل
والذي عنى قال الاخرى حرام زاده لا يحد ولكن يعز وكذا اذا قال لانه كذا قاله
صاحب المحيط كل من صغفه الامام الذي ليس فوقه امام مما وجب الحد
فلا حد عليه لان الاستغفاله ولا يمكنه ان يستوفى من نفسه واستغفاله

عنه كاستفائه بخلاف القصاص وحقوق العباد لا يستفاه ذلك الى اربابها
 قال الشهيد وعلى هذا حد العذف يسعي ان لا يجب على الامام لان المقلب
 فيه حق الله ذكر ابو اليسر وهذا الوجه لا يصح في السألي لانه بالمفروضي باثباتك
 عرضه وهذا لا يمنع وجوب وانه اذا رضى بقدره لا يمنع وجوبه ولا يعتاض
 عنه ولا تورث وفي الخلف حله فتم ذكره ولكن المقلب فيه حق الله
 بدليل انه لا يسقط بالتقادم ولا بالرد وبعمه العاضى بعله ولا يصح الرجوع
 عنه بعد الاقرار ويستقط فيه الدعوى وبعام على المستامن ولا تمام للابن
 على الاب ولا للمولى على عبده وبعدم استمعاؤه على حد الزنا وحد الشرب
 قدام المقلب هو العبد والاصول سهله فان حق الله وحق العبد اذا
 اجتمعا بطل حق العبد لاجل حاجه غير ان الامام سوفيه دور المقدوق وان
 كان حقه لانه لو فرض انه امامه على اشد الوجع عيظا وبوكا لعزيم
 انه حق العبد وامامه للامام بخلاف القصاص فان الاستفاه للمولى لانه
 مقدور بخلاف التعريف الواجب حق الله لانه لم يوامته كل حد بعله السألي
 عن الله وسئل الهندواني عن رجل وجد جرحه مع امراه احل له قتله قال ان كان
 يعلم انه سر جرحه من الزنا بالضاح والضرب بما دون السلاح لا وان علم انه لا
 سر جرحه الا بالقتل حل له القتل وان طوعته المرام قتل له قتلها ايضا قل هذا
 سبيص منه على ان يضرب بغير ملكه الانسان وان لم يكن محسبا ولا
 القتل وطيب المسئلة في المستغفراني يوسف كذلك وفي جامع فاح فخران
 الاصل في كل شخص اذا رأى مسلما ترضى ان يحل قتله واما منع هو ما ترضى بقتله
 ولا يصدق في قوله انه ترضى برأى **فصل** مسائل السرقة وقطع
 الطريق **الطريق** للوقوف لرد بلفه اهل مجتهد الموضع الذي يجعل فيه الثمر اذا

صرم وكذلك سرقة الابن دون وان قتل المالك صاحب الدار فهو على
 وجهين اما ان قامت لصاحب الدار به انه كابر اولم يهزم فان قامت
 بهدد منه وان لم يهزم فهو على وجهين اما ان كان المقتول معروفا بالسرقه
 والسرقة اولم يكن فان لم يكن مسلح صاحب الدار اذا اقر انه قتله عمدا بالسلاح
 وان كان معروفا بالسرقه والسرقة فالتقاسم ان يقتض صاحب الدار وفي الاستحسان
 لا يرضى لان دلالة حاله بوجوب السبهه في سقوط القصاص ولكن على
 صاحب الدار الدية لو رثته المقتول لان السبهه مما لا يمنع وجوب المال
 ولو وجد قتل في دار رجل فقال صاحب البيت كاترني على مالي فصله بالسيف
 فانه سطر في المقتول فان كان دعوتهما بالسرقه بطل دمه وجعل على العالم
 دمه وان لم يكن متما ملب به قصاصا هكذا ذكر محمد في الرواه الاصل في التوازي
 سئل عن امرأه اراد ان يستكويهما رجل قال لها ان تقابل به وكذلك القلام
 قال الفقيه وبه ما خذ وان قتله فدمه هدر اذا لم يستطع منعه الا
 بالقتل وقرى على ابى العاسم عن محمد بن الحسن قال اذا اراد الرجل امرأه
 او صبيا فصله فدمه هدر سئل محمد بن الحسن عن مجنون قصدا انسانا بالقتل
 او لغفركونان قصدا انسانا فصله الرجل قال هو ضامن قال الفقيه وبه
 ما خذ لانه ابلغ مال انسان لمفعلة نفسه فصارت كمن اكل مال انسان عند
 الضرر مجنون اكله ويضمن • والله اعلم

كتاب الغصب والضمائم
 حار بالخطه الى الطمان ووضعها في ضمن الطاحونه وامر ان يدخلها
 بالليل في بيت الطاحونه فلم يدخلها حتى تقب الدار وسرقا فان كان

الصحن مخططا محيطه مرفوع مقدار ما لا يرقى الا بسلم الصحن على صاحب
الطاخونه من عصب فتاوى صدر الاسلام عصب ساحة فني عليها
زال ملك ما لكها عنها ولم القاصب قمتها وقال الشافعي لملك اخذها
عم قال الكرخي والفتية ابو جعفر انما لا تقص اذا بنى في حوالى الساحة اما اذا
بنى على نفس الساحة فقص وجواب الكتاب يرد ذلك وهو الصحيح ومن
عصب ارضا ففرض فيها او بنى قبله اقلع السنا والفرض ورد هافان
كانت الارض سققت بقلع ذلك فلما كان ضمن له البناء والفرض مقاولا
ويكون له وقوله فممة متفوعا معناه فمة بناء او شجرة من بقلعه فيقوم
الارض برفقها ويقوم بها فقص من فصل ما بينهما وفي عصب الفتاوى
السمري قديده لصاحب المخطط عصب ساحة او خشبه وادخلها في بناءه
او اجزا وادخله في بناءه فقلع العاصب في ذلك كله الفمة وليس المقصوب
منه ان سققت السنا واخذ الساحة والخشب والاجزى ولو عصب
ساحه وبنى عليها والمقصوب منه ويا من العاصب سققت السنا وهي مرفوعة
في الاصل وكان القاضي الامام ابو علي الشافعي على الكرخي انه ذكر في بعض
كسبه مفصلا فقال ان كانت فمة الساحة اقل من فمة السنا ليس لصاحب
الساحة ان ياخذ الساحة وان كانت فمة الساحة اكر فله ان ياخذ
الساحة وكذلك في الساحة وقال المراد مما ذكر في محكم في الاصل هذا وزعم
ان هذا هو المذهب فالشاخنا وما ذكر الكرخي ريب من سبيل حفظ
من محمد ان الدجاجة اذا اثلعت لولوا انسان منظر ان كانت فمة
اللولو وضمن صاحب الدجاجة فمة اللولو ولو وجد مع امراته او امته
رجلا يريد ان يغلبها له فله ولو راه مع امراته او محرمه فطاع قبلها

حيثما من اللم الفتوى في عصب العقار والدور الموقوفه بالضمان كما ان
الفتوى في عصب منافع الوقف بالضمان فصول الاستوى ونقله من
الحجيس تحت ابناء المسجد ما يجب في ابناء والاموال في الجامع البورد
في مصلح مسلة الدلالة على الصيد في الحج سل الوكر غن حرق وقع في
محله فانهدم اسانخ ارا من تلك الدور غير امر صاحبها حتى يقطع الحرق
منه ان قال موصيا من ويومئذ له حاق في مغان ومع صاحبه طعام
فله ان ياخذ طعامه على كرم منه بموم فمته في عصب فاصي طهير اهت
الدار المقصوبة في دار العاصب سكناه ضمن رجائي هدم بيت نفسه
فانهدم من ذلك بيت جان فلا ضمان في ماوى العصب السمري قديده ولذا
هدم الرجل بيت جان فلما اراد الحمار ان يشار فمته فمة الحائط والعصر للضامن
وان يشار اخذ العصب وضمنه القضان وليس له ان يحرق على السنا كما كان
لان الحائط ليس من ذوات الامتثال ومذهب بعض العلماء ان الحائط ان كان
حديدا او من الحديد بالاعادة وان كان عسقا لا يورس وفيه اضا اذا هدم
جدار غير م بناء ان كان الجدار من البواب فانه بانيا من البواب على نحو ما
كان قدس من الضمان وكذلك ان كان الجدار من الخشب وبناء بتلك
الخشب على نحو ما كان قدس من الضمان وان بناء من خشب اخر لا يبرأ عن
الضمان لان الخشب في نفسها معاوثة حتى لو علم ان الخشب الحجري لجود
براعه الصمان ومن جفر حفر في ارض غمر اضر ذلك في حرم بارضه يلزم
القضان وقوله اضر بارضه يشير الى انه لو لم يضر ذلك بارضه لاشي عليه
ذكر في دعوى السواى الطهيره ادعى على رجل انه امر فلان بالباخذ منه كذا
وقد اخذ فان كان المدعى عليه الامر سلطانا فالدعوى عليه سموعة

وان لم يكن سلطانا في مجموعته واذا ادعى الضمان على المامور بان ادعى
على رجل ان فلانا امرك باخذ كذا من مالي ولخذت فان كان الامر سلطانا
ودعوى الضمان على المامور لا يصح والايصح في غضب الخارصة رجل يمت
رحله الى ماشه واحد المبعوث دابة الامن وركبها فملك الدابة في الطريق
ان كان من المبعوث والامر انبساط لا يضمن والايضمن رجل حل على حمار
غير غير من قورم ظهر الحمار فسق صاحبه ذلك الورم فاسققت من ذلك
فمه الحمار ان تدمل من غير البقضان لان ضمان عليه وان اسققت لا تخلو ان
اسققت من الورم ضمن البقضان وان اسققت من الشئ لا يضمن وكذا لو
مات الحمار ولو احلفنا قال الغاصب من ذلك الحق وقال صاحب الدابة
من الورم القول قول الغاصب مع منته عرج الحمار المفضوب في يد الغاصب
ان كان من شئ مع العرج ضمن البقضان وان كان لا من شئ هو بمنزله قطع اليد
رجل جاء الى حمار سدود ماري في سكة فحلفا فباب الحمار لا يضمن وعنى محمد
ضمن في سكة الامام السرخسي وفي الخارصة رجل دفع علامه الى الخوفايد
السلسلة فقال له اذهب به الى سبك مع السلسلة وذهب به بدون
السلسلة فابو العبد لا يضمن غضب عبدا فقتل العبد نفسه يضمن
وفي غضب فتاوى صدر الاسلام استعمال عبدا مشركا به وبنو غير معين
اذن شركه اودابه مشتركه يصيب غاصبا غضب شركه حتى ضمن فيه يصيبه
2 رواه هشام وفي رواه ابن رستم يضمن الدابة دور العبد غضب
المساع هل يضمن غنى الفضل الكرماني انه لا يضمن ذكره في سائر اثار الجامع
2 الاضنه يتحقق وعليه الفتوى خارصة غضب ساحه ولذاتها في سائر
فانه يملك الساحه وعليه قيمتها وان كانت قيمة الساحه والتاسوار

فان اصطحا على شئ جان وان ساع الناعلها ويقسم الثمن بينهما
على قدر مالهما طرقت خان زوائد العصب مصله او مصله من الولد وا
والصوف والسمن لا يكون معصوبه خلافه للشافعي لعدم ازالة اليد
ولو جاء المالك وطلب الزوائد ففيها عن التسليم بضمنه الاجماع فاما لو با
وسلمها الى المستور في المفصل المالك بالخيار ان شاء ضمن البائع وان شاء
ضمن المستور فمتمه يوم البيع والتسليم فاما في المفصله للمالك لضمن
الغاصب فمتمه المفضوب يوم العصب وليس له ان يضمن قيمه الزوائد
يوم البيع بخه سطر يا فنه فنه عصب دفقا وخير فتواه او سمي
فصر يقطع حق المالك في ظاهر رواية اصحابنا وكذلك اذا غضب ساحة
وجعلها بابا او حديد وجعلها سقا سقا قطع حق المالك ويضمن قيمه الحديد
والساحة وجميع ذلك للغاصب وكذلك لو غضب ساحة او حشبه
وادخلها في بنايه او غضب اجرا وادخله في بنايه او حشا وبنى به فقلبه في
ذلك كله القيمة وليس للمالك بقض السنا ولو غضب ساحة وشئ عليها
لا يقطع حق المالك وله ان ياخذها وكان الغاصب الى اخر ما كسب على ورق
قيل هلنا فان اراد الغاصب ان سقوا السنا وبود الساحة هل يحل له ذلك ان
كان يرضى الغاصب عليه بالقيمة لا يحل والا فنه اخلاف قال بعضهم حل وقال
بعضهم لا يحل لما فنه من ضيع المال من عرفان محيط . استفتي
صاحبا المحيط بالنظم هلنا .

• موى شرع انذارين صورت • حيث نزلت اهل علم وهدى •
• من دكى ساحتى كرفت بغضب • وانذر وخانه نهاد سنا •
• تمت انى نيايشترست • حسب اين را جواب در فتوى •

للبن

عها

. انتفضل بيان من سلب الدنيا
 . اجاب بالنظم هكذا
 . اني حماقت جو كود اني دك
 . قيمت عرصه مي تواند خواست
 . حو نهالي است علم العالم
 . اتك نامستور و زخمود
 . پدرس احمد ستاني ريبي
 راست نخط مولا ناصر الاسلام تاج الدين سمعت منه غير مرة
 وافتي هكذا كثيرا هذا حكاية خطه في الدين القشجرة سكرات
 لا تعقل ويوتايم ووقع نوبه في الطريق فاخذ رجل نوبه لخطه لاضمن
 وان احد الثوب من تحت راسه اولخدا تمام من بدن او كسا من وسطه
 او درهما من كده لخطه فانه خاف ضاعه ضمن لان المال كان محفوظا
 بصاحبه فاض خان عصب سرجا من ظهره اياه ثم اعاده على ظهره الا بيرا
 عن الضمان بخيس . رجل ضرب رجلا حتى سقط ومات ومع المضروب
 مال فتوى للمال قال محمد الضارب ضامن للمال الذي كان مع المضروب
 وكذلك ضمن بابه التي عليه فاض ظهره جاريه استالى بحاس غير اذن
 مولاها طلبت البيع وذهبت ولا يدري اني ذهبت وقال النحاس رددها
 عليك القول للنحاس لضمين وباوبله اذا لم ياخذ الجارية ومعنى الرد
 ان يامرها بالذهاب الى منزلها فكان النحاس منكرا للضمين اذا اخذ
 النحاس الجارية من الطريق او ذهب بها من منزل مولاها بغير اذن مولا
 وفي عصب قاي فاض خان رجل وجه الجارية الى النحاس ليعلمها فقسمها
 امراه النحاس الى حاجه لها مهنت قال الشيخ الهمام ابو بكر الشيخ الضمان

يكون على امراه النحاس لا عمر في قول الى حشفه وقال ابو يوسف ومحمد
 صاحب الجارية بالخيار ان شافتم النحاس وان شافتم امراته لان
 النحاس احرم مشترك ومن مذهب ابى حشفه ان الجارية المشتركة لا ضمن
 لما تلف في بدن بغير فعله وعند صاحبه ضمن وفي الهداية ولللفضويه
 ونا وها وبنى البستان المفضوب امانه الا ان تقدر احد همارجل
 من الحياه بغير امر صاحبه فاستعمله ثم رده الى الحياه وكان مع الحمار
 خمش فاكل الدب الخمش ولما استعمل الحمار خاصه فالجواب فيه انه ان لم
 يعض الخمش شئ غير اذنه لما ساق الام اساق الخمش معه ذاهبا وحائنا
 فلا ضمان عليه وان كان حين ساق الحمار ساق معه الخمش فانه ضامن
 لقسمه الخمش في النوازل وفي باب سبه الجواب ركب دابة وافعه فطعت
 بحه من عمرات بحولها المروى الى حشفه انه لا ضمن وعند ابى يوسف انما يضمن
 اذا ادعا نفسه والا فلا ضمن كما في الوديعه من الجامع المجوى عصب
 عجولا واستهلكه حتى يسي ابن امه ضمن العجول وما يقص من المقر محط
 لو منع اصحاب المواشي عن المواشي حتى ضاعت فزخمان عليه وكذلك قالوا
 فمن اخرج صاحب الدار عن ان وحال بنه وبن كنها حتى اهدم منها
 شئ لا ضمان عليه وفي النوازل من مسك رجل حتى احرق في بيته لا ضمن
 المسك شئ وكذلك لو اكرهه حتى لحق بالعسكر وبنك الدابة وضاعته لا ضمان
 عليه من الدعوى والسندات في قاي صدر الاسلام اذ يضمن انسان الى
 السلطان ان كانت السعيه بحوزة كان يوديه ولا يمكنه دفع الا ذى
 الا بالرافعه الى السلطان او يصدق ولا يمنع بالامن المعروف واخذ منه
 السلطان مالا لا ضمان على الساعي وان كانت السعيه بغير حق يجب الضمان

عند محمد وعليه الصوى سرخ نشت وفي فتاوى قاض خان ينبغي رجل
 الى سلطان ظالم وقال له ان فلان ما لا كثيرا او انه وجد لا او اصاب
 مرثا او قال عند ما فلان الغلب او انه يريد الفجور باهلي فان كان
 السلطان ممن باخذ المال بهذه الاسباب كذلك سعيامو حوالا لضمان اذا
 كان كاديا فاما لو اراد ان صادق الا انه لا يكون مستظما ولا محتسبا
 في ذلك فكنك ولو قال انه ضمني او طمني وهو كاذب كان ضامنا وفي
 الملقط عند سعي الى ظالم بغير حق فغرم الظالم ساقط العبد بعد العتاق
 لانه ابداف قولي وفي مسه الفقها رجل اشترى جارية بغير حق من الخاس
 ومضى على ذلك زمان ثم اخبر رجل الخاس بجهل الخاس واخذ من المشتري
 ثلثه دنيا من بخاسه فلم يشترى ان يرجع عما اخذ منه على الخاس وفي الفضل
 التابع من دعوى الخاسه وفي دعوى السعاه لا تستقط ذكر اسم العاين
 وسبه لانه جعل آله لكن سر السعاه اما بمجرد قوله فلا تغمركه مرا
 باريان كود مرابطا لان لا يصح وكذا لو ادعى انه اخسر فلان بغير حق ولو
 ادعى انه ارسي منه لا يصح ايضا بدور النفس بانه في الوجه يسمع والا
 فلا لو قال بعد فتح الباب للحمار هرهز وفي المقر ههش ههش وكل طير كس
 كس بغير الاتفاق كالتسارق اذا فتح باب المربط فخرج الحمار والنور ولو
 قال بعد فتح الباب ما ذكرنا قطع كذا في لفظه نظم الزندوستي قال
 هشام قلت لمحمد رجل في يديه شيت رجل بالثوب فحرب صاحب الثوب
 الثوب من يد المديست فحرق الثوب قال بغير المتك نصف ذلك قلت
 من امر حرق هذا اليد يعني اذا عصى الانسان فحرب صاحب اليد من فحرب
 حارس او يمكن الجلد في يده فانه ضمن العاص جميعه والخص من ادنى

والشيت بالثوب ليس يادى وان الذي حذب الثوب هو المتشيت فهو
 ضامن جميعه لانه لم يكن له الحذب قال هشام قلت جلس رجل الى جنب
 رجل فجلس على ثوبه وهو لا يعلم فقام صاحب الثوب فاشتق ثوبه من جلوسه
 قال بضمن نصف الشق قال فاضى خان وعليه الاعتماد وعلى هذا المكعب
 اذا اخبر من موضع رجل غير صاحبه عليه وصاحبه لم يعلم به فعلى فاسر روا
 هشام بضمن الواضع نصف القضان اذا وضع ثوبا على الطريق فجعل الناس
 مروء عليه حتى حرقوه ولم لا يضررون لضمان عليهم وكذلك رجل جلس على
 الطريق فوقع عليه انسان ولم يره فمات الجالس لضمان على المان قال
 الفقه ابو الليث وروي عن ابي حنيفة خلاف ذلك لكن لو اقرى مفت بعدم
 الضمان لا يباسر واذا اقرى المفت في احاس هذه المسائل ان الواى في ذلك
 الى القاضي سرخ نشت في الغصب من حاض في الحام واخذ بمكانه واعطاها
 غير فوجعت من يد الثاني وانكسرت فلا ضمان على الاول قاض طهر وفي
 غصب سرخ نشت اذا دخل على صاحب دكان باذنه فغلق ثوبه شيئا
 مما في دكانه فقط لا تضمن اذا لم يكن المقطوعه ومدة وفي فتاوى قاض
 خان رجل علق برجل وخاصمه فمقط من المتعلق به شي فباعه والواض من المتعلق
 قال رضي الله عنه ينبغي ان يكون الجواب على العصل ان مقطوعه
 من صاحب المال وصاحب المال براه ويمكنه ان يخذل لا يكون ضامنا
 في الامور بالانلاف امر غير باخذ مال الغير والضمان على الاخذ ولا رجوع
 له على الامر لان الامر لم يصح وفي كل موضع لم يصح الامر والضمان على
 المامور من غير رجوع فاما الحادي وهو الذي تسال بالان سبه باي كان
 اذا امر العوان بالاخذ قال الصدوق الشهيد منه نظرا اعتبار الظاهر

لا يحب عليه بل يحب على الاحد وباعتبار السعابه بحب منا مل عند الفتوى
قال بعض مشايخ زماننا والشيخ عندي ان الحجابي يضمن والحجابي
لو ارى العوان صب ست صاحب الملك ولم يامن سى او الشريك ارى
العوان من السركى لحد المال واخذ من مته رهنا فضاغ فالشريك
والحجابي لا يضمنان واكلام ههنا اظهر لانه لم يوجد منهما امر ويمكن دفع
العوان بطريق ما دفع السلطان فلا يمكن في غصب فتاوى صدر الامام
وفيه في سائل شى اذا اخل الحجابي سيارهنا وبوطاع يضمن وكذلك
لو اخل الحمايه ويودرام وكذا الصراف اذا اخطا بها وصار الصراف
والحجابي مجروحين في الشهاده السلطان اذا اخذ عنا من اعيان رجل
ورهن عند رجل فملك عند المرتبه ان كان المرتبه طايعا كان للمالك
حارسين يضمن السلطان والمرتبه ولو قطع علايق مدبل فانكسر
تمن كما في حل راس الرق رجل جاء الى سمنه مسدوده فحلها في يوم ربح مدبل
ففرقت السفينه فانبت بعد الحل ساعة او اقله فليس من الاوقات
ثم سارت وعرفت لا يضمن لانهما لما وقفت وان لم يكن الفرق مضافا اليه
وان سارت كما حلت وعرفت ضمن في الخيس رزق الفتح مرتبه رجل
فلم ياخذ لا يضمن وان اخذ عم بركة فان كان المالك حاضر الاضمان عليه
وان كان غائبا يضمن وكذا اذا ارى ما وقع من كم انسان سرخ نشت ولو
فتح باب دار فرق اخونها متاعا لا يضمن العاصح سوا سرق عقيب
الفتح او بعد وكذا اذا اخل رباط دايه فسرقتها انسان او فتح باب قفص
فاخل الطير انسان لا ضمان على الذي حل وفتح بالاعناق والمودع اذا فتح
باب القفص او حل صد العبد او فتح باب الاصطبل حتى ذهب يضمن لانه

النزح حفظا فصول — حان فيه موت ولموال خرج انسان للرد لى بقى
الباب مفتوحا في اسارق وسرقه يضمن ذلك الخارج في غصب الملقط
قضب حابط اسان يفرق من صاحب الحايط ثم عاب الباب فدخل
سارق ثم ذلك وسرق شيئا يجب ان لا يضمن الباب وصار كما لو فتح باب
القفص وطار الطير يحيط فافض خان وذكر في النوازل شاملا لاسان
سقطت وحف عليها الموت فديهما انسان هلا موت لا يضمن احسانا
لامه ما دون دلالة وهو كما لو قدم شاه الاضحية وربط رجلها للذبح
فجاء آخر وديهما جاز عنه استحسانا وكذا الرجل اذا جمل اللحم في القدر
وصب فيه الماء فجاء الاضحية واوقد النار وطلخ لا يضمن ولو كان اللحم
في المعلق فجاء آخر والعاءة في القدر وطبخه كان ضامنا ماوى فاضى
خان يعب حابط اسان حتى يرق احمر من البت شاة الاضحية لا يضمن
خلاصه وقال سمي لايحه في حل صد العبدان كما رجونا يضمن وان كان
علولا لا يضمن بالاعناق واكرجاه كندم يكرى اسركشاد في دستورى
خاوند كندم وبان كندم برد وسرجه كشاده ما ند ديكرى مدوباقى را
برد كشائند سرجه باقى كندم را كه دزد برد است ما وان دار باسند
يانه احاب الفاض الامام ظهير الدين فاما اسفندت عنه انه لا يضمن
وفي ماوى الدنارى جبان يكرى راواه موفى كره وان كس برد است عايند
ضامننى بود من الفصول للاسرو شنى عشر لا يضمن انفا صب قهها منها
الحى المسلم اذا استهلكها مسلم لاشى عليه ومنها المسته لمسلم كانت اولدنى
ومنها لو اعصب مسلم من مسلم جلد مسته ثم دفعه ثم البقه او بلغ عند
لا ضمان عليه عند انى حشفه خلافا لها فعند ما يضمن قيمته مدبوغا ثم

رجع على صاحبهما ما زاد الدباغ فيه ولو مات دابة انسان في مربيطة
فلم يسلح في المربيطة فلا اجر له والجلد لصاحبها فلو رماها صاحبها
من المربيطة والقها مع الجلد في المربيطة فسلحها رجل قال ابو يوسف
الجلد للسلح كقشر البطيخ اذا انقطعت اسنان من التكة وقال محمد بن
صاحبها دون السلح كذا ذكر في سفريات ابي جعفر بن عصب نظم
العه **فصل في الرد والاسترداد وما يمنع من ذلك وما**
لا يمنع وكيفية الضمان وفيه بعض مسائل الاستدراك العاصب
اذا انقضى المقتضى المستملك فالى المالك بان يعيل قال ابو نصر
يرفع الامر الى العاصب حتى يامر بالقبول وقال بصركا فوا يقولون
في العصب والوديعة اذا وضع بين يدي المالك يري وفي الدين لا يبرأ
حتى يسجن صاحبها ووضعه بين يديه او في حجره وان زماه قد يري ولو لم
يعلم صاحب الدوب انه يوبه وضع في حجره فرماه بمجرا اخر فرفعه
قال ابو بكر اخاف ان لا يبرأ والمجرا للفتوى انه يبرأ لانه رد عليه عين
ماله فان العاصب لو اطعم المقتضى المقتضى منه يري عن الضمان
وان كان لا يعلم وان وضع عني العصب والوديعة بين يدي المالك يبرأ
عن الضمان ولو كان العصب مستهلكا فاعطاه القيمة فلم يقبل ولم يرفع الامر
الى العاصب ووضع القيمة بين يدي المالك لا يبرأ وان وضعه في يد المالك
او في حجره يبرأ عن الضمان ولو وضع العصب والوديعة بين يدي المالك
سواء كان اذا حدث المقتضى منه في العصب حدثا يصير به
غاصبا ان لو وقع في ملك الغير كان قاضيا له وسواء من الضمان نحو ان تستحم
المقتضى او تلبس الدوب لانه اذا صار به عاصبا صار مستملا على العمل

وسوت المالك على المقتضى بوجوب سقوط ضمان العصب سواء عرف
ذلك او لم يعرف لان الحكم ينسب على السبب دون العلم في الانضاح بقضائ
سعر المقتضى في يد العاصب لا يلزمه شيئا من الضمان في باب رهن الجوان
من الميسر العاصب اذا رد المقتضى الى المالك فلم يسلح فحله العاصب
لا منزله فصاع عند لا يضمن ولا يجلد العصب بالحمل الى منزله اذا لم يضعه
عند المالك فان وضعه بحيث يناله يدين ثم حمله من اخرى الى منزله فضايع
كان ضامنا اما اذا كان في يده ولم يضعه عند المالك فقال المالك خذ فلم
تقبله بصرا مانه في يده فوق احكام البيع الفاسد من قباوى قاضى خان
عصب عبد حسن الضوت فغير صوته عند العاصب كان له انقصان
قاضى خان عصب من صبي شيئا ثم دفعه اليه ان كان العصب من اهل الحفظ
يصح والا فلا يظهر عصب ثوبا او دابة او دراهم وبي فايه بعثها
قابر له منها صح وبيير العصب امانه في يده وكذا اذا حمله من ذلك يري
عن الضمان سواء كان قايما او مستهلكا ان كان مستهلكا فهو برأ عن الدين
وان كان قايما فهو برأ عن ضمان العصب فيصح وصير العصب امانا
في يد العاصب فاضح خان العاصب غريم طالب برد او لا العصب فاذا
طالبه فامنع بحب الضمان في حج جامع المجبوزي فان قال العاصب قد مات
للحاربة او بعتها ولا اقدر فان العاصب لا يجعل القضا بالقيمة معلوم زمانا
وذلك مقفوض الى راي العاصب وهذا اذا لم يرض المقتضى منه بالقضا
بالقيمة اما اذا رضى بعضه ولا تلوم قاضى خان اذا عصب قوطاسا
وكب عليه لا يقطع حق المالك هو الصحيح في قباوى صدر الاحلام
وكذا في المحيط رجل قال لاني من كل قولك على ففعل واره فان كان صاحب الحق

علما بما عليه يرى المديون حكما وديانة وان لم يكن عالما ببر في الحكم ولا ببر
ديانة في قول محمد وقال ابو يوسف بر في علية الصوى لان الجاهل لا يمنع
صحة الاستقاط كما بر المايغ عن ابيوب وفي التنازل رجل له على رجل
دين وهو لا يعلم جميع ذلك فقال له المديون اسرى مما لك على قال الدان
ابراك قال نصير لابرا الا عن مقدار ما يتوهم انه له عليه وقال محمد بن سلمه
سرا عن الكل قال الفقيه ابو الليث حكم الفضا ما قال محمد بن سلمه وحكم
الاخر ما قال يضر لان المضاعف الظاهر فظاهر اللفظ عام وحكم الاجرة
سواء على الرضا ولا سرا عما لا يتوهم انه عليه فافض خان قلع تاله من ارض
رجل وغنوسه في باحيه اخرى من تلك الارض قال ابو نصر الشجر يكون للغارس
وعليه قيمة الماله لئلا يك يوم قلع وان كان قلع الشجر يضر بالارض كان
لصاحب الارض ان يعطي قيمة الشجر للغاصب فمعه شجر ليس له الحق القرآن
قلض خان وفي الايضاح صب ما في طعام فافسد وزاده في كماله فاصاب
الطعام ان يضمنه فمعه بل ان يصب فيه الماء وليس له ان يضمنه طعاما
مثله وكذلك لو صب ما في دهر او زب لان الطعام المتل والذوق الذي
صب فيه الماء لا يضمن له فمعه الفتمه ولا يجوز ان يضمنه كماله لانه لم يكن
منه عصب مقدم حتى لو عصب عصب ففعله مثله وفي نظم الفقه
رد الجزم لم يملكه ويرد مع النقصان وان جعل منه المرقه ملكه فلا يرد
وعليه سهاورنا عند ابي يوسف وعند محمد غصب لحما او سلوخا
فعله اربا اربا لم يملكه وفيه ايضا عن ابي يوسف عصب غرلا فسد
لم يملكه لانه على حاله وكذا لو عصب مجلوحا فدفعه او قطنا فحمله لم يملكه
لانه على حاله فالاحاصل ان ملك الغاصب عند ادان النقصان يظهر في

ملك الكسب با اتفاق الروايات ولا يظهر في حق الولد با اتفاق الروايات
وفي المقر بولستان وفي اظهر الروايتين الحق بالولد في الواقعات التي قد
لصاحب المحيط القطع نقصان في النوب حتى لا يقطع له حق المالك
عن الثوب المفضوب ولو اخذ من الغاصب بعد القطع لا يرد شاعليه بمقا
القطع ولو حاطه الغاصب او صفه احمر او اصف فخر المفضوب منه بين
الضمين والخذ واعطاه قيمه الصنع والحماطه في بيع جامع المجوز وفي
جامع المجوز في المسله ان المضمونات هل يملك عند ادان النقصان مستندا
الى وقت الغصب عند يملك وعند المشافعي لا وصور المسله عصب
عندنا واكتب كبايم ابو زيد الغاصب وضمي الغاصب على الغاصب بالنقصان
ثم عاد العبد من الاباق فانه يعود الى ملك الغاصب عندنا ويكون الكسب
له عندنا وعند السلف يعوم الى ملك المفضوب منه والاكتساب له ايضا
واجمعوا ان الاولاد للمفضوب منه جامع المجوز في باب ما يملك المفضوب
فحببهمانه من فتاوى صدر الاسلام غصب حاربه فافست من يد اوردت
اوردت ولم يكن فعلت ذلك قبل ذلك فعلى الغاصب ما استقصى بسبب المرقه
والا باق وعصب الزنا لان الواجب على الغاصب ان يرد كما غصبه ولا يمكنه
ذلك صون ومعنى فليز منه ذلك ليحصل الرد على الوجه الذي عصبه معنى
وكذلك ما احدث من عود او شلل او ما اشبهه فانه يضمن بقضائه فان ذلك
العصب في يد المولى بان كان ساضا في عيبتها فارتفع او حرق فانقطع رد المولى
ما اخذ من الغاصب بسبب النقصان ولو حتمت في يد الغاصب ثم ردها
على المولى فبانت في يد المولى من تلك الحمى لم يضمن الغاصب الا ما نقصها الحمى
لان الموت مما يحصل بغيره الى الغنى وذلك مترادف للالام فلم يكن الموت حاصله

سب كان في ضمانه انما الحاصل في ضمانه بقضان الحمى ولو قتل العبد المقتول
في يد العاصب مسلحاً او عبداً او جني حيايه فمادون النفس بخبر المولى
من الدفع والقدا ويرجع على العاصب بالاقل من قيمته ومن ارش الحنايه
وان عصبه وقيمته الفدرم فصارت قيمته الفدرم ثم قله قابل في
يد العاصب فالمولى بالحيا ان شاء ضمن العاصب قيمته يوم العصب
الفدرم ويرجع العاصب على العاقل بالفدرم ويصدق بالالف الرايد
وان شاء ضمن القابل قيمته يوم القتل الفدرم ولا يرجع العاقل على العاصب
شي ولو قتل العبد نفسه ضمن العاصب قيمته يوم القتل الا قبل الانسان
نفسه لا تغلوه حكم فصادم كوته من قواي صدر الاسلام ولو عصب
حاربه او عبداً فقتل في يده قله او جني عليه حرا او عبداً في نفس او ماردونها
او استهلك لرجل بالارد الى مولاه ويقال له ادفع محناسته او اذن لان للمالك
فام في المحل ويرجع المولى على العاصب بالاقل من قيمته ومن ارش الحنايه
لان وجوب الضمان حصل في ضمانه فاما اذا استهلك خطيب المولى بالبيع
او القدا ويرجع للمالك بالاقل من قيمته ومما ادى عنه من الدين في الجحاح
وفيه عصب جاريه محموم او جلي او باجراح او مرض فمات من ذلك
في يد العاصب هو ضمان قيمتها وبها ذلك المرن الحق بالكسر واحد
لحنا السرح صحاح خوا السرح اسم لكل المرن للمقدم والمؤخر والجمع احنا
مغرب عصب من عصب محموم سياتم رده عليه بوا عن ضمانه فصول
استروسي العاصب اذا رد المقتول الى عيله لا تقوم عليه لا يبرأ وان رد
الى عيله تقوم عليه هل يبرأ قال الصدر الشهيد في الجامع التفتي للعاصف
الامام السارق والعاصب لا يبرأ بالرد الى مرن للمالك ولا الى مرنطه

ولا الى الجير وعين ما لم يرد الى المالك استخدم المالك العبد المقتول
او ليس المولى المقتول تصرفا وضاروا من العاصب عن الضمان علم او لم
يعلم لانه يجعل عاصبا بذلك في ملك الغير فمحل وايضا للملكه فتاوى افطس
عصب من رجل يرمي وغصبها منه آخر ثم سرها المالك من العاصب الباقي
لعجز عن الاحتج به ام العاصب الباقي لخدمته قهراً فلا خصومه للمالك
مع العاصب الاول لان عصباً عصب منه العاصب الاول قد وصل اليه في
ممرات عصب المحيط لو استهلكه عاصب في يد العاصب فالمقتول
منه بالحيا ان شاء ضمن العاصب ويرجع العاصب عما ضمن على المتهلك
وان شاء ضمن المتهلك ولا يرجع هو على العاصب وكذا لو عصب من العاصب
عاصبا حراً وهلك ولو اودعه عند رجل وهلك عند المالك بالحيا ان شاء
ضمن العاصب ولا يرجع على المودع وان شاء ضمن المودع ويرجع هو على العاصب
عما ضمن وكذا لو اجن العاصب او رهنة فمات كان للمقتول منه ان ضمن
اها ما شاء فان ضمن العاصب لا يرجع العاصب على المستاجر ولا على الرهن ولكن
سقط بهلاك الرهن في الرهن وان ضمن الرهن والمستاجر يرجع على العاصب
عما ضمن الا اذا استهلكه فلا يرجع على احد ولو اعان العاصب فمات عند
كان المقتول منه بالحيا فاعاها ضمن لا يرجع على صاحبه ولو استهلكه المقتول
فقدرا الضمان عليه ولو باعه العاصب هو بالحيا رضمن اها ما شاء فان ضمن
العاصب جاد سعه والمزله وان ضمن المشتري رجع على البائع بالتمن عليه
وباوبله اذا باع وسلمه اما بدون التسليم فلا يحب الضمان خلاصه ذكر في
كتاب العصب من النوار سئل بصور يحيى عن عصب ثوبا فاستهلكه ثم
جاء بقمته فقال المقتول منه لا اريد بها ولا اقبلها ولا احملك في حل

قال برفع الامر الى العاض حتى يامن بقبوله ولو ضعه في حجره سرا قال
 يصير معولون في العصب في الوديعة اذا وضع بين يديه يرى في الدين لا
 سرا حتى يضع في حجره او في يد فان وضعه في حجره فرماه يرى في غضب نظم
 الفقه وفي يوسع الجامع الكبير لها في خان سي الباب على ان كل من ملك استرداد
 المفصوب ملك بضمين الغاصب لان القيمة وانه مقام العين قال محمد
 ١٠ رجل عصب من رجل جارية قيمتها الف درهم فعصبها منه رجل واسعت
 فرفع الغاصب الاول الغاصب الثاني الى العاض وصادوا على ما كان بينهم
 واراد الاول بضمين الثاني كان له ذلك لان القيمة تقوم مقام العين
 ولو كانت الحاربه في يد الثاني كان الاول ان يسترد منه لان الثاني يهدي
 على الاول بقطع يد معتبر واما قلنا ان السارق يقطع خصومه الغاصب
 والمودع والمسعر فكان له اخذ القيمة واذا ضمنه قيمتها سر الثاني عن
 الضمان لا سماع من ضمان وهو اخذ الحاربه كما لو دعيها فان كان
 الثاني غصبها وقيمتها الفان فاخذ من الثاني الف درهم وهلك عنده لم يكن
 للمولى ان يضمن الاول الا الف درهم فان الاول لو استردها من الثاني وقيمتها
 مائة لم يكن للمالك ان يضمن الاول الا قيمتها يوم غصب الاول
 فان ظهرت الحاربه والقيمة في يد الاول فالمالك بالخيار ان شاء اخذ الحاربه
 وان شاء اخذ القيمة التي مضى الاول من الثاني وان شاء ضمن الاول قيمتها
 الف درهم وبما في بعضه منه وفيه ولو كان مكان الغاصب الاول
 مودعا والمسلة محالها كان الحكم ما ذكرنا وذكر في بطن الفقه الغاصب
 من المودع فله ذلك عندنا ولو رد بالخصومه او بغير الخصومه سرا الغاصب
 عن الضمان عند بعضنا وقال بعضنا لا يرد حتى يرد لها الى صاحبها وذكر في قيمه

الاصل يرد لها الى مودعها وفي الفناوي السمرقندي المالك اذا ضمن
 الغاصب والغاصب الثاني كمال القيمة ليس له ان يضمن الاخر ويضمن لها
 بضمين احدهما ابرالاخر وهذا ظاهر واما اذا ضمن احدهما بعض القيمة
 النصف او الثلث او الربع له ان يضمن الاخر الباقي ذكر في الزيادات
 في الباب الاول من كتاب العصب والفرق ان يضمن كل العمه عليك لكل المضمون
 من الذي ضمنه وله ملك عليك من غير اما بضمين بعض العمه عليك البعض
 المضمون فيملك عليك الباقي من غير في الرد على المالك معوبا في التوازل رجل
 حمل على حمار غريم الى الحن وقد سرت ثجرا للقرع اذا سب في ملك رجل وصارت
 ٢ حب رجل اخر وعظم القرع فتقدر على اخراجه من غير كسر الحب هي غزلة اللؤلؤ
 اذا استلحقها الدجاجة سطر الى اكر المالكين قيمة فقال لصاحب الاكر ان شئت
 اعطيت الاخر قيمة ماله فصير لك فان الى ماع الحن عليها على نحو ما قلنا فتكون
 الثمن بينهما وكذا الجواب في الاخرجه اذا دخلت في قارون رجل وتقدر على اخراجهما
 فان الذي فعل ذلك بضمين لصاحب الاخرجه همه الاخرجه ولصاحب القارون
 همه القارون وبصر الاخرجه والعارون ملكا له بالضمان ولو اودع
 فضلا فادخله المودع في سبه معطى ولم تقدر على اخراجه الا بقطع الباب
 فله ان يعطى صاحب الفصل قيمة فصله يوم صار الفصل حال العمل اخراجه
 الا بقطع الباب وان شاء قلع بابا ورد المصيل على صاحبه قال رضي الله
 عنه وسفيان كونا الجواب فيما اذا كان بصارا الست باخراج الفصل اكثر
 من قيمه الفصل اما اذا كانت همه الفصل اكثر من نقصان الذي يدخل
 ٢ الست فالى المودع قلع الباب فانه يوم صار صاحب الفصل ان يرفع نقصان
 الست الى المودع ويخرج الفصل ومنها اذا ادخل المودع الفصل في ستة

ولو استعار المودع من غيره وادخل فيها الفصل فإنه قال لصاحب الفصل
ان امكلك اخراج الفصل واخرجه والا فخرم واجعله او يار بادقفا
للضر عن صاحب البيت ولو كان مكان الفصل حمار او بغل وان كان خرن
فلع الباب فاحشا فذلك وان كان سيرا كان لصاحب الحمار والنقل ان
تقلع الباب ويلتزم ضمان نقصان البيت لصل الدابة الى صاحبهما وتدفع
الضر عن صاحب البيت بايجاب الضمان من غصب فتاوى فاضل خان
ولذا المفصوب اذا مات في يد العاصب من غير صفة لا تضمن لانعدام
الصنع منه في باب البيع القليل من المبسوط ولو غصب جارية مجموع
او جلي او بها مرض مات من ذلك يد العاصب تضمن قيمتها وما ذلك
العيب ضرب تفرع سقط وحف الهلاك فباعه المالك من القصاب
فدبجه العصاب اقل الامام خا ان على الضارب نقصان الضرب جراند
ولو وهب ما عصب او تصدق او اعان فهلك فضمنوا قيمته لم يرجع هؤلاء
على العاصب لانهم في المضاعف امل انفسهم ويرجع المستاجر والمرهق للمودع
بالقيمة على العاصب لانهم في المضاعف يعلمون له والمشتري يرجع عليه بالثمن
لان اخذ القيمة من المشتري كاخذ العين ولو اخذ العين يرجع بالثمن على
البائع قلنا اذا اخذ القيمة ولا يرجع السارق من العاصب فليس من قفاي
عطابن خرم سئل عن عبد محجور اكتسب مالا واستوى به وقرضه ونحوها
او نحوها وامر اسنانا ببيعها فباعها من رجل وبيعها يوم من هذا العبد
وسلمها الى المشتري وغاب المشتري فلم يقدروا عليه هل على الكهل تمام ذلك
فقال نعم ان كسب هذا العبد ملولاه وامر المحجور بالبيع لا يصح فقد قبض
هو لا ملولاه بفرازين ماله فضمن له وللهذا العبد ان يطالب به

به وذلك ملولاه قال اذا طالبه العبد به فله ذلك وذكر في كتاب الاقذار
ان من عصب من عبد محجور مالا ثم رده اليه بى من الضمان هذا دليل
على ان العبد اذا طالبه بما اخذ منه فله ذلك وواجب عليه رده اليه
قبل ان يطالبه بمن يباع او يملكه لانه اعصب نفسه لم يصح عطا حرم
اذا كان المفصوب مقبولا فهناك في يد العاصب او اسهله ان كان المفصوب
مثلا فعليه مثله وان كان غير مثلي عليه قيمته يوم العصب وفي الجامع
الصغير ان كان مثليا ما يقطع المال عن ايدى الناس بضمن قيمته يوم الحصول
عند ان حشفه وعند ان يوسف يوم العصب وعند محمد يوم الاقتطاع
خلاصه وذكر في عصب المحيط مرق دفا تر حساب انسان واستهلكا
ولم يدر ما اخذ ما اعطى بضمن المالك فله دفا تر الحساب وهو ان ينظر كم
سرى ذلك وهو بظير من حرق حكا انسان بضمن فله الصك مكتوبا
على قول اكر المشايخ ولا سطر الى المال رجل ركب حمار غير بطريق العصب
باب ريشند فرد على صاحبه فداواه المالك فله هذا ان اسقوص من
الحرج ضمن النقصان وان كان الموت بسبب ريش شدن ضمن قيمة الحمار
وهذا كسله الحاربه اذا حلت بالزنا في يد العاصب فردها حاملا لمات
من الولادة وبقي ولدها بضمن العاصب جميع قيمتها وعند ما لا تضمن الا
سقطار الجبل ولو مات في يد العاصب من الولادة وبقي ولدها في يد
العاصب بضمن قيمتها يوم العصب ولم يحجر شي من اللحم بالولد ولو حمت
في يد العاصب ثم ردها على الولي لمات في يد من ذلك الحي لم بضمن العاصب
الا ما تضمنه الحي وهو لم جميعا من الحرافه **فصل في الطبيب**
وعدم الطبيب اذا اعلف دود القن من اوراق اتخذها غير اذن

مالها قالوا القاسم عليه ان تصدق بالفصل على فقهاء دود يوم سبع
 الفلوق غصب المحيط في غصب واضى ظهير غصب جانفوا فاعمل فيه
 وبيع طاب له الرمح لان الرمح حصل النجان والاكل من ارض الجور يري
 به ارض الملكة وبنى الاراضى المان ذهيبه نطب بصب الاكن لم ادا اخذوا
 مزارعه او اجار لانهم ملكوا وفي الكروم والاشجار ان كان يعرف اربابها
 لا نطب لا للاكن ولا لغريم لانه ملك الغير وان لم يعرفوا طاب للاكن
 بصبهم لان النديين في معاملتها الى السلطان وصار غزله ارض بيت المال
 عند ابي حنيفة بشرط الطيب سوت الملك بالبدل وعند صاحبه اداء
 البدل وقولها ارب الى الاختياط وغصب واضخان وفي الواقعات
 السمرقندية لصاحب النعمه قال مشايخنا من كان له دراهم فيها خبث
 فاراد ان يسوي بها طعاما ويحلله الطعام يحب ان يسوي او لا ما اراد شراؤه
 من طعام او عرض ولا يعين الدراهم الى فيها خبث ولا تصف العقدا لهما
 سفد تلك الدراهم التي فيها خبث ونطب له المشتري قال سمس الحنجر
 الحلو انى هذه المسله على وجوه ودكونها هذه الحنجر وزاد في اربابها ان يسوي
 شيئا ولا يعين تلك الدراهم ولا تصف العقدا لهما ولكن سوى قلبه ان
 سفد من تلك الدراهم ولانه على وجهين ان حقق منه بان سفد تلك الدراهم
 كما نوى وفي هذا الوجه اختلاف المشايخ قال بعضهم نطب المشتري
 وقال بعضهم لا نطب قال سمس الحنجر الحلو انى وهو الاصح وان لم يحقق منه
 بان لم سفد من تلك الدراهم نطب له لان مجرد الغرم لا اثر له كما في الحديث
 ان الله عفا عني متى ما حدثت به انفسهم لم يعملوا او يتكلموا ووجه اخر
 ان يسوي سا ولا يعين تلك الدراهم ولا تصف العقدا لهما ولا ينوى قلبه

ان سفد منها بعد منها وفي هذا الوجه هو جلا لطيب قال حنبل لا يمتنه
 هذا ولو لم يعين تلك الدراهم ولم يصف العقدا لهما الا انه يعلم انه سفد
 منها ونوى ان لا سفد بعد العلم انه سفد لا نطب له المشتري وانما نطب
 له اذا نوى ان لا سفد منها وسكت قلبه على ما نوى واسقرم بداله بعد ذلك
 ان سفد منها مقدما اذا نوى ان لا سفد مع علمه انه سفد لا نطب له

كتاب الرهن

اعلم بان ما الرهن وزيادته على ضربين منها ما لا يدخل في الرهن لو يكون
 للرهن ومنها ما يدخل في الرهن ويكون للرهن خول الجبس مع
 الاصل حتى يستوفي حقه بتمامه اما الزيادة التي لا تدخل في الرهن والكسب
 والهبة والصدقة لان هذه الزيادة ليست برهن ولا بدله ولا جزء منه
 ولا مدخل جزء منه واما الزيادة التي يدخل في الرهن فهي ما تولد من الاصل
 كالولد والمهر واللين والصوف والوبر والارض والعقر وما اشبه ذلك
 من الزيادة المتولدة من الاصل في شرح الطحاوي ودكون في المبسوط الكسب
 والقلة لا تدخل في الرهن لانه ليس بمولد ودكون ايضا في المبسوط في باب
 رهن الحيوان وثمر الاشجار وما نسب من الاشجار في ارض الرهن رهن
 بخلاف علمه الارض والدار تواجب لان ذلك ليس بمولد من غير الرهن وان
 ملك هذه الزيادات لم يسقط شيء من الدين وقال في المحيط الاصل ان كان
 ما تولد من غير الرهن للمشتري اليه حكم الرهن وكذلك ما كان مدخل جزء
 من اجزاء الرهن يسوي اليه حكم الرهن اما ما كان مدخلا عن المفعة لا يسوي
 اليه حكم الرهن وفي الخلاصة اما غلة الدار والعبد والارض لا يصير رهن

ولو ان الراهن امتنع عن اداء الدين حتى يحضر رهنه سطران كما في ذلك
المصر من حيث لا يلتحق المرتهن موته في الاضمار يوم باحضار اوله حتى
لا يودي الى اسف الدارين من وان كان الرهن في موضع اخر من حيث
يلحقه الموت في الاضمار فلا يومر باحضار بخلاف المبيع اذا امتنع المشتري
عن اداء الثمن حتى يسلم المبيع فليس له ذلك ولكن يومر البايع باحضار المبيع
وبعينه فاذا عساه يومر المشتري بتسليم الثمن وسوا كان هذا في مصر
الذي فيه المبيع او في مصر اخر يلحقه الموت باحضار والمشتري لا يومر
بتسليم الثمن حتى يحضر المبيع في الاحوال كلها في مسألة الرهن يومر الرهن
بتسليم الدين ان اوفى بقيام الرهن واراد على الهلاك فالقول قول المرتهن
في فامه واد اخط يومر بقضاء الدين في يوع شرح الطحاوي في الوقعات
الشرعية وانه علم ان فرض المشاع جائز ولا يوجب هذه المسئلة رواية
الشيخ في كتاب المضاربة والمذكور فيه اذا دفع الى رجل الف درهم فقال
بصفها عليك فرض ونصفها مضاربة بالصف وذلك جائز وانما جاز
العرض في المشاع وان كان يتوعا وحبه المشاع لا يصح لان العرض ليس
سريع من كل وجه فانه عليك عوض حيث توجب المثل في الذمة والمضاربة
جائز مع السويع ايضا واذا است حاز القرض والمضاربة كان نصف
الربح للمضارب والنصف الاخر يسته وبين رب المال على ما شرط في المضاربة
وسكوا في الرهن المشاع انه هل يوجب سقوط الدين بهلاكه كما في الرهن
الحايي قال الكوفي لا يسقط وفي الجامع اشارة الى انه يسقط بهلاكه
كما في الحايي وفي رهن شرح الطحاوي كل ما يؤول الى الرهن الصحيح فاذا انقضت
فاسدا وهلك في يد المرتهن بهلك ما قل من قيمته ومن الدين في الجارات

الخزانه والصحيح ان الشيوع الطاري بطل الرهن في النصف الباقي للشيوع
مبسوط . ولو استحق بعض الرهن وان كان المستحق ثانيا فاسط الرهن فيما
بقية وان كان ثانيا فاسط الرهن صحيحا فها تقي ويكون الباقي مجبوا بجميع
الدين فاض خان اسفر خالفنا ورهن به مدرا او ام ولد او سالا يجوز
سعه كان له ان يسترد قبل قضاء الدين لان ما لا يجوز بيعه رهنه باطل
لان عقد الرهن عقد افا وفيه معنى البيع فكان محله ما سهل النقل من
ملك الى ملك بخلاف رهن المشاع لان المشاع محل الرهن لانه محل
البيع فكان الرهن منعقدانصفه الفساد والفساد ملحق بالجائز في باب
البيع الفاسد من الجامع الكبير صاحب الدين اذا طفر بفرض حقه من
مال مدبونه لا يحبس رهنه الا برضاء مدبونه في اول الجارات نظم الفقه
رهن المشاع واسد لا باطل **الفصل الثاني**
فما اذا وقع الرهن في يد العدل ولو طلب المرتهن دسنة فقال الراهن
للعديل بع الرهن واوف حقه وقال المرتهن لا اريد البيع وانما اريد
حقه كان له ذلك فاض خان اذا رهن عند انسان توبا وقال المرتهن ان
لم اعطك مال كذا وكذا فهو بيع لك بما لك على محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن
خان ودلت في طريقه بعض المشايخ قال اصحابنا ان حثك المال الى وقت
كذا والا فالرهن لك بطل الشرط وصح الرهن وقال السافعي الرهن فاسد
ومى صاحبه العدل المستط على البيع له ان يبيع بالثمن والدينه وانها
الراهن عن البيع بسبه بعد ذلك لم يصح نفيه وله ان يبيع ما يحدث من الرهن
من ولد او من كونه بيع للاصل فاض خان **الفصل الثالث**
في هلاك المرهون بقضاء غيره رهن عند رجل خاتم صه فيه درهم ورم

فلوس فاعطاء سعين فلوس افعلت الفلوس فصارت ثلاثين بدرهم ثم هلك
الحاج فهو عافيه لان هذا غير الشراء وهو غير معتبر في حكم الرهن وعند
الهلاك انما يصير مسوقيا باعتبار قيمة الرهن وقت القبض وفي قيمته
يوم القبض وقابا الدين فصير مسوقيا جميع الدين هلاكه وكذلك
لو كسدت او رخصت فصارت سعين بثلثين ثم بكر عليه الا سعين
فلسا في الباب الرابع من رهن المبسوط مسلم اسرى من مسلم خيرا او
خيرا او ميتة بدرهم معلومه واعطاء بالثمن رهنها فهلك الرهن في يد
الراهن هلك غير مضمون لان الرهن قد وقع ولان الرهن لا يملك الا في يد
خلافه بدرهم معلومه ورهن بها رهنها فظهر ان الخلل جرم واشترى ساء
على انهما مدبوحه بدرهم معلومه ورهن بها فظهر ان الساء منه وقد هلك
الرهن بهلك مضمونا لاني الرهن حصل بدين واجب ظاهرا من رهن الدخيل
في الفصل الثالث رجل الدين على رجل وبه رهن عندهم انما شاعنا عقد
الرهن ولم يخلد الرهن دونه فملك الرهن عنده فانه يملك بالدين وسقى
الرهن مانع مضمون واذا ابرأ الراهن عن دينه او وهبه منه ولم يمنع الرهن
بعد الحبره والهبة فملك الرهن عنده فانه يملك بالدين وسقى الرهن مانع مضمون
يملك امانه واستحسانا ولو احال الراهن الرهن بالمال فقبل الخوالة
وابراة منه ولم يرد الرهن ولم يمنع حتى هلك الرهن عنده فانه يملك
بالدين وسطل الخوالة في قناوى واضع خان وذكر في الهداية ولو استوفى
المرتهن الدين باقار الراهن او باقار مستطوع ثم هلك الرهن في يد
يملك بالدين ويجب عليه رد ما استوفى منه وهو من عليه او المستطوع
سبل عن رجل رهن عند اخيه واهمته اربعون درهما بعشر دراهم

موقع السوس في القرو فافسد حتى صارت قيمته عشر دراهم كلف الحكم
منه قال يدفع صاحب الرهن الى المرتهن درهما ونصفا واخذ الفرو ولا شيء
عليه غير ذلك لان كل الفرو كان من مونا بكل الدين فصار كل ربع من الفرو
ومن مونا بربع الدين وربع الدين درهما ونصف فانقسم الدين على
اربعة اسهم والفرو على اربعة اسهم وقد هلك بثلثه ارباع الفرو ومونا ثون
درهما وبقي ربعه وموعشر دراهم فلذلك سقط عن الدين لانه ارباعه
ومونا سبعة دراهم ونصف وبقي ربعه ومونا درهما ونصف ومن فوايد
الرهن سغفى وان اسقط بقضان فليد او وصف بان كان فليبا فانكسر وانقضت
فمنه ذهب قدر النقض من الدين عند الكل واضع خان وفي الخلاصة
ولو اعور عن العبد ذهب نصف الدين عند ابي حنيفة قال هشام عن محمد
كل شيء ضمن بالفض فاذ كان رهنها ذهب منه بحسابه وكل شيء ضمن
في الفض لا ضمن المرتهن ولو عصب غلاما صار ضمانا ضمن فكذا في الرهن
يجل له على رجل مائة درهم فاعطاء المديون بوما قال هذا رهن سقص
حقك فملك في بن قلاد في مختلف رفر ومحبوب والعون قال ابو يوسف
يملك بمائتا المرتهن ان شاققه الرهن وان ساء بعض الدين وقال زفر
يملك بالقمة غير له الشرا الفاسد لابي يوسف انه رهن وقوف فكان المرتهن
بالخيار كما لو اخذ الرهن على انه بالخيار بثلثة ايام فملك خير المرتهن بين ان
يجعله من الدين او من القمة كذا ما هنا في رهن بنظم الفقه خيار الشرط في
الرهن على دونه فلم يقضه ورفع العامة من راسه رهنها واعطاه
منديلا صغيرا لقمه على راسه فاخذ وذهب قال يملك العامة هلك الرهن
لانا لفرم سرها عند رضى كونهما في قناوى القناوى وذكر في الفصل الثالث

من رهن الخلاصة رجل دخل خاناً في مدينة فقال له صاحب الخان
لا أدعك سر الم تقطى سافدفع اليه ثابته فملك عنده قال ان رهنه
من قبل اجرا لست فالرهن بما فيه وان اخذ منه لاجل انه سارق او حتى
عليه فانه يضمن قال الفقه ابو الليث وعندنا لهما في
الوجهين لانه غير ممكن في الدفع دفع ثوبين وقال حذاهما ساء
تست رهننا بالدين وبما به فصاعاً في يد لانه شيء من الدين ثمرة رجل له
على رجل عشرة درهماين فدفع المديون اليه مائة درهم وقال اخذ منها
عشر درهماً منك فصاعاً فلان ما اخذ فانه من مال الدافع والدين على
حاله فلكذلك الرهن لانه لم ياخذ احد مما رهنه بعد فملك امانته كما في المانة
بهاك امانته لم يرفع عشره لنفسه كذا مهننا نظم الفقه الرهن المضمون
مضمون في قول محمد وكذلك عندنا في يوسف في ظاهر الرواية عنه وعنه
في روايه لا يكون مضموناً فالواحد خلاف فيه ان تصادق انه لا دين ثم هلك
الرهن لا يكون مضموناً واضع خان وما يجب على الراهن اذا فعل المهرين غير
ادن الراهن يكون سقوطاً وكذا ما يجب على المهرين اذا فعل الراهن غير اذن
المهرين يكون سقوطاً واضع خان في باب العاشر من رهن المبسوط ولو اخذ
السلطان المهرين فادى عشرها او خراجها لم يرجع على الراهن بذلك لانه ان
يطوع بالاداء فهو متبرع وان اكراهه السلطان عليه فهو ظلم في حقه لانه
ليس عليه من الخراج والعشر شيء والمظلوم لا يرجع الا على الظالم وذكر في رهن
الخلاصة العشر والخراج على الراهن ولو اخذ السلطان من الغله والتمر من المهرين
لم يسقط شيء من الدين وكان محبوا على الراهن والمهرين ان يحبس الرهن حتى
يسوفي جميع الدين قلت ممتة او كبرت ولو نقضنا الرهن ثم اراد المهرين

جبهه هذا المباح له ذلك ولا يبطل الرهن الا بالرد على الراهن على سبيل
الصنع في اول رهن شرح الطحاوي وفي الهداية ايضا المرتبة اذا رد الرهن
كان مساوياً بالسيار الغرماء من اقرار المانته ولا يبطل الرهن بموت الراهن
ولا بموت المهرين ولا بموتهما وسقط الرهن رهنه عند الورثة فاصح خان
الفصل السادس في تصرف الرهن في رهنين
للمهرين المهرين اثنان الرهن وثمنه ان بيع في حق الراهن وبعد وفاته
اما اذا بيع في حق الراهن برضا الراهن والمهرين جميعاً جاز البيع وصار
المهرين رهنه وان كان الثمن من جنس الدين استوفاه مدينه وان كان في الثمن
فضل رد على الراهن وان كان الثمن اسقص من الدين رجع المهرين بفضل الدين
على الراهن وان كان الثمن من خلاف جنس الدين حبسه المهرين حتى يستوفي جميع
الدين ولو بوى المهرين على المشتري سقط دين المهرين بالتوى الا ان يكون
2 الثمن بقصان على الدين فيرجع المهرين بمصل دونه دونه على الراهن ولو مات
الراهن قبل البيع وعليه ديون وليس له مال سوى الرهن فانه يباع فيكون
المهرين لحيته من سائر الغرماء فان فصل منه صرف الفضل الى سائر الغرماء وان قصر
عنه دينه يكون المهرين سقته دونه اسق للغرماء في آخر رهن شرح الطحاوي
اعلم بان الرهن كالوديعة في يد المهرين في كل موضع لو فعل المودع بالوديعة
لا يفرم كذلك المهرين لو فعل لا يفرم وفي كل موضع يفرم المودع يفرم المهرين
في شرح الطحاوي وان جدد التمر او بطن العنب او طلب الغنم بغير الراهن
لا ضمان عليه استحساناً فعنه حفظ الملك في المهرين بخلاف البيع فنه حفظ
الماله دون العن من المبسوط قال في الذخير عقبة هذا قال في
الامه الخواص هذا اذا اجر كما يحرم ولم يحدث فيه نقصان فان كان على فيه

بقصر عمله وهو ضامن سقط حصته من الدين في الرهن ولو كانت ساء او بقر
 ونجها وهو بخلاف الهلاك ضمن فاسا واستحسانا والحاصل ان كل تصرف
 يربط العين عن ملك الراهن كاليق والاجاز فذلك ليس بملك للمرتهن
 ولو فعل ضمن وان كان فيه محصر وحفظ عن الفساد الا اذا كان ذلك
 بامر المالك وكل تصرف لا يربط العين عن ملك الراهن كان للمرتهن ذلك وان
 كان ذلك بغير امر المالك اذا كان فيه حفظ ومحصر عن الفساد الا اذا كان
 ذلك وعلى مخرج المسائل وذكر في الحنفية وان باع الراهن او المرتهن واجاز
 صاحبه فانه يجوز البيع ويكون الثمن رهنا مكانه قبض من المشتري ولم يقبض
 لان الثمن قائم مقام الرهن والثمن وان كان في ذمته المشتري ولا يجوز ذمته
 الدين استداء ولكن يجوز بقا كالعبد المرهون اذا قل بكون قيمته رهنا حتى
 لو تولى الثمن في ذمته او هلك المقبوض فانه يهلك من مال المرتهن ويسقط من
 الدين بقدره كما لو كان في دينه وللمرتهن ان يبيع الرهن اذا خفت عليه الفساد
 باذن المالك او المالك ويكون الثمن رهنا في دينه وان باعه بغير اذن المالك
 كان ضامنا وكذا في المتولد من الرهن كاللبن والولد والصوف والتمر والارز
 وماوى فاض خان والذخير وفي الحنفية لا يجوز للحاكم ان يبيع الرهن بدنه
 بعد حلول الاجل الا ان مفسدا عند ان حشفه ولكن يحبس الراهن حتى يبيعه وعند
 ابن يوسف ويحتمل بيع هذا فرع مسألة الحجر على الميراث وصع المسئلة في رهن المنيه
 في القلنسوي وقال للمرتهن سعيها باجازة المالك وياخذ منها بالدين اذا لم
 يعرف موت الراهن وجوته وفي فاض خان وليس للمرتهن ان يساقى الرهن
 ولا للمودع ان يسافر بالوديعة في قول محمد فان فعل ذلك بغير ضمانا وهو
 قول ابن يوسف وهو المرتهن عند الحجر فلف الراهن بالخيار ان ساء ضمن

الاول فمدهنه وان شاع ضمن الباقي لعدى كل واحد منهما في ماله ثم يوزى
 دونه بعد ما اخذ القصة اليه كوصول الرهن فان ضمن الاول لا يرجع الى الحد
 وان ضمن الثاني يرجع به على الاول لانه هو الذي ادخله في هذا الضمان فغفرون
 وقال عمر بن الخطاب المرفوع ببيع على الفان بما غرم من نظم الفقه استأجر
 المرتهن الارض بطل الرهن بخلاف الاعان ولو استأجر فاسد ولو وصل اليها
 بقدر ما ان مقدار ما يحب شي من الاجر بطل الرهن وان لم يصل حتى فتح الاجازة
 بطل الرهن ولو اخذ المرتهن الارض بطل الرهن ان كان الدين من المرتهن
 ولو كان من المالك لم يسطر وكانت عاربه على ما من وكذا المعاملة في النخل
 عساي ودكون في مسائل بيع الوفا من فصول الاسرو شي الراهن اذا استأجر
 اذا استأجر الرهن من المرتهن لا يجب عليه الاجر لانه الاجازة نظير النافع
 بيع وفا استأجر من المشتري لا يلزمه الاجر سل الحنفية عن استأجر دارا
 احان صحبة ومضاهم ان الاجر رهنها منه بعد ذلك تقدر معلوم هل يصح
 هذا الراهن وهل يبقى الاجازة قال صح الرهن وانضحت الاجازة في اوقات
 الرجاء وافضل هذا العشر من ذي قبل اي من وقت استعمال المالك
 الى عشر موزي قبل اي فيما استأنف صحاح المرتهن اذا ركب الدابة المرهونه
 باذن الراهن فعطبت في ركوبه لا تضمن ولا تسقط شي من الدين وان ذكرها
 بغير اذن الراهن فعطبت في ركوبه تضمن قيمتها وان عطت بعد ما نزل عنها سلمه
 هلك رهرا في المثلتين وهلك بالدين ولو كان الرهن ثوبا فلبسه
 المرتهن باذن الراهن وهلك في الاستعمال لا تسقط شي من الدين لان
 استعمال المرتهن باذن الراهن كاستعمال الراهن واذا اذن المرتهن الراهن
 ان يزرع الارض المرهونه فزرع او سكن الدار المرهونه باذن المرتهن لا يبطل

الرهن وله ان يسترد الرهن معود رهنا وما دام في يد الرهن لا يكون في ضمان
 المرتهن فاضحان خلاصه ولو اموال الراهن ان يودعه انسانا او غيره او يوجع
 فعمل فان يودعه فهو رهون على حاله فان هلك في يد المودع بطل الدين ولو اعان
 خرج عن ضمان الرهن والمرتهن ان يرد له ولو اوجع للرهن وليس للمرتهن
 ان يعيد الا رهون جليل اجاز الراهن المرتهن ان يودعه انسانا او موصرا
 او يوجع فان يودع المرتهن انسانا فهو رهون على حاله ان هلك في يد المودع
 سقط الدين بهلاكه وان اعان خرج من ضمان المرتهن والمرتهن ان يعيد
 رهنا ولو اوجع فالاجب يكون للرهن فاضحان اذا غصب غاصب مخرج
 عن ضمان المرتهن وكل الرهن قائم حتى ان للمرتهن ان ياحد من الغاصب فرد
 الى الرهن اما اذا اوجع الراهن من المرتهن مخرج من الرهن فلا يعود ابدا لان
 الاجاب عقد لازم والادام عليه يكون فحاشا للرهن وكذا اذا اوجع الراهن
 غصبا لم يمتن ما جاز المرتهن او المرتهن من غير ولجان الراهن جازت الاجارة
 ومخرج من الرهن وان باع الراهن والمرتهن واجار صاحبه فانه يجوز البيع
 ويكون الممنوع هناك ما تده من المستر او لم يصب لثمن الثمن قائم مقام
 الرهن واليمن وان كان في ذمه المشتري ولا يجوز من الدين استاء ولكن
 يجوز في النكاح كالعبد للمرهون اذا قل يكون قيمته رهنا حتى لو بوى الثمن
 في ذمته او هلك المقبوض هلك من مال المرتهن وسقط الدين بقدن كالكف
 في ذمته في الحقة سل بنح الامه اذ ارهن خاتما ناد اول من قيمته والقي للرهين
 في الكيس وكان الكيس مخرجا ولم يعلم انه المرتهن سقط منه الحاقم فصاع
 هل يضمن الراهن على قدي الدين ام لا فكيف نعم وسئل القاضي الامام
 خان به اذا قل الراهن للمرتهن اعطى الرهن للدلال حتى يبيعه وخذره بمك

فدفعه المرتهن للدلال وهلك في يد الدلال هل ضمن المرتهن فقال لا
 في رهون المستهملين هلك الرهن قبل التحالف قال قول قول المرتهن لانه سيكون سقوط
 الدين فاضحان ويدخل السوا والسجور في رهون الارض والدار وان لم يدكن كما
 في البيع وكذلك من الحيل والسجور والزروع يدخل في الرهن من غير ذكر لقصد ما
 صحه الرهن بخلافه في البيع والهبة في باب العاشر من المبسوط اذ ان من عبدا
 ساويا العاقل محاربه قال خذ من مكان الاقل ورد الى العبد فهو جازين
 لان الرهن في الاول ينقل القبض والجارية ينقل الرهن قال ولا يسقط ضمان
 الاول حتى يرد على المالك لان الضمان متعلق بالقبض فيبقى القبض قال
 والباقي امامه في يد حتى يرد الاول لان الراهن لم يرض بجعله رهنا بل يرضي باحد
 فاذا لم يخرج الاول من ضمان الراهن لم يتعلو الثاني ضمان فان هلكا في يد
 المرتهن سقط الدين بهلاك العبد وهلك الجارية بغير شي وان هلكت
 الجارية هلك بغير شي على ما يتنا من المضاح استهلك العبد للمرهون مال
 انسان وذلك يستقر الوقبه فان ادى المرتهن الذي يوم العبد على الرهن والدين
 على حاله ووقع العبد على الدين وان ادى ان يودي الدين من الرهن بعه وف
 دسه او اقض دسه فان قضى دسه بطل من الرهن على الراهن ومخرج العبد عن
 الرهن لانه اسحق سبب كان عند المرتهن يكون عليه وان لم يصب من العبد
 باع العبد في الدين الذي لحقه فاحد صاحب الدين العبد دسه وبطل
 مقدار ذلك من الرهن ان كان دين المرتهن اقل وكان مانع من الرهن العبد
 للرهن وان كان دين المرتهن اكثر من دين العثم اسوى للمرتهن ما بقي من دسه
 وما فضل من بين العبد للمرتهن ما كان الدين حل وانما امسك ما فضل رهنا
 في يد الى ان يحل الدين ما حذر قضا صايد دسه من التحفة في نظم الفقه جناية

زيادة ص

ما

الرهن بعضهم على بعض على اربعة اوجه خاتمه المشغول على المشغول يسقط
 الدين وخاتمه الفارع على الفارع لا يسقط وهي هدر وجنايه المشغول على
 الفارع هدر وخاتمه الفارع على المشغول المحو الفارع بمحضته من الدين فيتحول
 اليه من المشغول ونفسه ذلك اذا رهن عند رجل امن فممة كل واحد منهما الف
 مالف فصل احدهما الاخرى تتحول الى القابلة من الدين سبع مائة وخمسون لاجل
 ان الفارع يكون هذه الخمسة من حيث على المشغول من المصولة والفارع
 من المصولة خمسة فليحتمل من الدين مائتان وخمسون لاجل ان الفارع وهو
 حصه المصولة فصار جميع ما عليها من الدين مع حصتها ستمائة وخمسين رهن
 المرص من مفرقات رهن المينة سلخ النجم الامم البخاري عن رهن المرص هل يصح
 قال نعم وسبب فيه سائر احكام الرهن هل له السهر هذا بترعا بما زاد على
 قدر الدين اذا كانت قيمته اكثر من الدين قال لا بل يملك الوايد امانته
 ومعنى هذا الكلام ان المرص غير محجور عن جعل المال في يد الامين هل يظهر
 صحة هذا الرهن في حق سائر الغنما اذا كان عليه غير هذا الدين ديون
 فقال لا لكونه اشار اعلمهم واذا رهن الاب متاع الصغير قادر على الابن
 ومات الاب ليس للابن ان يرد به حتى يمضي الدين لوقوعه لازما من جانبه
 اذ تصرف الاب عنه لم يضره لنفسه هضاء الابن رجع في مال الاب لانه
 مضطربه فاسه معنى الرهن في الهداية وفي نظم الامم رهن الوصي مال اليتيم
 والورثة ككاد لا يجوز قاله في الكتاب قال العلماء هذا اذا كان الدين
 على الورثة الكبار لتصرفه فيها هو ممنوع عن التصرف فاما اذا كان الدين
 على الميت جاز لانه يملك الاما فملك الارهاق وقال بعضهم لا يجوز وان
 كان الدين على الميت لان فيه انفاق التركة على الورثة الكبار وذلك غير جائز

ولورهن الوصي مال الميت وفي الورثة صفاء وكبار بنظر ان كان الكبار غنيا
 جاز لا اتفاق وان كانوا حثورا قال في الكتاب لا يجوز لها انه قالوا
 هو على وجهين ان كان الدين حدث على الورثة حكم لم يجز لا اتفاق لان في
 نصب الكبار بفساد لانه يصير متاعا وان كان الدين على الميت
 جاز رهن الوصي وقال لا يجوز على اختلافهم في بيع مال الميت وفي الورثة
 صفاء وكبار بنظر جاز يبعه عند خلافها وفيه اضرار رهن الوصي متاع
 اليتيم عند استه الصغير لم يجز لا اتفاق وان كان له كبر او من امراته
 او من زوجها لم يجز عندنا في حقه وقال لا يجوز ولذا رهن الوصي عند مكاتبه
 او عند عبد الماذون لم يجز لا اتفاق ولورهن الاب مال ابنه الكبير قد بين
 انه الكبير لم يجز لانه لا ولاية له عليه من نظم الفقه ولورهن الوارث الكبير
 شيئا من متاع الميت وعلى الميت دين ولا وارث له غير فان حاصم في ذلك ابطال
 الرهن وسع في دينه وان اضاء الوارث دينه جاز في الحرانية رهنة قلب
 فضة بغيره وقال ان حثك بالعشر الى شهر والا فهو بيع لك بالعشر فالرهن
 جاز والشروط باطل لان البيع لا يحفل بالتعليق بالشروط واذا كان هذا الحكم باثنا
 2 سائر المعان المرهونة هي القلب اولى لان البيع يدخله الجرف هذا في باب
 رهن الفضة بالفضة من المبسوط ولو اذن جاز امر رجلا فاباع له امة
 فباعتها قطع من الامم بغير ولم يحضر المشتري فصالح البائع الاخر من العيب
 على صالح فالصالح باطل في القاس لانه لا خضومة للبائع مع الآخر في العيب لانه لم
 يعامله ولكنه اتخس فاحذر لان الامر اسقط حقه في العيب بغيره ولا يقط
 بغيره عوض بان رضي العيب جاز ولو اشترى دابة ثم باع نصفها ثم طعن بغير
 فضالها البائع على ان قل منه الصف سلك الممنوع لان في المشتري الخضومة

نطلع بغير النصف فكان هذا الصلح بينهما كبيع مسدا الكل من المسوط
كتاب الصلح
 من الخبير استري عبدا وفضنه ويقدمه ووجده عبدا فانكر البائع
 ان يكون بلفه وبه ذلك العيب عم صالحه البائع على ان يرد عليه دراهم
 سماه حاله او الى اجل فهو جائز ولو صالحه من العيب على ما به فان تقدم
 قبل ان يفرقا فهو جائز وان يفرقا قبل ان يفسد صالحه البائع على ذلك
 على ان يخط عنه درهمان كان جائزا فلو اجملا على الساكن بعد ذلك رد الدراهم
 على البائع وكذا لو طعن بجبل بها فصالحه على ان يخط عنه درهمان ثم ظهر انه لم
 يكن بها جبل فانه يرد الدراهم وكذا اذا اشترى امه فوجدها منكوحه فاراد
 الرد فصالحه البائع على دراهم ثم طلقها الزوج بانها كان عليه رد الدراهم
 وكذا اذا ادعى المشتري العيب وانكر البائع فاصطليا على ان يرد البائع شيئا
 من الثمن ثم سريانه لم يكن بالمبيع كان للبائع ان يسترد ما ادى وعلى هذا اذا
 ادعى على انسان مالا او حقاني في صالحه على ما لم يبين انه لم يكن ذلك المال
 عليه وذلك الحق لم يكن بانها كان المدعى عليه خواست رد ذلك المال ولو اصطليا
 على ان قبل البائع السلعه وردد على المشتري اقل مما اخذ منه بدرهم او درهمين
 جاز وفي صلح المبسوط ولو كان المشتري باعه واستدمنه واطلع على عيب به
 فصالحه على ودايم لم يخرج منه لاحق للمشتري بعد ما باعه في الخصومه مع البائع
 الاول لا في الرد ولا في الرجوع سقطان العيب فقد اخذ الدراهم بسبب
 دعوى باطله فعليه رده ولو فسخه المشتري او اعققه وهو يعلم بالعيب
 او عرضه على بيع وهو يعلم ثم صالح البائع لم يخرج منه لانه لم يبق له خصومه

في العيب بعد هذا فاما اخذ المال بدعوى باطله ولو اشترى امه فطعن بعيب
 قبل ثمنه فصالحه البائع على ان يخط عنه بعض الثمن جاز ولو صالحه على ان
 راده ثوبا معها جاز ويكون الثوب بمقابله حصه العيب من الثمن اشترى
 الرجل عبدا ثم صالحه من كل عيب على دراهم فهو جائز وهو يرد من كل عيب سواء
 وجد العيب او لم يوجد ولو صالحه من نصف من العيوب على ان يخط عنه درهمان
 جاز وله ان يخصمه مما وجد من غير ذلك الصنف ولو اشترى امه بخمين
 دينار او بها صنف فطعن المشتري فيها بعيب ثم اصطليا على ان يخط عنه البائع وردد تسعة
 واربعين دينار فانها حقه والآن اقر البائع ان العيب كان عند من عليه رد الدينار
 الباقي وان قال لم يكن عندي او لم يقر ولم يكر جاز له الدينار الباقي وهو قولهما
 ايضا ولو كان العيب لا يحدث مثله في هذه المدع عليه رد الدينار الباقي
 في صلح قاي فاض خان رجل مات وورثه عليه درهمين وثلث ارض وله
 دير دراهم على رجل فصالح احد الاسن الاخرى على دراهم معلومة على ان يكون الضياع
 له وعلى ان الدراهم التي في يد من لا يبيعهم على حاله بينهما وعلى ان الدين الذي على ايها
 هو ضامن لذلك وهو وكذا درهمان ذكر عن يوسف ان الصلح جائز وان لم يسم
 ما على الميت من الدين بطل الصلح وفي حكم المبسوط بعد عام الصلح بينهما بالتراخي
 ليس لواحد منهما ان يرجع عنه وجد المشتري بالمبيع عبدا فقص البائع من
 الثمن شيئا كل من المشتري المسع جاز ذلك ولو اراد المشتري في الثمن شيئا لم يمتله
 البائع لم يمت المال وضح القول لانه استقبل البيع فاقتله في صلح نظم الوردوني
 واذا اوصى الرجل بخدمه عند نفسه لرجل وتخرج من يده فصالحه الواو
 من الخدمه على دراهم او على سكرت او على خدمه خادم آخر او على ركب
 دابه او على لبس يوبس هو افهوا جاز استحسانا وفي القياس لا يجوز لذي الوصي

له بالخدمة في حكم الاعتياض المستعير ولهذا لا يملك ان يواجر المستعير
 والجامع ملك الخدمة بغير عوض ثم المستعير لا يعتاض عن الخدمة مع المعين
 فذلك الموصل له وجه الاحتسان ان الصلح يصح بطريق الاستقاط اذا اعتذر
 بصحة بطريق المبادلة كما لو صالح من لاتف على جسمه فهاها تصح
 بطريق استقاط الحق عوضا عنه اذا استحق على الورثة سلم العبد بخلاف
 المستعير فانه لا يسحب على المعيرها فلا يمكن صحة الصلح معه اعتناضا
 عن استقاط الحق وكذلك لو فعل ذلك وصي الوارث الصغير وتما يكون
 في هذا الصنف بطريق الصغير والوصي يقوم مقامه استقاطا كان او تملك
 ولو وصي لرجل سكن دار سنة او حوته بمات وهو يخرج من الملك فضال
 الوارث منها على سكنى دار اخرى سنين سماه فهو جاز بطريق استقاط الحق
 عوضا بطريق المبادلة وان مبادله السكنى لا يجوز وان ضاحكه على
 سكنى دار اخرى حويه لا يجوز لان المصالح عليه بملك عوضا وسكنى الدار
 من غير سائر الدار لا يجوز استحقاقها عوضا بالبيع ولهذا الجار وكذلك الصلح
 بخلاف الوصى به فالسكنى هناك ملك بالوصيه سرعا بمنزلة العارية في حاله
 الحق فان ضاحكه على سكنى دار سنين سماه فانهدمت بطل الصلح لغوات ما
 وقع عليه الصلح قبل دخوله في ضمانه فيرجع في دار الاولى فسكنها حتى يموت
 ان كانت وصيه كذلك وان كانت سنة رجع بحساب ما تبقى من صلح المبسوط
 اذا وقع الدعوى فيما سعى بالسعي فقال للدعا عليه المدعى صلح كى ان يندعا
 ما من يد درم كى تقدم فقال المدعى فعلت لان الصلح ما لم يقل المدعى
 عليه قبلت لان هذا طلب البيع وطلب البيع لانتم البيع بقوله بعت ما لم يقل
 الطالب قبلت وكذا اذا وقع الدعوى فيما سعى بالسعي نحو الدوام والثاني

وطلب الصلح على جنس اخر فاما اذا وقع الدعوى في الدوام والثاني
 وطلب الصلح عنه على ذلك الجنس ثم الصلح بقول المدعى قبلت لان هذا طلب
 استقاط بعض الحق والاستقاط يتم بالمسقط في صلح الذم وان كان على الميت
 دين مسفرق لا يجوز الصلح ولا القسمة لان التركة لم يملكها الوارث وان
 لم يكن مسفرا لا ينبغي ان يصلحوا ما لم يقضوا منه فقدم حاجة الميت ولو
 فعلوا ما لا يجوز وذكر الكرخي في الصممه انها لا يجوز استحسانا هدايه
 في فوائد من الاسلام ان الخارج باطل اذا كان على الميت دين ومعناه
 انه سطره رب الدين لان حكم الشرع ان يكون الدين على جميع الورثة فلو
 لم يذكر في صلح الخارج ان في التركة دسا او لم يكن فيه دين فالصلح صحيح وكذا
 لو لم يذكر في الفتوى ولكن ما عن صحة الخارج بعتي الصحة ويحمل على وجود شرائط
 الصحة كما لو ذكر في الفتوى بعتي ما له معنى بالصحة وان احتمل انه غير عاقل
 خراجه من مائة فاصح وان ولا يبطل الصلح بكون ذلك الدين والعين بين
 الورثة وعلى قول من يقول لا يدخل ذلك في الصلح هذا الدين كان ظاهرا وقت
 دين فسد الصلح ويجعل كان فعلى هذا القول ان ظهر للميت والتركة في المعلوم
 عند الورثة الصلح لانهم صالحوا عن التركة من الصلح وقال بعضهم بكون دخله
 في المستثنى وما لم يكن ظاهرا يكون بمنزلة المعلوم عند الورثة لا عن المجهول
 لم يعلموا بذلك كان عليهم عن الظاهر على حساب موارثهم لانهم اذا والعين بين
 جميع الورثة لا يكون دخلا ويكون ذلك الدين في الصلح اختلفوا فيه قال
 بعضهم هل يكون ذلك الدين او العين اخلا او ظهر فيها عين لم يعلم به الوارث
 ثم ظهر للميت دين لم يعلم به الورثة اذا صولحت المراه عن غيرها او صداقها
 على دراهم معلومه ولم يكن في التركة دين ظاهرا حتى جاز الصلح دار في يد ورثة

الصلح

ادعى رجل فيها حقا وبعض الورثة حاضر والبعض الآخر غاب فصالح المدعى
الحاضر منهم على شيء مستحق من جميع حقه جاز ذلك ويكون مقبولا في هذا الصلح
2 حصة شركائه حتى لا يرجع عليهم شيء وإن كان صالحا على أن يكون
حق المدعى للوارث للحاضر خاصة دون غيره فهو جائز أيضا ويقوم الحاضر
مقام المدعى في إيسات حقه إن استسلم له وإن لم يسلم بان لم يقدّر على
إشائه بطل الصلح في حصة الشركاء ويرجع على المدعى بحقه ذلك من البدل
كما لو استقرى عبدا من رجل هو عصب في بداخر إن استقرى ذلك نفسه
على العاصب سلم له وإن عجز يرجع على البايع باليمن في أوائل صلح قاضي طهر ادعى
عبدا في يد رجل به عبده وانكروا المدعى عليه ذلك فعلى أن يقيم المدعى السنة
بوسط المتوسطون على أن يدفع المدعى خمسة دراهم أو ما أسبه ذلك ويأخذ
العبد فاصطلى على هذا الوجه فهذا الصلح صحيح ويكون دفع المدعى بذلك التدرام
لقطع الخصومة بسبب الأمر على نفسه مرقامة السنة وخوها فتكون جائزا
في جانب المدعى عليه إذا دفع مع الامكان سائى مفرقات صلح الدخيم حكاه
خط مولانا ركن الدين رحمه الله تعالى في خط مولانا باج الدين صدر الأعلام عليه الله
أنى وجدت بخط جدى صدر الأعلام طاب ثراه وسمعت منه مرارا أن
أحد الورثة إذا صالح عن الميراث وأبى إبرا مطلقا عاما ثم طهر عن التركة شيء لم يكن
ظاهرا وقت الصلح هل له أن يدعى نصيبه هذا الجبر العام فالجواب عنه نعم أصحنا
في هذه المسئلة قال أبو بكر الحارثي لما نزل أن يقول ليس له ذلك ولما نزل أن
يقول ليس ذلك وهو الأصح وفي مفرقات إجازات المحيط في جلال مسله وعلى
هذا لو أبى أحد الورثة البايع ادعى التركة وحجبه بالورثة ليجتمع دعوا
ولو أبى وبا التركة ومروا بالودع عليه وفي الحارثية الورثة إذا أرادوا أن يدعوا

عنا في يد واحد من الورثة بعد الحارح يقولون نصيبنا كذا ونصيبه كذا
ثم صار لكل البايع الصلح هكذا سمعت عن القاضي الحمام الراعى الخاص والمشارك
إذا قال مات ساء من الغنم أو أكلها السبع أو شرفه فصلح له رب الغنم
على دراهم معلومة لا يجوز في قول أبي حنيفة رضي الله عنه عند الأحمر المشترك
هناك عند لا نصفه منزله المودع ومع المودع يجوز الصلح وعلى قول محمد لا يجوز
الصلح خاصة كان الراعى أو مشركا لأن عند الصلح مع المودع ويجوز ومع الراعى
أولى وقال أبو يوسف إن كان الراعى مشركا جاز وإن كان خاصا لا يجوز
2 الفصل الثاني من صلح فاض طهيرا **الفصل الثاني فيما يشترط في**
مصر بدل الصلح وفما لا يشترط ادعى جماعة في يد رجل فأنكر فضالهم
على ما فهم من التملك سطران كانت محظون على أحدها بغير صيد جاز لأنه مال
نقد على سلمه من غير صاع كثر فاشبهه مع الحظ من الحق وإن كانت غير
محظون محتاج في أحدها إلى صيد لم يجر لأنه مجهول من صلح نظم الزندويستى
وذكر في الباب الثاني من صلح المبسوط إذا ادعى أن في يد رجل فاصطلى عليها
على أن يسكنها أو اليد سنة ثم يدفعها إلى المدعى هذا حاضر منزله ما لو اصطلى
على أن يسكنها المدعى سنة ثم يسلمها إلى اليد وطريق الأول أن يعتبر زعم
المدعى وفي زعمه أنه بغيرها من ذي اليد سنة ثم يأخذ منه وفي الثاني كان المدعى
أطلق ملكه عن رقبتهما وبقي ملكه في قدر ما شرط لنفسه من المنفعة كما لو باع الدار
المواحد والمشتري يعلم الجان فإنه ملك رقبتهما منه وبقي منفعتها على البايع
حتى تملكها المستاجر عليه بالإسبغ ويكون الجبر للبايع ولو كان من بطين
أخذوا عطا وسوع وقص وسرقة فباعا على ذلك ولم يعرف الحق لم يولطأ له
عليه ثم صالحه على مائة درهم إلى الجبل فهو جائز استحسانا لأن لفظ الصلح دليل على أن

حقه اكر وقد بيع بالاجل مما يعنى ايضا مسوط وذكر في صلح خواهر زاد.
 ٢ اسد ليل الى يوسف في مسله الصلح على الضر فان هذا صلح يرجح منه ما يوجب
 الجوار على ما يوجب الفساد فانه صحيح ان كان مثله او اقل وان كان للعبد الجار
 دين على رجل فصالحه على ان حط عنه بعضا واحده عنه بعضا والجواب فيه
 كالجواب في الكتاب للعبد منه لا يجوز الصلح وان لم يكن له منه بجواز الصلح
 ولو ادعى رجل على العبد الجار فسادا فصالحه العبد عن جوار او عن اقرار على ان
 حط عنه الثلث واخر الثلث وادى العبد الثلث فهو جائز من صلح المحط
 و صلح الصبي الجار جاز فيما يجوز فيه الصلح البالغ الا للوطى بغير عيب فان
 خان في صلح العبد السابع المادون اذا حصر عليه في رجل وادعى عليه ما لا ولا
 سه له وفي العبد مال من جوار يتموكسبه فصالحه العبد من ذلك على سبيل بجز
 صلح عند ما ويصح عند ان يصفه على اختلاف فهم انه لو اقر بما في دين بعد الحج
 لاحد من الناس يجوز عند خلافها وان كان في العبد المحجور شيء من العرض
 فاستهلكه رجل فصالحه العبد من ذلك على شيء نظر ان كان عمل قيمته اهلها لك
 حازلنا العبد هو الخصم فيه لكونه في دين فصار كما لمودع وان كان اقل من قيمته
 لا يجوز لان للوطى سرع من العبد وليس هو من اهله والجواب في العبد الذي
 قاله المولى زادت الى الفافات حركات الجواب في العبد الجار لانه بهذا القول
 صار مادونا ولو ادعى عبد محجور على عبد تاجر فسادا فصالحه على بعض ماله
 اجل نظر ان كانت له منه لم يجرى الاحتجاج كما في الجار ولو ادعى الجار على
 العبد المحجور مالا او اكر فصالحه من ذلك على بعض وحط البعض لم يجرى صلحهم
 سواء كانت لهم منه او لم يكن اما اذا كانت له منه فهو قادر على احدثه
 والخط منه ببيع ولا لم يكن له منه لم يجر خطه ايضا لان للمدعى عليه محجور

وصلح المحجور لا يجوز لانه محجور عن المداينه نظم الفقه روى ابن جماعة عن
 اني يوسف في رجل اوصى لرجل بعبد او دار او مراكمت اساوينا فصالح الابن
 والبيت مع الموصله بالعبد على مائة درهم فان كانت المائة من مالهما
 غير المراث فالعبد بينهما نصفان وان كانت المائة مما ورثا من الميت فالعبد
 بينهما ادمان رجلا في ادعياء دارا في يد رجل او ارضا وقالوا في مراث
 ورساها عن اساوينا وجمدوا الرجل مع صالح احدهما حصته من هذه الدعوى
 على مائة درهم فاراد شريكه ان يشركه في هذه المائة لم يكن له ذلك في صلح المحط
 في دعوى الخلاصه في شرح السامي رجل ادعى دارا فذكر المدعى عليه فصالحه
 على نصف تلك الدار ثم وجد المدعى منه ولعامها باخذ النصف الباقي وبه
 كان يفتي استاذنا طاهر الدين والامام خواهر زاد. في نichte جعل هذا روايه
 ابن جماعة اما في طاهر الروايه لا يسمع دعوى الباقي ولا ما حدثها وقد ذكرنا
 وجه كل العولين في الحانه رجل ادعى حقا في دار فصالحه على مال ثم استخمت
 الدار بالعبه وقضى بها للمشتحق كما ينبغي ان يدان يرجع على المدعى فسترد ما دفع
 من بدل الصلح ولو استخمت الدار الا ذراعا لا يرجع شيء رجل ادعى دارا فادعى
 المدعى عليه انه صالحه من هذا الدعوى فلم يجد اليينه فمضى بالدار للمدعى
 فاخذها وبيعها ثم اراد المدعى عليه ان يرد الدار خلف المدعى ما صالحت معي قبل دعواك
 له ذلك فانه بكل عن اليين سطران لجاز البيع باخذ الممن والاضمنه في روايه
 وهو المختار اذا جرى الصلح بين المتداعيين وكتب الصك وفيه ابراكل واحد
 منها الصاحبه عن الدعوى ثم طهرت الصلح وقع باطلا فتدعى الابهه فاراد المدعى
 ان يدعى ما ادعى لا يصح للابن السام والمختار انه يسمع لان هذا البرا في ضمن صلح
 فاسد فلا يعمل وفي مقطعات صلح ما في طهير صلح السلام ابو الحسن

عن الصلح على الانكار بعد دعوى فاسد هل يصح ام لا قال لا ولا بد من ان
يكون صحته لا للمدعى باخذ ما ياخذ في حق نفسه بل لانما ادعى فلا بد
من صحة الدعوى حتى يكون ماسا في حقه رجل اثم سره وجبس في دعوى عليه
قوم فصالحهم مخرج وانكروا الناصح الحنك خوفا على نفسه والوا ان كان
في حبس العاقل فالصلح جائز لانه لا يحبس الا مخوفاً وان كان في حبس الوالي لا يصح
الصلح ولو ان رجلا ادعى ما لا على رجل فانكروا صلحه على شيء من المدعى عليه
اقام السنة على القضا او الاجرا لا قبل ولا بطل الصلح ويكون الصلح فداعين
عن كات عليه فان كان المدعى عليه قبل الصلح ادعى المضى او الاجرا وانكروا
المدعى لك فصالحه على شيء ثم اقام المدعى عليه السنة على المضى او الاجرا
لا يستحق المدعى عليه وانما استحق المدعى فلم يكن الصلح فداعين العاقل في باب
ما بطل دعوى المدعى من فإوى فاضى خان الصلح الفاسد كالباع الفاسد
في ان يمكن كل واحد منهما الفسخ كما سمعت من الفاضل الامام وسئل عن ادعى
على احوال درهم فدفع المدعى عليه خمسمائة الله بحجة الصلح من غير ان يذكر
لفظه الصلح ثم اراد المدعى عليه ان يسترد ما دفع قال لا ذلك وكذا في كل موضع
له حق الاخذ لا يقع عن الصلح حتى لو دفع الله عوضا لقطع الخصوم يكون صالحا
بالقسط وفي كل موضع له حق الاخذ فله اخذ من حقه في زعمه من صلح الخرافة
ولو ادعى عليه الف درهم فاقربها وانكرها مصلحه فله على مائة درهم الى
شهر على انه ان اعطاه الى شهر فهو يرى مما بقي وان لم يعطها الى شهر فاقربها
لا يجوز لانه في معنى شرطين في عقد حيث لم تقاطعه على شهر معلوم وكذا لو قال
اصالحك على مائة درهم الى شهر فان عطلها قبل الشهر فهي مائة فهذا الاول
سواء المعنى وكذلك لو صالحه احد سنين سماها واشار اليها ولم يعرف

على احد عالم بجراهمكن الجباله مبسوط وذكر في نظم صلح الفقه لو ادعى
على انسان مائة فانكروا فصالحه على مائة درهم الى شهر على انه يرى ان اعطاه
والا فلما اكلمه عليه على حاله فهو باطل لانه دين دين نظم فقه اذا كان
للرا عطا في الديوان فمات وتوكت ادين فاصطلى على ان يكون عطا
الهام لاحد منهما وبك ذلك باسمه على ان يعطى لاحده الاخرى بالامام
ليخرج من الوسط فهو باطل لا يجوز والمال مردود والعطا الذي كتب الامام
اسمه في الديوان لان الراي الى الامام في ذلك فلما كسبه باسم احدهما فالآخر
لخالف المال بعد بيع غير ذلك يصل الى باذل المال فلم يخرج في نظم الفقه وفه
ايضا عند من اسن احدهما بصدقه من اجبي مطلق الشريك السفعة ووطن
المستري ان له الشفعة فصالحه على ان يعطيه نصف ما اشترى بنصف الثمن
جائز لانه يصير سواهما رجل لخصا رقا في دار غير فاراد رفعه الى
صاحب السرقه بعد ما اخرج المروق من الدار فصالحه السارق على مال
معلوم حتى كف عنه الرجل فالصلح باطل والمال مردود لان الخو ليس له ولو
كان الصلح من صاحب السرقه يرى من الخصومه باخذ المال وحده السرقه لا ثبت
من غير خصومه ويصح عنه الصلح نظم فقه في الاموال العام رجل ادعى على اخر عينا
او دينا فاصطلى على شيء وكسب ذكروا الصلح وذكر ان فلانا صالح مع فلان عن
دعوى هذا الدين او هذا الدين على هذا وذكر الشرايط وذكر انه لم يتوكل هذا
المدعى عليه دعوى ولا خصومه من الوجوه مما جاد على المدعى عليه دسنا
كما المهران كان المدعى امراه صالحت مع زوجها فانه لا يسمع دعواها لان
البراء عن الدعوى ذكرت مطلقة في لحد ذكر الصلح وان كان الدعوى او الخصم
لا بد من ان صالح عن واحد من ثم صالح عن جميع الدعاوى او بين المدعى عليه

عن جميع الدعوى من صلح الحراية سلخ الاسلام ابو الحسن عن الصلح
على الانتكار بعد دعوى فاسدة هل هو صحيح ام لا قال لا ولا بد من ان يكون
صحة لان المدعى باخذ ما اخذ في حق نفسه بدلا عما ادعاه فلان له من
صحة الدعوى حتى يكون ناسا في حقه مقطعات فاضى ظهر

كتاب الاكراه

واذا اكره نوعا بلف على طلاق امراته فطلاق كان ذلك قبل الدخول
وغرم الزوج للامه نصف المسمى بان كان في النكاح سميته والمعه بان لم يكن
في النكاح سميته رجع بذلك على المكن وان كان بعد الدخول بها وضمن الزوج
للأمة المسمى بان كان في النكاح سميته وهو المثل بان لم يكن في النكاح سميته
لا يرجع سوى ذلك على المكن من الدخيم ولو اكره نوعا بلف قد اوجب على
ان يطرح ماله في الماء او في النار او على ان يدفع ماله الى فلان ففعل لا يكون
مكروها فاض طهر في اكراه المبسوط ولو قبل بشرى هذا الخمر او لما كان
هذه المسنة او لعنتن انك هذا او اياك لم يسعه شرب الخمر ولا اكل المسنة لعدم
الضرورة لان هذا كالتهديد بالحبس فحقه ولو قبل له لعنتن انك هذا او اياك
او لسعه عندك بالف درهم فباعه جازا لبيع مياسا ولكنه استحس وقال
البيع باطل لان البيع يعتمد على الرضا وبما هدد به تقدم رضاه فهو لا يرضى بصل
اسنه او اسنه عادة ثم هذا الحق اثم والحزن به فيكون بمنزلة الاكراه بالحبس
يمنع نفوذ البيع والافراد والهيبة والعقود التي يحتمل الفسخ وكذلك التهديد
بفعل كل ذي رحم محرم لان الرابة المودة بالمحرمية كالولاد حتى يمتنع عليه
ولو قبل له للحبس اياك في التجن او لسعه من هذا الرجل هذا العبد فكذلك ففعل

مع العباس السبع حايه لانه لم يندب شي في نفسه والهددته لا يمنع صحته
سعه وافواه وجهته وكذلك في حق كل ذي رحم محرم وفي الاستحسان
ذلك كله اكراه ولا سفد شي من هذه التصرفات لانه حبس اسم بلحوبه من الحزن
عما يلحوبه حبس نفسه او اكرهه وربما دخل التجن مختارا او مجلس مكان اسم
ليخرج ابو محبسه كحبسه مبسوط وعندهما يتحقق الاكراه من كل منقلب
بعد على محقق ما اوعدوا التوى على قولهما في صلح فاض خان وذكر في
الحفنه وان كان صبيا مسلطا او رجلا محط العقل وهو مسلط يجوز اكراهه
كالبائع والعامل وفي هبة الخاضعة وفي فوايد شمس الاسلام اذا خوف
امراه بالضرب حتى وهت مهرها لا يصح ان كان قادرا على الصرب وذكر
في صلح ماوى فاض خان وان هذها بالطلاق او بالنكاح عليها لم يكن
ذلك اكرها مبسوط الاكراه محولا لعدم الاحتسار شرعا كالقنين اذا اكرهه
العلف با فقره بعد مضي المدد الا ترى ان المديون اذا اكرهه العلف على بيع
ماله نفد سعه والذمي اذا اسلم عبده واخر على سعه نفد سعه بخلاف ما اذا
اكرهه على البيع بغير حق وعلى هذا قلت اذا اكرهه الحرني على الاسلام يصح
اسلامه ولو اكرهه المستامن او الذمي على الاسلام لا يصح اسلامه ونفس
الامر من السلطان من غير تهديد يكون اكرها وعندهما ان كان المأمور يعلم انه
لو لم يفعل ما امر به بفعل به ما فعل به السلطان كان امره اكرها فافاض
خان وفيه ايضا السلطان اذا قال الرجل اقطع يد فلان هذا والا فلا فملك
وسفقه ان يقطع واذا قطع كان على الامن اقتصاص في قول الحنفية ومحمد
ولدر وانه فيها عن ابى يوسف وفيه ايضا ولو اكره الرجل على قتل مورثه
نوعا بلف ففعل لا يحرم المالك عن المراث وله ان يقتل الماكن فضا بمورثه

٢ قول في حيفه ونجده ولو كان الملك صيا او معسوها فكلها في الاكراه
 حكم البائع العاقل ولو كان الملك غلاما او معسوها له سلطه كافيا لعل هو
 الملك لا المباشر للقتل فيكون الدين على عاقله الملك في ثلاث سنين ولو
 اكره على ان يستري عبدا اذا رجم حرم منه او اكره على شراعه حلف بعتقه
 ان ملكه وقد اكرهه على ان يشريه بغيره الا في درهم وقيمة الف درهم فاشترى
 ومضى العبد عن العبد ومحب على المشتري الف درهم لانه مضمون عليه
 قيمته ولا يرجع على الملك لانه دخل في ملكه مثلما وجب عليه من البدل
 فلا يرجع كما لو قال ان زوجا امراه في طالق فاكراه على ان يزوجه امرأه
 بهن منها جاز النكاح ويطلق وعليه نصف المهر ولا يرجع بذلك على الملك
 ولو اكره الرجل على ان يقول كل مملوك املك فيما استقبل فهو حق فقال ذلك
 ثم ملك عبدا عنق ولا يرجع على الملك شيء وان ورث عبدا في هذه الصور
 ويرجع على الملك بعمه العبد استحسانا ولو اكره الرجل على ان يقول
 لعبدي ان يثيب فانت حرم شاء العبد او دخل الدار عنق ويرجع على الملك
 بقيمة العبد ولو اكره على ان يقول عنق عبدا نفسه وذلك الفعل اس
 لاندبته كصلوات الغرض ونحوها او كان فعلا يخاف بركة الهلاك على
 نفسه كالأكل والشرب ففعل ذلك كان له ان يرجع على الملك فاضحان
 ولو قال له لا فتلك اولي قطعت يدها الرجل فقال له ذلك الرجل قد اذنت
 لك في القتع فاطعه وهو غير ممكن لم يسع للملك ان يقطع يد هذا
 من المظالم وليس المقصود من الفعل ان ياذن في ذلك شرعا لانه سلك طريقه
 لدفع الهلاك عن غيره وذلك لا يسعه كما لو اذى مضطرا فادان تقطع يد
 نفسه لدفعه الله حي باكله لا يسعه ذلك هذا مثله وان قطعها فلا شيء

عليه ولا على الذي اكرهه لانه القاطع لو لم يكن مكرها وقال له انسان قطع
 يدك فقطعه لم يلزمه شيء فاذا كان القاطع مكرها او لى لان البدل الذي
 يوسعها عاملا في اسقاط الضمان حتى اذا قال له احرق يوتي هذا الا سباح
 له ان يفعل ولكن لا يلزمه شيء ان فعله وان كان صاحب اليد مكرها
 اضمانه او من غير على الحد في القتع بوعده بلف فالفصاص على الملك
 لان سبب الاجل بالمفوائد وفعل القتع منسوب الى الملك لان الملك
 يصلح ان يكون آله في ذلك ط س اكرهه بالخمس على ان يودع ماله
 هذا الرجل واكرهه بالخمس على قبوله ودفعه فقبله وضاع عند فلا
 صمان على الملك ولعل الماضي لانه ما مضى لنفسه كما لو هت الرمح سوب
 انسان والعه في حجره فاحذر لرحه على صاحبه فذلك لم يكن صامنا
 مبسوط وفي رواية فتاوى ما مضى خان رجل في يده مال انسان فقال
 له السلطان لا يبرأ لم يدفع الى هذا المال حبستك شيئا او ضربتك ضربا لا يحون
 له ان يدفع للمال الله فان دفع كان ضامنا وان قال له ان لم يدفع الى المال اقطع
 يدك او ضربك خمسين سوطا فدفع الله لا يكون ضامنا لان دفع مال الغير
 الى الخاير لا يجوز الا ان يخاف بلف عضو والصبر المتوالي يخاف منه اللف
 وفي المبسوط اكره بوعده قبل على ان يشرح ماله في البحر او على ان يحرق سابه
 او يكسر متاعه ففعل والمكره صامن لذلك كله لان المالك لما يصلح
 ان يكون المكره آله للمكره فانه باسلاف سد فاسقل فعله الله فان
 اكرهه على ذلك محبس او قد ففعل لم يكن على المكره ضمان ولو اكرهه سلف على
 ان ياكل طعاما ماله او يلبس بوماله فلبسه مكرها لم يضمن المكره شيئا لانه ليس
 بفساد بل من ان صرف مال نفسه الى حاجته بخلاف ما تقدم فان ذلك افساد

ولو اكرهه على ان يبيع حارسه ولم يستموا احدا فاعيا منها من انسان كان البيع باطلا لان قصد المكن الاضرار بما يمكن لاسفغه المشتري وان لم يستم المشتري لم يحصل مقصود المكن ولو اخذ عمال بوقيه وذلك المال اصله باطل واكرهوا على ادايه ولم يذكروا له بيع حارسه فاعيا لئلا يذبحها ذلك المال فابيع حارسه طابع في البيع وانما اكن على اداء المال بطريق الاسراض والاسمها ب من غير بيع الحاربه وهه هو عاده الطله اذا ارادوا ان يصادروا رجلا يحكموا عليه بالمال ولا يذكرون له سعي من ماله حتى اذا ما عه بعد بيعه فالجمله لم تاتي بذلك ان يقول من اكرهى ولا ماله فاذا قال له الظالم بيع حارسك فالان يصير مكرها على بيعها فلا ينفذ سعيها في اكره الميسوط لو اكرهه بوعده بلف على ان يخذلها فلا ينفذ بوعده اليه قال رومان يكون في بيعة من ذلك لان مال الغير يسباح عند الضرر كما في المحضة كمن علمه بالخراب في هذا السر بطرح حال المحضة من كل وجه لان العذر ما كان من قبل العباد وان صرح حتى قبل كان ما جورا لا يخذل مال الغير ظلم والظلم لا يستباح بحال فصار كاجر كلمة الكفر هذا اذا كان المكن مع المكن حاضر ابحاف على نفسه من سؤله ما يخاف من المرسا كان في سعيه من ذلك واذا لم يكن معه رسول المكن وقد خلى سبيل المكن ليفعل ذلك الا انه يخاف انه ان طفر به ولم يفعل ما اكرهه عليه قتله لا يبيع له ان يفعل ذلك لان الاكره زائل حصقه الا انه يخاف عوده وبهذا لا يحل ساو لا الغير يخره اكره على الرجوع صح النكاح وكذلك لو اكره على البذل والعين مع ولا رجوع فيها وكذلك الظهار والاملاذ خرم مع العمدن والبدن فان الاكره لا يعمل فيها لعدم افعالها القسح نظره للهداه ولو غضب

الفصل الثاني

حقه وقال له كل ما وكل لا يضمن الاكل شيا
 ٢ المبرقات اكن لتقربا لطلاق ما قول لا تقع كما لو اقر بالطلاق هان لا او كادبا وكذا لو اكن يعاق او نذ او حدا وقطع او سب فاقولا لمزبه في فاضه خان وفي سرقه المحيط اذا اقر بالسرقه مكرها فاقرا باطل ومن الماخزين من افتي بصحته وسئل الحسن بن زياتا عن رجل ضرب السارق حتى يقتل ما لم تقطع اللحم ولا تظهر العظم مسك من هرب من العدو واحفر في موضع قاضا العدو فسأله عن اصحابه لانه سعى ان يعلم موضع اصحابه وان اكن بالقتل لان المكن بالقتل لا يباح له قتل المسلم في سرقه خان وعو كى نصره لو اكن ان يكت على القراطس امراته طالق او امرها يدها لم صح الا اذا نوى في الحرب باليد من القتلى

كتاب

الابوة والنفقة والمفقون

حانا العبد الابن له ان يحبس الابن حتى يسوق في الجبل وان هلك فيه يد بعد ما وضع العاض له بالامساك بالجعل او قبل المرافعة الى العكس فلا ضمان ولا جعل محيط وفي فصول الاستدوين في الفضل السابع من دي غلام راكوفت وخواجه را خبر كود كه بتزدك منست باز ان غلام را بود ان غلام كرمخت ناوان دار بود ناني فاجابته ومسله كانت واقعة الفتوى سنة ثمان كرمخت وسند ديكري را با خود بردان سند بر نده حاضر امن جاو نذا ان سند ديكري بايد كه همت سند خود را از سند طلب كنند منع ان بملك ذلك ويخبر المولى على سعيه لانه ابلاد فاعلى بعه من فتاوى الدناري قلت وراست في موضع اسفح صاحب المحيط در امكان دست تحرير كرمخت ونجانه باعرفت باع كوفتش ونجانه مسري املا ختم كدش تا بازان امن

كرمته يوفى فكسب الكوكبان نداشتنش وادبا نكوفه استنى قبل كود
 صامنه شود ان كان اخرون المصروا خارجا منه لكونه ووالسفر برض
 له هكنا ذكره في الاصل وفي المخرج عن ابي حنيفة اذا وجد في المصرا ديتي له
 وروى في الكسرا كرم ما روى في الصغير وان كان الكبير انهما مونه قالوا مراده
 صغير بمقتل الامان والا فهو قال وروى لا يحب شي يحيط **فصل**
في الملقط نظم الفقه وجد الفقه من فقرها ولم يجلبها
 فوافها الى امام فامر الامام او الملك ان يستعملها لنفسه حتى يجلبها
 فاستعملها ورمح طاب له الرمح دكوها في الملقطه في اخارها عن غنى
 وفي الجامع الاصفه قال ابو العاسم اذا اخذ الملقطه لنفسه ليس له ان يتصدق
 بها على نفسه وان كان فقيرا لانه في حكم العاصب ولكنه يتصدق بها على الفقراء
فصل في المفقود في مفقود سرخ شت اذا فتد
 المكاتب وبرك اموال اهل يودي كاسته من تركه سطر ان كان فترك
 المكاتب من خلاف حسن ما عليه لا يودي وان علم العاصب بالدين لانه لا
 يمكنه الاداء الا بالبيع وليس له ولا يديه مال للمفقود وان كان من حسن المكاتبه
 وعلم العاصب بذلك يودي كما في الخلاف فقد

كتاب الوصايا
 ولا يجوز الوصيه للوارث الا باجازه الوارثه بعد الموت ولا يقتبر
 باجازه قبل الموت هذا في الوصيه اما التصرفات المقيدة لاحكامها قبل
 الموت من المرض هل تعتبرها اجازة الوارثه قبل الموت لا رواه فيها
 وروى شيخ الاسلام علا الدين السمرقندي في الجامع الصغير ان المرض من

الموت اذا اعتق عبدا ورضى به الوارثه قبل الموت قاله عند السفي في شي
 فاض ظهير اذا بلغ الوارثه ان مورثهم اوصى بوصايا ولا يعلمون ما اوصى
 به فمما لو اذخرنا ما اوصى به لم يجوز لنا يجوز اذا اجازوا بعد العلم في باب
 ما سئل دعوى المدعي من فتاوى فاض خان اوصى وقال بلك مالي وقف
 ولم يزد عليه ان كان ماله در اعم او دناسي فقله باطل وان كان له ضياع
 صار وقفا وقد قل الفتوى انه لا يجوز ما لم يسمي جهة الوقف قاله
 ظهير الوصيه عما يقع من الملك كالوصيه بالملك عتاني في الملقط
 السمرقندي الوصيه بالاسراف في الكفن باطله الوصيه بعمان قبره للتصديق
 لا للدينه يجوز عن ابى العاسم فمن اوصى ان يطين قبره او يضرب على قبره او
 او يدفع الى انسان شي لم يقبل على قبره فالوصيه باطله الوصيه باحد العايات
 باطله الوصيه بحمله بعد موته الى موضع اخر باطله قبله عند الموت
 اوصى شي فقال بلك مالي ولم يزد على هذا حتى مات تصرف بلك ماله
 الى القدر ولو قال عند موته حو شان مراكا كان ما بدست ان مال
 من يعطى كل حرب ليس يوارث اتي ما سئل عن علمه اسم ابيادكار وفي
 فتاوى فاض خان اوصى بان يدفن في دان فهي باطله رجل اوصى بتياب
 جسد لرجل جان ويكون للموصي له من التياب والقبص والادويه والشراب
 والطيبا السه والاكسبه دون القلائس والحفاف والحوارب فان ذلك
 ليس من الساب قاله خان وفي ما روى فاض ظهير اوصى بان يكفن من كذا
 فلم يفعل الوص لا ضمان عليه وان وجد من شتره وذلك المشي للورثه اوصت
 له زوجها بان تكفنها من مهرها الذي لها عليه فوصيتها باطله ولو اوصى
 بان يكفن في يوب كذا او يدفع في موضع كذا فالوصيه في تعيين الكفن وموضع

القرطاطلة رجل دفع الى ابيه خمسة خمرين وثمانين مائة وقال ان مت انا فامري
 قراي وحفري وخمسة دراهم لك واشري بالباقي حنطة وقصدي بها اما
 العيون كان كانت بحاج الى العمار للتخصيص دور الزينة عمرت بقدر
 والباقي صدق على الفقراء اوصى بان يكفن في خمسة ثوبين لم يراع شرطه
 لانه خالف السنة اوصى بان يكفن في خمسة ابواب اوصى بان يراعى
 شرطه اوصى بان يقبر مع فلان في قبر واحد لا يراع شرطه ولو اوصى بان يقبر
 في مقبر كذا يقرب فلان الراهد يراع شرطه ان لم يركب في البركة موته
 الحمل اوصى بان يدفن كسبه معه لا يجوز الا ان يكون فيها شيء لا يفهم قاض
 ظهر الوصية بالهرا على قبر باطله قال في فتاوى فاضل طهيري كذا اذا
 لم يبين القاري اما اذا عساه سمع ان يجوز على وجه الصلة دون الجس
 لوقال المريض تمام دار فرندان من ايسر من اوقالت وكيلى تركتى
 اوقالت لمت الاولاد اليك بعد موتى ذلك لى لى العتاني وفي فتاوى
 فاضل طهيري قال المريض لوجع غم كرام من وان فرندان من بخور بعد ان
 وفات من اوقالت فرندان مرضاي عمان قال بغير وصية وقال
 بعدكم وجمي يامهم وما يحرم حرام قلذلك في التوازل قال الهالبا لارسيه
 الكورسه توبس من دراند فانت طالق فوضع يد على غلها او خاطبه
 قمصا لا بحث لان هذه الامن وصت على اللبس عرفا ولم يوجد هذه المسله
 وصت في اخر عمره مطيع فسل قاوم براسه انه لا تقع الطلاق قال
 العسه او اللث هذه المسله دليل على ان المستفتى اذا سأل المستفتى فترك
 المفتع راسه فلا او سمع جازان تقبل قوله فرق بين هذا وبين الشهادة والوصية
 فان الشاهد اذا اشار براسه او المريض اذا اشار للوصية لا يكفي والفرق

ان الوصية والسها ده حكم يتعلق باللفظ والاشارة لا يقوم مقام اللفظ
 الا عند العجز اها جواب المفتي ليس حكم يتعلق باللفظ انما اللفظ طريق معرفه
 الصواب عند المفتي فاذا حصل هذا المقصود استغنى عن اللفظ كما لو حصل
 بكتاب الجواب في الفتوى في الفصل السابع في الميراث من باب الخامس من طلاق
 الوامعات وعنه يوسف مريض قال اعطوا فلانا وصيه كذا اوقال
 اعطوا بعد موتى اوقال اعطوا بلقي فهو جابر لان الملك محل الوصية وان
 قال الربع او الخمس او شيئا ما خلا الملك لا يكون وصيه الا ان يكون
 ذكر الوصية فاض خان اوصى ان يعطى الناس الف درهم عن محمد بن معاتل
 ان الوصية باطله فاض طهيري اوصى بان يحال بعد موته الى موضع كذا ويدفن
 هناك وستى رباط من ملك ماله فمات ولم يحال الى هناك فالوصية بالرباط
 حايه والوصية بالحال الى هناك باطله لانه ليس فيه فايده ولو حمله الوصى غير
 اذن الورثة بضمن المفقده في مجموع التوازل وفي فاض خان مريض قال اصدق درهم
 ارمي بخشيت كنييت كانت حايه لان هذا اللفظ يراد به القرنه وقال ابو
 الحسن السفلى قول دروان كذب ليس من لساننا فلا امر هذا وفي
 فتاوى العتاني صد درهم بروان من بحسب ما ذهبت فهو وصيه وان لم يقل
 بروان من لا يصح وفي فتاوى فاض خان اوصى لرجل مال واوصى للفقراء مال والموت
 له محتاج هل يعطى له من يصيب الفقراء قال محمد بن مقابل وشداد يعطى
 وقال الجمع والحسن بن ابي مطيع لا يعطى والاقول اصح غير الحسن به رجل دفع الى
 آخر الفنا وقال هذه الالف لفلان فاذا مات انا فادفعها اليه فمات
 يدفعها للمامور الى فلان كما مروى لم يقل بن فلان ولكن قال ادفعها اليه فمات
 المامور فان المامور لا يدفعها الى فلان وعنه يوسف مريض دفع الى رجل



درامم وقال له ادفعها الى اخي وقال الى ابنى ولم يزد على هذا فان المامون
مدفع الالف الى غزها المت وعزاني نصر قال ادفعوا هذه القدام او هذه
الساب الى فلان ولم تقل له وصيه قال هذا باطل لانه ليس باقرار ولا
وصيه وفيها وى المصلح سيل غمز اوصى بثلث ماله بمصالح القرية فقال
الوصيه باطله لان وجوه المصالح مختلفه وفي فتاوى فاضل خان اوصى بان
يعان بته من فلان فهو باطل وكذا الواسع بان شفع عنه الماشهر في الوسم
او في سبل الله كان باطلا في قول الى خيفه وفي فتاوى فاضل خان اوصى
لكاتب نفسه اولادهم ولانفسه او المدين نفسه جازا لكل استحسانا
وفي مقطعات فتاوى فاضل ظهير وعزاني يوسف لوقال لعبد اوصيت
لك بحر من مالي لم يمس موته ولا يكون مديرا ولو قال اوصيت لك بسهم
من مالي او قال بنفسك او قال اوصيت لك بثلث مالي فهو تديس وفي الخلاصة
عن الامام الفضل عليه اذا كانت الورثة صفارا فترك الوصيه افضل وهكذا
روى عزاني يوسف وان كانوا بالغير ان كانوا فقرا ولا يستغنون سلبا
التركة فترك الوصيه افضل وان كانوا اغنيا واستغنون بالسر فالوصيه
افضل وقد لا سغنا عزاني خيفه رضي الله عنه اذا ترك لكل واحد من الورثة
اربعة اذف دون الوصيه وعن الامام الفضل عشر اذف وفي الوضع الذي
اراد ان يوصي بنوع ان هذا ما القرابه وان كانوا اغنيا فالمراث وفي
القناني اوصى لحم ولب مناعها فهو الممنوع والقبيص والمضعف وكذا لو
مات وعميق عليها السدين ونحو فله خفاء وقلنسوته وقيصه وسراويله
دور السقف والمنطقه الا ان يقول ماعه وفي التوازل قال ابو نصر اوصى
بمنه النعم فلان لم يكن للورثة ان تصدقوا بقتمة ما قال في المساكين

كان للورثة ان تصدقوا بقتمة ما قال في المساكين
المعلوم يحتاج الى قوله فاد اقبل ملكا فليس للورثة بغيرها فالوصيه للفقرا
لا يحتاج الى القبول وانما قصده العربيه وهي حاصله بالقمه في التوازل
اوصت بجميع ما لها ولم يجر الزوج لغيره وللزوج الثلث والثلثان
للموضى له لان له نصف المسمى الباقيين ولو وصى بجميع ماله ولم يجر المرأة
لا وارث غيرها ما احدا لاجنبى الثلث ولا ثلثي اربعة من ثلثه فلما اربعة والباقي
للموضى له كان لها سدس ولو اوصت بالنصف لاجنبى فلم يجر الزوج باخدا لاجنبى
الثلث ولا ثلثي سهما للزوج صفان ثم كمل وصية الاجنبى الى تمام النصف
والباقي لبيت المال عتاني وفي فتاوى فاضل خان ولو اوصت المرأة بنصف
مالها الزوجها ولم يوص بوصيه اخرى كان جميع مالها للزوج النصف بحكم المراث
والنصف بحكم الوصيه وفي فتاوى فاضل ظهير كان للاجنبى نصف مالها وللزوج
ثلث المال والباقي لبيت المال لان الاجنبى احدث المال ولا يمارعه سقى
لبنان باخدا للزوج نصف ما بقى وهو الثلث يعني ثلث المال باخدا للاجنبى
تمام وصيته وهو السدس فيكون الباقي كبيت المال قال رضي الله عنه
وكان والذي يقول هذا اذا لم يجر الزوج وان جاز فللاجنبى النصف والربع
للزوج والربع الباقي لبيت المال في التوازل اوصى لرجل بقله دان فان
الدار بواجب ويدفع اليه غلتها وليس له ان يسكن نفسه قال ابو بكر الحكيم
له ذلك لان غير يسكن له فهو اذا سكن نفسه جاز وكان ابو بكر بن ابي سعيد
ليس له ذلك قال ابو بكر فقلت لم قال لاننا لو اطلقنا له السكنى فيما ينظر على الميت
دين فلا يمكن صرف شيء منه الى غيره فقلت لاجنبى كواس الحواب عنه فقال الدين
غير موجود فلا اعتبار بالتقويم الا ترى انه سقد وصاياه وان كان يومهم طهور الدين

٢ وصايا المبسوط ولو وصي بعد بدرام سماه او بشئ من ماله سمي لم يجز
 كما لو وصي له في حال حيوته ولو وصي له ببعض رقبته عن ذلك القدر ويسمى
 ٢ الثاني في قبول الوصية واذا اوصى ولا دفلان ذكرتمس الامعه ونيح
 الاسلام ان ولد له لا يدخل في الوصية ولا في الوصف منزله ما لو وصي له
 بعض رقبته في حيوته ولو وصي له برفقته كلها عنق من المثلث فكلنا لو وصي
 له برفقته او بصدوق بها عليه من المثلث ولو وصي له سلت ماله جاز لان
 هن الوصية تناولت رقبته فان رقبته من ماله وصي حرا عند ميا
 وعند الوصية منزله المكاسب فصيح الوصية له بالمال فاذا بقي من المثلث
 شئ اكمل له ذلك من رقبته واعطى ما يصل على ذلك ان كان في المال فضل وان كان
 في قيمته فضل على المثلث يبيع فيه للورثة بعد موته وفي اواخر كتاب الوصايا
 الهبة لام الولد والاقارب لها بالدين باطل من المولى فاما وصية لها مضاف
 الى ما بعد الموت فصحيحة لانها عنق بالموت فتكون كالحرم الاخضية في
 الوصية وتوقا تصدق هن العشر الدرهم على عشر مساكين فتصدق
 على مسكين واحد دفعه واحد جان ولو قال بصدق بها على مسكين واحد فاعطى
 عشر مساكين جان وعمر ابراهيم بن يوسف اوصى لفقرا اهل مكة بلح قال افضل
 ان لا يجاور بلح ولو اعطى على فقر اكون اخر جان ولو قال في عشر ايام فتصدق
 ٢ يوم واحد جان فاض خان عتاي وفاض خان اوصى بان تصدق سلت
 ماله فتصدق الوصى على نفسه لم يجز ويجوز على ابيه واسه الكبير والصغير الذي
 يعقل البصيرة وصاها فاض خان رجل امير جلد بان تصدق شئ من ماله
 ودفع اليه فتصدق المامور على نفسه واسه جاز لاجماعا بخلاف ما اذا باع
 الوكيل بالبيع ممن لا يقبل ثمنان تم له لان في البيع منهما ولا همه في الصدقة وفي رتبة

فاض خان دفع ركن ماله الى رجل وامر بالاداء اعطى الوكيل ولد نفسه
 الكبير والصغير وامرته ومم محاور جان وفي ركن القباذ دفع الى الخرد
 وقال بصدق بها يجوز دفعه الى اولاده الكبار وامرته ان كانا فقرا ولا
 عسك منها لنفسه سا ولو قال لهاضعها تحت ست له ان عسكها لنفسه
 فاض خان رجل اوصى بان تصدق شئ من ماله على فقرا الحاج هل يجوز ان
 تصدق على غيرهم من الفقرا قال ابو نصر يجوز ذلك لما روي عن ابي يوسف
 رجل اوصى بان تصدق على مساكين مكة قال يجوز ان تصدق على غيرهم من الفقرا
 وقال رفر لا يجوز وعمر ابي يوسف رجل اوصى بان تصدق على مساكين مكة
 او على ساكنين التي فتصدق على غير هذا النصف ان كان الامر حياضهم ولو قال
 لله على ان اتصدق على جسدك فتصدق على غيرهم لو فعل ذلك نفسه جان
 ولو امر غير ذلك بالصدقة ففعل المامور ذلك ضمن المامور وروي عن الحسن
 عمر ابي حنيفة اوصى لمساكين الكوفة فصرف الوصى الى غير مساكين الكوفة ضمن
 ولم بفضل من حرم الامر بعد وفاته وعمر ابي يوسف في التواذر اوصى وقال
 تصدق على المرضى من الفقرا فتصدق على الاصحاء او على النساء فتصدق على الرجال
 او قال على السيوخ فتصدق على السبان صبر الوصى في جميع ذلك **في صحة**
الوصايا بعد عدم صحتها اوصى الى رجل في وجهه فقال
 الموصى الله لا اقبل صح رده ولا يكون وصيا فان قال الموصى للموصى اليه ما كان
 فله ان لا يقبل وصتي فقال الموصى الله بعد ذلك فقلت كان جان
 ولو اوصى الى رجل فقال لا اقبل فبكت الموصى ومات فقال الموصى الله قبلت
 لا يصح قبوله ولو ان الوصى سكت ولم يقل في وجهه لا اقبل لم قال في عسكه في
 حق الموصى وبعد موته يحضر الجماعة فلو صلت كان قبوله جائزا او يكون

وصيا سوكان ذلك محضر الوصية او غير خيرة ولو ان العاقل خيرا قال
لا اقبل اخرجته عن الوصاية ثم قال اقبل لا يصح قبوله ولو قال في عهده الوصية
لا اقبل وصيته ويعتد بذلك رسولا او كتابا الى الوصي مبلغ الوصي ثم قال
اقبل لا يصح قبوله ولو قبل في حق الوصي ثم قال بعد موته لا اقبل الرقبة الوصية
ولو سكت في حق الوصي ومات الوصي كان له الحيا لمن شأ قبل وان شأ
رد ولو قبل الوصية في وجه الوصي فلما غاب الوصي قال الوصي شهدوا
اني قد اخرجته عن الوصية عن ابي حنيفة انه يصح اخلجه خلافا لابي يوسف
الوصية اذ اباغ مال الصبي كغير من ماله ثم اقال لا يصح اباغ ماله في بيع الخراب
في فتاوى السبع اذ اباغ الاب مال ولد الصغير ثم ادعى فيه غيبا فاحشا
لاسمع خلاصه للوصي فيما دون النفس ان يستوي وان يصالح لازما دون
النفس سلك به مسلك الاموال وللوصي ولاية التصرف في مال اليتيم اسفا
فاما في النفس ليس للوصي ان يستوي في القود رواية واحدة في صلح المبسوط اذا
كان الوصي محتاجا فله ان ياكل من مال اليتيم بعد ما يغني وإذا اقترن الوصي
مال اليتيم في إقليم العراق والحدب يجوز اذا كان الصبي يصلح لذلك وللوصي
ما جوزه وان كان الصبي لا يصلح لا بد ان يتكلف مقدارا ما قرأ في صلواته في
الملقط السم قدي ولو قال العاقل لرجل جعلتك وصيا لليتيم بصير
وصيا فان خص شأ وقال في كذا بصير وصيا في ذلك الشيء خاصة لان
انصا العاقل جعل الوصي خلافا لوصا الميت وانصا الاب والجد فان ذلك
يكون عاما فله خان وفيه مريض فالغير افض في ديوني نصير موصيا
في قول ابي حنيفة ثم لان فضا الذين من اعمال الوصية والوصاية لا تقتل الوصي
اذا كان في الميت وقال محمد لا يصير وصيا ما لم يقل ارض ديوني وانقد وصاياي

٢١٦ فصل في نصرة الوصي والاب والعاقل في التركة في ما

الصبي او هو الى رجل في نوع كان وصي في الانواع كلها فاض خان للوصي
ان ياكل بالخصومة خلاصه وصي الاب مملوك الا يصا وان لم يامن الميت بالا
٢ او ايل دعوى فاض خان الوصي اذا انفق من مال اليتيم على باب العاقل في
٢ خصومه كانت على الصغير وله قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل ما اعطى الوصي من مال اليتيم على وجه الاجارة لانضم مقدارا لغيره
وكان على وجه الرشوة يكون ضامنا في فتاوى طائفة خان وفي فتاوى
العتاقي لو اخذ السلطان الجاير من التركة فذلك على جميع الورثة وقيل
لا شيء على الصغير ولو دفع الكبير من نصيب الصغير من ولو طول الصبي
الصبي محتانه دار الصبي ودفع لاهل بيته عليه ولو دفع الوصي مال الصبي قبل امتينا
الرشد والمفقه من الوصي ودفعه خان طمع السلطان الجاير او المغلبة
٢ مال اليتيم واخذ الوصي وهذا قال القتيبي او اللسان خاف الوصي القتل
على نفسه او تلف عضوا واخذ كل مال اليتيم ودفع شيئا لا تضمن فان خاف
الحبس او العيد او علم انه باخذ بعض مال الوصي وسقاه ما يكتفيه لا سعة
وان دفعه تضمن وعليه الفتوى هذا اذا دفع الوصي ما اذا بسط السلطان
او المقلب يد واخذ لا تضمن فتاوى فاض خان للوصي ان يبيع كل شيء من
التركة من المتاع والعروض اذا كانت الورثة صغارا لان ما سوى العقار
محتاج الى الحفظ عسى يكون حفظ الثمن ايسر وبيع العقار ايضا في جواب
الكتاب قال محمد بن احمد الخوافي ما قال في الكتاب قول السلف ما على قول المتأخرين
لا يجوز للوصي بيع العقار الا بشرائط ثلاث كما ذكرنا وان كانت الورثة كبارا
كلهم بعضهم غائب او واحد منهم غائب والباقي حضور فان الوصي ملك بيع نصيب

الفاب ما سوى العقار لاجل اللفظ عند الكل واذا جاز بيعه في نصيب الغائب
عند الكل جاز بيعه في نصيب الحاضر عندنا في حقيقته وعندنا فيه لا يجوز
بيعه في نصيب الحاضر هذا اذا لم يكن في التركة دين وان كان عليه دين مستغرق
للتركة للموصي ان يبيع جميع التركة للدين عروضا كان او عقارا فان كان
الدين قليلا لا يسفرق التركة ملك الوصي ينفذ الدين عند الكل واذا
ملك ذلك يبيع الباقي عندنا في حقيقته وعندنا لا يملك من فست اوى
فاض خان الوصي يملك بيع عروضا الصغير من غير حاجه ولا يملك عقار
الحاجه في روايه الدعوى والتينات غلبه القاسم في الوصي باع ضعة
اليتيم والمستري مفلس قال القاضى رحمه الله ايام فان بقدره ولا يفسخ
البيع ولو انكر المشتري الشراء والعين في يد الوصي برفع الامر الى القاضى
معمولا العارض لها ان كان بينهما سعة فقد فسخت عتبات رجل باع عقارا او ضعة
لولدها الصغير مثل القيمة او بفقر يسير قالوا ان كان الاب محجورا على الناس
او مستورا جاز بيعه والا لولدان سبطا ذلك البيع بعد البلوغ لكن يطلب
المن عن والده فان قال الاب ضاع السهم او اصبحت عليك وذلك بمقتضى
مثله في ملك المدين فقبل قوله وان كان الاب فاسقا لا يجوز بيعه ولا يجران
بعض بيعه اذا بلغ الا ان يكون البيع خيرا للصغير لان الاب اذا كان محجورا
او مستورا كان الظاهر منه مباشرة البيع على وجه الحرية بخلاف ما اذا
كان فاسقا وان باع الاب غير العقار والضياء فكذا في الجواب لان الاب
اذا كان مفلسا فعجول بيعه روايتان في روايه يجوز البيع ويوجد المن
منه ويوضع على يد عدل صيانة لما للصغير وفي روايه لا يجوز بيعه
الا ان يكون خيرا للصغير وذلك ان بيعه تضعف قيمته وعليه الفتوى

فاض خان ومنه الاب اذا اشترى لنفسه مال ولد الصغير او باع ماله
من ولد الصغير ان كان ثرا للولد لا يجوز والا يجوز ولا يستترط الحرية
للولد والوكيل بالبيع او بالشراء اذا اشترى لنفسه مال الموكل او باع مال
نفسه للموكل لا يجوز عندهم جميعا حيا كان او ثرا للموكل او للوكيل وفي رواية
صح اشترى عم بلغ فاجاز ذلك حار ولو طلق الوصي عم اجاز بعد البلوغ لم يجر
لانه مخير للطلاق والعاق حال وقوعه ولم يوقف والبيع والشراء مخير
حال وقوعه اذا كان البيع مثل القيمة او بعين يسيرة ويوقف ذلك الى الجان
من له حق المصارف وهو الاب والوصي والملك اما اذا كان بفقر فاحش
هو والطلاق والعاق سواهما وفي فاض خان غريب من في بيت رجل
مات ولم يوص الى الحد وترك دلام قال ابو العاسم برفع الامر الى الحاكم فكفنه
بامر الحاكم كمننا وسطا فان لم يجد الحاكم كمنه كمننا وسطا ولو كان على الميت دين
لا يبيع هذا الرجل ماله لعضادته وكذا لو ترك حاربه لا يبيعها وعن محمد اذا
مات الرجل في موضع لم يكن هناك قاض يخوان يكون في بعض القرى او مات
في الطريق فباع رجعا ومناعه حاز البيع ويجوز للمشتري ان يسفع ما لم يبيع
وان وارثه بعد ذلك ان اجاز البيع اخذ منه وان كان المباع قائما فان شأ
احد وانما اخذ الممن وان باعه مو كس كان له ان يضمه ولو ان اهل السكة
بصرف في مال الميت من المبيع والشراء لم يكن له وارث وله وصي لان هذا الر
يعلم انه لو رفع الامر الى القاضى فان المباع ينصبه وصيا واخذ هذا الرجل
المالك ولم يرفع الى القاضى وافسد حكم ابو يوسف اياه كان محجورا بصر
هذا الرجل وصايا فاض خان قال في الخلاصة وفي غايد
طهير الدين العرب اذا مات وترك مالا فلو وصى ان يوصى من حي حضر

الوارث فان لم يخضر بضعه في بيت المال وتصرفه الى المناسط وطريقه الامتثال
فلو صرف ثم حضر الوارث بقضه ماله من بيت المال في اخراجه لكان قاضي
خان وصي باع عقار القرض به دين الميت وفي ذلك من المال ما بقي لقضا
الدين قال المصلح جاز هذا البيع لانه قام مقام الوصي للاب ان نعم ولد
وقال ابو علي المشايخ وهل له ان يغير اولاد بعض المتأخرين قالوا
له ذلك هكذا ذكر في الفصل الرابع من وكاله المحيط في اماسله وفي آخر
يوسف فاض خان الاب والوصي اذ باع عقار للصغير قال المصلح ان راي
الفاض بعض البيع خير للصغير كان له بفضه هدايه اوصى الى عبدوكا
او فاسول خرجهم المالك عن الوصيه وصب غيرهم وهذا اللفظ شير الى صحة
الوصيه ولو تصرف العبد والمكاتب قبل اخراج المالك اختلف المشايخ فيه
والصحيح انه يصح تصرفه والعهد في عبد الغير على الورثه ولو اوصى الى مكاتبه
جاز فاذ عجز اخوجه المالك عتاني ولو قبل الوصي الوصايه او تصرف بعد الموت
ثم اراد ان يخرج نفسه من الوصيه لم يجز له عند الحاكم لانه التزم القيام بها
فلا يمكنه عزل نفسه الا يحضر الوصي ويخضع من يصلح ان يكون مقامه وهو
المالك واخرج نفسه نظر المالك في حاله فان كان تامونا قادرا على التقرب
لم يخرج لانه قد التزم القيام بالوصيه وليس في الانقضاء عليه وان عرف
المالك عجزه او كثر استغاله اخرج لانه في اعانة ضررا ولا فائده والمقصود
لا يحصل لانه اذا طلب العمل لم يتم لامون في المضاح ومن اوصى لغير نفسه
وفي الورثه كبار لم يصح الوصيه لان الكبار ان منعه وان كانوا صغارا كلهم
فالوصيه اليه جازع عندنا في حقه ولا يجوز عندهما وقيل قول محمد مضطرب
بروي مع ابي حنبله من وفان مع ابي يوسف هدايه وفي فتاوى فاض خان

فان كانت الورثه كبارا وصغارا فان الفاضل مخرج عن الوصيه وان كان
الكل كبارا كانت الوصيه باطله في فتاوى فاض خان اما على قول المتأخرين
لا يجوز للوصي بيع العقار له شرابط احدها ان يرغب الانسان في ثراها
تضعف قيمتها او يحتاج الصغير الى منها لمقتته او يكون على الميت دين لا وفا
له الامتناع او يكون في التركة وصيه من سله يحتاج الى سندها الى عن العقار
او يكون بيع العقار خيرا لليتيم فان كان حراجها وموئلا يربو على غلاتها او كانت
العقار حاتونا او دارا يريد ان يسقط ويداعى الى الخراب فان وقعت الحاجة
للصغير الى ادراجها فان كان في التركة مع العقار عروض مع ماسوى العقار
وان كانت الحاجة لا تسفع مما سوى العقار حصيد مع العقار ومثل القمه او
بعض سرفاضه خان واذا ابرء الوصي غيما من غرما الميت فهذا على وجهين
ان كان الدين وجب بمعاقد الوصي صح ابراء في قول ابي حنبله ومحمد قايما
وبعض من ماله ولا يصح في قول ابي يوسف استحسانا لان الوصي وكل الميت
ما لبيع وان كان ديننا وجب لمعاقد الوصي فانه لا يبيع الجبر اعتدتم جميعا
لانه وكل الميت ما يقبض وكل الحي يقبض الدين اذا ابرأ المدينون عن الدين
لم يصح ابراء عندهم جميعا فكلما وكل الميت بعض الدين وصانا بالخير
الوصي اذا امن انسان بان يشتري له من اليتيم فاشترى له لا يجوز بخلاف
ما لو اشترى لنفسه والفرق انه اذا اشترى لنفسه فحق العبد من جانب
اليتيم يرجع الى اليتيم فلا يوقى الى الضاد محمد بن فاض خان رجل اوصى الى ابي
او محله في يد جان ولو اوصى الى فاسق مخوف عليه في ماله ذكر في الاصل
ان الوصيه باطله فالواضعه مخرجه المالك من الوصيه وروي الحسن عن
ابي حنبله فاذا اوصى الى فاسق بيع للفاضل ان يخرج من الوصيه ويجعل غرمه وصيا

إذا كان هذا العاقل من لا ينبغي أن يكون وصيا ولو ان العاقل انفذ
الوصية فمضى هذا الوصي بغير الميت وباع كما بيع الاوصياء فكل ان يخرج
من الوصية كان جميع ما صنع خائرا وان لم يخرج حتى تاب واصح تركه وصيا
على حاله واذا ذكر عن الوصي حاشاه قال بعضهم يجعل معه اجر ولا يتركه وعن ابي يوسف
العاقل يسأل عنه في السر فان كان ما ذكره صدقا يجعل مكانه غيره وفي
قناوى فمضى طهيرا الوصي اذا اتهمه العاقل قال ابو حنيفة يجعل معه غيره
وقال ابو يوسف يخرج منه وهو العاقل وعليه المتوى لان الاب لو كان
حياء وحف منه على مال الصبي منع المال من دينه فالوصي اولى الوصي اذا سافر
بمال اليتيم لا يضمن بالاجماع في اول وديعه للجامع الصغير للصديق الشهيد ولا
يضمن الوصي مال اليتيم صدقاه لولا الصلوة لم يفعل ولو شهدوا ان
العاقل باع مال اليتيم بكفا وقيمته اكثر عتاني ولو عرض العاقل لا يكون
حاشاه حتى لا يسمعوا له خلاصه والعاقل فاعلمك الاقراض اذا لم يملكه
ان سترى بماله مسعلا اما اذا امكنه فلا يملك الاقراض بل يبيع الشرا
كذا قاله محمد وكذا اذا وجد من يدفع اليه المال مضاربة هكذا ذكر في فوائد
الجامع الصغير للعاقل ظهر الدين وهكذا في الخلاصه ونقله من ادب العاقل
للصا فخلاصه وفي الجمل ليس له له الخواص اذا استعان الوصي داه يبيع
بما عمل من اعمال اليتيم فعمل وجاز الحد الذي صار مخالفا وعطس الدابة
الضمان في مال اليتيم وذكر في قناوى الفصل ليس للوصي ان يواجر شيئا من
التركة اجماعا طوله ليعض بذلك بغير الميت باع الوصي شامنا من تركه الميت
بالنسبة فان كان ذلك ضررا على اليتيم لم يخرج وان لم يكن فيه ضرر بان كان
لا يحس عليه المحود والمنع عند طول العمل يجوز ولهذا قال مشايخنا

اداسباع رجل شامنا مال اليتيم بالالف والاحسن بالف ومائة والاول
املى من الباقي ينبغي ان يبيع من الا والى لا يحس عليه المنع والمحو عند الطلب
وكنا متولى الاوقاف وكنا في لجان دار اليتيم على هذا سطر تمامه في الباب
الثالث والستين من ادب العاقل للصديق الشهيد والاب لو استقرض نفسه
لا يضمن خلاصه وفي الجامع المحمدي الاب ان اخذ قرضا لنفسه قالوا يجوز
وعليه مشايخنا رجل باع نخارا ويومن ولاية العراق وقدا وصى الى رجل
وفد ترك ولدا صغيرا فاراد ان يذهب بالمال الى ولايته هل له ان يذهب
بالمال صارت واقعه فالعرضت على العاقل قال له ذلك فانه يملك المسافر
بالمال قلت هو ديب الى وطنه عسى لا يحج فيضيع الولد قال بترك بمقتته
قلت ما مقدار قال قد ما يذهب الى المقصد ويحج قلت لو لم يجر الوصي بمال
الصبي هل يجزى على التجار والضرف قال لا في النصاب في الباب الثاني من الوصايا
الوصي لا ولاية له في ايجاح الصغير والصغير سوا وصي اليه الاب بالكنكاح او
لم يوص له اذا كان الوصي وليا حينئذ يملك ملبط صدق السلام ولا يجوز
للوصي ان يكتب اذا كانت الورثة كبارا عسا او حضور الاب لا يملك
ذلك فكذا الوصي وكذلك اذا كان بعضهم صفارا ولم يرض الكبار بذلك
لان الكبار حق الفسخ ولو كان الكل كبارا كان للمبايع حتى الفسخ ولو كان عبد اليتيم
موصيا للمال من المكاتب لا يجوز وليس للوصي ان يعق عبد الصغير عا
وكذا الاب قناوى طهني خان وذكر في هذا يجوز للوصي ان يكتب عبد
اليتيم استحسانا وكذا للاب اذا كانت عبد ولده الصغير جاز استحسانا
وفي مكاتب المبسوط لا يجوز للوصي ان يعق على مال لان العبد يخرج عن ملك
اليتيم بنفس القبول والملك في ذمة المالك كما لا يري وكذلك لا يبيع نفس

العبد منه لانه اعاق بجعل الاله لو صح عتق بنفس البولي قبل اداء المال
تخلو في الكفايه وذكره مبسوط خواهر زاده في اول باب ام ولد الذمى
في اثنا الدليل وهذا الحكم الوصى اعاق عند الصغير وان كان المسمى
اضاعاف منه العبد وفي المبسوط للوصي ان يجزى اليتيم ويدفع مضاربه
ويصحه لهم ويشاركهم وعلى قول الزهري يلى لسه ان يفعل شيئا من ذلك سوى
التحان في المال بنفسه وقال محمد بن اذالم شهد الوصى على نفسه انه يفعل بالمال
مضاربه كان ما اشترى للورثه وهذا قولهم جميعا لان الوصى في التصرف
في ما لهم فام مقامهم ولو تصرفوا بانفسهم كان الربح لهم لانه عاء ملكهم فكذلك
الوصى اذ اصرف هم هو بقوله كست اعمل فيه مضاربه يريد ان يملك عليه
بعض الربح الحاصل ويولى ما من في ذلك الا ان شهد قبل العمل انه سمر
مضاربه لانه بهذا الاشهاد لا يملك شيئا من ما لهم علم بل يبقى بعض ما يحد
يعمله على ملكه ويجعل بعض ذلك لهم باعتبار ملكهم فلا يمكن التهمة بمبسوط
ولا يجوز للوصي ان يتجر لنفسه بمال اليتيم او المست فان فعل ورجع ضمن راس
المال وتصدق بالربح وليس له ان يواحد نفسه من اليتيم خا في وصايا
القناني اذا اتجه الاحبي في مال الصغير وصاع وقال الصبي كان امرى صدق
المراه باخذ من التركة بغير رضا الورثه ان كانت التركة دراهم او
ديارين وان كانت ساحتا الى السع سبع ما كان اصله للبيع وسوى صداقتها
ان كانت وصيه من جهة زوجها خراجه في وصاياها وفي العباي ولو اجتمع قرابه
المرضى ياكلون من ماله ان كان بامر المريض جاز لهم من ثلث ماله ان لم يكونوا
ورثه فان كان ولدنا لم يخر الا ان يحاج المريض اليه لتعاونه فاكل مع
عاهه غير اراق وفي باب الموارث من النوارسل ابو القاسم

عن رجله على رجل دراهم مات الذي عليه الدراهم ورب المال وارثه وصيه
هل يحل له ان يرفع منه مقدار دينه من غير علم الورثه قال له ان يرفع
قد دحه في النوارسل وصي الميت اذ افضى من الميت شهود جاور واحسان
لحمه لاحد وان قضى من البعض بغير اموال ما كان ضامنا لقرهاء الميت
وان قضى ما من المانع من البعض ضمن والفرع الاخر يشارك الاول فيما
قضى وصا ما من المانع خا اذ عي الوصى ان المانع المعروف والحرام مشاهير
او مسانته كل شيء كذا فان المانع المولى لا ينفذ ذلك وكذا الوصيه المعروف
فان رجمه السنه انه حال كونه واضيا ففعل ذلك قلت السنه ثم ينظر ان كان
مدد اجر المثل او اقل ينفذ وان كان اكثر ينفذ مقدار اجورته واطل الوياده وان
اسوفى من برد الزيادة على اليتيم من الملاحظة في ادب المانع وفي الاخصيه اذا
اذا احل الوصى بالادخل والرج فل قوله فيما يحفل وحلف على ذلك كل حال فلو انه
اجراه اسوفى على اليتيم انزال الخوض وغلبها ولم تفسد ذلك والى المانع الا ان
سن شاشا صبي محرم يومئذ ان كان الوصى معروفا بالامانه محرم على
التفسر بمعنى محرم يومئذ او بملكه امام وخوفه فان لم يفسد بكنه بالاماني ولا
بحبسه وبعنى ان يحاسبه سنه فسنه خلاصه وفي قاصي خان يتم ادرك
منفسا غير صالح ويوفى في خروجه وجعله المانع او لم يجز في اوصيه ان
يدفع اليه ماله فدفع اليه فصاع المانع من ضمن الوصى لان دفع المال اليه
مع علمه انه يضع مصممين فلوان صبيا صلي غير مفسد لم يدركه رفع
الوصي اليه ماله وادن له بالتحان صاع المانع من ضمن الوصى في اخر
كتاب الحجر الوصى اذ افضى من احد القره من التركة ولم يعلم بالدين الاخر
اوقفه دون الفرع ثم حدث به دون اخر سبب كان وجد من الميت في جوده

فان دفعه بمضا الما لم يضمن للماني ساو لكن لما في بيع الاول بصدبه
 وان كان الدفع بغير مضا كان للناني الخيار بين ان يسع الاول بخصيبه وبين
 ان يضمن الوصي ثم يرجع الوصي به على الاول في حانات المدب من المبسوط الاب
 اولو قى اذا اقر بعب مال الصغير ليلزم به بهذا الاقرار لانه لا يضمن غاصبا
 في حق الصغير الوارث اذا اقر بدين على مورثه لانه لا يصح اقران ادا لم يترك
 الميت شيا واذا ترك يصح اقران اذا كان فارغا عن دين الميت وان كان
 كله مستغولا بدين الميت لا يصح اقران في اقران الوقات السمرنديه
 لصاحب المحط بحطه فاصحان وهذا هو الجواب صحيح اذا كان الوارث
 ممن يخاف عليه استهلاك المال اما اذا لم يكن كذلك يكون له اخذ الودائع
 وقضا الدين من ذلك فاصحان ادا ابرا احد الورثه الماتين ثم ادعى
 التركة ومحمد ما في الورثه التركة لاسمع دعواه ولو اقر بالتركة يؤمرون
 بالرد عليه في قناوى صدر الاسلام بحطه في المبرقات في الخلاصه في المسق
 عن محمد رجل الوصي الى رجل وله ابن صغير فادرك الصغير والميت حق على
 رجل بفض الوصي الدين بعد ادرك الصغير جاز ولو كان الدين نهاء عن
 المصن بعد ما ادرك مصن لم يجر فضه الوصي بعد ما خرج من الوصاية
 ادا مصن دينا للستيم ان وجب بمقتد الوصي عقدا يرجع فيه حقوق المقد
 الى الما قد يصح فضه وسر المدبون اما اذا كان موروثا للستيم وجب
 بمقتد الوصي بمقتد لا يرجع الحقوق فيه الى العاقد لاسر المدبون سئل
 شيخ الاسلام ابو الحسن عن مات وله مال في يد انسان بفضب وعليه
 دين فطلب منه الورثه تسليم ذلك وعلى الميت دين مفرق فصالح
 الورثه عما عليه او في يده يد على ما دفعه اليهم هل يفرم لغرم الميت

قال نعم ولا يبر هذا الصلح في صلح طهر الدين ذكر محمد في مكاهه الاصل
 في باب الوكالة بالدين مسئلة مدك على ان المودع ادا دفع الوديعة الى من
 له الدين على صاحب الوديعة انه يضمن وان كان الدين طاهرا وكانت
 الوديعة من حسن الدين وهذا فضل الحلف للمساخ فيه والرواية عنه
 في الصاوي السمرنديه دفع في مرض الموت الى رجل الفاق قال له ادا دفع
 الى اخي او ابني ومات وطهر الغرماء ان قال له ادا دفع مطلقا انه يدفع الى الغرماء
 لانه مال البيت وعم اخو من الورثه خوانه في الملقط للسيد الاحام
 الوصي ادا انقذا الوصايا من مال نفسه يرجع في التركة على كل حال سواء كان
 وارثا او لم يكن والوصيه قرينه او غيرها كذا عن محمد بن مسلمه وبني رواي
 بضره الفقه في حاشي المحط رجل مات ولم يوص الى احد فامت امراته
 دارا من تركه وكنته من الدار بغير اذن ما في الورثه خاز السبع في حشمتها اذا لم يكن
 على الميت دين محط عماله لانها باعت مال نفسها وهل يرجع في مال الميت
 ان كسنته يمكن المثل كان لها ان يرجع لان احد الورثه اذا كفن الميت بماله
 كفن المثل بغير اخذ الورثه يرجع في التركة وان كفنهما ما كفن من كفن المثل لا يرجع
 لان احد الورثه لا يملك ذلك وهل لها ان يرجع بمقتد ركن المثل قالوا
 لا يرجع لان اختيارها ذلك دليل التبرع وكفن المثل هو ما كان مثل ما به
 لمخرج الصدين في حوته فاصحان فذكر في النوازل في باب الموارث
 سئل ابو بكر عن كفن المثل بالمثل مثل ما به الذي كان يلبسه فيذهب
 الى السوق او الى الجمع او الولاه الذي كان يزين به قبل له لم لا يغير ثيابه
 النذله وقال ابو بكر الصدوق رضي الله عنه الخي اوج الى الحد من الميت قال
 كان ذلك في زمان لم يكون له سعة اذا كفن الوارث الميت من مال نفسه

يرجع والاحتجني لا يرجع وعلى هذا الاكار والاحتجني دفع الخراج من مال نفسه
 في ماوى العتاني بعله من الميرون وفي العتاني ايضا يستحق على الميت
 كان للوصي ان يفض من مال نفسه ويرجع وكذا الوارث ويصدق انه قضى
 ليرجع وكذا في شرا الكفن واجرة الفساق والقبر ويرجع اذا فعل ذلك من مال
 نفسه وفي ماوى فاضح خان وان لم يترك مالا فالكفن على من يجب عليه
 العقه الا الزوج في قول محمد وعلى قول ابو يوسف يجب الكفن على الزوج
 وان تركت مالا وعليه المتوى وقال في التوازل ويقول ابو يوسف
 باخذ وقال في ماوى العتاني امرأه ماتت فان تركت مالا فكنهها وجهازها
 في ماله وان لم تدع شيئا قال ابو يوسف كنهها على الزوج وقال محمد كنهها
 وجهازها على ولدها مات الزوج وبست المالا كمن عليها نصاب
 وفي المعنى في الحما من كنف الميت غير الوارث من ماله كالعم مع وجود الاخ
 لآب ليرجع تركه الميت بغير امر الوارث فلا رجوع له اشهد على الرجوع
 ام لا ولو كفن الوصي والوارث من مال نفسه ليرجع كان له ان يرجع ولو امر
 الوارث اسنانا ان يكتن للميت فكفن ان امره ليرجع عليه يرجع كما في انفق
 في بناداري وبواختيار شيخ الاسلام وذكر السرخسي به ان له ان يرجع لان
 امن منزله امر القاضى في المعنى الكفن بدور مع المراث محط مديون
 الميت دفع الى وصي الميت بغير اولوم يكن وصي فدفع الى بعض الورثة بغير اذن
 حصه خلاصه رجل مات وترك ضياءا وعليه دين فاداد الورثة ان
 بعضوا دينه لسم الضياء لم قال ابو نضر انفقوا على ذلك وعجلوا قضا
 الدين وسفند الوصايا من اموالهم كان لهم ذلك وان اختلفوا فلا وصي ان سفند
 الوصايا وبعض المديون من مال الميت وسع ما يحاج اليه من مال الميت ولا

لمست الى قول الورثة فاضح خان فوق كتاب الودعه مشرح الطحاوي
 اذا هلك التركة في واحد الورثة من طر ان كان على الميت دين فسفند لبعض
 شالان مضه حصل للمفترها فيه سائر الورثة يكون مضمونا عليه الا
 اذا كان مضه لجميع التركة ضرور نحو ما اذا كان سائر الورثة صفارا
 لا يمكنهم حفظ ذلك او نحو حنفدي يكون مضه امانه لا ضمن ما هلك منه
 والباقي على قدر موارثهم وفي العتاني ولو ابقى على اليتيم من مال نفسه ومال
 اليتيم عاب فهو متطوع الا ان شهدانه فرض ويكفنه اليه فيما بين الله
 ولا يجوز للوارث سوى الميراث التركة في الدين عند عدم الوصي وانما
 ذلك للقاض عتاني ولو غاب الوصي فباع الورثة تركه وصفي دينه و
 وصاياه البيع فاسد الا ما مر العاض فاضح خان **في تصرف المريض** من ادب العاض من المحيط واذا هلك الرجل وترك
 عروضا وعمارا وعليه ديون وله ورثة كبار فامست الورثة عن رضا الدين
 وعن بيع التركة وقالوا الرب الدين لمنا التركة اليك فاستعلم به قالوا في
 هل ينصب له وصيا للميت فقد قيل ينصب وقد قيل لا ينصب وبامر الوارث
 بالبيع فان ابوا حسم حتى يسعوا وهذا القائل ببيسه على العدل في باب
 الرهن اذا كان سلطانا على البيع والى السع بجرم على البيع بالخيس واذا حبسه الفا
 ولم يسع الا ان يسع نفسه او ينصب وصيا للميت لبيع الوصي بفالحق صاحب
 الدين بقدر الامكان **في اشارات الاخر** اخرين
 في عليه كتاب وصيه ثم يقال له شهد عليك عا في هذه فسيروا به اي
 نعم فهو صحيح ادا جاء من ذلك ما تعلم انه اقرا وكب به فاما اذا اعتقل
 لسان المريض وقرى عليه كتاب وصيه فاشا براسه اي نعم فهذا باطل

نفد

ذكر الامام الحلواني والسرخسي لان احتمال ان ينفذ ما به من الموضع وقوى
 فظنوا لسانه فاعلم وانما يقوم اللسان مقام العيان للحاجة والضرورة
 وذلك عند وقوع الناس عن العيان قال الامام السرخسي في شرح هذا
 الكتاب وكذلك اذ كذب هو باطل لانه كتاب من ناي منزله الخطاب
 ممنوع في مكان خلقا عن العيان في حوالايب دون الحاضر وعواني يوسف
 انه يقوم لسان المعتقل مقام عبارته كما في الاخر وهو قول السافعي وذكر
 الحاكم ابو محمد الكتاب في شرح هذا الكتاب رواه عن ابن خضفة انه قال
 ان دامت العقلة الى وقت الموت بجوار اقراء بالاشجار وبجوز الاشجار
 عليه لانه عجز عن النطق بمعنى لا رحي رولاه فكان كما لاخر من قالوا وعليه
 الفتوى وان صحت رجل يوما وكذب واسا رشي من ذلك لا يقتبر ذلك منه
 في شيء من التفريات لانه باطو على حاله وان صحت معارض فهو كما لم يرض المعتقل
 لسانه في اخر الوصايا من جامع المحبوني واسرا علم

كتاب القسم

في ذكر العياد ذكر في الاسلام على النردوي من قسم المون والحامات
 من الناس على السوية يكون ما جودا وان كان يغير حق وفي فتاوى قاضي
 خان قوم افتسموا صيعة فاصاب بعضهم بسان وكرم وسوت وكبوا في
 القسم بكل حق هو له او لم يكتبوا فله ما فيها من الشجر والبنا ولا يدخل فيه الزرع
 والتمر وان كبوا بكل قليل او كبير وفيها او منها من حقها لا يدخل الزرع
 والتمر وفي صيغة النوازل سئل عن ان من السركيني فرقعها ما بها ووضعها
 ثم قسمها لدار فصان باب الدار لاحدهما ثم طلب الاخر تركه في الباب

الموضوع في الدار قال الباب الموضوع في الدار لا يدخل في القسم الا ان
 يكون منها ما يويدها على الشجرة في دعوى القتاوي القتاوي وكوكان
 في التركة مكمل او موزون فلما اه ان ياكل من ذلك من حصتها قبل القسمة
 وكذا وارت اخرا لانه ان ياكل من حصته من غرقضا ولارضا بخلاف
 غير المكمل والموزون وفي فتاوى قاضي خان في وصايا ما مات وترك صفارا
 وكبارا اسع للكبار ان ياكلوا من التركة قال ابن الصبيح سأل عن الوليد قال
 نعم قلت وان كان على الميت دين وترك ما لا يسع للوارث ان ياكل ويطاء
 الحاربه اذا كان في غيره وفا بالدين قال نعم قلت عمر هذا ان امارايت
 احدا من عن ذلك وفي وصايا قتاوي القتاوي اذا ترك صفارا او امرأة جان
 ان ياكلوا من الطعام والدقيق فيما بينهم من حصتهم استحسانا وبأخذ الكبير
 حصته شيئا يميز ارض من احد بها ارفع من الاخرى وعلى المسناه اشجار لا يعرف
 غارسها قال الفضل به ان كان الماء يسقى في الارض السهل بدون
 المسناه كان القول في المسناه قول صاحب الارض العليا مع عنه ويكون الاشجار
 له ما لم يبق الاخر السنة وان كانت الارض السفلى تحتاج في مسالك الماء الى المسناه
 كانت المسناه وما عليها من الاشجار بينهما من ربح لست رجل باع ضيعة
 وله اشجار في صيعة اخرى لخصا منها متلبيه في هذه الضيعة التي باعها
 فالمشترى ان ياكل من ربح الصيعة المسعة عن اخصان اشجارها وكذا لو ورث
 اخر ضيعة وفيها اخصان لو ارث اخر كان له ان ياكل صاحب الاخصان يرفع
 ضرر الاخصان عن ملكه في سوع فاض خان وفي الطر والاباح من قتاوي
 ولو غرس في ملكه غير نافذ فارد واحد من الشركا قطع ذلك ولم يضر غيرهما
 من الاشجار في هذه السكة قال ابو القاسم ليس له القطع لانه متعنت وكذا في بعض

حناح على الطريق الجاد. رجل اتخذ بيتا وغرس فيها أشجار تحت
 جان قدوما لا بصرى حان وفي سبعة رجل وضع جذوعه على حائط
 حان باذن الجار وحفر حان باذن الجار ثم باع الجار حان وطلب
 المشتري ان يرفع جذوعه وسرح انه كان للمشتري ذلك الا اذا كان الساع
 شرط في البيع ثقال الجذوع والسرداب تحت الدار جند لا يكون للمشتري
 ان يطالبه برفع ذلك لانه لما شرط ذلك صار كانه شرط لنفسه ذلك والوارث
 في هذا منزله المشتري الا ان للوارث ان يرفع السرداب على كل حال
 فافض خان **فصل** مسائل الطرف والابواب والزقاق
 وما يحدث فيها اهلهما ما سعيهم من ذلك وما لا يسعيهم اهل السكة اذا
 اختلفوا في مساحة السكة فعدوا بها فانه يجعل السكة سبعة اشبار في ثوب
 نظم الفقه وفيه ايضا رجل اراد ان يحد مشرعه في النهر العظيم او النهر
 الخاص كان كل رجل منهم منعه عن ذلك لانه سرف في جابى النهر وذلك ملكهم
 ولعمامة المسلمين فصار كمن احدث سائر الطرق لكل رجل منعه كذا مينا وفي
 المحيط اذا كان لرجل ان يحد في سكة عام فاراد حرمها له ذلك في العياس وكان
 الشيخ ابو الكرخي يفتي انه ليس له ذلك لانه محرم السكة وهذا نوع استحسان
 منه سكة غرافة ربطا حرم على باب دانه واجعلها اربا قال
 الامام الفضل لكل واحد من اهل السكة ان يحد في سقضة لان هذه السكة
 كدار سقيم وان كانت السكة نافذة له ان يسكن الدابة على باب دانه شرط
 السلامة في الخطر والادب من قواى فافض خان في الحد والكلاب وذكر
 في باب الضمان من النوار سئل عن رجل له كلاب ويؤلا محتاج اليها والحاجة
 من كلابه ضرر على جيرانه ان لا يرضوا به قال ان كان مسكها في ملكه ولا

يرسله في السكة ولا في ملك غيره فليس له ان يمنعوا من اسالكها وان كان
 يرسله في السكة او في موضع لا ملك له هناك والناس يادون بها قلم المنع
 فان امنع والارفع الى الحاكم والى صاحب الحسبة حتى ينفذ منه وذكر في
 الخلاصة عصب هذه المسئلة مع هذا الجواب وكذا الدجاجة والحجى والعجل
 ٢ استحقاق الخلاصة وفي استحسان قاي القناني الهم او الكلب لوديعهم
 لا يأس من ذبحها ولا يقتل بالضرب في الرجل يجرح في الطريق الاعظم كسفا او
 حرسا او مزنا او بني دكانا فدخل من عرض الناس ان يرفع ذلك كله ويدخل
 في الرجل من عرض الناس ككافر وان كانت هذه الاشياء قد لا تكون لاحد
 حواله رفع وان كان لا يدري حالها فانها تجعل حديثه هذا هو الاصل ان ما يكون
 من هذه الاشياء على طريق العامة لا يعرف حاله بحد من شأه حتى كان للامام حق
 الترفع وما كان في سكة غرافة من هذه الاشياء اذا لم يعرف حاله بحد من شأه
 اذا اراد الرجل الحد بطله في طريق العامة لا يضر العامة فالصحيح من رده
 اني حيفه ان لكل واحد من اجد المسلمين حق المنع وفي الطرح وعند محمد له حق
 الخصومة في المنع دور حواله رفع وقال ابو يوسف ليس له حق المنع ولا حق
 الرفع اما اذا كان بضر بالمسلمين فلكل واحد من المسلمين حق المنع والرفع
 جمعا في جنابات الدخيم الشعب باودان سئل ابو بكر عن الوعة ودهر
 بجري منه في نهر في سكة غرافة قال يوم يرفعه ولا يغير للمقدمة والحديث
 في هذا عتاني سئل عن مسجد فيه شجر يباح هل يباح للقوم ان يقطوا من
 صوبهم على هذا الفاح فقال نعم لان من غرسه جعله للعامة فهو حق العامة
 مثل واد كانت الاشجار كبيرة ولثمارها فامة وودعرت لساع عمارها وودعرت
 عنها الى مصالح المسجد قال لو كان هذا على هذا الوجه فلا يجوز قطعها ويجب مراعاة

شرطا الوافق في فتاوى شيخ الاسلام عطاء بن حزم وذكر في وقف فاضل خان
مصدقته شيخ النفاذ قال بعضهم سباح ذلك للقوم ان يظفروا بهذا النفاذ
والصحيح انه لا سباح لان ذلك صان للبعد صرف الاعمار المسجدة
فصل فمن حدث عمارا بضره بجان نهر العامة بحبان
رجل فحفر الماحرم النهر حتى صان بجرى في ارض الرجل فارد الرجل ان ينصب
في ارضه رجلا فله ذلك لانه في ملكه ولو اراد ان يصب في نهر العامة فلس له
ذلك لانه لم يصب في ملكه في عصب الخبيث من اراد ان يخذل في
وسط الرازيين للخر وضره خانه لم فلم ان ينفقوا استحسانا وبه اخذ
علما وناه للفتوى والعيان بخلافه فتاوى عتاني واذا اراد ان يبنى
في ملكه حماما ولم يكن فيه حمام فله لا يمنع من البناء خلاف واذا اراد
الاستغناء به ان كان له الجيران ضره فاحش بسبه الصحيح ان يصب وما لا
قلا واذا اسفغ ويعدى الى الجيران هل يقضى المنازعة على الخلاف اساسا
مردى بارجوى مردى ديكو اسياى مى تهد بمرمان جوى بورتاران اسيا
الويسان سات باسا قدم كمتى رسد كان صاحبها ان يمنع ذلك
الرجل عن البناء واكن على او كثر يرسدنه بوايد كوني بعليل مسله كالماجر
اذا كان له حانوت فاختار بجنبه حانوتا لمثل تلك البجان سدت
تجان الاول بذلك لم يكن له ان يخاصم الماني في سرب مبسوط سمر الجته في ما
صدر الاسلام سرح ست حجاب يدخل الخشبة في منزله في سكة غرافه ووضع
من ظهروا الدواب وضعا ليس لم ان ينفقوا وان كان بطرحة طرحة ومورهن
سنانهم فلم ان ينفقوا في غصب ملقط السيد الحمام السمرقدي جعله ان
مريط والخران سادون بالسرفين لم يمنع ولو جعل فيها الدواب وجوزها

الى جداره ان منع وفي دعوى المحط اذا حضر الرجل في داره سرا وموتما
بضره بجان فانه لا يمنع من ذلك **فصل** في الاستغناء
بالاعيان المستركة من الحاضر والغائب او من الحاضرين وقد دخل فيها
مسائل الهاماه سل ابو القاسم عن امرأة لها ارض فاستحدث بها في الارض
محمدا في حوتها مات الاثم وركب الارض بن الامين والاسنة واحد
الاسن في كل عام من الحمد ولم يعط الاخت منه شافطت منه يصنها قال
ان كان الاثم بكلمة محاد الحمد بغير اخذ شريكه فهو كله له وموطا لم لها ولها
ان منع بعد ذلك عن محاد الحمد في موضع مشترك من النوازل في فتاوى
صدر الاسلام وفي النوازل عن محمد في رجلين بينهما ارض فغاب احدهما فاشترى
ان يزرع نصف الارض ولو اراد في العام الثاني ان يزرع نصف الذي
كان يزرع وفي موضع آخر ان علم ان الزرع سفع الارض ولا يقصها فله ان يزرع
كلها فاذا حضر الغائب فله ان ينفق بكل الارض مثل ملك المد لان رضا الغائب
في مثل هذا بابت دلاله سرح ست وان علم ان الزرع سفعها او الترك سفعها
ويريد هاقق لسر الحاضر يزرع شامنه اصلا لكن ايضا غثا رات منها سرح
ست الدار اذا كانت مشركة واحد الشريكين غاب فارد الحاضر ان يسكنها
اسانا او يوجرها اسانا لا عنقه العكض فخر ذلك لان الانسان لا يمنع عن
الصرف فيما في يده اذ لم يشاركه احد فان لجى واحد الجور سطر الى حصه نصيب
شريكه من الجور ورد ذلك عليه ان قدر والا صدق لا ينفق فيه خست
لجى شريكه واذا سكن نفسه وشريكه غاب له ذلك استحسانا لان له ان يسكن
الان من غير اخذ صاحبه لانه سعدا الاستيدان في كل من فتاوى صدر الاسلام
في شريكه فتاوى فاضل خان ولو كان من الحاضر والغائب دلوى مقسومة ويصيب

كل واحد منهما مفروغ عن نصب الآخر ليس للحاضر ان يسكن نصب الغائب
لكن العاقل ينظر في ذلك ان كان الخراب كان للقاضي ان يواجر ويحكم الاجر
للقاب وفي غير المقسومة فللحاضر ان يسكن كل الدارين اذا حلف عليها
الخواب لو لم يسكن في الجامع المجبوت في كتاب المضا فان كان يجب لا يحتمل
النافذ صاحب الدار باسم صاحب الدار مع سرفع هو اذن فان طال به ولم
سرفع من رفع الامر الى القاضي حتى يامر بالسرفع وان لم يرفع ولكن قطع صاحب
الدار الاطراف بنفسه هل يضمن احتلف المشايخ فيه وعلى هذا الغصان
اشجار كرم رجل اذا كانت متدلية في كرم رجل آخر وهو ستر به قالوا له ان
يطلب صاحب الغصان سرفع ذلك المكان فان طال به فامنع من
السرفع يرفع الى القاضي فان لم يرفع قطع هو نفسه هل يضمن احتلفوا فيه
منهم من قال في الكرم لا يضمن وفي الجذوع يضمن ومنهم من قال على العكس قال
الامام الخلو اي الصحيح عندي انه يضمن في الفصيلين وذكر الامام النووي في
شرح الدعوى ان كان موضع القطع في السلسل معلوما له ان يقطع نفسه
وان كان مختلفا لسله ان يقطع **فصل** في قسمة التركة وفيها
دين او عاب او صغير وفيها قسمة المزارع الصبر بعرضه الدهقان بلان
اذا كانت الارض وللقرية بن وورثه وعلى الميت دين وصاحب الدين
غائب فاقام الوارث اليقنة على القرية والارض واصل الميراث وشلو
الفاض ان يسم ذلك منهم هل يسم فيما بينهم فهذا على وجهين اما ان يكون
الدين مسفوقا للتركة او غير مسفوق ففي الاول لا ينقسم لانه لا ملك لهم
في التركة لان الدين المستغرق يمنع وقوع الملك في التركة عندنا فلهذا
لا ينقسم وفي الوجه الثاني والقياس ان لا ينقسم ولكن يوقف الكل وفي الاحتياط

يجب قدر الدين للغرماء وينقسم الباقي فيما بينهم سواء على ان الدين اذا لم
يكن مسفوقا لاهل منع ملك الوارث في التركة ام لا القياس ان لا يملك
الوارث شيئا من التركة لان ما من حوالا وهو مشغول بالدين وفي الاحتياط
ملك التركة حتى لو كان المورث حاربه حله وطها احتجنا ناعيا للضرر
عن الوارث لان التركة لا يحلوا عن قليل الدين واذا ملكوا جمع التركة
احتجنا ان كان يجب ان ينقسم لكل منهم الا انه لا ينقسم قدر الدين حتى لا يحتاج
الى بعض فضائه ولا يخذل العاقل كقيد شي من ذلك قال واذا لم يعلم القا
ضى ان عليه دين او سألوا القسمة فانه يسفوق للقاضي ان يسأله ان هل على الميت
دين فان قالوا لا قسم يقولهم فان ظهر من بعد القسمة بعض القسمة الا ان
يعصوا الدين من مالهم وان اقر واحد منهم بدين لرجل ومحمد ذلك بمسهم ولو لم
يكن للغرم منهم فان العاقل ينقسم التركة فيما بينهم لان اقرار المقر لم يصح في حق
الميت وسأيس الوارثه فصار وجوده كالمعدم الا ان المقر له ما خرد منه من
نصيبه وكذلك لو قضى ذلك واحد منهم على ان لا يرجع عليه شيء فالقسمة
ما صه لان حق الغرم قد يقطع من قسمة ميسر وخواهر راده ان ظهر بعد القسمة
شريك بان ظهر وارث اخر وكانت القسمة مراضهم لانضا العاقل يطلب
قسمتهم سواء عروا بصيب الغائب او لم يعرفوا ان ظهر موصاله بالملك فان كانت
القسمة مراضهم لا بالقضا فلذلك الجواب له ان يقضى القسمة وان كانت تقضا
هم خسر موصاله بالملك احتلف المشايخ قال بعضهم ليس له ان يقضى وفيها
اذا ظهر وارث ان كانت القسمة بضا العاقل سقط على الوارث الغايب
وان كانت بضرضا لا سقط وقال بعضهم لو وصى له ان يقضى القسمة بكل حال
خلاف الوارث في مهادات فتاوى قاضي خان مراث من قوم اقتسموا

واشهدوا على انفسهم بالقسمه ثم ادعت امرأه الميت المهر على الميت واقامت
البينه كان لها ان سطل القسمه ويكون دينها كدين اجني فاقدمها على القسمه
لا منعها من دعوى الدين لان خان الغريم القسمه فلان يصل اليه الدين
باطله ويكون وجوها كهدايا وكان له ان سطل القسمه فكلنا اذا كان الغريم
هو الوارث ولا يشبه دعوى الدين السركه في العين وسطرنا فيه في قسمه قاضي
خان فاذا ادعى بعض الورثه بعد ما اقسما الدار اباها كان تصدق
عليه بطاعه معلومه من هذه الدار وادعى ان والده كان يصدق بذلك
على ابنه الصغير او ادعى عينا من اعيان التركة لنفسه بوجه من الوجوه
لا يسمع لان اقامه على انفسهم اقرا منه ان ما دخل تحت القسمه تركه الميت
مراهم عن الدار فكان مسافضا في دعوى في شهادات فتاوى قاضي خان
في فصل بكتب الشهود اذا اقسما الورثه التركة فيما بينهم بغير امر القاض
في الورثه صغيرا غاب او تركك لليت لا يصح القسمه الا باحاطة الغاب
او ولي الصغير او باحاطة الصبي بعد البلوغ او باحاطة القاض قبل البلوغ وان كانت
هذه القسمه تامر القاضيه القسمه فاض خان وفي الاصل ان من ملك بيع
في ملك قسمته لان فيه معنى البيع وقسمه في قسمه الوصي والاب من قضاوى
قاضي خان قسمه الاب على الصبي والمعتق جائز في كل شيء اذا لم يكن مهابا غير قاض
وصي الاب في ذلك قائم مقام الاب بعد موته وكذلك الجد والاب اذا لم
يكن هناك وصي للاب ويجوز قسمه وصي الام فيما تركت اذا لم يكن احدا من هؤلاء
فما سوى العقد لانه قائم مقام الام ويصرفها فيما هو ملك ولها الصغير
صح في السع ما سوى العقد فكل ذلك بالقسمه ولا يجوز قسمه الام والارث
والعم والزوج على امراته الصغير والكبير الغائب وان لم يكن لاحد منهم اب

ولا وصي اب وليس لوصي الام ولانه القسمه على الصغير في غير ما تركت الام
وجوز قسمه وصي الاب على الابن الكبير الغائب فيما سوى العقد لانه قائم
مقام الاب وما يرجع الى الحفظ وسيع ما سوى العقد من الحفظ ولا يجوز
قسمه الملقط ولا قسمه المملوك على ولد الحر والمعتق بمنزله الصغير والمعنى
عليه واللى يجوز وصي لا يجوز عليه قسمه احدا لا رضاء او بوكالته
في حاله افااته والذي جعله القاض وصيا لليتيم فهو بمنزله وصي الاب اذا
جعله وصيا في كل شيء وان جعله القاض وصيا في شيء خاص بحواله اتفاق او حفظ
ماله لا يجوز قسمته لان نصيب القاض اياه وصيا فضا والقاض يقبل الخيصر
بخلاف وصي الاب في شيء خاص وانه يكون وصيا في جميع الاشياء لانه قائم مقام
الاب بل انه يفرق بينهم اراضا لخدمه عشر اسم وللثاني خمسة اسم وللثالث
اسم واحد فارادوا قسمتها واراد صاحب القسمه الاسم ان يقع سهامه في موضع
واحد ولا يرضى بذلك الذي له سهم واحد قسمت الاراضى بينهم بصله كانت
او سفره على قدر سهامهم عشر لواحد وخمس لآخر وسهم للثالث وبجمل الاراضى
على عدد سهامهم ويقع بينهم قاول سندوه بحرج موضع على طرف من اطراف
السهام وهو اول السهام ثم سطر الى السدقه لمن يرضى له يكون وشات
قال لهم اقسما ان تركي بينكم بالسويه ومات فقسما التركة بينهم بالسويه ومن
كل واحد حصبه ثم ارادوا احدهم ان يقض القسمه حاله ذلك فقد قيل ليس له
ذلك لان قول الرض لورثته اقسما تركي بينكم بالسويه انضمامه لساته
بعض ماله والقسمه من البنين بالسويه اجان لتلك الوصيه ففدت
فلا يكون لواحد منهم بعد ذلك يقضها كسها صاحب الحيط نخطه على ذقه
الواقعات السمرقنديه وهي تصنيفه اشترى ثيابا وصار يقبونها فيه غنا

فاخشاوده على السابح حكم الغيب واليه اشار محمد في كتاب الصلح في باب
الصلح على الغيوب وكان القاضي ابو علي النسع قال فيه روايتان فكانت
رواية الرد ورواية الناس وكان القاضي الامام صدر الاسلام ابو اليسر
والعاض ابو بكر الورنجي والقاضي الامام جمال الدين الرغدموني به
ستون ان السابح ان كان قال للمشتري همة متاعى كذا او قال متاعى ساوى
كنا فاشترى ساعلى ذلك ثم ظهر بخلافه ان الرد بحكم الغيوب اما اذا لم
يقال ذلك فليس له الرد وغيرهم من مشايخنا كانوا لا يفتون بالرد على
كل حال والصحيح ان يفتى بالرد اذا وجد الغيوب ورويته لا يفتى بالرد في
فتاوى القاضي الامام طهيد الدين في فصل المراجعة والولاية وفي رواية
المحيط في هذا الفصل هكذا ايضا

كتاب الوقف

متولى الوقف اذا سكن رجلا في الوقف مع احد كره لالاشى للساكن
وعامة المباحين على ان عليه اجر المثل سواء كانت معد للعله ام لا وعليه
الصوى فاطهير ادعى في ضعه انها وقف وجاء بالثبوت وفيه خطوط
عندل هرضوا او على بابيه لوح مضروب شطون الوقف لا يحكم به ما لم يشهد
الشهود على الوقف في الملقط السمرقندي دعوى الفلظ في القسمة من حيث
الغيب نوعان اذا ادعى الغيب الفاحش فقد ذكر ودعوى الفلظ في المقدار
الواجب بالقسمة وانه نوعان نوع بوجوب الخالف فصورته مانه شاة
من اسنن فيما هاهم قال الحدما صاحبه مضت خمس وخمسين غلطا
ولما ضمن ذلك ولم هم لواحد منه ونوع لا موجب الخالف وهو ان يدعى
الفلظ في مقدار الواجب بالقسمة على وجه يكون مدعى الغصب يدعى

الفلظ بان قال في مسألة الشاة افتسما بالسوية واحدا كذلك ثم احده
خمس من يجهي غلطا وقال الحدما اخذت شيئا من صيبك غلطا وانما
فمننا على ان يكون في خمس وخمسون ولك خمس واربعون وللمنه لواحد
منهما فالقول قول المدعى عليه من المتاوى الظهير في المتاوى السمرقندي
لصاحب المحيط واد الاقربا الوقف وسكت عن ذكر الموقف عليه ثم ذكر بعد ذلك
ان الموقف عليه فلا بد من القياس ان لا يقبل قوله للماني في كلام
الاول صارت العله للفقراء في الاستحسان يقبل لان العادة حوت بلكا الوقف
دون الموقف عليه الا عند الاستفسار ولو اقر انها صدقة موقوفه على وجه
سماها هم من بعد ذلك وجها اخلا يقبل قوله للماني فيما ساوا استحسانا رجل
في يديه ارض اقربى صحت انها صدقة موقوفه ولم يرد على ذلك جازا قرا ان
وهو وقف بح ان يعلم بان مكان في يد ارض اذا قال من الارض وقف
كان هذا اقرارا منه بالوقف ولا يكون استدا وقف حتى لا يشترط له شرايط
الوقف واذا قال ارضي من صدقة موقوفه كان هذا استدا وقف حتى يراعى
فيه شرايط الوقف لان قوله ارضي دعوى الارض لنفسه وانه من تصرف
الملك والمدعى تصرف الملاك دليل الملك واذا ثبت الملك له كان هذا
استدا وقف ولا كذلك قوله هن الارض اخرى ان مر قال العبد في يديه
عدي هذا حر كان اسدا اصداق ولو قال هذا العبد حر فوافقا رسته
قال هلال البصري في وقفه ولا اجعل المقر هو الواقف لها ولا غير وهكذا ذكر
لصاف في وقفه لم يرد قوله هن الارض صدقة موقوفه معرض لحصل الوقف
لا معرض للواقف قال هلال الا ان يشهد الشهود ان هن الارض كانت
لهذا المقر حرا من فنجعل المقر هو الواقف في وقف الفتاوى السمرقندي وفي الملقط

للإمام السمرقندي وغيره المقتد ان يجهز لوقال ارضي هن صدقه او جعلت
 ارضي هن صدقه فعلية ان تصدق برفقتها او قيمتها ولو قال ارضي هن
 وقف او قال جعلت ارضي هن وقف او قال جعلتها موقوفه صارت وقفا
 على الفقرا في قولنا في يوسف ومثايج يلح وبه ماخذ ولو قال ارضي هن صدقه
 موقوفه او قال ارضي هن وقف صدقه او قال جعلت ارضي هن صدقه
 موقوفه صار وقفا على الفقرا عندنا في يوسف وهلال واذا ذكر انسانا
 معلوما لم يجر اذالم يذكر الصدقه ولو قال موقوفه على الفقرا او قال على ائمة
 البر وذكروا الصدقة او لم يذكر جان وعمر في يوسف فيمن وقف دان على
 فلان ولم يرد عليه يكون لعلان في حيوته فاذا مات صار للمساكين من
 الملقط وقف على رجل ونسبه فقال الموقوف عليه لا قبل اهل الاله
 سطل الوقف وقال الانصاري صح ولا سطل بالرد ولو قال اجل صدقة هذا
 عليك على قولنا في يوسف بن عمر قولنا والاول الكمال لا يريد بالرد فيحتاج
 فتاوى فاضل خان ارضي هن موقوفه على وجه الدرا وقال على وجه الخير
 او قال على وجه الخير والبر يكون وقفا صحيحا على الفقرا لان التبعات
 عن الصدقة فاضل خان رحمه ايضا وصفت من هن الارض شيئا ولم يسم
 كان باطلا لان الشئ ساو لا لعليل والكبير ولويس بعد ذلك ربما سين
 شاعلا لا موقوف عاد وفي وصايا ايضا رجل قال لينا مالي وقف ولم يرد
 على هذا قال انظر ان كان ماله تقدا فهذا القول باطل عن قوله هن
 الدائم وقف وان كان ماله ضياعا نصير وقفا على الفقرا وذكر في فتاوى
 الفاضل طهر الدين ان كان ماله دراهم او دنانير فالوقف باطل وان كان
 ضياعا نصير وقفا وقيل ان السوى انه لا يجوز ماله من جهة الوقف

وقف ارضي هن في تسماء بم ملك الارض لم يجر فان كان المالك جازعنا
 حلا قال للسلفي فاضل خان في فوائد من الاسلام الواقف اذا امقر ولحقاج
 رفع الى القاضي حتى يفسخ الوقف ان لم يكن سجلا من الخلاصه وفي فتاوى
 فاضل خان والصحيح ان يحكم الحكم لا يرفع الخلاف وللماضي بطله وفي
 فتاوى صدر الاسلام القاضي اذا اطلق بيع وقف غير مجل ان لم يولد
 الوقف يكون ذلك منه حكما بطلان الوقف ويجوز البيع وان اطلق
 لغرفه لانه الوقف لو بطل يعود الى ملك وارث الواقف وبيع
 مال الغير لا يجوز باع محدود اقد وقفه وكسب القاضي الشهادة على
 الصك لا يكون ذلك فصاحبة البيع لا للقضا شرط من الشهادة والدعوى
 ولم يوجد وقف بعد وفاته وقفا صحيحا له ان يرجع عنه لان الوقف بعد
 وفاته وصيه والموصي ان يرجع في الوصيه وكذا في الملقط السمرقندي
 وفي فتاوى فاضل خان مع الصحيح ما قال في المسألة السرحي ان يكتب
 في صك الوقف ان قاضيا من القضاء قضى بوزم هذا الوقف وبطلان حق
 الرجوع ليس شئ وذكر في فتاوى صدر الاسلام قال الصدر الشهيد
 اذا كتب في المهدات نحو الوقف واجان المسام وقد قضى صحته وجوان
 فاضل من قضاء المسلمين ولم يسم ذلك القاضي جاز وان لم يكن قضيه ذلك
 قاض وكتب ولحقا سبه وان كان كذا فقد ذكر مجتهدا اذا خاف الواقف
 ان يبطل الوقف قاض كتب في كتاب الوقف وصح به قاض صانه للعرف
 الصحيح عن البطلان ويستلزم في صك الوصاية والتولية سانه التولية
 انه من جهة الحاكم فلا في الوصاية انه وصي من جهة الحب والامام ومن
 الحاكم واذا خاف الواقف ان يبطله قاض كتب في صك الوقف انه قضى به قاض

وإذا استأجر من المتولي حاجة في الكتاب إلى ذكر الأرباب لأنه لو لم
 يذكر الوافع جاز في الملقط السبق في ولومات أحد من الموقوف عليهم
 من الورثة ونفي الآخرون فإن الملت في صيغة الغلة مادام الباقيون من
 الموقوف عليهم أحبا محققا أنه حتى يقسم بمحل سهمه ميراثا كورثته
 الذين حصه لهم من الوقف في قباوى وأرض طهير مرفق قال وقت هذه
 الضيعة على ولي وولد ولي الدنيا ما أتينا إلى سواها ومات قال ما كان
 من حصة الوارث لا يجوز منه الوقف وما كان من حصه غير الوارث جاز
 الوقف من الملت عند أبي حنيفة وأبي يوسف ورفقوا الحسن به لأن وقف
 المريض وصه فلا يجوز للوارث ويجوز لغير الوارث من الملت في وقف
 الخلاصة إذا وقف المريض في مرض موته لا يجوز الحسن الملت إلا أن يخرج
 الورثة أو بعضهم فيجوز بقدر ما خرج من الملت وما أجاز وأو الباقى بطل
 إلا أن يظهر الملت ما لا غير ذلك فيعود الوقف كله لما أبته خرج من الملت
 فإن بلغ الدنيا بطل نصيبه قبل أن يظهر ما لا غير ذلك ثم ظهر الملت غير ذلك
 لم يطلعه ونفهم قعة ذلك فسترى بذلك أرض موقوف على سبل ما سبق
 والباقي مظهره ولو قال أرضي هذه موقوفة بعد وفاتي ولم ترد على هذا كان
 باطلا ولو قال أرضي هذه بعد وفاتي صدقة تصدق بها أو ساع وتصدق
 بها ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ابني فلان فإن ماتت هي موقوفة
 على ولد ولي ونسب ولم يخرج الورثة لذلك فهي ميراث من جمع الورثة مادام
 الدين الموقوف عليه حيا فإن مات صار كلها للقتل وإذا وقف أرضه
 في مرضه على ولد وولد ولد ولهما إلى سوى الأرض فملت الأرض وقف
 على ولد الولد لكان الورثة أو لم يخرجوا وأما اللسان فإن لم يخرج الورثة ذكر

فذلك مثل الورثة وإجازة ذلك من ولد الصلب وبين ولد الولد
 مكان الشوية وإذا وقف أرضه في مرضه وفما صحح أوله ما يخرج هذه
 الأرض من ماله فلفا لما قل موته عم مات ولما له غيره هذه الأرض
 فانه يكون له ما وقفها ونسبها ميراثا وكذلك ما أتت الوقف والمال
 فام فلفا لما قل أن يصل إلى الورثة وأنه يجوز ذلك في الملت والثلاث
 إلى الورثة وإذا وقف أرضه في مرضه الذي مات فيه على بعض ورثته
 فإن جازت الورثة كان كما قالوا في الوصية لبعض ورثته وإن لم يجوزوا أن
 كانت الأرض يخرج الملت صادرة الأرض وفقا وإن لم يخرج من الملت فمقدار
 ما يخرج من الملت يصور وفقا ثم يقسم جميع على الأرض ما جاز فيه الوقف
 وما لم يخرج من الورثة على مرضه به تعالى ما دام الموقوف عليهم واحد منهم
 في الأحبا فإذا ماتوا كلهم صرفت حصة الوقف من الغلة إلى الفقراء إن لم يوص
 لأحد بعد ورثته ولو مات أحد من الموقوف عليهم إلى آخره قال إذا
 جاز علفا من صدقة موقوفة أو قال إذا ملك هذه الأرض فهو صدقة موقوفة
 لا يجوز لأنه يعلق بالوقف لا يحمل التعليق بالخطر لأنه لا خلاف به فلا يصح
 بعلقه كما لا يصح بعلق الهبة بخلاف الذوق فانه خلاف به لو قال إن كان هذا
 الأرض في ملكي فهي صدقة موقوفة ينظر إن كانت في ملكه وقت التكلم صح الوقف
 والأفلا لأن التعليق بشرط يحرم فاضحان أرض من تركس وقف حلما
 نصيبه مشاعا جاز عند أبي يوسف وفيه أخذ شيخنا بلح عم على قوله
 فقال إذا أقسمت ما وقع نصيب الوقف في موضع لا يحب عليه أن يقع بأبى
 لأن القسمة ستعين الموقوف وإن أراد الحساب عن الاختلاف بقف
 المقسوم بانها هذا إذا كان الأرض مشتركا وإن كانت كلها فوقف نصفها

ثم اراد القسمة فالوجه في ذلك ان يبيع ما بقي ثم يعثمان لان القسمة انما
يجري بين اثنين وان لم يرفع الى المالك لما مر اسانا بالقسمة معه جان
لان هذا السمة حرم بينين رجل وقف مشاعا لم يجز في قول محمد وبه
مع فان رفع الى المالك فمضى بجوان جاز في حق الكل لان المختلف يصير
مستقرا باصال القضاء فلو طلب بعضهم السمة قال ابو حنيفة لا تقسم
وبهايون وقال ابو يوسف ومحمد يقسم واجمعا ان الكل اذا كان موقوفًا
على الارباب فارادوا القسمة لا يجوز من قنارى الكبري ولو وقف مشاعا
ولم يجز في قول محمد ورفع الامر الى المالك ومضى بجواز الوقف جار لا يقضا
المالك في المجتهدين برفع الخلاف فان طلبوا القسمة من المالك قال ابو حنيفة
لا تقسم المالك ويامرهم بالمهايا وقال ابو يوسف ومحمد يقسم المالك هذا اذا
كان بعض الارض ملكا والبعض وقف فان كان الكل وقفا على ارباب
فاراد الارباب قسمة الاراضي بينهم لا تقسم المالك ولو ان فيه بعضها
وقف على قول من يرى وقف المشاع وبعضها سلطاني يعني للملكه وبعضها
ملك فاراد الارباب قسمة الاراضي بعضها للعتق للملك ويجعلوا مقربين
فالوان ارادوا قسمة موضع من هذه القرية لا يجوز لان المقصود من القسمة
من الوقف عن غيرهم وبهذه القسمة لا تستقر الملك عن الوقف فان ارادوا
قسمة كل القرية على مقدار يصب كل فريق حائت القسمة لان هذه القسمة
تفيد الميزان للوقف وغيره قاض خان في ماوى الترجمانى صفة
وقف علمها سماها واجر لخدمتها حصته تكون الحريم منها عند بعض المشايخ
في الكوا المبسوط الا ترى انه لو وهب دان لرجل فاستحق نصفها بطلب الهبة
في النافي واستشهد لهذا ما لو استوى اراو وسفيعها مع رجل غاب فقبضها

ووبها وسلمها ثم حضر السفيع العابد فاخذ نصفها بالسفعة بطلب الهبة
في النصف الاخر لان في النصف الماخوذ بالسفعة الهبة بطل من الاصل
وكذلك لو وهب دان على ان يعوضه من نصفها خمر او الهبة تبطل في
النصف لما في بطلانها في النصف الذي شرط فيه الحريم وهذا بخلاف
المرضى اذا وهب دان لانسان ولا مال له غير عم مات فان الهبة تنقص
في الملبس نحو الورثة بعد موت الواهب فكان الشروع في الملبس طاريا
وذلك لا يبطل الهبة كما لو وهب دان لانسان عم رجوع في نصفها وفما تقدم
من المسائل الشروع في النصف لما في معارن لان الملبس للهبة في النصف
مقترن بالسبب فطلب الهبة في ذلك النصف من الاصل مبسوط عم على
قول محمد لو كانت الارض من رجلين فصدقها با صدقة موقوفة على المساكين
او على وجه من وجهين البوا الى يجوز الوقف عليها ودفعها الى قيم يقوم عليها
كان جابر الحد على قول محمد المانع من الجوان هو الشيوع وقت القبض لا وقت
العقد وبها لم يوجد الشيوع عند العقد لا يها تصدقا بالارض حلة
ولا وقت القبض لانها سلما الارض حلة ولو صدق كل واحد منهما نصف
هذه الارض مشاعا صدقه موقوفة وجعل كل واحد منهما الوقعة متوليا
على حد لا يجوز لوجود الشيوع وقت العقد لان كل واحد منهما باشر عقدا
على حد ويمكن الشيوع وقت القبض ايضا لان كل واحد من المولىين قبض
نصفها شاعا فان قال كل واحد منهما المتولى اقصى نصيبى مع نصيب صاحبي
جاز ولو صدق احدهما بصف الارض صدقه موقوفة على المساكين ثم صدق
الاخر بنصفه كذلك وجعل ذلك قما واحدا جاز لانه ان وجد الشيوع
وقت العقد لم يوجد وقت القبض لان المتولى قبض الارض حلة وبها

سما الله جملة وكذلك لوجع له الوليه الى رجلين معا لانهما صا لمقول ولجيد
وكذا لك لو اختلفت جهة الوقف جاز وكذلك لو كان الواقف واحدا ففعل
نصف الارض وفقا على الفقهاء او النصف الاخر على امر آخر فذا جائز
ومذا كله قول محمد اما على قول ابى يوسف يجوز الوقف عند غير مقبوض
وجوز غير مقسوم فاضى خان وانا اقول لى يوسف ايضا هكذا ذكر
صاحب المحيط في فتاوى سمرقند في فصل جامع المسائل وذكره في وقف
ذلك الكتاب ومسيح يلخ اخذوا بقول ابى يوسف والمقدمون من مشايخ
نخارا اخذوا بقول محمد وبعض مشايخ زماننا افوا بقول ابى يوسف وبه
يفتى وقف على نفسه لم يجز عنده لال وهو قول محمد وجاز عند ابى يوسف
وذكر الطحاوى ان بعد يكون للفقراء ابدا وفي الخلاصة لو شرط الواقف
2 الوقف صرفا الى امام المسجد وبين يدين صرفا اليه ان كان فقيرا وان كان
غنيا لاجل له امام المسجد اذ ارفع الغلة ثم ذهب قبل مضي المدة لاسترد
منه على بعض المدة والعبرة بوقت الحيا دون يوم في المسجد بسحق وصا وكوت
العاض في خلاص السنه وفي وقف الحصاص الوقف على الصوفيه لا يجوز
وفي فتاوى سمر الاسلام الوقف على صوفي خاصه لا يجوز وعن شمس الحاميه
الحلواني انه اتي بجوان الوقف على الصوفيه فاخرج العاض الامام على التسديد
الروايه من وقف الحصاص انه لا يجوز الوقف على الصوفيه والعميان
فجمعوا الى حوايه خارجه رجل جعل الارض وفقا على كل مؤذن مؤذن او امام
يوم في مسجد بعينه قال الشيخ الامام اسما عيل الزاهد لا يجوز هذا
الوقف لان هذه قرية وقعت لعمريتين وذلك للمؤذن او الامام قد
مكونان عنى فلا يجوز وان كان المؤذن مقرا لا يجوز ايضا والحسنة

في ذلك ان كسب في ذلك الوقف وفقت على المنزل على كل مؤذن فقير يكون
2 هذا المسجد والمحلة فاذا خرب المسجد وخوى عن اهله بصرف الغلة بعد
ذلك الى فقراء المسلمين فجوز اما اذا قال وفقت على كل مؤذن فقير فهو
مجهول فلا يجوز فاضى ظهير سأل ابوبكر عمن وقف وقفا صحيحا على ساكني
دار المختلفة بان يعطى كل واحد منهم شيئا معلوما كل يوم ثم بعض ساكني
لاست هناك ويسفل بالحرايه وهل يستحق من هذا الوقف شيئا قال
ان كان له ماوى في الزباط وله هناك شيء فله من الوظيفة ما الغنم من
السكان وكذلك لو خرج في النهار لطلب المعاش ويسفل بالحرقه وانه
لا يحرم الوظيفة بل ان استعمل الليله بالحرايه وبالنهار لا يقطر في التقلم
هل يمنع ذلك منه فالن كان بعد من المختلفه واهل العلم ارجوا ان يكون
2 الوظيفة كغيره وان استعمل يعمل من الاعمال في كل الاوقات حتى لا يبعد من
المختلفه فلا وظيفه له قل له ارايت ان شرط الواقف على ساكني دار المختلفه
ولم يقل على طلبه العلم وموفها ساكني لا يطلب العلم اهل له نصيب من
الوظيفة قال هو ساكني دار المختلفه من اهل العلم ولا شيء لمن لم يكن من اهل
العلم ولا من المختلفه فاضى ظهير وفي كسب السيد الامام واذ انهدم
رباط المختلفه وبني بنا حديد من كل وجه لا يكون الاولون اولى من غيرهم
وان لم يغير ريسه الا انه ريدا ونقص فم اولى لو ان متعلما غاب عن البلاد
ابا ما ثم رجع فطلب وظيفته وان خرج الى مسير بلائيه ابا ما ليس له ان يطلب
ما مضى وان خرج الى بعض التماسق واقام خمسة عشر يوما فليس له
طلب ما مضى ايضا وان اقام اول من ذلك الامر لحد له كالحرج لطلب
العوت يكون ذلك عفوا فليس لغيره ان ياخذ منه ويحمل وظيفته على اهلها

وسمى ان لا يؤخذ منه اذا كانت عسسه مقدار شهر وثلاثة اشهر
فاذا زاد على ذلك جاز لعمره ان ياخذ منه وان كان في المصلحة يختلف
للتعلم وان كان اشتغل كانه شيء من العقه مما يحتاج اليه فلا بأس بان
ياخذ وطبقته وان استعمل عمل الخدم فلا بأس بان يؤخذ منه واصحاب خان وقاضي
طهير كالت وحدث ضالقة فله على ارضه ارض على ابن السبيل كان هذا
صحيحا في الوقف ولا يجوز له ان يعطى منه منزلا يجوز له ان يكو ماله ملبقطة

نوع اخر من الوقف المنقول

مسوية المسجد اذا اشري بفله المسجد او اوجانقوتا لجعل المسجد ثم باع
ذلك احتلف المسايح فيه والصحيح انه يجوز بيعه لان المسترأيا بالمسجد
لا يكون من اوقاف المسجد لانعدام شرايط الوقف فيه قرية فيها
بومطوبه بالاجرة حريت القرية واهلها واهلها ومرب هذه القرية قرية
اخرى فيها حوض يحتاج الى الاجرة فاردوا ان يملوا الاخرى من القرية التي
خرت ومحلها في هذا الحوض والوا ان عرف بانى ملك الشئ لا يجوز صرف
الاحوالا دانه لانه عاد الى ملكه وان لم يعرف الباني والوا الطريق في ذلك
ان يصدق بها على فقير ثم ذلك الفقير يفتقها في ذلك الحوض لانه منزله
اللقطة والاولى ان يفتقها في هذا الحوض الى حاجه منه الى الصدق
على الفقير وقف جنان او نعتا او منفلا وهو الثور العظيم الذي قال
بالعارسه حوض متين في محله حريت المحله ولم يبق اهلها والوا الاخرى الى
ورثه الواقف بل يحول الى محله اخرى او يرب الى هذه المحله واصحاب خان جعل نصف
الارض وفعلا على الفقراء اشاعا والنصف الاخر على امراء من وجابوا في
خان ولا يجوز وقف السائر في ارضه عاربه او اجاره وان كانت ملكا لواقف

البناء حاز عند البعض وعن محمد اذا كان السائر في ارض وقف جاز على
الجهة التي يكون الارض وفعلا عليها وفي فتاوى واصحاب الدين وقف
الكرد اريدون وقف الارض لا يجوز ويومنزله وقف السائدون الارض
والكرد اريدون بكتاب مكس في الارض ثم يعرفونه الا شجان يسمي عليه الامنه
واذا كان اصل النقة وفعلا على جهة القرية فسمي عليها سائر ووقف بنلاوها
على جهة قرية اخرى خلف المشايخ فيه فالعظم لا يجوز وقال بعضهم يجوز
فاما اذا وقف السائر على جهة القرية التي كانت النقة وفعلا عليها يجوز بالانفا
وبصيرتها بالنقة واذا عرس شجان وفعلا ان غرسها في ارض عرس موقوفه لا يجوز
ان وفعلا موضعها من الارض صح سعا للارض وان وفعلا دون اصلها لا يصح
وان كانت في ارض موقوفه على ملك الجهة جاز كما في السائر وان وفعلا على جهة
اخرى فعلى الاختلاف الذي ذكره انفا وفي فتاوى الى الليث سئل العقيه ابو
بكر عمن وقف ضعه له وكسب له صكوا واشهدا الشهود على ما في الضك
ثم قال الواقف اني وقفت على ان يكون سعي فيه حازرا وان لم اعلم ان الكاتب
لم يكتب ذلك في الكتاب ولم اعلم قال ان كان الواقف رجلا فصح ما بحث
بحسن العربية وقوى عليه الضك وكتب في الضك وقف صحيح واقرب جميع ما
فيه لا يصل قوله والوقف صحيح وان كان الواقف عجميا لا يعرف العربية فان
شهدا الشهود انه قوى عليه بالانفا سيبه وان جميع ما فيه لا يصل قوله ايضا
وان لم يشهدوا بذلك قبل واذا عرف هذا في صك الواقف قلنا في صك البيع
والاجان اذا قال الاجر والبايع ما علمت المكتوب في الضك وفيه ايضا
سئل القسه ابو جعفر عن امراء قالوا حازرها اجعل هذه الدار وفعلا على
المسجد على انك تسمى احب الي سعيها فاحاب فكسوا صكوا بعد هذا الشرط

وقالوا قد فعلنا واشهدت علمنا قال ان قري الصك عليها ما لها رسيّة
 ومعنى سمع واشهدت على ذلك صارت الدار وقفا وان لم يصر عليها الا نصيب
 وقفا لهما انما رخصت بالوقف بشرط البيع والوقف شرط البيع باطل
 وما ذكر من الجواب في المسلمين انما ساقى على قول محمد لا على قول محمد والوقف
 بشرط ان يبيع باطلا لا لاساقى على قول النبي يوسف لان على قول النبي يوسف
 الوقف بشرط ان يبيع صحيح وسئل ابو بكر عن اراد ان يبيع جميع ماله من
 الضياع في قرية كذا وامر بكتابه الصك في مرضه فكتب الكاتب ان يكتب
 بعض اوجه من الارض او الكروم ثم قري الصك على الواقف فكان في الضم
 ان فلا نا وقف ماله من الضياع في هذه القرية وهو كذا كذا قرا على وجه
 كذا وبين الحدود ولم يصر عليه الفراج الذي ساقى الكاتب لم يصر ذلك وقفا
 الا اذا امر الواقف انه اراد بذلك جميع ماله المذكور وغير المذكور وذلك
 معلوم فحينئذ يصر الكل وقفا في الفتاوى السمرقندية وفيه سئل الفقيه
 ابو بكر عن رجل وقف ضيعة له وكتب بذلك صكا فخطا الكاتب في حديث
 فكتب حديثا كان وكتب حديثا بخلاف ذلك قال ان كان الحدان للذات
 غلط في ذكرهما اوجد في ذلك الموضع لكن بين ذلك الحديث وبين هذه الضيعة
 الموقوفة ارض او قوم او دار فغير هذا الواقف جار الوقف ولا يدخل ملك الغير
 في الوقف لانه وقف ملكه وملك غيره فصح وقف ملكه دون ملك غيره
 وان كان الحدان للذات غلط في ذكرهما لا يوجد في ذلك الموضع اصلا لا بالبعد
 منه فالوقف باطل الا اذا كانت الضيعة مشهورة مستغنية عن التحديد
 شهرها فحينئذ يجوز الوقف في الخلاصة جعل ارضه صدقة موقوفة على
 الفقراء والمساكين فاحاج بعض تراثه واحاج الواقف ان احتاج الواقف

لا يعطى له من تلك الغلة شي عند اكل عند هلا لا يشكل لانه لو شرط
 الواقف ان ياكل ما دام حيا لا يصح الوقف عند وعند النبي يوسف وان
 صح ذلك الشرط لا يحل بدونه الشرط ولو احتاج ولد ذكرا لمصاف
 انه يعطى وان كان الوقف في الصحة ولم يكن مضافا الى ما بعد الموت لصر
 في ولد الواقف افضل ثم الى موال الواقف ثم الى جرائنه الى اصل مصر انه هو
 اقرب الى الواقف مصر او منزلا رجل له دورا واراض وقف من تلك الارض
 ارضا بعينها او دارا من تلك الدور ثم اراد ان يصر الوقف الى ارض اخرى
 او الى دار اخرى ويجعل الارض التي وقفها لنفسه هذه مناقلة الوقف الى
 غير الوقف ان لم يكن الواقف شرط لنفسه الاحتدال جار في اصل الوقف
 لا يجوز هذه المناقلة وان كان شرط الاحتدال جان اراد الوقف ان
 يبنى في الارض الموقوفة سوبا سفلها بالاجان لا يكون له ذلك لان
 استغلال ارض الوقف يكون بالزراعة وكو كانت الارض مسغلة ببيوت
 المصروف غلها في اسحار سوبا ويكون غله ذلك هو غله الزرع والنخل
 كان للمقيم ان يبنى فيها سوبا فلو احرقها لخر لا سفلها هذا الوجه اسع الفقهاء
 وروى عن محمد ما موقوف هذا قال اذا صنعت الارض للموقوفة غير الاستغلال
 والقسم بحد منها ارضا اخرى يابغ للفقراء او كبريى كما قاله ان يبيع هذه الارض
 ويشتري منها ارضا اخرى جوز به استبدال الارض بالارض كله من الفتاوى
 لما ضحان به **الفصل الخامس في الوقف**
الوقف متولى الوقف اذا صرف دراهم الوقف في حاجه نفسه ثم
 اسقى ماله مثل ملك الدراهم في الوقف جار قال الحمام الخليل
 ابو بكر محمد بن الفضل به جان ويبراغ الضمان قال لو غلط من ماله مثل

تلك الدائم بدائم الوقف كان ضامنا لكل قاضي خان اذ كان الوقف
على ارباب المعلومات بحصص عدم نصب هؤلاء الخراب مولاي دون
استطلاع رأي العاقل في ما ولى سمرقند انه يصح اذا كان قواما من موافق
بالصلاح والسداد لا بالذعان والفساد وقاسوا هذه المسئلة على ما نصب
اهل المسجد مولاي بغير امر العاقل واختاروا الصلابة الشريفة لا يصح في
المسلمين الحماستطلاع رأي العاقل من الفتاوى الظهيرية شرط الواقف
في وقفه انه ليس لوالى هذه الصدقة ان يواجر هذا الوقف ولا ساو ان اجرها
وايها او احد من نصيب ولا ينها اليه فالاجان باطله وهو خارج عن ولاية
هذا الوقف فالخلاف هو على ما شرط وكذلك لو شرط ان لا يدفع هذه الصدقة
معامله وان فعل ذلك احد من ولاية هذه الصدقة معامله فهو خارج
من ولاية هذه الصدقة وولاية هذه الصدقة لفلان فهو جائز على
ما شرط وان شرط ان من تعرض من اهل هذه الصدقة والها في ابطال هذه
الصدقة او لم يقل في ابطال هذه الصدقة فهو خارج عن هذه الصدقة
هو على ما شرط الواقف ولذلك لو شرط ان من نازع فلانا وطالبه حصته
من غلة هذه الصدقة فهو خارج عن هذه الصدقة فهو على ما شرط الواقف
في الفتاوى السمرقندية ولو خط من الوقف من ماله مثل تلك الدائم
بدائم الوقف كان ضامنا لكل قاضي خان وفيه ايضا وقف على
ارباب معلومات بحصص عدم نصب الخراب مولاي من غير رأي القاضى
صح ذلك منهم اذا كان هذا المولى من اهل الصلاح ولا يكون فاسقا ولا ولى
ان يرفعوا الامر الى العاقل لظهور الاطماع الفاسدة من العضا ومع هذا لا يكون
لاهل المسجد نصب اليعم والمولى بدون استطلاع رأي القاضى

في تصرفات القول

في مجموع النوازل المتولى من جهة الكفا
اذا امتنع من العمل في ذلك نفسه ولم يرفع الامر الى العاقل ليعزله وليقيم
غير معامه هل يخرج من كونه موليا قال نعم الدين في الاوانع عن
معاضى ما على المتبطلين زمانا هل باعهم قال نعم الدين في الاوانع عن
المسلمين بعدما اجتمع عليه مال كسرتوا القباله هل يصح للمتولى قال نعم
يحم الدين في المولى اذا امر المولى ان يخدم المسجد ويسمى له اجرا معلوما
لكل سنة قال المصلح يصح الاجارة ان كان ذلك قد احرم او زياده متعين
الناس فيها لان الوقف على الفقرا اذا اجمع فيه الى خادم يتكسح الخان
ويفتح الباب وسن في المولى يتامن سوتة الى رجل بطريق الحق ليقوم
بذلك فهو جائز اذا اجر القيم دار الوقف من نفسه لا يجوز وكذا الواجر
من عبد او مكاتبه لا يجوز ومسله مطالبه غلا تحريم الوقف من
المولى كسبه في اول الوقف فاضطهير قيم الوقف اذا انفق من ماله على
الوقف ليرجع في غلته فله الرجوع وكذلك الوصى مع مال الميت ولكن لو ادعى
لا يكون القول قوله والمخرج من ذلك ان يبيع المذموم من ذلك من احرع بشرية
لوقف المولى اذا انفق على الوقف من مال نفسه وشرط الرجوع له الرجوع
والافلا واذا استوى المولى مال الوقف دارا ثم باعه يجوز ملبق اهل
السكة ادعوا على ورثته متولى مسجد كذا درهما من مال الوقف والحل فيه
ان الدعوى انما سمع من المولى لامن اهل السكة فاضطهير ملبق سمع
غلة المسجد باذن الجماعة من غير ادن العاقل يجوز وقال المتقدمون
الاولى ان يكون باذن العاقل وقال الباخرى ان الاولى ان يكون بغير ادن
العاقل وعلمه لعلمه الطمع في هذا الزمان وافق محمد بن تيمية ان يشتري خان

الصفارين من غله مسجد الجامع وان لم يكن بامر العاصي فان كان من فهو
 افضل ان لم يود الى شر وفيه اهل المسجد اذا اجتمعوا نصب متولجا ن
 وقال المساحرون الاول ان يرفعوا الى العلى ما مروه فيه من بني محمدا فهو
 اولى بعمارته واتحاد الموذن والمام الا ان يكون الذي عنه اهل المحلة
 اصلح اذا اجتمع اكثر اهل المجلد على تحويل باب المسجد ان جعل الرحه مسجدا
 فاني لا قلون فالحكم للاكثر ولا يجوز ان يصق ما المسجد على
 المصلين والممان سنا الخانوت في حدود المسجد وفساه ما من من في
 المسجد يكون للمخدوما كان على النهر محلا المسجد فهو للغارس ع لوزيته
 وفي اجازات المحيط منول لا يعلم الخط وبعده عليه الحساب فاستاجر
 رجلا تكسبه ذلك لا يحل له ان يعطى الاجر من مال المسجد ولو استاجر
 رجلا ليسكن المسجد وعلو الباب وفتحته بمال التجار وفي فتاوى قاض
 خان فم الوقف اشترى لمرمه المسجد وروى ان العاصي لا يرجع في مال
 المسجد المولى اذا باع الاشجار التي في ارض الوقف فم اجر منه الارض فان باع
 الاشجار بعوقها دون الارض يجوز له ان يبيع الاشجار بطويله لكن الارض
 لا تكون سفوله على غير وجه التسليم وان باع الاشجار من وجه الارض
 لا يجوز له ان يبيع الارض سفوله على غير وجه التسليم وان باع الاشجار
 فلا يصح التسليم وان كان قد دفع الاشجار معاملة سنة او سنتين او ما
 اشبه ذلك فم اجر الارض منه باجر المثل فعلى قول ان خيفه لا يجوز لاجاره
 الارض لان المعاملة عند فاسد فسقى الارض سفوله بحق الاجر فلا يجوز
 الاجاره وعند المعاملة حايه فحارت الاجاره والحسائط ان يبيع الاشجار
 بعوقها م بواحد الارض تكون منعاعله في وقف المحيط ولا يبطل

الاجان موت الوصي والاب والعاصي في اجان مال اليتيم فاضي خان اما
 الوكيل بالاستسجار اذا مات سبطل الاجان بموته من وكاله المحيط وذكر
 2 ماوى فاضي خان في فضل ما يقص الاجان وما لا يقص حرسا لوكاله
 بن وكل الاجر ومن وكل المستاجر فمات الوكيل ان سبطل الاجان وفي
 شرح القدرى في باب فتح الاجان بالعدن كل من وقع له عقد الاجان اذا
 مات بطلت الاجان ومن لم يقع له العقد وان باسره نفسه لا يبطل بموته
 وذلك لان من وقع له العقد كان المواريث فاما افضى العقد لاستيفاء
 المنافع من ملكه ولو بقينا بموته لا سوفت من ملك غير وان كان
 ذلك المستاجر فان العقد افضى استحقاق الاجر من ماله ولو بيعت بعد
 موته لا يستحق الاجر من مال غيره وطريق صحيح الاجان الطويله في ارض
 اليتيم والوقف عا ان يجعل اجر السن كل ما مقدار اجر المثل عا ان الوصي ومثو
 الوقف يرى المستاجر عن اجر السنين الاولى ويصح في قول ان خيفه ومحمده في
 اجلات فاض خان بنا على ارض وقف فاني صاحب البناء يساجر اجا
 المثل ولورفع ساو يساجر باكرها استلجيو مرفوع البناء وان كان لا يستأجر
 باكر من ذلك ترك ملقط حاتم الوقف اذا اجر المثل من رجل حاء الا حن
 وراد في الاجر ليس للمولى ان يقص الاجان الا على الاجر مثله او يقدر
 ما سعا من الناس في مثله لان النامي في الزيادة على اجر المثل سعت وهذا كما
 2 الوقف فاما الاملاك اذا رخص اجر المثل او غلا لا تقص الاجان بانفاق
 الروايات 2 للحاحه رجل بالارض من صدقه موقوفه على ولدي كانت
 الغله لولد صلبه يستوى فيه الذكر والانثى الا ان يقول على الذكر من ولدي
 وذكر استه بعد هذا رجل وقف ارضا على اولاده واولاد اولاده ابدا ما سا

جر

سلوا

وله اولاد واولاد اولاد قسم بينهم على السوية لا فضل للذكر على الاناث
 سئل عن ثقات موقوف على اولاد رجل واولاد اولاد. ابدا ما سئلوا بشرط
 الصحة فجاوب رجل وادعى به من ادبائه واكثر ذواليد ان يكون هذا من ادبائه
 وان يكون له حق هذه الغلة وطلب منه اقامه السنه على ذلك فاقام
 للمدعى منه على ذلك هل يصح فالهذه الدعوى من هذا المدعى غير صحيحة
 قيل له لم قال ان المذهب عند اصحابنا ان الموقوف عليه لا يملك الموقوف
 واما ما يوصف للغلة والدعوى انما يصح من المتولى لها لا من الموقوف له فيدعى
 انه من ادبائه على وجهه ويست ذلك ثم يصفى له ما نصيبه على الشرط
 بالخاصة في فتاوى شيخ الاسلام عطاء بن حزم في مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام
 عن رجل وقف دارا له على اولاده وكسب في الضك وقف فلان على اولاده
 فلان وفلان فكانوا ينفقون عليهم ويصدقونهم في حال حيوتهم وبعد وفاته
 قال هذا يوجب الفساد لان هذا وصية للوارث ومن اطله قال ويصح
 ان يحتاط في ذلك فكتبت في حيوته وصحته قال وكذا سمعته من السيد الحماد
 ابي جعفر وهذا الجواب صحيح فاما اذا كان له وارث اخر سوى هؤلاء الذين
 وقف عليهم غير صحيح اذا لم يكن له وارث اخر لان الوصية للوارث انما
 لا يجوز لحق باقي الورثة الاثرى ان باقي الورثة لو احازوا الوصية كانت
 الوصية صحيحة وفي الحارصة وفي وقف هلال ادا وقف على بعض اولاده
 وذكر منه وقف في حيوته وبعد وفاته هل يصير قوله بعد وفاته وصية
 للوارث حتى يوجب فساد الوصف عندنا في حقه اختلاف المسامخ فيه
 والاصح انه لا يوجب وحمل ذلك على ذكرنا لاسد ولهذا حوت العادة تكاثر
 ذلك في تلك الوقف وقف صبيعه على ولديه وقال في صدقة موقوفه

عليهما فاذا انقضت منى على اولادها ابدا ما سئلوا قال الامام الفضل اذا
 انقضت احد الوالدين وخلف ولدا يصرف نصف الغلة الى الولد الباقي والنصف
 للفقراء اذا مات الولد الاخر يصرف جميع الغلة الى اولاد اولاد الواف
 لان الواف انما جعل لاولاد الاولاد بعد ما انقضت البطن الاول فاما اذا
 مات احدهما يصرف النصف الى الفقراء للخلاصة وفي فتاوى ناصر خان ووقف
 صفة له على ابن له واولاده واولاد اولاده ابدا ما سئلوا قال ابو القاسم
 يسم الغلة بينهم على من كان له وللنصف على غيره الرؤس يستوي فيه الذكر والامراة
 فصل له اولاد است قال في دخولهم اولاد اولاده **الفصل**
السابع في الوقف على قرابة والماله الفقير ادا كان لها
 زوج عنى لا يدخل تحت هذا الوقف لان مقتضاها على زوجها ومقتضاها
 الزوج والزوج اذا كان فقيرا يدخل تحت هذا الوقف لان مقتضاها لا يجب
 على المرأة فلا يقتصر على ما لها واذا كان لمرسها ولد كسر لزمانه به ويوفى
 ولهذا الولد اولاد صغار ومرا فانها لا تعطى اولاد الولد من الوقف لانه مخصص
 معهم في مال خدم واما الوعم وهو ولد المهر ب الصلية وله حظ في الوقف
 لانه لا ينفقه له على اسنه لانه كسر لزمانه به واذا كان للرجل بن عنى وهو
 فقير لا يعطى من الوقف لا ينفقه على اسنه ولا مل في حسن هذه المسائل ان كل
 من يجب نفسه على غيره بالاجماع بعد غنا بقنا من وجب عليه نفقة في حكم
 الوقف وكل من كان في وجوب نفقته اختلافا لا ينفقنا بما من وجب
 عليه نفقته في حكم الوقف في الفتاوى السمرقندية **الفصل**
السادس في الرجل يوقف ارضه على قرابته يعني رجل فادعى انه
 من قرابته وفي الفتاوى الفضل الاشجار الموقوفه ان كانت مثمرا لا يجوز

سعيها لا بعد القلع لا ينعزلها السا الموقوف وبيع سائر الموقوف لا يجوز
 الا بعد الهدم وكذا باب الوقف لا يجوز سعيه قبل الرفع ويجوز بعد الرفع
 وان كانت الاشجار غير مثمرة حازنيتها قبل القلع لا ينعزلها الهلة في
 السا والسمقندية وذكر في ساوى صدر الاسلام في باب صرف العيم
 اذا كان في ارض الوقف شجر مثمر سعى من الكرم بظلمها فاد القيم
 ان سعيها ويقطعها فان كان من الشجر يريد على من الكرم تسلي ذلك
 والحق له ذلك وان كانت الاشجار غير مثمرة فله ذلك وان كانت غير
 مثمرة لكن لا يسقط من الكرم بظلمها تسلي ذلك وان كانت شجرة الخا ما
 حازله ان سعيها لانه يسلك فيها مسلك الثمن اذا اراد ان يبيع اشجارا
 ست في ارض الوقف ان كان في نوكها ضربا للوقف جاز وان كان في نوكها
 مسغفه للوقف لا يجوز **الفصل التاسع في**
المسقات احكام الاشجار في الوقف رجل قال جعلت ارضي
 هذه موقفا على الفقرا ولم يقل بحقوقها يدخل السا الذي هو فيها ويكون
 ومعها مع الارض ولا يدخل الزرع الناس وهو للواقف وكذلك البقل
 والرباح والزرع كلها من الحنطة والشعير وضرها والحلوات
 والطرخا وما في الاحج من الحطب يقطع في كل سنة فكلها يكون للواقف
 وما كان يقطع من الشجر في سنين او في ثلاث سنين فهو داخل في الوقف
 وكذا ما يثمر في المستقبل ولو قال بحقوقها والمثم التي يكون على الاشجار
 يدخل في الوقف في السبع لا يدخل الورق والحاء واليابس يكون
 للواقف وكذا كل ما كان من الاطراب والبادنجان والقطن تكون
 للواقف وما كان من اهلها فهو داخل في الوقف وليس لتولي الوقف

تقطع الاشجار المثم ولا يسعيها وما لا يثمرها فلتولي سعيها للقطع رجل عرس
 شجرة على خوص القرية او في طريق العامة او على شط نهر العامة كان الشجر للغارس
 له ان يرفعها فان قطعها عم ست من عروقها اشجار كانت للغارس ايضا
 لانها تولد عن ملكه رجل وقف على جهة معلومة او على قوم معلومين
 عم ان الواقف عرس فيها شجرة او الوا ان عرس من على الوقف او من في نفسه
 لكن ذكر انه عرس للوقف يكون للوقف وان لم يدكوشا وقد عرس من بال
 نفسه يكون له ولورثته من بعد ولا يكون وقفا ولو عرس في المسجد يكون
 للمسجد ارض موقوفه على الفقرا استاجرها رجل من المتولي وطرح فيها السرقين
 وغرس الاشجار بمات المستاجر وان الاشجار يكون لورثته وبورثته
 نقلها وليس للورثة الرجوع بما اراد السرقين في هذه الارض عندنا
 مقبر فيها الاشجار عظيمة وكانت الاشجار فيها قبل اتحاد الارض مقبر وان
 كانت الارض التي عرف ما لكها فالاشجار باصلها للمالك يصنع بالاشجار باصلها
 ماشا وان ست الاشجار فيها بعد جعل الارض مقبر فان علم غارسها كانت
 للغارس وان لم يعلم الغارس فالواي للفقرا ان راى ان يبيع الاشجار ويصرف
 الى عمان المقبر فله ذلك ويكون في الحكم كأنها وقف في فتاوى فاضل خان وفيه
 وقف بجرم باصلها والجرم مما سفع باوراقها وثمارها والفقير ابو بكر البجلي
 الوقف جابر فان كان سفع باوراقها او بثمارها فانه يقطع ويتصدق
 بها وفي فتاوى الفتاوى وقف شجر باصلها صح اذا سلمها الى العيم وفي الفتاوى
 السمرقندية لصاحب المحيط بجرم وقف في دار وقف حوت الدار ليس لتولي
 ان يبيع الشجر ويبيع الدار لكن يكرى الدار ويبيعها لانه اذا باع الشجر لا يبيع
 اذا اجر الدار ببيع كل ما وفي فتاوى فاضل خان رجل وقف دار على قوم

باعتبارهم وجعل الخلفاء ان المتولي اجر الدار من الوقف عليهم جارت
الاجار لان حقهم في الغلة لا يفرقه الدار وفي الفتاوى السمرقندية اذا
اداد المتولي ان يضمن ما فصل من غلة الوقف وجوب ان يكون ذلك واجبا
له اذا كان اصله واجرا للغلة من امساك الغلة وفيه متولي الوقف او امام
الدين الوقف واراد ان ياخذ لكل يوم اجرا حقيقيا فليس له ذلك قال
صحت القيمة على الروايات فوجبت تجاربه من اهل بيته او عرواؤه واعتقها
رجل منهم قال يجوز اقل الشراكا لان الملك قد يبت بضمه الجاهل وان لم يسمي
لعدم القسمة على الافراد الا ترى انه لم يسق للامام راي البيع بعد ذلك ولا
راي القتل في الاسارى فكانت مشتركة بين اهل تلك العرافة شركة وعملا حد
الشركا نافذ ويكون هذا اذا قلوا حتى يكون الشركة خاصة فاما اذا كرهوا فالشركة
عامة وبالشركة العامة لانت ولانة الاعيان في شركة المسلمين في مال
ست المالك قال والمليل اذا كانا ماله او اقل ولست اوقت فيه وقتا
وفي السيرة الكبر حكيمة او اويل فقال يذوق ربعون لان النبي عليه السلام
اطهر الاسلام حتى كرم المسلمون فكانوا اربعين وصل خمسون اعتبارا بعدد
الامان في القسامة وقبل ماله استدلالا بقوله تعالى وان يكن منكم مائة
صابر وقيل اذا كانوا يحصون من غير حاجة الى كتاب وحساب وقيل
اذا كانوا تحت لو وللحد من ولا يظهرون ذلك في يومه هم قليل والاصح
انه موكل الى راي الامام في استعلاء عددهم واستئذان لان نصب القادر
لا يكون بالرأي وليس فيه نص فالاولى ان يجعل موكل الى اجتهاد الامام
من المبسوط لسمي الحجة الشخصية قال ابو يوسف اذا كانوا لا
يحصون الاحتساب او حساب فهم لا يحصون وقال محمد اذا كانوا اكثر من مائة

لا يحصون وقيل اربعون وقيل مائة ونون وقال بعضهم الامر موكل الى راي
الملك وهو اختيار ابي الليث وبه نقتي واعانت صدر الشهيد وفي
الملقط السمرقندي لا يجوز من الوقف من المتولي ولا من اهل الجماعة
وعلى الميراث اذا سكن اجزا مثل الدار سوا كانت معد للغلة او لم يكن وزاد
عليه في قايي قاض خان وقال وكذلك متولي المسجد اذا باع الدار الموقوفة
وسكنها المشتري علم ان الملك عز المتولي وجعل عمر متوليا فادعى الباقي
على المستوي واستحق الوقف واستودع كان على المستوي حرم مثل هذه الدار
قال رضي مذا سي بخالف طاهر الرواية وقد قاله البعض احتياطا
للقوف وذكر بعد هذا مطلقا انه يجب وفي ماوى صدر الاسلام غضب
ارض وقف وزرع فيها كان للوقف حصة منه وان لم يكن معن للزراعة
وفي ماوى قاض خان غلب الوقف احسن فالوقف له وفي الملقط جعل
الحاكم لقيم المسجد مقدار اجزائه جاز ونجاء المجد ما شرط له الواقف
والا فليس للقباض ان يجعل له ذلك ولو قرض القاض للمتولي ديه يارده فذلك
له وفي ماوى قاض طاحونه في بد مقاطع لا يحتاج الى اقيم ليس للمتولي عشر
الموقوف على اجر الوقف قال الفقيه ابو جعفر في كل موضع يكون له كل الحج
بانه يمكن الوقف محتاجا الى العمان ولم يكن معه شريك في الوقف كان له
ان يواجر الدار والحواشي وان كان الوقف ارضا ان كان الواقف شرط
البداية بالخراج او الفشر وجعل للموقوف عليه ما فضل من العمان والموت لم يكن
للموقوف عليه ان يواجر لانه لو جاز لكانت كانه جميع الاجر له بحكم العقد منقوت
شرط الواقف ولو لم يكن شرط الواقف البداية لما ذكرنا فاجر الموقوف
عليه الارض او زرعها بنفسه منع ان يجوز ويكون الخراج والموت عليه وكذا

لو كان الموقوف عليهم في أرض الوقف اثنين أو ثلاثة فهما أو واحد كل واحد
أرضاً لينزعها لنفسه لا يجوز وعزاني يوسف أن كانت الأرض عشرين
حارثاً منها لهم وإن كانت خراجها لا يجوز لأحد العادة في الأراضي الخراجية
الموقوفه أنهم يشترطون البداية بالخراج ولو جاز فيه الهام لم يكن الخراج
في الغلة ويكون في ذمة الموقوف عليه فكان رقيه بغير شرط الوافق في قفاوي
فأضخ خان سجد حارب ولا محتاج اليه لغير الناس للعاضه ان صرف
أوقافه الى مسجد آخر ولو لم يسفرق ولكن سغنى الخوض عن العمان وسكان سجد
محتاج العمان لا تصرف عليه ذلك الى عمان هذه قفاوي صدر الاسلام
رباط في طريق فدا سغنى عن الممان ومحبته رباط قال السيد الامام ابو
نجم تصرف غلته الى الرباط الثاني كما لمسجد آخر واستغنى عنه أهل
القرية فرفع ذلك الى القاضي فباع الحب وصره الثمن الى مسجد آخر وقال
بعضهم إذا خرب الرباط أو المسجد واستغنى الناس عنه ما يصير ميراثاً وكذلك
خوض القامة إذا خرب فاض خان وذكر في قفاوي فاض خير في أحكام المسجد
عن محمد في مسجد عسول تعرف من شاه لأهل المحلة أن يبيعوا ويسعفوا
منه في مسجد آخر ولا بأس لسراج المسجد أن يترك في المسجد من القربى إلى القضاة
وبعد القضاة إلى الخراج للبل لا يجوز إلا في موضع حرب العادة منه ولو أن قيم المسجد
الأدان مني جازت في جريم المسجد أو قفاته قال الفقيه أو اللست لا يجوز
للقم أن يجعل شيئاً من المسجد مسكناً أو مستغلاً ولو جعل المتولى للمزب الموقوف
على المسجد مسجداً للصوم أو سجداً أو وضاً أو المسجد حارثاً أو يزدوا منه بما من
القاضي فاض خان متولى المسجد إذا اشترى بالغلة التي أحقت عند
من الوقف منزلاً ووقع المنزل إلى المودن لمسكن فيه أن علم المودن ذلك كره له

أمكن لأن هذا المنزل من مسعلا المسجد لا يجوز ذلك للمتولى ولكن
للإمام والمودن أن سكن في ذلك المنزل فاض خان في قفاوي سم هذا صاحب
المحيط في قفاوي لنفسه اشترى الأرض على يامعه أن هذه الأرض وقف
وقد عتقها من أيها البائع بعد جوف اليرس له هذه الخاصة إنما ذلك للمتولى
وإن لم يكن غنة متولى فالعاضه سبب متولياً فاض خان وست الوقفية
فأدانت ذلك ظهر بطلان البيع فستر المسترعى الممن من يامعه وفيه أيضاً
إذا ادعى رجل ضيعه في يدي رجل أنها وقف على لم يسمع الدعوى منه وإنما
سمع من المتولى وهذا الحد الموقوف عليه مصرف الغلة ولا حوله في الرقبه
فلا يصح من الدعوى في الرقبه وأشار المحقق في وقفه في مسائل أن دعواه
صحيحة فمن حمله ملك المسائل قال إذا كانت الأرض في يد غاصب أقام أهل
الوقف سنة أن فلاها وفيها علمه وأنه مات وهو مالكها لم يرض بأنها
وقف وإنما قضى بأنها ملك وعمل فقاً لأنه يجوز أنه ملكها بعد ما وقفها
أدخولاً وفيها ولم يكن ملكها علم عليها علل هذه الغلة لسأله لا بعض
بأنها وقف لا بعلة أنه ليس له ولا حقه الدعوى ومن حمله ذلك قال قوم ادعوا
أرضاً في يدي رجل وقال وقفها فلان علناً والذي في يديه يقول الأرض
فأما مولا البيته أو فلان وقف هذه الأرض عليهم لا يحقون هذه البيته
شياً علل فقال لا الحسنان قد عطف ما لملك ولم يقل لأنه ادعى ما ليس
له أن يدعى قال وكذلك لو أقال مولا بيته أنه وقف علناً ومن تعدى المساكين
كان في يد يوم وقفها لا يحقون بذلك لو شهد الشهود أنه
أوقف علناً وأشهدنا على نفسه أنه وقف هذه الأرض وقفاً صحيحاً وأنه
كانت في يد حتى مات والعاضه لا يقض بالوقف ولو شهد الشهود بذلك

المسجد في قنطرة فاض ظهير ودكوفه ولا بأس بانحاء الظله على باب المسجد
من غلته اذا كان المطر فسد الماء وغيره فيكون لا يتحمل المتولى من الوقف
على عمار المسجد سرفا ولا يفتش ولو فسد

كتاب الشرب

مردى خواجه مردى دلك خذ برد لاضمان عليه لادله خالفا لبعضه
بواسطة الشرب وسقى الدواب والحاصل ان من ائلف شاوله ولجيه الدواب
بعضه وان كان سيرا لاضمان عليه كالغرام اذا دخلوا دار الحرب فاحرق
بعضهم ما فيها من الخيط وغيره وكذلك اذا منع صاحب الترع عن السقي
حس فسد الترع لم يكن عليه ضمان الترع في فتاوى صدر الاحكام سقى كما له
او يقول من بهر رجل فصاحب البئر يغنه من ذلك لما خاف من غريب
البئر فساد المسناه له ذلك في المستان من ماء السفيه فليس هو فيه
لكن هذا خلاف ظاهر الرواية فلا يفتى به فاض ظهير قال الرجل سقنت
اليوم ارضك بئرني اسقيا ارضي غلاما من شرك لا يجوز لانه مجهول
بجهول وسمى من معاضه نظم الفقه اسقيا الماء انفع **الفصل الخامس**
فيما يحرم من الاضمان عنده ولا يمنع وان وجه للصالح لا يوجب
دكة عصب فاوى فاض خان قال بعض العلماء ان تراب النار في موضع له
خولل وروعت شران في ملك انسان او الهما البرج لا تضمن فان لم يكن
له خولل وروعت ذلك الموضع فالجواب فيه على التفصيل ان وروعت منه
شران تضمن وان هبت به الريح لا تضمن وهذا اظهر على الفتوى وفيه

لواحق خنثشا في ارضه او صلبه او اجنه وحرقت النار الى ارض غير فاحرق
شيئا لا يكون ضامنا لانه مستقر في ملكه فل هذا اذا كانت الريح ساكنة
حتى اوقد النار فاما اذا كان اليوم ريحا يعلم ان الريح يذهب بالنار
الى ارض جان كان ضامنا استحسانا كما صبت الماء في الدراب له ويحتل الدراب
متاع لانسان صدقه كان ضامنا ولو اوقد النار في حان او سور لا تضمن
ما احرق به وكذا لو حرقها او سرقها في حان فرب من ذلك ارض جان لا تضمن
ولو حرق في الحكم ان يحول ذلك عن موضعه وقما يبينه وبين الله تعالى عليه
ان يحول عن ذلك ارضه غير قال الفقيه طاهر بن محمد هذا
على وجهين اما ان يعلم من ان سقى ارضه او لم يصلحه او راي الماء يترقون المسناه
الى ارض غير ولم تسد او لم يعلم بالحرق ولم يورثه والما فوق المسناه وان لم يعلم
ذلك لاضمان عليه لانه غير جائز فان علم ذلك وراى ضمن لانه حان وان
راى الماء يترق الى ارض غير فوق المسناه ولم يتقد على سكون لاضمان عليه لانه
فعل ما في وسعه في ريب بنظم الفقه وضع في الطريق حبرا فاحرق به شي كان
ضامنا لانه كان متعلقا بوضع النار في الطريق وان حركته الريح فذهب به
الى موضع اخر لم يحرق شي لا يكون ضامنا لانه لما تحول عن ذلك المكان اسبح
حكم الفعل الاول قالوا هذا اذا لم يكن اليوم ريحا فان كان ريحا كان ضامنا
لانه علم حنر الماء في الطريق ان الريح يذهب به الى موضع اخر فيضاع البلف
اليه فيكون ضامنا كاللابة المربوطة اذا حال في رباطها فاضدت شيئا
ولو ان دجلا في ملكه او في غير ملكه ويحمل بارا وقت شراره من ها على ثوب
انسان فاحرق ذكر في النوادر انه يكون ضامنا لانه لم يحمل من الحمل والسقوط
واسطه مكان البلف مضافا اليه ولو طارت الريح شرارها والقيه على

توبيا انسان لا يصفى لان الاحراق حصل بالريح مهننا وذكر الزندوستي
 اد امر بالباد الى موضع له خواهر و فبت به الريح فوفيت على توبيا انسان
 ما حرق لهضن وان لم يكن له خواهر و في ذلك الموضع كان ضامنا في خنايات
 فاضخان وفي شرب بظم الفقه رجل سقى ارضه من الماء فوق المساء
 الى ارض جان وراه و علم انه تقدر على سد فلم يسد حتى افسد الكراب
 و دكات مكرونة قوم مكرونة و عمر مكرونة و يضمن بضم ناء مهنما
 سدا نهارا الشرحا حتى املا النهر و ادق و عرق فطن رجل و ارسل الماء
 في النهر و على النهر انهار صفار مفتوحة الفتوحات و رجل الماء في الفتوحات
 و افسد زر غير ضمن في الوحيين خلاصه سعى ارضه ولم يستد فقهه
 النهر و سد لكن لم يحكمه حتى تقدي الماء الى ارض جان و افسد قطنة ضمن
 قبل هذا اذا لم يكن الماء جاريا في النهر بل مواجر حتى يحجب عليه سد فقهه
 النهر لما اذا كان جاريا لا يحجب عليه السد و اعاجب السد اذا لم يكن جاريا
 ان لم يكن في اخر النهر مفدا ما اذا كان لا يحجب عليه السد اصله و قال قيل
 هذه المسئلة و يفسد الضمان في افساد القطن انه قوم الارض مزروعة
 و عمر مزروعة ضمن الفصل خلاصه

كتاب العكارة

اذا استعان قاسا كسر الخطب قلى كسر الخطب اذ دخل في شدة ففرق منه
 يضمن وكذلك اذا استعان قدر الغسل الساب ولم يسلمه حتى يرقى في الليل
 يضمن كذا في فتاوى الفاضل الحام يدع الدين و احاطها الى التوارل اذ ربط
 المسعير الحمار على الشجر بالحبل الذي عليه وقع الحبل عتق الحمار و ما

لا ضمان على المستعير في صفري صدر الاسلام ستوري عاريت خواست
 وكسي را فستاد تا بيار دما مور ستور را بر راه بونشت و هلك
 يضمن المامون لان المالك رضى بركوب المستعير و غير الركوب هما
 سفاوت النافذة فضمن المامور ولا يرجع على المامور اذا لم يكن مامورا
 من حتمه وهذا اذا كان سقايا بغير الركوب وان كان لا سقايا لهما الركوب
 لا يضمن واكر كافر لا يضمن و لا يضمن كوفت هو على هذا التفصيل استر وني
 و روى جوار لا عادة للاجبان كما للوهن اشار اليه في الصلح عتاني ركب
 المستأجر في الرجوع لا يضمن استخانا وكذا في الدابة المستأجر اما لو حمل
 عليه يضمن خلاصه استأجر بغير الامكة هو على الذهاب و ذوالالحى و في
 العارية على الذهاب و ذوالالحى و غير اذا شرط الخراج على المستعير في
 العارية بصرها عارية احاطة فاسد لان الخراج على المعير اذا شرطه على
 المستعير صد حله بل لا يضمن المتأجر فقتل عتاني الاجبان والعير للمعاني في
 الفقد و يكون اجاب فاسد لان قدر الخراج مجهول اما اذا كان خراجا فظا
 لانه بعض الخارج والمخرج قد يزداد و ينقص و اما اذا كان خراجا و طيفه
 فلهذا وان كان معتدلا الا ان الارض اذا لم يحقل ذلك القدر ينقص عنه و جماله
 المذلة الاجبان يفسد الاجبان والخيلة في ذلك ان يواجر الارض منه سنين
 معلومة سدا معلوم بامر ان يوذى خراجا من ذلك وانه جائز له و كله
 بادا ما عليه من مال عليه من القتاوى السمرقنديه وفي كاله المسوط
 وكل رجل يصفى انه استعان من رجل قبضها الوكيل و ركبها فوضا منها
 لعدم رضا المالك بركوبه ولا يرجع على المالك لانه في الركوب غير عامل له
 ولا ما يوربه من جهة قالوا هذا اذا كانت الدابة تحت سقايا السقا

مرعته ركوب وان كان لا سعاد لا ضمن الوكيل للمالك رضى بركوبها
حين دفعها الله مكر من حيث المعنى عتاني وعن بصيرته فرفع من
الاستفاد بالاداب وببنتها ووضع عليها الشكال وانما عليها ساعة ضمن
دفع العارية الى رجل نزع منها استعارها من المالك او ارسله لتقبضها ثم انكرو
المالك ذلك ضمن كما يعلم في الوديعه وكوهن المسله في المبوط وعلمك
فقال لانه يدعى على المعبر الامري بالدفع اليه ويؤتى له القول قوله مع عسنة
وادا حلف بين ان المستعير دفعه الى المالك بعينه فانه عا اضمن المستعير
لا يرجع به على الذي مضى منه لانه صدقه فيما ادعى ففي رعيه ان المالك
طلبه حث صمته وليس للظالم ان يظلم غيره طالمه في رفق قتاوي فاضحان
استعار سيرا المستعير به فحالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عن الصمان وكذا
في الاجان بخلاف حكم الرهن والوديعه وفي رعيه نظم الرندوسى كلامين
حالف ثم عاد الى الوفاق عاد امينا كما كان لا المستاجر والمستعير فانها متبا
ضامنين وفي الخلاصة الوكيل بالبيع اذا حالف فاستعمل العبد ثم عاد الى
الوفاق وباع ما امر بعه جاز وكذا الوكيل بالاجان والاحسنا والمضارب
والمستضع اذا حالف ورفع المال سموة حاجته ثم عاد وفي الخلاصة استعار
ثورا واستعمله ثم فرغ ولم يحل الجبل عن الثور فذهب النقر الى السرح فصار الجبل
في عتقه ومنه ومات ضمن وفي عارية قتاوي فاصى ظهير رجل اعاد رجلا سيرا
وقال له لا تدفع الي غيرك فرفع فهلك عند موضوع من ذكر في الخلاصة فيما
سفاوت ام لا ويرى النبي بها رفقها الصفاوت كالتاد والارض رجل استعار
من لخر دابة فسكت المالك ذكر في رعيه المرحش ان الاعان لا يمتنع
بالسكوت وفيه ايضا وليس للمستعير ان يولي الماستعار واذا اجاب صامنا

وكان الاجر له قتاوي فاصى ظهير رجل استعار فرسا حاملا ليركبه الى
موضع كذا فركبه واراد فمع نفسه رجلا اخر فاسقط حسنا فلا ضمان
على المستعير في الحين ولكن ان يعضت الام بسبب ذلك فعليه نصف
المقصان لان المقصان حصل بركوبه وركوب غرم وركوبه ما دون
ومنا اذا كان الفرس بحال يمكن ان يركبه اسان فاما اذا كان لا يمكن
هو ابلاد فضمن جميع ضمان المقصان في المساوي السمرنديه من استعان
دابه فردها مع عبد او احرم لم ضمن ولا اراد الاحرم ساهبه او مشا هرة
لانها امانة فله حفظها ثم في غياله كالوديعه بخلاف الاجير ماومه
لانه ليس بعياله وكذا اذا اردتها مع عبد رب الدابة او احرم وقل هذا
في العبد الذي يقوم على الدابة وقل فيه وغرم وبوالصحة لانه ان لم يدفع اليه
دابة يدفع الله احياها وان اردتها مع اجني ضمن في الهداية استعار دابة
ليركبه في حاجه الى صاحبه مساه فخرجها الى الهرات لتسقيها وبغير تلك
الصاحبه ضمن خراجها اذا طلب المعبر العارية من المستعير فقال المعبر نعم ادفع
وفقط في الدفع ثم سرق من المستعير هذا على وجهين الاول ان يكون المستعير عاجزا
عن الدفع وثب الطلب وفي هذا الوجه لضمان والداني ان يكون المستعير واردا
على الدفع وثب الطلب وانه على وجوب ثلثه اما ان ظهر المعبر السخط او لم يظهر
لا السخط ولا الرضا ففي هذا الوجهين بحب الضمان ولما ان ظهر الرضا وقال
لا بأس به وفي هذا الوجه لضمان ويكون هذا منه استدعاريه وفي الخلاصة
والدلاء ملك اعان مال ولد الصغير والعبد للمادون عليك ان يعرض اعلم

كتاب الولاية

المودع اذا ربط الدابة على باب دار وتركها ودخل الدار فصاحت ان كان
يحت سراها فلا ضمان وان كان تحت لائرها فان كان في الموضع موضع
وان كان في القري فلا ضمان وان ربطها في الكرم او على راس البطحه وذهب
فلان غاب عريصه فهو ضامن فاضى ظهير رجله على رجل الف درهم فقال
اهب بهام فلان فصاحت من يد الرتول فصاحت من مال المدون وفي
العيون رجل اسقى من رجل خيس درهما فلفظ المهرض فاعطاه سنين
فاخذ المسعرض المهرض ليردها فصاحت في الطريق ضمن حصة اساس
العشر والخروج ظاهر ولو كانت الوديعة دابة فاصابها شيء فامر المودع
رجلا لمعالجه ما لم يعطت من ذلك مصاحبا الدابة بالخيار ضمن
انما شاف من المودع لا يرجع على احد من الذين عالجها ان كان علم وقت
الامر بالمعالجه ان الدابة لغز الذي هي في يد علم ان صاحبها لم يامن بذلك
لا يرجع وان لم يعلم كان له ان يارجع فاضى ظهير رجل استعان من رجل مزا
لمس به ارضه ففزع الما به ونام مضطجعا ووضع تحت راسه كما هو عادته
اهل الرساق فسر منه ووقعت بخارا فاقواه لا يضمن لكن النوم هكذا
لا يعد بصدا فاضى ظهير امه اشرب سام من مال الكتبه في بيت المولى
واودعته عند رجل فملك في يد المولى ان يضمن المودع محيط ولو كانت
في خانوته وداع فقام الى الصلوة او الى حاجته فسرت لم يضمن لانه ترك
حافظا ومو جاب ولو خلف امره او عيده على خانوته ان كانا امنين لا يضمن
والاصغر السلطان اذا رفع الوديعة من خانوته ولم يقدري دفعه لم يضمن
وان قدر ولم يدفع ضمن ولو وضع ثوب الوديعة مع سابه على سطح النهر
واغتسل وليس سابه من الوديعة ضمن وهكذا اذا سرق ثوبا من ضمن

وعلى شجاع ارض فيها في كيمه فسيها ان كان له باب فليس يضمن كالدار
وان لم يكن له باب ضمن وكذا الدار اذا لم يكن لها باب ضمن ولو خرج
وترك الباب مفتوحا ضمن وكذا ان دخل بيت جاره ولم يترك حافظا وعنى في
نضار ارض الباب ولم يغلقه لا يضمن ولو ترك على خانوته صدا ان كان
من يخطئ لم يضمن ولا ضمن ولو دفع المفتاح الى غيره لا يضمن عما في رجل
اودع فامينا سافروعه في خانوته وكذا السلطان باخذ الناس مال كل شهر
قطعة عليهم فلخذ اعوان السلطان ساء الوديعة لاجل الوظيفة ووضعها
عند رجل رهنا فسرت فالمودع لا يضمن ان لم يقدري دفعه اما يضمن للمهرض
ان كان طابعا واصحاب الوديعة الخيان يضمن السلطان والمهرض وكذا
الحاجي اذا اخذ الخبايه طابعا ضمن وكذا الهراف وان كان طابعا خلاصه
فالصاحب الوديعة ادفعه الى اي وكذا في بيت فطابه واحد من كلده
يمنع حتى يدفع الى وكل اخر لا يضمن بالتعبد طلب واحد من كلده في زكوه
مبسوط خواهر زاد رجل رفع الوديعة فلم ينفه المودع ان امكنه وقفه
فلم يدفع ضمن وان لم يقدري دفعه فان كان مخاف دعارته او ضرر لا يضمن
فاضى خان وسيل نجم الدين عمن كان عنده وديعه لا يضمن وفي باب
ملغوفه في لفاف فوضعها تحت راس ضيف له بالليل كالوساده لا يجب
الضمان بمجرد الوضع تحت راس الضيف ما دام المودع حاضرا اذا استودع
عنه ما نفقه السوس ففسد لا يضمن وذكر الفقهاء ان اللص ان لو وضع
اد اوضع الوديعة في الدار وخرج والباب مفتوح فسرق الوديعة وان لم يكن
في الدار احد لم يكن المودع في موضع يسمع من الدار فاضى ظهير في
الخلاصه الوديعة اذا كانت شيئا مخاف عليه الفساد وقد عاب المالک

يدفع الامر الى المالك حتى يسهه وان لم يرفع لا يضمن لحد الحفظ على قدر ما امر به
 في الخمسة ايضا مودع المودع لا يضمن ما لم يتصرف في الوديعة بغير اذن مالكها
 عند ان حصة في الجار اب ماوى فاضى ظهر سئل نعم الدين عن خاف خرج
 الى ابي عن حر الحفاف واعطاء رجل حمالا يصلحه موضعه مع رحله في دار
 ودخل البلد ففرق الحفاف كان وضعه في دار رجل لا سكن هو معه في تلك
 الدار فهو ضامن قاض طهير وفيه صاحب الوديعة قال للمودع اخباها
 2 هن الدار فيها في دار اخرى في محله اخرى او في تلك المحلة فهو ضامن
 وان كانت الثانية احق من الاولى هكذا ذكره خواهر زاده وفي شرح
 الطحاوي اذا كانت الدار التي فيها في دار اخرى مثل تلك الدار لم يضمن سواها
 عن الحافها او لم يضمنه وفي السنن حاشا في البيت المنه عنه ذكر شيخ
 الاسلام انه يضمن وفي شرح الطحاوي كما في المالكين والشافعية في المصنفين
 كما في الدارين واذا دفع الى غيره وديعه وقال له لا تدفعها الى امرائك فاني
 اتهمها فدفع ان كان المودع لا يحدد من الدفع اليها بان لم يكن له عيال
 سواها لم يضمن وان كان محددا فهو ضامن المودع اذا وضع الوديعة في
 حاوته فقال لا يضمن في الحاوت فانه مخوف منه حتى يرفق منه لبلده فهذا
 على وجهين ان لم يكن له موضع اخر من الحاوت اخر من الحاوت لا يضمن
 وان كان يضمن اذا كان قادرا على الحمل اذا اقال للمضع ضعهما في هذا العدل
 فوضعهما في الحقسه ضمن وان قال ضعهما في الحاوت من غير اسان فوضعهما
 في الخمسة لا يضمن الكل من ماوى فاضى طهير المودع اذا اقال للمودع
 مضت الوديعة من ضربه وهو انكر القول للوقوع مع الهين ان حلف
 بربى وان كل ضمن خالصه وضعت يدي في دار همت وبستها استظان

كان مالا لا يحفظ في عرضه النار وعرضه النار لا يضمن له كسر الدار
 ويضمن بيط القى دراهم الوديعة في الحب فلم تقع في الحب ويضمن انه
 وقع في الحب فضايع يضمن خلاصه وفي فتاوى صاحب خان رجل دفع الى
 دلال بوبال بيع وقال الدلال وقع من الثوب فضايع ولا ادري كيف ضاع
 قال السخ ابو بكر محمد بن الفضل لا يضمن ولو قال بيت ولا ادري
 2 اى جانوت وضعت واذا نام وجعل الوديعة تحت راسه او تحت حنبله
 فضايع فلا ضمان عليه وكذلك اذا وضعها في يديه هو الضمير قالوا انما
 لا يحب الضمان في الفصل الثاني اذا نام قاعدا اما اذا نام مضطجعا فعليه
 الضمان وهذا اذا كان في الخلاء اذا كان في السور فلا ضمان عليه بام قاعدا
 او مضطجعا فاض طهير لو سقطت فصعة الحرام او كود المعاعي من يده لم يضمن
 عتاني وذكر في اوابل عصب الحظ شرع في الحمام ولحد تحاته واعطاهما غير
 فوقع من يد الثاني وانكسر فلا ضمان على الاول رجل جاء ثوب الى رجل ووضع
 في يديه وقال هذا وديعه عنك وذهب صاحب الثوب ثم غاب الاخر بعد
 وبرك الثوب ثم فصاع الثوب كان ضامنا لان هذا قول منه للوديعة عرفا
 وكذا لو وضع صاحب الوديعة ثوبه في يديه ولم يقل شيئا والمسئلة بجالها كان
 ضامنا ايضا لان هذا ابداع عرفا ولو قال الجالس لا قبل الوديعة فوضع بين
 يديه وذهب فضايع الثوب لا يضمن لان صرح بالرد فلا يصح مودعا
 بدون البول فاصح خان اذا قال دهست الوديعة اوضاعت ولا ادري
 كيف دهست او قال حملته في كتي سقطت لم يضمن ويصدق وكذا وضعت
 في داري ويسب مكانها عتاني وفي فتاوى فاض طهير ولو قال
 دهست في داري او في كوتي ويسب موضعها لم يضمن اذا كان للدان والكرم

باب فلان فان قال دفت في موضع آخر وست موضعها ضمن وكذلك
لوم سن مكان الدفن لكنه قال رقت الوديعة من المكان المدفونة فيه
ولو وجهت التصريح نحو المودع ودفع الوديعة حتى لا يوجد من يد وفت
من خوفهم ثم رجع فلم يطفئ بالمكان الذي دفع الوديعة فيه ان امكنه ان يحمل
له علامه فلم يجعل ضمن وان لم يمكنه ذلك وامكنه القود في اوب القورات
بعدد والحرث فلم يعيد ثم جاء ولم يجد الوديعة كان ضامنا واركان رب
الوديعة معه وجهت التصريح فقال له ادفعها لضمين حيث كان الدفن
بأذنه وفيه المودع جعل الدوام الوديعة في خفه سقطت عنه فلان
جعلها في الخف المني هو ضامن وان جعلها في الخف السري فلا ضمان عليه
لانه متى جعلها في الخف المني فقد عرضها للضياع والسقوط عند الركوب
على الدابة ولا كذلك في الخف السري وقيل لا ضمان على كل حال وكذلك اذا ركب
الدوام في طرف مكة او جعلها في ادنه او طرف عمامته وكذلك لو شد الدوام
في مسدله ووضعها في كفه سقطت منه ولا ضمان عليه وكذا في المحيط والملقط
وفي الخلاصه ولوربطها او في العمامه وانفتح لا ضمن ان ضاع الاحتضار
اخر ياد اذن وقد استبضعت الشئ اذا جعلته بضاعة لنفسه وانضعت
غيره في هذا قولهم كالمسبض والجبر الحن وانما الصواب بالمسبض والمستبض
بالكسر مهرب البضاعة طائفة من مالك سعتها للتيان بقول البصفت السبي
واستبضعت اي جعله بضاعته سئل ابو بكر عن كان قال له صاحب
الارض لا تضع انزال في سلك فوضعه في سته فخر به فمرب الكار
فرغ الجاني ما كان في منزله قال الا ضمان على الكار لان به اخر من الموضع
الذي موصيه ولو وضعها اسان فمضيه عن احد بضاع لم ضمن وسئل

عمن دفع الى رجل من اقال السقي به ارضي ولا سقي ارض غيره فسقي به ارض
غيره ثم وصعه في سته سرق به لا ضمن لانه عاد الى الوان لو اودع
عند حرا ماله ثم ادعى اياه كان فيه كذا ولا اخذ وقال المودع لا ادري
ما كان فيه او كم كان غدره لاشئ عليه الا ان ادعى عليه بصيغ ذلك الشئ
يختلفه فينكل وفي الخلاصه قال المودع للمودع وهت الى الوديعة او بعتها
منى وانك المودع ثم هلك لا ضمن المودع او المضارب او المستبضع
او المستغير وكل من كان المالك من امانه ادا مات قبل السان ولا يعرف
الامانه بعينها فانه يكون دساعليه في بركة لانه صانسته كمال الوديعة
بالبحريل ولا يصدق ورسته على الهلاك والتسليم لرب المال ولو عين
المت المال حال حوته او اعلم ذلك فيكون امانه في يد وصيه او في يد
وارثه كما لو كان في يد وصي فكون على الهلاك والدفع الى صاحبه كما يصدق
المت في حال حوته من شرح الطحاوي اذ انفع الى رجل قمقه ليدفعها الي
انسان لصلحها فدفعها وسى لا ضمن مذكور في وكاله الملقط فداوى
العناني المودع اذ اربط التسلسله على باب خراجه في حان يحمل ولم تقفله
وخرج سرق الوديعة قالوا ان عتدها اعقالا واما الا كان ضامنا
والاملا رجل اخر ستم من ان من رجل فدفع الوديعة الى الذي استاجر
الست قال القصة ابو بكر البلخي ان كان لكل واحد مفتاح وغلق على حد
ضمن كما لو دفع الى اخني سكن خارج الدار وان كان كذلك وكل واحد منهما
يدخل على صاحبه بغير اذن لانه ضامن لانه غلق على صاحبه
فداوى فاض خان دفع حقه الى اخيه فاصله فتركه في حانوته لانه فرق
وان كان في الحانوت حافظ او في السوق حارس لا ضمن للجواب المحتار

ساب

الوكيل

ان لا استوط الخافط والسارق والحاصل ان العدم للعرف حتى لو اغلج
السكة على بابيه وذهب في اليوم ليس بضائع بخارا وفي الليل يصيب وفي
خوارزم في اليوم والليله ليس بضائع خلاصه ولوان صاحب وديعه
طلب الوديعة فقال المستودع لا يمكن ان احضر الساعة فترك ورجع ثم هلك
لا تضمن لانه لما طلب الوديعة فدل على ان الحفظ لم يتركه ورجع كان
ذلك استدا ابداع ولو قال احمالي اليوم وديعتي فقال ان فعل ولم يحمله الله
اليوم حتى مضى اليوم وهلك عندك لا تضمن لانه يجب على المودع نقل الوديعة
الى صاحبها فاض خان وفيه مودع جعل دراهم الوديعة في حبه وحضر
مجلس فبق فضاعت الدراهم بعد ما سكن يرقه او سقوط او غير قال
بعضهم لا تضمن لانه حفظ الوديعة في موضع حفظ مال نفسه وما وجبه
وقال بعضهم هذا اذا لم نزل عقله اما اذا نزل عقله بحث لا يمكنه حفظ
ماله بصيوضا منا لانه عجز عن الحفظ بنفسه فصار مصعرا او مودعا غير
فان كان المراه الى فضل ساب الماس فوضعت البوب على سطحها للتحفظ
فريق البوب ان كان السطح محصلا تضمن وفل ان لم يكن المحصر منفعيا تضمن
وفي المسئلة غرابي يوسف اذا احمدا المودع الوديعة ثم اقر بها ثم هلك لم تضمنها
ودكر من الامم في شرح الوديعة ان المودع اذا احمدا الوديعة في وجه المالك
لا نساء على الطلب فان قال المالك ما حال وديعتي لم يكن على الحفظ فقال
ليس لك عندي وديعه لا ضمان عليه في قول ابى يوسف فاض طهر دفع المفتاح
الى الغير لا تضمن فاض خان اودع عند انسان وديعة وقال له في الترمي
احرك علامة كذا وكذا فادفع الله الوديعة فجا رجل وبني ذلك العلامة فلم يصدقه
المودع حتى هلك الوديعة لا ضمان عليه رجله على رجل من قارسل رب الدين

رجلا الى مديونه لم يصدقه ثم اخلفا فقال المديون دفعت الى الرسول
وصدقه الرسول وقال دفعت المالك الى المراسل وصححت الدين نكرو وصول
المالك الله قال ابو العباس القول قول الرسول مع عنه وفي فتاوى
الماضي طهر الدين رجل جاء بثوب الى رجل وقال هذا الثوب وديعه
وسكت الآخر ولم يقل شيئا ثم غاب صاحب الثوب ثم عاب الآخر به
وترك الثوب هناك ضمن وكذلك اذا جاء بالثوب ووضع بين يديه
ولم يقل شيئا فان قال الآخر لا اقبل وباني المسله بحالها الا ضمن وذكر
القاضي حان في الجامع الكبير لو وضع في بيت انسان ثوبا بغير من ولم يحفظه
حتى ضاعت لا تضمن لانه لم يملك الحفظ سل على نكاحه عن وضع عند
آخر ثوبا وقال له احفظه فقال لا احفظه وصاح باعلى صوته وتركه صاحبه
فلم يحفظه حتى ضاع قال فيمن واطلق في المحيط انه لا تضمن ولا يصيب
مودعا منه وفيه سيل صاحب المحيط عن المودع ترك الحفظ بعد مضى الوقت
انضم اذا هلك قال لا فلت ولم يجعله مودعا بائنا بعد مضى الوقت
وان بعض لحظ الوديعة لان المالك في بان لا يحفظها بعد مضى الوقت المودع
اذا شرط الاجر للمودع على حفظ الوديعة صح ولو شرط للمرتهن على حفظ الرهن
لا يصح القاصب اذا اودع المقصوب عند رجل وشرط له الاجر على حفظه
او ما بانته يصح في فتاوى الخلاصه وذكر في فصول الحسرو شني خلافا وقال
حيا لاجر عند البعض ولا يجب عند البعض وعند بعضهم ان علم المقصود
لا يجب وان لم يعلم يجب وفي فتاوى طهر طهر المودع اذا اديت الحمار
او البقر الى السرح بعشر في هذا العرف والعاده فتاوى طهر طهر وفي الفتاوى
المرضيه المودع اذا اشهد على نفسه اخذ الوديعة مرضا غير محض من رتب

المال لا يضمن الا ان يتجره

كتاب الشركة

الشريك شركة عنان او غيره اذ اسافر في مال الشركة وافق على نفسه من
المال المشترك لم يذكر هذا في الكتاب وذكر الماطق رواية الحسن عن ابي حنيفة
ان المضارب او الشريك اذا سافر تفق على نفسه في ركوبه وطعامه وكسوته
عن محمد ان احد شركي العنان اذا سافر له ان ينفق من المال منزله المضارب
مضاربه فاضح خان شرط الفاضل لا يفسد بخلاف شرط الفاضل في
الربح لا خلاف ان اشتراط الوضف خلاف مقدار راس المال باطل
ولا يجوز ان يفصل احدهما على صاحبه في الربح الا في المال العيني والعمل باليد
او في الذي لسرقه سرقته ما حصر في المال العيني اذ اتساوبا في راس
المال ولا شرط ان يكون الربح بينهما الا اذا اتساوبا في راس المال فكان لاحدهما
الف وللآخر النصف فاستطاع ان يكون الربح بينهما نصفين يجوز عندنا
وعلى قولنا في المسافة لا يجوز مبسوط لشريك العنان الانضاع ودفع المال
مضاربه لانه ابتاع ولا يملك ان يشارك غيره شركة عنان لانه مثل الذي
فلا يكون تبعاله فانون باع احد شركي العنان قال الحسن مع صاحبه صححت
الاقالة فاضح خان يجوز لاحد شركي شركة عنان ان يدفع للمال مضارب
وليس له ان يشارك غيره مبسوط وفي الايضاح استعار احد شركي المعاوضة
دانة ليوكهما الى مكان معلوم فركبها شركة ففقط فابهما نصفان جميعا
لا يركوب صاحبه لم يرض به صاحب الدابة فكان هذا ضمانا لا شريكا
فان معاوان كان ركبهما في حاجتهما كان الضمان بينهما وان ركب في حاجه نفسه

فهما يضمنان لما قلنا الا انهما اذ ادناه من مال الشركة رجع الشريك على الركب
بصيبه من ذلك وان استعار احدهما دابة ليحمل عليها طعاما له خاصة
لدرجه الى مكان معلوم فحمل عليها شركة مثل ذلك الطعام الى ذلك المكان
من شركتهما او خاصة فلا ضمان عليه لان في الضمان للحمل لا يفسد المصيد بخلاف
الركوب ولو استعار احدهما ليحمل عليها عدل نظي فحمل عليها شركة مثل ذلك
العدل لا يضمن ولو حمل عليها طيبا لسهه ضمن لان الجنس مختلف وفي الجنس
المختلف مساوات الضرر ولو حمل الشريك مكان الخطه لا يضمن لانه اخف
وكذا لو كانا شركي شركة عنان فاستعار احدهما الجواب فيه كالجواب
في الاول فاضح خان وان استقر احد شركي العنان ساس من تجارتهما فوجد به
عبا لم يكن للاخر ان يرد له لأن الرد بالعيب من حقوق العقد وكذلك
لو اخذ احدهما مال المضارب فربح فيه كان الربح له خاصة مبسوط وان
استوى اهل المعاوضة ساسا وفضه كان لكليهما ان اخذ شركة باليمن وان
كان بالمساع عسكان للشريك ان يرد على النايغ وكذلك ان باع احدهما
مساعا فوجد المستري به عيبا كان له الرد على الذي لم يبع مبسوط مبسوط
محمه وشركة العنان ان يشارك صاحبه في بعض الاموال التي ذكرنا في جميع
الاموال ويكون كل واحد منهما وكل من الاخر في التصرف في النوع الذي
عينا من انواع التجار وهي حايض بالخطه ولهذا يجوز بين كل من كان من
اهل التجار مادونا فيها كالعبد للمادون والصبي للمادون والمكاتب
والذي كاجوز من الاحرار المسلمين اليه العيني ويجوز ان يشترط العمل عليها
ما لا يسر على ان يسعا ويستربا على ان ياروق الله فهو بينهما على كذا ويجوز
ان يشترط العمل على احدهما دون الاخر لم لا يسر لهما اذا شرط الربح بينهما

نصفين جان بالاجماع اذا كان راس مالهما على التواء سواء شرط العمل عليهما
او على احدهما لاجل استحقاق الربح بالمال الاجل العمل وقد وجب التساوي
في المال وان شرط الربح بينهما التواء فان كان العمل عليهما جانبا كان فضل
الربح ان كان راس ماله اقل واكثر لا يجوز ان يكون له زيادة حصة فيكون
الربح لزيادة العمل وان شرط العمل على الذي شرط له فصل الربح جاز لانه
عامل في ماله ورجحه له وعامل في مال شريكه بعض الربح تسحق بالعمل
في شركة الاعمال صورته ان يشترك جيا طان او خياط وقضبان
على ان يقبل الاعمال جاز عندنا ولا يشترط بيان المدد لهذه الشركة
وحكمها ان يصير كل واحد منهما وكل واحد من احييه سمس العمل والوكيل
يقبل العمل جاز ان يحسن مباشرة ذلك العمل ولا يحسن وهذا النوع من
الشركة قد يكون عابثا وقد يكون معاوضة عند اجتماع شرايط المعاوضة
فكون كل واحد مطاعا بحكم الكفالة ما وجب على صاحبه ومن كان عابثا
فما يطلب به من راس المديون صاحبه بعضه الكفالة فان لم تلت
هذه الشركة كان عابثا وان شرط المعاوضة كانت معاوضة وعمل حصة
ما حثت بل احدهما كان الضمان عليهما باحداهما شاشا وعمراني يوسف اذ امر من
احد الشريكين او سافر فعمل الاخر كان الاخر بينهما وكل واحد لاجل الاخر
والى انهما دفع برى كله من فناء وفسخان استر كل الحفظ الصبيان ويعلم
الكناه ويعلم القران على ما احسن من الجواب للفتوى هو جاز في شركة
في عمل يجوز الاستسجار فيجوز الشركة كسائر الاعمال بخيبي والشريكات
في العمل اذا غاب احدهما او مرض او لم يعمل فعمل الاخر فالربح بينهما على ما
شرطا ويستوي ان يتسع الاخر من العمل بعدد او بغير عدد لاجل العقد يرتفع

بجرح امشاعه من العمل واستحقاق الربح بالشرط في العقد مبسوط في الخيبي
لانه نفر للشواشركا، بصلوا عملا من رجل عم جاعل ذلك كله فله ثلث
الاجر ولا شيء للاخرين لانهم ما لم يكونوا شركا كان على كل واحد ثلث العمل
ثلث الاجر فاذا عمل الكل كان مقطوعا في السلس وكان رجل يبيع شيئا وعم
قال مقطوعا لم او كله ذكر لنا طق في ان حوده لا يكون غلظا وكذا لو قال
اشهدوا اني لم او كله لا يكون غلظا وغرم من المشايخ والوا يكون حوده الكفالة
عمر لا واجمعوا ان حوده المودع يكون مضافا للوديعة اذ كان في وجه المودع
وان كان في وجه حده لا يكون مضافا لحوده احد الشريكين في الشركة يكون مضافا
في كاله فاضفان

كتاب المضاربة

في مضاربة نظم المقدم بعض المضاربة بموت احدهما وبالحجر كان عبدا
مادونا اذ اطرى الحجر على احدهما او كان لحدتها مكاتبا فمجرد الى الرو
الفصل الثالث في المضاربة واللفاظ التي
بشرطها سه او يقول دفعت اليك هذا المال مضاربة على ان تعمل
بها بالكوفة او بعمل العمل بها بالكوفة او يقول بعمل بالكوفة بالخرم او بعمل
بالرفع او فاعمل بها في الكوفة او قال دفعت المال مضاربة بالنصف بالكوفة
ولو قال دفعت المال اليك مضاربة بالنصف واعمل بالكوفة او قال اعمل
بالكوفة هذا مشور ولا يجب مراعاته ولو خرج بالمال من الكوفة لا يضمن
والاصل في معرفة الشرط من المشور ان رب المال اذا ذكر عقب لفظ المضاربة
لفظا لاعتبار التام لا يصح بان كان لا سيقم الاحتدائه به ومتى اعتبر متعلقا
بعدم فانه يصح فانه يعتبر متعلقا بما تقدم ولا يعتبر ابتدا حتى لا ينفق

وإذا ذكر كل ما سيعم الاستدابة لا تعتبر متعلقا ويجعل استدابة مضاربة
 الأخيرة **الفصل الخامس فيما للمضارب**
أن يعلم في المضاربة لا ينفقه للمضارب في مال المضاربة ولا على
 رب المال إذا عمل في مصر أو في أهله فاما إذا خرج بالمال إلى مصر فنفقه
 كان ينفقه في مال المضاربة في طريقه في المصر الذي ناسه بخلاف الكوكل
 والمسبض والآخر وبقوته طعامه وكنوته ودهنه وغسل ثيابه وركوبه
 في سفر إلى المصر الذي ناسه بالمعروف وعلى قدر نفقته مثله ومواد محمد إذا
 سافر في مواضع يحتاج فيها إلى استعمال الدهن عادة كذا للحجار والعراق
 ثم المستحق نفقه المثل فإن انفق أكثر من ذلك حسب له من ذلك نفقه مثله
 وكان ما نفق عليه في ماله فاذا رجع إلى مصر ودفعي معه سائر الطعام
 أو غيره رده في مال المضاربة فاما الدوا والحجارة والكل ونحو ذلك في ماله
 خاصة وروى الحسن عن أبي حنيفة أن ذلك كله في مال المضاربة مبسوط وذكر
 في المبسوط أيضا إذا مضارب على العاشر بمال المضاربة وأختم به
 وأخذ منه العشر فلا ضمان على المضارب فيما أخذ منه العاشر وإن كان
 موالذي أعطى العاشر غير الرام من العاشر له فهو ضامن لما أعطى وكذلك
 إن ضامعه شيء من المال حتى كفت عنه فهو ضامن لما أعطى لأنه أعطاه
 باحتسان إلى من يحق له في أخذ منه فيكون موصيه ملكا لما أعطى كما لو وصيه
 لا حنبل بن الحسن قال الشيخ الحام المجل وكان يخضعه بقول الجواب في زماننا
 بخلاف هذا ولا ضمان على المضارب فيما أعطى من مال المضاربة إلى سلطان
 طبع منه وقصد أخذ بطرق العصب وكذلك الوصي إذا صاغ في مال
 السيم لا ينفقه قصدان الإصالح من المصانعة ولو لم يفعل هذا لم يطلع جميع

الطامع

المال يدفع العضل لا حول ما نفق من حمله للمفظ في زماننا والحمى فمما
 يرجع إلى المفظ لا يكون ضامنا كما لو وقع الخمر في بيت المودع وبأول الودع
 أحيا فاما في زمانهم فكانت القوق لسلاطين العدل وإذا استر
 المضارب بالمال وباع فصار للمال الذي اشاع على الناس وكان رب الدين غائباً
 عن مصر المضارب فافق في سفره ونفاضة ما له من ماله منه بحسب
 ذلك من مال المضاربة لا سفره وسعة كان لأجل مال المضاربة فيكون
 ينفقه في المال وهذا سائر المضارب إذا انفق في سفره من مال نفسه
 بسوجب الرجوع به في مال المضاربة لأنه قد لا يجد ما من ذلك
 ما لا يصل إليه في مال المضاربة حاجته إلى نفقته فلا يكون مستدعاً
 إلا أن يريد ينفقه المضارب على غيره فلا يرجع بالزيادة على رب المال
 لأن نفقته في مال المضاربة لا في ماله رب المال وإذا سافر المضارب بمال
 المضاربة فاستوى طعامه وكنوته واستأجر ما يركبه من ماله ليرجع به في
 مال المضاربة فلم يرجع به حتى يودي مال المضاربة لم يرجع على رب المال
 بشئ لما مر بخلاف ما إذا استأجر دابة ليحمل عليها متاع المضاربة واشترى
 طعاما للمضاربة فباع المال من أن يمدفانه يرجع بذلك على رب المال والفرق
 في المبسوط وليس للمضارب في المضاربة المطلقة أن يضارب ولا أن
 يشارك عينا أو مفاوضة ولا أن يخلط مال المضاربة بماله أو بمال غيره
 فانه خان ولو مضارب لبعضهم بالرفع خلافا لغيره ويصير إذا عمل المضارب
 ربح أو لم يربح في ظاهر الرقابة هداه ونفسه مما يكره لوكوبه ولحقا جبر
 يخدمه ويكلف دابته التي يركبها وغسل سابه وشري دابته ليركبها في مال
 المضاربة وكذلك في أجر الحمام وروى الحسن أنه إذا أكل فأكفه مثل ما يصنع

الحاد في مال المضاربة في قول في خيفه واني يوسف وسل ابو يوسف
 عن اللحم فقال كما كان باكل وكل من كان مع المضارب من نفسه على العمل وحده
 وتخدم دوابه ومعه في مال المضاربة حركا كان او عبدا الا بعد رب
 المال اذا بعته لنفسه فان بيعته في مال رب المال خاصة وكذلك اذا
 كان معه دواب رب المال معها معه لم يلحق بها من ماله الدواب في مال
 رب المال وخير اهلوا المضاربة عم قال لا يعمل بها الا في الحظه فان كان
 عنها فاما في ذم صح فيه لانه ملكه في كل صرف فلما في بعض التصرفات
 وان كان استوى به شي لم يصح فيه لانه لا يملك في حقه فلا يملك فيه
 فاذا باع العروض وصار يقدام على ملكه في حقه الا في الحظه لانه صار
 محال يملك في حقه فعمل ذلك النفاق كان استوى بعضه دون بعض لم يكن له
 ان يشتري عما بقي من الحظه اما العروض ليس له ان يسعها ما يملكه ويغير
 البعض بالكل حرايه سجنه وحق اسفاده المعروض وحق حظر الطريق
 نقض اتي يفسر وفي الحديث خذ ما مضى ما صار ورقا او عسا من باب
 ضرب ناح مات رب المال والمال عن او متاع مسا فربه بعد موته وهو يعلم
 موته او لا يعلم صحت لا تقطع حكم من موته فان كان المال قد ابطلت
 المضاربة في حواله تصرف والسرحما وان كان عروضا بطل في حواله سا فرم
 ولا يطل في حواله تصرف فملك مع العروض بالعرض والتقد فاذا سا فرم
 المال واشتري به متاعا في مصر اخر عم مات رب المال وهو لا يعلم به ثم سافى
 المضارب بالمتاع حتى اتي حرا اخر معه المضارب معه في مال بيعته وهو ضامن
 لما هلك منه في الطريق لبطان المضاربة في حواله سا فرم وان سلم المتاع
 حتى باعه جازيها يملك حواله البيع ولو خرج به من ذلك لمصر قبل موت رب المال

ثم ما لم يضمن ويضمنه في سعة حرايه **الفصل الثامن**
من المصريات اذا اشترى المضارب بالمال متاعا فقال المضارب
 انا امسكه حتى احدث ما اكشرا واراد رب المال سعة فمدا على وجهين اما ان
 يكون في مال المضاربة فصل بان كان رأس المال الفنا واشترى بها متاعا ساوى
 الفنا في الوجهين جميعا لا يكون للمضارب حواصا كالمشاع من عمر مضارب
 المال الا ان يعطى رب المال رأس المال ان لم يكن منه فصل ورأس المال وحصة
 من الربح ان كان منه فصل فحسب له حواصا له واذا لم يعط ذلك ولم يكن له حق
 امساكه هل يحجر على البيع فان كان في المال فصل فحسب للمضارب على بيعه لانه سلم
 له ماله فله فحجر على العمل الا ان يبيع المال اعطيك رأس المال وحصتك
 من الربح ان كان في المشاع فصل او عطيته رأس المال ان لم يكن في المشاع
 فصل فاد الحار ذلك فحسب له لا يحجر على البيع ويقال لرب المال المتاع كله خا
 ملكك فاما ان اخذ برأس مالك او سعة حتى يضل الى رأس مالك من مضاربه
 الخير والمحيط ولو اخذ رب المال من منزله المضارب بالمال بغير من فاشترى به
 وبيع وبيع فقد انقضت المضاربة والربح كله لرب المال لا عمله هذا لا يمكن
 ان يجعل لعمال المضارب فانه ما استعان به الا ادرى انه لو فعل ذلك لحسب
 اخر كان عاصا عاملا لنفسه ضامنا لرب المال فاذا فعل رب المال كان عاملا
 لنفسه ايضا واسفقت المضاربة لعوات العمل حصته وحكما ودك في الكافي
 دفع رجل الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاستري به المضارب حرايه
 ومضاه فاحذها رب المال فباعها بغير من المضارب فربح فباعها حرايه والربح
 فباعها ما استرها ولا يكون سعة للجارية سعة للمضاربة فان باع رب المال
 الحار به بالف درهم استري بالالفين حرايه اخرى وباعها بأربعة الاف

والمضارب لا يملك
 في مال المضارب
 الا في الحظه

صنرت المال المضارب جسمانية درهم حصته من الربح على الجارية الاولى
 ولا حوله في الجارية الثانية لا ترب المال حتى باع الجارية الاولى بدراهم
 لم تكن له ان يستوي بها شئ لنفسه على المضاربة الا ما من المضارب فاذا اشترى
 الجارية بغير من كان مشترقا لنفسه عتاني ولو اشترى بماله ومال المضاربة
 قبل الخلط ثم باعه وفضل الثمن مخلوطا جان ولم يضمن ادا دفع ماله مضاربة
 ولابد ان يكون المضارب ضامنا فالجمله في ذلك ان يرضى للمالك كله للمضارب
 وسلم اليه ثم يخلصه مضاربة ثم يدفع بعد ذلك الى المضارب
 اي بالنصف او بالثمن ثم يدفع الى المستقر ويسعني به
 في العمل حتى انه لو هلك في يده فالقرض على اريح ولم يملك يكون الربح
 بينهما على الشرط وجيله اخرى ان يرضى من المضارب جميع المال الا درهما واحدا
 وسلمه اليه ثم انما اشركان في ذلك شركة عنان على ان يكون رأس المال للقرض
 درهم واحد ورأس المال المستقر من جمع ما استقرض على ان يملأ جميعا وشرطا
 على ان الربح بينهما ثم بعد ذلك يعمل في المال المستقر من حاصه فان هلك المال في يده
 فالقرض عليه على حاله ولو ربح فالربح بينهما على الشرط كله من شرح الطحاوي

كتاب المزارعة

والمعاملة في بيع الاشجار

2 ادخل الدافع بامن فان كان الفارس للمنافع فالاشجار له وان كان للعامل
 وقال له افوسها ولم يمل ففوسها بغير من عندك فالفارس للفارس ولرب
 الارض ان باع بالملع قبل البيع ولو قال افوسها على ان الفارس والفارس

سنا نقضان كما قال ولو غرس على جافه نهر فريه ناله فقلطت والفارس
 2 عيال رجل واحد له فقال الرجل الشجر الى الجاني خادمي وبيعني فان كانت
 الماله للفارس فالشجر له وان كانت للرجل والفارس في عياله يعمل له مثل
 هذا العمل والشجر لصاحب الماله وان لم يكن يعمل له مثل هذا العمل ولم يفرسها
 مادنه فبي للفارس وعليه قيمة الماله لصاحبها لانه يملك بالقيمة وكذا
 لو وقع ناله اسان وغرسها ورباها هي للفارس بالقيمة يوم قلعها نهى بين
 رجلين على صفته اشجار يدعيها كل واحد منهما ان يعرف الفارس حوله وان لم
 يعرف فاما كان في ملك خاص لا حد لها فيه وما كان في الموضع المشترك بينهما
 رجل له بحر على صفته نهر عام فبست من وقتها اشجار في الجانب الاخر من النهر
 ولرجل اخر في ذلك الجانب كرم وبيعه وبس النهر طرعا عاما وادعى صاحب
 الكرم ان الاشجار له وادعى صاحب الشجر انها له فاعرف انها ليست من عروق
 هذا الشجر هي لصاحب الشجر وان لم يعرف ذلك وعرف لها فارس هي له وان
 لم يعرف ذلك ولا من يبت نسقه فلا يملك احد منهما صعه مثلا صفته
 على نهر عام وعلى صفته اشجار دلب لا يعرف غرسها اريد صاحب الضيفه
 قلعها وان كانت الشجر من غير مستنبت وان كان المهر قوم لا يحسن
 هي لرجل اخرها وقلعها ولا احبار يبيعها صاحب الضيفه قبل ان يقطعها لانها
 مساحه وان كانت ليست من غير مستنبت فهي كالقطعة لا رها ما كاعتاني
 معاملة العيصه لاجل السقف والطب حايه كعامله اسما والخلاف
 لاجل صوام الخلاف في حمل المحط سراط المعامله اربع منها بيان نصب
 العامل فان بنا نصب العامل وكما عن نصب النافع حارسا
 كما في المزارعة ومنها السركة في الخارج ومنها التخلية من الاشجار للعامل ومنها

سائر الوقت فان سكتنا عن الوقت جازا استحسانا ووقع العقد على اول ثمر يكون
 في تلك السنة فان لم يخرج في تلك السنة من بعض المعاملة فانه خان على
 في المسوط بان العقد ما تناول ذلك العقد من المدة فكانها انصاعا على ذلك
 ولو دفع اليه اصول رطبه باسمه في الارض معاملة ولم يتم الوقت فهو فاسد
 لان الرطبه ليست لها عانة انتهى اليها موهها ولكنها ما ترك في الارض
 بخلاف الثمار فانها عانة انتهى اليها ونحوه حتى يمتلئ انما العقد مقصود
 هاهنا الى ادراك الثمار والى البات عادة كالبات بالشرط فصار المدة معلومة
 وان يقدم او ياخر ذلك سيبين واكملت للرطبه عانة معلومه انتهى اليها
 في سائر ما حتى يقطع ثم يخرج بعد ذلك في امله حارس والمعاملة في ذلك
 على اول جزء كما في الثمار مبسوط حكاه في راس خطها الدين الشري
 مكتوب على ظهرها فقه رجل دفع ارضه من ارضه الى عبد محجور عليه من ملك العبد
 من المارعة قال ان كان البذن من العبد فلا ضمان على صاحب الارض وان
 كان البذن من صاحب الارض فعليه الضمان لانه اذا كان البذن من العبد
 كان صاحب الارض جازي الارض من العبد فيكون العبد عاملا لنفسه فلا ضمان
 على صاحب الارض واذا كان البذن من صاحب الارض يكون متاجرا للعبد
 فيكون العبد عاملا لصاحب الارض فاذا اهلك من العمل عيب عليه الضمان قاله
 القاض الامام طهر الدين محورا ضافه المارعة والمعاملة الى وقت
 المستقبل محط دفع مائة سنة فزعمها العامل وبنت ثم باع صاحب
 الارض ارضه برضا المارعة جازا البيع وقسم الثمن على الارض والزرع فما اصاب
 الارض من الثمن يكون لصاحب الارض خاصة وما اصاب الزرع فهو بين
 صاحب الارض والمزارع لانه بدل ملكها وان باع الارض بعد الزرع قبل

السات باذن المزارع جازا لبيع ايضا ويكون الارض مع الزرع للمشتري
 ويقسم الثمن على قيمة الارض مبذون وعلى قيمتها غير مبذون فما اصاب
 منها غير مبذون يكون بين البائع والمزارع كذا قاله الشيخ الفاضل هذا اذا
 باع برضا العامل وان باع بغير رضاه ان باع بعدسات الزرع لحمل الدين وان
 كان محجورا من اذوقه الا من من الارض لا يجوز له برضا المزارع واذا
 باع بغير عذر او في ان سوقف وان باع بغير عذر فله الا البذن وان كان البذن
 من قبل العامل لا يجوز مع صاحب الارض لانه باع المتاجر بغير عذر وان باع
 بعد الدين جازا كذا مينا وان باع بغير عذر فله الا البذن قبل البات
 قال الفاضل سوقف السع على البات او كان البذن من صاحب الارض
 او من العامل لان الشريكة قد ياكل منها مما اكلها البذن ولا يفسد البيع الا ما جاز
 الشريك فان جاز العامل جاز وان لم يجز لم يفسح حتى استحصد الزرع او مضت مدة
 المارعة فان كان الارض مع الزرع فليست بى ان ياخذ الارض ونصف الزرع
 حصتها من الثمن يقسم الثمن على الارض والزرع كما لو باع الارض مع الزرع استدا
 بعد ما استحصد وانه يجوز ويقسم الثمن على قيمة الارض وقيمة الزرع كذا هاشا
 هذا اذا دكر الباع الزرع في السع فان لم يذكروا يدخل الزرع في البيع وكذا لو باع
 الارض بكل حق يولها او ملاصقها يدخل الزرع والثمن في البيع ولو قال بكل
 قليل وكثير يوفى بها او منها يدخل فيه الزرع والثمن فانه خان وفي الكرم
 مثل طهور الثمر محورا جاز به وان باع الارض مع نصيب المارعة من الزرع
 برضا المزارع والبذن من رتب الارض ولم يثبت لشي للمزارع من الثمن وان
 كان البذن من المزارع ولم يثبت للمزارع حصه البذن فقيمة مبذور في الارض
 وفي الكرم والنخل وان لم يخرج منه شيء لشي للعامل وان باع مع نصيب نفسه

يكون الخارج بينهما نصفين قالوا الحيلة في ذلك ان يشتري نصف البذن
 من صاحب البذن ثمن معلوم وسويه المايع عن المير فيصير البذن شركا
 بينهما ثم ان يباع الارض با من ان يزرع كل البذن في ارضه على ان يكون
 الخارج بينهما نصفين واذا فعل ذلك يكون الزرع بينهما لانه غاملكما ولا
 يكون دفع البذن وحده من ارضه اكل من قواي وارضه خان كل نجم الحقه
 اذا كان في المزارعه من ارضها الارض والبذن ونور واحد ومن ارضه
 العمل ونور واحد هل يصح هذه المزارعه قال نعم لانه لو شرط اكل البذن
 على اى واحد كان جائزا فكذا على كل واحد منهما نور واحد
 منه اذا دفع بذرا الى رجل البذن من نصف الخارج فالمرأه
 فاسد في ظاهر الروايه وكذلك في مذهبهم مذهب الى رجل البذن في
 ارض نصف الخارج فالمرأه فاسد في ظاهر الروايه وغوي يوسف
 انه يجوز وذكر شيخ الاسلام في الباب الثاني من شرح كتاب المزارعه ان على
 قولنا يوسف اما يجوز هذا العقد اذا كان العامل في الارض غمير رب الارض
 اما اذا كان العامل رب الارض لا يجوز وفي تولد شرعا في يوسف
 اذا كان رب الارض هو العامل يدر رجل ويقع جازت للمزارعه ثم رجع
 وقال لا يجوز ان ياخذ رب الارض البذن مزارعه ليعمله وفي التوارث
 رجل له ارض اراد ان ياخذ بذرا من رجل حتى يزرع ويكون الزرع بينهما
 فالحيلة في ذلك ان يشتري نصف البذن منه وسويه المايع عن المير ثم
 يقول له ازرعها يا لبذن كله على ان الخارج يساوي نصفان لكن البذن اذا صار
 مشركا فالخارج يخرج من محل مشترك بينهما بدون الشرط مع الشرط اولى
 بحيث حفر البذن واصلاح المستأجر على رب المار وبالفارسيه ابا وردن

على رب الارض وفتح فوجه البذن من البذن الكبير على العامل الا ان يعد او يكون
 ٢ موضع عنه طيله سبعون الماحند يكون على رب الارض هكذا في البيع
 الامام الاجل الاستاذ خلاصه فلو اراد المزارع حصدا للزرع وداس غير اذن
 الدافع ومن غير ان شرط ذلك عليه حصه الدافع مضمونه عليه ولو شرط
 عليه ذلك معاقل عن المصادحى هلك الزرع قال الفقهاء ابو بكر
 البخاري يضمن حصه الدافع وذكر الفقهاء انوالت ٢ هذا اذا اخبر باخرا
 لا بفعل الداس ماله وان هلك وهذا سلفا ما احق ان كثر شيئا يخ لم على خلاف
 ظاهر هذه الروايه وكذا هذا في احتساب البذن اذا اشق اخل الارض والبذن
 مزارعه ولم يقل له رب الارض لم يكن له ان يدفع الى غيره مزارعه
 فان دفع الى غيره مع البذن كان الزرع منه ومن المزارع الباقي على ما شرطوا لا شيء
 لرب الارض من الزرع وعلى الباقي بقضاء الارض ان انقضت مزارعه
 كفا صبا الارض والبذن اذا دفعها مزارعه اما اذا كان قال له اعمل براك
 كان له ان يدفعها الى غيره مزارعه مع البذن فان اخل بالنصف ودفع بالنصف
 خرج ما هو من الوسط وكان الخارج من الماحذ وبين رب الارض نصفان وصان
 الاول كالوكيل لرب الارض ولو كان اخذها بالنصف عا د رقه الله ودفع
 بالنصف كل نصف الزرع للاخذ بالنصف من رب الارض ومن المزارع الاول
 تصفان لخر هذا هو الذي رقه الله تعالى اما اذا اخذ الارض مزارعه
 لزرعها ببدن بالنصف ثم دفعها الى غيره مزارعه حازنوا قال له
 اعمل براك او لم يقل لانه مستاجر الارض لا مستاجر البذن فان كان
 اخذها بالنصف ودفع بالنصف خرج من الوسط وان كان اخذها بالنصف
 عا د رقه الله تعالى ودفع بالنصف فالنصف للباقي والنصف منه وبين

ربا الارض بصفان وكذا القول في معاملته النخل والاشجار كالقول
 ٢ المزارعة اذا كان البذر من قبل ربا الارض من رهن نظم الفقه ذكر
 ٢ مزارعه المحيط فالوا في الارض المعلن للزراعة انما يحل زراعته على
 وجه المزارعة اذا لم يعلم وقت الزراعة انه زرعهما على وجه العصب مرعا
 او دلاله او ساويل الخمر وجه المزارعة اما اذا علم انه زرعهما على وجه
 العصب مرعا او دلاله او ساويل اخر بان ساجد رجل من اجل ارضه والارض
 بقدر الاجر وقد اجر غير ذلك من الارض ولم يجرب الارض الاحسان
 وقد زرعهما المستاجر لا يكون له المزارعة والزرع للمستاجر وان كانت
 الارض معلن للزراعة لانه زرعه ~~من الاجار~~ ولو لم يعلم منه وقت
 الزراعة فهو من ذلك ما ادعى بعد ذلك ~~منه غصبا~~ فالقول قوله وفي
 الدار المعلن للقله اذا سكنها رجل ثم ادعى انه سكنها غصبا لا يصدق
 ويجعل ذلك الحان **الفصل الثالث في المقرات**
 ٢ ماوى ما ضحان قال رضي الله عنه وعندى ان كانت الارض
 معلن لرفعها مزارعه ونصب العامل من الخارج معلوم عند اهل ذلك
 الموضع لا يخلف فزرعهما رجل جارا مستحسنا وان لم يكن الارض معلن لرفعها
 مزارعه او لم يكن او لم يكن صيب العامل من الخارج ولما عند اهل ذلك
 الموضع بل كان مختلفا فيما بينهم لا يجوز ويكون الزرع غاصبا والمناسط الى
 العاد اذا لم يعلم انه زرعهما غصبا فان علم انه زرعهما غصبا بان اقر الزارع
 عند الزرع انه زرعهما لنفسه لا على المزارعة او كان الرجل ممن لا يخذ
 الارض مزارعه ويألف عن ذلك يكون غصبا ويكون الخارج له وعليه
 عصان الارض وكذا الواقع بعد ما زرعه وقال زرعه غصبا كان القول

موله لانه منكر استحقاق شئ من الخارج شجر مست في ارض انسان من
 عروق شجر اخرى في ارض اخران مست نفسه لا تسع احد كالمالك
 لصاحب الحقل اذا صدقه صاحب الارض انها مست من عروق ملك
 الشجر وان كذبه كان القول قوله وان كان صاحب الارض هو الذي
 سقاء مست باسائه وسقيه كان له فتاوى في خان رجل غرس شجرا
 على طرف حوض اهل قرية ثم قطعها بعد ذلك ثم مست اشجار من عرقه يكون
 الاشجار للغارس لا نهاست في ملكه بخيس تواء لرجل اوجبه الحوخ
 وقعت في كرم غيره مست منها في ملكه بخيس تواء لرجل اوجبه الحوخ
 له عتاني وفي المزارعة المزارع ~~والدرك الغلة في رجل وقال في~~
 اشترت هذه الارض من فلان ~~في ملكه دفع الارض اليك وكانت الارض~~
 ملكه فصف الغلة الى واحد نصف الغلة ثم جا الدافع ان صدق المدعى
 مما قال ولم يخاصم المزارع لاشي له وان كذبه وحاصم المزارع ان كان للمدعى اخذ
 نصف الغلة بطريق العلب وللدافع ان شارك المزارع في النصف الاخير
 ما هلك من المال المشترك بهلك على الشركة وما سعى سعى على الشركة وان كان
 المزارع دفع النصف اليه احتيازا كان للدافع ان يأخذ منه النصف الباقي
 لانه ضيع حقه ولو قال المدعى للمزارع بعد ما اخذ نصف الغلة خذ هذه الارض
 من مزارعه فاخذها بضع وهل يفسخ المزارعة الاولى ان لم يكن البذر من قبل المزارع
 لا يفسخ هذا فلا يفسخ ذلك لانه ليس له ولاية الفسخ وان كان البذر منه حتى
 يكون له ولاية الفسخ مع هذا يفسخ ان لا يفسخ لانه لو فسخ انما يفسخ ضرره
 لا اقدام على الباقي وليس له ولايته اقدام على الباقي مع ثقاء الاول ولا يفسخ
 بخلاف ما اذا فسخ استأجر له ولايته الفسخ اذا كان البذر منه وفيها رجل

مات وترك اولاداً اصغاراً وكباراً وامراً وانكاراً من هذه المراه او من
 امراه اخرى عمل الكمار الجرائه وزرعوا في ارض مشركه او في ارض غير كديوري
 ولا كبار في عيال المراه ونزروا ويجمعون الفلات في نذر واحد ويأكلون
 من ذلك كله والزرع للكمار خاصه او يكون مشركاً بين الكمار والاصغار
 والمراه ان زرعوا من نذر مشترك بينهم يادون الساكنين ومنهم كما راوا ذروهم
 ان كانوا اصغاراً فالله مشترك فان زرعوا من يدر انفسهم الله لهم خاصه
 وكما اذا زرعوا من نذر مشترك يفرادهم او من يدر غيرهم يفرادهم صاحب
 النذر له صار عاصماً ما كان له ياد كان يدر يدر نفسه المسائل
 2 فوائد الامام خالي ولو اخذ السقم
 حصدا الزرع وجمعه من غير ان الناس يدر ان لشرط صرحه النافع
 ولو شرط عليه مضافاً حتى ملك الزرع يملك مالك يصبه ولو ترك حفظ الزرع
 حتى اكله الدواب يضمن وان لم يطره الجراد حتى اكل الزرع ان كان الجراد بحال
 يمكنه طرحه ودفعه فاذا لم يدفع ضمن خلاصه وجعل دفعه كوما معامله فلما
 ام الكرم فالدافع واهله يدخلون ويأكلون ويحلمون والعامل لا يدخل الا
 قليلاً ان كان ذلك تغاير الدافع لا يضمن والضمان على الدبر ولو كان
 من لاجب سقته عليه لا يضمن خلاصه وفيه اسيس جنبه في المطبخه
 والقطن والسنا بل اهل محل الناس انتهائه قال ان يركه صاحب الارض ولم يرد
 النقاظه محل عتاني دفع الرجل كرمه الى رجل معامله فلم يمل الرجل في الكرم
 عملاً لا سحق سامناً الكرم وكذلك اذا عمل عملاً الا انه لم يخط الاشجار
 والمارحى ضاعت الثمار لا سحق ثماراً فاما المارح اذا لم يعمل في المارحة
 نحو الشدب او حتى اسقوا الزرع هل سحق ثماراً من الخارج

مثل الجواب على الفصل ان كان البذر من جهته سحق وان كان من جهة رب
 الارض سحق ان لا سحق ثماراً من موقوفات المخط اكار ترك السحق حتى
 يسد الزرع بضم الزرع اي يصب رب الارض ويعتبر جهته يوم ترك
 السق وان لم يكن له قومه يوم سد يقوم الارض مزروعه بضم الفضل بخلاف
 ما اذا منع الما من ارض رجل حتى ملك زرعاً عطشا حيث لا يضمن له غيره
 مستحق عليه دخر اذا كان له المالك في بدال الكا وبعت الى السرح فصاع
 لا يضمن هو ولا الراعي والقر المستعار والمستاجر على هذا واضطرت الروايات
 من المشايخ في هذا معنى هذا ان لا يضمن بضم بقرم بالبعث الى السرح
 فكذلك لو دعه ولو ترك البقر يضمن بضم بقرم بضم بقرم بالبعث الى السرح
 ما به لا يضمن خلاصه وعلى الراعي ان يضمن بضم بقرم بضم بقرم بالبعث الى السرح
 والعصان والدعام والعريس لحي القدر اذا حرج الرزاحين وقت الربيع
 لا محل له ان يأخذ القصان ولا من الغصان التي تقطع من الشجر عند السد
 ولا يضمن الى حاجه منه شامراً ذلك بغير ان صاحب الكرم لا يملك
 كله ملكه ولا يحرج شامراً الثمار للضيف وغيره الامام صاحب الكرم لحي
 الثمار مشترك بينهما فاول مزروع سنة زرع الارض فأكله الجراد او اكل اكثر
 وبقي شيء قليل فاراد المزروع ان يزرع فيها شياً اخر فبما بقي من المدة يضمنه
 صاحب الارض فالواسط ان كانت المارحة بينهما على ان يزرع فيها شيئاً
 معنا لسر له ان يزرع شياً اخر كذلك وان كانت المارحة عامه على ان يزرع فيها
 او مطلقاً كان له ان يزرع فيما بقي من الوقت ما شاء من اشجار وارضاء للزراع
 كان له ان يزرع فيها في هذه الحبان ما شاء فالواسط ان يزرع فيها شيئاً
 المارحة بينهما في نوع سق ان يكون له ان يزرع فيها ما يشاء من الاشجار وارضاء

في الضرب بالارض من كان استاجد انه ليحمل عليها شئ معلوما كان له ان يحمل عليها
 ما هو مثل الاول او دونه في الضرب فاضحان عا لما يحب التقي على الزاد
 اذا كانت الارض لا تخرج زرعاً معتاداً الا بالستقي فان كانت تخرج ذلك
 لا يحب قاضي خان وعلى هذا اذا استاجر حماراً ليحمل عليه طعاماً يصرف منه
 فالاجار فاسد ولا يحاون بالاجور صراف في اجارات الخزانة ولا يحب اجور
 المسل ولا شئ اصلا في مصر الطمان كذا ذكر من الامم السخس في جاع مع
 الصغير من اجارات الخزانة

كتاب الكفالة والحول

ومحور الكفالة ما من المكمل
 عنه وبغيره من اما اذا كان ما من هو في علم الفرض هذا اذا قال اضمعني
 فلان كذا وكذا فان قال اضمعني اللفظ الذي لم يرد عليه عند
 الاداء لان قوله اضمعني يحمل ان يكون على وجه التبرع ويحمل غير فلا يرد
 الضمان بالشك بخلاف قوله عني فان هذا لفظ يدل على الضمان من الزاد
 السلطان اذا صادف رجلاً وطلب منه ما لا يخرج من ماله او بدل
 الخطم قال الضمان لسره على شئ لا شئ على السلطان عليه افي شمس
 الاسلام انه يلزم المالك وعليه فوقي العا في الامام لان المطالبة له فيه
 كالمطالبة الشريعة خزانه افي الفلانة ان قول الرجل ايا في عهد ما على
 فلان كفاله وذكر هذا واسع في الخماري فيما اذا قال رجل لرب الدين
 انا في عهد ما لك على فلان وصل رب الدين هل يكون هذا كفاله فكتب له وعلى
 لسانه فقال لانه ورضي بذلك انه في عهد ذلك على معني انه باخذ من المديون

ويدفعه الى رب الدين واسفقتي هو وغيره في رب الدين اذا قال لاجل المديون
 الذهب الذي لي على احك بالقاسية ان من قولك فقال اقول كذا هل يلزم
 ذلك الذهب على الخميني اقول كذا في قول الاسر وشي لوال
 عهد ان من لم يكون كفالة قال ربوا كه عند حري معلوم يست ومبني
 اركفالة في قله عوفتا وديناري وفي السأوى البخاريه سل صاحب
 المحط مردى اركى مكره دنار زوى باست مك كس صاحب مال
 حين كنت كه من فمان كودم ويدرفق كبا ع ويرافروشم وان مال يتو دم
 ما حصر كه يدرفق كه ان قال اربوا كذا في عهد من صورته ان يدر قاري
 درست بود يانه قال في تاري مصاف بيع ما خود كند
 درست بود حى لوباع بلو في عهد لوقم سع بحر على سعه في منيه
 العقبا الحيار في الكفالة كفل عا انه بالخيار عشر ايام او اكره صح بخلاف
 البيع لان منى الكفالة على التوسع خزانه اذا وكل رجل رجلاً ان ياخذ له
 من فلان كفل بنفسه فان كان الكفل كفل للوكيل فان اوكيل باخذ دون
 الموكل لانه اضاف العقل الى نفسه فقوله اكفل والزم اكفيل تسليم
 نفس المطلوب اليه وان كفل به الموكل اذن الموكل دور الوكيل لانه جعل
 رجلاً واكفيل الزم التسليم الى الوكيل وان دفعه في الوجهين الى الموكل فهو
 رى من الكفالة ميسوط وذكر في صفى صدر الاسلام لوقا اقول كذا
 لا يكون كفاله وفي الخلاصه لوقا اقول كذا اخلف المتأخرون يجوز
 الكفالة بضم الطالب وان كان المطلوب عاسا وكذا يجوز الاقرار بالكفا
 بعد الطالب فتاوى العتاني كفل بضم الطالب والمطلوب
 بغيره من وجه به المطلوب ثم قال الطالب بضم كفا لك حار ورجع

وفي عكسه لا يرجع لادى كفا له تمتحولم الكفيل ولا صغيرا جارة المطلوب
فان كان كفيل لرجلين بنفس رجل عم دفعه الى احدهما يرى تركفا له هذا وكان
لاحرار بلحقه لانه التزم السليم اليهما واحدهما لسبب من الاحتمال
الكفا له بالخراج جائز ويرجع على المكفول عنه ان كان يامن وان كفيل عن رجل
بالحنانات الصالحة بها يصح ويرجع اركان يامن مانع فلا تعلق على ان ما اصابك
من خسران فهو على او قال الرجل ان هلك عبدك هذا فان اضا من به لا يصح هذه
الكفا له فانه خان وعزى الى السلام السفلى اكرس فلان حاضر في
لوانم كردن جواب ان قال يامن لا كفالة فانه يظهر فان كفيل بنفسه
نفسه على انه ان لم يوافق به في دفعه فوضا من لما عليه ويوافق فلم
يخسر الى الوقت لونه ضمان المال وفي الكفا له بالنفس لانه وجوب
لما عليه ما كفالة له لاسا في الكفا له نفسه اذ كل واحد منهما اليوم هداه
وفي المبسوط ولولم يفل ويوافق يصح ايضا ووضع العاض الحام ظهير الدين
المسلة في المانه واما ان ادى الكفيل المانه بعد ذلك الى اللطالة لاسرا عن
الكفا له بالنفس وفي ما وى ظهير الدين ولو قال الذي لك على فلان انا
ادفعه اليك انا اسلمه اليك انا افضيه لا يصير كفيل وكان ظهير الدين المرعا
يقول اني هذه الالفاظ بمنزلة الا يكون كفا له وان اتي بها معلقا ما قال
ان لم يور فلان مال كفا له فانا ادفع بصير كفيل وهو ظهير الدين قال
انا اح لا يلزمه شيء ولو قال ان دخلت النار فانا اح ملزمه الخ اذا دخل
في النار قال العاض الامام لا يصير كفيل في الوجهين كفا له المريض
يكون من البلى كسبرعه اذا قال ان لم اواف به متى دعاء فعل الالف
الى له عليه عم ان الطالب دعاء به فدفعه اليه مكانه فهو يورى من المال

قال الامام السرخسي معنى قوله دفعه اليه مكانه سلمه اليه المجلس الذي دعاه
وقال خولم زاده معناه انه كما دعاه اسفل باحضاره وما هو اسباب
سلمه حتى سلمه اليه ولو قال ان لم اواف به غدا فلما لا الذي عليه
لطالب عليه فمات الكفيل به قبل مضي القدم مضي الغد يصير كفيل بالمال
فان مات الكفيل قبل مضي الاجل فان وا في ورثته الكفيل بالمكفول الى الطالب
بل مضي الاجل لا يلزم الكفيل بالمال وكذا اذا دفع المكفول بنفسه نفسه
الى الطالب عن جهة الكفا له قبل انقضاء الاجل لا يلزم الكفيل بالمال قال
وكان والذي يقول بسليم للمكفول بالنفس بنفسه عن جهة الكفا له انما يصح
اذا كانت الكفا له يامن اما لا فلا قال والورثه اذا لم يوافق
به حتى انقضاء الاجل لا يلزم الكفيل بالنفس فان ظهر في الكفا له شرط عدم
الموافاه لو قال الكفيل دفعته اليه في اليوم المشروط وقال الطالب لم
يدفعه فالامر على ما كان في الاحتال ولا من على واحد منهما الا كل واحد
منهما مدعى الكفيل بالبراه والطالب وجوب المال ولا من على المدعى عندهما
من كفا له بنظم الفقه رجل كفيل بنفس رجل على انه ان لم يوافق به في وقت كذا
فعله المال الذي عليه فعيب الطالب عند محل الاجل فطلبه الكفيل
ولم يدفعه الى الطالب واستهد على ذلك فالما لا يلزم على الكفيل وكذا لو شرط
على الكفيل مكانا محار الكفيل بالمكفول به في ذلك المكان فطلب الطالب
للدفعه اليه فعيب الطالب كان المال الخروفا على الكفيل وعلى قوله
للساخرين من المشايخ وهو قول ابو يوسف اذا عيب الطالب برفع
الكفيل الامر الى العاض لسبب العاض وكذا للعاب وسلم الكفيل الى
الوكيل ويطعن اشعري بالخيار بلنه ايام فتوارى النافع برفع المشتري

الامر الى العاقل عند ان يوصف لسبب الكيل مرد. المشري وعلى قول
ابن حنفه ومحمد بن سيبا لما في خصا للقباب المسلمين في ارضي خان
وذكر في العدة لوقا لغيره ان عصب فلان ما اكل اوله من فولا القوم
فانا ضامن بضم و لوقا له ان عصبك انسان شيئا فانا ضامن له بضم وفي
قنا ويظهر الادب انما اذا قال لقوم بلعناهم مرجه شمارا او قلنا يد
من لا شيء عليه بهذا الصمان من الفضول لا سبوشني ولو قال ان تعاصت
فلما ما لك عليه ولم يعطكه فانا ضامن فمات المطلوب فلان يعطيه بطل
الصمان ولو كفل بنفسه بجل على ان يطلب تسليمه الله سلمه الله فان لم
سلمه فعليه ماله عليه فمات المني مطالب المكفول له الكيل
بالنفس بالسليم حتى يخرج عن السليم من المال قال رضي الله عنه
كان والذي يقول لا رواه هذه المسئلة في نفعان لا يلزمه للمال الذي للطالبه
بالسليم بعد الموت غير صحيحة لان للطالبه في موضع الرجا يكون فلم يوجد
الشرط فلا يستحق الكفالة بالمال لوقا لـ اقول ان عاجزا اذا زكاد
مالك عليه من المال فانا كفيلا به او قال فانا ضامن لماله عليه ذلك فقد قيل
انما يظهر عجزه بالجنس من تعلم انه لو كان قادرا على الاداء لضم طهر كماله
العبد الحاجر او غير الحاجر عن سيد عا لا يوسف دون دونه باطل ولما نفى
بما انه لا يطالب به في حال رقة اما بعد الحق فهو ما خرم بذلك لانه مخاطب
من اهل الالتزام فهو نفسه وان كفل نفسه بآدنه فهو جائز وان كفل عنه
مال بآدنه وليس عليه دين في حايته فان اداه بعد الحق لم يرجع واركان عليه
دين في سرق فمته لم يلزم الكفالة في حال رقة ولكن الالتزام منه صحيح في حق
نفسه حتى اذا اعق طوبى به وادادى رجل من عبد دعوى مكفل بولده

نفسه فهو حارن وكذلك كفالته المولى عن العبد بالمال حارن واداد المولى
لم يرجع على عبده وان اداه بعد عتقه فان كفل المولى عن عبده يدس عم ابر صاحب
الدين المولى لم يبر العبد لان المولى كفل واداد الكيل لا يسقط الدين عن
الاصل وهذا خلافا لهية للكفيل فان لهية عليك فلا يمكن صحته الا
بحول الدين الى ذمه الكفيل فلذا يسقط عن الحصيل فاما الا برافا سقاط محض
واسقاط المطالبة بدون اصل الدين صحيح واداد المولى العبد بواجب فان كفل
نفسه عن دين وضمن ما داب عليه وعاب العبد وهو باخر فان المولى يوجد
نفسه كفالته ولا يكون خصما في دينه بل يحى بخص العبد فحاصم فاذا
فرض عليه لزوم المولى مسوط واداد المولى العبد بواجب كمالا يصح شروعه زاد
واداد كفل بالمال فلا يلزم من جوارح الدين جوارح العبد عنه سواء كان صاحب
الدين حاضرا او غائبا عند ابن حنفه ومحمد وعند ابن يوسف القول
للسنن بن ط قال وربما ورد الفتوى بمنزلة اللفظ رجل كفل عن رجل بمال
ورضيه صاحب الدين هل يلزمه ذلك فكتب لا لان الرضا قد يكون
بالقلب والحاجة هي التي يقول ذلك باللسان فلا بد من ان يقول فكتب
او اجزت او ما يجري مجراؤه كماله فداوى شيخ الاسلام عطاء الرحمن سئل تخم
الامه البخاري عن من طلب من غيره فرضا فكان لا يقضيه فقال له رجل ارضه
بما ارضته فانا به صامن فارضه في الحال من غير ان يقبل فانه صرخا قال
صح الزمان ويكفي هذا قدر منه لا يجوز كفالته الرجل عن المكاتب بالمكاتب
مولاه وبه ما خلا من المكاتب عيب وللمولى لا يسوجب على عبده دين
ولكن مال الكفاية على المكاتب يصعب لا يمكن احايه تلك الصفة على الكفيل
لان المكاتب يتمكن من ان يسقطه عن نفسه بان يجر نفسه وكذلك لو كان

للمولى عليه دين سوى المكاتبه فكفل به رجل لم يجز لها ذكرنا من المقيمين فان
المكاتب اذا عجز نفسه فكما سقط عنه ذلك الكفايه سقط عنه ساير
ديون المولى ولو كان للمكاتب مال على رجل فامر فضمنه لمولاه من المكاتبه
او دينه من له سوى ذلك فهو جابر لاصل ذلك المال واجب للمكاتب على
الكفيل فهذا في الحقيقه امر منه بان يدفع ما عليه الى مولاه. ولو كان للمولى
دين على ابن المكاتب او على ذى رحم محرم منه او على عبده فكفل به رجل لم يجز
لان من دخل في كتابته فهو مكاتب مولاه والمسئوع في بعض مهمته
بعد ما عتق منزله المكاتب عنه. فله خلاف ما الواقع عند
على ما ان كفل به كفيل للمولى تحت بسوط ادعى رجل قبل صبي
دعوى وكفل به بغير اذن ابيه والكفيل لم يرضه للكفيل بوخذه بالان
سلم النفس للجواب مستحق على الصبي حتى يحضر ان كان ما دوننا ونحضر عليه
ان لم يكن ما دوننا لنقوم عليه معامه في التزم الكفيل سلم ما هو مستحق
السلام عليه وهو ما عجز النسيان فيه صح التزامه فان طلب الكفيل ان يحضر
مع الصبي سلمه الى خصمه لم يوافق الصبي به وان كان الصبي طلب ذلك
اليه لادى قول الصبي ليس يلزم اياه سا الا ان يكون تاجرا ما دوننا له فحينئذ
قوله ملزم فومر بالحضور معه لانه ادخله في هذه العهده فعليه ان يخلصه
مع الحضور معه لسلامه الى خصمه وكذلك اذا كان عتاجا فدعى عليه ما لا
وطلب انوم الى رجل ان يضمنه فضمنه كان جازا وبوخذه الكفيل وللکفيل
ان ياخذ العلم به لان للاب فولا ملزما على ولدان فيما سفعه وهذا من جملة
ما سفع الصبي وله ان ياخذ الاب حتى يحضر فمدفه اليه وحاصله من ذلك
لان امر الاب لما جاز على الولد صاد الولد مطاوبه فانوم ما مورثا نفا

ذلك الحق من ملك الولد كما اذا استعانه دين بالبينه والوصى في هذا منزله
الاب والمعتق منزله الصبي وسنظر اياه في المبسوط فان مات الكفيل بالمال
بصر المال في بركته حاله وسقى حوالا يصلح مولا حتى لا يرجع ورثته على الاصيل
قبل الاجل وقد وقعت مثل هذه الواقعة فان واحدا كان ضمن عن رجل المهر
الموجل ومات فطلت المرأة مهرها في بركته فمضى لها ذلك من قتاوى
حلال الدين بسوط. واذا كان لرجل على رجل الف درهم وبها كفل عنه
بامر فصالح الكفيل الطالب على مائة درهم على ان ابن الاصيل من الالف
جارم يرجع الكفيل على المكفول. ودرهم لادى رجوع الكفيل باعتبار
سوت الملك له وذلك مقصود. ودون ما انرا الاصيل عنه بخلاف
الانفا ولو صالحه على مائة درهم. ودرهم لادى الكفيل خاصه من البايع الكفيل
على الاصيل عاينه ورجع الطالب على الاصيل بتسع مائة ولو صالح الكفيل
على مائة درهم على ان ويب التسع مائة للكفيل كان الكفيل ان يرجع بالالف
كلها على المكفول عنه ولو صالح الكفيل الطالب على عشرة دنانير كان الكفيل ان
يرجع على الاصيل بجميع الالف وكذلك كل ما صالحه عليه من مكيل او موزون
بعينه او حيوان او عروض او مباح والجواب في الكل سواء ولو كان معه كفيل
اخر كل واحد منهما ضامن عن صاحبه بصف ذلك لان هذا الصلح او البيع منزله
الاداء في الرجوع على الاصيل وكذلك في الرجوع على الكفيل معه اذا اق
الكفيل بالنفس كقوله عند الفاضل فان الفاضل لا يحبس اول من وكفا في ماس
الحقوق فان اهدى الى الفاضل بائنا فان الفاضل يحبس حتى يسلم نفس المكفول به
وان سمى الكفاله بالبينه لا بالاقوال كذلك رواه الحافظ لا يحبس
اول من رجل كفل بنفس رجل فعاب المكفول به ان علم مكانه عند الفاضل

ان هو بالسنة او كانت له عادة الخروج الى بلد البلد في كل سنة فان
العاقر ممل الكفيل من مذهب وبجي به ان كان الكفيل يريد ان يذهب
بحسه العاقر حتى ياتي به ولو كان المكفول به عابسا لا يعلم مكانه
ولا يوقف على اثره لا يحبس الكفيل ويكون ذلك منزله الموت فاح خات
وفي الحرة اذا غاب المكفول به بحس الكفيل حتى يسلم المكفول به الى
الطالب او يعطى الكفيل اما لا يحس على اعطاء الكفيل فان قال العلم في مكان
المكفول به ان صدقه المكفول به سقط المطالبة وان لم يصدقه بحس
حتى يظهر عجزه وهل يحلف قال لا يحلف الا امام لا حرانه قال خمس
الامه الا لو اوى به كان العاقر فيسقط مولا كان الامام العنصلي
يقول لو قال بالفارسية مديون من فلان بصدقة كذا في الحال واذا مضت
المدى لاسقي كسك ولو قال بديون من فلان تاده دون بصدقة كذا بعد عشر
ايام وبعض المشايخ قالوا اذا قال بديون من فلان تاده دون ولم يسلم
حتى مضت عشر ايام نفع الكفيل الامر الى العاقر حتى يحججه عن الكفاله وبه
كان يعي طهر الدين المرعسي قاض خان ولو قال بديون من فلان تاده دون
سو يسلم كتم هذه كماله مطلقه لان قوله بديون من فلان تاده كماله تامه
وقوله يسلم كتم فده لم يدخل في الكفاله خلاف قوله كملت يعني فلان
غدا خلاصه ولو قال انا كفيل بصدقة فلان من اليوم الى عشر ايام بصير
كفيل في الحال واذا مضت العشر لاسقي كسك في قوله لانه وقت الكفاله
عشر ايام والكفاله مما يسئل الموت ولو قال انا كفيل بصدقة فلان الى
عشر ايام واذا مضت العشر فابها بصدقة فلان الامام العنصلي
لا يطالب من الكفاله لانه في العشر ولا يبعدها فاح خات

فصل التسليم في الكفاله وما يتصل

بذلك كفل بغير رجل على انه ان لم يسلم النفس فهو كفل بالمال
الذي له عليه فطالب الكفيل يسلم النفس والمكفول بنفسه بالسواد
هل يلزمه الكفاله بالمال او يملكه العاقر حتى يذهب بالسواد وبجي به
قال طهر الدين بيلزمه الكفاله بالمال ولا يكون هذا مستثنى عن الكفاله
في اوائل دعوى قاض خان صفري فيرجع الحقوق الى العاقر او الى رسوله الذي
اخذ الكفيل حتى لو سلم اليه الكفيل بصدقه او لو سلم الى المدعي سلمه الى الطالب
في الشهر قال دعه ثم قال دعه والى جابر وان لم يقل بصدقة كذا
انما تركه على ملك الكفاله عباي قال بانه لا يحول له قبل المكفول به
ثم اراد اخذ الكفيل بصدقه نفسه في ذلك لان هذا الاقرار لا يمنع استلام الكفاله
فكنا مقامها وهذا لانه ربما يكون وصيا لمست له عليه حوا وكذا في خصوصية
له قبل ذلك الرجل حق فاسعاهون نفسه لاسعاهون الحقوق التسليم بهذا الطريق
ثم ذكر في الخلاصة عقب هذه المسئلة فلو اقر وقال لا حولي قبل المكفول به
لا من جهته ولا من جهة غيره لا بولامه ولا بوصايه ولا بوكاله بصدقة الكفاله
وذكر في كفاله الخزانة المكفوله اذا قال الكفيل لا اريد كفلا هل يكون هذا اخرا
للكفيل من الكفاله احاب الامام خالي بلا وسمعت هكذا من العاقر الامام
مات المكفول له فسلمه الكفيل الى الوصي صح ولو سلمه الى جميع الورثة مع الوصي
صح ايضا ولو سلمه الى بعض الورثة بصدقة حصة ولو كفل بنفسه للوصي فسلمه
الى الورثة او الى الغرض لم يبرأ ولو كفل لوصيتين او لوكيلين ودفعه الى الجديما
فلا خزان يطالبه ولو وصي عليه بالكفاله سكو له فله مطالبة الاصيل الزاقر
بالامر او قامت السنة والافلا في قواي القاني خلاصه ولو كفل بنفسه

جا

فلان الى شهر ثم دفعه اليه قبل الشهر يرى وان في المكفول ان يقبله هذا
لفظ مختصر الكافي وفي شرح الشافعي قال يجب عليه تسليمه بعد الشهر كما لو باع
ساجدا الى شهر يعني في الثمن وإذا سلم الكفيل المكفول به الى الطالب
يرى منه سوا قبله الطالب او لم يقبله كالمديون اذا باع بالدين موضعه
من يد الطالب مبسوط وكومات الكفيل بطلت الكفالة في النفس
في الكافي ولو كفل رجل على ان يجعل له جعلا فهذا على وجهين اما ان يكون
الجعل مشروطا في الكفالة او لم يكن مشروطا في الكفالة فان لم يكن مشروطا في
الكفالة فالجعل باطل والكفالة باقية الجعل باطل لان الكفيل مقرب
في حق المطلوب فاذا شرط له الجعل لم يملكه فله الزيادة على ما
اودعه فهو باطل لانه ربحا والكفالة باقية لانها مطلقة غير معلقة
بالجعل واما اذا كان الجعل مشروطا في الكفالة فذكر ان الجعل باطل والكفالة
باطلة او الجعل باطل لما سنا وكان يجب ان يصح الكفالة لان الكفالة مما لا يفسد
الشروط الفاسد الا ترى انه لو كفل الى ان يرب الربح او يطر السماء كان الشرط
باطلا والكفالة صحيحة فمجانا يكون الجواب نعم كذلك والجواب عنه ان
الكفالة متى بطلت لانه شرط فنه شرط فاسد واما لم يصح من حيث انه علمنا
شرط للكفيل فيه منفعه لان الكفيل مما يسفح بالجعل فلا بد من مراعاة الشرط
لثبوت الكفالة والشرط لم يستلما لم يسحق الجعل فلا بد من كفاية فكان
بطلان الكفالة من هذا الطريق لا من حيث انه شرط فاسد بخلاف شرط
صوب الربح ومطر السماء لانه شرط لا يسفح به الكفيل ولا يمكن للكفيل منفعه
لم يجب مراعاة هذا الشرط كما لو شرط في البيع شرط لا يسفح به احدهما واذا
لم يستكملت الكفالة مرسله من كماله حواجره وفي الاخصه

اجموا ان في الدين الموجل اذا قرب حلول الجعل واداد المديون التسفر
لا يجب عليه اعطاء الكفيل وفي الصغرى المديون اذا اراد ان يعس
لسر الرب الدين ان يطالبه باعطاء الكفيل وقال ابو يوسف لو قال
قابل بار له ان يطالبه قاسا على نفسه شهر لا سعد وفي المستقر بالدين لو قال
للمفوض ان يديوني فلانا سريدا من يعسني فانه يطالبه باعطاء الكفيل
وان كان الدين موجلا وذكر في قواي طهير الدين اسحاق في الصفقات امرأة
قالت للقاضي ان زوجي يريد ان يعس فلارادت ان ياخذ منه كفيل بالصفقة
قال ابو حنيفة ليس لها ذلك لاداء الدين لم يجب بعد وقال ابو يوسف
اسحق ذلك واخذ منه كفيل لانه لا يملكه العتوى لان الصفقة لم يجب في الحال
واما يجب من بعد فصير كانه كفيل لانه اذا باعها على زوجها فصار حسانا بارقا
بالناس وذكر المسألة على هذا الوجه في الخيارات ايضا وقال في كفاية المحيط
والعتوى في مسلة الصفقة على قول ابو يوسف وفي سائر المديون لو اتي بمفوض
بذلك كان حسنا واما بالناس

فصل في ضمان الدين

الكتاب في ضمان الدين

وللتبع بقضا الدين واذا كانت العين غير مضمونة على المكفول
عنه لم يصح عنه ضمانه كالوديعة والغارية واموال المضاربة والشركة
والعين المستأجرة لان العين يجب ردها وان ضمن ارضا من ردها جان
وما سواها غير مضمون العين ولا مضمون الرد فلا يصح الكفالة بها
والاعيان المضمونة على يوعين فما كان منها مضمونا بنفسه كالعين المضمونة

والمفوض على سؤم الشرا او بيع فاسد الكفالة بها صحيحة ويلزم الكفيل
 برد العين حال ثبوتها او دفع القيمة حال هلاكها لانهما مضمونه على الذي
 2 يديه على هذا الوجه وما كان مضمونا بغيره كالمبيع في يد البائع والرهون
 2 مد المهرين فان ضمن ضمان العين لم يصح لانها غير مضمونه سمسها بدليل
 انه لو هلك في يد البائع لا يجب عليه قيمة المبيع وان ضمن تسليم المبيع جاز لان
 التسليم مسحق على البائع في زائد العقار وليس للكفيل ان يطالب بالمالك
 قبل اداء الدين بخلاف لو كفل بالثمن فان له ان يطالب الموكل بالثمن قبل ان
 يودي من عند نفسه قال الا ان **الكفيل** طالب المكفول عنه
 بالخلاص وان جبر كان له ان يجره **الكفيل** لانه هو الذي ادخله فيه
 فله ان يجره كخليفته اضاح رجل كفل عن رجل بغير امره ثم اجاز المكفول
 عنه الكفالة فادى الكفيل شيئا لا يرجع على المكفول عنه وفيه رجل عليه دين
 لرجل فكفل رجلا الدين كضم الطالب والمطلوب بغير امر المطالب فوضي
 به المكفول عنه ثم قال المكفول له رضيت بكما لتك جاز وان ادى الكفيل
 المال يرجع به على المكفول عنه ولو قال المكفول له اولا قد رضيت
 بكما لك ثم قال المكفول عنه قد رضيت او قال قد اجزت وادى المال
 لا يرجع على المكفول عنه لان الكفالة تمت وفدت ولزم الكفيل فلا سغير
 بل اجاز المكفول عنه فاض خان **فصل** **مسائل**
الحوالة حصر المحتال عليه ليست بشرط لصحة الحوالة حتى لو احال
 على غائب فبلغ اليه قبل صحت الحوالة صفري صدر الاسلام وصح بوضا
 الجمل والمحتال والمحال عليه وذكر في الروايات صح برون رضا الجمل لان
 التزام الدين تصرف في حق نفسه وما ولا تنزير به بل يسفغ لانه لا يرجع عليه

ادام يكن مامن هداية وفي الخلاصة قبول الحوالة بعدم قبول المحتال
 عليه حتى يوجاء رجل الى رجل وقال لاني فلان عليك بكنا وصدقه المحتال
 عليه وقبل صحت الحوالة وان كان الجمل غائبا وعلى الغلب بان كان خط رجل
 بالمال عند رجل فاعطاه الرجل وحواله على صاحب الخط والمحتال عليه غائب
 لا يصح الحوالة رب الدين احال رجلا على رجل وليس للمحتال له على الجمل دين
 فدين وكاله وليست بحوالة رجل المحتال على نفسه مدبر على ان يودي من مامن
 دار الجمل وقد كان الجمل من مامن ذلك حوالة لانه لا يحل الجمل عليه
 على اعطاء المال قبل سماع الدار وظهر **الكفيل** ان كان البيع مشروطا في الحوالة
 بغيره كما في الرهن فاض طهر **الكفيل** عن رجل يالف له عليه مامن فاحال
 الطالب عمواله على الكفيل بالف **الكفيل** على ان يعطيه من الف الكفالة فالحوالة
 جاز اما اذا احال على الاصيل صحت الحوالة لان اصل الدين عليه ولا سبيل للمحتال
 على الكفيل لانه لم يضمن في زيادات فاض علاميد والمجمل والمحتال له يمكن
 البعض فادى بعض الحوالة الاولى اسعفت ويرى المحتال عليه الحول فاض خان
 رجل عليه دين لرجل وبه كفل فاحال الكفيل الطالب بالمال على رجل وقبل المحتال
 عليه يرى الاصيل والكفيل جميعا الا ان بشرط الطالب في الحوالة براه الكفيل
 خاصة فحينئذ لا يبرأ الاصيل في حوالة فاض خان **الكفيل** عند ابي حنيفة
 بان يحل الحوالة ويخلف ولا ينسب له عليه او يموت مقلدا او لا هذا في الثالث
 ثان حكم بافلاسه حال موته هداية وفي الخلاصة اخلف الطالب والمطلوب
 بغيره موت المحتال عليه فقال الطالب لم يترك شيئا وقال المطالب قد ترك
 والقول للطالب مع عسنة فاض طهر ولو كان الدين المحتال به كفل
 لا يبرأ الدين في ماله الجمل اذا احال رجل رجلا على رجل على ان المحتال

بالحان فهو جائز وكذلك ان حاله على انه من شأ رجوع على المحيل فهو جائز والمحال
 بالخان يرجع على انما شاء فاضى ظهير استغنى سرفنا لانه فيمن تخال ما لا
 مجهولا على نفسه ما قال الحلت جميع ما يذوب لك على فلا ان هل يصح الحواله
 مع جهاله المال وكسلاهم واسمعي ان لم يصح هل يصح حواله هذه الالفاظ
 والخال هن كسلاهم وفي فتاوى فاض خان فان كانت الحواله مطلقه والمحيل
 دين على المحتال عليه او عني في دينه كان للمحيل ان ياخذ دينه او عني من المحتال
 عليه ولم يذكر محمد في الاصل ان الحواله اذا حصلت مبهمه هل يستلزم الجمل
 في المحتال عليه قالوا وسفي ان سفي في الكفالة ولومات الذي عليه
 الاصل لم يحل المال على المحتال عليه المحل المال والمحيل محي ولم يترك
 المحتال عليه وفارجع المال الى المحيل الى اجله ولو كان المال حلالا على الذي
 عليه الاصل من فرض او غضب او من بيع فاحاله به على رجل الى سنة فهو جائز
 وان مات المحتال عليه قبل ان يصير الاجل عاد المال الى المحيل حاله فرق
 من الحواله والكفاله فان الكفيل اذا كفل بدين واجل الطالب الدين ولم يصف
 الاجل الى الكفيل صار الاجل شرطا للاصيل حتى لو مات الكفيل كان الدين
 على الاصيل وتجلد وفي الحواله من اخاف الاجل الى الدين ولم يصفه الى
 المحتال عليه لا يصير الاجل شرطا في الاصيل حتى لو مات المحتال عليه
 مفلسا يعود الدين الى الاصيل حالا فاضى ظهير وفي فتاوى فاض خان
 ولو ان صاحب الدين اخاف دينه على رجل بغير امر المدينين على ان يكون
 المدينون بريان في الميسر وان مات المحيل وعليه دين فما كان نصف
 المحتال في حوته موله وما لم يصفه فهو منه ومن العزما رجل عليه دين
 في الطالب سعا صا دونه فقال المطلوب قد لظنتك بما على فلا تدن

غائب وقت الضومة فقال الطالب لم اقبل الحواله كان القول قول الطالب
 والسنة على المطلوب وهو المحيل وان اقام المطلوب سنة على ما ادعى
 ذكر في الاملا ان العلف قبل السنة ويؤخر الامحى حتى يحضر الغائب فانه يتم
 مع الطالب فاذا قدم الغائب وانكر الحواله امر بالمطلوب باعادة السنة
 في وجهه ولا يعضى عليه تلك السنة وان لم يكن المطلوب سنة على ذلك
 وطلب المطلوب عن الطالب هل يحضون الغائب كانه ذلك فان نكل
 الطالب برى المطلوب عن الدين فاض خان المحتال عليه بعد عتبة
 المحيل اذا ادعى على المحتال ان الدين له في المحتال على المحيل كان من خم لا يسمع
 دعواه وان اقام السنة على ذلك في الكفالة ولو ان المحتال عليه
 دفع المال الى المحتال واراد الرجوع على المحيل فقال المحيل ان الالف التي
 حلت بها عليك من خم فلا ضومة بينهما وان اقام السنة على ذلك وقال
 للمحيل ان الالف الى المحتال عليه واسع المحال وخاصة المحيل واوام السنة
 على ان الالف من خم حلت بسنة وكان المحتال عليه الاحتيا ان شاء يرجع به
 على المحتال وان شاء على المحيل فاضى ظهير المحتال اذا اخذ المال من المحيل بطريق
 السلب وقال ان المحتال عليه مفلس والحواله معصية بالدين الذي للمحيل على المحتال
 عليه هل للمحيل ان يرجع على المحال عليه بالدين له الذي على المحتال عليه قال
 بعضهم لا يرجع والضمير انه يرجع وفي الخلاصة الحواله اذا كانت فاسدة وقد ادعى
 المحتال عليه المال هو بالخيار ان شاء يرجع على الفاضل ولا يشاع المحيل
 هذا في الجامع الكبير وعلى هذا الاجر اذا باع المستاجر بدين المستاجر ولحق المستاجر
 على المسترئ فاسحق المبيع من ردى المسترئ وهو قد ادعى الثمن الى المستاجر
 موخرا ان شاء يرجع على المستاجر وان شاء على الاجر وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق

كتاب الشفعة

الشفعة حب بالبيع أي بعد فالسبب هو الاتصال والبيع معروف لرغبة
 البائع عن الدار وهذا يكفي سبب السع في حقه حتى يحد بها السفيغ إذا
 البائع بالبيع وإن كان المشتري بكنهه هداية في أول منقرات من ادب
 العاقل من الخط سفيغ المذهب إذا جاء إلى العاقل وادعى السفغة بالجوان
 والعاقب هل يرضى له بالسفغة لا ذكر هذه المسئلة في شيء من الكتب وقال
 بعضهم لا تقض ومنهم من قال يقض ومنهم من قال لا يعدم إلى العاقل يقض بقوله
 هل يعدم وجوب الشفعة بالجوان **سؤال** نعم يرضى به أو قال لا أما
 من ذلك الموضع ولم يسمع كلمة قال **سؤال** من الجنة الخواص هذا وجه
 إذا قبل واحسنها وفيها رأي فاضح خان ولو أن رجلا ادعى السفغة بالجوان
 قبل رجل لا يرى السفغة بالجوان فانكر المذهب عليه قال لا شفغة له كان
 القول قوله ويحلف بالله ما لهذا ملك شفغة على هذه الدار يرى السفغة
 بالجوان ولا يحلف بالله ما لهذا ملك شفغة في هذه الدار لأنه لو خلف
 على هذا الوجه يحلف ساعا على مذهبه فعوت حوال المذبح وفي مسائل الخطر
 والاباحة من ما يرى شيخ الإسلام عطاء بن حمز سأل عن سفيغ حار حنفيا
 ثم أراد أن يفتل في مذهب الشافعي هل له ذلك فقال الثبات على مذهب أبي
 حنيفة حرا وفي وقال هذه الكلمة أقرب إلى الخلاف وأرق مما أحاط
 العاقل الإمام الحسن الماتريدي عن هذه المسئلة وأنه قال يعزب أشد
 التعزيب حتى يترك المذهب الردي ويرجع إلى المذهب السديد لو هي حق
 لسفيغ بالجوان قبل محله باطنا فيه وجهان ذكر في وسط الفرائض طرف
 السامع أكثر دار النسا الشريك في الأرض أخو من الشريك في الشرب والشريك

٢ الشرب أخو من الحار والشريك في النهر الصغير أو من الحار والملاق لا نه
 حلط وإن كان التفكير والسفغة الحار والملاق كما في السكة الدافنة واختلف
 ٢ الفضل من الصغير والكثير ومن الكسر ما يجري فيه السفن والصغير دون
 وقبل إذا كانوا أول من ناله وهو صغير ولا كانوا أكبر من ناله فهو كثير وقبل
 هو موكل إلى رأي العاقل من المضاميل ليجم الدار السبع ثم وجوب السفغة
 مررب أو لها الشريك في البيت ثم الشريك في الدار ثم الشريك في الحساس ثم
 الشريك ٢ الشرب ثم الشريك في الطريق ثم الحار والملاق والملاق الذي
 لكل واحد منهما حائط على حدة وليس **سؤال** الحائط من يرضى المكان والصاق
 الحائط من حي لو كان بينهما طريق **سؤال** لا شفغة الحار جامع محبوب ولا شفغة
 للحار المعامل إذا كانت السكة نافذة وحجب السفغة إذا كانت عريضة
 ٢ نظم الرندوسى الشريك ٢ الطريق أحوا السفغة من الحار وقال شاعنا
 لم يرد به طريقا عاما وإن ذلك غير مملوك لأحد والعاس في الطريق فيه سوا وإنما
 أراد به طريقا مملوكا وهو ما يكون في سكة عريضة أو دار ونحوها والسكة وإن لم
 يكن نافذة حرة كان الطريق مسبوكا من أهلها وإن كان في أسفل السكة من يتعلق
 به حوال العامة كالمسجد ونحوها وليس لأحد من أهل السكة حوال السفغة بسبب
 الشريك ٢ الطريق وإن كان المسجد في وسط السكة أو في مدخل السكة فليس له
 السفغة فيما يباع من مدخل السكة إلى وسطها وإن كانت دار في أسفل فليس له
 الأسفل ٢ الطريق حوال السفغة محبوب ومنه أن تشتري الدار من كثير
 ثم يعطى المستوي بذلك شئ من خلاف جنسه هو أول قدمه منه والسفيغ
 بأخذها بالحق الحول ولا يرغب فيه لكثرة ومنها أن يبيع صاحب الدار
 النسا من الدار ليقع المستوي من قبل ويبيع الساحة من كثير فلا يجب للسفيغ

السفعة في النوا وحج الساحة وبها لا رعب في الساحة لكم الثمن فلجيلة
 الع منع السفعة انواع منها ان يبيع البائع بتمام معلوما من الدار بطلعه او موقعا
 اخر معلوما من الدار بطلعه او بصدق فحجوز الهبة والصدقة ثم يبيع نفسه
 الدار منه ثم ياتي الكل فمصر او من الجار ومنها ان يستاجر صاحب الدار من
 المستوي يوما ليلبسه يوما محر من ماله جرم من ان يبيع حتى يضي اليوم
 او بشرط العجل حتى يملك ذلك الجزء للحال ثم يبيع الباقي منه فلا يكون للجار
 السفعة لا في الجزء الاول ولا في الباقي ومنها ان يملك السميع سعة فاذا
 ما عها بطلب سعة ومنها ان يبيع بشرط ان يضمن السميع التذك
 او يضمن الثمن للبائع فاذا ضمن يضمن سعة ومنها ان يبيع بشرط الخيار
 للسيع بطلعه امام ولا سفعة له قبل اسقاط الخيار واذا اسقط الخيار
 بطلب سعة ولا حله لا اسقاط اسقاط السفعة قال رضي الله عنه
 وقد وقع هذا في حرمي والذي فطنتنا وجرنا فلم يحكم في ما وى العا في طهر الدين
 وفي ما وى العا في الجيلة ان يبيع المشتوي من يبيع الدار هل السع شاة فمته
 مثل ثمن الدار باضعاف فمته ثم يسترى الدار منه بذلك او يسترى الدار
 بالثمن ثم يبيعها بالثمن من الدار بغير ما ساوى عن الدار او يعطيه الفنا
 ويوبا فمته درهم عن الحلف الاخرى وذكر في جبل الدخنة وفي الكروم
 والارض ان اراد الجيلة منع وجوب السفعة بيع الاشجار باصلها او برب
 الاشجار باصلها فصير هو شركاء في ثمنه الدار في دارين بطلعه نفرا يسترى
 رجل نصيب لحد من فلان الدار ان باحد الثلث الاول اذ لم باخذ الشريك ان
 ذلك الثلث ثم لا سفعة في الثلثين الاخرين لان المشتري شرك في الدار
 وقت شراء الثلث الباقي والمالك فيكون هو متقدما على الخيار باص خان

ودكون في باب من السفعة التي يسلم بعض السفعة بعض حقه من الجامع الكبير
 لما في خان مع رجل اشري دارا وهو سفيها ولها سفعا ثلاثة سواه فلقته
 احدا السفعة الثلاثة وضاحه على ان يسلم تلك الدار للمشتري على ان يكون
 مؤاصحاه في بطن الدار على السوا ويراضينا على ذلك جاز وتقسيم الدار منهم
 على ما ينيه عشر يحمل الثلث من المشتري ويبيع السفعة دون المصالح لاحق
 للمصالح في الثلث والثلثان من الكل لجز المصالح اسقط حقه في الثلث بقي حقه
 في الثلثين لا غير فاض طهير المستوي اذا انكر طلب الشفع السفعة عند
 حياح البيع حلف على العلم وان انكر طلب الشفع حلفه على السات فان
 قال المشتري للما في حلفه بانه يملك هذه السفعة طلب صحيحا
 ساعه علم بالشر من غير ما خير حلفه العا في ذلك فان اقام المشتري
 به ان السفعة علم بالبيع مندر ما في ولم بطلب السفعة واقام الشفع
 بانه طلب فالتسعة للسيع عندا في حقه وعندا للمشتري وقت
 السيع اذا طلب السفعة باي لفظ طلب نعم منه طلب السفعة جاز حتى
 لو قال طلعت السفعة واطلبها واطا لها او قال طلعت السفعة او قال
 اطلب السفعة جاز لاني لا لفظ اقوالها غير اما العبر للما في حياح قال
 الامام المفضل الوسا في اذا سمع بيع ارض يحب ارضه فقال سمعه سفعة كان
 ذلك منه طلبا وفي ما وى قاص خان وكذا لو قال سفعة مرا خواستم
 ما فم ولو قال للمشتري ساعيت خواتمي والوا بطلت سفعة لان هذا
 اللفظ طلب السفعة لطلب السفعة وفي المبسوط سلم السفعة قبل الشرا
 كان ذلك باطلا لانه قبل سعة **مسائل الطلب والاسليم واسطال**
 السفعة وما لا يبطل

وبعضنا الشفيع رجل سري من آخر ارضها بخل بالف درهم فلم يقبضها
المستري حتى انما البخل عم حض الشفيع فله ان ياخذ لكل الشفعة فان قال
الشفيع اخذ الارض والبخل حصتها وابتكر التمر وقال ولا اعطيك التمر وقال
المستري اعطيك الارض والبخل حصتها ولا اعطيك التمر فقلت الى قوله
لما فيه من ضرر التمر بقا لصاحبه ولو ان الشفيع حين حضر لم يقض العاوض به بالشفعة
حي جدد الباع التمر لجدد الشفع الارض والبخل وبتكر التمر لاما اساح بالشفعة
في الحد قبل الحداد مع كونه عليا بطريق السعة والحداد زالت السعة فعاد
الامر الى الاصل بباخذ الارض والشفيع حصتها من الثمن وسقط حصته
التمر لان الباع بالحداد صار مستهلكا للمستري قبل القبض فوجب سقوط
حصته من الثمن هذا اذا امر بالبخل قبل قبض المستري وان امر بعد قبض المستري
وجده المستري عم حض الشفيع فلا شفعة له في التمر وباخذ البخل والارض
جميع الثمن ان شال الحداد في هذه الصنوع لانه قبله شيء من الثمن لانه
حادث بعد القبض هذه الجملة من الزيادات وذكر في مقطعات الطهريه
اشترى ارضا وزرع فيها زرع عام جار الشفيع فله ان ياخذها ويقطع الزرع
فاسا وفي الاستحسان لا تنقله في الحال وبتكر الارض في يد المستري الى ان
يستحصل عم الارض اذا ترك في يد المستري بتركه لغيره وروى عن ابي يوسف
انها بترك باجر اساء بالاجرة وكان الشيخ الامام محمد بن حامد يحكي عن الشيخ
الامام الرازي في حقه الكبير انه كان يقول سلم المستري الارض الى الشفيع
عم بساخرها منه معلومه يستحصل في مثلها الزرع نظر الشفيع والمستري
كتب الشهادة على صك البيع بعد طلبه الشفعة لم يطلب شفعة لانه
كتب لحظ الشهادة لاجان البيع دكن في دعوى نظم الحق في وجوه

المجمل في باب الشفعة اذا قال المشتري للشفيع انا اسعها منك عما اخذت فلا
فائدة لك في الاخذ وانه مكروه بالاجماع كذا ذكره خواهر زاد. وذكر الشيخ
انه لا يمكن اذا لم يكن قصد المشتري الاضرار بالشفيع هشام عن محمد فمن
جعل بيتا من ارضه لرجل ثم باع بقتله الدار هربا من الشفعة قال كان ابو
يوسف لا يرى به بأسا فاما محمد فكرم كراهه شديدا ولم يحفظ عن ابي حنيفة
في هاتين وقيل ان كان الحداد فاسقا سادى به فلا يمكن وقيل يمكن في الاحوال
اجمع والخيلة التي تقل رغبة الشفيع في الاخذ ان يبيع عشر الدار من المستري
تسعة اعشار الدار بعشر الثمن فبعضهم كان في غرض الشفعة فلو ان المشتري
في هذه الصنوع خان انه لو اشترى ثمن تسعة اعشار الثمن لبيع الباقي
بعشر الثمن فالحيلة ان يشتري العشر على خيار بلائته انا حتى ان البائع ان
ابى مع الباقي فالمشتري يقض البيع بحكم الخيار ولو ان البائع خان في هذه الصنوع
انه ان باع الباقي بعشر الثمن بضمح المشتري البيع في العشر الاول بحكم الخيار فالحيلة
للبائع ان يبيع الباقي بشرط الخيار لنفسه بثلثه ايام عم بحران البيع معا او بكل
كل واحد وكلما كان البيع وبشرط على وكله ان يحجر بشرط ان يحجر صاحبه ولا
يحجر ان لم يحجر صاحبه بغير الطلب الاول الموافقه وهو ان يطلب كالحجر
وبغير الطلب الاول ان يحدد الدار عتاني ولو ضرب العاوض اجلا وقال
ان لم يات بالثمن الى وقت كذا فلا شفعة لك فلم يات بطلب شفعة لانه هذا
اسقاط للحق فجاء بالثمن بشرط وكذلك لو قال ان لم اعطك الثمن الى وقت كذا
فانا بى من الشفعة فهذا صحيح وسئل حقه ان لم يفعل فكذا ان فعله العاوض
من الاضاح وذكر في فتاوى قاضي في المسئلة اخبر الشيخ ان لا يبطل
شفعة لان الشفعة متى ثبت بطلب الموافقه والشهادة وتأكدت لا يبطل

ما لم يسلم لسانه وفيه شفعه المحيط السميع اذا طلب الشفعه فقال
 المستري هات الدرهم وخذ شفعك فان امكنه اخذ الدرهم ولم يضره
 انما بطلت شفعته هكذا روى عن محمد قال الصدوق الشهيد والمختار انه
 لا يبطل رجل باع دارا من رجل وودا سرها المستري لغيره ومضها الى
 او لم يضرها حتى قال سفيها وقد بطلت الشفعه للبائع سلكك بعبك
 هذه الدار او قال للمستري سلتك شرك من الدار بطلت شفعته لان
 مرضون سلامه السع والشرايط لا خفاء لاسع والشرايط كماله لا يوقد
 واقع للعاقبة محقوه فلما كان ذلك من ضرر رآه جعل سفيها وكذلك لو قال
 للمستري لك خاصه دون الامور لهما لانه لما كان من ضرر رآه لم يقبل
 المصير وكانه قال سلمته لك ولم اسلمه لك ولو قال له سلمتها لك ان كنت
 اشتريتها لنفسك او قال للبائع سلمتها لك ان كنت بعتهما من فلان
 لم يكن سفيها لانه معلو شرط لم يوجد من جامع الكبير لغير السلام
 وفي هذه المسئلة الاخير ذكر في جامع شمس الاعنه ولو قال لو وكل المستري
 ان كنت اشتريتها لنفسك فقد سلت لك الشفعه لم يكن هذا سفيها لانه
 على السليم شرط غير موجود وكذلك لو قال للبائع ان كنت بعتهما من فلان
 لنفسه فقد سلت لك الشفعه لم يكن هذا سفيها لانعدام الشرط الذي علق
 به فان علق شرط مسف يكون معاله لا اثباتا ويجب ان يقول عند البيع
 ان احدها الشريك والاصغر طلعت وكذا الارض ببيع وفيها زرع المزارع
 بطلب عند البيع غنائي استري دارا وناها مسجدا ثم جاء السفيح
 سقطه عندنا في طاهر الحصول واخذها وروى الحسن عني انه قال
 لا سفيح المسبي وطلب شفعته وبه قال ابن زياد وابن ابي بلي وكذا القول

كتاب لوجود مقبره في بطن الرندوسى المادون

قال ابو حنيفة رضي الله عنه اذا قال العبد بع نوني هذا لاجل الرخ
 والنما او قال على وجه الرخ والنما هو اذن في البجان بخلاف ما لو قال
 بع نوني من فلان ولم يقل على وجه النما والزيادة ولو قال اذا الى كل شهر
 خمسة دراهم فهو اذن وكذا اذا ادت الى الف درهم فانت حرا او قال
 اذا ضرت عليك كل شيء كذا او قال كل جمعة كذا حتى يودها الى بصريادونا
 ٢ النحان محيط اذن في نوع هو ما ١ في جميعها خلافا لوقر والشافعي
 وعلى هذا الخلاف اذا نها عن التصرف في نوع اخر مبسوط اذا اذن لقدر
 ٢ النحان واكتسب مالا واخذ المولى منه عم لحقه دين بعد ذلك وقد استهلك
 المولى المالا لم لا وان كان على العبد دين يومئذ فان المولى يوجب ذلك المالا
 حتى يرد ولانه غاصب وان لم يكن يومئذ دين عم لحقه بعد ذلك دين لخبرنا
 على فقهه وعلى ما مضى المولى وان المولى يفرم الالف كله فيكون للفرما ١ و
 ساع العبد ايضا ولو لم يلحق العبد من اجره يفرم المولى الخمسة واذا لحق المادون
 دين ما في على رقبته وعلى جميع ما في يده واخذ المولى منه العله كل شهر عشر
 دراهم حتى اخذ منه مالا اكمل في القياس على المولى رد ما اخذ وكنته
 استحسن فقال البيهقي ما لم للمولى ولو كان قبض منه مائة درهم كل شهر
 كان باطلا وعلمه ان يرد ما زاد على غله مثله مبسوط الفاضل بين الادن
 صرف بصره مادونا ويسر ما يجعل استخدا ما لا ادنا لانه اذا اذن له يعقود
 متكون بعد اخرى يعلم ان مراده الرخ يعمل ذلك ادنا في النحان واذا اذن
 له يعقود واحد يعلم انه ليس مراده الرخ لا يعمل ذلك ادنا في النحان بل يعتبر

استخداما عرفا وعادة اداست هذا مقول اذا امر ان يشتري له ثوبا للكنى
فقد امر بقدر واحد فلا يصير ادنا بل استخداما حتى لو قال استري ثوبا
وبعه بصرو ما دوننا لانه من يعقود سفرقه وعلى هذا اذا قال بعت ثوبي
هذا لا يصير ما دوننا وعلى هذا مخرج جنس هذه المسائل وعرف هذا قلنا
اذا قال له اذهب الى فلان واجن نفسك منه في عمل كذا بصرو ما دوننا
وعرف هذا قلنا ان قوله اعد صارا او صباعا او خيطا يصير ما دوننا
ولو قال اجن نفسك في عمل ولم يبين احدا يصير ما دوننا اذا دفع اليه
مالا وامر ان يشتري له طعاما **الشيخ** في مال كبر الامهية الى الشراء به مما
بصرو ما دوننا محيط ذكر في فقهه زيادات فاض خان قال بعض
مشايخنا اذا اشترى جزام من ارباب اشري الباقي احيالا للسفحة كان
للمبيع ان يأخذ الكل لسد هذه المسئلة لانه احد الجوزين حتى في نصيب
شركة الدار وهو خلاف ظاهر الرواية اذا باع المادون المديون مع
علمه بالديون لا يصير محارا للديون بخلاف ما اذا باع الحامي مع العلم
بالحماة حب بصير محارا للقدان من ماذون المحيط اعقوب عبد
المديون بضمهمته للفرما مورا كان او مصر المحيط اذا باع المولى عبد
المادون المديون وهو عالم بديونه كان عليه الاقل من مهمته ومن ديونه
وكنا لو لم يعلم بديونه واذا باع المولى عبد المادون بغير اذن الفرما
فوجد الفرما العبد فارادوا بمصر البيع ليس لهم ذلك الا بحضور البايع
والمشتري العبد للمادون اذا كان عليه دين له يوم فباعه مولا يطلب
بعضهم بصرامو الفاض لا يجوز بيعه ولقيته الفرما ان يردوا سعة ولو كان
بعض الفرما عسافر رفع مكان حاضرا منهم الى القاض فطلبوا منه سعة فباعه

المفوض جارية على جميع الفرما فاض خان ولو كان المولى باع العبد
المادون من رجل واعلم بالدين فللمفوض ان يردوا البيع لعلو حقهم وهو
حالة سعة والاستغفار من رقبته قالوا باؤله اذا لم يصل اليهم الثمن
فان وصل لا محاباة في البيع ليس لهم ان يردوه هداية المولى اذا مات
وترك انا وعبدنا على الميت دين مسفرق فادرس هذا الوارث لهذا العبد
في النكاح لا يصح ادنه لانه لم يملكه ولو ان الجوز اسفرض مالا ووضي دين
الاب عم اذن هذا العبد في النكاح لا يصح ادنه ايضا لان دين الحسن علي
اسه يمنع ملك العبد وانما يملكه اذا اشترى الفرع المستغر الدين ووضي
الوارث دينه من مال نفسه بغير ما قال عند الاحدا انا اوردى بتزعا
ولو انه وضع دين الميت من مال نفسه ولم يذكر عند الاحدا اوردى على وجه
البيع بصرو ذلك كدنا له على الجوز كما لو كفن الميت من مال نفسه فانه
يرجع في التركة فاض خان عندنا في حكاما وقال الجوز فحجه مما تعلقه
القضبان لانه المولى العبد لم يصح وكذلك الحمار والفضد وبط الرحمة
في احارات اشري المادون جارية فرادى في دين حتى صار الفاضل من قيمتها
عالم لا سعة من الناس في مثله ثم اقال البيع بها فوجاز في قول الى حصفه
ولا يجوز في قول الى يوسف منا على ما بعد من ان المادون اذا باع شئ من كسبه
او اشري شيئا مما لا سعة من الناس في مثله فعلى قول الى حصفه ملك ذلك
خلافا لما للمولى او للفرما فكذلك لاقاله والحقا من المادون
بعد حجر المولى باطل اذا باع المادون شيئا او اشري ثم ان المولى اقاله البيع
فهو فان كان المادون كاد من علمه يومد فموضع للمولى من ذلك على عبد
جائز لان الكسب حاصره والمادون صرفه وان كان علمه في يومئذ

فهو ما طل إلى المولى من كسبه كالأجنبي وإنما اعتبر قيام الدين عند الإقالة
 لا عند الاستدانة التصرف فإذا كان عليه دين عند الإقالة فصع المولى
 الدين أو إبرا العرفا العبد من دينهم قبل أن يسخ العلف الإقالة صحته الإقالة
 مبسوط إذا أذن المولى لعبد في التجار أدنا عما حاز فيه في سائر
 التجارات ومعنى من المسئلة أن يقول له أدت لك في التجار ولا تصد
 ولو باع أو استوى بالغير ليس في حوائن وكذا العاشر عند أبي حنيفة
 ولو جاني في مرض موته يسم من جميع المال إذا لم يكن عليه دين فقال
 للمستوى أد جميع المحاباة وأد قاررد البيع كما في الحرقية أن يسلم وتقبل
 السلم هداية **فصل ما يملك المأذون**
والأبيلك وملك أن يذن عبده للتجار وله أن يعير
 دوايه وله أن يودع ويصل الوديعة وله أن يدفع المال مضاربه وباخذ من
 غير مضاربه ويساكن مع غيره شركة عنان ولا يفتح مفاوضه لأنه لا يصح
 كفالته ومفاوضته سلب عنانا محبة باع المحجور شام من كسبه ثم أذن
 له المولى في التجار فاجاز ذلك البيع لا يصح الدجان لأنه باع المولى
 وللمأذون لا يملك سعة مال المولى الأخرى أنه لو باع ذلك المالك بعد الحذف
 لا يبيع فكنا إذا أجاز كذا في أو لجامع الكبير فاصحان
فصل في أحكام المحجور والمأذون وإذا
 أراد العبد للمأذون أن يقض دين غرمه أو يعطيه به رهنا فلا حرج
 أن ينفق حتى يجمع العرفا مع كسبه وفي خصيص بعضهم بعضا الدين
 إشار والعبد يملك ذلك كالمريض إذا خضع بعض غرمائه نقصان
 الدين والمقصود في الرهن الاستغناء كون معتبرا بحقيقته ولو أن العبد

المأذون المدينون حال الحد غرمائه دينه على رجل فإن كان حاله بما
 كان للعبد على المحتال عليه فالحواله باطله لأن ما على المحتال عليه
 للعبد كسبه وهو حق لجميع غرمائه وأبطال جو بعضهم لا يصح منه كما لو خضع
 بعض الغرماء بضاد دينه وإن لم يكن للعبد مال على المحتال عليه فالحواله
 حازم لأن ذلك يبرع على العبد والعبد مالك للاستقراض إنما لا يملك
 الأقراض مبسوط وإذا كان على المأذون دين فاقترض في ذمه إياه ودفعه
 لمولاه أو لولايه أو لعبد له تاجر عليه دين أو لاد من عليه أو لمكاتب مولاه
 أو لحم ولد فاما إقران لاد مولاه **وهو** حازم كالمريض إذا أقر لاد وارثه
 أو لاد بن وارثه يجوز وإذا خضع الإقرار فلا يتعلق حق غرمائه به ولو لم يكن
 على العبد من إقران جاني ذلك كله مبسوط **العبد المحجور** إذا استقرض
 مالا أو استهلكه لا يواخذه في الحال ويواخذه بعد الصون لأن الصبي المحجور
 ليس من أهل الالتزام فلا يصح التزامه أما العبد من أهل الالتزام إلا أنه لا يصح
 التزامه في حق المولى ويصح في حق نفسه والمحجور البالغ غنله الصبي والمحجور
 فله خان المولى إذا استوى من عبدين المأذون شافوجده عيبا وقد
 نفذ المولى لاد على عبده ولا على باع العبد أما على باعه لتحلل واسطه شر
 العبد وأما على العبد لاد المولى لا يستوجب على عبده دنا هذا إذا كان
 الممنوع القود أو كيليا أو فريسا أما إذا كان من العروص ورد لاد العبد
 لو غصب شيئا من مولاه وهو باع عبده يملك المولى استداده وإن لم ينفذ
 المولى عنه يملك الرد لأن فيه برائة من الثمن وهذا بعد وض المبيع فإن لم
 يضر المولى المستوى يملك الرد بالعيب في جميع الوجوه لأنه سفر المولى
 فلا يطلب القائد أما في كل موضع يحتاج إلى القضاء فالعق لا يفسخ عالا
 يفيد

وهذا الورد المولى عليه بخيار الرؤية والشرط صح من الحانته في المبسوط
 استوى المولى متاعاً من عبده الماذون مثل قيمته يجوز لعدم التهمة كالمريض
 سعى عنا مثل قيمته وعليه دين الصحة وان قل لم يجعل بيع المريض من ولده
 مثل القيمة حتى لا يجوز في قول الرافعي فانه لو لم يخلقه في كسبه خلافة
 الوراثه فلنا حق الوارث في عينه ما له حتى ليس لبعض الورثه استخلاص
 شيء من التركة بالقيمة وحق الغرماء في الماله دون العين في اقرار نظم
 الرندويستي وفضل العبد الناجز اذا اقر بروح حرم اوامه وقد اقتضاها
 والا لا يلزمه شيء وقال الرندويستي لا شيء عليه كالحرم وفي الحمة ان لم يقتضاها
 لا شيء عليه حتى يعق عم بمهر ولا يقتضاها فلها من مثلها وفي الهداية
 اقرار الماذون بالديون والعضوب حاضر وكذا بالودائع لان الاقرار
 من اواع التجار وديونه متعلقة بريقته ساع للغير الا ان يقديه المولى
 وساع كسبه في دينه بالاجماع وقوله ديونه المراد دين وجب بالتجار او ب
 موته منهاها كالباع والشار او الاجار والاسيحاو وضمان المعضوب
 والودائع والامانات اذا اخذها ويقسم منه بينهم بالحصص وان فصل شيء
 من ديونه طوبى به بعد الحريم ولا تقبل الدين عما اذعه المولى من يد
 قبل الدين هدايه وفي اقرار نظم الرندويستي للعبد المحجور اذا اقر بغير
 ان امر بالاداء ما يقال للمولى الحال اذعه والاسع فمما لحقه من القحان
 كالحنايه الظاهر من العبد يقال لولاه اذعه او افد في الحال كذا ههنا
 وفي ماذون المحيط اذا جرح على عبده الماذون فاقرب الجرحه فكذلك
 غضب من هذا الجرح لانه كذا فاستهلكه او اقربه استقرض منه كذا او اقر
 انه كان لهذا عبداً وديعه كذا فاستهلكه او اقرضه واديعه وكذا المولى

في ذلك وليس في يد العبد مال فانه لا يواخذ بما اقربه في الحال ولا يكون اقل
 هذا ان اقرار العبد بعد الجرح الم يكن في يد شيء من كسبه لا يصح في قول المولى
 لا خلاف حتى لا يواخذ به العبد في الحال استوى العبد المحجور عبداً
 ماله وقيمته الف وفضل العبد مباعه واستوى ما لم يسيأ اخر او يباع
 ثم خرج منه الذي باع بالعبد منه ولادان باخذت في يد من عبده فهذا
 على ملائته اوجه ان علم في يد المحجور عن عبده فله اخذ ما في يد استخساناً
 وان علم انه ليس في يد من العبد فليس له اخذ شيء مما في يد لانه لم ينظر
 سلك ماله وساخضجه في اليمن الى ما بعد الصق وجميع ما في يد المولاه
 وان وقع الاختلاف فقال باع العبد عن عبدي في يد المحجور وقال المولى
 ليس لك عن عبدي بل وسب له او يصدق عليه او يمن مال الجف والقول
 لمولاه لان المحجورين حكما وكذا كان في يد حصته يكون القول قول المولى
 وعلى الخارج السنه فكلنا ههنا وان اقاما السنه والسنه منه البايع ولو
 ان عبداً محجوراً اسعوض من رجل ماله واشترى به وباع ورجع ثم طالبه المستقرض
 بدنه هو على من الوجوه الثلاثة ان علم ان في يد العبد بدل العرض والمقر
 ناخذ منه بقدر دونه والباقي للمولى وان علم انه ليس في يد بدل العرض في كل
 للمولى وساخضجه للمرض في الدين الى ما بعد الصق وان اختلفا فالقول للمولى
 وعلى المرض السنه وكذا لو اذعه مساعاً او ثياباً ماعه واشترى بثمنه
 ورجع ثم حضر المودع فان علم ان بدل الوديعة في يد العبد فلم يودع اخذ
 بقدر قيمته ووديعة والباقي لمولاه وان علم انه ليس في يد بل حدساً
 ولا سعى العبد بعهده متاعه حتى يصدق عند ما وعند ان يوسف بنته فان
 كان في يد من ذلك الوديعة اقل من قيمه الوديعة ماخذ ما في يد ولا سعى

ص

عائق من فمة الوديعه حتى يمتق عندهما محيط ليس للمولى العبد عند
 عنه العبدان بفاضل دينه كان عليه دين أو لم يكن وكذلك ليس للمولى
 ان يوكل بذلك ويكيله ارضه موشيا او ويكبله جازان لم يكن على العبد
 دين ولا ينسخ الصلوات المولى ولو فضله العبد سلمه الى المولى واذا ارض الثمن
 بتسلم المستر الى له وان كان على العبد دين لم يجز حق الفرض ما لم
 يكسبه والمولى في فضله كما حجب اجر الاخرى لو فرض سبعا من اعيان كسبه
 بفضله فلهذا ليس الفرض بالدفع اليه والوديعه والضاعة في هذا كالدن
 من وكاله المبسوط اسرت الامة سامن مال الكسبه في بيت المولى ولو دعه
 عند رجل فملك في دن فله المولى ان يضمن المودع لانها مال المولى ودعته
 بغير إذن المولى فكان المودع مودع الفاضل فضمن محيط ادعى على
 مودع العبد ودعه العبد لا يصح مع ان مال العبد لم يولد لكن لما وصلت
 الوديعه اليه من العبد لا يسمع دعوى مولاه من دعوى الخوارة والله اعلم

كتاب الهبة

قال في مبسوط خواهر زاده في مسله عصفان سرخاخر وبات ان يوط
 المهر فالا بعل العليق بالشرط الحترى ان لا يراه اذا قالت لزوجها ان فعلت
 كما باتت من المهر فانه لا يصح في هذه فاض خان رجل مال المدبونه
 ان لم يضمن مالي عليك حتى يموت فانت في حل فمواطل اخذ من مخاطرم وتعليق
 ولو قالت الطالب لمدبونه اذا مت فانا نرى من الدين الذي لي عليك
 جاز ويكون وصيه من الطالب للمطلوب ولو قال ان مت فانا نرى من ذلك
 الدين لا سوا وهو مخاطرم كقولها ان دخلت الدار فانت نرى مالي عليك

لا يبر ولو قالت المبرضة لزوجها ان مت من مرضي هذا مري عليك
 صدقه او قالت وانت حل من مرضي فانت من ذلك المرض كان مريها
 على زوجها لانها مخاطرم فلا يصح وفي اوراق فتاوى فاض خان رجل قال
 لاسنه الصغير ان مال تراكروم او ننام توكردم اران توكردم يكون عليك وقال
 الشيخ الامام طهيد الدين ننام توكردم لا يكون عليك ولا اقرا وفي هبة
 مساوي فاض خان رجل قال لآخر هب لي هذا الشيء من احوال اوهبت
 وسلم قال — انوضر بخودك رجل قال الحسه بالفارسه ابن زميني
 سرا فاذ هب واخرها فقال الحسن فقلت وزرع قال الوالهاسم كان الارض
 للحسن واذا لم قل الحسن فقلت لم يكن له رجل قال لآخر وهبت عندي
 هذا منك وهو حاصر بحث لومدين ناله فقال فضته قال ابو بكر جارت
 الهبه من غير قوله فقلت وصير فاضا في قول محمد وقال ابو يوسف لا يصير
 فاضا ما لم يرض وان كان العبد غائبا فاضا له وهبت منك عبيدي
 فلانا فاذهب وارضه فضته جاز وان لم تقل فقلت وبه ناخذ ولو قال
 هو لك ان شئت ودفعه اليه فقال شئت عن ابي يوسف يجوز فاض خان
 ابن جمران فلا ننت اقران في صفري صدر الاسلام وفي ملقط السند
 الامام ولو قال ان كنت كرك من ابي فقال ابو دريح بدست لا يكون هبه وكذا
 لو قال فلان يوباد وفي الفتاوى السمرقنديه عن ابي يوسف في المسق قال
 لغير هذه الجارية لك حلال فبنا على انه اهل فمواطل لا يجوز الا ان يكون
 قبله كلام يسد على انه ومبها له ولو قال وهبت لك فمواطل فمواطل
 ادا مضها في فتاوى فاض خان رجل قال جميع ما املكه فلان يكون هبه
 حى لا يجوز دون الصن ولو قال جمع ما عرفت او ينسب الى فمواطل لآخر

في الوجه الاول صرح باضافه الملك الى نفسه ثم اضاف الى فلان ومثله
 يكون هبة وفي المسئلة الثانية لم يصرح بملك نفسه لان ما عرف به اوسب
 اليه ولا يكون لغرم ولو قال ان العارسية ان علام تراست تكون اقاراً
 ولو قال لا يكون هبة لا يملكه الا بالعوض ولو دفع الله درهم قال
 اسقها ففعل وهو عرض وموكل بالوقال اصرها في جوارحك ولو دفع الله ثوباً
 وقال اكتب به نفسك ففعل يكون هبة لان عرض الثوب باطل رجل غرس كروبا
 فقال هبة لان العمل بيان عن التملك ولو قال اعوسه باسمه ليس هبة
 ولو قال حمله باسمه يكون هبة وفي الخلاصة حمله باسمه لا يكون
 هبة وكذلك من شتمان جويس خذ كرم وفي الحاشية رجل اقر بدار لخمراة
 في صحته وهي خراب وعمى هبها من ملكه عم مات الرجل وترك هذه الدار وانا
 فادعى الجبن ان العمان مرث هبها والمراة يدعى انها دارها وعمارها
 قال ان كان عمى هبها مادنها لعمان لها والنفقة دين عليها فمهرم حصه
 الاسن وان كان عمى هبها لعمى هبها لنفسه فالعمان مرث عنه ولها ان
 مهرم فمهره بصبه من العمان وسلمت العمان كلها لها كذا في النوازل محيط
 وذكر بعد هذا فقلت لبحم الدين لعمى هبها للمراة ففردتها قال العمان لها
 ولا شئ عليها من النفقة وهو مستطوع في ذلك وكذا على هذا التفصيل في عمان
 كرم امراته وسائر املاكها وفي ما اوى الفتاوى عمى دار امراته مادتها
 فالعمان لها وان عمى هبها لنفسه فالعمان مركة وفي الخلاصة اذا قال
 احد الشريكين لصاحبه هبت منك حصتي من الزرع ان كان المال قائماً الاصح
 وان استهلكه الشريك صح من مسائل الشيوع وهب ايضا فها زرع او خيل
 او غلاطها عمى او وهب الزرع بدون الارض او غلاطون المهر كحوز الهبة

في هذه المسائل الموهوب متصل بغير الهبة اتصال حلقه مع امكان القطع
 فمضاجلها غير ممكن في حالة الاتصال فكون منزله المشاع الذي يحمل
 القسمة وفي الواضعات للصدر الشهيد الهبة الفاسد مضمونه بالعوض
 فانه نص في المضاربة اذا دفع رجل الى رجل الف درهم وقال اصفها مضاربة
 وصبها هبة لك فملكه الف درهم من المضاربة بصفة الهبة وهن
 هبة فاسد لانها هبة المساع فمما يحمل القسمة وهل يست الملك للموهوب
 له بالعوض كالمشاع فيه المحتار انه لا يست فانه نص في كتاب حج
 الاصل ولو وهب نصف دار من رجل وسلمها الله فباعها الموهوب لكان
 لم يجر اشارة الى انه لم يملك حب ابطال البيع بعد التسليم وهبة المشاع فمما
 لا تقسم جانب هبته وهب نصف عبد من رجل اولئك وسلم يجوز لحن
 هذا مما لا يحتمل القسمة وكذلك اذا وهب عبد من رجلين او وهب
 رجلان عبداً لهما محط رجل اراد ان يهب نصف دار مشاعاً فالحيثه
 فيه ان سبع منه نصف الدار ثمن معلوم ثم سوابه عن الثمن في الحق فضل من البيع
 لم يضر خان ذكر الامام احمد الطواوسي اذا وهب لرجل نصف درهم
 صح من الدرهم العدليه يجوز ويجعل عمى هبة المشاع فمما لا يحتمل القسمة
 وما لوجب سمته نقصاناً فيه فهو مما يحتمل القسمة فعلى هذا يقول اذا كان
 الدرهم الواحد يسقط فالهبة بالسمه يجوز هبة بصفه والا فلا يجوز في
 الواضعات السمرقندية رجل وهب نصفه مما يقسم كالدار والارض والكيل
 والمورون مع غير مركة لا يجوز عند الكل فان وهب من شركه لا يجوز
 عندنا والحكم بدار على الشيوع وقال ابن ابي ليلى يجوز ولو وهب دار
 من رجلين لا يجوز في قول أبي حنيفة وكذلك كل ما يقسم وقال صاحب

جاز قاصحان **فصل هبة المرض** حلف لا يوصي
 فوهب في مرض الموت لا يثبت وكذا الواشي في مرضه فلو علمه
 لم يثبت لان ذلك ليس بوصية حقيقة وإنما له حكم الوصية في إيمان
 النصاب وذكره أيضا رجل قال لا خير لا هبك اليوم مائة درهم
 فوهبه ما يهله على رجل وامرئ بمضيهما في عسره ولو مات الواهب
 ولم يقص الموصوب لا يمكن من اخذه لانه صار ملك الورثة فاصحح
 من مضيه وهبت مهورها من زوجها مات قال الفقيه ابو جعفر ان
 كانت الهبة بعموم الحاجة ويرجع من غير معين لها على القيام فيمنع له الصحيح
 يصح هبتها وفي ملقط السيد الامام عن الفقيه اني جعفر من منع امرأته
 المريضة من المسير الى ابيها الا ان يهب مهرها فوهبت بعض المهر والهبة
 باطله لانها كالمكوهه رجل مات وترك مالا فادعى بعض الورثة عينا
 من اعيان التركة ان المورث وهبه منه في صحته وقضيه وبقية الورثة
 فالوكان ذلك في المرض فان القول يكون قول من يدعي الهبة في المرض
 وان اموال البينة فالبينة منه من يدعي الهبة في الصحة كذا ذكر في
 الجامع الصغير وذكر السعفي في الفتاوى امرأه مات وحلف الزوج وورثتها
 في مهورها الذي كان عليه فادعى الزوج انها وهبت منه في صحته وادعى
 الورثة ان الهبة كانت في مرض موتهما قال القول يكون قول الزوج لانه
 سكن اسحقاق ورثه المراه المال على الزوج واسحقاق الورثة ما كانا سا
 فكون القول قوله الا ان هلتا عالت رواه الجامع الصغير والاعتقاد
 على تلك الرواية صادقا على ان المهر كان واجبا عليه ولحقوا في السقوط
 كان القول قول منكر السقوط ولحق الهبة حادث فحال لا اقرب للاوقات

٢ دعوى باضي خان **فصل في النكاح** من الزوجين رجل ارسله
 ٢ حاحه ثم باعه من ابنته صغيرا من العبد في يده وطاعه فكان مضمون
 السليم فصح البيع وان لم يرجع الفلام حي مات من مال الصغير ما
 الاول فلان الاب لم يقضه للابن بعد الشرا لانه لم يقبل موهبه حقيقه
 بعد الشرا وذلك المضمون الذي كان قبل الشرا لا يوجب عن بيع الشرا لان ذلك
 المض لم يكن مضمونا فلا سوب عن بيع الشرا واذا هلك هلك المبيع قبل
 التسليم بهلك من مال البائع ولما الباني فلان الاب صار قابضا للصغير
 واذا هلك هلك المبيع بعد التسليم ولو كان الاب وهب الفلام الذي ارسله
 ٢ حاحته للابن فلم يرجع حي مات الوالد فان العبد للولد لان الاب صار
 قابضا حكم الهبة لان المض الاول موت عن قبض الولد لا مضيه ليس بمض
 ضمان فهو سوب عن قبض الهبة كقبض الوديعه رجل اودع رجلا شيئا ثم وهب له
 ولمر شيئا خسرتهما جاز الهبة ادا قبلها وهو فاض لان مض الوديعه سوب
 عن قبض الهبة ولو باعه فلم يجز مضه حتى هلك الشيء هلك من مال البائع من
 الجامع الكبير للصدر الشهيد هه ما ورد في حاشية خات امرأه لها مهر على زوجها
 وهبت المهر لانه الصغير الذي هو من هذا الزوج لا يصح هذه الهبة لان
 هه الدرس من عمره عليه الدين الا اذا وهبت وسلطت ولها على القبض
 محذور وبصر ملكا للولد لا قبض وفي ركن النصاب علوي له مشاهير فوسها
 من غيره وكله بالمض مات قبل المض لا يورث لان العاوي لم يملك قبل
 القبض فلا يصح الهبة وسئل ابو نصر عن رجل اخذ لولده الصغير ما كانا بخد
 الابا لاولادهم ان يكون ذلك ملكا لهم او على ملك اباهم كالتعام ياكلون
 على ملك اباهم قال اللباس معان في معارفهم ومما سقا طعن بهم والامر لا يوجب

الحب وانما يتبعها الزوج
 الله ما يتبعها الزوج

١ وجيء فاولاها بالحكم اغلبها في معارفهم فمما سقاطون والغلب عندنا
 انهم لا يولدون العوارى في كسوتهم اولادهم الصغار والكبار والغلب
 في ذلك البتة والصله الى ان يسين انه عارية في النازل خلاصه امره ان شئت
 لولدها الصغير صعه من مالها وقع النثر للام وليس لها ان يمنع الضيفه من الولد
 لا بها بصروا هبه للولد وقاضيه لاجله وفيه اسكال جواب في كتاب الهبه
 ولو اشترت لولدها الصغير على ان لا يرجع عليه بالثمن هذا عن الهبه وفي
 الانصاح ولو وهب جني للصغير فبعضها ان اوصيه او جده او الاب
 بعد اسه او وصيه جاز لان الولد وصيه عليه فجاز بضم له ومنع من
 عيه مقطوعه جاز في الذي سأل في الولايه كما في النكاح قال ولا يجوز
 فصرفه الا اربعة مع وجود واحد منهم سوا كان الصبي في عيال القابض
 او لم يكن وسوا كان ذارحم محرم منه او احببنا لان له ولا تصرف في المال
 فسام ولا يملك من ملك الصرف منع موت حواله فلو كان لم يكن احد من هؤلاء
 الا اربعة جاز فصرف من كان موهج ومعه وعاله ووهب رجل لعبد
 محجور هبه فالقبول والقبض الى العبد ولا يجوز قول المولى ولا مضنه من قبل ان
 العبد في الصرف على اصل الحرية عند احسانا وانما يصير محجورا في صرف يصير
 رقبه مسفوله به والهبه ليس كذلك ثم اذا قبضت المست الملك للمولى في الهبه
 كسبه وكسبه للمولى وللواهب ان يرجع فيها فان كان العبد ذارحم محرم
 من الواهب والمولى اجنبي فللواهب ان يرجع وعلى عكسه فله ان يرجع عند
 ابي حنبله رضي الله عنه خلاها لها انصاح **فصل في حكم الرجوع**
في حكم العوض قال الواهب اسقطت حقي في الرجوع لا ينسقط
 حقه ما كان للواهب ان يرجع في بعض هبه ان شاء فاض طهير فانه كان

وهب عبدك من رجلين فوضه عن قصته كان له ان يرجع في قصته الاخر وضح
 رجوعه في المصنف السايح هبت ما مع مدان نونا ان العلم ارجوع هبه
 قرح دهنم العاف فراه الراي الزوجيه الحاخروج للموهوب
 عن ملكه الدال الزباده المتصله لها الهلاك الضاد العوض الميم موت
 احدهما ولو زاد الهبه في يد با حرام ذهب الزباده كان للواهب ان يرجع
 في هبه ولو ادعى الموهوب له الهلاك كان القول قوله من غير عن فاض
 طهير رجل وهب لعبد رجل جارية فبعضها ثم اراد الواهب ان يرجع فيها
 والمولى غائب فان كان المال في يد المولى ليس له ان يرجع فيها لانه ليس في يد
 الحاضر حتى يخاصمه وان كان المال في يد العبد فان كان العبد ماذون له في
 الحان فله ان يرجع وان كان محجورا عليه فليس له ان يرجع وان اختلف الواهب
 والعبد للموهوب له في الحجر والاذن فالقول قول الواهب حتى كان له ان
 يرجع لان سب الرجوع ثابت وماله هبه قال صلى الله عليه وسلم الواهب
 احو بهتته ما لم يثبت اى يقوض والعبد يزيد اذ طاله فذلك ولو اقام منه
 انه محجور عليه لا يقبل والمسئله في الجامع واذا اراد الرجوع لم يفسخ الا مترا **فيها**
 او حكم الحاكم واذا انفسح عا قدم الملك ولا توقف على قبض الواهب لان
 القبض انما يعتبر في اسقال الملك لا في عود قدم الملك ولا ضمان على الموهوب
 له بعد الفسخ ح لو هلك لم يضمن سا انصاح اداسي مؤدا في الكاشانه
 لا بعد زيادة في الما ليه ولا يمنع الرجوع في الهبه لشمس الجمه صفري الموهوب
 اذا عوض الواهب عن الهبه وقال هذا عوض هبتك او بواها او مكانها
 او بدلها يكون هبه ولا يقع للواهب الرجوع ولا للمقوض ان يرجع على الواهب
 في العوض ويستقط شرط الهبه بعد الهبه من القبض والحان والاقران

وان لم يقل شئ من تلك الالفاظ في العوض فكل واحد منها الرجوع ففها
اعطى فاصططهر العبد للموهوب اذا كان كافرا فاسلم عند الموت ب له
لا يكون للواهب ان يرجع لان الاسلام زياده ولو بقط المصنف بأجراب
فلا رجوع وكذا صل في محله السكن فاصططهر رجل وهب ثوبا فقصم
الموهوب له لا يرجع الواهب في الهبة بخلاف ما لو غسله رجل وهب عبدا
صغيرا صب اى صار شابا وصار عبدا طويلا لا يرجع فيه لان الزيادة في
البدن يمنع الرجوع وان كان بقض القيمة وكذلك لو كان يحفظ من اوكا
ذميا لحسن ولو كان طويلا بقضا لا يرداد. بل كان ابيع وكان يقص من غنه
فبذلك الزيادة ليست بزيادة مصقة فلا يمنع الرجوع ولا يكون الزيادة
صورة بقصانا معنى كالأصبع الزيادة والسنة الساعية اى الزيادة على مائة
الاستان ولو وهب دارا فاصططهر للموهوب له في بيت الصياغة الى سمي بالقارصة
كاسابه للحكران للواهب ان يرجع وكذا لو بنى اوتيا او معلقا الخ مثل بعد قصانا
لا زياده فاصططهر الهبة بشرط العوض بشرط لها شرط الهبة في الاستد
حتى لا يصح في المشاع الذي يحمل الصمة ولا تست الملك قبل العوض وكل واحد
منها ان يمنع من التسليم وبعد العوض يست لها حكم البيع فلا يكون لحد منها
ان يرجع ولا يحق ما في يد احدهما يرجع على صاحبه عما في يد اركان قايما
وقيمة اركانها كذا والصدقة بشرط العوض بمنزلة الهبة بشرط العوض
استحسانا فاصططهر وفيه ولو وهب شئ له حمل ومونه سقدا فحقة
الموهوب له الى بلد آخر لا يكون للواهب ان يرجع في الهبة وصل هذا اذا
كان فيه الهبة في المكان الذي جعله له اكره وان استوت قيمته في الكاوى
كان له ان يرجع في قيمته وفي النقال اذا ابيع حملها فلا رجوع في الجوال

كلها وذكر العاض على السقدي في شرح كتاب السين اذا كانت الهبة شيا
لا حملها ولا مونه فحملها الى بلد لا يعرفها واستوى شعرها في البلد ثم
عز وجل شعرها فلا الواهب الرجوع كما لو غلا شعره في بلد قالت لزوجها
وهت مهرى منك على ان كل من تزوجها بحمل امرها يدي فصل الزوج
من ناعته حازت الهبة وللزوج ان يجعل امرها يديها ملقط وفي فتاوى
ما ضحان وان لم يعمل الزوج ذلك بطلت الهبة وان قبل في المجلس جازت
الهبة ثم ان لم يفعل فالهبة ماضية عند العوض وهبت مهرها على ان حسن
النهار ولم يحسن كانت الهبة باطلة بمنزلة الهبة بشرط العوض فالامرات
ان راسى عن مهر ك حبه لك كذا وباريه ثم الى الزوج ان يهب منها ما قال
كان المهر عليه كما كان فاض خان رجل والامراته ان لم تهبن صداقك اليوم
قالت طالق فاسادت اناها فقال الزوج هت صداقك فامكط الى قال
تستوى عرضها لها ومضى ذلك منه فاني وقت انقضا اليمن ولا مهر لها
عليه من مجموع التوازل بنا على مسله الكون هذه النصاب وفيه رجل
اكرم امراته على هبة مهرها فوهبته ثم ادعى الزوج الهبة عليها هل سعيها الخلف
بأنه لم يهب فالمختار ما قاله الفقيه انه سعيها ان يقول للقاضي يدعيه
بالطوع او بالكره فان ادعى الهبة بالطوع لها ان يحلف فاهلها لم يهب لانهما
صادقه

كتاب الصدقات والذبيح
ذكر المصطفا للسلهي وان باخذ حروفه واحدا لظرفه بالليل الحارسه والنفق
محول على المذنب ويحرم على الاخرى ان لا يفعل في صدق المحيط في الخلاصة
انما يحصل الصيد بحمسه عشر شرطا حمسه في الصادق وان يكون من اهل الذك

وان وجد منه الارسال وان لا يشاركه في الارسال من اجل صيد وان لا
 يترك السميه عامدا وان لا يسفل بنو الارسال والاخذ بعمل اخر وخسة
 في الكلب ان يكون معلما وان يذهب على رضى الارسال وان لا يشاركه في الاخذ
 مالا حل لصيد وان يسله حرجا وان لا ياكله منه وخسة في الصيد ان لا يكون
 من الحشرات وان لا يكون من سائر الما الا السمك وان يملك نفسه بجناحه
 او قوامه وان لا يكون يعوى باسمه او يخلبه وان يموت بمكان ان يوصل
 الى دبحه بكن اكل القرد والهدد لما روى ان النبي عليه السلام نهى عن قتل
 الفلج والنحلة والعنكبوت والهدد والقرد واما الدسي والصلصل
 والعقور واللقلق والنحام فاكل هو لا في الاصل حلال ولكن لا يحسب
 لكن الناس يعارضون من ياكلها اصابه افة فصح عنه في كراهه ما ضي ظهر
 وذكر في نظم الزندوستي في كتاب الصيد خمسة اشياء انكم اكلها اولها
 العرب الاصم والساني اللعاق والثالث الصلصل لما ان فاطمة رضي الله عنها
 كانت يجها ودعت فقال اللهم هب مني في العقوب من وبها مني ولم ياكلها
 والرابع العقاب لما روى ان النبي عليه السلام فعل لما يوم افرى في السما
 عما بافعال انه لا يشير الى المافعة فوجد المافم ينزل العباب الى الماء
 بل مضى فدعا فقال اللهم هب مني وهذه مني والخامس لحم الفرس من كراهه
 حره وقيل يريه رجماني بالت والدي عن الصقل والخسة او ما اشبه ذلك
 هل ياكلها للتناوت اذا قال الطبيب انه ما فاع قال لا يحل قلت له اليس
 ذكر ابو اللث في ماواه انه يحوز مع الحيات اذا كان يسفع بها للدوية قال
 في صريحه ويكن انما جاع هناك لانه يصيب في حكم المتهلك مع الدوية
 اما اذا قرد في الاكل لا يجوز وذكر في شرح السنه حرم اكل الصقل عند الحجاب

الى حشفه خلافا للسافعي رجماني ذكر في الحشفه عن مجاهداته كرم رسول
 الله عليه السلام سبعة اشياء من الشاء المذبوحة من الذكور والاحسان والبلبل
 والغدة والمران والمسانه والدم عم ابو حشفه فتم وقال الدم حرام
 بالنظر الماطع واما السنه فمكروهه لانه مما سحنته الانفس وان اكل الدم
 المسفوح واما دم الكبد والطحال ودم اللحم فليس بحرام ونظم علا الدين
 الحياطي هذه الاشياء باصطلاح الحروف نفا عني عم خيا ودالم
 عم ميماني وفيه ^{في} وفي الصلصل المسعودي انك قد سجدته حلالا است
 كوشة وحربوودنبه ودل ولسي وجكر وسيرن مباح است
 بن وخصيه وعلود ومعرشت مان مكروهت در شكبه دوروا يست
 اما ايج ملداست حوز بسمل وحوز دل وزهر واب دان ذكر في الجامع
 البردوي والحسامي لا ياكل في الذبح في الخلق كله اسفله ووسطه واعلاه لقوله
 عليه السلام الذكوان مائس الكبة واللحم وما بينهما هو الخلق كله واللبي
 الصدر واللحم العظم الذي عليه الاحسان ومعنى الحديث ما بين الصدور
 والدقن رجماني دج شاه للصف وذكر اسم الله فقال ابو العاصم العامري
 محل لعله ولو ذبحه لا جل قدوم الامير او قدوم واحد من اعظماء ذكر اسم
 الله يحرم اكله قال في المسئلة الاولى كان الذبح لاجل الله وذكر
 الحسم ايضا ولهذا يضعه من يديه فاكل بخلاف الثانية لانه ذبحها
 لاجله يعطها له لا يعطها الله ولهذا لا يضعه من يديه لما اكل منه بل يدفعه
 لغيره وينظر ما ذكر في البستان ان الشئ على الامر لا يجوز والنسابة لا يجوز
 والسر في العرس يجوز السمكة اذا ارسلت في الماء النجس مكبر فيه فلا
 ياكلها للحال كما خط مولانا محمد الدين الساعدي على ظهر الضعيف

والسلة مشهور في الترحال وان اكلها كلب فتوطينه فخرجت السمكة
 نوكل اذا كانت تحية ولا نوكل اذا خضها طاس ولو ضرب سمكة فقطع
 بعضها لابياس فان وجدنا في منها نوكل ايضا فاضح خان ومن جرباوه
 او ذبح يعرف فوجده في نظرها خفا من ان نوكل اشعرا ولم يشعر عند اني
 حسنه به وهو قول زفر والحسن بن زياد وقال ابو يوسف ومحمد
 اذا لم يخلق اكل وهو قول الشافعي كذا في الهداية وذكر في ط س
 انما ناكل الجبين عندنا اذا اشعر وعلم حلقته واما في ذلك هو غلبة
 المضغه فلا نوكل وفي السنة قال محمد في الجبين اذا لم يتم خلقه لا نوكل
 وان تم اكل اشعر او لم يشعر كذا في الخير في ذبايح المحط والكبرى صابح شام
 في الله مظلة فقطع اعلى من الخلقوم واسفل منه تحرم اكلها لانه دبح في غير
 المدح لان المدح هو الخلقوم فان قطع البعض ثم علم فقطع من آخر الخلقوم
 قبل الموت بالاول فماذا على وجهين اما ان قطع الاول تمامه او قطع سببا
 منه ففي الاول لا يحل لان الاول لما قطع تمامه كان موتها من ذلك
 اسرع من موتها بالثاني وفي الوجه الثاني حل اذا قطع الخلقوم والمرئ
 والودح من مقدم الدرع وان قطع الاكبر من ذلك حل كله واحلقت الزوايا
 في مسود ذلك عن محمد انه يعتبر فقطع الاكبر عن كل واحد من هذه الاربعة
 وعنه ايضا اذا قطع الخلقوم والمرئ والاكثر نوكل واحد من الودح حل
 وما لا فلا قال مساكنا عندنا في حقه اذا قطع ثلثا منها اي ثلث كان
 حل كان فيها الخلقوم او لم يكن قاله الحمام المدايني ذكر في نظم الفقه للزبدوي
 في فوائد الرسفعة سئل عن ذبح شاة وبقيت عقدة الخلقوم مما يلي الصدر
 وكان يجب ان يمسى مما يلي الراس او كل ام لا قال هذا قول عوام الناس وليس هو

عبر ويجوز ان يمسى ما يلي الراس او مما يلي الصدر لان
 المعتبر عندنا في الذبحة قطع اكبر الودح وقد وجد اما التسمية قال
 التقي المسحوب ان يقول بسم الله والله اكبر وذكر في التسمية الخواص
 في شرح كتاب الصيد المسحوب ان يقول بسم الله والله اكبر ان يقول بدون
 الواو وقال مع الواو يمكن لا الواو وتقطع والتسمية وسبحان الله والحمد لله
 والله اكبر ان اراد به التسمية حل وان اراد به التسبيح والتحميد والكبير
 لا يحل فاض طهير قال انما يحل اذا اراد به التسمية في محضر الكرخي
 وشرح القنوري قال سبحان الله والحمد لله نوكل ان اراد به التسمية وان
 اراد به التسبيح والحمد او التكبير لا يحل قلت فكنا في قوله الله اذا
 لم يرد به التسمية لا يحل في التنية بطله من المحط وان قال مكان التسمية
 الحمد لله اوله اله الا الله او سبحان الله يحل بلا حذوف لان الله امر بالتسمية
 عند الذبح وهو تسمية الله تعالى قال الله تعالى فاذكروا اسم الله
 هذا اذا اراد به التسمية اما اذا اراد به التمجيد والتسبيح دون التسمية
 لا يحل اراد به ان يقصد ذكر اسم الله لان الله تعالى امر بالتسمية على الذبح
 من كتاب معراج الذبايح للصدر الشهيد حسام الدين بن ترمجاني ولو قال
 بسم الله وترك الهالا حل وهذا جواب ابى العباس الصفار وذكر ابو الليث
 ان يصدف كواسم الله ولم يظهر لها جان وان قصد ترك الهالا يجوز وفي طبعه
 محذاه السرحى ومن كان ذا كى للتسمية ويكفر يعلم بان التسمية شرط
 للحل فهو مع الناس وفي العناي يجوز ذبح الصبي الذي يعقل التسمية
 والذبح يمسى علم ان التسمية مأمور بها وبطو الذبح وكذا المجنون
 والسكران والاخرس ويجوز اذا تركها باسما في الصدر والذبح والصفين

الله

كالكبيبة النسيان وعن الحسن انه لو كل ذبيحة الاكل في
المبسوط لسحر الامة السخية وعن عاصم بن ميمون قال لا تاس بدخلة اهل
الاسلام او من اهل الكتاب وبه يأخذ فان اثنان الحيوان وحركه السمتين
عنله السمية من الناطق الا ترى انه يصير شاة في الصلوة كما يصير الناطق
شاة كما للكبير فعندنا ان لا نأكل من عند الناس ربي الصيد لم يثخنه او اخذه
لكن حاله لا سلم الصدمة ولم يوفيه من اللحم المقدار ما سقى المذبوح
بعد البيع بان يذبحه ثم ربي لحي فانه لا يحرم ولا كانت الرمية الاولى
احتته الا ان الصيد كان حاله ثم سلمه الصيده فانه يحرم ولا كان حال
سفلان الصيد موت لا حاله ما ان اصاب بطنه ووصل الى الامعاء فغند
اي يوسف كل وعند محرم كما لو كان الرامي غير وان شئ ساعه حتى
حتى انتهى اليه فمات قبل ان ينتهي اليه لو كل لانه لم يقدر على دكو الاحتسار ولو
ربي صيدا في السماء فاموى الصيد الارض منها موكذلك وقد اخذنا
لا يستطيع الذهاب معه فرماه رمية اخرى فلان سقط الى الارض ولو كل
وقد كان احصاه في الرمية الثانية قال لا وهذا اذا كانت الرمية الاولى
احتته وكان حاله سلم منه الصيد اذا رماه الرمية الثانية فانه يحل عندهم
لان الرمية الثانية حصلت في حاله قدر على ذكو الاحياء ولا يحل يذكو الا
مبسوط يكرى فلا يحل اذا مله حمار وانه واحد صغير

فصل مسایل مشرکة من الذبح والاصطیاء

ولو ترك السمية عند الرمي او عند انزال الكلب عامدا لا يحل اكله
ولو ترك السمية باسيا حلاله فاضى خان ولو وجد عكة بعضها في الماء
وبعضها على الارض وقدمات فالعجده ان كان راسها على الارض لا بأس

ياكلها الا بهامات نافه وان كان راسها في الماء سطر ان كان على الارض
منها اقل من النصف او النصف لا يؤكل لان موضع النفس في الماء فلا يكون
الموت نافه فيكون عنله الطافي وان كان الكلب من نصفها على الارض اكل
لان لا كرم حكم الكلب فصارت الكلب على الارض فاضى خان وكذا في
الدخيم ايضا يعني ما يوافق رواه فاضى خان وعن هذا يعرف ما وقع في عامر
نسخ التمه على خلاف رواه فاضى خان وقع من الكلب فاضى خان ضرب
بالسيف من القفا فان انقطع العروق المشرطه قبل الموت حل اكلها ويكون
مسا وان مات قبل ان يقطع العروق لا يؤكل ويكرى سلخ الحمار بعد الذبح
فلان مرد ولا يحرم ذلك ان فعل بعد تمام الذبح ولو ذبح شاة او ابلا او بقرا
فحركت بعد الذبح وخرج منها دم مسفوح يؤكل ولو لم يتحرك ولم يخرج منها دم
مسفوح لا يؤكل لان حال الدكوى هو الحي ولم يوجد علامه الحيوان عند الذبح ولو لم
يتحرك وخرج منها دم مسفوح او حركت ولم يخرج منها دم مسفوح اكل الحمار كله
وخرج الدم المسفوح علامه الحيوان وان لم يعلم حوته عند الذبح وان علم
حويه عند الذبح يؤكل وان لم يتحرك ولم يخرج منها اصلا ولو ذبح شاة مريضة
ولم يتحرك منها الاقوا قال محمد بن مسلم ان تحت فاهها لا يؤكل وان همت فاهها
اكلت وان تحت عينيها لا يؤكل وان عضت عينيها اكل وان ضمت رجليها
لا يؤكل وان وضت رجليها اكل وان نام شعرها لا يؤكل وان قام شعرها اكل وهذا
كله ادا لم يعلم حوته وقت الذبح فان علم حوته وهب الذبح اكل على كل حال شاة
قطع اللب او داجها وهي حية فانها لا تذكي لفوات موضع اللب واذا
نقر اللب بطنها حب لا يفسد وهي حية بعد جود ذكوىها وبحل الذكوة
لها موضع الذكوى في مجموع النوازل - سأل ابو جعفر عن اذبح السبع راس

الدابة وما حوّل كل يدعيها قال نعم من اللبنة واللحمين برحمتي بخمس
 الاكل يوم الاضحي قبل الصلوة هل يؤكلون منه رواه اثنان والمختار انه لا يؤكل
 ولكن يجب ان لا يفعل لان المساكل ليس بواجب لكنه مستحب اذا
 قطع من البه شاة قطعة او من فخذها لا يحل ذلك واهل الجاهلية كانوا
 يفعلون ذلك فودعهم رسول الله عليه السلام فقال ما اتين من الجن
 هموتتم ثم الاصل في جنس هذه المسائل انه سطران كان في الصيد مما يعين
 بدون المسان فان المبيان منه لوكل اذا مات من ضربته او رميه والمبيان لا يوكل
 وان كان الصيد لا يعين بدون المسان لوكل المبيان والمبيان منه جميعا
 مثال الاول قطع فخذها فاباها ومثال الثاني اذا قطع الراس رجل ذبح
 شاة وقطع اللحم والادواح الا ان الحيوان فيها بعد قطع انسان يضعه
 منها حل اكل تلك الضعة لانه ليس بمجان من الحيوان ما بقي فيها من الحيوان
 غير معصوم اصلا محط في منه الفعها سبل الصدر الكبر صاحب المحط
 عن وضع في الصخر امتحالا لصدده حمار الوحش وسمي عليه وذهب ثم جاني
 اليوم الثاني ووجد حمار الوحش محروجا متاهل حل اكله فقال لا يحل وسئل
 ايضا عن رجل في الماء سهم فاصابه وكان في الودخل الماء كما هو مع الحف
 امكنه ذبحه فلم يفعل بل اسفل برع الحف فلما دخل الماء وجد متاهل حل اكله
 قال نعم وقال الفاضل الحام يدع الذبح اسفل الراس بعد التحي
 برع الحف ليس بعد ذلك ترك الطلب وجرم الاكل وسئل الصدر الكبر صاحب
 المحط ايضا عن رجل صيدا او امرغيم بالطلب هل يجوز فقال يجوز وفي
 السواوي البخارية روي في الطير في الماء كالبط وغيره فاصاب ظهره ووجهه
 ومات في الماء حل اكله ذكره الامام الشافعي انه لا يحل وذكره حواهر زادة

ظهر
 الاصا

ظهر حل اكله واذا صاب بطنه او جنبه لا يحل حكاية الخطا قلت ايت
 في مسوط حواهر زادة انا الدليل ان من ثواري الصيد عنه وقد اشعل
 بعمل الخنم وجد فندلا بخرج الكلب لاحرقه فانه يست الكراهه ولو ارسل
 الكلب المعلم الى الصيد وسمي واصاب الصيد وكسر عقه ولم يجرجه او حتم
 عليه وحقه لا يوكل لانه لا بد من الحرج في اي موضع كان ومن الادما وعن
 ابي يوسف والسافعي لا يشترط الحرج والمباري اذا قتل الصيد حل اكله وان لم
 يخرج من قواوي فاصحان **فصل في علك الصيد**
واللقطتين اذا اخذ من عدد من انسان حمارا يكون له صاحب الغديس
 اذا صاها القدر لذلك كذا خط العاخي الامام ظهير الدين نقله عن خط صدر
 الاسلام لو نصب سبكه للخنيف فعمل بها صيدا لم يملكه لانه لم يصر لها
 له بالشبكة اعتبار لما يصيبها لغيره من الدخيرة بالمصنف

كتاب السير

النوع السابع ممن يجب اكفان من اهل البدع وذلك تمام هذا النوع
 من يلحق الزاهد الصغار والامام الزاهد الصغار لا ينبغي للرجل
 ان يستثنى في امانه فلا يمول بالامور ان شاء الله ذكر في الكشف عن ابن
 عيسى رضي الله عنه اخرج شاة للذبح فمر به رجل فقال له امومن انت قال نعم
 ان شاء الله فقال الذبح يسكن من سبك في امانته ثم مر به رجل اخر فقال
 امومن انت قال نعم فامر بذبح شاة فلم يجعل من يستثنى في امانته
 مومنا قال الامام الزاهد الصغار يجب اكفان العبدية في فهم كون الشر
 سعد بن الله عز وجل في دعويهم ان كل فاعل خالو فعل نفسه ويجب اكفان

فيهم

الكنيسة في احوالهم الدنيا على الله تعالى وبحب اكفار الرواضة قولهم
يرجعه الاموات الى الدنيا ويساخن الارواح واسقال روح الاله التي
الحمة وان الله الخلة وفي قولهم عروج امام باطن وسعطيهم الامر
والنهي الى ان يخرج الامام الباطن ويؤهلهم ان جبريل عليه السلام غلط في
الوحى الى محمد بن علي بن ابي طالب رضي الله عنه وهو لا يؤمن خارجون عن سلة
الاسلام واحكامهم المريدون ومن انكر امامه اني تكريفا فهو كافر على قول
بعضهم وقال بعضهم هو مبتدع وليس بكافر والصحيح انه كافر وكذلك
من انكر خلافة عيسى في اصح الاقوال وبحب اكفار الخوارج في كفارهم
جميع الحمة سواء في كفارهم على اني طالب وعثمان بن عفان وطلحة
وربين وعاشته رضي الله عنه وبحب اكفار البريدية منهم في اسطار البس من العجم
يسمى له محمد صلى الله عليه وسلم وبحب اكفار الخارعية في منهم صفات
الله تعالى وفي قولهم ان القرآن اداكب وبعض اذا قرئ ومن قال ان الله
جسم كالاجسام فهو مبتدع وليس بكافر ومن قال بتخليد اصحاب
الكباير في النار فهو مبتدع ومن انكر عذاب القبر فهو مبتدع ومن انكر
سفاعة السامعين يوم القيمة فهو كافر ومن انكر المراتب يوم القيمة فهو
مبتدع كافر ومن قال ان النار عيان عن العدل فقط ولا يكون ميزان
توزن به الاعمال فهو مبتدع وليس بكافر واحلف الناس في اكفار الخمر
منهم من كفرهم ومنهم من كفرهم بالصواب اكفار من لم يلعن فعلا أصلا
وبحب اكفار معي في قولهم ان الانسان غير الجسد وانه حي قادر بحمار وانه
ليس بمتحرك ولا ساكن ولا يجوز عليه شيء من الخوصاف الحارثية على الاجسام
وبحب اكفار قوم من المعتزلة يقولون ان الله لا يرى شيا وبحب اكفار من قال

ان الله يرى ولا يرى وبحب اكفار شيطان الطاووس قوله ان الله لا يعلم شيا
الا اذا اراده وقدن وبحب اكفار الكرامسة المحممة بحممة خراسان من
ماوى الفاضل طهيد الدين ودك في اويل الفرق بين الفاضل البغدادي وظهرت
دعوى الباطنية في زمن المامون بن مريدان عبد الله بن ميمون العلاح
وحمدان ورمط ربيع القرامطة وهذه الفرق مجوس في الحققة اعتقادا
ومريدون حكما وليست من الفرق المودودة في فرق الكهوا من الحمة قال
الستاد الامام به هذه المليحة الواقعة في زماننا باسناد الكفار على بعض
ممالك الاسلام لا بد منها من عرف الاحكام اما البلاد التي في ايدىهم فلا شك
انها بلاد الاسلام لا بلاد الحرب لانها غير مهاجمة لبلاد الحرب ولا تخضع لظهورها
فها حكم الكفر بل القضاء مسلمون ومنهم اناس مسلمون او شهداء الكلمة بحكم باسناد
ومن وافقهم من المسلمين فهو قاسم غير مرتد ولا كافر ويسميتهم مريدون من
الكلمة كما ينسب لانه سفير عن الاسلام وقيل لسواد واعرا على الكفر وكفى بذلك
حجة اجرا احكام الاسلام من صاحب الشريعة عليه السلام على المناصبين مع الوحي
الناطق سقايتهم والملوك الذي يطعمونهم عن ضرور مسلمون وان كان عمر ضرور
فكذلك ايضا في فساق وكل تصرفه وان سلم من جهنم يجوز منه اقامه الجمعة
والاعباد واخذ الملاح وبغليد القضاء ونزوح الامام الى استيلاء المسلم عليه
واما طاعته لكفر فذلك موافقة او مخالفة واملا بد عليها ولادة الكفار
يجوز للمسلمين اقامه الجمع والاعباد وبغليد القضاء فاضلا سواهم المسلمين
وبحسب علمهم ان يلتفتوا والى ما سلما ويعلموا الناس امان ملكه من اني شيء
كان وكذا ليس السواد وليس البسائر لا تسعوا بالدين كاصناف الفلاس
لاصناف الناس ولا تسعوا بالملة وعسى ان ياتي بالصح او امر من عند في الملقط

لنا صراحتين وفي سوزيادات فاض خان بن الناب على ان الاسلام
يصدر الحرب باجر الاحكام الكفرية قول النبي يوسف ومحمد وعندنا حشفه
شرائط ثلاث اجرا احكام الكفرية ذكر شمس الامم الخواص والاول لا يحكم فيها
بحكم الاسلام وان يكون ساحه بلاد الحرب اي متصلة ليس بينهما بلد من
بلاد الاسلام وان لا يبقى فيها مؤمن من اسلامه ولا دمي من امانه الاول
موالذمه لان النار انما تنسب الى اهل الحرب عند ظهور دين اهل الحرب
وعلمتهم وروهم لا يظهر عند وجود هذه الشرائط طالما لا يعتد علم بعضها
كاست الدلائل في هذا المعارض بقي ما كان على ما كان وبرزح جانب الاسلام
احتياطاً ولهذا يصير دار الحرب دار الاسلام بمجرد اجراء الاحكام بالاجماع
امر الله سميت بالمشرك وجب على اهل المغرب ان يسفدوها ما لم يدخل
دار الحرب هكذا روي خلف بن ابوعبدي بن ابي محمد بن ابي محمد بن عبد الله بن عبد
الحسين بن ابي حرب عم ابوهم ورد الى سدة وفي رواية يعقوب بن سنان للقط
وفي الخط والحقاحه من فتاوى عطاء بن حرم سئل عن قتل الاعوانه والسفان
والطلبة في الفتنة فقال لا نعم ساعون في الفرض بالفساد فلو انهم
يقعون من السع بالفساد في ايام الفتنة ويحتمون فقال ذلك اسناع ضرره
ولورد والعادوا كما شاهد قال وقد سألنا السيد الامام ابا شجاع عنه فقال
ما ح فليهم وساب فليهم قال وكان رجل من صلا الصغوية فراح باب التوحيد
فلما خرجوا ما انى عليها بعض احبابه فقال نعم لو كانا مسلمين فكيف قال
من شرايط الاسلام الشفعة على اهل الاسلام والفرج فخرجهم والحقونه على
ذلك ولما ردتهم بحقق ذلك فاسمعوا الوادى السلطان الى ابي حنيفة
ماه الف درهم فانصرفوا في يومين او ثلاثة كيف يصور الناس قالوا عروين

٢٨٢
قال وكيف يصور هذان قالوا فرحين قالوا ولولا السلطان ما دى
اي عقوق ذلك عنكم كيف يصير الناس قالوا فرحين قال وكيف يصور ان
هذان قالوا عروين قال وكيف يكونان مسلمين وقد جازعهم وجرنا بفرجهم
الذين سبى وسرق في دار الحرب وكذا اولادها يتبعها محيط قال شداد
بن حكيم في الواحد والثلثة والخمسين يعون في يد العدو ويقاتلون حتى يقتلوا
احب الى وقال يصير اذ اخرج على الرجل قطاع الطريق فاذا ان يقابلهم فان
علم انه اذا قاتلهم قتل عنهم دفع القتل عن نفسه فعلاه والاقله اما في دار
الحرب فان كان يعلم ان في قتاله ضرب بكايه لهم وسعة ان يقابلهم والفرج
ان قال قطاع الطريق لدفع القتل عن نفسه وماله ولا كذلك قال اهل الحرب
مجموع النوار - واذا اخرج الكافر على الاسلام فاسلم صح اسلامه فان ارتد بعد
ذلك حبر على الاسلام ولا فصل من فتاوى فاض خان في كتاب الاكراه مسلم
دخل دار الحرب بامان فخرج رجل من اهل الحرب بامه او غنمه او خالته او ام ولدها
قد قهرها ساع من المسلم المسامح لا يشتريها الا بالحرى ان ملكها بالهر وقد صار
حين مسلم دخل دار الحرب بامان فاسترى من احد هم اسنه او اسنه بطوع تكلوا
مه واكثر مشا حنا على ان البيع باطل مطلقا وقال ابو الحسن الكرخي ان فتاوى ورون
حوان البيع فالبيع جائز والا فباطل والمختار انه لا يجوز البيع في الوجهين
فاذا لم يجز البيع فهو اوجه الى دار الاسلام قال بعضهم ملكه لان البيع وان يطل
فاذا ذهب به المشتري فذلك منه فهو ملكه بالهرى وقال بعضهم يجوز خراو الفتح
ان البائع ان كان يري حوان البيع ملكه مطلقا الا المشتري اخذ في الما ماعه
البائع فهو ملكه بالهرى وان كان البائع لا يري حوان البيع فالجواب فيه على
المصطلح اذا استره وذهب به كره ملكه لانه اسند فخر على الخرى في ملكه وان

ذهب به وهو طابع لم يملكه لانه لم يوجد الفتي في دار الحرب قاضي طهين
فصل في الفاظ الكفر نصاب رجل قال انما لمجد
يكفر لذي الحمد كافر كذا ذكر ابو المعين في اصول التوحيد ولو قال ما علمت
انه كافر لا يفتقر بالجهل وينبغي للعالم اذا رفع اليه ان لا يبادر بكفر اهل
الاسلام مع انه يفتقر باسلامه تحت ظلال السيوف ملقط وفيه ولو قال
انا مومن ان ساء الله ان اول الكفر وان لم تقول كافر وقال في الجامع البزوي
في مسله الفرق الذي صنعه الناس هذه عباد مخصوصه فكان ولا تصور
عباده في غير الا ترى ان من طاف حول مسجد سوى الكعبة خشى عليه الكفر

مقدم الفاظ الكفر
شي اصول منها انه ينفع للمسلم ان يتقوه ذكر هذا في انصافا حوا ومساء فانه
سب العصمه عن هذه الورطه بوعده النبي عليه السلام اللهم اني
اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا وانما اعلم واستغفر كما لا اعلم ومنها اذا كان
في المسله وجوب وجوب الكفر ووجهه واحد في التكفير فعلى المعنى ان قيل ان ذلك
رجل قال عبد العزيز عبد العفار عبد الخالق بالحق الكاف في اخر
الاسم فالوا ان فعل ذلك عمدا كافر وان جرى على لسانه من غير قصد او كان
جاهلا لا يكفر وعلى من سمع ان فعله الصواب واصح كان المساوذا لجمهور
لشرب الخمر وجلس واحد على مكان يرفع شبهة بالمدكرين وهم يفتكون قال
مؤيد كافر وهم يكفرون لا يحسم فافهم بالشرع ومعالمه وفي نسخة الخرواني
قال يجلس على مكان يرفع ويسلون منه مسائل ثم يضربونه بوسائد هذا
لب الدهره والخضه قال رضي الله عنه قلت للفاضل الامام يوم جلس
على مكان يرفع لكن يستمر بالمدكرين هل يكفر قال نعم لهذا استمر بالمدكرين

الوعظ وانه من شعار المسلمين وحكى عن واحد من ائمه اساذي غير الدين
سمرقند كان يستقر بالمدكرين بالمعنى في جمع الفقهاء وصرفه مقلما
وباخذ الخشب سد وحل الصبيان حوله وهم يفتكون فلما سمع الامام المراهق
هذا قال له احببت الكفر قال الفاضل الامام هذا صواب على قياس
المسلة الاولى وينبغي ان يكفر وكذا كل من يفتك رجل قال الهكلم قال الخرسيني
ما كن يكفر او قال الدافعات ترفع است يا ترفع واذا به النظر يكفر
وقال قاعا صفتا شدة است محاط عظمه او قال الباقي القدر الدا قيات
الصالحات والباقي على هذا القياس فافهم على ان الصدر الشهيد لما قدم
من خراسان وصار له بهر هذا الدين اسقطه الخاص والعام وقرأ القرا
باءها الناس قد جاءكم بوهان من ربكم قال الامام المعروف الزاهد علام
كفر وارب الغم وقال للناس ايها الناس بولس ذلك البوهان قال جل جلاله
في العرب نصاب خلاصه رجل قال الاخر اذهب معي الى الشرع فقال الاخر تا بيا د
بياري تروم تكفر ولو قال اذهب معي الى الفاضل والمسلة حالها لا تكفر ولو قال
من شريعت جة انم او دبوس مست ترا سرفت حه كتم تكفر انكاه كه
سبم شدي سرفت كجا نوذيكفر من انتصاب رجل قال المنيات انه خذاي را
ناسه يومه او خذاي دانه ناست كفر ولو قال اكرم من دروغ كويم خذاي
دروغ كويد لا يكفر ولو قال باخلت هذه السجدة لا تكفر ولما اذا غرست
الا اذا عني حله قال مع وقصارت المسلة واقعه واقفي الامم هكذا
والفاضل الامام واقفهم رجل راي اعمى او مريضا فقال له خذاي ترا ديد وقرأ
ديد وراجنان افريد مر لجه كناه قال يكفر لانه شانه وطول الميل لله
قال الفاضل الشيخ عندنا انه لا يكفر لو قال لامرأته ما كان لا يهرب

من قرأ جامع الكبير للشيخ الامام محمد بن علي بن ابي طالب
قال الامام بن نصر انه او محوسيه او يهوديه او كافيه او قال هذه كافيه لا تحرم
عليه امره سدت على وسطها جلده اسود فقبل لها ما هذا فقالت زنا
ما حكم هذه المسئلة وهل يكفر فكفرت وحرمت على زوجها فاض طهر في
النصاب لو قال هر زنا كافيه ثم يكفر رجل يكلم بكلمة ربح القوم انما
كفر ويؤيسن كفر فقالوا له كفرت بهذا قال كافيه ثم كروا في ظلاله
كبر بكفر هذا اقرب الى الطلاق سالم العاقل الامام محمد بن علي بن ابي طالب
عن ابي عبد الله بكفر قال لا في محبس صاحب الهداية المتكوه اذا ارتدت
كان اوالها سم الضفاد وانظر الدبوس بسمان نعدم العرقه حسا لالباب
المعصيه ونفع في ظاهر الروايه لكن احتيارا المشايخ انها حجة على الاسلام وعلى
النكاح وبتابع نكارا كانوا على هذا محيط لا وحسب باب المعصيه حصل
بالجبر على النكاح فلا ضرر الى انما النكاح مع المباح في زواله ووجهه منقضى
رجل قال لامرأته في غضب ان ذروني في النار قال وسال ابو بصير الدبوس
عن هذه المسئلة فامل فذلك اياها ولم يجب قال رضي الله عنه الظاهر انه
يكون كفرا لو قال جنانك فلانك دم كره حواشي كافيه ثم يكفر خطره لو قال
لا حر كذاي ونحوه كذاي تويكفر ولو قال كذاي وسرتوا حلف المشايخ
فيه نصاب وفيما في فاض طهر اذا كان في المسئلة وجه بوجه الكفيرة
ووجه واحد منع من الكفيرة على المفتي ان يميل الى الوجه الذي منع من الكفيرة
حسننا للظن بالمؤمن قال عليه السلام لا تظن بكلمه خرجت من تحتك
سواء اوتت نخلها في الخمر محلا لم اركانها العاقل الوجه الذي منع من
التكفير هو مسلم وان لم يكن لا تنفعه حمل المفتي كلمه على وجه لا يوجب

التكفير فهو يراى لوجه والاستغفار وبما سجد النكاح واعلم ان جنس هذه
المسائل بل هذه انواع منها ما يكون خطا لكن لا يوجب الكفر فهو مرقا بله
بالاياه والاستغفار ومنها ما فيه اخلاف فهو يستجد النكاح
احتياط او بالوجه منها ومنها ما هو كفر بالاتفاق وانه يوجب احتياط
جميع اعماله ويلزمه اعاده الخراج ويكون وطئه مع امرأته زنا والولد
المولود من هذه الحاله ولد الزنا فانه وان اتى بكلمه الشهاده بعد ذلك
بحكم العاده ولم يرجع عما قال لا يرتفع الكفر به والخيار الى هذا كان يدل
الصدر الشهيد برهان الامام محمد بن علي بن ابي طالب في فاض طهر في قوله من القرآن
على وجه اهل او في وقت ضرب الدف او ضرب القصب بكفر ولو قال
مراحتي ناري فقال له نحو من كذاي هذه من نظم وساقوا ياري دم يكفر
وفيه ايضا ولو اكل طعاما حراما فقال بسم الله يكفر ولو قال الحمد لله عند
الفرج لا يكفر عند بعض المشايخ ولو قال بسم الله عند شرب الخمر عند الرنا
يكفر بالاتفاق ودكن ايمان قاضي خان حلف لا اكل حراما فاشترى
بالدزم القصب طعاما فاكل لا يكون حاشا قال الفقيه ابو الليث
الحرام المطلق في الامن ما هو حرام عند الكل دليل لا شبهه فيه وانما كانت هذه
المسئلة منها لينظر مسله التسميه على اكل الحرام ولذلك لو قال لامرأته ان اكلت
الحرام فانت طالق فاخذ خبز اغصبا او سرقه فاكله لا يطلق ويصرف عنه
الى شيء عنه حرام مجموع التوازل وفي قاضي خان الحاشا اذا تكلم
بكلمه الكفر ولم يدركه كفر لا يخلو فافيه قال بعضهم لا يكون كفرا ويعذر بالجهل
وقال بعضهم لا يعذر بالجهل واما الهازل والمستهم اذا تكلم بكفر اسحفا فافيه
ويستفاد من احكامه ان كان يعتقد خلاف ذلك واما الفاضل

ادا جرى على لسانه كلمة الكفر خطا ما كان يريد ان يحكم بما ليس بكفر فجري
 على لسانه الكفر لم يكن ذلك كفا عند الحكم بخلاف لما زل الوهم على ان
 يلزم بالكفر كان بوجهه كافر بكتاب الرضا كفره بكتاب الرضا كفر
 غيره فضله احتلاف قلح ظهر في الاستصاف ذكر في كتاب الاقوال
 من الملقط اذا زوج صغيرا ابواه مسلمان فادركت او تزوج مدر كه
 نقول لها من مفرامد كذا تكسيت وتصف الاسلام ثم يقول اعتقادي
 واعتقادي كذا فقول نعم وذكر في الفاظ الكفر منه اذا ادرك الصبي
 فوصف له الاسلام فقال الان عرفت لا بد ان كان كافرا قبله ذكي
 في بين مجموع النوازل سئل نجم الدين عن صبي حكى اسلامه سعالا بويه
 هل يرضى عليه الاسلام اذا ادرك قال اذا كان عقل الاسلام واعتقد وعمال
 اعمال المسلمين من الصلوة والصيام فهو بعد البلوغ بان عليه فارجحة الى
 هذا التكليف فله فان وصف له الاسلام بعد البلوغ فقال الان عرفت
 هل يكون دليلا انه لم يكن مسلما قال له اذا لم يراه كان يعتقد خلا ف
 هذا ومعنى قوله الان عرفت اي فاصله وقد كسب مقتدا جملة وذكر بعد
 هذا ما وراق بزوح امراء مسلمة عرفوا بالاسلام ويعلم انها نعلت
 القرآن فلم تسلمها عن صفة الاسلام لاباس به

كتاب الخطر والاباح

التوضيح من ماء السقاية هل يجوز وهل لا يجوز وهل ان كان الماء كثيرا
 اجاز وان كان قليلا لا يجوز وكذلك كل ما اعتدل للشرب حتى الصاغر لا يجوز
 منه التوضيح على هذا الحيث من المعد للشرب منع الانسان من التوضيح منها

وهو الصحيح ويجوز للا انسان ان يحمل ماء السقاية الى مته لشرب اهله
 فالواحد في المادون الحمد قلح طهير اخراج السموع في اللباس الى الخوازل
 الى راس القبر يدعه ذكر الشيخ الامام الصفار البخاري في كتاب الاعتقاد
 من كتاب هداه المفتي للامام سراج الدين الاوشي ولو كان في المسجد
 عش حطاف او حفاش بعد الداس بوجهه عافه من الفراح صلوا الملقط
 في عصب الحنيس لا يجوز حمل رابض المصلاته حتى كان حق العامة فان
 انهم شئ من الرضا لا يحتاج اليه لاسر حمله الحصى اسد الباس وطبالا لانه
 لا يضر اليه وكان لهي رفا جان خشي فكان سمع ان من امراته بالليل وهذا لانه
 لا يضر دفعا بل قطره قطره حيث نبت نسب ولده منه ومن جملة لا يثبت
 نسب الولد منه اذا احاب منه امراته كالصبي جامع مجبوي واذا اراد الخل
 ان يزوج امراته فله ان ينظر الى وجهها وان كان بحال يستهي اذا نظر الى وجهها
 او كان كرا ربه انه يستهي فلا يباس بان ينظر الى وجهها مكشوفة وكذا لو ادعى
 الى شهادة عليها قلح خان ذكر الشيخ الامام الرزوي ان العينين ليس محرم
 لان الشهوة باقية وموراثته لداخل به ولهذا لو حل التوهم وقال الله ويصح
 خلوته وصار كالحصى اما الصغير الذي لا يجمع مثله فهو محرم ولو كان يجمع
 فليس محرم كالناعم والمعتق ان كان يعرف امور النساء وتقدر على الوط فليس
 محرم وان كان لا يعقل وقد قرت الله ولم يتوله ارب الى النساء فهو محرم والمجون
 لا يكون محرما لانه لا يملك من الحرام اما الشيخ الكبير ان كان بحال يتوهم منه
 الوط فليس محرم وان قرت الله ولم يتوله حاجة الى النساء الاصل في القلب
 هو محرم كذا ذكر الامام الرزوي من جامع المجبوي وذكر بعد هذا ان يرب
 وان كان مجبوا لا يستهي فلا يباس بان يمس يدها فقل الصدوق يراه عنه

انه كان يصاح في الفخار ولما مضى ابن الزبير رضي الله عنه استأجر مجوزا
مرضته فكانت تغز رجله وتغلي رأسه وإذا اراد الرجل ان يتزوج امرأة
فلما سبى من نظر إليها وان كان يعلم انه مستهينها عن محمد بن مسلمة قال سمعت
رسول الله عليه السلام يقول إذا لم يأت الله خطبه امرأة في قلب رجل حاله
النظر إليها في نكاح الخلاصة إذا كان الرجل وامرأته في الخاف لحياس ما
مدخل علمها الولد والآخر بعد ان لا تنكشف منها محرم وبعد ان لا تكونا في
المجامعة وفي المستعاضا قال ابو حنيفة وابو يوسف لا يصح للرجل
ان يدخل على امه وبناته واخته الا اذا كان وكنا كل ذي رحم محرم منه وكذا
العبد على مولاه ولا يستاذن على امرائه لكن اذا دخل مسلم فاض خان
في الخطر والنجاسة اراد ان ينصب رجلا على نهر العامه لم يكن له ذلك ذكر في حج
المحيط ذكر الناطق المرأة المحرمة برحمتي وجهها خروجه ومحا في وجهها
ودلت المسئلة ان المرأة منبهة عن اظهار وجهها للرجال من غيرة و
وفي فتاوى فاض خان اذا اراد الرجل ان يشتري جارية حل له ان ينظر
الى شعرها وصدرها وثلبيها وغصدها وساقها وقدمها وان كان ستمى
او اكثر زايه انه يشتمى وفي نكاح الخلاصة اشترى جارية من مهران ابيه
سبعة ان يطأها حتى يعلم ان الحب وطها فان بواها استا لا يطأها النظر
الى العيون خارج عند الضرورة فمن ذلك الحان ينظر وكذلك الحاسة لا تخاف
سنة وهو من جملة الفطر في قولنا لا يمكن نكاحها وهو مكتوم في حق النساء
حتى لو لم يسمع المرأة عن الحان لا يحرم والرجل يحرم في صدور الاسلام ابو اليسر
ان المجوس لو اسلم من الحان فانه محسن ونظر الحان لا عورته لانه من
فطر الاسلام والنظر في حاله الضرون جائز وفي غير حاله الشرا على النظر

نظر علم الشهوة جامع مجبى والنظر في المرأة عن شهوة لا يجوز الا عند
الضرورة وهو ان يريد كاحا وعند الشهاده لها او عليها والمضاها
او عليها لكن بقصد الا الشهوة والمضا لاصفا الشهوة من راي من اخذ عبدا
لخدمته داخل البيت فهو كشان مجبى فاما الزوجه فحل له النظر اليها
كلها حكما والادرن ان لا ينظر الى عورتها من راي رجل الا اذا نكحها باذن انسان
او اراد ان ينزلها ذلك وهو على وجهين ان كان لها حائط او حائل ليس له
ذلك لا لالحائل دليل انه لم يرض به وان لم يكن له حائط ولا حائل ولا حائل به
لانه عرف دلالة انه راض به والمعتبر في هذا الباب داب الناس رجل مشى
في الطريق وكان في الطريق ما فلم يجد مسلكا الا ارض انسان فلما سبى من راي
مها للضرورة وإذا ابتلى من الصلوة في الطريق ومن ارض انسان فان كانت
الارض من زروعة فالأفضل ان يصل على الطريق لارله في الطريق فقادون الاض
وان كانت غير زروعة وهو له ودي ولنظر في فكل ذلك الجواب وان كان
لمسلم فالأفضل ان يصل في الارض باض ظهير ويجل للزوج والمالك الاحتيا
ع في الفرج الا في حاله الحيض فانه لا يباح الوطى في هذه الحالة ما لم يطهر وهل يباح
للجماع معاد ووالفرج قال ابو حنيفة وابو يوسف لا يباح الاحتماء الا فوق
الازار وقال محمد بن كعب شعار الدم ويجل له ما ورا ذلك من غير ازار وحلف
المشايخ في تفسير قول النبي حشفه وادى يوسف ما فوق الازار بعضهم قالوا اذا
د ما فوق الشرة من النظر ويحى ولا يباح ما دورا من الازار الى الركبة وقال بعضهم اراد به
كل الاحتماء مع الازار لا مكشوف في الخطر والاحتماء من الحشفه صبي فلد
محمونا ويشق عليه الحتان وعرف بذلك اهل البصر من الحاميين ترك في مسائل
العوون من الملقط السمرقندي وفي مسائل البعلين في الطلاق سيل

ابو حنيفة عن رجل قال بلغ ولدي الختان فلم احسنه وامرته طالق
 وبين يديه اسود وايم قال ابو حنيفة رضي الله عنه ما انا با علم من هذا الا
 قال الفقيه سمع الختان ما بين سبع سنين الى عشرين سنة وفي ادابه
 اذا قطع الجلد في الختان كرم من النصف وهو حان واركانا لم يجرم ويحسب
 الصبي كسبع سنين واركانا صغرى ذلك او اكبر قليلا فلا بأس به جاء القبي
 الى فقال بحزرا وقلوس يطلب ما يسفع به في البت كالمخ ونحوه لاباس بآيات
 سعة والافضل في غمره ان لا يفعل حتى يسله هل اذنوا له من فتاوى الفتاوى
 قال ابو حنيفة ان كان الناس مجتمعين على امام من المسلمين والناس
 آمنون والسلطان منه فخرج باس من المسلمين على امام اهل الجماعة منبغي
 للمسلمين ان يعصوا امام الجماعة ان قدروا عليه وان لم يقدروا قالوا واجب
 على كل مسلم ان يعزل نفسه ويقعد في بيته لقوله عليه السلام من قومن
 السنة اعق الله رقبته من النار من جامع المجبوتى السمية باسمه يذبح
 الله تعالى في عباده ولا ذكر من رسوله ولا استعمالها المسلمون تكلم للساح
 فيه والاولى ان لا يفعل رجل كفى به الصغر ان يكون غير كرم بعض الشياخ
 لانه كذب فليس له ابن اسمه بكر ليكون هو اباه والضحك له لا بأس به فان
 الناس يريدون به القول انه صغير اباهى باى لا يصح محبس الشقاق
 يجوز في اربعة اشياء في الحلف بمعنى البعير وفي الخافق بمعنى الفرس والمعل والنعل
 بمعنى الرمي والمشي بالاقدام بمعنى العدو وانما يجوز ذلك اذا كان البدل معلوما
 في حاب واحد بان قال ان سبقتني كذا فلك كذا وان سبقتك لشيء لك على او على
 القلب اما اذا كان البدل من الجاسين فهو قمار حرام الا اذا دخله غللا
 بينهما فقال كل واحد منهما ان سبقتك فلك كذا وان سبقتك فلي كذا وان سبق

البالث لا شيء له والمراد من الجوار الحل لا الاستحقاق فانه لا يمسح بهذا
 شيئا ويجوز ايضا ما عوله الامراء ويون يقول انكم سبقتم له كذا وانما
 يجوز هذا في الاشياء الاربعة لانه لم يرد به الا في هذه الاربعة خلاصة
 في صلق الحبيب من كسب اذن في الحمام لمفسله وتقصير لا ياتى ثم لانه لا يمكن
 تطهير الا بالعضد والضم على الناطر اليه كذا ذكره الشيخ الامام الرافعي
 لا شك ان مراده الكسب في الموضوع للمعذبة لذلك ويكره للانسان ان
 يتنود ويوحش روى خالد بن معدان النبي عليه السلام قال من تنود
 قبل ان يغسل جابه كل شعره فقولنا رب سلمه لم يصغى ولم يغسلني ينبغي ان
 يتولى طلع عورته سيد روى الخادم هو الضمح لان كل موضع لا يجوز اغتراب منظر
 اليه لا يجوز منه الا فوق الساب ذكره الفقيه ابو الكاسم في دخول الحمام
 في الغداء ليس من اللزوم لان فيه اظهار ما يحب احكام ولهذه خلصا
 للجماعة ويكره كناية الفراء على ما فرش وبسط مخاضه الوط بالقدم وكما
 على الجدران والمخارج غير محسوس لانه ربما يسقط تحت اقدام الناس جامع
 الصغير فانه خان القبي اذا بلغ عشرين سنة لا يجوز له ان يامع امرأه او مع اخيه
 او مع امرأه الا ان يكون امرأته او جارتته من الجامع المستوفى ويكره غمر
 الاعضاء في الحمام لار الخادم ربما يفعل ذلك عن شهوة وان كان ذلك لغرض
 فلا بأس به فانه خان الكذب مباح لاحصائه ورفع الظالم عن نفسه
 كالسيف يعلم بالبيع في خوف الليل بحث لا يمكنه الا الشهادة فاذا اصبحت
 تشهد ويقول علمت الا وكرنا الضعيف يبلغ خوف الليل في صلح المحط
فصل في اصول الديانة في القساوى الطهيرة في كتاب
 الكراهية بطل كان في بيته واحتنه الزلزله لا يمكن المراد الى الفضائل بسحب

لقد رآه النبي عليه السلام عن الحائط المائل وعنه عليه السلام إذا وقع
الرجل في أرض فلا تخطوا منها وإذا وقع وأسم فيها فلا تجروا منها والرجل
العذاب والمراد به الويل لها ودكر الطحاوي في مشكل الخوارق وأبيله وقال
أنه إذا كان حال الدخول واستلبيه وقع عند استلبيه بدخوله ولو خرج من حائط
عند أنه حائط حرجه فلا يدخل ولا يخرج صانعه لا عقاب له فاما إذا كان يعلم
أن كل شيء قد رآه وأنه لا يصيبها ما كتب الله له فلا بأس أن يدخل ويخرج
في العلم تعلم الكلام والنظر فيه والمناظر فيه
ورأى قد رآه منه عن لما روى عن حماد بن أبي جعفر أنه كان يتكلم في
الكلام فيها أو عن ذلك فقال له حماد إنك وانت تتكلم في بابك تنها في
مقال يا بني كما تتكلم كل واحد منا كان الظير على رأسه مخافة أن يزل صاحبه
وأنتم اليوم تتكلمون وكل واحد يريد أن يزل صاحبه ومن أراد أن يزل مكانه
أراد أن يكفر ومن أراد أن يكفر صاحبه فقد كفر من أن يكفر صاحبه طلبه العلم
ومع ستم الاصطلاح أن كل من تقدم أولا كان هو أولى بالسواد الحاقوا في السبق
هذا على وجهين أما أن كان لواحد منهم سنة أو لم يكن فإن كان يوجد سنة وتقدم
سنة وإن لم يكن بغير سنة لأنه لما قدمت السنة جعل كأنهم جميعا قدموا
كالفرقة والفرقة جعل كأنهم متواضعا معا بحسب رجل يختلف إلى أهل
الباطل والنشر يدفع طمعه وشره عن نفسه فهذا على وجهين أما أن كان هذا مشهور
مما يستدل به أو لم يكن ففي الوجه الأول يكن لأنه أن كان يختلف الله نظن
الناس أنه مرضى بأمره فكان فيه مثله أهل الحق وفي الوجه الثاني لا بأس به
أن شأ الله لأنه عوى عن هذا المعنى فأن دعاه الأمير فساله عن أشياء فان تكلم
بما نوا في الحق ساله المكروه ولا ينبغي له أن يكلم خلاف الحق لما روى عن النبي

عليه السلام من يكلم عند ظالم عارضه فيجرح بغيره قلب الظالم عليه
وسلطة عليه هذا إذا كان بال مطلق مكروه أما إذا كان بحاف الفتل
أو بلف بعض جسد أو أن يأخذ ماله فلا بأس بذلك لأنه مكره مفسى
فقيه في ذلك ليس فيها أفة منه يريد أن يغزو ليس له ذلك لأنه يدخل على
أهل بلدته الضياع وحل بغيره ثم استغفل بالعبادة وامتنع عن التعليم أن
كان الناس استغنوا عنه بغير إخراج كما فعل داود الطائي فإنه تعلم العلم
عن أبي جعفر ثم استغفل بالعبادة واعتزل الناس ولم يستغفل بالتعليم وهذا
لأنه أخذ بالفاضل وإن كان التعليم أفضل من بغيره أو قد يكون به بأس
رجل أراد أن يتعلم علم النجوم فإن كان يتعلم مقدما ما يعرف به موافقت
الصلاة والعبادة فلا بأس به لأنه محتاج إليه لأداء الصلاة وما عدا ذلك حرام
المعروف والحيلة في المناظر هل يحل فهذا على ثلاثة أوجه أما أن كان كماله متعلما
مسترشدا أو كماله على الانصاف فلا يعتد أو كماله من يريد النعت ويريد أن
يطرحه ففي الوجه الأول وفي الوجه الثاني لا يحل وفي الوجه الثالث يحل بل
يحال كل حيلة ليدفع عن نفسه لأن الحيلة لرفع النعت مشروع طلبه العلم
إذا كانوا في مجلس ومعههم محار وكب واحد من محرم غير بغيره من لباس
به لأنه مذكور دلاله لأنه لو استأذن منه لاستقل عليه إذا تعلم الرجل
علماء علم الصلوة وغيره أحدهما سئل لعلم الناس والأحوال يعمل به قال لا يتعلم
لعلم الناس أفضل لأن منفعة أكثر للخلق وأبلغ في أمر الدين والتعليم على منته
ولا بأس بالسفر على قصد التعليم إذا كان الطريق أمنا وأن يكون الولدان أو أحوالها
إذا كان لا تخاف الضعة علمها لأن الغالب هو السلامة والحرث على العصب
يسقط بالطمع في الرجوع وكذلك على هذا سفر الحج والتجارت بخلاف الجهاد

حت لم يكن له ان يخرج اذا كن الوالدان او احدهما ولا يكون الغير عامًا
 لان فيه تعرض النفس على التلف وفيه الحاق المسقه بما فكون عموفا وبر
 الوالدین واجب من الجهاد طلب العلم والعمل به اذا صحت الشبهة افضل من
 فقه الدين ولانه اعظم نفعاً بحبس لو اشترى طشتاً من اردن وقالوا من الجاهل
 بطن الطشت فعليه كذا لا يحل ذلك لما لا الاكل المشتري منه وكذلك
 هذا الجنس من العمار والعرجات المرومة فيما بين الاضاق باسباب
 مختلفة والمناهد من المساقرن على المسامحة ومن ان يخرجوا مقامهم على قدر عدد
 الرقعة ولوراموا التساوى ما قدروا عليه لنفا وتم في الاكل وانه جائز بان
 الله تعالى اباح مخالطة التامى فهذا اولى في اداب اللقطة في طهارات النصاب
 قال ابو يوسف به راس على اني حشفه رض تغالب وقتك وسنجا با وهو يصلي
فصل الرابع في المصحف والدعاء وكون
 وضع المقلية على الكتاب والمصحف عند الكتابة هل يجوز قال رضي الله
 عنه قال الامام خالي وقال القاضى الامام برحق ذلك لضرورة اما لو فعل
 بها ونا به يكن قال رضي الله عنه سمعت الوالدان شمس الجيه الخواص
 مرسات العاضى فظلم اعوار العاضى فقال لهم الذين وضعوا المقلية على الكتاب
 بغير موافقة ومن ولا يجوز لما يرضى والجنب ان يمس المصحف بكمه او بعض
 ثيابه لان ثيابه الذي عليه منزله من اذا وضع القسطاس الذي عليه اسم الله
 بحسب الطيفه والرضى الله عنه قال الامام خالي لا بأس به الا ترى انه
 يجوز وضعه في الست والنوم على التسطح وقال القاضى الامام بكنه الجاهل موضع
 وهو الركوب على الدابة والمصحف في الجاهل للضرورة والاقول اوسع سبل
 الامام عن الفاني سمر قند عمر يدخل الخلا وفي جنبه او كيسه درهم مكتوب

عليه القرآن او اسم الله هل يكن قال لا دليل مسلة في كتاب الوقف في مسلة وقف
 الفرس بجمع بلقائه فرب مكتوب على اتحادها حدس في سبل الله على عهد عمر رض
 وقال القاضى الامام في اسم الله مسلم انه لا يمكن واما في القرآن بكنه وهذا مؤفق
 لما ذكرنا في الجامع الصغير والنفى العام اسم الله فاذا دخل الخلا يحول
 بجعل المص الى بطن الكيف وان كان في الحب يخرج منه ومدا الرجلين الى جانب
 في تلك الجانب مصحف قال القاضى الامام ان لم يكن بحذاءه لا يمكن
 وكذا ان كان المصحف معلقاً من وقد هو مدا الرجل الى ذلك الجانب قال
 لا يمكن لانه ليس بمحاذ للمصحف لان رجلاه حاذى الاسفل والمصحف في الاعلى
 المصحف اذا صار حلقاً او صار بحال الانقرافها وحذف ان يصنع بحمل في حرم
 ظاهره ويدفن فان لم يسلم يدفن فكذا المصحف كيلا يقع على النجاسة المراه
 في الاسباع حاتم وفي المصحف احب الى الان الصحابة تقرأون في المصحف
 والاسباع محدده والمصحف الذي فيه جميع القرآن رجل يدعو او يوساى
 القلب ان كان عام على الرقعة افضل وان لم يكن في وسعة الادعاء فالدعاء
 افضل من تركه سفع ان يدعو عما يحضر ولا يستظهر الدعاء الحفظ مذهب
 بالرقعة اما في الصلوة ما في الدعاء المحفوظ وبكنه الدعاء عند ختم القرآن
 في شهر رمضان وعند ختم القرآن جماعة لان هذا من سفل من السفل عليه السلام
 واصحابه رضي الله عنهم ولهذا قال ابوا ثاسم الصغار لولا ان اهل البلد قالوا
 هو بمنعنا من الدعاء والادب لغتكم قال رضي الله عنه سئل عن سبل السلام
 الا وزجدي عن الاستغفار بالدعاء بعد العريضة اولى ام الاستغفار بالسنة
 قال الاستغفار بالسنة وسئل هو ايضا عن استاء الدعاء قال يجب ان يكون
 بالسنة قال رضي الله عنه سالت خالي عن الذكر اذا دعا بدعاء ما نور

كل اسبوع جهر على المنبر مع القوم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 اما اذا كان لتعليم القوم لا بأس واذا اتعلموا حبيدي بعد ذلك تكون لخدمة
 من صلوا النصاب حكايه لخط قلت ذكروا الامام الرازي الصفا
 2 او ابل بصفه المسمى بصل الجنبه بالفارسيه ابن مهران ما را حنين وحنين
 كنت عم قالوا كبر فزاد ما داسس مرك يكون يا وي نهله بحاي بازل صفتي
 كه انج اذا دميان بالاندوي رسدوا بر ساني بر سر عامه ما بحري
 اندر كره سمعان علاني كردار هيج عمر نبود آكر خداوند عز وجل ولسا مريد
 واز عذاب كور اعز كنند قلت نصير هذا روايه في بحور وضع عهدنا مه
 مع المست هذه الصفه خلاصه اذا اعطى الصف اللقه بعضهم لبعض معتبر
 2 ذلك يعامل الناس بترك العياس بالاحسان ولو بالخدم الذي على راس
 المائد او بالامر جاز استخسانا ولو بالاكلاب لا يجوز الا لخير المحرق
 رجل بني بامراته فالواستغنى ان يخذولمه ويدعو الحران والاقرباء والصدقات
 ونضع لهم طعاما ونذبح لقوله عليه السلام اولم يشاء واذا اخذولمه ودعاهم
 كان عليهم ان يجيوا فمن لم يحب كان اثما ولا بأس بان يدعو لذلك اليوم
 وعدا بعد عدم سقطع الفرس ولا بأس بان يكون ليله الفرس فصرف
 للتسعين والاعلان ويكون اتحاد الضافه في ايام المصيده لانها ايام باصف
 فلا يلق بها ما يكون للسرو ووان اتخذ طعاما للفقرا كان حسنا فان كان
 في الورثه صفر لم يخذوا ذلك من التركة رجل اكل متكئا تكلفه فيهم والامضم
 يكن ذلك طهيحانه لا يمكن لما روى ان رسول الله اكل متكئا ويكن وضع
 الملح على الخبز كذا قال ابو العباس الصغار ووضع الملح وحن على الخبز
 وكذا ما كان يعلق الخبز على الجوان واما الوضع بحيث لا يعلق كرامه للخبز

وكذا لو وضع الخبز تحت القصعه لاجل التسويه ولكن مع الاصابع بالكاغد
 على المائد لانه سبه بالفراجه وانما عليه ان يلحس فانه او جعفر الهندوا
 ويكن مع الاصابع والتكئين بالخبر من قتاوي قاصه خان **في القتل**
 وفي قتاوي السبع قتل الاعونه والسعاه والنظمه في القرم مباح قال السيد
 الامام السجاء ما سها لهم وكان يفتي بكفر الاعونه قال رضي الله عنه
 وليس هذا اخنا شيئا ولا يفتي بكفرهم امراه طلعها زوجها لانه ولا
 سنة لها هل يقتله امراته ان كانت لا تقدر على ان تمنع نفسها الا يقتله يسعها
 ان يقتله متى علمت انه يفر بها لكن يقتله بالدوا ولا يقتل المرأه نفسها وفي
 الفتاوى اسقاط الولد قبل ان يستبين خلقه لانما قتل القتل بكماله
 والمحنا رانها اداسدات بالاذى لا بأس بقتلها وان لم يسل لا يقتل
 قتل القمل يجوز بكل حال واحرقها بالنار مكره وطرح القمل حيه لا ينفل
 من طريق الدب لكنه مباح قتل الجراد كل المرن اذا كانت مودنه لا تسف
 ان تصرب او يبرك ادنها لكن يذبح تسكين حاد فربه فيها كلاب كثير ولا تمل
 الفربه ضرر بومر ارباب الكلاب بان تقتلوا كلابهم فان اوارفوا للحاكم حتى
 يامرهم بذلك ولا تسف ان يخذل في دان كلبا يحرس ماله وفي الخجاس
 لا تسف ان يخل كلبا الا ان يخاف من المصوصا فيهم وكذا الاسد والفهد
 والضبع وجمع السباع وهذا قيار قولاني يوسف وفي الفتاوى رجل له كلب
 عقور كل ما رعى عليه عضه فلا هل القتره ان يقتلوا هذا الكلب فان عض
 ان تقدموا على صاحبه ضمنوا لادلا وفي ضد الفتاوى ان اسك في بيت
 كلبا وهو لا يحتاج اليه وخياره من كلبه ضرر ليس لهم منه وان ارسله في
 السكه لهم الميع فان انى رفع الى الحاكم او الى صاحب الحسبه وكذا الدجاجة

الكلباء

والمحش والعجول الفيلق واللقى في الشمس لموت الديدار لابس به
امساك ود القراير اما حروح المراء لطلب الورق لا يجوز في مجموع
المنازل واد اضطرب في بطن امرأة حامل قد ماتت سقط بطنها من
الحانب لايسر واذا شلع الرجل من انسان ومات وليس له مال غير ذلك
كان عليه قيمته ولا شق بطنه لان حرمه المال وفخرمة النفس فاض خان
اسمته بم الحية البخاري في المديون فاذا لم يكن عند من يرضع به دينة ولكنه
محرف تكتب ما سبق منه على نفسه وعياله في السعة من غير تقييد والعسر
م بطله بالدين هل له ان يوق على نفسه وعياله من كسبه ما كان يوق هو
وامثاله في غير حال كونه مديونا من احاد الوار الاطعمة والساجات ومن
احاد الوار الساب على عياله وزيادة الاطعمة في ايام العيد ما كان يخذ عاده
في غير حال كونه مديونا ام لا فكيب له ان يوق بقدر حاله ولا يجمع بين الالوان
في الطعام والساب حتى كان للعامة ان يبيع عليه الساب اذا كانت رائدة على
حاله ويرد العاضل الكونه واسف في اصحاب المديون اذا لم يكن له ما يقض به
دينه الا انه يعلم حرقه بحال له منها كسب كثير يرضع منه دينه او يرضع له
بدرية او لا يستعمل بذلك الحرفه اذا كان الغرم بطله بالدين ام لا فكيب لا
من منه الفقهاء المطولة قال في ميسوط خواهر زاده عرض للخدام الحنين
ولا يرضع المراء وانها لا تحتاج الى الزوج فالواو فيه دليل على ان الحرم لا يخرج مع
المكعب لانه جعل للخدام خفين وللخدام حكمها احف من حكم الحرم في خوالهون
فلما جعل للخدام الحرم في حرم انما لا يخرج الا حنين بالطرفين الاولى قال
في ادب الملقط وسحب نصاب الشعر والحية للرجال ولم يوصل من الحرب
وغير وقال في المبسوط لابس في غير الحرب وقال في الواضح لفظ المبسوط

واختلعت الرواية في ان النبي عليه السلام هل فعل ذلك في عمره والاصح
انه لم يفعل ولا خلاف انه لابس العاري ان محصت في دار الحرب لتكون
اهت في عين فرسه واما من احصب لاجل النزين للنساء والحواري وقد منع
ذلك بعض العلماء والاصح انه لابس به وهو مروي عن ابي يوسف فقد قال
كما يعجبني ان يروى في بعضها ان ابراهيم لما ذكر المسلة في المحط وفصل في الخطاب
بالنولاد وقال عامه المسيح على انه مكروه وبعضهم حوزوه مروي عن ابي
يوسف اما بالجرم فهو سنة الرجال وسما المسلمين في اول العيس طلب الفقه
والعمل فيه اذا صحت اليه افضل من جميع اعمال البر لانه اعم نفعاً وكذا الاستغا
بالريادة بعد ما تعلم قدر الحاجة افضل اذا كان لا يدخل النقضان في رايضه
هو الصحيح وصحة السنة بان يقصد وجه الله والآخر لطلب الدنيا وقيل اذا
اراد يصح سنة نوى الخروج من الجهل وسفغه الخلق ولجيا العلم ولا يلبس للجوس للوعظ
اذا اراد به وجه الله هو الصحيح لقوله تعالى واذكروا ان الذكري الاله وعبداء الله
بن سعود كان يكرسه كل خميس وهو يام على رجله ويدعو بدعوات ويسلم بالجوف
والرحامة وكان لا يجعل كله خوفاً ولا كله رجاء لانه نهي عن ذلك قال الشيخ ابو
الحسن الرسفيع بحبان شكلم في الرحمة والرجاء قوله عليه السلام سر ولا تفرزوا
يسر ولا تفرزوا ولا من رجح الى الباب يكون ابد وفي فتاوى فاض خان
رفع الصوت بالذكور حرام وفي الواضعات التمهيدية لصاحب المحط فاما رفع
الصوت عند الذكر فان كان المراد منه الدعاء فاما ان يكون لاجل الاصل في الادعية
الحنية ولا يرضيه ربا ولا اجل هناك رفع الصوت بالسيح والهليل وان كان
المراد منه الوعظ ان يدر مع بعض القوم صوته بالهليل والصاق على النبي
عليه السلام عند ذكره وقد صح انه صلى ابن سعود ان قوما اجتمعوا في مسجد

يهللون ويصلون على النبي عليه السلام ويرفعون أصواتهم فندب إليهم
ابن مسعود وقال ما عهدنا هذا على عهد رسول الله عليه السلام وما أريدكم
الاستدعاء من فزال يدركهم ذلك حتى خرجهم عن المسجد وفي قنارى فاضى خان
اسماع صوت الملا منى كالضرب بالفضيب وعز ذلك حرام ومعصية لقوله
عليه السلام استماع الملا منى معصية والجلوس على فاسق واللذ بها كفر
ولما قال ذلك على وجه التشديد فإن جمع نعتة فلا ثم عليه وحيار بختهد
عليه كل الجهد حتى لا يسمع لما روى عن النبي عليه السلام انه ادخل اصبعه في اذنه
دكن في كراهية جامع المجونى قالوا دلت المسئلة على ان محمد العنا والاسماع
الله معصية وكذا قوله المران لا تخان معصية حتى قال مشايخنا
المالى والسامع آثان وذكر من السنة السرخسى في شرح السيوطى الكبير في باب
اسه المسكرين ولا يباح لهم سئل السبعى عن الاكل مع محبى بن مزيم فقال كل من
لحعام المجوسى فلم يسمع لما سئل السائل وهذا الاثر المروى عن عمر انه كتب
الى عماله ما رسم ان يغفوا المجوس عن الزنمة اذا اكلوا ولكنه انشأ
ولا جعل عقدا لذنمه منكم وما هو اعظم من ذلك من شرب الجور وساو الحمارين
فلم يذلم شعور الشعب لهذا الجانب وفي الحقائق قوله تعالى ادعوا
ربكم بضعا وحصيه اى عبدوا وارفعوا اليه حوائجكم بضعا وحصيه الضاعة
الذلة وحصيه ان لا يدخله الريا انه لا يحب المعتقدين اى للمركبين الذين
يدعون عزالله وما روى ان النبي عليه السلام سمعهم يكبرون ويهللون
رافعى أصواتهم فقال ايها الناس ادعوا على انفسكم لسم تدعون اسم ولحقا
انكم لتدعون سمعا قريبا انه معكم بحقل انه لم يكن رفع الصوت هناك
مصلحة فتدرون ان ذلك كان في غراء ولعل رفع الصوت حزلا والحرب

خذه وانك تهي عن الحرب والمعارى فامار رفع الصوت بالذكور فخان كما
سنا في الادان والحب والخطبة يوم الجمعة وعز ذلك وفي تفسير البهائي في
هن الاية انه لا يحب المحدثين والجهنم الدعا من الاعتدا هذا منه دليل
على كراهته لو قطعت شرفها عليها الاستغفار من ان فعلت باذن
الروح قال الاطاعة للمخوف في معصية الخالق قال الهوى انه لا يحل للرجل
ان يقطع اللحية فكذا هذا والمغن الشبه بالرجال في كاح الضاب عز انى يوثق
لاحل الرجال ان يسال اليهود والنصارى والنورية والنجيل والزبور ولا
يعلمون منهم ولا تكسبه ولا يرويه لانها واركا ست كتب الله ومن حق كذا الاصل
على ذلك انهم حرروا الكلام عن مواضع محبى وفي كاح الخلاصة في الخطر والادبا
في المسعر رجل سعى في حوز عبده فرفعه الى العاق وشهد خزانة قال محمد بن عيسى
على سعه ولكن نهى الهوى عن ذلك فان اعدا اذبه بالضرب والحبس وفي العناوى
لو كان العبد يطلب البيع من مولاه وهو مقرانه بحسن صحته يعز اذا اشترى
جاريه سروجها احتياطا وفيها رجل سعى ويشتري على الطريق لابس بالشرافه
وان كان في فقوده ضرر لا ينفع ان يشتري منه وقيل يكن وان كان الطريق واسعا
الرجل اذا تعلم بعض المران ولم يتعلم الكل فاد او حد فراعاً كان تعلم المران افضل
من ضلوع المطوع لكن حفظ المران على الذمه فرض وعلم الفقه اولى من ذلك ان
تعلم جمع المران فرض كفايه وتعلم ما لا يجد منه من الفقه فرض عين والاشغال
يفرض العناوى الرجل اذا امكنه ان يصلى بالليل وسطر بالنهاية في العلم فلو ان لم
ملكه ان سطر بالنهاية في العلم فان كان له ذهن بعلم ويعقل الزيادة كان النظر
في العلم افضل من الضلوع لانه جاني الحديث ان هذا كره العلم ساعة حر من احياء الله
صبي مع الاحداث وهو لا يفهم ثم كره ان له ان يروى عن الحديث ووقى من هذا

ويسما اذا اوى على القبي صك ويولا يفهم كم كرا يجوز ان يشهد به ليس
مسائل الاضحية لها دار يبلغ منه باصا يا يسكنها
 مع زوجها فليها الاضحية اذا قدر زوجها على السكنان فت له
 ديون على الناس موخلة وليس في ذلك ايام الاضحية ما استوى به الاضحية
 لا يحب عليه له ديون على مفسد مقل لا يحب ما لم تصل اليه له دين موخلة
 او حاله على مولى وليس في ذلك ما يمكنه شرا الاضحية لا يلزمه ان يسقر من
 فضحي ولا يلزمه فتمتها اذا وصل الله الذنوب كنه يلزمه ان يسأل منه عن الاضحية
 اذا علم على ظنه انه يدفعه له مال كسر غائب في دسركه او مضاربة ومعه
 ما يشتري به الاضحية من الجوز او مناع البيت يلزمه الاضحية اربعة
 عشر نفرا من بين مستركين يسبق ان يكون والقطع في الدارين لا يجمع
 على الرادى ويجمع عند ابن ماعه استرى بهاء الضحية فقصها رجل
 منه ثم دجها سنة الاضحية عن المالك بحره ولا يحتاج الى الحبان قالت
 لزوجه اخذت على كل عام من هري الذي عليك نكدا ففعل ففعله اخلا فلا يجوز
 الصدق بضمه الاضحية بعد وقتها على الزوجه المعسر ولا على الزوج المعسر
 عندنا حصة خاصة ولا على امه اذا لم يجد اضحية في بلد او قرية يلزمه المش
 لطلبها الى موضع مشور الله من بلد لشري الشاه من منيه الفقها وقت
 اذا الاضحية لم تكن في المصر بعد فراع الامام عن صلوة العيد فان ضحي قبل صلوة
 الامام او قبل ان يقعد الامام قدر الشهد لاحتجته وان ضحي بعد ما فقد
 قدر الشهد قبل التسليم في طاهر الرواية لا يجوز وقال بعضهم يجوز ويكون
 مسأله ورواه عن ابي يوسف وقال الحسن بن زياد يسع ان لا تضحي
 حتى تفرغ الامام عن الخطبة وعندنا اذا ضحي قبل الخطبة بان ولو ضحي بعد ما لم

الامام طهرانه كان محتثا او حينا ان يدرك الامام قبل ان يسرق الناس جازت
 الاضحية وبعد صلواتهم الصلوات لان من ضحيه بعد صلوات معتبر فان عند الشاهي
 اذا كان الامام محتثا او حينا جازت صلوات القوم فحازت احسنه وعن ابي
 يوسف انه لا يجوز احسنه وعليهم اعادتها وان تدرك بعد اسرق الناس جازت
 الاضحية ولا بعد الصلوات ولو خرج الامام بطائفه الى الحساء وامر رجلا
 لصلح بالصعقة في المصر ضحي بعد ما صلح احد الفرقتين يجوز استحسانا وفي القياس
 بسطر صلوات الفرقتين جميعا وان كانت الاضحية في المصر وصالجها في التواد
 فوكل رجلا ليدفع في المصر فذبح الوكيل قبل صلوة العيد عندنا لا يجوز ولو كانت
 الاضحية في السواد وصالجها في المصر وامر اهله بالضحية فذبح الاهل قبل صلوة
 العيد يجوز عندنا ويعتبر مكان المذبح لكان للمالك وفي صدقه الفطر
 يقبض مكان اللوى لكان العيد ولو اخرج احسنه من المصر ودفع قبل صلوة
 العيد فالوا ان اخرج من المصر مقدار ما يباح للمساقر قصر الصلوات في ذلك المكان
 يجوز الذبح ولو ضحي يوم عرفه بعد الزوال طهرانه كان يوم الفرح ذكر الزعم
 انه يجوز ان كانت في بلد لا يصلح فيها صلوة العيد اما لعدم السلطان
 او لعل اهل الفسه فانهم يضجون في اليوم الاول بعد الزوال ويجوز في اليوم
 الثاني والثالث من الزوال وبعد هذا ما هو الحكم في اهل المصار ومات
 اهل التواد والقرى عندنا يجوز لهم الضحية بعد طلوع الفجر الباقي من اليوم
 العاشر من ذي الحجة واما اهل التواد فانهم لا يضجون الا بعد صلوات اقرب
 الائمة الهم وليس على الرجل ان يضحي عن اولاده الكبار وامر به الجاذهم
 وعن ابي يوسف انه يجوز عن امرئ احسانا وفي الولد الصغير عن ابي حنيفة
 رواه في طاهر الرواية يسحب ولا يجب كلاه صدقة الفطر وروي

الحسن عن أبي حنيفة بحار يحيى عن ولد وولد ولد الذي لا باب والشيء
على ظاهر الرواية فإن كان للضعيف ما قال بعض مشايخنا بح على الأب والوحي
2 قول أبي حنيفة أن يصح من مال الصغير ما ساء على صدقه الفطر ولا يصدق
بلمحه ما كلفه الضعيف إن فضل شيء ولا يمكن إذا كان سترى بذلك ما سمع به
وعلى الرواية التي لا يحب في مال الصغير ليس للأب والضعيف أن يفعل ذلك
فإن فعل الأب لا يضمن في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعليه السوى بغير
أخبارهم النسخ العقر والعنى والوارد. ولعل موت موسى استرى شاء للاضحية
2 أول أيام النحر ولم يصح حتى أمقر قبل مضى أيام النحر أو أمقر حتى يسقط النصاب
سقط عنه الاضحية وإن أمقر بعد ما مضت أيام النحر كان عليه أن يتصدق
بعضها أو ببقيتها ولا يسقط عنه الاضحية وكذا لو استرى شاء للاضحية
أو عن ولد فلم يصح حتى مضت أيام النحر كان عليه أن يتصدق بملك الشاة
أو بغيرها من ثباته فله في ذلك ما شاء من حاربه 2 نظم العقبة وجد الفدرم
فعرها فلم يجد صاحبها فباعها إلى أيام ما من الحمام أو الكا أن يستعملها
لنفسه حتى يجد صاحبها فاستعملها وورح خطاب له الذبح ذكرها في اللقطة
2 أخبارها عن عيسى بن كورى بها إلى روح الحمام فاصاب حمامات فلان
بذلك دكوتته وأنه لا يحل ثم قال للمشايخ فيه كلام أنه هل يباح بذلك المختار
فمنهم من قال يباح لأن الحمام يابى إلى الروح فلا يمكنه أخذ في جمع الحمام
المجوزى ومن مشايخنا من قال إذا اخذها أو شجر المرح الطرمها فالمرح
له دخير **مسألة** إذا ضحيت
وإن استرى شاء بربديه الاضحية لا يصححه وكذا لو كانت أنشاه
عند فاحصين بعلقه لا يصححه في قولهم جل استرى شاء للاضحية

وأوجبها بلسانه ثم اشترى أخرى جازله بيع الأولى في قول أبي حنيفة ومحمد
وإن كان البائنه شراء من الأولى وذبح البائنه فانه يتصدق بفضل ما بين
العميين لأنه لما أوجب الأولى بلسانه فقد جعل مقدارا ما بينه الأولى لله
بعالى فلا يكون له أن يسقط بنفسه شاة فلذلك يلزمه الصدقة بالفصل
فإن بعض مشايخنا من إذا كان الرجل مبرا فإن كان غنيا فليس عليه أن
يتصدق بفضل القيمة لأن الاضحية واجبة على الغنى من غير محاب ولهذا لو هلك
ملك الشاة لا يسقط عنه الاضحية فلا يصدق احبائه فإذا كان ما ضحى به محلا
للاضحية لا يلزمه شيء آخر ما الفقير فليس عليه الاضحية بدور المحاب وإحبا به
أوجب الصحة بالأولى فلا يجوز له أن يسقط شيئا من الأولى بنفسه فيلزمه
التصدق بالزيادة قال ثمس الدعة السرخسي في الصحيح أن الجواب فهما سواء
يلزمه التصدق بالفصل في غير المكان أو غنيا لأن الاضحية وإن كانت واجبة
على الغنى فهي واجبة في الذمة وإنما سئل عن المحل لبعضهم فقيل هذا المحل في قدر
المال له إذا استرى الغنى اضحية فضلت فاسترى أخرى ثم وجد الأولى أيام
النحر كان له أن يضحي بهما شاة ولو كان مبرا فاسترى شاة وأوجبها بلسانه
فصلت ثم اشترى أخرى فأوجبها ثم وجد الأولى قالوا عليه أن يضحي بهما الفقير
إذا نوى أن يسترى به للاضحية لا يلزمه بهذا البينة شيء ولو استرى به للاضحية
فمات أو باعها لا يلزمه أخرى وكذا لو ضلت الاضحية بخون من راع من الحيوان
الشاة والمهر والابل ذكرها وإناثها وكذا الجاموس وإن نذرت أهلية وخوت
فرماها عن الاضحية جان ولا يجوز للوحش والذي يولد من الوحش والأهلي
إن كان الأم أهلية حار فلا يجوز من الابل والبق والغنم الدالسي والبني
من الجبل ما إلى عليه سنتان وطفر في السناد منه ومن البقر ما إلى عليه سنان

ومن الغنم ما يمس له سنة ولا يجوز للذئبان الا اللدغ العظيم من الضبان
 وهو عند الفقهاء الذي اتي عليه اكرامه سنة اشهر من شهر
 السابع وقال الفقيه ابو الليث اركان الاضحية مقطوعة الذن
 الواحد اكر من البكت لا يجوز في قول ابي حنيفة ويجوز في قول ابي يوسف
 ويحتمل اذا كان الباقي اكر من النصف وسواء الذن والكي لا يمنع جوار الاضحية
 والنشاء اذا لم يكن لها اذن ولا ذنب حلقه قال محمد لا يكون هذا ولو كان
 لا يجوز وذكر في الاصل عزابي حنيفة انه يجوز وان لم يكن لها عسان خلقه
 لا يجوز ويجوز لها وهي التي لا فرق لها خلقه وكذلك مكسورة القرن
 يجوز الصكا في قول ابي حنيفة وهي صغيرة لا ذنب بعد ان سمي اذنا وان كان
 لها اليه صفر من اللدغ خلقه جاز ومشقوقة الاذن من قبل وجهها
 وهي للعائلة جاز وكذا المداين وهي التي تكون على العكس وكذا الشربا
 وهي التي قطع من وسط اذنها فندلحرق الى الجانب وكذا الجولة وهي التي في
 عنقها حول وكذا المحزوز وهي التي خوصوها ولا يجوز للحلالة وهي التي ياكل
 العذرة ولا ياكل غيرها فان كانت الجلالة ائلا مسكار عن يوم احب يطيب
 لهما والبقر مسك عشرين يوما والغنم عشرة ايام والدجاجة ثلاثة ايام
 والعصفور يوما واحدا ولا يجوز الموضع السن من ضمة الاضحية ولا
 التي مسر عنها او قطعت ضرعها وان دعت بعض ضرعها فهو على الخلاف
 الذي ذكرناه الاذن والعين واليحم ان البكت وما دونه قليل وما زاد
 عليه كثير وعليه التوى لابي اسنان ينفق ما هاب الاضحية او يشتري
 بها الغنم والمخل وان باعه بدرهم او نفوس تصدق ثمنه في قول
 اصحابنا ولو ولدت الاضحية ضحية لادم والولد لا ياكل من الولد

لا يتصور به فان اكل منه صدق بقيمة ما اكل والمستحب ان تصدق بولدها
 حاول حبس اللين من الاضحية قبل الذبح او خوصوها تصدق بها ولا ينفق
 بها رجل اوجب على نفسه عشاء ضحاة قالوا لا يلزمه الا الضحاة لان
 الاضحية بالسنين رجل ضحى ولم ينو الاضحية قالوا يجوز لانه لما استراها
 للاضحية فقد صنعت للاضحية اكل من ما ورثه خان وفي الخلاصة
 والبقرة محرمة عن سعة اذا كانوا يريدون به وجه الله تعالى استجبه
 الفريه او احلقت كالاضحية والفرار والمعه والعدد والسبع منع الزيادة
 ولا منع النقصان ولو كانوا اقل من عانة الا ان يصب واحد اقل من السبع
 لا يجوز ايضا صورته مات الرجل وترك امراة وانا ونقره فصحا لا يجوز وفي
 اضحى الوغرافي استرك لثته بقر في بقر على ان يدفع احدهم ربه دنانير والحق
 لثته دنانير والحد شار واستروها بقر على ان يكون البقر منهم على قدر
 راس مالهم وضخوها بالبحر وفي الفتاوى تراوا احد الاضحية سلايين درهمًا
 اصل ام سر الشايبين قال شر الشايبين وشر الشاه بقرين افضل من شر الشايبين
 بقرين البقر افضل من الشاه اذا استويا بالقيمة والشاه افضل من سبع
 البقر اذا استويا في القيمة واللحم والاصل فيه انهما اذا استويا في القيمة واللحم
 فاطبتهما لهما اولى وفي اصول التوحيد للامام الصادق عليه السلام في الحديث
 في الامام الاضحية ممنح الاضحية عليه انسان يشبهها بالمضحية مكروه وفيها
 وفي الفتاوى لو بينت ان هذا اليوم اليوم التاسع من ذي الحجة يوم باعاده الصلوة
 والضحاح كذا ذكر في اصاحي الوغرافي وقال في الفتاوى ان شهد عند شهود
 على هلال ذي الحجة جازت الصلوة والضحية وان لم يشهد عند الشهود لا يجوز
 ولو ضحى الياس في اليوم العاشر من ذي الحجة وهو اول يوم العيد ان ضحى الامام

2 اليوم الثاني لا يجوز وان لم يصل ان يضيئ قبل الزوال - ان كان رجلا من الاحياء
يصل لا يجوز وان كان لا يبرحوا يجوز وان يضيئ بعد الزوال مطلقا جاز مطلقا
2 مسله الصحيحه الامام اذا اتم الصلوة يوم العيد سعى بوجوه الصحيحه
الى وقت الزوال فان فات صلوة العيد اما يسهر او يعمد جازت لهم الصحيحه
في هذا اليوم ولو خرج الامام الى الصلوة في العدا وبعد الفجر فمضى او بعد
الفجر قبل ان يصل الامام اجراه لانه فات وقت الصلوة على وجه السنه
وفي الاحتاس لا يجوز حتى ينزل الشمس اذا شك في يوم الاضحية جاز الى ان يوحى
الذبح الى اليوم الثالث فان اخرج احب الى الزمان ياكل منها ويصدق بذلك كله ويصدق
بما سوا المذبح وغير المذبح ولو لم يستراضيه حتى مضت ايام النحر يصدق
بمنه ما يصلح للاضحية وفي احتاس الباطل قال ابو حنيفة الموسر الذي له ما
سادرهم او عروض ساوى ما سدرهم سوى المسكن والحادم والسبا التي
يلبس وماع الست الذي يحتاج اليه وهذا اذا نقله الى ان اذبح الاضحية
وفي الهارونات ان جاي يوم الاضحية وله ما سادرهم واكثر ولا مال له غير فذلك
لم يجب عليه الاضحية وكذا لو تقص عن الماسن ولو جاي يوم الاضحية ولا مال له
ثم اسفاد ما في درهم ولا دين عليه وجب الاضحية ولو كان له عقار مستقله
احلف الماخرون في اخاى الرغرا في بصره فميتها لا دخلها حتى لو كانت
فميتها ما في درهم عليه الاضحية وقال ابو علي الدقاق يعتبر دخلها لا قيمتها
نفسه ان كان يدخل عن ذلك قوت سه فعله الاضحية وصدقه الفطر وقال
غيره قوت شهر ان فضل من ذلك ما سادرهم عليه الاضحية وصدقه الفطر
وفي اول اصحاب الرغرا في ان كان عليه المشغل بكفنه ولعاله فهو موسر
والا فهو معسر عند محمد وعند ابو يوسف فهو موسر وان كان خبازا عند

خطه فميتها ما سادرهم او ملح ما سادرهم او قضا عند اسان او صا
قمة ما سدرهم عليه الاضحية ولو كان له مصحف او كتاب الفقه او الحديث
ان كان حسن ان يرا منه وقيمه ما سادرهم لا اضحية عليه وان كان لا حسن
عليه الاضحية كذا في الاحتاس وفي التاوي الصغرى الفقه بالكتب لا يصدر
عسا الا ان يكون من كل كتاب اسان ومما رواه واحد عن محمد فان كان لهما
بروايه الامام اني خفف والآخر بروايه ابي سليمان لا يصريه عسا ولا يصير
الانسان عسا مكتب الاحداث والتفاسير وان كان له من كل كتب اسان
وصاحب كتب الطب والنجوم والادب عني بها اذا صارت ما في درهم وفي
الاحتاس رجل به رماه اسرى حمارا بركبه وسعى فحواجه وقيمتها ما سادرهم
لا اضحية عليه ولو كان في دار بكون اسرى قطعه ارض ما في درهم فميتها
دار اسكنها عليه الاضحية ولو كان له دار فيها ستان ستوى وصنع لم يكن به
غنيا وان كان له بلامه وقيمه الثالث ما سادرهم عليه الاضحية الذهبان
لسر لغني بغير واحد وبخار واحد فان كان له فرسان وحماران واحد ما
ساوى ما سدرهم بصاب والاربع سورين والالفان لسر يعني ويقرم واحد
عني وسلاية ثيران اذا ساوى احدهما ما في درهم بصاب والمرء معسر موسر
بالمهر المجلد الذي في الزوج ان كان ملبا عندهما وعند ابى حنيفة انه لا يجب
الاضحية الا من له ما سادرهم فضا عدا سوى المراه بيني عني الاضحية وغني
الركوم من الخلاصه واذا اسرى احدهم بابعها فاسرى مثلها فلا يباس
بذلك لان نفس الشراعتين الاضحية ملان بوجها وبعد الاحاب يجوز
معها قول ابى حنيفة ومحمد يكره في قول ابى يوسف لا يجوز لتعلق حوائجهم فيها
ولكنهما يمولان بعلو حوائجهم لا ينزل ملكه عنها ولا يجرم عن تسليمها ويجوز البيع

باعتبار الملك والعدن على التسليم الامرى لما يجوز بيع مال الزكى له زنا
 فالالاخيه لغيره الى من تصدق بمثل منها والمراد في ايام الخمر على الجور الذي
 يلزمه ذلك فلا اسكال انه لا يجوز له التصديق بقيمته واما في حق المقيم
 والصحيه افضل لما فيه من الجمع بين القرب بآرافه الدم والتصدق
 ولا يمكن من القرب بالتصدق في سائر الحوقات ولا يمكن من القرب
 بآرافه الا في هذا الامام فكان افضل واما في حق هذا الامام المخصص فمقتضى
 بآرافه الدم ولكن يلزمه التصديق بمعه الاخيه اذا كان من محب عليه
 الاخيه الاخيه والاخيه والصحيه ما يذبح من الجبل والقر والغنم قريبا
 الى الله تعالى حسب ما لا يندرج في وقت الصبح بعد صلوة العيد من اخيه
 الخواص وفي الاصل الاخيه من اربعة اصناف من الحيوان ولها الابل
 والاس منها افضل ولا يجوز منها الا الشئ منى التي باى علمها حمة احوال
 وطعت في السادسة وفي الطليه ما عت له اربعة احوال الباقى التقر الجاتى
 منها افضل ولا يجوز منها الا الشئ منى التي علمها سمان اما الغنم والذكو
 منها افضل اذا كان خصيا والى ما جاز من اضعافه ولا يجوز ما دون ذلك
 من كل شئ الا الخدع والى منى من الغنم التي است علمها سنة وطعت في السابعة
 والخدع التي است علمها سنة اشهر وشئ في الجناس للجمع من الضان
 ما لم علمها ثمانية اشهر وطعت في التاسعة وفي ضاحى الوهف في ما تم لها
 سنة اشهر وطعت في العاشرة قال في الجناس لما يجوز الخدع اذا كان
 عظم الجسم اما اذا كان صغيرا لا يجوز الا اذا تم له سنة وطعت في العاشرة
 والرابع المعز والذكي منه افضل ولا يجوز منها الا الشئ منى التي علمها سنة
 وطعت في العاشرة كالغنم والعتود من المعز كالجمع من الضان وهو التي

لعله اكثر الحول الكل في الاصل خلاص

كتاب الفرائض

سل لو توفى عن رجل مات وترك اسنة وتوهم فانكر السلطان ابن العم ولحق
 نصف المال هل لا ينال العم باخذ من الاسنة سقا قال الزاوي ان الاسنة انه ابن
 العم فالما في بينهما بصفاة والسلطان لا يخذ طلما من اضيبي قبل له ولو ماتت
 المرأة وبكرت زوجها وعه او خاله والزوج مقرح السلطان فاحد يصب
 العمه او الخاله قال السليمان ولا للخاله شئ والنصف الباقي للزوج لان الزوج
 ان يقول ان السلطان احد يحق على قول ريد اراست لو كان ريد في الحيا
 فاحد ذلك كس ترجع على ما في يد شئ لا يرجع فكذا هذا في النوازل في باب
 الموارث واخلاف الدين حتى لا يرث الكافر من المسلم ولا المسلم من الكافر
 وسائر شئ من ذلك بعد هذا ان شاء الله تعالى المحرم لا يحج عيلا وعند
 ابن مسعود يحج بحج النقصان كالكافر والفاصل والرواق والمحو يحج بالانفاق
 كالاس من الاخوة والاختوات فصاعدا من اى جهة كانا فانما لا يران مع الاب
 لكن يحبان الام من الثلث الى الستين سراجى يعى قوله عليه السلام ولجعلوا
 الاخوات مع السات عصبه المراد الاخوات لاب وام اولاد الاخوات
 لام لان اولاد الام انما يرون بطريق الكلاله ولو كانت لمت بنت لا تكون
 كلاله لان الكلاله من اولاد له ولا والد **في قسمه الميراث**
بين الورثة والغرماء قال في شرح السراجى الاصل ان يضرب
 سهام كل واحد من الورثة من الصحيح في جميع التركة ثم اقسام المبلغ على
 الصحيح فما حصل فهو نصيب كل واحد من الورثة من التركة ثم اعلم بان التركة

لا تخلو اما ان كانت دراهم او دنانير معنه او مكلا او موزونا او عتلا
او عروضا او نحوها فان كانت دراهم او دنانير معنه او مكلا او موزونا
معنا فلا تخلو اما ان كان الكل صحيحا لا كسر فيها كما تدهن شرابا او مع صحيح
كسرهما الاول فانظر ان كان من مجموع التركة واصل المسلة موافقه بجزء
وعدد كل واحد من اصل المسلة والتركة الى اخر الدين ثم اضرب سهام كل وارث
او كل فريق من اصل المسلة في احوال الوقف من التركة فما حصل فاقسمه على حر
الوقف من اصل المسلة فما بلغ فهو نصيب ذلك الوارث من التركة واما اذا
لم يكن من اصل المسلة والتركة موافقه بجزء صحيح المسلة ان وقع الكسر على
فريق او اكثر ثم اطلب الموافقه من الصحيح والتركة فان كان بينهما موافقه
بجزء محذور الوقف من التركة ومن الصحيح ثم اضرب بصيب كل وارث
من الصحيح في جمل الوقف من التركة فما حصل فاقسمه على حر الوقف من الصحيح فما
بلغ فهو نصيب ذلك الوارث وان لم يكن من الصحيح والتركة موافقه
بجزء فاضرب سهام كل وارث من التركة وكذلك لو لم يكن من اصل المسلة
والتركة موافقه فاضرب سهام كل فريق او كل وارث من اصل المسلة في التركة
فما حصل فاقسمه على اصل المسلة فما بلغ فهو نصيب ذلك الفريق او ذلك الوارث
من التركة اما اذا كان في التركة كسر فاضرب التركة في مخرج ذلك الكسر ايضا
فما بلغ فاحفظه ثم اضرب سهام كل وارث من اصل المسلة اذا لم تنكر عليه في
التركة المبسوطة فما بلغ فاقسمه على الموقوف اعني الحاصل من اصل المسلة فما
حصل فهو نصيب كل فريق او كل وارث من التركة وان شئت سيطر التركة
دور اصل المسلة ثم اضرب سهام كل فريق او كل وارث من اصل المسلة في التركة
المبسوطة فما بلغ فاقسمه على اصل المسلة فما حصل فهو نصيب ذلك الفريق

الوارث الا ان هذه الصورة ما حصل من القسمة واقسمه على مخرج
الكسر اي اذا كان الكسر نصفاً فكل اس من ما حصل من القسمة واحداً
صحيحاً وان كان الكسر ثلثاً فكل ثلثه وان كان ربعاً فكل اربعة واما فمما
سقط كل واحد من التركة واصل المسلة فما حصل من القسمة يكون كل واحد
دساراً صحيحاً لا يحتاج الى ان ينسب الى مخرج الكسر وان شئت سدت سهام
كل وارث او كل فريق من اصل المسلة الى كل المسلة ثم خذ ملك السببه من التركة
فما حصل فهو نصيب ذلك الوارث او ذلك الفريق من التركة **فصل**
في قضا الديون اعلم ان دين كل غريم غنله سهام كل وارث في العمل
بمجموع الديون غنله الصحيح واما احتياج القسمة التركة من الغنم انقلد
حصصهم اذا ضاقت التركة عن جميع الديون اما اذا كانت التركة تفي بجميع الديون
فلا يحتاج الى الضرب والحساب فان تركت متا واخا لآب وام واختاً
لآب فلكنت المصف والباقي للآخ لآب وام ولا شيء للاخت لآب مبسوط
وذكر في عصابات فراض المخطط تركانه واختا لآب وام واختا لآب
وام فلكنت المصف والباقي للآخ واختا لآب وام وكذلك ان ترك
متا واختا لآب واختا لآب فلكنت المصف والباقي للآخ واختا لآب
المتا فاحيط اذا ترك متا واختا لآب وام واختا لآب واختا لآب
وام اولى من الآخ لآب لفق الغريمه لا للقريب ولا الدخيل اذا مات الموقوف ولم
تترك الاست الموقوف فلا شيء له في ظاهر الرواية ويكون ميراث الموقوف ليست
المال وحكي عن بعض مشايخنا انهم كانوا يسمون في هذه المسلة بوضع المال اليها
لا بطريق الادب ولكن لانها اقرب الى الميت الى اخر كما هو المذكور في المتن
وفي ماوى صدر الاسلام سرح شئت وذكر العاض الامام صدر الاسلام

في شرح الكافي 2 مسله بورت اصحاب المراض المعق وذوي ارجاس
 برت مولد اذا لم يكن للمعق وارث او كان لها زوج اوله زوجة من المراض
 منه الفقها سلك صاحب المحط اذا ماتت عن اخت للمعق وبنت ابن المعق
 كيف تقسم التركة بينهما فقال انفسهما سواوهن رواه عن ابي يوسف
 واختار المسايخ واستفهم في امراه ماتت عن زوج له غير ترك تركه ولو صرف
 الزوج الباقي من الصفا الى شخص من غير اصل محاج عالم هل يكون
 معذورا عند الله بذلك فكب نعم ~~رسال الخدي~~ عن له ام ولد وزوجها
 من اجبي فولدت من الزوج اولاد ام مات الزوج هل يرث اولادها
 من الاب فقال لا وذكر الطحاوي ان الاجنب لا يرثون من احد ولا يرث
 منهم احد خلاصه وفي نسخة الصدر الشهيد المعق لا يرث من المعق
 والمعق يرث من المعق عصبه المعق يرث المعق ليعصبه عصبه
 المعق اذا لم يكن عصبه المعق يرث المعق مثاله اموات اعنت عبدا
 ماتت وبرت اساو وزوجا مات المعق والميراث كله لاس المعق ولو
 مات الابن وبرت الاب الذي هو زوج المعق عم مات المعق لا يرث
 الاب وان كان عصبه عصبه المعق لانه عصبه الابن والاس عصبه
 المعق لكن لما لم يكن الزوج عصبه المعق لا يرث وفي المراض قاض
 عما حكيم برك ان ابن المعق وابنه احقر للمعق فلما لم يكن ابنا و
 ما وى شيخ الاسلام عطاء بن حزن به سأل عن رجل مات وترك بنت ابن معقته
 وابنه ابن ابن معقته وتركها لالمن ميراثه والاس ابن ابن ابن معقته
 وليس لمت ابن المعقته شي لقول النبي عليه السلام ليس من اولاد الحديث
 ولو كان الاب والام معصين فالولد للمولى الاب لان الولد مع الاب

201
 كما في السباني بالخلاف فيما اذا كانت الام معقته والاب مولى للمولود
 في الجامع الصغير للفتاوى شرط صحة الموالاة ان لا يكون من العرب ولو الى
 الغزني رجلا من سبلته حبان يجوز وان لا يكون سباني لا ينسب مولا الى
 غير اماسه غير اليه فغير مانع وان لا يكون له ولا حاققة ولا موالاة
 مع احد وبنت مال وقد عقل عنه فاذا صار اهلا ففقد على ان يكون عقله
 على المولى اذا حن وميراثه للمولى اذا مات مع فان مات ولم يترك وارثا فله
 للمولى ولا يرث العاقد من المولى الا اذا انقطع ميراث المولى لنفسه ويدخل في هذا
 العقد اولاده الصغار ومن يولد له بعد ذلك فان كان بعض الاولاد واردا
 فتح العقد لم يكن له ان كان عقل عن احد من الاجرضا المولى وهل ان يعقل له الفسخ
 ولا كذلك سائر العقود التي يلى الاب على الصغير لانه عمده فمان وكذا المراه
 اذا عقلت غرا اولادها لا يدخل في عقد ها خلافا في حنفه وللعاقدة
 ان يفسخ العقد بالفعل بان يعاقد مع غير ان لم يفعل عنه وبعد العقل ليس له الفسخ
 الا برضا المولى وهل العقل لكل واحد منهما الفسخ بقول خصم صاحبه بان
 هو لم يفتح العقد الذي جرى بيني وبينك وكلمات العاقد قبل ان يعقل عنه
 ميراثه للمولى ما شئ اذا مات المعق ولم يترك لامت المعق ولا شي لها في
 ظاهر الرواية ويكون ميراث المعق لست المال وحكي عن بعض مشايخنا
 انهم كانوا يستون في هذه المسله بدفع المال اليها ليطرقوا الميراث ويكون لها
 ادب الى المت الا ترى انه كان سحق المال لو كان ذكوكه وانه ليس في
 زمانناست المال ولما كان ذلك في زمن الصحابه والناصبين ولودع وذكر
 الى سلطان الموت او العاقد لا يصر فون الى مصارقه وهكذا كان نص العاقد
 الامام ابو بكر الراجزي والعاقد الامام صدر الاسلام وذكر العاقد الامام

ارباعا لثمة ارباعه لمنى لاخت لآب والربع لمنى لاخت
 2 الاخت لحم وفيه ايضا ريد المروزي وتومات عنيت اخ كلاب
 وسنخ لآم فعندهما ايضا المال لثمة لآب وعند محمد بن مسلم اسلا
 سدس لثمة لآخ لآم والباقي لثمة لآب كما في الحصول في فرائض
 لريد المروزي وان كان احدهما ولدا لعصبة او ولد صاحب فرض
 فعند اتحاد الجبهه بعدم ولد العصبة وصاحب الفرض وعند اختلاف
 الجبهه لا تقع السرح بهذا لثمة المساواه في الاتصال بالثمة وقد بينا
 ان حق النسب اما عبر عند اتحاد الجبهه لا عند اختلافها سواء
 تركت عم لآب وام اولاد وبنت عمه فالما اكله لثمة لآب ولها ولد
 عصه ولو تركت بنت عمه خال او خاله فليست لثمة اللسان وليست
 الحال والخاله الثلث لان الجبهه مختلفه فيها فلا يرجح احدهما بكونه وللعصه
 هذه رواه ابنه ابنه ابنه ابنه يوسف فاما طاهر المذهب وللعصه
 اولى واصلت الجبهه او اخذت لان المصوب مقدم ثم الكتاب بكون اسم
 الوهاب بيد العبد الفقير محمد بن محمد السمرقندي في ذي الحجه من سنة 1197



SOLEYMANIYE G. KÜTÜPHANESİ	
Kismi .	Turhan Valide
Yeri .	
Eski sayı .	172
Tasvir No .	297.4